

الجزء الأول

من مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص
المفتاح للإمام الخطيب الغزويني
في علم المعاني والبيان والبدع
﴿وعليه﴾
تجريد العلامة البناني

﴿ويليه﴾

تقرير العلامة المحقق مربي العلماء وقدوة الفضلاء
وشيخ الاسلام شمس الدين الشيخ الانباني شيخ
الجامع الازهر الشريف

﴿ويليه﴾

بعض تقارير هامة لاحد أفاضل العلماء بالازهر الشريف

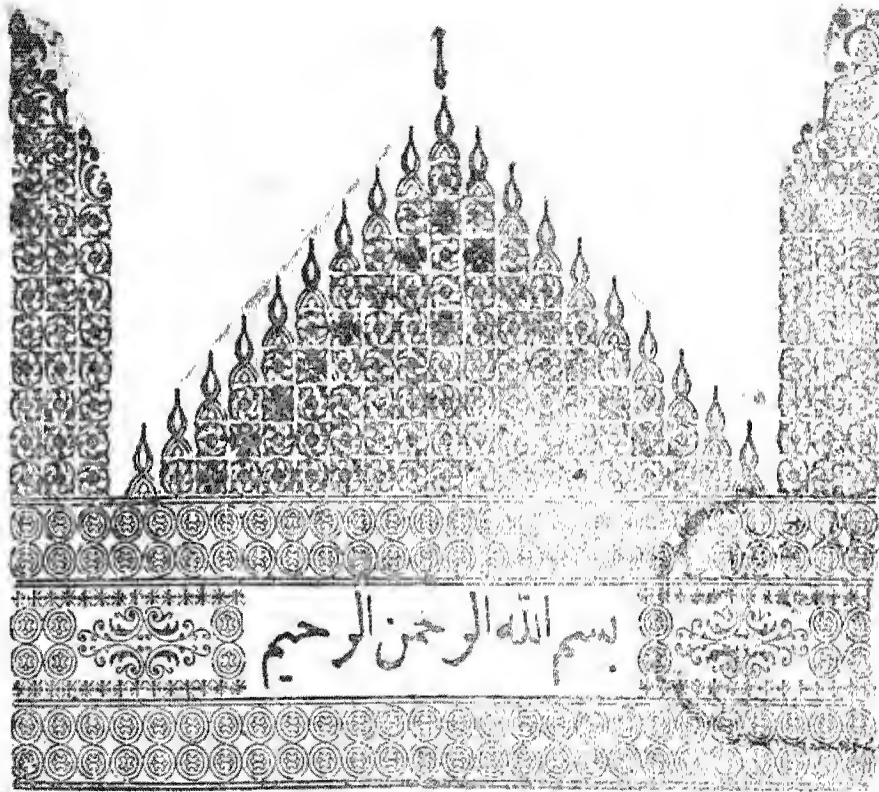
﴿الطبعة الاولى﴾

سنة ١٣٤٧ هـ

﴿بطلب من﴾

جميع المكاتب بمصر والجهات

طبع بمطبعة محمد علي صويح وأولاده بميدان الازهر بمصر



نحمدك

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(نحمدك يا من (١) أبرزت للبلاء عرائس المعاني في حلل البيان * وأحرزت الفصاحة قصبات السبق في ميادين البيان * ورسلي رسلي على نبيك محمد المخصوص بالفصاحة الباهرة للعقول والأدهن * المعجز بيلاعقه فرسان البلاء في كل ميدان * وعلى آله وصحبه فروج شجرة كلالته الباسقة * وفراقدها انعاماته البارقة * صلاة وسلاما دائمين ملازمين مادام القلم متقاد اللافكار * جاريا بعنان البيان لبيان الاسرار) أما بعد فيقول العبد الفقير نفا في مصطفى بن محمد الباني غفر الله له ولوالديه ونظر بعين عناية اليه هذه حواش شريفة وتعليقات لطيفة خلت عن الحشوة والتعقيد * وحوث كل عقد فريد * تعبر عن حسن معانيها * وتعبر في وجهه شئها إذا وصل إليها خاطب معانيها وأذن له في كشف غطاها أسفرت عن كل مراد وأسعفته بأسماءه كفوها ذهن رائق وعقل فائق ومهرها صدق التأمل والانصاف وطرح التوغل والاعتساف على شرح التلخيص في علم المعاني لسيد المحققين مولانا سعد الدين التفطاري * جردت غالبيتها من هوامش نسخنا شيخنا العلامة الفاضل والهام الكامل سيد المحققين وسند المدققين كشاف المشكلات ومزيل المعصلات لودعي زمانه وألمعي عصره وأوانه أستاذنا غفر الأقران وتحمه الزمان المحفوف برعاية المنان سيدنا ومولانا الشيخ محمد الصبان لازالت الطروس صاحكة ببيكاه أقلامه ولا برحت رقائق العبارات (٢) متبسمة بكاء أفهامه وانما غنيت بجمعها وان لم أكن من فرسان هذا الميدان لكونها القريدة في هذا الشأن ورجاء للافق والفقير بدعوة صالح من الاخوان وبالله أستعين على سلوك سبيل الرشاد فهو المعز به لتبليغ المراد قال نعمنا الله به قوله نحمدك فيه أسئلة خمسة * الاول ان ذكر نعمتي شرح الصدور وتنوير القلوب وان احتمل أن يكون مجرد تعيين الحمد (٣) أو مجرد براعة الاستهلال المتبادر منه انه لا جل

(قوله عرائس المعاني) من اضافة المشبه به الى المشبه وقوله في حلل البيان ترشيع للتشبيه واطافة لحلل البيان تخيل لمكنية (قوله الباهرة) أي الغالبة أي الغالب هو يسبها للعقول أي لذوى العقول قوله والأدهن في المصباح

(١) (قوله أبرزت) أي أظهرت لأن الأبراز معناه الاظهار والبيان هو البيان بدليل فهو أخص من البيان اه شيخنا (٢) نسخة متبسمة بتقديم الباء على التاء (٣) (قوله أو مجرد براعة الخ) هذا لا يظهر الا بالنسبة للفقرة الاولى الا أنه يقال أن البيان اسم بكتابات اه بخط

كونهما المحمود عليه لان الموصول مع صلته في معنى المشتق وتعليق الحكم بالمشتق يقصد به غالباً الاشارة الى غلية المشتق منه فهذا الحمد وشكره اختيار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر والجواب أن ذلك لا افتتاح القرآن المجيد بمادة الحمد (١) ولا نه رأس الشكر كما في الحديث لانه أصرخ أنواعه ولذلك روى ما شكر الله عبد لم يحمد أي ما أظهر نعمته كل الاظهار عبد لم يشن عليه باللفظ ولانه أقرب (٢) الى امثال حديث كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم على رواية ضم الدال وان قيل أنها ضعيفة ولا يرد (٣) أن زيادة النعم مترتبة على الشكر لقوله تعالى لن شكرتم لان يدنكم إذ ليس المراد في الآية خصوص الشكر بلفظه قطعاً بل ما يشمل الثناء بغير لفظه وخدمة الاركان واعتقاد الجنان في مقابلة النعمة ومن جميع ذلك يعرف وجه عدم التعبير بالمدح ووجه أيضاً اختيار الحمد على المدح بأن فيه تنديها على أنه فاعل مختار كما عليه السامون الاختيار * الثاني لم اختار الجملة المضارعية على الجملة الاسمية مع أنها تدل على دوام مضمونها ومع أنها المفتحة بها كتاب الله تعالى والجواب أن ذلك لدلالة المضارعية على تجدد مضمونها دائماً المشعر (٤) ذلك بتجدد ما يقابل الحمد من النعم دائماً فهي أنسب هنا لان الحمد عليه متجدد ولما كانت الرواية دائماً تاسمها الجملة الاسمية المفتحة بها كتاب الله تعالى * الثالث لم آثر النون التي هي المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وكلاهما لا يناسب أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان المقام مقام خضوع والجواب أن ذلك للاشارة الى جلالة مقام الحمد وعظم خطره وأنه لا تفي قوة شخص واحد به أو لشركه أخوانه من العلماء معه في ثواب الحمد شفقة منه عليهم كما تقرأ أشياء (٥) وتهدى نوابه الى والدك فإنه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر أنه نزل الشر كفة في الحمد منزلة الشر كفة في الثواب اقامة للسبب مقام المسبب هكذا ينبغي تقرير هذا الجواب ومنه يعلم أن نظيره بنحو ما وقع في التشهد حيث قيل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين غير تام - إذ فرق بين الدعاء وغيره فالدعاء يجوز التشريك فيه نفسه بخلاف غيره فالتشريك إنما هو ثوابه أو لجعله موارد الحمد من اللسان والاركان والجنان جامدة فتكون النون عبارة عن نفس الشخص الحامد والموارد على طبق الجمع بين الحقيقة والحجاز كما

الذهن الذكاء والفطنة والجمع أذهانهم والذكاء حدة القلب وكمال العقل وسرعة الفهم لقوله لانه أصبح أنواعه أي الشكر ووجه الاصرحية أن ما بالجنان خفي وما بالاركان يمكن أنه اتفاق ولا يعلم كونه حمداً الا بقرينة ألا ترى أن هيئة السجود قد تصدر من الشخص لغرض آخر وبصادفها استقبال القبلة وعدم العبث ونحوهما وقس على ذلك فيئذ لا يخصان للدلالة على اظهار النعمة بخلاف الثناء اللساني فإنه نص صريح في مدلوله فهو اظهار لها البتة (قوله أي ما أظهر نعمته كل الاظهار) فليس المراد أن عمل الاركان أو اعتقاد الجنان في مقابلة احسان ليس شكراً أصلاً بل المراد أنه ليس شكراً كاملاً (قوله لم يشن عليه باللفظ) أي في مقابلة انعام

(١) (قوله ولا نه رأس الشكر) أي اعلاً أنواعه لان مادة الحمد دالة على رأس الشكر من مادة الشكر وقوله كما في حديث الترمذي وغيره الحمد رأس الشكر اهـ (٢) (قوله ولا نه أقرب الخ) الاظهر أن أفعال على غير ما به لعدم قرب مادة الشكر من الامثال الا أن يقال أن فيها قرناً من حيث وجود الثناء وأما الحمد ففيه قرب لفظاً من حيث وجود المادة ومعنى من حيث وجود الثناء اهـ (٣) الاستدلال به مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا (٤) أي ولاجل أن يناسب المحمود عليها المتجدد ومنه تعلم أن الاولى أن يقول ولائها بدل قوله في أنسب اهـ (٥) (قوله كما تقرأ الخ) هذا قياس مع الفارق فان ما حصل لك هو ثواب الهبة للغير لا ثواب القراءة الا أن يهب البعض تأمل اهـ (٦) ويمكن أن يقال أن النظر تام لان الشر كفة في الدعوى به في نفس الدعاء كما أن الشر كفة هنا في ثواب الحمد لا فيه نفسه تأمل اهـ

يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني ونور قلوبنا بلوامع

يقال على طريق ذلك تقطع باعتبار إسناد القطع إلى القاطع وآلته هذا كله أن جعلنا النون المتكلم مع غيره فإن جعلناها للمعظم نفسه فالعبر بها لاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم * الرابع لم أثر كاف الخطاب على الاسم الظاهر والجواب أن ذلك للإشارة إلى قوة اقبال الحامد على جنابه تعالى حتى حمده على وجه المشافهة وإلى وقوع حمده على وجه الاحسان المفسر بحديث أن تعبد الله كأنك تراه * الخامس لم أثر تأخير المفعول مع أن تقديمه يفيد الاختصاص والجواب أن ذلك لأن تأخيره (١) هو الأصل وللإشارة إلى استثناء هذا الاختصاص لشدة وضوحه عن البيان وكتب أيضا قوله نحمدك جملة خبرية لفظا انشائية بمعنى أو خبرية لفظا ومعنى ويحصل بها الحمد ضمنا في ابتداء التصنيف لأن الاخبار عن حديثه منه يستلزم أن ذلك المحمود أهل لأن يحمده (٢) وهذا يستلزم اتصافه بالجميل فذلك الاخبار وإن لم يكن حمدا صريحا في ابتداء التصنيف يستلزم الوصف بالجميل الذي هو حقيقة الحمد أو يقال هو اخبار عن حمد واقع بنفس ذلك الاخبار كما قيل في نحو أنكم أنه اخبار عن تكلم حصل به لكن هذا كما قال سم في بعض تأليفه محل نظر (٣) تام وأما كون الاخبار عن الحمد حذافا فما ينفع إذا كانت الجملة اسمية كما لا يخفى (قوله يا من شرح) أورد كلمة يا التي لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب إلينا من جبل الوريد تعظما وتبعيدا للحضرة المقدسة عن الحامد المكدر بالكدرات البشرية ولا ينافي هذا ما سلف في نكتة الخطاب لأن البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال وصدق التوجه إليه تعالى وقد ورد في الكتاب والسنة اطلاق المهيمات عليه تعالى نحو سبحان الذي أسرى بعبده أم من يخلق كمن لا يخلق وفي السنة يا من احسانه فوق كل احسان يا من لا يعجزه شيء فرفع صاحب المتوسط اطلاقها عليه تعالى ممنوع (٤) والشرح في الأصل الفتح والتوسعة والمراد هنا التهيئة لقبول العلوم والمعارف وهو وسيلة لتزويد القلب فذلك قدم عليه وعبر في جانبه بالصدر والبيان وفي جانب التزويد بالقلب والتبيين ذكر الالاعلى مع الاعلى والادنى مع الادنى تدبر (قوله صدورنا) أى أرواحنا القائمة بقلوبنا التي محالها منا الصدور ففيه مجاز بمرتين (٥) من اطلاق المحل على الحال فبهما وقوله لتلخيص البيان أى لم كيفية تلخيصه أى تبيحه وتحليسه عن التصور في افهام المراد مثلاً والبيان مصدر بأن المنطق في صحيح العرب عماد الضمير وقين كشف الكلام النفسى بالكلام الحسى وقوله في إيضاح متعلق بتلخيص وفي معنى (٦) مع أو على حالها متعلقة بتلخيص أو البيان أى التلخيص الكائن أو البيان الكائن في وقت إيضاح المعاني وحالته قال ابن عقوب أى نحمدك يا من علمتنا كيف تلخص البيان عند قصدنا لا إيضاح المعاني بذلك البيان اه قال السيرامى والمعاني هي الصور العقلية من حيث أنها تقصد باللفظ اه جمع معنى مصدر ميمى معنى المفعول أو اسم مكان المعنى أى الفصل لا يتخيل في المفعول كونه محلا لوقوع الحدث ويحتمل أن راد بالبيان والمعاني خصوص العالمين فى معنى مع وكتب أيضا قوله لتلخيص البيان الخ لا يخفى ما فى ذكر البيان والمعاني والفصاحة والبلاغة من براعة الاستهلال وما فى ذكر التلخيص والايضاح والتبيين ودلائل الاعجاز وأسرار البلاغة التي هي أسماء كتب في هذا الفن الاولان للمصنف والثالث للطبيب والاخير أورد للشيخ عبد القاهر من التورية (٧) (قوله بلوامع

(١) قيل هذا مخالف للنكتة المعنوية وهي ان تقديمه يفيد الحصر الا أن يقال لاداعى للعدول عن الأصل لأن النكتة المعنوية أمرها ظاهر لا تتوقف على التقديم اه (٢) المناسب وهذا وصف بحميل بدليل التفرع اه (٣) (قوله محل نظر) وجه بأن الحكاية غير المحكي وبجواب عنه بأن هذا أمر غالب بدليل قول النبي لمن ناداه قد أجبتك فانه حكاية عن نفسه قطعاً ولا يتأني الانشائية فيه (٤) (قوله ممنوع) في الحنفى أن المنع محمول على ما اذا كانت الصفة أو الصلة غير معينة (٥) (قوله بمرتين) الاولى أنه مجاز على مجاز أو بمرتبة واحدة اذ لاداعى له على الارواح اه (٦) (قوله بمعنى مع) فتكون المعاني حينئذ هي المقصودة والالفاظ تبع اه (٧) (قوله من التورية

التبيان من مطالع المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلالات اعجازه

التبيان) يحتمل أن المراد باللوامع المعاني المفهومة بالتبيان فالإضافة لادنى ملاسة أو المراد بالتبيان اللفظ المبين به من إطلاق المصدر على اسم المفعول فالإضافة من إضافة المدلول للدال وعلى كل سمي المعاني لوامع تشبها لها بالأنجم اللوامع على طريق الاستعارة التصريحية والمطالع ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى بالتبيان الذي هو كالأنجم اللوامع في الاهتداء بكل فهو من إضافة المشبه به إلى المشبه وعليه قال في التبيان للاستعارة ليلانم جمع اللوامع أو قصد المبالغة في تشبيهه بجميع اللوامع والتبيان بكسر التاء على غير قياس وفتح وهو مصدر بين ونظيره في الكسر شذوذ أو التلقاء وغيرهما بالفتح على التماس كأنه كاد والتكرار وهو أبلغ من البيان لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فهو بيان مع برهان وقيل مع كد خاطر وأعمال قلب والقولان متقاربان كذا في خسرو (قوله من مطالع المثاني) حال من التبيان أو صفته وشرك أتيان الحال من المضاف إليه موجود وهو هنا كون المضاف مثل الجزء من المضاف إليه في صحة حذفه ومن سببية أي كائنا أو الكائن بسبب تدبر مطالع وهذا إن أبقى التبيان على مصدره فإن جعل بمعنى المبين به فن يانية وعلى الاحتمال الأول يصح أن يكون الظرف لغوا متعلقا بلوامع فن ابتدائية والمثاني بالثالثة كما في النسخة التي صححها الشارح والمراد بها القرآن لأن السور والقصص والاحكام نثيت فيه أي كررت جمع منى كعمل اسم مكان أو منى بالتضعيف من التثنية على غير قياس ومطالع القرآن ألفاظه شبت بمواضع طلوع الشمس لأن منها تبد والمعاني فقيه استعارة تصريحية والإضافة من إضافة الاجزاء إلى الكل ويحتمل أن لا استعارة وأن الإضافة من إضافة المشبه به للمشبه وعلى نسخة المبانى بالوحدة فالمطالع استعارة للمركبات أو الإضافة من إضافة المشبه به للمشبه (قوله ونصلي) له لم يأت بالسلام خطأ اكتفاء بآتيانه له لفظا لاندفاع الكراهة بجمعهما لفظا قال الذوري محشى التحرير وجمع بين الصلاة والسلام لنقل النووي عن العلماء كراهة أفراد أحدهما عن الآخر أي لفظا لخطا خلافا لمن عمم قيل والأفراد إنما يتحقق إذا اختلف المجلس أو الكتاب أي بناء على التعميم (قوله دلالات اعجازه) الإضافة لمجرد الملاسة الأولى أن (١) يجعل مدلول تلك الدلائل التي هي المعجزات الصديق لأنه المقصود من الاتيان بها لكن لما كانت ملاسة لا اعجاز الخاق أي اثبات عجزهم عن الاتيان بمثلها ودلت على الصديق بواسطته أي الاعجاز أضيفت إليه وقوله بأسرار البلاغة أي الاسرار الواجة في البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته وأسرارها الامور التي يقتضيها الحال كالتأكيد عند النكار وتركه عند عدمه وغرذاك مما سيأتي وسماها أسراراً لأنها لا يعرفها إلا أربابها تشبها لها بالسريين الاثنين لا يعرفه الا هما على طريق الاستعارة المصروفة فان قلت من حلة دلالات اعجازه انشاق القمر مثلاً فما معنى ونه مؤيداً بأسرار البلاغة قلت المعجزات يؤيد بعضها بعضها فلا يبد

(قوله التصريحية) أي التبعية فشبه وضوح المعاني بمعنى اللامعان فان كلاً سبب في الاهتداء بما قام به واستمر اللامعان للوضوح واشتق منه لامة بمعنى واضحة (قوله ويحتمل أن يكون الخ) مقال قوله يحتمل أن المراد باللوامع الخ اذ اللوامع على هذا الاحتمال باقية على حقيقةها سواء أبقى التبيان على مصدره أم جعل بمعنى المبين به إلا أنه على الأول فيه تشبيه الحدث بالذات (قوله ليلانم جمع اللوامع الخ) أي فلا يقال فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع ما لم يقصد المبالغة (قوله وهذا أن تبي الخ) لا يخفى أن جعلها سببية مع تقدير المضاف الذي قدره أظهر عند جعل الأولى من التوجيه) وهو أن يشار إلى الاسماء متلازمة ويمكن أن يدعى أن القريب إلى الفهم الكتب دون المعاني اللغوية المرادة هنا فيكون بها تورية اه (١) (قوله اذ الأولى أن يجعل الخ) أي لا الاعجاز كما في الحفيد وانما قال الأولى لأنه أجيب عما في الحفيد أن المراد بالاعجاز لازمه وهو اظهار الصديق فالإضافة حينئذ للمدلول اه

باسرار البلاغة وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة (وبعد) فيقول الفقير إلى الله الفنى مسعود بن عمر المدعو سعد

ثابت له بهذا الاعتبار أى بواسطة تأييدها للقرآن المؤيد لبقية المعجزات لأن مؤيد المؤيد لشيء مؤيد لذلك الشيء هذا أن جعلنا إضافة دلائل إلى اعجازه للاستغراق فإن جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا أن جعلناها للعهد وأردنا بدلائل اعجازه السور القرآنية فقط وأمارات الاعجاز في القرآن وإن كانت كثيرة من الأخبار بالنيوب والأساليب المعجبية وغيرها لكن أقواها كمال البلاغة الحاصل بتلك الأسرار تأمل (قوله المحرزين قصبات السبق) القصبات جمع قصبة وهى سهم صغير تغرسه القمرسان في آخر الميدان ليأخذه من سبق إليه أولا في الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه هيئة الآل والأصحاب في حوزهم أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة بهيئة القمرسان في احرازهم قصب السبق في ميدان الخيل عند المسابقة أو استعارة مفردة مصرحة في قصب السبق بأرشفة ما اخصصوا به من بدع العبارات الدالة على علو رتبهم في الفصاحة والبراعة بقصب السبق والمضمار ترشيح أو مكينة في الآل والأصحاب بأن شبههم قمرسان الميدان واحراز قصب السبق تخييل والمضمار ترشيح والفصاحة والبراعة على كل تجريد وبصح جعل المضمار استعارة تصريرية في المقام واجراء الاستعارة المكينة في الفصاحة والبراعة بتشبيههما في المقس بالخيل الجياد وكتب أيضا قوله المحرزين صفة للأكل والأصحاب معا وقوله قصبات السبق أى القصبات الدالة على السبق أى الدال إحرازها عليه قوله في مضمار أى ميدان (قوله والبراعة) في القاموس برع وتلت براعة وبرعا فاق أصحابه في العلم وغيره أو تم في كل فضيلة وجمال فهو بارع وهى بارعة وبرع صاحبه غلبه اه (قوله فيقول) فيه التثنية (قوله الفقير) فاعيل بمعنى المفتقر فهو الاستوى فيه المذكر والمؤنث لأن استواءهما في فاعيل بمعنى مفعول كتمثيل وجرح وكتب أيضا قوله الفقير أى إلى الله حذف المفتقر إليه فيه إيدانا بالعموم (قوله الفنى) بالجر صفة لله وبالرفع صفة للفقر أى الفنى عما سواه تعالى والاول المتبادر (قوله المدعو سعد) أى المسمى بسعد وكما أن التسمية تعدى بالباء كما تعدى بنفسها كذلك الدعاء الذى بمناها يعدى بالباء قال الله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها أى سموه كفاي الكشف كما يعدى بنفسه قال الله تعالى أياما تدعوه للاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمن الدعاء معنى الاشتهار تضمينا نحو يا أويانيا فدعاه الباء أو معنى "تسمية تضمينا" ييانيا لا نحويا لأن الدعاء بمعناها وضعها وعلى فرض عدم التضمنين (١) تجل الباء زائدة للتأكيد لا للتقوية فاندفع ما نقل عن الشارح أن الاولى لسعد باللام الموجه بأن الدعاء بمعنى التسمية إنما يتعدى إلى مفعوليه بنفسه والسائق زيادته للتقوية باللام لا الباء (٢) على أن الباء ترد للتقوية

ليبان بمعنى المبين به (قوله وهى سهم صغير الخ) المناسب ربح صغير لأن السهم في العادة يكون صغيرا عن الرمح فإذا كان صغيرا عن عادته لا يمكن جملة علامة المناضلة قاله بعض مشايخنا ولا يخفى ضيقه (قوله في الكلام استعارة الخ) تفرج على معلوم وهو كون المقام دالا على عدم إرادة شيء من ذلك هو اصدار مما فرعه بالتمثيلية لكونها الاولى إذ هى محط رحال البلغاء لا يعدلون عنها متى أمكنت (قوله صفة للال والأصحاب معا) بقضى

(١) (قوله تجعل الباء زائدة الخ) اعلم أن زيادتها في الإيجاب لا تطرد إلا في مواضع ليس هذا منها ولا يخفأك أن ماعدا الاول الذى هو جواب بالمنع لا يدفع الا ولوية في حد ذاتها تأمل (٢) (قوله على أن الباء الخ) وقال بعضهم زيادة اللام في المفعول الاول دون الثانى فلا وجه للاولوية وقد يقال مثلها الباء فلا وجه لها أيضا والذي يظهر أن محل ما ذكر اذا ذكر المفعولان معا صراحة ويجاب أيضا بأن اللام موهمة أن المراد المنسوب بعد بخلاف الباء فهى الاولى تأمل جدا اه

التفازاني هداة الله سواء الطريق وأذاقه حلاوة التحقيق شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح وأغنيتها بالأصباح
 قليلا كما نقل عن الكاتبي ويقتضيه التعبير بالشيوع في اللام فتدبر وكتب أيضا قوله المدعو بسعد تبرأ منه مع
 أنه لم يشتهر إلا به فها المدحة عنه وحذف المضاف إليه من اللقب الذي هو سعد الدين لجواز ذلك
 اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة وإليه قولهم في عصام الدين عصام قوله التفازاني بالجر تبعها لسعد وبالرفع
 تبعها لمسعود وهو أولى نسبة إلى تفازان بلديجراسان ولد سنة اثني عشرة وسبع مائة وتوفي سنة إحدى وتسعين
 وسبع مائة أخذ عن القطب والعضد بسمرقند وكان شافعي المذهب ومن نص على ذاك السيوطي في تاريخه الذي
 ذكر فيه علماء العربية (قوله هداة الله سواء الطريق) أثره على إلى سواء الطريق أو لسواء الطريق ملاحظة
 قيل إن الهداية إذا تعدت أي إلى المفعول الثاني بنفسها يراد بها معنى الاتصال وإذا وصلت بحرف الجر من اللام
 أو إلى يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وانك لن تهدي إلى صراط مستقيم اه
 جرى وهكذا في الخطائي ويقولنا أي إلى المفعول الثاني بطل نقض بعضهم بقوله تعالى وأما تود فهديناكم نعم
 يعكز على ذلك ما في المصباح من أن لغة الحجازيين تعديتها إلى الثاني بنفسها ولغة غيرهم تعديتها إليه باللام
 الآن يعني أنها عند الحجازيين بمعنى الاتصال وعند غيرهم بمعنى الدلالة ولا يخفى هذه () ويعكز عليه
 تعالى فاهدوهم إلى صراط الجحيم وكتب أيضا قوله سواء الطريق أي الطريق سواء أي السوي أي المستقيم
 سواء من الطريق والمراد به الدليل على طريق الاستعارة المصروفة ولذا اعطف على الهداية ليه يبيجم فقال
 وأذاقه حلاوة التحقيق هذا هو الأنسب وإن صح غيره (قوله وأذاقه حلاوة التحقيق) في التحقيق استعارة
 بالكناية والحلاوة تخيل والاذاقة ترشيح أو مصروفة في الحلاوة والاذاقة ترشيح وفي التعبير بالأذاقة إشارة
 إلى أن التحقيق أمر صعب المرام لا ينال جميعه إنما يصل الإنسان إلى طرف منه كما يصل الذائق إلى طرف مما
 يذوقه (قوله فيما مضى) أتى به وإن استفيد من شرحت الذي هو فعل ماض تأكيذا لدفع توهم التجوز في شرحت
 إلى معنى أشرح أو المراد في زمن هنئ خال من الكدر والغم أي بخلاف هذا الزمر الذي سألوني فيه اختصار
 ذلك الشرح وربما يشرح هذا قوله بعد فاتصبت بشرح الكتاب ثانيا إلى أن قال مع جهود الخ ووجه أيضا بأن
 لفظة فيما مضى تشعر بالبعد فيفهم منها بعد من تأليف المطول والمضى المفهوم من شرحت أعم من البعيد والقريب
 ويؤيد هذا التوجيه التعبير بتم في قوله ثم رأيت الخ (قوله تلخيص المفتاح) للإمامة محمد بن عبد الرحمن القزويني
 الخطيب بجامع دمشق اه مطول (قوله وأغنيتها) الضمير فيه وفي معانيه وفي أستاذه راجع لتلخيص المفتاح
 وباقي الضمائر راجعة للشرح واتكل في ذلك وإن كان فيه تشبث على ظهور المعنى هذا هو القريب الظاهر ويعوز
 على بعد وخفاء العكس في غير ضمير اختصاره أما هو فالشرح قطعاً فتمل (قوله بالأصباح الخ الأصباح هو
 أن الكلام في الهم قصصه فان أردت التعميم المناسب لمقام الدعاء جعلت الصفة للأصحاب (قوله وإن استفيد
 الخ لكن لا على سبيل الجرم كما هو ظاهر ولذلك احتيج لدفع توهم معنى أشرح قولاً إلى أن قال مع جهود الخ)
 هو محل الشاهد ووجه ترشيحه أن المتبادر أن ذاك في زمن الشارح دون الزمن سابق فهو طارئ لا أصلي
 وقال بعض مشايخنا أنه غير مرشح لأنه محتمل لكون الجود المذكور طارئاً أو أصلياً وعلى احتمال كونه أصلياً
 فلا يرشح المراد المذكور اه ولا يخفى بعد هذا الاحتمال من السياق والسباق

(١) (قوله ويعكز عليه الخ) لعل التعدية بنفسها عندهم غالباً وإن كانت بمعنى الاتصال دائماً وإن كان بعيداً وورد
 عليهم ما في القرآن لجواز أن يكون على لغة غيرهم وإن كان خلاف المعروف إذ المراد في الآية الدلالة والاتصال من
 القرائن بناء على لغة الغير ولا يخفك أن هذا الخلاف في معنى الهداية بين السنة والمعتزلة اه

عن المصباح وأودعته غرائب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بطائف فقر سبكتها يد الافكار ثم رأيت كثيرا

الدخول في وقت الصباح (١) والاقرب أن المراد به هنا لازمه وهو الصبح ثم استعير لشرح الشارح والمصباح استعارة لشرح غيره وإنما أثر لفظ الصباح على لفظ الصبح موازنة للفظ المصباح وفي ذلك إنباء إلى أنه ينبغي أن يسمى شرحه بالصباح لكن لم يسم بذات ل غابت عليه التسمية بالمطول فتأمل (قوله وأودعته) أي وضعت مجازا مرسل عن قولهم أودعت فلانا كذا أي وضعت عنده كذا أو دبعة أو شبهة شرحه بأمين تودع عنده النمائس على طريق الاستعارة المكنية وأثر لفظاً وأودعته إشارة إلى حسن تلك الغرائب وعزتها عنده لأنه يفهم منه أنه ملتفت إليها وملاحظها كما هو شأن من يودع (قوله غرائب نكت) أي نكتنا غرائب والنكت جمع نكتة من نكت في الارض اذا بحث فيها يعود مثلاً والنكتة في الاصل اسم للقطعة والنكوت فيها ومن لازمها أنها مخالفة لما أحاط بها في الهيئته ثم استعملت لكل مخالفة لا أحاط به ثم استعيرت للطائف المعاني لمخالفتها لغيرها بزيادة الحسن (قوله سمحت) في التعبير به إشارة إلى أن شأنها أن يدخل بها فهو يفهم عزتها وحسنها أيضاً واسناد السماح إلى الانظار مجاز عقلى أو على تشبيهها بعقل يسمح على طريق المكنية وهذه السجدة أعنى قوله وأودعته الخ تضمنت مدح الشرح باشماله على المعاني اللطيفة احسنه والتي بعدها تضمنت مدحه باشماله على العبارات الرائقة والجل القائقة فمفاد الثانية غير مفاد الاولى وكتب أيضا قوله سمحت بها الانظار أي انظاري واجمع باعتبار متعلقات النظر والنظر هو الفكر المؤدى إلى علم أو ظن والفكر هو حوكة النفس في المعقولات (قوله ووشحته) أي زينته مجازا مرسل عن لباس الوشاح وهو أديم مرصع بالجواهر يجعله المرأة من خلف بين عاتقها وكشحتها (٣) ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق المكنية والترشيح تحييل وقوله بطائف فقر إما بالاضافة من إضافة الصفة الموصوف فلطائف مجرور بالكسرة وإما بتركها فلطائف مجرور بالفتحة وفقر صفة كما قاله الجري أو بدل على الاوفق بالقواعد لان فقر اسم جامد وكون المبدل منه في نية الطرح اغلبي والفقر جمع فقرة بكسر الفاء وهي في الاصل فقرة الظهر أي سلسلته ثم استعير لحي يصاغ على هيئته يسمى بالخياصة (٢) ثم استعير لنكت الكلام واحاسنه وهو المراد هنا ويصح ايضاً رداة الحلي هنا على الاضافة يكون من إضافة المشبه إلى المشبه به وان كانت قليلة بخلاف عكسها أي لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة يكون فقر صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه أي لطائف كالفقر (قوله سبكتها يد الافكار) أي صاغت وصنعتها وفيه استعارة بالكناية وتحيل وترشيح فتشبيه الفكر في النفس بالصانع فيه استعارة بالكناية واثبات اليد استعارة تحيلية وذكر السبك ترشيح لان اليد من لوازم المشبه به والسبك من ملائحته اه جري * وكتب أيضا قوله الافكار أي افكارى واجمع باعتبار متعلقات الفكر (قوله ثم رأيت) إن كانت بصرية كانت جملة يسألونني حالا أو علمية كانت في موضع المفعول الثاني والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى إلى مفعولين بنفسه أو بمعنى الاستفهام تعدى إلى الثاني عن أو بما في معناها نحو فأسأل به خيرا ونحو فان تسألوني بالنساء فأنى * خبير بأحوال النساء طيب

- (١) (قوله والاقرب الخ) أي لانه أبلغ في المراد باعتبار وجه الشبه وان جاز تشبيه الشارح به بمعناه الاصلى بجامع السرور في كل والانظار اسم في كل اه (٢) (قوله ثم استعير الحلي الخ) فهو مجاز على مجاز قيل وعلى كل المراد الكلام المستجع اه وفيه نظر بل المراد العبارات التي في الشاح اه
- (٣) قوله بين عاتقها وكشحتها الذي في الصحيح وتشده المرأة بين عاتقها وكشحتها اه

من الفضلاء والجم الفقير من الاذكاء يسألونني صرف الهممة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره لما شاهدوا من المخلصين قد تقاصرت همهم

ولا يعكر على هذا قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون لأن المعنى يسألونك عن جواب هذا الاستفهام (قوله من الفضلاء) جمع فضيل ككريم وكرماء حال من الكثير أو صفة (قوله والجم) من الجحوم وهو الكثرة والعقير السائر لكثرة وجه الأرض أو ما وراءه من الغفر وهو الستر والاذكاء (١) أهل الذكاء وهو كمال والعقل والخطب محل اطناب فلا يعترض بأن هذا بمعنى ما قبله وقد يمنع بأن الجم الفقير البالغ في الكثرة من لفظ الكثير والاذكاء أعم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من انصف بكثرة العلم أهملوا (قوله صرف الهممة) بفتح الهاء وكسرهما لغة الارادة وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث الى نيل مقصود ما كان عالياً فهي عليه وان كان دنياً فهي دنية وفي كلامه استعارة مكنية حيث شبه الهممة بناقة بيد صاحبها زمامها يصرفها به الى أي جهة يريد والصرف تخيل (قوله نحو اختصاره) أي جهته أي الى جهته والمراد بها هنا تعاطيه فنحو استعارة مصرحة أو شبه الاختصار بمقصد ذي جهة على طريق المكنية وإثبات النحو تخيل (قوله والاقتصار الخ) أتى به إشارة الى أنه ليس المراد بالاختصار المسئول الا تبيان بجميع مسائل المطول في الفاظ قليلة بل المراد به الاقتصار على بيان معانيه وحذف ما زاد فهم وتفسير للاختصار (قوله على بيان معانيه) المناسب أن يكون مصدر بأن المتعدي بمعنى بين على ما في القاموس حيث قال بأن بياناً اتضح فهو بيان وجمعه أبناء وبنته بالكسر وبنته وبنته وبنته واستبذنه أو ضخته وعرفته بيان وبين وتبين وأبان واستبان كلها لازمة متعدية والتبيان ويفتح مصدر شاذ اه وفي الصباح ان ان الثلاثي لا يكون متعدياً فتدبر وكتب أضاف قوله على بيان أي تبين (قوله وكشف أستاره) فيه استعارة بالكساية وتخيل وترشيح أو مصرحة بتشبيهه الخفاء والغموض بالاستتار ويحتمل أن تكون الاستار بمعنى المستورات (قوله لما شاهدوا) متعلق بيسألونني أي علموا علماً كالشاهدة وما موصول اسمي أو نكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادتها في الاثبات وكتب أضاف قوله لما شاهدوا الخ انما كان التقاصر والنقاص واما كروا والتقليب والمد المذكورين (٣) علة لطالب اختصاره لأن في اختصاره تقع التقاصرين باعطائهم مقدورهم وقع المستحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيترك كون الاقتراب والسخ لبطلان مرجحهم من ملاحظة الناس إهم (قوله من أن المحصلين) وغيرهم بالأولى والمراد المحصلون لغیر ذلك الشرح أو من شأنهم التحصيل (قوله تقاصرت) مانع من صيغة التفاعل من التمعن والتكلف غير مراد بل المراد قصرت ومنه يقال في قوله الآتي وتعاذت وذ كبر بعضهم أن تفاعل يأتي للبالغة وانها هنا كذلك أي قصرت قصوراً تاماً واستناد القصور الذي هو العجز الى الهمم

(قوله لأن المعنى الخ) أشار الى أنه في المعنى متعدي المفعول الثاني بمن وأما في اللفظ فلا عمل له فيه حتى متعدي اليه بنفسه أو بالحرف لكونه متعلقاً به بالاستفهام (قوله أبلغ في الكثرة) أي لا صريح فيه بلازم شدة الكثرة فان ذلك يشعر بشدها جداً (قوله أعم من الفضلاء) إذ كثير أما يكون الشخص كامل العقل وليس بكثير العلم (قوله ويحتمل أن تكون الاستار الخ) فالممكنية بتشبيه معانيه بالعراس

(١) (قوله والاذكاء أعم الخ) دفع به التناقض على كون الاذكاء عين الفضلاء ويحتمل أن يكون الاذكاء عين الفضلاء والكثير الأول وليس نصافي بلوغ الغاية في الكثرة والجمع الخ نص فيه فيكون الثاني أخص ولا تنافض ويحتمل أن الاذكاء المتعلمون والفضلاء المعلمون والأمر على هذا ظاهر اه شيخنا

(٣) قوله المدكورين لعله المذكور ان التثنية فيكون صفة لمبشرين التقاصر والنقاص واما كروا والتقليب والمد واحداً لكن هكذا في أصل التأليف اه من هامش

عن استطلاع طوابع أنوار عتقت عن أهمهم عن استكشاف خبيات أسرارهم وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاج ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا وأطوى دون مرهم كشحا

والقموذى العزائم مجازة على اذ المتصف بهما حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع طوابع أنوارهم) السين والتاء اما للطلب أى طلب طوعهم أى ظهورها وزائدتان لتحسين اللفظ والاضافة فى طوابع أنوارهم من اضافة الصفة الى الموصوف والمراد بأنوار الشرح علومه استعار لها لفظ الانوار استعارة تصريحية والطوابع ترشيح ويصح كون الطوابع استعارة للمعاني الشرح والانوار استعارة لالفاظه أى عن استخراج معاني ألفاظه فالاضافة من اضافة المدلول للدال وكون علومه أو معانيه طوابع بالنسبة الى الشارح اما بالنسبة اليهم فى غاية الدقة فتحتاج الى استطلاع أو المراد بكونها طوابع أن استفادتها منه مهلة لخواه عن التعميد فاندفع الاعتراض بلزوم طلب تحصيل الحاصل وهو عيب على كون السين والتاء للطلب وتحصيله وهو محال على كونهما زائدتين (قوله عزائمهم) جمع عزيمة وهي الارادة على وجه التميم (قوله عن استكشاف الخ) فى السين والتاء ماهر والاضافة فى خبيات أسرارهم من اضافة الصفة الى الموصوف أى أسرار الخبيات وهذه السجعة بمعنى ما قبلها لكن الخطب محل اطناب (١) على أن هذه أفادت انصاف طوابع أنوارهم بكونها خبيات أسرار أى بالنسبة الى غير الشارح وأنها فى المسائل الشديدة الصعوبة وما قبلها فى المسائل الصعبة فقط لكن على هذا كان الأولى تقديم هذه على ما قبلها العلمها بما قبلها بالاولى لأنهم إذا عجزوا عن الصعبة فقط فمن الشديدة الصعوبة بالاولى (قوله وان المنتحلين) أى الأخذين لكلام غيرهم مظهرين أنهم لم (قوله أحداق الأخذ) الاضافة تاتى لادنى ملايسة والمعنى هنا قلبوا أحداقهم الملايسة للأخذ والانتهاج أى الملابس تقلبيها ومثل هذا مجرى فى قوله أعناق المسخ فلا حاجة الى تكلف استعارة والمسوخ تبديل صورة بصورة دون الاولى وشبهه بأخذهم على سبيل الاستعارة التصريحية اشارة الى قبح ما غير وابه عبارات الشارح من عباراتهم التى هي كالصورة تأمل (قوله والانتهاج) عطف خاص على عام لأن الانتهاج الأخذ فقهر التفسير المراد (قوله ومدوا الخ) مد الأعناق تطويلها وهو كناية عن اكمال الميل كما فى القرى (قوله على ذلك الكتاب) على معنى الى متعلقة بمدوا واثر التعبير بعلى اللطيفة وهي ان على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ار تقع فقيه اشارة الى أنهم حين مدوا الأعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا اليه ويرشحه لام البعد وكافة ذلك (قوله وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا) أى أمسك نفسى عن هذا الامر العظيم امسا كما فى الجلالين فى تفسير قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ونصه افنضرب تمسك عنكم الذكر القرآن صفحا امسا كما هو وأعرض اعراضا لفعل على الاول متعدد حذف مفعوله وعلى الثانى لازم وعلى كل فصفا مفعول مطلق وقيل (٢) مفعول لاجله والعلّة فى الحقيقة أثره وهو الارتياح من القيل والقال اللذين لا يخلو تأليف منهما فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه وقيل حال مؤكدة بناء على ما نقل عن المبرد من قياسه وقوع المصدر حالا مطلقا كما فى الاشموني وان كان المشهور عنه كفايه التقييد بكون المصدر من أنواع ناصبه كجاء زيد مشيا (قوله وأطوى دون مرهمهم) أى مطلوبهم كشحا والكشح هو ما من أسفل الخاصرة الى الضلع الاسفل وطيه معلوم أى وهولى الجنب

(قوله أى بالنسبة الى غير الشارح) ليس محتاجا اليه بالنظر الى المراد من خبيات (قوله أى الملابس تقلبيها) أى لان الشأن ان الانسان وقت أخذ شئ غير ظاهرا يقلب أحداقه

(١) (قوله على أن هذه الخ) ويحتمل أن يراد بالاولى المعانى المطابقة وبالثانية المعانى الاشارة لكنه يرد عليه (٢) (قوله وقيل مفعول لاجله) وعليه فعلى علته لحذف كما تاتى أو علّة للعلّة اه شيخنا

علما منى بان مستحسن الطباع بأسرها ومقبول الاسماع عن آخرها أمر لا يسهه مقدرة البشر وانما هو شأن خالق القوى والقدر وأن هذا الفن قد نصب اليوم مأوذه فصار جدلا بلا أثروا ذهب رواؤه فعاد خلافا بلا أثر

وعبر به عن لازمه (١) وهو عدم وصول صاحبه به الى المطوى عنه أى بعده عنه ثم استعمل في مطلق الامتناع من الشئ مجازا أمر سلا بما هو موضوع لعدم الوصول بنى (٢) مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وأنه شبه حاله من الامتناع من الشئ المطلوب بحال من طوى كشحه عن مياسة الشئ فعبر بالفظ الثاني عن الاول والمراد أنه ألقى النظر عن مطلوبهم اهعق وفي القاموس دون بالضم تقيض فوق ومعنى أمام ووراء ومعنى غيراهو كتب أيضا قوله دون مر امهم أى قدام مطلوبهم وقبل الوصول اليه (قوله علما) علة لقوله أضرب عن هذا الخطب صفحا وأطوى دون مر امهم كشحا على التنازع واعتراض هذا التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما يأتى به تستحسنه كل الطباع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة الامتناع ويجاب بأن المراد علما منى بأن الاختصار الذى أتى به لا ينلم من طعن الناس ولا يخص من اعترضهم لان الاختصار الذى تستحسنه كل الطباع أمر لا تنسه الخ فأننا أثرت الراحة (قوله بأن مستحسن) أى ابراز مستحسن وقوله الطباع أى ذوى الطبائع (قوله بأسرها) أى بجميعها والاسر في الاصل قيد الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أى بقيده كناية عن ذهابه بكليته ثم كنى به عن الجميع مطلقا سواء كان ثم أسير أم لا كان ثم قيدأدلا (قولا) وهو مقبول الاسماع أى ذوى الاسماع (قوله عن آخرها) أى الى آخرها أى من أولها الى آخرها وهو تأكيدي لأن ال استغراقية في الاسماع تفيد ذلك الشمول تأمل ويصح ابقاء عن على معناه أى قبولنا نشأ عن آخرها واذ انشأ عن الآخر نشأ عن غيره بالاولى (قولا) مقدرة مصدر ميمي أى قدرتهم فهمى يضم الدال وفتحها وأما المقدرة من القضاء والقدر فبالفتح لا غير ومعنى اليسار فبالضم لا غير ذكره في المختار (قولا) القوى جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطفها على القوى عطف خاص لصدق القوى بقوة لا بمع والصر وغيرها (قوله) وأن هذا الفن الخ أى فالتعب في التأليف فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لقلة المشتغلين به جدا وقوله قد نصب اليوم مأوذه شبه نفائس الفن بالماء ونصب ترشيح أو الفن بالنهر والماء تخييل فالاستعارة مصرحة على الاول ممكنة على الثاني ومراده اليوم زمان الشارح وما قرب منه ما قبله وكتب أيضا قوله قد نصب من باب بعد أى غار (قوله) فصار أى الكلام فيه جدا أو صار هو محل جدال أو صار هو جدا الاحقيقة قصد المبالغة (قوله بلا أثر) أى بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسرارها فيتمشدقون بظواهرها ع (قوله) وذهب رواؤه يضم الراء منظره الحسن ويفتحها عذبه استعارة للطائفة على الوجهين ويحتمل أنه شبه الفن بالناس حسن أو بنهر ورواء تخييل وذهابها بذهاب من يعرفها وقوله فعاد خلافا أى عاد الكلام فيه وأعاد هو محل خلاف وفى الكلام مبالغة وقوله بلا أثر أى بلا فائدة أو فى الكلام تشبيه ببلغ أى كشجر الخلاف وهو المسمى بالمفصاف وهو لا ثمر له وعليه فقر له بلا أثر بيان للواقع واعلم أن الخطب محل إطناب فلا يقال هذا

(قوله أى ابراز مستحسن) انما قدر هذا المضاف لان الذى تسعه القدرة ولا تسعه ليس هو ذات المستحسن (قوله ثم كنى به عن الجميع) أى عبر بالاسر عن كل فرد من الافراد مجازا من اطلاق الخاص واردة الامام (قوله بلا فائدة) فأطلق الامام وأريد الخاص (قوله وذهابها الخ) ظاهر على التصريحية ووجهه على المكنية اعتبار التصريحية معها واعتبار لازم الرواء فانها لا يلزمه ذهاب اللطائف

(١) (قوله) وهو عدم وصول صاحبه به الخ أى مثلا وقوله بنى الخ عبارة مخرفة وعبرة ابن يعقوب بما هو لعدم الوصول لشيء مخصوص عن عدم الوصول مطلقا اه شيخنا

(٢) (قوله) بنى لعل الاولى بشئ ليس فى الكلام نفى اه من هامش

حتى طارت بقية آثار السلف أدرج الرياح وسالت بأعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح وأما الاخذ بمعنى ما قبله (قوله حتى طارت) أي وانهى الامر الى أن طارت حتى (١) للانتهاء ويصح أن تكون تعليلية وطارت استعارة تبعية في الذهاب (قوله بقية آثار السلف) أي فوائدهم أو من بقي من تلامذتهم والسلف من تقدمك من آبائك أطلق هنا على من تقدمك من العلماء المقررين لقواعد الفن لانهم آباء في التعليم (قوله أدرج الرياح) جمع درج وهو الطريق وأدرج مفعول مطلق والمعنى طارت طير أن أدرج الرياح أي طير أن ما فيها أو حال أي طارت حالة كونها مثل أدرج الرياح أي مثل ما فيها في سرعة ذهابه أو ظرف أي في أدرج الرياح وفيه أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية باطراد الا اذا كان مبهمًا والاجر في وأما قوله * كما غسل الطريق الثعلب * أي اضطرب في الطريق فضرورة كما في الاشمو في فاعرفه والكلام كناية عن اضمحلال هذه البقية (قوله وسالت الخ) هذا أيضًا عبارة عن اضمحلال بقية السلف ويتوجه في هذه العبارة أن يكون شبه تلك الاحاديث وهي تلك الابحاث بقوم سرعين السير حتى غابوا في عدم الوجدان بعد الحضور بسرعة فآثر التشبيه في النفس كناية وذكرا المطايا والبطاح والاعناق تخيل ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلًا وأنه شبه حال الابحاث في ذهابها بالركب (٢) السريعين واستعمل تركيب الثاني للاول وعلى هذا يكون ذكر الاحاديث تجريدا وهذا مأخوذ من قوله أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطي الاباطح

والاباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسطة في دقاق الحصى والمطي هي الابل والما كان سيرها عند كثرتها يشبه سيل الماء فيه في الاتصال والسرعة والحسن شبهه اسير الابل فيه بالسيلان ونسبه للاعناق لان فيها تظهر السرعة فهذا الكلام مجاز في أصله ويجوز فيه ثانيًا بالاستعارة أو التمثيل كما قررنا فليتهم اجمع ق و قوله بالركب السريعين أي بحالهم وقوله ونسبه للاعناق الصواب ونسبه للاباطح مبالة كأنه من قوة السير وسرعته شارت أمكنة السير التي هي الاباطح وجعلوا اسير انما ملتبسًا بالاعناق لان فيها الخ الهم الآن يبنى كلامه على أن الباء للآلة (٣) ويراد بالنسبة للاعناق الايقاع عليها ويصح أن يراد بالمطايا حملة تلك الابحاث من العلماء بها وبالبطاح مدارسهم وكتب أيضًا قوله وسالت أي جرت وقوله البطاح جمع أبطح على غير قياس والجمع القياسي أبطح اه جري (قوله وأما الاخذ الخ) ان جعلنا أما مجرد التأكيد فالامر ظاهر وعليه فالواو للاستئناف وان جعلناها للتفصيل كما هو الشائع كان مقابلها مأخوذا من مضمون الكلام السابق أعني قوله علماني الخ كما ذكر في قوله تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ الآية وعليه فالواو للعطف وكأنه قال أما ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب في الاختصار ويحمل

(قوله أن يكون شبه تلك الاحاديث أو من كان بقي من تلامذة السلف وكذا يقال في قوله ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلًا وأنه شبه حال الابحاث الخ) كما هو مقتضى قوله هذه أيضًا عبارة عن اضمحلال بقية السلف الا أن يكون ابن يعقوب لم يجعل في بقية السلف احتمالين لكن لا مانع من ذلك (قوله بالركب السريعين) لعل مراده بالركب المطايا لا القوم لانه لم يذكر في تركيب المشبه به الا أن يكون محذوفًا (قوله فهذا الكلام مجاز في أصله) أي بالنظر لاصله المأخوذ منه وهو كلام الشاعر وبقي هذا التجوز على حاله بعد الاخذ اه

(١) (قوله حتى للانتهاء الخ) ان كان المراد بالبقية التلامذة فالامر ظاهر بذات التعليل في محله وان أردنا التمسك فلا يناسب التعليل وعبارة ابن يعقوب بلا أثر أي بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسرارته قال أيضًا وذلك رواه عبارة عن ذهاب حقائقه وقال أيضًا حتى طارت أي انتهى به الامر في الاضمحلال الى أن طارت بقية آثاره أي ابحاث السلف اه فتأمل (٢) (قوله وذكرا المطايا الخ) الاولى جعل التخيل واحدا منها اه لا بناء عليه للتعدية الخاصة (٣) (قوله ويراد الاولى أو يراد لانه جواب آخر اه

والانتهاج قائم برتاح القلب فلا رضى من كاس الكرام نصيب وكيف ينهر عن الأنهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم ماذا تدفع مدافعتي الاشغاف

عليه لولا أني أعلم أن مستحسن الخ مع علمي لترك الناس بهذا الفن فصار التأليف فيه تضييعا للوقت لعدم المتخلين وأما الأخذ والانتهاج فليس مما يحمل على الاختصار أفاده ع وكتب أيضا قوله وأما الأخذ الخ سكت عن المسخ الصادر منهم لأن غير واقع في شرحه بل في عباراتهم فلذا لم يحتج إلى الاعتذار عنه (قوله برتاح) أي ينشط ويفرح اه جري (قوله القلب) أي الذي وقع الأخذ من كلامه لا الأخذ (قوله قالوا) أي أخذوا من قول بعضهم

شربنا شرابا طيبا عند طيب * بذاك شراب الطيبين يطيب

شربنا وأهرقنا على الأرض جرعة * وللأرض من كاس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو الفاء لكونه جملة على ما قبله وفي الكلام تشبيه نفسه ونفس مطوله والمتحليل منه بالكرام والكأس والأرض وكتب أيضا قوله فللأرض الخ فيه إشارة إلى أن هؤلاء المتحليلين كالأرض في التعقل والعارية تأمل (قوله وكيف ينهر الخ) أي فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المتحليلين الذين هم كالسائلين أي الشحاتين عن المطول الذي هو كالأنهار فكلامه هذا متضمن لهذا التشبيه بعد التشبيه المار ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عديدة شبهه بالأنهار لا ينهر واحد واختار الأنهار على الأبحار لعذوبتها واختار ينهر على يطر دمنا لما نسته الأنهار اشتقاقا وكتب أيضا قوله وكيف استفهام انكاري بمعنى النفي في قوة تعليل نازوقه ينهر أي يمنع ويتردد (قوله ولمثل هذا فليعمل العاملون) هذه الفاء في جواب شرط مقدر تقديره مما يمكن من شيء فليعمل العاملون لمثل هذا حذف الشئ ط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم الممول لفائدة الاختصاص ونظير ذلك قوله تعالى وربك فكبر قال البيضاوي الفاء فيه لفائدة معنى الشرط وكأنه قال ومهما يكن من شيء فكبر ربك اه ولا يرد قولهم ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لأن محله إذا جاءت على أصلها من (١) تو سطها بين جملة الشرط والجزاء لفظا وكتب أيضا قوله ولمثل هذا أي الأخذ والانتهاج وأفراد اسم الإشارة باعتبار أنها بمعنى أو باعتبار أن ويلهم بالمد كوروت قد ديم الجار والمجرور والحصص الإضافي أي فليعمل العاملون لمثل هذا لا لأجل حظوظ النفس وهو اقتباس من الآية الكريمة ولا يضر مخالفة مرجع اسم الإشارة هنا مرجع اسم الإشارة في الآية قوله ثم ماذا تدفع مدافعتي عبر بتم لفائدة تراخي زيادة الشغف والغرام (٢) عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه قوله وكنت أضرب الخ فيكون فيه إشارة إلى كثرة مدافعتهم بحيث أزعجهم زيادة الشغف والغرام المتسببة عن تكرار المدافعة بكثرة تراخي جدها عن زمن ابتداءها (قوله شغفا الخ) الشغف العشق يقال شغفه الحب أي أحرق قلبه والغرام الولوع والظما العطش والهو اجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر والواو اشد العطش وحرارته اه جري وأراد الشارح بالظما والواو لازمها وهو المبل والحب وإضافة

(قوله الشحاتين) كذا في الأصل بالناء المشددة فوق وصوابه الشحاتين بالذال المعجمة انظر القاموس (قوله مخالفة اسم الإشارة الخ) فرجع اسم الإشارة في الآية القوز العظيم من النعمة والامن من الذباب والمرجع هنا الأخذ

(١) (قوله من تو سطها بين الخ) أراد من وقوعها في محله بأن لا تكون مزحقة كما هنا وليس المراد من وجودها متوسطة بين الشرط والجزاء لا في الظاهر وما هنا ليس كذلك لأن تقديره معمول ما بعد الفاء الحالة محلها ممنوع مطلقا تأمل (٢) (قوله عن ابتداء المدافعة) لعله أخذ هذا من قرينة حاله المميدة تكرار السؤال والمدافعة والاقم لا تقيد ذلك بمجرد ما

وغر اما وظما في هو اجر الطلب أو اما فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية
نحو اختصار الاول ثانيا مع جهود القريحة

هو اجر الى الطلب من اضافة المشبه به الى المشبه أي في الطلب الذي هو كاهو اجر بجامع أن في كل منهما
صعوبة على النفس أو شبه الطلب بالـ م الطويل الصعب على طريق الكنية واهو اجر تخيل (قوله فانتصبت)
أي تهيأت (١) وتفرغت مجازا عن الوقوف (قوله على وفق) أي انتصبا على وفق أو شرحا على وفق (قوله
مقترحهم) الاقتراح طلب الشئ من غير روية (٢) أو فكر في قوله مقترحهم دون مسؤولهم ومطلوبهم
ونحوها اشارة الى أنهم سألوه ذلك من غير روية وفكر وفيه مبالغة في كونه مطورا لهم اه جري (قوله ثانيا)
أي انتصبا ثانيا أو شرحا ثانيا أو زمنا ثانيا فهو اما صفة امصدر محذوف أو ظرف (قوله لعنان العناية) اعترض
(٣) بأن الاولى ترك الو او ليكون ثانيا الثاني حالا من فاعل انتصبت لعدم ظهري وما يصلح لطفه عليه لان ثانيا
الاول اما صفة امصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانيا الثاني عليه ولا مجال لجعلها و او الحال
ويمكن أن يجعل ثانيا الثاني أيضا صفة للمصدر المحذوف هي طريق الاسناد المجازي حيث أسند الصرف الذي
هو معنى ثانيا الثاني الى المصدر المحذوف الذي هو موصوف ثانيا الاول أو يجعل ثانيا الاول حالا من فاعل
انتصبت أي جاعلا للشرح ثانيا كما صرح الرضي بأنه اذا كان بمعنى التصيير فهو اسم فاعل حقيقة له فاعل
ومصدر فثانيا الثاني حال أخرى معطوفة على الاولى لكن تجوز في جعل ثانيا الاول بمعنى جاعلا للشرح
ثانيا لانه انما يقال ثناء أي جعل له بنفسه ثانيا لاجل له شبهة بغيره ثانيا فاستعماله بهذا المعنى مجاز مرسل
لعلالة الاطلاق والتقييد واستعمارة تبعية بأن شبه تصيير الشارح بغيره ثانيا بتصويره نفسه ثانيا
بجامع ترتب الزوجية على كل ويستعار للأول اللفظ الموضوع للثاني وهو الثاني واشتق منه ثانيا على طريق
التبعية أو يقدر في الاول حال يعطف عليها أي فانتصبت ثانيا بحجة سدوا لعنان الخ أو الدامل في الثاني
محذوف أي واجتهدت ثانيا لعنان العناية الخ على أن عطف الحال على المصدر جائز كما نقله يس
في حواشيه على الحفيد عن أمالي ابن الحاجب حيث جوز فيها في الكلام على قوله تعالى وما كان
لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا أن يكون قوله تعالى أو من وراء
حجاب عطف على وحيا على تقدير حاصل وان لم يكن ما قبله حاصل كما تقول ما ضربته الا تأديبا وقائما
يوم الجمعة اه وبتقرير هذا المقام على هذا الوجه يعلم (٤) ما في كلام الحفيد من البحث (قوله نحو) ظرف

والا تهاب (قوله اعترض بأن الاولى الخ) يندفع هذا وما ارتكبه من التكتفات في الاجوبة بجعل على وفق
مقترحهم حالا من فاعل انتصبت أي جاري على وفق مقترحهم و ثانيا لعنان الخ اه شيخنا (قوله ولا مجال الخ
أي لان و او الحال انما تدخل على الجملة لا على المفرد (قوله فهو اسم فاعل الخ) أي فاذ لك صح وقوعه حالا (قوله
أي جعل له بنفسه ثانيا) قد يصير ذلك الشخص الشئ عذائا هو نفس ذلك الشخص (قوله وان لم يكن ما
قبله حاصل) أي لفظا ذا على ذات وحصول بل على مجرد حصول (قوله ظرف لثانيا) ليس المعنى على هذا بل
على صرف عنان العناية في غير جبهة الاختصار الى جهة الاختصار فافهم (قوله أي عدم انبساطها الخ) أي عدم
جولانها وتوغلها في المعاني التي يتغلق بها الادراك (قوله لا بعد تكلف) اذ لا يعظم الانتفاع بذلك الماء الا
بعد تسخينه وحله لا بتلك القريحة الا بعد طول نظر وفكر اه

(١) (قوله أي تهيأت) عبارة ابن يعقوب فلما رأيت ازدياد شغفهم رحمتهم فانتصبت اه (٢) وقوله من غير روية
لا ينافي قوله سابقا لما شاهدوا الخ لا احتمال أن يكون بحسب ما ظن أو لا وهذا بحسب ما ظهر له ثانيا ويقال المراد
كانهم سألوا من غير روية اه (٣) (قوله اعترض بأن الاولى الخ) مراده بالاولى الواجب بدليل التعليل ولان ابن
يعقوب عبر بيجب اه (٤) (قوله يعلم ما في كلام الخ) دل في قوله لكن اسنادا ثانيا لا لشرح على وجه المقام و لية مجاز

بصر البليات وخرود الفطنة بصرصر النكبات وترامى البلدان بنو الاقطار ونبو الاوطان غنى والاطوار
حتى طفقت أجوب كل أغبر قائم وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء
يومما يحزوى ويوما بالعقيق وبال * عذيب يوما ويوما بالخليصاء
ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام وقوضت عنه خيام الاختتام بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللثام

لثانيا بعده (قوله مع جمود القريحة) أى عدم انبساطها في المدارك مستعار من جمود الماء بجامع قلة
الارتفاع الا بعد تكلف استعارة مصرحة أو شبه القريحة بالماء على سبيل الاستعارة المكنية والجمود
تخييل والقريحة في الاصل اسم لاول ما يستنبط من البئر استعير لاول ما يستنبط من العلم ولما يستنبط منه
مطلقا بجامع أن كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب لحياة الجسم والعلم سبب لحياة الروح ثم اطلق على العقل لانه
محل العلم أو بعضه أى بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازا مرسلأ أو استعارة (١) ثم صار اطلاقه
عليه حقيقة عرفية وقوله بصر البليات أى البليات التي كالصر وهو بر شديد يضر بالنبات والحريث وقوله
بصرصر النكبات أى بالنكبات التي كالصرصر وهى الريح العاصفة وفي قوله خرد الفطنة استعارة مصرحة
أو مكنية وتخييل على ما مر في جمود القريحة ولا يخفى ما في ذكر الجمود مع القريحة التي هى الماء في الاصل
وجمله بالصر الذى يحصل منه تحميد الماء وذكر الجمود مع الفطنة التي تشبه بالنار في الذكاء وجعله بالصرصر
التي تحمد النار من المناسبة الظاهرة واللفظ البين فتدبرو كتب أيضا قوله مع جمود الخ في وصف قريحته
بالجمود وفطنته بالجمود إشارة الى أن عقله كالماء والنار وهو غاية للطف والجودة اه جربى ببعض تصرف
(قوله القريحة) أى العقل (قوله الفطنة) هى في الاصل الفهم والمراد بها الذهن وهو العقل (قوله النكبات)
أى المصائب (قوله وترامى البلدان الخ) فيه استعارة مكنية وتخييل حيث شبه البلدان والاقطار بعقلاء
وأثبت لها الترامى تخيلا أو المعنى وترامى أهل البلدان الخ وكتب أيضا قوله وترامى البلدان أى رمى كل
بلدة فى الاخرى كناية عن عدم استقراره في محل (قوله والاقطار) جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولا يلزم
من ترامى البلدان به ترامى الاقطار فلذا عطف عليه (قوله ونبو) أى بعد (قوله والاطوار) أى المقاصد (قوله
حتى طفقت) الظاهر أن حتى تفرعية على وترامى الخ لانتهائية اذ ليس نهاية الترامى المذكور الشروع في
جوب كل أغبر الخ كما لا يخفى (قوله أجوب) أى اقطع (قوله أغبر) أى ذى غبرة (قوله قائم الارعاء) أى مظلم
النواحي جمع رجبالقصر وألفه عن واو (قوله في شطر) أى قطعة وقوله من الغبراء أى الارض (قوله يوما الخ)
(٢) أى وصار حالى في هذه الاسفار بجامع الشغل كحال القائل يوما يحزوى والخ والاربعة اسماء واضع بالحجاز
(قوله بعون الله) الباء تصويرية لاسببية (٣) اذ لا صحة لقولنا توفيق الله يتسبب عن عونه الا أن يجعل معنى
وفقت وصلت أو تعلق الباء بالاتمام ومفعول المصدر يغتفر تقدمه اذا كان ظرفا كما يجىء تحقيقه عند قول
المصنف للاصول جمعا وكتب أيضا قوله بعون الله اسم مصدر بمعنى الاعانة (قوله للاتمام) فيه إشارة الى تأخر
الخطبة (قوله وقوضت) أى ازلت مجازا عن تقويض البناء أى نقضه من غير هدم واطافة خيام الى الاختتام

(١) (قوله ثم صار اطلاقه عليه الخ) ذكر شيخ الاسلام في آداب البحث ان العقل يطلق على أربعة معان
وعندها بعض العلوم الضرورية اه (٢) (قوله أى وصار حالى الخ) القصد من هذا التشبيه الاعتذار فانه
الفه في حالة شاقة فلا يلام عليه في هفوة حصلت منه اه (٣) (قوله اذ لا صحة لقولنا الخ) هذا ظاهر ان كان
ما في الشرح مبنيًا للفاعل مع انه مبنى للمفعول فالاسببية ظاهرة لان الكون موقفا مسبب عن العون كما
في وما توفيقى الابالله قال الزمخشري اى وما كوني موقفا الا بمعونة الله تامل اه

ووضعت كنوز فرائده على طرف التمام
سعد الزمان وساعد الاقبال * ودنا المني وأجابت الآمال
وتبسم في وجه رجائي المطالب بان توجهت تلقاء

من اضافة السبب الى السبب أي الخيام المضروبة عليه بسبب الاختتام أي انتظار الاختتام لانه مستور
لا يشغل به الا بعد اختتامه وفي ضمير عنه استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بشيء نفيس مضروب عليه
الخيام والاستار بجامع الحسن وخيام تخييل وقوضت ترشيح أو استعار الخيام على طريق التصريح لافواع
التعجب والتستر وهذه النسخة هي المصححة بتصحيح الشارح ولو قال خيام الختام لكان فيه جناس
التصحيح وفي بعض النسخ وقوضت عنه خيامه بالاختتام أي بسبب حصول الاختتام بالفعل وفي بعضها
وفضضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاختتام
ختامه ليطلع عليه الطالبون وقوله بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللام الخرائد جمع خريدة وهي الخبيثة
من النساء استعارها للدقائق والوجوه واللام ترشيحاً وكتب أيضاً قوله اللام آل جنسية فيصدق بالمتعدد
ليناسب قوله ووجوه خرائده قوله ووضعت الخ موضع الفرائد على طرف التمام وهو نبت صغير يتنال باليد لقربه
من الارض كناية عن تسهيل أخذها وتحصيلها ويسر طريق الوصول اليها اه جري وكتب أيضاً قوله كنوز
فرائده أي مكنوزات فرائده أي فرائده المكنوزة أو المراد بالكنوز الالفاظ والقرائن معانيها خفيئذ
لاتأويل وقوله على طرف التمام أي وضعا آتيا على طرف التمام أي حالته من سهولة التناول أو المراد على حده
الا على فيكون الكلام كناية عن تسهيل تحصيلها (قوله سعد الزمان) أي يظهر الخير فيه وهو جواب لما
وساعد الاقبال أي اقبال مطالي على بعد اياتها ودنا المني أي قرب ما أمني بظهور أماراته وأجابت الآمال
أي المأمولات أي أتت الى مرجواتي بعد الاباية ونسبة السعادة الى الزمان والمساعدة الى الاقبال مجاز
عقل أو في الكلام حذف مضاف أي أهل الزمان وتشبيه الاقبال بشخص على الاستعارة بالكناية
وشبه الآمال بالناسن يحجب بعد الطلب في حصول النفع بكل فاضل التشبيه في النفس كناية وذكر
الاجابة تخيلا أو شبه حصول المرجو باجابة المدعو على طريق المصراحة بجامع الانتفاع بكل
وتبسم في وجه رجائي المطالب شبه المطالب بالناسن مرغوب منه التناول متبسم وشبه الرجاء
بأنسان طالب استعارة بالكناية فيهما واطافة الوجوه الى الرجاء والتبسم المنسوب للمطالب تخييل
والمراد اقبال المطالب بعد بعدها وكتب أيضاً قوله الاقبال أي اقبال الخلق على وقوله ودنا المني جمع منية
وهي ما يتمنى والآمال بمعنى المأمولات أي المرجوات كأنه يقول ودنا ما كنت أعتقد استحاليته أو
ما فيه عسرو أجاب ما حبه بما هو ممكن ولا عسرفيه فليس معنى اجلتين واحد الكن كان الاحسن قدنا بالقاء
لتسبب هاتين اجتماعين عما قبلهما (قوله بان توجهت) سبب للافعال الخمسة قبل ويرد عليه أنه جعل السبب هو
التوفيق المتقدم لتعليقها به حيث قال ولما وقعت الخ وأجيب بأن لما معنى حين وليست للتعليق أو سبب لقوله
وتبسم الخ فقط فلا يراد شيء وهنالك وجوه (١) أخر تأمل وكتب أيضاً قوله بان توجهت الخ لا يخفى ما فيه من
(قوله بظهور أماراته) سبب لحكمه بالتقرب (قوله بأنسان طالب) أي بجامع أن كلا وسيلة لحصول المقصود
(قوله واطافة الوجوه الى الرجاء) أي مع اعتبار معونة المقام (قوله والمراد اقبال المطالب الخ) أي أن الكلام
بعد ما تقدم كناية عن ذلك (قوله وليست للتعليق) أي ليست ظرفاً مضمناً معنى التعليق اه شيقنا على أن
التعليق لا يقتضي سببية الشرط بل المدارفيه على لزوم الجزاء للشرط (قوله أو سبب لقوله الخ) عطف على قوله
(١) (قوله وجوه أخر) منها أن قوله بان سبب للافعال الخمسة وهي مع سببها مسببة عن التوفيق ومنها أن كلا

مدین المآرب حضرة من أنام الأنام في ظل الأمان وأفاض عليهم شجال العدل والاحسان ورد بسياسة
الفرار الى الاجفان وسد بهيبته دون ياجوج الفتنة طرق العدوان وأعاد رميم الفضائل

حسن التخاصم جربي (قوله مدین المآرب) أى مكان شبيه بمدین بلد سيدنا شعيب في حصول المآرب
فيه فهو استعارة من العلم بعد تأويله بكى وفيه تلميح الى قصة سيدنا موسى عليه السلام وقوله حضرة من أى
مكان حضور من أنام الخ كافي ع و هي بدل من مدین و فرر بعضهم أن الحضرة في الاصل مكان الحضور لكن
صارت تستعمل بمعنى الدات وانها هنا بمعنى الدات وابداهما من مدین المآرب ظاهر لانها مكان لحصول
المآرب و صدورها (قوله في ظل الأمان) أى في الأمان الذى كالظل في الاراحة وشبه الأمان بشجرة لشبها
مضمر فى النفس والظل تخيل (قوله وأفاض) المناسب (١) تأخيره عن السجعتين بعده (قوله شجال الخ)
الشجال جمع سجل وهو الدلو اذا كان فيه ماء قل او كثر ولا يقال للدلو اذا لم يكن فيه ماء سجل بل يقال له غرب
اه جربي وشبه العدل والاحسان بالماء بجامع الاحياء لشبها مضمر فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية
والشجال تخيل وأفاض ترشيح وقوله ورد بسياسة أى حسن تدبيره وتقويمه ووجهه المراد وهو في الاصل
اليوم القليل والمراد هنا النوم مطلقا الى الاجفان أى اجفان العيون وهو كناية عن الامن ويطلق ايضا الفرار
على حد السيف والجفن على غمده ويصح اعادة ذلك هنا وانه ارجع السيوف الى اعماقها بعدما كانت مسلوكة
زمن الفتنة باطمانه نارها بحسن سياسته ففى الفرار والجفن ايها وهو غير النورية عند متاخرى اهل البديع
لارادة البعيد فيها ونسأوى المعنيين فيه (٢) وغير التوجيه ايضا وما أحسن قول بعضهم
بين السيوف وعينه مشاكة * من اجلها قيل للاعداد اجفان

كذا فى يس على الحفيد (قوله دون ياجوج الفتنة) أى عند الفتنة الى كياجوج فى الانشار وقوله طرق العدوان
أى طرق اهل (٣) سدها عليهم حتى لا يصلوا منها الى الرعية ويحتمل ان المراد بالسد المنع وبطرق العدوان
أنواعه ووجوهه ومن فسر دون هنا بعند الجربي ولعله على سبيل التوسع فان الذى فى القاموس أن
دون بمعنى تحت وبمعنى أمام وبمعنى وراء وبمعنى غير و فرر بعضهم ان دون بمعنى أمام أى سد
قدام الفتنة التى كياجوج طرفها الملازمة للعدوان فلم يصل الى الرعية تلك الفتنة ويصح على هذا
أن يكون استعار ياجوج للقوم المفسدين فى زمه و اضافهم الى الفتنة لما بين المصايقين من
الملازمة أى سد قدامهم طرف العدوان فلم يجدوا مسلكا أو فلم يتلبسوا بشئ منها على اختلاف
المراد بالطرق (قوله وأعاد رميم الفضائل الخ) شبه الفضائل جمع فضيله وهي ما يمدح بها الانسان من الاخلاق
بالموتى فى دهاها واضمحلالها منذ ازمان على طريق الاستعارة بالكناية واصاب اليها العظام الرميمة أى
البوا الى تخيلا ونسب الى الممدوح أنه أعادها منسورة أى مبعوثه بعد موتها اه ع و قوله شبه الفضائل
أى والكلمات ويصح أن تكون الاضافة على معنى من أى الرميم من الفضائل والكلمات ويكون الرميم
استعارة للمضمحل من الفضائل والكلمات من الميت المتجوز اليه بالرميم عن العظم البالى فيكون مجازا

سبب (قوله فى حصول المآرب فيه) فى الاولى سببية وليس ذلك بيانا للجامع كما لا يخفى فتنبه لمثله اه
سبب للخمسة لكن الاول مسبب حقيقى والثانى ظاهرى ومنها ان قوله بان على معنى وبأن والعطف على المعنى
ومنها قوله بأن سبب للسببية اه (١) لانها من التخليه باخاء وهذا من التخليه اه (٢) (قوله وغير التوجيه)
هو ان يشار باللفظ الى اسماء متلائمة كقوله

مذام بآبك لم تبرح جوارحه * تروى احاديث ما اوليت من من

قالين من قررة والكف عن صلة * والقلب عن جابر والسمع عن حن

(٣) يحتمل سدا حسيا ويحتمل سدا معنويا والاول الملاحظ من المقابل اه

والكلمات منشورا ووقع بأقلام الخطيات على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام منشورا وهو السلطان
الاعظم مالك رقاب الامم ملاذ سلاطين العرب والعجم ملجأ صناديد ملوك العالم ظل الله على بريته وخليفته
في خليفته

على مجازو هذا أوفق بقوله منشورا فان النشر لميت جميعه لالعظمه فقط ويصح أن يكون من اضافة الصفة
الى الموصوف فالرميم استعارة كاسر أو المشبه به للمشبه فالرميم حقيقة (قوله والكلمات) عطف عام على خاص
أن أريد بالفضائل معناها المتعارف الذي هو النعم القاصرة وتفسير أن أريد منها اللغوى الاعم (قوله
ووقع) أى كتب والمراد هنا مطلق التأثير مجازا وقوله بأقلام الخطيات أى بالخطيات التى كالأقلام فى التأثير
بها وضبطت الخطيات بفتح الحاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى الرماح وبضم الحاء المهملة وفتح الطاء
المعجمة مخففة جمع حظية لصغير حظوة بفتح الحاء وقد تضم وهي سهم صغير قدر ذراع فان لم يكن لها فصل
فهي حظية بالخطيات السهام الصغيرة الى لا نصل لها وقوله على صحائف الصفائح أى صفائح أعدائه جمع
صفيحة وهي السيف المريض والمراد بصحائفها جواربها كفى الجربى او اضافة الصحائف الى الصفائح من
اضافة المشبه به أى الصفائح الى كالصحائف أى الاوراق فى التأثير وقوله لنصرة الاسلام متعلق بوقع أى
لاجل نصرته وقوله منشورا مفعول مطلق أى كتابا منشورا أى تأثيرات منشورة لكثيرتها وفى نسخ
منشورا بالمثلثة أى تأثيرات ككتابة كلام منشور وتخصيص المنشور لانه الاغلب من النظم والكلام كناية
عن ابطال آياتهم واضعاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة فى مدحه وذم أعدائه ما لا يخفى حيث جعل
لاضعف آياته التأثير فى اقوى آيات أعدائه مما يأتى بالآية واصله آياتهم (قوله السلطان) من
السلطنة وهي القهر اه فترى قوله مالك رقاب الامم أى بالاحسان اليهم والقهر لهم وكتب ايضا قوله مالك
رقاب الامم أى دوات الامم من اطلاق الجزع و اراد به كل والامم واجماعات (قوله ملاذ) أى ملجأ (قوله
صناديد) جمع صنديد وهو الشجاع المقدام (قوله ظل الله) لسميته ظللا لانه يلجأ اليه كايلاجى الى الظل من
الحر أى فهو استعارة مصرح وقى الحديث السلطان ظل الله فى ارضه يا وى اليه كل مظنوم و اضافته الى
الله تعالى لانه هو البارى له والمملكات اه ع فى زيادة (قوله وخليفته) الخليفة فى الاصل كل من خلف غيره
فى أمر من الامور يخلفه بالضم والخلفى بكسر الحاء المعجمة وتشديد اللام مبالغة فيها لانفسها كما يتوهم من
كلام الصحاح فجعل اسماء خلف غيره فى الملك والتناء (١) لنقل من الوصفية الى الاسمية أو للتأنيث بتقدير
الموصوف مؤنثا أى نفس خليفة وفى الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاري على الاصل خلائف
كريمة وكرائم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بقاء على انه لا يقع الاعلى مذكرا ذ الفعلية بالتاء

(قوله أى تأثيرات ككتابة كلام الخ) الداعى الى هذا مع انه كان أن يقال أى تأثيرات متفرقة أن هذا لا يلائم
مقام المدح (قوله وتخصيص المنشور الخ) الاولى لانه يكون غير مفرق عادة بخلاف المسجع والمنظوم (قوله
وفيه من المبالغة الخ) هذا ظاهر على الاحتمال الثانى فى الخطيات اما على الاول فلا يظهر الا أن ادعى أن
الرماح اضعف اه شيخنا (قوله فهو استعارة مصرحة) أى على مذهب الشارح فى زيد أسد (قوله على اسقاط
الهاء) أى من خلفيه وضمير أنه خلفاء اه

(١) (قوله والتناء للنقل الخ) يحتمل أن يكون مراده ان اللفظ منقول عن وصف مذكر والتناء للنقل تحقيقا
أو عن وصف مؤنث والتناء للتأنيث بحسب الاصل فيكون منقولاً عن المؤنث ويقدر ذهاب التاء الاصلية
والا تبيان بقاء النقل اه

حافظ البلاد وناصر العباد ماحي ظلم الظلم والعناد رافع منار الشريعة النبوية ناصب رايات العلوم الدينية
خافض جناح الرحمة لاهل الحق واليقين ماد سراق الحق والامن بالنصر العزيز والفتح المبين
كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة * ظل الاله جلال الحق والدين

لا تجمع على فعلاء اهقري (قوله حافظ البلاد وناصر العباد) سجة واحدة مقابلة لقوله ماحي الخ لا سجعنا
لئلا يلزم عدم الازدواج وكتب أيضا قوله حافظ البلاد أي من الشرور وقوله ناصر العباد يعني المؤمنين
(قوله ماحي ظلم الظلم) أي الظلم كالظلم فهو من اضافة المشبه به الى المشبه وفي تشبيه الظلم بالظلم
اشارة الى أن الظلم كان كثيرا أو شبه الظلم بالليل تشبيها مضمرا في النفس والظلم تخييل (قوله والعناد)
فسره خسرو بالميل عن الحق وعدم الانقياد اليه والفقري بالمكابرة وفرق بعض أهل آداب البحث بين العناد
والمكابرة بأن العناد النزاع في المسئلة مع عدم العلم بكلامه وكلام صاحبه والمكابرة انكار الحق
بعد العلم به (قوله رافع منار الخ) المنار العلم وشبه كلام الشريعة والعلوم بالجيش تشبيها مضمرا في
النفس على طريق الاستعارة بالكناية ومنار تخييل في الاولى ورايات تخييل في الثانية ورافع ترشيح في
في الثانية والكلام كناية بعد ذلك عن اظهار الشريعة والعلوم وتأيدهما (قوله خافض جناح الرحمة)
في ضمير خافض استعاره بالكناية شبه الملك بطائر يخفض جناحه على افراده بجامع الشفقة والحنو
تشبيها مضمرا في النفس والجناح تخييل والخفض ترشيح واطافة جناح الى الرحمة لمجرد الملاسة اذ
الرحمة التي هي سبب خفض الجناح ملاسة للجناح تأمل (قوله لاهل الحق) هو على أنه مصدر
مطابقة الواقع للكلام أو الاعتقاد وعلى أنه صفة مشبهة مطابقة الواقع من الكلام أو الاعتقاد
والصدق كذلك الا أن المطابقة معتبرة فيه من جانب الكلام أو الاعتقاد لبعض المحققين أنهما متحددان
في المفهوم غير أنه شاع استعمال الصدق في الاقوال خاصة (١) والحق يشمل غير الجازم وما عن تقليد
فقط اليقين عليه عطف خاص على عام وكتب أيضا قوله لاهل متعلق بخافض وقوله واليقين الاعتقاد الجازم
المطابق للواقع عن دليل ولذا لا يوصف به الله (قوله ماد سراق) قال في المختار السراق واحد المرادقات
التي تمد فوق صحن الدار أي الخيام التي تمد لاجل دفع حر الشمس ونحوه فوق صحن الدار قال وكل بيت
من كرسف فهو سراق يقال بيت مسردق اه والانصب هنا لقول الشارح ماد المعنى الاول واطافته
الى الامن من اضافة المشبه به الى المشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والمد ترشيح للتشبيه ويصح أن يكون
في الامن استعارة مكنية شبهه بالدر بجامع الحفظ واندفاع الضرر في كل تشبيها مضمرا في النفس وسراق
تخييل وماد ترشيح (قوله بالنصر) أي الحاصل بالنصر (قوله المبين) أي البين (قوله كهف الانام) أي
ملجؤهم قال في المختار الكهف كالبيت المنقور في الجبل والجمع كهوف وقلان كهف أي ملجأ اه وكتب أيضا
قوله كهف الانام الخ هذا البيت مستفاد مدلوله مما قدمه من قوله وهو السلطان الى آخر السجع الا أن
الخطب محل اطناب سيما وهذا نظم (قوله جلال الحق والدين) أي عظمتها فهو على حد زيد عدل (قوله

(قوله رحمه الله بالنصر العزيز) أي الذي لم يحصل لاحد من الملوك نظيره والفتح أي فتح البلاد بنحو الجهاد
المبين أي البين الواضح لكل احد لكثرة شهرته وامره من ابان بمعنى بان أي ظهر وقوله قاطبة بمعنى جميعا كما في
الدسوق (قوله المنقور) يظهر انه بالرفع خبر ثان عن الكهف (قوله وقلان كهف) محل الشاهد على ما قدمه

(١) (قوله والحق يشمل الخ) هذا على انه صفة مشبهة ومع عدم شموله لغير الجازم يكون عطفها اذا كان صفة
مشبهة يكون الاعتقاد شاملا لليقين وغير الجازم والعطف صحيح حينئذ من عطف الخاص واما على انه
مصدر فالعطف مغاير وقوله او لا والصدق كذلك فيه نظر فان من فرق بينهما في المفهوم يخص الصدق

أبو المظفر السلطان محمود جاني بيك خان خلد الله سر اذق عظمته وجلاله وأدام روى نعم الآمال من
سجالاته افاضاله فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال والاستظلال بظلال الرأفة والافضال فجعلته
خدمة لسدته التي هي ملتئم شفاها الاقبال ومغول رجاء الآمال ومبوء العظمة والجلال لازالت محط رحال
الافاضل وملاذ أرباب الفضائل وعون الاسلام وغوث الانام بالنبي

(السلطان) أعاده مع تقدمه في قوله وهو السلطان تأذبا لانه يستقبح أن يوثق باسم السلطان من غير أن يلهق
بجانبه وصفه بالسلطنة كما هو العادة تأمل (قوله جاني بيك خان) لقب أعجبي له وفي بعض الحواشي جاني
بالفارسية أي روح بيك كبير وخان سلطان فعنه روح كبراء السلاطين (قوله خلد الله) استعمل التخليد مجازا
في لازمه وهو اطالة البقاء (قوله سر اذق) فيه ماهر والكلام كناية عن طول حياته وبقاء ملكته (قوله
وجلاله) عطاف مرداف (قوله وأدام روى) بكسر الراء مع القصر أي ارتواء قال في المختار روى من الماء
بالكسر روى بوزن رضاوريا أيضا بفتح الراء وكسر ها وارثوى وتروى كنه بمعنى اه وفي نعم استعارة
بالكنية حيث شبهه بزراع أو انسان برثوى وروى تخيل وسجل ترشيح وقوله الآمال على حذف مضاف
أي نعم أهل الآمال وقه له من سجالات متعلق بروى وفي افضاله استعارة بالكنية حيث شبهه بالماء بجامم
الاحياء وسجل تخيل أو بفتح الراء مع الدوهو الماء العذب ويظهر على هذان اضافته الى نعم من اضافة
الشبه به الى الشبه ومن سجل صفة لنعم أي النعم الذي كالماء العذب في التذاذ النفس وانسائها
بكل الحاصل هذا النعم من سجل افضاله أو بضم الراء مع المد بمعنى المنظر الحسن على تشبيه النعم
بشخص ذي منظر حسن على طريق الاستعارة المكنية فتكون من سببية متعلقة بأدام وأقرب
الوجوه الثلاثة الاول (قوله فحاولت) (١) تقرير على ما قبله أي فحيث كان السلطان متمصفا
هذه الصفات حاولت أي قصدت التشبث وهو كما في الجربي التمسك من الأدنى الى الأعلى ويصح
أن يكون حاولت معطوفا على توجهت المتقدم كما قرره بعضهم أو على سعد الزمان وقوله بأذيال
الاقبال أي اقباله على وشبه الاقبال بانسان من تمسك بأذياله وصل على طريق الاستعارة بالكنية
والاذيال تخيل والتشبث ترشيح (قوله والاستظلال) أي التظلل وليست السين والتاء للطلب
وقوله بظل الرأفة يجري فيه ما يجري في قوله ظل الامان والرأفة أشد الرحمة على مافي الصحاح
(قوله خدمة لسدته الخ) السدة عتبة الباب والاقبال جمع قل وهو المالك من مالوك حمير والمراد هنا الملك
مطلقا واذا وصف العتبة بكونها ملتئم أو تستلم بشفاها الملوكة فإظناك بغيره (٢) والسدة كناية عن الممدوح
أي جعلت هذا الكتاب خدمة للممدوح والخدمة في الاصل السعاية في مراد المخدم ولما كان هذا
الممدوح راغبا في العلم بزعم المادح كان التأليف خدمة له ففي الكلام ممدوحه بهذا المعنى وهو كونه
راغبا في الخيرات أمرا بها اهرق وعبارة الفخرى على المطول الخدمة مصدر خدمه يخدمه بالضم والكسر
وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار وجمعه سدود (قوله الاقبال) أثره على نحو الملوكة للجمع والجناس
(قوله ومغول رجاء) أي المغول عليه في رجائي وقوله رجاء الآمال أي أهلها (قوله ومبوء) أي منزل (قوله
وعون الاسلام) أي بقاء صاحبها بختم الاسلام ويشيده (قوله بالنبي) أي متوسلا بالنبي الخ ويوجد في
بعض النسخ عقب مانعه فناء بحمد الله كما روى النواظر ويجلوصدا الأذهان ويرهف البصائر ويضئ

(قوله فيه ماهر) لكن كل من المعنيين المتقدمين للمرادق يساوي الآخر هنا (قوله متعلق بروى) فن ابتدائية اه
بالخير وقوله شاع أي اطرء فلا ينافي خاصة اه (١) (قوله تقرير على ما قبله) المناسب أن تكون الغناء سببية
واقعة في جواب شرط مقدر اه (٢) (قوله والسدة كناية الخ) لا يخفى مافي هذه الكناية من عدم
المناسبة لمقام المدح والامدح ابقاؤها على حقيقتها ويؤيده قوله ببقاء صاحبها

ألباب أرباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل وقوله لفاء أي حصل أو صار وهو عطف على قوله سابقا انتصبت الخ وقوله كما يروق أي على وجه يروق أي يعجب يقال راقى الشيء أي عجبنا وقوله صدأ الأذهان أي وسخها وغباوتها قال في المختار صدأ الحديد وسخه وبابه طرب فهو صدئ بوزن كفاف وقوله ويرهف البصائر أي يقويها مجازا عن أرهاق السيف أي ترفيقه والبصائر جمع بصيرة وهي قوة في القلب يحصل بها التمييز التام وهي في القلب بمنزلة البصر في الرأس وقوله ويضيء ألباب أرباب البيان أي ينورها بازاء ظلمة جهل ما يجهلونه واثبات قوائد الشرح في تلك الألباب وفي ضمير يضيء استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بالمصباح أو الشمس مثل تشبيهه بضمير في النفس والأضياء تخيل والأوجه أن المراد بالبيان هنا جميع الفنون الثلاثة لأن كثير أسمى الجميع علم البيان كما يأتي في آخر المقدمة ويصح أن يراد به اتفاق القاصح العرب صفات الضمير وقوله من الله التوفيق والهداية يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى وأن تكون خبرية لفظا انشائية معنى وقوله وعليه الخ خبرية لفظا ومعنى فقط (قوله الحمد لله) (١) كان لفظ الحمد للذات من حيث هي لا باعتبار (٢) صفة مخصوصة من صفاتها اختير في عبارة الحمد تنبيها على استحقاق الذات للحمد من حيث هي أي من غير ملاحظة صفة مخصوصة واعتراض بأنه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي إذ لم يعمد أن تعليق أمر باسم غير صفة يدل على منشئية مدلوله على أن هذا إن سلم فأنما هو إذا لم يصرح بجهة للاستحقاق غير الذات كما في قول المصنف على ما أنعم والجواب أن هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنع مع أنه أخصر من الحمد لله على ما أنعم أو الحمد لله النعم لأن حيث أن تعليق أمر باسم يدل على منشئية مدلوله وذكر وصف الانعام محمداً عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره على أن لفظ الحمد للدال على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصافها بما بحيث تلاحظ كثير الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعليق به في حكم التعليق بالاشتق الدال على منشئية جميع الصفات لكن هذا الجواب الثاني إنما يلائم تفسير الاستحقاق الذاتي بالاستحقاق بجميع الصفات الكمالية كما أشار إليه الشريف في حواشي الكشف وعليه فذكر صفة الانعام مع اندراجها في الاستحقاق الذاتي المشار إليه بالله ليكون كال تصريح (٣) بأنه أدى الواجب من شكر المنعم أو يقال المراد بالصفات في تفسير الاستحقاق الذاتي الصفات

(قوله مجازا عن أرهاق السيف) أو شبه البصائر الضعيفة بالسيف المحتاجة إلى الأرهاق على طريق المسكنية ويرهف تخيل قوله أن هذا) أي المذكور من دلالة التعليق بالاسم على منشئية مدلوله (قوله إذا لم يصرح الخ) أي لأن اعتبار الإشارة إذا لم تصرح بالإشارة وقوله كما راجع للنفي (قوله مع أنه أخصر الخ) الأنسب مع أنه أخصر من الحمد لله على ما أنعم وكون التردد في كلامه للإشارة إلى اختلاف نسخ المتن يتوقف على برهان وكونه عدل عن الحمد لله المنعم إلى ذكره يحتاج لنسكتة ولعلها الدلالة على كمال تمكن الحمد من الانعام اه (قوله في حكم التعليق بالاشتق الدال الخ) أي في حكم التعليق بكل مشتق ولذلك قال الدال (قوله وعليه) أي على

(١) (قوله لما كان لفظ الخ) عبارة المطول والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للعالم أو الرزق أو نحوها فيما يوم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل إنما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقيق الاستحقاقين اه (٢) (قوله لا باعتبار صفة الخ) صادق ملاحظة الجميع وبما إذا لم تعتبر صفة أصلا وبما إذا اعتبرت صفة غير معينة اه (٣) (قوله كال تصريح) المأخوذ من المطول أنه صريح رقيق إنما أتى به مع أنه يندرج فيما قبله ليفيد أنه أدى الواجب افادة قوية فانه قال وأديت الواجب بهذا الحمد اه

الذاتية فانها (١) لما لم تكن غير الذات أعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام وقيل الاستحقاق الذاتي انه تعالى يستحق الحمد لذاته بقطع النظر عن الصفات كما يستحقه للصفات اهقرى مع تصرف وايضاح ويظهر ان القول الاول الذي أشار اليه الشريف مبني على ما قيل ان الذات لا تستحق الحمد لذاتها بل لما لها من نوال أو كمال وهو ضعيف فقد قال الشريف الصفة أي ان كمال الصفات دليل على كمال الذات ولولا أن للذات كمالا في ذاتها دون الذات المتصفة بصفات النقص لما اتصفت تلك بالصفات الكاملة دون الأخرى وإذا كانت الصفات مقتضى الذات فالأمر أحل فلو لا ان ذاته من حيث هي اكمل من غيرها لما اقتضت تلك الصفات أو اقتضت الدوات الناقصة فليس مقتضى كمال الصفات الا كمال الذات وان كان ذلك من كمالها فهو دليل كمالها فهم من فهم ومن لم يفهم فلا يحمل التصور الاعلى نفسه وعن الرازي ان ذاته تعالى لم تحتاج الى شيء من صفاته الذاتية وانما اقتضاها كمال الذات وفي الحكم إلهي أنت الغني بذاتك عن أن يصل اليك النفع منك فكيف لا تكون غنيا عنى ونقل الشيخ على الأجهوري عن بعضهم اجماع أهل المكاشفة على عدم احتياج الذات الى الصفة الموجودة كذا في رسالة بعض الفضلاء على البسطة والحمدلة هذا و فرق في الاطول بين تعليق الحمد بالذات وتعليقه بالانعام بأن العلية الاستفادة من الأول علية الذات لثبوت الحمد والعلية الاستفادة من الثاني علية الانعام لا إنشاء الحمد لا لثبوت له عدم صحة ذلك وقد منع دعواه عدم الصحة فتأمل وكتب أيضا قوله الحمد لله هذه الجملة إما خبرية لفظا انشائية معنى استعمالها التكلم في الانشاء مجازا كما حققه الفري أو لتقريبها شرعا اليه كما ذكره الحفيدو اما خبرية لفظا ومعنى والحمد حاصل بها صراحة لانها اخبار بمسحقة (٢) الحمد لله وهو عين الحمد اذ هو الثناء بجميل ولا شك أن ذلك الاخبار ثناء بجميل وقوله الاخبار عن الشيء ليس ذلك الشيء محله إذ لم يكن الاخبار من جزئيات مفهوم الخبر عنه أما اذا كان كذلك فلا كما هنا وكما في قولنا الخبر يحتمل الصدق والكذب ولا حاجة الى تأويل الحمد بالمحمود به الذي هو الصفة المذكورة في صيغة الحمد أو بالمحمود عليه الذي هو الجليل الاختياري لأن ذلك مجاز علاقته في الأول التعلق وفي الثاني التعلق أو السببية والمجاز خلاف الاصل ولا بد له من قرينة ولا قرينة ظاهرة هنا على أن تأويله بالمحمود عليه لا يناسب هنا لأن معنى قول المصنف على ما أنعم لاجل انعامه فبصير المعنى الانعام لله لاجل انعامه ولا يخفى تباينه (٣) الآن يكون ذلك بقطع النظر عن قوله على ما أنعم (قوله هو الثناء باللسان) تضمن الإشارة الى الصيغة والى الحمودية وكونه جميلا لان لفظ الثناء يشمر بذلك اذ هو الذكر الجليل وأسقط ما يشير الى الحمود عليه وهو الجليل الاختياري اكتفاء بقوله سواء

الجواب الثاني (قوله و فرق في الاطول الخ) أي راد أعلى الشارح في المطول حيث أفاد كلامه فيه ان تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالانعام وهو يصلح هنا جو ابا بالمنع عن الاعتراض السابق المذكور في ضمن قوله وعليه قد ذكر صفة الانعام الخ كما تقدم (قوله لا إنشاء الحمد) أي لا يجادوه الحمد الذي أوجده هو تلفظه بالجملة لدلائلها على الجليل ولا يخفى أن ما ذكره متبادر لا يليق اعتبار خلافه وان صح على تكلف لا يليق كون علية الانعام لثبوت الحمد الذي هو موضوع الجملة (قوله علاقته في الاول التعلق) أي الخاص وهو التعلق الاشتقاق فلا يقال

(١) (قوله فانها لم تكن الخ) الظاهر أنه علة تقديره ونسبة الاستحقاق للذات مع انه على هذا الصفة لا لها الخ (٢) (قوله بمسحقة الحمد لله) أي مثلا هذا ظاهر ان قلنا انها الاخبار بان الله مالك لجميع المحامد وان قلنا انها موضوعة لوقوع الحمد من الغير فقول ذلك الاخبار يستلزم اتصافه تعالى بالكمال فيكون اخبارا باتصافه تعالى بالكمال افاده الدسوقي (٣) لان الحمود عليه المراد منه الحامل للحامد لا الحامل لغيره حتى لا يلزم التهاافت اه

تعلق الخ لانه يدل عليه كذا في يس وفي دلالة على كون المحمود عليه اختياريا نظر فالوجه أنه تعريف بالاعم والمراد بالجميل في المحمود به والمحمود عليه اعم بما في الواقع كالعلم والزهو مثلا أو عند الحامد أو المحمود بزعم الحامد بان يزعم الحامد أن هذا جميل عند المحمود فيشمل الثناء بنحو ظلم أو على نحو ظلم ادعى أحدهما حسنه اذ المناط التعظيم وفد وجود وقد يقال ان هذا تعريف للمحمد اللاعوى فالمناسب ان يراد بالجميل ما عده أهل اللغة جميلا والمراد بالاختياري الاختياري حقيقة بان سبق بالاختيار أى القصد كالانعام أو حكما (٣) بان ترتب عليه أفعال اختيارية كذات الله تعالى وصفاته فاندفع إيراد الحمد عليها على أنه قد يقال كما في العنري ان الحمد عليها مجازا عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا ومن قيد المحمود عليه بكونه فعلا اذ بالفعل ما يشمل الذات والصفة أو يذهب الى مجازية الحمد عليها كما مر وكتب على قوله بان ترتب عليه الخ مانعه أى كان له دخل ما فيها ولو بغير السببية فدخل نحو الحياة وصفات السواب وكتب أيضا قوله هو أى لغة وقوله الثناء اسم مصدر انتهى (قوله باللسان) ان جرينا على أن الثناء يشمل فعل غير اللسان حقيقة وانه الاتيان بما يدل على التعظيم فلا احتياج الى هذا القيد ظاهر وان جرينا على اختصاصه بفعل اللسان وانه الذكر بخير فدركه لدفع توهم المجاز في الثناء بعمله عاما وتنصيصا على ما يقابل به الحمد الشكر ليظهر التفرغ الاى والمحدود الحمد الحادث فلا يضر ذكر اللسان في الحدو على تسليم عموم المحدود يراد باللسان مطلق الكلام مجازا مرسلا (٢) بمقتنين استعمال اللسان في الكلام اللسانى لعلاقة الالية ثم استعماله في مطلق الكلام لعلاقة الاطلاق والتقييد أو يجعل قيد اللسان من قبيل الكناية وهي لا يشترط فيها امكان المعنى الاصلى وما ذكر أحسن مما قيل في توجيه التجوز باللسان عن الكلام انه اطلق عليه نظرا الى أن الغالب فيه أن يكون باللسان لما أورد عليه من أن كلام الله تعالى أكثر لقوله تعالى ما تعدت كلمات الله وان اعتذر عنه بان وجه الغالبية تعدد الخلق وتفرده الحق (قوله على قصد التعظيم) ليس هذا القيد من ماهية الحمد بل شرطاما لتحقيقه او للاعتداده والظرف حال من الثناء على القول بجواز الحال من الخبر اى حال كون ذلك الثناء على قصد التعظيم وعلى للاستعلاء المجازى اى تمكن ذلك الثناء على ذلك القصد اى يس فلو كان الثناء لا على قصد التعظيم لم يتحقق الحمد أو لم يعتد به بان كان على قصد التحقير أو لا على قصد تعظيم ولا تحقير كان كان القصد مجردا لاخبار وطمع بعضهم في اشتراط ذلك توهم للآفة بلا دليل بقى انه لا يستغنى عن ذكره بالثناء على تعريف بعضهم له بما يدل على التعظيم لان الدلالة على التعظيم لا تستلزم قصده وكتب أيضا على قصد اى مع قصد (قوله سواء) اسم مصدر بمعنى الاستواء يوصف له بما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ولا يثنى ولا يجمع على الصحيح وهو هنا خبر والفعل بعده أعنى تعلق فى تأويل مصدر مبتدأ كما صرح بمنزلة ان يخشى في قوله تعالى سوا علمهم ان نذرهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها مطلق التعلق لا يصلح علاقة بل لابد من بيان جهته الخاصة كالمشابهة والسببية (قوله اما لتحقيقه الخ) كانه مبنى على الخلاف فما فقد شرط صحة ايصق عليه حالة الفقد اسمه فتطلق الصلاة مثلا حقيقة على الاقوال والافعال العلومة بدون طهارة أم لا اه (قوله فى تأويل مصدر) فى عبد الحكيم ان (١) (قوله أو حكما) اعلم أن صفاته تعالى اختلف فيها هل توفيقه أو لا وهل الخلاف اذا لم يوحى اللفظ نقصا وما هناك ايهامه اذ الاختيار يؤذن بالحدوث فالظاهر انه تعريف لنوع من أنواع الحمد والحمد عليها مجاز اه (٢) المناسب مجاز على مجاز اه

تعلق بالنعمة أو بغيرها والشكر فعل

سيان فتكون مادة الاستواء مغنية عن السابك نعم يحتاج الى جعل أو بمعنى الواو لان التسوية انما تكون بين المتعدد وكل ما يقتضى التعدد انما يعطف فيه بالواو كاصطف هذا وابنى وللرضى في اعراب هذا التركيب وجه آخر لا يحتاج عليه الى جعل أو بمعنى الواو وملخصه ان سوا في مثله خبر مبتدا محذوف أى الامر ان سوا وهذه الجملة الاسمية دالة على جواب شرط مقدس ان لم تذكر همزة التسوية صريحا بعد سوا فان ذكرت كانت بمعنى ان وان كان العطف بأى كانت بمعنى أو والتقدير هنا ان تعلق الثناء بالنعمة أو بغيرها فالامر ان سوا أفاده السير اى مع بعض زيادة وكتب أيضا قوله سواء الخ جملة مستأنفة لبيان عموم متعلق الثناء الذى هو المحمود عليه لا من تمام التعريف اذ التعريف لبيان ماهية المحدود لا بيان عموم (قوله تعلق أى الثناء (قوله بالنعمة) أى الانعام وقوله أو بغيرها أى كالفضائل وهي المزايا القاصرة أى التى تتحقق (١) وان لم يتعد أثرها للغير كالعلم (٢) والشجاعة والكرم كفى السير اى ويقابلها القواضل وهي التى لا تتحقق الا بذلك كالنعام والافتاد من مكروه وهذا بمعنى قول بعضهم الفضائل ما يلزم الانسان ولا ينتقل منه الى غيره والقواضل ما ينتقل منه الى غيره وهذا مجرد اصطلاح وأما المعنى اللغوى لكل منهما فأنهم من الفضل وهو الزيادة مطلقة بانه عليه السير اى ويدخل في قوله أو بغيرها الذات فيدخل في كلامه الحمد على الذات فعبارة أولى من قولهم سواء تعلق بالفضائل أم بالقواضل (قوله أو بغيرها) هذا على رأى الجمهور وذهب الامام الرازى الى أنه مخصوص بالنعمة وفرق بينه وبين الشكر بانه لا يختص بالنعمة الواصلة الى الحامد وأما الشكر فهو مختص بها اه يسو كتب أيضا انظر لماذا (٣) أعاد الباء (قوله والشكر الخ) عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع أنه غير مذكور في المتن لقربه من الحمد وكون حمد المصنف شكر من حيث وقوعه في مقابلة الانعام وان لم يكن شكرا من حيث وقوعه في مقابلة الذات والصفات المشار اليه بالله وكتب أيضا والشكر أى لعة (قوله فعل) أى امره وشأنه فظهر التعميم الا فى وقوله ببنى عن تعظيم النعم أى يدل على تعظيمه أى اعتقاد عظمنه ودلائله عليه ليعرف النبي ع عرف المنابعه وبهذا صحت دلالة فعل الجنان الذى هو اعتقاد خفى على التعظيم ومعرفة الاعتقاد النبىء إما بالهام أو بقول الشاكر أو فعله فعلى الاول ثم شكر واحد على الاخيرين شكر ان قول الشاكر أو فعله والاعتقاد الاول منبى عن الثانى وكلاهما منبى عن التعظيم لا يقال اعتقاد العظمة هو الشكر الجنانى فيكون منبئان عن نفسه لانه يقول ليس هو اعتقاد العظمة بل اعتقاد اوصاف النعم بصفات الكمال وهذا يدل على اعتقاد آخر هو اعتقاد عظمنه فتباير

الفعل هنا مجرد عن النسبة والامان حكمه حكم المصدر (قوله نعم يحتاج الى جعل أو بمعنى الواو وكذا أم في الآية الكريمة ولا يضر أنه لم يعمد مع غير سواء كون أم بمعنى الواو (قوله دالة على جواب) هو فى الحقيقة علة الجواب (قوله كانت بمعنى أو) أى جردت عن معنى الاستفهام كما ذكره الرضى فى مبحث همزة التسوية (قوله وأما الشكر فهو مختص بها) منه مع ما قبله يعلم مخالفة الرازى للشهور فى كل من الحمد والشكر (قوله انظر لماذا الخ) قد يقال إعادة العامل لشعر بالاعتناء بالعمول فقيه

(١) (قوله وان لم يتعد أثرها الخ) المتبادر انه غاية ويدل له قوله ويقابلها الخ فتكون اعم من القواضل فقوله القاصرة اصطلاح وفى عبد الحكيم القواضل المزايا المتعدية بمعنى ان النسبة للغير ما خوزة فى مفهومها والفضائل المزايا الغير المتعدية كالعلم والقدرة اه (٢) (قوله والشجاعة قال الفرى) فان قلت ان الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف الى ذاتها حمدا وقد اشترط اختيارية التعلق فيه تلك الشجاعة فدل على أن تارة تلك الملكة أيضا كالخوض فى المهالك والاقدام فى المعارك وهي المراد هنا اه (٣) يظهر انه انما أعاد الباء لاجل ان يجلب تعلقا آخر فيثبت به المبتدا فيصح الاخبار عنه بسواء أو بمعنى الواو اه

ينبغي عن تعظيم النعم لكونه ممنوعاً سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالاركان فورد الحمد لا يكون الا الله اذ هو متعلق به يكون النعمة وغيره متعلق بالشكر لا يكون الا للنعمة وهو ورد به يكون اللسان وغيره فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق

ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازماً أو اجتناباً بما لا و قيل المراد الجازم كذا في الفري (قوله ينبغي عن تعظيم الخ) اعترض بان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققة فضلاً عن قصده مع أن قصد التعظيم معتبر في الشكر فكان الاحسن أن يقول يقصد به تعظيم النعم اه فري (قوله لكونه ممنوعاً) متعلق بمحذوف صفة لفعل أي صادر أو صدر لكونه الخ لا بفعل لانه بمعنى الامر والشأن فليس فعلاً ولا ما فيه راحة الفعل حتى يتعلق به الجار ولا بتعظيم لان المقصود جميل الانعام علة للشكر الذي هو الفعل المنبئ لا لما ينبئ عنه الشكر ولذلك جعل متعلقاً بالشكر لا لما ينبئ عنه الشكر ولا ينبئ به ولا بالنعم لما هو ظاهر تأمل (قوله سواء كان باللسان قدم للسان لانه أظهر في الانباء ووسط الجنان رمز الى خير الامور أو وسطها) (قوله أو بالجنان) عطف بآو اشارة الى استقلال كل من الانواع الثلاثة بكونه شكر أو لا يدافعه (١) ما أشير اليه في حواشي شرح المطالع من وجوب مطابقة الاعتقاد في الشكر اللسان والاركان وعدم مخالفة الاركان أضاف الى اللسان لان ما ذكر شرط خارج كذا في الفري (قوله أو بالاركان) المراد بالاركان ما عدا اللسان من الجوارح والاعضاء وانما أفردته بالذكر مع أنه داخل في الجوارح لاختصاصه من بينها بالحمد فيه بتحقيق اجتماع الحمد والشكر فيما اذا كان الثناء باللسان في مقابلة الاحسان اه (قوله فورد الخ) بدأ المورد في جانب الحمد والمتعلق في جانب الشكر تقدماً للاخص في جانب كل منهما افادة سم وظر من كلام الشارح أن ما بين المورد من عموم ما خصوصاً مطلقاً وكذا بين المتعلقين وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عموم ما خصوصاً وجهياً مجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة احسان وينفرد الحمد في ثناء بلسان في مقابلة احسان وينفرد الشكر في ثناء بغير لسان في مقابلة احسان وكتب ايضا قوله فورد الحمد تنريع على التعريفين لان الظاهر من التعريفين هو النسبة بين المورد وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر فخرج ما يظهر من التعريفين عليها ما يظهر من اظاهر عليه جرياً على ما هو قاعدة التعليم اه جري وكتب أيضاً قوله فورد الحمد اعترض بان الاولى أن يقول فورد الحمد لان مورد ما شيء عليه ذلك الشيء وجوده وتحققه وصدوره عن غيره مع أن الحمد اللغوي لا يوجد ولا يتحقق الا بصدوره من اللسان وأجيب بان (٢) تعبيره به للاشارة الى ان الحمد

ينبغي أن يكون عن صميم القلب فكانه صادراً منه ثم يرد على اللسان (قوله اعم اي مطلقاً اه سم) (قوله باعتبار) اشارة خفية الى الرد على ارازي (قوله لفرجه من الحمد) أي يكونه في اواقع المعنى الاخر العرفي للفظ الحمد وباعتبار قصد التعظيم في كل وكون كل لا يكون الا للعاقل بخلاف المدح في كل وان قيل ان الحمد والمدح أخوان (قوله تقدماً للاخص الخ) أي وجرياً في التنريع على اللف والنشر المرتب كما هو ظاهر (قوله وظهر من كلام الشارح الحمد وتنريجه الاول كالصريح في اجتماع المفهومين وانفراد كل منهما) (قوله ثم ظهر الخ) عطف على معمول شامل واحد (قوله ينبغي ان يكون الخ) أي لا يكون حسناً الا اذا كان كذلك فليس الانباء بمعنى الوجوب كما علم مما مر والتعبير في الشكر بالمورد مشاكسة والا فلا يقال في الشكر الجنائي كانه صادراً من القلب ثم ورد على الجنان كما لا يخفى وان كان لا بد من هذه الكناية في القسمين الآخرين منه لاشتراط مطابقة الجنان فيها فتدبر

(١) (قوله ولا يدافعه الخ) ان كان الشرط المذكور للتحقق دافعه قطعاً اللهم الا ان ينظر للصورة وان كان للكمال فعدم المدافعة ظاهر اه (٢) قوله بان تعبيره الخ) أي وان كان المراد الصدور ومثل هذا يقال في مورد الشكر لكن لا يتم في الجنان اه

وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (لله) هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول
الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا الى كون المقام

الباء سببيه (قوله وأخص) أى مطلقا (اسم) قوله بالعكس) أى ملتبس بالعكس أى الخالفة (قوله هو اسم)
مراده بالاسم ما قابل الكنية واللقب أو ما قابل الصفة وبهذا يشعر كلامه في المطول لا ما قابل الفعل والحرف
عامة بوضع منه تعالى عليه غير الوحي أو الهام أو الوحي لمقبول الكمال ابن الهمام في تجريد الالف في الواضع انما هو
الاء الاجناس (١) اما اسماء الله والملائكة فالواضع لها هو الله تعالى اتفاقا واما اعلام الاشخاص كزيد وعمر
كلواضع لها بشر اتفاقا هو يسكونه الواضع يندفع الاستشكال بأن وضع العلم لذات يستدعى علمها وذاته وغير
معلومه لئلا سواء كن العلم بها ممتنع كما عليه الحكماء او ممكن غير واقع كما عليه المتكلمون او واقعا بتصفية الباطل
كما نقله السيرامي عن بعض الصوفية على ان التعقل بالوضع كاف (قوله الواجب الوجود الخ) ذكر هذين
الوصفين تعيينا للموضوع له وتوضيحا له لا تقييدا له وان كان كيا وأثرهما دون غيرها لان وجوب الوجود
مبنى سائر صفات الكما سو استحقاق جميع المحامد يقتضى إتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ويشير الى وجه
تخصيص الحمد به تعالى الدال عليه الحمد لله وفي يس وغيره ان معنى قولهم الله اسم جامع لصفات الكمال ان الذات
الموضوع لها جملتها الا انه لوحظ ذلك في وضعه وقيل لوحظ في وضعه مرجحا للتسمية به لتضمن الالهية
الدال عليها أصله وهو الاله كل صفة كمال (قوله والعدول الخ) يريد أن قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية
أى حمدت الله حمدا فحذف الفعل مع التماثل واقيم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة على الثبات
كما قالوا في سلام عليك اه جرر فدلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول اليها عن الفعلية التي هي
الاصل في الاخبار عن الامور التي تنجدد كالحمد لا بسبب الوضع فلا ينافي قول الشيخ عبد القاهر لادالة في زيد
منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد على أن ظاهر كلام الكشاف والمفتاح ان الدوام اصل في الاسمية كما
في الحفيد (قوله للدلالة الخ) إن قلت دلالتها عليه اذا لم يكن خبرها فعلا والادلت على التجدد كما في الله
يستوى بهم او ظرفا والا احتملتها بحسب التقديرين كما هنا قلت الاصل في الخبر لا فرا فيرجح تقديره اسما
(قوله والثبات) هو بمعنى الدوام فالعطف مرادف للثبات خص من الثبوت (قوله وتقديم الحمد) أورد
عليه أن النسبة انما تذكر للزال عن منه الاصل لا انقار فيه والحمد هنا مبتدأ والاصل فيه التقديم وأجيب
بأن أصل الحمد لله أحمد الله حمدا فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه ونيابته عنه وأدخل لام الجر في المفعول
تقوية وعدل عن النصب لما ذكر فصار لله حمد فقدم وأجاب لقنرى بأنه سيأتى في تقديم لمسه اليه انك
تعهد الى اسم فتقدمه تارة فتجمله مبتدأ أو تخرجه تارة فتجمله ناعلا كل ذلك يستدعى نكتة فكون النكتة
للتقديم للزال عن محله لا انقار فيه ومنوع اه يس (قوله باعتبار) الباء سببيه (قوله نظرا الخ) أى
فرو أهم لعرض المقام وقوله وان كاذكر الله الخ أى الان لا هم الذاتي انما يقدم اذا لم يقتض الحال تقديم
غيره كما هنا فان الحال يقتضى تقديم الحمد لكون المقام مقامه فانه بصدد حمد الله تعالى والبلاغة هي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال وأورد عليه أن مقام الحمد لا يقتضى تقديم لفظه لأن تحصيل معنى الحمد والثناء لله
تعالى لا يتم الا به بموع المبتدأ والخبر فيقتضى تقديم المجموع على ما سواه لا حدا الجزأين على الآخر قال
الحفيد والجواب ان لفظة الحمد بين اللفظين انسب بالتقديم نظر الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى

قوله والجواب ان الاختصاص الخ) على ان المقام ليس مقام افادة الاختصاص بل مقام ثناء لكن يفكر

(١) اراد بها ما يشمل اعلام الاجناس والنكرات اه

مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجيء وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته (على ما انعم) أي على انعامه ولم يتعرض

أي معنى الحمد وأورد عليه أيضا أن هذه النكتة معارضة بإفادة تقديم الله الاختصاص والجواب أن الاختصاص مستفاد على تأخير ما أيضا التعريف المبتدأ بلام الجنس وقيل لأن الام تقيد وأورد أيضا تقديم الجار والمجرور في نحو فلاة الجدر بسموات وله الحمد في السموات والارض مع أن المقام مقام الحمد والجواب منع أن المقام وهو الآي المذكور ومقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى للحمد واختصاصه كما أشير إليه في الكشف وهذا يقتضي تقديم الظرف تارة الثمري (قوله مقام الحمد) لم يضر لان الحمد المتقدم بمعنى الانفط (قوله في تقديم) أي في توجيه تقديم الخ وهو مبني على أن باسم متعلق بأقرأ الاول واليه ذهب صاحب الكشف وجعله صاحب المفتاح متعلقا بأقرأ الثاني وأقرأ الاول منزل منزلة لازم وعليه فلا تكون الاية نظيرا لما نحن فيه والى ذلك أشار المشرح بقوله على ما سيجيء (قوله وأن كان ذكر الله) أي ذكر اسمه مقدمة وقوله نظرا الى ذاته أي بقطع النظر عن المقام (قوله على ما انعم) الظاهر أنه ظرف مستقر خبر به مدح خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين الذاتي والوصفي لانهم متعلق بالحمد لانه يلزم عايه الاخبار عن المصدر قبل استيفاء معمولاته (١) وهو لا يجوز وقدم الاستحقاق الثاني على الوصف (٢) لانه أقدم من الوصف اهـ يس ملخصا وفي عبد الحكيم أن على متعلقه بقوله الحمد باعتبار الاثبات فهو عليه أي أثبت هذا الحمد أعني الحمد لله لانعامه وكتب أيضا على هنا للتعليل (قوله أي على انعامه) جعل ما صدريه لاموصلة ولا موصوفة كما فعل بعض الشارحين لا وليتها لفظا ومعنى أه اللفظ فلا نهالا تحتاج الى تقدير بخلافها فانها يحتاجان الى تقدير العائد في أي نعم أي نعم به مع أن مسوغ حذف ليهو جده نال عدم جرمه بما جرمه الموصول نعم نقل السيوطي عن بعض النحاة أن الجار اذا تعين كما هنا جاز حذف لعائد وأن لم يجر بما جرمه الموصول وفي علم أي وعلم به ويكون ما علم به كما قال عبد الحكيم عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره وهو مع تكلنه لم يوجب فيه مسوغ أصلا وعلى كل حال ما لا يحتاج الى التقدير اولى وأما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على النعمة لان الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة أن النعمة أثر الانعام وبهذا يعرف متع قوله في المطول يتعذر تقدير العائد في المخطوف على هذا أن الاختصاص أدخل في التعظيم ومقام الحمد يناسب ذلك كما عرفت في الكلام على حمد المشرح (قوله الظاهر أنه ظرف) مقابل ذلك كونه متعلقا بحذف أي حمدته على ما أنعم أو بالجملة باعتبار دلالتها على الاثبات لا ما ذكره بقوله لغوا الخ كما لا يخفى (قوله لانه أقدم من الوصف) أي من حيث التعقل على أن الذاتي النفس الذات بقطع النظر عن الصفات والمراد أن الوصف بعض متعلقه حادث وهو صفات الافعال بخلاف الذاتي على أنه متعلقه الذات بقطع النظر عن الصفات وجميع الصفات الذاتية (قوله باعتبار الاثبات) أي اثبات المستد كما علمت فتقوله بعد أي أي أثبت هذا الحمد لله انما يصح باعتبار أن كل مجرور مخبر عنه في المعنى والا فكان الواجب أن يقول أي أثبت للحمد كونه لله على وجه استحقاقه تعالى له مثلا فتدبر

(١) (قوله وهو لا يجوز) لما فيه من الفعل بالاجنب وهو الخبر بالنظر للتغاير الاعتباري والحق أن الاخبار عن المصدر لا تمنع عمله لان الخبر معموله أيضا فالعامل واحد ولا عبرة بالتغاير الاعتباري ويحتمل أن يكون وجه المنع أن فيه الحكم قبل تمام المحكوم عليه اهـ (٢) (قوله لانه أقدم الخ) فيه أن الوضع أن كان قديما حقيقة فلا معنى للتفصيل وان حادثا بخلاف الانعام اقتضى أن الله لا يستحق الحمد اذ لا لانعام وهو بعيدان لم يكن باصلا ويمكن اختيار الاول وقوله أقدم أي باعتبار التعقل والكلام مبني على تبين الاستحقاقين اهـ وتأمل

للمنعم به اياما تقصير العبادة عن الاحاطة به وللايتوهم اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم) من عطف الخاص على العام دعاية

وأما الحاجة إلى جعل ما لا نعام بدلالة مصدر المفعول المحذوف مع أن الجمهور على من حذف المبدل منه في غير
لاستثناء المفعول أو الماحب علم منه مطلقا ولا إلى جهة خبره محذوف أو مفعول (قوله ولم تعرض) أي
تفصيلا للمنع أي لا كلا ولا بعضا ولا اجمالا لبعض المنع به فقه له إذا ما علمت ترك التعرض لك المنع به
تفصيلا أي إبقاء في الوجه أي الذم قصودا الخ أي أنه قد في ذم السامع على من لا يفتقر أو التاكيد في
العبارة تقصير الاحتاط بجميعه أنعم الله به فقه ملاه ليس المراد الإتمام إبقاء السامع في تدهور غير ثبات
حتى يرد أن القصور المذكور ثبات وقوله لولثلثاته هي الخلة لترك التعرض لبعض المنع به تفصيلا كما أن قال
على انعامه بالعافية أو اجمالا كما أن قال على انعامه ببعض الأشياء أي أنه لو تعرض لبعضه اختصاص الحمد
بما تعرض له أي أن الحمد لا يكون إلا عليه دون غيره من المنعم أن أرجعناه لغير اختصاصه بالحمد أو اختصاص
المنعم به بما تعرض له أي أن المنعم به هو ما تعرض له دون غيره أن أرجعناه بالمنعم به وهو الأقرب أو اختصاص
لله بما تعرض له المصنف أي أن الله لم ينعم إلا به دون غيره أن أرجعناه لله وفقه هذا أن المصنف تعرض لك
المنعم به اجمالا وهو كذلك قال الحنفية لأنهم في تأويل انعام الله المصدر المضاف مفيد لا عموم وذكر الانعام
في قوة ذكر المنعم به اجمالا ثم قال لا يقال قد وقع التعرض لبعض المنعم به تفصيلا حيث قال وعلم الخ لا نا
تقول المراد بالتعليل هنا حذف المنعم به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام أي بأن يقول أنعم بكذا وكذا
ينبغي تقرير هذا المحل (قوله أيها ما) مفعول لفعل تضمنه لم تعرض أي ترك التعرض أيها ما الخ كما سيجيء
الكلام عليه عند قول المصنف ولم أبال في اختصاصه بتربيا فانظر (قوله شيء) الباء داخل على التقدير وعليه
(قوله وعلم) أي علمنا بالمفعول الأول محذوف (قوله من عطف الخاص) إنما يتصور كونه من عطف الخاص
على العام بعد التأويل في أنعم بانعامه وعلم تعليله اذ قد التأويل ليس لانعم ولا علم دلالة على العموم إذا فعل
لا عموم فيه أي شمولي وانما عمومه بدلي (قوله الرعاية الخ) المفعول (١) له قد يكون غاية مرتبة وقد يكون
علة باعثة فالأول من الأول والثاني من الثاني فإن الرعاية مرتبة على عطف الخاص على العام لا محالة علم لفظ البيان
والتنبيه باعثة على العطف المذكور فاندفع ما قيل أن الرعاية إنما تحصل بإيراد لفظ البيان ولا مدخل العطف
المذكور فيه * عبد الحكم على المطول * وأجاب بعضهم أن عطف الخاص على العام يتضمن شيئين ذكر الخاص
بعد العام وعمله بالرعاية وكونه بطريق العطف وعمله بالتنبيه ففى الكلام لف ونشر مرتب وكتب أيضا
(قوله أي بأن يقول أنعم بكذا) يشير إلى أن المراد ذكره في ابتداء الكلام على وجه ذكره صلة لانعم وال
ورد أن التعليل المذكور في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام (قوله ولا علم) فيه أن العموم ليس مدعى في علم
نعم تأويله ليتضح اندراجها في العام (قوله وانما عمومه بدلي) أي لأن الفعل في حكم التكرار وهو في سياق
الاثبات لا يتم مع ما شالبا بدليا (قوله وأجاب بعضهم) أن من القيل المندفع بما تقدم (قوله وللتنبيه
الخ) إذ لا يوجد التنبيه إلا بذكر ذلك فاندفع بحث الدسوقي بأن هذه الفائدة مستفادة من التعليل بلا شبهة
(١) (قوله المفعول له الخ) عبارة عبد الحكم قوله رعاية البراعة الخ المفعول له سبب حامل على الفعل وهو قد يكون
غاية مرتبة معلولا في الخارج وقد يكون علة باعثة فالأول من الأول والثاني من الثاني فإن الرعاية مرتبة على
عطف الخاص على العام باشتماله على لفظ البيان والتنبيه باعث على العطف المذكور وليس معلولا في الخارج
إنما المعلول له التنبيه فاندفع الخ اه

لبراعة الاستهلال وتنبئها على فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (ما لم نعلم) قدم عليه رعاية السمع والبيان هو المطلق الفصيح العرب هما في الضمير (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من اطلق

قوله دعاية أي حفظا (قوله لبراعة الاستهلال) هو اول تصويت الحمي استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى الغوى تفوق الابتداء سمي بها اصلاحا ككون الا ابتداء مناسبة للمقصود لانه سبب لتفوق الابتداء فهو من تسمية السبب باسم السبب تنبئها على كماله في السببية كذا في القنري وازدادة براءة للاستهلال مجاز عقلي ان كانت لامية وكان الموصوف بالبراعة حقيقة التكلم فان كانت بمعنى في او كان يوصف ببراعة الكلام فلا وكتب ايضا قوله لبراعة الاستهلال هي هنا حاصلة بذكر البيان اما باعتبار ان هذا الكتاب في فن البيان والبيانان وان اختلفا معنى لكن تشارك في الاسم واما باعتبار ان فن المعاني والبيان يتعلق بالبيان بمعنى المنطق الخ اخرج في بعض تصرف وقوله في فن البيان المراد به جميع العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبديع اذ هم كما تسم بالبيان كاسياد (قوله الاستهلال) اي الابتداء (قوله وتنبئها الخ) لان عطف الخاص على العام يدل على فضيلته على بقية افراد العام (قوله من البيان) ان قلت ما عطل به ترك التعرض للنعيم به جار في المعاني فاذا ذكره قلت للكتبة المذكور رتبة وقوله لرعاية الحوائك لا تترك احمر (قوله لقوله ما لم نعلم) نى لما من قوله اما انما اقم له ما لم نعلم اذكره وان كان التعلم لا يتعلق الا بغير المعلوم لان المراد ما لم تكن تعلمه بقوتنا وخلقنا وانما نعلمه من كسبه تناقضه اشارة الى كمال المنفعة حيث علمنا ما السنأه لاله له ولان المقام مقام خضوع فينا سبه التنصيص على عدم العلم (١) ولاجل السجعة والتنصيص على ان الله تعالى تفضلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولدفعه ثم ان المراد بالتعلم تذكير ما نسي تجوزا له من حواشي المطول (قوله قدم) اي البيان على المميز اي بعد ذكر العام او لا كما هو لا صلا فلا بد حصول الرعاية حصول الرعاية بان يقال وما لم نعلم من البيان عام ودفع سر هذا اليراد لزوم تقديم معمول الصلاة عليها وهو ممنوع ردود بان الممنوع انما هو تقديم الصلاة وبعضها على الموصول (قوله له منطوق) اي المنطوق به بدليا وصفه بالفصيح (قوله الفصيح) ورد عليه انه اما ان يكون بمعنى المظم فالمعرب يستثنى عنه او بمعنى الخالص من السكنة فلا ظهر تركه اذا المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحيا بالمعنى المذكور ولعله اراد معنى المظهر وجعل المعرب تفسيراً له من القنري ببعض تغيير (قوله هما في الضمير) من تسمية المحل باسم الحال (قوله والصلاة) جملة خبرية لفظا انشائية معنى توابعها معطوفة اتياء الى تبعيتها جملة الحمد وعطفها عليها اظهرا ان جعلت الاولى انشائية وبقتير اقول ان جعلت خبرية او جرى على الجواز (قوله على سيدنا) اي البشر او القلاء او الخلق ولا يلزم النقص بالتفضيل على الناقص لانه عند التفضيل عليه بخصوصه (قوله محمد) اي من حمد كثيرا اشتق له من الحمد اسمان احدهما يفيد المبالغة في الحمودية والآخر المبالغة في الحمادية واشتهر من بين الاسمين الاول اكثر وخصت به زمة التوحيد (٢) لانه ان نسب بماله من مقام الحمودية قاله في الاطوال (قوله خير من نطق) اثر الطنق على التكلم والقول واللام واقفة الالية الثمينة قوما ينطق عن الهوى ولانه ان نسب بذكر البيان السابق لانه المطلق الخ ولعدم شموله للباري تعالى فلا يحتاج الكلام الى تخصيص بخلافه الوفا تكلم او قال مثلا لدخوله تعالى

(١) (قوله ولاجل السجع) قال في الاطوال هذا محسن بديعي لا يدفع التطويل ولا بد في دفعه بما يدخل في اصل البلاغة ام (٢) (قوله لانه ان نسب الخ) وهو في نظرهم كواجب وذلك لان محمدا يفيد كثرة الحمودية المناسبة لمقام المحبوبية مناسبة تامه فحينئذ يخص كلمة التوحيد المشتقة على دال الذات المحب له صلى الله عليه وسلم وحاصله انه يناسب مقامه الذي للذات تتعلق به فيذكر الاسمان متفاوتين اه

بالصواب وافضل من اوتوا الحكمة) هو دالم الشرائع وكره كما . واثق بالحق وترك فادلا لا نال لا دما
الفعل لا يصلح الا لله تعالى (وفصل الخطاب) اي الخطاب المذموم والابن الذي يتبينه

فيحتاج الى ذلك لاجراجه تعالى بان يقول قال اوتاكم من الخلق تأملوا وكتب ايضا قوله من نطق في نسخة
انطق وهي انسب لفظا ومعنى بأوتى كافي يس (قوله خير من نطق بالصواب الخ) اختار هذين الوصفين
لمناسبة ما ذكر في الحمد من البيان والصواب اطابق الواقع فهو مرادف للصدق (قوله هو) قيل اني بهي دون
اي لا فائدة حصر معنى الحكمة فيما ذكره اشارة الى انه المرص في معناه دون غيره (قوله علم الشرائع) الاضافة
لبيان ان جعل العلم (١) بمعنى المسائل ولاهية اذ جعل بمعنى الادراك ومعنى هو او في اذ جعل بمعنى الملكا وكتب
ايضا قوله علم الشرائع الا و قيل انها العلم والعمل به والحكم العالم العالم وقيل الحكمة النبوة والحكمة
والاصابة في القول وهي منحصرة في نوعين علمية وعملية والحكمة تركبة وتحملة اذ جعل في (قوله وكل كلام
الخ) عطف عام لشحولة قام زيد الطارق للواق (قوله واثق بالحق) اي وافقت نسبتها لكلمة النسبة الخارجية
التي هي الواقع ونفس الامر فالمراد بالحق هنا الواقع (قوله لان هذا الفعل الخ) علة لمخذوف وتقدير الكلام
لم يذكر الفاعل وهو الله تعالى لتعينه وظهوره لان هذا الفعل الخ لا يسر وهو في حقه ووبدل عليه ما هيأت
أذن من نكات حذف المسند اليه تعينه (قوله الا الله) أي مسند الله (قوله وفصل الخطاب) قال في الطول هو اشارة
الى المعجزة قال الفري أراد المعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب
ايه وصدة عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام لان المراد به هنا أما
الكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام والاقوال والاعجاز في غير القرآن غير ظاهر لتصر محهم بان باقي
الكتب ليست منزلة للاعجاز وأما ما يسمون سننهم اقول لانه لا يظهر اه وانما امتنع براد به القرآن
لاختصاص القرآن ببيناؤه فاد العبارة الاشتراك في فصل الخطاب لانه معمول صلة الى صول المضاف اليه افضل
التفضيل الذي هو بعض ما يضاف اليه (قوله أي الخطاب المفصول الخ) فيه اشارة الى ان الفصل وان كانه مصدرا
في الاصل مستعمل هنا أما بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل وكذا المراد بالخطاب الكلام المخاطب به لا المعنى المصدري
وذلك لان المراد الاشارة بفصل الخطاب الى معجزة القرآن كما في المطاوع ولا يناسبها المعنى المصدري في شيء
منهما اه خسر ولو جوز بعض بقاء الفصل على معناه المصدري على أن يكون الكلام من قبيل جرد الطيفة
وصفا للمصدر للمبالغة ثم الاضافة على جميع الواجه من اضافة الصفة الى الموصوف وبمحتمل أن لا يكون المراد
الاشارة الى المعجزة فيبقى الفصل على معناه المصدري وتكون الانفاقه حقيقته من اضافة المصدر لمفعوله (قوله
الابن) تفسير للفصول ولو قال المبين لكان أنسب بالمفصول وقوله الذي الخ تفسير للابن (قوله الذي يتبينه)

(قوله هو انسب لفظا ومعنى) اللفظية ظاهرة والمعنوية من حيث ان الحدث في كل واقع من الفاعل
على المفعول (قوله لمناسبة ما ذكر في الحمد الخ) لان النطق بالصواب يناسب معنى البيان وكذا الحكمة
اذ هي علم الشرائع وهو لا يستفاد الا للبيان وهي الكلام المواقف للحق في كلام مخصوص والبيان من نطق
مخصوص ومعنى فصل الخطاب الكلام المفصول والفاصل (قوله ومعنى من الخ) فيه نظر لا يخفى اذ ليس بين
المضاف والمضاف اليه هنا عموم وجهي كما في خاتم الحديد وليس في المضاف معنى الحدث مع كون المضاف اليه
ظرفا كما في نحو مكر الليل وانما الاضافة هنا على معنى لام الاختصاص نعم قد يقال كون الملكة من الشرائع باعتبار
حصولها من ممارستها فكأنها من جنسها وظرفية الملكة في الشرائع باعتبار رجولانها في فهمها وفيه تكلف اه

(١) (قوله بمعنى المسائل الخ) لا يظهر الا أن اربد بالمسائل القضايا اه

من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل (وعلي آله) أصله أهل بدليل أهيل
خص استعماله في الاشراف وأولى الخطر (الاطهار) جمع طاهر كصاحب وأصحاب (وصحابة الاخيار)

أى يعلمه علما بينا فالتبيين بمعنى العلم ولذا عدى بنفسه رأما الذى بعين الظهور فهو لازم وقوله ولا يلتبس عليه تفسير
لقوله بتبيينه اذ قرى والظاهر أنه عطف لازم وكتب أيضا قوله بتبينه من يخاطب به أى من البلغاء أى يفهم
ما فيه من النكات والاسرار التى توجب بلاغته كالخذف والاضمار والعطف وتركه وأتينا كيد وتركه عند اقتضاء
الحال لها وليس المراد فهم معانيه حتى يرد أن ذلك لا يظهر فى جميع القرآن سيما المتشابهات خصوصا على رأى
السلف هذا خلاصة ما فى الحفيد وفى الجربى أن المراد فهم معانيه وأجاب عن الايراد بأن الكلام فى الخطاب
المتعلق بالمؤمنين كالمتمتع بالصلاة والصوم والزكاة ونحوها وهى بين الالتباس فيه والمتشابه لم يقصد به ذلك
وحكمته تكثير الاجور للمجتهدين فيه من العلماء نحو يد الله فوق ايديهم اه وهذا بمعنى قول عبد الحكيم
فصل الخطاب وصف لبعض ما وتوهم لاجلته حتى ترد المتشابهات وما ذكر من السؤال والجواب انما هو
من حيث فصل الخطاب الذى أوتيه نبينا وهو القرآن الذى عجزت من جزئيات فصل الخطاب الكلى الواقع فى
عبارة المتن اذ ليس المراد بفصل الخطاب فى عبارته خصوص القرآن بل ما يشمل كل ما أوتيه الانبياء (قوله أصله
أهل) فابدلت الباء همزة توصلا الى الالف لا بقاء فلا يرد أن الباء أخف من همزة ثم ابدلت الهمزة ألفا
وانما لم تقلب الباء ابتداء ألفا لان قلبها ألفا لم يحى عفى موضع آخر حتى يقاس عليه وأما قلبها همزة فحق كفاء أصله
ماء بدليل مياء وأما لم يلب الهمزة ألفا فشأنه اه فرى بإيضاح (قوله بدليل أهيل) لا يخفى ضعفه باحتمال أنه مصغر
أهل كما جزم به فى الاطول ويؤيده ما روى عن الكسائى أنه سمع أعرابيا فصيحاً يقول أهل وأهيل وآل
وأويل وبهذا يعرف ما فى قول الحفيد لم يسمع أو يل وكتب أيضا قوله بدليل الباء سببية والاضافة للبيان
خص استعماله الخ أى أن وضع عاماه سم (قوله فى الاشراف أى العقلاء الاشراف أى بأن لا يضاف الا الى
الاشراف من ذوى العقول فلا ينافى تصغير آل المقتضى للتحقير (قوله وأولى الخطر) فى المختار الخطر اتقدر والمنزلة
فعطف أولى الخطر على الاشراف عطف مرادف (قوله الاطهار) أى الظاهرين من وصم الشقاوة وفيه إيماء الى
قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس الخ وفى قوله الاخيار إيماء الى قوله تعالى كنتم خير أمة وبهذا تبين وجه
تخصيص آلن بالاطهار والصحابة بالاخيار اه ابن يعقوب (قوله جمع طاهر) أى بحسب المعنى لا أنه جمع حقيقى
له فلا ينافى ما ناله فى حواشى الكشف من أنه لم يثبت جمع فاعل على أفعال حتى قيل ان أصحاب جمع صحب بالكسر
تخفيف صاحب كمنروا آثارا وصحب بالسكون اسم جمع كمنروا أنهارا هـ وفى عى جمع طاهر على غير قياس اه
وقيل جمع طاهر وصفا بالمصدر للمبالغة وفيه أن المصدر يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فلا يجمع

(قوله وأن وضع عاماه يحتاج لنقل وأما كون أصله أهلا فلا دلالة فيه كما لا يخفى اذ هو على حد قولهم أصل قال قول
يجوز تقدير فلا ينافى أن الواضع وضع لفظ آل وضعاء مستقلا كما وضع لفظ أهل اقوله إيماء الى قوله تعالى
كنتم الخ) أى بناء على أن الخطاب لخصوص الموجودين وهم الصحابة (قوله اسم جمع) لصحب أى
أن مفرد هذا الجمع اسم جمع (قوله وفيه أن المصدر الخ) فديقال اعتبار ايجاد المصدر بالذات سوغ ذلك

(١) قوله ومحمّل الخ) هذا ظاهر أن أريد الخطاب الصادر منه وأن أريد ما عو أعم كان فيه أيضا إشارة
للمعجزة اه (قوله بمعنى العلم) عبارة عبد الحكيم وإيتاء الكلام البين لا يقتضى ان كل كلام أوتيه كذلك حتى
المتشابهات على رأى من وفق إلا الله اه (٢) (قوله عطف مرادف) وقال عبد الحكيم قوله أو من له خطر
دفع لتوهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء أو بعلو الحساب وبيان أنه مختص بالعقلاء اه

جمع خير بالتشديد * (أما بعد)

وقيل بل يجمع فاعل على أفعال كمشاهد وأشهد وأبرار على أن المفرد بار كما جوزه الزمخشري وأحسن من الكل أنه جمع طهر كفرج بمعنى طاهر على ما في القاموس وقوله أو صاحب بالسكون فيه أن فعلا لا يطرد جمعه بأفعال إلا إذا أعلنت عينه كثوب وبيت رباب على الصحيح اه حلبى (قوله وصحابته) الصحابة في الاصل مصدر بمعنى الصحب كالصحابة بالكسر أطلق على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كالعلم بالغبلة عليهم فلا يطلق على غيرهم فهو اخص من الاصحاب ولكون الصحابة كالعلم صح النسبة اليه كالصحابة فسقط ما قيل الجمع لا ينسب اليه اه فنرى بزيادة على ان الجمع الذي لا ينسب اليه هو الجمع اللفظي لا المعنوي كالصحابة (قوله جمع خير بالتشديد) اعترض بانه يصح ان يكون جمع خير مخفف خبر المشدود فمما وجه التقيد بالتشديد واجب عن ذلك بان المراد التشديد في الحال او في الاصل فدخل خير مخفف خبر المشدود وبان الجمع في الحقيقة ليس الاخير المشدد لان التكسير يرد الاشياء الى اصولها فاذا اريد جمع خير مخفف خير رد الى اصله من التشديد ثم جمع وبأن الاحتراز بالتشديد انما هو عن خير الذي هو أفعّل تفضيل اصله اخير حذف هـ من ته تخفيفا لانه لا يثنى ولا يجمع لاعن خير مخفف خير والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يمتنع به هذا ايضاح ما ذكره الحفيد والجواب الثاني فيه نظر لان معنى رد التكسير الاشياء الى اصولها ان المفرد اذا دخله تغيير حرف منه بآخر او حذف منه حرف رد ذلك الحرف في جمعه كما في ميت واموات وشفة وشفاه واعترض الثالث بأن أفعّل التفضيل انما يمتنع جمعه اذا كان مجردا من أل والاضافة او مضافا الى نكرة كما قال في الخلاصة وان لم نذكر يضاف البيت امام مع الاقتران بأل كما عينا فالمطابقة واجبة كما قال فيها أيضا وتلوا لطبق أو مع الاضافة الى معرفة فالوجهان جائزان الافراد والمطابقة كما قال فيها أيضا ومالمعرفة الخ والجواب عن النظر في الثالث أن التفصيل المذكور في غير خير أما هو فقل في الاطول انه لا يتغير في التانيث والجمع والتنثية على ما في الصحاح اه وكذا في خسرو وغيره وعلل الخطائي عدم تغييره كتغيير أفعّل التفضيل بحسب ما قدمناه فقال ان خير الذي هو اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤثر لأن صورته الحالية منعت من اجراء التصرف فيه على طريق جريانها في أفعّل التفضيل وكونه في الاصل على أفعّل من منع من اجرائها فيه على حسب صورته الحالية اه وفي الاطول وعبد الحكيم ان التقييد بالتشديد لدلالة المشدد على الخيرية في الدين والصالح بخلاف المخفف فانه يدل على الخيرية في الحسن والجمال كما في القاموس والاول ابقى بالمقام وهو حسن (قوله اما بعد) اما هنا لفصل الخطاب مع تأكيد لا مع تفصيل المجلد والتزام ذلك بحوج الى تكلف تقدير مستغنى عنه كذا في الاطول وغيره وقال الحفيد المناسب ان تجعل اما هنا لمجرد فصل الخطاب لا لتأكيد وقوع الجزاء (١) فانه غير مقصود اه ووجهه ان مضمون الجزاء هنا ربط تأليفه

(قوله فهو اخص من الاصحاب) لصدق لفظ اصحاب بأصحاب الرسول واصحاب غيره (قوله لفصل الخطاب) اي الكلام المخاطب به اي تدل على ان ما بعد ما من فصل عما قبلها ليس من تمامه بل كلام آخر لغرض (آخر قوله مع التأكيد) اي تأكيد مضمون الجزاء الذي هو لازم لتعليقه على محقق (قوله بحوج الى تقدير الخ) كان يقال هنا الا زمان شئ ولا علة لنا بالزم المابق على البسملة وما معها واما بعد البسملة وما معها فلما كان الخ

قوله (١) (قوله فانه غير مقصود) لان الكلام المؤكد انها يخاطب به من عنده ترد في الحكم وانكاره والخاطب بالكلام المشتمل على اما الواقعة في أوائل الكتب لانكار عنده ولا ترد وتزله منزلة المنكر لا داعي اليه وفي ذلك نظر لان فائدة التأكيد لا تنحصر في نفي الشك ودفع الانكار بل قد يؤثر في التوكيد لمجرد التقوية والاهتمام لما بعده

هو من الظروف البنية المنقطعة عن الاضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيابته عن الفعل
والأصل مهما يكن من شئ

يكون علم البلاغة وتوابعها بالوصاف الآتية وليس في تأكيد كبير فائدة قال يس وفيه أن الجزاء في
الحقيقة الأخبار والاعلام وكأنه قيل فأقول أو فاعلم وبذلك أيضا يظهر جعل مضمون الجزاء بعد الحمد
أى بناء على تعلق الظرف بالجزاء كما هو الزاجح وإلا فمضمون المذكور ثابت حمد أو لم يحمد على أنه
أجيب عن هذا بأن البعدية ترتيبية اه وبذلك يظهر استقبال الجزاء المشروط فيه وكتب أيضا قوله أما
بعد أى بعد البسملة والحمد والصلاة والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بهذه الأمور المتبرك بها ليكون
أن الشروع فيما بعدها غير ذاهل عنها فيزيد في التبرك أطول (قوله هو) أى ههنا (قوله البنية) أى
لشبهها بأحرف الجواب كنعم في الاستغناء بها عما بعدها كما في القاموس لا للافقار لأنه إنما يوجب
البناء إذا كان إلى جملة ونبي على حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت ضمة لتكمل له الحركات
الثلاث وجبرا لما فاته من الاعراب باعطائه أقوى الحركات (قوله المنقطعة) أى انقطاعا بمعنى بدليل
قوله البنية وانظر لم أقصر على هذا الاحتمال مع أن عبارة المصنف محتملة لنية لفظ المضاف اليه فتكون
بعد معربة وهذا الاحتمال أظهر لأن الأصل في الاسماء الاعراب فكأن ينبغي ذكره ان لم يقتصر عليه اه
يس وقد يقال ثبتت الرواية عند الشارح بالضم أما بالتثنية عن الشارح أو لكونه رأيا كذا بخط المصنف
أو أحد تلامذته فتأمل (قوله أى بعد الحمد والصلاة) فيه إشارة إلى أن المضاف اليه نوى ثبوت معناه
دون لفظه وإلا لقال أى بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ والمراد بالحمد الثناء فدخات البسملة
وبالصلاة الدعاء فدخل السلام ولا احتياج لهذا على النسخ التي ليس فيها ذكر السلام وبذلك أندفع
ما قيل أن الشارح لم يأت في تقدير المضاف اليه بالمضاف اليه جميعه تأمل (قوله والعامل فيه) أى في
محله حال البناء كما هنا وفي لفظه حال الاعراب نصبا على الظرفية كقولنا أما بعد حمد الله وكتب أيضا
قوله والعامل فيه أما صريح في أنه من متعلقات الشرط والأوجه أنه من متعلقات الجزاء إذ القصد
تحقيق الجزاء والملازم له اطلاق الشرط لا تقييده كذا في القنري وكتب أيضا قوله والعامل فيه أما وقيل
العامل فيه فعل الشرط المحذوف (قوله لنيابته عن الفعل) أى فعملها بطريق النيابة ولم يقل ومهما مع
أنها نائبة عنها أيضا لأن نيابتهما عنها لا مدخل لها في العلة (قوله والأصل) أى ماحق التركيب أن يكون
عليه وإنما لم يستعمل هذا الأصل اختصاراً وما ذكره من أن الأصل مهما يكن من شئ مبنى على
أن مراد سيديويه بقوله معنى أما زيد فنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق أنه في الأصل كذلك
قال بعض الافاضل مراد سيديويه ببيان معنى البحث وتصوير أن أما تفيد لزوم ما بعد قائمها لما قبلها
لأنه كان في الأصل كذلك (١) بل الأصل أن يكن في الدنيا شئ عذف الشرط وزيدت ما وأدغمت

(قوله والمقصود منه تذكير الخ) فإن علق الظرف بنحو القول والتأليف قصد مع ذلك الاحتراز عن
الزمين السابق للإشارة إلى الامتنال (قوله أى ههنا) تقييداً إذ هي في غير ما هنا قد تكون معربة مع
الاضافة ودونها (قوله إذا كان جملة) أى وكان لازماً (قوله صريح في أنه من متعلقات الشرط) سواء
حملت النيابة على الحلول محل فعل الشرط أو حملت على أفهام معناه بسبب حلولها محل اسم الشرط
(قوله والملازم له اطلاق الشرط الخ) هذا مسلم لكن لا يفيد المدعى لأن التقييد وإن لم يلائمه لكن

(١) (قوله بل الأصل الخ) يرد عليه أن للشك وليس المقام له إلا أن يقال عرض بالتغيير معنى
آخر أو أنها قد تاتي للتحقيق

بعد الحمد والصلاة ومهما هنا مبتدأ وإلا سمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والقاء لازمة له غالبا
فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط

النون في الميم وفتحت الهمزة والتفصيل في الرضى اه فرى وقوله مهما في القاموس مهما بسيطة
لامركبة من مه وما ولا من ما خلافا لزعمهما ولها ثلاثة معان الأول مالا يعقل غير الزمان مع
تضمن معنى الشرط نحو مهما تأتينا به من آية الثاني الزمان والشرط كقوله وانك مهما تعط بطنك
سؤله * وفرجك نالاً منتهى الذم أجمعا . الثالث الاستفهام كقوله * مهما لي الليلة مهما لي * وفي هذين
خلاف وقوله يكن هي تامة وفاعله ضمير راجع لهما ومن شيء بيان لهما في موضع الحال لتأكيد
العموم أو لادخال الزمان أيضا وان كان مهما للزمان والشرط ففاعله من شيء ومن زائدة لأن الشرط
في حكم غير الموجب اه عبد الحكيم وقوله وفاعله ضمير الخ أي ان كانت مهما هنا بالهنا الأول من
معانيها بدليل ما بعد ويصح أن تكون يكن ناقصة على المعنيين واسمها الضمير أو شيء وخبرها بعد
وقوله أو لادخال الخ أي وادخال ما يعقل أيضا تأمل وكتب أيضا قوله والاصل الخ جواب سؤال
نشأ من قوله لنيا بتهاعن الفعل فهو استئناف بياني (قوله بعد الحمد) مبني على أن الظرف من متعلقات
الشرط (قوله هنا) أي في هذا الاصل قال ع ق وانما قيدنا ابتداءية مهما هنا لانها قد تكون في غير
هذا المكان مفعولا كقولنا مهما تعط من شيء أقبل اه ومحل كونها في هذا الاصل مبتدأ اذا لم يحل
للزمان والشرط كما جوزاه عبد الحكيم وإلا كانت في محل نصب على الظرفية الزمانية وكتب أيضا
قوله ومهما هنا مبتدأ اختلف في خير هذا المبدأ ونحوه على ثلاثة مذاهب الأول أنه الشرط وحده
والجزء قيد فيه والثاني أنه الجزء وحده والشرط قيد فيه والثالث أنه مجموع الشرط والجزء اه جربى
(قوله والاسمية لازمة للمبتدأ) لم يقل له وان كان مقتضى الظاهر لئلا يتوهم رجوع الضمير لهما وليس
مرادا لا يقال هلا راعى ذلك أيضا في قوله لازمة له لانا نقول الاضمار أصل ولزوم الاسمية للمبتدأ
من لزوم الصفة للموصوف لا من لزوم العام للخاص كزوم الحيوان للانسان كما زعم يس لان ذلك
إنما يصح في جعل اللازم للمبتدأ الاسم (قوله والقاء لازمة له) أي لا تنفك عن الايتان بعده متصلة
بجوابه وقوله غالبا أي في غالب أحواله ومواضعه فلا ينافي اللزوم وكتب أيضا قوله غالبا أي في
غالب أحواله وهو ما أشير اليه في هذا البيت

اسمية طلبية وبجاءد وبما ولن وقد وبالتنقيس

واحترز بقوله غالبا كما قال يس عما إذا كان الجزء ماضيا بغير قد أو مضارعا مثبتا أو منقيا بلا وعن
الحذف في غير ذلك للضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها (١) * (قوله فحين تضمنت
أما معنى الابتداء والشرط) أي أفهمتهما ودلت عليهما لوقوعها موضعهما والمراد بالابتداء المبتدأ
وبالشرط فعل الشرط فاضافة معنى الى الابتداء والشرط للبيان والمراد بالمعنى ما يمتنى ويقصد مطلقا

لا ينافيه ولا بعده أدنى ابعاد كما علمت فتى اقتضاه المقام الفائدة كما مر تعين وان اقتضى أيضا تقييد
الجزء لفائدة من فوائد قيد جميعا (قوله ولا من ماما) أي ما الشرطية وما الزيدة ثم أبدلت الهاء
من الالف الاولى دفعا للتكرار كما في المعنى (قوله فاضافة معنى الخ) لاحاجة إلى ذلك كما لا يخفى إذ المقصود
دفع ما سيدكره من الاشكال ومجرد كون التضمن هنا ليس بطريق الاشراب كاف في دفعه فلاضافة من

(١) تمامه والشر بالشر عند الله مثلان وقبله . فانما هذه الدنيا وزينتها . كازاد لا بد يوما أنه فاني و يروى
مذ يفعل الخير فالرحمن يشكره وقائله عبد الرحمن بن حسان وينسب أيضا لكعب بن مالك الافغني

لا ما قابل اللفظ وبصح قراءة الشرط بالنصب عطفاً على معنى وعبارته في المطول فوقعت كلمة أما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناها اه قال عبد الحكيم أي كتضمن نعم جملة الجواب وفي ذلك دلالة على ما حملنا به عبارة الشارح هنا وبه يسقط ما يقال لم يعد تضمين الحرف معنى اسم وفعل لانه مبني على أن المقصد بالتضمين الاشراب وكتب أيضاً قوله فحين تضمنت الخ قال القنري اعلم أن ظاهر ما ذكره هنا من كون أما واقعة موقع المبتدأ وفعل الشرط مخالف لما ذكره في أحول متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم حيث قال تم أصل أما زيد نقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم حذف الملزوم الذي هو الشرط أعني يكن من شيء وأقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد لانه يدل على أن أما لم تقع الاموقع اداة الشرط ويمكن دفعه ببناء كلامه على المذهبين اه وقد أشار ثم كما في الحفيد الى أن الظرف بين أما والفاء من معمولات الجزاء خلاف ما مشى عليه هنا قال الحفيد في كبراه المحققون على هذا مطاقاً سواء كان ما بعد الفاء يجب له الصدر كان وما النافية أولاً اه (قوله لزمها الفاء) في الحواشي الحسوية فان قيل اذا كان علة لزوم الفاء لا ماتضمنها معنى الشرط وكانت الفاء لازمة للشرط غالباً لم أن يكون لزومها الا ما أيضاً غالباً والاي لازم من باب الفرع على الاصل قلنا لما تضمنت أما معنى الشرط ولم يكن الشرط مصرحاً به وجعل الفاء دليلاً عليه وجب لزوم الفاء كليا بخلاف ظاهر الشرط فانه لا يحتاج الى دليل لذلك فزوم الفاء كليا لاضافة لازيته اه وفي كون اللزوم كليا نظر لانها قد تحذف اذا دخلت على قول حذف وبقى مقوله نحو فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم أي فيقال لهم أ كفرتم الآن يقال هذا قليل وقد تحذف في الضرورة كقوله *أما القتال لا قتال لديكم * وفي ندور كقوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كذا في أنظر اليه وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله فيحتمل أن التقدير فاقول ما بال رجال فهم من قبيل الآية تدبر اه يس وحاصل الجواب أن حذف الفاء لما لم يطرأ اختيار الا في موضع واحد وهو موضع حذف القول قالوا بكاية لزومها بخلاف حذفها مع الشرط فطر في موضع وكتب أيضاً قوله لزمها الفاء الخ ينبغي أن يكون بمعنى ألزمت الفاء والصوق أو جعلت الفاء والصوق لازمين ونحو ذلك ليتحدد الفاعل فيصح نصب اقامة على أنها مفعول لاجله اذ شرطه تحاده وقوله لزمها الفاء راجع لقوله والشرط وفو لصوق الاسم راجع لقوله الابتداء وكتب أيضاً قوله لزمها الخ اعلم أن الحروف يجوز تذكرها وتأنيتها باعتبار اللفظ والكلمة فلذا قال لزمها الفاء ولو قال لزمها صح لكن ينبغي أن يعلم أنها عطف على الفاء للصوق وهو مذكور فقد اجتمع مذكر ومؤنث لكنه مجازي وأسنده الفعل اليهما والحكم في ذلك للسابق منه ما فاحفظه اه يس (قوله ولصوق الاسم) لما كان اللازم للمبتدأ نفس كونه أنما كان المناسب أن يكون اللازم لثابته أيضاً كذلك ولما لم يمكن لتعيين جرفية أما جعل لصوق الاسم أي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدركه

إضافة المدلول الى الدال والمعنى قابل اللفظ وسيأتي انه لا دلالة في عبارة المطول وما كتبه عبد الحكيم عليها على شيء من ذلك سوى أنه ليس المراد التضمن بطريق الاشراب فقوله بهد وعبارته في المطول الخ لا يشهد له اه (قوله كتضمن نعم) ظاهره أن نعم حلت محل الجواب بحيث لا يقدر بعدها وصرح سم بانه مقدر بعدها (قوله سواء كان ما بعد الفاء الخ أي لانه يجوز الفاء المانع لعرض مهم وهو هنا الدلالة على أن ما بعد الفاء لازم لثابتها (قوله وجعل الفاء دليلاً عليه) لا يمنع من ذلك جعل أمادة عليه كما لا يخفى على أن الفاء هي التي دلت على حلول أما محل الشرط فافهم

اقامة اللازم مقام المزموم وابقاء لائره في الجملة (فاما) هو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه
فعل ماض لفظا أو معنى (كان علم البلاغة) هو علم المعاني والبيان

لا يتركه واعترض على لصوق الاسم بقوله تعالى فاما ان كان من المقرين وأجاب الشارح في الحواشي
بأن التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق تقديره والرضى قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط
سواء كان اسما أم لا اه سم (قوله اقامة (١) للزم) هو الفاء والاسمية وقوله مقام المزموم هو المبتدأ
والشرط (قوله في الجملة) يرجع الى ما قبل قوله وابقاء أيضا وذلك لان الفاء وان قامت في مقام الشرط وهو ما
قبل الجزاء الا انها ليست في مقامه حقيقة لان مقامه حقيقة ما قبل الظرف لانه معمول وكذا لصوق الاسم
لم يقيم في مقام المبتدأ لان مقامه حقيقة هو موضع أم لا انما ثابت عنه ووقعت في موضعه تاهل سم وقوله لانه
معمول أي على تعلقه بالجزاء ومعمول الشرط على تعلقه به والعامل مقدم فكذا ما قام مقامه من الفاء
فاندفع بحث الحفيد وأما بيان ابقاء الاثر في الجملة فهو كما قال الحفيد ان آثار المبتدأ وعلاماته كثيرة من
الاسمية والخبر والحمل بينهما فلصوق الاسم ابقاء لها في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملة الشرط
والفاء والجزاء فزوم الفاء ابقاء لها في الجملة وكتب أيضا قوله في جملة أي بحسب الامكان (قوله هو ظرف)
أي فيما اذا وقع بعده جملتان فانه يحى بمعنى لم نحو ندم زيد وما ينفذه الندم بمعنى الانحوا ان كل نفس لما
عليها حافظ اه عبد الحكيم وكتب أيضا وقيل حرف (قوله بمعنى اذ) أي ملتبس بمعناها وهو الزمن الماضي
وهو أولى من قوله في المطول بمعنى اذا لان اذا الاستقبال (قوله يليه فعل ماض) أي لفظا أو تقديره كقوله
أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

وكتب أيضا قوله يليه الخ سكت عن جوابها بما فيه من الخلاف والاصح وجوب كونه أيضا ماضيا (قوله
لفظا) أي ومعنى وقوله أو معنى أي فقط كالمضارع المضي في نحو ما لم يقم زيد لم يقم عمرو (قوله علم البلاغة)
ليس التقصد المعنى العلمي بل المعنى الاضافي والمراد علم له زيادة تعلق عن غيره كالنحو بالبلاغة وتوابعها
فلا يلزم العطف على جزء العلم ولا ارجاع الضمير في توابعها على جزئه على انه يصح ارادة المعنى العلمي ويكون
حذف من الثاني المضاف وأبقى المضاف اليه على جره وأما الضمير فيكون راجعا الى علم البلاغة وانت

(قوله وأجاب الشارح الخ) لا يخفى ان هذا التقدير مستغنى عنه ولا دليل عليه الاطراد الحكم الذي هو
الدعوى فقد جعل الدعوى دليلا فالظاهر أن لصوق الاسم أكثرى لا كلي أفاده عبد الحكيم والسبب
الجملي والعلة الباعنة كل منهما لا يصلح دليلا (قوله والرضى قال الخ) محصل كلام الرضى أن أما نائبة عن
مهما فقط وأتى بشيء من الجزاء اسما أو غيره ليكون كالعوض عن فعل الشرط فلا يلزم لصوق الاسم بها
(قوله لم يقيم في مقام المبتدأ) أي الحقيقي كما يفيد ما بعده فلا ينافي في أنه قام في مقامه التسمي وهو ما قبل
الجزاء (قوله أي على تعلقه بالجزاء الخ) المناسب أن يقول أي على تعلقه بالشرط والعامل مقدم فكذا ما قام
مقامه من الفاء وعلى تعلقه بالجزاء الامر ظاهر لان الرد من سم على الحفيد انما هو عند تعلقه بالشرط (قوله من
جملة الشرط) أي كون الشرط جملة مركبة من مستند ومُسند اليه فلا يقال فيه جعل الشيء علامة على نفسه
قاله بعض مشايخنا

(١) قوله وأن قامت الخ يخالف ما مر من ان اما اقامة مقامها الآن يتناول وعبرة المطول فوقت كلمة اما
موقع اسم هو المبتدأ أو فعل الشرط وتضمنت معناها فلتضمن معنى الشرط لزمته الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمن معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء خلق ما كان وابقاء له بقدر الامكان اه
وقوله الحق ما كان أي الشرط والمبتدأ وحققها الفاء والاسمية وقوله بقدر الامكان وهو ابقاؤه باعتبار

(و) علم (توابعها) هو البديع (من أجل العلوم قدرا)

باعتبار أنه صناعة وكتب أيضا قوله علم البلاغة أفرد مع أن المتعلق بالبلاغة علمان لأن المفرد المضاف يعم وإشارة إلى شدة تناسبها حتى كأنهما واحد (قوله وعلم توابعها) أشار بتقدير المضاف إلى توابعها بالجر عطفًا على البلاغة وإن المضاف الذي هو علم مسلط عليها فيكون واقعا على ثلاثة علوم وكتب أيضا قوله وعلم توابعها جعل المصنف البديع علما برأسه مع أن الزمخشري حضر علم الأدب في اثني عشر علما ولم يعد البديع علما برأسه بل جعله ذيلًا لعلم البلاغة لرجحان ما سلكه المصنف لأن البديع موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحقيقة المعتمدة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة أيضا فجعله علما مستقلا أولى (فإن قلت) لا دخل البديع في الكشف عن وجوه الإعجاز على المذهب المنصور وهو أن إعجاز القرآن لا يكون في أعلى طبقات البلاغة ولا في معرفة دقائق اللغة العربية بل النحو أقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في الفادة فكيف جعل العلوم الثلاثة من أجل العلوم وأدقها وعلمه بأن بها الكشف والمعرفة المذكورين (قلت) لما كان تابعًا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالأجلية والادقية وأجرى التعديلان على ذلك أفاده الفري وعلم أن المراد بعلم الأدب علم العربية بالمعنى العام لا اثني عشر علما قال السيرامي علم العربية هو العلم الباحث عن أحوال اللفظ صحة وفسادا فالباحث عن حال جوهر اللفظ ومادته لغة وعن أصله وفرعه اشتقاق وعن هيئة تصريف وعن حال آخره اعرابا وبناء نحو وعن حال مطابقتها مقتضى الحال المعاني وعن اختلافه في التعبير به عن المعنى الواحد وضوحا وخفاء البيان وعن محاسنه البديع وعن وزنه والعروض وعن آخر الموزون القافية وعن كيفية النظم وترتيبه قرص الشعر وعن كيفية ترتيب النثر من الخشب والرسائل وعن كيفية إيرادها في الكتابة علم الخط فهذه اثنا عشر علما قسم إليها علم العربية والفرق بين العروض وقرص الشعر أن العروض يتميز به الموزون من غيره وقرص الشعر يعرف كيفية إنشاء الموزون المقتضى السالم من العيوب اه وكتب أيضا وعلم توابعها كالطباق والجناس (قوله من أجل الخ) (١) لا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجلا جميعها وإنما يلزم كونها من الطائفة التي هي أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل منها كعلم التوحيد والشرائع اه ع ق اى لأن الأجل مقول بالتشكيك (قوله قدرا) أى رتبة ومنزلة وكتب أيضا قوله قدرا تمييزا ما من نسبة الأجل إلى العلوم فيكون أصله من أجل قدر العلوم أى أقدارها وأما من نسبة الأجل إلى علم البلاغة فيكون أصله من قدر أجل العلوم أى أقدارها وعلى التقديرين لا بد من تقدير مضاف في علم البلاغة ومعطوف عليه أى لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل قدر معلوم أو قدر أجلا اه أطول والاحتمال أن اللذان في قدرهما يرجعان في سرأى وأدق سرها أى أسرارها أو وسرأدقها أى أسرارها على ما مر اه وقال عبد الحكيم قدرا تمييزا من نسبة الأجل إلى العلوم منزال عن القاعل

(قوله وقال عبد الحكيم الخ) وعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير مضاف في علم البلاغة (قوله من نسبة الأجل إلى العلوم) أى التي هي مدلول الضمير في أجل المائد على موصوف أجل وليس المراد العلوم المنطوق بها لأنها مفضل عليها والمراد المفضل

(١) قوله لا يلزم مذ كونه الخ قال في الأطول فيه حينئذ أنه لم يعلم لهذا العلم درجة يعتد بها مزيد امتداد فيما بين العلوم العربية لأنه لا يجوز أن لا يكون أجل مذ شئ منها أو لا يكون أجل لأنه واحد منها واختار وجها آخر حاصله أن أجل عبارة عن طائفة هي مجموع العلوم الثلاثة أى ما كان كل واحد من هذه الطائفة والمراد بالعلوم العربية كإلهو المتبادر من إطلاقها اه

وأدقها سر الاذية) أي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (يعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم سرآ (ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن استارها)

أي من طائفة علوم أجل قدرها وكذا قوله سر أي من طائفة علوم أدق سرها ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر فإن التقدير اعتبار لا استعمال كما هو في الفاضل الأسفرايني (قوله وأدقها سرا) أراد بسر العلم ما يدرك بذلك العلم اهـ ع ق كدقائق العربية المذكورة بعلم البلاغة وتوابعها (قوله لا بغيره) إشارة إلى الحصر المستفاد بتقديمه بقوله من العلوم إشارة إلى أن الحصر اضافي والافتقار يكون ذلك بغير علم كالألهام اسم وكالسليقة (قوله العربية) أي اللغة العربية (قوله فيكون الخ) فيه إشارة إلى أن قوله يعرف الخ دليل للادقية لكن لا يتم الدليل إلا بواسطة مقدمة مطلوبة وهي أن دقائق العربية وأسرارها من أدق الدقائق والأسرار ونظامه هكذا هذا الفن يعرف بدقائق العربية وأسرارها وكل ما هو كذلك فهو من أدق العلوم سرا والدقائق والأسرار بمعنى كاف ع ق والمراد الأمور التي تقتضيها البلاغة كالتأكييد للمعنى وعدمه لخال الذهن هذا إن أرجعنا ضمير أسرارها للعربية وهو المتبادر ويصح إرجاعه للدقائق ويراد بها تلك النكات وبأسرارها فوائد كدفع الإنكار بالتأكييد ويمكن على هذا أن يراد بأسرار الدقائق أدقها فلا يحتاج إلى توسط مقدمة محذوفة كما في يس (قوله ويكشف الخ) أي يزال الة للأجلية كما يشير إليه الشارح في كلام المصنف لف ونشر مشوش قال الفري واما بدأ بالأجلية في اللف لانها أدخل في المدح من الادقية وآخرها في النشر لان دليلها إنما ينكشف بما ذكره في توجيه الادقية من أنه يعرف به دقائق العربية (قوله عن وجوه الإعجاز) أي طرقه وأسبابه وهي دقائق البلاغة وأسرارها كما يشير إليه الشارح وكتب أيضا قوله عن وجوه الإعجاز لم يقل عن الإعجاز لانه إنما يعرف بالنوع المكتسب من كثرة مزاوله الوجوه المكشوفة بهذا العلم لانه كما في المفتاح اه أطول ما خصا (قوله في نظم القرآن) حال من وجوه أو من الإعجاز أو صفة لاحدهما بحسب تقدير المتعلق معرفة أو نكرة وكتب أيضا قوله في نظم القرآن هو في الأصل مصدر بمعنى الجمع يقال قرأت الشيء قرأ وقرأنا أي جمعه ومعنى القراءة يقال قرأت الكتاب قراءة وقرأنا نقل إلى الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه هذا هو المفهوم من شرح الكشاف للشارح أو جعل أو لا بمعنى انفعول ثم نقل الكلام المذكور وهذا هو المفهوم من عبارته في المطول ووجه الاول خفة المؤنة ووجه الثاني النسبية وهو علم شخص ان قد انهم اختلاف الكلام باختلاف المتكلم كما هو عرف أهل العربية وان لم يكن (١) ذلك الاختلاف محل فقط كما اشتهر بل اختلف بالشخص عند التحقيق وعلم جنس (٢) ان لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسفة وكذا

(قوله ولا يلزم عمل اسم التفضيل الخ) فيه ان الأصل أن لا يقدر الا ما يصلح أن يظهر وان كان التقدير اعتبار الاستعمال فالخلق مع الأسفرايني وهو العلامة عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه (قوله ونظامه) ذكر المصنف صفرا به قوله اذ يعرف الخ وطوى كبراه لعلها وذكر الدعوى في قوله ولما كان علم البلاغة وهو عين النتيجة اذ الاختلاف بينهما اعما هو بالاعتبار

(١) (قوله وان لم يكن الا للحال) وهو اعتراض عليهم بأنه اختلاف شخص في التحقيق فكان حقه أن يكون علم جنس ويحتمل أنه ليس اعتراضا وان المعنى ان اختلاف الشخص لا يتنافى انه علم شخص لاتحاد المعنى والمادة والشكل فيكون المدلول واحد لغة فالصادر من شخص عين الصادر من الآخرون كان في الحقيقة غيره نظر إلى أن اللفظ عرض ينقض اهـ (٢) (قوله وعلم جنس) قال شيخنا قال شيخنا بالبولاق سمعت من بعض اشياخي ان القرآن مستثنى من هذا الخلاف تعظيما له وقرارا من الشناعة في تعدد القرآن

أى به يعرف أن القرآن معجز لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والأسرار الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة إلى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم قدر الكون معلومه وغايته من أجل الملوامات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الاستعارات الكناية وإثبات الاستعارات تخيلية وذكر الوجوه ليمام

الكلام في سائر أسماء الكتب والتراجم وكذا أسماء العلوم لأن اختلاف باختلاف التعقل كاختلاف الفاظ مسمى الكتب باختلاف التناظر (قوله أى به يعرف الخ) (١) بيان لحاصل معنى مجموع قوله ويكشف الخ والمراد معرفة ذلك على وجه التفصيل والتحقيق فلا يرد ذكر اعجازه في كتب الكلام لأنه على وجه الاجمال والتوسل لإثبات مسئلة النبوة على أن علم الكلام يعرف فيه أن القرآن معجز وهذا العلم يعرف به أنه معجز وقرئ بين ما يعرف فيه وما يعرف به فلا يرد من أصله (قوله لكونه أعلى الخ) يصح تعلقه يعرف على أن المعنى لأنه يعرف به كونه الخ وتعلقه بمعجز فالمرقة منصبه على الاعجاز وعلمته وعلة علمته لكن معرفة الأولين به بواسطة الدقائق والأسرار التي اشتمل عليها القرآن ومعرفة هذه بمباشرة فناسب حل الشارح عبارة المصنف وكتب أيضاً قوله لكونه في أعلى الخ أى لا لكونه يخبر عن الغيبات ونحوه من الأقوال (٢) في وجه الاعجاز (قوله في أعلى مراتب البلاغة) المراد الأعلى النوعى وهو مرتبة من البلاغة يعجز الخلق عن الاتيان بمقدار أقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الأعلى وما يقرب منه فلا يرد أن الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الأعلى اه يس أى فإما إذا الأعلى من نوع مقدور البشر لا مطلقاً وبذلك أيضاً يدفع ما ورد على كلامه من أنه يقتضى أن القرآن كنه في مرتبة واحدة وليس بعضه أعلى من بعض وليس كذلك (قوله عن طوق البشر) مصدر طاقة إذ أقدر عليه ويقال طاقة طاقة (قوله وهذا) أى ما ذكر من معرفة أن القرآن معجز وقوله وسيلة إلى تصديق النبي أى لكون القرآن معجزته (قوله فيكون) أى هذا العلم (قوله لكون معلومه الخ) تعليل لتفريع كونه من أجل على ما تقدم لا لكونه من أجل لأن علمته المفرع عليه وكتب أيضاً قوله لكون معلومه وهو الاعجاز (٣) كما هو ظاهر من كلام الشارح ووجه أجلية هذا المعلوم أنه حال أشرف الكلام الذى هو القرآن وقوله وغايته يجوز أن يراد بها الفوز ويجوز أن يراد بها تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وعلى كل فلا ينافى ذلك أن هذه الغاية تحصل بعلم الكلام أيضاً من سم (قوله وتشبيهه وجوه الاعجاز) أى في النفس قال الشارح في مطوله وقد جربنا في هذا على اصطلاح المصنف أى في الاستعارة بالكناية فانه عنده التشبيه المضمر في النفس اه وجرى على مذهبه مع ضعفه لأنه المستعير وكتب أيضاً قوله وتشبيهه وجوه الاعجاز أى هذا المركب الاضافى اه يس أى معناه (قوله وإثبات الاستعار الخ) قال الحفيد هذا مبنى على ما هو العرف من اختصاص الستر بالمحسوس وإلا (قوله على أن المعنى الخ) إشارة إلى تقدير مضاف ومتعلق بذلك المضاف وهو لفظ به والاصل معرفة كونه في أعلى الخ به وكذا يكون التقدير في قوله لاشتماله الخ (قوله فناسب حل الشارح عبارة المصنف) فانها تفيد أن هذا العلم يعرف به الاشتغال المذكور فافهم (قوله أى هذا المركب) أى وجوه الاعجاز وقوله معناه فيه تسمح أى معنى المضاف منه إذ هو المشبه ومعنى المضاف إليه غير داخل

يتعدد الالفاظ اه (١) أى بطريق اللزوم فان كشف الاستعار عن الشيء يستلزم معرفته اه

(٢) قوله من الأقوال الخ منها وجازة اللفظ مع كثرة المعنى ومنها سلامته من التناقض والاختلاف ومنها مخالفته لاسلوب كلام العرب اه (٣) قوله وهو الاعجاز في الأطول ملخص الاستدلال أن علم البلاغة يعرف به الاعجاز فهو أجل موضوعات سائر العلوم العربية وأجل غاية اه

أو تشبيه الاعجاز بالصورة الحسية استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة تخيلية وذكر الاستعارة ترشيح ونظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق

فالستر يطلق في اللغة على المعنوي أيضا اه والذي في القاموس والصحاح والمصباح وغيرها أن الستر بكسر السين واحد الاستور والاستار وهو ما يستر به وأما بالفتح فصدر وليس في ذلك ما ادعاه بل قد يتبادر منه خلافه قوله ايها الم أي تورية لأن الوجه يستعمل في معنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب والطريق أي المعنوي وهو البعيد وهو المراد هنا قوله أو تشبيه الاعجاز الخ وعليه يكون المراد بالاعجاز المعجوز عنه وهو جعل القرآن اه عبد الحكيم أي ليتوافق المشبه والمشبه به في الجمعية ولك أن تقول شبه الواحد بالجماعة لقصد البالغة وكتب أيضا قوله أو تشبيه الاعجاز أي المضاف إليه فقط اه من فقط (قوله بالصورة) أي المصورات وجمع ليلائم وجوه (قوله ترشيح) الترشيح أن يذ كرشي من ملائمت المشبه به سواء ذكر المشبه به كافي المصحة أو لم يذ كر كافي المكنية وما قيل من أنه لا يكون إلا في المصحة لأنه يجب أن يقارن لفظ المشبه به فرد وكتب أيضا ظاهره أنه لا ترشيح للاستعارة على الوجه الأول مع أن الكشف ترشيح (قوله ونظم القرآن الخ) قال خسرو المراد بهذا الكلام بيان نكتة إشار التعيير بالنظم على التعبير باللفظ وهي التنبيه على منشأ الاعجاز فإن النظم تأليف الكلمات حالة كون معانيها مترتبة ودلالاتها متناسقة كأن ذلك الترتيب والتناسق على حسب ما يقتضيه العقل ولما كان الاعجاز باعتبار كمال البلاغة والبلاغة باعتبار هذا النظم لا بمجرد اللفظ كيف كان اختار النظم عليه مع ما فيه من الاستعارة والمراد بتناسق الدلالات مطابقتها لمقتضيات الأحوال ومناسبتها إياها فلا ترد المشابهات لأن تشابهها مقتضى حال البلاغة فيها فيه كان ارتفاع شأنها وفي الفترى النظم في اللغة جمع للؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجميل مترتبة المعاني الخ وقد يطلق على مطلق الترتيب المفيد لأصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ وكتب أيضا لم يقل والنظم لأنه بلاضافة للقرآن قد يستعمل في أهم من المعنى المذكور كافي الفترى وكتب أيضا قوله ونظم القرآن تأليف كلماته أي المراد به هنا ذلك مجاز الآن النظم في الأصل ادخال الدر ونحوه في السلك استعير هذا للتأليف على سبيل الاستعارة التصريحية ويصح أيضا إجراء الاستعارة في القرآن بأن يكون شبهه بالدر على سبيل الاستعارة بالكناية والنظم تخيل (قوله تأليف كلماته) المراد الألفاظ مفردة أو مركبة لا خصوص المفردات (قوله مترتبة المعاني) أي الأمور التي يقصدها البلاغة كالتأكيده وعدمه وتقديم السند إليه أو السند لاقتضاء الحال لذلك وترتيبها وضع كل منها في محله المطلوب فيه قال عبد الحكيم وهذا إشارة إلى علم المعاني وقوله متناسقة الدلالات قال عبد الحكيم أي في الوضوح (١) والخفاء وهذا إشارة إلى علم البيان اه أي دلالاتها متناسقة في وضوحها وخفائها وقوله على حسب ما يقتضيه العقل أي عقل البليغ راجع لكل منهما كافي عبد الحكيم وسيأتي أن علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال والبيان علم يعرف به نادية المعاني الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالات (قوله لا تواليها في النطق الخ) أي بخلاف نظم الحروف فإنه تواليها في النطق

(قوله أي عقل البليغ) أي حتى يكون ما اقتضاه العقل غير خارج عن قواعد العلمين

(١) قوله أي في الوضوح والخفاء أي بحيث تكون خالية عن التقييد المعنوي لعدم الخلل في الانتقال ولا برد المشابهات أم على مذهب الخلف فظاهر وأما على مذهب السلف فلأن المعنى المراد منها غير معلوم لعدم الدليل عليه ولا خلاف فيها من حيث اللفظ ولا من حيث الانتقال اه

وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكى أعظم ما صنف فيه) أى فى علم البلاغة وتوابعها (من الكتب

من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربح لما أدى الى فساد فى اللفظ اهـ مطول (قوله وضم الخ) عطف تفسير (قوله كيفما اتفق) أى على أى حالة وقع الضم ولو من غير مراعاة المألين أى المعانى والبيان ويحتمل رجوع ضمير اتفق للتوالى والضم وأفراده لتلازمها (قوله وكان) عطف على كان الاولى (قوله القسم الثالث) هو الاخير وأما القسم الاول ففيه النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم الثانى ففيه العروض والقوافى والمنطق وقوله من مفتاح العلوم فى العلوم استعارة بالكناية ومفتاح تخييل أو تصريحية فى مفتاح أصلية أو تبعية على الخلاف فى اسماء الزمان والمكان والآلة وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول سعى كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح العلوم التسعة التى اشتمل عليها أولا ته مفتاح العلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها منها وكتب أيضا قوله من مفتاح أى السكاكين من مفتاح أو كائنات من مفتاح فهو صفة للقسم أو حال منه وفيه أنه مبتدأ فى الاصل والحال لا يأتى من المبتدأ الا ان يجرى على ان اسم كان فاعل حقيقة وهو قول الكوفيين او على (٢) جواز اتيان الحال من المبتدأ وهو قول سيديويه وعلى جعله صفة يكون كائن اسم فاعل بمعنى الصفة المشبهة لادلالة له على الحدث والا كانت ا موصولة فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة وهو غير سائى وكتب على قوله أى السكاكين من مفتاح ما نصه ولا يرد ان الظرف بعد المعرفة حال لان ذلك اذا لم يمنع مانع كعدم ما يصلح لمجىء الحال منه على الراجح فها هنا افاده يس وكضعف المعنى على الحالية (قوله الفاضل العلامة) وصفه بذلك لا ينافى ما وصف به من الاعتزال (قوله يوسف) فيه ست لغات تثلث السين مع الهمز او الواو كما فى شيخ الاسلام على البخارى (قوله السكاكى) نسبة الى سكاكه قرية بنيسابور وقيل بالعراق وقيل باليمن (قوله اعظم ما صنف الخ) افعال التفضيل بعض ما يضاف اليه فيقتضى ان القسم الثالث كتاب مع انه بعض كتاب ويجاب (٣) له بأنه كتاب باعتبار نقله على حدته مع انه كتاب لغة لانه من الكتب بمعنى الجمع فيصدق بالكل والبعض قال شيخ الاسلام زكريا فى حواشى المطول ما موصولة او نكرة موصوفة ولا يجوز كونها موصولة لاحرفيا اذا المعنى اعظم التصنيف لان افعال التفضيل بعض ما يضاف اليه والقسم الثالث بعض المصنفات لا التصنيف فلا يجوز الادعاء وظاهره انه مع ادعاء يجوز كونها مصدرية وظاهر خلافه لانه بين ما بقوله من الكتب اهـ يس وفيه ان تبين (٤) ما بقوله من الكتب لا ينافى مصدريتها الادعائية لان المراد بالتصنيف عليها المصنف غاية الامر انه ادعى انه عين (قوله ولو من غير مراعاة العلمين) أى اللذين يحصل بمراعاتهما الترتيب والتناسق وكان الاوضح ان يقول ولو من غير ترتيب وتناسق (قوله هو الاخير) افاد انه ثلاثة اقسام فقط (قوله او تبعية) فيشبه التوصل بالكتاب الى العلوم بالفتح ويستعار لفظ الفتح اليها ويشق منه مفتاح بمعنى موصول الى العلوم (قوله بمعنى الصفة المشبهة) أى وال الداخلة عليها حرف تعريف على الصحيح قوله ولا يرد ان الظرف الخ مبنى على ظاهر كلام المعربين وقد رده فى المعنى بان المدار على المتعلق فان قدر معرفة كان نعمنا والا كان حالا اهـ

- (١) قوله او على جواز الخ ففيه ان يسود لا يقول بأنه مبتدأ ولا يلزم عنده اتحاد الحال وصاحبها فلا يرد على مذهبه شيء اهـ (٢) او ان جعله كتابا نظرا الى ان حقه ان يكون كذلك
- (٣) قوله وفيه ان تبين الخ فيه نظر لانه لا ينافى ما ذكره شيخ الاسلام والا فلا حاجة لادعاء ان الست كما ذكره شيخ الاسلام فتأمل اهـ

المشهوره) بيان لما صنف (نعم) تميز من أعظم (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها) أى أحسن الكتب المشهوره (ترتيا) وهو وضع كل شيء فى مرتبه

التصنيف بالمعنى المصدري مبالغة ويمكن وجه آخر لجواز المصدريه وهو جعل المصدر المؤول بمعنى اسم المفعول أى أعظم المصنفات كما قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى أن أن يفترى فى تأويل افتراء بمعنى مفترى وحينئذ لا أشكال فى بيان ما بقوله من الكتب (قوله المشهوره) فغير المشهوره بالاولى اعنى (قوله بيان لما) تعقب بان من البيانيه مع مدخولها فى موضع الحال وصاحب الحال هنا ليس فاعلا ولا مفعولا بل مضاف اليه فالأقرب أنه بيان للضمير المستتر فى صنف ولا يلزم مقارنة الاشتهار لأن التصنيف لجعله من الحال المقدره وفى ذلك البيان مزيد مبالغة فى نفعه اذا الاشتهار لا يكون الا للنفع وصيانة عن تهمة الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم لجميع ما صنف فيه بعيدة عن مظنة التصديق ايس وقوله اذ دعوى الاطلاع الخ ودعوى اثبات الخ أى الا زمتين لقوله أعظم ما صنف فيه نعم مع حذف قوله من الكتب الخ وقوله قبل بل مضاف اليه أى والحال لا يأتى من المضاف اليه الا اذا أصلح (١) المضاف له فى الحال النصب كان كالمفعول أو مصدر أو كان جزءا من المضاف اليه نحو أعجبني وجه زيد متبسما أو مثل جزئه فى صحة أسقاطه نحو أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا وهنالك كذلك قوله (من أعظم) أى من نسبة أعظم الى ما صنف فيه فلا بد من تقدير مضاف فى القسم الثالث أى لما كان نفع القسم الثالث أعظم منافع ما صنف فيه ويحتمل أنه تمييز من نسبة كان الى القسم الثالث فتقدير المضاف فيما صنف فيه وجعله تميزا من المشهوره بعيد وان كانت أقرب أى المشهوره نعمها لانه لا يكون حينئذ نصا فى المقصود وهو أن الا عظيمه باعتبار النفع جواز أن تكون باعتبار آخر ايس (قوله لكرنه أحسنها ترتيا الخ) فى تقدير لكون ترتيبه وتحريره وجمعه للاصول حسن ترتيبات الكتب المشهوره وأن تحريرها وأكبر جموعها فيه حرف مضاف ومعطوف وكتب أيضا قوله ولكرنه أحسنها الخ قال فى الاطول وبين كونه أعظم نعم بكونه جامعا لثلاثة أمور كل منها مشتمل على عظم النفع بكن من الثلاثة كما يشير اليه كلام الشارح حيث جعل قوله وأنها تحريرا فى قوة ولكونه أنها تحريرا وقوله واكثرها للاصول جمعا فى قوة ولكونه أكثرها للاصول جمعا اما كون حسن (٢) الترتيب سببا لعظم النفع فلانه لما كان حسن الترتيب يوجد كل مقصد فى محله فلا يفوت الطالب واما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا انحلا عن الزوائد وما لا نفع فيه لم يكن للنظر فيه تضيق وقت يسكن خالص النفع بعظم نفعه وأما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر ايس وقوله كما يشير راجع للمنفى على ما هو اظهر تأمل وكتب أيضا قوله أحسنها ترتيا فبده ان الترتيب وضع كل شيء فى مرتبه وهذا لا تفاوت فيه واجب بأنه يقبله من حيث ان المسألة قد يسمها مواضع عديدة لسكرها ببعضها انبساطا ففاضل بهذا الاعتبار وكتب أيضا قوله ترتيا لا يخفى أن الترتيب والتحرير صفتان للترتيب الذى هو السكاكى لا للترتيب الذى هو القسم الثالث (قوله وهذا ليس كذلك) لا يقال ان قول النضيل بعض ما يضاف اليه لا انزل عوفرد ما يضاف اليه لاجزاء منه فانه بعض مشايخنا (قوله فتقدير المضاف) أى الزائد على التميز وقوله فيما الخ خبر عن ترتيب (قوله وان) كانت اقرب) أى فى اللفظ الى التميز

(١) قوله الا اذا صلح فيه ان اعمل صالح للعمل فى الحال كما فى النحو فالشرط موجود فلا اراد ام
(٢) (قوله اما كون حسن الخ) لا يخفى ان الحسن اذا كان ينشأ عند العظيم فالاحسن ينشأ عنها الاعظميه
فهذا لا ينفعه فيما ادعاه اولا بل يؤيد الشارح فيما ذهب اليه وكذا يقال فى الباقي ام

(و) لكونه (أتمها تحريرا) هو تهذيب الكلام (وأكثرها) أي أكثر الكتب (للاصول) هو متعلق
بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لأن معمول المصدر

فوصفه بها (١) وجازة على المناسبة بينهما وهي وقوعهما عليه أو هما صدران للمبنى للمفعول فوصفه بهما حينئذ
حقيقة ومحتاج عليه إلى جعل المصدرين في تفسير الشارح لهما كذلك تدبر (قوله أي أحسن الخ)
لو قال أي الكتب لكان أخضر (قوله وضع كل شيء الخ) العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير
مرتبه إلى شيء ثلاثا ليرد الاعتراض المشهور ادعاء الحكيم وحاصله أنه لا يصح عود ضميره مرتبه إلى كل
لأنه يلزم عليه أن يكون كل شيء في مرتبه كل شيء وهو فاسد ولا إلى شيء لأنه يلزم عليه أن يكون كل شيء في
مرتبه الشيء الواحد وهو أيضا فاسد وأجيب عنه أيضا بأن الكلام من باب مقابلة الجمع بالجمع فهو على التوزيع
أي وضع الأشياء في مراتبها أي هذا في مرتبه وهذا في مرتبه وهكذا وأجاب الحفيد بما حاصله أن
الضمير الراجع إلى النكرة معرفة على الراجح وإضافة المرتبة للعهد الخارجي والمعنى وضع كل شيء في المرتبة
اللائقة بهذا الشيء الموضوع فيها وفيه أن الاشكال باق بحاله عليه إذ المعنى حينئذ وضع جميع الأشياء في
مرتبه شيء معين تليق هي به فتدبر (قوله وأتمها تحريرا) فيه أن تمام الشيء نهايته فلا يقبل الزيادة وما لا
يقبلها لا يصاغ منه التفضيل والجواب أن المراد بالتمام التقريب إليه وهو يقبلها قال كتب فربية إلى تمام
التحرير وأتمم الثالث أقرب إليها إليه أو يقال التمام من جهة الحكم والزيادة من جهة الكيف أو بالعكس كما
في سوفي نظره (٢) وبهذا أيضا يتدفع ما قيل أن تمام التحرير لا يجتمع مع وقوع الحشو والتطويل وكيف
يقول بعد غيره صوابا لأن كونه أقرب إلى تمام التحرير بالنسبة إليها لا ينافي اشتماله على الحشو والتطويل
في نفسه على أن توهم المناقاة إذا أريد بالتحرير التهذيب عن الزوائد لا التهذيب عن الخطأ والالام توهم وفي
الاطول أن معنى كون الكتاب أتم تحريرا يكون اجزاؤه المحررة أكثر من محررات غيره فلا يرد الاعتراض
وحاصله أن المراد بالاتمية الأكثرية وهو يرجع إلى الجواب الأول (قوله هو تهذيب الكلام) قد يطلق التحرير
على بيان المعنى بالكتابة كما أن التقرير بيان به المارة وقول ليس له هنا كبير معنى فلذا لم يلتفت إليه اه فري
(وله وأكثرها) لم يبقا لكونه أكثرها كما قال في سابقه اكتفاء بالمقاييس وقوله أي أكثر الخ لا حذفه
كما إذا قبله اكتفاء بتفسير الضمير الأول وكتب أيضا قوله وأكثر الخ جمع الأصول مقدم على الترتيب
والتحرير عادة فكان المناسب تقديمه ذكر الإلانة أخر درعاية للسجع (قوله للأصول: المراد بها إما الشواهد
لأنها أصل للقواعد وإما القواعد لأن الأصل يرادف القاعدة أهي سر والأولى إرادة الثاني (قوله يفسره الخ)

(قوله في مرتبة شيء واحد) أي أي واحد من مصدوق شيء العام عموما بدليا على أن العموم الشمولي
في كل واحد ما على أنه مدخول كل عام عموما شموليا إذا رجع الضمير إلى شيء يؤدي المعنى السابق لا هذا (قوله
واجب عنه أيضا الخ) هو باختبار عود الضمير على كل (قوله من باب مقابلة الخ) محمله كل شيء بمعنى جميع
الأشياء فالكل في نحو ذلك من الكل المجموع لا من الكل الأفراد وإضافة مرتبة للعموم لأنه مفرغ مضاف
لمعرفة فالمرتبة بمعنى المراتب ويرتكب التوزيع وبما تقر الدفع ما يقال التوزيع إنما يصح في الكل المجموع
لا في الكل الأفراد فانهم (قوله لا حذفه) قد يقال ذكره لطول العهد

(١) قوله فوصفه بها الخ (و) ما قبله من المصداق مضاف للمفعول فهو باق على أن صفة الركب من شاه عدم
اتماثل ذلك الكلام في صفة التمام الثالث اه

(٢) قوله وبهذا أيضا يتدفع الخ دفع هذا الاشكال بالجواب المذكور محل تأمل فإذ التهذيب والتنقيح والتنقية
وهذا في التخفيف ليست مراتبه متفاوتة حتى يتصور فيه ذواق قريب منه اه

لا يتقدم عليه والحق جاز ذلك في الظروف لانها ما يكفيها راحة من الفعل (ولكن كان) اتقدم الثالث (غير
(معون) أي غير محفوظ (عن المأثور) وهو الزائد المستثنى منه (والطويل) وهو الزيادة على أصل المراد بلا
فائدة وستعرف الفرق بينهما في بحث الاطناب والتعقيد

فيه أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وأجيب أن هذا مخصوص بباب الاشتغال أو أن مراد الشارح بالتفسير
مما لا يلائم الاقراء قال في الاطول فتولاهما حذفان للتعريف المحذوف اهـ بس (قوله لا يتقدم
عليه) لانهم جعلوا عمله لتأويله بالذم مع الفعل أن أريد الماضي أو المستقبل وما مع الفعل أن أريد الحال كما
نص عليه ابن مالك في الخلاصة ومعمول فعل الحذف المصدرى لا يتقدم عليه لانه معمولة كحرف كلمة شرط
الترتيب فيها اهـ بس وعبارة غير دو معمول لانه لا يتقدم على الوصول اهـ (قوله والحق جـ وازـ ذلك في
الظروف) أي لوروده في التنزل كقوله تعالى فلما بلغ معه السعي وقوله ولا تأخذكم بها رئاسة وتقدر
عامل للظرف تكلف (٢) وليس كل مؤول حكمه حكم ما أول به فسطح ما قيل أن المصدر مؤول بأن والفعل
أوما والفعل وأزمانه وصول حرفه والقها صلته ومعمول الالهة لا يتقدم على الوصول لانه كاستقدم جزء
الشيء المرتب الاجزاء عليه على أن الآي في كلام آتمة الحرية أن المصدر انما مؤول بأن أو ما والفعل اذا كان
بمعنى الحدوث فاذا كان بمعنى الثبوت كما هنا لم يؤول لما قبله للفعل فلا يصح أن يؤول به ويعمل حيث ينبغي
الظرف نحوه ذلك في الغالب ومعرفته في النحو ويجوز تقديم معمول الظرف عليه لانه لا يورده تقديم
ما في حيز الحرف المصدرى عليه وقد ذكر ذلك في الماضي في الكلام على قوله تعالى وهو الله في السموات وفي
الارض يعلم سركم وجواهركم وقوله تعالى أكل الناس دججا ذرا وحينا نحرهم وفي الظرف المتقدم على المصدر
تعلقه بمقال لانه لا ينحل لازوا والفعل أي ولا ما والفعل واشترط التأويل انه لا يعمل في غير الظرف من بس
وكتب أيضا هذا مذهب الرضوي والاول مذهب الجمهور (قوله لانها) أي الظروف ما أي من شيء
يكفيه أي يكفي ذلك الشيء أي من الممولات التي يكفيها راحة من الفعل ومنها المال في قولهم تلك
هذه جردة لان تلك في قوة الشيء والتميز في قولهم رطل زنتا أي والمصدر دال على الحدث الذي هو جزء من
الفعل ففيه راحة من الفعل فدو يكفي الظرف سواء تقدم أو تأخر (قوله وليكن) لانه تودم نشاء من
وصف القسم الثالث بسا هر (قوله أي غير محفوظ) أنظر للأعداد انظروا في نسخ حذف غير (قوله وهو
الزائد) أي الانظار الزائد على المراد وقوله المستثنى عنه أي في أداء ما ابرادمو اكنز متعينا لا
اه عبد الحكم وكتب أيضا المستثنى عنه أي لافائدة (قوله وهو الزيادة) أي الزائد في نسخ (قوله بلا
فائدة) يازم من كونها بلا فائدة أنها مستثنى عنها فليس في كلامه احتياك كما قيل (قوله وستعرف الفرق
بينهما) هو أن الزائد في الحشو متدين كقوله «واعلم علم اليوم والادس قبله» فانه لا يتقط أو الزوائد

قوله عطف ببيان التمييز المحذوف) فيه أن هذا من باب التوكيد على اللاحق لانه من باب عطف البيان ولا يرد
أن الحذف ينافي التوكيد اذ لا منافاة لاف التوكيد بمتبدل المعنى لا لفظا ولذا أجازوا وشبهوا حذف مع
التوكيد والتوكيد هنا يكون اللاحق تمام لجميع الاصول لظلم نفسه جدا منهم يكن هنا أن يقدرا المحذوف من معنى
المذكور لا من مادته

(١) ليل الاولى أن يقول ذم مراد اشرح لانهم من تمام ما قبله فتسأل (٢) (قوله) وابس كل
مؤول الخ قال في الاطول هذا ما ناله الرضوي وفيه نظر لان تأويل المصدر بأن والفعل ليصاح للمعمل
بضمه انما فيجب أن يكون في العمل حكم هذا الفعل او دونه ولا يثبت له عمل لا يمكن هذا
الفعل اهـ تقرير شيخنا

لما فيه من التقيد (و) الى (التجريد) مما فيه من المشو (الث) جواب لما (مختصر يتضمن ما فيه
اي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهو حكم

ا هـ سم (قوله قوله لما فيه الخ) اي في كلام المصنف افونشر مختلط (قوله مما فيه من المشو) لم يقل لما فيه من
المشو على طريقة ما قبله اذ لا يعلم حينئذ ان المجرد عنه ماذا بخلاف ما قبله لا يلزم فيه مثل ذلك فنامله سم
(قوله انت الخ) انما قال ذلك دون اختصاره مع انه اخصر الاشارة الى انه مطلق نظره اختصار التعميم
الثالث لانه دعاه اليه بل محط نظره تاليف مختصر يتضمن ما فيه لما يحتاج اليه ويخلو عما يستغنى عنه
ا هـ سم وكتب ايضا قوله انت ذال في الاطول ولا يخفى ان من تنه دواعي تاليف مختصر كذا انه كالعنده
قوائد تختص به لم يسبقه بها احد فكذلك الانسب ان يفتحه الى ما ذكر في الشرط بان يزيد واجتمع عندي
قوائد كذا وكذا انت (قوله يتضمن) اي تضمن وكذا قوله ويشتمل ليناسب الفعل قبله وبعده قيل
ويحتمل العكس ويؤيد الاول انه ناول عند الحاجة وان الافعال الماضية اكبر بل يمنع العكس ان
جواب لما يجب ان يكون ماضيا على الاصح وكتب ايضا قوله يتضمن الخ عبر في جانب القواعد بالتضمن وفي
جانب الامثلة والشواهد بالاشتمال لان المتضمن جزء من المضمون (١) فقصد اذا قواعد مضمونه لانها اجزاء
الكتاب والامثلة لما لم تكن ركنا من موضوعه جعل مشتملا عليها لان المشو قد يشتمل على ما هو زائد على
اجزائه الاصلية ا هـ من يس (قوله حكم كلى) اي حكم (٢) على كذا فان كلمة الحكم كذا الحكم عليه كذا
والضمير في ينطبق وجزئياته راجع الى الحكم الكلي ومنه انطباقه (٣) صدق عليه اي الجميع وهو احتراز عن
التضييق الطبيعية والامثلة في ليتعرف لام الما قبله وذكر هذا التقيد لكونه ما هو ذاتي مفهوم القاعدة وما قبل
من ان المراد قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها اطلاقا لاسم الجزء على الكل وحذف
المضافين وان الكلام محمول على الاستخدام بان يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقي وضمير ينطبق
وجزئياته المعنى المجازي اعني المحكوم عليه او اطلاقا للكل والجزئى على حكم الاصل والقرع باعتبار
الشبيه بالمعنى الكلى والجزئى من حيث الاشتمال والاندراج فتكلمات لا تلتقي بمقام التعريفات وان
ذهب اليه الجم النثير ا هـ عبد الحكم وقد تضمن من هذا ان في تقرير هذا التعريف اربعة اوجه
والقاعدة على اثباتي اسم لنفس القضية وعلى الثلاثة الباقية لانه لنسب الحكم الذي هو جزؤا وحاصل
الرابع انه شبه حكم القضية العامة التي هي اصل ما تحتها من القضايا بالمعنى الكلى بجامع الاشتمال

(قوله يتضمن ما فيه الخ) لا يخفى ما فيه من القصور كما يعلم تتبع ما ذكره المصنف بعد وما يستغنى عنه اشار
اليه في قوله ويشتمل على ما يحتاج اليه في قوله وما آل جواب الخ (قوله من ان المراد قضية كلية الخ) لا يخفى
انه يصح ذلك سواء كان قوله حكم كلى تركيبيا اضافيا او توصيفيا سواء ادبرنا كلمة الحكم بكية المحكوم
عليه او قلنا انها بقلته بكل فرد وانسبته الى كل اي كل فرد انتهى

- (١) قوله فقصد ان القواعد الخ اي فالراد بالقواعد القضايا الانظمية وقوله والامثلة الخ اي فكانها ليست
اجزاء له وهي في الواقع من اجزاء الكتاب وقوله من موضوعه اي العلم اي دال الخ ولعل ما قاله ليس
امر اصطلاحى والاشتمال والتضمن مترادفان لغة في القاموس تضمنه اشتمل عليه ا هـ
- (٢) قوله اي حكم على كلى بيان للمراد وعبارته تقتضى انه مركب توصيفي بدليل قوله ذال الخ ويصح
ان يقرأ باضافة حكم اي كلى وقوله ينطبق صفة لكلى ا هـ
- (٣) قوله صدقه اي حمله على كل جزئى من جزئياته وهي الاحكام التي في النتائج وهو احتراز لان الطبيعية
الحكم فيها على كلى بقطع النظر عن خصوص القضية ا هـ

كلى ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده (ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة) وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد (والشواهد) وهي الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد

وحكم هذه الفروع بالمعنى الجزئى بجامع الاندراج فاطنق على حكم الاصل لفظ السكلى وعلى حكم الفرع لفظ الجزئى فلا يرد ان الشائع اطلاق السكلى والجزئى على المفهوم وافرازه لا على حكم القضية السكلية وما تحتها من القضايا المخصوصة بل الشائع اطلاق الاصل والفرع عليها والحاصل على الوجه الثانى قصد موافقة التعريف المعروف من أن القاعدة اسم للقضية السكلية كما اشار اليه العلامة سم واطافة احكامها على الاول والثالث للبيان تامل (قوله كلى اكيته باعتبار موضوعه لا باعتبار ذاته وذلك لان القضية الواحدة لا تصدق على اخرى ولا الحكم الواحد على حكم آخر اهجرى وقوله لان القضية أى ن اردنا بالحكم القضية وقوله ولا الحكم أى ن ابقيناه على ظاهره (قوله ليتعرف الخ) وكيفية التعرف أن تأخذ الجزئى وتجمله موضوعا وتأخذ موضوع القاعدة وتجمله محمولا ثم تجعل هذه القضية صغرى وتجعل القاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئى (١) تقول أن زيدا قائم كلام يلقي الى المنكر وكل كلام يلقي الى المنكر يجب توكيده ثم يحذف المنكر فيخرج الحكم بقى شىء آخر وهو أن التى فى موضوع الصغرى أما ان تكون من المحكى أو من الحكاية فان كان الاول لم يلزم مع قوله يجب توكيده لثلا يلزم تحصيل انحصار الجواب ان معنى قولنا يجب توكيده أى لا بد ان يكون مؤكدا وان كان الثانى لم يلزم مع قوله يلقي الى المنكر ان لا يلنى اليه اخلالى عن التوكيد والجواب ان معنى قوله يلقي أى يراذ القاءه وان كان لا يلقي بالفعل وكتب ايضا فيه انه يلزم الدور لتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة وسيأتى على معرفة يذكر لاثبات القاعدة فتوقف هى على معرفته والجواب ان الجهة منفكة لان توقف القاعدة على معرفة بعض جزئياتها أى بالسمع من الموثوق بعينه بالنسبة الى المستنبط أى الذى استنبط القاعدة وتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة بالنسبة الى غيره من المقلدين له اه من يس (قوله يجب توكيده) أى لا بد ان يكون مؤكدا اه عبد الحكيم (قوله ما يحتاج اليه من الامثلة) لا ما يستغنى عنه ليكره حشوا اه مطول تال عبد الحكيم الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باسمه على الحشو وفيه اشارة الى ان القسم الثالث حشوه بتكثير الامثلة والشواهد الى لا يحتاج اليها اه (قوله هى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد) قال فى الاطول المنال جزئى لموضوع القاعدة يصلح لان يذكر لايضاح القاعدة وهو المراد بقولهم المنال جزئى يذكر لايضاح القاعدة اه فقوله المذكورة لايضاح القواعد أى الصالحة لان تذكر لايضاحها وكذا يقال فى تعريف الشارح للشواهد وبذلك يتضح اخصية الشواهد من الامثلة لان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس على لا شرط كون جزئى من كلام الموثوق به فى الشاهد دون المنال وليس المراد انها تذكر بالفعل للايضاح او لاثبات اذ لا يلزم للجزئى المنال او الشاهدى ان يكون

قوله واطافة احكامها (أى فى قوله ليتعرف احكامها وقوله على الاول هو ما خاراه عبد الحكيم لكن هذا بناء على ما فهمه فيه والا فالاطافة حمقية اولادنى ملاسة وقوله والثالث أى من الافوال الثلاثة المردودة وان كان رابعا بالنسبة لعدم خاراه عبد الحكيم اولافكا الأوضح ان يبدله بالرابع (قوله أى لا بد ان الخ اشارة لدفع الاشكال المتقدم فى الفقرة السابقة باختيار الشئ الاول منه

(١) (قوله) كان تقول الخ هذا لا يوافق قول الشرح كل حكم انما يوافق كون القاعدة كل كلام فتأمل اه

فهي أخص من الأمثلة (ولم آل) من الأول وهو التقصير (جهدا) أي اجتهدا وقد استعمل الأول في قولهم لا آلوك جهدا معدي إلى مفعولين وحذف ههنا المفعول الأول والمعنى لم أمنعك جهدا (في تحقيقه)

مذكورا بعد الحكم الكلي فضلا عن كونه للايضاح أو للاثبات فكونه مذكورا للايضاح أو للاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتها ولو اعتبر ذلك فإن أريد للايضاح فقط أو للاثبات فقط ففيها تباين كلي ويلزم ادما قصدا به ما واسطة وأن أريد للايضاح مطلقا أي سواء كان للاثبات أيضا أولا وللإثبات مطلقا سواء كان للايضاح أيضا أم لا فبينهما عموم وخصوص من وجه (قوله فهي أخص من الأمثلة) تفرغ على ما علم التزاما من قوله لا يثبت القواعد وهو أن الشاهد يجب أن يكون من كلام الله تعالى أو البلغاء وما علم من قوله لا يثبت القواعد وهو أن المثال لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جمليا وقد يكون من كلام من لا يوثق به (قوله أن) مضارع معتل مبدوء بهزة المتكلم ماضية الا كملا وأصل أن ألوا بهزتين أبدلت الثانية من جنس ما قبلها ألوا وحذف الواو للجازم (قوله من الأول) ومثله الأولى بالتشديد أيضا فهما مصدران لا لا كمناعتوا وعنيا كما هو القاعدة في مثل هذه الأفعال (قوله وهو التقصير) ذكر أولا المعنى الحقيقي للألو وهو التقصير ولم (١) ينف صحة كون المراد ذلك ثم ذكر المعنى الذي يستعمل وفيه بطريق المجاز المشهور أو التضمن وهو المنع ثم طبق عبارة المتن على هذا المعنى إشارة إلى أن المعنى الأول وأن يمكن أن يراد هنا بوجوه غير مشهورة ذكرها أعشى إلا أن الانسب الثاني لأن هذا الفعل إذا قرن بالجهد ونحوه فلما يوجد في الاستعمال الاتمعديا إلى مفعولين باحدا الاعتبارين اه خسرو والحاصل ان في لم آل جهدا أو جها أحدها أن آل بمعنى أقصرو جهدا أما حال من فاعله أي مجتهدا أو مصدر لحال مقدرة أي مهتهدا جهدا أو تتميز عن نسبة التقصير إلى الفاعل فيكون في المعنى فاعلا مجازيا أي لم يقصر اجتهدا أو منصوب بترع الخافض أي في اجتهدا ثانيها أن آل مضمن معنى المنع فجهدا مفعول ثان والأول هو محذوف وهذا هو الذي حل عليه الشارح الثالث أنه مضمن معنى (٢) الترك مجتهدا مفعول ولا حذف حيث (٣) الرابع ما نقل عن أبي البقاء أن لم آل من الأفعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى مجتهدا وإنما اختار الشارح الثاني لأنه في غاية الشبوح وكأنه رجح المجاز المشهور كما في سم تأمل (قوله جهدا) بفتح الجيم لا غير على تفسير الشارح له بالاجتهاد وبالفتح والضم أن فسر بالطاقة وبالفتح لا غير أن فسر بالمشقة هدا ما نصيده عبارة المختار وفي المطول جهدا بالضم والفتح الاجتهاد عن القراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (قوله لم أمنعك) أي لم أمنع احدا الآن الخطاب مع غير معين فيعم اه ونكتة حذفه كونه غير مقصود اه يس (قوله في تحقيقه) أي أيراد مباحثه أولا محققه لا تحقيقه بعد فراعاه كما قد يتوهم وكتب أيضا قوله في تحقيقه متعلق بال

(قوله فإن أريد الخ) أي مع أن كلام الشارح يفيد أن الشواهد أخص مطلقا (قوله كونه غير مقصود) أي على أن التعمين والحذف يؤذن بالعموم (قوله لا تحقيقه) بعد فراغه كما يتوهم أي من إضافة التحقيق إلى المختصر اذ هو لا يقال له مختصر الا بعد تمامه وبعد تمامه لا يحقق فكيف أضاف التحقيق إليه ودفع هذا التوهم بأن المراد أيراد مباحثه محققه من أول الأمر بقرينة العتلى والعادة فسميته مختصرا باعتبار حاله الآن

(١) قوله ولم ينف صحة الخ أي لأنه لم يرد الحصر الحقيقي في قوله والمعنى الخ اه
(٢) (قوله معنى الترك) فيه أنه معنى في القاموس قال عبد الحكم هذا وإن كان صحيحا ففيه أن المستفاد منه أنه لم يترك الجهد في تحقيقه بل جهده فيه فالتقصير به بدل كل الجهد في تحقيقه وفيه أنه يفيد بالتكسير بعد النفي اه هو خلاف الاستعمال المشهور (٢) فيه أنه ليس نصا في المراد اه

أى المختصر (وتهذيبه) أى تنقيحه (ورتبته) أى المختصر (ترتبا أقرب تناولا) أى أخذنا (من ترتيبه)
أى ترتيب السكاكى أو القسم الثالث إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول (ولم أباغ فى اختصار لفظه تقريبا)
مفعول لما تضمنه

لا يجرد إلا أنه إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل كما قاله الزمخشري فى قوله تعالى ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا
أنتم تخرجون اهيس (قوله أى المختصر) جعل الضائر راجعة للمختصر دون القسم الثالث ليفيد
الكلام عموم هذه الأوصاف جميع المختصر ما أخذ من القسم الثالث وما هو زائد عليه وكتب أيضا قوله أى
المختصر أى مافيه أن التحقيق للمعنى لا للالفاظ التى هى مسمى المختصر وأما التهذيب والترتب فهما فى
الالفاظ فيجوز بالنسبة إليها الرادة المختصر وإراءه مافيه أى بواسطة الالفاظ وأرادتها وقيل التهذيب للمعنى
فهو كالتحقيق اه من يس وسم (قوله تناولا) هو فى الأصل مد اليد إلى الشيء فيؤخذ أه مطول فاطلاقه
على نفس الأخذ من إطلاق اسم السبب على المسبب أن لم يحمل الأخذ من مفهوم التناول والكل على
الجزء أن جعل جزء منه وعلى كل حال فتوله تناولا استعارة مصرفة وفى ضمير أقرب استعارة ممكنة (قوله
أى اخذ) أى اخذنا منه أخذنا المعانيه من الالفاظ (قوله أى ترتيب السكاكى) انظر لما أضاف لفظ ترتيب
وكثيرا ما يفعل مثل ذلك (قوله إضافة المصدر الخ) أى فهو مضاف إضافة المصدر الخ وهو من إضافة الخ
(قوله فى اختصار لفظه) أنت تعلم أن المختصر عبارة عن الالفاظ المخصوصة وأن الاختصار تقليل اللفظ
مع بقاء المعنى فتوله لفظه تصريح بما عم الزاموا كان نكتته أنه لو قال فى اختصاره لربما توهم عود الضمير
المختصر باعتبار معناه كما رجع إليه ضمير محذوف ثم الإضافة فى لفظه من إضافة العام للخاص كجهر أراك
اه يس وكتب أيضا قوله فى اختصار لفظه قيد لفظى أو لفظى والمآل واحد وفائدة التقييد الإشارة إلى أنه
بالغ فى تجريد عن الحشر والتطويع والعنفيد ونل ما يعنيه طاء فى الأطوار (قوله تقريبا الخ) تعليل
لتوله لم أباغ وكذا قوله وطلبنا كما هو صريح الشارح طاء فى الأطوار أن التعليل لترك المبالغة فى الاختصار
لأنه فى المتن مطلوب والمبالغة فيه شعار المهرقوما عدم التقصير فى التحقيق والتهذيب والبيان باحسن
الترتيب فقبول أن لا نفسها لا يستدعيان التعليل فأمله اه من يس (قوله لما تضمنه) أى وهو
لما تضمنه وعلى هذا يصح وقوع ما على فعل وعلى معنى وعلى الثانى يس أو وهو معمول لما تضمنه فما وافقه
على فعل وكتب أيضا قوله لما تضمنه ما وافقه على معنى أى معنى تضمنه معنى لم أباغ وذلك المعنى اثبات
وهو قولنا تركت المبالغة والحاصل أن معنى لم أباغ نفي وهو مستلزم معنى هو اثبات وهو معنى تركت المبالغة
وهو المعنى بقوله تقريبا اه يس وكتب أيضا قوله لما تضمنه الخ لا لفظى لأن المفعول له ما فعل لأجله
الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للمبالغة لأن المعنى عليه أن المبالغة فى الاختصار لم تكن للترتيب
والنسبة بل لا مراح مع أن المبالغة فيه منفية أصلا وهذا مبنى على ما فى دلالة الإعجاز أن من حكم النفي
إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن توجه إلى ذلك التقييد واجب (١) بأن هذا مسلم لو كان التقييد
ثباتا قبل النفي ثم ورد النفي على الكلام للتقيد بذلك التقييد وهو غير لازم بل يجوز أن يكون التقيد انما اعتبر
وجود بعد النفي فلا يتأتى توجه النفي إليه حتى يقضى الكلام بوجود التقيد لا يقيد على أن توجه

لا باعتبار حاله وقت تحقيق المباحث (قوله دون القسم الثالث أى وان كان الشارح أرجع اسم الإشارة
فى قوله وأضفت إلى ذلك إلى ما أخذ من القسم الثالث من القواعد وغيرها لضرورة أن الشئ لا يضاف
إلى نفسه وغيره

(١) (قوله واجب الخ) هذا جواب غير صحيح وكتبنا قوله على أن توجه الخ لأنه لا معنى عليهما لعله نامل اه

معنى لم ابالغ أى تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أى تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبه
والضائر المختصر وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا
تعقيد كما فى القسم الثالث (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد

الى التقيد الثابت قبله أغلبي لا كل بل يجوز توجهه للمقيد فقط وللقيد فقط ولها معا فيجوز أن يكون
عله لا بالغ ويكون النفي للمقيد فقط وأن قلنا التقيد معتبر وموجود قبل النفي فالأولى تلميل عدم كونه علة
للمبالغة بما قاله فى الأطول من أنه لا وجه لقصد أن المبالغة فى الاختصار لتقريب التعاطي وطلب تسهيل
الفهم على الطالبين بل لو كان فى المبالغة فى الاختصار تقريب التعاطي وطلب تسهيل الفهم لوجب أن
يلتزم ويتبادر من كلام الشارح أن المنصوبين فى كلام المصنف علتان لهم ابالغ فقط لا لقوله ورتبته أيضا
وهذا هو الأقرب الى كلام المصنف وإن احتمل أن يكونا علتين لهما بل يجوز الخطأ أن تكون الأولى
للأول والثانية للثاني والعكس فتكون الصور أربعاً (١) ومنهم من علل عدم جعله علة للنفي بأدحرف
النفي ضعيف لا يعمل فى المفعول له ولا فى الظرف عند جمهور النحاة كما صرح به ابن هشام فى الباب الثالث
من المغنى فلذا أوله بفعل مثبت ونقل عن ابن الحاجب إعماله (قوله معنى لم ابالغ) ادوج المعنى للإشارة الى
أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم ابالغ لوجوب تغير المتضمن والمتضمن ولولم يذكر المعنى لصح أيضاً أن اللفظ
يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لأن متضمن المتضمن لشيء متضمن لذلك الشيء لكن يصير الكلام
خالياً عن إفادة أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم ابالغ (يزدى) قوله (واضائر) أى الأربعة (قوله وى
وصف الخ) نال فى المطول ولعمري لقد أفرط المصنف وفى وصف القسم الثالث بأن فيه حشواً وتطويلاً
وتعقيداً حيث صرح به أولاً ولوح به ثانياً وعرض به بوصفه مختصره بأنه منقح سهل المأخذ ثالثاً أنه مختصراً
وقوله حيث صرح به أولاً أى فى قوله غير مصون الخ وقوله ولوح به ثانياً أى فى قوله قابلاً للاختصار الخ
قال فى الأطول أقول لعل المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لبيان عذر شروعه فى التنصيف مع وجود
المفتاح وقبول (٢) العذر منه يحتاج الى المبالغة فى تحقيق ذلك الوصف إعماله قوله بأنه مختصر الخ من قوله
الفت مختصراً وقوله ولم ابالغ الخ (قوله منقح) مأخوذ من قوله وتهذيبه ويجوز أن يكون مأخوذاً منه ومن
قوله تحقيقه فيكون التحقيق والتهذيب يرجعان الى معنى التنقيح وقد يؤيد هذا سكوتة عن التحقيق تأمل
سم وقوله سهل المأخذ مأخوذ من قوله تقريباً لتعاطيه وطلب الخ (قوله تعريض بأنه الخ) كذا الظاهر أن
يقول تعريض بأن القسم الثالث على الضد من ذلك كما نفيد عبارته فى المطول والافهم وصف كتابه بما
ذكر ليس على طريق التعريض بل على طريق التصريح إلا أن يقال (٣) مصب التعريض قوله كما فى القسم
الثالث (قوله لا تطويل فيه الخ) فيه لف ونشر مرتب فتتولد تطويل فيه راجع الى قوله مختصراً وأوله
ولا حشو راجع الى قوله منقح وقوله ولا تعقيد راجع الى قوله سهل المأخذ (قوله المذكور) إشارة الى
توجيه أفراد اسم الإشارة فى قوله ذلك مع عوده على متعددها (يس) (قوله فوائد عشر الخ) نبه بذلك على
(قوله لعل المبالغة) أى فى وصف القسم الثالث قوله وقد يؤيد هذا الخ إعماله بقوله لا نه فديقال أن سكوتة
عنه لأنه لا تعريض فى قوله وتحقيقه لأن التعريض فيما فيه التعريض هنا لقريئة ما مر من وصف
القسم الثالث بأن فيه تطويلاً وحشواً وتعقيداً فى قوله ولكن كان غير مصون الخ قابلاً للاختصار
ولم يسبق وصفه بأنه غير محقق لا صريحاً ولا تلويحاً وكذا لا تعريض فى قوله ورتبته الخ كما لا يخفى

(١) قوله ومنهم من علل الخ المنع هنا من حيث العمل وما مر من حيث المعنى

(٢) قوله وقبول العذر الخ فيه أن هذا لا يحقق الوصف فانه مجرد تكرار الأول إلا أن يقال المراد التأكيد

(٣) لا يقابل ما قيل والظاهر أن المراد الإشارة الى المعنى الاصلاحي للتلويح والتعريض وإن قاله عبد الحكيم

عثر (أى طلعت) في بعض كتب القوم عليها (أى على تلك الفوائد) وزوائد لم أظفر (أى لم أفر) في كلام
أحد بالنسبة إليها (أى بتلك الزوائد) ولا الإشارة إليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه
بالتمعية وإن لم يقصدها * (وأسميته تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وأنا سأله) قدم المسند إليه

مزيد اطلاعه وكما : ارسته لكتب الفن كما نبه على فوارضه بقوله وزوائد الخ والقصد بذلك توفير
الرغبة في تعاطي كتابه وتسمية منقطاته من كتب القوم فوائد ومخترعاته زوائد ما تواضع منه حيث
جعلها مستغنى عنها وأما بالغة في كمالها حيث جعلها زوائد في الفضل على غيرها من الفوائد فله في
الاطول (قوله عثر أى اطلعت) قال في المختار العثرة الذلة وقد عثر في ثوبه يعثر بالضم عثارا بالكسر يقال
عثر به فرسه فسقط وعثر عليه اطلع وبابه نصر ودخل واعثره عليه غيره ومنه قوله تعالى وكذلك اعثرنا عليهم
اه وفي الجربى عثر بفتح المنة بمعنى اطلعت وبضمها بمعنى وقفت اه ثم رايت في القاموس ما نصه عثر
كضرب ونصر وعلم وكرم عثر وعثارا وعثر كما ثم قال والعثور الاطلاع كالعثر اه وقاعدة صاحب
القاموس انه اذا ذكر المصدر مطلقا فالفعل منه على مثال نعل كما قال في خطبته وكتب ايضا قوله عثر في
بعض الخ في ذكر العثور الذي تفهم منه المصادفة اتفاقا وذكر البعض الذي يفهم منه عدم شيوعه في كتب
القوم اشارة الى العزة اه يس (قوله وزوائد لم أظفر الخ) فان قيل هي حينئذ اجنبية عنهم وعما قالوه
فكيف تدخل في فهمهم وتضاف الى ما قالوه ويجرى عليها حكمه قلت لمناسبة لما قالوه وكونها على طريقته
ومشابهة له في الفائدة (قوله اظفر) من ياب طرب كما في المختار (قوله في كلام احد) أى من المتصدين
لتقرير هذا الفن واستنباطه وتدوينه فلا ينافي انه قد يفهم بعض تلك الزوائد من كلام نحو مفسر اه يس
(قوله بأن يكون الخ) تصوير للاشارة المنفية وقوله وإن لم يقصدها أى بالافادة بالتركيب اولا وبالذات فلا
يرد ان الاشارة تستدعي قصدا تأمل وكتب ايضا الواو للاحال وان زائدة (قوله تلخيص المفتاح) لانه تلخيص
اعظم اجزائه اه سم فاندفع الاعتراض بأنه انما هو تلخيص لبعضه (قوله ليطابق اسمه) أى معنى
اسمه العلمى وهو الالفاظ المخصوصة وقوله معناه أى الاصلى وهو التنقيح والتهذيب ووجه المطابقة
والمناسبة ان التنقيح والتهذيب اللذين هما المعنى اللغوي للتلخيص متعلقان بتلك الالفاظ المخصوصة
التي هي معنى الاسم العلمى وحاصلان بها فاندفع ما قيل ان تلخيص المفتاح علم فلا يدل الا على
الالفاظ المخصوصة ولا يدل جزؤه على جزء معناه (قوله قدم المسند اليه الخ) اهلم اولا ان تقديم
المسند اليه على السند العلمى اذا لم يل حرف النفي قد يأتى للتخصيص وقد يأتى للتقوية على ما سيحىء
وهنا لا يعرف لشيء منها وجه حسن اذ لا حسن لقصر السؤال عليه بل التشريك في السؤال حسن
ليكون اقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وابعده عن التحجر في الدعاء ولا لنا كيد اسناد السؤال اذ
لا انكار ولا تردد فيه للسامع وحاصل ما اجاب به الشارح بتوضيح انه قصد ان يجعل الجملة حالا
ليفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى
(قوله على جزء معناه) أى الاصلى والقصد انه لا بد ان يوجد معنيان تعتبر المناسبة بينهما اذ ليس المراد
المناسبة بين اللفظ نفسه والمعنى

(١) قوله بل التشريك الخ) أى بأن لا يمنع احد من السؤال معه بدليل ما بعد فان اجتماع القلوب لا
يجعل إلا بمشاركة الغير في السؤال فسقط ما قيل ان المنصوص على حسنه هو التعميم في الدعاء لا التشريك
اى الاتيان بلفظ دال على ان الداعى هو وغيره اه

قصدا الى جعل الواو للحال (من فضاه) حال من (أن ينفع به) أي بهذا المختصر (كما نفع بإصله وهو المفتاح
أو القسم الثالث منه (أنه) أي الله (ولي ذلك) النفع (وهو حسبي أي محسبي)

صريحاً لا يبراد الجملة الاسمية مع الواو لو أوردت الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستئناف ولو
أوردت مع الواو كانت ظاهرة في العطف مع أن الجملة المضارعية المثبتة الحالية لا تقتزن بالواو قال في
الخلاصة وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميراً ومن الواو خلت

لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم لا يكون إلا لاحدا الأمرين ولا حسن شيء
منهما ههنا إلا أن يقال اتهم بذلك مجرد بيان لشيء اختار الجملة الاسمية اه من عند الحكم وقال
التنري قال بعض العلماء يجوز أن يكون التقديم لاتخذه به المقتضى بأن يكون معناه أنا أسأل الله
لا غيري لأن ما ألقاه لا يصلح لأن يلائم الله غيري فلهذا لا بد من أن يسأل النفع به ويكون المراد
استحقاق مؤلفه ويجوز أن يكون القصر اضافياً أي أنا أسأل الله لامعاضى ولا حسادى من علماء
الزمان وكلاهما ليس بشيء أما الأول فلأن استحضار مؤلفه بحث بدم عدم صلاحته لأن يلتفت
إليه غير مناسب لما أسلفه من مدح غنمه وترجيحه على المفتاح الا شكف وأما الثاني فلأنه ليس
هنا من يعتد بشركة معارضة وحساده له في السؤال حتى يحتاج إلى التخصيص اه وفي السير امي
وخبرو والتنري ما اخذه به يجوز أن يكون التقديم اتهمه بقوة لأنه لما بال في مدح تمنينه كان
مظنة توهم الاعتماد في حصول النفع به على كمال تمنينه فلا بد من تقوى السؤال دفعا لهذا التوهم وان
كان بعيدا اه وذكر في الاطول من وجود التقديم انه يجوز أن يكون لاتخذه به إظهاراً لاهو حدة
في هذا الدعاء وعدم مشارك له فيه بالتأمين ليستعطف به فكانه قال في اثناء السؤال الهى أخنبي
وأرحم وحدتي وانفرادى عن الاعوان اه وكتب أيضا وهو أنا (قوله قصدا الى حال الواو للحال)
أي وجعل الواو للحال يستدعي تقديم المسند اليه لتكون الجملة اسمة فيصح اقترانها بالواو بخلاف
المضارعية فانها لا يصح اقترانها بالواو اذا كانت حالا (قوله حال من أن ينفع) قال الحفيد أنا لم يجعله
ظرفا لغو لاسال اشارة الى (١) ان النفع كائن بمجرد التفضل والكره لان المال وصف له احببا لالاه
ذاتى في المختصر اه ايضا وفيه أنه لا يظهر تماق الظرف بإرسال مع استيفائه فمفعوله حتى يحتاج الى
نسكتة العدول عنه على أنا لو سلمناه لم نسلم عدم حصول تلك الاشارة عليه فتأمل (قوله من أن ينفع)
وان ينفع في تاويل النفع مفعول ثان لارسال فتأمل في المال هو اسال لاز انما هو في المال هو
العامل في صاحبها وليس هو حالا من فاعل ينفع او ظرفا لافعال متالفا ينفع حتى يكون الدعاء فيه
ينفع فيلزم تقديم صلة الموصول الحر في عليه تأمل وكتب أيضا أي كما طاب (قوله وهو المفتاح) وجعله
أصلا له باعتبار أن أعظم أجزائه الذي هو القسم الثالث منه أصل له فهو أصلا له بواسطة (قوله تعالى الخ)
ذلة لارسال (قوله ولي ذلك) أي موليه ومعطيه (قوله أي محسبي وكفى) أشار الى ان الحسب بمعنى الحسب
(قوله الا يبراد الجملة الاسمية مع الواو أي لان الواو حباثة لا تكون ظاهرة في الدخا لا لخلاف
الجملة مع ما قبلها اسمية وفعلية ولا في الاستئناف لقوله فجمعات على إنها للحال وقوله اذ لو اوردت الفعلية الخ
وكذا لو أوردت الاسمية بدون الواو (قوله ولا حسن شيء منها ههنا) اذ ليس المقام مقام افادة أن
الدعاء الذي صدر منه كان على وجه الانفراد وان وجد من يعتقد أنه كان على وجه التبركة او لا انكار لاسناد
السؤال من السامع ولا تردد فيه له

وكافي (ونعم الوكيل) عطف أما على جملة وهو حسبي والخصوص محذوف وأما على حسبي أي وهو نعم الوكيل فالخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار

أي الكافي وهو في الاصل اسم مصدر فيستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع فان ذكر بعد النكرة كان صفة لها نحو هذا رجل حسبك وان ذكر بعد المعرفة كان منصوبا على الحال نحو هذا عبد الله حسبك وقد ينطق بالفعل فيقال هذا رجل أحسبك أي كفالك ورجلان أحسباك ورجال أحسبوك وأن قطع عن الاضافة ونوى معنى المضاف اليه نبي على الضم تقول رأيت زيدا حسب اه من خسر ويتصرف وكتب أيضا قوله محسب وكافي أي في جميع المهمات أو في ذلك النفع والاول اكثر فائدة والثاني انست عما قبله (قوله وكافي) عطف تفسير (قوله أما على جملة الخ) انما انحصر في ذين لان (١) المذكرة ثلاث حمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع أي الرابط ولكونها حالا ولا على الثانية لانها معلقة وهذه الجملة لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فلما على تمامها واما على جزئها اه عبد الحكم (قوله والخصوص الخ) والتقدير نعم الوكيل الله وتقديره متأخرا عن الفاعل واجب وهو مبتدا خبره الجملة قبله او خبر مبتدا واجب الحذف أي هو الله او مبتدا خبره محذوف وجوبا او بدل من الفاعل اقوال (قوله واما على حسبي) وان لزم عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل اه سم (قوله فالخصوص هو الضمير الخ) يعني هو في قوله وهو حسبي وكون الخصوص مقديما على الفعل ليس بالاعرف ولذلك عزاه الى القائل به اه جري (قوله على ما صرح به صاحب المفتاح) وليس هو الضمير المتقدم عند الجمهور بل الخصوص محذوف والضمير المتقدم دليل عليه فاذا قلت زيد نعم الرجل فزيد المذكرة دلالة على الخصوص المحذوف لا نفس الخصوص لانه مؤخر دائما والتقدير زيد نعم الرجل زيد فحذف الخصوص الذي هو زيد الثاني لدلالة زيد الاول عليه هذا مذهب الجمهور ومذهب صاحب المفتاح انه نفس الخصوص (قوله قد عطف الخ) اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان حسبي بمعنى محسبي وهو بمعنى محسبي فهو جملة خبرية في المعنى فسقط ما قيل ان المعطوف عليه على الثاني مفرد فليس بخبر لان الخبر والانشاء إنما يجريان في الجملة وكتب أيضا قوله قد حذف الانشاء على الخبر أي وهو ممنوع عند البيانين واكثر النجاة فهو اعتراض على هذا الترك وجوابه اما يمنع قوله الانشاء بحمل المعطوف خبرا كالمعطوف عليه مع تقدير مبتدا أي وهو نعم الوكيل ممنوع هو مقول فيه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلقة خبرها جملة فعلية انشائية وهذا أي قولنا بمعنى هو مقول فيه على القول بمنع وقوع الانشائية خبرا والاصح جوازه من غير تقدير قول ثم ان تقدير معقول على هذا القول لا يختص بكون المعطوف على جملة هو

(قوله ولا على الثانية) وهو قوله انه ولي ذلك قوله عطف على خبرها والمالح منه ان الجملة التي خبرها انشائية انشائية على ما يأتي عطف على جزئها لا وقوع الانشاء تعليلا اما على انها خبرية فلا مانع منه وقوله لانها معلقة أي مسوقة للتعليل ومقتضاه ان الجامع على هذا وجه دويرجه بان الجملة المعطوف عليها مفيدة للمدح والتعظيم (قوله وهو مبتدا خبره الجملة قبله) على هذا يكون المعطوف جملة خبرها انشاء وسيأتي انها خبرية خلافا لعبد الحكيم وحينئذ تعلم ان كلام الشارح لا ينبغي على هذا الوجه

(١) (قوله لان المذكور الخ) أي المقام المناسب له هذا هو المعطوف فخرج سميته اه

حسبي بلى يجرى على كونه على حسبي لان المعطف على الخير خير كذا في الاطول نعم لا يحتاج الى تقدير المبتدأ على كونه على حسبي واما بمنع قوله على الخبر يجعل المعطوف عليه انشاء كالمعطوف اي الادم احسبني واكفني هذا كونه على هذا تقدير المعطف على وهو حسبي واما بمنع امتناع عطف الانشاء على الخبر على تقدير المعطف على حسبي لان له محلام الاعراب لانه خبر مفعول ومجا امتناع عطف الانشاء على الخبر انما هو في الجمل التي لا محلام الاعراب وهذا ويحتمل ان غرض الشارح رحمه الله تعالى التنبيه على صحته لا الاعتراض وهذا والنقول عن اشار - كما في الحنفية تأما وقال الشيخ يس الذي ردهم الذوق السليم من عبارة الشارح الاعتراض على هذا التركيب لا التنبيه ثم قال وأعلم ان مبنى الاعتراض على سببه امر وكون نعم الوكيل جملة انشائية والاول المعطف وأنه ليس من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه قوله وهو حسبي وأنه جملة خبرية او قوله حسبي وان عطف الجملة على المفرد غير جائز الا باعتبار التضمن اي تضمن المفرد معنى الجملة وان عطف الانشائية على حسبي باعتبار التضمن يستلزم المعطف الممتنع وكل واحد من هذه الامور يمكن ان يتوجه عليه المنع وتفصيلا ذلك في الجملة ا ه وحاصله انا لانسلم كون نعم الوكيل جملة انشائية كما مر بيانه سلمناه لكن لا نسلم كون الاله اول المعطف لم لا يجوز ان تكون اعتراضية على اقول يجوز الاعتراض آخر الكلام سلمناه لكن بجما المعطف من عطف القصة على القصة من غير ملاحظة انشائية او اخبارية سلمناه أنه ليس من هذا القصة لكن لا نسلم ان المعطف عليه هو حسبي او حسبي لم لا يجوز ان يكون وأنا أسأل الله على أنها انشائية او اخبارية وعطف الانشاء على اخبار جائز فبالله مح من الاعراب كجملة الحال سلمناه ان المعطف عليه هو حسبي لكن لا تسلم انها خبرية لم لا يجوز ان تكون انشائية كما مر بيانه او قوله حسبي لكن لا نسلم ان عطف الجملة على المفرد لا يجوز الا باعتبار ناويله بالفعل لم لا يجوز مطلقا سلمناه لكن لا نسلم ان العطف على حسبي بهذا الاعتبار يستلزم المعطف الممتنع لجواز ذلك فماله مح من الاعراب والمتعاطفة أن على هذا التقدير اما محسب لانها خير ولا يخفى ان المنع الثاني لا يتجه على مذهب الجمهور المسانعين الاعتراض آخر ولا يخفى بعد الثالث ولا يخفى ما في الرابع لان الانشاء لا يقع حالا وما السدس فغير صحيح وان ذكره السبد لا يجانبهم تأويله المفرد بالفعل في مثل ذلك ولهذا نال ابن مالك

واعطف على اسم شبه فعلا فعلا * وعكسا استعمال نجده سهلا

فاحسن الاجوبة الثلاثة التي قدمناها والامور السبعة عشر تفصيلا خمسة على العطف على حسبي وخمسة على العطف على حسبي ثم ما مر من جواز عطف الانشاء على الخبر فيما له محل من الاعراب هو ما صرح به السيد وتبعه عليه جماعات وتمقبوا اطلاق قول صاحب الغني منعه البيانون اي عطف الانشاء على الخبر وعكسه بل نسبوا الى البيانين تجوز العطف المذكورة فيما لا محل له اذا كان هناك ما يوجب كمال الاتصال كما في هذا التركيب إذ الثانية لبيان حال موضوع الاولى ومدحه فهي كالدليل على إثبات محمول الاولى لموضوعها فبينهما من الارتباط والمناسبة ما يوجب كمال الاتصال بينهما وبين اختلاف الجملتين اخبار او انشاء لا يوجب كمال الانقطاع وبهذا ايضا صرح السيد هتاف في حاشيته على المطول واذا على ما سيجيء للشارح من إيجاب ذلك كما لا تقطاع ونازع جماعة السيد في تجوز العطف المذكور فيما له محل على الاطلاق وخصوصا الجواز بما اذا كان المعطوف عليه محكية بالقول لكون

(وله نعم لا يحتاج الخ) اي ان قدر القول والاحتياج اليه

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

المقصود من المنعاطفين حينئذ اللنظ كما يعلم بمراجعة حراشي المطول وعلى هذا لا يرد على الشارح قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ان جعلنا الواو من الحكاية أى كلام الله تعالى لامن المحكى أى كلام الصحابة نعم يرد عليه وقوع نظير هذا التركيب دون احكاية بالقول في القرآن وهو قوله تعالى وماؤاهم جهنم وبئس المصير وقد يقال الاعتراض على التركيب لا يقتضى رده والحكم بعدم صحته حتى يرد على الشارح ما ذكر لانه عبارة عن ايراد بحث في التركيب وان كان له دافع التركيب ويوجهه هذا غاية تحقيق المقام فاحفظه والسلام

﴿ مقدمة ﴾

(قوله رتب المختصر الخ) شرع بدلم عن خمسة مباحث الاول في انحصار الكتاب في أربعة أجزاء المقدمة والفنون الثلاثة وبيان اختصاصه ليست جزا خامسا مستغلا بل هي من الثالث الثانى في وجه تكبير مقدمة وتعريف الفنون الثلاثة فيما سياتى الثالث في تنوين مقدمة الرابع في بيان نقل المقدمة واشتقاقها خامس في الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبيان أنها هنا (١) مقدمة كتاب وكتب أيضا قوله رتب المختصر ضمن المعنى معنى ادشال فعداه بعلى اى جعله مشتغلا على ما ذكر ان اريد التضمنين النحرى اورتبه مشتغلا على ما ذكر ان اريد التضمنين البياني واظرف لعوى على الاول مستقر على الثانى فلا يرد أن الترتيب جمع كل شىء في مرتبه فى اللغة وجعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر فى الاصطلاح وظل منها لا يتعدى بعلى اى من يس لكن قوله ومستقر على الثانى فيه نظر لان الظرف المستقر هو الذى حذف متعلقه العام بحوز يدعى الدار أى كائن فى الدار والمتعلق هنا وهو مشتغلا خاص فلا يكون مستقرا بل لغوا وحذف المتعلق الخاص جائزا إذا دات عليه قرينة والتقرينة هنا لفظة على فتأمل كذا بخط بعض الافاضل ويرده ما فى بسملة الشنوائى عن السيد أن الظرف المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله وفهم منه سواء كان عاما أو خاصا بحوز يدعى الفرس او من العلماء اوفى البصرة أى راكب ومعدود ومقيم ولا يخرج خصوص معنى عامله عن كونه مستقرا لاستقراره أيضا فيه وجاز تقدير العامل لتوجيه الاعراب لكن لما كان تقدير العامل العام ضابطا مطردا اعتبره

(قوله وعلى هذا لا يرد على الشارح الخ) صورة الايراد هو ان يقال كيف يحكم الشارح على هذا التركيب بالفساد مع وقوع نظيره فى المراء وحصل الجواب ان ما فى القرآن ليس من هذا القبيل لانه إنما عطف فيه الانشاء على مفعول القول وهو غير ممنوع بخلاف هذا التركيب (قوله لامن المحكى) والا فإيرد عليه هذا التركيب القرآنى لان العطف حصل من الصحابة قبل وجود المحل الناشئ من القول (قوله مشتغلا على ما ذكر) اى من اشغال الكل على اجزائه وكان عليه ان يزيد على وجه كون كل في مرتبه مثلا (قوله وجاز تقدير العامل الخ) اى ان الصورة التى يفهم فيها العامل احاص يجوز فلها تقدير العامل التام لكفايته في اجزاء الاعراب عليه كما يجرى على احاص وان كان المقصود احاص لا العام فقوله لتوجيه الخ اى

(١) مقدمة من ان اسماء السكتب والتراجم من قبيل اعلام الاشخاص وقيل انها من قبيل اعلام الاجناس وحينئذ فإيتى في الشرح لا يتمشى على ذلك وانما يأتى على أنها نكر الائم على العلية نكر مكرمة ومعوها ممنوعة فى الصرف

لان المذكور فيه أمان يكون من قبيل المقاصد في هذا اتمن أولا الثاني المقدمة والاول أن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول وإلا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثالث والاف هو الفن الثالث

النجاح وفرو المستقر بما عامله محذوف وعام وكتب أيضا قوله رتب المختصر لا يخفى أن المختصر لفظ فيجب كون المقدمة والفنون كذلك والالهم تكن أجزاء فتقوله لان المذكور فيه ان كان مصدوقه المعاني كان في قوله الثاني المقدمة حذف مضاف أي الثاني معنى المقدمة وهكذا التقدير في الباقي وأن كان مصدوقه الالفاظ والظرفية من ظروية العام في الخاص كان في قوله قبيل المقاصد حذف مضاف أي قبيل دال المقاصد وفي قوله منه حذف مضاف أي من مداولة وكذا الباقي يعني أن الفن عبارة عن العلم كما سيأتي في قوله الفن الاول علم المعاني فلا يكون لفظا فلا يكون جزءا فكيف كان على مقدمة وثلاثة فنون واعلمهم يزولون ماسيأتي أي الفن الاول دال علم المعاني أو يزولون فهم هنا أي على مقدمة ودوال ثلاثة فنون فتمام وكتب أيضا قوله رتب المختصر الخ ورد على احصر المذكور الخطبة فانها من المختصر بلا شك وهي خارجة عما ذكر واجيب بان المراد بالمختصر ما دخل في المسائل العلمية اطلاقا لاسم الكل على البعض اه يس واجاب سم بان المراد المقصود بانبات من الكتاب من العام فسخلت المقدمة وخرجت الخطبة (قوله لان المذكور فيه) أي مما له دخل في المسائل العلمية لتخرج الخطبة فيطابق الدليل المدعى وكتب أيضا قوله لان المذكور الخ دليل عقلي للحصر مستنديه الى الاستقراء أي استقرار المختصر لان قوله أولا في الاول اعم من المقدمة لكن حصره فيها الاستقراء وكما قوله ولا في الثاني اعم من الفن الثالث لكن حصره فيه الاستقراء وكتب على قوله أي استقرار المختصر ما نصه أي استقرار أجزاء وتسمية ذلك استقرار مجاز تشبيها لاستقراء الاجزاء باستقراء الجزئيات قوله أما أو يكون خبر أن يحذف مضاف لما مع الاسم أي لان حال المذكور أو مع الخبر أي لان المذكور ذو أن يكون أو يفرق بين المصدر الصريح وللزول كما هو معروف للعالم بنحوه اه يس (قوله من قبيل المقاصد) أي للتقارب بالذات ومنها المثلثة او شواهدا لانها وان قصدت لغيرها باعتبار ذكرها للايضاح والاثبات فهي أيضا مقصودة لذاتها باعتبار إنها من جريئات قواعد الفن ومنها اعتراضات للمصنف الآتية فيها لأن في صحتها تحقيقا لها (قوله في هذا الفن) أي علم البلاغة وتوابعها فدخل الفن الثالث (قوله الثاني المقدمة) اخره في لتقسيم لان مفهومه عدمي وقدمه في البيان لبساطته اه فري (قوله ان كان الخ) (١) عبارة عني قال كان الغرض إدراك الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ليحترز بذلك عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يراعى اذ ادعى اصل المراد الفن الاول (قوله في تأدية المعنى المراد) أورد عليه ان التعقيد المعنوي خطأ في التأدية فيشبه الفن الثاني بالاول (٢) وأجيب بأن التعقيد المعنوي خطأ في كيفية التأدية اولافه لافي نفس التأدية اه يس ويجاب

للافادة المعنى المراد لتوقفه على الخاص بخلاف الاعراب فانه لا يتوقف عليه وقوله لكن لما كان العلم من تنمة كلام الشنوائى لبيان نكتة قصر المستقر على العام في كلام النجاة مع أن هذه الامثلة من المستقر وان كان المتعلق فيها خاصا

(١) قوله عبارة عني المتبادر ان المراد الاعتراض على الشارح لكن الشارح جاري المصنف فيما يأتي أو اقتصر على المقصود بالذات اه

(٢) قوله واجيب بان الخ سبب وضعه في الحاصل ولا يظن ان هذا الجواب يفيد ان المماز ونحوه من مقتضيات الاحوال وأما الجواب الثاني ليفيد انه ليس منها قال عبد الحكيم لا يدخل الاحتراز عند الخطأ في التأدية الاحتراز

وجعل الخاتمة خارجة عن فن الثالث وهم كما سنبين ان شاء الله تعالى ولما اجر كلامه في آخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى لايرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام والخلاف في تنوينها للتعظيم او للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش

أيضا بان المراد بالمعنى المراد ما زاد على اصل المعنى من الاحوال التي يقصدها البليغ كما يؤخذ من عرق فلا يتجه الايراد لان التعقيد المعنوي حاصل واصل المعنى والحاصل ان الفن الاول يحترزه عن الخطا في نفس التادية كالتاكيد عن اقتضاء الحال له وعدمه عند اقتضاء الحال عدمه كالتعبير بالمجاز عند اقتضاء الحال له وبالحقيقة عن اقتضاء الحال لها فان عكست كسبت مخطئا في التادية والفن الثاني يحترزه عن الخطا في كيفية التادية كاللقاء المجاز الذي اقتضاء الحال على وجه بين يظهر المراد معه فان القية على خلاف هذه السكينة كنت مخطئا في السكينة كان تقول. رايست اسدانريد رجلا انخراد لا يظهر هذا المعنى من هذا المجاز لخلق وجه الشبه وبعدمه فتعبيرك بالمجاز من الفن الاول وكونه على وجه واضح وكيفية ظاهرة من الثاني (قوله وهم) بل داخلة فيه لانها راجعة الى المحسوسات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزءا مستقلا فهي خاتمة للثالث لا للكتاب (قوله كما سنبين) اي في اول الخاتمة (قوله بطريق التعريف العهدي) (١) لتقدم ذكرها وان لم يكن مريحا بعنوان الفن حيث قال في آخر المقدمة وما يحترزه عن الاول علم المعاني الخ اذ من المعلوم ان ما يحترزه عن الاول عن الاول الخ فنون ثلاثة اي ضروب و انواع مختلفة فكونها فنونا ثلاثة لازم من كلامه فالعهد في الذكر في قوله تعالى وليس الذكر كالأُنثى إذ لم يتقدم مريحا بل بطريق الفهم من التحرير وسيأتي الكلام على قوله الفن الاول في محله (قوله النهدي) أي لذكرى (قوله فانه لا مقتضى الخ) اي والاصل في اسماء التنكير فلا يعدل عنه الا لمقتضى ولا مقتضى هنا (قوله والخلاف) اي الواقع به الزواني الفائل بانه للتعظيم وغيره الفائل باله للتقليل وكتب ايضا قوله والخلاف الخ حاصله ان من نظر الى صغر حجمها قال ان تنوينها للتقليل ومن نظر الى كثرة نعمها قال وان تنوينها للتعظيم وهذا لا طائل تحته على أنه يشح اعتبارهما معا باعتبارين المدكورين وفي الاطول لعل وجه التنظيم اي في خصوص ما هنا انها ذات المقدمات في كونها مقدمة لعلوم ثلاثة وجه التقليل انها مقصورة على بيان الحاجة دون تعريفه وبيان موضوعه بخلاف غيرها من المقدمات ا هـ (٢) فان قلت التقليل لا يقابله الا التكميل والتعظيم لا يقابله الا التحقير قلت سلك الشارح رحمه الله تعالى في هذا التعبير امسالك الاحتباك فكانه قال للتكثير والتعظيم او للتقليل والتحقير فاكتفى بذكر المقابل في كل (قوله بين المخلصين) اي اهمات العلوم لعلو همتهم عن الاشتغال بمحققاتها وكلامه صالح لان يكون فيه تعريض فتدير (قوله والمقدمة) اي من حيث هي لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك اظهر مع ان المقام للضمير تأمل (قوله مأخوذة من مقدمة الخ) اي منقولة منها او مستعاره ا هـ سم والاول اولى ويجوز كافي الخطائى والهنرى

(قوله امسالك الاحتباك) اي لشبهه بالا الحقيقي ثم انه لا وجه الاعتراض إذ المقصد حكاية ما وقع ومن هذا العلم فساد الجواب (قوله او مستعارة) ان لم يجر المعنى الاصل وقوله والاول اولى لانها اسم لهذه الالفاظ من غير ملاحظة استعاره بل حقيقة فيها

عن التعقيد المعنوي لانه خطأ في كيفية التادية لافى التادية نفسها ا هـ

(١) قوله لتقدم ذكرها اي فهو هناك لمقتضى وهنالك كذلك فلا يقال ما المانع من الشريف الخارجى وعد الاشارة المحصرة (٢) قوله فان قلت لاورد له اصلا فان ما قاله الشارح حكاية للواقع من الشراح ا هـ

للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف الشروع عليه في مسائله ومقدمة الكتاب

ان يكون كل من المقدمة ومقدمة الجيش منقولا من المقدمة متى هي صفة والناء للنقل من الوصفية الى الاسمية وفي الفائق ان المقدمة استعيرت لاول كل شيء اى لا الخصوص مقدمة العلم اى الكتاب وكتب ايضا قوله ماخوذه من مقدمة الخ هذا بيان لنقلها وقوله من تدخير ثان المقدمة بيان لاشتقاقها وقرر بعضهم ان المقدمة في الاصل صفة لانها اسم فاعل ثم نقلت من الوصفية وجعلت اسما لمقدمة الجيش ثم نقلت من مقدمه الجيش الى مقدمه الكتاب او العلم فتحوله من قدم الى حالة كون مقدمه الجيش منقولة من اسم فاعل قدم فمضى كلام الشرح اشارة الى مراتب النقل (قوله للجماعة) اى المؤسسة للجماعة (قوله المتقدمة منها) اى من الجيش لتأويله بالطائفة ا هـ يس (قوله من قدم بمعنى تقدم) اى قدم اللازم لا المتعدي لان المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة شيئا آخر اى جعلته مقدما ا هـ سم وقد يقال كان الاولى ان يقول من قدم اللازم لان تقدم ياتي متغديا تقول زيد تقدمه عمرو وبحاج بان هذا ليس من باب التمدية بل من باب الحذف والايصال والاصل تقدم عليه (قوله يقال مقدمه العلم لما يتوقف) اى تطلق مقدمة العلم على ما يتوقف الخ (قوله لما يتوقف) ما وافقه على معان كبيان حده وموضوعه وغايته فقدمه العلم اسم للمعاني المخصوصة وذكر الالفاظ لتوقف الانباء عليها لانها مقصودة لذاتها وبذلك تعلم ان النسبة بين المتقدمين المبانية الكلية لان مقدمة الكتاب اسم للالفاظ كما يدل عليه قوله لطائفة من كلامه نعم بين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب اذ وال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اى يوم وخصوص مطلقا يحتمل ان فيما يتوقف عليه شروعات وتنفرد مقدمه الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروعات وما ذكر من العموم والخصوص المطلق انما يظهر على اعتبار تقدم مقدمه العلم وضعه في مفهومها وجعل بعضهم العموم والخصوص وجهيا بناء على عدم اعتبار ذلك وهو ما يقتضيه تعريف الشارح لها فتكون المادة التي تنفرد فيها مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروعات وكان في الانتهاء مثلا ثم ليكون مقدمة الكتاب يجوز ان تكون معانيها مقدمة العلم او بعضها قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح السمية مقدمة الكتاب هنا لامور ثلاثة هي سماها القوم مقدمة العلم وما نقل من ان عبارته في شرحها مقدمة الكتاب هـ امور ثلاثة فلم تجده فيما راينا من النسخ وعلى تسليم وجوده في نسخة يحمل على حذف المضاف اى دوال امور او من اطلاق ما هو اسم للفظ على المعنى تجوز ثم تسمية هذه الطائفة مقدمة الكتاب كتسمية طائفة من الكتاب فنا اوقما اوبابا وافصلا وجعلهم كتبهم مشتملة على هذه الامور استمال الكل على اجزاء فمضى مقدمة الكتاب مقدمة جعلت جزء الكتاب فاطلاقها كاطلاق فن للكتاب وقسمه وبابه وبابه وفصله فلا يقال انه اصطلاح جديد لادليل عليه من كلامهم على ان في الفائق وفي المغرب التنصيص على هذا الاسم اعني مقدمة الكتاب وبما ذكرناه يندفع ما اعترض به السيد هنا وكتب ايضا قوله لما يتوقف عليه الشروعات في مسائل اى لمعان يتوقف على معرفتها اصل الشروعات في مسائل العلم كرسمة المفيد كرسمة المفيد تصوره بوجهه وككونه فائدة ما او كانه بحيث يكون الشارع على بصيرة كحد وموضوعه وفائدته والمراد بالمعرفة مطلق الادراك وهو بالنسبة

(قوله للنقل من الوصفية) اى انها بالاحظ فيها ذلك بعد ان كانت للتأنيث او بتدريز وال تاء التأنيث والافتيان بداها بناء النقل استعيرت لاول كل شيء اى استعيرت من مقدمة الجيش فظهر قوله لا لخصوص الخ (قوله فتحوله من قدم الخ) لا يتفرغ على ما قبله وكلام الشارح مشير الى مراتب النقل على كل حال فان قوله من مقدمة الجيش يفيد ان مقدمه الجيش ليس اطلاقه على الجماعة المتقدمة منه بطريق الوصفية والافلامعنى لاعتبار مقدمة الجيش دون غيرها

المادة من مادة لا يرتبط بها أو انتفاع بها فهو هنا البيان معنى القصاحة والبلاغة
والخصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك ولا يخفى روجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين
مقدمة العلم ومقدمة الكتاب ما يخفى على كثير من الناس (القصاحة) وهي في الاصل تنبئ عن الظهور

الرسم والجد معنى التصور وبالنسبة للموضوع والفائدة بمعنى التصديق فعلم أن أصل الشروع لا يتوقف على
كل هذا بل على التصور بوجهه أو التصديق بأن له فائدة ما كما في سرور راجع وكتب أيضا على قوله الشروع
بأنه أي أصله أو كماله قد خلت جميع المبادئ فاندفع اعتراض الحفيد (قوله لطائفة) هي في الاصل صفة
لما طاف بالشيء ثم جاءت انما قبل جملة أقسام ثلاث وقيل اثنان وعن مجاهد الواحد فما فوق اه من
التميزي (قوله من كلامه) من اضافة العام الى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه (قوله لارتباط له بما)
أي سواء توقف عليها الشروع أم لا وإنما انتبه الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظر الى أنه
موقوف عليها ليس (قوله ما) أي بمعناها وقوله وانتفاع بها فيها أي بمعناها سواء توقف عليها أم لا (قوله
البيان معنى القصاحة والبلاغة) اللتين قصد معرفتهما من وضع هذا التمن اذ هما منشأ غاية التي هي معرفة
أعجل القرآن اه ع (قوله وانحصار الخ) يخالف ما قاله في أواخر المقدمة فرجع البلاغة الى تلك العلوم
جميعا لا الى محدد من الماد والبيان ويكرر الاشارة الى المراد انحصار المسمى بـ علم البلاغة أو علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة في ذلك التميز بتدليل قوله في أواخرها أيضا وسعها علم البلاغة لمكان مزيد
اختصاص لها بما اولا من مادة اه من خصه ووضه زيادة من التميزي (قوله علم البلاغة) أي وتوابعها
وقوله في علمي المعاني والبيان أي والبديع (قوله وما يلائم ذلك) عبارة المطول وما يتصل بذلك قال بعضهم
عطف على بيان معنى القصاحة والبلاغة ولقط ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين
ويرجع البلاغة وغيرهما ويصح عطفه على معنى وذلك اشارة اليه وما واقعة على النسبة ونحوها (قوله ولا
يخفى الخ) يؤخذ منه انها مقدمة كتاب لكن سبأ فيها ذكر غابات العلوم الثلاثة حيث قال في آخرها وما
يحترق به الخ فمن مقدمة علم أيضا بهذا الاعتبار (قوله بذلك) أي بالبيان المذكور (قوله القصاحة) (أورد
المصنف بحث انحصار البلاغة ولا نظرا الى أنها غاية للميز والغاية مقدمة ذهنا وأورد بها صاحب
المصنف آخرها نظرا الى تأخر النماية خارجا قوله وهو في الاصل) أي اللغة تنبئ الخ الاكاذ الواقع في كتب
اللغة ذكر ما اذ مقدمة للقصاحة (١) وكذا تدل على معنى الظهور ولم يتحقق الشارح رحمه الله تعالى منها
الحقير من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه اذ في بيان أي القصاحة بما يجمع معانيها
الحقيقية والمجازية وهو الانباء عن الظهور والابانة والمراد بالابانة الدلالة أعم من تكون بطريق المطابقة
أو التضمن أو الالتزام فان كانت مخصصة للظهور والابانة كان انبأها عنها مطابقة أولها ولنيرها كان
تضمنه أو لشيء يلزمه الظهور والابانة كخلوص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاما فهذه نكتة قول الشارح
تنبئ عن الظهور والابانة دون أن يقول هي الظهور والابانة ومن هذا علم ان مراد الشارح بأصل اللغة
أي المعنى اللغوي سواء كان حقيقيا أو مجازيا لا الحقيقي فقط لكن قال المثل السائر الذي عندي أن

(قوله وراجع) أي راجع بس فان فيه بقية متعلقة بما سبق وعليك بالسيد عبد الحكيم ومواد الشمسية
ليوضح لك المقام (قوله اشارة الى اللسان) أي المذكور في قوله وهي هنا البيان معنى القصاحة وقوله
بيان النسبة الخ أي في قوله فكل بلين فصيح ولا عكس وقوله ورجع البلاغة أي في قوله وان البلاغة مرجعها
الخ وقوله وغيرهما كقوله والثاني منه ما بين الخ وقوله اشارة اليه أي الى ذلك المعنى

(١) (قوله وكلها تدل) أي لكل المجموعي لا الجمعي لأنه لا يصح لأنه يلزم عليه دلالة الشيء اه

والإبانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد
بالكلام

الفصاحة في اللغة الظهور والبيان نظير كسب على قوله أولها وآخرها ما نفعه هذا الاحتمال لم
يجده في كتب اللغة فدل ذلك المفيد له لهذا التعميم لا الإشارة إلى مواقع بالفعل (قوله والإبانة) عطف
تفسير والإبانة تحيى بمعنى البيان صرح به الجوهري لا يرد على الشارح أنه غير لازم بالتمتعده ليس
(قوله مثل كلمة فصيحة) أي غير بذلك عن جزئي معين من جزئيات المفرد كقائم والإشارة بمثل (١) إلى لفظ
أخرى بدليل قوله مثل كلام فصيح فإن المقصود منه (٢) ذلك لا الأخبار عن لفظ كلام لأنه مفرد وقد (٣) من
أن المراد منه هذا قوله بعد والمتكلم يقال كتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول مثل متكلم (٤) فصيح مع أنه
قياس سابقه قاله يس (قوله وقصيدة فصيحة) مثل بمثابة الإشارة إلى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين
النثر والنظم وكتب أيضا قوله وقصيدة مأخوذة من التمهيد لا الشارح بقصد تجريدها وتمييزها والتمهيد نقل
من الوصفية إلى الاسمية أول تقدير الموصوف مؤنثا وقيل من اقصد بالكلام أي اقتطعته قيل لا تسمى
الآيات قصيدة حتى تكون عشرة فأفوقها وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة اه من افترق
(قوله قيل المراد) لما كان اجراء المفرد والكلام على ظاهرهما يخرج منه بعض الالتباس وهي المركبات
الناقصة مع أن الفصاحة ينصف بها جميع الالفاظ لا يختص بها بعض دون بعض احتج إلى التأويل في
المفرد أو في الكلام حتى يشمل هذا المركب ويتناول ما اختار البعض التأويل في الكلام بجملة على ما ليس
بمفرد بقرينة مقابله بالتقيد واختار الشارح رحمه الله تعالى التعميم في المفرد بجملة على ما ليس
بقرينة مقابله بالكلام ورجح على القول بأنه قد عهد في المفرد إطلاقه على ما يقابل مقابله فإذا قبول
بالمركب يراد به ما ليس بمركب وبالمثنى والمجموع يراد به ما ليس واحداً منها وبالضام يراد به ما ليس بمضاف
وبالكلام ما ليس بكلام كما في الشارح ولم يعمد في الكلام ذلك بل أنه انما يطلق على المعنى الاصطلاحي أي
المركب التام أو اللغوي أي اللفظ مطلقاً والثاني غير مراد والالتماس به مفرد لعموله حيث لا يفتقر إلى الأول
ووافق السيد ذلك البعض وأيده بأن تلك المركبات قد تشمل على كمات كثيرة فربما يوجد في تلك المركبات
تنافر الكلمات بل ضعف التأليف والتعقيد أيضا فتكون غير فصيحة فيحتاج في تفسير فصاحة المفرد إلى قيود
أخر تخرجها بدونها يختل التفسير (٥) فوجب تسمية الكلام وإبقاء المفرد على حاله وأما التزام كونها فصيحة
مع اشتغالها على ما يغفل بفصاحة الكلام ففي غاية البعد وأبعد منه انتقالها غير فصيحة بواسطة ضم كلمة
فصيحة إليها تعتبر بها كلاماً تاماً واشنع من هذا انتقالها غير فصيحة من غير زيادة شيء ولا تقيدها بالمركب
التوصيفي إذا حول عن التوصيف وقصد اسناد أحد جزءه إلى الآخر بخويزد الذي ضرب غلامه صراقي

(قوله والكلام على ظاهرهما) الظاهر من المفرد ما ليس بمركب ومن الكلام المركب التام

(١) قوله يمثل إلى لغة أخرى قال بعضهم لا حاجة قوله أخرى وأجيب بأنها ادخلت قوله ومقبوله اه
(٢) أي الأخبار عن جزء معين اه (٣) (قوله وقد بين الخ) أي زاده بياناً والافلا مستدلاً لا حتم
من قوله مثل كلام فصيح وقوله من هذا أي الأخبار عن جزئي معين اه (٤) (قوله مثل متكلم الخ) أي
لأنه لا يخص جزئياً معيناً اه

(٥) قوله فوجب تسمية الكلام بذكر عليه قول المصنف والبلاغة ليتنهف بها الأخيران إلا أن يقال إن
في كلامه شبه استخدام اه

مالس بكلمة ليعلم المركب الاسنادى وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح
السكرت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح تلك لو اطلتوا على مثل هذا المركب أنه كلام
فصيح ولم ينقل ذلك عنها واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق انه داخل
في المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المتن والمجموع

داره بناء على أن ضمير غلامه له مرلي يكون فيه ضعف التأليف وأورد عليه أن المفرد مالم يقصد بجزء منه
الدلالة على جزء المعنى فيتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتغالها على تنافر الكلمات كأمده أو مده
إذا سعى بها لا احتياج المذكور باق الا ان يقال لا نسلم أن أمده إذا سعى به كان كل من جزء به كلمة
حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منها بمنزلة حروف المباني عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الموضع
معنى أصلا وعلى أن المعتبر في المفرد والكلمة وحدة اللفظ دون وحدة المعنى كما هو رأي المحققين من النحاة
تخرج هذه الاعلام قطعاً فلا يرد الايراد من أصله ومنهم من أبقاها على حالها قال وأما المركبات الناقصة
فيعرف حكمها بطريق الدلالة لانه معلوم قطعاً أن التمود المعتبرة في فصاحة الكلام انما اعتبرت لاشتغالها
على التركيب ولا دخل للاسناد في هذا المعنى وكتب أيضاً قائلة الخاطي (قوله ماليس بكلمة) الانسب
بالمقابل أن يقول ماليس مفردون كان (١) المؤدى واحداً (قوله وغيره) (٢) من المركب الناقص (قوله فانه)
أي الحال والشان (قوله بيت من القصيدة الخ) كقول الشاعر

إذا ما الغانيات برزن يوماً * وزججن الحواجب والعيونا

(قوله وفيه) أي في هذا القيل مع تعليله وكتب أيضاً قوله وفيه نظر الخ عبارة ابن يعقوب ورد بان وصفه
بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً حتى يدخل في مسماه وانما مقتضى لدخول المركب الغير المفيد
في الكلام أن يقال فيه مثلاً هذا كلام فصيح لا وصفه بالفصاحة فقط لان الوصف بالفصاحة أعم من
التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة
لا لكونه كلاماً مركباً اهـ بحروفه (قوله لانه انما يصح ذلك) أي جعل الكلام شاهداً للمركب الناقص
(قوله أنه كلام فصيح الخ) أي وأما مجرد اتصافه بالفصاحة فلا يقتضى بدخوله في الكلام (قوله يجوز
أن يكون الخ) أي فوصفه بالفصاحة لانداته بل باعتبار مفرداته فدخل في قوله بوصفها المفرد من غير
تأويل أي في المفرد لانداته فاحتاج اذن التأويل لكن الحق فيه أي في التأويل خلاف ما قلت
تأمل اهـ سم ببعض ايضاح وقوله فدخل في قوله الخ أي ولا تصور في كلام المتن (قوله باعتبار الخ)
فيكون من وصف الشيء بوصف أجزائه (قوله على أن الخ) تركيب كثير الوقوع واختار ابن الحاجب
أن الجار والمجرور في مثله خبر مبتدأ محذوف أي والتحقيق على أن قال ودل ذلك على أن الجملة الاولى وقعت
على غير تحقيق ثم جرى ثانياً هو التحقيق فيها اهـ يس أو على بمعنى مع أي مع أن الحق الخ بل هذا هو
(قوله وأورد عليه الخ) هذا وأورد على السبيل المؤيد بالخطا ومعه الايراد أن اخلال تفسير فصاحة المفرد
الموج لزيادة التمود لازم على كل حال سواء حرينا على ما اشرح أو على ما اخلال والمشارك في الاثر
لا يصح للرد على أحد الخصمين (قوله ومنهم من أبقاها الخ) محمله ان بعضهم أبقى المفرد والمركب على
حالتها فلاول ماليس بمركب والثاني المركب التام والمركب الناقص خارج عنهما معلوم حكمه بالقياس
على المركب التام وهذه طريقة رابطة غير ما عليه السيد والشارح وعبد الحكيم

(١) غيره جميع لانداته من المفرد اهـ

(٢) أي هو والمركب الناقص وقوله بوصف أجزائه أي وهي المفردات اهـ

وعلى ما يتقابل الكلام ومقابلته بالكلام هي اقرب الى "نريد به" نحو الاخير في ما ليس كلاما (يوصف بها) (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهي تنبئ عن الوصول والانتهاه (يوصف بها الاخير ان فقط) أي الكلام والمتكلم دون المفرد

الناسب هنا ان ما ذكر عن ان الحجاب انما يظهر في عبارة ليس فيها لفظ الحق مثلا تأمل (قوله وعلى ما يقال الكلام) فيه ان الشعور بمقابلته بالجملة وهو اعم من ان الكلام نال عن (قوله ومقابلته بالكلام الخ) لا يقال انه يكسر فيقال مقالا الكلام هو المفرد يدل (١) دلوه انه ليس بمفرد لا نقول اطلاق الكلام على ما ليس بمفرد انما هو بحسب اللغة بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس بكلام فانه بحسب الاصطلاح والتبادر من الاتفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح فتأمل اسم (قوله على انه اريد الخ) يرد عليه الزوم دخول غير التصحيح من المركب الغير المفيد في تعريف فصاحة المفرد فيما سبق لانه نال فيه فاقصاحه في المفرد خلوصه من تناثر الحروف الخ ولا شك انه يصدق على مثل قوله في المثال الآتي وليس قرب قبح حرب انه ظاهر من تناثر الحروف الى آخره فيكون اذ الموجود فيه تناثر الكلمات لا تناثر الحروف فيكون مفردا فاصحوا لسر كماله الا ان يقال تناثر الكلمات يرجع الى تناثر مجموع حروفها ثم على تقدير تحمل اجواب هذا يدخل في التعرف الى خصصه من التعقيد اللفظي اه ع ق وتقدم تمام الكلام في ذلك (قوله اريد به الذي الاخير) وكذا هذا الاطلاق حقيقة عرفية لان اطلاق المشترك على أحد معانيه حقيقة عرفية بخلاف التأويل في الكلام فانه مجاز مرسل والحمل على الحقيقة اولى (قوله أيضا) أني به في جانب المتكلم دون الكلام لاختلاف الجنس هنا واتحاده هناك اذ المفرد والكلام من جنس اللفظ (قوله يقال كاتب الخ) هو منشيء النثر وليس المراد من يكتب بالقلم وقوله وشاعر أي منشيء الشاعر (قوله وهي تنسب الخ) في التاج والقاموس بل الخرج بلغة بلاغة اذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده من حشد كرم فهم في اللغة تنسب عن الوصول والانتهاه الخ وصولا لخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل في الاصل (٢) اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لانه مناهة لغة واصطلاحا واحدا وفيه انه مع كونه خلاف الواقع أن يلزم أن يكون قوله تنبئ عن الوصول والانتهاه مستندوكلا لان اقتضاه انهاء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه اه عبد الحكيم (قوله والانتهاه) عطف تفسير (قوله فقط) هو اسم فعل بمعنى اتته فكانه يقول اذا وصف بها الاخيرين فاته عن وصف الكلمة بها (٣) كذا في المطول

(قوله وهي اعم من الكلام) ولو فرض مقابلته هنا الجملة فالمركات الناقصة بعضها حشود داخل في المفرد نحو غلام زيد وبعضها داخل في الجملة نحو ان فاد زيد لا يتم مراد الشارح من دخول المركبات الناقصة جميعها المفرد (قوله انما هو بحسب اللغة) بخلافه ما تقدم من انه في اللغة اللفظ مطلقا ولو لم يرد انما به بعض ما يخفى ويخالف ما يأتي أيضا من أن التأويل في الكلام مجاز مرسل وقد تقدم

(١) قوله على ما ليس بمفرد الخ يفكر عليه ما تقدم أن المعنى اللغوي على الكلام مطلقا الا أن يقال أن ما هنا جزئي من جزئياته اه

(٢) قوله اكتفاء بما ذكره سابقا ويحتمل أنه لم يقله ليكون هذا ليس معنى لغويا مستقلا

(٣) قوله كذا في المطول الخ نص عبارته فقط من اسماء الافعال بمعنى اتته ثم يصدر بمعنى حسب وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزء شرط محذوف أي اذ وصف بها الاخيرين فقط فاته عن وصف الاول بها اه

اذ لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمنكسر وانما قسم كلام من الفصاحة والبلاغة او لا لتعدد جمع المعاني المختلفة

وابن يعقوب وغيرهما ولورد عليه ابن كمال باشا بعد ان نقل عن المعنى انها تكون بمعنى (١) حسب كقصد واسم فعل بمعنى يكفى ان المناسب للمعنى جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهي بمعنى يكفى قال فجعلها هنا اسم فعل وانها بمعنى انه غلط مرتين وفيه انه لا مانع هنا من جعلها اسم بمعنى يكفى فاللفظ في تفسيره بانها فقط راعى ايضا بانه لا يهدف من انوات الشرط الا ان كمالا في يس فالاولى جمع الماء زائدة لتزيين اللفظ وتطبع معنى حسب خبر محذوف بان السيرامي وجه تزيين الماء للفظ قطانها على حرفين فانما زيدت الفاء صارت ثلاثة احرف فتكرن على اعدل الابنية لاشتماله على الاول والوسط والاخر على كون الماء زائدة لتزيين اللفظ فهي لازمة كما في يس عن ابن هشام في حواشي التسهيل هذا وقبل بعضهم عن الرضى في الكلام على الفاء العاطفة ما يقتضى اطراد حذف اذا وفصل الشرط وعليه يتمنى كلام الشارح وغيره (قوله ان لم يسمع كلمة بليغة) ان ادخل المركب الناقص في المفرد كما هو رأى الشارح فلا يسمى (الاسماء) الا ان يراد بالكلمة الاعم من الحقيقي والحكمي كما في تعريف الكلام بما تضمنه من كنهين بالاسماء ليشتمل المركب الناقص وان ادخل الكلام كما هو رأى السيد او اخرج عنهما كما هو عندي فلا اشكال اصلا اه عبد الحكيم (قوله وهي لا تتحقق في المفرد) لانها نما يخص برعاية الاعتبارات الزائدة اس على المراد كما ياتي فلا تتحقق الا في ذي الاسناد المفيد اه (قوله وهم) اورد عليه ان ملخص هذا التعليق ان العرب لا تظن البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فخرجهم الى قولنا لم يسمع كلمة بليغة ويدفعه ان المتبادر من العبارة ان بناء التعليل على تعريف القوم لا على النفع وتزيينه مبني على المتبادر اه من الاطول (قوله لان ذلك الخ) يعني ان ما ذكر من التلخيص لا يسمى الا اذا انحصر معنى البلاغة فيما ذكره مع انه يجوز لها معنى اخر بفتح وجوده في المفرد على تقدير ان يصح بها ان يقال معنى بلاغة من المفرد وصفه في مرتبة تليق به كما ان للفصاحة والمفرد معنى اخر غير معنى فصاحة الكلام والمثل هو واجاز ذلك لم يتجه هذا التعليق تعليلا لعدم وصف المفرد بالبلاغة فان ابن يعقوب قال هذا المثل لا معنى للبلاغة في كلام العرب الا هذا وهو محال في الكلمة عائد الى انتفاء النفع الذي عللنا به اه وكتب ايضا اى ولا دليل على انحصار البلاغة في تلك المطابقة لافى كلام العرب ولا كلام الادباء والنصفين ايضا افادة الحميد (قوله وانما قسم كلام الخ) قال ابن كمال باشا ولما كان تعريف الشيء مسبوقا بتعيينه وتميزه في الجملة ناسب تقسيم كل من الفصاحة والبلاغة ثم تعريف اقسامهما ومن توهم ان ذلك لزم من الجمع بين الخصائص المختلفة في تعريف واحد فقد

(قوله ولما كان تعريف الشيء الخ) فيه ان تقسيم الشيء بمسبوقا بتعيينه وتعيينه في ناسب تعريفه ثم بتعيينه (قوله ومن توهم الخ) يرد كلامه بانه توهم ان الكلام في مطلق تعريف مع انه لا كلام في تعريف يميز الماهية الكلية لجميع الاقسام عن غيرها

(١) فهم كمالا بانها ان كانت بمعنى حسب اسم فاعل تفيد الحصر وان كانت اسم فعل بمعنى يكفى لا تفيد الحصر وليس كذلك لانها على كل تقدير الحصر اه

(٢) قوله الا ان يراد بالعلمة الخ اعترض عليه بان النوازل في الدلائل من قبيل الدعوى ولا يستدل بدعوى على دعوى ولو كان له نظير لان نظره يقويه كما في تعريف الكلام الخ

الغير المشتركة في امر يعمها في تعريف واحد كما قسم ابن الحاجب السبتي الى متصل ومنقطع ثم عرف
كل منهما على حدة (فالفصاحة

وهم فان اشتهال التحديد على النونية غير مستنكر قال بعض المحققين ان او في الحدود التي ذكرت
فيها ليست للترديد بل للتقسيم اي 'يا كان من القسمين المذكورين في هذا الحد فهو من الحدود' وحاصله
منع تعذر الجمع المذكور المتضمن للتقسيم اولا وذكر كل على حدة لانه كان الجمع في تعريف مشتمل على
او التي للتقسيم كذا في يس واقول يمكن الجواب بان التعريف المشتمل على او التي للتقسيم ليس
في الحقيقة تعريفا واحدا بل تعريفا او اكثر بحسب تعدد او كما صرح به بعضهم وان كان بحسب
اظهار تعريفا واحدا وكلام الشارح في الجمع في تعريف واحد في الحقيقة فاحظه وكتب ايضا قوله
وانما قسم كلا الخ اي وعرف كل قسم على حدته ثانيا لتعذر جمع المعاني الى الاقسام المختلفة فقوله لتعذر
علة لهذا المقدور وعلة للتقسيم محذوفة اي قسم ثلا للتحقق الاقسام المختلفة وتميز بعض التمييز وكتب
ايضا قوله قيم او ضمنا لا صراحة حيث قال الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمنكلم والبلاغة
يوصف بها الاخير ان فقط فان هذا يستلزم انقسامها الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم
والى بلاغة كلام وبلاغة متكلم ثم هذا التقسيم تقسيم لهما باعتبار محالهما (قوله الغير المشتركة الخ
هذا تفسير لقوله المختلفة وبيان لما هو مناط التعذر ولا يخفى ان المراد امر يعمها امر يصلح للتعريف
بحيث يمتاز كل منها عما سواه والا فلا شك في وجود المفهومات العامة وهي تمام المثاني المختلفة وتشارك فيها
تلك المعاني اه جري بالمعنى ونحوه في الحفيد وعليه ففى كلام الشارح مؤاخذه لان كلامه يقتضى
على هذا ان هناك معاني مشتركة في امر يعمها يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل عما سواه وهو مستحيل
وقد بعضهم ان المراد بالامر يعمها الامر الذاتي لا بقيد كونه يصلح لما مر والمراد بالتعريف التعريف بذاتي
لا بقيد كونه يميز كل عما سواه يعنى ان المعاني التي لم تشارك في ذاتي يعمها كالفصاحة والبلاغة لا يمكن
جمعها في تعريف واحد بامر ذاتي يعمها اما التي اشتركت في ذلك نجمة في تعريف واحد بامر ذاتي يعمها
يمكن كالانسان والفرس فيتمكن تعريفهما بامر ذاتي يعمها فتقول هما حيوان (قوله في تعريف واحد)
اي يخصها ويميز كلا منها عن غيره والا فالمعاني المختلفة يمكن جمعها في تعريف واحد لكن لا يخصها ولا يميز
كلا يدعن غيره كقولنا في الانسان والجماد والفرس هي جسم نام حساس ومتحرك بالارادة وكقولنا في اقسام
الفصاحة والبلاغة هي وصف يتنى معه الخلل كذا قرر بعضهم وهو مبنى على كلام الحفيد وقد عرفت
ما فيه (قوله وهذا) اي تقسيم المصنف الفصاحة اولا الى اقسام ثلاثة والبلاغة الى قسمين ثم تعريف كل
قسم كتقسيم ابن الحاجب الخ (٣) ويرد عليه انه يمكن جمع المتصل والمتقطع في تعريف واحد وان لم يميز كلا عن
اخيه بناء على تقرير غير الحفيد لاشتراكهما ما في امر يعمها وهو الذكر بعد الا او احدى اخواتها ولك ان
تقول التشبيه في مجرد سبق التقسيم وتأخر التعريف (قوله فالفصاحة في المفرد) لم يقل ففصاحة المفرد مع
(قوله بحسب تعدد او) راجع لقوله اكثر (قوله المفهومات العامة) اي كثر وهو موجود ومستحسن (قوله
فتقول هما حيوان فيه انه تعريف بالاعم وهو ممنوع على الراجح فلما سب ان يقول كالاتم والعمل والحرف
فيمكن تعريفها بامر ذاتي يعمها كان يقال قول مفرد

(١) قوله ويرد ويرد عليه الخ اي على الشارح دون ابن الحاجب قيل هذا لا يراد بموقف على ثبوت كون
هذا العام ذاتيا والا كان خروجا عن الموضوع لان الموضوع عدم الاشتراك في ذاتي عام والاشترالك في
غيره امر آخر اه شيعنا

أنه أخصر من قوله فالفصاحة في المفرد (١) لاحتياجه حينئذ إلى أن يقول بعد وفصاحة الكلام وفصاحة المتكلم والاخصر وفي الكلام والمتكلم تدبر وكتب أيضا قوله فالفصاحة الفاء فصيحة قال السيرامي المصدر يطلق تارة ويراد به المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث وأخرى ويراد المعنى الحاصل بالمصدر وهو ما حصل بالايقاع من هيئة أو صفة مثلا إذا قام زيد وسخن نفسه حصل له هيئة في الاول وصفة في الثاني وهي الحرارة فالقيام أو التسخين يطلق تارة ويراد به ايقاع الهيئة أو الصفة في ذاته وأخرى ويراد به نفس الهيئة أو الصفة لكن (٢) هذه القاعدة جارية في كل مصدر يحصل للفاعل بفعله معنى ثابت قائم به فما ليس بفعله كالطول والقصر أو بفعله لكن لم يحصل به معنى (٣) ثابت كالأعدام أو ثابت لكنه قائم بالغير كالتحريك وتسخين الغير لا تجري فيه تلك القاعدة المذكورة بل المصدر في هذه الصور يراد به المعنى المصدرى فقط إذا عرفت ذلك فنقول كل من الفصاحة والبلاغة في الأصل مصدر مشتعل (٤) على تلك القيود فيجوز أن يراد به ايقاع المتكلم في لفظة الكيفية الخصوصية الحاصلة بالسلامة عن الأمور المذكورة وبالمطابقة لمقتضى الحال وأن يراد به نفس الكيفية لكن المقصود ههنا نفس الكيفية في اطلاقات أهل الفن فانهم يتعرضون للأمور الموجودة المتعلقة بذوات المواد على وجه مخصوص وليس لهم كلام في الايقاع لانه اعتبارى غير متحقق كما قرر في موضعه فحقيقتهم الاصطلاحية هي تلك الكيفية وأما التعريف بكون اللفظ جاريا على القوانين كثير الاستعمال أو بالخصوص وبالمطابقة فتعريف بلوازم الماهية تسهلا للامر على المتعلم لظهور تلك اللوازم وتيسر وصفها والتعبير بها عنها ولا كذلك الكيفية اهو في بعض ذلك نظرتأمل (قوله في المفرد) الظرف أمام مستقر متعلق صفة للفصاحة أى الكائنة في المفرد وبه صرح في المطول وهذا أنسب بجانب المعنى وانما لم يقدره نكرة على أنه صفة مع تصريحه في شرح المفتاح بأن المعروف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لأن القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف (قوله بجانب المعنى أى ويسوق كلام المصنف فان مقتضاه أن اشتراك الفصاحة والبلاغة بين الاقسام المذكورة لفظي وجعله حالا يوم الاشتراك المعنوي وان اختلافها بحسب الأحوال اه عبد الحكيم (قوله لكن الاستعمال لا يساعده) لانه لم يوجد في استعمال العرب وصف المعروف بلام الحقيقة من حيث هي نكرة بل بمعرفة

(١) قوله لاحتياجه الخ مراده الى أنه يلزمه زيادة الطول بخلاف عدم الاختصار ههنا فان فيه اختصار فيما يأتي وبه يكرن لمجموع أخص بخلاف الاختصار في الاول فلا المجموع أخص وفيه أنه يمكن أن يقال الكلام المفرد ثم فصاحة ثم والمتكلم وهو أخصر لأن يقال طول العهد ذكر المضاف اه (٢) قوله لكن هذا الخ يفهم منه أنه لا فرق بين اللازم والمتعدي كافي المثالبين وعبارة التلويح وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على ايقاع الفاعل ذلك الأمر وهو المعنى المصدرى كايقاع الحركة وإيجادها في ذات الموقع والحدث لا كايقاع الحركة في جسم آخر حتى يكون تحريكيا وكايقاع القيام والقعود في ذاته وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الايقاع وهو معنى الحاصل بالمصدر ويكون وصفا كالقيام أو كيفية كالحرارة اه

(٣) قوله بل المصدر الخ لا يظهر في أحمر وجهه أحمر اقال بعضهم وصيغ المصادر أما مشتركة بين المعنى المصدرى وبين الهيئة الحاصلة للفاعل وللمفعول به وأما موضوعه للاول فقط ولا تستعمل في الثاني إلا مجازا اه (٤) فيه نظر لانه أما أن يقال فصيح اللفظ أو المتكلم وكل منها ليس فيه ما ذكر اه

لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والتكلم لتوقفها عليهما

المعهود الذهني ولا أنه حال بناء على جواز انتصابهما من المبتدأ ولا يرد عليه أن الحال قيد في عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء لأن محل ذلك إذا كان عامل الحال لفظيا لا معنويا كالا ابتداء أو بناء على تأويل أن الفصاحة لكونها معرفة مفعول لتعريف معنى كانه قيل تعريف الفصاحة أو تأويلها بالسمي بالفصاحة لما قاله السيد من أن المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان المآل واحد أوقس على هذا أمثال الوراع جزالة المعنى وإن أحوجتكم إلى زيادة تقدير في الالفاظ واسم التفاعل المقدر في مثل ذلك بمعنى الثبوت فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وأما ظرف لغو متعلق بالفصاحة كما جوزة السيد حيث قال وقد ذكر بعض الأدباء أن نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز أفعالها في الظرف خاصة وإن لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل أتاك نبا الخصم إذا تسور والحراب وهل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين أذ دخلوا عليه والمر في جواز أفعالها تضمن معانيها الحصول والكون وعلى هذا يمكن أن يجعل قوله في المفرد ظرفا لغو للفصاحة وإن لم يرد بها معناها المصدرية ومنع الفترى ذلك ورد قياس الفصاحة على القصة وما معها بإبداء الفرق فانظره أو متعلق بما اشتملت عليه الجملة وإن كان جزأها جامدين من نسبة المسند إلى المسند اليه وحمله عليه وكون المسند هو المسند وذلك معنى للفعل كما في الحفيد والخطائي وغيرهما ويرد ذلك على حصر النحاة العامل المعنوي في الابتداء والتجرد قال السيرامي وأورد على من جعله ظرفا لغو متعلقا بالنسبة هنا أنه لا نسبة بين المعروف والمعرف لعدم الحكم بينهما ولا كان قضية ولو سلم فهي أي النسبة غير مستقلة ولذا سمي أهل المنطق الالفاظ الدال عليها رابطة وأداة فلا يجوز أفعالها وأجيب بأن أهل الادب يبرزون أعمال غير المستقل حتى جوزوا أعمال حرف التنبيه في هذا بعل شيوخنا (ه) قوله لتوقف معرفة البلاغة (أي من حيث هي على معرفة الفصاحة من حيث هي اذ بلاغة (١) الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم وبلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم اذ لم تؤخذ الملكة التي يقتدر بها على تأليف كلام فصيح في بلاغة المتكلم نعم تتوقف عليها بحسب التحقيق اذ لا يمكن أن يقتدر على تأليف كلام بليغ ولا يقتدر على تأليف كلام فصيح أهيس (قوله لكونها الخ) أي فالتوقف المذكور من توقف معرفة الكل على معرفة الجزء (قوله لتوقفها) أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فلا واسطة وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة أخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم أهيس (٢) وقد يقال (قوله أو تأويلها بالسمي بالفصاحة) وعلى هذا فالحال من نائب فاعل المسمى المأند على ال لا من الفصاحة لأن المقصود لفظها (قوله إن نحو القصة الخ) أي ما يفهم منه المعنى الحديث وإن كان اسما جامدا نحو أسد على وفي الحروب نعامه أه عبد الحكيم (قوله حتى جوزوا أعمال حرف التنبيه) أي وحرف النفي في نحو ما أنت نعمة ربك بمجنون

(١) قوله اذ بلاغة الكلام الخ هذا يقطع النظر من قول الشرح لكونها لانه يفيد أنه في خصوص فصاحة المفرد والكلام أي وأما فصاحة المتكلم فقدمها أيضا على البلاغة لجمع الاقسام في محل واحد اه (٢) قوله وقد يقال الخ فيه أنه مع ما ذكره الشرح هناك لا يناسب قول المصنف ملكة يقتدر بها عن المقصود المتبادر منه النسبة الكلامية اه

(خلوصه) أى خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوى أى المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح

المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام فى تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضاً (قوله خلوصه من تنافر الحروف الخ) الكلام من باب عموم السلب لا من سلب العموم فلو أحاد من وأدخلها على الغرابة ومخالفة القياس لكان أظهر فى إفادة العموم ووجه حصر فصاحة المفرد فى الخلوص من الثلاثة أن كل مفرد له مادة هى حروفه وصورة هى صيغته ودلالة على معناه فعيبه أن فى مادته وهو التنافر أو فى صيغته وهو مخالفة القياس أو فى دلالة على معناه وهو الغرابة وكن اجراؤه فى الكلام أيضاً لأن له مادة هى كلماته وصورة هى التأليف العارض لها ودلالة على معناه التركيب فعيبه أن فى مادته وهو تنافر الكلمات أو فى صورته وهو ضعف التأليف أو فى دلالة على معناه وهو التعقيد اه خسرو (قوله القياس) أى الضابط (قوله اللغوى) انما لم يقل الصر فى وان كان المراد ذلك ايعاء الى أن منشأ القياس الصر فى استقراء اللغة اه فنرى (قوله أى المستنبط الخ) أشار بذلك الى أنه ليس المراد حقيقة القياس فى اللغة الذى هو الحاق شىء بشىء لجامع بينهما بل المراد القياس الذى منشؤه استقراء اللغة وهو القياس الصر فى كقولنا كلما تحركت الباء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبا ألفا ويجرى مجرى ما دخل فى القياس ما ثبت عن الواضع التزامه ولو كان مخالفاً للقياس كاببدال الهاء همزة فى ماء مثلاً اه ع ق فان أريد بالقياس الأمر الثابت عن الواضع دخل فيه مثل ماء كما قال المولى عصام واليه يشير الشارح فيما سبقت (قوله لا يخلو عن تسامح) نقل عن الشارح فى وجه التسامح أن الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عندهم وجودية والخلوص عدمياً لأنها كون اللفظ جارياً على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخلوص من الأمور المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح أن الفصاحة هى الخلوص وان صح أن الفصح هو الخاص لأن تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم تصادق ماخذها كالناطق والضاحك إلا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كما تحركت المائى فانه يصح المائى حركة مخصوصة وانما استقام فى الجملة تفسيرها بالخلوص لقصد المبالغة وإدعاء أنها نفسها (١) واعترضه السيد بان هذا الوجه يقتضى عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين وقصد المبالغة والإدعاء المذكور مما لا يلتفت اليه فى التعريفات وبأن كون الفصاحة وجودياً والخلوص عدمياً لا يستلزم أن لا يحمل الخلوص عليها لجزئ العدميات على الوجوديات كما فى قولك البياض لا سواد ويمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص أنسب بالمعنى اللغوى حيث يقال فصيح الأعجمى اذا خاضت لغته وانطلق لسانه وفصح اللين اذا أخذت رغوته وذهب لبؤه (٢) وأجيب عن الأول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالامور المبالغة لا غرض كتعريف صاحب المفتاح علم المعانى بالتبع والمعرض أيضاً من المتفقين على جوازه بل ذلك واقع فى كتب المتعقبين

(قوله الذى هو الحاق الخ) فيه أن هذا ليس هو القياس فى اللغة بل فى الاصول (قوله على القوانين) أى الصرفية والنحوية المعبود الحكيم أى والبيانىة (قوله لا يستلزم تصادق الخ) لان تصادق المشتقين معناه اتحاد الذات المنتصفة بمبدئها وهو لا يستلزم اتحاد المبدأين فى الصدق اه عبد الحكيم (قوله بان هذا الوجه الخ) اعترض بامور ثلاثة بل بأربعة والرابع قوله بل كونها عبارة الخ

(١) فيه منع للصغرى والكبرى المشار اليه بقوله أولاً لأنبأ الخ فتأمل اه (٢) نسخة لبأؤه

(فالتنافر) وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (نحو) مستشزرات في قول امرئ القيس (غداثه) أي ذوائبه جمع غديرة والضمير مائد إلى الفرع في البيت السابق مستشزرات

كثير يفهم العلم بمحصل صورة الشيء في العقل ونقله السيد في حواشيه على شرح المطالع وعن الثاني بأن مراد الشارح نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم صحة حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبأن الشارح أن يقول أردت بالوجودي الوجود لا مالم يجعل العدم جزءاً من مفهومه وبالعدمي المعلوم لا ما جعل العدم جزءاً من مفهومه ولا شك أن المعلوم لا يصح حمله بالحقيقة على الوجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على أن فيما ذكره من المثال مناقشة لأنه إذا أريد بلا سواد عدم السواد فهو لا يعمل على البياض لأن البياض لا يكون فرداً لعدمه وأن أريد به معنى غير فهو ليس بعدمى قطعاً (١) وعن الثالث أنه لا ينبغي على من له قدم في الصناعة العربية وذوق أن اللفظ إذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة راد أن فيه سلاسة وجزالة. أي يؤدي معنى ذلك لا مجرداً أنه ليس فيه نقصية كذا وكذا وان كان الثاني لازماً لا رول ومن أهل اللغة من يقول معناها الحقيقي الظهور والبيان فلا يتم على هذا ما ذكره من أن كونها في الاصطلاح نفس الخلو من المذكور أنسب بالمعنى اللغوي وبتسليم أن معناها اللغوي الخلو من المتقدم فيكون تفسيرها اصطلاحاً بالخلو من الأمور المذكورة أنسب به نقول أن ذلك لا يقدح في كون معناها اصطلاحاً كون اللفظ جارياً بالخ لا تحقق الخلو من وزومه لكون اللفظ الخ يكفي فيما تقرر عندهم من اعتبار المعنى اللغوي في الاصطلاح وأورد على الجواب الأول أن المجازات غير تكسب في التعريفات اعتماداً على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والسيد في شرحها بالفتح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك إذ لم يشتهر أن الفصاحة ما إذا حتى يبنى على ذلك مساهمة في التفسير بالخلو من كيف والمسمى أنها عين الخلو من وعلى الجواب بأن للشارح أن يقول أردت بالوجودي الوجود وبالعدم المعلوم أنه قد ينزع في كون الخلو من معنوماً ههنا من حواشي المطول (قوله فالتنافر) أي المراد هنا وسياً في التنافر في الكلمات (قوله ثقلها) بالكسر والفتح ضد الخفة وبالكسر والسكون الشيء الثقيل والأول (٢) هو المناسب هنا بدليل عطف العسر عليه عطف تفسيري (قوله امرئ القيس) لقب (قوله ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمزة وأبدت الهمزة الأولى في الجمع بالواو لاستثناهم ووقع الف الجمع بين الهمزتين اه عبد الحكيم وكتب أيضاً مانصه الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر اه سيرا مي أي الذي شأنه الانسدال فلا ينافي أنه وتديلي في فوق وسط الرأس كما هنا (قوله غديرة) سمي الشعر بذلك لأنه غودز أي ترك حتى طال اه فتري (قوله والضمير عائداً إلى الفرع) هو شعر الرأس وفي السيرامي أنه يروي غداثها فالضمير حينئذ بالمحجوبة (قوله في البيت السابق) أي على هذا البيت وهو قوله

(قوله بمحصل صورة الشيء) أي مح أنه نفس الصورة لاعتبار حصولها في العقل وهذا إذا لم يجعل من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله وعن الثاني بأن مراد الشارح الخ) أي وما استند إليه السيد من باب الحمل الحكيم اه شيخنا

(١) (قوله وعن الثالث) قال عبد الحكيم قد عرفت أن الفصاحة يتصف بها اللفظ في الخارج فكيف يقال أنها نفس الخلو الذي يتصف به في العقل نعم أن هذا السلب لازمة له فانه إذا انصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مساوياً عند الأمور الثلاثة في الداخل

(٢) (قوله والأول هو المناسب) وقيل الثاني أنسب معنى لأنه إذا كان الحمل شديد الثقل كالثاني الثقيل دون أن يكون فيه أصل الثقل كما في ألم أعهد اه

أومرتفعت أومرفوعات يقال استشرزه أي رفه واستشرز أي ارتفع (إلى الملا) * تضل العقاص
في منى ومرسل تضل أي تغيب العقاص جمع عقصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمنى المفتول

وفرع يزين المتن أسود فاحم * أثبت كقنو النخلة المتمسك
والواو عاطفة على مجرور بمن تقدم في كلام الشاعر وليست الواو وأورب كما توهم والمفرع الشعر التام
كذا في القاموس والصباح وخسرو والسيرامي والخطائي والفنري فاضافة غداثر اليه من اضافة الاجزاء
الى الكل ونقل الحفيد عن المذهب أنه الشعر مطلقا وجعل اضافتها اليه على هذا من اضافة الجزئي للكل
والمتن الظهر والفاحم التشبيه بالفحم لشدة سواده والاثبت اثبتت بينهن الحنية لا ككثير وهو صفة ثالثة
لنوع وقنو النخلة بالكسر منزلة عن قودا ينب فهو اسم للسبابة كما هو مثل المدق والكباسة والمتمسك
كثير العصا كليل جمع عسكال بالكسر أو عسكول بالضم وهما ما عليه البسر من عيدان القنو وقد يحى
العسكول بمعنى القنو أيضا وعليه يكون في الكلام شدة مبالغة لأن المعنى حينئذ كقنو النخلة صاحب
القنوان المتعددة ففيه زيادة مبالغة في وصف الشعر بالكثرة وأما أصل المبالغة فن التشبيه بالقنو (قوله
أي مرتفعت) أي فالزاي مكسورة وقوله أومرفوعات فالزاي مرفوعة (قوله إلى الملا) جمع العليا تانث
الاعلى أي الى جهة العلا وهي السموات (قوله تضل العقاص) يعني تلك الغدائر وأقام الظاهر (٢) مقام
المضمر إشارة الى تسمية تلك عقاصا أيضا وظن بعض الشراح أن العقاص غير ما ترتب عليه أن الشعر
أربعة أقسام وفي جميع العصاص مع أفراد المنى والمرسل لطيفة وهي الإشارة الى أن العصاص مع كثرتها
تغيب في الأخيرين مع وحدتها ففيه إشارة الى كثرة شعرهما فأداه الجربى وغيره وقال السيرامي أراد أن
شعره ينقسم ثلاثة أقسام مفتول وعبر عنه بالمنى وملوى كالخيط الملقى وعبر عنه بالعقاص ومرسل عن
الفتل واللى وان الملوى غائب بين المفتول والمرسل والنواثب تتناول الاقسام الثلاثة وقد شد الجميع على
الرأس بالخيوط فارتفعت الى أعالي الرأس ويقدر منها بعد العقاص وبعد المرسل أن تضل العقاص منها في
منى ومرسل منها أي من النواثب اهوى على الأول مصدوق الغدائر والعقاص ههنا واحد وهو فقط
الملوى المشدود على الرأس (قوله ومرسل) هو المشرح من غير فتل وعقص وكتب أيضا أي عن العقص
والثنائية (قوله جمع عقصة) ويحمل أن يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرحمة ورهام
صرح به في الصباح ويروى بدل العقاص المذارى وهي جمع مذرى خشية ذات أطراف يذرى بها الطعام
لتنقيته من نحو التبن والمراد بها في البيت المشطوف في التعبير بالمذارى مبالغة لا تخفى كذا في الفنري (قوله
وهي الخصلة) بالضم أي القطعة (قوله المجموعة من الشعر الخ) كانت عادة نساء العرب أن تجمع شيئا من
شعر رأسها في وسط الرأس وتشده بخيط وتجعله مثل الرمانة ويسمون غديرة وذؤابة وعقصة ثم يسترونه
بارحاه المنى والمرسل فوقه الى وراء كذا قرر بعضهم وهو على غير ما رعن السيرامي ويسمى المنى والمرسل

(قوله يزين المتن) أي لو أرسل فلينا في أن الكل مشدود على ما يأتي عن السيرامي أو النظر لبعض
على ما يأتي عن الجربى وغيره (قوله على مجرور بمن تقدم في كلام الشاعر) وهو قوله
تصد وتبدي عن أثيل وتتنق * بناظرة من وحش وجرة مطلق
وجيد كجيد الريم ايس بفاحش * اذا هي نضته ولا يجمع طل
(قوله إشارة الى تسمية الخ) عرفت أنه ليس المقصد أن الغدائر ترادف العقاص

(٢) (قوله مقام الظاهر وأقام الخ) قال عبد الحكيم فيه أنه مخالف لما فسر به الشرح العقصة
فإنها الخصلة المجموعة من كالمائة ليصير مجمدا وانظر تمام الكلام في عبد الحكيم اه

يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومنفى ومرسل والاول يغيب
في الآخرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابط ههنا أن كل ما بعده الذوق الصحيح ثقيلًا متمعر
النطق فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في
المثل السائر وزعم بعضهم أن منشأ النقل في مستشرزات هو توسط السين المعجمة التي هي من الحروف
المهموسة الرخوة بين التاء التي هي

غديرة وذوابة أيضا وكتب أيضا على قوله من الشعر ما نصه بفتح العين وسكونها والفتح أجود (قوله يعنى أن
ذوائبه) أى الفرع (قوله مشدودة) أن قلت من أين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم من
مستشرزات خصوصًا إذا قرئ على صيغة المجهول ويفهم أيضا من العقاص لأن المقيصة شعر ذو عقاص
وهو الخيط الذى يربط به أطراف الذوائب كذا فى الجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما
ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هي الدوائر بعد أن شددت لا غير فظهر أن الشاعر أن شعر
ممدوحه ينقسم إلى ثلاثة أقسام لا إلى أربعة كما توهم اه فترى (قوله على الرأس) أى وسطه (قوله
بخيوط) أى لا يخيوط واحد معونة أن المقام للمبالغة في كثرة الشعر (قوله والغرض بيان كثرة الشعر)
أى وإن لم يكن لحقيقة هذا الكلام هناك وجود فالكلام كناية أن كان مستعملا في كثرة الشعر التي هي
لازمة لحقيقة الكلام أو تعريض أن كان مستعملا في حقيقة ملتفتا فيه إلى هذا اللازم (قوله والضابط
أى الممول عليه خلافا لمن قال الممول عليه بعد الخارج ولمن قال قربها لأن كلا منها لا يطرد لانا نجد
عدم التنافر مع قرب الخارج كالجيش والشجى ومع بعدهما كعلم بخلاف ملح أى أسرع قال فى الطول
وليس ذلك أى عدم التنافر فى علم وجوده فى ملح بسبب أن الاخراج من الخلق إلى الشفة أيسر من ادخاله
أى للفظ من الشفة إلى الخلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح اه (قوله ههنا) أى فى معرفة
المتنافر من غيره اه جربى (قوله أن كل ما بعده الذوق الخ) واستشكه ابن جماعة بأن هذا رد إلى أمر غير
معلوم وغير مضبوط وهؤدالى معارضة الذوق بمنه اهو الذوق قوة للنفس بها كمال الادراك وهو سلقى كما
للرب العرباء وكسبى كما المولدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاويلين لنكاتهم وامرارهم (قوله أو غير ذلك)
كتوسط الشين بعد التاء والراى كما يأتى (قوله ابن الاثير) هو الامام الفاضل الوزير ضياء الدين أبو الفتح
نصر الله بن محمد بن محمد اه سيراى (قوله وزعم بعضهم) هو الخللخالى وغيره (قوله توسط الشين الخ) أى
فضارت الشين ما قبلها من حيث أنهار رخوة والتاء شديدة وضاربت ما بعدها من حيث أنها مهموسة
والراى مجهورة وقد علمت من هذا أنه لا حاجة لوصف التاء بالهمس إذ لم يحصل بسببه مضاربة الشين
للتاء فهو زائد فى البيان (قوله من الحروف المهموسة) المجموعة فى قول ابن الجزرى فتنه شخص سكت وقوله
الرخوة هي ما عدا الحروف الشديدة المجموعة فى قوله أجده قط بكت وما عدا الحروف التي بين الرخوة الشديدة
المجموعة فى قوله لن عمرو وقوله من المهموسة الشديدة قد عرفت ما وقوله من المجهورة هي ما عدا المهموسة
والهمس لغة الخفاء سميت حروفه مهموسة لضعفها بجرى النفس معها لضعف الاعتداد عليها فى
مخارجها والجهر لغة الاعلان سميت حروفه مجهورة للجهر بها ولقوتها ومنع النفس أن يجرى معها لقوتها
فى مخارجها والرخاوة لغة اللين سميت حروفه لذلك لجرى النفس معها حتى لانت عند النطق بها والشددة
لغة القوة سميت حروفها شديدة لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها وسميت حروف لن صمر
بينها لأن النفس لم ينحبس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الرخوة اه مخلصا من الجزرية

من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المهموسة ولو قال مستشرق لزال ذلك الثقل وفيه نظر لأن الراء المهمة أيضا من المهموسة وقيل أن قرب المخارج سبب للثقل بالخل بالفصاحة وإن في قوله تعالى ألم أعهد إليكم تقلا قريبا من المتناهي فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا وفيه نظر لأن فصاحة الكلام مأخوذة

وشرحها الشيخ الاسلام (قوله من المهموسة) أي انتهاء وقوله الشديدة أي ابتداء أي أول النطق فلا تنافي بين الوصفين (قوله المعجمة) لأنه بيان للواقع أو لا من لغاته الزاء بالمذكور أو ترسم على هذه اللغة بهزة بعد الألف كما ترسم الراء كما في القاموس فيحتاج على هذا إلى التقييد بالمعجمة لتمييز من الراء (قوله التي هي من المهموسة) لم يقل من الجمهور الرخوة بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزاي والراء ترويحاً للنظر الآتي فإنه لا يتم إلا بذلك لضعفه إذا ذكرت الصفة المختصة بالزاي وهي الرخاوة والمختصة بالراء وهي التوسط بين الرخاوة والشدة لتبين الفرق حيثئذ بين الزاي والراء فاندفع ما في الحفيد من أن وصف الزاي بالصفة المشتركة وهي الجهر دون الصفة المختصة وهي الرخاوة لغو كذا قيل وفيه نظر لأن كون الراء بين الرخوة والشديدة بخلاف الزاي فإنها رخوة مما يوجب زيادة ثقل مستشرق على ثقل مستشرق على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لأن معاندة الشين للراء من جهة همسها ورخاوتها إذا كان الجمهور متوسطا بين الرخوة والشديدة ومعاندة الشين للراء من جهة همسها فقط إذا كان الجمهور رخوة وهذا يقوى نظر الشارح الآتي ولا يضعفه ما عرّف ذلك (قوله لأن الراء الخ) أي فالثقل باق على مقتضى علتك أيها الزاعم وإن حكمت بزواله وأجيب بما حاصله أن مراد هذا الرغم زوال الثقل بخصوص لا زواله مطلقا بدليل قوله لزوال ذلك الثقل وسلب الأخص لا يستلزم سلب الأعم والراء وإن كانت جمهورية هي بين الشديدة والرخوة لا رخوة بخلاف الزاي فإنها جمهورية ورخوة ولكل وصف دخل وأجيب أيضا بأن وجود الراء والقاء وهما من حروف اللزاقة التي يجمعها من ينقل في مستشرق أو رث عدم التنافر فيه بخلاف مستشرق وفي الجواب الأول نظر وإن قاله الحفيد لأن كون الراء بين الشديدة والرخوة مهاله دخل في زيادة ثقل مستشرق على مستشرق على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لا في خفته كما بيناه في القولة السابقة وكتب على قوله وهما من حروف اللزاقة ما نصه الزلافة سرعة النطق (قوله وقيل) قائله الزوزني (قوله قريبا من المتناهي) أي لأنه جمع بين ما يخرج من أقصى الخلق وهو الهمزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وأما المتناهي فنحو الهاء فانه جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الخلق وهو الهمزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من أدناه وهو الحاء وهو بكسر الهمزة وفتح الحاء وكسرها نبت أسود (قوله كما لا يخرج الخ) قاسه عليه في صحة كل منها بوصف ليس في جزئه بجامع الطول ووجود الوصف في الجمل (قوله لأن فصاحة الكلمات الخ) ناقشه بن جماعة (٢) بأن الذي فصاحة الكلمات جزء مفهومه إنما هو فصاحة الكلام الفصيح المفردات

(قوله فلا تنافي بين الوصفين) وجه التنافي أن الهمس يلزمه جريان النفس والشدة يلزمها انحباسه أخذ ما تقدم له قريبا (قوله في خفته) أي وكلام الزوزني على ما قاله الحفيد معناه لزال ذلك الثقل وخلفه ما هو أخف منه إذ مقصوده بقوله ولو قال الخ الاعتراض على الشاعر كما هو الظاهر (قوله بأن الذي) أي الأمر الذي وقوله لا مطلقا أي لا فصاحة مطلق الكلام

(١) قوله ع ق الخ نقل عبارته على غير وجهها

(٢) علم لأبيه فهو ممنوع من الصرف

في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فجرد اشتغال القرآن

لامطلقا هو عليه منع ظاهر (قوله في تعريف فصاحة الكلام (٣) اعترض بأن الكلام يتحقق بالمسند اليه والمسند وما زاد عليهما من الفضلات خارج عن حقيقة الكلام فيتحقق فصاحة الكلام يتحقق فصاحتها فقط والجواب أن الكلام يطلق على مجموعها مع ما يتعلق بها من الفضلات وهو المراد هنا على أن هذا القائل مثل لما شتم على كلمة غير فصيحة في زعمه بما تلك الكلمة أحد ركنيه أعني لم أعهد (قوله من غير تفرقة بين طويل وقصير) يعني هذا التوجيه الذي ذكره هذا القائل في معرض الاعتذار مما يلزمه من قوله أن في ألم أعهد نقلا الخ وهو كون القرآن يشتمل على كلام غير فصيح ليس بشيء لاشتراطهم في فصاحة الكلام مطلقا فصاحة كلاته من غير نظر إلى طوله أو قصره فذهب إليه من التفرقة تحكم من عند نفسه اهجرني (قوله على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة) يعني أن مدخلية فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسر الكلام بالركب التام لأنه يلزمه اشتراط فصاحة المفردات في الركب التام والناقص لأجمعهم على اشتراط فصاحة المفردات في فصاحة الكلام وهو عنده يشمل الركب الناقص بخلاف الركب الناقص على تفسير غيره لأن فصاحة المفردات إنما شرطت في فصاحة الكلام والركب الناقص على تفسيره غيره ليس بكلام وحينئذ فالحال اللازم لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون فصاحة كلاته أكثر على تفسيره لأنه يلزمه الحال في الركب التام والركب الناقص لأجمع القوم على أنه يشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلاته وهذا القائل يفسر الكلام بما يعم التام والناقص فلو كان هذا القائل فسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل في قوله لكن الكلام الخ لازما له في الركب التام فقط وكتب على قوله: وجود كلام فصيح الخ ما نصه كذا قل المفيد قال عرق مة قضى هذا أن صاحب هذا المذهب أي من يدخل الركب الناقص في الكلام يجعل غير المفيد عنده فصيحاً ولو اشتمل على كلمات غير فصيحة ولا أظنه يقول به ولو كان هو اللازم لتفسيره اه (قوله ظاهر الفساد) أي فساده ظاهر لوجود الفارق لأنه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة أجزائه كلها وهي كلاته ولم يشترط في عربية الكلام عربية أجزائه كلها لأنه يكفي كون أكثر على لغة العرب في نسبة المجموع إليهم بدليل اتفاق النحاة على وجود الجمة في إبراهيم ومحوه مع إجماع المسلمين على أن القرآن عربي كما نص عليه فيه ولو سلم الاشتراط في عربية الكلام طلاق (١) العربي عليه باعتبار الأسلوب لا جميع مفرداته أو أن ما وقع فيه مما يؤم أنه غير عربي من توارد اللغات كما في الصابون فإن معناه في جميع اللغات واحد لكن هذا لا ينفع في نحو إبراهيم (٢) الاتفاق على عجمته وإنما ينفع في نحو المشتكات (قوله ولو سلم) أي بناء على تسليم ما ذكر من القياس اه ليس وكتب أيضا قوله ولو سلم عدم خروج الخ (قوله وعليه منع ظاهر) أي أن هذا التمهيد لم يقل به أحد وليس هذا القائل من أهل أحداث الاصطلاح

(١) الأولى له أن يقول الخ لأن محط الاعتراض قول الشارح من عن تفرقة بين طويل وقصير ولا معنى لكون المسند والمسند اليه يوصف بالطول والقصر اه (٢) لعل صوابه في المفرد اه (٣) (قوله) فاطلاق العربي عليه الخ ولا يصح أن يكون صحيحا باعتبار الأسلوب لأنه لا يوصف بها إلا الكلام والمتكلم والكلمة والأسلوب ليس واحدا من هذه الثلاثة اه من هامش (٤) الظاهر أنه مستعمل للعرب ومعارف عندهم قبل نزول القرآن

على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل أو الدجى الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا (والغرابية) كون الكلمة

أى الذى تضمنه القول بعدم خروج الكلام الطويل عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصيحة لأن السورة من الكلام الطويل وكتب أيضا قوله خروج السورة أى باشتمالها على كلمة غير فصيحة (قوله فجرد اشتمال الخ) أى وأن لم يخرج ذلك الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير اهـ سم (قوله على كلام غير (١) فصيح) المراد بالكلام الكلمات فلا يرد أن هذا القائل لا يقول باشتمال القرآن على كلام تام غير فصيح لا يقال هو لم يقل أيضا باشتماله على كلمات متعددة لا با نقول تجوز اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة يستلزم تجوز اشتمال القرآن على كلمات عديدة فى مواضع مختلفة فكم كلام طويل فى القرآن (قوله بل على كلمة) أى واحدة (قوله بما يقر) أى يمر الى نسبة الجهل بأن المورد غير فصيح أو بأن الأولى أراد الفصيح أو نسبة المجز عن أراد الفصيح بدل غير قال سم وأورد أنه كان ينبغي أن يقول للمجز أو الجهل أو السفه لأنه إذا كان عالما فإن لم يكن قادرا لزم العجز وإن كان قادرا لزم السفه وأجيب بأن السفه نتيجة الجهل أى بأنه سفه وأنه غير لائق فنسبته تدخل فى نسبته اهـ وقد يقال يمكن أن القرآن يشتمل على كلمة غير فصيحة لكى يعلمها الله تعالى ويدفع بأن المقصود من القرآن إعجاز الفصحاء والبلغاء جميعهم فهذا يفيد أن جميع كلماته فصيحة والا كان لهم مساغ فى معارضته وكتب أيضا قوله يقود قلت فيه معنى لطيف زائد على يستلزم فاعلم اهـ بن جماعة هو تضمنه (٢) تشبيهه من يقول بذلك بداية يقاد وتشبيه ذلك المقول بقائد (قوله والغرابية كون الكلمة الخ) قال خسرو وماملخصه اعلم أن الغرابية والوحشية وما فى مناهما يعتبر تارة بالنظر الى جميع الاعراب الخاص من سكن البوادي وتارة بالنظر الى بعضهم وتارة بالنظر الى غيرهم من المرادين فاذا وصفوا اللفظ بالغرابية أو الوحشية مثلا فى مقام القدح يراد الاعتبار الاول واذا وصفوه بذلك فى مقام المدح يراد الاعتبار الثالث وأما الثانى فلا يلزم به قدح ولا مدح يشهد به استقرار موارد الاستعمال فعنى التعريف كون الكلمة وحشية عند الاعراب الخاص أى غير ظاهرة المعنى لهم ولا مأنوسة الاستعمال عندهم لان الكلام فى بيان مخلات الفصاحة اهـ (٣) وفى الاطول واعلم أن الغرابية مما تنفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم فلما راد بالغرابية المخلة بالفصاحة أن يكون اللفظ بالنظر الى الفصحاء كلهم لا الى العرب كلهم فانه لا يتصور اذ لا أنل من تعارفه عند قوم يتكلمون به ولكون الغرابية أعم مما يحل بالفصاحة ثبتت فصاحة غريب القرآن

(قوله لانا نقول تجوز الخ) هذا لا يدفع الاعتراض لان الجواب آل الى تجوز الاشتمال والشارح أدهى لزوم الاشتمال قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لان مثل ألم أعهد فى القرآن كثير فاقصود التجوز الوقوعى (قوله وأجيب بأن السفه نتيجة الجهل الخ) قد يمنع بأن ألم بأنه سفه وانه غير لائق لا ينافى الفعل الحكمة أصلا وحينئذ لا يرد قوى

(١) (قوله على كلام غير فصيح) مبنى على أن الضمير فى عهد خارج وأما اذا قلنا أنه معتبر فيكون قد اشتمل على كلام غير فصيح وأجيب بأن المراد بالكلام الطويل وألم أعهد ليس منه فمن جعله غير فصيح لانه كلام طويل فقد وهم (٢) فان قيل أن الاستماع بالكتابة لا يحذف فيها المشبه وهنا قد حذف أجيب بانه لدليل وهو لا يضر اهـ (٣) (قوله وفى الاطول واعلم الخ) قيل لا يخالف ما مر من قوله الى جميع الاعراب لانهم الفصحاء الذين لغتهم خالصة بخلاف أهل المدن فان لغتهم مختلطة لتوارد الناس غير العرب عليهم وهذا عيب الزن الاول وأما الآن فقد اختلفت لغة الجميع اهـ

وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال (نحو) مخرج في قول العجاج
* ومقلة وحاجبا مزججا *

والحديث اه (١) وبما تقر علم أن قوله تعالى أن هذا ن لساحر ان قصيح لانه مانوس الاستعمال عند قوم من
فصحاء العرب وكتب أيضا مانصه يعرف الغريب عند المولدين بالاحتياج في معرفة معناه الى بحث
وتفتيش في مطولات كتب اللغة وبالاحتياج الى تخرجه على وجه بعيد فعلم من هذا أن الغريب قميان
فالاول نحو نكا كما تم والثاني نحو مخرج كما أفاده الشارح في الطول والثاني أغرب من الأول لأن
تخرجه على وجه بعيد فرغ عدم وجده في كتب اللغة (قوله وحشية) انما وسطها في البين ولم يقتصر على
قوله كون الكلمة غريبة الخ تذييلها على تفسير الوحشية بأنها غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال وكتب
أيضا مانصه شبيه بالدابة الوحشية المنسوبة الى الوحش وهو الحيوان الذي يسكن القفار أو مفردة المؤنث
كما أن الوحشي مفردة المذكر وأفاده في الطول (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع له فلا يرد التشابه
والمشكول والمجمل لأنها غير ظاهرة الدلالة على المراداه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى الخ
تفسير للوحشية وأعاد المنفى استفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تبيينها على أن
المنفى متعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مانوسية الاستعمال
المخلان بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخالص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين اه فرى وكتب
أيضا قوله غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال قيل العطف للتفسير وليس بظاهر وقيل من عطف السبب
على المسبب وهو وجهه وذ كر غير واحد أنه من عطف أحد المتلازمين على الآخر وثأدته المقصودة منه
نصب علامتين على غرامة الكلمة ولغة غير بمعنى لا بقرينة عطف ولا مانوسة الاستعمال فالتركيب من
قبيل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كما في عبد الحكيم ويحتمل أن لا بمعنى غير بقرينة العطف
على غير (قوله ولا مانوسة الاستعمال) أي استعمال العرب فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا
لهم اه عبد الحكيم (قوله نحو مخرج) أي نحو غرامة مخرج (قوله العجاج) لقب (قوله ومقلة) عطف
على واضحا في البيت قبله وهو

أزمان أبدت واضحا مفلجا * أغر براقا وطرفا أبرجا

ومقلة الخ فزمان اسم امرأة أبدت أظهرت واضحا أي شيئا واضحا هو السن مفلجا أي مابعدا بينه أغر أي
أبيض براقا أي لما عا وطرفا أي عينا أبرجا أي بين البرج بفتح الراء وهو أن يكون بياض العين محدقا
بالسواد كله والمقلة بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الخدقة والمرسن بفتح الميم وكسر السين أو

(قوله والمشكل) هو ما يمكن الوقوف عليه بخلاف التشابه فانه تعالى قد استأثره بعلمه (قوله لا بالمجموع)
أي لصدقه حينئذ بوجود البعض فيقتضي أن ما ظهر معناه ولم يؤنس استعماله غريب مع أن الغريب ما
اجتمع فيه العدمان (قوله وهو وجهه) أي لانه يتسبب عن مانوسية الاستعمال ظهور المعنى (قوله وذ كر
غير واحد الخ) فيه نظر اذ اللزوم من جهة واحدة كما علم ما تقدم (قوله فلا يرد غريب القرآن الخ)
أي لو لم يقيده باستعمال العرب العرباء لورد غريب القرآن فانه اجتمع فيه العدمان عدم ظهور المعنى وعدم
أنس الاستعمال عند غير العرب العرباء

(١) (قوله وبما تقر علم الخ) ففي إرادته هنا نظير لا يرد الا على فصاحة الكلام لانها اعتبر فيها
الخلوص من ضعف التأليف ويوجب عنه بأنه جاء على لغة فصيحة وان كان غيره أفصح والقرآن يقع
فيه الامر ان اه

أى مدققا مطولا (وفاحا) أى شعر الأسود كالفهم (ومرسنا) أى أنفا (وسرجا أى كالسيف المريجى فى الدقة والاستواء ومريج اسم قين تنسب اليه السيوف (أو كالمراج فى البريق والامعان) فان قات لم يجهله اسم مفعول من سرج الله وجهه أى بهجه

فتحها الأنف كما فى القاموس وفى غيرهما نف البعير أطلق على أنف الانسان على سبيل الاستعارة أو المجاز المرسل (قوله أى مدققا) أى خلقه لا بفعل فاعل وقوله مطولا أى مع نفوس (قوله أى شعر الخ) هذا التعبير يشعر بان القامح نسبة الى الفهم نسبة تشبيهية فيكون غربيا كمرج ويحتمل أنه تشبيه بحذف الاداة أى كالفهم فلا غرابة الا أنه كان المناسب لهذا أن يقال كالفهم لا كالفهم تأمل سم وفى القاموس القامح الأسود بين الفحومة كالفهم وقد فهم ككرم فحومة اه وعلى هذا النسبة ولا تشبيه وكتب أيضا قوله أى شعرا أسود الخ ففاحا للنسبة كلابن وبأمر نسبة المشبه الى الشبه به اه عبد الحكيم يقول الشارح أى شعرا أسود كالفهم بيان لحاصل المعنى والتفسير الجارى على ما مر أن يقول شعر المنسوب الى الفهم على معنى أنه كالفهم (قوله أى كالسيف المريجى الخ) هذا التفسير منقول عن ابن دريد وكتب أيضا قوله أى كالسيف المريجى الخ بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قديجىء لنسبة الشيء الى أصله نحو تمتته أى نسبته الى تميم فمعج معنى منسوب الى السريجى أو المراج أى بالمشابهة فوجه التخرج هذا ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فأخذ منها بعيدا سم فهو من ثانى قسمى الغرابة وهو ما يحتاج الى تخرجه على وجه بعيد وتقرير المقام على هذا الوجه أولى ما صدر به الحفيدوار تضاء حيث قال ان فعل قديجىء لصيرورة فاعلة كاصله المأخوذ هو منه نحو قوس الرجل أى صار كالفهم فالمرج مصدر ميمى بمعنى الفاعل فيكون المعنى ومرسنا مارجا بكمم الراء فى صاير اكالمريجى أو كالمراج لانه يرد على (١) هذا ان المصدر الذى على صيغة اسم المفعول لا يكون الا للمتعدى على الصحيح كفى اليردى محشى الخطائى وقوس المذكور لازم ومثل ذلك يرد على تخرجه على أن فعل قديجىء لصيرورة فاعله كعجزت المرأة أى صارت عجوزا وعلى أنه قديجىء لصيرورة فاعله ذا أصله (٢) نحو ورق الشجر أى صار ذا ورق (قوله اسم قين) أى حداد (قوله أو كالمراج الخ) هذا التفسير منقول عن ابن سيده (قوله والاهمان) عطف تفسير (قوله لم يجهله اسم مفعول الخ) أى ليخرج عن الغرابة أصلا وقوله قلت هو أى سرج بهذا المعنى أيضا الخ جواب على طريق المنع أى منع خروجه عن الغرابة يجعله اسم مفعول من سرج المذكور من وجهين أشار الى الاول بقوله هو أيضا من هذا القبيل أى من قبيل الغريب أى من القسم الاول (٣) من الغريب أعنى ما يحتاج الى تقدير عنه فى كتب اللغة وتفتيش لانه لم يشتر بهذا المعنى فى كتب اللغة وأورد على هذا الوجه أنه ورد سرج الله وجهه بهذا المعنى فى الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم الا أن يقال اشتهاه فى كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكيم من قدماء أهل المعاني بقرابة المراج هو اذا ثبت أن سرج بهذا المعنى غريب كان المأخوذ منه أعنى مارجا غربيا أيضا الوجه الثانى ما أشار اليه بقوله أو مأخوذ وهو عطف على قوله من هذا القبيل وحاصله أن سرج بهذا المعنى غريب من القسم الثانى من الغريب أعنى ما يحتاج الى التخرج على وجه بعيد فان هذا يحتاج الى

(١) (قوله لانه يرد على الخ) قال عبد الحكيم والقول بانه مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل ليس بشيء لانه اذا لم يجهل منه اسم مفعول كيف يجهل المصدر منه على وزنه اه (٢) سيأتى له أنه تخرج بعيدا (٣) أى فى المطول لا فى المختصر (٤) قوله من القسم الثانى لا يوافق كلام الشرح عطف قوله (وماخوذ على قوله من هذا القبيل المفيد أنه ليس بغريب وحمله الاول على ما قال بعيدا للظاهر على أنه أعنى من المخرج اذ المصنف والشرح هنا لم يتعرضا للقسم الاخير اه

وحسنه قلت هو أيضا من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقي رحمه الله حيث قال المريحي منسوب الى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه وروقه حتى كان فيه سراجا ومنه ما قيل سرج الله أمرك أي حسنة ونوره (والخاتمة) أن تكون

التخريج المذكور وببانه أن المراد يسرج الله وجهه على هذا التقرير أعني تقدير أخذه من السراج جعله ذا سراج بالمشابهة والمعنى الظاهر لسرج الله وجهه جعله ذا سراج على الحقيقة فجعله على معنى جعله ذا سراج بالمشابهة تخريج على وجهه بعيد وإذا كان سراج بهذا المعنى غريبا كان للأخوذ منه أعني ممرجا كذلك فإن قلت الكلام في سرج بمعنى مخرج وحسن والذي يذنب تخريجه على الوجه البعيد سرجه بمعنى جعله ذا سراج بالمشابهة قلت هو فإن معنى جعله ذا سراج بالمشابهة بهجه وحسنه فإن قلت كيف قابل بين الوجهين مع أن الغرابة المحوجة الى التفتيش في كتب اللغة تجماع الأخذ من السراج قلت جماعهما وجهين إشارة الى أن كلا منهما يكفي في المقصود مع قطع النظر عن الآخر كما في الخطائي وهذا أحد تقريرين لكلام الشاه وثنائهما أنها جو ابان متغايران الأول بتسليم وجوده سرج في لغة العرب وحاصله أن سرج بهذا المعنى على تسليم أنه ورد عن العرب غريب أما من القسم الأول ومن القسم الثاني والجواب الثاني يمنع وجوده في لغة العرب وحاصله أنه مولد مستحدث أخذه المولدون من السراج ولا وجود له في لغة العرب فلا يتم كون ممرجا اسم مفعول منه قال بعضهم وهذا ما يفيد الطول وحواشيه وأما ما في الحفيد فليس بجيد وعلى ما قرره هذا البعض كان الأولى تقديم الجواب الثاني على الأول ويجب على ما قرره أن المستشهد عليه بكلام المرزوقي مجرد كونه مأخوذا من السراج لأنه هو الذي صرح به وأما كون هذا الأخذ على وجه التوليد والاستحداث فأمر آخر لعل السعد فهمه من قول المرزوقي ما قيل أو من غيره تأمل (قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله أو مأخوذ من السراج) ينبغي أن لا يكون المراد بكونه مأخوذا من السراج أنه مأخوذ منه على طريق النسبة التشبيهية حتى يكون معنى سرج الله وجهه نسبة الى السراج بالمشابهة لأن سرج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى إذ الصادر منه تعالى ليس النسبة بل إيجاد وجهه على تلك الصفة فدل المراد أنه مأخوذ من السراج على معنى سرج الله وجهه أي جعله ذا سراج بالمشابهة اسم وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذي أشار اليه المصنف بقوله أولا أو كالسراج الخ فإن المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله حيث قال الخ) محل الشاهد قوله ومنه ما قيل الخ (قوله السريحي) أي السيف السريحي (قوله منسوب الى السراج) أي على غير قياس ذاتها من سراجي وأجيب بأنه منسوب اليه مصغرا (١) وفيه أن القياس تشديد الباء فهو بتخفيفها غير قياسي أيضا (قوله ويجوز الخ) بيان لوجه وصف السيف بالسريحي وبعبارة بيان لوجه نسبة السيف الى السراج فالوصف على هذا بمعنى النسبة والياء بمعنى الى واسم الإشارة راجع الى السراج (قوله وصفه) أي السيف وقوله بذلك أي بالسريحي (قوله لكثرة مائه) أي صفاته (قوله ومنه) أي من السراج قوله أن تكون

(قوله جعله ذا سراج بالمشابهة) أي جعله صاحب شيء يشبه السراج فكان فيه سراجا وهذا مناسب للمستشهد به بعد المنقول عن المرزوقي (قوله وحاصله أن سرج بهذا المعنى الخ المناسب أن حاصله أنه من الغريب من حيث هو لأنه ظاهر الإشارة

(١) برده ما ذكره في شرح قول ابن مالك وثالث من نحو طيب حذف وإن نحو هذا الحذف عنه أيضا

الكلمة على خلاف قانون مفردات (١) الالفاظ الموضوعية أعني على خلاف ما ثبت عن الواضع (نحو) الاجل
بقك الادغام في قوله الحمد لله العلى الا جليل) والقياس الاجل فحوال وماء وأبى يابى وعور يعور فصيح
لانه ثبت عن الواضع كذلك (قبل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر

(الكلمة الخ) المراد بالكلمة والمفردات ما يشعل المركبات الناقصة التي في حكمها الا انه اذا قيل مسلموى بدون
قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء كان غير فصيح ونوقش بأن مثل هذه الخاتمة يقع في المركب التام أيضا
فانه اذا قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك الهزة كان غير فصيح والجواب أن هذا خارج من فصاحة
الكلام بقيد الخلو من ضعف التأليف لاني الصادرة المذكورة على خلاف القانون (٢) النحوي (قوله أعني
على خلاف ما ثبت الخ) تفرع على هذا التفسير قوله الا في فحوال الخ اه سم وكتب أيضا ما نصه يعني أن
المراد بالقانون ما ثبت عن الواضع لا القياس التصريفي (قوله نحو الاجال) أورد عليه أن عدم الادغام لم
لا يجوز أن يكون ضرورة الشعر وأجيب بأن أقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي انتفاء الفصاحة لأن
هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على السنة العرب الرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه
الشاعر ألا ترى أن استعمال الجرشي جائز قطعا الا انه محل بالفصاحة لما ذكر اه سم وأجاب صاحب الاطول
بأن الضرورة مقيسة وغير مقيسة وفك الادغام غير مقيس اه وكتب أيضا قوله نحو الا جليل فان قلت
ليس الاجل مفردا غير فصيح لأن المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجل قلت اهل كل
مغير موضوع عندهم كالفرع الا انه هجر الاصل اه أطول وكتب أيضا ما نصه أي نحو مخالفة الاجل (قوله
في قوله الحمد لله الخ) تمامه * أنت ملوك الناس رباقيل * قال في الاطول ربا بالالف ير يدياري فياخذوف
والالف بدل من الباء أي فأقبل الحمد اه * وفي كلام غيره انه ممنون حال من الضمير في ملوك وأما من جعله
منونا منصوبا على النداء ففيه أن المقصود منه معين (٣) خقه الرفع وفي الفري ان تمامه * الواحد المفرد القديم
الاول ثم قال وقد روي غير ذلك وتعبير المصام في أطوله بقوله تتمته كذا وخسرو والسين أي والفري
بقولهم تمامه كذا يخالف تعبیر الحفيد بقوله أو كذا وتعبير يس بقوله صدر البيت كذا وبني على ذلك ان الحمد
لله بالنصب مفعول أقبل وان فيه التثنية (قوله فحوال الخ) أي وان كان ذلك على خلاف القياس
التصريفي فان قلب الهاء همزة في آل وماء اللذين أصلهما أهل وموه على خلاف القياس وقياس مضارع
أبى كسر عينه وقياس عور يعور قلب الواو والفاء نحو اذ كر استحوذ أي غلب فان قياسه قلب الواو ألفا
وفقط شعره من باب علم أي اشتدت جمودته فان قياسه الادغام (قوله خلوصه مما ذكر الخ) فان قلت قد
سبق أن تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس وانما أخذه من اعتباراتهم
واطلاقاتهم ولو كانت فصاحة المفرد معرفة بهذا التعريف أي الذي يذفيه ومن الكرامة في السمع ولم يكن

(قوله كان غير فصيح) أي لمخالفة القانون الصريفي وقد علمت ما فيه (قوله أصل كل مغير الخ) الاصل
هنا هو أجل بالفتح اذ هو أصل للمدغم والمغير هو أجل وموضوع خبر المبتدأ أي موضوع كأن الفرع
موضوع (قوله على خلاف القياس التصريفي) أي مجرد القاعدة بقطع النظر عن الاستثناء

(١) قال عبد الحكيم البيهقي عن ادعاء نحو مسلمي من طول النحو لا يزيد حيث التراكيب ويرده

ما ذكره الشمراني له من مشمولات قول الخلاصة أن يكن السابق

(٢) أراد ما يشمل العرفي والالم يتم ولا يخفك أن قوله مع فصاحتها كاف اه

(٣) قوله خقه الرفع فيه نظر أقول ابن مالك واضم أو نصب الخ الا أن يكون جاريا على رأي

ابن مالك في الضرورة

(ومن الكراهة في السمع) بأن تكون اللفظة بحيث يحجبها السمع ويتبرأ من معانها (نحو) الجرشي في قول أبي الطيب * مبارك الاسم أغر القلب * (كريم الجرشي) أي النفس (شريف النسب) والأغر من الخليل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) لأن الكراهة في السمع انما هي من جهة الغرابة المقصورة بالوحشية مثل تكا كاتم وافرقة واونحو ذلك وقيل لأن الكراهة في السمع وعدمها ترجع الى طيب

أخذ تعريفة على هذا الوجه من اعتباراتهم واطلاعاتهم بل كان تنقيحاً لتعريف وجد في كلامهم بحذف ما هو مستدرك منه قلت لعل القائل من معاصريه ويدعي وجوب زيادة قيد على التعريف الذي استخرجه المصنف اه أطول ومثل هذا السؤال والجواب يجري في قوله بعد تعريف فصاحة الكلام قيل ومن التكرار الخ وقيل المراد ناس معهودون كالشيخ عبدالقاهر لاجميع علماء البيان فلا يراد بالسؤال وقد أجاب بهذا المصنف حين اعترض عليه خطيب اليمن بأنه اذا لم يوجد تعريف الفصاحة والبلاغة بما ذكر في كلام الناس فأى مستند له في أن ما ذكره هو معنى الفصاحة والبلاغة عندهم (قوله ومن الكراهة في السمع المراد بالسمع هنا القوة السامعة لامعناه الصدرى وهو ظاهر اه سم (قوله ويتبرأ من معانها) عطف تفسير على ما قبله (قوله في قول أبي الطيب) يمدح سيف الدولة (قوله مبارك الاسم) اسمه على وانما كان مباركا لا شعاره بالمو وموافقة لاسم أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه والعلّة مجموع الامرين فلا يراد أنه لا اختصاص للاسم بهذه الموافقة بل كنيته أيضا وهو أبو الحسن كذلك قال في الاطول ولا بعد أن تحمل البركة لموافقة اسم الله تعالى فتخص الاسم (قوله أغر القلب) يعنى مشهور القلب اه أطول وكتب أيضا ما نصه وهو سيف الدولة فان قلت الاسم أيضا (٢) أغرقت لو سلم فالقلب أكثر شهرة لان المالك يشار اليها بأقربها دون أسمائها تعظيما لها فامل سم (قوله شريف النسب) لكونه عباسيا (قوله من الخليل) حال من ضمير الأبيض لامن الاغر والا لا يقتضى أن الاغر من غير الخيار له معنى آخر مع أن الاغر حقيقة لا يكون الا من الخليل ومن تبغيضية وجعلها بيانية أورد عليه من يس أن من البيانية لا تتقدم على البين الا ضرورة وأن ما بعدها مساو لما قبله وهو هنا أعم (قوله ثم استعير) يحتمل أن المراد بالاستعارة الاصطلاحية ويحتمل أن المراد بالاستعارة اللغوية فيشمل المجاز المرسل لصحته هنا بملاحظة أن العلاقة السببية والسببية (قوله انما هي من جهة الغرابة الخ) أى فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة فالحاجة الى زيادة هذا القيد لا يقال التنافر مع الغرابة كذلك فلم يشترط الخلوص عنه لانا نقول اغناء المتأخر عن التقدم غير قبيح بخلاف العكس نعم يشكل ذكر الخلوص عن مخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة له وذ كره قبله الا أن يقال ذ كره ازيد الاهتمام به فأذه في الاطول (قوله ونحو ذلك) كاطلختم الليل أى أظلم (قوله قبل) عبارة عن ق وأما توجيه النظر بأن الكراهة في السمع ليست الا من قبيح الصوت فلواحتز عنها خرج كثير من الكلمات اتفق على فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مردود بأنه لو كان المراد كذلك لزم كون الجرشي غير مكروه في السمع الا عند نطق خشن الصوت وليس كذلك فانما قطع بكراهته دون مرادفه الذى هو النفس وان

(قوله ناس معهودون) أى فلا ينافى أن هناك ناسا غيرهم وجد التعريف في كلامهم وأخذ منهم

النعم وعدم الطيب لا إلى نفس اللفظ وفيه نظر للقطع باشتكراه الجرشي دون النفس مع قطع النظر عن النعم (و) الفصاحة (في الكلام) خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع قصاحتها (هو حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل

ينطلق به جميل الصوت (قوله النعم) في بعض الخواشي نقلا عن الصحاح أنه بالفتح جمع نعمة والأمر عليه ظاهر وفي بعضها أنه بالفتح مصدر وبالكسر جمع نعمة وأنه على هذا المناسب ضبطه هنا بالكسر أي لأن الذي يستطاب أو يستكره هو النعمة اسم أي لا المعنى المصدرى الذي هو التصويت والنعمة الصوت يقال فلان طيب النعمة أي حسن الصوت أي القراءة انما يتردد جعل النعمة بكسرها أيضا كنعمة ونعم وقرينة وقرب وسدرة وسدر وكذا جمعها على نهم بفتح النون كما هو القول الأول المنقول عن الصحاح فغير قياسي أيضا بل هو ليس جمعا قياسيا لشيء أصلا والجمع المطرد لفعله بفتح الفاء فعال قال في الخلاصة

* فعل وفعله فعال لها * قال الاشموني باطراد أميين كانا أو وصفين نحو كعب وكعب وصعب وصعاب وقصمة وقصاع وخدلة وخدال هو الخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة مثلثة الساقين والذراعين (قوله وفيه) أي هذا التعليل المحكي بقيل (قوله والفصاحة) أشار بتقديره المبتدأ أن المطف من باب عطف الجمل لا عطف المفردات لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما في المفردات العامل فيه الكائنة المحذوفة أو معنى النسبة على ما مر وخلوصه من تنافر الحروف العامل فيه المبتدأ أو في جوازه خلاف مبسوط في محله نعم أن جعل في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بالفصاحة على ما مر بيانه لم يلزم ذلك (قوله وتنافر الخ) لم يلتفت إلى أن العطف الواو بعد التقيي يعمد في المجموع اسم ولو كرر من في المعطوف لسلم من الإبهام وكتب أيضا قوله وتنافر الكلمات أي الكامتين فاكثروا لكان الكلام المشتمل على تنافر الكامتين الخالص عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلماته فصيحيا لصدق تعريف الفصاحة على خلوصه واحترز بإضافة تنافر إلى الكلمات من تنافر المعاني فإنه لا يخل بالفصاحة وعن تنافر الحروف لقصد درج الخلوص عنه في قوله مع فصاحتها كذا في الأطول (قوله مع فصاحتها) تأتي مع عند إضافتها لثلاثة معاني لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جئت مع زيد بمعنى عند نحو جلست مع الدار وتصح الثلاثة هنا ويراد بالوضع التركيب (قوله حال من الضمير في خلوصه) فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيدا لنفس الخلوص فهي هنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فإن قلت إذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لأن العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصریحهم بأن اللغوا لا يقع حالا (١) ولا خبر أو لصفة قلت إطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل إطلاق اسم الكل على الجزء لأن الحال في الحقيقة متعلقة معه فإن قلت إذا جعل حالا من الضمير ويلزم أن يكون مثل زيد أجلا وشعره مستشزرقا لانه كلام له حالان حال فصاحة كلامه كافي زيد أجلا وشعره مرتفع وحال عدم فصاحتها كما إذا أقيم أجلا مقام أجلا ومستشزرق مقام مرتفع فيصدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة كلماته أنه خالص في حال فصاحة كلماته كما نقول الكريم من يسخر في حال مكنته فيصدق على الفقير الذي

(قوله وفي جوازه خلاف الخ) وأصح الجوازان كان أحدا العاملين جار متقدما نحو في الدار زيد في الحجرة عمرو وما هنا ليس من هذا القبيل (قوله عن تنافر المعاني) نحو البقر يعلف بالكسب وزيد مخلوق (قوله ويراد بالوضع التركيب) ليس المراد بالتركيب المركب لئلا يلزم كونه شيء في نفسه فافهم

زيد أجمل وشعره مستشزروا نفعه مـ ج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بمنهجها لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيداً للتنافر لا للخلوص ويلزم أن يكون الكلام

لامكـ قله لكنه بحيث اذا حصل له ممكنة يستخرقات هذا التامية فقيم اذا كان ما ذكره كلاماً واحداً له حالاً وليس كذلك بل كلامان لاجل حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما انه كذا في حال يكون له كلام الآخر لانها ليست حالاً له بل للآخر مثلاً بخلاف المثال فان التقدير حال الممكنة وغير الممكنة شخص واحد اه سم وقال في الاطول قلت ليس زيد أجمل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك الخلوص بمقارنات تلك الفصاحة فلو قيل زيد أجمل خالص خالص حال فصاحته الكلمات (١) لم يصدق نعم انه بحيث يخاض خالص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من يستخر حال مكنته فانه لا يصدق على الفقير لو أردت به من له السخاء حال الممكنة ويصدق عليه لو أردت به من هو بحيث يستخر حال مكنته ومن لم يفرق بينهما ما أجاب بأن زيد أجمل ليس من أحوال زيد أجمل لانهم اتركيان مختلفان وليس واحداً حالاً ان اه وقوله ليس زيد أجمل خلوص الخ أى ليس ملتبساً الا أن بخلوص مقارن فصاحة كلماته لعدم مقارنة الخلوص فصاحة كلماته لعدم فصاحة كلماته وقوله فلو قيل زيد أجمل خالص الخ أى لاف اسم التفاعل حقيقة في التلبس بالفعل وكتب أيضاً مانصه أو (٢) ظرف لغو للخلوص أى خلوصه زمن فصاحتها اه أطول أو (٣) صفة لمصدر محذوف أى خلوصاً كائناً مع الخ اه قري (قوله زيد أجمل الخ) لم يرتب الالفاظ الثلاثة كما هي في المتن لئلا يلزم الوصف بالمتفرد بعد الوصف بالجملة وهو خلاف الغالب ولم يرتكب عكس الترتيب التقتضى تقديم نفعه مـ مرج على شعر مستشزر اشارة الى أن نفعه مـ مرج أقبح من شعره مستشزر لما قيل انما مولدة (قوله وفيه نظر لانه الخ) مبني على أن النفي المستفاد من خلوص منصب على التقيد أعني قوله مع فصاحتها كما هو الغالب عند نفي التقيد بقيد فان جعلناه منصبا على التقيد فقط أعني التنافر لم يلزم هذا القائل ما ألزمه به الشارح من لزوم فصاحة الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فيكون التعريف فاسداً ولكن يرد عليه بما ذلك انه يلزمه على هذا التقدير أعني تقدير انصباب النفي لا التقيد فقط وقوع التلبس والابهام في التعريف لقيام احتمال خلاف المقصود الذي هو اغلب وأرجح من المقصود ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله في آخر كلامه فافهم (قوله ويلزم) الانسب فيلزم (قوله أى ليس ملتبساً لان الخ) هذا مراد الاطول ولكن فيه أنه لا دليل على هذا التقيد في التعريف (قوله لم يرتب الالفاظ الثلاثة الخ) أى كان يقول زيد شعره مستشزر وأفعه مـ مرج وأجل (قوله لئلا يلزم الوصف) أى الوصف معنى اذ الموجود هنا الاخبار (قوله مبني على أن النفي الخ) محل البناء قوله ويلزم الخ لداخل تحت قول المحشى الخ

(١) قوله نعم مبني على أن كلام واحد أى فالنفي الخلوص مع الفصاحة بالفعل لعدم الفصاحة ومن ثم لم يفرق بينهما أى بين الخلوص مع الفصاحة بالفعل والخلوص بالقوة
(٢) رده عبد الحكيم بقوله له ولا يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أى خلوصاً كائناً
(٣) قوله أو صفة لمصدر الخ قال عبد الحكيم ولا يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أى خلوصاً كائناً مع فصاحتها ولا أن يكون مع معنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسراً لان مفارقة الخلوص لفصاحة الكلمات أو كونه بعدها غير معتبر في فصاحة الكلام انما المعتبر أن يكون مقارناً لفصاحة كلماته مع ان القول بالحذف أو المجاز لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح اه

المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً لأنه يصدق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر

وكتب أيضاً قوله ويلزم أن يكون الكلام الخ لم يذكروا هنا ولم أن يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة لغیر التنافرة فصيحاً مع ذكره له أيضاً في المطول لأنه بنى كلامه هنا على الغالب من رجوع النفي إلى القيد فقط وفي المطول على صلاحية النفي لا نصبابه على القيد فقط وعلى القيد والمقيد معا ولكن حيث بنى الكلام على الاحتمال الغالب يلزم أن لا يصدق التعريف الاعلى غير المعروف وأنه لا يكون فصيحاً الا ما اشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة كما نبه عليه يس وغيره فقول الشارح ويلزم أن يكون الكلام الخ أى فقط بناء على ما ذكره عبارة المطول ولا يجوز أن يكون حالاً من الكلمات في تنافر الكلمات (١) لأنه يستلزم أن يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم لا فصيحاً لأنه صادق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم اه قال الخطائى في حواشيه على المطول قوله ولا يجوز أن يكون حالاً من الكلمات الخ أى لأنه لا يكون قيداً للتنافر الذى هو العامل وانتفاء المقيد يكون بأحد الوجوه الثلاثة بانتفاء المقيد فقط القيد أو كليهما فانتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات أما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة أو بانتفاء قيده مع وجوده بأن تكون متنافرة غير فصيحة أو بانتفاء كليهما بأن لا تكون متنافرة ولا فصيحة فإذا جعل حالاً من الكلمات يصدق الحد على الامور الثلاثة مع أن الحدود لا يصدق الا على اولها والراجح هو الوجه الثانى لان الغالب في نفي المقيد رجوع النفي الى قيده فاحتمل التعريف أوجه ثلاثة المقصود ليس الا واحدا منها ولا يخفى ما في احتمال خلاف المقصود لاسيما اذا كان راجحاً في مقام الشريف اه ملخصاً وكتب أيضاً قوله أن يكون الكلام الخ (٢) قد يقال لا يلزم لان كون هذا الكلام غير فصيح مفهوم بالاولى ويحجب بأن مقام التعريف لا يكفى فيه بمثل ذلك وكتب أيضاً قوله أن يكون الكلام المشتمل الخ كقولك الاجل قرب قبر حرب (قوله الغير الفصيحة) أى كلاً أو بعضاً (قوله على خلاف القانون النحوي الخ) قال في الاطول يرد عليه أن العرب لم تعرف القانون النحوي فكيف يكون الخلو عن مخالفة القانون النحوي معتبراً في مفهوم الفصاحة في لغتهم فالصواب أن يقال وعلامة الضعف أن يكون تأليف الكلام الخ اه وأقول يمكن دفعه بأن القانون النحوي هو قانون لغة العرب وهم يعرفونه وان كان بدون هذه النسبة وذكرها في التعريف لا لا اعتبارها فيه بل لبيان المراد بالقانون وأنه في الواقع هو النحوي وانما نسبته الى البحر لان أهلهم المتكلمون ببيان حال تأليف الكلام تأمل (قوله المشهور بين الجمهور) أقول قد يكون قول غير الجمهور أقرب الى اللغة وشواهدهم أظهر فيلزم تقديمه على قول الجمهور وسكت عما لو استوى الفريقان المختلفان عرفاً بحيث لا يصح وصف أحدهما بأنه الجمهور ويلزم حينئذ اعتبار ما هو أقرب الى اللغة ولو اختلف البصريون والكوفيون فمقل قبل ينظر الى الترجيح أو يقدم قول البصريين كما هو الغالب على الناس في هذه الايام فلتنحصر هذه المسائل اه سم وذكرفى المعنى أن بعضهم التزم جواز مجىء قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وبين ذلك ثم قال (قوله لأنه قيد يكون قيداً للتنافر) صوابه حذف قد كما في نسخ (قوله وعلامة الضعف) أى علامته لنا على الضعف

(١) أى فيكون غير مانع اه (٢) قوله قد يقال الخ لا يرد على نظر الشارح أصلاً وكذا على ما في المطول فان الشارح جعل التعريف بالمبيان هنا وبالأعم في المطول فاین الاولوية اه

لفظا ومعنى وحكما (نحو ضرب غلامه زيدا والناسف)

والذي أجزم به أن قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة اه وهو يقتضى أن قراءة غيرهم تكون مرجوحة
وبه صرح في موضوع آخر لكن لا يلزم من مرجوحية القراءة اشتغال القرآن على كلام غير فصيح لان
مرجوحيتها لا تنافي تجوز الجمهور اياها انهم كثير من القراءات المشهورة اشتملت كما قاله السيرامى على وجوه
غير جائزة عند الجمهور وهذا (١) ردها الرخشي في ازم اشتغال القرآن على ضعف التأليف فيحتاج الى منع
كونها قرآنا كما عليه الرخشي وكتب أيضا قوله المشهور بين الجمهور فما اتفق عليه الكل (٢) أولى اه سم
ومثله قاله الحفيد ويرد عليه أنه قدم ان طريق الاولوية غير ملتفت اليها في التعريفات ومنها هذا فالاولى أن
يجعل داخلا تحت المشهور بين الجمهور (قوله لفظا ومعنى وحكما) الذكر اللفظي أن يكون المرجع ملفوظا
به صريحا قبل الضمير سواء كان من حيث الرتبة والمعنى أيضا مقدا محو ضرب زيد غلامه أولا نحو ضرب
زيد غلامه والذكر المعنوي أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير لكن هناك ما يقتضى ذكره قبله ككون
رتبة الفاعل التقديم على المفعول نحو ضرب غلامه زيدو ككون رتبة المفعول الاول التقديم على الثاني نحو
أعطيت درهمه زيدا وكتضمن الكلام السابق المرجع كقوله تعالى إعدوا له أو قربا للتعقوى فان الفعل
متضمن لصدره كاستانام الكلام السابق له استانام اقربا (٣) كقوله تعالى ولا بويه أى المورث فان الكلام
السابق في بيان الميراث وهو يدل على المورث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب أى الشمس فان ذكر
العشى سابقا يدل على الشمس والذكر الحكمي أن يكون مصرحا به قبل الضمير وليس هناك ما يقتضى ذكره
قبله الا أن حكم الواضع أن المرجع يلزم تقدمه لكنه مقتضى حكم الواضع لا غرض نجى في
وضع المضمير موضع المظهر فالمرجع المؤخر لغرض مقدم حكما كما أن المحذوف لعله كالنابت والممتنع انما
هو تأخره لا لغرض فظهر ما ذكرنا أن قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بذكره وبيان لاقسامه اه جربى ببعض
تصرف ومثال الذكر الحكمي نعم رجالا زيدو به رجالا وضمير الشأن كافي قوله تعالى قل هو الله أحد المرجع
وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث أن الاصل تقدم المرجع لكن خوفا هنا لكتابة الاجمال فالتفصيل
وكذا ترجيه نعم رجالا زيدو به رجالا (٤) ولا يخفى أن ما تقرره يقتضى فصاحة ضرب غلامه زيد اذا قصدت
النكتة وعدم فصاحة نعم رجالا زيد اذا لم تقصد النكتة والذي عليه النحويون جميعا فصاحة الثاني وعدم
فصاحة الاول من غير تفرقة (قوله نحو ضرب الخ) مثال للضعف بالنظر الى المتن والاضمار قبل الذكر لفظا
ومعنى وحكما بالنظر الى الشارح قال ابن جماعة ولك أن تقول الضعف هنا انما حصل من استعمال الضمير
فهو في المفرد ولا خلل في الكلام الحاصل من الفعل والفاعل أو هو في الاضافة الواقعة بين الفاعل
وما أضيف اليه فهو في المركب الناقص الذي هو من قبيل المفرد لا في الكلام اه وأقول الظاهر عدم اتجاهه
لان حق التأليف تقديم المفعول هنا على الفاعل فخوفا وقدم الفاعل فالضعف واقع في نفس تأليف
الكلام وقد مر أن المراد بالكلام هنا مجموع المسند اليه والمسند مع الفضلات وكتب أيضا ما نصه فانه غير

(قوله ككون رتبة الفاعل الخ) الانسب أن يجعل هذا من التقديم الحكمي كما رعن معاوية

(١) رده الفراء كما في متن الشاطبية وغيرها اه

(٢) قوله أولى فيه نظر لانه حينئذ يكون فاسدا لاضعيفا فقط فنامل اه

(٣) أى واضحا لا يتوقف على أعمال فسكر اه بخلاف ما بمده اه

(٤) قوله ولا يخفى الخ لا تنفاه لانهم لم يقصدوا النكتة الا في مواضع سماعية خرجوها على ما ذكر فلا
يصح اجراؤها في كل شيء

أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحاً (نحو وليس قرب قبر حرب) وهو اسم رجل (قبر) وصدر البيت * وقبر حرب بمكان قفر * أي خال عن الماء والكلاد كرفى عجائب المخلوقات أن من الجن نوعاً يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب ابن أمية فأت فقال ذلك الجن هذا البيت (وقوله كريم متى أمده والورى معنى) وإذا ملته ملته وحدى والواو فى والورى للفعال

فصيح وإن أجاز لا خفش وتبعه ابن جنى أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول به كإلى المطول وباء ابن جنى ساكنة وليست للنسبة معرب كنى كفى شرح الدمامينى على المعنى (قوله أن تكون الكلمات الخ) الانسب لما ذكره فى تنافر الحروف أن يقال وصف فى المركب يوجب ثقله على اللسان أه أطول (قوله وإن كان الخ) قد يقال هذه الغاية تاتى فى حذف التأليف أيضاً فلا شئ لم يذكرها الشارح ثم أيضاً واجب بأنه ذكرها هنا دون ثم لتصریحها بالكلمات هنا دون ثم (قوله وليس) يحتمل الحال والمطفأ أه سم (قوله قرب) ظرف متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فإضافة لفظة فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة أه سم أى الذى هو متمتع (قوله وصدر البيت) لم يدخل الشارح بصدر البيت على عجزه كإلى فى بيت أبى الطيب المتقدم حيث قال نحو (١) كريم الجرشى فى قول أبى الطيب مبارك الخ لأنه لو قال هنا نحو وقبر حرب الخ لا وهم التنافر فى الصدر ولو قال نحو وليس قرب قبر حرب قبر من قوله وقبر من حرب الخ لكان فيه طول (قوله وقبر حرب الخ) ظاهر البيت خبر والمقصود هو التأسف والتحسر على كون قبره كذلك ولهذا الظاهر موضع المضمر فى قوله قرب قبر حرب مع أن مقتضى الظاهر أن يقول قرب به دلالة على زيادة التحسر والنو جع حيث اعتنى بذكره أه من الفرى وخسر (قوله قفر) قيل نعمه مقطوع ، فيه أن محل صحة قطع النعت إذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهذا ليس كذلك وأجاب الشيخ يس بأن هذا ضرورة ويمكن أن يقال إن قفر خبر قبر وقوله يمكن أى مع مكانه ومحلها فانه أيضاً قفر لا القبر فقط (قوله ذكر) أى المصنف فى كتابه عجائب الخ (قوله وقوله) أى قول أبى تمام (قوله كريم متى أمده الخ) فى استعمال متى الدالة على الكلية فى المدح وإذا الخالية عن هذه الدلالة بل هى فى قوة الجزئية لطافة من حيث أنه أشار إلى أنه يضيق صدره ولا ينطق لسانه بما يدل على الكلية فى اللوم أه جربى قال فى المطول وفى استعمال إذا والفعل الماضى ههنا أى فى قوله وإذا ملته الخ اعتبار لطيف وهو إيهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحد أه وقصده بذلك الرد على الروزنى حيث عاب الشاعر بأن أتياه باذا الدالة على القطع فى جانب اللوم لا يناسب مقام المدح فلو أتى بأن الدالة على الشك لكان أنسب بالمدح ثم إن إذا مع ذلك تفهم عدم وقوع اللوم بالفعل من جهة أنها تدل على الاستقبال وإيهامها بالوقوع لا يخل بذلك لأنها من جهة أخرى فكلامه غاية فى تنزيهه عن استحقاق اللوم قال فى الاطول ومن لطائف تنزيهه عن الملامة أنه لم يقدر على ذكر ملامته فى صورة التى قرأ ما بعد إذا أه وكتب أيضاً ما نصه أى أردت مدحه (قوله والواو فى والورى للفعال) لأنه المنساق إلى الفهم ولموافقة

(قوله نحو كريم الجرشى) المناسب حذف لفظ كريم لأنه ليس فى لفظ الشارح إلا أن يكون جارياً على ما فى بعض النسخ من ثبوته (قوله لأنه لو قال هنا نحو وقبر الخ) المناسب لأنه لو قال هنا كقوله وقبر الخ وكذا يقال فيما بعد لأن الذى فى النسخ كقوله لا نحو إلا أن يكون جارياً على ما فى بعض النسخ أيضاً أه (قوله هو التأسف الخ) لو كان بدله التأسف والتحسر لظهر الأذن يقال طعنه لا ينافى تأسف الطاعن وتحسره أه شيخنا (قوله ثم إن ذامع ذلك) أى الفعل الماضى (قوله لا يخل بذلك) أى بالافهام المذكور

وهو مبتدأ خبره قوله معي وانما مثل بمثلين لان الاول متناه في النقل والثاني دونه ولان منشا النقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها

وحدى فانه حال ومشاركة الوري للشاعر مفهوم من لفظ معي مع احتياج العطف على الضمير المستتر في أمده الثاني لوجملنا الواو للعطف الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزئية امثلا بتعدد الشرط والجزاء والى حل معي على الاجتماع زمانا فان المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف الظاهر ام عبد الحكيم وقوله ولو افقة وحدى فانه حال أي وعلى تقدير كون الواو للعطف لا يكون هناك حال في مقالة وحدى وهذا انما يتم على تقدير العطف من عطف الجمل وان العطف عليه جملة أمده الثانية أما على ما اقتصر عليه من تقديره من عطف المفردات وان العطف عليه الضمير المستتر في أمده الثانية فمعي حال من الوري فقد حصلت المناسبة بل هو أقوى مناسبة لتوافق الحالين حينئذ افراد وقوله ومشاركة الوري للشاعر أي في المدح دفع لما يقال تقوت افادة المشاركة في المدح على تقدير الحالية وقوله مع احتياج العطف الخ حاصله مع زيادة انه يضعف احتمال العطف على جملة أمده الثانية أو على الضمير المستتر في أمده الثاني أنه بدون اعتبار العطف قبل الجزائية يلزم اتحاد الجزاء بالشرط فيحتاج في تصحيحه الى اعتبار العطف قبل الجزائية فيكون الجزاء في الحقيقة مجموع مدح الشاعر ومدح الوري وهذا مع كونه خلاف الظاهر يتوجه عليه أنه لا فائدة في ضم الشاعر مدحه الى مدحهم لعله من فعل الشرط وأيضا يضعف احتمال العطف على كلا وجهيه أنه يقتضي أن يكون مدح الشاعر بمدوحه سببا بمدح الوري اياه وقد تمنع السببية بتسليم صحتها فيه من التصور في شأن المدح ما لا يخفى وان أجيب عن المنع بأن المراد بالسبب في باب الشرط عند الحاجة ماله اقضاء في الجملة لا مالا يلزم من وجوده الوجود ومدح الشاعر قد يفضي الى مدح الوري بأن يشرع في عدد الاوصاف الجميلة ويوافق في ذلك العدد حضار المجلس وعن القصور بأنه لا يلزم من هذا ترفق مدح الوري على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز أن يكون لشيء أسباب كثيرة كما سيأتي في بحث لو فلا محذور ويضعف خصوص احتمال العطف على الضمير المستتر أنه لا فائدة حينئذ في معي لاستفادة المشاركة في المدح من العطف وان التمس له فائدة بحمل المعية على الاجتماع زمانا لانه خلاف الظاهر هذا وقد دفع بعضهم اتحاد الجزاء بالشرط بأن معنى معي أمده معي أردت مدحه لا معي أمده بالفعل حتى يلزم الاتحاد وفيه أن ترتيب مدحه على ارادته ليس له كبير جدوى وان ارادة الشاعر مدحه لا تصح سببا بمدح الوري لانها لا يطلع عليها وان أجيب عن هذا بانها قد يطلع عليها بظهورها اياتها هذا ما خص ما قيل في هذا المقام مع زيادة وكتب أيضا على قوله يلزم اتحاد الجزاء الخ مانعه ولا يلزم ذلك على الحالية لان الحال قيد والمقصود من الكلام التقييد بتقييد ذلك القيد (قوله حروف منها) المراد من الحروف (قوله على الضمير المستتر) تقييده العطف بذلك انما هو لاجل ورود الامرين وأما العطف على جملة أمده فلا يرد عليه الا الاول

- (١) (قوله ومشاركة الوري الخ) وهي على العطف قطعية بخلاف الحالية فانه يحتمل المشاركة في المدح انهم مدحه من غير مدح اه وفيه انه لا معنى للحالية حينئذ تأمل شخبنا
- (٢) (قوله من عطف الجمل فيه) انه لا يصح وقولهم يغتفر في التابع يس كيا هنا اه
- (٣) (قوله بل هو أقوى الخ) يحتمل أن مع ظرف للعامل لا حال وهو أولى فالجمل عليه كذلك وما قيل من أن مراد عبد الحكيم المقابلة في ان كلا حال من ضمير المتكلم وعلى عطف المفرد يكون مع حالا من الوري فلا موافقة وهم فان عبد الحكيم لم يقل الا على مجرد الحالية من غير نظر المصاحب فتأمل اه

وهو في تكرير أمده دون مجرد الجمع بين الهاء والحاء لوقوعه في التنزيل مثل فسيحه فلا يصح القول بأن مثل هذا النقل محل بالفصاحة ذكر صاحب اسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بمضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجعة قال نعم مقابلة المدح بالموافاة مقابل بالدم أو الهجاء فقال له الاستاذ غير هذا أريد فقال لا أدري غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرار في أمده أمده مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فأنى عليه صاحب (والتعقيد) أي كون الكلام معقدا

بمجرد الجمع بين الهاء والحاء وفي عد الهاء من الحروف مع كونه مما تغليب (١) اه قنرى (قوله منها) أي من الكلمات والمراد بالجمع ما فوق الواحد فإن منشأ النقل في الثاني حروف من كلمتين وهما أمده أمده وفي العبارة استخدام فان مصدوق الضمير غير مصدوق الرجوع (قوله وهو في تكرير أمده) أي الشتم على الجمع بين الحاء والهاء بدليل قوله دون مجرد الجمع الخ فاندفع الاعتراض ولو قال وفي الثاني تكرير حروف منها لكان أخصر وكتب أيضا قوله وهو أي النقل في الثاني (قوله فلا يصح القول الخ) لأنه يلزم عليه احتمال القرآن على غير الفصيح (قوله بأن مثل هذا النقل) نحو أعهد ولا تزغ قلوبنا فهذا وأمثاله وإن كان فيه نقل لكن لا يخل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا النقل في القرآن ولم لم ينزه عنه تأمل وكتب أيضا مانصه أي نقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء (قوله ذكر صاحب الخ) ساق هذه الحكاية تأكيذا لكون هذا التكرار نقيلا يخرج عن الفصاحة (قوله صاحب اسماعيل بن عباد) قال الفنرى صاحب ابن العميد في وزارته وتولى الوزارة بعده له فخر الدولة ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان هو أستاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما أقرانه لأنه فاق عليه الصابي في الكتابة قال النعماني كان صاحب يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر ويراد بين الحالين بون بعيد (قوله من الهجعة) أي القبح (قوله نعم مقابلة المدح الخ) ويمكن أن يعتذر عن هذا بأنه عدل عن لدم إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يخطر بالبال لعل مقام المدح عن أن يخطر ذمه ببال أحد (قوله نافر كل التنافر) المراد أن فيه تنافرا يخرج عن الفصاحة فلا ينافي أن هناك أكل منه تنافر أقل لا يخالف ما سبق أنه دون التناهي في النقل كقوله وليس قرب قبر الخ وكتب أيضا قوله نافر كل التنافر المناسب نافر كل النفور أو متنافر كل التنافر (قوله والتعقيد الخ) عرفه دون نظائره لأن له سببين الحال في النظم والحال في الاتقة قال ولو اقتصر على مجرد التنبيل لم يعلم المراد به (قوله أي كون الكلام معقدا) على أن المصدر من المبنى المفعول وهو جواب سؤال مقدر وهو أن التعقيد صفة التكلم فكيف جعله المصنف صفة للكلام فاجاب بقوله أي كون الكلام الخ اه سم وأجيب أيضا بأن المراد بالتعقيد حقيقة الاصطلاحية لا اللغوية التي هي المعنى المصدرى والإيراد المذكور باعتبار حقيقة اللغوية وهذا ما لم يورد على الأول من أن المصدر عند الجمهور لا يكون من المبنى للمفعول دفعا للالتباس (٢) نعم قد يطلق المصدر ويراد به الحاصل به مجازا قال الفنرى نقل عن جده صبيح المصادر تستعمل أمان في أصل النسبة وتسمى مصدرا وأما في الهيئة الحاصلة منها المتعلقة بمعنى كانت أو حسية وتلك الهيئة للمفعول فقط في اللازم كالمجرية والقائمة من الحركة والقيام (قوله فان مصدوق الضمير الخ) أي لأن المراد بالكلمات في الأول قرب قبر حرب قبر والمراد بالضمير أمده أمده (قوله بدليل قوله دون مجرد الجمع الخ) أي فانه يفيد أن الجمع المذكور له دخل

(١) ويمكن أن لا تغليب لأن الظهور إليه أجزاء الكلمة الملقوظ به مرة واحدة اه (٢) دفع الإيراد قبله وحمل الشارح عليه قريب اه

(أن لا يكون الكلام) ظاهر الدلالة على المراد لخلل (أو أقم) (أما في النظم) بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق في خال هشام) بن عبد الملك وهو إبراهيم بن هشام بن اسماعيل الخزومي

أو للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح أهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون كل مصدر للمعول وقد يكون مصدر المجهول يعنون بها الهمتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والآخر مصدر متعدي مشترك لا قائل به (١) بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه أو قوله أما في أصل النسبة الخ عبارة غير أما في المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث وأما في المعنى الحاصل به الخ فلهذا مراده بأصل النسبة الايقاع والاحداث وأراد بالهيئة ما يشمل نحو الحرارة الحاصلة من التسخين كما في كلام غيره (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن الذي في باب كان متوجه إلى الخبر فمضى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فتقديره هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالة فلا يتوجه لومه بأن في كلامه حمل العدمي على الوجودى أه سم (قوله لخلل الخ) داخل في التعريف لاخراج التشابه والجمل والمشكل فإن عدم ظهور دلالتها ليس لخلل في النظم والانتقال بل لإرادة المتكلم اخفاء المراد منه الحكم ومصالح على ما تقرر في محله وكلمة أما منع الخلو أه عبد الحكيم وراجعه من الشكل اللغوي والمعنى فهما فصيحان وخفاء المراد منهما لا يمنع فصاحتهما لما عرفت فاندفع ما في الحفيد (قوله أما في منظم) أى في التركيب ولو نثرنا ذلك بأن لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني كما في سم (قوله بسبب تقديم أو تأخير) ذكرهما إشارة إلى أن كل واحد منهما مستقل بالاخلال وإن كان كل منهما مستلزما (٢) للآخر أه عبد الحكيم (قوله أو حذف) أى بلا قرينة واضحة والا كان في قوة الاثبات وكتب أيضا قوله أو حذف لم يذكر له مثلا (قوله أو غير ذلك) كالفصل بين المبتدأ والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البديل والمبدل . أنه بالاجنبى في الجميع ووقعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتى وكالا ضار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما وكتب أيضا قوله أو غير ذلك في يس على الحفيد ما ما خصه الحق الذي لا شبهة فيه الاخذ بما يفيد كلام المطول من أنه لا تعقيد في العطف على المحل ولا في العطف على المعنى المسمى بالتوهم ولا في جر الجوار إذا صاحبها مشروطها عند المحققين لوقوع ذلك في أفصح كلام وأبلغه وهو القرآن كما يدل عليه كلام الأئمة خلافا لما في الحفيد (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور همام بن غالب بن صعصعة (قوله ابن اسماعيل الخزومي) ذكر في شرح المفتاح بدله المغيرة فكان اسمعيل اسم والمغيرة لقب أه حفيد وفي حواشى ابن جماعة على المطول ما نصه قوله وهو إبراهيم بن هشام في المذهب للشيخ أنى استحق أن يدعى هشام ابن إبراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة (قوله نعم قد يطلق الخ) أى فيمكن حمل الشارح على هذا فإن الكون . قد أثر حاصل المفعول بالمصدر فيندفع الايراد أه شيخنا (قوله من أنه لا تعقيد في العطف على المحل الخ) فالأول نحو مررت بالضارب الرجل وزيدا بعطف زيد على محل الرجل والثاني نحو ليس زيد قائما ولا قائم والثالث نحو هذا جحر ضب خرب ولا يخفى أن ترتيب الالفاظ في ذلك على وفق ترتيب المعاني فلا تعقيد في الظم

(١) فيه نظر قال بعضهم والعناشة في بيان اشتراك كل مصدره تعدى مجال واسع كيف وأهل اللغة يطلقه اطلافا شائما أه شيخنا (٢) قوله لمنع الخلد قبل بل لمنع الخلد والجمع بدليل كلامه بعد حيث قال ووجه الخفاء وجهه في الحالين ما قال فعليك به إن شئت أه شيخنا (٣) قوله مستلزما أى بناء على أن المراد تقديم اللفظ عن محله وتأخير غيره أما أن أريد تقديمه عن محله وتأخير غيره عن ذلك المحل فلا استلزام كذا قيل أه

(ومماثلة في الناس الاممكا * أبوأمة حي أبوه يقاربه أي ليس في الناس مثله حتى يقاربه) أي أحد يشبهه في الفضائل (الاممكا) أي رجلا أعطى الملك والمال يعني هشاما (أبوأمة ذلك الملك) (أبوه) أي أبو ابراهيم المدوح أي لا يماثله أحد الا ابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر أعني أبوأمة أبوه بالأجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة أعني حي يقاربه بالأجنبي الذي هو أبوه وتقديم المستثنى أعني مملكا على المستثنى منه أعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حي والبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفي الناس خبره والاممكا منصوب لتقديمه على المستثنى منه قبل ذكر ضعف التأليف يعني عن ذكر التعقيد

اه (قوله في الناس) أي لا في العرب فقط (قوله أبوأمة الخ) في وصف الممملك يكون أي أمه أبو المدوح إشارة لطيفة لأن مشابهة الملك له انما جاءت من قبله بحكم أن الولد يشبه الخال ففيه مبالغة مدح (قوله يقاربه) يدل (١) على أن مماثلة الملك المدوح ليست بكاملة وكان ابراهيم أمير المدينة من قبل هشام وهو من خلفاء بني أمية اهسيرامي (قوله أي ليس مثله الخ) يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد فيه وهو جعل مملكا مستثنى من الضمير المستقر في الجار والمجرور بعد حذف المتعلق وأبوأمة مبتدأ وحي خبر أول وأبوه خبر ثان والجملة صفة مملكا ويقاربه صفة ثانية والمراد بالحياة على هذا القوة الشبابة الكاملة وكثيرا ما تنزل منزلة الحياة المقابلة للموت وينزل الهرم منزلة الموت وغاية ما في هذا الوجه أن فيه نصب مملكا مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي (قوله وتقديم المستثنى الخ) ويلزم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلًا غير مقصود ويصح العكس والامر سهل (قوله بين البدل) هو بدل كل وأتى به توطئة لإفادة نفي المقاربة الذي هو أعم بعد نفي المماثلة اه عبد الحكيم (قوله اسم ما) مقتضاه أن ما حجازية مع أن الشاعر الذي هو الفرزدق تميمي كما صرحوا به عند الكلام على قوله فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم أدم قريش وادما مثلهم بشر

والاصل حمل الكلام على لغة قائله تدبر (قوله منصوب) أي رجرا لا وجوبا وقوله لتقديمه الخ أي والمستثنى في النفي اذا تقدم على المستثنى منه يترجح نصبه لانه الفصح الشائع كقول الشاعر

ومالي الا آل أحمد شيمة * ومالي الا مذهب الحق مذهب

ويجوز اتباعه (٢) للمستثنى منه على قلة والى ذلك أشار في الخلاصة بقوله

وغير نصب شابق في النفي قد * يأتي ولكن نصبه اخترن وردت

وأما اذا تأخر عن الممتنى منه كان الراجح الاتباع نحو ما قام أحد الازيد او ما رأيت أحد الازيد او ما مررت بأحد الازيد ويجوز نصبه على الاستثناء بقرينة الى ذلك أشار في الخلاصة بقوله * وبعد نفي أو اكتفى أنتخب * اتباع ما اتصل وبهذا تعلم أن المصنف رحمه الله تعالى ارتكب في تفسير البيت الطريقة المرجوحة فانه نصب في تفسيره المستثنى مع تأخره فيه عن المستثنى منه ولعله قصد بذلك موافقة ما في البيت وفي بعض نسخ المتن رفعه فهو على الطريقة الراجحة فافهم (قوله قبل ذكر ضعف الخ) فالمتبادر (٣) أنه أراد حكاية قول غير الخالي ممن قال ان ذكر ضعف التأليف يعني على ذكر التعقيد ولا ضرورة الى حمل على حكاية قول الخالي ان ذكر أحد الأمرين الضعف والتعقيد معن عن ذكر الآخر حتى يمترض بان دفعه لا يتم الا باضمار بيان تحقق الضعف بدون التعقيد في مثل جاءني أحمد منون فاحتاج الى الجواب بانه انما لم يتعرض لذلك لظهوره

(١) لا يوافق تفسير الشارح فنأمل اه (٢) قوله ويجوز اتباعه الخ أي تحركه بحركة المستثنى منه فالتابع لا يتقدم فتأمل اه (٣) قوله المتبادر الخ ان كان الشرح يرى العموم الوجهي مما ذكره فلم وان كان يرى ما لا مضام فلا مانع منه ان أراد كلام الخليفة

اللفظي وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد اللفظي باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وإن كان كل منها جازيا على قانون النحو

بخلاف عكسه الذي تعرض له فإنه خفي على أن هذه الضميمة منظور فيها كما نقلناه بالهاشم عن الاطول وكتب أيضا قوله قيل ذكر ضعف التأليف الخ هذا مبني على أن التعقيد اللفظي لا يكون الا ناشئا من ضعف التأليف وقوله وفيه نظر لجواز الخ حاصله من أن التعقيد اللفظي لا يكون الا من ضعف التأليف بل يجوز أن يكون من غيرهم مع انتفاء ضعف التأليف اهـ سم أي وقد يكون هناك ضعف تأليف ولا تعقيد فان قولك جاءني أحمد بالتونين مشتمل على الضعف دون التعقيد قلم انهما يجتمعان ويفترقان كذا قل غير واحد وميتا في عن الاطول ما يخالفه (قوله اللفظي) هو الواقع في النظام التركيبي وأما التعقيد المعنوي فسيأتي وهو الواقع في الانتقال (قوله وإن كان كل منها الخ) فان الحفيد فيه اشكال قوي وهو أن اجتماع تلك الامور اما أن يكون مخالفا لقانون النحو المشهور أو لا فلي الاول لا يوجد (١) التعقيد بدون ضعف التأليف وعلى الثاني لا يصح (٢) ماسيأتي في آخر المقدمة من أن الاحتراز عن التعقيد اللفظي يحصل بالنحو تأمل اهـ في الاطول ما يدفعه وعبارته المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق تركيب اجزاء أصل المدعي والخلل فيه بأن يخرج عن هذا التركيب الى ما لا تشهد به قوانين النحو المشهورة أو الى ما تشهد به لكن تحكم بأنه على خلاف طبيعة المعنى فتخفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الأصل الموجبة لتحير السامع قل المصنف فالكلام الخالي عن التعقيد اللفظي ماسلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم أو تأخير أو اضمار أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظي ربما كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلو عنه بان يكون على قوانين هي خلاف الأصل فلا يكون اشتراط الخلو عنه بعدد ذكر الخلو عن ضعف التأليف مستدركا كما توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظي بلا مخالفة لقانون نحو مشهور مخالفا للحكم بان مرجع الاحتراز عنه النحو كما سيجي علما أنه حينئذ لا يمكن معريرة النوع الى قواعد النحو لا تطبقه عليها على ما توهم لان النحو يميز بين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل وأما أنه هل يكون الضعف بدون التعقيد اللفظي أم لا فالخ الثاني وإن توهم بعض الافاضل أنه لا تعقيد في جاءني أحمد منونا لارجاء في أحمد يفيد مجيء أحمد مالا الشخص المعين فلا يكون ظاهر الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يتجه أن ذكر التعقيد معن عن ذكر ضعف التأليف كما توهم لانه لا بأس باعناء المتأخر عن التقدم كافي المكس (٤) ويمكن دفع استدراك ذكر التعقيد لاعناء ضعف التأليف عنه أيضا بان ضعف التأليف لا يعني عن التعقيد المعنوي وذكر التعقيد له لانه تعقيد اللفظي الا أن المصنف أراد استيفاء بيان التعقيد فذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه لانه يشترط الخلو عنه في الفصاحة بعد اشتراط الخلو عن ضعف التأليف اهـ ومن نفي التعقيد عن جاءني أحمد منونا الحفيد

(قوله وعلى الثاني لا يصح ماسيأتي الخ) أي لانه يستلزم أن يكون التعقيد بأمور مخالفة لقواعد النحو ولا معنى للاحتراز بالنحو الا عن أمور مخالفة له (قوله الا وقد قامت عليه الخ) راجع في المعنى الى الثقلين في قرله فلم يكن الخ فانه متى قامت القرينة الواضحة انتفى التعقيد اللفظي وإن حصل ضعف التأليف (قوله لما أنه حينئذ الخ) علة للمخالفة وقوله لان النحو الخ علة لقوله ولا يكون وجود التعقيد الخ

(١) أي فيبطل ما هنا من ان مراد التعقيد عن الضعف اهـ (٢) أي لانه لا يحترزوا بالشئ عن الشئ الا اذا كان مخالفا كما أنه علة للمعنى (٣) جواب بالتسليم فيه تكاف اهـ

وهذا يظهر قسدا ما قيل انه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له
لأن ذلك جائز باتفاق النحاة اذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف (واما في
الانتقال) عطف على قوله اما في النظم أى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد للخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى
الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة المنفردة

وكتب أيضا قوله وان كان الخ قال ع ق كتقديم المستثنى وتقديم المفعول وتأخير المبتدأ مثلا اه ومثاله
ذلك قولك الامرا الناس ضارب زيد وكتب أيضا ما نصه للتعميم أى سواء كان كلها جاريا على قانون النحو
أو بعضها كتقديم المستثنى في بيت الفرزدق (قوله بهذا) أى بقولنا وان كان الخ (قوله اذ لا يخفى الخ)
تعليل لقسدا ما قيل الخ اه جري (قوله يوجب زيادة التعقيد) أى وزيادة التعقيد تقديم (قوله وهو مما
يقبل الخ) تعليل لمخدوف تقديره وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لأنه مما يقبل الخ (قوله أى لا يكون) أى
الكلام وكتب أيضا قوله أى لا يكون الخ بيان للمخدوف بعدواوالمعطف فيكون بالنصب بأن الداخلة على
المعطوف عليه في قوله ولما قيد أن لا يكون الكلام الخ فاعرفه (قوله في انتقال الذهن) قال الخطائى ان
أراد الخلل الواقع للمتكلم في انتقال ذهنه فلا يصح أن يتسبب عن ايراد اللوازم اذا الامر بالعكس وان أراد
الخلل الواقع للسامع في انتقال ذهنه فلا يصح أن يعلل به عدم ظهور الدلالة اذ الامر بالعكس ويمكن أن
يجاب بأنه أراد الاول ليناسب قرينه أعنى الخلل الواقع في النظم ومسببته عن الايراد باعتبار معنى العلم
والظهور أى يرف الخلل ويظهر بالايراد وأراد الثانى وتعليل عدم ظهور الدلالة به باعتبار معنى العلم
والظهور أيضا ومثله في الفرى ثم قال ويجوز أن يراد الاعم من كل منهما ولك أن تحمل قوله في انتقال
الذهن على حذف المضاف أى في طريق انتقال ذهن السامع اه والذي اختاره الحفيد ان المراد ذهن
السامع وان المراد بالخلل في الانتقال ببطء الانتقال من الاصل الى المراد وبعدم ظهور الدلالة ببطء ان فهم
المراد من اللفظ ولا شك أن ببطء الانتقال مسبب عن ايراد المتكلم اللوازم البعيدة المذكورة وسبب ببطء
ان فهم المراد من اللفظ ومبنى الاعتراض على ان المراد بعدم الظهور الخفاء (قوله وذلك بسبب ايراد
اللوازم البعيدة الخ) فان قلت اذا أورد لا زام واحد غير مفتقر الى راسطة مع خفاء الدلالة بينه وبين المزموم
يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم العرض له لندور مثله اه سم وكذا يقال فيما اذا أريد
باللفظ ما ليس بينه وبين معناه علاقة وكتب أيضا قوله اللوازم البعيدة أى جنس اللوازم فيصدق بالواحد
أو الجميع باعتبار المواد وعلى هذا فتعدد اللوازم مفهوم بالاولى وقوله مع خفاء الفرائن لا بد منه حتى لو انضحت
لم يضر وان كان اللازم بعيدا كما انه لو كان اللازم قريبا واسطة له لكن القرينة خفية يكون مضرا كما
أورد وذلك عليه اه سم وكتب على قوله أى جنس اللوازم ما نصه ومثله يقال في قوله الفرائن أما قوله
الوسائط فوصفه بالكثرة يمنع الحمل على ارادة الجنس ويضيع على ان الجميع باعتبار المواد وان أمكن أن يقال هو
عليه بيان للواقع فالاولى الجواب ان الجميع في اللوازم والوسائط لان الغالب أن تحقق التعقيد عند تعدد اللازم

(قوله اذا أورد لا زام واحد الخ) هذه هي صورة ما اذا كان اللوازم خفيا في نفسه (قوله وكذا يقال الخ) فيه أنه
حيث لم توجد العلاقة يكون التركيب فاضدا لا معقدا اه شيخنا اللهم الا أن يكون هناك قول بعدم اشتراط
العلاقة (قوله فتعدد اللوازم) أى كما اذا كانت مفردات الكلام متجزأ بكل واحد منها عن ملزومه (قوله
يمنع الحمل الخ) مدفوع أخذنا بتقديم عن عبد الحكيم (قوله ويضيع) أى الوصف بالكثرة وكذا ضمير
هو أما ضمير عليه فهو راجع لكون الجميع باعتبار المواد (قوله فالاولى الجواب الخ) فيه انه لا يسلم
ان الغالب ان تحقق التعقيد عند تعدد اللازم

الى الوسائط الكثيرة مخففاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر) وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله اثلاثا توهم عود الضمير الى الفردق (ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب) بالرفع وهو الصحيح والنصب وهم (عيناى الدموع لتجمدا) جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن وأصاب لكنه أخطأ في جعل جريد العين كناية عما يوجب دوام التلاقى من الفرح والمروء (فان الانتقال من

والواسطة فوصف اللوازم البعيدة بالافتقار الى الوسائط الكثيرة أى ما فوق الواحد كاشف وكتب على قوله لم يضروا ان كان اللازم بعيدا مانصه كفاي كثير الرماذ كناية عن المضياف اخصرو وكتب أيضا مانصه أى أو المزومات كفاي البيت الآتي فقوله اللوازم تمثيل لا تقييد نعم مذهب المصنف في المجاز والكناية أن الانتقال من اللزوم الى اللازم فكان الاولى أن يقرل بسبب ايراد المزومات تأمل ويصح أن يكون المعنى بسبب قصد اللوازم وادتها من المزومات فلا اعتراض (قوله الى الوسائط) أى بينها وبين المقصود والوسائط من لازم بعدها إذا كانت بعيدة عن المطلوب فلا بد من واسطة بينها وبينه ايس (قوله الكثيرة) المراد بالكثرة ما فوق الواحد اسم (قوله ساطلب) أشار بالسین الى ان اليمدو ان كان هنا وسيلة الى القرب الذى هو المطلوب الاقصى للعشاق الا انه من حيث انه في نفسه بعد خليف بأن يسوف طلبه هذا ان حملت السین على ظاهرها فان جعلت لجر النأ كيد فالاشارة الى ذلك باختيار العبارة الدالة وضعا على التسويف (قوله عنكم) متعلق ببعدهو المعنى بعد داري عنكم وفيه اشارة الى أنه لا يرضى بنسبة البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه اعبدا الحكيم (قوله وهو الصحيح) أى رواية ودراية وكتب أيضا قوله وهو الصحيح اما لانه ثبت عنده بنقل صحيح وأما لان الصحيح في معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مبنى على الرفع اه جربى (قوله وهم) لان نصبه اما عطف على تقربوا أو على بعدو كلاهما لا يصح أما الاول فلانه يقتضى أن سكب الدموع الذى جعل كناية عن الحزن ملة لطلب البعد وهو لا يصح اذ علته القرب الذى يلزمه المروء كما قاله لتقربوا أو أما الثانى فلانه يقتضى ان السكب الذى جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال ان كان الحزن حاصل فلا معنى لطلبه وان كان غير حاصل قلنا ليس ذلك من عادة الحب ويمكن أن يختار الشق الاول ويوجه بأن المراد بطلب ذلك انه راض به فلا يكون النصب وهما أو المطلوب زيادته لأصله تأمل (قوله لتجمدا) أى العينان (قوله جعل سكب الدموع الخ) عبارة عن فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يحصل كثير عن فراق الاحبة وهذا أمر سريع الادراك ولهذا يقال انكاه الدهر كناية عن أحزنه واضحه كناية عن سره وأصاب في هذه الكناية لکن اخطأ الخ ومنه يعلم ان قول الشارح كناية عما يلزم فراق الاحبة أى كناية عما يلزمه ويلزم فراق الاحبة اذا الكآبة والحزن لازمان لكل من سكب الدموع والفراق لکن قول الشارح بعدو أن تحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع يقتضى ان الحزن ملزوم وسبب لسكب الدموع والسكب صحيح فيصح أن يكون كل من الحزن وسكب الدموع لازما ومزوما وكون السكب ملزوما للحزن هو الموافق لمذهب المصنف من أن الكناية ذكر المزوم واردة اللازم (قوله عما يلزم) أى عرفا باعتبار الغالب (قوله من الكآبة والحزن) الكآبة سوء الحال والاكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكاب كعلم يعلم كآبة وكآبة مثل رافة ورافة اه فنرى (قوله والحزن) عطف سبب على مسبب (قوله لکنه) أخطأ أى عند البلغاء والافهولة وجه صحيح كما ذكر في الشرح أنه استعمل الجمود في خلو العين مطلقا مجاز استعمالا للمقيد في المطلق ثم يكفى بالمطلق عن السرور اه جربى وكتب أيضا قوله لکنه (قوله في خلو العين) أى من البكاء لا من الدمع فان هذا يحتاج لاعتبار اللزوم والاطلاق لا مجرد الاطلاق

جود العين الى بخائها بالدموع (حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن) (لا الى ما قصده) الشاعر (من السرور) الحاصل بالملافة ومعنى البيت أي اليوم

أخطأ الخ تحقيقه أن كل حقيقة جرت عادت البقاء بالانجرز عنها الى معنى دائماً كما عن جود العين الى بخائها بالدموع أو أن ارادة البكاء فلا تنقل الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كما عنه الى عدم البكاء مطلقاً وكما عنه الى السرور مختل ليس بمقبول لا لانه غير منقول حتى يرد عليه أنه لا يشترط النقل في آحاد المجاز عند المحققين بل لأن نمارقهم على خلافه بمنع الاذهان عن الاتقاة اليه كما في فصول البديع وبه ظهر وجه تحسنة الشاعر وان جعله من استعمال التقييد في المطلق لا يقيدها قنرى ما خصصا (قوله جود العين) الجود في الاصل انعدام المانع وعدم سبلانه له ارض يردفه وانما يكون بالحقيقة في المانع فوصف العين بالجود على ارادة ومعها على طريق المجاز المرسل أو بالحذف ونقل القنرى فيما يأتي عن الصحاح أن العين الجود ما لا دمع لها وعليه فجمودها خلوها من الدمع لكنه لا يناسب قول المصنف فان الانتقال من جود العين الى بخائها بالدموع لأن المراد من بخائها بالدموع خلوها منها لا يكون معنى جود العين على كلام المصنف التناظر المنتقل عنه والمنتقل اليه (قوله والسرور) ان كان مصدراً لازماً كما هو المنبأ من تقرير الصحاح على ما في الحفيدة لا مر ظاهر وان كان متعدياً كما في الحفيدة عن كثير من كتب اللغة احتج الى جعله هنا مبنياً للجهرول لانه المناسب للمقام (قوله فان الانتقال) علة اقوله خطأ والارادة ان الانتقال بلا واسطة أو من غير خلل أو نحو ذلك لا مطلقاً اهمم وجعل الشيخ يس قوله فان الانتقال الخ علة لجعل البيت من لا لاخال في الانتقال والمعنى وانما كان في ذلك خلل في الانتقال لان الخ ويبحث في كلام سم بان أخطأ من كلام الشارح لامن المتن فكيف يحل كلام المتن علة لكلام الشارح اه وقد يقال يمكن أن الشارح أشار الى ذلك علة الحذف تقديره أخطأ الشاعر في جعل جود العين الخ ويكون الشارح أظهر ذلك المحذوف تأمل (قوله الى بخائها بالدموع) خبر أن يبنى خلوها من الدموع أي وينقل منه الى بخائها بالدموع مطلقاً ومنه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور (قوله حال ارادة البكاء) هذا التقييد مفهوم من لفظه البخل والمذكور في الصحاح أن العين الجود ما لا دمع لها مطلقاً هقنرى وعلى ما في الصحاح فجمود العين خلوها من الدمع فينتقل منه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور فتكون الواسطة واحدة قوله لا الى ما قصده من السرور أي بل الانتقال الى ما قصده من السرور يحتاج الى وسائط ولم يبين ذلك لانه لا في المطول ويمكن أن يبين بانه ينتقل من جود العين الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع منها الى انتفاء الحزن ونحوه فان ذلك هو السبب غالباً في الدمع من انتفاء الحزن ونحوه الى السرور اهمم وقوله الى انتفاء الدمع الخ المناسب لكلام الشارح أن يقال الى انتفاء الدمع منها حال ارادة البكاء ومنه الى انتفاء الدمع مطلقاً ومنه الى انتفاء الحزن الخ فيه إشارة الى أن السين ليست للاستقبال بل للتأكييد كما قاله في المطول ونظر ومعنى البيت أي اليوم الخ فيه إشارة الى أن السين ليست للاستقبال بل للتأكييد كما قاله في المطول ونظر ذلك بقوله تعالى سنكتب ما قالوا ونحوه اهمم وايضاحه أن السين ليست للاستقبال بل للتأكييد كما قاله فاستعمل هنا في مجرد التأكييد استمالة لا لشيء في جزء مناه كما في يس وغيره وقد أسلفنا أنه يصح أن تكون

(قوله وكما عنه) أي عن جود العين فهو مثال ثان (قوله فوصف العين بالجمود) أي لزوماً (قوله على طريق المجاز المرسل) أي من اطلاق اسم المحل و ارادة الحال أو على طريق المجاز العقلي (قوله ان كان مصدراً لازماً) أي من قولهم سرزب دخصل له سرور وقوله وان كان معتدياً أي من قولهم سر تدرؤ بئتك (قوله لانه المناسب للمقام) أي لان المقصود اتصاف الشاعر بحصول السرور له ولما سببه للفرج المعطوف هو عليه

أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطئها على مقاساة الاحزان والاشواق وتجرع فخصصها وأتمحل لاجلها
حزنا يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم وممرة لا نزول فان الصبر مفتاح الفرج
ومع كل عمر يمر اول كل بداية نهاية والى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام
فاسد أو رده في الشرح (قيل) فصاحة الكلام خلوصه ما ذكر (من كثرة التكرار وتتابع الاضافات

الاستقبال أيضا) (قوله أطيب) بالتخفيف كما يدل عليه قوله في المطول أراد بطاب الفراق طيب النفس
وتوطنها عليه ادوان فان التشديد هو الانسب بقوله وأوطئها (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق
اللازم لانه باز من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق اليه (قوله واتجرع فخصصها) كل من ضمير فخصصها
ولا جمل اراجع الى الاشراق لاهل الاحزان لئلا يصير التقدير احتمال لاجل الاحزان والاشواق حزنا وقوله
لاجلها هل هو علة الاحتمال أي لاجل اشتياق احتمال ذلك لانه يتسبب عنه ما يزيله أو علة حزنا ليس وكون
الاشواق علة لا تحمل غير ظاهر اذا ظاهر أن علمته نيل الوصال والمصرة والظاهر أنه علة حزنا تقدمت عليه
وأن قوله لا تسبب علة لجميع الافعال المتقدمة لا لا تحمل فقط (قوله الى وصل له يدوم) راجع اقوله لتقربوا
وقوله وممرة لا نزول راجع لقوله لتجدد او كتب أيضا قوله الى وصل يدوم وممرة لا نزول فيه أن المضارع
لا يفيد الدوام وانما يفيد التجدد ويمكن أن يجاب بأن المراد يدوم تجدد ولا يزول تجدد هاو المضارع يفيد
الاستمرار التجددى بمعنى المقيم أو أن المراد من المضارع هنا الدوام بقرينه المقام لا التجدد وفي الجواب
الاول نظر لان نجدد الوصل والمصرة يقتضي تحلل البعد والحزن (قوله ومن كثرة التكرار) أي تكرار
اللفظ الواحد فلا كان أو حرفا أو اسما ظاهرا أو ضمرا أو جري وانما شرط هذا القائل الكثرة لان
التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة قطعا والالتجيح التوكيد اللفظي (قوله وتتابع) أي ومن تتابع
كما قاله ع في معطوف على كثرة لعل التكرار وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشترطا في فصاحة
الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وان لم يكن ويرشح ذلك قول الشارح فيما يأتي وتتابع الاضافات مثل
قوله ولم يقل وكثرة تتابع فتأمل وكتب أيضا قوله وتتابع الاضافات نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أن
الصاحب قال له اياك وتتابع الاضافات وذكر أنها تستعمل في الهجاء كقوله

يا علي بن حمزة بن عماره ه أنت والله ثلجة في خيارة

ويتضح منه أن المراد بالاضافات ما فوق الواحد أو أن تتابع لا ينافي وقوع غير المضاف بين المضافين فلو
قال المصنف ومن كثرة التكرار والاضافة كان أظهر وأخضر اه بس ومثله في الاطول قال الفري
عمارة بضم العين المهمة والخيار القناء وليس بعري أصيل ثم الاظهر أن المعنى على القلب أي أنت خيارة
في ثلجة والمقصودة وصفة البرودة التامة لكن الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط التاج تضاعفت البرودة
وأما زيادة برودة التاج بالوضع في وسط الخيار حتى لا يكون ثم قلب فغير ظاهر فهم نجمات في بمعنى مع فلا

(قوله وفي الجواب الاول نظر الخ) قد يقال المراد بتجدد الوصل والمصرة حصولها شيئا بعد شيء اذاها
مقولان بالتشكيك وليس المراد أنهم يحصلان ثم يفقدان ثم يحصلان وهكذا على أن التجدد لا يستدعي
الفصل بالضد (قوله فلو قال المصنف الخ) فيه أنه على هذا يفوت التنبيه على شرط التتابع مع أنه شرط
سواء كان معه تداخل أم لا (قوله ثم الاظهر الخ) هذا على أن التقييد بقوله في خيارة لغرض تضاعف
البرودة ويجوز أن يكون لغرض حفظها فافهم (قوله نعم الخ) فيه أنه وان انتهى القلب
على هذا لكن لا وجه للتقييد حينئذ

كقوله) وتسعدني في غمرة بعد غمرة * (سبوح) أي فرس حسن الجري لا تنعبرا كبرها كأنها تجري في الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) فاعل الظرف أعني لها يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قبل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرتة بذكره ثالثا وفيه نظر

قلب اه ببعض تلخيص (قوله كقوله) أي أبي الطيب اه مطول وكتب أيضا قوله كقوله لو قال كما في المطول فكثرة التكرار كقوله الخ ليكون عدلا لقوله الآتي وتبايع الإضافات مثل الخ لكان أحسن (قوله وتسعدني) أي تعينني ولا يخفى ما في لطف ذكر الاسعاد في الغمرة مع السبوح لان الغمرة في الاصل ما يغمر كمن الماء ثم استعمل في الشدة مطاوعة ما يسو وكتب أيضا قوله وتسعدني قيل المراد أسعدني لانه أراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضار الصلابة الاسعاد والاقرب أن يراد الاستمرار التجدد بقرينة اقام اه فري (قوله سبوح) فعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث من السبح وهو السباحة في الماء واطلاقه على جري الفرس مجاز كما صرح به العلامة في أساسه خلافا لما يقتضيه قول صاحب الصحاح شبح الفرس جريه وهو فرس ساخ اه والى التجوز أشار الشارح بقوله كأنها تجري في الماء (قوله حسن الجري) كان الواجب أن يقول حسنة الجري كما عبر به في المطول لان الفرص مؤنثة ويمكن أن يكون ذكرها باعتبار تأويلها بالركوب مثلا وأما تأويلها بالخيال كما في الحفيد ففيه أن الخيل اسم جمع فلا يطاق على الواحد هذا وفي القاموس أن الفرس تقع على الذكر والانثى ومقتضى وقوعه عليها مع عدم لحاق الهاء للمؤنث تذكير ضميره وصفتة كبرغوث كما نص عليه أبو حيان وإن أراد به مؤنث كما أن ما لم يميز وامدكره من مؤنثه والحقوه الهاء مطلقا مؤنث مطلقا كملة ولهذا قالوا الادليل على التأنيث في قوله تعالى قالت نمله بتأنيث الفعل نعم في المصباح أن ابن الانباري قال بمقالو افرسة وحكاية يوشى من العرب وعليه فاجرد عن الهاء مذكر وانه مؤنث كذا في رس وما نقله عن ابن الانباري ويونس ذكره في القاموس ولا يخفى أنه يشكك اذكر على تأنيث ضمير الفرس في قوله لا تنعبرا كبرها كأنها تجري الخ وتأنيث ضميره وصفتة في قول المطول وأراد أنها فرس حسنة الجري الآن يقال التأنيث باعتبار التأويل بالدابة ونوقش في قوله حسن الجري بأن الماسب لقوله وتسعدني الخ أن يقول شديدة الجري لان شدته هو الذي يترتب عليه الاتقاد من العدو وأجيب بأن المراد حسن الجري لقوة جريها وسهولته لاسهولته فقط (قوله كأنها تجري الخ) فيه إشارة الى ان قوله سبوح مجاز لان السباح والسبوح من سح في الماء ففيه استعارة مصرحة تبعية (قوله حال من شواهد) أي لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله شواهد) أي دلائل كما أشار الى الشارح بقوله علامات دالة فاندفع أن تهديه الشهادة بعلى المضرة وأجيب أيضا بأن الشهادة بنجاة الفرس ضرر عليها لان هذه الشهادة توقعها في المارك والماء (قوله فاعل الظرف) لاعتماده على الموصوف وهو سبوح اه يس وفي مم ويجوز أن يكون مبتدأ والظرف خبره مقدما عليه اه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قيل) قاله الروزي اه يس وكتب أيضا قوله قيل التكرار الخ حاصله أن التكرار ذكر الشيء مرتين فهو مجموع التكرين ولا يتحقق بتثليث الذكر تعدد فضلا عن كثرتة اذ لا بد لتعدد من تربيعة الذكر فليس في البيت كثرة التكرار وإن جعل التكرار هو الذكر الاخير فتثليث الذكر وإن تحقق به تعدد لكن الظاهر انه لا يكفي مجرد التعدد في وضو للكثرة بل لا بد من زيادة على مجرد التعدد بتربيع مثلا وحاصل ما أجاب به أن التكرار انما هو في الذكر مرة بعد أخرى فهو الذكر الاخير والكثرة تقابل الواحدة فتتحقق كثرة

لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكرها ثالثا (و) تتابع الاضافات مثل (قوله حمامة جرحا حومة الجنديل اسجى) فانت بمرأى من سعادو مسمع * ففيه اضافة حمامة الى جرحا وجرحا الى حومة وحومة الى الجنديل والجرحا ثابت الاجرع قصرها للضرورة وهي أرض ذات رمل لا تثبت شيئا والحومة معظم الشيء والجنديل أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت بمرأى من سعاد أي بحيث تر السعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع أي بحيث أراه وأسمع صوته كذا في الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك بما يشهد به العقل والنقل (وفيه نظر)

التكرار بمجرد تعدده وإنه حاصل بتثليث الذكر اهـ سم والاولى بظاهر صنيع الشارح أن يكون صاحب القيل والشارح متفقين على أن التكرار هو الذكر الثاني لا مجموع الذكرين والخلاف بينهما فيما تحصل به الكثرة فصاحب القيل يقول الكثرة لا تحصل بذكره ثالثا بل بذكره رابعا والحاصل بذكره ثالثا التعدد لا الكثرة فالكثرة هي الزيادة على الوحدة باثنين فاكثروا الشارح يقول بل تحصل بذكره ثالثا لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة وما يدل على ما قلناه في تقرير كلام الشارح ان الشارح لم يجعل كلامه مع صاحب القيل الا في تفسير الكثرة دون تفسير التكرار وما يدل عليه أيضا أن صاحب القيل لو كان يقول أن التكرار هو مجموع الذكرين اتمال ولا يخفى أنه لا يحصل تعدده بذكره ثالثا فضلا عن كثرته وعلى تقرير كلام الشارح بما ذكره من أرباب حواشي المطول وعبارة خسرو قال الزوزني هنا قائل وهو ان تكرار اللفظ ذكره ثانيا ولا شك ان كثرته لا تحصل بذكره ثالثا بل غاية ما يحصل به تعدده وهو لا يقتضي كثرته فرده الشارح أن المراد بالكثرة مقابل الوحدة ولا شك أنه يحصل بذكره ثالثا تكراراً فتحصل كثرته اهـ (قوله لان المراد الخ) وعلى تسليم أن المراد الكثرة العرفية التي إنما تتحقق بالزيادة على مجرد التعدد فقول هي أيضا حاصلة بذكر الشيء ثلاث مرات بناء على ان الذكر الثاني تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في الذكر الاول والثالث أو نقول الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب أي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولا شك في حصول كثرة التكرار بتثليثه كذا في الفري وغيره (قوله حمامة) أي يا حمامة طائر معروف بألف البيوت أو كل ذي طوق يقع على الذكر والانثى والجنس حمام كافي الاطول (قوله جرعة حوما الخ اضافة جرحا الى حومة الجنديل للبيان أي هي حومة الجنديل أو الجزء للكل ان كانت الجرحا بعض حومة الجنديل أو الكل للجزء ان كان العكس (قوله وهي أرض ذات رمل لا تثبت شيئا) هكذا في الاساس والذي في الصحاح أنها نفس الرملة المستوية التي لا تثبت شيئا ولما فسر الشارح الجرحا بنفس الارض جعل المراد من الجنديل نفس الارض أيضا وان كان معناه الحقيقي الحجارة اطلاقا لاسم الحال على المحل ليكون أنسب بجرحا بالمعنى الذي ذكره الشارح اهـ من حواشي المطول (قوله أرض ذات حجارة) يخالفه ما في الصحاح الجنديل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجنديل بفتح النون وكسر الدال الموضع الذي فيه الحجارة ويمكن التوفيق بينهما بأن ما ذكره رحمه الله بيان للمراد اطلاقا لاسم الحجر على موضعه وأما أن يقرأ الجنديل بكسر الدال ويكون تسكين النون لاجل الضرورة بناء على أن أصله جنديل بفتح النون فليس بذلك اهـ سم (قوله ونحوه) أي نحو هديره كحنين الناقة فهو بالرفع ولا تجوز في الهدير ويصح قراءته بالجر أي ونحو الحمام كالناقة فيكون الهدير مستعملا في حقيقة وهو تصويت الحمام وجازاه وهو تصويت الناقة (قوله يشهد به العقل والنقل) أما النقل فاقول عن الصحاح وأما العقل فلان المناسب أن يكون داعي الامر بالتصويت جماع غير المصوت

لأن كلا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات أن تقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والافلايخل بالفصاحة

له لا سماع المصوت لصوت الغير ويخذه أنه إنما يكون كذلك إذا كان الغرض من التصويت سماع الصوت وأما إذا كان الغرض اظهار النشاط كالبلابل ترنم بمشاهدة الانوار والازهار فلا يؤثر به أنه لم يقتصر في داعي الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية ما يمكن أن يقال معنى شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيهه يخالف النقل وعنه مندوحة اهجرني وقوله اظهار النشاط أي نشاط تلك الحماسة كما يدل عليه عبارة ابن يعقوب ونسبها وأما إذا كان المقام مقام اظهار أن المأمور في موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب اسجعي أي اهتري واطربي من شهود سعاد وسماع كلامها اهتري ور بما يؤيده الخ أي لأنه لو كان الغرض سماع الصوت لم يكن لذكر الرؤية وجه قال شيخنا المولى في شرح الفقيه قد يقال الغرض الامر بفعل ما يرضى المحبوب أو يستعطفه ووقوع ذلك الفعل مع رؤيته وسماعه أتم وأقوى من وقوعه بدونها اه أي فالجمع بين رؤية الحماسة وسماع صوتها أتم وأقوى في طرب المحبوبة وانبسطها ورضاها تأمل ووجه السرايمى الفساد عقلا بان المحب إذا رأى المحبوب الفعل واندهش فيفسد عليه بطريق الكلام والفساد عقلا بان من لا ابتداء الغاية فابتداء الرؤية من سعاد فهي الرائية لا المرئية اه وفيه ان من الابتدائية تدخل على المرئي أيضا نحو رأيت القوم من أولهم الى آخرهم ووجه عبد الحكيم شهادة العقل بأنه لو كان كازعم هذا القائل لكان المعنى اسجعي أيتها الحماسة فانك بمكان تستمعين فيه صوت سعاد مع أنه لا يحسن في نظر العقل طلب التصويت عند سماع صوت المحبوب بل اللائق طلب الاصغاء عند سماع صوته فكل الواجب على هذا الزعم أن يقول لسكتي وانصتي واصغني اه وما مر عن ابن يعقوب والسرايمى بفيدان سعاد محبوبة للحماسة كأنها محبوبة لغيرها ولا مانع منه وكتب أيضا قوله والعقل مستغنى عنه لأنه قد بينى فساد من جهة النقل بكلام الصحاح والنهري عليه بقوله فظهر فساد الخ فكان الاولى أن يقول والعقل يشهد أيضا بفساده (قوله لأن كلا من كثرة التكرار الى قوله فلايخل بالفصاحة) اعترض عليه بأنه قد استضعف في المطول كلام من وجه تنظير المصنف في زيادة اشتراط الخلو عن الكراهة في السمع في فصاحة المفرد بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا ما لا وجه له وأجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال لأن الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يتقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افشاء الكراهة في السمع الى النقل على اللسان عدم اخلاها بالفصاحة بخلاف كثرة التكرار وتتابع الإضافات فانها من حيث هلا وجهة لا خلا لها بها وانما إخلالها لافضائها الى النقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع إذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول صوتا

(قوله وعنه مندوحة) قيد بذلك لأنه اذا خالف النقل ولم يكن عنه مندوحة وجب ارتكابه بضرب من التجوز (قوله مع رؤيته وسماعه) أي رؤية المحبوب وسماعه فهو من اضافة المصدر لفاعله ويصح غير ذلك (قوله فكان الواجب الخ) اللهم إلا أن يحمل السمع مجازا عن النشاط ولا يمكن جملة كناية لا متناع الاستعمال في المعنى الحقيقي اه عبد الحكيم يوفيه على الوجه الاول في معنى كلامه أنه حيث كان يسمع كلام المحبوبة يناسب أن يصغى لأن يأمر الحماسة بالنشاط فافهم (قوله معنى مناسب للاخلال) أي يناسب عده من مخلات الفصاحة (قوله لا يقال التكرار الخ) أي ما تقدم مسلم في تنابع الإضافات وأما كثرة التكرار بل التكرار فضلا عن كثرته فهو مثل الكراهة في السمع الخ

كيف وقد وقع في التنزيل مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده ذكر يا ونفس وما سواها فاطمها
نحوها وتقواها (و) الفصاحة (في التكلم ملة) وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض

للكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخيل بالفصاحة أيضا لانا نقول ليس
المراد من التكرار الذي ندعي اخلاطه بالفصاحة أن يكون الثاني لغو محض يستفاد من الاول ما يستفاد منه
كما يشهد به أمثله بل المراد منه صورة التكرار وروما يلتزمه الفصيح لتكثفه فلا تخيل فصاحته بخلاف
الكره في السمع اه فترى ببعض تصرف وبحث فيما يقتضيه كلام الشارح وصرح به الحشى الفنى من
حصر جهة اخلاطها بالفصاحة في النقل بأنهما قد يؤدىان الى الكراهة في السمع دون النقل فيحصل
الاخلال بالفصاحة وأجيب بأن ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت اليه وبأنه أحال دفع الخدش
بما اذا حصل منهما كراهة في السمع على ما تقدم من الاستثناء عن زيادة اشتراط الخلو عن الكراهة في
السمع باشتراط الخلو عن الغرابة أفاده سم (قوله وقد وقع) فاعله قوله مثل دأب الى آخر الآيات فهي
في محل رفع كانه قال وقد وقعت هذه الترا كيب في القرآن مع اشتغال التركيبين الاولين على كثرة الاضافة
والثالث على كثرة التكرار أو الفاعل ضمير يعود على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقوله مثل
الخ بدل من الضمير بدل بعض أو استئناف بياني كانه قيل مما مثله فقال مثاله قوله تعالى مثل دأب قوم نوح
الخ (قوله في التنزيل) وفي السنة أيضا كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم بن الكريم ابن
الكريم يوسف ابن يعقوب ابن اسحق ابن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات
(قوله ونفس وما سواها) أو رد عليه أن التكرار في جميع السورة فلم خص هذه الآية ويمكن أن يجاب بأنه
انما خصا لتتابع التكرار فيها زيادة على غيرها تأمل (قوله ملة) وأعلم أن الصفة الحاصلة للانسان في أول
أمرها تسمى حالا لان النصف بها يقدر على ازلتها فاذا ثبتت على محلها وتقررت بحيث لا يمكن النصف
بها زالت تسمى ملة ملة اسم (قوله كيفية راسخة في النفس) أفاد بذلك أنها من الكيفيات النفسانية
وهي أحد أقسام الكيف الاربعة وعبارة اليوسى في حواشى المختصر الكيفيات أنواع أربعة الكيفيات
المحموسة وهي أمار راسخة كحلوات العسل وصفرة الذهب وتسمى أفعالية أو غير راسخة كحمرة الخجل
وتسمى أفعالات وكيفيات الكميات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية أى
المنحصنة بذوات النفس وهي الحيوانات دون الجماد والنبات والحياة والادراكات والجهالات والذات
والآلام ومحورها وهي أمار راسخة في النفس وتسمى ملكات كماله العلم والكتابة وأما غير راسخة وتسمى
أحوالا كالمرض والفرح والكيفيات الاستعدادية أى المكتضية استعدادا أى أفعالا وتنبؤ القبول أثرا
أما بسهولة كاللين وتسمى اللاقوة وأما بصعوبة كالصلابة وتسمى القوة اه وكتب أيضا قوله راسخة فيه
أن الكيفية عرض والعرض لا يبقى زمانين فكيف يقول راسخة وأجاب ع ق بقوله راسخة برسوخ
أمنالها أى تواليها هو خرج بقوله راسخة الحال كحمرة الخجل وصفرة الوجع بقوله في النفس الراسخة في
الجسم كالبياض (قوله والكيفية) أظهر في محل الاضمار لان المقصود الكيفية من حيث هي سواء كانت
(قوله لتتابع التكرار فيها الخ) أى أن تكرار الضمير الذى مثل به شديد التتابع فيها بخلاف تكراره في
غيرها فلا يقال التتابع في قوله تعالى فقدم عليهم ربهم بذنبهم أشد من التتابع فيما مثل به فافهم (قوله لان
المتنصف الخ) أى فى ملة في محلها في الحال فقط فلذلك سميت حالا وقيل ان وجه التسمية في كلامه
أن المتنصف بها يقدر على ازلتها في الحال ثم المناسب للحشى أن يقول لانها معرضة للتحويل اذ المرض لا يقدر
المتنصف به على ازالته الا أن يقال اعتبر قدرته عليها بالمعالمجة في الغالب فيصح كلامه بالتوجيه الاول

لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء أو ليا فيخرج بالقييد الاول
الاعراض النسبية

راسخة أم لا أو اثلا يتوهم عود الضمير لو أضمر على النفس وإن كان بعيدا (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل
الغير) أى وإن استلزمه في بعض الصور كالادر لك والعلوم والقدرة ونظائرها فانها لا تتصور بدون متعلقاتها
أعنى المدر لك والعلوم والمقدور ولكن ليس تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معلومة لها كما في النسب
بل تصوراتها مستلزمة لتصورات متعلقاتها وكذا الحال في الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة
والانحناء والتثليث والتربيع فلا تخرج عن التعريف نعم يخرج عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورها
على تصور الاجزاء وكذا الكيفيات النظرية لتوقف تصورها على القول الشارح اللهم الا أن يتكف
ويقال في دفع الاول المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقة فتدخل الكيفية المركبة ويقال في دفع الثانى
المراد بالتوقف التوقف الكامل وهو الثابت في جميع الاحوال فيخرج النظرى لانه لا يتوقف بعد العلم ولا
تخفى ان مقام التعريف يأتى ذلك وإن صح في نفسه اهضرو وقوله الكيفية المركبة كمزاة الرمان
المركبة من الخلاوة والحوضه وقوله الكيفيات النظرية أى المكشبة بالنظر أى المدركة بواسطة الحد أو
الرسم وقوله لانه لا يتوقف بعد العلم أى ولانه لا يتوقف على القول الشارح بحسب النفوس القدسية أى
المطهرة كالملائكة ومن يفرض الله تعالى عليه علم الاشياء بلا واسطة حد أو رسم هذا أو رد القبرى أن
خروج الاعراض النسبية بهذا القيد لا يتم على المذهب المشهور وهو أن النسبة لازمة لتلك الاعراض
لاذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض يستلزم تصور غيرها ولا يتوقف عليه فتدخل في تعريف
الكيفية واما يتم على المذهب الغير المشهور (قوله ولا يقتضى القسمة) المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام أى
لا يستلزم قسمة ولا عديمها بل تارة يكون منقسما كحمرة الخجل وتارة يكون غير منقسم كالعلم باليسيط
وليس المراد بالاقتضاء القبول والالزام خلو الشئ عن النقيضين ولا يجوز (قوله واللاقسمة) كذا جرت عادة
كثير بادخال أل على لاقسمة وهو خلاف العربية (قوله في محله) متعلق بالقسمة واللاقسمة على طريق
التنازع بناء على جواره في الجامد أو على أنه حذف من الاول لدلالة الثانى وهو لبيان الواقع قال سم كانه لان
سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا يتصور عليها القسمة وبوضح ذلك ما ذكره شيخنا السيد البليدى
في رسالة المقولات ونصه والمرض صحة انقسامه انما هى باعتبار المحل كما هو معلوم فقييدهم القبول
بالذاتية مشكل والنقصد عنه بان معنى كون القبول ذاتيا أنه لا يحتاج الى امر زائد على المحل بخلاف
الكيف كالبياض فان قبول القسمة باعتبار امرين المحل والكم لا يرى أن الجوهر العرذ لا يبيض لا ينقسم
وما ذاك الا لفقدهم المتوقف على اجتماع جوهرين مثلا الى آخر ما قال فراجع به وبه بدفع ما اعترض به
يس على كلامه سم فندير وكتب على قوله فنيقيدهم الخ ما نصه أى في قولهم الكم ما يقبل القسمة لذاته
(قوله اقتضاء أوليا) أى ذاتيا وهو قيد للدخال كاسيائى (قوله الاعراض النسبية) من نسبة الجزئيات
الى كليها لان هذه الاعراض السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالاضافة نسبة بتوقف
تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا ولما كان المتوقف
عليه في الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وإن كانت كلها اضافات وكنت

(قوله من نسبة الجزئيات الى كليها) قال بعض مشايخنا اذا ثبت أن هذه جزئيات لها كلى كان كليها جنسا
لها مع أنهم قالوا أنها أجناس عالية ليس فوقها جنس اه وتقدم لك أن هناك قولاً بأن النسبة جنس
لما عدا الكم والكيف من الاعراض

مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضى القسمة وبقولنا والاقسمة النقطة
والوحدة وقولنا أوليا

أيضا قوله الاعراض النسبية الخ مبنى على أن الامور النسبية لها وجود في الخارج حيث أدخلنا في العرض
واحتاج الى اخراجها والعرض موجود والحق عند أهل السنة أنها أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج
وعلى هذا فهي خارجة بقوله عرض الا أن هذا التعريف للحكماء القائلين بأن النسب اعراض وأورده
تشجيد الاذهان اه وقال ع ق ومما ينبغي التنبيه له هنا أن وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة
وعدمها ودخول النسب والافاضات في العرض وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح فيلسوفى والا
فالعلوم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والمعلوم في العرض مطلقا أنه
لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على مذهبهم أيضا انما هو بناء على صحة تماقه بمتعدد واما ان قلنا ان
كل علم يتعلق بغير منقسم لم يتصور ما ذكره بعضهم تغيير (قوله مثل الاضافة) وهي النسبة العارضة للشيء
بالقياس الى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة وقوله والفعل هر كون الشيء مؤثرا في غيره كالتقاطع مادام قاطعا
وقوله والانفعال هو كون الشيء منثرا عن غيره كالتقطع مادام منقطعا اه سم (قوله ونحو ذلك) هو الآن
والمتى والوضع والملك فالابن حصول الشيء في المكان ككون زيد في مكان كذا والمتى حصوله في الزمان
ككون الخسوف في ساعة كذا والوضع هيئة حاصله للشيء بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض وبسبب
نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود والملك حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به ويتبدل بانتقاله
ككون الانسان متقمصا أو متممها اه يس (قوله الكميات) الكم عرض يقبل القسمة لذاته كالأعداد
والقادر كالخط والسطح اه سم والمراد بقبول القسمة ما يشمل وجودها بالفعل كما في الكم المنفصل (قوله
النقطة) وهي طرف الخط والخط مقدار ينقسم في جهة واحدة فقط والوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم
الى أمور متشاركة في الماهية سم وقوله في جهة واحدة هي جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولاً وعرضا
والخمس مقدار ينقسم طولاً وعرضا وعمقا ويسمى الجسم التعليمي والثلاثة اعراض من قبيل الكم وأما
الجسم الطبيعي فهو الجوهر المعروض الامتدادات الثلاثة أعني الطول والعرض والعمق التي هي أي
جملتها الجسم التعليمي فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض له فالشكل المربع مثلا ذاته أي جوهره
جسم طبيعي وامتداداته الثلاث تعليمي وكون النقطة والخط والسطح والجسم أعراضا ومذهب الحكماء
وأما عند أهل السنة فمن الجوهر فالنقطة هي الجوهر الفرد والخط جوهر ينقسم طولاً والسطح جوهر
ينقسم طولاً وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولاً وعرضا وعمقا وكتب أيضا قوله النقطة الوحدة الاحتراز
عنها على مذهب من لم يجعلها من الامور الاعتبارية أو من مقولة الكيف اه حفيدا بامن يجعلها من
الامور الاعتبارية فهذا خارجان من الجنس وهو العرض لانه من قسم الموجود والامور الاعتبارية غير
موجودة وأما من يجعلها من مقولة الكيف فيجب ادخالها في التعريف بأن يؤتى بتعريف يتناولها
لانها من المعرف حيث نذاه سم وعلى أن النقطة من الكيف فهي من كميات الكم وأما الوحدة فلم يظهر
رجوعها الى الكميات الاربع التي ذكروها أقسام الكيف فليحرروا في بعض إشروح الهداية أنه قد يمنع

(قوله ان وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة الخ) ربما يوهن أن الخلاف بين الحكماء وغيرهم في اقتضاء
القسمة وعدمها وأما ذات فكم والنقطة والوحدة فهي موجودة باتفاق وليس كذلك اذ لا يقول المتكلمون
بوجود ذلك (قوله انقسام العلم باعتبار العرض) أي انقسام العلم باعتبار عروض هذا الانقسام له من تعدد
العلوم أو من كون العلوم مقدارا كالخط والسطح على ما يأتي

ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المتضمنة للقسمه والالاقسمه فقول له ملكه اشعار بأنه لو عبر عن المقصود
بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه وقوله (يقندر بها على التعبير عن المقصود
دون أن يقول يعبر اشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة

انحصار الكيف في الاقسام الاربعه إذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وهو غير تام اه من يس وكتب على
قوله على مذهب من لم يجعلهما الخ مانصه أي بل يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من القولات التسع
قائلاً اننا لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا بخنسين لما تحتها كذا في القنري (قوله
ليدخل فيه مثل العلم) أي بناء على الصحيح أنه كيف وكتب أيضاً قوله مثل العلم الخ أي فان اقتضاه للقسمه
في محله الذي هو النفس وعدمها ليس اقتضاء أولياً أي لذاته بل ثانوياً أي باعتبار متعلقه فان كان متعلقه
بسيطاً كالعلم بالجواهر الفرد كان مقتضياً اقتضاء ثانوياً لعدم القسمه في محله أو مركباً كالعلم بالجمم كان
مقتضياً للقسمه في محله اقتضاء ثانوياً هذا تقرير كلام الشارح قال الخفيد ما مخصصه والانصاف أن العلم ان
كان تفصيلياً بأن تعلق بكل من أبعاد العلوم على التفصيل فهناك علوم متعددة بتعدد تلك الابدان
لا علم واحد يقتضي انقسام محله بالذات أو بتبعيه للعلوم وان كان اجمالياً بأن تعلق بالجموع فهناك علم واحد
لكن لا يقتضي انقسام محله لا بالذات ولا بالتبع فالخامس أن فلا من التفصيل والاجمالي لا يقتضي
انقسام محله بالذات ولا بالتبع فلاموقع لقول الشارح مثل العلم الخ وعبارة الاطول وقولهم اقتضاء أولياً
على ما صرحوا به لثلاثي يخرج العلم بعلوم واحد فانه لعروض لو حذله يقتضي للقسمه والعلم بعلومين فانه
لتعلقه بالتعدد يقتضي القسمه ولا يخفى أنهما لا يقتضيان القسمه والالاقسمه في محلهما بل في أنفسهما فمع
قوله في محله لا حاجة الى قوله اقتضاء أولياً لذلك وكما انه يحتاج اقتضاء القسمه والالاقسمه الى التقييد بالاولى
يحتاج عدم توقف التعقل على تعقل الغير الى التقييد بالاولى لانه قد يعرض للكيف بالنسبة فيتوقف
باعتبارها على الغير اه (قوله فقول له ملكه) أي دون أن يقول صفة وكتب أيضاً قوله فقول له الخ تقرير
على قوله أولاً وهي كيفية راسخة الخ اه يس (قوله اشعار بأنه الخ) يعني أن لفظ ملكه يشعر بذلك ولا ينافي
هذا أن يكون في التعريف لفظ آخر صريح يخرج التعبير المذكور عن أن يكون فصاحة حتى يرد أن اللام
في المقصود للاستغراق فيخرج ذلك التعبير على أن لفظ المقصود ليس صريحاً في اخر اجبه لاحتمال اللام في
حد ذاتها للجنس بل هو الاصل وانما حملت هنا على الاستغراق بمعونة المقام وقرينته وقد تخفى هذه القرينة
فيكون لفظ الملكة أقوى اشعاراً (قوله عن المقصود) أي جنس مقصوده لا كانه اذ الظاهر أنه لا تحقق
للتعبير عن الكل بدون الرسوخ (قوله ملكه يقندر بها الخ) قال في المطول فان قلت هذا التعريف غير
مانع لصدقه على الادراك والحياة ونحوهما بما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لان سلم ان هذه اسباب
بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه البناء اه
قال القنري صدقه على الادراك والحياة ونحوهما بما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه عن الملكة اذ
لا شيء من المذكورات ملكة اه أي فالسؤال سابق من أصله وكتب أيضاً قوله يقندر عبر به دون يقدر
لتناسبة الملكة لما في الافعال من المبالغة ويحتمل أنه إشارة الى أنه يكفي ملكة القدرة بتكاف تأمل يس
(قوله عن المقصود) اللام للاستغراق أي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته اه مطول قال القنري فان

(قوله ليسا بخنسين لما تحتها) أي ليسا بخنسين له لعدم اختلافه بالحقيقة فضلاً عن كونهما جنسين
تحتها أجناس (قوله فان اقتضاء الخ) يفيد تسليم أن النفس منقسمة وليس كذلك كما سيأتي (قوله
كالعلم بالجواهر الفرد) فيه أن الحكماء لا يقولون به فالأولى كالعلم بالنقطة

سواء وجد التعبير أو لم يوجد وقوله (بلفظ فصيح) ليعلم المفرد والركب أما المركب فظاهر وأما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط إلى غير ذلك * (والبلاغة في الكلام مطابقتها تقتضي الحال مع فصاحته) أي فصاحة الكلام والحال هو الأمر الداعي المتكلم

قلت أي حاجة إلى حمل الالام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يعني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر إلى نوع من المعاني كالمدح أو الذم أو غيرهما ولو سلم في الحمل على الاستغراق اشعار صريح بأن الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون التكلم فصيحاً اهـ (قوله سواء وجد التعبير) أي عن المقصود أي جميعه أو لم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بأن لم يوجد التعبير عنه بالكتابة أو وجد التعبير عن بعضه (قوله نعم) متعلق بمحذوف خبر قوله والقرل في كلامه بالمعنى المصدرى فالمعنى وقال بلفظ فصيح ليعلم الخ (قوله وأما المفرد) لما كان التعبير عن المقصود بلفظ فصيح مفرد خفياً جذاً لا يتصور إلا في صورة واحدة مثله بقوله كما تقول عند التعداد الخ اهـ جري (قوله فكما تقول) أي من غير تقدير ما يصير به المفرد جملة (قوله مطابقة) تقتضي الحال (المراد المطابقة في (١) الجملة إذ لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة التامة اهـ فترى أي فإذا اقتضى الحال شيئاً فروعاً أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغاً من هذا الوجه وإن لم يكن بليغاً مطابقاً فاصل البلاغة يتحقق بمراعاة أحدهما فقط وإن كانت مراعاتهما أزيد بلاغة وأعلى أفادة (٢) ع قل سم أن أريد بالشيئين في قوله فإذا اقتضى الحال شيئاً التأكيد والتعريف مثلاً فإذا ذكر ظاهر وإن أريد بهما تأكيداً كيدان مثلاً لقوة الإنكار فإذ قاله مشكل لأن حصول المطابقة بالتأكيد الأول محل منع تأمل (قوله تقتضي الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه بيان الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية أي مطابقة غير مختلفة في الوضوح والخفاء نعم إذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة في الوضوح والخفاء لا بد فيه من رعاية كيفية الدلالات أيضاً كما ستعرفه فمقابل ليس المقتضى مخصوصاً بما يبحث عنه في علم المعاني كما يشعر به كلام الشارح بل أعم من الخصوصيات التي يطالع عليها في علم المعاني وكيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان فإنه لا بد في البلاغة من رعايتها ليس بشيء كيف وأنهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ اهـ عند الحكم وقوله كما يدل عليه بيان الشارح ويدل له أيضاً كلام الشارح في ترجمة الفن الأول فراجع (قوله مع فصاحته) حال من الضمير في مطابقتها لأنه فاعل المصدر (قوله محل منع) أي لأن المؤكد الواحد ليس هو مقتضى الحال إذ مقتضاه تعدد التوكيد إلا أن يقال أنه في هذه الصورة قد تعدد الحال ومقتضاها فاصل الإنكار يقتضي أصل التوكيد وقوته تقتضي الزيادة على الأصل فإذا اقتصر على مؤكّد واحد فقد وجد في الكلام مطابقة لمقتضى حال (قوله كما يدل عليه بيان الشارح) أي في المطول حيث قال إلى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني اهـ الغرض منه وقوله كما يدل الخ مراده أن كلام الشارح صواب وليس الغرض منه الاستدلال به إذ لا يسده الخصم بل النزاع فيه

(١) الأولى أن يقول ولو في الجملة لأن المقصود التعميم اهـ

(٢) الصواب أفاده عس لأنه رمز للعلامة الستة عشر في الصفوى لأن ابن قاسم تلميذه اهـ

الى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر الحكم حال مقتضى تأكيد الحكم والتأكيدهم مقتضاها وقولك له ان زيدا في الدار مؤكدا بأن كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك

المضاف وكتب أيضا ما نصه قيل الا اذا كان مقتضى الحال خلاف ذلك كالتعقيد في العميات فان رعاية التطابق أولى حينئذ من رعاية الفصاحة ومنهم من منح بلاغة ذلك كما في الفري وقد منا بالهامش عند تفسير التعقيد بيان فصاحة ذلك (قوله الى أن يعتبر الخ) أشار بهذا التفسير الى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم الى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كذا مع دون في المروحة للجزئية اهـ عبد الحكيم وقال الحفيد في توجيهه ايتار مع على في انما لم يقل في الكلام لأنه قيد الكلام بالذي يؤدي به أصل المراد فلا بد أن تكون الخصوصية خارجة عنه منضمة معه وانما قيد الكلام بذلك حتى احتاج الى ايتار مع على في اشارة الى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائدا على أصل المعنى لا يقال قد يقتضى الحال الافتصار في الكلام على أصل المعنى في خطاب البليد فليس مقتضى الحال منا زائدا على أصل المعنى لأننا نقول بل هذا الافتصار أمر زائد على أصل المعنى مقيد للسامع البليغ بلادة المخاطب اهـ بياضاح وقوله في خطاب البليد أي أو خلو ذهنه فافهم (قوله خصوصية ما) اعلم أن الأفصح في لفظ الخصوصية الفتح إذ حينئذ يكون الخصوص صفة ولا كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية لذلك والتاء الالبالغة كافي علامة وأما اذا ضمت الخاء المعجمة فيحتاج الى أن يجعل المصدر بمعنى الصفة أو الى أن تجعل الياء الينبيه مبالغة اهـ فترى ومثله الخطائي قال الحفيد والصواب هنا الضم فان المراد بها النكات والازايا المختصة بالتمام والخصوص بالضم مصدر فالحقت به ياء النسبة اهـ أي فمضى الخصوصية الخصلة المنسوبة للخصوص وهي ما اختص بالتمام اهـ أي فالنسبة من نسبة الشيء الى صفته (قوله وهو) أي تلك الخصوصية والذكير باعتبار الخبر اهـ عبد الحكيم ويؤيده قول الشارح بعد والتأكيدهم مقتضاها دون أن يقول واعتبار التأكيدهم مقتضاها وحمل الشارح فيما يأتي الاعتبار المناسب الذي جعله المصنف مقتضى الحال على الأمر الذي اعتبره المتكلم الخ وان كان يصح أن يرجع الضمير الى الاعتبار المفهوم من يعتبر على طريق المبالغة في اشتراط قصد الخصوصية حتى جعل قصدها نفس مقتضى الحال وان كانت هي في الحقيقة مقتضى الحال على هذا القول الذي سيأتي خلافه في قوله وتحقيق ذلك الخ وكتب أيضا قوله وهو مقتضى الحال ليس جزءا من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه اهـ فترى (قوله والتأكيدهم) الانسب التفريع (قوله كلام مطابق لمقتضى الحال) ومعنى مطابقته له على هذا اشتماله عليه بخلاف المطابقة على التحقيق الآتي فان معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقيق ذلك) أي ان قولك ان زيدا في الدار مطابق لمقتضى الحال اهـ سم وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك أي بيانه على الوجه الحق وفيه اشارة الى أن ما ذكره أولا كلام ظاهري وحاصله أن مقتضى هو الكلام الكلي المشتمل على الخصوصية لانفس الخصوصية كما هو المصريح به فيما قبل التحقيق ومعنى مطابقة الكلام لهذا المقتضى أنه من جزئيات ذلك المقتضى وأن ذلك المقتضى صادق عليه لا اشتمال الكلام على تلك الخصوصية كما فيا قبل التحقيق فعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناها على ما قبله وأما معنى الحال فلم يختلف بل هو على كليهما الأمر الداعي المتكلم الى أن يعتبر (قوله بل هو على كليهما الخ) لكن على ما بعد التحقيق يقال هو الأمر الداعي المتكلم الى أن يعتبر الكلام

أنه من جزئيات هذا الكلام الذي يقتضيه الحال فإن الانكار مثلا يقتضى كلاماً مؤكداً وهذا مطابق له
بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال أن الكلّي مطابق للجزئيات وإن أردت

الخ وكتب أيضاً قوله وتحقيق ذلك استدلال على هذا التحقيق بأمر ثلاثة الأول قول السكاكي في تعريف
علم المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فإن المذكور الكلام لا الخصوصيات الثاني قول
المصنف في تعريف علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلو
جعل مقتضى نفس الخصوصيات التي هي الأحوال لزم أن يكون الشيء سبباً في مطابقة الغير له الثالث
أن المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الأحوال
وإنما يعتبر بين الكلام الجزئي والكلّي ورد الأول بأن كلام الكلّي والكلام الكلّي والأحوال مستوفى عدم
الذكر فإن المذكور حقيقة الكلام الجزئي وكذا يقال أن المذكور التأكيد الجزئي وهو فرد من مقتضى
الحال الذي هو مطلق التأكيد مثلاً وبه رد الثاني لأن اللفظ باشماله على الجزئي يطابق الكلّي أي يوافقه
بالاشتغال على جزئيه ويرد الثالث بأنه لا حامل لنا على اعتبار المطابقة باصطلاح المعقول بل يراد معناها
الذي هو الموافقة وكتب أيضاً قوله وتحقيق ذلك الخ عبارة الأطول والبلاغة في الكلام مطابقة أي
مطابقة صفته لمقتضى الحال فإن مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل
يشتمل عليه والخصوصية من حيث إنها حال الكلام ومرة مطابقة لها من حيث إنها مقتضى الحال
فالمطابق والمطابق متغايران اعتباراً على نحو مطابقة نسبة الكلام لواقع وعلى هذا النحو قول المصنف في
تعريف المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي تطابق صفة اللفظ
مقتضى الحال هذا هو المطابق لعبارة القوم حيث يجادلون الحذف والذكر إلى غير ذلك لأنه معللة بالأحوال ولما
هو اللائق بالاعتبار لأن الحال عند التحقيق لا يقتضى إلا الخصوصيات دون الكلام اشتمل عليها والشارح
أراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع في الحكم بأن مقتضى الحال هو الكلام الكلّي
والمطابق هو الكلام الجزئي من مطابقة الجزئي للكلّي على عكس اعتبار الميزانين مطابقة الكلّي للجزئي
فعدل عما هو ظاهر المنقول وعما هو المعقول وأرتكب كافة مطابقة الجزئي للكلّي مع أن المحمول بالطبع
هو الكلّي واللائق اعتبار مطابقة للجزئي أه وقوله على هذا النحو قول المصنف الخ (أقول) يلزم عليه
أن الأحوال سبب في مطابقة نفسها لغيرها بالاعتبار ولا يحفى ثباته (قوله أنه) أي المثال أعني قولك أن
زيد في الدار جزئي من جزئيات الخ والكلام الذي يقتضيه الحال هو الكلام المؤكد وهذا المثال من جزئياته
لصدقه عليه وعلى قولك لا يبدآن مثلاً (قوله ذلك الكلام) هو الكلام المؤكد وأشار إليه مع عدم تقدم
ذكره لأنه ما من السياق ولعدم تقدم ذكره أي بلام البعد (قوله وهذا) أي قولك أن زيدا في الدار مطابق
له أي للكلام المؤكد الذي هو الكلّي (قوله بمعنى أنه) أي الكلام المؤكد الذي هو كلّي صادق عليه أي على
هذا الجزئي (قوله على عكس ما يقال الخ) أي على عكس بحسب اللفظ والعبارة حيث أسند المطابقة إلى
الجزئي في هذا المقام عكس قولهم أن الكلّي مطابق للجزئيات فإن المطابقة فيه مسندة إلى الكلّي لا بحسب
المعنى إذ المسند إليه المطابقة هنا في المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذي هو الكلّي إذ المراد بمطابقة الجزئي
المشتمل على الخصوصية التي تناسب ذلك الأمر (قوله فلا كلام لا يطابقه بل يشتمل عليه) يفيدان الاشتغال
ليس بمطابقة (قوله مع أن المحمول بالطبع هو الكلّي) فنقول أن زيدا في الدار كلام مؤكد ولا تقول الكلام
المؤكد أن زيدا في الدار وقوله واللائق الخ تقر به على ما قبله أظهر

تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرناه في الشرح في تعريف علم المعاني (وهو) أي مقتضى الحال (مختلف
فان مقامات الكلام متفاوتة) لان الاعتبار اللاتقي هذا المقام بغاير الاعتبار اللاتقي بذلك وهذا عين تفاوت
مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم في الحال
كونه زمانا لو ردد الكلام فيه وفي مقام كونه محلا

للكلي صدق الكلي عليه اه من سم يتصرف (قوله تحقيق هذا الكلام) أي اثباته بالدليل فقد ذكر
ثم علة هذا الكلام أي قوله وتحقيق ذلك الخ فراجع (قوله وهو مختلف فان الخ) حاصله أن مقتضيات
الاحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التي هي الاحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام
متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما سيذكر الشارح وانما عبر في العلة بالمقامات اشارة الى أنها متحدان
ذاتا ومن هذا ظهر انتاج العلة للمعامل (قوله متفاوتة) أي بحسب الاقتضاء لا من حيث الذات لثلاير دعليه
أن اختلاف المقتضى ذاتا لا يستلزم اختلاف المقتضى اذ قد تقتضى أمور كثيرة شيئا واحدا ولذا ذكر
لخصوصية واحدة دواع متعددة اه عبد الحكيم (قوله لان الاعتبار) أي المعتبر الذي هو الخصوصية وهو
علة العلية أي وانما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ وقوله وهذا
عين الخ من تمام العلة (قوله وهذا) أي التغاير المذكور وكتب أيضا قوله وهذا عين الخ فيه اشارة الى دفع
ما يرد على ظاهر كلام المصنف من عدم مطابقة الدليل المدعى ان كل المقام غير الحال والمصادرة ان كان عينه
وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات لان كلامهما عيارا عن الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص
وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات لان كلامهما عيارا عن الداعي وباختلافهما اعتبارا تدفع المصادرة
فتأمل اهيس ولم يظهر وجه لحصول المصادرة على اتحادهما فان زعم أن وجهه أخذ الحال في المدعى
والمقام الذي يرادفها في الدليل فجرد ذلك لا يستلزم المصادرة تأمل (قوله تفاوت) لوقال اختلاف لكان
أنسب بمباراة المصنف (قوله لان التغاير بين الحال والمقام الخ) ويختلفان في الاستعمال أيضا فكثر
ما يستعمل المقام مضانا الى المقتضى بالفتح فيقال مقام التأكي من لاوا كثر ما يستعمل الحال مضانا الى
المقتضى بالكسر فيقال حال الاندور مثلا على الاضافة البيانية (قوله بحسب الاعتبار) وأما بحسب
لذات فها واحد فاذا كان مقتضيات المقامات مختلفة كان مقتضيات الاحوال كذلك فان مقتضيات
الاحوال عين مقتضيات المقامات لكن الاحوال والمقامات واحد اه سم وكتب ايضا على قوله الاعتبار
ما نصه أي التوهم (قوله وهو) أي الاعتبار (قوله أنه) أي الحال والشأن (قوله يتوهم) أي مع أن الامر
الداعي ليس مكانا ولا زمانا (قوله كونه زمانا) لعله لان احدا لآزمنة الثلاثة يسمى حالا وقوله في المقام كونه
محلا لعله لشيوع المقام في محل القيام كشيوع المجلس في محل الخلوس (قوله وفي المقام كونه محلا) (قوله
تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والكان مثلا ما باعتبار أن المقام من القياس
السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التأكي أي محل رواجه أو على تشبيهه حسن التأكي في

(قوله ومن هذا ظهر الخ) أي من هذا لا يخفى الانتاج مع تعبير أو لا بالحال وثانيا بالمقامات والافلا يظهر
انتاج العلة للمعامل الابعد اعتبار ما يأتي من أن المقصود تفاوت المقامات في الاقتضاء لا من حيث ذاتها
(قوله وهو علة للعلية) أي وليس علة للعلة التي هي تفاوت المقامات لثلايرم الدور قاله الحنفى وغيره (قوله
وهو من تمام العلة) وجهة أن العلة التي هي قوله لان الاعتبار اللاتقي الخ انما تم بعد معرفة كون الاعتبار هو
المقتضى والمقام هو الحال فقال وهذا عين الخ ولما كان قوله المذكور مع بيان أن المقام هو الحال كافي في بيان
كون الاعتبار هو المقتضى اكتفى بذلك ولم يبين أن الاعتبار هو المقتضى فتأمل

وفي هذا الكلام إشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق مقتضى الحال (فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يبين مقام خلافه) أى خلاف كل منها يعنى أن المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند يبين المقام الذى يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم

مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه أولا نه كان من حادثهم القيام فى تشديد الاشعار وأمثاله فاطلق المقام على الامر الداعى لاهم يلاحظونه فى محل قيامهم اهفري (قوله وفى هذا الكلام) يعنى قوله الا تسمى فمقام كل الخ (قوله إشارة اجمالية) وجه كونه إشارة أن صريحه تفصيل تفاوت المقامات لكنه يتضمن ضبط المضاف اليها الذى هو المقتضى ووجه كونها اجمالية أنه لم يبين محال تلك المقتضيات ومتعاقباتها وأقسامها مثلا ذكر التنكير ولم يبين أن محله المسند اليه أو المسند وهكذا قوله الى ضبط أى عد وكتب أيضا قوله الى ضبط أى بأنها المذكورات من التنكير وما بعده اسم وكتب أيضا قوله الى ضبط مقتضيات الاحوال وحاصلة أنها ثلاثة أقسام ما يخص أجزاء الجلة واليه الإشارة بقوله فمقام كل الخ وما يخص الجملة فصاعدا واليه الإشارة بقوله ومقام الفصل الخ وما لا يخص شيئا بل يعم واليه الإشارة بقوله ومقام الايجاز الخ أفاده فى المطول ومثله فى الالطول (قوله مقتضيات الاحوال) أى أكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التى ليست جزءا لجملة كالكثير مباحث الانشاء اه عبد الحكيم (قوله وتحقيق مقتضى الحال) أى تبين وتعيين له على ما ينبغى اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق مقتضى الحال أى فى قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب (قوله فمقام كل من التنكير الخ) أحسن المصنف فى تقديم ما هو الاصل والصرح به وتأخير ما هو الفرع وبيانه اجمالا الا ترى أن التنكير مثلا أصل والتعريف فرع وكذا الفصل لكن المناسب حينئذ أن يقول ومقام المساواة يبين مقام خلافها ويمكن أن يعتذر عنه بأنه لما كان فى سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الى ذكره قاله فى الالطول لكن قوله وبيانه اجمالا عما يأتى فى غير الوصل (قوله يبين الخ) المراد بالمباينة أن لا يكون مقام يناسب التنكير ومقابله مثلا ولهذا كان قوله أى خلاف كل منها على التوزيع اذ لو أجرى على ظاهره لزم أن يكون المقام المناسب للتنكير لا يناسب شيئا معاهده مع أنه غير صحيح لجواز أن يكون مقام يناسب التنكير والتقديم وغير ذلك اه سم قال السيد ما معناه المقصود من هذه العبارة أن مقام التنكير يبين مقام خلافه ومقام الاطلاق يبين مقام خلافه الى آخر الكلام الا أنه أجل هذا التفصيل طلبا للاختصار فوقع الخلل فى العبارة فالمقصود صحيح وان كانت العبارة مختلة قال العصام فى أطوله ونحن نقول لما نعرف هذا الاجال فى افادة التفصيل وشاع فى محاورات البلاء وأرباب التحصيل فالبيان أيضا بيان جميل اه (قوله ومقام اطلاق الحكم) أى النسبة بين المسند اليه والمسند نحو زيد قائم أو جاء زيد وهى الاسناد الذى قصر به يس الحكم وكتب على قوله اطلاق ما نصه أى عن التقييد بما يأتى (قوله أو التعلق) أى تعلق المسند بما لا يسه سواء كان المسند اليه نحو زيد قائم أو لا كما تقول به نحو ضربت زيدا فالتعلق أعم من الحكم أو تعلقه بمموله غير المسند اليه فالتعلق مغاير للحكم (قوله أو متعلقه) ظاهره رجوع الضمير الى المسند فقط وعليه مثنى غير واحد مع أنه يصح رجوعه الى كل من المسند والمسند اليه فإنه قد يكون له متعلق مطلق ويقيد (قوله تقييده) أى المذكور وكاب أيضا قوله تقييده بمؤ كد راجع للحكم والتعلق أو أداة قصر راجع لها أيضا أو تابع راجع للسبب اليه والمسند ومتعلقه وقوله أو شرط

(قوله غير المسند اليه) احتراز عن نحو الفاعل (قوله وقوله وأشرط

أو التعلق أو المسند أو متعلقه يبين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلقه يبين مقام تأخيرهم وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه فقوله مقام خلافه شامل لما ذكرنا وإنما فصل قوله (ومقام الفصل يبين مقام الوصل تنبيها على عظم شأن هذا الباب وإنما لم يقل مقام خلافه لأنه أخصر وأظهر لأن خلاف الفصل إنما هو الوصل وللتنبية على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الإيجاز يبين مقام خلافه) أي الاطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي) فإن مقام الأول يبين مقام الثاني فإن الذكي يناسبه من الاعتبار اللطيفة والمعاني الدقيقة الحمية ما لا يناسب الغبي

راجع للمسند إليه والمسند وقوله أو مفعول راجع للمسند إليه والمسند والمتعلق وقوله أو ما يشبه ذلك كالحال والتميز مثال التأكيده والقصر في الحكم أن زيدا قائم وما زيد الا قائم ومثاله في التعلق والله ضرب زيد عمر أريد بالقسم تأكيده متعلق الضرب بعمر وما ضرب زيد الا عمر بقصر تعلق الضرب بالصادر من زيد على عمرو ومثال تابع المسند إليه وتابع المسند قولك زيد الطويل رجل صالح ومثال تابع متعلق المسند قولك زيد ضرب عمر الفاسق ومثال المسند المقيد بالشرط قولك أكرم زيدا أن جاء ومثال المسند إليه المقيد بالشرط قائم أن قام زيد عمرو ومثال مفعول المسند إليه قولك ضربني زيدا إذا كان قائما ومثال مفعول المسند قولك هذا ضربني زيدا ومثال مفعول متعلق المسند قولك زيدا يخطي للضارب عمر أرغيفا وجعلنا فيما مر قول الشارح أو أداة قصر راجعا إلى الحكم والتعلق بمثلين لقصر الحكم بما زيد الا قائم تبعنا فيه الحفيد قال يس فيه أنه سيأتي أن القصر قد يكون من قصر الصفة على الموصوف كقاي ما قائم الا زيد ومن قصر الموصوف على الصفة كقاي ما زيد الا قائم فكيف يكون ما زيد الا قائم من قصر الحكم وكيف يخص قوله أو أداة قصر بالحكم والتعلق دون المسند والمسند إليه ويمكن أن يقال قولنا ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد يصح فيه اعتبار القصر بالنظر إلى الحكم فإنه مقصور وبالنظر إلى المسند إليه في الأول وإلى المسند في الثاني ويجعل قوله أو أداة قصر راجعا للمسند والمسند إليه أيضا بتصرف وكتب أيضا على قوله أو تابع مانصه كالنعت (قوله وكذا مقام ذكره) أي ذكر المسند إليه أو المسند أو متعلقاته اه جري وكتب أيضا قوله وكذا مقام الخ فصله لثلاث يتوهم ابتداء أن مقام ذكره معطوف على مقام تأخيرهم فقد يفضى إلى الاشتباه اه سم وقوله أغنى سم ابتداء أي قبل الوصول إلى قول الشارح يبين مقام حذفه وبه الوصول إليه يرتفع التوهم (قوله شامل) أي صالح وقابل له وهو المراد لا ما يفهمه ظاهر اللفظ اه سم والمراد بما ذكرنا على هذا كون مباينة مقام التنكير لمقام التعريف وكون مباينة مقام الاطلاق لمقام التقييد وهكذا يعمل أن المراد شامل لما ذكرناه من مقام التعريف ومقام التقييد ومقام الأخير ومقام الحذف (قوله وإنما فصل قوله الخ) أي دون أن يذكروه مع الأربعة السابقة بأن يقول من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر والفصل (قوله هذا الباب) أي باب الفصل والوصل ولعظم خطره عرف بعضهم البلاغة بمعرفة الفصل والوصل اه جري (قوله لأنه أخصر) أي لأن ألف الوصل تحذف في الوصل فهو أربعة أحرف فقط اه سم وقال عني لأن خلافه كإثبات الوصل كلمة واحدة وحرف التعريف كالجزء (قوله لأن خلاف الفصل الخ) علة للاظاهرة أي لا كان الخلاف في الواقع منحصرا في الوصل كان ذكره بلفظ الوصل معينا له بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف لا بهامه أن خلاف الفصل أعم من الوصل (قوله وكذا الخطاب الخ) أي ومثل

راجع الخ) فيه أنه يصح رجوعه للحكم والتعلق على أنه يغنى عن رجوعه للمسند إليه رجوعه للمسند على أن المتعلق كالمسند يمكن تقييده بالشرط

المقامين المذكورين في التباين مقام خطاب الذكي مع مقام خطاب الغبي وحاصله تشبيهه المقامين بالمقامين في التباين ولو صرح بذلك المصنف لكان أوضح وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فان مقام الاول الخ فلفظ مقام مقدر في كلام المصنف اسم ملخصا ويمكن حل عبارة المصنف بوجه لا مؤاخذه فيه بان يجعل اسم الاشارة راجعا الى الامور المذكورة التي لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التباين في المقامات وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الخ فصله بكذا اختصارا لان كذا واقتطع مع أخصر من مقام مرتين ولفظ يبين ولان هذا متعلق بحال المخاطب وما قبله بحال الكلام ولانه أبلغ في الفصل فهو أدل على عظم الشأن اسم وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الذكي أي كذا مقام ما يخاطب به الذكي من مقام خطاب الغبي أي ما يخاطب به الغبي وهذا أيضا لا يختص باجزاء الجملة ولا بالجملة من فصاعدا وإنما فصله عما سبق لان التفاوت فيه نشأ من قبل المخاطب لا من قبل نفس الكلام والمراد بالذكي الذي بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبي فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة في القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة عدم الفطنة اذا عرفت هذا فالمقابل للغبي هو الفطن الا انه أراد به الفطن واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينهما وبين الغبي ولذا لم يقل مع خلفه اه أطول وأشار بقوله ما يخاطب به الى ما صرح به الفري من أن المراد من الخطاب المخاطب به لا المعنى المصدري وأشار بقوله في القاموس الخ الى اعتراض الشارح في مطوله على المصنف بانه كان الانسب أن يذكر مع الغبي الفطن لانه المقابل للغبي قال التري انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر ان الذكاء على ما ذكره الشارح أخص من الفطنة فجاء أن يريد به ذلك اطلاقا لاسم الخاص على العام بقريته المقابلة وانما لم يقل أن يذكر مع الذكي البليد لان الفطن أنسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومه ما ورد في الكلام من الغير اه وكتب أيضا على قوله خطاب الذكي مانصه من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ولكل كلمة الخ) فان قيل قد فهم من قوله فمقام كل الخ أن لكل كلمة مع صاحبها مقاما فاما الفائدة في التكرار فلما اذالك بيان لما يفيد الخواص والمزايا لا بمجرد الوضع وهذا بيان لما يفيدها بالوضع فلا تكرار اه خسرو وقيل ان قوله ولكل كلمة الخ اشارة الى علم البديع كما أن قوله وكذا خطاب الذكي الخ اشارة الى علم البيان وما قبله اشارة الى مقاصد علم المعاني أما الاخرة فظاهر وأما المتوسط فلان البيان يبحث عن أحوال الدلالات من حيث الوضوح والحقا وذلك باعتبار فهم المخاطب وأما السابق فلان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس تاما وناقصا وغيرهما انما يتأتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى ويتوجه عليه أنه لا يطرده في كثير من المحسنات كالتوجيه والابهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين وأنه يلزم عليه أن تكون المحسنات البديعية من مقتضيات الحال والمقام فتطبيق الكلام عليها يكون داخل في البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف ما قالوا الا أن يقال الظاهر أن المحسنات أحوال ومقامات تقضيها فتطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال ايها يكون داخل في البلاغة ضرورة أنها ليست الا (قوله ويمكن حل عبارة المصنف الخ) وكلام الشارح ظاهر في هذا الحل أيضا قوله فان مقام الاول الخ بيان لوجه الشبه اه شيخنا (قوله وهذا أيضا لا يختص الخ) كما أن ما قبله ينو ومقام الايجاز الخ لا يختص (قوله من أن المراد من الخطاب المخاطب) سواء أريد بالخصوصيات والكلام المشتمل عليها وحينئذ فالخطاب هو مفتضى المقام والمقام لا المقام هو ذكاء المخاطب أو غباوته وانما أريد بذلك لانه المتبادر ولقول المفتاح وكذا مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي (قوله لان الظاهر أن الذكاء أخص الخ) أي لان الذكاء الفطنة مع سرعة

مطابقة الكلام النصيب مقتضى الحال فينبغي الصير الى ما ذكره رحمه الله في شرح الفتح أن المحسنات
داخلة في علم البلاغة أن اقتضتها الأحوال خارجة عنه تابعة له أن لم تقتضها بل كأن أرادها في الكلام
وعدمه على السواء وأوجب للكلام حسنا عرضيا والحاصل أنها داخلة في علم البلاغة بعض من المعاني
من جهة مطابقتها مقتضى الحال وإيجابها الحسن الذاتي وخارجة عنه مباحث للبديع من جهة إيجابها
الحسن العرضي الرائد على حصول البلاغة فإن قات لم يشتهر القول بأن المحسنات توجب الحسن الذاتي
بل أطلقوا القول بأنها تابعة للبلاغة خارجة عنها توجب حسنا عرضيا وعلى ما ذكر يكون إيجابها الحسن
الذاتي كإيجابها الحسن العرضي فإذا دعاهم الى التزام السكوت عن الاول والتصریح بالثاني قلت يمكن
أن يقال اقتضاء الحال إياها بعيد خفى فاسقطوه عن درجة الاعتبار فلم يطلقوا القول بإيجابها الحسن الذاتي
ولم يذكروا جملتها في المعاني بل ذكر واقع منها ما يكون اقتضاء الحال إياه غير نادر كالالتفات والاعتراض
والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على أن سائر المحسنات يجوز دخوله في البلاغة لانه علم مما فعلوا أن
كونه حسنا لا يتأني الدخول في البلاغة مع تقرر أن ما يطابق اللفظ مقتضى الحال داخل في البلاغة
ومن المعلوم أن الأحوال قد تقتضي المحسنات اه من الخطائي على المطول وكتب أيضا قوله ولكل كلمة
مع صاحبها كالترقي بالنسبة الى ما قبله فانه لما ذكر أن لكل كلام مقاما ترقى الى أن لكل كلمة من أجزاء
الكلام إذا قرئت بكلمة أخرى مقام لم يكن لها إذا قرئت بكلمة أخرى غيرها اه جرى وكتب أيضا على
قوله ولكل كلمة ما نصه أى لوضع كل كلمة وكتب أيضا قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام ليس الخ بقيد أيضا
منطوقه أن لهذه الصاحبة مع تلك الكلمة مقاما ليس لتلك الصاحبة مع ما يشارك تلك الكلمة في أصل
المعنى لدخول هذه الصاحبة في قوله ولكل كلمة ودخل تلك الكلمة في الصاحبة والى هذا أشار الشارح
حيث مثل لكلام المتن بالمثالين الآتين كما سيظهر (قوله مع صاحبها) لا يتوهم قاصرا أن صاحبة
الكلمة ما جاورتها إذ هي ما ترتبط بها وتعلق بها نوع تعلق مثلا مرفوعة في قوله تعالى فيها سرر
مرفوعة واكواب موضوعه طامع الموضوع مقام ليس للرفعة مقام مع الاكواب فقول يكنى للآتيان
بالكلمة أن يقرضها مقام طامع صاحبة وان لم يكن مقام يقرضها مع عدة من صواحب أخرى بل تستوى
هي وما يشار كها في أصل المعنى مع تلك الصواحب اه أطول وكتب أيضا قوله مع صاحبها متعلق
بمضاف محذوف أى لوضع كل كلمة كذا في شرحه الفتح أو حال من كل كلمة أو صفة لكلمة أو متعلق
بالطرف الواقع خبرا مقدما كذا في يس (قوله مع كل كلمة أخرى) قبل الاظهر أن يقول أو ما في حكمها
ليندرج فيه مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جملة ولا يخفى أنه يجب التعميم أيضا في قوله ولكل
كلمة ليندرج فيه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وتسمع بالمعدي خير من أن تراه على
وجه لكن يبقى أنه يخرج مقام كل جملة مع جملة ليس لشيء منها محل من الاعراب فلا بد من الحكم بأنه ترك

(قوله كالترقي بالنسبة الى ما قبله الخ) لا معنى له إذ على تسليم ظاهر الايراد السابق من التكرار لا يتأني
الترقي وعلى منعه فالترقي لا يتأني أيضا لان المقام السابق أيضا للكلمة ذات الخصوصية للكلام والا فإ
الفرق حتى يعتبر ما سبق للكلام وهذا لا يكاد اه شذوذا (قوله على وجه) وهو أنه ليس على تقدير
الحرف المصدرى الذي رفع الفعل عند حذفه بل على وجه اعتبار أن الجملة إذا قصد منها الحدث كانت
في حكم المفرد والمحققون على أن الفعل إذا قصد منه الحدث كان اسما حقيقة وقوله لكن يبقى أنه يخرج
الخ أى لأن الجملة التي لا محل لها ليست في حكم الكلمة

مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشاركك تلك المصاحبة في أصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقتراحه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أي انحطاط شأنه (بعدمها) أي بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة

المقايسة وذلك أن تستغنى عن تعميم الكلمة بالمقايسة اه يس (قوله مصاحبة لها أي ذكرت وجمعت معها في كلام واحد اه سم (قوله ما يشاركك تلك المصاحبة في أصل المعنى) أورد عليه أمران الاول أن هذا الكلام يستلزم أن يكون لكل كلمة مع لفظ مقام ليس لها مع المرادف لهذا اللفظ وأجيب بأن المفهوم من المشارك في أصل المعنى أن يكون بين اللفظين تباين في المعنى في الجملة فخرج المرادف الثاني أنه لا وجه للتمييز بالشارك إذ لا شك أن لكل كلمة مع صاحبها مقام اه ليس لها مع كلمة أخرى سواء شاركت تلك الكلمة الأخرى تلك المصاحبة في أصل المعنى أولا وقد أطلق في شرح المفتاح وأجيب بأنه قيد بها لغرابة صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ماسواها منها وفي الاطول بعد أن قال تقديم الخبر في قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام لا يحصر ما نصه أي المقام لها لا الكلمة تشاركها في أصل المعنى فليس للبليغ أن يختار تلك الكلمة ما لم يدعه اليها هذا المقام بخلاف كلمة لا تشاركها في أصل المعنى فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى قصد افادته عليها ومن غفل أشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما أن المقام ليس للكلمة لا تشاركها أيضا فاعتذر بأن هذا القسم أولى بالتعرض نفص بالتعرض واعتمد في معرفة المتروك على المقايسة اه (قوله في أصل المعنى) أي لا في جميعه فيكون بين الكلمتين تباين في المعنى في الجملة كان واذا فانها وان اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط اختلاف في الاول لا شك والثانية لا تجزم والتحقيق (قوله بالشرط) أي بأداته اه سم (قوله فله مع أن مقام الخ) مقام الفعل مع ان الشك ومقامه مع اذا الجزم اه سم تقول أن جاء زيد أتيك وأتيك إذا أحر اليسر ولا يصح العكس اه جري وكتب أيضا قوله فله قرن الخبر بالفاء لان المبتدأ موصوف بالموصول والمبتدأ اذا كان موصوفا به فانه يقترب خبره بالفاء كما ذكره الاشعري (قوله وكذا السكل الخ) هو عكس ما قبله فان ما قبله بيان لمقام الفعل مع الأدوات وهذا مقام الأدوات مع الفعل (قوله مع الماضي مقام) وهو اظهار أن الشرط لتحقيق وقوعه كانه وقع اه سم كقولك ان قام زيدت وفيه أن ان لا شك وكون مقامها مع الماضي التحقيق ينافي أصل وضعها فالاول أن يقال الغلبة وقوعه وحينئذ لا تنافي ومقام الشرط مع المضارع اظهار عدم الغلبة واظهار الاستمرار التجددى (قوله وعلى هذا القياس) كالبتدأ مثلا فان له مع الخبر المفرد مقام ليس له مع الخبر اذا كان جملة اه جري (قوله وارتفاع) معطوف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل وقد مر أن الغرض من هذا بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين اعلاه وأسفله اه عبد الحكيم (قوله في الحسن) أي في بيان الحسن وهذا احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقلته انظر عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله في الحسن ما نصه أي بالنظر لذاته اه يس (قوله والقبول) أي بالنظر الى السامع والبلغاء اه يس (قوله الامر الذي اعتبره الخ) فالاعتبار بمعنى الاعتبار والمراد به أمما الكلام المشتمل على الخصوصيات فطابقة الكلام له بمعنى اندراجها تحته أو نفس الخصوصيات فالطابقة بمعنى الاشتغال على ما مر (قوله بحسب) السليقة الخ لقائل أن يقول بقي قسم آخر وهو أن يكون بحسب ما عرف من القواعد المدونة من غير أن يصدر منه تتبع لما ذكر ويمكن أن يجاب بدخول هذا في القسم الثاني بنوع مسامحة لان تلك القواعد

أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء تقول اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه وراعت حاله وأراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعني إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الرأى المطابقة للاعتبار المناسب على ما تنبئ به إضافة المصدر

مأخوذة من التتبع والاختصاص منها أخذ منه بواسطة وإما عدم اعتبار مثله فيعيد أميس وكتب أيضاً على قوله بحسب السابقة مانعه أن كان المتكلم من العرب العرباء (قوله) أو بحسب تتبع خواص الخ (أن كان من غيرهم) قوله وراعت حاله (أي الأمر الداعي إليه فمقتضى على ما قبله من عطف السبب على المسبب لأن رعاية الأمر الداعي كالانكار سبب لاعتبار الشيء أي التأكيد مثلاً فتأمل (قوله) وأراد بالكلام الكلام الفصيح (أي لأن الفصاحة عند المصنف معتبرة في البلاغة ويحمل الكلام على الكلام الفصيح لا البليغ بن دفع ما أورد على كل من المتقدمين في قول المصنف وارتقار الخ أما الأولى فلأن ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقول إنما هو زيادة المطابقة للاعتبار المناسب وكما لا ينبغي المطابقة والثابت بنفس المطابقة إنما هو أصل الحسن وأما الثانية فلأن الانحطاط في الحسن يوجب أصل الحسن وإذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يستقيم الانحطاط في الحسن بعدم المطابقة وحاصل الدفع أن أصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها لكن يرد عليه أنه لا يوافق حكم المصنف فيما سيأتي بأن غير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق بصوات الحيوانات والجواب بأن المراد التحاقه بها في مجرد عدم مراعاة الخواص بعيد فالحق أن المراد الكلام البليغ ويحجب عن الإرادة على المتقدمين بما ذكره المحشى وغيره أنه يسر وحاصل جواب المحشى الحفيد أن كمال المطابقة مطابقة فصيح أن يقال الارتفاع بالمطابقة أي بجنس المطابقة فالإضافة للجنس كما أن أصل الحسن أيضاً بذلك الجنس وكذلك إضافة عدم للجنس والمعنى الانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة له ويمكن الجواب أيضاً بأن الإضافة للكمال أي الارتفاع بالمطابقة الكاملة والانحطاط بعدم تلك المطابقة الكاملة أم (قوله الداخل في البلاغة) أي في بابها ليشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافي قوله الداخل في البلاغة ثبوت أصل الحسن الذاتي بالفصاحة كما يفيد جواب الشرح عن الاعتراض على مقدمتي المصنف كما مر ولن يدفع الاعتراض بأن الداخل في البلاغة الفصاحة لا الحسن بل هو من لوازمها فتدبر وكتب أيضاً على قوله الداخل مانعه تفسير للذاتي (قوله) لحصوله بالمحسنات البديعية (أي من حيث يبحث عنها في علم البديع لعدم اقتضاء الحال إياها أذهى من حيث يبحث عنها في علم المعاني الاقتضاء الحال إياها موجبة للحسن الذاتي ولذا ذكر الالتفات الذي هو من المحسنات ونحوه في علم المعاني كذا في الحفيد وتقدم بسطه (قوله) فمقتضى الحال) التفاء لتفريع على قوله وارتقار شأن الخ والى ذلك الإشارة بقول الشارح يعني إذا علم الخ ولم يحتمل التفاء تعليلية لأن المناسب حينئذ يقال فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال ولأن التفريع أشبع (قوله على ما) أي بناء على ما الخ (قوله) تنبيهه إضافة المصدر (أي بالزوم) فإن إضافة المصدر عند عدم قرينة الخصوص للعموم أي كل ارتفاع حاصل بالمطابقة ويلزمه أنه لا ارتفاع إلا بها إذ لو حصل ارتفاع بغيرها لما صدق أن كل ارتفاع حاصل بها وكتب أيضاً على قوله المصدر

(قوله سبب لاعتبار الشيء) الأول سبب للنظر إليه لأن مجموع العطف والمعطف عليه على كلامه تفسير للاعتبار (قوله في مجرد عدم الخ) أي وهو لا ينافي ثبوت أصل الحسن بالفصاحة لقول بعيد أي لأن التبادر الالتحاق بها في عدم الحسن أصلاً

ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والاصل صدق أنه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال

مانصه لانه مفرد مضاف فيعم (قوله ومعلوم) لم يقل وعلم اشارة الى أن هذه المقدمة معلومة فيهم وبينهم وليست معلومة من كلام المصنف أي علما قريبا والى أن التفرع في كلام المصنف عليهما معا لكن حذف أحدهما للعلم بها وحاصل كلام الشارح أن معناه مقدمة مقتضى الحال هي مطابقة للاعتبار المناسب مأخوذة من كلام المصنف فإذا جعلت المقدمة الدائمة صغرى والمقدمة الأخوذة من كلام المصنف كبرى حصل قياس من الشكل الثالث نظمه أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج مطابقته لمقتضى الحال هي مطابقته للاعتبار المناسب بحذف المكرر وهو الموضوع في كل من المقدمتين لكن هذا لا ينتج عين المدعى وإن كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب فإذا رد القياس الى الشكل الاول أخرج عين المدعى بأن يقال مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته شأن الكلام وكل ما يرتفع بمطابقته شأن الكلام هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب كذا قيل (أقول) ما ذكره من أن نتيجة القياس المذكور الماركة من الشكل الثالث ما ذكره غير صحيح وكذا أقول بعضهم أن نتيجة مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والصواب أن نتيجة القياس المذكور هكذا الكائن بمطابقته لمقتضى الحال كائن بمطابقته للاعتبار المناسب وهذا أيضا غير المدعى فالذي ينبغي هو أن يجعل في كلام الشارح اشارة الى قياس من الشكل الاول أشير الى صغره المقدمة المعلومة لأنها عينها والى كبراه بمقالة المصنف لأنها عينها ونظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقة الكلام وكل شيء يرتفع الى آخر ما مر فافهم (قوله فقد علم) جواب اذ (قوله والا) أي والآن نقل ان المراد بها واحد بان قلنا أنهما متباينان أو بينهما عموم وخصوص وجهي أو مطلق لما صدق أنه الخ أي لما صدق هذان الحصران بل يبطلان على الاولين واحدهما وهو الحصر في الاخص على الاخير لتحقق الارتفاع في فرد آخر من الاعم وفيه نظر لان الحصر في الاعم من وجه أو مطلقا لا يوجب وجود المحصور في جميع أفراد الاعم حتى يلزم تحقق المحصور في الفرد الخارج عن الاخص فيبطل الحصران على تقدير الاختصية من وجه والحصر في الاخص مطلقا على تقدير الاختصية مطلقا فلا قولنا ما في الدار الأبيض وما فيها الاحيوان حصر في الاعم من وجه وليس باطلا لعدم تحقق المحصور في جميع الافراد وكذا قولنا ما في الدار الا الانسان وما فيها الاحيوان صادق مع أن قولنا ما فيها الاحيوان حصر في الاعم فظهر الحصرين الذين في كلام الشارح صحيحان على تقدير الاختصية من وجه أو مطلقا لأنها باطلان على تقدير الاختصية من وجه والحصر في الاخص باطل على تقدير الاختصية مطلقا وثان سلب الايجاب فاللازم ليس الا بطلان أحد الحصرين لا كليهما ولا واحد بعينه فقوله بل يبطلان على الاولين واحدهما وهو الاخص مطلقا على الاخير في حيز (قوله أي علما قريبا) فيه أنه لم يعلم منه أصلا غاية الأمر أنه علم أن البلاغة هي المطابقة لمقتضى الحال وأما أن الارتفاع لذلك فلم يعلم فتدبر (قوله فاذا رد القياس الخ) فيه أنه ليس موافقا لرد المصطلح عليه عند الميزانين الآن يقال مراده ابتداء شكل لازم للمقدمتين لا رد الاصطلاح (قوله وللصواب أن نتيجة القياس الخ) غير صواب نعم ان جملة ال في الكائن على الجنس المتحقق في البعض حتى تكون جزئية أو جعلت القضية مهمة في قوة الجزئية صح ما ادعاه لكن لا تكون النتيجة حينئذ مستلزما للمدعى فافهم (قوله لا كليهما) أي على فرض التباين أو العموم من وجه وقوله ولا واحد بعينه أي على فرض العموم المطلق

النع لجواز انحصار الارتفاع في نفس الامر في كونه بالمطابقة للاعتبار المناسب بعينه أو مقتضى الحال
 بعينه فيكون الباطل أحداً لمرتين وهو المقابل للثابت في نفس الامر فلم يلزم بطلان كليهما على تقدير
 التباين أو العموم الوجهي وجوز أن يكون الباطل على تقدير الأعمية مطلقاً تماماً هو الحصر في الأعم باعتبار
 الجزء النبوي للحصر فيه المقابل للجزء السلبي للحصر في الأخص فلم يلزم على هذا التقدير بطلان الحصر في
 الأخص بعينه وبيان ذلك أن الحصر مطلقاً يشتمل على إثبات ونفي فإذا قلت لا يتحرك إلا الإنسان ولا
 يتحرك إلا الحيوان فالجزء الإيجابي للحصر الأعم وهو نبوت التحرك للحيوان مقابل للجزء السلبي للحصر
 الأخص وهو سلب التحرك عن غير الإنسان لا يثبت الجزء الإيجابي للأعم التحرك للحيوان مثلاً ونفي الجزء
 السلبي للأخص إياه فافهم وأورد عليه أيضاً أنه منقوض بصحة الحصرين في لاصلة الأفتحة الكتاب
 لاصلة الأبطال وهو ردد هذا بأن الحصر في الحديتين أضاف أي بالاضافة إلى عدم فائدة الكتاب وعدم
 الظهور والحصر هنا حقيقي لأن مقصود أرباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب
 أن الارتفاع يكون بكل مطابق له ولا يكون بغيرها إذا الغرض أن يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع
 ويكون المقصود لأرباب التدوين من مثل هذه العبارة ذلك يندفع الوجه الأول أيضاً من وجوه التنظير
 لوجوب وجود المحصور في جميع أفراد الأعم بهذا الاعتبار والجواب عن الوسطان ما ذكر من بطلانها
 على الأولين والحصر في الأخص على الأخير مبني على مقتضى ظاهر لفظ الحصرين بقطع النظر عن الواقع
 وقبل أن نبين ذلك ينبغي أن يعرف أن الجزء الإيجابي لكل حصر أمر مقرر عند القوم فالمرض للباطل
 جزؤه السلبي إذا عرفت هذا فقول الجزء الإيجابي للحصر في الأعم ينافي الجزء السلبي للحصر في الأخص
 والجزء الإيجابي للحصر في الأخص لا ينافي الجزء السلبي للحصر في الأعم حتى يتطرق للحصر في الأعم
 البطلان فلذلك كان الباطل هو الحصر في الأخص على التقدير أعني تقدير الأعمية مطلقاً وأما على
 تقدير التباين أو العموم الوجهي فالإيجابي من كل منهما يبطل السلبي من الآخر فهذه الباطل كل منها
 والحاصل أن الباطل الجزء السلبي من الحصر في الأخص على تقدير الأعمية مطلقاً والجزآن السلبيان من
 الحصرين على تقدير التباين والعموم الوجهي اهـ هذا خلاصة ما في الأطول وحواشي المطول فاحفظه
 وكتب أيضاً قوله والامصادق في كلامه مساحة حيث أدخل اللام في جواب أن وانما تدخل في جواب لو
 فكأنه أعطى أن حكم لولائها اختها في التعليق ووقع له ذلك كثيراً ولغيره من المصنفين اهـ يس (قوله
 فلينأمل) ماله لا مكان المناقشة في الملازمة بما مر ولأن المطلوب بيان اتحادها مفهوماً كما هو مقتضى
 قصد تفسير مقتضى الحال بالاعتبار المناسب وما ذكر على تقدير تمامه لا يفيد إلا أحد الأمرين اتحادها
 في المفهوم أو تساويهما في الصدق لا خصر من اتحادها في المفهوم والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم فلو
 قيل أن التفريع للتنبية على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا مرجبه الذي يمنع أن ينفك عنه كما
 يقتضيه لفظ مقتضى وانما أطلق عليه لفظ مقتضى للتنبية على أن المناسب للمقام في نظر البليغ كالتنبيه
 الذي يمنع انفكاكه فلا يجد بداً منه أو أن الفاء فصيحة أي ادعرت هذا فاعلم أن مقتضى الحال هو
 (قوله عن الوسط) وما أفاده بقوله واثمن سلم الخ (قوله فلو قيل أن التفريع للتنبية الخ) أي لا قصد التفسير
 الحقيقي وحينئذ لا يكون المطلوب بيان اتحادها مفهوماً بل اتحادها أعم من أن يكون في المفهوم أو في
 الصدق وحينئذ لا يرد هذا الإشكال وإن ورد ما مر مما تقدم الجواب عنه (قوله أو أن الفاء فصيحة الخ)
 وحينئذ لا استنح مما تقدم أصلاً فلا يرد شيء أصلاً

(فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) يعني أنه يقال كلام لم يخ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) أى الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بافادة وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعاني والاغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلام المجردة (وكثيرا ما) نصب على الظرفية

الاعتبار المناسب لئلا يشتبه عليك صحة هذا الحصر بما تقرر أنه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وينكشف لك أن العبارتين بمعنى واحد لم يتجه عليه شيء كذا فى الاطول (قوله فالبلاغة) تفريع على تعريف البلاغة لان المطابقة صفة المطابق اهـ ويصح جعله تفريعا على قوله وارتفاع شأن الكلام الخ وكتب أيضا قوله فالبلاغة الخ قصده دفع التنافى بين كلامى عبد القاهر حيث جعل البلاغة صفة اللفظ وقال مرة أن البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ وحاصل الدفع أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته بل باعتبار افادته المعنى الثانى الزائد على أصل المراد افاده ابن يعقوب (قوله الى اللفظ) أى الذى هو الكلام الفصيح اهـ سم (قوله يعنى) فى بعض النسخ بمعنى (قوله وصوت) عطف أعم (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية اهـ وكتب أيضا قوله باعتبار افادته المعنى أى المعنى الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام اياها كالتأكيذ بالنسبة للانكار والابحاز فى الضجر وكالاطناب فى المحبة وغير ذلك من الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وليس اللفظ متصفاً بالبلاغة باعتبار افادته المعنى الاول الذى هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أى وجه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناول الالغرابى والعجمى والبسوى والقروى فلا ينظر اليه البليغ ملخص من ع ق فراد الشارح بالغرض المصوغ له الكلام لمقتضى الحال وقوله باعتبار المعانى والاغراض الخ أى المعانى الثانية والخصوصيات الزائدة على أصل المراد التى هى مقتضيات الاحوال وكتب على قوله باعتبار افادته المعنى الاول مانصه كمالا يتصف بهما من حيث أنه لفظ وصوت (قوله بالتركيب) بيان للواقع لا لخراج شيء ضرورة استحالة افادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب به عليه ع (قوله متعلق بافادة) يجوز فى الاطول تعلقه بالمعنى مخففة أو مشددا والمراد مقصود البليغ (قوله وذلك) أى الرجوع باعتبار الافادة فقوله لان الخ علة راجعة الى اللفظ وقوله وظاهر الخ علة لقوله باعتبار الخ (قوله اعتبار المطابقة وعدمها) أما المطابقة لظاهر أو ما عديمها فلا نه لا يسلب الشيء الا عن شيء يصح أن يتصف به إذ لا يقال الحائطا لا يبصر فظهر كونه لا يتصف بكونه غير مطابق اهـ وكتب أيضا قوله وعدمها أى الاعتبار وأنه لا كتسابه التأنيت من المضاف اليه كذا قرره بعضهم وظاهر كلام سم أنه راجع للمطابقة وكل صحيح (قوله باعتبار المعانى الخ) أى وجودا وعدمها لطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) أى عن اعتبار افادة المعانى وليس المراد الغير المركبة اذ المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان أو مركبا وقوله المجردة أى عن اعتبار المعنى الزائد على أصل المراد كما فى ع (قوله نصب على الظرفية) يجوز أن يكون صفة مصدر يسمى فيكون مفعولا مطلقا أى تسمية كثير او لا يرد أن التسمية وضع الاسم على المسمى فلا تعدد فيها وأنه كان يجب حينئذ تأنيث كثير لان التسمية هنا بمعنى الاطلاق كما يقال سمي زيد انسانا أى أطلق لفظ الانسان عليه والاطلاق بتعدد هو من ذكر باعتبار تأويل التسمية به ذكرت الصفة وما أجاب به الحفيد عن الثانى من أن تأنيث المصدر قد لا يراعى فى صفته أى لتأويله بأن والفعل والفعل ليس مؤنثا

(قوله وعدمها أى الاعتبار) عليه يكون عدمها منصوبا عطفا على اعتبار وقوله وظاهر كلام سم الخ وعليه فهو مجرور عطفا على المطابقة كذا يؤخذ من بعض الحواشى

لأنه من صفة الاحيان ومالتا كيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة حيث يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يرد بها هذا المعنى ولها أي بلاغة الكلام (طرفان أعلى وهو حد الاعجاز) وهو أن يرتقى الكلام في بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضة (وما يقرب منه) عطف على قوله هو والضمير في منه عائد الى أعلى

الظاهر أنه خاص بالمصدر المؤثر بذلك وما هنا ليس كذلك وكتب على قوله على الظرفية مانعة أي لاجل الظرفية فعلى تعليلية (قوله لانه) أي هنا (قوله من صفة الاحيان) أي وصفة الظرف ظرف وكتب أيضا مانعه فالمعنى وحينا كثيرا والعامل فيه يسمى (قوله ومالتا كيد الخ) فيكون حرفا زائدا اهجر في (قوله والعامل فيه) أي في الظرف (قوله يسمى ذلك فصاحة) أي تطلق عليه فالسمية بمعنى الاطلاق كافي سم (قوله الوصف المذكور) وهو مطابقة الكلام الفصيح لاقتضى الحال التي سميناهم بلاغة وعلى هذا التقدير تكون الفصاحة والبلاغة مترادفتين اهسم وكتب أيضا على قوله الوصف ما نصه فيه اشارة الى أن تذكير الاشارة مع رجوعها الى المطابقة لتأويلها بالوصف (قوله في أعلى طبقات الخ) لا يرد عليه ما في المطول من أن بعض الآيات أعلى طبقة من بعض لأن أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله طرفان) أي فردان اهسم أو صنفان أو مرتبتان وسماها طرفين لشبههما بطرفي الشيء الأعلى والأسفل (قوله وهو أن يرتقى) أي ذو أن يرتقى فلا يرد أن حد الاعجاز من البلاغة وهي المطابقة المتقدمة وليست المطابقة ارتقاء (قوله الى أن يخرج الخ) قال في الاطول اعترض الشارح على كون الطرف الأعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بأن البلاغة ليست سوى المطابقة تقتضى الحال مع فصاحتها وعلم البلاغة كافي بهذين الأمرين فمن أتقنه وأحاط به لم لا يجوز أن يراعيه ما حق الرأية فيأتي بكلام هو الطرف الأعلى ولو بمقدار أقصر سورة ولا يخفى أن الاشكال لا يختص بتكفّل علم البلاغة بل تكفّل سليقة العرب أقوى وأوجب للاشكال ثم أجاب بأجوبة ثلاثة الاولى أن العلم لا يتكفّل الا ببيان مقتضيات الاحوال وأما الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها فامر آخر ثم نقل الجوابين الآخرين وبحث فيهما فراجع (قوله عن طوق البشر) أي طاقتهم ووسعهم وكتب أيضا قوله عن طوق البشر ذكر البشر بناء على أنه المشتهر بالبلاغة والمتصدى للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملوك اهسم (قوله ويعجزهم) عطف لازم على ملزوم (قوله عطف على قوله هو الخ) قال الفري قديمترض على توجيه الشارح توجيها (أحدهما أن سوق كلام المصنف يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان لا طرف الأعلى كما أن قوله وهو اذا غير الخ بيان للطرف الأسفل وعلى ما ذكره الشارح يمتد هذا المقصود وكون الحاصل تفسير حد الاعجاز بأنه الطرف الأعلى وما يقرب منه ثانيهما أن التفاوت في البلاغة القرآنية وسره أن الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم أن يكون كلامه المشتمل عليها في أعلى المراتب الا أن بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع وتوجيهه يقتضى التفاوت فيها حيث جعل حد الاعجاز الطرف الأعلى وما دونه بما يقرب منه وأيد ذلك في المطول بأن بعض الآيات القرآنية أعلى طبقة من بعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع المعارضة فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات في البلاغة قلت التفاوت الحاصل فيها بالنظر الى أن الاحوال المقتضية للاعتبارات

(قوله وحينا كثيرا فيه) اشارة الى ان الاحيان في كلام الشارح مراد به الجنس اذ ليس الموصوف الاحيان بل المفرد والاوجب التأييد وأنه كان الأوضح أن يقول من صفة الحين وفي بعض النسخ من صفات الاحيان (قوله وما هنا ليس كذلك) انظر ما وجهه ولعله اعتبر أن المانع ختمه بالتاء

يعنى أن الأعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى افتتاح وزعم بعضهم أنه عطف على حد الاعجاز والضمير عائذ اليه

فى بعضها أكثر فمقتضيات الرعية فهم أوفر من مقتضيات المربعة فى الأخرى وذلك لا يقدح فى أن يكون كل منهما فى الطرف الأعلى أى فى مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الأحرار التى فى نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتأمل وفى بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب عنه عطف على حد الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة فى مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة فى مقدار آية أو آيتين فساكنه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية ففى هذا يتعين الطرف الأعلى بأنه البلاغة القرآنية كما هو المقصود اهـ بايضاح وبعض تصرف قال سم فيما كتبه فى هامش الفري يمكن أن يجاب عن الوجه الأول بأن ظاهر السوق قد يترك لما هو أرجح منه معنى وهمنا كذلك كما يظهر من احتجاج الشارح على أنه يمكن أن يمنع دلالة سوق كلام المصنف على أن مراده بيان الطرف الأعلى فقط بل بيان ذلك وبيان حد الاعجاز وقد أفاد كلامه ذلك لأنه أفاد أن الطرف الأعلى هو أعلى أفراد البلاغة وان حد الاعجاز أى مرتبته ونوعه هو ذلك الفرد وما قرب منه وعن الثانى بأن تفاوت البلاغة القرآنية بالنظر الى ما ذكره مراد الشارح من تفاوتها فالبعض الذى مقتضياته واعتباراته أكثر أعلى طبقة مما ليس كذلك وان اشتراكا فى أن كلا منهما روعى فيه جميع ما اقتضاه الحال فى نفس الامر على أنه يمكن أن يدعى تفاوت نفس البلاغة القرآنية بغير النظر الى ما ذكر بأن يكون أحد الكلامين أبعد عن أسباب الاختلال بالفصاحة كان لا يكون فى أحدهما شائبة ثقل ويكون فى الآخر شائبة ثقل لا تخل بالفصاحة نحو فسبحه ولا شك أن انقطاع الشائبة بالكلية أدخل فى الفصاحة وموجب للأعوية فى البلاغة فيندفع الامر الثانى من أصله وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ الأقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك أى حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهو أولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته من العطف على المبتدأ بعد مضى الخبر والعطف على أبعد المذكورين وأما حذف الخبر بعد قيام قرينه فشائع فى قريه اهـ سم وناقشه يس فى قوله وان اتحد المؤدى بما لا يظهر ثم نقل عن شيخه الغنى التوقف فى كلام الشارح بلزوم توسط المعمول بين أجزاء عمله اذ الصحيح أن المبتدأ عامل فى خبره والمبتدأ هنا مجموع المتعاطفين وقد توسط بينهما الخبر ولزوم عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فى آن واحد اذ تحمل الخبر ضمير او ذلك محل نظر ثم نقل عن شيخه الدوشى انه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله اذا كان العامل كثنين أو كلمات متفصلة إذ هو أهون من تقديمه على جميعه وان عود الضمير فى هذه الحالة أهون من عوده على متأخر لاسيما والجزء المتأخر فى نية التقديم وفى أهوية الامر ينظر ثم نقل عن معنى اللبيب تجوز ما أجاز الشارح لجوز فى زيد فى الدار وعمر وعطف عمر على زيد وجعل الخبر المذكور لها معانهم قال فى المعنى فأن قلت لوضح ما ذكره لصح زيد قائبان وعمر وقلت ان سلم منه فلتصح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصده وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ وعليه فالمراد بالأعلى الأعلى الحقيقى وبعده الاعجاز مرتبته والاضافة بيانية اهـ سم وأما على زعم بعضهم الآتى فالمراد بالأعلى النوع الذى يحصل به الاعجاز وان كان نظير الشارح فيه مبني على أن المراد

(قوله هو مراد الشارح من تفاوتها الخ) والأعلى وما يقرب منه على هذا وما بعده مطابقة مقتضى ما وجد من الاحوال بحيث لا يترك مقتضى حال فى الواقع فى مقدار أقصر سورة فأكثر والأعلى وما بعده هو ما بعد عن أسباب الاختلال بالفصاحة من ذلك والقريب من الأعلى ما لم يبعد عنها منه

يعنى أن الاعلى مع ما يقرب هو حد الاعجاز (وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لأن القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد أوضحنا ذلك في الشرح (وأسفل وهو ما إذا غير) الكلام عنه (الى مادونه) أى الى مرتبة هي أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلاغ بأصوات الحيوانات التي تصدر

به في كلام هذا البعض الاعلى الحقيقي أى الفرد الذى لا فرد فوقه وبحد الاعجاز نهايته والاضافة لامية ولا بد من تقدير مضاف على هذا أى ذو حد الاعجاز وكذلك على الاول أى حدنى الاعجاز لأن الاعلى فرد من البلاغة التي هي المطابقة لا الاعجاز (قوله يعنى أن الاعلى الخ) فله طيف ملاحظ قبل الاخبار كما أشار اليه بقوله مع ما يقرب منه فهو من باب الاخبار عن شيئين بشيء واحد (قوله مع ما يقرب منه) عبر بجمع مع أن عبارة المصنف الواو ومع أن الانسب بقوله كلاهما الواو إشارة الى اعتبار اللعبة وأن حد الاعجاز الاعلى وما يقرب منه معافئيه (قوله لا يكون من الطرف الاعلى) مبنى على أن المراد الاعلى الحقيقي وهو الطرف الجزئى الذى لا ينقسم ويمكن أن يراد به الكلى القول بالشكك الصادق على ما يقرب من الطرف الحقيقى فيندفع النظر وايضاحه أن يصح أن يراد به بالطرف الاعلى النوع الذى يحصل به الاعجاز وهو ماهية كلية افرادها متعددة متفاوتة فيصدق الطرف الاعلى حيث يحد الاعجاز أى نهايته التي لا مرتبة للاعجاز فوقها وبما يقرب منه فيندفع النظر وأورد على هذا أنه يلزم عليه قصور البيان وعدم صحة الحصر في قوله وهو حد الاعجاز وما يقرب منه لأن الطرف الاعلى على هذا الوجه ليس خصوصاً حد الاعجاز أى نهايته وما يقرب منه بل ما يشمل ما يشمل مبدأ الاعجاز وما فوقه مما لم يقرب الى حده من المراتب الوسطى وليس في البيان تعرض لمذين فيكون قد فسر النوع ببعض افراده على أن تفسير النوع بالافراد لا يخلو من ضعف اذا لم يحسن أن يقال نوع الانسان زيد وعمر والى غير ذلك هذا ايضاح ما في الحفيد وأجاب ع ق عن ذلك الايراد بأنه يجوز أن يراد أن نوع الاعلى يشمل صنفين حد الاعجاز وما يقرب منه فيصح الاخبار عن نوع الاعلى بصنفيه كما يقال الانسان زنجى وغيره اه (أقول) يؤيد الشارح حسن المقابلة على ما ذكره بن أعلى وأسفل اذ الاعلى على كلامه مراد به الاعلى الحقيقي كما أن الأسفل مراد به الأسفل الحقيقي بدليل تفسيره بأنه ما إذا غير الخ (قوله وأسفل وهو ما إذا غير الخ) أورد على هذا التعريف أنه يصدق بالاعلى لأنه اذا غير الى مادون الأسفل التحق بأصوات الحيوانات ويصدق على مادون الأسفل أنه دون الاعلى واجيب بعموم ما في مادونه بمعنى أن كل مرتبة دون غيرها التحق والاعلى ليس كذلك اذ مادونه الوسط بتغيره لا يتحقق بأصوات الحيوانات من سم وأجيب أيضاً بأن المراد الى مرتبة تحته بلا واسطة فإنه المتبادر عند الاطلاق وكتب على قول سم بالاعلى مانصه أى وبالمراتب المتوسطة وكتب أيضاً على قوله ما إذا غير مانصه أى مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أى الى مرتبة أخرى الخ (قوله التحق) أى في عدم الاشتغال على المناسبات واللطائف كما أشار اليه الشارح (قوله وان كان صحيح الاعراب) الأحسن وان كان

(قوله يلزم قصور البيان) فيه أنه لا قصور بل المراد بما يقرب منه ما يقرب في البلاغة من حد الاعجاز من كل ما لا يمكن معارضة كما أن المراد بما يقرب منه على كلام الشارح ما يقرب من الاعلى في البلاغة من كل ما لا يمكن معارضة فالقرب على كل انما هو بالقياس مادونه من مراتب البلاغة لأن مراتب الاعجاز كما يتوهم (قوله اذا لا يحسن ان يقال الخ) أى لأن النوع هو الطبيعية من حيث هي بقطع النظر عن الافراد فلا يحسن الاخبار حيث يحد بالافراد لاحتياجه لتكاف اعتبار النوع من حيث أفراد

عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أي بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعاد من أسباب الاختلال بالفصاحة (ويتبعها) أي بلاغة الكلام (وجوه أخرى) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفي قوله يتبعها إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بمدراية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون التكلم لأنها ليست مما يجعل التكلم متصفا بصفته (و) البلاغة (في التكلم) ملكة يقتدر بها على تأليف

فصيحها سم (قوله عن محالها) هي الحيوانات (قوله بحسب ما يتفق الخ) وليس من ذلك ترك مراعاة اللطائف والخواص في مخاطبة من لا تناسبه لعدم فهمه لها بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته على أن لك أن تقول ترك اللطائف حينئذ من اللطائف تأمل سم وكتب أيضا على قوله ما يتفق ما نصه ما مصدرية أو موصولة أي بحسب ما يتفق معها اه سم قوله متفاوتة (لما كان يشكل التفاوت بأنه ان حصلت المطابقة حصت البلاغة وان انتهت انتهت البلاغة بهذه بقوله بحسب تفاوت المقامات أي كما في مقام يقتضي تأكيد شديد ومقام يقتضي مطلق التأكيد ورعاية الاعتبارات كما لو روعي اعتبار واحد وروعي أكثر والبعيد من أسباب الخ كالوانتفى الثقل بالكلية في موضع وبقي منه شيء يسير لا يخرج عن الفصاحة في موضع آخر اه سم ببعض تغيير ولا تغفل عما قدمناه من أنه لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة لجميع مقتضيات الحال بل المطابقة في الجملة (قوله بعضها أعلى الخ) بيان لما فيه التفاوت قوله تفاوت المقامات أي فيما تقتضيه بأن يقتضي بعض المقامات تأكيداً واحداً ومثلاً وبعضها أكثر وفي عددها فلو كثرة بأن تكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر (قوله ورعاية الاعتبارات) هي والبعيد معطوفان على المقامات (قوله آخر) يعني عنه قوله يتبعها فذكره بعده تكرار وهو الركاكة التي جعل الحفيد الكلام مشتملاً عليها غير أنه أساء النصرف في جعل الاعتراض على قول الشارح سوى المطابقة الخ لأن قصد الشارح بقوله المذكور تفسير آخر كما قاله سم فلا اعتراض إنما هو على قول المصنف آخر فندير (قوله سري المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالاضافة ولذا وقع صفة لا وجوه اه فري وكتب أيضا على قوله سوى المطابقة الخ ما نصه تفسير لقوله آخر اه سم (قوله تورث) اختار لفظ تورث على تفيد التنبيه على أن ليس النظر إليها وهي الداعية إلى التكلم وليس الوجوه كأنها فنية وبقي الحسن بخلاف وجوه البلاغة فإن النظر إليها وهي الداعية إلى التكلم وليس النظر إلى حسن الكلام إنما هو من توابعها اه أطول وقوله وليس النظر أي أولا (قوله حسنا) أي عراضيا زائداً على الحسن الداني الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله وإلى أن هذه الوجوه الخ) وإلى أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة اه أطول (قوله لأنها ليست الخ) فيه نظر لأنه كما يجعل التكلم موصوفاً بالبلاغة باعتبار ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ لم يجعل موصوفاً بالتجديس والترصيع مثلاً باعتبار ملكة الاقتدار عليها ونقل عن الشارح رحمه الله تعالى أن المراد أنه لا يعد وصف التكلم بسبب هذه الوجوه بصفة لا يسمى بسببها اسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع مجنس فلا يرد أن وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح اه سم قال الفري وقد يقال يفهم من هذا الكلام أن هذه الوجوه لو جعلت التكلم موصوفاً بصفة جاز أن تجعل تابعة لبلاغة التكلم مع أنه ليس كذلك لأن هذه الوجوه أصناف للكلام فلا محالة تكرر تابعة لبلاغة لا لبلاغة التكلم سواء جعلت التكلم موصوفاً بصفة أم لا وأنت خير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة

كلام بليغ فدل (ما تقدم) (ان كل بليغ) كلاما كان أو متكاملا بناء على استعمال المشترك في معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة، طلقا (ولاعكس) بالمعنى اللغوي أي ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون لاحدا ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال

لبلاغة المتكلم (قوله كلام بليغ) أو رد عليه أنه يصدق على كل الاقتدار على تأليف كلام بليغ في نوع من أنواع الكلام فقط كالمصحح مع انها لا تسمى بلاغة وأجيب بأن النكرة في الاثبات قد تعم بقرينة المقام فالمنعني على تأليف كل كلام بليغ أي في وسع ذلك المتكلم فلا يمد على هذا الجواب ان من البليغ القرآن ولا قدرة للبشر عليه فيلزم أن لا بلاغة لهم وبأن المراد في كل نوع كالامر والنهي والمدح والنحو ذلك بأن يقدر على تأليف امر بليغ ونهي بليغ وهكذا الى الآخر وان لم يقدر على سائر مراتب البلاغة في تلك الانواع قال الصفوي على أن عدم الاكتفاء بالتنوع الواحد محل بحث وأن ظاهر عبارتهم يخالفه وما المانع من حصول البلاغة بالنسبة لتلك النوع وان يعد بليغا بالنسبة اليه أيضا اه سم ثم ذكر أن هذه العناية أعني ارادة كل نوع مأخوذة من الملكة لان التبادر منها هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على التبادر فعلى تلك العناية قرينة فلا يقال ان العناية لا تدخل التعريف بغير قرينة اه بايضاح قال يسوفي قوله على أن الخ نظر لان المعروف أن البلاغة المطابقة والتنوع الواحد لا يكفي في تحققها وقال في الاطول يقتدر بها على تأليف كلام بليغ أي لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالنكرة في سياق النفي حتم والمراد كلام بليغ ورد منه على المتكلم وأراد بيانه (قوله فعلم) أي بالقوة القريبة من الفعل أو بالتأمل في التعريفات يعلم ذلك ولو قال فكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر أن المراد تعريف المعلوم الا أنه فرع العلم مباينة في ظهور تفرع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تمهيدا للتعريف أي البيان كما هو العادة كانه قال فالفصيح أعم مطلقا من البليغ ولو قال كذلك لكان أخصر وأوضح فيما هو مقصوده اه أطول وكتب أيضا قوله فعلم الى آخر انقدمة المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح وبيان مرجع البلاغة وبيان الحاجة الى هذه الفنون الثلاثة وانحصارها في الثلاثة وبيان الخلاف في التسمية (قوله ما تقدم) من تعريف البلاغة والفصاحة اه سم (قوله المشترك) أي اللفظي (قوله أو على تأويل كل ما يطلق الخ) أي التأويل بمعنى يعم كل ما يطلق عليه لفظ البليغ فيكون من قبيل المشترك المعنوي ويسمى بالتواطىء (قوله مطلقا) أي بلاغة كلام أو بلاغة متكلم (قوله بالمعنى اللغوي) أي لا بالمعنى الاصطلاحي لثبوته لان الموجبة السلبية تنعكس موجبة جزئية اه سم فيقال بعض الفصيح بليغ وكتب أيضا على قوله بالمعنى اللغوي، انه وهو عكس الموجبة السلبية كلية (قوله أي ليس كل فصيح بليغا) ان كان المراد نفي لزوم البلاغة كل فصيح والمعنى لا يلزم أن يكون كل فصيح بليغا فالعلة ظاهرة لان مجرد الجواز كاف في نفي اللزوم وان كان المراد نفي وجود البلاغة مع كل فصيح احتجيج الى جعل الجواز بمعنى الثبوت بالفعل تدبر وكتب أيضا قوله أي ليس كل تفسير المنفى. أعني لاعكس ويتضمن تفسير العكس المنفى بكل فصيح بليغ (قوله لاحد) فيه استعمال أحد الم لازم للنفي في الاثبات (قوله أي في وسع ذلك المتكلم الخ) فيه أنه قد لا يكون في وسع ذلك المتكلم الا البليغ في نوع أو نوعين فيصدق التعريف على ما تقدم فلم يغن هذا الجواب شيئا ولا ينفى تكلف من جعل قوله بعد وبأن المراد الخ من تنمة الجواب لا جوابا ثانيا على أنه لو كان من تنمة لم يكن لنا حاجة الى تكلف عموم النكرة في سياق الاثبات

(وعم أيضاً) (أن البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود إلى الغنى (إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) والالزام أي الذي المراد بلفظ فصيح غير مطابق يقتضي الحال فلا يكون بلاغاً

(قوله وأن البلاغة مرجعها إلخ) بيان أن المرجع ما ذكر تمهيداً لبيان وجه الحاجة إلى هذين العلمين لأنه إذا علم ما يحتاج إليه في حصول البلاغة وعلم أن بعضه مدرك معلوم أخرى وبعضه بالحس وبعضه بهذين العلمين علم أن الحاجة ماسة إليهما أعاده ع (قوله في الكلام) تبع في هذا التمهيد الإيضاح والاحسن تركه حتى يعلم البلاغة في المتكلم أيضاً ف وقال في هذا الحكيم وإنما خص الأمر الثاني ببلاغة الكلام لأن كونه مرجعاً للبلاغة المتكلم بواسطة كونه لبلاغة الكلام (قوله أي ما يجب) أي احتراز وتمييز للفصيح من غيره وكتب أيضاً قوله أي ما يجب أن يحصل إلخ هذا يدل على أن المرجع أتم مكان أو مصدر بمعنى اسم المفعول أي المرجوع إليه ورد بأن المناسب للعتن أن يحمل على المعنى المصدرى أي بقرينة كلمة إلى اه سم وقوله اسم مكان جعل الاحتراز وما بعده مكاناً للبلاغة باعتبار توقفها عليهما ما كتوقف الحصول في المكان عليه وقوله أي المرجوع إليه أي فقيه على هذا الاجتمال حذف وإيصال والاصل المرجوع إليه هي أي البلاغة أي الذي رجعت إليه البلاغة لحذف الجار فاقصل الضمير المجرور واستتر فاقصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافاً إليه فعندنا ضميران أحدهما المستتر عند الحذف والإيصال وهو الراجع لال الموصولة الثابتة عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع إلى البلاغة وهذا يتضح أن من غلط الحفيد في تجويز اسم المفعول وجعله من باب الحذف والإيصال لاختلاف الضمير مرجعاً قبل حذف الجار وبعده هو الغلط وقوله ورد أي ما صنعه الشارح بأن المناسب للعتن إلخ أي لأن ما يجب أن يحصل الذي هو مكان الرجوع أي المرجوع إليه هو نفس الاحتراز فلا موقع لال إلا أن يجاب بأن هذا تفسير لمرجع البلاغة بحسب ما آل مجموع الكلام فإن القول بأن رجوع البلاغة إلى الاحتراز يؤل إلى أنه أمر ضروري فيها إلا أن الأنسب حينئذ أن يؤخر هذا القول إلى آخر الكلام وكأنه نظر إلى أنه يقع الانتشار وعدم الربط لقوله والال بما إلخ كذا في كبرى الحفيد وكتب أيضاً قوله أي ما يجب أن يحصل إلخ فالمرجع الذي هو الاحتراز والتمييز يحصلان أولاً ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فإن الغالب تأخر المرجع كما في قولهم مرجع الجد إلى فساد القلوب (قوله إلى الغنى) أي يجب أن يحصل حتى يحصل الجود وأورد عليه قول الشاعر «حتى تجود وما لديك قليل» وأجيب بأن المراد بالغنى وجود شيء مجرد به وإن لم يكن عنده مال كثير (قوله إلى الاحتراز) أي رجوع الاحتراز إياه ع وكتب أيضاً قوله إلى الاحتراز إلخ أخذ من قولنا في تعريف البلاغة مطابقة الكلام يقتضي الحال وقوله وإلى تمييز إلخ أخذ من قولنا فقيه مع فصاحته وكتب أيضاً قوله إلى الاحتراز عن الخطأ إلخ ولا يدخل فيه الاحتراز عن التمهيد المعنوي لأنه خطأ في كيفية التأدية فالاحتراز عنه الاحتراز عن الخطأ في كيفية التأدية لا في نفسها اه عبد الحكيم (قوله المعنى المراد) زائداً على أصل المراد اه ع (قوله والال بما أدى إلخ) فيه أشكال لأن الغنى إن كان

(قوله إلا أن الأنسب حينئذ) أي حين إذا كان تفسير المال أن يؤخر هذا القول وهو قوله أي ما يجب أن يحصل إلخ (قوله إلى أن يقع الانتشار) هذا إنما يظهر لو أخره قبل قوله والال بما إلخ (قوله فإن الغالب تأخر المرجع إلخ) أي وهو لا يتأتى هنا إذا الاحتراز لا يكون غرضاً من تربية البلاغة لخاتمته لا واقع اذ هو متقدم عليها نعم الاحتراز من فرع على علم المعاني فهم وغرض منه متأخر عنه (قوله أي وجود الاحتراز) لا حاجة لهذا المضاف إذ معنى كون الاحتراز مرجعاً وجوب تحصيله وإيجاده

للإحتراز والمعنى والايوجد الاحتراز ورد أنه لا يصح حينئذ لفظ ربما لانه اذا لم يوجد الاحتراز كان الكلام غير مطابق قطعاً وان كان نفي الكون الاحتراز مرجعاً للبلاغة والمعنى والايكن الاحتراز المذكور مرجعاً للبلاغة ورد أنه لا يصح حينئذ قولاً فلا يكون بليغاً اذا المناسب حينئذ في التفرع أن يقول فيكون بليغاً بمعنى واللازم وهو كونه بليغاً باطل فيبطل اللزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعاً والجواب إما باختيار الشق الاول ويجعل ربما للتحقيق مجازاً كما ذكره ابن الحاجب وإما باختيار الثاني ويجعل ربما للنفي مجازاً لما بين النفي والقلة من المناسبة ويجعل هذا النفي متصفاً على قوله فلا يكون بليغاً ونفي النفي اثبات والتقدير والايكن الاحتراز مرجعاً لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغاً ومحصله والايكن الاحتراز مرجعاً أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغاً أى مع أنه ليس بليغاً أو يختار الشق الثاني يجعل قوله والالربما الخ دليل على علم كون الاحتراز مرجعاً للبلاغة أى واجب الحصول فيها مما سبق من تعريف البلاغة واستلزام ما سبق له ويجعل قوله فلا يكون بليغاً متفرعاً على قوله غير مطابق باعتبار الواقع المعلوم مما سبق لاعلى نفي كون الاحتراز مرجعاً حتى يرد أن المتفرع على ذلك ثبوت البلاغة لا انتفاءها والمعنى على هذا علم مما سبق وجوب حصول الاحتراز في البلاغة لأنه لو لم يجب جاز أن يؤدى المراد بكلام غير مطابق أى ويكون بليغاً وفي الواقع المعلوم مما سبق اذا كان غير مطابق فلا يكون بليغاً لما مر في تعريف البلاغة مما مر يبطل عدم وجوبه ويعين وجوبه الذى هو معنى كونه مرجعاً وهذا الوجه الثالث بخلاف الوجهين الاولين أنه عليهم ما قوله والالربما الخ دليل على رجوع البلاغة الى الاحتراز لاعلى العلم والاستلزام المذكور كما هو على الوجه الثالث وقوله فلا يكون بليغاً تفرع على النفي في والالربما الخ مع ملاحظة كونه اثباتاً برعاً المفهولة للنفي في الثاني لاعلى قوله غير مطابق كما هو على الثالث هذا أيضاً في الحفيد ونظير ذلك يقال في قوله والالربما ورد الكلام الخ وكتب أيضاً قوله والالربما الخ أى والايوجد الاحتراز بان اتنى وأدى الكلام اتفاقاً كيف حصل أمكن أن لا يطابق فتدنى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك انه من عرق أى وأممكن أن يطابق اتفاقاً فتوجد البلاغة وهذا يرد الاعتراض لندى في الحفيد على احتمال رجوع النفي في والالربما وجود الاحتراز بانه اذا لم يوجد الاحتراز لم توجد المطابقة قطعاً فلا يحل ربما وحاصل الرد منع عدم وجود الاحتراز بانه اذا لم يوجد الاحتراز لم توجد المطابقة قطعاً فلا يحل ربما وحاصل الرد منع عدم وجود المطابقة قطعاً عند عدم وجود الاحتراز لا مكان حصول المطابقة اتفاقاً مع عدم وجود الاحتراز ويرد على هذا الزمان المطابقة الاتفاقية غير معتبرة إذ لا تسمى المطابقة بلاغة الا اذا كانت مقصودة كما مر في قول المصنف غير مطابق أى مطابقة مقصودة تأمل (قوله والى تمييز) أى معرفة كما أفاده في المطول وكتب أيضاً قوله والى تمييز كان الاحسن أن يقول والى الاحتراز عن أسباب الاختلال بالفصاحة لفظاً ومعنى أما لفظاً فلانه لا نسب بالتقابل لكونه احترازاً وأما معنى فلان التمييز يشمل التمييز في الذهن فقط بان يعلم الفصيح من غيره دون تكلم بالفصيح وليس مراداً (قوله وقوله فلا يكون بليغاً) عطف على لفظة قوله الواقعة في قوله فانه عليهم ما قوله والالربما الخ وقوله مع ملا حظة كونه اثباتاً أى كون قوله فلا يكون بليغاً اثباتاً برعاً وقوله في الثاني متعلق بالمجذولة (قوله أممكن أن لا يطابق الخ) ان جرياً على مآمال اليه المحشى من ارادة الاحتراز الفعلي في قوله مرجعاً الى الاحتراز ورد أنه اذا لم يوجد الاحتراز الفعلي كيف يمكن أن يؤدى الكلام مطابقاً لوطابق مكان الاحتراز الفعلي حاصل وقد علمت أن المرجع الذى يجب حصوله في الخارج قبل حصول البلاغة هو الاحتراز بمعنى المعرفة لا الاحتراز الفعلي فافهم

والال بما ورد الالكلام المطابق لمقتضين الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب لوجوب وجود الصراحة في
البلاغة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه (والثاني) أي
تمييز الفصيح من غيره (منه) أي بعضه (ما يبين) أي يوضح

والتمييز في الخارج بأن يتكلم به فصيحاً وهو المراد إلا أن يقال المراد التمييز في الخارج بقريضة المقام ويشعر
بهذا قول الشارح بعد يعني به يعرف تمييز السالم الخ اذ لو كان المراد بالتمييز العلم لم أن المعنى يعني به يعرف
معرفة السالم الخ وهو فاسد هذا ايضاح ما في الحفيد لكن كلام الشارح في معاوله بل وهنأ حيث يقول بعد
بمعنى أن من تتبع الى أن قال علم أن ما عداها الخ يفيد التمييز على العلم وكذا كلام الاطول وأما
ما استدلل به فيدفع بتقدير مضاف أي متعلق تمييز وقال الحفيد في حواشيه على المطول ولم يحمل التمييز على
التمييز الفعلي أي اراد الكلام فصيحاً اشارة الى أن بلاغة الكلام تحتاج الى علم المتكلم وشعوره بذلك اه
والوجه حمل التمييز على ما يعم التمييزين قوله والال بما ورد الخ) أي وأن لم يحصل التمييز بأن لم يميز الفصيح
وأي بالكلام اتفاقاً مكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتفي البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من عرق وكتب
ايضاً قوله أو ردعبر هنا بورد أو لا بادي لان الاداء يناسب المعنى والاراد يناسب الكلام (قوله ويدخل في
تمييز الخ ان قلت انما أحتاج الى ذلك لكونه جعل موصوف الفصيح في كلام المصنف الكلام ولوجه
اللفظ لم يحتاج الى هذا الاعتذار قلت قيد بذلك تبعاً لما صنعه المصنف في الايضاح اشارة الى أن البلاغة
متروكة على فصاحة الكلام أولاً وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانياً وبالعرض (قوله والثاني الخ) قسمة
ثلاثة أقسام قسم يدرك بالعلوم الآتية وقسم يدرك بالحس وقسم يدرك بتلك العلوم ولا بالحس فلذا
احتجنا في معرفته الى علم البيان فالاول في الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعميد اللفظي
والثاني في التنافر والثالث في التعقيد المعنوي وأما المرجع الاول أغنى الاحتراز عن الخطأ في التأدية فلم يبين
شيء منه في علم ولم يدرك شيء منه بحس فلذا احتجنا في معرفته الى علم المعاني (قوله أي تمييز الخ) وهو
التفصيل خمسة تميزات بعداد الخلات بالفصاحة (قوله منه) ظاهره أنه خير مقدم لقوله ما يبين الخ وفيه أن
كون ما يبين في العلوم المذكورة منه أمر معلوم بخلاف كون بعضه يبين في العلوم المذكورة فامر مجهول
والان نسب هو الاخبار بالمجهول لا بالمعلوم فالأقعد من حيث المعنى أن يكون مبتدأ قال شيخنا الصفوي
لا بمعنى أن لفظ منه اسم بل بمعنى أنها قائمة مقام مبتدأ وهو بعضه لا فادتها معناه كما ان لفظ نعم جملة بمعنى
أنها قائمة مقام جملة وهذا معنى ما ينقل عن الزمخشري ومن تبعه في مثل ذلك اه سم قال يس اماخصه
كون ذلك بمعنى ما ينقل عن الزمخشري هو ما ذكره الشارح في حواشي الكشاف حيث قال في الكلام على
قوله تعالى ومن الناس من يقول فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ أي وبعض الناس أو
وبعض من الناس ووقوع الظرف موقع المبتدأ ليس بمستبعد ومناعون ذلك وما منا إلا لمقام معلوم اه
وذكره السيد محمد قوله تعالى فالخرج به من الثمرات رزقا لكم لكن القطب والطبي صرحا في هذا الموضع
بان من التبيينية اسم كمن في قوله من عن معنى مرة وأما ما (قوله ما يبين) أي تميزات يبين متعلقها
في علم متن اللغة الخ فكلمة مالف مجمل وما بعده نشر له والشائع في هذا النشر كلمة أوفصح الحمل في منه
ما يبين الخ واندفع الاعتراض بان الاول الواو اه عبد الحكيم بالمعنى وقوله يبين متعلقها لك أن تقرر هذا

(قوله ولم يحمل التمييز على التمييز الفعلي الخ) أي وان كانت البلاغة متوقفة عليه وقوله تحتاج الى علم
المتكلم الخ أي فالإتيان بالفصيح من غير علم وشعوره غير معتبر

(في علم متن اللغة) كالغرابية وما قال في علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لان اللغة أعم من ذلك
يعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابية عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات
المانوسة علم أن ماعداها مما يقتصر الى تنفير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابية وبهذا يتيقن فساد ما قيل أنه
ليس في علم متن اللغة أن بعض الالفاظ يحتاج في معرفته

المضاف بعدمن أي والثاني من متعلقه ما الخ وأن تقدر تمييز قبل ما أي والثاني منه تمييز ما يبين الخ وقوله
فصح الجمل أي بتقدير المضاف وقوله وان دفع الاعتراض الخ أي يجعل ما لفظا مجتمعا وما بعده نشره وقوله
الاولى الواو أي لان أول واحد الشيئين وهو غير مرادهنا تنامل وفي سم اعتراض آخر وجوابه سيأتيان فيما
نكتبه على قوله أو في علم الصرف (قوله في علم متن اللغة) أي أصلها ه سم وكتب أيضا قوله في علم متن اللغة
عبارة عن منه ما يبين في العلم المسمى بعلم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات اللغوية وسمى هذا
العلم المتن لان المتن هو ظاهر الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة
باللغة غير هذا العلم كالتحريك مثلا تعلق بالالفاظ لان حيث المعنى الموضوع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى
لان الناس الى ادراك المعنى أحوج اه (قوله كالغرابية) قال في المطول أغنى تمييز السالم من الغرابية عن
غيره وقال هنا يعني به يعرف الخ وأشار بذلك الى أن قوله كالغرابية يحتاج الى تقدير أي كتمييز ذى الغرابية عن
غيره لان التمثيل لما يبين وهو تمييز وكذا لا بد منه في قوله كمخالفة القياس وما بعده وكتب أيضا قوله
كالغرابية الكاف اشتقاقية وكذا يقال في قوله الا في كمخالفة وما بعده (قوله أي معرفة الخ) لو حمل
العلم هنا على المسائل وقال أي مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين في علم الخ (قوله
لان اللغة) المراد لان علم اللغة هو الذي يطلق على تلك الاشياء وأما اللغة فهي الالفاظ الموضوعه
للمعاني اه سم وكتب أيضا قوله لان اللغة أعم من ذلك أي لاها قد تطلق على غير معرفة أوضاع المفردات
من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من الصحة والاعلال والاعراب والبناء وغير ذلك اه جري وكتب
أيضا على قوله أعم مانصه لان علم اللغة يطلق على ما يشمل جميع علوم العربية كما في الاطول وعلى قوله من
ذلك مانصه أي من علم متن اللغة (قوله بعرف تمييز ان أريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتيج
الى تقدير مضاف أي متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى تهافتها وان أريد التمييز
خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بالسالم فالأمر ظاهر (قوله بمعنى الخ) هذا لا يخص علم اللغة
بل يجري في الصرف والنحو فلهذا ترك التنبيه عليه فيها لعلمه بالمقاسه وكتب أيضا قوله بمعنى الخ أي
ليست معرفة السالم من غيره بقولهم هذا سالم هذا غير سالم وهذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب وهذا
يحتاج في معرفته الى تنفير أو تخريج وهذا لا يحتاج بل بمعنى الخ وكتب أيضا قوله بمعنى الخ لكن المناسب
لهذا التقرير أن يقول المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة الخ كما لا يخفى اه فري (قوله علم أنه
ما عداها الخ) لان الاشياء تبيين باضدادها اه ع ق (قوله الى تنفير) أي زيادة بحث لعدم وجدانه
في الكتب المتداولة وقوله أو تخريج أي على وجه بعيد كمسرح (قوله ما قيل) القائل الروزي وكتب
أيضا قوله ما قيل أي اعتراضا على المصنف بناء على أن مراده بقوله يبين في علم متن اللغة أنه يبين فيه أن بعض
الكلمات يحتاج في معرفته الخ اه سم (قوله أن بعض الالفاظ) أي لا يقال في بعض معين من الالفاظ أنه
(قوله عبارة ع ق الخ) يفيد أنه لم تقع التسمية بمتن اللغة ومعنى غير المعنى الذي مر عن سم وغير ذلك (قوله
قال في المطول) أي بعد قوله كالغرابية (قوله وان أريد التمييز خارجا) عرفت أنه غير مراد فتنبيه (قوله
ان بعض الكلمات) أي بعضا مخصوصا كما لا يخفى

الى أن يبحث منه في الكتب المبسوط في اللغة (أو) في علم (الصرف) كمخالفة القياس اذ به يعرف أن
الاجل مخالف للقياس دون الاجل (أو) في علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظي (أو يدرك
بالحس) كالتناظر اذ به يعرف أن مستشزرا متناظر دون مرتفع وكذا تناظر الكلمات (وهو) أي ما يبين
في العلوم المذكورة أو يدرك الحس فالضمير عائذ الى ما ومن زعم أنه عائذ الى ما يدرك بالحس فقد سهوا
ظاهر (ماعد التعقيد المعنوي) اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فلم
أن مرجع البلاغة بعضه ميبين في العلوم المذكورة وبعضه يدرك بالحس وبقي الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى
المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فتمت الحاجة الى عامين متعينين لذلك فوضع علم المعاني للاول وعلم البيان

يحتاج الخ أي فكيف يقول أن تميز السالم من غيره بين في علم متن اللغة (قوله الى أن يبحث عنه) أي أو أن
يخرج على وجه بعيد (قوله أو في علم الصرف) ظاهره أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف
الموصول ههنا اذ الذي يبين في علم متن اللغة غاير لما يبين في التصريح بالخ والجواب ان أول التقسيم والمراد
بما يبين نوع كلي والمعنى أن هذا ينقسم الى قسم يبين في علم متن اللغة وقسم في التصريف الخ اه وكتب
أيضا قوله أو في علم الصرف اعترض عليه بان الخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وأجيب بانهم
يدكرون اللفظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقرولون أنها شهادة في علم منه أن ماعد هذه اللفاظ خلاف ما ثبت
عن الواضع اه فزى (قوله اذ به يعرف الخ) لان من قواعدهم أن التلخيص اذا اجتمعا في كلمة وكان الثاني
منهما متحركا ولم يكن زائد الغرض وجب الادغام اه جري (قوله كضعف التأليف) مثل الاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظي) رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور
كل منها سائغ الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذ لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف
يبين في علم النحو والجواب ان سبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور انما هو لمخالفتها الاصل فيها
من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الاصل وان حازت فوجب عسر الدلالة والنحو يبين فيه ما هو الاصل وما هو
خلافه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرته لمخالفة الاصل (قوله يدرك بالحس عطف على
يبين أي ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التناظر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف الخ فلا يرد ان التمييز عبارة
عن المعرفة ولا يدرك الحس ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم ولا يحتاج الى القول بان يدرك بمعنى يحصل
بالحس أي بالذوق الصحيح الذي هو كالحس في الادراك اه عبد الحكيم (قوله بالحس) أي بالذوق السليم الذي
هو مثل الحس في الادراك أو مراده الحس الباطني وقيل مراده بالحس السمع (قوله كالتناظر) أي
تناظر الحروف (قوله ما يبين) أي التمييز الذي يبين متعلقه الخ (قوله أو يدرك) أول التقسيم فاندفع ما في
الحفيد اه (قوله فقد سهوا الخ) لان ما يدرك بالحس ليس هو ماعد التعقيد المعنوي بل بعضه اه سم
(قوله التعقيد المعنوي) أي تمييز التعقيد المعنوي اه سم (قوله اذ لا يعرف) تعليل لاستثناء التعقيد اه
سم (قوله تمييز السالم) أي متعلق تمييز (قوله بعضه ميبين في العلوم المذكورة) أي ميبين متعلقه وهو الغرابة
ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظي وقوله وبعضه يدرك بالحس أي يدرك متعلقه وهو
التناظر سواء كان في الحروف أو في الكلمات وقوله ونقي أي من المرجع وكتب أيضا قوله وبقي الاحتراز
الخ والاحتراز الخ أي غير ميبين في علم ولا مدركين بحس فست الخ (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) أي الذي
هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوي أي الذي هو بعض المرجع الثاني واحتراز
بالمعنوي عن اللفظي فانه لم يبق غير ميبين في علم بل هو ميبين في علم النحو كما صرح به قريبا (قوله لذلك أي)
لمعرفة ذلك المذكور من الاحتراز كما في الجري (قوله علم المعاني) أن أريد القواعد فالمر ظاهر أو

لثاني واليه أشار بقوله (وما يحتز به عن الأول) أي من الخطأ في تأدية المعنى المراد (علم المعاني وما يحتز به عن التمهيد المعنوي علم البيان) وسما هذين العلمين علم البلاغة لما كان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا المعرفة بربع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه أشار بقوله (وما يعرف بوجوده التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فترن (وكثير) من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي (الأول علم المعاني) (الآخرين) يعني البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تخفى وجوه المناسبة

(الفن الأول علم المعاني)

الملك أو الادراك احتيج إلى تقدير مضاف أي فوضعوا متعلق علم المعاني وكذا يقال فما بعد (قوله أي عن الخطأ الخ) أي لا عن الاحتراز من الخطأ كما يوجه ظاهر اللفظ تأمل سم أي لأن الأول من مرجع البلاغة هو الاحتراز عن الخطأ لأنفس الخطأ فيهم ظاهر عبارة المصنف أن علم المعاني هو ما يحتز به عن هذا الاحتراز وهو فاسد فلذلك قال الشارح أي عن الخطأ دفعا لهذا النوح ولو عبر بـ يعني دون أي كما عبر في المطول لكان أنسب هذا وقال القنري الأولى في تأويل كلام المتن أن يكون على حذف مضاف أي وما يحتز به عن متعلق الأول ومتعلقه هو الخطأ في التأدية تأمل (قوله لما كان) أي لوجرداه جري فهو مصدر ميمي من الكينة (قوله مزيد اختصاص) أي تعلق فاندفع ما قيل أن الاختصاص لا يقبل الزيادة والنقص وكتب أيضا قوله مزيد اختصاص لهما بالبلاغة اعترضه الحفيد بما يخصه أن مرجع البلاغة كما مر شيئا من الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد إذ أتد على أصل المراد وتبين القاصح من غيره فالشيء الأول لا يكون إلا بعلم المعاني ولا يشاركه فيه غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة إليه التعبير بمزيد والشيء الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والنحو والمعرف بلا زيادة عن غيره وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله مزيد اختصاص لهما لمجموعهما لا لكل منهما وعن الثاني بأن علم البيان انحصر منه بالذات التميز المذكور بخلاف النحو متلافاه ليس المقصود منه بالذات ذلك التميز المذكور بل هو حاصل منه تبعاً والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعراباً وبناء (قوله وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أي من حيث رجوعها إلى تمييز القاصح من غيره وإنما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفهما من هذه الحيثية على عدة علوم لأن هذين العلمين لا يبحثان إلا عما يتعلق بالبلاغة (قوله لمعرفة الخ) للتعليل لاصلة الاحتياج اسم (قوله والثلاثة) أي وبعضهم يسمي الثلاثة علم البديع كما في ع (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) أما وجه تسمية الأول بالمعاني فلأنه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو متعلق بالمعاني لأن مرجعه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والثاني بالبيان فلتعلقه بأيراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح والثناء بالبديع فلا يبحث فيه عن الحسنات ولا خفاء في بداعتها وطر افتها وتسمية الثلاثة بالبيان لأن البيان هو المنطق القاصح المدبر في الضمير ولا خفاء في تعلق القنوني به تصحيحاً وتحسيناً أو أماتسمية الآخرين بالبيان فلتعلقهم بالبيان أي المنطق الخ أو لتغليب الفن الثاني على الثالث وأما تسمية الثلاثة بالبديع فليدعاة مباحثها وحسنها ما يخص من سم ويس وغيرها

(الفن الأول علم المعاني)

(قوله الفن الأول) لماذا كرم مصداقات القنون الثلاثة وأسماءها فليد ذكرها في التراجم بطريق المهد لأن

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من الركب لأن رعاية المطابقة تقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني
معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد

المهد يكفى فيه الذكر الضمنى كما تقدم فلهذا رآى الأول منها وهو ما يحتز به عن الخطأ فى التأدية فقال
الفن الأول علم المعانى والاخبار عنه بأنه علم المعانى ولو كان معلوما مما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج
فيهما الى الاخبار لطول المهد فتجربى التراجم الثلاثة على نسق واحد من ع ق و كتب أيضا قوله الفن
الأول علم المعانى فيه أن الفن الأول الفاظ لابه جزء من المختصر الذى هو الفاظ كما مر وعلم المعانى معانى
فكيف صح الحمل ويحاجب بأن الحمل على طريق الاسناد المجازى من اسناد ما للدلول للدال بناء على أن المجاز
المعنى لا يختص باسناد الفعل أو ما فى معناه بل يكون فى غير المشتقات وهو مختار غير المصنف لأن العلم وإن
كان فى الأصل مصدر ليس المقصود به المعنى المصدرى أو فى الكلام حذف مضاف أمافى الأول أى مدلول
الفن الأول الخ أو الثانى أى دال علم المعانى وذلك منع أن الفن الأول من قبيل الالفاظ وتقدير مضاف فى
قول المصنف سابقا ورتبه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة أى ودوال ثلاثة فنون كما سبق وفيه أيضا أن الخبر
هنا هو علم المعانى أعرف من المبتدأ لضافه لاسم فهو فى رتبه والمعارف العكس والجواب عن هذا يجعل
الفن الأول خبرا مقدما وعلم المعانى مبتدأ مؤخر لانه أن تعريف الجزأين يمنع تقديم الخبر فلناسب
الجواب بمنع أن المعارف العكس بدليل القائم زيدوا بما الضابط جعل المحدث عنه مبتدأ والحديث عنه
خبر تأمل وكتب أيضا قوله علم المعانى من إضافة السمعى للاسم (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من
الركب) كلمة من فى الموضعين ابتدائية لأن الابتداء باعتبار الاتصال والانتساب والمعنى لكون المعانى
حال كونه ناشئا من البيان أى متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئا من الركب أى متصلا به وما خصه أن
اتصال المعانى بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالركب ونسبته اليه كذا فى الفنى ويصح أن تكون كلمة
من متعلقة بمحذوف أى لكون قرب المعانى من البيان بمنزلة قرب المفرد من الركب كما ذكره فى شرح
الكشاف فى قوله صلى الله عليه وسلم أنت منى بمنزلة هرون من موسى وكتب أيضا قوله بمنزلة المفرد يعنى أن
علم المعانى ليس جزءا للبيان حقيقة بل كالجزء لأن رعاية المطابقة لم تعتبر فى البيان على وجه الجزئية بل معنى
اعتبارها فيه أن لا يراد هو مقصود البيان إنما يعتبر بعد رعاية المطابقة ولو علل التقديم بمجرد هذه
البعيدة لكفى فقوله لكونه منه أى لاجل أن علم المعانى بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء يقدم على الكل
طبعاً فقدم علم المعانى لذلك وضعاً كذا فى الجرى وكتب أيضاً على قوله بمنزلة المفرد الخ ما نصه بجامع التوقف
على كل (قوله لأن رعاية الخ) علة للعللة (قوله وهو) أى الرعاية المذكورة وبذكره باعتبار الخبر اه جرى
وكتب أيضاً قوله وهو مرجع علم المعانى لعل المراد بالرجوع هنا الفائدة والثمرة لا ما سبق إذ لا يتوقف علم المعانى
وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة تأمل سم (قوله معتبرة) أى على وجه الشرطية وكتب أيضاً قوله
معتبرة فى علم البيان المراد بالاعتبار ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فإن رعاية المطابقة أمر خارج
عن البيان لاجزائه ولا فائدة له والشيء الآخر الذى هو إيراد المعنى الخ فائدة للمعنى لأن ومقصود منه اه
يس (قوله المعنى الواحد) كشوت الجود لا زيد فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخي وتارة تقول زيد جبان

(قوله فى قول المصنف الخ) فيه أن المصنف لم يقل ذلك إنما قال الشارح فى أول المقدمة رتب المختصر
على مقدمة وثلاثة فنون لم يقل وخاتمة اذهى قطعة من الفن الثالث ومن البعيد أن يكون مراده قول
المصنف فى الايضاح على فرض أنه قال ذلك فيه (قوله ان تعريف الجزأين) أى تساويهما فى أصل التعريف
وإن حصل التفاوت رتبة كما هنا اه شيخنا

في طرق مختلفة (وهو علم) أي ملكة يقتدر بها

الكلب ونارة تقول زيد كثير الرماد ونارة تقول هزيل التفصيل اهـ سم (قوله طرق) أي بطرق (قوله وهو علم) الضمير إلى علم المعاني وأسماء العلوم المدونة نحو المعاني تطلق على أدراك القواعد عن دليل حتى لو أدركها أحد تقليد لا يقال له عالم بل حال كذا كره السيد السند في شرح المفتاح وقد تطلق على معلوماتها التي هي القواعد لكن إن علمت عن دليل وإن أطلقوا وعلى الملكة الحاصلة من أدراك القواعد مرة بعد أخرى أعني ملكة استحضارها متى أريد. لكن إذا كانت ملكة أدراك عن دليل وإن أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالأدراك عن دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم على المعاني الثلاثة لكن حقق السيد السند أنه في الإدراك حقيقة وفي الملكة التي هي تابع الإدراك في الحصول ووسيلة إليه في البقاء وفي متعلق الإدراك الذي هو المسائل أما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجازية مشهورة في كونه حقيقة في الإدراك نظر لأن الماراد به الإدراك عن دليل لا الإدراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل أن يكون للمعاني بأي معنى يؤخذها أطول لكن الحمل على الإدراك ههنا لا يناسب لصيرورة المعنى عليه أدراك يدرك به ولا يخفى ما فيه ولعل هذا هو الداعي للشارح إلى تجويز الحمل على الملكة والقواعد دون الإدراك فتأمل ثم قال ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلا لا يقال إنها ملكات لا ملكة واحدة لأن كل علم ملكات لا بوابة بل مسائله ووحدة الملكة ليس أمرا منضبطا يمكن تمييزه واعتباره ويمكن دفعه بتكليف أن يراد يعرف به تلك الأحوال فقط وما ذكره من الملكة يعرف بها غير ما أيضا وما يراد أنه يصدق التعريف على ملكة استحصا العلم من غير أن يحصل مسألة منه كما إذا حفظ من شواهد المسائل ما بقي باستنباط مسائله لا يقال لا تعرف الأحوال بها بل بمسائل تستحصل بها لأنها لا تعرف بملك الاستحضار أيضا بل بمسائل تستحضر بها وجوابه أن العلم أعني ملكة الاستحضار لا الملكة المطابقة فلا كمال الاستحصا خارجة من قوله علم فهي ليست بعلم أصلا اهـ ببعض تصرف وكتب أيضا وهو علم الخ قيل التعريف صادق على البلاغة والجواب أن البلاغة سبب لتأليفات جزئية لا لأدراك الأحوال الجزئية اهـ حفيد على المطول وممراده بلاغة المتكلم (قوله أي ملكة) لا يقال إطلاق العلم على الملكة يقتضي أن من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لا نافي لاثبات عالميته بالمعاني بمعنى حصول مسائله لا ينافي نفيها بالمعنى الآخر أعني الملكة فنرى وكتب أيضا قوله أي ملكة لا يقال تعريف علم المعاني بما ذكر فيه دور لتوقف معرفة تلك الأحوال على علم المعاني والعكس لا نأخذ قول جهة

(قوله أي بطرق) وإشارة إلى أنه متعلق بإيراد في معنى الباء ولو جعله ظرفا للمعنى لكان التقدير بإيراد المعنى الواحد الكائن في طرق ومتعلق بإيراد محذوف بما يقدر بطريق منها مع أنه لا يكون عالما بالبيان إلا أن يكون عنده قدرة على الإيراد بجميع الطرق كما سيأتي (قوله وقد تطلق على معلوماتها) ذكر ذلك وإن فهم من قوله أسماء العلوم المدونة ليقيد بقوله لكن الخ وأنشأ الضمير العائد على الإدراك وكان حقه التذكير لكن عبارة الأطول في بعض نسخها إدراكات بصيغة الجمع (قوله كما يقتضيه تخصيص الاسم) أي اسم العلم المدون كلفظ المعاني وقوله بالأدراك عن دليل أي كما تقدم عن السيد (قوله أما حقيقة عرفية) أي عرفية عامة وقوله أو اصطلاحية أي عرفية خاصة بنحو أهل الفنون (قوله مثلا) راجع ملكة أو العلوم الثلاثة وغير الثلاثة كاللغة (قوله لا يقال إنها ملكات) أي في الباطن وقوله لأن كل علم ملكات أي في الباطن أي فالنظر للباطن وترك المتعارف غير مفيد فيرجع للظاهر المتعارف وإن كان الأشكل بقيا (قوله لا يقال لا تعرف الأحوال بها الخ) يعني فلا يكون التعريف صادقا على ملكة الاستحصا المذكورة

على ادراكات جزئية ويجوز أن يراد به نفس الاصول والقواعد المألوفة ولا يستعملها المعرفة في الجزئيات
 التوقف مختلفة لأن توقف الاحوال على العلم بمعنى الملكة من حيث الحصول فلا تحصل معرفتها بدونها
 وتوقف معرفة العلم على المعرفة من حيث التصور لاخذها في تعريفه فلا يتصور بدونها وكتب أيضا
 قوله أي ملكة يتدرج بها أي العلم بطابق على الملكة المخصوصة وهي الوصفة بهذه الصفة لا أنها معتبرة في
 مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به والمراد بالادراكات الجزئية الادراكات
 المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة كما في التاريخ اه عبد الحكيم وقوله لا أنها معتبرة الخ أي في
 كلام المصنف وقوله المستخرجة بتلك الملكة أي بواسطة استقاداتها من الاصول الكلية المقدور عليها
 بتلك الملكة كما في الفري من لا كل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده أصل كل مستحضر بالملكة وقرعه
 المستفاد منه هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده وجوز الفري أن يكون المراد بالادراكات
 الجزئية ادراكات الاصول أي الالتفاتات اليها وجعلها جزئيات باعتبار أن متعلقاتها جزئيات لمطلق الاصل
 فهي جزئيات اضافية ولا توسط على هذا بقي شيء آخر وهو أن مقتضى هذا منافية الادراكات الجزئية
 التي قال الشارح يقتدر عليها بالملكة الادراكات الجزئية المذكورة في قول الشارح الآتي أي هو علم يستنبط
 منه ادراكات جزئية لأن الاولى عبارة عن القضايا التي موضوعاتها جزئية كقولنا هذا التأكيد الملقى الى
 هذا المنكر واجب والثانية عبارة عن جزئيات الاحوال الكلية كالتأكيد في هذا التركيب والتأكيد
 في ذلك التركيب الاذين من جزئيات مطلق التأكيد فكلام الشارح أولا يقتضي أن المعروف بالملكة
 فروع القواعد وكلام المصنف مع كلام الشارح ثانيا يقتضي أن المعروف بها جزئيات الاحوال والجواب
 أن هذه الملكة يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بها لان معرفتها وسيلة الى
 التصديق بأن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار لانه يلزم من معرفة كون هذا الكلام الملقى
 الى المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى الحال معرفة أن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار
 الذي هو الحال ويصح أن يراد بالادراكات الجزئية الاولى أيضا جزئيات الاحوال الكلية فلا يكون هناك
 تغاير فاعرفه (قوله على ادراكات جزئية) وصف الادراكات بالجزئية تسامح من وصف الادراك بوصف
 المدرك بفتح الراء فهو مجاز عقلي أو في الكلام حذف وتأويل أي ادراك مدركات جزئية أي على استحضار
 ما كان منها معلوما واستحصال ما كان منها مجهولا ولو بواسطة كسب جديد إذا يلزم أن تكون الملكة سببا
 للاقتدار على معرفة الجميع بلا كسب فان بعض الفقهاء بالاتفاق قد يحتاج بعض الفقهاء الى انظار دقيقة
 في استخراج بعض المسائل ولهذا سئل الأئمة الاربعة عن مسائل فتوقفوا في جوابها (قوله ويجوز الخ)
 بل هو أولى وعليه فالعلم بمعنى المعلوم وانما كان أولى لانه لا يجوز الى ارتكاب استخدام في قول المصنف
 الآتي وينحصر في ثمانية أبواب ولا نه أشيع في المعلوم المدونة وانما رجح الشارح الاول لانه أشهر في لفظ
 العلم اذا المشهور استعمال لفظ العلم في الملكة القائمة بالانسان (قوله المألوفة) أشار به الى أن العلاقة
 في اطلاق العلم على القواعد المتعلقة وأنه من اطلاق المصدر على اسم المفعول لكن هذا بحسب الاصل أن
 قلنا أنه صار حقيقة عرفية فيها (قوله ولا يستعملها المعرفة الخ) علة تقدمت على المعلوم (قوله في الجزئيات)
 أي في ادراكها تصورا لها أو تصديقا بحالها أي واستعملها العلم في ادراك الكليات تصورا لها أو تصديقا
 (قوله وصف الادراكات الخ) لك قراءة الشارح بالاضافة أي ادراكات أمور جزئية (قوله أي ادراك
 مدركات) فالحذف هو ادراكه والاول هو ادراكه فانه مؤول بمدركات

قال (يعرف به أحوال اللفظ العربي) أي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم وقوله (التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال) احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد وكذا المحسنات البديعة من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد أنه علم

بما لها أفاده في الاطول (قوله قال يعرف) أي دون يعلم (قوله يعرف به أحوال الخ) ليس المراد بمعرفة هذه الاحوال بهذا العلم تصورها به وأنه كالتعريف لها بل المراد التصديق بأن هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي التصديق بأن هذا التأكيدي الجزئي مثلاً الذي في قولك أن زيد أقام به طابق هذا الكلام الجزئي مقتضى الحال وهكذا وسيشير الشارح إلى ذلك كله (قوله يستنبط منه) أي يستخرج منه ومن على بابها للتعددية أن جربنا على أن المراد بالعلم الاصول والقواعد وسببية أن جربنا على أن المراد به الملكة أي يستخرج بسبب هذه الملكة ادراكات الخ (قوله كل فرد فرد) لاجابة لفرد الثاني إلا أن يجعل صفة اسم بمعنى منفرد عن الآخر وحاصل المعنى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الافتراض ولا يصح جعله على تعداد المضاف اليه على حد تعدد الخبر في نحو هذا حلو حامض لأنه لا يحل محلهما شيء واحد كقول من محل حلو حامض ولا على ترك العاطف لافتضاء التقييد بفردين فردين قال الفري وقد يترك في لفظ كل مع أن العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر أن العموم حينئذ مستفاد من قرينة المقام فإن النكرة في الاثبات قد تعميم بالقرينة ويحتمل أن يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة اهـ ببعض تلخيص (قوله بمعنى أن أي فرد) دفع به أن الاحاطة بكل الافراد مستحيلة اهـ سم (قوله يوجد منها) أي رد علينا من هذه الاحوال اهـ جربي وقرر بعضهم أن المراد أي فرد حاولنا ايجاده أمكننا أن نحصله بذلك العلم تأمل (قوله بذلك العلم) أي بتلك الملكة اهـ جربي أو بالاصول والقواعد (قوله وما أشبه ذلك) كالتثنية والجمع والتصغير والنسبة وغيرها اهـ جربي وقوله مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد أي على وفق الوضع فاندفع الاعتراض بأن بعض هذه الامور لا يتوقف أداء أصل المعنى عليه كالادغام اذ لو قال زيداً جل بالملك كان مؤدياً لأصل المعنى تأمل وكتب أيضاً قوله وما أشبه ذلك مما لا بد منه الخ أي من حيث أنه لا بد منه في تأدية أصل المراد فلا اعتراض بأن ثم أمور لا بد منها في تأدية أصل المعنى المراد كاحوال اسم الاشارة وقد يبحث عنها علم المعاني لان بحثها لا من حيث أنها لا بد منها في تأدية أصل المعنى حتى يشملها كلامه لان ذلك وظيفة اللغة بل من حيث أفادتها فصد المتكلم اياها واعتبارها له الافتضاء الحال اياها وذلك أمر زائد على أصل المعنى فاذا أشار المتكلم بهذا التي للقریب استفيد أن المتكلم قصد القرب لافتضاء الحال اياه واذا أشار بذلك إلى لا بعيد استفيد أن المتكلم قصد القرب لافتضاء الحال اياه فالبحت عن هذه الاحوال التي لا اسم الاشارة من حيث أفادتها أن المتكلم يقصد بها لافتضاء الحال اياها من علم المعاني (قوله وكذا المحسنات البديعة) هذا مبني على المشهور وأما على ما حقه من أن المحسنات البديعية قد يقضيها الحال فلا يخرج عن التعريف حينئذ لا بالحيثية المرادة وكعلم البيان بعينه فري اهـ

(قوله كالتثنية الخ) فيه أن التثنية والجمع والتصغير وكذا الافراد مائة تنصيه الحال كتمظيم أو تحقير أو أن ما ذكره لا يتوقف عليه ادعاء أصل المراد على وفق الوضع كما سيوضح لك فندبر (قوله كعلم البيان) أي كخروج علم البيان وقوله بعينه ضميره عائد على خروج المقدر فافهم

يعرف به هذه الاحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور
معاني التعريف والتسكير والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم
البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد بأحوال اللفظ الامور العارضة له من
التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية
مخصوصة على ما يشير اليه في المفتاح وصرح به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف

سم وقوله فلا تخرج الخ ظاهر أن كان البحث عنهما من حيث أنها ترتب الكلام حسنا لا من حيث أن بها
مطابقة اللفظ مقتضى الحال والالم تخرج من التعريف بالحيثية المرادة لأنها حينئذ من أقراد المعرفة كما
حققه الشارح في شرح المفتاح وكتب على قوله لأنها حينئذ الخ ما نصه أي لأن دلهمان أقراد الخ (قوله
يعرف به هذه الاحوال الخ أي يصدق بأن هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هذا محل العبارة
التي يرشد اليه ما بعد لكن لو عبر بالتهديد لكان أصرح في مقصوده (قوله من حيث الخ) أي لأن علم
المعاني معرفة هذه الاحوال مطلقا كما أشار اليه بقوله لظهور أن ليس الخ اهجرني وكتب أيضا قوله من حيث
الخ تخرج بهذه الحقيقة شيان العلم الذي يعرف به معاني تلك الاحوال كالاجزاء واللغة وعلم البيان كما في الشارح
(قوله أن ليس علم المعاني الخ) أي كما كانوا هم عبارة المصنف ولهذا قل الشارح والمراد (قوله عبارة عن تصور
الخ) إذ العلوم التصديقات لا التصورات لكن اللازم مما تقدم على هذا التقرير أن يكون علم المعاني مملكة
يتصور بها معاني التعريف وغيره ما ذكر لأن يكون نفس تصور المعاني المذكورة فكيف قال عبارة عن
تصور معاني الخ والجواب أنه على حذف مضاف أي عبارة عن مملكة تصور أو المراد أنه عبارة عن نفس
التصور حين يراد بالعلم أدراك المسائل كما أنه يكون عبارة عن نفس المعاني المذكورة حين يراد به المسائل اه
سم وكتب على قوله على هذا التقدير ما نصه أي تقدير أن المراد بمعرفة الاحوال تصورها (قوله وبهذا) أي
يقولنا من حيث الخ (قوله عن أحوال اللفظ) مثال أحوال اللفظ التي يبحث عنها في علم البيان كون دلالة
اللفظ بغير الكناية مثلا (قوله من هذه الحيثية) وإذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من علم المعاني اه
عق وكتب أيضا قوله من هذه بل من حيث ما يقبل وما لا يقبل ومن حيث تحقيق تفصيلها وشروط
أصول المجاز منها ليحترز بذلك عن التقيد بالمعنوي اه ع (قوله الامور العارضة الخ) أي فالمراد باحوال
اللفظ مقتضيات الاحوال وليس المراد بالاحوال الامور الداعية التي أضيف اليها لفظ كمالا نكار لأن
تلك ليست أحوال اللفظ بل مخاطب (قوله على ما أسير اليه في المفتاح) أي في تعريف علم المعاني منه حيث
قال هو تتبع خواص تراكيب الكلام إلى أن قال ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على
ما يقتضيه الحال ذكره فهذا يقتضي أن مقتضى الحال هو الكلام المتكيف بتلك الكيفيات لأنه الذي يذكر
دون نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والحذف والاثبات والتأكيذ وتركه إلى غير ذلك من الكيفيات
فإنما وأورد عليه أن الذي يذكر هو الكلام الجزئي لا الكلي ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام
الكلي وأجيب بأنه شاع وصف الكلي بوصف جزئياته بخلاف وصف الكيفيات بالذات كورية التي هي من
أوصاف الكلام كما في عبارة المفتاح فليس شائعا ذلك الشبوع وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال
نفس الكيفيات الخصوصية خلافا للشارح فندبر (قوله وصرح به في شرحه) أي صرح به شارحه العلامة
في شرحه قال الحفيد لا ينبغي أن تصرع المفتاح أولى بالقبول من تصرع الشارح اه واهل وجه الاولوية
كثرة المواضع التي صرح فيها صاحب المفتاح بأن مقتضى الحال الكيفية وقد نعت التصريح في كلام

والتشكيك على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والماض القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
لأنها عين مقتضى الحال وقد حقه ناذك في الشرح وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن
التأكيدي وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة

المفتاح غاية الأمر أنه في كثير من المواضع ظاهر في أنه الكيفية كما ستعرف (قوله والتشكيك) أي وغير ذلك
وإنما تركه أن لا على ظهوره وأرادته وعلى المقايضة على ما سبق (قوله على ما هو) راجع للمنفى وقوله عبارة
المفتاح أي في غير تعريفه لعلم المعاني كقوله في بعض المواضع الحال المقتضية للتأكيدي أو الذكري أو الحذف
إلى غير ذلك فإن ظاهره أن مقتضى الحال هو نفس التأكيدي والذكر والحذف وغير ذلك من الكيفيات
كالقديم والتأخير ونحوها وإنما كان ظاهره ذلك لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف أي الحال
المقتضية للتأكيدي (قوله والماض الخ) فيه أن غاية ما يلزم أنها سبب في مطابقة اللفظ لنفسها
ولا نسلم استحالة ذلك ولا شك أن مطابقة شيء لشيء تتوقف على وجود الشيء الثاني فهو سبب لمطابقة الأول
له قاله من اعترضهم وما قيل من أن اللازم على ذلك مطابقة الشيء لنفسه واتحاد المطابق والمطابق يرد بأنه
لا يلزم ذلك أصلا بل المطابق بالكسر اللفظ والمطابق بالنسبة الإحوال كما يصرح به التعريف فتأمل
وبعضهم قال يلزم عليه اتحاد المطابق والمطابق به بفتح الباء فيهما وهذا تعبير صحيح وهو بمعنى قولهم سبب
أنها سبب في مطابقة اللفظ لنفسها وأفاد الحفيد في حواشيه على المطول عن الشارح بأن هذا وإن كان غير ممتنع
عند العقل لكنه يصدر عن ذي عقل فانه لا يقال وجود الحسن في زيد سبب لأن يتصف به ويشتمل عليه اه
(قوله لأنها عين مقتضى الحال) قد يقال مقتضى الحال الكيفيات الكلية والمراد هنا بالاحوال الكيفيات
الجزئية تأمل اه سم (قوله وأحوال الاسناد الخ) دفع لما قيل انه ذكر في التعريف أحوال اللفظ فلا
يندرج فيها أحوال الاسناد لانه ليس لفظا فلا يكون البحث عن أحوالها من مسائل هذا الفن مع أنه منها ولما
قيل أن موضوع العلم هو الكلام والاسناد جزؤه وموضوع المسئلة يجب أن يكون نفس موضوع العلم أو
جزئيا من جزئياته كالخبر والطلب أو عارضا من عوارضه ككونه جملة اسمية أو استهامية لاجزأ من
أجزائه لأن البحث عن أجزاء العلوم من مبادئ العلوم لا من مسائلها لكن هذه المناقشة جارية في كل من
المسند والمسند اليه أيضا وجه الدفع أن أحوال الاسناد أحوال الكلام لأن أحوال الجزأ من أحوال الكل
فصح اندراج أحوال الاسناد في أحوال اللفظ العربي وضح أن موضوع مسائل أحوال الاسناد في الحقيقة
هو الكلام وإن كان ذلك باعتبار الاسناد مع المحقق الطوسي صرح بأن موضوع المسئلة قد يكون جزأ من
أجزاء موضوع الفن بقي شيء آخر وهو أن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية وتلك الأحوال
كالتأكيدي والتعريف ليست عوارض ذاتية للموضوع لأنها ما لحق الشيء لذاته كالتعريف اللاحق للإنسان
بواسطة أنه إنسان أو لجزئه كالحركة اللاحق له بواسطة أنه حيوان أو لخارج مساو كالضحك العارض له
بواسطة أنه متعجب بل هي عارضة للموضوع الذي هو اللفظ العربي لا مرأع منه وهو كونه لفظا والجواب

(قوله فلا يكون البحث عن أحوال الخ) أي فلا يكون مسائل البحث عن أحوال الخ وكذا يقال في نظير (قوله
ولما قيل الخ) هذا لا يراد على ما يأتي لأعلى قول المصنف وهو علم الخ (قوله نفس موضوع العلم) أي كما
في قوله الكلام أما خبر أو إنشاء (قوله كالخبر) أي كما في قولك الخبر إذا لقي إلى المنكر يتركه وقوله ككونه
جملة اسمية أي كما في قولك اسمية الجملة واجبة في مقام افادة الدوام (قوله لأن البحث عن أجزاء العلوم) أي
عن أجزاء موضوع العلوم (قوله في الحقيقة) ليس المراد بالحقيقة نفس الامر بل المراد بالامر الحق (قوله
بواسطة أنه حيوان) أي لأن مدار الحركة الخاصة باختيار من قامت به على الحيوانية لا على الانسانية

الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان الصناعة انما وضعت لذلك (وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية أبواب)

أن رعاية مثل ذلك، من تدقيقات الفلاسفة وأما علماء الفنون الادبية فلا يراعون مثل ذلك فان الفن الادبي قد يجعل عبارة عن مدة مسائل يبين فيها أحوال متعلقة بأمر واحد في الجملة هذا ايضا ما في الحفيد ويرد عليه أن اللفظ جزء موضوع الفن فالبحث عنها بحث عن الاعراض الذاتية اللاحقة لموضوع الفن باعتبار جزئه إذ لا يخفى أن اللفظ بالنسبة للكلام العربي كالحیوان بالنسبة الى الانسان وقد جعلوا الحركة اللاحقة للانسان باعتبار جزئه وهو الحيوان عرضا ذاتيا للانسان والحاصل أن العموم لا يضرا إذا كان العام جزءا من العروض فتدبر هذا والاعراض الغريبة أيضا ثلاثة أقسام لانها ما لحق الشيء خارجا أخص كالضحك العارض للحيوانات بواسطة انه انسان أو خارجا اعم كالحركة العارضة للابيض بواسطة انه جسم والخارج مبين كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار (قوله الى نفس الجملة) لانه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ بالعربي) أي اللفظ بالبحث عن أحواله في هذا الفن باللفظ العربي والباء داخله على المقصود عليه (قوله مجرد اصطلاح) أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب لان الاحوال المذكورة بها يطابق مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأن كل مقال متى كونه اصطلاحا عنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره فاندفع ما في الحفيد (قوله لان الصناعة الخ) ينبغي جملة خبرا ثانيا عن تخصيص (قوله انما وضعت لذلك) وان كان يمكن جرياتها في كل لغة اهم (قوله وينحصر في ثمانية أبواب) ان كان العلم عبارة عن المسئلة أو التصديق فالتقدير وينحصر العلم أي عبارة متعاقمة الذي هو المسائل فان الابواب عبارة عن الالباط فلا بد أن يكون المنحصر فيها الفاظا أيضا والام لم يكن من انحصار الكل في الاجزاء وان شئت جعلت التقدير وينحصر متعلقه في مدلول ثمانية أبواب والمسائل فالتقدير وينحصر العلم أي عبارته لما مر وان شئت جعلت التقدير وينحصر في مدلول ثمانية أبواب ولك أن تستغنى عن تقدير هذا المضاف وتقدير عبارة أو مدلول على الاحتمالين الاولين يجعل المراد بالابواب المسائل وان كان المختار في أسماء الكتب والتراجم أنها للالفاظ (قوله المقصود من علم المعاني) من تبعية المراد بعلم المعاني هنا ما يشتمل مسائله وتعريف وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي وبالمقصود منه مسائل التي اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية فالمراد بالمقصود المقصود بالذات وهو بعض علم المعاني بالمعنى المذكور وليس المراد بالمقصود منه نمرته وفائدته على أن من صلة المقصود حتى يقال أن المقصود من الشيء خارج عنه كما في قولهم المقصود من المسكاح النسل مثلا وبذلك اندفع ما في الحفيد فتأمل ولك أن تجعل من بيانية وتبقى علم المعاني على ظاهره بحيث لا يشمل الا مسائله ويكون زيادة لفظ المقصود لسكونه أظهر في خروج التعريف وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي من علم المعاني لانه قد يتوهم ادراج هذه الامور في العلم لشدة الاتصال فاندفع ما في الحفيد على هذا الوجه أيضا وأما جعل صلة المقصود محذوفة المقصود من الفن الذي هو الالفاظ المفيدة لمسائل العلم ولغيرها من الامور المذكورة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الاول الذي هو أن المقصود علم المعاني فتكلف لاجواجه الى تقدير وجعل الضمير في ينحصر الى الفن وهو خلاف الظاهر والى تأويل زائد في قوله الفن الاول علم المعاني أي مقصود مدلول الفن الاول علم المعاني وكتب أيضا ما نصه قال الشارح ذلك تأسيسا

(قوله أي مقصود مدلول) فديقال لاحاجة لتقدير مدلول اذ المعنى يقصد من اللفظ

أحصار الكل في الأجزاء لا الكلي في الجزئيات ولا لصدق علم المعاني على كل باب (أحوال الاستاد الخبزي أحوال المسند إليه أحوال المسند أحوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الإيجاز والاطناب والمساواة) وإنما انحصر فيها (لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه) لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم

بالإيضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب اه فنرى وكتب أيضا قوله المقصود بدل من الضمير في محصر العائد على علم المعاني لأنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل (قوله انحصار الكل في الأجزاء) لأن العلم اسم للجملة لا لكل جزء (قوله أحوال الاسناد الخ) أما بدل من ثمانية بدل مفصل من مجمل أو خبر مبتدأ محذوف أي وهي أحوال الاسناد الخ وحذف العاطف جائز اختيارا وحسنه هنا دفع توهم صيرورة الثمانية أحد عشر كوكبا وهي مذكورة على سبيل التعداد وعلى هذا تكون مبنيات على الكون لكن بغير الاسم أحوال الاسناد الخبزي ونحوه للتخاص من التقاء الساكنين والاشكال في الدخاف على ما هو مذكور على سبيل التعداد في قوله الفصل والوصل وقوله الإيجاز والاطناب والمساواة وإن استشكله في الأطول لأن الذي قصد منه مجموع العطف والمنطوق عليه لأنه صار كلمة واحدة وجعل اسما للجملة من المسائل وقيل سيكون الأسماء قبل الترتيب وقف لا بناء اه يس (قوله الفعل) أي أو ما في معناه واقصر عليه لأنه الأصل (قوله القصر) انما لم يذكر فيه وما بعده أحوال لأنها في نفسها أحوال فلو ذكر لزمت إضافة الشيء إلى نفسه اه يس وما ذكره ينتقض بالإنشاء (قوله وإنما انحصر فيها) هذا حل معنى لأجل اعراب لأن متعلق قوله لأن قول المتن ينحصر وإنما أعاد الشارح ذلك للبعد (قوله لا محالة) مصدر ميمي بمعنى التحول من حال إلى كذا أي تحول إليه ويشتمل خبران وخبر لا في قوله لا محالة محذوف أي موجودة والجملة معترضة بين اسم إن وخبرها مفيدة تأكيد الحكم اه فنرى (قوله يشتمل على نسبة تامة) اشتغال الكل على الجزء (قوله تامة) خرجت النسبة التقييدية كالتى في غلام زيد والحيوان الناطق (قوله قائمة بنفس المتكلم) أي قيام علم وإدراك لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلا فمضى قيامها بنفس المتكلم أن النفس مدركة للنسبة لأنها صفة لها متحققة فاندفع ما يترأى من التنافي بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقتضى قيامها بنفسه وقوله وهو تعلق الخ المقتضى قيامها بأحد الطرفين هذا ما أدرج عليه المحقق وقال الفنى قوله قائمة بنفس المتكلم لاشك أن تلك النسبة في الخبر هي إيقاع النسبة وانتراعها أو في أضرب مثلا هو طلب الضرب فعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متصلا كسائر صفات النفس لأنها مذكورة له حاصلة صورتها في ذهنه لا قطع بأنه لا احتياج في التصديق إلى تصور الإيقاع أو الانتراع وبأن الموجود في نفس من قال أضرب طلب الضرب وإيجاده لا مجرد تصويره كذا نقل عن الشارح في قوله هو تعلق أحد جزأى الكلام بالآخر مسامحة إذ النسبة بهذا المعنى قائمة بأحد الطرفين لا غير اه أي فلا بد من تأويل كلامه بأن يقال وهو ذو تعلق الخ وقوله بأحد الطرفين عبارة الأطول بالطرفين ومعنى كون النسبة بهذا المعنى بين الطرفين تعاقبهما بهما ولبس هذا الوجه الذى نقل عن الشارح هو ما حكم عليه الشارح فيما بعد بأنه خطأ في هذا المقام لأن المحكوم عليه بالخطية ممتنع فيه على الإيقاع والانتراع المختصين بالخبر (قوله أو هي مذكورة الخ) أي ليست بدلا بل مذكورة الخ (قوله مبنيات) أي لشبهها بنحو هل في كونها ليست عمالة ولا معمولة (قوله لأنه صار كلمة الخ) أي فليست الواو للعطف بل هي جزء من الاسم (قوله سيكون الأسماء) أي التى لم يقم بها سبب البناء لا كانا وأنت (قوله وقف) هو الراجح

وهو تعلق أحد الشئيين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما كافي الانشائيات
وتفسيرها بما يقع المحكوم به على المحكوم عليه وسلبه عنه خطأ في هذا المقام لأنه لا يشمل التسمية في الكلام
الانشائي فلا يصح التقسيم فالكلام (إن كان التسمية خارجاً)

لا يمكن لا يخفى أن ما درج عليه الحفيد أقرب إلى كلام الشارح ثم قال الفري والحق أن التسمية مطلقاً لا يلزم
أن توجد في نفس المتكلم بل ذلك شأنه بديل ما ذكره في المطول أن قول النائم والساهي والجنون كلام مع
أنه لا قيام للنسبة بنفس واحد منهم اه بتصرف (قوله وهو) أي النسبة وذكره باعتبار الخبر (قوله تعلق)
أريد به النسبة الحكمية أي ثبوت المحمول للموضوع اه يس وفيه نظر لأن كون المراد بالتعلق النسبة
الحكمية المفصلة بانها ثبوت المحمول للموضوع غير مناسب هنا لأن المراد بالتعلق ما يشمل النسبة الانشائية
كما سيذكره الشارح وليس في الانشاء ثبوت المحمول للموضوع إذا النسبة في أضرب يأتي بدهره تعلق الضرب
يزيد على وجه طلبه منه وفي هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه وكتب
أيضاً قوله وهو تعلق أحد الطرفين بالآخر قد يشكك بأن تعلق أحد الطرفين وصف لأحد الطرفين فلا يلزم
قوله السابق بين الطرفين ويمكن أن يجاب بأنه لا مانع من أنه أراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق
والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولها اه سم على المطول (قوله عليه) أي التعلق (قوله سواء كان)
أي ذلك التعلق إيجاباً نحو زيد قائم أو سلباً نحو زيد ليس بقائم وهذا إنما يكون في الخبر بخلاف الانشاء
لأنه لا يتصف بإيجاب ولا سلب لأن الإيجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو إيجاد
معنى بلفظ يقارن في الوجود اه جربي وكتب أيضاً قوله إيجاباً أي تعلق إيجاب ويحتمل إذا أجاب والا
فالتعلق المذكور ليس إيجاباً ولا سلباً كافي الفري وذلك لأن الإيجاب هو أدرك للثبوت والسلب إدراك
الانتفاء ومنهما الإيقاع والانتزاع فالإيقاع أدرك لوقوع والانتزاع إدراك أن لا وقوع (قوله كافي
الانشائيات) إذ لا سلب ولا إيجاب فيها بحسب معناها الوضعية وإن لزمه الإيجاب أو السلب فإن أضرب
أمر معناه طلب الضرب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو إيجاب اه ع س وكتب أيضاً قوله كما
في الانشائيات الكاف استقصائية (قوله خطأ في هذا المقام لأنه الخ) أجيب بأن قول المصنف والافني
للمقيد أي للنسبة لا للقييد أي الخارج فالعنى أنه ليس للانشاء نسبة وفيه أن القوم صرحوا بأن له نسبة مع
أن الغالب رجوع النفي إلى القيد اه حفيد على المطول (قوله فلا يصح) تفريع على النفي (قوله
التقسيم) أي تقسيم الكلام باعتبار نسبه إلى الخبر والانشاء وإنما يصح التقسيم حينئذ لا لعدم النسبة
هذه التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه التقسيم باعتبارها (قوله إن كان نسبته خارجاً) المراد بالخارج
النسبة الخارجية النابتة للطرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام ولا ينافي أن المراد به النسبة
الخارجية (قوله أن يكون بين الطرفين في الخارج الخ) فإن الخارج أي قول الشارح أي
يكون الخ بمعنى نفس الأمر اه يس وسم وكتب أيضاً قوله خارج أي عن الكلام سواء كانت في الذهن
أو في خارج اه جربي فدخلت القضايا الذهنية المحضة وكتب أيضاً قوله أن كان نسبته خارج الخ اعلم
(قوله مطلقاً) أي سواء فسرت بالتعلق أو بالإيقاع الخ وهذا الإطلاق من الضرب كما علمت بما سبق
(قوله لأن المراد الخ) اقتضاه في الاعتراض بذلك ظاهر أن جعلت النسبة في الخبر مطلقاً ثبوت أمر
لأمر فافهم (قوله أي التعلق) استفيد منه أن بحيث متعلق بالتعلق للقييد أذهو معنى التام فمما سبق فتجوز
معاوية تعلقه بشئ من ضمير عليه للكلام يؤدي إلى أن قول الشارح وهو تعلق الخ تفسير بالأعم (قوله بل هو
إيجاد الخ) هذا هو المناسب لتعريف الانشاء المشهور

ان كل نسبة انشائية كانت أو اخبارية لها خارج أما الاخبارية فظاهرة وأما الانشائية فلان قول
اضرب مثلا نسبة كلامية أي مفهومة من ذات الكلام وهو طلب الضرب من المخاطب وله نسبة
خارجية وهي الطلب النفسى للضرب وإذا كان للنسبة الانشائية خارج لم يمكن أن تخرج عن مطابقتها
له بأن يتحقق من المتكلم ذلك الطلب النفسى أو عدم المطابقة بأن لا يتحقق منه ولذا نقى بعض ما اشتهر
من اختصاص الصدق والكذب بالخبر واختصاص احتمالها به وأثبت جميع ذلك في الانشاء فلم
يتميز الخبر من الانشاء بقول المصنف ان كان نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فغير ولدفع هذا الاعتراض
فسر الشارح قيد المطابقة واللامطابقة بقصد المطابقة واللامطابقة فالانشاء وان كان نسبته خارج
تطابقه أو لا تطابقه لكن لا يقصد أن بالانشاء بخلاف الخبر وفيه بحث لأنه لا خبر يقصد به عدم مطابقة
نسبته لأن وضع الخبر المطابقة وانما عدمها احتمال عقلى نعم ان أريد بالنسبة ثبوت أمر لأمور وأنه في
الموجبة يقصد وقوعها أي مطابقتها للخارج وفي السالبة يقصد لا وقوعها أي عدم مطابقتها فاقصد
في زيادة قائم إلى أن ثبوت القيام لا يرد واقع وفي زيادة ليس قائم إلى الثبوت المذكور ولا يرد غير واقع ثم كلام
الشارح لكنه جعل اللامطابقة إيماء إلى الكذب وهو حينئذ لا يتم فالتحقيق أن النسبة التي لها خارج
هي التي تكون حاكية عن نسبة أي حالة بين الطرفين في نفس الامر فعنى ثبوت الخارج لها كونه محكيها
ونسب الانشآت ليست حاكية بل محضرة ليرتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر أو غير ذلك
اه ملخصا من الاطول مع زيادة من الحفيد قال بعضهم وما في الحفيد وغيره من أن لجميع الانشآت
خارجا ينبغي أن يستثنى منه نحو ثبت واشترت اذ لا يظهر أن لها خارجا قبل النطق بها اذ الحاصل قبل
النطق هو ارادة الشيء والحاصل بعده نقل الملك مثلا اه وفي الايات البيئات عن الصفري ما يؤم في
الاطول من التحقيق حيث قال أعلم أن معنى الخبر والانشاء بالمعنى الشامل لجميع ماعدا الخبر والتميز
بينهم مادق واحتاج إلى الايضاح وقد لخص ذلك شيخنا الشريف في شرح الفوائد وحسب قال اعلم أن
كل أمرين بينهما في حد ذاتهما مع قطع النظر عن اعتبار معتبر حالة اما بالثبوت أو الانقضاء ضرورة
استحالة ارتفاع القبيضين والخبر دال وضا على صورة ذهنية على وجه الاذعان تحكى تلك الحال الواقعة
وتبينها والحكاية تدل على المحكى دلالة غير قطعية فالخبر يدل عليه أيضا ويجوز تخلفه عن كلامه دلولى ثم أن
كان الطرفان على ما حكى وفهم من تلك الصورة المعتبرة بالايقاع والانتزاع فبالضرورة تكون الصورة
موافقة للحالة الواقعية في الكيفية موافقة الحكاية للمحكى فهم ما بويتان أو سلبيان وان لم يكونا كذلك
فهي مخالفة للحالة في الكيفية فالصدق مطابقة الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع لما في الواقع في الكيفية والكذب
مخالفة لايه فيها ولك أن تقول الحالة المحكية المعبرة بالوقوع والالوقوع من حيث انها مدركة مفهومة من
اللفظان طابقت في الكيفية ما في الواقع لانه مع قطع النظر عن كونها مدركة فصدق والافكاذب والظاير
الاعتبارى كاف في المطابقة وبه اعترف المحقق في الاطول الا أن فيه تنكها فظهر صحة حمل الحكم على
الايقاع والوقوع اه وفيه تصريح بأن المراد بالصورة الذهنية الايقاع والانتزاع وانها مدلول الخبر وكونها
(قوله ليرتب عليه وجود) أي كافى اضرب فانه يترتب عليها وجود الضرب بالامتنال وقوله أو عدم
أي كافى لا تضرب فانه لا يترتب عليها عدم الضرب بالامتنال وقوله أو معرفة أي كافى هل قام زيد فانه يترتب
عليها معرفة لجواب وقوله أو تحسر أي كافى ليت الشباب يعود فانه يترتب عليه التحصر (قوله فالخبر يدل
عليه) أي على المحكى كما يدل على الحكاية التي هي الصورة الذهنية وقوله ويجوز تخلفه الخ أي كافى كلام الدائم
المخالف للواقع

في أحد الأزمنة الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين (أولا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينها في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (خبر) أي فالكلام خبر (والا) أي وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك (فانشأ)

مدلوله موافق لقول ابن السبكي ومدلول الخبر الحكم بالنسبة وإن المطابقة معتبرة بين الحكم وبين الوقوع أو اللاموافق سواء أريد بالحكم الابقاع والانتراع والوقوع واللاوقوع وأن التباين بين النطائقتين حقيقي على الأول اعتباري على الثاني والمراد بالمطابقة في الكيفية الموافقة في الثبوت والسلب ثم قال فإن قلت أضرب مثلاً يدل على ثبوت نسبة الطلب أيضاً فإن تحققت كان صدقاً والا فكذباً قلت هو موضوع لنسبة الطلب لا لما بين ثبوتها بالذات إلا أنه يستلزم خبراً وهو أن الضرب مطلوب فيدل على نسبة تحتمل المطابقة لا أنه بالذات يدل على صورة تحكي ثبوت نسبته وحاصل الجواب أن الخبر موضوع لصورة تبين ثبوت النسبة وتحكي ذلك والانشاء موضوع لنفس تلك النسبة ويمكن أن يحمل على ما حققه شيخنا قول من قال الانشاء ما حصل مدلوله خارجاً به لا بدوته أي على وجه أن يكون مدلوله ما هو حكاية عند فلا ينافي أنه متحقق بدونه فمدلول أضرب والمقصود به نسبة طلب الضرب لا ما هو حكاية لها وهذه النسبة لم تحصل بدون أضرب على وجه أن يكون أضرب مدلوله ما يحكيها وإن تحققت بدون أضرب في نفس الأمر وقوله والخبر ما حصل مدلوله خارجاً بدونه يحمل على أن المراد بالمدلول المضمون الذي هو وقوع النسبة الحكيمة على أن يكون مدلوله الحقيقي والمقصود به حكاية ذلك المضمون له باختصار وكتب أيضاً على قوله لنسبته ما نصه المفهومة منه (قوله في أحد الأزمنة الثلاثة) فيه دفع لما يتوهم من أن الأخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم أن تكون كلها كافية إذ لا نسبة خارجية لها في الحال اه قنرى (قوله أن يكون الخ) تفسير لقوله كان لنسبته الخ فكان الظاهر أن يقول أي يكن لأنه تفسير المجزوم محللاً لهم إلا أن يكون خفاء الأعراب المحلى بحوز المخالفة للمفسر والمفسر ولو قال أي كان الخ لكان واضحاً (قوله أو سلبية) أي تسلط عليها السلب كما في النفي المحصل بحوز يديليس بقائم أو دخل الساب في مفهومها كما في النفي المدلول بحوز زيد هو ليس بقائم وهذا التقرير يعلم أنه لا مخالفة في كلام الشارح لما عليه المحققون من التأخيرين أن النسبة بين الطرفين دائماً ثبوتية لأن معنى كونها دائماً ثبوتية أنها دائماً تعلق أحدهما بالآخر ولا تكون عدم التعلق وهذا لا ينافي كونها تارة سلبية بالمعنى السابق تأمل (قوله تطابقه) بيان للواقع إلا إذا أول بتقصيد مطابقتها أو لا مطابقتها وكتب أيضاً قوله يطابقه أولاً يطابقه في المطابقة صورتان وفي عدمها صورتان (قوله تلك النسبة) أي المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج أي النسبة الخارجية اه جري (قوله أي فالكلام خبر) صنع ذلك ليكون جواب الشرط الذي في الإجملة وكتب أيضاً قوله فالكلام خبر أي من حيث احتماله للصدق والكذب كما أنه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث أنه مشتمل على الحكم ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه اه قنرى ويسمى دعوى أيضاً من حيث أنه يدعى (قوله وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك) المقصود ارجاع النفي إلى القيد الأول بقرينة ما اشتهر أن لا خارج للانشاء اه قنرى وهذا مجازاة لظاهر ظاهر صنيع المصنف من أن مدار الفرق الخارج في

(قوله يدل على ثبوت نسبة الطلب) أي في الواقع وإضافة نسبة للطلب ببيان وقوله أيضاً أي كما يدل على نفس النسبة (قوله ما حصل مدلوله خارجاً به يظهر معناه في المفهوم فقط الذي أشار إليه بقوله لا بدونه الخ والاشكل

وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجودا لها من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لا بد

الخبر وعدمه في الانشاء أو أن قوله تطابقه أو لا تطابقه على ظاهره فهو بيان للواقع أما إذا جعل المراد تقصد مطابقته أو لا مطابقته وأن مدار الفرق القصد في الخبر وعدمه في الانشاء فالتقريب راجع إلى التقيد الثاني أعني تطابقه الخ فتدبر (قوله وتحقيق ذلك) أي الفرق بين الخبر والانشاء أن الكلام الخ وحاصله أن للانشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه فالفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللامطابقة في الخبر وعدم قصد ذلك في الانشاء وفي قوله وتحقيق ذلك الخ رمز إلى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والانشاء لا خارج له كلام ظاهري ليس بتحقيق وأنه يمكن حمل كلام المصنف على هذا التحقيق بأن يكون معنى قوله تطابقه أو لا تطابقه أي تقصد مطابقته أو عدم مطابقته الخ (قوله بحيث تحصل) أي توجد فالعطف مسيرى أو تفهم فغاير (قوله من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين) أي تطابقه أو لا تطابقه فصب في القصد هذا التقيد المحذوف هذا هو الموافق لما في الأطول عن الشارح والانسب بقوله بعد في جانب الخبر تطابقه أو لا تطابقه ويحتمل أن المراد من غير قصد إلى تلك الدلالة فضلا عن قصد المطابقة أو عدمها فيكون الفرق بين الخبر والانشاء قصد الدلالة على النسبة الخارجية وقصدها المطابقه أو عدمها في الخبر وعدم القصد في الانشاء تأمل (قوله لأن النسبة المفهومة من الكلام الخ) يذنبني أن يكون متعلقا بقوله أو تكون نسبته بحيث يقصد الخ على أنه علة لما تضمنه من أن الخبر نسبته لا بجميع التحقيق على أنه علة لما تضمنه من أن في الكلام مطلقا نسبته لا نه وأن كان صحيحا لما نقرر من أن في الانشاء أيضا خارجا إلا أنه لا يناسب قوله فانك إذا قلت الخ أهيس لكن قول الشارح المفهومة من الكلام دون أن يقول من الخبر ربما يؤدي الاحتمال الثاني وتمثيل الشارح بما إذا قلت زيد قائم لا يخصص نعم قول الشارح بأن يكون هذا ذلك وقوله بأن لا يكون هذا ذلك يمينان الاحتمال الأول لأن كون هذين ذلك أو غيره يخص بالخبر إذا النسبة في اضراب مثلا تعلق الضرب بالمخاطب على وجه طلبه منه وكتب أيضا قوله لأن النسبة الخ حاصلة أن هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الذهن يقطع النظر عن الخارج ونسبة في الخارج يقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة في الذهن) قال يس لا يشمل الكواذب عمدا وفيه نظر إذ الذهن يتصور النسبة الكاذبة بل المستحيلة (قوله لا بد أن تكون الخ) لا فائدة في هذا الأخبار ولو قال لأن النسبة المفهومة من الكلام هي الحاصلة في الذهن ومع قطع النظر الخ لكان أولى (قوله بين الشيئين) أي الموضوع والمحمول (قوله ومع قطع النظر عن الذهن الخ) اعترضه الحفيد بخروج القضايا الذهنية نحو شريك الباري تمتع ونحو ما سوى الواجب تعالى يمكن مما موضوعه مجموع المركب من الأفراد الخارجية والذهنية لأنه لا يقطع النظر في القضايا الذهنية عن الذهن إذ لا وجود لها في خارج الأعيان والجواب أن المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الأمر لا خارج الأعيان فتدخلت تلك القضايا (قوله لا بد

(قوله نعم قول الشارح الخ) تدقيل بعد عن يس أنه تمثيل فلا تعيين ، قوله بما موضوعه الخ) بيان لنحو ما سوى الواجب ممكن

وأن يكون بين هذين الشئين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذلك أو سلبية بأن لا يكون هذا ذلك
ألا ترى أنك إذا قلت زيد قائم فإن القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا أن النسبة من الأمور الخارجية
أولست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية (والخبر لا بد له

وأن يكون) الواو زائدة في متعلق اسم لا والاصل لا بد أن يكون أي لا بد من أن يكون أي لا غنى عن أن
يكون الخ وخبر لا محذوف أي حاصل وجعل الخبر أن يكون غير ظاهر (قوله بأن يكون هذا) أي المحمول
ذلك أي الموضوع كزيد قائم فقائم هو عين زيد وكتب أيضا قوله بأن يكون هذا ذلك أي مثلا لأن التبادر
منه الجمل فلا يشمل الشرطيات فإن النسبة فيها اللزوم لا أن هذا ذلك اه يس (قوله ألا ترى الخ
استدلال على النسبة الخارجية (قوله حاصل) أي في الواقع إذا كان صادقا أو المقصود أن هذا مقتضى
الكلام فلا يرد عليه السكواذب اه يس وقرر بعضهم أن في كلام الشارح حذف شيء به يتم البيان
والنقد حاصل لزيد قطعا أو ليس بحاصل له قطعا (قوله قطعا) يعني وإن قطعنا النظر عن ادراك الذهن
وحكمه اه يس فليس القطع بمعنى الجزم (قوله سواء قلنا الخ) هذا التعميم زيادة فائدة لا دخل له في هذا
الاستدلال (قوله أن النسبة) أي الخارجية (قوله من الأمور الخارجية) أي الموجودة خارج الأعيان
كما عند الحكماء وقوله أولست منها أي بل من الاعتباريات كما عند أهل السنة (قوله وهذا) أي ما ذكرنا
من ثبوت النسبة في لواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر في الواقع عن الذهن معنى وجود الخ أي
معنى وجود النسبة الخارجية وجودها في الواقع بين الشئين وليس المراد بوجودها أنها متحققة في الخارج
والأعيان كبيض الجسم فمنه الخارج الذي نسبت إليه النسبة خارج الذهن أي الواقع ونفس الأمر
وليس بمعنى الأعيان أي الأشياء المصينة للمشاهدة اه حميد بإيضاح وكتب أيضا قوله وهذا معنى وجود
النسبة الخارجية قال في الأطول اطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع أنها من الأمور الاعتبارية
باعتبار أنها حاصلة للطرفين والأمر الاعتباري يصح أن يحصل بغيره كالعمى الحاصل للعمى وثبرت الشيء
للشيء ليس مستلزما لثبوت المثبت بل المثبت له وجه لـ الخارج طرفا للنسبة ووصف النسبة
بـ الخارجية لا يستدعي وجودها وذلك على ما حققوا للفرق بين كون الخارج طرفا لنفس الشيء وبين كونه
طرفا لوجوده فإن قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج طرفا لوجود وهو لا يقتضي موجود
المظروف وإنما يقتضي وجود ما جعل طرفا لوجوده فالوجود في هذه الصورة زيد لا وجوده في قولنا زيد
قائم في الخارج جعل الخارج طرفا لثبوت القائم لزيد فاللزام كون القائم ثابتا في الخارج لغيره لا لثبوت
ونحن نقول الخارج اسم للأمر الموجود في الخارج كالذهني الذي هو اسم للأمر الموجود في الذهن فمنه
كون الشيء موجودا في الخارج والأعيان أنه واحد منها وفي عدادها فطرية الخارج لا وجود مسامحة
إذا الوجود ليس في عداد الأعيان ومعنى زيد موجود في الخارج أن وجوده في وجود الخارج وفي عداد

(قوله فإن النسبة فيها اللزوم) وهذا في الشرطيات المتصلة وأما المنفصلة فالنسبة بين الجزأين
فيها المناد فكان الأولى ذكر هذه النسبة أيضا كما ذكر نسبة الشرطيات المتصلة فإن بعض مشايخنا
(قوله أو المقصود أن هذا الخ) وقطعا على هذا راجع لكونه مقتضى الكلام لا لخصوله (قوله وليس
المراد بوجودها الخ) أي حتى ينافي ما هو الحق من أن النسبة من الأمور الاعتبارية وقوله أي الواقع
ونعس الأمر أي خارج الصقل من الكلام (قوله وثبوت الشيء للشيء الخ) بل تارة يكون المثبت
ثابتا أي موجودا كما في ثبوت البياض لزيد وتارة يكون غير موجود كما في ثبوت النسبة للطرفين
والمثبت هنا النسبة والمثبت له الطرفان (قوله على ما حققوا) معترض بين المبتدئ والخبر للتبري

من مسند إليه ومسندو اسنادو المسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلاً أو في معناه كالمصدر واسم فاعل
واسم مفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر
أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى

وجوداته فليس الخارج الا ظرفاً لنفس الشيء لكنه اذا جعل ظرفاً له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفاً
له مساحمة لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه واجعله في سلك البدائع واعلم أن
ما بسط من الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل
المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والالم يشمر الصادق والكاذب للذهنين بل في الخارج المقابل للذهن
تكون على بصيرة في القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيها بالخارج وكتب أيضاً قوله
الخارجية أي المتحققة في الخارج عن الذهن (قوله من مسند إليه ومسند واسناد) كان الاولى أن يقول
من اسنادو مسند إليه ومسند ليوافق ترتيبه السابق في عدل الابواب اجملاً واللاحق في ذكر الابواب تفصيلاً
وليكون ذكر متعلقات المسند بجانبه (قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان الخ) فيه أمر أن الاول
أن المتعلقات تكون له مسند إليه نحو الضارب زيداً جاءني وضربني زيداً أحسن الثاني أن المسند لا بد له
من المتعلقات اذا كان فعلاً أو في معناه وظاهر قوله قد يكون الخ أنها لا تنزله لانه وان لم يلزم أن يكون متعدياً
لكن لا بد له من مفعول مطلق نعم قد يحذف وكلامه أعم من الذكر والحذف بدليل أن سيقول أما حذفه
الخ ايسر وأجيب عن الاول بأنه بنى كلامه هنا على الغالب وعن الثاني بأن في العبارة حذفاً والتقدير
كما في ع قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أي كما اذا كان جامداً نحو زيد أخوك وانما يكون
له ذلك اذا كان الخ (قوله اذا كان فعلاً أو في معناه) أراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبما في معناه
كل ما يفهم منه معنى الفعل سواء كان من تركيبه كالمصدر واسم الفاعل أولاً كحروف التنبيه وأسماء
الاشارة ولقصور شبه الفعل على القسم الاول لم يقل أو شبهه ولقصور معنى الفعل على القسم الثاني
اصطلاحاً لم يقل ومعناه اهمل خصاً من الغنى والاطول (قوله ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر)
قال في المطول لان الانشاء أيضاً لا بد له مما ذكره وقد يكون مسنده أيضاً متعلقات اه قال في الأطول وفيه
أن انتفاء الاختصاص لا ينفي وجه التخصيص اذ ب مشترك يخص في البيان ببعض لنكتة والنكتة هنا
أن القوم بحثوا عن المسند إليه والمسند بالخبرين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات
على المقايسة ولذا قد، وهذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا ذلك لان الخبرا كثروا زايه أوفر على أن
بعض المحققين على أنه لا انشاء الا وهو في الاصل خبر صار انشاء بنقل كما في بعث أو حذف كما في اضرب فان
أصله تضرب أو بزيادة كما في لتضرب ولا تضرب الى غير ذلك اه (قوله الاسناد) أي بين المسند والمسند إليه
وقوله والتعلق أي بين المسندو الفضلات اشار إليه بقوله قد يكون له متعلقات (قوله وكل جملة قرنت
بأخرى) أي وكانت مما تقبل العطف في أداء أصل المافى نخرجت الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد
يركب يسرع على أن يسرع حال من ضمير يركب وان دفع الاعتراض بتناول عبارته لها مع انها ليست
من الوصل والفصل في شيء بل من متعلقات الفعل ولا يخفى عدم تناول عبارته تذييل باب الفصل والوصل
الا أن يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل لزيد مناسبة له به اه من الأطول (قوله

(قوله ولقصور معنى الفعل الخ) يعكز على هذا ما سيأتي من قول المصنف وهي اسناد الفعل أو
معناه اه مع أن المراد بمعناه ما كاف من تركيبه كما أفاده الشارح هناك (قوله لمزيد مناسبة له به وهو أن
اقترا ان الحالية بالواو وشبيهه بالفصل كما سيأتي

أمام معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام البليغ أما زائد على أصل المراد لفائدة (احتراز به عن التطويل على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ (أو غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لأن جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والایجاز ومقابليه إنما هي من أحوال الجملة أو السند إليه أو السند مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب أفرادها وجعلها أبواباً برأسها وقد خصنا ذلك في الشرح

أمام معطوفة) وهو الوصل لقوله أو غير معطوفة وهو الفصل (قوله أما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد) لا يخفى أن بيان الإيجاز والاطناب على ما ذكره لا يتناول الإيجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها اه أطول (قوله عن التطويل) وكذا عن الحشو اه أطول (قوله على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ) قال في المطول لأن ما لفائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغاً اه قال الحفيد في حواشيه على الشرحين هذا مبني على أنه يجب في الكلام البليغ أن يطابق كل لفظ فيه مقتضى الحال وهو محل تأمل قال في الأطول وفيه أي فيما ذكره الشارح بحث اذ بلاغة الكلام مطابقة مقتضى الحال في الجملة ولا يلزم منه أن لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه الحال نعم لفائدة في تقييد الكلام بالبليغ لأن الزيادة لفائدة اطناب سواء كان في الكلام البليغ أو لا يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على أصل المراد أنه لا يكون زائداً على المراد فيكون لفائدة فيبلغ قوله لفائدة بهذا الاعتبار لأن الزائد على المراد زائد على أصله اه مع بعض حذف وزيادة وكتب أيضاً قوله لا حاجة إليه الخ أجيب بأن الغرض التنبيه على أن هذا التقييد مأخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيّد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها من مفهومه اه فقرأ وقوله التنبيه أي لا الاحتراز (قوله أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائدة فيدخل التطويل والحشو لأن غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلاً وبالزائد لا لفائدة فكان ينبغي أن يقول أو غير زائد على أصل المراد أصلاً ويفيده بكونه لفائدة لأن عدم الزيادة في الإيجاز والمساواة لا بد أن يكون لفائدة اه يس (قوله هذا) أي قوله والخبر الخ وكتب أيضاً قوله هذا أي دليل الحصر اه سم (قوله لا طائل تحته) عبارة عن ق ولسا كان حاصل هذا الكلام حصر الأبواب من غير بيان وجه أفراد بعض الأحوال بالتبويب عن بعض وحصر الأبواب استقرائي لم يفد إلا ما يفيد ما عدها وقد تقدم كان لا طائل تحته مع ظهوره اه (قوله لأن جميع ما ذكر الخ) يظهر أنه علة لمخدوف أي ود كر سبب أفراد بعض الأحوال بالتبويب عن بعض أهم لأن الخ (قوله من أحوال الجملة) راجع للفصل والوصل والإيجاز ومقابليه وقوله أو المسند راجع للقصر والإيجاز ومقابليه وكذا قوله أو المسند وفيه أن المصنف لم يبوب بأحوال الجملة حتى يقال هل أدخل فيها الفصل والوصل والإيجاز ومقابليه ويمكن أن يقال المراد الأبواب بأحوال الجملة وأدخل فيها ذلك وأحوال الاسناد بدل تبويبه بأحوال الاسناد (قوله أو المسند) كان عليه أن يقول أو المتعلق (قوله مثل التأكيد) هو من أحوال الجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين (قوله بيان سبب أفرادها) أي عما سبق وذكر عر أن سبب أفرادها صعوبة أمرها الكثرة مباحثها بخلاف التأكيد والتقديم (قوله وقد اخصنا ذلك في الشرح) عبارته فيه فالأقرب أن يقال اللفظ اما جملة أو مفرد فاحوال الجملة هي الباب الأول والمفرد اما عمدة أو فضله والعمدة أمام مسند إليه أو مسند فيلحق أحوال هذه الثلاثة أبواباً ثلاثة تميز بين الفضلة والعمدة المسند إليه والمسند ثم لما كان من هذه الأوال ماله مزيد غموض وكثرة أبحاث وتعدد طرق وهو القصر

﴿ تنبيه ﴾ على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق إشارة إشارة ما إليه في قوله تطابقه أو لا تطابقه اه
اختلف القائلون بانحصار الخبر في للصدق والكذب في تفسيرهما فقل (صدق الخبر

أفرد بابا خامسا وكذا من أحوال الجلة ما لمزيد شرف ولهم به مزيد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا
سادسا والافهم من أحوال الجلة واذالم يقل أحوال القصرو أحوال الفصل والوصل ولما كان من الأحوال
ما لا يخص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتعاريف كثيرة جعل بابا سابعًا وهذه كلمات أحوال
يشترك فيهما الخبر والأنشاء ولما كان هناك إجماع راجعة إلى الأنشاء خاصة جعل الأنشاء بابا ثامنا (قوله
تنبيه) عبارة عرق ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الإشارة إلى معناها بقوله
تطابقه أو لا تطابقه وفي ذلك ذكر الصدق والكذب إجمالا وضع لذكرهما تفصيلا تنبيه فقال هذا تنبيه
في تفسير الصدق والكذب وفي ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال والردو والخلاف والتنبيه اصطلاحا اسم
التفصيل ما تقدم إجمالا وهو محتمل أن يراد به المعنى أو اللفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال فحينئذ لا يصح
إطلاق التنبيه اصطلاحا على هذا البحث لأن المذكور فما تقدم إجمالا بعد العمل السابق إنما هو
مجرد الصدق والكذب لا الخلاف في التفسير والاستدلال والردو الواسطة لا بالقول لا يجب الاقتصار
في الترجمة على مدلولها بل يجوز أن يضاف إليه ما يناسبه وقد اختلف الناس في الخبر فقل ينحصر في
الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق ولا كذب وهو الواسطة ثم القائلون بالانحصار
اختلفوا في تفسير الصدق والكذب الذين انحصر الكلام في ما فقال الجمهور وصدق الخبر مطابقة له اه
بحروفه (قوله على تفسير الخ) ينبغي بمحذوف أي دال على تفسير الخ لا بتنبيه لانه وان كان في الأصل
مصدرا لأنه هنا منسلخ عن المصدرية لانه ترجمة فهو اسم للالفاظ المخصوصة وكتب أيضا مانعه أي
مفسرها ومعناها (قوله إشارة ما إليه) حيث قال تطابقه أو لا تطابقه فأنه الكلام أما أن توجد فيه
المطابقة أو لا شك أن المطابقة هي الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم مما تقدم ذات الصدق والكذب
وان لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرها لجملة أي بذاتها دون اسمها مع س اه
سم وفي قوله قد سبق إشارة ما إليه رمز إلى وجه تسمية هذا البحث تنبيهها لأن التنبيه يترجم به عما يشير إليه
فما سبق ولكون الإشارة هنا خفية زاد ما قال الحفيد في حواشيه على المطول الاظهر أنه سماه تنبيهها لانه في
حكم البديهي فليس له كبير احتياج إلى الدليل اه (قوله في الصدق والكذب) فيه أن الخبر ليس محصورا
في الصدق والكذب بل في الصادق والكاذب وأجيب بتقدير مضاف قبل الخبر أي بانحصار صفة الخبر أو
قبل الصدق أي في ذي الصدق وذو الكذب تأمل (قوله صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعينا للمحدود
إذا الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر لا للاحتراز عن صدق غير الخبر من المركبات التقييدية
والانشائية لاختصاص الصدق والكذب بالخبر بين المركبات وان أجراها البعض في الإضافي
والتقييدية وقال النسبة في غلام زيد الفاضل تحتملها راجع الأطول وكتب أيضا قوله صدق
(قوله فجعل بابا سادسا) أي صير الخمسة ستة لأنه في المرتبة السادسة وهكذا ما بعده فلا يرد
أن ذلك مخالف لترتيب المصنف إذ الفصل والوصل فيه اب سابع والأنشاء سادس والأطناب والایجاز
والساواة ثامن اه عبد الحكيم (قوله ما لا يخص مفردا الخ) وهو الايجاز وأخواه (قوله بعد التحل
السابق) أي قوله ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب الخ (قوله الا أنه هنا
منسلخ) فيه أنه وإن كان اسما للالفاظ المخصوصة لكنه بمعنى مشبهة أو مشبه به فعبه معنى الفعل
فيتعلق به الجار والمجرور كسائر الجوامد التي فيها معنى الفعل نحو أسد على وفي الحروب نعامة

مطابقته) أي مطابقة حكمه (الواقع) وهو الخارج الذي يكون نسبة الكلام الخبري (وكذبه) أي كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقته للواقع يعني أن الشئين الذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد أن يكون بينهما نسبة في الواقع أي مع قطع النظر عما في ذهن وعما يدل عليه الكلام

الخبر الخ لم يذكر دليله كصنع في القولين بعده أي ما لمالك كثرة أداته واثنتها بحيث لا يحتاج لذكرها وإنه بلغ من الظهور بحيث لا يحتاج للدليل اه يس وكتب أيضا قوله صدق الخبر مطابقته للواقع اعترض بأن فيه دور لأن الخبر أخذ في تعريف الصدق والكذب والصدق والكذب أخذ في تعريف الخبر بقوله لم ما احتمل الصدق والكذب بالنظر إلى ذاته وأحسن الأجوبة أن الصدق والكذب بتدبير التصور وأن الصدق والكذب المأخوذ في تعريف الخبرها صفتا التكلم بالشيء على ما هو عليه أو على خلافه والصدق والكذب المأخوذ في تعريفهما الخبر صفتا الخبر أفاده في الأطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ ولا بد على هذا التفسير خبر الشاكلة أنه أنطابق للواقع فصدق وإن لم يطابق فكذب فهو داخل أما في الصدق وأما في الكذب بخلافه على التفسير الثاني كما سيأتي (قوله مطابقته) خرج بإضافة المطابقة إلى الخبر الذي أضيف إليه الصدق مطابقة خبر التكلم التي هي صدق التكلم فالقول بأنه يكفي أن يقال المطابقة للواقع وهو أفاده في الأطول ويعكر عليه ما مر عن الأطول أيضا من أن صدق التكلم الاعلام بالشيء على ما هو عليه في نفس الأمر لخروج صدقه عن المطابقة وكتب أيضا قوله مطابقته للواقع وأورد على التعريف المبالة كجئتكم اليوم ألف مرة فلها يصدق عليها حد الكذب وليست بكذب والجواب أن المبالة أن قصد ظاهر الكلام فكذب وإن قصد معنى مجازيا كالكثرة في المثال فصدق لمطابقة المعنى المراد للواقع فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضع اه يس (قوله أي مطابقة حكمه) انما فسر بذلك لأن الخبر حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة ع س اه سم والمراد بحكمه النسبة الحكمية أي الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أي النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر (قوله وهو الخارج الذي يكون الخ) أضاف الخارج إلى نسبة الكلام الخبري لأنه متضمنها بالذات أن كان هناك مطابقة ونقيضها أن لم يكن اه سم (قوله يعني الخ) زيادة توضح للكلام السابق وأتى بالعناية لأن ظاهر المتن أن المطابقة معتبرة بين نفس الخبر والواقع مع أنها بين حكم الخبر والواقع أي بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية (قوله أن الشئين) الموضوع والمحمول (قوله وإن يكون بينهما نسبة) هي النسبة الخارجية (قوله في الواقع) أي نفس الأمر لكن لما كان هذا يخرج ما لا ثبوت له في الواقع كقولنا اجتماع الضدين ثابت أو غير ثابت قال أي مع قطع النظر عما في ذهن قينبغي أن يكون هذا تفسيرا لقوله في الواقع تفسير مراد لا تقييد له والما كان قوله مع قطع النظر عما في ذهن قد يخرج الدهنيات المحضة أي التي لا ثبوت لها إلا في ذهن قال وعما يدل عليه الكلام إشارة إلى أن المراد بقطع النظر عما في الدهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام أي قطع النظر عما في ذهن من حيث يدل عليه الكلام لا مطاقا فتدخل الدهنيات المحضة اه سم (قوله عما في ذهن) أي النسبة الذهنية وعما يدل عليه الكلام أي النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لأنه أن اعتبر (قوله مطابقته) خبر المتكلم الخ الفرق بينهما أن صدق الخبر مطابقته هو بقطع النظر عن المتكلم وصدق المتكلم مطابقته خبره فلا بد فيه من ملاحظة المتكلم اه شيخنا (قوله معنى مجازيا) أي غير المعنى الحقيقي وإن لم يستعمل فيه اللفظ على طريق المجاز

فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمهما بأن تكون أحدهما ثبوتية والآخرى سلبية كذب (وقيل) صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد الخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ)

نقرر هاهنا في ذهن قبل النطق بها فذهنية وإن اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله فطابقة الخ) فيه إشارة إلى أن المراد بالحكم في قوله مطابقة حكمه للنسبة الكلامية وبالواقع في قول المتن الواقع النسبة الخارجية وعلم أن أرباب القول صرحوا بأن أجزاء القضية أربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع أو الالاقع كذا في الفري فكل من النسبة الحكمية التي هي تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء ومن الحكم وهو الوقوع أو الالاقع جزء من مدلول القضية والمتبادر من عبارة الشارح هنا أن النسبة الكلامية المطابقة والنسبة الخارجية المطابقة هما للنسبة الحكمية المفهومة بما مر لكن قال الفري كلامه في كتبه يدل على أنها وقوع النسبة أو الالاقع والشريف جرم في شرح الافتتاح بأن الموصوف بالصدق والكذب ليس إلا الالاقع والانزاع وكذا الموصوف فكيف يتصور وجهه أن الخبر لا يدل الأعلى الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية أيضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بأن الوقوع له اعتبار أن أحدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحدا الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فيجوز أن تتحقق المطابقة بين المتباينين بالاعتبارين اه (قوله بأن تكون) أي مصورة بأن تكون فيه إشارة إلى أن المطابقة الموافقة في الكيف وعدمها المخالفة في الكيف قال يس وهذا إنما يحتاج إليه على أن نسبة الكلام الالاقع والانتفاء والتي في الخارج الوقوع وعدمها الوقوع وهو مذهب السيد أما على أنها الوقوع والالاقع فيها وهو مختار الشارح فالمطابقة بينهما من حيث ذلتها وبكفي في الخيار المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار (قوله وفيل) قائله النظام من المعزلة قال في الاطول وأشار إلى كمال سخافة المذهب الثاني بمحذف قائله وتحقيره بمجهوليه مع العلم بأنه النظام والى رحجان مذهب الجاحظ عليه بذكر القائل ووجه كمال سخافته ما أشار إليه السكاكي من أن تصديق اليهودي إذا قال الاسلام حق وتكذيبه إذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين يناديان عليه بالبطالان والفساد ومع ذلك قدمه على مذهب الجاحظ كمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمع ما في احصاء الخبر في الصادق والكاذب اه بعض تصرف (قوله ولو خطأ) قيل الواو للعطف على محذوف نقيض لما بعده أي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ قال الحفيد على المطول واختار المحقق الرضى أن الواو في مثل هذا الموضع اعتراضية وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكراخره مستأنفة انقطاع متعاقبة بمعنى ثم نقل أن لو في مثل هذا الموضع لا تكون لا انتفاء غيره ولا المضى وكذا ان لا قصد التعليق ولا للاستقبال فالمعنى فيها ثبوت الحكم البتة اه قال يس وكلام المطول في التذنيب آخر الفصل والوصل يدل على أنه لا وهذه جوابا حذف للعلم به ما سبق وجوز في المطول كونه هذه الواو لاجل وبين ذلك الحفيد على المطول لكن هذا الوجه لا يخلو عن تكلف وغموض فالاولى طرحه قوله ما يتوسط أثناء الكلام أي نحو زيد

(قوله المفهومة بما مر) أي تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء (قوله اعتراضية) أي داخلية على جملة معترضة وقوله مستأنفة صفة اعتراضية أو حال من الضمير في يذكر وأنت باعتبار أن مرجعه مؤنث المعنى باعتبار أنه كلة والمقصود من الاعتراضية هنا التأكيد كما في عبد الحكم

غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقتها لقول القائل لا اعتداد الخبر ولو خطأ السماء تحتنا معتقد ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيعلم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فتلزم الوساطة ولا يتحقق الانحصار الأهم إلا أن يقال أنه كاذب لأنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام في أن الشكوك خبر أو ليس بخبر منذ كور في الشرح فليطالع ثمة (بدليل) قوله تعالى إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك رسول الله والله يعلم أنك لرسوله والله يشهد (أن المنافقون لكاذبون) فإنه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم أنك لرسول الله لعدم مطابقتها لاعتقادهم وإن كان مطابقاً للواقع (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى لكاذبون في الشهادة)

ولو كثرت ماله بخيل وقوله أو يذكر آخره نحو من يذبح خيل ولو كثرت ماله وكتب أيضاً قوله ولو كان خطأ وبالأولى ما لو كان صواباً فإن الخبر إذا لم يطابق الاعتقاد وكان الاعتقاد صواباً أولى بكونه كذاباً منه إذا كان الاعتقاد خطأ فكلام الشارح جار على القاعدة من أن ما قبل الغاية أولى بالحكم مما بعدها (قوله غير مطابق للواقع) تفسير لقوله خطأ (قوله غير معتقد ذلك) لوقال معتقداً خلافه لكان ثبوت الوساطة أظهر أم حفيد ووجهه أن قولنا معتقداً خلافه يخرج الشك فيظهر ثبوت الوساطة بخلاف قولنا غير معتقد ذلك فإنه يشمل الشك فلا يظهر ثبوت الوساطة ذلك الظهور ووجه ثبوت الوساطة عليه أن المراد به المعنى الأول بدليل كلام المصنف وقوله ذلك أي القوقية (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد مقابلاً للعلم والظن عند الأصوليين بين أنه هنا يشملهما أم سم لأن عند الأصوليين الحكم الذهني الجازم لغير دليل فقوله الجازم يخرج الظن وقوله لغير دليل يخرج العلم (قوله وهذا) أي التفسير الثاني المحكي بقيل (قوله فتلزم الوساطة) أي وهذا القائل لا يقول بثبوتها لأنه من جملة القائلين بالانحصار من عبد الحكيم وعق (قوله الأهم الآن يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأنه يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا أنه خلاف المتبادر أنه موهم لجرى بان الكذب في الانشاءات وهو مخالف للاجماع فليستأمل أم فترى (قوله صدق عدم الخ) أي لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله مطابقة الاعتقاد) من إضافة المصدر لقوله (قوله والكلام الخ) إشارة إلى أن الاشكال على تقدير كونه خبراً فإن قلنا أنه ليس خبراً فلا إشكال أن أسم أي لأنه لم يدخل حيثما في المقسم الذي هو الخبر (قوله في أن المشكوك خبر أو غير خبر) الصحيح أنه خبر لصدق تعريفه عليه ولا يشترط أن تكون نسبته كائنة في اعتقاد المتكلم به (قوله ثمة) يوقف عليه باهواء (قوله بدليل قوله) لا يقال التعريف من قبيل التصور والدليل لا يقام على التصور لانا نقول هذا استدلال على الحكم التصديقي الذي تضمنه حمل التعريف على العرف وكتب أيضاً ما نصه أي مستدل عليه بدليل والإضافة للبيان (قوله لعدم مطابقتها لاعتقادهم الخ) فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقتها للاعتقاد فإذا كان الخبر قد جعل كذباً لعدم مطابقتها للاعتقاد مع مطابقتها للواقع فاحرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معاً لانه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الوساطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لا احتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود في الدليل أم غرق (قوله ورد بأن المعنى لكاذبون في الشهادة) يحتمل وجوهاً أحدها ما ذكره الشارح واقتصر عليه لانه الذي في ايضاح المصنف الذي هو كالتنازع للتأخير والذى في المفتاح الذي هو أصل التخليص تأنيهاً أن يكون

وفي ادعائهم المواطاة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو
أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلص الاعتقاد بشهادة

قولهم تشهد اخبارا بالشهادة في الحال أو على الاستمرار لا انشاء لها والتكذيب راجع الى الاخبار
أما كذبهم على الثاني فظاهر وأما على الاول فلان الشهادة هي الخبر الفاطح ولا فطح عندهم أو انشاء لها
ورجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصورها عنهم كذا في الفري وغيرهاتها ما ذكره المصنف
في أطوله وهو أن التكذيب يوصف به الخبر ويوصف به الشهادة وهو في عدم كون الشهادة عن مشاهدة
وعيان فالمصدق والكاذب الاذان علامتا فيهما صفة الخبر والذي في الآية صفة للشهادة فقد خلط القائل
معنى بمعنى اه تدبر وكتب أيضا قوله ورد هذا الاستدلال قال في المطول وحاصل الجوابين الاولين منع
كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستند لذين الوجهين والجواب على تقديم التسليم
ما أشار اليه بقوله أو المشهود به الخ اه بتغيير وكتب أيضا قوله ورد الخ حاصل ما ذكره المصنف
أجوبة ثلاثة واجب أيضا بان التكذيب راجع الى نفي المنافقين أنهم قالوا لا تنفقوا على من عند رسول
الله حتى ينفضوا لما بلغه عنهم ذلك واستدعاهم وبانه راجع الى قولهم ليخرجن الاعز منها الاذل وبان
المعنى أنهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا في هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون
وبان المعنى لكاذبون فيما يضمرونه في نفوسهم من خلاف ما يظهرونه لك وبان التكذيب راجع الى
خبر تضمنه كثرة التأكيذ في انك لرسول الله وهو كون هذا القول عن اعتقاد تدبر (قوله في الشهادة) أي
المذكورة في قولهم تشهد (قوله وفي ادعائهم المواطاة) عطف على الشهادة من عطف الشيء على ما تضمنه
لاتوطئه لبيان أن هذا المعطوف هو مرجع التكذيب وأعلم أن الفرق بين هذا الوجه والوجه الثاني
الذي بعده معنوي خلافا لمن توهم أنه مجرد اللفظ والعبارة وذلك لان التكذيب في هذا الوجه راجع ان
دعواهم أن شهادتهم هذه من صميم القلب فكأنه قبل لهم دعواهم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب
فانها لم تكن من صميم القلب وفي الوجه الثاني راجع الى دعواهم أن اخبارهم يسمى شهادة التي تضمنها
تسمية ذلك الاخبار شهادة فكأنهم قالوا أخبارنا هذا يطلق عليه الشهادة فقبل لهم كذبهم ليس أخباركم
هذا مما تطلق عليه الشهادة لان شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون عن إعتقاد وهذا ليس كذلك اه سم
وقوله من عطف الشيء على ما يتضمنه يعني أن من عطف اللازم وقوله ليبين أن هذا المعطوف الخ يعني أنه
مرجع التكذيب في الحقيقة كما يفيد قول الشارح راجع الى الشهاد باعتبار الخ ولولا قوله هذا
لصح جعل المعطف تفسيريا (قوله باعتبار تضمنها الخ) دفع به ما يقال أن الشهادة انشاء فلا يوصف بالكذب
لان الصدق والكذب من أوصاف الخبر وحاصل الدفع أنه راجع اليها لا باعتبار نفسها بل باعتبار
اه سم وبه يندفع ما قاله الخصم من أن هذه المؤكيدات مؤكيدات للشهود به لا للشهادة وحاصل الجواب
أن التأكيدات وان دخلت على الشهود به لكانها شمر بان الشهادة به عن صميم القلب لان تأكيد الشيء
(قوله وهو فيها) الضمير الاول للكذب والثاني للشهادة وقوله عن مشاهدة وعيان لعل هذا في
الشهادة محسوس وأما فيما نحن فيه عدم كونها عن يقين جازم (قوله والجواب على تقديم التسليم)
أي تسليم كون التكذيب راجعا الى انك لرسول الله وان كان منعا لشيء آخر أي منعا لرجوعه اليه
من حيث عدم مطابقته للاعتقاد والجواز رجوعه اليه من حيث عدم مطابقته للواقع في زعمهم (قوله
ليبين الخ) ولذلك فرع عليه الشارح قوله فالتكذيب الخ

أن واللازم والجملة الاسمية (أو) المعنى أنهم لكاذبون (في تسميتها) أي تسمية هذا الاخبار شهادة لأن الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف (أو) المعنى أنهم لكاذبون (في المشهود به) أعني قولك لهم انك لرسول الله اسكن لافي الواقع بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر فكما أنه قيل أنهم يزعمون أنهم لكاذبون في هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل

يدل على اعتقاده فلا منافاة وكتب أيضا قوله بشهادة أن الخ إشارة الى ماسياقي من أنه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له بسما لا أصل الحكم اه فترى وعبارة خسر والحكم كما سياتي نارة يؤكد بالنظر الى فائدة الخبر اذا كان المخاطب منكرا الاصل الحكم وأخرى بالنظر الى لازم الفائدة اذا كان المخاطب منكرا كون المتكلم معتقدا لمضمون ما أخبر به فكان الرسول صلى الله عليه وسلم أنكر كونهم عالمين بكونه رسول الله فادعوا على وجه التاكيد أنهم عالمون به ومعتقدون له فكذبهم الله تعالى في دعواهم هذه (قوله ان واللام الخ) أي في قولهم انك لرسول الله (قوله والجملة الاسمية) أي والتعبير بالشهادة (قوله أو في تسميتها) فيه أن الكذب لا يدخل الا في النسب الخبرية النامة والتسمية وصف من أوصاف المسمى فكيف يتصف بالكذب والجواب أن كون التسمية كذبا انما هو باعتبار تضمنها حكما خبريا وهو أن أخبارهم هذا يسمى شهادة وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في كلام سم باللهامش على قول الشارح وفي ادعائهم الخ فما أجرى في قول المتن في الشهادة يجرى في قوله أو في تسميتها (قوله لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد) وما في المطول من منع اشتراط موافقة الاعتقاد في مطلق الشهادة غير مسلم كما في حواشيه (قوله والاول محذوف) أي مع القاعل أيضا (قوله لانهم يعتقدون أنه غير مطابق) أي لأنهم المناقضون والذي يعرف ثبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن المجيد فاندفع ما في العروس اه يس (وقوله وحينئذ لا يكون الخ) حاصلة أن معنى الكذب عدم مطابقة الواقع لكن ثبوت هذه الصفة أعني عدم مطابقة الواقع انما هو بحسب اعتقادهم لا بحسب نفس الامر اه سم (قوله الكذب) أي المذكور في هذه (قوله الا بمعنى عدم المطابقة للواقع) أي بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله فليتأمل) اعلم أنه كما أن هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم هو غير مطابق للاعتقاد فربما يشكل جهل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد ولكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لا نسلم أن كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لا يجوز أن يكون لعدم مطابقته للواقع في اعتقادهم ولو قرر هذا الجواب الثالث الذي على تسليم أن الكذب راجع للمشهود به على وجه المنع كما علمت لكان أولى من تقريره على الوجه الذي سلكه الشارح لما يرد عليه من أن المجيب حينئذ يصير مدعيا فيرد عليه المنع بأن يقال المشهود به كالمطابق للواقع في اعتقادهم لم يطابق اعتقادهم فلم لا يجوز أن يكون كذبه بسبب عدم مطابقته لاعتقادهم ولا يمكن أمام المطلوب وكتب أيضا

(قوله فما أجرى الخ) وهو أن التكذيب راجع للخبر المتضمن (قوله من اشترك الخ) أي لانه يقال شهادة الزور اه عبد الحكيم (قوله غير مسلم) أي لما قاله القاضي في تفسيره الشهادة من أنها أخبار عن علم من المشهود وهو الحضور والاطلاع اه عبد الحكيم أي فالظاهر أن شهادة الزور مجاز لا حقيقة ومحل الشاهد من كلام القاضي قوله من المشهود الخ

الثلاثون أن هذا اعتراف يكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقته للواقع

مانعه لا عرف صحة الجواب (قوله ثلاثون الخ) أي من قولنا في زعمهم واعتقادهم ويدفع التوهم أن الاعتقاد هنا ظرف لعدم مطابقة الخبر للواقع وفي كلام النظام هو نفس المخالف بفتح اللام (قوله راجعين إلى الاعتقاد) بل هما راجعان إلى الواقع لكن بواسطة الزعم (قوله الجاحظ أنكر الخ) بيان للحاصل المعنى وأما وجه التركيب فالظاهر أنه فاعل حذف فاعله أي قال الجاحظ لأن حذف الفرد أسهل من حذف الجملة اه قنري ويوافقه قول الأملول أي قال الجاحظ كما هو الشائع في الكتاب وليس مراد الإيضاح حيث قال وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فيه ما أن الفعل المقدراً نكر لأنه يقضى إلى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن في هذا المقام اه و بخط العلامة أبي بكر الشنوائى مانعه قضية التقدير أن الجاحظ مبتدأ وخبره قدروا كان يجوز أن يكون فاعلاً لقول مقدراً وفي المتن إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثاني أولى اه ولكن يبعد جعله مبتدأ خبره محذوف تقديره أنكر الخ أنه يجوز أن يكون فاعلاً فاعله فاعل فعل محذوف بأن ما هنا ليس واحداً من المواضع التي يطرد فيها حذف رافع الفاعل فيجب أن يكون من باب المبتدأ والخبر كما صنع الشارح وجعله من باب الفعل والفاعل غير جائز في سعة الكلام عند البصريين اه لكن ينبغي تقدير الخبر قال حذراً من التكلفات اللازمة على تقديره أنكر الخ وكتب على قوله ليس واحداً من المواضع مانعه عدما يس أربعة فراجعهم والجاحظ هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمر بن بحر الأصماني أحد شيوخ المنزلة وتلميذ النظام ولقب بالجاحظ لأن عينيه كانتا جاحظتين من جحظت عينه كنع خرجت مقلته أو عظمت وكان قبسح الشكل جداً فلذا المأخضه المتوكل ليعلم أولاده استنبش منظره فأمر له بعشرة آلاف وصرفه ولذا قيل فيه

لو يمسح الخنزير مسخاً ثانياً * ما كان الادون قبسح الجاحظ

رجل ينوب عن الجحيم بوجهه * وهو القذى في عين كل ملاحظ

واليه تنسب الطائفة الجاحظية من المعتزلة وله التصانيف في كل فن وأصابه الفالج في آخر عمره وكان يطلى نصفه بالصندل والكافور لشدة حرارته والنصف الآخر المفلوج لوقوعه بالمقاريض لم يحس به من خدره وشدة برودته وكان يقول أنا من جاني الأيمن مفلوج فلو قرض بالمقاريض ما علمت ومن جاني الأيسر منقرس فلو مر به الذباب تألمت وكان ينشد

أترجو أن تكون وأنت شيخ * كما قد كنت في زمن الشباب

لقد كذبتك نفسك أي ثوب * خليع كالجديد من الثياب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله وأثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب أولاهم على لزوم (قوله أن صدق الخبر) هذا حل معنى لأجل إعراب حتى رد أنهم لم ينصوا على جواز حذف أن واسمها وبقا خبرها (قوله مطابقته) أي مطابقة نسبته المفهومة منه للواقع أي النسبة الخارجية النابتة بين الطرفين في نفس الأمر ومنه يقال فيما بعد (قوله مع الاعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله بأنه مطابق قيد آخر نخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلاً كخبر الشاك وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان صورتان من صور الواسطة

(معه) أي مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرها) أي غير هذين القسمين وهي أربعة أعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم

فالصدق صورة واحدة وهي المطابقة مع اعتقادها وكتب أيضا قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق تبع الشارح في ذلك الإيضاح وعليه فالظرف مستقر حال من الخبر ويتوجه عليه أنه لا يصح إرجاع ضمير معه في تعريف الكذب إليه الابتكاف فالحسن جعل الظرف لغو متعلق بالمطابقة لتشيرك الاعتقاد والواقع في مطابقة الخبر والمعنى صدق الخبر مطابقة للواقع والاعتقاد وكذا يقال في قوله وكذبه عدمها معه أي عدم مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد أن الظرف لغو متعلق بضمير المطابقة في عدمها بناء على نصريحه في شرح الفتح يجوز مثل ذلك لتشيرك الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة الخبر فالمعنى على السلب الكل أي الكذب عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا قال في الأطول فيكون أي على هذا النوجيه جميع ما اعتبره الجمهور والنظام في الصدق معتبر في الصدق عنده أي الجاحظ وكذا في الكذب بصرح التعريف بخلاف توجيه الشارح فإنه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد في الصدق لازم ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد أنه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازم ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد أنه ليس بمطابق وبين اللزوم بأن الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذ يعني متوافقان في التحقق والانتفاء فالمطابق لاحدهما مطابق للآخر وغير المطابق لاحدهما غير مطابق للآخر وكن بيان اللزوم بوجه آخر وهو أنه إذا اعتقد الخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد مطابق خبره اعتقاده وإذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده (قوله معه) حال من العدم أي مع اعتقاد أنه غير مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وقولنا أنه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها وهاتان الصورتان من صور الواسطة أيضا فالكذب صورة واحدة وهي عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله أي مع اعتقاد أنه غير مطابق) فيه أن المرجع إنما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر لا اعتقاد أنه غير مطابق فقد اختلف المرجع والمرجع وكن أن يجعل من باب شبه الاستخدام بأن يجعل الضمير في معه راجعا إلى الاعتقاد بدون قيد اضافته إلى المطابقة بل بقيد اضافته إلى عدم المطابقة وليس باستخدام حقيقي إذ ليس فيه اختلاف معنى بل اختلاف قيد فتدبر (قوله بالتفسيرين السابقين) أي تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله لانه) أي الجاحظ (قوله والاعتقاد) أي ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء الخ) جواب اعتراض على قوله لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا حاصله أنه ليس كذلك لانه إنما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد وحاصل الجواب أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد لأن الخبر إذا مطابق الواقع واعتقد الخبر مطابقة له فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما مطابق للآخر وإنما لم توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لأن من اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا محالة يعتقد الخبر ولو علل الشارح الاستلزام الذي ذكره بهذه العلة من أول وهلة لكان أقصر مسافة وأوضح في إنتاج المطالب فتدبر وكتب أيضا قوله

(قوله حال من الخبر) أي وهو مطابقة هذا هو الظاهر ويرد عليه أنه لا تجيء الحال من الخبر كالمبتدأ عند الجمهور ويبعد أن مراده بالخبر ضميره أي الضمير المائد إلى الخبر المضاف إليه صدق وعليه لا يرادو كونه حالا من ذلك الضمير وهو ما جرى عليه عبد الحكيم

مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وعند اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما بدليل اقترى على الله كذبا أم بهجنة (لان الكفار حصروا أخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم لنى خلق جديد فى الافتراء والاخبار حال الجنة سبيل منع الخلو (و) لاشك (أن المراد بالثانى

بناء على أن الخ راجع الى اعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فى الصدق والكذب وقوله على أن اعتقاد المطابقة المذكور فى المتن فى تفسير الصدق وقوله وكذا اعتقاد عدم المطابقة أى المذكور فى تفسير الكذب وانما قال الشارح لانه اعتبر الخ كانه لانه هو المنقول عن الجاحظ لكن تفسير المتن يستلزمه (قوله مطابقة الاعتقاد) أى مطابقة الخبر للاعتقاد (قوله ضرورة توافق الخ) أى فى القدر المفهوم من الخبر أى يرد مثل أنك رأيت زيدا واعتقدت أنه عمرو وقت رأيت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد اه فترى وكتب أيضا قوله ضرورة توافق أنت خبير بأن اعتقاد المطابقة يستلزم قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق لان المنايل انما بمنقذ الحكم الذى يعتقده أنه مطابق للواقع وكذا الحال فى الكذب لانه اذا اعتقد أنه غير مطابق اعتقد خلافه وهو محاب بأب ذلك ملاحظة للحال الراهنة واعتبار الامر الواقع هنا لان الكلام فى الصدق الذى اعتبر فيه مطابقة الواقع والاعتقاد وفى الكذب الذى اعتبر فيه عدم مطابقةهما وكتب على قوله أنت خبير الخ مانصه حاصله أنه لا حاجة فى بيان الاستلزام الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد لحصول الاستلزام عند تفهما أيضا وكتب أيضا على قوله وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق مانصه كاعتقاد الفيلسوفى قدم العالم وكتب أيضا قوله ضرورة توافق الخ أى ضرورة توافق الخ أى لتوافقهما حينئذ ضرورة (قوله حينئذ الخ) أى حين اذا اعتقد مطابقتها أى الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع اهمم (قوله وقد اقتصر الخ) فالجمهور اقتصروا فى تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر فى تفسيره على المطابقة للاعتقاد وكتب أيضا مانصه جملة حاله من ضمير اعتبر (قوله بدليل) الاقرب أنه متعلق بالحال المحذوفة أى قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل اه فترى (قوله أفترى) بفتح الهزة لانها استفهامية وأصله أفترى فحذفت النائية لانها همزة وصل (قوله لان الكفار حصروا الخ) ألا دخل للحصر فى اثبات الواسطة بل كثرة أفراد الاخبار كانت أنفع فى اثباتها وانما ذكر الشارح الحصر لان الواقع فى الاية استدل بها لا لتوقف الاستدلال على الحصر فنذكر وكتب أيضا قوله حصروا أخذ الحصر من التعداد فى مقام البيان لا فائدة الحصر (قوله أخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر) قال الفترى عدل عما فى الايضاح حيث قال فانهم قد حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم ارساله الخ لما فى ظاهره من الاشكال اذا الكفار انما حصروا فى الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق الاية وغاية ما يقال أن حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عنده هؤلاء الكفار فترديد أحدهما بين الامرين يستدعى ترديد الآخر فافهم (قوله بالحشر والنشر) الحشر سوق الخلق للحساب ثم انهم والنشر أحيائهم بعد موتهم (قوله على ما يدل الخ) مرتبط بالاخبار بالحشر والنشر (قوله على سبيل) أى حصر اجاريا على سبيل الخ (قوله والحال ان لا خبر مطابق للواقع ولو بحسب الزعم أو للواقع بحسب نفس الامر على ما مر وأخذ سم هذا القيد من كون المراد باعتقاد المطابقة للواقع اعتقاد المطابقة المنضم لها المجعول معها تمام معنى الصدق وقس على ذلك فى الكذب

أى الاخبار حال الجنة لا قوله أم به جنة على ما سبق الى بعض الافهام (غير الكذب لانه قسمه) أى لان الثانى قسم الكذب اذ المعنى أ كذب أم أخبر حال الجنة وقسم الذى يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) أى لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون فى هذا انقام الصدق الذى يمر احوال عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر فرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وكتب أيضا قوله على سبيل منع الخلو أى الصادق بمنع الجمع أيضا لقضية حقيقة تمنع الجمع والسخطواذ لا يمكن فى خبره اجتماع الاقتراء الذى هو الكذب عمدا مع الاخبار حال الجنة لان الجنون لا عمد له ولا خلوه عنهما بحسب زعمهم فليس المراد منع الخلو بالمعنى الاخص الذى هو الحكم بالتنافى فى الكذب فقط بل المراد منع الخلو بالمعنى الاعم الذى هو الحكم بالتنافى فى الكذب أعم من أن يكون هناك حكم بالتنافى فى الصدق أيضا أولا وهو بهذا المعنى يتناول النوع الحقيقى وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقى وان كانت القضية من قبيله فى نفس الامر لانه لا غرض لهم فى نفي اجتماع الامرين وانما مطمح نظارهم منع الخلو كذا فترى وبهذا يسقط ما فى الحفيد (قوله أى الاخبار الخ) أى المذكور فى قوله أم به جنة أى أم أخبر حاله كونه به جنة وبهذا يدم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساويين فعلية واسمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك (قوله لا قوله أم به جنة) أى لانه من باب التصورات لا تصديق فيه ولا تكذيب اه سم (قوله لانه قسميه) قال الفهرى قد ايجاب عن الاستدلال بان التردد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة أخرى فليتم امل (قوله أم أخبر) فيه اشارة الى أن اقترى تقديره اقترى بهمة الاستفهام لانه شرط أم المتصلة اه سم أى وحذفت الهمزة الثانية للكسورة لانها همزة وصل لان أصله قبل همزة الاستفهام اقترى على وزن اشترى (قوله لان الكفار لم يعتقدوا صدقه) بحث فيه (١) بان اللازم عدم اعتقادهم مطابقة خبره للواقع وأما أنهم لا يعتقدون صدقه فغير لازم لجواز أن يعتقدوا صدقه بمعنى مطابقة خبره لاعتقاده بناء على أن الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد وان لم يطابق الواقع كما هو مذهب النظام فلا يثبت الواسطة على هذا التقرير نعم يكون قادحا فى مذهب الجمهور (٢) ولو سلم فكأنهم لا يعتقدون صدقه ولا يجوزونه لا يمنع أن يرددوا بينه وبين غيره لان التردد فى المحال جائز اذا قصدت اثبات غيره والاستدلال على ثبوته باستحالته هو على طريق قول الخيل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام فأى الفريقين أحق بالامن فان كونهم أحق بالامن محال عنده ومنع ذلك رده وكأنه قال لا جائز أن نثبتين أنه نحن وما ذكره السيد من أنه لا يجوز التردد بين المحال وغيره فذاك واقع فى الكلام فلا يمكن منعه كذا فى يس نقلا عن عس (قوله الذى هو الخ) فى معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان الوصول مع صلته فى حكم المشتق المؤذن تعليل الحكم بالعلية (قوله يمر احوال) أى بعيد يمر احوال (قوله أظهر) لان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافى تجوزهم صدقه اه سم أى حتى لا يصح أن يكون أحد شقي التردد كسب أيضا ما منه أى وان أم كن أن يقال أراد المصنف بعد اعتقاد الصدق كونه فى غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه أصلا أو عدم اعتقادهم الصدق

(قوله) بحيث لا يجوزونه أصلا (لوجوزوه لكان قريبا للاعتقاد

- (١) قوله فان اللازم أى المعروف من حالهم وقيل قال نظر لان التقرير حينئذ لا يندى بعدم العلامة فهذا البحث مندفع وقوله ولو سلم الخ فيه أنه ليس مقام الاستدلال اه شيخا
(٢) قوله ولو سلم الخ قال عبد الحكيم قوله لانهم لم يعتقدوه أى صدقه ولا بد فى السؤال بكلمة ان من اعتقاد أحدهما لاعلى التعيين وكذا لا يصح الجواب بنقطة أولا وحينئذ لا غبار فى عبارة المصنف

وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل أنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لأنه لم يحمله دليل على عدم الصدق بل على عدم إرادة الصدق فليتنامل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي معنى أم بهجنة (أم لم يفتقر عبر عنه) أي عدم الافتراء (بالجنة لأن المجنون لا افتراء له) لأنه الكذب عن عمد ولا عمد لمجنون فالثاني ليس قسما للكذب بل لما هو أخص منه أعنى الافتراء فيكون حصر الخبر للكاذب بزعمهم في نوعيه أعنى الكذب عن عمد والكذب لاعمى عمد

﴿أحوال الاسناد الخبري﴾

ذاثا وامكانا لما في تلك الإرادة من العبارة من الحقاء (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال إنما لزمت الوساطة من قول هؤلاء وهم كذا فلا اعتبار بهم فأجاب بأن المول في مثل هذا على اللسان واللغة لا اعتبار هؤلاء من أهل اللسان واللغة فيعول عليهم في مثله لأنهم لا يخطئون اه سم (قوله من أهل اللسان) أي اللغة (قوله فيجب الخ) تفريع على قوله فرادهم الخ (قوله حتى يكون) تفريعية أو تعليلية وقوله هذا أي الاخبار حال الجنة (قوله بزعمهم) أي وان كان أخباره صلى الله عليه وسلم جميعه صادقا في نفس الامر ولاجنة (قوله على هذا) أي الذي قررناه بعد قول المصنف وغير الصدق وهو قوله فلا يريدون الخ اه سم (قوله لا يتوجه ما قيل حاصله أن قول المصنف لأنهم يعتقدوه لا يصح علة لقوله وغير الصدق لأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع وحاصل الجواب أن قوله لم يعتقدوه علة لعدم إرادة الصدق لأن التقدير والمراد غير الصدق لأنهم الخ فيكون علة لكون مرادهم غير الصدق أي وإنما كان الصدق غير مراد لهم لأنهم الخ (قوله فليتنامل) يمكن أن يكون وجه التأمل ما وقع في تقرير استذناح س من أن عدم الاعتقاد لا يتنافى الإرادة لأن الشاك يدين الشكوك وغيره ويوجب بأن المراد لم يعتقدوه ذاتا ولا إمكانا اه سم أي والشاك معتقد الإمكان وقوله وغيره أي المجزوم بعدمه إذا كان ممكنا عنده ويمكن أن يكون وجه التأمل ما نقلناه عن يس عن ع س (قوله ورد الخ) حاصله كما سيشير إليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسم الكذب وبيانه أننا نختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله أنه قسمه أن أراد أنه قسم مطلق الكذب كما هو المتبادر فمنوع بل هو قسم الكذب العمدة خاصة وان المراد أنه قسم الكذب عن عمد فسلم واسكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب إذا لا يلزم من كون الشيء قسما لاخص أن يكون قسما للاعم وكتب أيضا قوله ورد الخ قال ع ق وعلى تسليم هذا الاستدلال فهو انما يدل على ثبوت الوساطة في الجملة لا نبوتها على الوجه الذي ذكره الجاحظ (قوله عبر عنه) أي مجازا من إطلاق اسم الملزوم على اللازم والملافة الملزوم اه سم واعترضه الشيخ إس بأن القرينة ليست مانعة من إرادة المعنى الحقيقي وهو الجنون فالأولى أن يجعل من باب الكناية (قوله للكذب) أي مطلق الكذب أي الاخبار حال الجنون

﴿أحوال الاسناد الخبري﴾

(قوله أحوال الاسناد) أي الامور العارضة للاسناد وهي أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والجاز العقلي وكتب أيضا مانعه أي الباب الاول أحوال الخ (قوله الخبري) ليس بقيد بل الانشائي أيضا يجري قوله أي الامور العارضة الخ) أي فراد المصنف بالاحوال الخصوصية التي يقتضيها المقام وقوله وهي أربعة الخ) يرد عليه قول المصنف وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر الخ ويوجب بأنه أخبار عماد كره المصنف في هذا الباب

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدها ثابت لمفهوم الأخرى

فيه الأحوال الاتية وإنما خسر الخبر لأن وقوعها فيه أكثر من التنا كيد في الانشائي أضرب زيداً وتركه أضرب زيداً ومثال الحقيقة العقلية فيه قم يا زيد والمجاز المعلى قوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابن لي صرحاً فإن هامان ليس هو الباني حقيقة كجسيأتي ذلك في المتن (قوله وهو ضم) أطلق المصدر وأراد الأثر الناشئ عنه وهو الانضمام لأنه الذي يتصف به اللفظ كما في ضمرو والمراد أيضاً لازم الانضمام وهو النسبة الكلامية كجسيأتي الإشارة إليه في الشارح والأسهل أن في الكلام حذف مضاف أي أثر ضم أو لازم ضم والأثر هو النسبة وكذا اللازم كتب أيضاً قوله وهو ضم الخ عبارة الأطول والاستناد الخبري ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد أن مفهوم أحدها ثابت لمفهوم الأخرى أو منى عنه وهذا أولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدها ثابت لمفهوم الأخرى أو منى عنه لأن مفاد الخبر هو الوقوع أو اللوقوع لا الحكم بهما وهذا أوفق باطلاق المسند والمُسند إليه على اللفظ من تعريفه بأنه أي الاستناد الحكم بمفهوم مفهوم بأنه ثابت له أو منى عنه لكن صاحب هذا التعريف أراد التنبيه على أن هذا الاطلاق ضرب من المسامحة وتزليل الدال منزلة المدلول لشدة الاتصال بينهما (قوله كلمة أو ما يجري مجراها) هذا هو المسند وقوله إلى أخرى أي أو ما يجري مجراها وهذا هو المسند إليه وهذا هو الانسب وإن صح خلافه وكتب أيضاً قوله أو ما يجري مجراها أراد به الجملة الواقعة في موقع المبتدأ والخبر اهـ عبد الحكيم وقال الفري المراد بما جرى الكلمة المركبات التقيدية والاضافية والجل الواقعة موقع المفعولات (قوله إلى أخرى الخ) أي أو ما يجري مجراها فيه حذف من الثاني لدلالة الأول والحاصل أن الصور أربعة أما أن يكون المسند والمسند إليه مفرداً يجوز يد قائم أو جاتين يجوز يد قائم يجب توكيده إذا التقي إلى المنكر أو المسند إليه مفرداً والمسند جملة يجوز يد ضرب عمراً أو بالعكس نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة (قوله بحيث يفيد الحكم) المراد الافادة بحسب الوضع فلا يشك بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالاً اذ لم توضع لافادة الحكم والتعريف مبني على أن الجملة الشرطية عند النجاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في الحل اهـ يس وكتب أيضاً قوله بحيث يفيد الحكم المراد بالحكم المعنى المصدري اللغوي وهو الإدراك لا الاصطلاحي المفسر بالاستناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما اهـ فري وفي آخرهما بقيد الخشية نظر والظاهر أنها خارجة بقوله ضم كلمة الخ فإن اسم الفاعل مع فاعله سواء كان ضميراً نحو قائم أو ظاهراً نحو قائم أبوه في حكم المفرد وجار مجرى الكلمة فلا ضم وقوله لا الاصطلاح أي العلم والاذعان وكتب أيضاً على قوله بحيث يفيد ما نصه أي الضم (قوله بأن مفهوم أحدها) أي المطابق أو التضمني للقطع بأن الثابت زيد في ضرب زيد إنما هو الحدث الذي هو جزء المفهوم اهـ فري (قوله مفهوم الأخرى) فيه أن المعتبر من الموضوع ما صدقه لا مفهومه فالأولى أن يقول لما صدق الأخرى دون مفهومها اهـ سم وأجاب الفري بأن المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ أي مدلوله لا مقابل الذات حتى يرد

(قوله لأنه الذي يتصف به اللفظ) أي المسند والمسند إليه اذ كل منهما واقع على اللفظ كجسيأتي (قوله هو الوقوع أو اللوقوع لا الحكم بهما) فقوله بحيث يفيد أن مفهوم الخ أي بحيث يفيد وقوع أو لوقوع أن مفهوم الخ ويمكن حمل قولهم بحيث يفيد الحكم بأن الخ على جعل الباء للتصوير مع ما سمعته من التقدير فترجم عبارتهم لعبارة الأطول (قوله من تعريفه بأنه الخ) أي ذهب إلى أن المراد من الاستناد النسبة (قوله لكن صاحب هذا التعريف) وهو الحكم الخ

أو منفي عنه وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم على أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه
والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه
مسند اليه أو مسند وهذا الموصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمنتهى على النسبة إنما هو ذات الطرفين
ولا بحث لنا عنهما (لا شك أن قصد الخبر) أي من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فالجملة الخبرية
كثيرا ما تورد لأغراض آخر غير إفادة الحكم أو إلزامه

أن المراد من الموضوع هو الذات لا المفهوم أو عبارة عبد الحكيم قوله لمفهوم الاخرى اما باعتبارها في
نفسه كما في الطبيعة أو باعتبار ايجاده وصدقه على شيء كما في المتعارفة والطبيعية هي القضية المحكوم
فيها على الطبيعة والماهية كقولك الحيوان جنس والانسان نوع اه وعبارة ع ق ثابت لمصدق
أو مفهوم الاخرى (قوله أو منفي عنه) أي منتف لأن المحكوم به هو الثبوت والانتفاء اه يس (قوله
بحث الخبر) المذكور في هذا الباب والابواب الاربعة بعده (قوله لعظم شأنه) لأن المزايا والخواص
المعتبرة عند البلغاء كثر وقوعها فيه ولأن الخبر أصل للانشاء لأن الانشاء خبر صار انشاء بخلاف
اضرب أو زيادة كما في تضرب ولا تضرب والاستفهام والتمني والترجي أو بنقل كنعم وهسي (قوله ثم)
قدم الخ) انما تعرض لتقديم أحوال الاسناد على مجرد أحوال المسند دون القصر والفصل والوصل
والايجاز والاطناب لأن كون الاسناد نسبة يقتضي تأخر أحواله عن أحوال المسند اه حفيد على
المطول وكتب أيضا مانصه ثم للترتيب في الاخبار (قوله مع تأخر النسبة) فيه اشارة الى أن المراد بالاسناد
النسبة فظهر في محل الاشارة (قوله الموصوف الخ) أي فالبحت عنه من حيث وصفه بالاسناد
(قوله وهذا الوصف) أي كونه مسندا اليه أو مسندا (قوله لا شك) الى قوله لأن فينبغي تهديد لتفصيل
أحوال الاسناد الخبري كما في ع ق وقوله فينبغي الخ شروع في تفصيلها (قوله ان قصد الخبر) أي مقصوده
(قوله أي من يكون بصدد الخ) أي لا الآتي بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والا فالجملة الخ اه سم (قوله
والاعلام) عطف تفسير وكتب أيضا قوله والاعلام الاخبار في اللغة الاعلام بمضمون الجملة الخبرية وفي
العرف الاثبات اه مراد ابا معناه سوا حصل به العلم أولا وكذا قال قدس سره في شرح الكشاف في قوله
وبشر الذين آمنوا اه حفيد على المطول وعطف الاعلام على الاخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد به
معناه اللغوي لأنه المناسب. فقام حصر قصد الخبر الآفاده في قصد افادة الحكم وقصد افادة العلم به فقول ابن
كامل باشا الخبر من هو بصدد الاخبار ولا يلزم أن يكون بصدد الاعلام كما سبق الى بعض الافهام لأن الاخبار
أعم من الاعلام والافهام فان قوله تعالى أنبؤني بأسماء هؤلاء صريح في صحة الاخبار لله تعالى دون صحة
الاعلام اه خروج عن المناسب للمقام فتدبر (قوله والا) أي وأن لم يكن المراد بالخبر في قول المصنف قصد
الخبر من يكون بصدد الاخبار والاعلام بل من يتكلم بالجملة الخبرية كما هو ظاهر كلامه لم يستقم الحصر
الذكر ولا يتقاضيه بنحو ما ذكرنا من الآيتين اه جري (قوله لأغراض آخر) أي على سبيل المجاز فان وضع
الركب الخبري للاخبار فاذا أورد لغرض آخر كان مجازا فقول امرأة صر ان رب اني وضعتها في مجاز مرسل
(قوله الاعلام بمضمون الجملة) المراد ما تنضمته من الفائدة ولازمها لا المضمون الاصلاحي (قوله وفي
العرف الخ) لعل المراد العرف العام والاوراد أن قوله نبؤني بأسماء الخ يلائم هذا المعنى فكيف يكون
عرفا خاصا (قوله دون صحة الاعلام) ليس مما صرح به الآية كما لا يخفى بل هو بيان للواقع (قوله
فان وضع الركب الخبري للاخبار) هذا غرض من الوضع وقوله فاذا أورد لغرض آخر يقتضي
أنه غرض من الايراد وقوله كان مجازا يقتضي أنه مدلول حقيقي

مثل التحسر والحزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى وما أشبه ذلك (مخبره)
متعلق بقصد (افاده المخاطب) خبر ان (أما الحسن) مفعول لا فائدة (أو كونه) أي كون الخبر (علما)

من ذكر الملزوم واردة اللازم لان الشخص اذا أخبر عن نفسه بوقوع ما يرجوه لزمه اظهار التحسر
والتحزن اهن الفري (قوله مثل التحسر والتحزن) أي ومثل اظهار الضعف في قوله تعالى حكاية عن نبيه
زكريا رب اني وهن العظم مني (قوله والتحزن) أي بعد حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع مافي
باطنها ذكر افي تحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته اذ لا يصلح لذلك الا انه كور ولا مجال الاناث في
ذلك اه جري وكتب أيضا ما نصه عطف تفسير (قوله في قوله تعالى الخ) اذ لم تقصد افادة الحكم أو لازمه اذ
المخاطب سبحانه وتعالى عالم بكل منها اسم (قوله وما أشبه ذلك) أي وفيما أشبه ذلك أي قوله تعالى حكاية
الخ كقول الشاعر * هو أي مع الركب اليمانيين مصعد * الخ وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك أي من أمثلة
التحسر والتحزن فليس مستدركا لان الايمان يمثل ثم لا يدخل الانواع كاظهار الضعف وهذا الادخال بقي
امثلة التحسر والتحزن (قوله مخبره) المراد به اخباره لا الجملة اذ المقصود بالفعل والغرض منها الافادة القصودة
بالجملة الخبرية فان المقصود بها نفس الحكم أو لازمه فلو أريد الجملة لما صح قوله الخ اه أطول (قوله افادة
المخاطب) لو حذف قوله المخاطب لكان أولى لي يدخل ما اذا وجه الخبر الكلام الى شخص وقصد افادة المخاطب
فوقال افادة الحكم أو كونه عالما به لكان أحسن وأخصر تأمل (قوله أما الحكم) المراد بفاة المخاطب
الحكم افادة النصديق بالنسبة وادعائها قطعاً أو ظناً لا مجرد التصور لما صرح به السيد اه لا يعد علم اسم
وكتب أيضا قوله أما الخ سواء كان مدلوله الحقيقي أو المجازي أو الكناي اه عبد الحكيم وكتب أيضا
قوله أما الحكم الخ فان قلت قد يكرن قصد الخبر احضار الحكم في ذهن المخاطب بعدم اغاب عنه قلت هو
حيث لا يس مخبر الا بمعنى العلم بالنسبة الخبرية ولا بمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية مرادها معناها اذا لم يقصد
بالخبر الحكم الاعلام ومومعنى الخبر بل للتذكير اه أطول وفيه نظر اذ لو كان المراد بمعنى الجملة الخبرية
الاعلام لساوى المعنى الثانى للمخبر المعنى الاول فالظاهر أن المذكر مخبر بالمعنى الثانى وكذا الاول أن أريد
بالاعلام ما يشمل الاحضار فتأمل وكتب أيضا قوله أما الحكم أو كونه عالما به أو رد عليه ان افادة الحكم
ملزوم وافادة كون الخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لاحتمال وقوع منع جمع وهو ظاهر ولا منع
خا لانه صرحوا بان نقيض كل من الطرفين في منع الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ويقبض اللازم
لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت أداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال الثابت في
الخبر اما قصد افادة الحكم أو قصد افادة لازمه اذا لم يرد اذ لا لازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما عن
يكرن بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعد أجيب بان مذكر من وجوب الاستلزام المذكور في الانفصلة
اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وان لا منفصلة غير الحقيقية أقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو
كقوله رأيت اما يزيدا واما عمرا اه فترى (قوله أو كونه) أي أوها أو مانعة خلو كما اذا سأل واحد عن
أمر بمحضر جماعة فبادر كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وأنه كان عالما به اه أطول وكتب أيضا أو
كونه عالما به اعترضه الخفيد بما ملخصه ان لوازم الحكم كثيرة ككون الخبر حيا فلم خص هذا اللازم من بين

(قوله من ذكر الملزوم الخ) فيه أن هذا اللازم ليس لازم المعنى بل لازم الاخبار فافهم (قوله والقضية
فيما نحن فيه اتفاقية) وهي هنا مانعة خلو تجوز الجمع (قوله رأيت اما يزيدا واما عمرا) فانهما يجتمعان
في الروية ويخلو الأمر عنهما فليس ما ذكر من احدى القضايا الثلاثة لكن هي مانعة بحسب الاعتقاد
لا بحسب العقل والظاهر كفاية

(به) أى بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أولا وقوعها كونه مقصودا بالخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع وهذا مراد من قال أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفاءه ولا فلا يخفى أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه أن القيام ثابت لزيد وعدم بيوته له احتمال عقلي لامدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم (ويسمى الاول) أى الحكم الذى يقصد بالخبر افادة (فائدة الخبر والثاني) أى كونه الخبر عالما به (لازمها) أى لازم فائدة الخبر لا به بكل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به

اللازم وهو لا قال أولا لزمه ككونه عالما به ويمكن أن يجاب بأن وجه ذلك كثرة قصد ما ذكر دون غيره وكتب أيضا على قوله أو كونه مانصه وإذا استعمل خبر في افادة هذا الكون كان مجازا (قوله والمراد بالحكم هنا) أى عند أهل العربية واحتراز به عن الحكم عند أهل المقول فانهم يفسرونه بالابقاع والانتزاع اه جري (قوله وقوع النسبة أولا وقوعها) أى لا الايقاع والانتزاع لظهور أن ليس قصد الخبر افادة أنه لم يقع النسبة أو أنه عالم بأنه أو قهوا أو أيضا لو أريد هذا لما كان لا نكار الحكم معنى لا امتناع أن يقال أنه لم يقع النسبة اه مطول وعبد الحكيم على المطول قوله لا الايقاع أى ليس المقصود الاصل افادة الايقاع أى ادراك الانتزاع ليس من مفاد الخبر والابقاع بمعنى ادراك الوقوع والانتزاع بمعنى ادراك الانتفاء قال يس ويجوز أن يكون الحكم هنا بمعنى النسبة أعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر على ما ذهب اليه فيما سبق اه ببعض تغيير (قوله وكونه مقصودا الخ) توطئة لقوله وهذا الخ اه سم (قوله لا يستلزم الخ) أى لان دلالة الالفاظ على ما فيها وضعية وليست عقلية تقتضى استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا يستحيل فيه التخلل اه سم (قوله وهذا) أى كونه لا يستلزم تحققه في الواقع وكتب أيضا قوله وهذا مراد من قال أى فليس مراد نفي دلالة على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفاء الحكم (قوله لا يدل على ثبوت الخ) أى فالمراد أنه لا يستلزم تحققه في الواقع أو انتفاؤه فيه (قوله المعنى) أى الحكم (قوله والا) أى وإن لم يكن هذا مراده كان كلامه باطلا اذ لا يخفى أن مدلول الخ (قوله احتمال عقلي) نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول على الدال اه عبد الحكيم (قوله ويسمى الاول) أى الحكم الاول من حيث أنه يستفيد من المخاطب من الخير لا من حيث أنه يفيد المخاطب كما نشمر به عبارة الشارح المحقق وذلك لان الفائدة لغة ما استفدته من علم أو مال فاللائق بوجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستفادا لا كونه مفادا اه أطول وكتب أيضا قوله ويسمى الاول فائدة الخبر أشار بلفظ التسمية الى أنه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه أن فائدة الشيء ما ترتب عليه والحكم أى الوقوع واللاوقوع ليس كذلك بل المرتب على الخبر علم المخاطب بذلك على أن فائدة اللفظ ما استفاد أى يعلم منه وهو الحكم ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه كذا في الفري لا غاية ما يلزمه النجوز وهو سائغ وكتب أيضا مانصه انما يسمى الاول فائدة الخبر والثاني لازم فائدة الخبر لان المستحق لاسم الفائدة وضع له اللفظ والاسم لازم لفائدة ما هو غير الموضوع له أطول (قوله لانه كل ما أفاد الخ) أشار به الى أن اللزوم ليس باخبار ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما اذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقد المنكح بل اعتبار الافادة بمعنى أن افادة الاول ملزمة لفائدة الثاني وأورد على ذلك خبر الله أنه يفيد الحكم ولا يفيد انه عالم به لان ذلك معلوم قبل الخبر وأجيب بان المعلوم قبل الخبر ما يسمى مثله عندنا نصورا والمقصود افادته بالخبر ما يسمى مثله عندنا تصديقا وهو تعالى لا يعلم جميع الاشياء على الوجه المذكور بدليل الكواذب فاهام ملومة له لا على هذا (قوله على الوجه المذكور) أى الذى يسمى مثله عندنا تصديقا بل يعلم جميع الاشياء على الوجه الذى يسمى

و ليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون معلوما قبل الأخبار كافي قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظ التوراة وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم

الوجه قطعاً فعله بالشئ على وجه تسميته تصديقه لا نعلمه إلا من خبره ويمنع تحقق علمنا بأنه تعالى عالم بهذا الحكم بخصوصه قبل علمنا به بخصوصه وهذا الجواب للخطائي اه من يس ويرد على الجواب الاول أنه لا يلزم قول الشارح بعد والمراد بكونه عالما بالخبر انما يلائم ماسياتي عن السيد أن المراد بعلم المتكلم بالحكم تصديقه به جازماً أو ارجحاً مع أننا تمنع أن المعلوم قبل الخبر علم له تعالى يسمى مثله عندنا تصوراً بل ما هو أعم منه وما يسمى مثله عندنا تصديقه أو رد على الثاني أنه يجوز أن يتصور الحكم بخصوصه قبل الخبر مع العلم بأنه تعالى يعلمه بخصوصه وحينئذ يثبت التحقق السابق ثم قال يس وأورد على قوله لأنه كلما أفاد الخبر أفاد أنه عالم به ما لو قال أعلم قيام زيد مثلاً لأن علم المتكلم بقيام زيد هو فائدة الخبر في هذا الكلام ولا يلزم له اه وقوله ولا يلزم له أي يقصد أفادته بالخبر والافله لازم وهو علمه بعلمه بقيام زيد اذا العلم يتعلق بالعلم وقد يجاب عن هذا بان عدم اللازم المذكور بخصوص هذه المادة فلا يرد فتأمل (قوله وليس كل ما أفاد الخ) أي فاللازم أعم لا مساو ولا نه ليس من الجانبين (قوله لمن حفظ التوراة أي والحال أنه يعلم أن ما حفظ هو التوراة والآ فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح لم يقيد ذلك لأن حفظ مثل التوراة لا ينفك عادة عن العلم به وإن جاز في المحقرات الانفكاك (قوله وتسميه الخ) أي حيث قيل لازم فائدة الخبر وأشار بهذا إلى الجواب عما يقال ان حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفاد منه الخبر ولم يقصده فكيف يسمى فائدة فأجاب بأنه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما من شأنه الخ وكتب أيضاً ما نصه جواب عما يقال اذا كان الحكم يجوز أن يكون معلوماً قبل الأخبار فواجه تسميته بفائدة الخبر اه جري (قوله والمراد بهذا الحكم) يعنى الحكم بحفظ المخاطب التوراة من كل حكم يكون معلوماً قبل الأخبار (قوله والمراد بكونه) أي الخبر ولو قال والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول الخ وكتب أيضاً قوله والمراد الخ أشار به إلى دفع منع ورد على الملازمة في قوله سابقاً لأنه كل ما أفاد الخ ذكره في المطول بقوله بان قيل لا تسلم أنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به (١) لجواز أن يكون خبره مضموناً ومشكوكاً أو موهوماً وكذا بخضافنا ليس المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم في ذهن الخبر وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للأخبار اه وقال السيد أراد حصول صورته مطلقاً سواء كان معتقداً له جازاً أو غير جازماً أو لم يكن معتقداً له أصلاً ليتناول جميع ما ذكر من أحوال المتكلم ثم نظريه بان تصور الحكم على هذا الوجه لا يعتد به ولا يسمى علماً ولا يعد المتصور عالماً ثم قال بل الحق أن المراد بالعلم هنا الاعتقاد مطلقاً أي جازماً أو ارجحاً وتسميته علماً مستفيض لغة وظاهر ان استفادة المخاطب الحكم لا يحصل له من الخبر نفسه الا اذا اعتقد أن المتكلم معتقد للحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالماً به فظهر أن كل ما أفاد المتكلم الحكم أفاد أنه عالم به اه ما خصاً وأجاب عنه الحفيد بان إطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس ثم

عندنا تصوراً (قوله وأورد على قوله لأنه كلما أفاد الخبر) ضوابه كلما أفاد الحكم لأنه الذي في كلام الشارح وان استقام بتقدير المفعول أي كلما أفاد الخبر الحكم (قوله أي فاللازم الخ) يعلم منه أن قول الشارح لأنه كلما أفاد إلى آخر المقدمتين تعليل لكون الثاني لازماً أي أعم وليس تعليلاً مجرد كونه لازماً والا لما احتج للمقسمة الثانية أغنى وليس كلما الخ نه

(١) أي لان الافادة لا تنوقف على الحكم اه

حصول صورة الحكم في ذهنه وهما أبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أي بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيبقى إليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين (لعدم جريه على موجب العلم) فإن من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة

ناقش فيما اختاره السيد بأنه يتم ما ذكره في وجه الأوزم على مختاره إذا كان اعتقاد المخاطب تقايذا أما في غيره فلا كما إذا كان بديهيا يحتاج إلى أدنى التفات وسماع فإن المخاطب يستفيد ولو لم يعتقد علم المتكلم ودفعه الصواب بأن مثل هذا لا يسمى مستفادا من الخبر ولا تسمى تأديته فائدة قال المصنف في أطوله لا ينافي قول السيد إطلاق العلم على اعتقاد المتقدم مستفيض اللغة ما ذكره بعض المحققين أن إطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل أي المركب مخالفة للعرف والشرع واللغة لأنه لا يجوز أن يكون مراده الإطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الإطلاق الذي ذكره السيد مجازيا (قوله حصول صورة الحكم) أي صورة الحكم الحاصلة في ذهنه بالعلم هو الصورة الحاصلة في الذهن وهذا اصطلاح الحكماء وإنما قيل حصول صورة الحكم ولم يقل الصورة الحاصلة ليفيد أن العلم هو الصورة من حيث حصرها في الذهن (قوله وقد ينزل العالم بهما الخ) أي ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بهما لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال المخاطب العالم بالفائدة قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك لها الصلاة واجبة ومثال المخاطب العالم باللازم قولك ضربت زيدا إن يعلم أنك تعرف أنه ضرب زيدا لكنه يناجى غيره بضربه عندك كأن يخفى منك أنه أطول أي وينزل العالم بهما منزلة الجاهل بهما معا فالصور ثلاثة (قوله وإن كان) الواو للحال (قوله بالفائدتين) فيه تغليب أه سم (قوله لعدم جريه على موجب العلم) يتجه عليه أن هذا من باب إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي أن يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما في التفتاح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قدم على قوله وكثير الخ لدفع ما يتجه على الحصر من أنه قد يكون قصد الخبر غيرهما فإنه قد يلقمه على العالم بهما خيفة فينبغي أن يجعل الجاهل متناولا لا يخالي والشاك والمنكر ليم الدفع ولا يخص بالخالي عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على أن تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله أي فيما بعد وغير المنكر كالمنكر وأن يؤيده أنه مثل لتزليل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على أن دخوله قياسا في بيان وقت تنزيله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وأن في هذا التعميم اغناء عما احتاج إليه من حواله تنزيل العالم منزلة السائل بالتمايسة أه أطول وكتب على قوله على موجب العلم مانعه أي مقتضاه (قوله سواء) أي كالمستويين من حيث أن الثمرة والقصود بالذات من العلم قد انتفعيا عنهما جميعا أه سم (قوله كما يقال للعالم) أي بفائدة الخبر (قوله الصلاة واجبة) أي لأنه لا تترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالي الذهن فأتى إليه الخطاب أي من غير تأكيد ويجوز أيضا أن يعتبر مترددا فيه (قوله بناء على أن الخ) راجع أقوله كما فعله السيد وقوله وأن يؤيده الخ غاية في قوله ولا يخص الخ فإن بكسر الطمة وسكون النون وفاعل يؤيده قوله أنه مثل الخ ويحتمل أنه عطاف على قوله أن تنزيل الخ فإن مخففة من الثقيلة وأسمها ضمير الشأن محذوف أي بناء على أن تنزيل الخ وبناء على أنه يؤيده أنه مثل الخ أي أنه بنى السيد الأمر على ذلك في الواقع وإن لم يذكره (قوله بما هو من تنزيل العالم منزلة المنكر) يعني قوله أن بنى صمك فيهم رماح وقوله على أن دخوله الخ أي فلا صحة للبناء ولا لا أي بدو قوله لبيان وقت تنزيله الخ وذلك الوقت هو ما ذكر بقوله إذا لاح عليه شيء من إمارات الإنكار

وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطائية كثيرة في الكلام منه قوله تعالى واقد علموا ان
اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون بل تنزيل وجود الشيء
منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت

فيلقى اليه الكلام مؤكدا استحسانا وان يعتبر منكرا فيلقى اليه الكلام مؤكدا وجوبا لكن الظاهر هنا
الاول اهـ من الجري (قوله وتنزيل العالم بالشيء) أي سواء كان ذلك الشيء فائدة الخبر أو لازمها أو غيرها
فهو أعم مما تقدم والاية من تنزيل العالم بغيرها كما في يس وعبارته الاية ليست من قبيل تنزيل العالم
بأحدى الفائدتين منزلة الجاهل لانهم لم يخاطبوا بالاية ولم يقصد اعلامهم بها حتى يكون خبرا مابقي اليهم
ومقصود اعلامهم مضمونه وهم يعلمون فقد نزله منزلة الجاهل لان اراد بالفائدتين حكم الخبر ولازمة
بالنسبة لمن خاطب بالخبر أو قصد اعلامه مضمونه وهم ليسوا كذلك كما نقرر اذا مخاطب بالاية انما هو
النبي وأصحابه وهم المقصودون بالاعلام مضمونها هذا خلاصة الكلام في أن الاية ليست من تنزيل العالم
بأحدى الفائدتين بل من تنزيل العالم مطلقا ولا حاجة لما أطال به سم في الحاشية (قوله لاعتبارات) أي
معتبرات أي أمور يعتبرها المتكلم حال مخاطبته كعدم الجري على موجب العلم فيما ذكره (قوله خطائية)
أي اقناعية تفيد الظن أي ظن غير المخاطب بكونه أي المخاطب غير عالم اهـ فترى وكتب أيضا ما نصه نسبة
الى الخطابة (قوله ولقد علموا الخ) وجه التنزيل في الاية ان صدرها أي قوله ولقد علموا الخ يدل على ثبوت
العلم لهم وآخرها أي قوله لو كانوا يعلمون ينفيه عنهم لان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول الآن في العلم عنهم
لاعتبار خطائي نظرا الى أنهم لم يجرؤوا على مقتضى العلم وكتب أيضا قوله واقد علموا اللام داخله في
جواب قسم محذوف ولا من اشتراه ابتدائية كما في علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله في الآخرة
من خلاق أي نصيب والضمير في اشتراه لكتاب السحر والشعوذة أي استبدله عن كتاب الله تعالى واختاره
عليه ولبئس جواب قسم محذوف ان كان عطفا على مجموع القسم والجواب ولا حذف ان كان عطفا على
الجواب فقط ما شروا أي باعوا به انفسهم أي حظوظها وجواب لو كانوا يعلمون محذوف أي لم يبيعوا
ويحتمل أن تكون لولان معنى فيكون أيضا نفيا للعلم بطريق آخر واعلم ان كون الاية من تنزيل العالم منزلة
الجاهل دفعا للتناقض فيها مبني على ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله واقد علموا الخ واتحاد متعلق العلم المثبت
ومتعلق العلم المنفي كما هو الابلغ فيما له سوق الكلام من تقبيح حالهم وسفاهة رأيهم فتعلق يعلمون انتفاء
الخلاق وذلك لما فيه من الاشارة الى أن علمهم بانتفاء الخلاق والثواب كاف في الامتناع من البيع
فكيف العلم بالعدم والرداءة وان احتملت الاية ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولبئس الخ ان متعلق العلم
المنفي غاية الذم والرداءة المستفادة من كلمة بئس الموضوعه للذم العام فلا اتحاد بينه وبين انتفاء الخلاق
لوجوده دون هذه الغاية في المباحات (قوله بل تنزيل الخ) للانتفاء والترقي (قوله وجود الشيء الخ) فانه
نزل وجود الرمي منزلة عدمه حيث قال وما رميت اذ رميت لانه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة
كالعدم (قوله وما رميت اذ رميت) اعلم انه انما يكون من قبيل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لو كان
المقصود في الرمي مطلقا فتفسير السيد السند حيث قال أي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان أثر ذلك
الرمي كان خارجا عن طوق البشر يخرج عما نحن فيه وكذا ما نقله من أنه ما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا
وزنه بأنه ليس بشي لجر يانه في جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره
اهـ أطول ودفع بعضهم التزييف بأنه انما ذكر ما يجري في جميع الافعال لدفع اعجاب النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله لدفع اعجاب النبي (فيه نظر اذ النبي معصوم لا يحصل منه مثل ذلك حتى يدفع عنه قاله بعض مشايخنا

(فيبغي) أي إذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغي (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذرا
عن اللغو (فإن كان) المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) أي لا يكون

بفعله هذا ثم للخروج في هذين التفسيرين عما نحن فيه قد يدفع بأن المارد منهما الاشارة الى وجه التنزيل
منزلة العدم لا بيان المراد بالرمي المنبئ وبالرمي المنفي كذا نقل عن خط العصام وقوله يخرج عما نحن فيه
اذلا بد من اتحاد، ورد الاثبات والنفي حتى يحتاج الى التنزيل (قوله فيبغي) أي يجب صناعة القول لم يقتصر
على قدر الحاجة عند محضنا (قوله أي إذا كان) أشار الى أن الفاء في جواب شرط حذف مع قوله وفيه أن
الذي يحذف مع قوله من أدوات الشرط أن باطرا د بعد الطلب وبدونه بعد غيره كما يدل عليه اقتصارهم على
تقدير ان لكن في كلام الرضى ما يؤخذ منه صلاحية تقدير اذا وعليه يتخرج كلام الشارح وغيره وأما
حذف أداة الشرط فليل منفق على منعه ولو كانت أن وقيل جوز بعضهم حذف أن فيرفع القول
ان كان مضارعا وانظر لم يعد الشارح الفاء عند اعادة ينبغي ولو قدر الشرط وقوله قبل قوله فيبغي لم يحتاج
لاعادة ينبغي افاده يس وظاهر أن الجزاء يتسبب عن الشرط بملاحظة مقتضى البلاغة يتسبب عن
كون قصد المخبر على قانون البلاغة افادة المخاطب أن ينبغي اقتصاره على محصل الافادة فاندفع ما في الحفيد
وجمل الفري قوله اذا كان الخ اشارة الى أن الفاء تفرعية ويوضحه قول بعضهم ان فيبغي الخ لازم نتيجة
قياس تركيبه مقصود المخبر بخبره افادة أحد الأمرين وافادة أحدهما تحصل بقدر ما يحتاج من التركيب
ويلزم أن يقتصر على ذلك بمقتضى البلاغة وحاصله أنه تفرع على ما سبق من غير تقدير شرط بل بتقدير
كبرى (قوله له أن يقتصر) بالبناء للمفعول أو الفاعل وقوله من التركيب أي من المركبات (قوله على قدر
الحاجة) أي لا يزيد ولا ينقص وقوله حذرا من اللغو أي ولو حكما كما في الكلام الناقص فالتعليل شامل له
اه من هم وكتب أيضا قوله على قدر الحاجة أي على مقدار حاجة المخبر في افادة الحكم ولازمه أو حاجة
المخاطب في استفادتهما اه أطول (قوله حذرا عن اللغو) اعترضه الحفيد بأنه انما يظن أنه لعدم الزيادة
على القدر المحتاج اليه لا لعدم النقصان عنه مع أن الاقتصار على قدر الحاجة منناه الانيان بقدرها من
غير زيادة ولا نقص فيكون التعليل أخص من المدعى وأجاب بأن الكلام اذا نقص على قدر الحاجة
كان غير مفيد فيصدق عليه أنه لغو فالعلة أيضا عامة وكتب أيضا مانصه علة ليقصر لا ينبغي لاختلاف
الفاعل اه يس (قوله فإن كان الخ) تفصيل لما أجله بقوله فيبغي أن يقتصر الخ (قوله من الحكم)
سكت عن لازم الحكم اتكالا على المقايسة اه ع س وقال في الاطول قيد الخلو بالحكم وسكت عن
لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لأنه انما يحسن حفظ التوراة ان يخلوا ذهنه عن انك
عالم اما التكر والتردد في علمك فلا يحسن أن يقال أنك حفظت التوراة لأنه ظاهر في تأكيد العلم
لا العلم به والظاهر حينئذ أني عالم بحفظك التوراة الى آخر ما قال فتأمل فانه قابل للمناقشة كيف وقد صرح
بعدان المؤكد وان كان وضعه للحكم يستعمل اللازمه أيضا (قوله أي لا يكون) تفسير اقوله خالي الذهن

بعد الطلب) يخرج أن تعالوا أتت أن تأتوا أتت وقوله وبدونه أي بدون اراد بعد غير الطلب نحو يا عبادي
الذين آمنوا أن أرضى واسعة فايي فاعبدون أي أن أردتم العبادة فايي الخ ثم ان كان المراد بعدم اطرا د عدم
الكثرة وان كان قياسا فالامر ظاهر وان كان المراد أنه سماعي فلا يستقيم حل المتن على حذف ان وقيل
الشرط لازم في المتن ليس من السموع قول صلاحية تقدير اذا أي فيما اذا كان اتمام التحقيق نحو زيد
فاضل فأكرمه أي اذا كان فاضلا فأكرمه وقوله وعليه يتخرج الخ أي ان كان المراد بعدم الاطرا د عدم
الكثرة لعدم القياسية

حالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا مترددا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا

وقوله حالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولا ووقوعها وقوله ولا مترددا في أن النسبة الخ أشار به إلى أن ضمير فيه يرجع إلى الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها ففي كلامه استخدام وقوله وبهذا تبين فساد ما قبل الخ ومبنى كلام هذا القائل واعتراضه على المصنف على أن الحكم في الموضوعين بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها هذا ويصح أن يكون الشارح أشار إلى أن في كلام المصنف مضافا مقدر في قوله من الحكم أي من علم الحكم أي ادراكه ولم يرتض جميع هذا عبد الحكيم على المطول وعبارته قوله خالي الذهن عن الحكم المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كما في السابق أعني قوله إفادة الحكم واللاحق أعني قوله والتردد فيه فإن التردد إنما هو في الوقوع واللاوقوع دون الإيقاع والانتزاع وكذا لا إنكار ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصله فيه وحصوله فيه إنما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليها عن الاذعان به والخلوع عن الاذعان لا يستلزم الخلوع عن التردد فإن الاذعان والتردد متناقضان لا يستلزم الخلوع عن أحدهما الخلوع عن الآخر فظهر فساد ما سبق إلى بعض الأوهام وأن مبنى عدم التنبيه لمعنى الخلوع عن الحكم وإن ما قيل أن مبنى كلام الشارح على الاستخدام بإفادة الإيقاع لفظ الحكم والوقوع عن ضميره أو على إرادة الخلوع عن ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشيء كيف وأنه صرف المتن عن الظاهر مع أنه لا حاجة إلى ذلك اه وهو نفيس إلا أن الأضراب في كلام الشارح على ما ذكره غيره أو وقع منه على ما ذكره لأن مدار التنافي المذكور بعد الأضراب على أن معنى حصول الحكم الاذعان به وهذا مفهوما مما قبل الأضراب على ما ذكره عبد الحكيم فلا يكون كل ما قبله وما بعده مستقلا عن الآخر عليه بخلاف ما ذكره غيره كما يظهر بالتأمل قال القنري ويرد على الشارح أن مراد هذا القائل أن المصنف كان يستغنى عن قوله والتردد فيه بذكر الحكم مراد به وقوع النسبة أولا ووقوعها بناء على أن خلو الذهن عنه يتناول باطلا فعدم التصديق به وعدم تصوره إياه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح لا يدفعه ل جوابه أن خلو الذهن عن تصور الحكم ليس بشرط الاستغناء عن المؤكد فانه إذا تصور المخاطب الحكم ولم يتوجه إلى حاله ولم يتلفظ إلى شيء وراء تصوره كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك القائل يقتضي أن الاستغناء عن المؤكد إنما هو إذا خلا الذهن عن تصوره أيضا وليس بصحيح اه مع بعض تصرف وأجاب غيره بأن التبادر من خلو الذهن عن الحكم خلوه من التصديق به فجعله شاملا لخلوه عن تصوره ارتكاب خلاف الظاهر من غير ضرورة والذي تعرف تعلق التصور به هو النسبة الحكمية وقوله كان في حكم خالي الذهن استوجه الصفوى جعله كالشك ندبا (قوله حالما بوقوع النسبة الخ) عبر بالركب التقييدي مع أن المراد أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة لا تنصب على أن الخلوع عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع أو اللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة أولا بخلاف الخلوع عن التردد فانه لا بد فيه من تصور النسبة ولذا قال في أن النسبة هل هي واقعة أم لا بذكر الاستفهام بالنسبة اه عبد الحكيم وفي كون الخلوع عن التردد لا بد فيه من تصور النسبة نظر ظاهر نعم التردد نفسه لا بد فيه من تصورهما كعلم الحكم (قوله أم لا) منقطعة كان التردد ينتقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر في لرضى قل سيؤيه أم في قل لك أزيد عندك أم لا منقطعة كان السائل ظن أن زيدا عنده فاستفهم ثم أدركه من ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا

(قوله عبر بالركب التقييدي) يطابق المار كيب التقييدي على ما بعد الاستنادي فيشمل الإضافي (قوله سواء تعلق العلم أي التصور) (قوله فانه لا بد الخ) أي في الخلوع من التردد لا بد فيه من تصور النسبة (قوله منقطعة) أي فليست بمعادلة لعل بل هي استفهام آخر

وهذا يبين فساد ما قيل ان الخلوع عن الحكم يستلزم الخلوع عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان (استغنى) على لفظ المبني للمفعول (عن مؤكيدات الحكم) لتكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا (وان كان) المخاطب (مترددا فيه) أي في الحكم (طالباله) بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أولا ووقوعها (حسن تقويته) أي تقوية ذلك الحكم

وانما عدها منقطة لا نه لو سكت على قوله أن زيد عندك يعلم المخاطب أنه يريداه وعندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقوله أم لا فائدة متجددة وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده وهذا اضراب اه واذا كانت منقطة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه قد ذل فيه الاقدام اه من عبد الحكم على المطول وكتب على قوله منقطع ما نصه فاندفع بهذا الاعتراض بأنه تقر في كتب النحويين هل لا يؤتى لها بمعادل على أن ابن مالك جوز وقوعها موقع الهزة فيؤتى لها بمعادل كذا في الفري اه (قوله وبهذا) أي التقرير (قوله فلا حاجة الى ذكره) أي التردد (قوله بل التحقيق الخ) أي فلا يستلزم الخلوع عنه الخلوع عن التردد فيه وان أراد به واحد في الموضعين اذا خلوع عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلوع عن المتنافي الآخر اه سمعني انه لا يستلزم الخلوع عن الحكم الخلوع عن التردد فيه وأن أراد به في الموضعين وقوع النسبة أولا ووقوعها لان الحكم والتردد فيه متنافيان اذا لا يجتمعان لان حصول الحكم الاذعان به وهو ينافي التردد فيه والخلوع عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلوع عن الآخر فقول الشارح بل الخ جواب ثان قال بعضهم وكان هذا تحقيق لما وضحه عبد الحكيم نفيه وكتب على قوله لان الحكم والتردد فيه متنافيان ما نصه لكن أن اريد بالحكم ما يتناول غير الجازم فالنافاة ممنوعة اه يس وكتب أيضا قوله بل التحقيق الخ هذا الاضراب للانتقال والترقي من افساد ما قيل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلوع عن الحكم على اختلاف التقارير السابقة الى افساده بوجه آخر وهو تنافي الحكم والتردد فيه من غير احتجاج الى استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخ عن الحكم تدبر وكتب أيضا ما نصه أشار الى أن ما اقتضاه ما قيل من عدم تنافيهما غير تحقيق وقد حذف لفظ التحقيق من المطول (قوله متنافيان) أي لا يجتمعان حصولا لقط (قوله استغنى) أي وجوبا اه سم (قوله على لفظ المبني للمفعول) كتب بخطه قدس سره على لفظ المبني للمفعول هو الرواية وكأه أو وفق بقوله حسن تقويته ووجب تركيده حيث لا يتعرض للمتكلم أو المخاطب أو الكلام ولو قيل استغنى لاحتمل عود الضمير للغير والمخاطب والكلام اه حفيد على المطول وكتب أيضا ما نصه نائب الفاعل الجار والمجرور (قوله عن مؤكيدات الحكم) كان ونوني التأكيد واللام واسمية الجملة وتكريرها والتسمي وأما الشرطية وحروف التنبيه والزيادة اه من يس وكتب أيضا قوله عن مؤكيدات الحكم احتراز عن مؤكيدات الطرفين كالتأكيذ اللفظي والمعنوي فانها جائزة مع الخلوع عما ذكر اه ع س اه سم (قوله حيث) هي هنا تلميلية اه جربي (قوله وجده) أي الحكم الذهني (قوله مترددا فيه) جعل الحفيد الظن الذي في عرضه الزوال كالتردد (قوله طالباله) أي للحكم بمعنى الايقاع والانتزاع ففهم استخدام لانه في قوله فيه أي في الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع اه سم والمطلب أعم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله بأن حضر الخ) تصوير لقوله مترددا فيه (قوله طرفا الحكم) أي الوقوع (قوله وهذا اضراب) الذي في عبد الحكيم وهذا معنى الانقطاع والاضراب (قوله وكان هذا تحقيق الخ) أي لما بعد الاضراب ليس مستقلا عما قبله على رأي عبد الحكيم (قوله وأما الشرطية) أي لافادتها التعليق على محقق اذا المعنى ما يمكن من شيء وقوله وحروف التنبيه أي لاشعار التنبيه الى الشيء بأنه محقق وقوله والزيادة أي حروف الزيادة أي الحروف الزائدة فانها تزداد للتأكيد وليست موضوعة له

(بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد ترده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الاعجاز أنه إنما يحسن التأكيـ
إذا كان المخاطب ظن على خلاف حكمك (وإن كان) المخاطب (إنكاراً) للحكم (وجب توكيده)
أي توكيده الحكم (بحسب الإنكار) أي بقدره قوة وضعفاً يعني يجب زيادة التأكيـد بحسب ازدياد
الإنكار إزالة له

واللا وقوعه سم وطرفاء الموضوع والمحمول (قوله بمؤكد) أي واحد فلماذا لم يؤكد بحسنه
يس (قوله لكن المذكور) أي فيكون منافياً لما ذكره القوم وجمع بأن شرط الشيخ الظن في التأكيـد بأن
خاصة لانها في التأكيـد كذا ر على علم وعدم اشتراط القوم ذلك في غيرها فلا تنافي ويرد هذا الجمع آية
أنهم مفرقون فإن فيها التأكيـد بأن المتردد كما سيأتي (قوله ظن الخ) قيل أراد بالظن أن له يلا إلى الجانب الآخر
من غير أن يصل إلى حد الحكم فلا يلزم اندراج المتردد في المنكر كما فهمي وكتب أيضاً قوله ظن فإن كان له
شك أو وهم لم يحسن التأكيـد فلا يؤتى به (قوله بحسب الإنكار) قال في الاطول أي بقدر الإنكار أي
زائد على قدر ما للسائل بالغاً ما بلغ على حد الإنكار فائدة أن أحدها اشتراط أن يكون زائداً على قدر
تأكيـد المتردد وثانيها أنه يتفاوت بحسب المقامات وإن اقتصر الشارح على بيان الفائدة الثانية يرشدك
إلى ما ذكرنا جواب أبي العباس المبرد لأبي إسحاق المتفلسف الكندي حين سأله قال لا أجد في كلام
العربي حشواً يقولون عبد الله قائم ثم يقولون إن عبد الله قائم ثم يقولون إن عبد الله قائم والمعنى واحد
وذلك أن قال بل المعاني مختلفة فقوله عبد الله قائم أخبار عن قيامه وقوله إن عبد الله قائم جواب عن سؤال
سائل وقوله إن عبد الله قائم جواب عن إنكار منكر قيامه وما ذكر المصنف في قوله تعالى ثم إنكم يوم
القيامة تبتنون من أنه كدائبات البعث تأكيـد واحد وإن كان ما ينكر لانه لما كانت أدلته ظاهرة كان
جديراً بأن لا ينكر بل غاية أنه يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المتردد في تنبيهها على ظهور أدلته وسيزيد
رشدك بالتأمل في أجوبة رسل عيسى عليهم السلام وبهذا عرفت أن في قوله وقد يخرج الكلام على
خلاف مقتضى الظاهر فمما لما يقال نجد في مقام الأخبار من غير الجواب ورد الإنكار إن عبد الله قائم وفي
مقام رد الإنكار عبد الله قائم وفي جواب السائل عبد الله قائم فإن قلت كيف صح اشتراط كون التأكيـد
على قدر الإنكار وكيف يزول به الإنكار لو لم يكن زائداً على قدره قلت إذا تعارض التأكيـد والإنكار
تساقط بقي أصل الخبر مفيداً مع بعض حذف وأقول يمكن أن يكون قول الشارح يعني يجب زيادة
الخ إشارة إلى اشتراط الزيادة على قدر تأكيـد المتردد بأن براد زيادته على قدره (قوله قوة وضعفاً) أي لاعداد
فقد يطلب الإنكار الواحد تأكيـد ثلاث مثلاً لقوته وللإنكارين ثلاث مثلاً لقوتهما قاله بعضهم وكتب على قوله
فقد يطلب الخ لانه يقتضي أن الأصل أن يطلب للإنكار الواحد تأكيـد واحد وهو ما أفاده الحفيد
والفري وفيما نقلنا عن الاطول خلافه (قوله يعني الخ) أشار بهذا إلى تقدير مضاف في المتن يتعلق به
قوله بحسب التقدير وجب زيادة توكيده وغرضه منه الفرار من تعلق قوله بحسب بقوله وجب لأن
الوجوب لا يتفاوت ولا يتعد لانه لزوم وهو شيء واحد وتماقه به يقتضي تفاوته وتعدده وقبه نظر من
وجهين الأول أن الوجوب يتفاوت ويتعد بحسب المتعلق والثاني أنه على صنيع الشارح يكون كلام المتن
قاصراً عن إفادة وجوب أصل التأكيـد أي أول مرة منه فقد جلب لنا هذا التقدير اعتراضاً وما قيل أن

(قوله في التأكيـد بأن خاصة) في شرح المفتاح ما يفيد أن ذكر أن في كلام الشيخ لجرده التمثيل

أفاده عبد الحكيم

(كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الجملة (وفي) المرة (الثانية) ربنا يعلم (اذا اليكم مرسلون) مؤكدا بالقسم وان اللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انا انتم الابشر مثلنا وما نزل الرحمن من شيء ان انا انتم لا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبني على أن تكذيب الاثنين

المراد زيادة التأكيذ أي على أصل الكلام فيصدق باصلا الأكيذ والرائد على أصل التأكيذ يدفعه قوله ازدياد الانكار فلو علق قوله بحسب الانكار بقوله تو كيدوه لاستغنى عن التقدير وسلم من هذا كله نعم ان مشينا على ما في الأطول من وجوب زيادة التأكيذ في الانكار على التأكيذ في التردد كان المراد وجوب زياد تو كيدوه على التوكيد في التردد وان دفع الوجه الثاني ولك أن يجعل قوله يعني الحبيان لما تضمنه قوله بحسب الانكار زيادة على ما تضمنه قوله وجب تو كيدوه على هذا لا يرد على الشارح شيء فتأمل (قوله كما قال الله تعالى) مثال للقسم الثالث (قوله عن رسل عيسى) هم بولش بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمجمة ويحيى وشمعون وهو الثالث الذي عزها بعد تكذيبها وما في الشارح انهم شمعون ويحيى والثالث الذي هو بولش أو جيب النجار غير موثق به كما اعترف به الشارح ونبه في حاشية الكتاب اه أطول (قوله اذ كذبوا) ظرف لقول مقدمه قول حكاية والاصل حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ الخ لا لقل ولا لحكاية اذ قول الله تعالى والحكاية ليسا وقت التكذيب (قوله واسمية الجملة) أي كونها اسمية لاصير زرتها اسمية كما توهم فانه لا يشترط في التأكيذ كونها معدولة اه عبد الحكيم (قوله مؤكدا بالقسما) لما ذكر في الكشف أن ربنا يعلم جار مجرى القسم في التأكيذ كشهد الله اه سم (قوله ما أنتم الابشر مثلنا) نقروا رسالتهم باثبات البشرية لهم لاعتقادهم أن الرسول لا يكون بشرا واستشكك ذلك بان البشرية انما تنافي بزعمهم الرسالة من عند الله لامن عند عيسى والرسول كانوا يدعون الرسالة من عند عيسى لامن عند الله ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسلون من عند من عيسى كما يؤيده ما في الحقيذ على المطول عن القرطبي أنهما قالان نحن رسول عيسى وأجبت بان الخطاب في قوله ان انا انتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون في الرسالة عنهم تغليباً عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السلام وخاطبوه بنفي رسالته من الله تعالى ونظرة في الاشتغال على التعليلين ان يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى أهل بلد فيقولوا في ردهم أن حكمكم لا يجري علينا ان فينا من هو أعلى بداركم وان المقصود في الرسالة من عند عيسى أي أنتم الابشر مثلنا فلا مزية تفضل لكم علينا فلا تستحقون لان تكونوا أمراء ناهين وقيل أن رسل عيسى أو هموا الكفار أنهم رسل من عند الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة الله في وجوب اعتقاد ما يبلغ والتصديق به كما يؤيده ما في الكشف حيث قال قد علم أي رسول عيسى الملك أي ملك انطاكية فقال من أرسلكم قال الله الذي خلق كل شيء عجواب الكفار مبني على ما فهموه (قوله وقوله) أي المصنف اذ كذبوا أي بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التثنية مع أن الكذب في المرة الاولى انما فقط (قوله مبني الخ) هذا التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثاني أعني في المرة الاولى بقوله (قوله لاستغنى عن التقدير) بل عن العماية بتامه (قوله نعم الخ) ستعلم أنه لا يناسب الشارح (قوله) وان دفع الوجه الثاني) لا يتم الاندفاع الا أن أريد بازدياد الانكار ما يشمل زيادته على التردد (قوله بان الخطاب في قوله ان انا انتم) المنادى بالآية في قوله ما أنتم اذ الكلام في أنتم الابشر مثلنا لا في ان انا انتم تكذبون لكن المحشى تبع السيد كما يعلم مما يأتي (قوله بناء على أن الرسالة الخ) أي لبنائهم على أن الرسالة الخ

تكذيب الثلاثة والافالكذب أو لا اثنان (ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى (اخراج الكلام عليه) أى على الوجود المذكورة وهى الخلو عن التأكيدي الاول

اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بما قد رهر في موضع المفعول بحكاية أى حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا في المقالة الاولى وأما اذا تعلق يقال كما دل عليه كلام الايضاح أو بحكاية فلا اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على أن تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم مرسلون والفرق في اللفظ بين المرتين لا يمانى ارادة هذا المعنى اه سم بحرقه وهو في الفري وقوله في المرتين أى في شأن المرتين وقال في الاطول المراد اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بتوفلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فمزنا ثلث فقالوا انا اليكم رسلون ولحل الكلام وجه آخر للشارح المحقق وهو أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة ثم قال وللفاضل المحشى للشرح وجه آخر وهو أن في المرة الاولى وفي المرة الثانية متعلقان أما يقال أو بالحكاية لا يكذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل في المرة الاولى ولا ينافي كون المكذب اثنين لا غير ولا يتجه عليه أنه حينئذ لا يكون المحكى عنه رسل عيسى بل رسولين لان القول الرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكى عنهم يتجه أن المحكى عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة ممتدا من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كما يحتاج في توجيهنا الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلاثة قيل أخبارهم فلكل وجهة هو مواليها وقال بعضهم انما يحتاج الى البناء المذكور في الشرع لو اقتصر على قوله في المرة الاولى ولم يعطف عليه قوله في المرة الثانية فحيث عطف يجعل انصباب تكذيب الثلاثة على مجموع المرتين اه وقوله وتوجيه الشارح وان استغنى عنه غير ظاهر لانه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد وبقي توجيه آخر وهو تعلق في المرة الاولى بقولهم المقدّر الذي تعلق به اذ كذبوا وهذا مثل توجيه السيد فتأمل (قوله تكذيب الثلاثة) لان ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان بانه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضا بأنه كذب لانه عينه (قوله الضرب الاول) أى الخلو عن التأكيدي والثاني هو التأكيدي استحسانا والثالث هو التأكيدي وجوبا (قوله ابتدائيا) لكونه غير مسبوق بطلب أو انكار اه عبد الحكيم (قوله طلبيا) لانه مسبوق بالطلب وقوله انكاريا لانه مسبوق بالانكار (قوله في الاول) أى في الالتقاء الاول كما في عرق لان لقاء الكلام خاليا من التأكيدي يقال له لقاء أول بالنسبة لالتقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعي وليس المراد بالاول الضرب الاول لانفس الخلو عن التأكيدي فلزم ظرفيه الشيء في نفسه وكذا يقال في قوله في الثاني وقوله في الثالث وبعضهم جعل المراد بالاول في كلامه أى الشارح خالي الذهن وبالثاني المتردد وبالثالث المنسكرو يزول الاشكال عليه أيضا تأمل وفسر في الاطول الضرب الاول بالكلام الملقى الى الخالي سواء نزل منزلة المتردد أو المنسكرو ولا يلزم أن الثاني الملقى الى المتردد والثالث الملقى الى المنسكرو قد يؤيد هذا قول الشارح أى على الوجود المذكورة دون أن يقول على الاضراب (قوله والفرق في اللفظ بين المرتين الخ) أى حيث قال في المرة الاولى وفي الثانية ولم يعممها فيقول في المرتين (قوله لانه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد) صوابه توجيه العصام لان توجيه العصام والشارح متفقان على أن ضمير كذبوا اثنان في الواقع على ما تقدم بيانه في كلام العصام لانه كما قاله السيد الذي هو المراد بالفاضل المحشى على ما قرره

والتقوية بمؤكد استحصانا في الثاني ووجوب الكيد بحسب الانكار في الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الخال لأن معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كافي صور اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أي على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير المسائل)

المراد المذكورة سابقا في قوله ويسمى الضرب الاول الخ فلا يلزم على هذا ظرفية الشيء في نفسه اذا أريد الاول في كلام الشارح الضرب الاول وهذا أحسن (قوله والتقوية الخ) الانسب والاخصر والتأكد استحصانا (قوله ووجوب التأكد) الانسب والتأكد وجودا (قوله اخرجا على مقتضى الظاهر) قال الشريف الصفوي في نروح الفوائد تحقيق المقام أن الحال بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كما مر وقد يكون أمرا يعتبره المتكلم بتزليل شيء بمنزلة غيره هو الاول يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال والثاني خلاف ظاهر الحال والتطبيق عليه اخرجه على خلاف مقتضاه (قوله مطلقا) أي خصوصا مطلقا (قوله كافي صور الخ) هي المذكورة في قول المصنف وكثيرا ما (قوله وكثيرا) لقد أعجب حيث ومم قسم الخرج على خلافه بالهزة حيث قال وقد ينزل العالم منزلة الجاهل والخرج على خلافه بخلافها ام أطول وكتب أيضا قوله وكثير الخ يعني أن وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى: قبله حتى يكون اخرج على مقتضى الظاهر قليلا ام مطول وانما قال ذلك ليعلم كون مواقع مقتضى الظاهر أقل من خلافه ونازع في الأطول في بعده وكتب أيضا على قوله وكثيرا ما منه صفة المفعول مطلق أو ظرف أو حال كافي الأطول وكتب أيضا قوله وكثيرا ما يخرج الكلام الخ يلتبس كثيرا لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر باخراجه على مقتضاه فلا تظهر الفائدة فيحتاج الى قرينة تعين المقصود أو ترجحه فان لم توجد قرينة صح حمل الكلام على كل من الأمرين بل بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يلتبس ببعض كافي التأكد مع المسائل فانه يلتبس بالتأكد مع المنكر اذا الوجوب والاستحصان لا يفهمان من اللفظ وبعض صور اخرجاه على خلافه يلتبس ببعض كافي جعل الخالي بمنزلة المسائل فانه يلتبس بجعله كالمنكر فان كان هناك قرينة عمل بها والاصح الحمل على كل افاده يس نقلا عن شرح الفوائد لكن ما ذكر من التباس بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ببعض والتباس بعض صور اخرجاه على خلافه ببعض مبني على أنه يكفي للاسكار الواحد تأكيدا واحدا الذي حققه في الأطول كما قدمنا خلافه وأنه يجب زيادة تأكيظه على قدر تأكد المسائل ولا التباس على هذا تدبر (قوله يخرج) المناسب لتعبير المصنف قبل الاخراج دون التخريج أن يقرأ يخرج بضم الياء وسكون الخاء وفتح الراء مخففة (قوله فيجعل غير المسائل) تفصيل لما أجمله في قوله وكثير الخ لكن بقي من تفصيله جعل المسائل كالخالي اذا كان معه ما تأمله ارتدع عن التردد وكانه اعتمد على سهولة معرفته بالتقاييس ونحن سنجمله

(قوله الانسب والاخصر الخ) وجه الاخصرية ظاهرة ووجه الانسبية أن: مقابل لاخلو عن التأكد المذكور قيل انما هو التأكد لا التقوية بمؤكد ومنه يقال في قوله الانسب والتأكد وجودا بقوله بعض مشايخنا (قوله لكن بقي من تفصيله الخ) بقي أيضا من تفصيله جعل الدالم كالخالي فانه لا يدخل في واحد مما كرهه ولا يقال جعل العالم كالخالي معلوم من قوله فمما سبق وقد ينزل العالم بهما الخ لما يأتى أن مما سبق لا يفنى عن ذلك اذ بعد تجهيله تارة يعتبر خاليا وتارة سائلا وتارة منكرا (قوله ونحن سنجمله)

كالسائل إذا قدم إليه) أي إلى غير السائل (ما يلوح) أي شير (له) أي لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أي لا خبر يعنى ينظر إليه يقال استشرف الشيء عمار فعر رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب

داخلا تحت قوله وهكذا اعتبارات التي فترقب فانه من قوائدها الشريفة اه أطول وكتب أيضا قوله فجعل غير السائل هو راجع للضرب الثاني أعنى الطلبي وقوله ويجعل غير المنكر الخ راجع الثالث أعنى الانكارى وقوله ويجعل المنكر الخ راجع الاول أعنى الابتدائي وكتب أيضا قوله فيجعل الخ لا يخفى أن الجعل ليس متأخرا عن الاخراج فاما أن يجعل الاخراج مجازا عن ارادته أو يجعل التمام للتفصيل اه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل تناول للعالم والخالى والمنكر الا أنه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله فتزيله منزلة الجاهل ودخوله في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لا يغنى عن ادخاله في هذا البحث لأنه بعد تنزيله منزلة الجاهل وتنزيله منزلة الخالي مقام وتنزيله منزلة السائل مقام وتنزيله منزلة المنكر مقام وقوله اذا قدم اليه بلوح بالخبر مشترك بين الثلاثة لان تقديم الملوحة يستدعى جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلة السائل وتقديم الملوحة ربما يؤثر في المنكر فيجعله مترددا نقول السيد ان المراد بغير السائل الخالي لان تقديم الملوحة انما يعتبر بالقياس الى الخالي وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وادخل فيه وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل في قوله والمنكر كغيره للذكر فيه اباحت لا تخفى على مثلك قاله في الأطول وقال أيضا مقتضى الظاهر أقسام ثلاثة الكلام مع الخالي والمتردد والمنكر وأقسام خلاف مقتضى الظاهر تسعة الكلام مع العالم ثلاثة لتنزيله منزلة الخالي أو المتردد أو المنكر والكلام مع الخالي المنزل منزلة المتردد أو المنكر لان الخطاب ينافي بالتنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر والمنزل منزلة أخوية والكلام مع السائل المنزل منزلتهما اه وكتب على قوله فيه اباحت ما نصه أي ثلاثة واحد في قوله لان تقديم الملوحة الخ وواحد في قوله وأما تنزيل العالم الخ وهذا يؤخذ من كلام المصنف قبل وواحد في قوله وتنزيل المنكر الخ وحاصله أن اللائق العميم هنا تخصيص ما يأتي لأنه دفع للتكرار عند وقت الحاجة وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل مفهومه يتناول خالي الدهن والمنكر والعالم والمقصود هو الاول لان تقديم الملوحة انما يعتبر بالقياس الى الخالي وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وسجيء الكلام على تنزيل المنكر منزلة السائل اه سم وقد علمت ما فيه ما قلناه عن الأطول (قوله كالسائل) هو المتردد في الحكم الطالب له المتقدم في قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثاني وتقوم أنه يؤكد استحصانا (قوله اذا قدم اليه الخ) قال في شرح المفتاح هذا الاشتراط بالنظر الى ما هو الشائع في الاستعمال ولا يمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كالاختصاص بشأن الخبر لكونه مستتبدا أو التذنية على غفلة السامع اه عبد الحكيم (قوله فيستشرف) أي يكاد يستشرف كما استشرفه وكتب أيضا قوله فيستشرف الخ قال في الأطول ولما كان تقديم الملوحة محتتملا لان يكون موجبا لازلة التردد أو أن يكون موجبا للتردد احتاج الى تقييده بقوله فيستشرف له استشرف المتردد الطالب أي بالقوة القريبة من الفعل الا انه يصير مترددا بالفعل والالسان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر اه (قوله أي لا خبر) فاللام زائدة كما في ردف الحكم كافي القنري وعبد الحكيم وفي الشرح اشارة له قال القنري أو الفعل مضمن معنى التهيؤ وكتب أيضا قوله لا خبر أي لنفسه أو نوعه اه ع ق (قوله له معنى ينظر اليه) عبر

داخلا الخ) مثاه في الدخول في ذلك جعل العالم كخالى (قوله راجع الاول) فيه أنه من الضرب الثالث على ما يؤخذ من كلامه لان الاول للمعنى قوله ليس متأخرا عن الاخراج) أي بل هو عينه ان أريد الجعل اللفظي أو سابق عليه ان أريد الجعل النفسي

أى لا تدعى بنوح في شأن قومك واستدفاع المذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بأنه قد حقق عليهم المذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا فقبل (أمرهم مغرقون) مؤكدا بأن أى محكوم عليهم

بمعنى إشارة الى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فهو هنا من باب التجريد ومع ذلك فالمراد بالنظر هنا لازمه العرف وهو التأمل (قوله كالاستنظار من الشمس) أى من شعاعها وعبارة عن كالتنقي لشعاع الشمس وهى أوضح (قوله نحو ولا تخاطبني في الذين ظالموا) اكتفى المصنف في تعيين الروح قوله ولا تخاطبني في الذين ظالموا ولم يذكر صانع الفلك مع أنه الذى يدور عليه الانتقال الى الاغراق إشارة الى أن قوله ولا تخاطبني في الذين ظالموا يكتفى في التنزيل منزلة السائل لانه تكفى الإشارة الى جنس الخبر ولا يجب الإشارة الى خصوص الخبر اه أطول (قوله أى لا تدعى الخ) قال فى الاطول ويحتمل والله أعلم النهى عن المخاطبة فى طلب المذاب لهم كما قال رب لا تدع على الارض من الكافرين ديارا يعنى لا تدعى بعد لعذابهم فانه قد حكم عليهم بالاغراق والجملة هذا الكلام يشير الى توجه المذاب اليهم فتكاد النفس تلتفت اليه وتردد ويد الجزم به أيضا يحتمل أن تتردد أيضا فى أنه الاغراق لانه واحد من جنس المذاب سيما وقد سبق واصنع الفلك فلذلك قال انهم مغرقون مؤكدا هو الحاصل أنه اذا نظر الى ولا تخاطبني الخ فقط كان هناك إشارة الى جنس الخبر واذا نظر اليه مع واصنع الفلك كان هناك إشارة الى خصوص الخبر لا يقال فى قوله واصنع الفلك دلالة ظاهرة على اغراقهم لا توحي له فالمقام مقام علم اغراقهم لا التردد فيه لا نقول مرادنا بالتلويح ما قابل التصريح وقوله تعالى واصنع الفلك ليس صريحا فى اغراقهم لانه يحتمل أن يكون الفلك لامر آخر غير صهرم الماء الموجب لاغراقهم وأن يكون ذلك على سبيل التهديد فقوله واصنع الفلك لا يوجب علم اغراقهم (قوله واستدفاع) أى دفع فالسين والتاء زائدتان (قوله فهذا) أى قوله ولا تخاطبني الخ (قوله بالخبر) أى بجنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالمذاب كما يشعر به كلام الشارح لا بخصوص الخبر وهو كونهم محكوما عليهم بالاغراق اذ ليس فى قوله ولا تخاطبني في الذين ظالموا اشعار بخصوص ذلك نعم يشعر به مع ضمنية قوله تعالى قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح هنا لم ينظر الى ذلك أصلا تأمل لكن قد يتوقف حينئذ فى جعل جنس الخبر ملوحا به لان التلويح هو الإشارة الخفية والإشارة الى جنسه بقوله ولا تخاطبني الخ ظاهرة وكذا الإشارة الى خصوصه بهذا القول مع ضمنية واصنع الفلك وأجيب بأن المراد بالتلويح ما قابل التصريح كما مر (قوله فصار المقام الخ) علم من هذا أن المراد بقوله يستشرف كون المقام مقام الاستشرف كما قررناه لا وقوع الاستشرف بالفعل والا كان المقام ظاهرا لا تنزليا وعلم من قولنا جنس الخبر أو نوعه أنه لا يجب أن يكون بحيث يتردد فى شخص الخبر ونوعه بل يكفى كونه بحيث يتردد فى الجنس فى صحة الجواب بالشخص مؤكدا التضمنه للجنس اه ع (قوله مقام أن يتردد) أى صالحا لاني يتردد وكتب أيضا قوله مقام أن يتردد الخ لا يخفى أن هذه العبارة لا تقتضى حصول التردد بالفعل فانه قال المحقق الرضى فى بحث وقوع القول المطلق لو قيل ليد ضرب فهم ثبوت الضرب على القطع بخلاف ما لو قيل لزيد أن يضرب فإن

(قوله لا تخاطبني الإشارة الى خصوص الخبر) بل تارة تحصل كما فى الآية اذا نظرت أقوله واصنع الفلك وتارة لا كفى وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم فان فى صل عليهم تلويحا الى جنس الخبر وهو أن فى صلاته تلاوة السلام منقعة لهم (قوله كان هناك إشارة الخ) أى لا تشرىح الجنس لاحتمال أن المراد واصنع الفلك لكونها فى البحر لا فى الارض

بالاغراق (و) ويجعل (غير المنكر كالمشكر إذا لاح) أي ظهر (عليه) أي على غير المنكر (شيء من أمارات
الإنكار نحو جاء شقيق) اسم رجل (عارضه) أي واضعا الرمح على العرض فهو لا ينكر أن في بني صه
رمحا لكن بجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أماره أنه يعتقد أن لا رمح بل كاهم عزل
لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بني صهك فيهم رمح)

معناه صحة وقوع الفعل منه وليس قطعا بوقوعه اه حفيد على الطول زاد في حواشيه على المختصر ثم المناسب
أن يكون الاستشراف أيضا بحسب الصلاحية فقط والاف الظاهر أنه مستلزم للتردد بالفعل إلا أن يقال
الاستشراف الى جنس الخبر لا الى خصوصه وكتب أيضا على قوله أن يتردد ما نصه أي وليس هناك
تردد بالفعل والالكان اخرجا على مقتضى الظاهر اه مم (قوله بالاغراق) المناسب لما سبق له أن يقول
بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مراد ابل المراد نوعه الذي هو العذاب (قوله غير المنكر)
المراد به الخالي الذهن والسائل والعالم جميعا والظاهر أن المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر اه مم وكتب
أيضا قوله غير المنكر أي انكارا يناسب التأكيده فدخل جعل المنكر الضعيف كالقوى كذا في يس (قوله
إذا لاح) وكذا إذا كان الحكم بعيدا عن القول فالتقييد تقييد بما هو أكثر اه أطول (قوله من أمارات
الإنكار) المراد بأمارات الإنكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه منكر في
زعم المتكلم لا الامارات الموجبة لظن الإنكار والالكان تأكيده الكلام ظاهريا لا تنزيلا اه ع (قوله
نحو جاء الخ) أي نحو قول حجل ابن نضلة هو بالقبح عم للنبي صلى الله عليه وسلم وأما حجل الشاعر بالتحريك
فهو عبد المازن كذا في الاطول وفي القاموس أن اسم حجل عم النبي صلى الله عليه وسلم مغيرة وكون حجل
هذان من أعمامه يوجد أن نضلة الذي نسبوا حجلا اليه اسمالاه أو تقبلا لعبد المطلب (قوله على العرض)
أي عرض الرمح أي جاعلا عرضه جهة الاعداء لا طوله فلم يجعل سناناه جهة الاعداء على طوله جاعلا
سناناه جهتهم بل جاء واضعا له على نخذه وقيل المراد على عرض الفخذين الموضوع عليهم ما الرمح (قوله لكن
بجيئه) أي للحرب (قوله أماره أنه يعتقد الخ) أي لانه على عادة من ليس متنبأ للحرب وكتب أيضا قوله
أماره أنه يعتقد الخ كونه أماره على ذلك باعتبار حال شقيق في زعم الشاعر كما أفاده ع ق والا فوضع الرمح
على العرض قد يكون أشدة شجاعته وعدم ميلاته بالاعداء فيحتمل أنه ينكر وجوده مقاوم له فيهم تعمل
رماحه عمل رمحه فيكون المعنى أن فيهم رمحا تعمل عمل رمحك فيكون التأكيده ظاهريا لا تنزيلا وقد يكون
لعدم اعتقاد أن فيهم رمحا لا اعتقاد أن لا رمح فيهم فيحتمل أنه منزل منزلة السائل لا منزلة المنكر فظهر
اندفاع الاعتراض بهذين الاحتمالين على أن المثال يكفي فيه الاحتمال ويكفي احتمال الإنكار مرجعا أنه
أنسب بزيادة تغيير شقيق (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لا سلاح معه كاجر وجر (قوله وخوطب
خطاب التفات) أي من الغيبة الى الخطاب اذ لا صل أن يقول ان بني صه لان الاسم الظاهر ومنه شقيق
من قبيل الغيبة وكتب أيضا قوله وخوطب خطاب التفات اعلم أنه ان كان شقيق حاضرا وقت القاء هذا
(قوله والظاهر أن المثال الخ) هو منه قطعا كما لا يخفى فان كل أحد يعلم ان الحارثيين فيهم سلاح (قوله المراد
بأمارات الإنكار الخ) كلامه بظاهره لا بفهمه والمقصود أنها أمارات في زعم المتكلم لولا عدم اعلم بأن هذا
الشخص غير المنكر لأنهم أمارات من غير معارض فافهم (قوله فيحتمل أنه منزل منزلة السائل) فيه أن
الجائي للحرب المتردد في سلاح العدو على فرض أن ذلك يقع لا يترك التهيؤ للحرب والالتفات الى
السلاح فكيف ينزل منزلة المتردد عند ترك الذهي على أن الجائي للحرب لا يكون خالي الذهن عن تصور
السلاح للعدو

مؤ كد بان وفي البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقي تهكم واستهزاء كانه يرميه من الضعف والجن بحيث
لو علم أن فيهم ما حالما التفت لفت الكفاح ولم تقويده على حمل الرماح على طريقة قوله فقلت لحرز لما التقينا
تدك لا يقطرك الزحام يرميه بانه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضايق المجامع كانه يخاف عليه أن يداس
بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقله غنائم وضعف بنائه (و) يجعل (المنكر كغير المنكر اذا كان معه)
أي مع المنكر (ما ان تأمله) أي شئ من الدلائل

الكلام في الكلام التفتان أحدهما من الخطاب الى الغيبة في قوله جاء شقيق على مذهب اليه السكاكي
اذ مقتضى الظاهر جئت ثانيهما على العكس في قوله ان بنى عمك الخ وان لم يكن حاضرا فالثاني فقط وقيل
لا التفت على هذا الاحتمال أصلا فان قوله ان بنى عمك الخ لا يرتبط بما قبله الا بتقدير فقلت له ان الخ فهو
معتبر ولا بد في الكلام منه وحينئذ فلا التفت أصلا والجواب أنه لا حاجة الى تقدير القول فانه قد يجعل
الشخص بذكر أو صافه حاضرا مخاطبا لا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فيحصل الارتباط
بذكر الأوصاف (قوله مؤ كد بان) لم يقل واسمية الجملة لما استعرفه من أن مؤ كديتهما عند قصد التأكيدها ولم
يتحقق هنا (قوله تهكم واستهزاء) كان سياق الكلام من الشاعر يدل عليهما والا فالبيت يحتمل النصح
والنهي عن عدم التنبؤ لحرب الأعداء وعدم الحزم في هذا الامر وكتب أيضا قوله تهكم واستهزاء لا يخرج
الكلام بذلك عن التنزيل المذكور كما في الحفيد وغيره لكن بذلك يصير التقييد بعرض الرمح مجرد بيان
الواقع لان حمل الرمح على أي وجه كان أماراة على اعتقاده أن لا رماح فيهم على ما للمرزوقي فتدبر (قوله كانه
يرميه أي ينسبه (قوله لفت الكفاح) ظرف أي جانبه وجهته أي لما انصرف الى جانبه وجهته وكتب
على قول الكفاح مانصه أي المحاربة (قوله على طريقة) متعلق بقوله تهكم واستهزاء (قوله على طريقة
قوله) أي قول أبي تمام البراء بن عازب الأنصاري وحرز الذي قال له لما التقوا انك ب رجل من بني ضبة
ومفعول تنكب محذوف والتقدير تنكب القتال مثلا أو المقاتلين أي عدل عن طريقته لا يقطرك
الزحام يحزم يقطرك في جواب الأمر أي يلقك على أحد قطريك أي جانبك لصعف بنائك وعدم غنائك
يسخر منه ويرميه بانه لم يباشر الشدائد الخ اه من شرح ديوان الحماسة وفي الحفيد التنكيب التجنب
والزحام الزاحمة اه أي مزاحمة الجيش بخيلها عند القتال وفي ع ق لا يقطرك الزحام أي لا يلقبك على
فذاك اه وهو مخالف للتفسير المتقدم عن شرح الحماسة الموافق له ما في الحفيد وغيره فتأمل (قوله أن
رأس) هذه النسخة أولى من نسخة يس (قوله لقله غنائم) أي نعمه وقوله وضعف بنائه أي بذيته وبدنه
(قوله ويجعل المنكر) ويجزى مجراه التردد وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر ان نزل منزلة
الخال لم يؤ كد وان نزل منزلة السائل كذا استحسننا ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم في لقاء الخبير
اه سم أي لانه يقتضى عدم الخطاب اه يس فالمراد بغير المنكر الخالي والسائل وكتب أيضا قوله كغير
المنكر يمكن أن يجعل متناولا لضميف الانكار فيراد بالمنكر القوي الانكار ووجهه كضعيفه بهدم زيادة
النا كيدله كذا في يس وكتب أيضا قوله كغير المنكر الظاهر كغيره ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع
الضمير اه أطول وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه الخ بحث المصام في أطوله أنه
يحتمل أن يكون الكلام حينئذ من قبيل جعل مامعه من قبيل المؤ كد في إزالة الانكار فلا يكون على
خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع المنكر لا بد له من مزيل الانكار تأكيذا كان أو غيره
(قوله تأمله) أي تأمل فيه لان التأمل النظر في الأمر اه أطول (قوله من الدلائل) من تبعيضية
فيكني بعضها ولو احدا

والشواهد أن تأمل المنكر ذلك الشيء (ارتدع) عن إنكاره ومعنى كونها أن يكون معلوما له شاهداً
عنده كما تقول لاكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الاسلام
وقيل معنى كونها أن يكون موجوداً في نفس الامر وفيه نظر لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم
يكن حاصلاً عنده وقيل معنى ما أن تأمله شيء من العقل وفيه نظر

(قوله والشواهد) عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها لا ما لا يشملها فهو
كالتفسير للدلائل كذا في يس (قوله ارتدع عن إنكاره) بأن ينتقل إلى مرتبة المتردد أو خالي الذهن اه
اطول (قوله أن يكون معلوماً له) قال في الاطوار ولو بالقوة القريبة من الفعل اديكفي في التنزيل ذلك ولا
يجب كونها معلوماً بالفعل وكتب أيضاً على قوله معلوماً له ما نصه من الأدلة العقلية وقوله شاهداً عنده من
الأدلة الحسية وكتب أيضاً قوله معلوماً شاهداً عنده استشكل توقف الارتداع على التأمل حينئذ ويمكن
دفعه بأن المراد بالدليل ما اصطلاح عليه أرباب الاصول وهو ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه إلى مطلوب
خبري قال في شرح الفوائد والمراد بالتأمل أن يستنبط مقدمات صحيحة بوجه صحيح توصله إلى الارتداع
أن يتفطن للاندراج فينتقل اه من يس وكتب على قوله ما اصطلاح عليه الخ ما نصه أي لا ما اصطلاح عليه
أرباب الميزان وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر (قوله كما نقول) ما مصدرية (قوله من غير تأكيد) رد
عليه أن اسمية الجملة تقيده التأكيد والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكيدات أنها مما يصلح
أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقاً بل إذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه
المصنف في شرح الفوائد ورد الجواب بأنها إنما تقيده إذا اعتبر تحويلها عن الفعلية لأن بناء مؤكديتها
على قاعدة الثبات والدوام وهي إنما تدل عليهم ما في هذا المقام بأنه معزل عن التحقيق لأن كلامه ما قدم مثل
دليله ممنوع وبهذا التسايم لا مانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيد فلا يلزم قاعدة التأكيد في
مقام العدول مطلقاً كما هو ظاهر كلام المحجب ورد الجواب بأنها إنما تقيده إذا تضمنت إلى غيرها من
المؤكيدات بما ألغته لتصريح الايضاح بأن في قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون تأكيدين وتسهيل الكلام
الطبي بأن زيد قائم وأنه مؤكداً كيدا واحداً أو لتصريح الفاضل الأبهري وغيره بأن في قوله تعالى ثم
انكم يوم القيامة لنبعثون تأكيداً واحداً اه وقد أسلفنا عن عبد الحكيم أنه لا يشترط في كون الجملة الاسمية
مؤكدة عدولها عن الفعلية وفي الفري في الجملة الاسمية اعتباران اعتبار افتادها أصل الحكم الدوامي
واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الافتادة والفاؤها إلى خالي الذهن إنما هو مع قطع النظر عن الاعتبار
الثاني بل الضرورة أداء الحكم الدوامي الذي هو مقتضى المقام وعدها من المؤكيدات بالنظر إلى الاعتبار
الثاني فلا منافاة (قوله وقيل الخ) وجه ثان في معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان في معنى
والحاصل أن في معه وجهين وفي ما وجهين (قوله لأن مجرد وجوده الخ) أي لأن وجوده المجرد عن علمه
لا يكفي في الارتداع المرتب على التأمل لتوقف التأمل على علم التأمل فيه واجيب بأن اعتبار العلم مأخوذ من
التأمل لا يستلزمه علم التأمل فيه وكتب أيضاً قوله لأن مجرد وجوده الخ لا يخفى أن المقصود من عبار

(مرأه ولا بالقوة القريبة من الفعل) أي بحيث يحصل العلم بأدنى الالتفات وهو غير ما اختاره الشارح
وغير مارد (قوله استشكل وقف الارتداع الخ) أي لأنه لا يتخلف علم المدلول عن علم الدليل اه شيخنا
قوله قال في شرح الفوائد الخ هذا الجواب أعم من الأول لشموله المنطقي فقد يغفل المستدل عن
الاندراج فيحتاج للتأمل اه شيخنا قوله في هذا المقام أي مقام تحويلها عن الفعلية (قوله كما هو ظاهر
كلام المحجب) أي لا نص فيه كما لا يخفى

لأن المناسب حينئذ أن يقال إن تأمل به لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لا ريب فيه) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك الناكيد لذلك وبيانه أن معنى لا ريب فيه ليس اقتران عظمة للريب ولا ينبغي أن يرتاب فيه وهذا الحكم ما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه

المصنف على هذا القيل أن التأمل فيه بعد وجوده كاف لا مجرد وجوده نعم لو قال لأن مجرد وجوده لا يكفي في ترك الناكيد كجاستفاد حينئذ من العبارة لكان تاماً هذا حاصل كلام الحفيد وعبارة الجري قوله لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد لا مكان أن يكون الشيء موجوداً في نفس الأمر ولا يكون شاهداً ولا معلوماً فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصوله بوجه فلا يكفي في الارتداد وجوده في نفس الأمر اهـ وبه يجاب عن اعتراض الحفيد ثم رأيت سم نقله عن الخطائي ثم قال وكان حاصل توجيه الخطائي لاعتراض الشارح أنه ليس مراد الشارح الاعتراض على هذا القيل بأنه يلزم عليه أن يكون الارتداد مرتباً على مجرد الوجود في نفس الأمر حتى يرد عليه الاعتراض بأنه لا يلزم عليه ذلك وإنما اللازم عليه ترتب الارتداد على التأمل لأنه الفرض كما قال المصنف ما أن تأمله ارتدع وأما مراد الشارح أن مجرد الوجود لا يكفي في الارتداد بل لا بد فيه من التأمل والتأمل إنما يكون في المعلوم فلا بد أن يكون ما يقع فيه من التأمل معلوماً اهـ ثم نقل اعتراض استاذهم عن على هذا التوجيه فراجعهم (قوله لأن المناسب الخ) فيه إشارة إلى صحة هذا القيل وأصل وجه الحذف والايصال والاصل وإن تأمل به فحذف الباء وأوصل الضمير بالفعل اهـ يس (قوله نحو لا ريب فيه) في كونه غير مؤكد نظر لأن لا التي لنفي الجنس للتأكد وكذا التسمية الجملة كما صرحوا بذلك والجواب لا نسلم أن لئناً كيد الحكم الذي الكلام فيه بل لئناً كيد المحكوم عليه وليس الكلام فيه واسمية الجملة ليست لئناً كيد مطلقاً بل إن اعتبرت مؤكداً اهـ سم قال يس وما قاله من أن لا لئناً كيد المحكوم عليه هو الحق وبناء الاسم معها لا قاعدة العموم لا يقتضي الا ذلك فقول ابن مالك ومن تبعه لا لئناً كيد النفي كما أن لا لئناً كيد الاثبات مشكل لأننا أكدت الاثبات المستفاد من الجملة قبل دخولها ولا نفى قبل لاحق تؤكد وكتب على قوله لا يقتضي الا ذلك مانعه لأن العموم الذي تفيد في المحكوم عليه (قوله ظاهر هذا الكلام) أي المتبادر من اراده بعد القاعدة أعنى جمل المنكر كغير المنكر أنه مثال لها (قوله وترك الناكيد لذلك) وكان مقتضى الظاهر أن يقال أنه لا ريب فيه (قوله وبيانه) أي بيان كونه مثالاً (قوله ليس القرين عظمة للريب الخ) أي وليس معناه على نفي الريب بالكلية أي أن أحد الارتياف فيه لأنه يلزم عليه الكذب لو وقع الريب فيه وكثرة المرتابين فانكار نفيه حق فلا يكون حقه لئناً كيد لرد هذا الانكار حتى يكون تركه لا ينزى بل المعنى أنه ليس محل وقوع الارتياف فيه ولا ينبغي الارتياف فيه (قوله وهذا الحكم) أي كونه القرين ليس عظمة للريب الخ (قوله من المخاطبين) أي من يتوجه اليه بالكلام ويقصد منه وقد خوطب بكل إنسان بل الجن أيضاً بهذا الكلام ليصدقوه بالقراءة ويعلموا كونه من عند الله وإن كان المخاطب بمعنى من يتلقى الكلام هو النبي عليه الصلاة والسلام كما تدل عليه الكاف في ذلك وفي قوله ما أنزل إليك وما لم أنزل من قبلك فاندفع ما قبل أن المخاطب بهذا الحكم هو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين وهم غير منكرين له فلا يجب تأكيده وإن شاء عدم الفرق بين معنى المخاطب أعنى من يتلقى الكلام ومن يتوجه اليه الكلام ويقصد منه كيف ولو كان المخاطب هو النبي وأصحابه (قوله بل لئناً كيد المحكوم عليه) لأن لا هذه تفيد استغراق النفي والاستغراق راجع للمحكوم عليه بمعنى أنه لا يخرج شيء من أفراد قائله بعض المشايخ (قوله لأننا أكدت الاثبات الخ) لو قلوا أيضاً إن أكدت الخ لكان مناسباً فإن بوجه اشكاله علم قبل

لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس ما ينبغي أن يرتاب فيه والاحسن أن يقال أنه نظير لتزويل وجود
عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفى
الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد (وهكذا) أى مثل
اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفي) من التجريد عن المؤكيدات في الابتدائي وتقويته مؤكدا استحسانا
في الطلبى ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكارى تقول لخالى الذهن ما زيد قائما أو ليس زيد قائما
وللطالب ما زيد بقائهم والمنكر والله

صلوات الله عليهم أجمعين لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولا لازمه لعبد الحكيم على المطول رحمه الله تعالى
(قوله لكن نزل الخ) أى فلذلك ألقى الخبر غير مؤكد (قوله لأمهم من الدلائل) ككونه معجزا
وكونه من أنى به صادقا صدوقا بالمعجزات الباهرة (قوله والاحسن الخ) أعلم أن حاصل الاول أن النفي
ليس نفس الريب بل كون القرآن محللا للريب ومظنة له خطأ بالمنكر ذلك وحاصل الثانى أن النفي نفس الريب
على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة وما يدل على أحسنيته قول المصنف وهكذا اعتبارات النفي
فانه مشعر بأن ما تقدم متمحض للاثبات اه سم وأيضاً فهو لا يحوج زيادة على التزويل الى تأويل
مخلاف الاول فانه يحوج زيادة على التزويل الى التأويل المتقدم أعنى كون المراد نفى أن القرآن محل للريب
ومظنة له (قوله أنه نظير) أى لا مثال أى نظير لما نحن فيه أعنى جعل المنكر كغير المنكرو قوله لتزويل اللام
فيه للاجل أى لاجل تزويل وجود الشئ منزلة عدمه فى كل منها بناء على وجود ما يزيله أو اللام بمعنى فى
فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بناء على جعل اللام صلة نظير بان المراد من النظر ما قابل المثال بدليل
مقابلته به مع أن ما هنالك من التزويل المذكور حقيقة لا نظير بالمعنى المقابل المثال (قوله تعويلا) أى اعتمادا
(قوله لذلك) أى تعويلا واعتمادا على ما يزول انكارهم لوثاقم لوه اخرجنى (قوله وهكذا) عطف على مقدر
ينبى عن السياق كانه قيل هذا الذى ذكر اعتبارات الاسناد فى صورة الاثبات اه لا حفيد وفيه اشارة الى
معنى عبارة المصنف وهكذا اعتبارات الاسناد فى صورة النفي وكتب أيضاً قوله وهكذا اعتبارات
أشار فى المطول الى اعتراض على هذا الكلام ودفعه حاصل الاعتراض أنه لا حاجة الى هذا الكلام لان
الاعتبارات المذكورة فيما سبق لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافة عامة لا تخصيص لشيء
منها بالاثبات حتى يحتاج الى ذكر اعتبارات النفي انما وقع التخصيص فى الامثلة وحاصل الدفع أنه لما كانت
الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه على وجه خفيف توهم
اختصاص تلك الاعتبارات بالاثبات سيما مع ايراد مثال النوع واحد من النفي فاقى بهذا الكلام لدفع هذا
التوهم وقال فى الاطول الاظهر أن هكذا اشارة الى أمثلة الاثبات يعنى كأمثلة الاثبات أمثلة النفي فمن
أحاط بها سهل عليه استخراج أمثلة النفي وهذا أوفق بعبارة الايضاح ثم قال ولعبارة الكتاب احتمال فى
نفسه جدير بأن يقطع لاجله النظر عن رماية مطابقة لما فى الايضاح والمفتاح فى هذا المقام وهو أن يلغى
اعتبارات النفي مع وجود الشئ مثل ما مر فان كل ما مر نفى لما تحقق وجوده فيدرج فيه تزويل السائل
منزلة الخالى كما أشرنا اليه وفى غير ذلك مثل لا ريب فيه على وجه ومثل وما رمت اذ رمت اه قوله اعتبارات
الاثبات) يعنى من ترك التأكيد مع الخالى والتأكيد استحسانا مع المتردد وجوبا بقدر الانكار مع المنكر
(قوله من التجريد) وكذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اهرامس ولعل الشارح أشار الى ذلك
(قوله فانه مشعر بأن ما تقدم الخ) أى ولو جعل مثالا كان ما تقدم ليس متمحضاً للاثبات بل بعضه اثبات
وهو ما عدا المثال الاخير وبعضه نفى وهو المثال الاخير

ما زيد بقائم وعلى هذا القياس (ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل
أما حقيقة وأما مجاز لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز

يقوله وعلى هذا القياس (قوله ما زيد بقائم) الب في خبر ليس من انوار كدات للحكم كما اقتضاء كلام السكاكي
اهم لكن قال ليس الباء في خبر ليس ليست من انوار كدات للحكم كما اقتضاء كلام السكاكي بل من
من مؤ كدات المحكوم به لكن يؤيد الاول قول النجاة ما زيد بقائم جواب إن زيا قائم تأمل اه بحر وفه (قوله
سواء كان انشائيا أو اخباريا) ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبر اه
منقول قال عبد الحكيم قوله لئلا يعود الخ يعني لو ذكر المضمحل كان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد
الخبري لانه المذكور صريحا يدل عنه الى الظاهر فيكون هذا العدل قرينة على أن المراد به غير الاول
وقولهم المعرفة اذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الاول ليس على إطلاقه بل قيد بما اذا خلا عن قرينة
المغايرة نص عليه في التلويح ويحى في بحث التشبيه أيضا اه بحر وفه وكتب أيضا قوله سواء كان
انشائيا أو اخباريا اعترض بقصوره على الاسناد التام لاختصاص الاخبار والانشاء به مع أن الحقيقة
والمجاز العقليين مجريان في الناقص أيضا كاسناد المصدر الى ما أضيف هو اليه في نحو أعجبتني أنبات الله
البقل وأعجبتني أنبات الربيع البقل وأجاب الحميد بأن المراد بالاسناد الانشائي والاسناد الخبري ما في
الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما أو لا اه في أن الحقيقة والمجاز العقليين لا يختصان بالاسناد بل
مجريان في التعلق نحو أجرت النهر كذا في الاطول ويمكن أن يجاب بأن يراد بالاسناد ما يشمل التعلق تأمل
وكتب أيضا مانعه قال الفري لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر يدل على
أن مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص
لانا نقول بل هو الالهامي أن يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى غفولا عما استمر
عليه دأب المصنف في مثله فليتهم (قوله منه حقيقة عقلية) اختلاف في الحقيقة والمجاز العقليين قال
المصنف المسمى بالحقيقة العقلية اذا المجاز العقلي على ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق لظاهر
كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلائل الاعجاز وقول جار الله وغيره أنه الاسناد وهو ظاهر ما نقله
الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه بواسطة
الاسناد فهو أحق بالتسمية بالعقل فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد الى العقل بما تنقيحه أن كون الاسناد
في أنبات الله البقل الى ما هو له وفي أنبات الربيع البقل الى غير ما هو له ما يدرك بالعقل من دون مدخلية
اللغة لأن هذا الاسناد ما يتحقق في نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ما هو له أو الى غير ما هو له قبل
التعبير ولا يجعله التعبير شيئا من مافلا اسناد ثابت في محله أو متجاوزا له بعمل العقل بخلاف المجاز اللغوي
مثلا فان تجاوز عمله لأن الواضع جعل محله غير هذا المعنى ولهذا يصير أنبات الربيع البقل من
الموحد مجاز أو من الدهري حقيقة لتفاوت عمل عقلا لا لتفاوت الوضع عندهما أطول (قوله لأن بعض
الاسناد الخ) يعني لو قال بكلمة أم لا فاد حصره في القسمين وليس كذلك فاقبل أنه يجوز أن تكون كلمة أم لا
(قوله ليست من المؤ كدات للحكم كما اقتضاء الخ) يحتمل أن قوله كما اقتضاء راجع المعنى فيوافق نقله عن
سم وهو الظاهر ويحتمل أنه راجع لأنني فيكون مخالفا له (قوله مع أن الحقيقة الخ) أي ما نرض له المصنف
منهما أو الاورد أنه لا يجب التعرض في هذا الباب الا لبعض أنواعهما وهو ما كان منهما من الاسناد الخبري
(قوله الى ما أضيف هو اليه) أي الذي هو مرفوعة لا منصوبة اذا الاضافة الى المصوب من قبيل
التعلق لا الاسناد

كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام لان اضاف
الكلام لهما انما هو باعتبار الاسناد وورد في علم المعاني لانها من احوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني
(وهي) أي الحقيقة العقلية (اسناد الفعل أو معناه) كما صدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف (الى ما)

لمنع الجمع فلا يمنع الخلو منشؤه عدم العلم بمائدة التقسيم على أنه يكفي في العدول توهم منع الخلو ولا يجب أن
يكون نصافية له عبد الحكيم وكتب على قوله لا فادحصره الخ مانصه لان وضع التقسيم لضبط الاقسام
فهو يمنع الخلو (قوله كقولنا الحيوان الخ) أي ما لم يكن السند إلا أو ما في معناه اسم بل اسناد الخبر الى
المتبادر مطلقا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامدا أو متدك كما في عرق ويدل عليه ما سبق في كلام
المصنف أن اسناد الفعل أو ما في معناه الى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم الى زيا في قولك
زيد قائم ليس حقيقة ولا مجاز أو أما اسناده الى ضميره فحقيقة تأمل (قوله باعتبار الاسناد لانه النابت في محله
بحسب الذات والتجاوز عنه بحسب الذات فهو المتصف على الحقيقة بالحقيقة والمجاز قول من احوال
اللفظ) أي بواسطة أنهما من احوال الاسناد الذي هو من احوال اللفظ فهو من وصف الشيء بوصف جزئه
كما في سم والاضافة في احوال اللفظ للعهد أي الاحوال المعهودة في تعريف علم الداني وهي التي بها
يطابق اللفظ مقتضى الحال أي فالبحث عنها من حيث أن بها تحصل المطابقة من علم الداني وان كان البحث
عنهما من حيث أنهما من كيفية الدلالة من علم البيان وحاصل هذا التوجيه المذكور لا يراد الحقيقة
والمجاز العقليين في علم المعاني أن لها تماثرا بينهما من حيث أنها قد يقتضيها الحال يرد عليه أن رعاية هذه
الحقيقة لا توجب تخصيص العقليين بالاراد في المعاني لشمولها للحقيقة والمجاز اللغويين والكنائية وأوجب
بان الحقيقة العقلية مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاستاذ من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احواله
أيضا واليه نظر المصنف وأما اللغويان فهما نفس اللفظ لامن احواله وكذا الكناية فهذه احوالها ومناط الفرق
أفاده الفري وقال في الاطول ما ما خصه ذكرهما في المعاني عقب الكلام على حال الاسناد من التأكيد
وتركه ليعلم أن اسناد الشيء الى شيء قد لا يراد به ظاهره فيعلم أن من خاطب الموحدين بقوله أنبت الربيع البقل
لا يحتاج الى التأكيد وليس ترك التأكيد مبنيا على التنزيل اذ ما يريد به ليس بما ينكره الموحدين يعلم أن
مخاطبة من سمع عنه أنبت الربيع البقل بانبت الله البقل لا تحتاج الى التأكيد لان قوله أنبت الربيع البقل
لا يفيد أنكاره أنبت الله البقل وحينئذ تصدير البحث ثم لتراخي الرتبة لانه ليس كسابقة مقصود ابل
متفعلا اه وكتب على قوله للعهد مانصه فاندفع أن كونهما من احوال اللفظ لا يقتضي ارادهما في علم
المعاني (قوله اسناد الفعل) أي نسبتها مطلقا ناقصة كانت أو تامة خبرية أو انشائية محقة أو مقدره قد تدخل
نسبة المصدر والمشتقات الى فراغها اه عبد الحكيم ولعل نسبة الفعل الناقصة نسبة الفعل في جملة الصلة
أو الصفة (قوله الفعل) أي الاصطلاح النحوي وقوله أو معناه أي أو دال معناه أي أو الدال على جزء معنى
الفعل النحوي أعني بهذا الجزء الحدث قوله (كالمصدر) أن أدخلنا أمثلة المبالغة في اسم الفاعل والمجاز
والجور في الظرف وهو الاظهر كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب في نحو أعني أبوك على ما في

(قوله أي بواسطة أنهما من احوال الاسناد الخ) لو اعتبر أنها الآن أسمين لنفس الاسناد احتاج الى ذلك
لكن دعاه اليه أن البحث هنا عن احوال الاسناد لا عن الاسناد فافهم (قوله ويرد عليه الخ) لا يخفى أن
هذا غير ما اعترض به في المطول

أى الى شيء (هو) أى الفعل أو معناه (له) أى لذلك الشيء كالفعل فيما بنى له نحو ضرب زيد همرا
والفعل به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربة لزيد والضرورية لعمرو (عند المتكلم) متعلق بقوله له
وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع فى الظاهر هو أيضا متعلق بقوله وبه يدخل فيه مالا يطابق
الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن لا
ينصب قرينة على أنه غير ما هو له فى اعتقاده ومعنى كونه له أن معناه قائم به

الاول والا كانت لادخال الاربعة (قوله أى الى شيء) فسر ما بالسكر لان التمييز غير معتبر ولذا قال فى المجاز
الى ملايس له اعمد عبد الحكيم (قوله أى الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم تؤول افراد الضمير مع عوده على
متعدد بالذكور مثلا أنه مع العطف بأول لا يحتاج لذلك سواء كانت أو الاجرام أو للتوزيع كما هنا وذكر فى بحث
الجملة لا ترصدة فى معنى اللبيب أن لا يدى نص على أن حكم أو التى للتوزيع حكم الواو فى وجوب المطابقة
قال وهو الحق اريس (قوله كالفعل) الكاف استعمالية لان الحقيقة العقلية خاصة عند المصنف
بالاسناد الى الفاعل أو المفعول كما سيأتى (قوله فيما بنى له) أى مع مستند صيغ وأسند ذلك المسند اليه
وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضاربة لزيد) بخلاف نهارة صائم فان الصوم ليس للنهار اعم مطول
(قوله لزيد) خبر اذ ان وكذا قوله لعمرو (قوله متعلق بقوله له) لنيا به عن حامله وقد يعبرون العامل وفى
مثله عامل الظرف والمآل واحد افعرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله له لنيا به عن العامل اعم عبد الحكيم
أى لا نه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذى هو متعلقه أى الظرف فهو أى الظرف حامل فيما بعده فلا
حاجة لتقدير بعضهم مضافا فى كلام الشارح أى بمتعلق قوله له (قوله وبهذا دخل الخ توضيح المقام ان
قوله ما هو يتبادر منه أن المراد ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق
الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع ومالم يطابق شيئا منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل
ما يطابق الاعتقاد فقط وخرج ما يطابق الواقع فقط فاذا زيد فى الظاهر دخل مالم يطابق الاعتقاد فقط ومالم
يطابق شيئا منها اريس وكتب على قوله الاعتقاد مانصه أى فى نفس الامر (قوله فى الظاهر) أى ظاهر حال
المتكلم كما أشار له الشارح (قوله مالا يطابق الاعتقاد) سواء طابق الواقع أم لا اريس (قوله وذلك) أى
ظاهر حاله مصور بان لا (قوله بان لا بنصب قرينة الخ) كانه أراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد
ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم افعرى وكتب أيضا قوله بان لا ينصب الخ مدار الحقيقة والمجاز على
نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها ولما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الامر على وجودها فلذا يعبر
تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتى فى قوله لوجود القرينة اعم عبد الحكيم على الطول وكتب
على قوله أدير الامر مانصه أى النصب كما - ح به فى غير هذا الموضع (قوله ومعنى كونه له الخ) قال فى الاطول
ومعنى كونه له أن حقه أن يسند اليه فى مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنفى أو للاثبات لأن يكون قائما
به كما فى الشرح حتى لا يشك كل بقولنا ما قام زيد لان القيام حقه أن يسند الى زيد فى مقام نفيه عنه بخلاف
ما صامهم ارى فان الصوم حقه أن يسند الى التكلم فى مقام نفيه عنه لا الى نهارة نعم حقه أن يسند الى النهار
فى مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقائق والشارح تقصى عنه تارة بان
دخوله فى التعريف بتأويل التعريف بأسناد الفعل أو معناه الى ما هو له لو كان الكلام مثبتا وتارة بان النفى
أسناد الى ما هو له باعتبار لازمه ففى ما صام زيد لازمه أفترض زيد وفى ما ربح زيد لازمه خسر زيد والمراد
بالاسناد الى ما هو له أهم من الاسناد الى ما هو له باعتبار نفسه أو لازمه وسعى الثانى جوا بما تحق قيا والاول
ظاهريا

(قوله أدير الامر أى النصب) أى نصب القرينة وملاحظتها انما فسر الامر بالنصب دون كون اللفظ
مجازا لاثباته منتهى وجدت القرينة وجب المجاز وان لم ينصبها المتكلم

ووصف له وحقه أن يسند إليه سواء كان مخلوقاً لله تعالى أو غيره وسواء كان صادراً عنه باختياره كضرب أولاً
كمرض ومات فأقسام الحقيقة العنصرية على ما يشمله التعريف أربعة الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً
(كقول المؤمن أنبت الله البقل والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل
والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي أن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله الأفعال

ولا يخفى أن كليهما معزول عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف (قوله ووصف له) عطف لازم (قوله
أو غيره) يعني على قول المعتزلة اسم (قوله أولاً) أي أولاً يكون صادراً عنه باختياره أولاً يكون
صادراً عنه كانت أو يكون صادراً بالاختياره كجرحه كالمريض اسم وبهذا يسقط ما اعترض به الحفيد من
أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلاً وكونه غفل عن كون السالبة تصدق بنفي الموضوع فجعل معنى
قوله أولاً أي أو كان صادراً عنه لا باختياره على أنه قد يقال المراد بالصدور عنه الظهور منه ولا شك أن الصدور
بهذا المعنى يتحقق في المرض والموت ونحوهما كما في سم أيضاً (قوله كقول المؤمن أنبت الله البقل) أن
كان المخاطب مؤمناً أيضاً وهو عالم بأن المتكلم مؤمن فكأن هذا الإسناد حقيقة واضح وكذا لو كان
المخاطب كافراً يعلم أن المتكلم مؤمن فإن اعتقاد المؤمن نسبة الآثار كلها إليه تعالى إذ المفهوم من ظاهر حال
المتكلم في هذين الحالين كون الإسناد إلى ما هو له أما إذا كان المخاطب مؤمناً وكافراً أو كان يعتقد أن
المتكلم كافراً يضيف الأنبات للربيع فينبغي أن يكون الإسناد مجازاً لأن المخاطب إنما يفهم من ظاهر حال
المتكلم كون الإسناد لغيره من هو له لكن هل شرط ذلك أن يكون المتكلم عالماً بأن المخاطب يعتقد ما ذكر
ليكون علمه باعتقاد ذلك نصيباً للقرينة الصارفة عن الحقيقة أو لا يشترط وقد يتجه الثاني لأن الشرط وجود
قرينة لا نصيبها واعتقاد المخاطب ما ذكر قد يجعل قرينة صارفة ولعل الوجه الأول إلا أن يظهر خلافه
فليتأمل ولو كان المخاطب متردداً في اعتقاد المتكلم هل هو إضافة الأنبات لله أو لغيره فهل يكون الإسناد
حقيقة أو مجازاً يمكن أن يقال حقيقة إذ لا قرينة صارفة فظاهر حاله حينئذ أن الإسناد لمن هو له فليتأمل أم
سم والمفهوم من كلام القنري وغيره وصرح به الشنوازي وغيره أنه يشترط نصب القرينة (قوله نحو قول
الجاهل) المراد به الكافر كما يؤخذ من سم ويؤخذ أيضاً من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالماثور القادر
وهو الذي ينسب الفعل لغير الله تعالى وكتب أيضاً قوله نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل هو واضح إذا
كان المخاطب يعلم حاله كان مخاطب جاهلاً يعرف حاله أو مؤمناً كذلك أما إذا كان المخاطب يعتقد خلاف
حال المتكلم بأن اعتقاداً أنه مؤمن فينبغي أن يكون مجازاً لأن المفهوم من ظاهر حاله وهل يشترط كون المتكلم
عالمًا فيه ما تقدم ولو تردد المخاطب في اعتقاد المتكلم فقيه ما تقدم أيضاً اسم وعبارة القنري ينبغي أن
يعتبر في هذين المثالين عدم أخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا يحمل على المجاز (قوله الربيع) يحتمل أن
يراد به المطر وأن يراد به زمن الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقاً له في
الظاهر كما يشهد به آخر كلامه اهـ عبيد الحكيمة (قوله لمن لا يعرف حاله) أي المخاطب لا يعرف ذلك المخاطب
حال ذلك المعتزلي وهو أي المعتزلي يخفيها منه أي عن لا الخ والمدار على الاخفاء كما وضحه القنري فقوله بأن
لا يعرف حاله ليس قيداً أما إذا لم يخف حاله بل أظهرها كان الأظهر قرينة على أن قوله مجاز عقل من الإسناد
إلى السبب وهو الله تعالى في زعمه لا مجاز عن الإقذار والتكسين كما قيل إذ قوله حينئذ يكون فيه مجاز
في الظرف وهو لا ينافي الحقيقة القلابة فالأولى إبقاء الخلق على معناه وجعله من باب الإسناد إلى السبب
(قوله إلا أن يظهر خلافه أي خلاف هذا الترجي) قوله والمفهوم من كلام القنري الخ قصده بذلك تعقب
قوله سم لكن هل شرط الخ تدبير

كلها وهذا المثال متروك في المتن (و) الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد نحو (قوله جاء زيد وأنت) أي
والحال أنك خاصة تعلم أنه لم يجيء (دون المخاطب) أدلوعلمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن
يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجيء قرينة على أنه لم يرد له عند المتكلم في الظاهر ظاهره فلا يكون
الاسناد الى ما هو (ومنه) أي من الاسناد (مجاز عقلي) ويسمى مجازا حكيميا

ليكون مجازا عقليا فيصح الاحتراز عنه تأمل وكتب أيضا قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه قال الفري
لا يخفى أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لأن المعتزلي إذا أخفى حاله عن المخاطب وقال
خلق الله الأفعال لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في
نفس الامر أم لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لمن لا يعرف حاله في نفس الامر اه وقوله
سواء عرف الخ أقول كان وجه ذلك أن معرفة حاله مع قصده اخفاء حاله لا تصح قرينة على عدم ارادة الظاهر
اذ عدم ارادة الظاهر ينفيه قصدا اخفاء الحال اه سم ثم قال بقي أنه اذا قل المعتزلي ذلك لمن يعرف حاله ولمن
لا يعرفها يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين وكتب
على قوله في اعتقاد مانصه أي المتكلم (قوله كلها) أي الاختبارية والاضطرابية (قوله متروك في المتن
فلا يتوهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية منحصرة في الاقسام الثلاثة يكون المقام مقام البيان فان
المصنف صرح في الايضاح بان الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الامثلة الاربعة وعندى أن هذا المثال
مندرج في المثال الثالث بان يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يجيء عوأنت تعتقد أنه لم يجيء ع سواء كان
مطابقا للواقع أم لا فيكون مثلا للقسامين ما لا يطابق شيأ منهما وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح
تبع الايضاح حيث صرح فيه بان الرابع الاقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن
اللائق بالمتن الاختصار والادراج اه عبد الحكيم (قوله نحو قولك جاء زيد الخ) أي فهو من الحقيقة ولو لم
يطابق واحدا منهما لانه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافي ذلك كونه كذبا لان الكذب لا ينافي
الحقيقة النظر ع (قوله خاصة) أخذه من تقديم السند اليه لانه يفيد الاختصاص نحو أنا سمعت في
حاجتك قوله دون المخاطب أدلوعلمه المخاطب الخ) فيه أن المخاطب اذا لم يكن عالما بأنه لم يجيء يجوز أن
يكون عالما بان المتكلم اعتقد أنه لم يجيء ويجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرينة صارفة فالمثال
حينئذ مجاز لوجود القرينة الصارفة أعنى اعتقاد المخاطب علم المتكلم أنه لم يجيء ولا دخل في القرينة
لكون المخاطب أيضا عالما بأنه لم يجيء موافقا للمتكلم أفاده الحفيد (قوله أدلوعلمه الخ) أي وعلم المتكلم أن
المخاطب يعلم ذلك والالم يجوز أن يكون مجازا لعدم تأني جعل المتكلم علم السامع قرينة (قوله لجواز أن يكون
المتكلم قد جعل علم السامع الخ) أي فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الى زيد في هذا المثال للملاسة كما
في المطول كان زيدا سببا في مجيء الجائي حقيقة أي ويجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة
على ذلك فيكون من الحقيقة العقلية الكاذبة كفا في صورة عدم علم المخاطب بان زيدا لم يجيء أو جعله قرينة
وليس ثم ملاسة فهو ولا يمتد به ولا يمد من الحقيقة لهذا الجمل ولا من المجاز لعدم الملاسة (قوله فلا
يكون الاسناد الخ) أي فيكون مجازا اه م أي ان كان الاسناد للملاسة (قوله مجاز عقلي) لان التجوز في

(قوله اذ عدم ارادة الظاهر) أي الذي ينصب عليه هذه القرينة (قوله فلا يتوهم الخ) أي ففائدة قوله هذا
المثال الخ دفع هذا التوهم وقوله يكون المقام الخ راجع للتوهم وقوله فان المصنف الخ راجع لنفي التوهم (قوله
أخذه من تقديم السند اليه) أي على السند الفعلي وقوله لانه لا يفيد الخ عبارة عبد الحكيم فان تقديم
السند اليه على السند الفعلي قد يفيد الحصر

ومجاز في الاثبات واسناد مجاز او (هو اسناده) أي اسناد الفعل أو معناه (إلى ملابس له) أي للفعل أو معناه (غير ما هو له) أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبنى له يعني غير الفاعل في المبنى للفاعل وغير المفعول به في المبنى للمفعول سواء كان ذلك الغير غير في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر وبهذا سقط ما قبل أنه إن أراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة إلى قوله بتأول وهو ظاهر وإن أراد غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل أنبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد إلى السبب

أمر مفعول يدرك بالفعل وهو الاسناد بخلاف المجاز الذي فانه في أمر نقلي وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى اهـ يس وقوله مجازا حكميا أي منسوب إلى حكم العقل أو الحكم الذي هو اشرف أفراده وأغلب أو إلى النسبة بأن يراد بالحكم مطلق النسبة اهـ عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أفراده ما نصه أي المجاز العقلي لانه كما يشمل الاسناد يشمل النسبة الإضافية والابقاعية أيضا وكتب على قوله مطابق النسبة ما نصه أي لا خصوص النسبة التامة التي هي الاسناد (قوله ومجاز في الاثبات) أي لا الالتساب والانصاف فيشمل الايجاب والافى اهـ يس نحو فاربحت تجارتهم أو خص بالاثبات لكونه في النفي فرعه في الاثبات كافي عبد الحكيم والفري وقوله واسنادا مجازيا قال ع ق نسبة إلى المجاز بمعنى المصدر لان الاسناد جاوز به المتكلم حقيقة وأوصله إلى غيره (قوله إلى ملابس) المناسب لقوله فيما يأتي بلباس فاعاد وانفرد الخ فتح الباء وانجاز الكسر أيضا لأن الملابس من الجانبين (قوله مبنى له) أي مسند له حقيقة (قوله) (يعني غير الفاعل) انما احتاج لذلك لان الضمير المجزور في كل من قوله وهو اسناده وقوله إلى ملابس اهـ وقوله ما هو له راجع للفعل أو معناه أي لأحد الأمرين كـ هو قضية أو فالمعنى اسنادا جذا الأمرين إلى ملابس لأحدهما ذلك الملابس غير الملابس التي لأحد الأمرين له فيصدق على الاسناد في زيد بالبناء للفاعل أنه اسناد لأحد الأمرين وهو الفعل إلى ملابس لأحد الأمرين وهو زيد غير الملابس الذي له أحد الأمرين وهو معنى الفعل في قولنا مضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس كذلك اهـ يس وكتب أيضا قوله يعني الخ أي فكلامه على التوزيع ولما كان في كلام المصنف خفاء وإبهام كما بينه يس قال يعني وقوله الخ يشمل الاقسام الاربعة المتقدمة فانها تجرى في المجاز باعتبار حال المخاطب والمتكلم مثال مطابق الواقع والاعتقاد قول المؤمن أنبت الله البقل لمن يعتقد أنه يضيف الاثبات للربيع وعلم القائل بذلك ومثال مطابق الاعتقاد فقط قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الاثبات وعلم به القائل ومثال مطابق الواقع فقط قول المعتزلة خلق الله الافعال كلها لمن يعرف حاله على ما تقدم ومثال ما لم يطابق شيئا منهما قولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجرى وكذلك يعلم المخاطب أنه لم يجرى وجعل المتكلم علم المخاطب قرينة على أنه لم يرد حقيقة هذا الاسناد على ما تقدم فندير وكتب على قوله الفاعل ما نصه أي الحقيقي (قوله وبهذا) أي التعميم في غير ما هو له اهـ سم وكتب أيضا قوله بهذا سقط الخ فانه حيث أريد المعنى الاعم من الغير في الواقع والغير عند المتكلم صار قوله بتأول محتاجا إليه أي بالنسبة لبعض الافراد وهو الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور اهـ سم أي ما كان المسند إليه فيه غير عند المتكلم في الظاهر (قوله فلا حاجة الخ) أي لانه انما يكون كذلك مع قرينة فهو يتضمن اعتبارها اهـ سم (قوله خرج الخ أي لانه نفس ما هو به) (قوله إلى السبب أي وهو الله تعالى

(قوله في أمر نقلي) أي في متعلق أمر الخ (قوله فيلزم أن يكون مجازا) أي فيكون التعميم غير مانع وفيه نظر لان قوله بتأول يخرج ما ذكر

(تناول) متعلق بأسناده ومبنى تناول تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة

على زعمه لانه يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو الربيع وأن الله سبب (قوله تناول) الباء بمعنى مع وكتب
أيضا قوله تناول التأويل تفعل من آل الى كذا رجع اليه ومعناه تطلب المال وهو حقيقة الكلام التي يؤول
هو اليها والتطلب لشيء انما يكون بالدليل والامارة وذلك بنصب القرينة على أن المراد غير الظاهر يعني أن
المجاز العقلي أسناد الشيء الى ملابس غير ما هو له مع كون الاسناد مصاحبا لكونه يتطلب السامع فيه حقيقة
الكلام لظهور القرينة الدالة على ارادة خلاف الظاهر وهذا بناء على أن التأويل من السامع اه خلاصا من
عق ولما جعل عق المالك حقيقة الكلام لا حقيقة الاسناد لم يحتج الى زيادة الموضوع المتطلب من جهة
العقل لادخال الاسناد الذي لا حقيقة له نحو أقدمنى بذلك لحق لى على فلان كما صنع الشارح فان الكلام
المشتمل على هذا الاسناد المجازى له حقيقة وهو قدمت بذلك لحق لى على فلان ويحتمل كما في ع ق أيضا
أن التأويل من المتكلم بل هو أقرب الى قول الشارح بعد وحاصله أن ينصب الخ وأنسب بكون الاسناد
المذكور في التعريف من المتكلم ومعنى تطلبه الحقيقة أو موضع التفاته الى ما ذكر لينصب قرينة على
ارادة خلاف الظاهر (قوله متعلق بأسناده) أى على الاستقرار بان يكون صفة مصدر محذوف أى اسنادا
ملتبسا بتأويل اه حفيد على المطول (قوله تطلب) اختاره على طلب لاندواج التأويل من عبد الحكيم
(قوله ما يؤول اليه) الضمير في يؤول راجع الى الاسناد المجازى وفي اليه راجع الى ما فكان الواجب الا برز
على مذهب البصريين لأن الصلة جرت على غير ما هي له (قوله من الحقيقة) بيان لما أى فيما نحن فيه أذلا
يكون تأويل كل شيء عطف حقيقة وهذا اذا كان للمجاز حقيقة كما في أنبت الربيع العقل فان التأويل فيه
طلب حقيقة وهو الاسناد الى ما هو له أى أنبت الله العقل في الربيع وقوله أو الموضع عطف على الحقيقة
أى طلب ما يؤول اليه ذلك الاسناد من وجهة العقل وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما في أقدمنى بذلك لحق لى
عليك فانه لا حقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للاقدام لانه موهوم لكن له محل من وجهة العقل وهو التقديم
للحق وسيجي تحقيقه وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز العقلي أن يكون له حقيقة اه
عبد الحكيم وقوله عطف على الحقيقة الاولى عطف على ما لا يلزم تكرار قوله الذى يؤول اليه على عطفه
على الحقيقة وقوله الشيخ أى عبد الظاهر وسجى وهذا الكلام قبيل قول المصنف وأنكره السكاكي وعبرة
الحفيد على المطول قبل التفصيل إشارة الى أن المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ وفيه أن الموضع الذي
يؤول اليه الاسناد هو الحقيقة وأن نظر الى أن طلب أمر لا يستلزم وجوده فايراد القسم الاول كاف وقد
أشار قدس سره في الحاشية الى أن التفصيل باعتبار أن المال المأخوذ في تفسير التأويل يحتمل أن يكون مصدرا
مبميا بمعنى اسم المفعول يحتمل أن يكون اسم مكان وأنت خير بان ذلك مبين على أن يكون المال
(قوله له حقيقة وهو قدمت الخ) أى هذا الكلام الثانى يقال أنه حقيقة للكلام الاول أى أنه لفظ حقيقي
في المعنى الذى هو مراد من الكلام الاول ولا يقال أن الاسناد الذى فيه حقيقة الاسناد الذى في الاول اذ
لا يكون كذلك الا اذا كان المندوا احدا مع مختلف فيهما (قوله لاندواج التأويل) وللانتماء بان الطلب لا يلزم
أن يكون واقعا بل يكتفى بمجرد اعتقاد أن له حقيقة أو موضعا وان لم يطلب (قوله الاولى عطفه الخ) وقد
يجاب بأنه ذكره ليعلم بقوله من العقل فانه على رأى عبد الحكيم متعلق بيؤول لا بتطلب ولا بمحذوف
حال أو صفة من الموضع اه شيخنا لکن المتبادر من كلام عبد الحكيم حيث قل لكن له محل من وجهة العقل
أن من العقل حال أو صفة من الموضع (قوله التفصيل إشارة الخ) أى لأن قوله فيه أو الموضع لادخال المجاز
الذى لا حقيقة له

أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد إلى ما هو له (وله) أي
للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق التعريفين (ملابسات شتى) أي مختلفة جمع شتيت كمرضى ومرضى
(يلبس الفاعل والمفعول ٤)

مذكور في تفسير التأويل على الأجمال والاحتمال لكن المذكور في الصحاح والتاج وغيرها أن التأويل
تطلب ما يؤول إليه الشيء وهو قوله وفيه أن الموضع الخ أي فلا يصح أن يكون قوله أو الموضع لا إدخال المجاز
الذي لا حقيقة له وذلك أن لا يجعل الموضع هو الحقيقة بل مرتبة الاسناد عند العقل وإن حاله أن السند
فيه لغو الاسناد إليه كذا في سم وذلك أن تقول أيضا المراد الحقيقة حقيقة اسناد السند المذكور في
الكلام وذلك الموضع بمعنى الحقيقة كاسناد القدم في قدمت بذلك الحق لي عليك ليس حقيقة أسناد
السند المذكور في الكلام وهو الأقدام بل حقيقة اسناد سند آخر وهو القدم فتأمل وكتب أيضا على
قوله من الحقيقة ما نصه أي حقيقة الاسناد (قوله أو الموضع) أي أو تطلب الموضع الذي الخ والمراد
بالموضع المعنى المناسب لما أسنده مجازي الذي يؤول الاسناد المجازي إليه من جهة العقل أي يرجع إليه
ويكون هذا المقصود منه كالقدم المناسب لقدم في قولك أقدمني بذلك حق لي على زيد وهكذا كل
أسناد مجازي لا حقيقة له لعدم تحقق الفاعل أي تحقق استعماله وقصده على ما سيأتي قريباً (قوله من
العقل) من ابتدائية أي حال كون ذلك الموضع كأننا من جهة العقل أهقرى (قوله وحاصله) أي التأويل
وكتب أيضا قوله وحاصله أي المتحصل على طريق اللزوم من التأويل المفصّر بما رقت لا لزوم لجواز
ملاحظة الحقيقة من غير نصب قرينة قلت المراد ملاحظة معتد بها أه مم وكتب قوله وحاصله الخ
أي أن معناه الحقيقي ما ذكر وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة لأن طلب ما يؤول إليه رديف وتابع
لنصب القرينة أي وجودها لما عرفت أن مدار النصب هو الوجود أنظر عبد الحكيم وقوله أي وجودها
مناسب لكون التأويل من السامع تأمل (قوله أن ينصب قرينة) ولا يتكرر منه قول المصنف إلا في ولا بد
من قرينة لأن ما يأتي توطئة لتقسيم القرينة إلى لفظية ومعنوية ولم يدرج العلاقة في التأويل لتقدم الإشارة
إليها في قوله إلى ملابس فاندفع ما في الحفيد (قوله أي الفعل) أي أو معناه واقتصر على الفعل لأنه الأصل
فإن قلت ما المانع من أن يراد الفعل اللغوي أي الحدث فيشمل الجميع قلت المانع مخالفته لما سبق من
قوله اسناد الفعل أو معناه لأنه صريح في أن المراد الاصطلاح والالزام استدراك قوله أو معناه لا يقابل
من جملة ما في معنى الفعل المصدر وقد عد المصنف المصدر من جملة الملابس فيلزم حينئذ ملابس المصدر
للمصدر لا نأقول اللزوم ممنوع لجر استثناء المصدر بقرينة ما سبق أو يكون الكلام على التوزيع
فقوله أي المصدر أو في غير المصدر على أنه قد تحقق ملابس المصدر للمصدر كما في قولك أعجبتني قل ض بك
(قوله للتعريفين) لذكركه الملابس الذي هو له والملابس الذي ليس هو له (قوله أي مختلفة) أي بعضها
ما هو له وبعضها غير ما هو له أه أطول (قوله جمع شتيت) أي فطابقت الصفة الموصوف (قوله يلبس
الفاعل) لقيامه به والمفعول لوقوعه عليه والمصدر لكونه جزء مفهومه والزمان لكونه جزء مفهومه أيضا
أو لازم وجوده المكان لكونه لازم وجوده والسبب لخصوله به أه سم وكتب أيضا على قوله يلبس الخ
ما نصه استئناف بياني (قوله الفاعل) أي الحقيقي (قوله والمفعول به) ينبغي أن يستثنى منه المفعول الثاني
(قوله لأن طلب ما يؤول إليه رديف الخ) أي طلب السامع ما يؤول إليه الاسناد المجازي رديف وتابع لوجود
القرينة إذ لو لا القرينة لما طالب السامع ما ذكر هذا على ما يأتي للعشني والظاهر ما يأتي عن عبد الحكيم أن المراد
طلب المتكامل ما يؤول إليه الاسناد المجازي رديف وتابع لوجود القرينة عنده

والمصدر والزمان والمكان والسبب) لم يتعرض للمفعول معه والحوال أو نحوهما لأن الفعل لا يسند اليها (فاسناده الى الفاعل أو المفعول به اذا كان مبنيا له) أي للفاعل أو المفعول به يعني أن اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل أو الى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول (حقيقة كإم) من الأمثلة (و) اسناده (الى غيرهما) أي غير الفاعل أو المفعول به يعني

من باب علمت والثالث من باب علمت أه أطول والمراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر فان اسناد الفعل المجهول اليه حقيقة نحو مرزيد أفاده في المطول وبحث فيه الفري بلزوم اندراج الزمان والمكان والسبب لأن الكل مفعول بالواسطة وبإلحاحه الفعل بواسطة الحرف فأى حاجة الى أفرادها الا أن يقال النكتة في التصريح ازالة الفعلة (قوله والمصدر) أي المفعول المطلق وبهذا ظهر أن المراد بالملابسات الملابسات الاصطلاحية انظر عبد الحكيم (قوله والسبب) أراد به ما هو أهم من المفعول له اه حفيد على المطول (قوله ونحوها) من المستثنى والتمييز اه عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه أجاز الكسائي نيابة التمييز عن الفاعل لكونه في الاصل فاعلا يقال في طاب زبد نفسا طيب نفس كذا في الرضى اه حفيد على المطول (قوله لا يسند اليها) أي مع بقائها على معانيها المقصود منها فان معنى المصاحبة المستفادة من نصب المفعول معه لا يفهم فيما اذا رفعه وأسنده اليه الفعل ونفس عليه الباقي فلا يرده انه قد يسند اليها الفعل كما اذا قلت في جاء الأمير والجيش جاء الجيش ونحو ذلك (قوله فاسناده الى الفاعل) المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقي أي الذي حق الاسناد أن يكون اليه لا المحوى والالكان مثل أنبت الربيع البقل وبني الأمير المدينة حقيقة عقلية أفاده السيرامي (قوله يعني الخ) لما كان ظاهر كلامه غير صحيح لأن ظاهره الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل أو المفعول أو الى المفعول به اذا كان مبنيا لاحدهما مطلقا في معنى أنه اذا أسند الفعل المبنى للفاعل الى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز أشار بهذه العناية الى أن كلامه على التوزيع تأمل (قوله من الأمثلة) للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل أو المفعول حتى يرد عليه أي المصنف أنه لم يذ كر سابقا مثالا لاسناد المبنى للمفعول الى المفعول اه عبد الحكيم (قوله والى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف أمثلة المجاز لاسناد الفعل المعلوم ولم يذ كر من أمثلة المجاز لاسناد الفعل المجهول الا واحدا أعنى سيل مفهم فانه أسند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فتقول اسناده الى المصدر لا يكون الاجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى الزمان والمكان ان كان يتوسط في مفعوله أو مقدره فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان على الاتساع باجراتهما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليها كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة والدار والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول واسناده الى السبب الغير المفعول له مجازا فلجل اخرج اسناد المجهول الى المكان والزمان بتوسط قيد قوله والى غيرهما بقوله للدلالة ولم يتعرض لدخوله في الحقيقة لظهوره وقد يقال أن في صورة الاسناد بتوسط في مفعوله أو مقدره الاسناد الى مصدر العقل حقيقة فان معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة أو في الدار أو وقع الضرب فيه فافهم اه عبد الحكيم وكتب على قوله والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول ما نصه ما لم يجر باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جالس في الدار (قوله يعني غير الخ) لما كان ظاهر كلامه يوم أنه اذا أسند الفعل (قوله ما هو أهم من المفعول له) قيد دخل بني العملة المدينة للأمير وضربه تأديبا ويصح الاسناد الى ذلك نحو بني الأمير المدينة ضربه التأديب (قوله المراد بالفعل هنا الفاعل الحقيقي) يوم أنه غير مقيد فيما مر بذلك وليس كذلك وصرح الخشي سابقا بالتقييد فتنبه (قوله لاسناد الفعل المعلوم) لعله أراد بالفعل ما يشمل ما في معناه وكذا ما بعده

غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول (الملاسة) يعني لاجل أن ذلك الغير يشابه
ما هو له في ملاسة الفعل (مجازا كقولهم عيشة راضية) فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به إذ العيشة
مرضية (وسيل مفعم) في عكسه أعني فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل لأن السيل هو الذي يفعم أي عملاً
من أقعمت الاناء أي ملأته (وشعر شاعر) في المصدر والاولى التثنية بنحو جده

المبني للفاعل المفعول به أو العكس لا يكون مجازاً بل حقيقة إذ لا يصدق على ذلك أنه أسند إلى غيرهما مع
أنه مجاز أشار بهذه العناية إلى أن كلامه على التوزيع فأنزل (قوله غير الفاعل) من المفعول والاربعة بعده
وقوله غير المفعول من الفاعل والاربعة الأخيرة فصور المجاز عشرة مثل لسته منها (قوله للملاسة) فيه
إشارة إلى أن علاقة هذا المجاز للملاسة أي المشابهة في الملاسة كما أشار الشارح والقرينة في جميع
الأمثلة الآتية لاستحالة الدقيلة إلا في بنو الأمير المدينة فاقربة فيه الاستحالة الأدبية لا يقال حيث كانت
علاقته المشابهة كان من الاستحالة لانا قول الاستعارة لفظ استعمال في غير موضع له ولا سند ليس بلفظ
وما وقع مع تسميته استعارة ليس الراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظي
كما قرره بعضهم وبعضه في عبد الحكيم وعق وكتب أيضاً على قوله الملاسة ما نصه أي لاحظتها كما أشار
إليه الشارح بقوله لاجل الخ وكتب أيضاً ما نصه خرج الاسناد إلى غير ما هو له لا للملاسة فهو غلط (قوله
يعني لاجل أن ذلك الخ) ظاهره أن العلاقة للملاسة بين الاسناد إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي وهو ما ذهب
إليه صاحب الكشف فيدخل في تعريف المجاز العقلي وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب
الحكيم وظاهر كلام المصنف كما يتبادر من التعريف وقوله وله ملاسات شتى الخ أن المعتبر ملاسة المسند
للمسند إليه المجاز فخرج ما ذكره فإن المبني للفاعل قد أسند إلى المفعول لكن لا إلى المفعول الذي يلاسه
ذلك المسند بفعل آخر من أفعال مثل أنشأت الكتاب فيحتاج إلى تعميم الملاسة وجعلها أعم من
أن تكون بواسطة أو لا وما ذكر من قبيل الاول اذ يقال هو حكيم في كتابته وكان الاولى تفسير الملاسة بما هو
ظاهر كلام المصنف كذا في يس ثم نقل عبارة المصنف في ايضاحه الموافقة لمذهب صاحب الكشف
نصها واسناده إلى غيرهما لمضاهاته لما في ملاسة الفعل مجازاً اه ولا يبعد حمل كلام المصنف هنا
عليه بل هو الاول (قوله كقولهم) أي كاسه اذ في قولهم (قوله كقولهم عيشة راضية) قال في الاطول
ثم أشار إلى أمثلة أقسام المجاز بل شواهدا على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دأب على السنة البلغاء اه
وقوله إلى أمثلة أقسام المجاز لعل المراد أمثلة غالب أقسامه اذ لم يمتثل لجميع أقسام اسناد المبني للمجهول انما
مثل لواحد منها فقط وهو سيل مفعم وكتب أيضاً قوله عيشة راضية الشاهد في راضية لأن المجاز انما يعتبر
بين راضية والضمير المستتر فيها لا بين عيشة وراضية اذ المجاز لا يكون بين المبتدأ والخبر لا بين المنعوت
والنعت عند المصنف بل واسطحة لا حقيقة ولا مجاز كما هو وهكذا الأمثلة بعده (قوله فيما) كأنه حال من
قولهم المذكور على حذف والتقدير كأننا فيما بني مسنده الفاعل الخ على أن الظرفية من ظرفية الخاص
في العام (قوله وأسند إلى المفعول به) أي الحقيقي والإفالمسند إليه هنا فاعل نحوي (قوله وأسند إلى
الفاعل) أي الحقيقي فالمسند إليه هنا نائب فاعل (قوله من أنعمت) راجع أقولهم مفعم والاحسن من
أفعم الماء الاناء تدبر (قوله في المصدر) أي فيما بني للفاعل وأسند إلى المصدر وكذا يقال فيما تأتي (قوله جده
جده) لأن حق جده أن يسند إلى صاحب الجد لا إلى الجد نفسه لكنه أسند له الملاسة الجدة بكونه جزء
معناه اه يس (قوله لأن الشعر هنا بمعنى المفعول أي بحسب المعنى المتعارف المتبادر وانصح
بالمعنى المصدرى

لأن الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) في الزمان (ونهر جار) في المكان لأن الشخص صائم في النهار والماء جار في النهر (وبنى الأمير المدينة) في السبب وينبغي أن يعلم أن المجاز الذهلي يجري في النسبة الغير الاسنادية أيضا من الاضافة والايقاعية نحو أعجبنى انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى شقاق بينهم ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادي اللهم أن يراد بالاسناد مطلق النسبة وهم بناء باحث نفيسة وشحناء بالشرح وقولنا في التعريف (بتأول يخرج نحو مامر من قول الجاهل) أنبت الربيع البقل رأيا الانبات من الربيع فان هذا بالاسناد وان كان الى غير مامر له في الواقع لكن لا تأول فيه لأنه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول

أيضا فلذا قال الاول اه عبد الحكيم (قوله بمعنى المفعول) أي فيكون داخل في سلك نحو عيشة راضية اه جري (قوله وينبغي) شروع في بيان اعتراض على المصنف بكون تعريفه غير جامع (قوله يجري في النسبة الغير الاسنادية) واذا جرى في ذلك جرت الحقيقة العقلية فيه أيضا فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما هو كلام المصنف اه يس (قوله والايقاعية) وهي نسبة الفعل الى المفعول فان الفعل متعدي واقع على المفعول أي متعلق به (قوله انبات الربيع وجرى الانهار الخ) أي بناء على أن الاضافة بمعنى اللام ولو جمعت الاضافة بمعنى في فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر الى قصد المتكلم ونفس الأمر فان كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الأمر حقيقة والافجاز اه يس (قوله شقاق بينهم) الأصل شقاق الزوجين بينهم وقوله ومكر الليل والنهار الأصل المكر فيهما وما تقدم أمثلة للنسبة الاضافة وأشار الى أمثلة النسبة الايقاعية بقوله ونحو الخ ولهذا تأد لفظ نحو وقوله نومت الليل وأجريت النهر الأصل نومت في الليل وأجريته في النهار وقوله ولا تطيعوا أمر المسرفين الأصل لا تطيعوا المسرفين في أمرهم غذف في هذه الامثلة كما هو حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره تأمل (قوله اللهم الا أن يراد الخ) أي فيكون مجازا مرسل من باب اطلاق المقيد على المطلق كالملاق المرسل على الانف فان الاستداهو النسبة التامة بين المسند والمستداليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول (قوله الا أن يراد بالاسناد الخ) أو تأول الاضافة والتعلق بالاسناد لتضمنها اسنادا قل في الأطول والجر بان تكاف في التعريف (قوله لمطلق النسبة) ولا يرد ما قيل أنه يلزم أن تكون النسبة الايقاعية في ضربت زيدا مجازا لكونها نسبة المبني للفاعل الى المفعول لان تلك النسبة ليست للملابسة اه من عبد الحكيم (قوله وقولنا الخ) فان كانت ملاسبة ترتيب وهو أنه أخر فائدة قيود الحد عن قوله له ملاسبات شي قلت اس كما زمت اذ قوله له ملاسبات شي تبين للحد وتحقيق المعناه فينبغي أن لا يدخل بينهما وبين الحد كلام آخر فلو لم يؤخذ كرفائدة قيود الحد لحصل سوء الترتيب اه شير نزي اه سم (قوله لا نمراده ومعتقده) أي فيكون حقيقة لا مجازا اه سم (قوله وكذا شفى الخ) أي من الجاهل أيضا (قوله ونحو ذلك) بما يطابق الاعتقادون الواقع اه سم وكتب أيضا قوله ونحو ذلك أي كثر روى الماء وأشبع الطعام وقطعت السكين ونحوها فلا سند في الجميع اذا صدرت من الجاهل حقيقة عقلية لا انتفاء النازل فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج الاقوال الكاذبة) فانه لا تأويل فيها اه مطول فهي حقيقة لا مجاز اه سم وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة أي التي يعتقده المتكلم بها أنه كاذب فيها فاندفع ما يقال ظاهر كلامه أن قول الجاهل المذكور وليس من الاقوال الكاذبة مع أنها مناهو كتب أيضا قوله الاقوال

لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وللتنبية على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا التقييد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخر اجه لاجو قول الجاهل مع أنه يخرج الاقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لا اشتراط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله أشاب الصغير وأقنى الكبير * كر الغداة ومر العشى على المجاز) أي على أسناد أشاب وأقنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز (ما دام) (لم يعلم أو) (لم يظن أن قائله) أي قائل هذا القول (لم يعتقد ظاهره)

الكاذبة بل والصادقة المخالفة لاعتقاد المتكلم كقول المعتزلي الخفي حاله خلق الله الافعال كلها كذا في الاطول (قوله وللتنبية الخ) علة تقدمت على المعول (قوله ولهذا لم يحمل) قد يتبادر منه أن المعنى بل يحمل على الحقيقة وهو الموافق لقولهم الأصل في الكلام الحقيقة ولما تقدم في تعريف الحقيقة من اعتبارهم فيه أن يكون الاسناد لما هو له عند المتكلم في الظاهر لكن نقل عن شرح المفتاح للسيد أنه اذا لم يعلم ولم يظن يحتمل أن يكون مجازا صادقا وأن يكون حقيقة كاذبة وأن حمله على الحقيقة بعينها تحكمع س (قوله نحو قوله) أي الصلتان البعدي وهو متقارب محذوف العروض والضرب قالعشى بتخفيف الياء ساكنة ليوافق ضروب باقي الايات (قوله ما دام) زيادة لفظ دام ليس بضروري لأن ما المصدرية الظرفية يصح وصلها بالمضارع المنفي ويمكن أن يقال إنما زادها لأن فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه في غيرها من سم وقال عبد الحكيم ليس مراده أن لفظ دام مقدر فانه لا يجوز حذف الأفعال الناقصة سوى كان سببا حذف الصلة بل بيان الحاصل المعنى يجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤولة هي وصلتها به (قوله لم يعلم الخ) هو صادق على ما اذا علم أنه يعتقد ظاهره أو ظن ذلك كصدقه على ما اذا لم يعلم ولم يظن حاله والتعليل بالاحتمال قاصر على هذا الثاني ولعله ترك تعليل الاول لظهوره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاثة علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك والعلة فاصرة على الثالثة وكتب أيضا على قوله ما دام لم يعلم الخ ما نص منطوق هذا القيد صور الحقيقة الثلاثة ومفهومه صورة المجاز (قوله أو لم يظن) أعاد كلمة لم أشار الى دخوله تحت النفي وأن المقصود انقضاؤها لأن انتفاء أحد الامر من مبهما يستلزم انتفاءهما اه عبد الحكيم وعبرة القرني لم يعد للمصنف حرف النفي في يظن إشارة الى أن التركيب من قبيل عمطف المنفي على النفي اذا المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم إنما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو أعاده لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وأن المعنى على أحد النفيين وأعادها الشارح إشارة الى أن يظن مجزوم ومعطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد تجمل أو بمعنى الى كما في قوله لا لزمنك أو تقضي بني حقي أو الا كما في قولهم لاقتلتك أو تسلم فالمعنى أن الحمل منتف ما دام انتفاء العلم الا أن يتحقق الظن أو الى أن يتحقق الظن فإن الحمل لم يوجد حينئذ أيضا وكتب أيضا على قوله ويظن الخ ما نصه اذا قبل العلم بالظن يراد به ما عدا العلم فانه فع أنه لا يكفي في عدم الحمل انتفاء العلم والظن بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد اذا هو يكفي في الحمل من الاطول (قوله لم يعتقد) الذي في نسخ المتن وشرح الاطول والاطول لم يردوهي أحسن قال في الاطول لأنه لا يكفي في الحمل على المجاز العلم أو الظن بعدم (قوله والصادقة الخ) لا يناسب ما عظم به الشارح في قول المصنف غير ما هو له اذ قوله بتأول عليه لا يخرج الا ما كان غير افي الواقع من صور الحقيقة التي الاسناد فيها غير ما هو له في الواقع ولا يناسب الا لو كان المراد بالغير ما يشمل الغير في الاعتقاد وان لم يكن غير افي الواقع ولا في الظاهر

أي ظاهر الاسناد لا انتفاء التأول حينئذ لا احتمال أن يكون هو معتقد الظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل
أثبت الربيع البقل (كما استدلل) يعني ما لم يعلم

اعتقاد الظاهر لجواز أن يعلم مع ذلك العلم أنه يخفى اعتقاده أي والمفهوم على نسخة يعتد كفاية ذلك (قوله
أي ظاهر الاسناد) لم يرجع الضمير إلى القول مع أنه المتبادر من عبارة المصنف وأعادته إلى الاسناد مع ما يلزم
عليه من تثبيت الضمائر لأن الحقيقة والمجاز العقليين صفتان للاسناد لا للقول كما مر تأمل (قوله لا انتفاء
محله لعلية قوله ولهذا الخ أي إنما كان علة لا انتفاء الخ من سم وكذب أيضا قوله لا انتفاء التأول أي المشروط
في تعريف المجاز فاشك فالأصل الحقيقة فالأمور الحالية خمسة علم أو ظن أن قائله أراد ظاهره فيكون
حقيقة علم أو ظن أنه أراد خلاف ظاهره فيكون مجازا ثمك فيكون حقيقة أهون في (قوله حينئذ) أي
حين أعدم العلم أو الظن بحال التكلم أو مذهبه أهون في (قوله لا احتمال الخ) علة لا انتفاء للتأول وفيه أنه
لا يترتب على هذا الاحتمال لأن التأول نصب القرينة ويحتمل مع نصب القرينة أن يكون معتقدا
للاظهار لأن نصب القرينة ليس دليلا قطريا حتى ينفى الاحتمال الأول وأيضا انتفاء التأول لا ينحصر في هذا
الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر أنه قد لا يعتد الظاهر ولا ينصب قرينة ويحجب عن
الأول بأن المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال وعن الثاني بأن المعتبر
هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لأنفس الأمور فلا أثر لذلك الاحتمال أهيس وكتب أيضا قوله لا احتمال
أن يكون معتقدا للظاهر هذا الاحتمال بعيدا جدا الآن كون كره الغداة ومر العشي موجدا للشيب معهما
للكبر مما لم يقل به أحد من المحققين والمبطل لا يقال المراد الغداة الكارة والعشي المسارة لا نأقول وكذا
الحكم بالنسبة إلى الليل والنهار نعم قال بعض المبطلين أن الممكن مطلقا يوجد بنفسه وذهب الحكماء إلى أن
المؤثر في عالمنا العقل العاشر والمنجمون إلى أن التأثيرات من الكواكب كذا في حواشي الحفيد على المطول
ويخالفه ما سبذ كره الشارح قبيل قول المصنف ومعرفة حقيقة الخ من أن كثر من العقلاء قائل ذلك
وهذا هو الظاهر مما حكاه الله تعالى عن المبطلين من قولهم ما لم يكن لا الدهر وأن أجاب عنه الحفيد في
جاشيته على المختصر بأن اسناد الإهلاك فيه إلى الدهر على معنى وقوع الهلاك بلا تأثير من أحد لا من الله
تعالى ولا من غيره بل لا انتهاء مادة الحياة قال وأما اسناد الحوادث إليه في كلام العرب فلا يظهر التحزن
والشكوى في صورة الاسناد إلى الدهر على سبيل الطرافة دليل وقوع هذا الاسناد في كلام أهل الإسلام
مع اعتراضهم بانفراد الله تعالى بالتأثير أهملخصا (قوله كما استدلل الخ) يتبادر من كلام المصنف مع
كلام الشارح عدم الدليل على توحيد القائل مع أن كلامه بمدة عدة أبيات يدل على أن القائل موحد لم
يقصد باسناد الاشابة والافتناء إلى كره الغداة ومر العشي ظاهره وسيصرح بذلك المصنف فيما يتبادر من كلامه
هنا غير مراد بل المراد تقييد عدم الحمل على المجاز بمدة عدم العلم والظن بعدم اعتقاد الظاهر فلا ينافي العلم
(قوله يعني ما لم يعلم ولم يستدل الخ) أعلم أن ظاهر قول المصنف كما استدلل تشبيه العلم والظن المنفي كل منها
بالاستدلال والظاهر أنه صحيح لأن كلام العلم والظن والاستدلال مصحح لا تنجوز خاصه أن ما ذكر لم يحمل
(قوله لأنه قد لا يعتد الخ) أي نفصوص هذا الاحتمال لا مدخل له في انتفائه أذ يحصل الانتفاء المذكور
معه ومع غيره كما علمت أهمل (قوله لا يقال المراد الغداة المسارة الخ أي فالوجود للشيب والمقدم للكبر هو
الزمن الذي هو الغداة والعشي بمعنى الليل والنهار لا كره قائله بعض مشايخنا (قوله مطلقا) أي علويا أو سفليا
وقوله في عالمنا أي السفلى (قوله في صورة الاسناد إلى الدهر) يعني عنه قوله وأما اسناد الحوادث إليه
(قوله وسيصرح بذلك المصنف) أي في قوله وصدوره من الموجد الخ

ولم يستدل بشئ على أنه لم ير دظا هره مثل الاستدلال (على أن اسناد ميز) إلى جذب الليالي (في قول أبي النجم ميز عنه) أي عن الرأس (قزع عن قزع) هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي أي مضبها واختلافها (أبطئ أو أسرع) حالان من الليالي على تقدير القول أي مقولا فيها ويجوز أن يكون الأمر

على المجاز ما لم يحصل العلم المصحح النجوز كما حصل هذا الاستدلال المصحح له كان الشارح زاد قوله ولم يستدل والظاهر أنه ليس لأن زيادته أمر ضروري بل لأن التشبيه حينئذ أحسن لأنه يصير كل من المشبه والمشبّه به الاستدلال ثم قوله ولم يستدل (١) يجوز أن يكون من عطف اللازم فإن في الاستدلال المنتج لازم في العلم والظن اذ لو حصل استدلال منتج لم يقتض العلم والظن فليتأمل اهـ وجعله في الاطول متعلقا بانتفاء الحمل أي ولاخراج التأول قول الجاهل المارتحقق انتفاء حمل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التأول كاستدلال في شعر أبي النجم على مجازية الاسناد فيه اذ لو لا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته بشئ بل يكفي بأن المسند اليه فيه ليس ماهوله وكتب أيضا على قوله يعني ما لم يعلم (٢) أراد بالعلم ما يشمل الظن فلا قصور أفاده الحفيد (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدلت فعول مطلق لفعل محذوف دل عليه ما لم يعلم والمراد بالاستدلال المعنى اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للبديهة فلا يراد أن عدم ارادة الظاهر قد يكون بديها لاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور اهـ عبد الحكيم على أنه لا يلزم من توقف الحمل فيما ذكر على الاستدلال توقفه عليه مطلقا حتى يرد الاعتراض (قوله على أن اسناد ميز) أي أزال بدليل قوله عنه اهـ سم (قوله ميز عنه الخ) قبله كما في المطول

قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كاه لم أصنع * من أن رأيت رأسي كراس الأصلع
ميز الخ ويخط بعضهم نقلا عن تهذيب الاسماء واللغات أن القزع بضم القاف وسكون النون وبضم الزاي أو فتحة الغتان (قوله عن قزع) أي بعد قزع اهـ مطول ويكون عن الثانية بمعنى بعد اندفع لزوم تعلق حرفي جر متحدين لفظا ومعنى يعامل واحد (قوله الليالي مطلق الزمن كما اشتهر اهـ حفيد وكتب أيضا ما نصه لم يقل الايام اشارة الى تشبيه عمره بالليالي في السواد والشدة وقيل لان تاريخ العرب بالليالي (قوله أي ماضيها واختلافها) الجذب لغة المدوخي الاكثر استعماله هنا في مطلق المضي لكن اعتبار الاختلاف غير ظاهر لغة وان فاسب المراد وأشار الابهرى الى أن المراد بجذب الليالي أي الازيمة طلب الليل والتمار وبالعكس اهـ حفيد على المطول وكتب أيضا قوله واختلافها أي تعاقبها لان بعضها يخاف بعضها اهـ سم (قوله أي مقولا فيها) أي من الناس في حقها حين اليسر والرفاهية أبطئ وحين العسر والضيق أسرع أو من الشاعر لأنه لا يبالى بعد التمييز المذكور بها كيف كانت عن عبد الحكيم (قوله ويجوز أن يكون) أي مع كونه حال والمعنى حالا كونها تبطئ أو تسرع وانما عبر بصيغة الامر اشارة الى أن الليالي في سيرها ومضيتها مسخرات بأمر الله تعالى ويجوز أن يكون استعانة كان الزمان قال له ما تقول فيما حدث فاجاب بانه راض بما يعمل أسرع فيه أو أبطأ اهـ سيرا مي أي فلا يبالى بعد هـ مه بها كيف

(قوله وجعله في الاطول متعلقا بالخ) أي جملة مرتبطة به في المعنى والمعنى ان انتفاء الحمل كاستدلال في التحقق لهذا (قوله المعنى اللغوي) وهو مطلق الاسناد لشيء ولو بديها كاستحاله وكلامه يوم أن كل استحالة من البديهيات وليس كذلك (قوله أو من شاع الخ) أو من الله تعالى أي مقولا فيها من الله أبطئ الخ فهي مسخرة بأمره اهـ معاوية

(١) حذف مقابله أي ويجوز أن يكون من عطف السبب على المسبب اهـ (٢) الاولى أراد به الاعتقاد مطلقا راجعا أو جازما لدليل أولاه

بمعنى الخبر (بحجاز) خبر أن أى استدلل على أن اسناد ميز الى جذب الاليالى مجاز (بقوله) مطلق باستدل أى قول أبى النجم (عقبيه) أى عقيب قوله * ميز عنه قترعا عن قترع * (أفناه) أى أبى النجم أو شر رأسه (قيل الله) أى أمره وإرادته (للمشمس اطلعى) فانه يدل على أنه فعل الله وأنه المبدى والمعيد والمثنى والمثنى فيكون الاسناد الى جذب الاليالى بتاول وبناء على أنه زمان أو سبب (وأقسامه) أى أقسام المجاز الملقى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتها

كانت (قوله بمعنى الخبر) أى أبطأت أو أسرعت (قوله مجاز الخ) أن قيل أى سرفى صرف الاول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الثانى هو افناء قرينة ولم يعكس مع أن الشخص الواحد اذا صدر عنه كلامان واحدهما يدل على خلاف ما دل عليه الآخر ولم يعلم حال القائد صح وجعل كلامهما قرينة على صرف الآخر وأجيب بان صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر (قوله أى عقيب قوله ميز عنه) أى الى آخر البيت (قوله افناء) أى جعله فانيا أى معدوما لتزيله منزلة الفانى لاشرافه على الفناء أو فانيا بمعنى هو ما اها طول (قوله أى أبى النجم) هو كنية الشاعر وفيه أنه كان حياى حال النكلم بهذا الشعر وأجيب بتقدير مضاف أى أفنى شبابه (قوله وإرادته) فيه إشارة الى أن المراد بأمر هنا التعلق لأن الله تعالى قال للمشمس اطلعى فهو تفسير مراداه مم وعبرة عبد الحكيم قوله أى أمره وإرادته فسر القيل أولا بالامر لقوله اطلعى فانه مفعول بقيل ان كان مصدرا وبدل أو عطف بيان منه ان كان اسما وكذلك لفظ الامر يحتمل أن يكون مصدرا وان يكون اسما بمعنى الصفة ثم بين المراد بـعطف الارادة لعدم الامر حقيقة عند المحققين وأما عند القائلين بمخاطب كن بعد الارادة فالامر بمغناه الحقيقى لان اطلعى بمعنى كوني طالعة (قوله اطلعى) تمامة

* حتى اذا وراك فارق فارجى * وكتب أيضا على قوله اطلعى أى تحركى لا يصح قوله حتى اهـ سم عن الحفيد على المطول (قوله فانه) أى قوله أفناه قيل الله حيث أسند الافناء الى قيل الله وكتب أيضا على قوله فانه يدل الخ قال اسناد الافناء الى إرادته تعالى شأن الموحدين وان كان هذا الاسناد أيضا مجازا ولا يجوز أن يكون اسناد أفناه مجزا واسناد ميز حقيقة لان جملة أفناه قيل الله مبينة لقوله ميز عنه اهـ عبد الحكيم وبما ذكره هذا الفاضل اندفع اعتراض الحفيد مما تنقيحه ان اسناد الافناء الى قيل الله تعالى لا ينمى حقيقة اسناد التمييز الى جذب الاليالى لاحتمال أن يكون قائل بتأثير الاليالى بسبب خلق الله لها كما يقول المنجمون بتأثير الكواكب بسبب خلق الله لها وكتب على قوله شأن الموحدين انصه وسيأتى أن الصدور من الموحدين القرائن (قوله على أنه) أى التمييز (قوله وأنه المبدى والمعيد الخ) وجه الدلالة أن من قال بأمر الله وإرادته وإن طوع الشمس وغروبها فى كل يوم بأمره يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى اهـ فترى فاندفع ما يقال لادلالة لقوله أفناه قيل الله الخ على ذلك ووجهت أيضا الدلالة أنه لا قائل بالفرق بين الافناء واطلاع الشمس وبين غيرهما (قوله بناء على أنه زمان) فيه أنه اذا كان المستدل اليه جذب الاليالى لا يكون زمانا لان الجذب ليس زمانا والجواب أنه من اضافة الصفة للموصوف والنقد الى الاليالى الجاذبة فالمستدل اليه بالحقيقة الاليالى الموصوفة بالجذب وهى زمان اهـ سم فقوله الشارح بناء على أنه زمان أى ان جعلنا الاضافة من اضافة الصفة للموصوف وقوله أو سبب أى ان جعلناها حقيقة (قوله أو سبب) أى عادى (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أى جميعهما أو مجزعهما ليدخل ما اذا كان

(قوله أى أبطأت) قدر الخبر هنا ماضيا وفيما سبق مضارعا لصحة الامرين وان كان ماضيا يحتاج لا اعتبار استحضار الصورة المعجبية اهـ

(أربعة لأن ظرفيه) وهما المسند اليه (أما حقيقتان) لغويتان (نحو أنبت الربيع البقل) فإن الانبات والربيع حقيقتان والاسناد مجاز (أو مجازان) لغويان (نحو احيا الأرض شباب الزمان) فإن

أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً وقوله ومجازيتهما أى مجازية جميعها وكتب أيضاً قوله باعتبار حقيقة الخ وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز أيضاً قسماً لأنها أما حقيقة نحو أنبت الربيع البقل وأما المجاز نحو لينبت الربيع البقل بمعنى الخير اه أطول (قوله أربعة الخ) والحقيقة أيضاً تنقسم باعتبار طرفيها لهذه الأقسام إلا أنه لم يذكرها اعتناء بشأن المجاز لأنها موصوفة في هذا الباب اه عن سبب قال بعضهم ويمكن ادخالها أيضاً في كلام المصنف بحمل الضمير في أقسامه راجعاً إلى الاسناد مطلقاً والامثلة الأربعة تصلح أن تكون أمثلة لأقسام الحقيقة بأن يكون المتكلم بها جاهلاً ليس مؤمناً فإن محل كونها أمثلة للمجاز إذا كانت صادرة من المؤمن قال الشيخ يس ويؤيده أنه لم يقل نحو قول المؤمن كما قال سابقاً نحو قول الجاهل لكن يعمده عود ضمير وهو في القرآن كثير إلى المجاز اه فلهذا جعل الشارح ضمير أقسامه راجعاً إلى المجاز ليلانم قوله بعد وهو في القرآن كثير فيكون الكلام على وفير وقواحدة تأمل وكتب أيضاً قوله أربعة لأن ظرفية الخ فيه أى في الحصر بحث لجزأ كون طرفي المجاز العقلي أو أحدهما كناية والكناية عند المصنف قسم لكل من الحقيقة والمجاز وإن كانت من الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف وأقسامه أربعة على قصد الحصر وأجيب بأن مراده حصر أقسامه باعتبار حقيقة الظرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الظرف مطلقاً فالحصر اضافي ويدل على ذلك قول الشارح باء بار الخ اه سم بتصرف وزيادة وجعل عبد الحكيم الكناية داخلة هنا في الحقيقة وأطال في ذلك فراجعه وذكر أن الحقيقة قسماً صريح وكناية فالكناية يقابل الصريح لا الحقيقة مطلقاً وبحث في الحصر المعصام أيضاً في أطوله بقوله بقرئ سرفى لبلى وقد أردت هذا اللفظ حين سمعته فإن الذى يسرك من تلفظ بها ولبلى ليس بحقيقة لا مجاز لأن اللفظ إذا قصد نفسه وإن قيل بوضعه لنفسه لا بوصف الحقيقة ولا بالمجاز ولا بالانحراف صرح به الشارح في شرح الكشاف ويندفع أيضاً بجواب سم المذكور (قوله شباب الزمان) في انقاسه من الشباب الفتاة وقد شب يشب وجمع شاب والمراد هنا الأول اذ لا وجه لارادته جماعة الفتى وانضافه إلى الزمان لا ذنى ملازمة باعتبار حصوله للكائنات فيه فيصح حمل الازدىاد عليه ولا يرد أن الشباب صفة الزمان والازدىاد صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج إلى تكلف ارتكابه الناظرون والمعنى هيح قوى الأرض وأحدث تضاربها ازدياد قواها الامية اه عبد الحكيم فعلى كلامه يكون الشباب والازدىاد وصفين للقوى وهذا ظاهر على النسخة التى فيها وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وأما على النسخة التى فيها ازدياد زمان قبل ازدياد فدفع أشكالها بأن تجعل شباب جمع شاب وتجعل إضافة شباب إلى الزمان على معنى من أى الشباب من الزمان أى من الأزمنة الشابة التى هى من مطلق الزمان أو بأن تجعل الإضافة من إضافة الصفة للموصوف بتأويل الشباب بالشاب أى الزمان الشاب أو تقدير المضاف أى الزمان ذو الشباب وهذا إن جعل الشباب بمعنى الفتاة وكتب على قوله ولا يحتاج إلى تكلف الخ ما نصه من أحسنه ما ألفنى أن الازدىاد مصدر المتعمد مضاف إلى المفعول أى ازدياد الزمان للقوى فيكون الشباب والازدىاد وصفين للزمان (قوله فإن قوله والمراد هنا الأول) أى المراد بالنقل منه كما لا يخفى ومثله يقال فيما بعد (قوله باعتبار حصوله الخ) أى باعتبار حصول الشباب للأمور الكائنة في الزمان كالقوى فانها كائنة في الزمان (قوله أو بأن تجعل الإضافة الخ) لا يرد على هذا الجواب بيان الشارح المعنى الحقيقي بالمصدر ولا يرد على الذى بعده كما لا يخفى (قوله أو تقدير المضاف) عطف على تأويل الجرور بالباء

المراد باحياء الارض تهيج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بأنواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوة مشتعلة (أو مختلقة) بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً (نحو أنبت البقل شباب الزمان فيما السند فيه حقيقة والسند اليه مجاز) (وأحياء الارض الربيع) في عكسه ووجه الانحصار في الاربية على ما ذهب اليه المصنف ظاهر

المراد باحياء الارض الخ) فقول له احياء استعارة تبعية بأن يشبه تهيج القوى وايجاد الحضرة وأنواع الازهار بايجاد الحياة ووجه الشبه كون كل منهما احداث ما هو منشأ النافع اعمق (قوله تهيج القوى) مصدر مضاف للمفعول أى بهيج الله القوى الخ وقوله النامية الوجه أن يقول النامية من يس وعلى كون المراد بالقوى النبات الامر ظاهر وكتب أيضاً ما نصه ادخال تهيج القوى في تفسير الاحياء لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها اذ لا معنى لقول لنا بهيج القوى ازدياد القوى فالأولى أن يقتصر في تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبها ما يصلح أثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور فأفاده الفنى ويمكن دفعه بتقدير مضاف أى زمان ازدياد كما هو في نسخة وعبارة الأطول احياء الارض أى جعلها نافعة فإن ما ينفع كالحى ومالا كالميت (قوله في الحقيقة) أى في اللغة اه سم وقوله اعطاء أى ايجاد (قوله تقتضى الحس) أى الادراك بالحواس الخمس الظاهرة سم وكتب أيضاً قوله تقتضى الحس زاد في المطول وتفتقر الى البدن والروح قال الناصر القفاني والحق عندهم أن الروح ليس بشرط في الحياة بل للقادر المختار أن يوجد الحياة في أى جسم أراد سواء كان فيه الروح أو لا وسواء كان في صورة الحيوان أو لا كما وقع في الجذع الذي حن للنبي صلى الله عليه وسلم اه وذك أن تقول يجوز أنه تعالى أوجد الروح في الجذع ثم انصف بالحياة ثم لا يخفى أن هذا تعريف للحياة في حق الحادث من يس (قوله وكذا المراد الخ) الأولى أن يراد بشباب الزمان كون الزمان يزيد قوى الارض النامية (قوله زمان ازدياد الخ) فالمعنى هيج قوى الارض وأحدث نضارتها زمان ازدياد قواها من يس (قوله قواها) أى الارض وقوله النامية أى التي شأنها النمو فلا يتكرر مع قوله ازدياد (قوله في الحقيقة) أى اللغة (قوله عبارة عن كون الخ) وإنما سمى هذا المعنى شباباً لأن الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة بمشعلة من شب النار أو قدها وقد استعير لكون الزمان في ابتداء حرارته الملائسة له في ازدياد قواها ووجه الشبه كون كل من الابتداء من مستحسناً يترتب عليه من نشأة الاخراج والمحاسن عكس الهرم الذي يكون في آخر زمان الحيوان وآخر زمان الازهار لحوال تلك المحاسن واضمحلالها اعمق (قوله ووجه الانحصار الخ) عبارة عن ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لأنه جعل المجاز العقلي في اسناد الفعل أو معناه الى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فالحصر فيما بين كلمتين والكلمتان لا يتناولان من هذه الاقسام فمحوز زيد نهارة صائم المجاز عند المصنف انما هو في اسناد الصائم الى ضمير النهار وما على مذهب السكاكي الذي يجعل الاسناد فيما بين جملة نهارة صائم الى زيد لأنه يفسر المجاز العقلي بالكلام المتبادر بأسناده خلاف ما عند المتكلم تناول فهو مشكل لأن مجموع نهارة صائم وهو أحد طرف الجملة لا يسمى مجاز الغوى لأن المجاز اللغوى فسر السكاكي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت (قوله الوجه أن يقول النامية) أى لأن قوى الارض تنمى الزرع واما انماء القوى في نفسها فلا نظر اليه الآن (قوله ويمكن دفعه الخ) فيه أن تقدير زمان مع جعل فاعل الازدياد هو الزمان على ما تقدم عن الفنى يؤدي الى نوع رك في الكلام ويجاب بأنه عند هذا التقدير يستغنى عما تقدم عن الفنى

لانه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو مافى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة أو مجازا (وهو) أى المجاز العقلي (في القرآن كثير) أو فى نفسه لا بضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديمه في القرآن على كثير لجرد الاهتمام كقوله تعالى (واذا نلت عليهم آياته) أى آيات الله تعالى (زادتهم ايمانا) أسند الزيادة وهى فعل الله تعالى الى الآيات لكونها سببا (يذبح أبناءهم) بسبب التذبيح الذى هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب أمر (ينزع عنها لباسها) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء عليها السلام وهو فعل الله تعالى الى ابلis لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما

له ومجموع نهاره صائم ليس بكلمة فكان الحصر في الاقسام الاربعة على مذهب السكاكي مشكلا له بحروفه وظهور وجه الانحصار من هذه الجهة لا ينافى البحث من المتقدمين فيه كهم والعصام من جهة أخرى فلا تغفل هذا وقد دفع سم ذلك الاشكال بان يراد الحصر باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما فقط لا مطلقا كما أشار الى ذلك الشارح سابقا ودفعه القنرى بان التعريف المصرح فيه بال كلمة انما هو للقسم الخاص أعنى الحقيقة والمجاز المفردين لكثرة دورهما على قياس ما قاله الشارح في تعريف المجاز العقلي من أنه تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة أو يقال المراد بال كلمة اللفظة الواحدة وما فى حكمها والقريضة على كل من الامرين تقسيم المجاز اللغوى الى الاستعارة الى التمثيلية وغيرها بقى أن العصام استشكل فى أطوله حصر الحقيقة العقلية فى الاقسام الاربعة على مذهب المصنف بقولنا قيل جاءنى زيد فانه حقيقة وطرفها جهة فهمى خارجة من الاقسام الاربعة (قوله لانه اشترط الخ) ان قلت الامر الظاهر لا يحتاج للاستدلال أجيب بان هذا من التنبيه لا من الاستدلال كما قاله سم (قوله مستعمل) قيد بذلك لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة ولا بالمجاز (قوله لجرد الاهتمام) أى للاهتمام المجرد عن التخصيص وكتب أيضا قوله لجرد الاهتمام أى لا للتخصيص حتى يلزم اختصاص كثيره بالقرآن دون السنة وكلام العرب مع أنه كثير فى القرآن وغيره وكتب أيضا قوله لجرد الاهتمام أى لانه محل النزاع لأن هذا رد على من زعم عدم وجوده فى القرآن لانه بحسب الظاهر كذب وكلام الله تعالى منزله عنه وأجيب بانه لا كذب مع اعتبار القريضة يس وكتب على قولة على من زعم عدم وجوده الخ ما نصه أى فى ضمن زعم عدم وجود المجاز مطلقا عقليا كان أولغويا ولهذا قال فى الاطول فيه رد على من أنكر وقوع المجاز فى القرآن عقليا كان أولغويا (قوله كقوله تعالى) تقدير هذا لا ينافى عدم العطف فى يذبح وما بعده لأن القول حينئذ مجموع المذكورات يس (قوله واذا نلت عليهم الخ) لم يقل المصنف نحر أو كقوله مثل ايهما للاقتباس فكأنه حمل الآية على الاستدلال على مدعاه حتى كان المعنى زادتهم ايمانا بانه فى القرآن كثير سم وقوله ايهما للاقتباس أى وليس اقتباسا حقيقية لأن الغرض الحقيقى كما أشار له الشارح التمثيل لما وقع فى القرآن والاستشاد على وقوعه فيه بكثرة قال فى الاطول نعم يتجه على ايهام الاقتباس أن زيادة الايمان كيف تتصور فى شأن منكر وقرعته فى القرآن ولا بد فى الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بأن تلاوة أية توجب الايمان وتلاوت الآيات يزيد بقى أن ما عده من المحسنات البديعة هو الاقتباس لا ايهامه (لكونها سببا) أى عاديا (قوله يذبح أبناءهم) فيه أن يجوز كونه مجازا لغويا أى بامر يذبح فلا يكون مما نحن فيه لا يقبل لا يضر احتمال ذلك لأن المثال بكيفية الاحتمال لا نأقول ليس المقصود هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثيره ردا على من زعم خلافه فيضرب الاحتمال ع سم (قوله وسوسته) أى ابلis بواسطة وسوسته ليوافق جعل الآية من باب الاسناد فابليس سبب للسبب

أنه لما إن الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون أي كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوم (يجمل الولدان شيئا) نسب الفعل إلى الزمان وهو الله تعالى حقيقة وهكذا كناية عن شدة وكثرة الهموم والأحزان فيه لأن الشيب ما يتسارع عند تفاقم الشدائد والحن أو عن طوله وأن الأطفال يبالغون فيه أو أن الشيوخ (وأخرجت الأرض أثقالها) أي ما فيها من الدفائن والحزائن نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله حقيقة (وغير مختص بالخبر عطف على قوله كثير أي وهو غير مختص

بواسطة وسوسته (قوله أنه لما الخ) بكسر الهمزة وجوبا لوجود اللام وفي بعض النسخ من الناصحين باللام فيصح الفتح على إسقاط الخافض أي على أنه لما الخ والكسر على جواب المقاسمة (قوله على أنه مفعول به لتتقون الخ) اعلم أن أصل تتقون تو تقون من الوقاية وهي فرط الصيانة متعد إلى مفعولين والاول مخذوف والثاني يوما على حذف المضاف أي عذاب يوم والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر فيتعدى إلى مفعول واحد ويحتمل أن يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى فكيف تحصل لكم الوقاية أو الحذر إن كفرتم ووجدتم يوما يجعل الولدان شيئا في الدنيا من عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله الكفرتم ما نصه على تأويله بجدتم كما يشير إليه وصرح به القنري (قوله أي كيف) مفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أي تتقون أي انقاسم (قوله يوم القيامة) كان الأحسن تأخيرها عن الآية فيكون تفسير لقوله يوما يجعل الخ كذا قال الحفيد وهو مبني على أن يوم القيامة مفعول تتقون ويوم ما بدل لكن قال عبد الحكيم أن يوم القيامة منصوب على الظرفية ويوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم القيامة كما توهم إذ لا دخل في تفسير معنى المفعول به الإبدال بخلاف الظرفية فانه بيان الاستقبال الذي في تتقون اه وهذا هو الاو في بقول الشارح نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله إن بقيتم على الكفر) فسر قوله تعالى إن كفرتم بأن بقيتم على الكفر أملا يحتاج إلى المفعول به ولأن الخطاب للكفار عبد الحكيم أي فكفرتم حاصل على القطع وأن لا تدخل على ما هو كذلك (قوله يوما) بدل حمله عليه الدخول على بقية الآية سم (قوله شيئا جمع أشيب والاصل في شين شيئا الضم وكسرت لمجانسة الياء كما في الجلالين (قوله وهذا) أي جعل الولدان شيئا وقوله كناية الخ فيه إشارة إلى أن الكناية لا تنافي الجزاء المقتضى (قوله لأن الشيب الخ) ظاهر في تقرير الكناية على قول السكاكي أن الكناية اللفظ المستعمل في المزموم معناه فقوله تعالى يجعل الولدان شيئا لفظ موضوع اللازم الذي هو تسارع الشيب وقد استعمل في المزموم وهو شدته وكثرة الهموم والأحزان وعلى الوجه الثاني اللازم الشيوخة والمزوم الطول سم وكتب على قوله الشيوخة ما نصه أي المعبر عنها بقوله شيئا (قوله عند تفاقم الشدائد) أي تكاثرها وتراكمها وتعاظها (قوله أو عن طوله) لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء في الدنيا وتأخيرهم إلى يوم القيامة لأن الطول قد يشتمل على السرور فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحس التعجب وأيضا طول ذلك اليوم أن يزيد من طول المدة التي يبالغ الأطفال فيها أو أن الشيوخة (قوله أو أن الشيوخة) أي في شيبون سم وكتب أيضا ما نصه وهو بهد الأربعين (قوله أي ما فيها الخ) تفسير مرادوا لا يقال جمع ثقل بفتحين وهو متاع البيت ح فوكتب أيضا ما نصه دخل في ذلك موتها وكنوزها ع ق (قوله والحزائن) تفسير سم (قوله إلى مكانه) أي مكان

(قوله كان الأحسن تأخيرها الخ) أي فيكون هو البدل ويوما هو المفعول وجه هذا يظهر رد عبد الحكيم بعد فتدبر (قوله بخلاف الظرفية الخ) أي لما دخل في تفسير الفعل (قوله أملا يحتاج الخ) وجه ذلك أن هذا التفسير مشعر بحسب العادة في إفادة أنه قد قطع النظر عن المفعول

بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالجاز في الاثبات و اراده في احوال الاسناد الخبري يوم اختصاصه بالخبر بل يجري في الانشاء نحو يا هاما ان ابن لي صرحا قال البناء قبل العملة وهاما ان سبب امر وكذا قولك ليثبت الربيع ماشاء وليصم نهارك وليجد جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الامر والنهي الى ماليس المطلوب منه صدور الفعل أو الترك عنه وكذا قولك ائت النهر جار وقوله تعالى أصلوتك تأمرك (ولا بد له) أي المعجاز العقلي (من قرينة) صارقة عن ارادة ظاهرة لان المتبادر الى الفهم عند انتهاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كامر) في قول أي النجم من قوله أفناه قبل الله

وقع منه الاخراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لا الى الظرف اذ المعنى وأخرجت من الارض لاني الارض اه عبد الحكيم (قوله بالخبر) الباء داخلة على المقصود عليه (قوله عطف على قوله كثير) أي بقطع النظر عن تقييده بقوله في القرآن (قوله لان تسميته بالجاز في الاثبات) أي في غير عبارة المصنف ع (قوله يوم اختصاصه بالخبر) لا كلام في ايهام اراده في احوال الاسناد الخبري واختصاصه بالخبر وأما ايهام التسمية ذلك فيقال فيه كما توهم الاختصاص بالخبر توهم الاختصاص بالثبوت فدفع التوهم قاصر أفاده في الاطول وقد يقال لما كان توهم الاختصاص بالخبر أشد لتعدد منشئه خصه بالدفع أو يقال لما لم يتعرض لنشأ توهم الاختصاص بالا ثبات لم يتعرض لدفعه تدرو كتب أيضا قوله يوم اختصاصه بالخبر منشأ التوهم أي بالنسبة الى التسمية المذكورة هو أن الاثبات لا يتحقق في الانشاء اذ الاثبات مقابل الانتراع وكل منهما حكم ولا حكم في الانشاء لانه من قبيل التصورات فان قلت علم من هذا الوجه أن الاثبات لا يمكن في الانشاء فكان الموافق لذلك تصرحه بالجزم بدل قوله يوم الحج اذ التسمية بالا ثبات لا يمكن شمولها للانشاء قلت بل يمكن شمولها لانه يكفي فيها وجود المعنى في بعض الافراد سيما والخبر أعظم من سم (قوله بل يجري في الانشاء) تصرح بما علم التزاما اه جري أي به الايضاح وتوطئة لقوله نحو الخ (قوله ابن لي صرحا) أي قصر ايجوز أن يكون مجازا لغويا أي أؤمر بالبناء (قوله وليجد جدك) أي وليعظم عظمتك سم فالجد بفتح الجيم أو المعنى ليجتهد اجتهدك فهو بالكسر (قوله أو والنهي) محو لا يصم نهارك ولا يمت لك (قوله الى ما) أي مسند اليه ليس الخ (قوله صدور الفعل) أي في الامر وقوله أو الترك أي في النهي (قوله وكذا قولك الخ) فصلها عما قبلها لانها نوعان من الانشاء غير الامر والنهي وأصل ليت النهر جار ليت الماء جار في النهر لانه الذي يتعنى جريه لا النهر لكن أسند الجري المتعنى الى النهر مجازا لا بستم الماء بالخلية وأصل أصلوتك تأمرك تأمرك بربك بسبب صلوتك أي بسبب تلبسك بها وما لا يمتك اياها ع في المجاز في اسناد جار الى ضمير النهر واسناد تأمر الى ضمير الصلوات لما تقدم (قوله ولا بد له من قرينة) أي به توطئة لتقسيم أي لفظية أو معنوية والافاقرة بنة علمت من قوله السابق بأول فقوله ولا بد الخ بمنزلة البيان لقوله بتأول فكان يذنبني أن يذ كر متصلا بما يتعاقب به ولا يفصل بينها ببيان الاقسام وما بعده من الاحكام (قوله صارقة الخ) أي ولا يشترط أن تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلفت في أنه هل يلزم أن تكون له حقيقة أم لا اه أطول ولا لما عو المجازي بخصوصه من كونه اسنادا الى السبب أو المفعول مثلا (قوله لان المتبادر الخ) علة لقوله لا بد (قوله في قول أي النجم الخ لا يخفى أن أفناه قيل الله انما يصرف ما قبله عن ظاهره لدلالته على أنه كان موحدا فمقابلته قوله صدوره عن الموحدا يقتضي أن يفيد الصدور عن (قول الشارح لان المتبادر الخ) أي لان المتبادر عند انتهاء القرينة ان هذا الاسناد هو الحقيقة مع أنه المجاز (قوله لدلالته على أنه كان موحدا) جملة قرينة انما هو من حيث دلالة على أنه موحدا فالقرينة في الحقيقة صدور الكلام عن الموحدا

(أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمدكور) أي بالمسند اليه المذكور مع المسند (عقلا) أي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعى أحدهم المحققين والمبطلين أنه يجوز قيامه به لأن العقل إذا خلى ونفسه يعد محالا (كقولك محبتك جاءتني البك) لظهور استحالة قيام المحبي بالمحبة (أو عادة) أي من جهة العادة (نحو) هزم الأمير الجند لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة وإن كان ممكنا عقلا وإنما قال

الموحد بما إذا لم يعلم من لفظ يقارنه أطول (قوله أو معنوية) وقد يجتمع الفريقان (قوله كاستحالة قيام المسند بالمدكور) أي انصافه به أو صدوره عنه والظاهر أنه يدخل قيام المبني للمجهول بنائب الفاعل إذ معنى ضرب زيد أنصف زيد بالمضروبية فلا وجه لقول صاحب الأطوار الأولى كاستحالة نسبة المسند إلى المسند اليه المذكور ليتناول نسبة الفعل للمجهول (قوله بالمدكور) أي في عبارة المتكلم وليس المراد المدكور في كلام المصنف سابقا (قوله المدكور) أي لفظا أو تقديرا أه أطول (قوله أي من جهة العقل) أشار إلى أن عقلا تميز من نسبة الاستحالة إلى القيام لكن على أنه فاعل المتعدي الاستحالة وهو الاحالة كفاي قولهم امتلأ الاناء ماء فالماء ليس فاعلا لامتلاء بل للملأ فان التميز لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المدكور بل يصح أن يكون لللازمه أو لمتعديه ويحتمل أن تكون الاستحالة متعدية بمعنى عند القيام محالا والحكم عليه بأنه محال مضافة إلى المفعول وعقلا وتتميز من النسبة إلى الفاعل المحذوف كما جوز في حاشية الكشف إيراد الحال من الفاعل المحذوف للمصدر وأما جملة على نزع الخافض فيبيده أنه غير قياسي أهمها خصا من الحفيد على المطول والفري وقوله لللازمه نحو وفجرنا الأرض عيونا بناء على أن التميز فيه محمول عن الفاعل فان المحول عنه على هذا فاعل لازم فاجر وهو تفجر وقوله أو لمتعديه نحو امتلأ الاناء ماء كما مر وقوله إلى الفاعل المحذوف لعل تقديره استحالة شيء قيام الخ عقلا تميز لشيء مبين لابهامه هذا ولا حاجة إلى تكاف شيء من الوجهين المذكورين لأن تحويل تميز النسبة أغلبي لا زومي كما نقله سم وغيره عن ابن هشام ويجوز أن يكون عقلا مفعولا مطلقا بتقدير مضاف أي استحالة عقل (قوله يعني الخ) إشارة إلى جواب ما يقال إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان نحو قول الدهري أثبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة مالم يخل العقل ونفسه حكم بها وأثبت الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه إلى دليل سم (قوله يكون) أي المسند (قوله والمبطلين) كالدهرية أه سم (قوله قيامه) أي المسند (قوله لأن العقل الخ) تعليل لقوله يعني الخ سم وكتب أيضا قوله لأن العقل أي كل عقل أو عقل الفريقين من المحققين والمبطلين فالمراد بالاستحالة عقلا المستحال بالضرورة أي لا يحتاج في الحكم باستحالته إلى نظر واستدلال وفي نسخة لأن العقل والعلية الجنس أي المراد ما تقدم لا كون جنس العقل إذا خلى الخ يرد قول الدهري أثبت الربيع البقل فن عقل الموحد بعده محالا مع أنه حقيقة وثلة لا يكون قول المصنف الآتي وصدوره الخ داخلا في الاستحالة العقلية على إرادة جنس العقل فتأمل (قوله إذا خلى ونفسه) أي من غير اعتبار أمر آخر منه من نظر أو عادة أو احساس أو تجربة إلى غير ذلك من عبد الحكيم وهذا التفسير على نسخة لأن أما على نسخة لأن فمعنى خلى ونفسه أي من غير منازعة الوهم وغلبة الشيطان (قوله كقولك محبتك جاءتني إليك) الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبرد في نحو ذهبت زيد من أن الفاعل صاحب المفعول في الذهاب لا على مذهب سيبويه من أن المعنى جعلت زيدا إذا هبالان الظاهر أن المبني على هذا كنت حاملا وسببا في ذهابه ولا يعني بالسبب الاحمال ولا شك في صحة اسناد مثل ذلك إلى

(قوله فان عقل الموحد الخ) الموحد ليس بقيد بل كل من خلى ونفسه عن منازعة الوهم وغلبة الشيطان كذلك وهنا تعلم أنه لا حاجة إلى جعل ال للجنس

قيامه به ليعلم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة أى
وكصدور الكلام (عن الواحد فى مثل أشاب الصغير) البيت فانه يكون قرينة معنوية على أن اسناد أشاب
وأفنى الى كره الغداة ومر العشى مجاز لا يقال هذا داخل فى الاستحالة لانا نقول لانسلم ذلك كيف وقد ذهب
اليه كثير من ذوى العقول واحتجنا فى ابطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته) يدعى ان الفعل فى المجاز العقلى يجب
أن يكون له فاعل أو مفعول به اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى اذا أسند اليه
يكون الاسناد حقيقة (أما ظاهرة كفاي قوله تعالى فارجع تجارتهم

الحجة لأنها تثير الجحى وتعمل عليه فعنى محبتك جاءت فى اليك على هذا جعلتنى جائيا من أن نشاركنى فى
الجحى أى كانت سببا فى جحى ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون اسناد الجحى اليها مجازا قلل المثال مبنى
على مذهب المبرداه سم بايضاح وكتب أيضا قوله محبتك الخ أصله نفعى جاءت فى بسبب المحبة فالمحبة
سبب داع للمجى لا فاعله قال السيرامى والاولى أن أصله الله جاء فى بسبب المحبة (قوله قيامه به) هذا حكاية
لكلام المصنف بالمعنى اه سم أى لان المصنف لم يقل ذلك بل قال قيام المسند بالمدكور (قوله وغيره) أى
غير الصدور كالاتصال (قوله وصدوره الخ) لا يقال هذا يخالف ما تقدم من أن البيت أعنى أشاب الصغير
الخ لم يعلم حال قائله وأن البيت محمول على الحقيقة مما لم يعلم حال قائله لانا نقول المراد صدوره من غير هذا
القائل من الموحدين كذا فرار بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله
كما ذكره ثم (قوله أى وكصدور الكلام) أوقعه فى ذلك عبارة الايضاح فى هذا المقام والاولى ارجاع الضمير
الى المجاز لثلاث يقع سلك الضمائر عن الانتظام يس فان قلت على هذا يصير المعنى صدور المجاز قرينة على
المجاز فيلزم معرفة انه مجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه فى قوله صدور المجاز ما يؤل الى
المجاز فقيه مجاز الاول ولعل وجه عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى المجاز الفرار من هذا التكلف (قوله
عن الموحدين) أى الكامل والافالمو حدى من يعتقد أن الله واحد وذلك يشمل المعتزلى ونحوه ممن يعتقد صدور
بعض الافعال من غيره تعالى سم وكتب أيضا قوله عن الموحدين لا بد من تقييده بغير الخفى حاله اه أطول
(قوله فانه) أى الصدور (قوله لا يقال هذا) أى الصدور عن الموحدين فى مثل أشاب الصغير البيت وقوله
داخل فى الاستحالة لان الموحدين يحيل قيام الاشابة والافناء بالمسند اليه المذكور أى فكيف يقابل (قوله
لانسلم ذلك) أى لانسلم دخوله فى الاستحالة العقلية التى أردنا بها كون الخى محال بالاضرة أى بضرورة
العقل بحيث لا يتوقف على دليل بل يحكم مجرد العقل باستحالته وان كان حقيقة قوله أشاب الخ محالا نظريا
يجاز الى دليل ولذا قال كيف وقد ذهب الخ (قوله كيف وقد ذهب الخ) فهو من الخيال الغير الضرورى
الذى الكلام فيه (قوله ومعرفة حقيقته) أى حقيقة متعلقة الذى هو المسند اليه الذى يكون الاسناد اليه
حقيقة كما يدل عليه قول الشارح فمعرفة فاعله الخ كفاي سم وسبب هذا التأويل سببى وكتب أيضا قوله
ومعرفة حقيقته لم يقل وحقيقته للتنصيص على أى المراد الظهور والخفاء بحسب لا بحسب الوجود
عبد الحكيم وبه يجاب عن قول يس لو أسقط لفظ معرفة لكان أخصر وأظهر فان الظهور والخفاء انما
ينسبان الى ما يعرف لا المعرفة فى كلامه تسامح لا يخفى ثم قال والحاصل أنه أسند الظهور والخفاء المعرفة
باعتبار تعلقها الذى هو المسند اليه الحقيقى اه ملخصا ومتعلقها المذكور هو حقيقة المجاز العقلى أى
حقيقة متعلقة وكتب على قوله بحسب العلم مانعه أى بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته (قوله يعنى أن
العلم) اقتصر عليه لانه الاصل والافافى معناه مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل
وقوله أو مفعول له نحو ضرب زيداه سم (قوله فمعرفة فاعله أو مفعوله) لم يقل فمعرفة اسناده الذى اذا

أى فارجو فى تجارتهم واما خفية) لا تظهر الا بعد نظرو تأمل (كفى قولك سرتنى رؤيتك أى سر فى الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا * اذا ما زدتته نظرا

أى يزيدك الله حسنا فى وجهه) لما أودعه الله من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والايمان وفى هذا تعريض بالشيخ عبدالقاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للعقل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لميرتنى فى سرتنى رؤيتك ولزيدك فى يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا أقدمنى بلدك حق لى على فلان

استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لأن الاسناد لا يتصف بالظهور والجماء الا باعتبار ظهور فاعله أو مفعوله وخفائه اھ عبدالحكيم قال سم وأنت اذا تأملت قوله بعد وفى هذا تعريض بالشيخ الخ علمت أن النزاع فى الفاعل لا فى الحقيقة فيكون هذا سبب التأويل (قوله أى فارجو فى تجارتهم) أى وأسند الربح لا بجارة لكونها سببا فيه (قوله وأما خفية) أى لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازى وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقى اھ عبدالحكيم (قوله وتأمل عطف تفسير ان لم يرد النظر الاصطلاحى الذى هو ترتيب الخ وهو الاقرب وعطف لازم ان أريد (قوله سرتنى رؤيتك) هذا القول مجاز اذا أريد منه حصول السرور وعند الرؤية أما اذا أريد أن الرؤية موجبة السرور فهو حقيقة عبدالحكيم (قوله وقوله) أى أبى نواس الحسن ابن هانى الشاعر المشهور على ما فى الايضاح وقول ابن المعدل على ما قاله الشارح فى مطوله فمن قال لا تنافى بين قوليهما الجواز أن يكون له كنيستان لم يأت بشئ وقيل هذا البيت

يرينا صفحتى قر * يفوق سناها القمر

كذافى الاطول (قوله حسنا) أى علم الحسن وظهوره اذ نفس الحسن موجود فى الوجه لا يزيد بتكرار النظر وبتقدير المضاف اندفع أيضا ما يقال أن المفعول الثانى الفعل الزيادة يجب أن يصح اضافته الى الأول وما هنا ليس كذلك (قوله فى وجهه) أشار أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وان الاسناد فى الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله يظهر) أى ذلك الحسن الزاد سم (قوله وفى هذا) أى فى قوله ومعرفة حقيقة الخ حيث اشترط فى المجاز العقلى أن يكون له فاعل حقيقى اما ظاهرا أو خفى اھ من سم (قوله فاعل يكون الخ) أى فاعل محقق فى الخارج أسند اليه الفعل حقيقة اسنادا يعتمد به يقصد فى العرف والاستعمال اسناد الفعل الى ذلك الفاعل وأن موجودها هو الله تعالى فلا نزاع فيه انما النزاع فى الفاعل بالوجه المذكور فسقط الاعتراض الآتى وكتب على قوله أسند اليه الفعل ما نصه أى قبل اسناده للمجازى كما يؤخذ من سم فيما بعد (قوله فانه ليس لسرتنى الخ) فى الاستعمال لعدم وجود تلك الأفعال المتعدية فى الاستعمال (قوله وكذا أقدمنى الخ) أى فهو مجاز عقلى وليس للاقدام فاعل حقيقى وحاصل توجيه المجاز العقلى فيه أنا نبالغ فى كون الحق له دخل فى القيد ففرض اقدا ما صادرا من فاعل متوهم ثم نقله عنه ونسبته الى الحق مبالغة فى ملاسته كما ينقل اسناد الفاعل من الفاعل الحقيقى الى الفاعل المجازى مبالغة فى ملاسة الفاعل المجازى للفعل فالمجاز حينئذ فى الاسناد فاعل الحقيقى ليس موجودا محققا فى الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفعل الى الفاعل المتوهم المفروض وعلى هذا يحمل قول الشيخ ليس لهذه الافعال فاعل أى محقق فى الخارج يعتد باسنادها اليه هذا ويحتمل أنه مجاز مرسل ان أريد بالاقدام الحمل على القيد أو استعارة بالكناية أن شبه الحق بمقدم تشبيها مضمر فى النفس وطوى ذكر المشبه

(قوله أو استعارة بالكناية) فيه ان الكناية على رأى القوم لم يزل اسناد الاقدام معها الى غير ما هو له بل وعلى رأى السكاكى أيضا وتبأنى الكلام فى ذلك قبيل أحوال المسند اليه

بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقُدوم واعتراض عليه الامام نضر الدين الرازي بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة لا امتناع صدور الفعل لاعن فاعل فهو أن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وزعم صاحب الفتح أن اعتراض الامام حق

به وهو المقدم ورزله بذلك لازمه وهو الاقدام تخيلا ما خصص من السيرامي وكتب على قوله يعتد باسناده اليه ما نصه بأن يقصد في العرف والاستعمال اسنادها اليه (قوله بل الموجود ههنا الخ) يعني الكلام في فاعل الفعل المتعدي في فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدي غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقي بل الموجود هو اللازم بانتفاء الفاعل الحقيقي أعني فاعل المتعدي لعدم وجود الفعل المتعدي فان قيل كيف يصح القول بانتفاء المتعدي مع تحققه قطعا فالجواب أن المراد أن المتكلم بهذه الافعال لم يقصد معنى المتعدي والاخبار عنه وان كان متحققا في الواقع الاعلى سبيل التخييل وما كان كذلك لا يحتاج الى فاعل فالجزم بانتفاء المتعدي بالنظر الى المقصود من الكلام لا بالنظر الى الواقع هذا خلاصة ما في المقام وان وقع لبعضهم خبط وخلط لا يخفى على من له تدبر تام يس ونقله سمع عن شيخه عن س وعبارة ع ق وانما نبه المصنف على أن الحقيقة المجاز قد تكون نغمة تعديضا بالشيخ عبد القاهر في قوله ان نحو انما ليس من المجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين المصنف أن له حقيقة خفيت على الشيخ وهي ما بين من أن الاسناد في الأصل لله تعالى وقد تبع في هذا الرد الفخر الرازي حيث قال كل فعل لا بد له من فاعل لا استحالة صدوره بلا فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما أسند اليه الفعل فلا مجاز ولا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا الكلام فقدّر الفاعل في المنالين الله تعالى لأنه الفاعل الحقيقي وهذا الرد يتجه ان كان مراد الشيخ أن ثم أفعالا لا يتصف بها شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بل المراد أن نحو سر تى رؤيتك وأقدمنى بذلك حتى على فلان ويزيدك وجهه حسنا لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدي ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لأنها لكونها اعتبارية أعني عرفا استعمالها الموصوفها الذي تعتبر في الواقع به ولو صح أن لها موصوفا لان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القُدوم والسرور واللازم والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده كالمجاز الذي لم يستعمل له حقيقة ولم يرد أن هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد أنه يستعمل لعدم تعلق الغرض بها ولهذا كان مذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبالما يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التركيب وهذا أن سلم اندفع به الرد على الشيخ والا فالرد وارد فليتأمل فان هذا المقام مما صعب فهمه على كثير اه بحروفه (قوله لا بد أن يكون فاعل) أي موجود وهذا يساهم الشيخ وليس مراده نفيه (قوله لا امتناع صدور الفعل الخ) قيل يتناول مثل مرض ومات فيجب أن يراد بالصدور ما يشمل قيام الفعل واتصاف الفاعل به تجوز أي ويخصص بمنزل أقدمنى فانه محل النزاع والجواب أن المرض والموت وان كانا غير صادرين من المريض والميت لكونهما صادران عن غيرها وحادثان فالمقصود أنه يستحيل أن يصدر الاثر بدون وجود الفاعل اه حفيد على المطول (قوله لاعن فاعل) أي موجود وهذا لم ينه الشيخ بل يسلم لزومه وليس هو الذي نفى وجوبه كما مر فاعتراض الامام عليه مدفوع (قوله والا فيمكن تقديره الاولى أن يقول والا فلا بد من تقديره ليكون مناسباً للدعوى (قوله (قوله والاخبار عنه) المناسب والاختيارية (قوله لانها لكونها اعتبارية أي فرضية تخيلية أي لكونها أريد منها المعاني الاعتبارية وان كانت لها معان محقة

وأن فاعل هذه الأفعال هو أنه تعالى وأن الشيخ لم يعرف حقيقة خلفائها فتيبهم المصنف وظنى أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أى المجاز العقلي (السكاكى) وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكتابة عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة الاستعارة وهذا معنى (قوله ذاهبا الى أن مامرو) من الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهو عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينه وهى أن تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به

وإن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى (فيه أنه جعل فاعل الاقدام النفس وفاعل سائر الأفعال الله تعالى والحق أن الفاعل فى الجميع النفس على زعم المعتزلة فإن العبد خالق لأفعاله على زعمهم بعضها بالمباشرة وبعضها بالتولد كالمولد بالنتيجة المخلوق للعبد بالتولد عن النظر فيدعى أن يقولوا بتولد الله وروا العلم بزيادة الحسن عن الرؤية أفاده الحفيد وفيه إشارة الى اعتراض على السكاكى لخالفه كلامه مذهب جماعة المعتزلة وعلى الشارح فى نقله عنه أنه زعم أن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى ويمكن أن يجاب عن الشارح بأن اسم الإشارة راجع الى سم وزيد على أن الجمع مراد به ما فرق الواحد أو بتفليها على أقدم تدبر (قوله حقيقة) أى الأفعال أى حقيقة متعلقة بها وهو المسند اليه (قوله فتب به أى تبع صاحب المفتاح (قوله تكلف) وذلك لأن تقدر الفاعل الموجد وهو الله تعالى فى مثل هذه الأفعال السابقة تقدير لم يقصد فى الاشتغال لا يلقى به الغرض فى التراكيب كذا يؤخذ من عرق (قوله وأحق ما ذكره الشيخ) وذلك لأنه ليس مراده فى الفاعل رأسا بل مراده فى وجوب فاعل أسند اليه المسند قبل اسناده الى المجاز يعنى أنه لا يشترط فى المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الأمر الخ لا يسند ذلك المسند الا الى المعنى المجازى سم (قوله وأنكره) تقليلا للانتشار وتقريرا لضبط اعتبارات البلغاء (قوله فى سلك الاستعارة بالكناية) فى الاستعارة بالكناية بأن تشبه الاستعارة بالكناية بالدر المنظوم فى سلك تشبيهها مضمرا فى النفس والسلك تحبيل والنظم ترشيع (قوله بجعل الربيع) أى لفظ الربيع (قوله المبالغة فى التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة فى التشبيه ادخال الشبه فى جالس المشبه به وجعله فردا من أفراد ادعاء راجع سم (قوله ذاهبا) لوخ بلفظ ذاهبا الى قوله فإين تذهبون وكتب أيضا قوله ذاهبا الى أن ذاهبا الى أن مامرو ونحوه الخ اعتراض على السكاكى بأن التشبيه لاجل المبالغة فى المدخلية إنما يقصد فى بعض المواضع كفى الاسناد الى السبب بخلاف نحو الاسناد الى المصدر فلا قصد لتشبيهه معه فما ذهب اليه إنما يتجه فى البعض دون البعض أفاده الحفيد (قوله أن تذكر المشبه) أى ذكر المشبه واعتبر بانها عند السكاكى لفظ المشبه لاذكره وأجيب بأن إضافة ذكر المؤول به قوله أن تذكر من إضافة الصفة الى الموصوف أى المشبه المذكور الخ (قوله تريد المشبه به) حقيقة فى اعتقاد المصنف بدليل جواب الشارح الآتى سم (قوله من اللوازم المساوية للمشبه به) أما مساواة اللازم الذى هو الانبات للفاعل الحقيقي فظاهرة لأن المراد به الانبات بالقوة وهو مساو وأما لاظهار فى السبع فالمراد بها الخصوصية لا مطلق الاظهار وهى مساوية له لأن غير اظهار السبع لا ينسب اليها فقل ذهب على التحقيق اهرق وقوله لأن المراد به الانبات بالقوة أى لا الانبات بالفعل اذ لا يتحقق الانبات بالفعل حيث تحقق القادر المختار فان الله موجود قبل وجود الانبات فإين المساواة قاله سم وقال يس (قوله الظاهر أن مراده بالمبالغة الخ) ولا يقال هذا إنما يكون يتنامى التشبيه فكيف يكون مبالغة فيه لأن ذلك وإن كان يتنامى التشبيه يدل على شدة الشبه قافهم

مثل أن تشبه النية بالسبع ثم تفرد بها بالذكرو تضيف البهاشيا من لوازم السبع فتقول مخالب النية نشبت بفلان (بناء على المراد بالبيع الفاعل الحقيقي) للابيات يعنى القادر والمختار (قرينة نسبة الابيات) الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي (اليه) أى الى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال وحاصله أن تشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي فى تعلق وجود الفعل ثم تفرد الفاعل المجازى بالذكرو وتنسب اليه شيأ من لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه) أى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر) لانه يستلزم أن يكون المراد بعميشة فى قوله تعالى فهو فى عبشة راضية صاحبها

المراد بالمساواة أنه لا يرجد الامنه ولا شك أن الابيات لا يرجد الامن الله تعالى وليس المراد بها عدم الانفكاك على قوله الخصوصية مانصبه أى التى يترتب عليها النشب بقرينة القام وكتب أيضا قوله المساوية أى التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالابيات فانه يصدق بصدق الفاعل الحقيقي وبنتفى بانتفائه سم (قوله مثل أن تشبه النية بالسبع) فى اغتيال النفوس سم (قوله ثم تفرد بها بالذكرو) أى مراد بها المشبه به لقوله وتريد المشبه به سم (قوله القادر المختار) بعنوان هذا المفهوم لامن حيث خصوصية ذاته تعالى فلا يرد أن ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ريكك جدا عبد الحكيم (قوله بقرينة نسبة الابيات اليه) فيه أن السكاكى يجعل قرينة الاستعارة بالكنياية استعارة تخيلية بالمعنى الذى ذهب اليه فيها فالواقى لمذهبه أن يقول بقرينه استعارة ما هو لخاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية يتوهم فى المشبه تشبيهه بتلك الخاصة مثبتة له شبه ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على أن المراد بقرينة نسبة ما هو مشبه بالابيات اليهود بما يقول أن السكاكى وان اشتهر عنه أن قرينة الاستعارة بالكنياية أن قرينتها قد تكون أمر محققا كما فى أنبت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التأويل نعم فى قوله وعلى هذا القياس غيره نظر لانه لا يمكن قياس القرينة فى أكثر الأمثلة عليه ونحن على أن ما ذكره ليس نصافى أن الابيات محمول على معناه الحقيقي وليس مستعار الأمر وهى وتبع ما اشتهر عنه وستطلع على معنى كلامه فى أنبت الربيع فى فن البيان فى مقامه ان شاء الله تعالى أطرل ببعض تصرف وكتب على قوله الابيات مانصبه أى بالقوة سم (قوله وحاصله) أى جريان غير هذا المثال على قياسه فأن معنى وعلى هذا القياس غيره وغير هذا المثال جار على قياسه سم (قوله فى تعلق وجود الفعل به) وان كان أحدهما على وجه ايجاد والاخر على سبيل السبب سم (قوله لانه يستلزم الخ) استلزام أن يكون المراد بعميشة صاحبها ليس تقابلا لعدم صحة الاضافة وأخويه كما يوهمه ظاهر العبارة بل استلزام مثل ذلك موجود فى الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلانا نفسه وأن يكون المراد بضمير هاما ان العملة أو بالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل لها عدم صحة أن تكون العيشة ظرفا لصاحبها فالأولى أن يقال يستلزم أن لا يصح جعل العيشة فى قوله تعالى فهو فى عبشة راضية ظرفا لصاحبها كذا فى الأطول (قوله بعميشة) اما أن يراد بضمير عيشة أى الضمير الراجع اليها المستتر فى راضية أى واذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة الجورور بنى بمعنى صاحبها أيضا ابتداء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكر الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشيء فى نفسه وأما أن يراد بعميشة الجورور بنى لان مذهب السكاكى عدم اختصاص المجاز العقلى باسناد الفعل أو معناه الى مرفوعة فيلزم ما ذكر ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبه أن يذكر الفاعل المجازى ويزاد الفاعل الحقيقي والجورور ليس فاعلا لانه فاعل فى المعنى كالمبتدأ فى نهارة صائم وحينئذ فجعل المصنف التجوز فى الموصوف والمبتدئ مبنى على مذهب السكاكى لاجل ما ذهب هو اليه من الوسطة

لما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه وهو يقتضي أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقوله تعالى في صاحب عيشة راضية وهذا مبني على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (و) يستلزم (أن لا تصح الاضافة في) كل ما أضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي (نحو نهارة صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه) اللازمة من مذهبه لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة وفي وقوعها كقوله تعالى فاربحت تجارتهم وهذا أولى التمثيل (و) يستلزم أن لا يكون الامر بالبناء (في قوله تعالى) ياها مان ابن لي صرحا (ها مان) لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم واللازم باطل لأن النداء له والخطاب منه

كما عرفت يس بتأخير وقول الشارح وهذا مبني الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول اذ كون المراد بالضمير ما أريد بمرجه على الثاني أمر لازم قطعاً لا يحتاج الى تنبيه عليه ولزوم ظرفية الشيء في نفسه عليه لا يحتاج الى واسطة (قوله لماسياتي) الأولى بحاله أن يذكر بعد قوله بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الانبات اليه اه أطول (قوله في الكتاب) أي المتن (قوله صاحبها) أي ويلزم ظرفية الشيء في نفسه لأن ضمير هو راجع الى من في قوله تعالى فامان ثقلت موازينه الآية فهو نفس صاحب العيشة (قوله اذ لا معنى الخ) قيل بل له معنى صحيح يعني كائن في أصحاب العيشة ونازل معهم اه يس ورده عن فقال وتأويله بمعنى هو مستقر في أصحاب العيش المرضي وكائن بينهم خلاف المتبادر بل لا يصح لأن عيشة نكرة ولا يصح اطلاقها على الجمع وأيضاً مثل هذا الكلام لا يستعمل في مثل هذا المعنى ولو كان من لوازم معناه اه قال في الاطول وينجها أنه لا يجوز أن يكون فهو في عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد فتأمل (قوله وهذا) أي الاستلزام المتقدم الناشئ عنه القساد (قوله وهذا مبني ان المراد الخ) فان أراد بالعيشة ما يتعيش به الانسان والضمير في قولنا راضية العيشة بمعنى صاحبها على الاستخدام فلا فساد اذ يصير المعنى حينئذ فهو في عيشة راض صاحبها وهو ع ق و كتب أيضاً قوله وهذا مبني الخ فان قيل اسناد مجموع راضية والضمير أيضاً مجازي عند السكاكي لجملة مثل ذلك من المجاز العقلي لا واسطة كما عند المصنف فالمراد بعيشة صاحب على تقدير الاستعارة قطعاً فاما اذا جعل الضمير عبارة عن الصاحب فاسناد المرجوع الى العيشة ليس مجازياً أفاده الخفيدو كتب على قوله عبارة عن الصاحب ما نصه أي على طريق الاستخدام (قوله واحد) هو الصاحب أي صاحب العيشة (قوله في كل ما) أي تركيب أو التركيب الذي والرابط محذوف أي في كل ما أضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) أي الذي هو مفاد الضمير في نهارة وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وجملة على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مهالا يلتفت اليه ببلاغة مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله تعالى وكلام العرب ع ق (قوله ولا شك) بمنزلة أن يقول واللازم باطل سم وكتب على قوله واللازم باطل ما نصه أي عدم صحة الاضافة فيما ذكر فالعنى يلزم كلامه أن لا تصح الاضافة في كل ما أضيف الخ مع أنها واقعة من غير شك في كلام الله فوقوعها يرد عليه (قوله كقوله تعالى) استدلال على صحة هذه الاضافة وقوعها سم (قوله وهذا أولى في التمثيل) لأنه أدفع للشعوب لأن قوله نهارة صائم ما يناقش فيه احتمال الاستخدام لأن للنهار معنيين الزمان المخصوص وهو الحقيقي والاخر الصائم وهو المعنى المجازي وقد أريد باسمه الظاهر المعنى الحقيقي وضميره المعنى المجازي يس فنكون الاستعارة انما هي في الضمير المستتر في صائم لافي نهارة حتى يلزم اضافة الشيء الى نفسه (قوله لان النداء له الخ) فيكون الامر أيضاً له اذ لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير تثنية أو عطف

(و) يستلزم (أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل) وشفي الطبيب المريض وسرتى رؤيتك ما يكون
 الفاعل الحقيقي فيه هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لأن مثل
 هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع أو لم يسمع
 (واللوازم كلها منتفية) كما ذكرنا في ذمة من باب الاستعارة بالكناية لأن انتفاء اللازم يوجب
 انتفاء اللزوم وجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهب في الاستعارة بالكناية أن يذكر
 المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية في
 قولنا يخالب المنية نشبت فلان هو السبع حقيقة والسكاكي مخرج بذلك في كتابه والمصنف لم يعالج عليه
 وما قيل أنه يجوز أن يكون الأمر طامان بأن يأمر العملة بالبناء فقيه أنه خروج عما نحن فيه لأنه حينئذ
 يكون من المجاز في الطرف حيث أريد بان الأمر به عبد الحكيم أي فيخرج عن المجاز العقلي كما يقول
 المصنف وغيره عن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكي وكتب على قوله من غير تنبيه ما نصه أي أو جمع
 (قوله ويستلزم أن يتوقف الخ) ولا يجاب عن هذا الاستلزام بأن مذهب السكاكي أن أسماء الله تعالى غير
 توقيفية لأن الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره ممن يذهب إلى غير ذلك مع عدم انكار غيره
 فصار استعماله صحيحا ولو كان كما ذكره السكاكي لتركه من رايها توقيفية أولا نكر عليه ع وقد أشار
 إلى ذلك الشارح بقوله عند القائلين الخ (قوله على السمع) الأولى على الاذن لأن المتبادر من السمع في
 هذا الفن السماع من البلغاء لا من الشارع اه أطول (قوله لأن أسماء الله تعالى توقيفية) أي
 ما يطلق عليه تعالى سم وكتب أيضا قوله لأن أسماء الله تعالى توقيفية أي ولم يرد إطلاق الربيع
 والطبيب والرؤية على الله تعالى (قوله توقيفية) أي لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد اذن من
 الشارع كالرحمن فانه مجاز اه سم (قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها عبد الحكيم
 (قوله بل المشبه به ادعاء الخ) فيه انه اذا كان المراد بالمنية الموت بادعاء السبعية لم يكن هذا مغنيا عن القول
 بكون الاسناد مجازيا لأن حق الانبياء مثلا أن يسند إلى القادر الحقيقي دون الزمان المشبه بالقادر
 المتصور وبصورته فيلزم السكاكي ما هو بمرتب من قال في الأطول ويدفع بأن المسند إلى الاستعارة بالكناية عنده
 ليس ماهو المشبه به بل ضرورة وهمية شبيهة بالمسند فهو المشبه حقيقة وحقه أن يسند اليه ويرى هذا الدفع
 بأن ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة تخيلية هي اللفظ المستعمل في الصورة الوهمية لا غيره
 خطأ لا نصرح في بحث رد المجاز العقلي إلى الاستعارة بالكناية أن قرينة الاسماراة بالكناية قد يكون أمرا
 وهميا كما في أظفار المنية ونظمت الحال وقد تكون أمرا محققا كما في أنبت الربيع البقل وهزم الأمير
 الجنود وقد أخبر نالك بأن معنى كلامه هذا شيء آخر ستطلع عليه وبما ذكرنا ظهر أن مبنى الاعتراضات على
 أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يزداد المشبه به حقيقة وأن المراد بما أسند إلى المشبه به معناه
 الحقيقي في هذه الأمثلة الأعلى مجرد أن المراد المشبه به حقيقة حتى يكفي في دفعها الإشارة إلى أن يراد نفس
 المشبه بادعاء كونه المشبه به كما ظنه الشارح وتبينه أقوم اه ملخصا (قوله هو السبع حقيقة) بل المراد
 الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا لفظ السبع ادعاء وحينئذ يكون المراد بسبعية
 صاحبها بادعاء السبعية لها وبالزعم الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة
 وأيضا يكون الأمر بالبناء طامان كما أن النداء لها لکن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة
 ولا يكون الربيع مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع إذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء أنه
 قادر مختار من أجل المبالغة في التشبيه وهذا الذي ادعينا أنه مراد ظاهر مطول (قوله لم يطلع عليه) أي

(ولانه) أى ماذهب اليه السكاكى (ينقض بنحو نهاده صائمه) وليلة قائمه وماشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح السكاكى والجواب أنه إما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه يبنى من التشبيه يدل به جعل قوله قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبمضهم لما لم يقف على مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برى عنه ورأينا تركه أولى

(أحوال المسند اليه)

أى الأمور العارضة لهن حيث أنه مسند اليه وقدم المسند اليه على المسند

على ذلك (قوله ولانه ينقض الخ) حاصل استدلال السكاكى كما أشار اليه الشارح بقوله والحاصل الخ أن كل مجاز عقلى فهو ذكر المشبه واردة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما عدا شأنه فهو استعارة بالكناية فامر من لصغراه مستند ابانه يلزم المحال وهذا نقض له بالتخلف فإن دليله يجرى في المجاز العقلى الذى ذكر فيه الطرفين ولا استعارة بالكناية لاشتراطه لعدم ذكر المشبه به فتدبر فانه قد زل في تقريره الاقدام عبد الحكيم على المطول (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي) وهو الضمير في نهاده وليله لان المراد به الشخص والضمير في صائمه ونائم هو الفاعل المجازى وهو المشبه (قوله على وجه يبنى من التشبيه) بان يكون المشبه به خبر أو صفة أو حالا ضرورة أن صدقة على ما جرى عليه لا يكون إلا بتقدير أدارة التشبيه والبيت والنال المتقدم ليسا من هذا ونظيرهما فذلك بسيف زيدى يدأسدو للقبى زيد رأيت السيف فى يد أسد وكتب على قوله أو حالا مانصه أو مضافا الى المشبه كالحين الماء كما فى المطول (قوله قد زرا الخ) صدره * لا تعجبوا من بلاغاته * قد زر الخ والبلا بالكسر والقصر مصدر بلى النواب صار خنقا واذا فتح مدو الغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قوله مع ذكر الطرفين) هما القمر وضمير أزراره أو ضمير غلالته عبد الحكيم

(أحوال المسند اليه)

(قوله أى الأمور العارضة له) أى الأمور العارضة التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أن تكون سببا فربما حتى لا يرد الرفع حتى لا يرد الرفع فانه عارض للمسند اليه من حيث أنه مسند اليه فالإضافة فى الترجمة للمهد وأخرج المعاصم فى أطوله بعدية الإضافة أحوالا لا تعرض للمسند اليه بواسطة أنها أحوال الاستناد والمستند ككونه مسندا اليه لاستناد مؤكّد ومسند اليه لاستند مؤخر لأن ذلك ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاستناد وحال المسند اليه من تراءيه وكتب على قوله التى بها الخ ما بصبه والقرينة على ذلك ما تقدم فى تعريف علم الممانى (قوله من حيث الخ) حيث أن تقييد خرج ما يعرض لهن من حيث ذاته ككونه جوهر أو عرضا كليا أو جزئيا ومن حيث عدد حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا وغير ذلك (قوله وقدم المسند اليه) أى (قوله ليسا من هذا) أى ليسا من الجمع بين الطرفين على الوجه الذى يبنى من التشبيه بل من الجمع بينهما على وجه لا يبنى (قوله بواسطة أنها أحوال) صوابه استقامتها وقوله الاستناد أى كائنا لاستناد وهذا من عام الوصف بل هو محطه

(١) أى بلا واسطة وأن الدفع فبواسطة توقف الفصاحة عليه وفيه نظر إذا الخروج بقوله الى الخ مطلقا إذا لا دخل للرفع فى المطابقة تأمل جدا اه شيخنا (٢) يذنب ملاحظة تأخير عن الحيثية لامر آخر غير ما هنا فتنبيه اه

لما سيأتي (أما حذفه) قدمه على سائر أحواله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره هنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تبييناً على أن المسند اليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة اليه حتى أنه إذا لم يذكر فكانه أتى به ثم حذف بخلاف المسند

أحوال المسند اليه وكذا ما بعده (قوله لما سيأتي) أي قريبان منه أنه الركن الأعظم سم (قوله أما حذفه) أي من غير إقامة شيء مقامه وحيث يكون لغرض من نوى كما هو اللائق بالقرن لا مجرد امر لفظي وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدأ من المسند اليه لأن الفاعل إذا حذف أمّا أن يقوم شيء مقامه كما في باب النيابة وراقبه الفعل أو شبهه وباب الاستثناء المفعول وباب المصدر ولا يحتاج حينئذ القرينة بل للداعي إلى الحذف أو لغرض لفظي كاللقاء الساكنين في نخع اضرين يا قوم واضربوا الرجل فقول المطول وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل إلى المفعول لا يناسب المقام مع أنه لا يجب اسناد الفعل ولا أن يكون المسند اليه المفعول كما عرفت اهـ وكتب أيضاً قوله أما حذفه أي اعتماد على القرينة المعينة له ولم يتعرض لها المصنف لأنها مصححة للحذف والكلام في المزايا المرجحة التي يختص بالبلغ بملاحظتها لأن العامي أيضاً يحذف لوجود القرينة أفاده في الاطول وكتب أيضاً ما نصه أي انحذافه إذ الحذف قول المتكلم فلا يكون من أحوال المسند اليه (قوله لكونه عبارة) أي في الاصطلاح وإن كان لفظه من حيث فهو مة الأقوى أعني الاسقاط مشعر بالعدم بعد الاتيان ولذا اختير على لفظ الترك إشارة إلى كونه ركناً أعظم كأنه أسقط عبد الحكيم وبهذا يدفع ما يترامى في كلام الشارح من التناقض وحاصله أن ما ذكره في هذه النكتة يدل على أن الحذف عدم الاتيان ابتداء وما ذكره في نكتة التعبير هنا بلفظ الحذف يدل على أنه الاسقاط بعد الاثبات وذلك تناف وتناقض في معنى الحذف ودفعه الحفيد أيضاً بما حاصله أن ما ذكره في النكتة الثانية مبني على التخيل والنظر لما شاع من اطلاق الحذف على الاسقاط بعد الاثبات وما ذكره في الأول مبني على ملاحظة الواقع فإن المسند اليه المحذوف بحسب الواقع لم يؤثر به أو لا ثم زال بل ترك ابتداء (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أي فالحذف متقدم على الذكر أي والاثبات مقدم على باقي الأحوال لكونها كالنكتة له كما قاله عبد الحكيم فاندفع ما يقال هذه النكتة إنما تقتضي التقديم على الذكر دون بقية الأحوال ويبحث في الدفع بما ذكره بأن باقي الأحوال الآتية تجري في المسند اليه المحذوف أيضاً فهي تفصيل للحذف أيضاً الآن يجب أن جريانها في المذكور أظهر من جريانها في المحذوف أيضاً فهي تفصيل للمذكور أقوى فتأمل وكتب على قوله أي فالحذف مقدم على الذكر ما نصه فيكون بيان أحوال الحذف أيضاً مقدماً (قوله هو ذكره) أي عدم الاتيان به ويجوز عود الضمير على الحذف بتسامح أي معنى الحذف سم (قوله الركن الأعظم الخ) لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى في الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو افتقر في الافادة إلى كل منهما لكان الدال منهما على الذات أشد في الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لأن الحاجة إلى المضاف اليه

(قوله أي اعتماداً على القرينة المعينة له) فيه أن تعيين القرينة قد يقتضي الحال خلافاً (قوله أي انحذافه الخ) لا يظهر كل الظهور لأن الدواعي المذكورة ليست إلا للأفعال لا للأنار كما هو المتبادر فلا نسب إبقاء الحذف ومأمومه على معناه ومعنى كون الحذف من أحوال المسند اليه أنه عارض له ومتعلق به وأن كان صفة المتكلم اهـ شيخنا (قوله ويبحث في الدفع بما ذكره) أي فيكون الدفع حينئذ ليس بما ذكره بل بان جريانها في المذكور إلى آخر ما ذكره وأحسن منه أن يقال إن باقي الأحوال تفصيل للذكر كالحذف فتأخر عنها

فانه ليس بهذه المثابة فكانه ترك من أصله (فلاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة ركنان من الكلام (أو تخييل المدول الى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل المدول لان مع الدال حقيقة عند الحذف

المعروض أشد من الحاجة الى المضاف العارض ع (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أي المنزلة وهي كونه الركن الاعظم الخ (قوله فكانه ترك من أصله) تركه بمعنى عدم ذكره محقق فلا يناسب ايراد لفظ كان قائل المراد بتركه تركه طلقاً أي حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدراً او مراد فإيناً لم يسم فصح أي الاثبات بكان أي فكانه ترك حقيقة وحكما مع أنه مذكور حكماً (قوله فلاحتراز الخ) اعلم أن من النكات الاتية ما يجتمع بعضه مع بعض لكن المدار على المقصود والملاحظة (قوله بناء على الظاهر) حال من العبث أي حال كون العبث مبنياً على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه لاعلى الحقيقة ونفس الامر عبد الحكيم (قوله وان كان في الحقيقة الخ) أي قد ذكره في الحقيقة لا يكون عبثاً وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كالأدرك في التنصيص على ما هو المقصود الام من عبد الحكيم (قوله تخييل المدول) أي أن تخيل المتكلم للسامع بذلك الحذف أنه عدل الى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل أي بوقع ذلك في خيال السامع ووجهه أي وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجهه كما في الاطول (قوله من العقل واللفظ) كون الحرف وضوعالجزئيات بوضع واحد ليستعمل في واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شيء على مدخوله لانه يستدعي أن يراد به في تلفظ واحد معينان بالنظر الى كل من المدخولين وهو بمنزلة أن يقال عسعس اليوم والليل ويراد أقبل اليوم وأدبر الليل ولهذا أ كاد أحكم بأن العطف على مدخول الحرف ليس الا بتقديره لا باعتبار الاستصحاب أطول (قوله من حيث الظاهر) جواب سؤال وهو كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لا بد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا فأجاب بأن الاعتماد على اللفظ انما هو بحسب الظاهر اعتماد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ وقوله وعند الحذف على دلالة العقل أي من حيث الظاهر أيضاً بدليل قوله وانما قال تخييل لان الدال الخ بل هذا يدل على أن الدال حقيقة مطابقة لما هو اللفظ وان كان بموثة العقل سم وكتب أيضاً على قوله من حيث الظاهر ما نصه لانه يفهم من اللفظ لكن لا بقيد دلالة عليه مالم يحكم أن العقل بصحة ارادته فالاعتماد بالآخرة على العقل عبد الحكيم (قوله لا فتقاد الخ) أي فان اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ وان كان بحسب العادة لا بد من تخييل اللفظ سم وكتب أيضاً قوله لافتقار عقل في الاطول كون العقل أقوى بان الدلالة العقلية لا تتخلل بخلاف الدلالة الوضعية اه (قوله وانما قال تخييل المدول) يعني أن المدول ليس محققاً لان كونه محققاً يوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلاً في الدلالة عليه وليس كذلك عبد الحكيم (قوله لان الدال حقيقة الخ) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي أي ليس الدلال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما أشار اليه سابقاً بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان أمراً يمكن في نفسه الآن ما ذكر بناء على ما استمر في العادة من أن فهم المعاني قلما ينفك من تخييل

(قوله بدون توسط) كما في دلالة الاثر على المؤثر وقد تقدم توضيح ذلك (قوله بخلاف الدلالة الوضعية) فيه أن تخلفها كذلك في بعض الصور اذ لا تتخلف دلالة المفرد فافهم

هو اللفظ المدلول عليه القرائن (كقول له : قال لي كيف أب قلت عليل) لم يقل أنا عليل للاحتراز والتمثيل
 المذكورين (أو اختبار تنبيه السامع عند القرينة) هل ينسب أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبيه) هل ينسب
 بالقرائن الخفية أم لا (أو إيهام صوته) أي السند اليه (عن لسانك) تعظيماً له أو عكسه أي إيهام صون
 لسانك عنه تحقير له (أو تأتي الإنكار) أي تيمره (لدى الحاجة) نحو جاز فاسق عند قيام القرينة على أن
 المراد زيد ليتأتى لك أن لك أن تقول لأردت زيدا بل غيره (أتعينه)

الالفاظ سموا بقرينة بعضهم أن الحصر حقيقي وإن الدال حقيقة اللفظ ونسبة الدلالة إلى العقل تسمح
 لأنه آلة لا علم بالدلالة فقول الشارح هو اللفظ الخ أي فليس هناك الحقيقة عدول عنه ولا دليل غيره اه
 وهذا هو الموافق لقول سم فيما كتبه على قوله من حيث الظاهر هو مانصه بل هذا أي قوله وإنما قال تمثيل
 لأن الدال الخ يدل على أن الدال حقيقة مطلقاً عما هو اللفظ وإن كان بمعنى العقل اه (قوله هو اللفظ) بناء
 على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذاتي السند اليه عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله هو اللفظ الخ أي
 فليس هنا في الحقيقة عدول عنه (قوله الاحتراز الخ) قال في الأطول وأنا أقول لم يقل أنا عليل أملاً
 بتبدل ما عبر به السائل من ذاته لاستلزامه ما عبر به إيهاماً (قوله والتمثيل فيه إشارة إلى أن أوفي قول
 المصنف أو تمثيل مانعة خلو فتجوز الجمع كذا قرر بعضهم وقد يقال ليست مانعة حلو أيضاً إذ يجوز أن
 الحذف لنكتة أخرى غيرهما (قوله أو اختبار تنبيه السامع) فإن قلت الحذف يفقر إلى صلاحية المقام له
 بأن يكون المخاطب عارفاً به لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف السند اليه بهذه
 القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفي للحذف ظن المتكلم أن يعرف
 المخاطب السند اليه بالقرينة فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على أنه قال اختبار تنبيه السامع ويكفي في
 قابلية المقام كره المخاطب عارفاً به لوجود القرائن اه أطول وكتب أيضاً قوله أو اختبار الخ أقول وأظهر
 اعتقاده أن السامع يتنبه أو أظهار اعتقاده أن له تنبيهها كاملاً أو التنبيه على تنبيه أطول (قوله هل ينسب أم لا)
 أم هذه منقطعة على ما مر تحقيقه فيما قيل الصواب أن ينسب أم لا ليس بصواب على أن أم المتصلة نهي مع أهل
 على قلة كافي الرضى عبد الحكيم وقد سبق ذلك عند شرح قول المصنف فإن كان خالي الذهن من الحكم
 والتردد فيه (قوله أو اختبار مقدار الخ) كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فنقول أحسن
 للاحتراز والله وتريل أقدمهما اختبار لزماء المخاطب هل ينسب لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها إخفاء
 وهي أن أهل الاحسان ذوو الصداقة القديمة دون حادثيها ع (قوله هل ينسب بالقرائن الخفية) أي فيكون
 شديد النباهة أم لا ينسب بالقرائن الخفية بل بالأظاهرة فيكون ضميها (قوله أو إيهام صوته) عبر به هنا
 وفيما سلف بالتمثيل كأنه لحض التنفين ثم إذا كان قصد إيهام الصون سبباً للحذف فقصد حقيقة الأولى من
 سم وكتب أيضاً قوله أو إيهام صوته المراد بالصون التنزيه والتباعد عن ذكره تعظيماً للصون أو بالصون عنه
 لا مجرد ترك الذكرك حتى يرد أن في الحذف حقيقة الصون لا إيهامه ودفع هذا الإيراد سم بقوله المراد منه
 صوته عن تنجسه بواسطة المروود على اللسان فصيح ذكر الإيهام اه وكتب أيضاً قوله أو إيهام صوته الخ قول
 أو إيهام صوته عن سمك أو إيهام صون سمك عنه أطول (قوله أو تأتي الإنكار) أي إنكار المتكلم
 (قوله لدى الحاجة) عتلت بتأتى كافي الأطول (قوله أو تعينه) اما لأن السند لا تصلح إلا أول كماله فيه
 بحيث لا يسبق الذهن إلى غيره أو لكونه متعيناً بين المتكلم والمخاطب وهذا وإن كان يجمع الاحتراز
 عن العبث

(قوله ونسبة الدلالة إلى العقل تسمح) مبني على تفسير الدلالة بالمعنى الثاني المتقدم (قوله ما عبر به
 السائل) وهو لفى أنت وقوله عن ذاته متعلق

والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يعني عن ذلك لكن ذكره لأمري أن أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فيها ذكره والهمس النال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أي الله والثاني التوطئة والتهديد بقوله (أو ادعاء التعين) نحو وهاب الألوف أي السلطان (أو نحو ذلك) كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجر أو سامة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية أو ما أشبه ذلك كقول الصياد غزال أي هذا غزال ولا خفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام أو ترك نظائره

لكن مدار الدواعي والمقتضيات على التقصد وقصد التعيين غير قصد الاحتراز فقد يقصد أحدهما وقد يقصدان معاً وكذا الحال في جميع الدواعي إذ لم يكن هناك تناف من عبد الحكيم وهذا ينبغي اعتراض الشارح الآتي من أصله فتأمل (قوله والظاهر الخ) أجاب عنه الحفيد بما ما خصه أن العبث المحترز عنه فمما عبث بسبب دلالة القرينة على الراد وهذا هو الذي ذكره المصنف بقوله فلا احتراز عن العبث وعبث بسبب عدم صلاحية المسند أثير المسند إليه المحذوف وهذا هو الذي ذكره بقوله أو تعينه وأما عبر فيه بالتعين للامرين اللذين ذكرهما الشارح ونظر فيه سمياً لا تدفع ما ذكره الشارح من غناء الموضع الأول عن الثاني لصلاحية العبث في قوله فلا احتراز عن العبث لشموله للسمين (قوله الاحتراز عن سوء الأدب فيما الخ) أي فلا يقال في حذف الجلالة أنه لا احتراز عن العبث لما فيه من سوء الأدب بل قال حذفه للتعين (قوله له) أي التعين (قوله أو ادعاء التعين) انظر لم يظهر في محل الاضمار وما قبل أنه ظهر مثلاً يتوهم عود الضمير على الانكار يبعده الاضمار في تعينه مع أنه أقرب إلى الانكار ويظهر أن نكتة الاظهار أنه لو أضمر لتوهم رجوعه إلى المسند إليه كقافية الغمائر المتقدمة فندير (قول ونحو ذلك) فرد اسم الإشارة لكونها إشارة إلى أحد الأمور المستفادة من التردد أطول (قوله أو فوات) أي أو خوف فوات وكتب أيضاً قوله أو فوات فرصة هو وما بعده عطف على قوله ضجر وسامة فالجميع من أسباب ضيق المقام (قوله فرصة) أي قطعة من الزمان يفوت بها المقصود وقال عرق هي ما يغتم تناوله (قوله على وزن) كما في البيت السابق فانه لو قال أنا غليل لغات الوزن وقوله أو سجع نحو من طانت سريره تحدث سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته فانت السجع وقوله أو قافية كقوله * ولا بد يوماً أن ترد الودائع * فانه لو قال أن يريد الناس الودائع فانت القافية وكتب أيضاً قوله أو سجع أو قافية قال الحفيد هذان فيما إذا وجب تقديم المسند الذي به يتحصل السجع أو القافية أي لأنه إذا لم يجب وكان المسند يحصل به السجع والقافية فلا حاجة إلى حذف المسند إليه بل لو قدم على المسند لكان السجع والقافية بحالهما وفيه بحث لأنه إنما يتم لو شرط في النكات أن لا يحصل الشيء إلا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق في محله ع ش و كتب أيضاً قوله أو قافية مقابلة الوزن بها لا تقتضي عدم تغيير الوزن بذكر المسند إليه بل القافية فقط وأذن رحمه الحفيد لجواز أن يقصد تارة ذلك وتارة هذا وإن كان متحققين (قوله أو ما أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله عن غير السامع) أي المقصود بالسماع اسم أي فلا يراد أن الحاضرين إذا كانوا سامعين كان الاختفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين وإن لم يكونوا سامعين فلا حاجة إلى الاختفاء عنهم (قوله وكاتباع الخ) الفرق بين الاتباعين أن في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحداً سواء كان الاستعمال قياساً أو لا وفي الثاني الكلام

(قوله أي أو خوف فوات) أي لأن مقتضى الحذف هو خرف الفوات لأنفس الفوات (قوله فانه لو قال حمد الناس الخ) وهذا ما بعده مبنى على ما مضى عليه في المطول من شمول المسند إليه الكلام فيه للفاعل وإن تقدم عن يسره وقوله ذت السجع وقوله فانت القافية أي لصيرورته الأولى مرفوعة والثانية منصوبة

مثل الرفع على المدح أو الترحم (وإما ذكره) أي ذكر المسند إليه (فلكونه) أي الذكر (الأصل)
ولا مقتضى للعدول عنه (أو الاحتياط لضعف التعويل) أي الاعتماد (على القرينة أو التنبيه على غباوة السامع
أو زيادة الإيضاح والتقرير)

الثاني غير الأول ولا بد أن يكون الأول قياساً على عبد الحكيم (قوله رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة
من غير رام مصيب بل من رام مخطئ عسير أي وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس أهلاً للصدور منه ع ق
(قوله أو تركه نظائره) أي نظائر المسند إليه المحذوف في التركيب الذي تكلم به المتكلم وهو عطف على تركه
بدليل قوله في المطول أو على نظائره وأن أمكن أن يعطف على الاستهال (قوله مثل الرفع على المدح)
كقولنا الحمد لله أهل الحمد لله أي هو أهل الحمد أو الرفع على الذم كقولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع
أي هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم أرحم عبدك المسكين أي هو المسكين فالرفع على هذه
الأوجه يوجب الحذف ع ق ويبحث في ذلك صاحب الأطول بأن الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة
القياس أو ضعف التأليف فهو من متعلقات البلاغة التي مرجعها غير علم البلاغة ولا تعلق له بمقتضى
الحال الذي هو من وظيفة علم المعاني (قوله الأصل) أي الذي لا يدل عنه الاقتضى (قوله ولا مقتضى)
للمدول) ليكن مرجحاً لذلك على الحذف والمراد عدم الاقتضى في قصد المتكلم على ما مر فلا يرد أن
الكلام فيما أقام القرينة المعنية له محذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن البعث وتخيل
المدول متحقق في جميع صور الذكرو قوله لا مقتضى للمدول منصوب وسقوط التنوين لكونه مضافاً
واللام زائدة كما قال سيبويه في لا غلام لك وأما تشبيهه بالمضاف كما قال ابن الحاجب عبد الحكيم أو جريا
على تجويز البغداديين من الحاجة عدم تنوين التشبيه بالمضاف وعليه قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت
وكتب على قوله ليكن مانعه أي الأصل وكتب أيضاً قوله ولا مقتضى الخ فأذهب هذا قيداً بمجرد الإصالة
لا تصلح نكتة بل لا بد معها من انتفاء المعارض للمقتضى المحذوف حتى إذا وجد رجح على الإصالة بخلاف
بقية النكت فان كلامها يصاح بمجرده نكتة أفاده الصفوى (قوله لضعف التعويل الخ) أو رد أنه يقتضى
أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية بخلاف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال أو تخيل
المدول إلى أقوى الدليلين وأجاب الشيخ فشرح المفتاح بأن هذا بالنسبة إلى قوم وذلك بالنسبة إلى قوم
وأجاب الصفوى بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه ينبغي ما تقدم وهذا لا ينافي أن
يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه ينبغي ما هنا أه يس (قوله أو التنبيه الخ)
أو لغباوة السامع أو توبيخه بالغباوة أه أطول وكتب أيضاً مانعه أي تنبيهه الحاضرين على غباوة السامع
أي المقصود بالسماع (قوله على غباوة السامع) أما أنها وصفة أو قصد ما انته فيقال في إذا قال عمرو عمرو
قال كذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيهها على أنه غبي لا ينبغي
أن يكون الخطاب معه إلا مكدحاً ع ق (قوله أو زيادة) أي زيادة الخ وكتب أيضاً قوله أو زيادة الإيضاح
أي إيضاح المسند إليه وزيادة تثبيته في ذهن السامع فنفس الإيضاح والتقرير حاصل عند الحذف أيضاً

قوله أو جريا على تجويز البغداديين) المناسب حذف أو لانه علة لما قبله قاله بعضهم والظاهر أن تجويز
البغداديين غير محتاج إلى التشبيه بالمضاف (بخلاف ما قاله ابن الحاجب) (قوله أراد أنه يقتضى الخ) فيه
أنه لا اقتضاء لذلك أصلاً فإن الذكرو وجود القرينة احتياط من حيث عدم الاكتفاء بالقرينة وضم
اللفظ إليها ولا شك أن ضم الضعيف إلى القوى فيه احتياط وتقوية فعلى فرض أن القرينة أقوى من اللفظ
ليس في كلامه ما يخالف ذلك فافهم

وعليه قوله تعالى أو أئمتك على هدى من ربهم وأئمتك هم القائلون (أو أظهروا تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو أهانته) أي أهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على الإهانة مثل السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بك) مثل النبي ﷺ قائل هذا القول (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) أي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحياء (نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (هي عصا)

لوجود القرينة المعينة له وفي ذلك زيادة لها لأن الدلالة للعقوبة اجتمعت مع الدلالة العقلية عند الحكيم (قوله وعليه) أي على ذكر المسند إليه زيادة الايضاح والتقرير وانما لم يقل كقوله تعالى انه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفاً فانهم القائلون حينئذ معطوف على الخبر أعني على هدى أو معطوف على جملة أو أئمتك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند إليه (قوله) أو أئمتك هم القائلون (فيه الشاهد) قوله أو أظهروا تعظيمه عبارة القوم أو التعظيم فورد عليهم أن التعظيم لا يتوقف على الذكر بل يحصل بمجرد الاسناد إلى المسند إليه بخصوص ذكر أو حذف فزاد المصنف اظهار وهو انما يحصل بالدكر أفاده سمى الظاهر أن الإهانة والتبرك والاستلذاذ كانت تعظيم فليجعل الدلف على التعظيم لا الاظهار أفاده ليس ولا يخفى أن تصليط الاظهار على التبرك يمنع منه قوله بك كره اذ مع حذف المسند إليه ليس هناك أصل التبرك بك كره الا أن يراد بالدكر الملاحظة تأمل (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أي في جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لان الكلام في ذكر المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعيناً فلا يحتاج لنكتة (قوله أي أهانة المسند إليه) انظر لم ذكر هذا نادون سابقه ولا حقه ولله لدفع ترهم عود الضمير هنا على تعظيمه (قوله مثل السارق الخ) عبارة ع ق فاذا قيل هل حضر زيد فنقول حضر ذلك اللئيم (قوله مثل النبي صلى الله عليه وسلم) عبارة ع ق فاذا قيل مثلاً هل قال هذا القول رسول الله فنقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول ويكفي في الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قاله ام (قوله أو استلذاذه) أي وجدانه لذيد أطول (قوله أو بسط الخ) لم يقل بعد ما ذكره من نكات ذكر المسند إليه أو نحو ذلك كما قال بعد اذ كره من نكات حذفه اكتفاء بقوله ذلك في مبحث الحذف وانكالا على المقايسة أفاده في الاطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب) أو رد أن هذا القيد معتبر في غير هذه النكتة من النكات كالا استلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب وهكذا في وجه التخصيص أجاب الاسناد بان مجرد بسط الكلام ليس نكتة لانه قد يكون قبيحاً وانما يكون نكتة بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقيق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك سم وكتب أيضاً ما نصه لو عبر بالسماع لكان أولى ليناسب المثال يعني قوله تعالى هي عصا الخ اذ لا يقال في جانبته تعالى اصغاء أفاده ع ق وذكره الحفيد أيضاً وكتب على قوله ليناسب الخ ما نصه أما الاصغاء فلا يناسبه لانه أهالة الاذن له لاجتماع واجب بان الاصغاء مجاز في الاقبال على المتكلم ام (فر له مطلوب) أي محبوب (قوله أي في مقام الخ) حيث ظرف مكان سم قال في المطول ويجوز أن يكون حيث مستعاراً الزمان (قوله نحو قوله تعالى الخ) لا يقال ينافي كون ذكر المسند إليه لان المقام مقام بسط الاجمال في قوله تعالى ولي فيها ما رب أخرى الا فاقول هذا الاجمال يقتضي أن يقع السؤال عن تفصيله فحصل زيادة البسط أفاده الحفيد وحاصله أنه انما أجل المارب وان كان المقام مقام بسط لترقيه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى وأجيب أيضاً بان موسى استشعر من الله تعالى أن يريه في المصاعجائب وخوارق لم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالماً بتفصيلها لكن أخذته دهشة (قوله هي عصا الخ) وكان يكفيه لولا ذلك أي يقول دسلاً لان السؤال

أنوكا عليها وقد يكون المذكر للتهويل أو التعجب أو الاشهاد على قضية أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار وألا تعريفه أي إيراد المسند اليه معرفة وإنما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لأن الأصل في المسند اليه التعريف وفي المسند البنيكير

من الجنس فزاد المبتدأ والاضافة والافصاف لذلك قال مسم قوله هي عصا فيه اشكال لان السؤال بعان الجنس فكيف أجاب بالشخص والجواب من وجوه منها أنه أجاب عن نفس الجنس والماهية لكن في ضمن هذا الفرد وفيه أنه اذا كان السؤال عن الجنس والماهية فلم أتى بقوله أتوكا عليها وأهش بها الخ فان هذه صفات والجواب أن ما عند السكاكي قد تكون للسؤال عن الصفة فلعل السيد موسى عليه السلام حملها على الجنس فأجاب ثم جوز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا أي فجمع بين الجواب عن الجنس والجواب عن الصفة احتفاظا لاحتمال السؤال لأن يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتهويل) نحو أمير المؤمنين يأمر بكذا تهويل للمخاطب يذكر الأمير باسم الامارة المؤمنين ليمثل أمره امره ع وقوله أو التعجب أي اظهار التعجب كقوله الصبي قاوم الاسد وانما قلنا اظهار لانه كما قال ع ق لاشك أن على الجنس فأجاب ثم جوز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا أي فجمع بين الجواب عن الجنس والجواب عن الصفة احتياطاً لاحتمال السؤال لأن يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتهويل) نحو أمير المؤمنين يأمر بكذا تهويل للمخاطب يذكر الأمير باسم الامارة المؤمنين ليمثل أمره امره ع وقوله أو التعجب أي اظهار التعجب كقوله الصبي قاوم الاسد وانما قلنا اظهار لانه كما قال ع ق لاشك أن منشا التعجب مقاوم الاسد لكن في ذكر المسند اليه اظهار التعجب منه وكتب على قوله أي اظهار التعجب مانصه الظاهر تقدير اظهار في قوله للتهويل أيضا لحصول التهويل باسناد المسند الى المسند اليه للمسند اليه وعبارة ع ق وقد يكون للتعجب عند الاشهاد لا بمعنى الاستشهاد كان يقال لشاهد واقعة لينقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة عند قصده اشهاد الناقل هل باع هذا بكذافية قول المشهود على شهادته الذي قصده اشهاد الناقل زيد باع كذا لينعين زيد في قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار اهو قوله في قلب الشاهد أي على الشهادة وقوله أو التسجيل أي الكتابة وعبارة ع ق ركعتين الذي قصد التسجيل عليه أي كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم فاد اقل الحاكم هل أقر هذا على نفسه بكذافية قول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا فلا يجد السامع السبيل الى أن يقول لا حاكم عند التسجيل انما فهم الشاهد أنك أسررت الى غيري فأجاب ولذلك لم نكر ولم أطلب الاعتذار فيه (قوله وأما تعريفه الخ) قال في الأطول وأعلم أنه فانهم بيان الغرض من التعريف بالنداء وهو ان كان بمحل عن تعريف المسند اليه والمسند لكن بحث التعريف لا يخص شيئا منها الا صورة والباحث يتكلم عليك في معرفة الغرض منه في غيرهما من أجزاء الكلام فنقول اما التعريف بالنداء في قوله يارجل فالاشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمعنى لة اللام في العهد الخارجى وربما يقصد به تعيين الجنس لاعتباره في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا أيها الانسان ما غرك بربك الكريم يا أيها الانسان كادح فهو منزلة السلام الاستغراقية (قوله أي إيراد المسند اليه معرفة) أي لاجله معرفة اسم أي لان جملة معرفة من شأن الواضع لا المتكلم (قوله لأن الاصل الخ) أي الرجوع الحكم على شيء معين عند السامع بخلاف المسند عند

(قوله لا بمعنى الاستشهاد) أي الذي هو طلب الاداء أو طلب التحمل اذ الحاصل فإما له تحمیل الشهادة بالثقل وقوله لينقل بالبناء وقوله عند قصده أي قصد شاهد الواقعة وقوله هل باع هذا الخ لوقال هل باع هذا بكذا لكان مناسباً للجواب وكان الجواب على فرد حذف زيد منه على تقديره فلا يرد على أنه على فرض حذف زيد منه يكون المسند اليه هو الضمير المستتر في باع وبهذا تعلم ما في قوله بعد ذلك فاذا قل الحاكم الخ فتدبر (قوله أي على الشهادة) فعلى كلام ع ق المراد بالاشهاد على الشهادة بخلاف على ما قبله

فبالاضمار لأن المقام المتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب لقدم ذكره أما لفظ تحقيقاً وتقدير أو امام معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال وأما حكماً

السامع فإن المقصود ثبوت مفهومه لشيء والتعريف زائد عليه يحتاج إلى داع عبد الحكيم (قوله فبالاضمار الخ لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكرها في المفتح والايضاح وكأف المصنف هنا ظن أن نكتة الخاص تكفي لا يراد العام لأن العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص وليس كذلك لأن طلب الخاص إنما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وإن كان لا يحصل إلا في ضمنها ونكتة قصد التكلم أفادة المخاطب فائدة كاملة من يس وكتب أيضاً قوله فبالاضمار قال الحفيد الأولى دخول الفاء في لأن كما لا يخفى أنه أي لأن المقصود الاخبار بسبب تعريف السند إليه فهو الخبر الذي تدل عليه الفاء بعد أما لا الاخبار يكون التعريف يكون بالاضمار وغيره لأن ذلك حظ النحوي فليس هو الخبر حتى تدل عليه الفاء بل حال وكتب أيضاً قوله فبالاضمار أي فيكون بالاضمار الخ (قوله لأن المقام للتكلم) أي ولا مقتضى للعدول عنه والا فقول الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا في مقام لتكلم أطول (قوله للتكلم) أي ولا يشعر بخصوص التكلم الا ضميره أو الخطاب أي ولا يشعر بخصوصه الا ضميره أو الغيبة أي ولا يشعر بخصوصها الا ضميرها كذا في ع (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد في أنا والتاء وجمع بينهما إشارة إلا أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلاً أو منفصلاً تأمل وكذا يقال فيما بعد أيضاً (قوله أو الغيبة) فيه أن كون الشيء غائباً لا يستدعي الاضمار لأن الأسماء الظاهرة كلها غيب ولها عرف ضمير الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره لفظاً ومعنى أو حكماً ولم يعرف بمجرد ما وضع لغائب والبيان الوافي مافي المفتح بدل قوله أو الغيبة أو كان السند إليه في ذهن السامع لكونه منه كوراً أو في حكم المذكور لقرائن الاحوال ويراد الإشارة إليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم وإرادة الإشارة إليه يتجه عليه أنه لا يتعين الاضمار لجواز المرف بلام العهد إلا أن يرجح الضمير بكونه موضوعاً له بلوضع الافرادى والمعرف بلام العهد دخيل في ذلك فمقام الضمير الغائب أن يتقدم الذكر ويراد الإشارة إليه من حيث أنه ظاهر في ذهن السامع لذلك الذكر حتى ولو تقدم ولم تقصد الإشارة إليه من هذه الحيثية لم يضر نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقوله ان جاءني زيد جاءني رجل فاضل أطول وكتب على قوله وبعد اعتبار قيد التقدم مانصه وعلى قيد التقدم به الشارح بقوله لا تقدم الخ (قوله لتقدم ذكره) أي ذكر مرجعه (قوله تحقيقاً) بجو جاءني زيد وهو يضيقك أو تقدراً بأن يكون المرجع في تقدير التقديم لأن التقديم رتبته نحو في دائرة زيد فان المبتدأ في تقدير التقديم وأمام معنى بدلالة اللفظ عليه نحو قوله تعالى اعدوا هو أقرب للتقوى فالضمير للمدل وقد تقدم معناه في لفظ اعدوا أو بدلالة قرينة عليه نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشي والتواري بالحجاب مع سياق الكلام الدال على قوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع للشمس وأما حكماً بأن لا يدل عليه شيء مما ذكر لا يمكن قدم

(قوله فهو الخبر الضمير) راجع للسبب وقوله حظ النحوي أي لأنه يبحث عن حصول التعريف بالاضمار وبالعلمية وهكذا ثم ان كان هذا معنى كلام الحفيد ففيه أن محط القصد هنا هو القيد كما هو واضح وإن كان غرضه أنه أولى لكونه أوضح فكلامه ظاهر (قوله بل حال) يلزم عليه الفصل بين أما والفاء بالمبتدأ والعال وهو لا يجوز مع ما فيه من مجيء الحال من المبتدأ وهو خلاف مذهب الجمهور والمناسب جملة متعلقة بتعريف قاله بعض مشايخنا (قوله وفي الارض اله) فلم يقل وفي الارض هو لعدم قصد الإشارة إليه من هذه الحيثية وكذا فيما بعد

(وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحد كان أو أكثر لأن وضع المعارف على أن يستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر وقد يترك أي الخطاب مع معين (إلى غيره) أي غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) (على سبيل البدل نحو ولو ترى إذا المنجرون ناكس رؤسهم عند ربهم) لا يريد بقوله

لنكتة كضمير رب والشأن فإن التقدم فيه ما لازم للضمير لنكتة وهي البيان بمد الإبهام لكن حكم الضمير التأخر فالرجوع في حكم التقدم ذكره عرق وكتب أيضا قوله تحقيقا أو تقديرا راجعا إلى التقدم لفظا (قوله وأصل الخطاب) أي اللائق به والواجب فيه بحكم الواضع عبد الحكيم (قوله أن يكون لمعين) أي بالشخص وكتب أيضا قوله أن يكون لمعين والأصل أيضا أن يكون شاهدا وقد يترك لغيره كجعله كاشهدا لغرض من الأغراض نحو إيك نعيد أطول (قوله أو أكثر) فالواجب بحكم الواضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لأنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الاستغراق كما في قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فإن الشمول الاستغراق من قبيل التعيين عبد الحكيم (قوله لأن وضع المعارف الخ) يرد المعروف بلام العهد الذهني فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين والجواب أنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة أو نقول أن المعروف بلام العهد الذهني يستعمل في الجنس وإن كان باعتبار وجوده في ضمن فرد ما غير معين والجنس معين في نفسه ولا يرد على هذا الثاني النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لأن تعيين الجنس معتبر في المعروف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وإن كان متحققا فتأمل سم وكتب على قوله يرد المعروف الخ ما نصه نحو أدخل السوق كما سيأتي فإن المراد سوق أي سوق (قوله لي حاضر) أي والحاضر لا يكون إلا معينا وفيه نظر إذ يمكن أن يحضر جماعة ويوجه الخطاب لأحدهم مبهما (قوله وقد يترك) ضمنه معنى يوجه ويعلق بقوله إلى غيره أو التضمن بياتي أي موجه أو عمالا إلى غير الخ وكتب أيضا قوله وقد يترك الظاهر أن يرجع الضمير إلى الأصل إلا أن الشارح قرب الرجوع عبد الحكيم وفيه أيضا أن يجعل الشارح ضمير يترك راجعا إلى الخطاب دون المعين لأن الكلام فيه وضمير غيره راجعا إلى المعين دون الخطاب لإبهامه أنه قد يترك الخطاب إلى غير الخطاب كالغيبة والمصود أمالة الخطاب المعين إلى غير المعين فاقبل أن الانسب أن يقال قد يترك الخطاب إلى غير الخطاب أو يترك المعين إلى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمالي به ليس بشيء وهو يرد على جوابه أن المال إلى غير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الخطاب لا بهذا القيد إلا أن يسكون معنى قوله أي الخطاب مع معين أي الخطاب الذي وضعه أن يكون مع معين فتأمل وكتب على قوله والمقصود إلى الخ ما نصه مع أن عبارة الافتتاح والإيضاح تدل على رجوع ضمير غير إلى المعين كما في التقييد وكتب أيضا قوله وقد يترك الخ اغترض بأن هذا من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الآتي ذكره آخر الباب فكان الأولى عدم ذكره هنا وأجاب عنه عبد الحكيم على المطول بأنه ليس من إخراج الكلام دلي خلاف مقتضى الظاهر وأطال في بيان ذلك وتحقيقه فراجع تستعد وكتب أيضا على قوله وقد يترك غيره إلى الخ قال في الأطول نحن بقول قصد الخطاب إلى الماهية في ضمن كل فرد كما في بياتها لأنسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لوقيل ترون لا عدول في ترى وهما بمثابة واحدة ففهم (قوله أي الخطاب مع معين) الظرف حال أي كأننا مع معين فلا ينافي أن الخطاب يتعدى بنفسه وأنه إذا أريدت تقويته قرى باللام لأنها التي للتقوية (قوله أي غير معين) أي بالشخص (قوله كل مخاطب) أي كل من يصلح للخطاب كما في الأطول (قوله على سبيل أي دون الشمول ولذا أفاده فقال ترى دون ترون سم

ولو ترى إذا المحرمون مخاطبا معينا قصدا الى تفضيع حالهم (أى تنهات حالهم في الظهور) لاهل
الحشر الى حيث يمنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) أى
بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من تنأت منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض
النسخ فلا يختص بها أى رؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف (وبالعلمية) أى
تعريف المسند اليه بإيراده علما

وعبارة عنق وانما قلنا على سبيل البدل اشارة الى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى
يكون كالنكرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناشب للتعين واشارة الى أن العموم فيه هو للعموم الذى
كان في أصل وضعه فان الضمير كما قيل انما وضع وضعا عاما بدليل ويتعين بهض ما يصح استعماله فيه
بنفس ذلك الاستعمال والعموم البدلى في الضمير المفرد والنفي ظاهر واما ضمير الجميع أن تصور فيه هذا العموم
فالظاهر أن العموم فيه معنى لا بدلى ويمكن اعتبار البدلى فيه بالنظر لاسكل جمع جمع تأمل ام بالحرف وكتب
على قوله حتى يكون كالنكرات في العموم مانعه فيكون تارة للعموم لاشمول وتارة للعموم البدلى (قوله
ولو ترى) الجواب محذوف أى رأيت أمرا قطيعا (قوله الى تفضيع حالهم) أى بيان فطاعة حالهم من
قطع الامر بالضم اشتدت شناعته عبد الحكيم (قوله أى تنهات حالهم) المراد به ما طرأ عليهم في وقت
فكس الرأس لاجل الخجالة والخوف من أهوال القيامة من رثانة الهيئة واسوداد الوجه وغيره
وبمرته وصغره وغير ذلك انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أى تنهات حالهم في الظهور الخ أى
شأنها ذلك فلا ينافى قوله تعالى لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه وكتب أيضا قوله أى تنهات حالهم في
الظهور فان قلت التنبيه على عموم الرؤية ينافى ابرزها في صورة المتنع بدخول الامتناعية عليه قلت
ادخال لو الامتناعية للاشعار بانها مع عمومها تنكاد تمتنع لفطاعة حالهم وعدم وفاء طاقة أحد بمشاهدتها
أطول (قوله المحشر) بكسر الشين بموضع الحشر مختار ومثله في القاموس وكسرها غير قيامى
اذا لقياس الفتح هذا وفي لامية الافعال لابن مالك ان فيه الكسر والفتح (قوله واذا كان أى حالهم
وقوله كذلك أى لا يختص بها الخ سم) (قوله فلا يختص به) الباء داخلة على المقصور (قوله أى رؤية
حالهم) فيكون الضمير راجعا للحال بتقدير مصاف (قوله على حذف المضاف) راجع للاختالين لكن
حذفه على الاول من الاول ومن الثانى على الثانى وكتب على قوله المضاف مانعه احتيج الى تقديره لان
حالهم لم يبق بالمخاطب حتى يصح ان يختص بها (قوله بإيراده علما) أشار الى أن العلمية مصدر المعتدى
ومعناه جعله علما والجعل بالابراد عبد الحكيم ولعل الفعل المعتدى علمه بالتشديد أى جعله علما واللازم علم
بضم اللازم أى صار علما وكتب أيضا قوله بإيراده علما فسر اللمية بالابراد المذكور على وفق التعبير عن بقية
الاحوال بنحو الذكروا الحذف نعم المراد بالابراد ونظائره الحاصل بالمصدر لان ذلك هو حال المسند اليه
بالحقيقة ولم يقل فيما تقدم أى بإيراده ضمير الان هذا حوج الى البيان لان العلمية لا تكون علما وليس مرادا
سم باختصار وقال يس التأويل بالابراد لانه الذى يصنعه البليغ وتركه في الاضمار لقربه من التعريف

وقوله واشارة الى أن العموم الخ) هذه الاشارة لاتناسب مذهب الشارح التابع للجمهور من أن المعارف
غير العلم كليات وضعا جزئيات استعمالا وانما تناسب مذهب من يقول انها جزئيات وضعا واستعمالا وقد
يقال بل تناسب مذهب الشارح أيضا ومعنى قوله لا يخرج الخ لا يخرج في الاستعمال عما اعتبر في وضعه
الاصلى من أن استعماله في الجزئى فاقم

وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته (لا حضاره) أي المسند إليه (بمعينه) أي بشخصه بحيث يكون متميزا
عن جميع ما عداه واحترز بهذا

وكتب أيضا على قوله بإيراد ما نصه الباء (١) للتصوير (قوله وهو ما وضع الخ) (٢) وأورد عليه أن من الشخصات
حال التسمية ما يتبدل بعد ما قبله أن يصير اللفظ مجازا عند تبدلها والجواب أن المراد الشخصات المشتركة
بين سائر أحواله التي بها يتحقق جزئياته ويمتنع تصوره من وقوع الشك فيه دون ما يتبدل ولا شك أن له
أحوالا لازمة له في سائر أحواله المشخصة تمنع من الاشتراك فيه فتلك الأحوال هي المعتبرة في الوضع دون
غيرها فالسالك كذلك سم ما خصا وأورد على التعريف من معنى قوله قبل أن يراه لأنه لا يعرف جميع مشخصاته
وأجيب بأن معرفتها ولو اجمالا بوجه (٣) عام يكفي في وضع العلم وكتب أيضا قوله وهو ما وضع الخ هذا التعريف
وأن تم على رأي الشيخ أن المعارف غير العلم كليات وضعا جزئيات استعمالا لا يتم على القول الآخر أنها
جزئيات وضعا واستعمالا لأنه لا يكون ما نأفلأب من زيادة دون غيرها في ذلك الوضع يس وكتب على قوله
وهو ما نصه أي لفظ (قوله مع جميع مشخصاته) ولو الذهنية فيدخل علم الجنس (قوله لا حضاره) أي
تعريفه (٤) بالعملية لا حضاره فالضمير أن المسند إليه لكن الأول بالنظر للفظ والثاني بالنظر للمعنى لأن العلم
هو اللفظ والمخضر في ذهن السامع هو المعنى لأنه هو المحكوم عليه فعلم جواز تعدد المراد بتعدد الضمير نوبى
أي في الكلام استخدام لذكر المسند إليه سابقا بمعنى اللفظ وأداة الضمير عليه بمعنى المدلول وعبارة سم قوله
لا حضاره أي المسند إليه قد سبق أن المسند والمسند إليه هما من أوصاف اللفظ ولا شك أن المخضر هو
المعنى فقوله لا حضاره محمول على الاستخدام أو على حذف المضاف أي لا حضار مدلوله وكتب أيضا قوله
لا حضاره فيه أنه قد يكون حاضر فلا يصدق التعريف بالعمية لا حضاره الخ وجوابه أن المراد بالحضار
المسند إليه الانتفاء والتوجه إليه ولا شك أن النفس إذا سمت اللفظ تلتفت إلى المعنى وإن كان حاضر
فيها كما صرح به في حاشية المطالع أو المراد حضاره ولو لم يكن حاضر انظر سم (قوله بعينه) حال من مفعول
المصدر أي ملتبساً بعينه المراد به نفس الشيء وذاته المعينة انظر عبد الحكيم ويحتمل أن الباء (٥) زائدة وكتب
أيضا قوله بعينه أي شخصه اعترض بأن الحضار بالعين يشكل بما إذا لم يكن الموضوع له معلوما للسامع على
الوجه الخصوص كافي لفظ الله وحاصل الجواب أن المراد بالحضاره بالشخص ما يشمل حضاره بوجه عام
ينحصر في الواقع في الشخص والبارى تعالى يدرك بوجه عام ينحصر في الواقع فيه والمراد بالوجه العام صفته
تعالى (قوله أي بشخصه) أورد أنه لا يصدق على علم الجنس إذا لا تشخص فيه وأجيب بثلاثة أوجه
أحدها أن الكلام فيما علميته حقيقة بخلاف علم الجنس فعلميته حكيمة ولهذا صرحوا بأنه إنما حكم
بثبوتها لضرورة الثاني أن قولنا يؤتى بالعلم لكذا لا يستلزم أن كل علم يفيد ذلك وحاصله أن العلم في الجملة
يفيد ذلك الثالث أننا نعتبر تشخيصات الماهية الذهنية فإن الماهية تشخص في الدهن فيصدق عليه أنه
حضر شخصه بهذا الاعتبار سم وقوله لضرورة وذلك بسبب مجيئه ممنوعا من الصرف وترك ادخال
اللام ومجيء الأحوال منه وبوصفه بالمعارف (قوله بحيث الخ) تفسير لا حضار المسند إليه بعينه (قوله
قوله ما يشمل حضاره بوجه عام) أي ملتبساً بوجه عام والافعال الكلام في الحضار بالعلم وقوله والمراد بالوجه
العام صفاته تعالى أي كواجب الوجود وخالق الخلق (قوله أورد أنه لا يصدق الخ) فيه أن عدم الصدق هو
المقصود ويفيده كلام السيد انظر التقرير

(١) أي من تصوير الكلي لجزئيه اهـ (٢) هذه مبنية على أن الشخصات داخلة في المفهوم ولك منعه اهـ شيخنا
(٣) قال في الاطول منها تسميته صورية اهـ (٤) بيان المقدر اهـ (٥) لفظ غير تو كيد للضمير اهـ

عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني (في ذهن السامع ابتداء أي أول مرة واحترزه عن نحو جاءني زيد وهو راكب) باسم مختص به (أي بالسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترزه عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو اسم الإشارة والموصول والمعرف

عن احضاره باسم جنسه) أو رد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم القوم في البلد اذ لم يكن لهم فيها الا حاكم واحد وان الرحمن ليس يعلم مع أنهما يفيدان الاحضار المذكور وأجيب بأن افادتهما الاحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض وكتب أيضا على قوله عن اختصاره ما نصه أي السند اليه وكتب أيضا قوله باسم جنسه المناسب في المقابلة أن يقول بجنسه (قوله نحو رجل عالم) الشاهد في قوله رجل وإنما أتى بعالم لاجل صحة الابتداء بالذكرة أيضا ما نصه وان تعين بالقرينة لا نه لم يحضر الامن جهة الجنسية المناسبة من حيث هي الشخصية (قوله أي أول مرة) فيه اشعار بان ابتداء منصوب (١) على الظرفية وكتب أيضا قوله أي أول مرة لا يلزم من كون التعريف بالعلمية للاحضار ابتداء أن يكون كل عام له اذ يلزم من وجود العلوم وجود العلة المعينة لاحتمال وجود علة أخرى فلا يراد زيد الذي في نحو جاءني زيد (٢) (قوله عن نحو جاءني زيد الخ) مما فيه الاحضار بضمير غائب مائد الى العلم وكتب أيضا قوله عن نحو جاءني زيد هو راكب أنظر لم لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاءني الخ كما صنع في سابقه ولا حقه تامل (قوله وهو راكب) فان الاحضار بالضمير بعد الاحضار بالعلم فهو ثان لا أول وكتب أيضا ما نصه الشاهد في وهو راكب (قوله مختص به) الباء داخلة على المقصور عليه بدليل قوله بحيث الخ نوع (قوله باعتبار هذا الوضع) أي وضعه لهذه الذات الخصوصية فدخل فيه الاعلام المشتركة كزبد المسمى به جماعة كثيرة (قوله عن احضاره بضمير المتكلم الخ) أي فان احضاره ولو كان أول مرة إلا أنه ليس باسم مختص لان اسمها يطلق على غيرها باعتبار ذلك الوضع بناء على أن الوضع فيها عام واحد كما هو مذهب الشارح وأورد عليه المعرف بلام العهد الخارجي وكذا الموصول والمعرف بالاضافة واجيب بان المراد الاحضار باللفظ والاحضار السابق في العهد الخارجي والموصول والمعرف بالاضافة ليس باللفظ فالاحضار باللفظ لم يوجد فيها الا أولا وفيه أن المعهود الخارجي قد يكون احضاره أولا باللفظ بان يذكر اسم الجنس ثم يعرف بلام العهد الا أن يقال للملم يمكن الاعتبار فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو باللفظ كان جنس المعبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال احضاره أول ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره أولا باللفظ لا نه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الامر أنه عمم في الذكر فزيد مطلقا ولو حكما بس وكتب على قوله أو رد عليه المعرف الخ ما نصه أي فان الاحضار في الثلاثة ثانوي لا ابتدائي وكتب (قوله وأجيب بان افادتهما الخ) أجيب أيضا بأنه لا يشترط في النكته أن تخص (قوله المناسب) لو قال الانسب لثم كلامه اذ الاحضار باسم الجنس احضاره بالجنس أي متلبسا به فالمناسبة حاصلة وقوله في المقابلة أي مقابلة قوله بعينه (قوله فيه اشعار الخ) وجهه غلبة اسمها ل أول ظار فاقوله عائذ الى العلم) فيه أن المداد على كون المرجع مطلق معرفة لا خصوص العلم (قوله انظر لم لم يقل الخ) فيه أنه لو قال ذلك لما أفاد التقييد بكون المرجع معرفة الا يجعل نحو الخ قيد او هو غير المتبادر بخلاف ما صنع الشارح (قوله لان اسمها يطلق على غيرها) الاولى على غيره

(١) ولك جملة منصوبة على المفعولية المطلقة اهـ (٢) أن زيدا الثاني خارج عن الموضوع الا ان يقال له سند اليه ولو قلنا انه اهـ

بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيود الاخير معن مما سبق وقيل احتز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما في الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بلوضع (نحو قل هو الله أحد فانه أصله الاله حذف الهمزة

على قوله وكذا الموصول والمعرف بالاضافة مانصه أي المهود ان خارجا (قوله بلام العهد) أي الخارجى نخرج المعرفة بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني فانها في حكم النكرة قاله ع ق (قوله والاضافة) أي العهدية خارجا (قوله وهذه القيود) أي الثلاثة (قوله لتحقيق مقام العلمية) أي المقام الذي وثق فيه بالمسند اليه علما أي أني به ذلك لا الاحتياج اليها في الاخراج وكتب أيضا قوله لتحقيق مقام العلمية أي اللان بيان بجميع ما يتعقل ويتضح به مقام العلمية (قوله والا) أي وان لم نقل ان هذه القيود لتحقيق ما ذكر بل فلما انها محتاج اليها للاخراج فلا يصح لان القيد الاخير يغني عن الاولين فما خرج بهما يخرج به (قوله معن مما سبق) أي من القيدين أعني بعينه وابتداء لانه يخرج به ما خرج بهما وكتب أيضا قوله معن مما سبق لان احضار الشيء باسمه المختص به احضار له بعينه أول مرة فلا يكون الاعلام سيراى وهذا مبني على أن الاسم المختص بشيء يكون في العالم وأورد عليه رحمن فانه خاص بالله تعالى مع أنه صفة وأجيب بأن الاختصاص عارض وكتب أيضا على قوله معن مانصه فيه بحث الفري فراجع (قوله وقيل الخ) هذا مقابل قوله أي أول مرة في تفسير قول المصنف ابتداء سم (قوله كما في الضمير الغائب الخ) أي وكاسم الإشارة فانه يشترط معه الإشارة الحسية والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط فيه تقدم العهد فتأمل (قوله وفيه نظر) هذا الرد ظاهر لو أريد بالشرط أي شرط كان ليشمل العلم بالوضع فلو أريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أي من غير توقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر كان الرد على هذا القائل بأنه يلزم على كلامه استدراك قوله باسم مختص به لان ما خرج به من بقية المعارف خرج بابتداء على أن معناه ما ذكر وان كان يجاب بانه لتحقيق مقام العلمية (قوله كذلك) أي شروطا بتقدم شيء حتى العلم أي فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود (قوله نحو قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبره وأحد خبرا ثانيا أو بدلا من الله بناء على حسن أبدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها علم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضى ويحتمل أن يكون ضمير الشأن والجملة خبره اه فري (قوله أصله) أي القريب والا فاصل الاصيل الاله منسكرا هذا اذا كانت أل في قوله أصله الاله من المحكي فان كانت من الحكاية فالمراد الاصل الاصيل (قوله حذف الهمزة) امامع حركتها على خلاف القياس فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط الغير القياسي بمنزلة العلم فاجتمع حرفان من جنس واحد أو لها ساكن واما بنقل حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسي لان المحذوف اقياسي كالنائب فلا يكون المتحركان المتجانسان في كلمة واحدة من كل وجه عبد الحكيم وقوله على خلاف القياس لان الحرف المتحرك متعاص بحركته قال في الاطول ونحن نقول لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلة ما صار اجتماع (قوله فيكون التزام الادغام غير قياسي) أو ما تجوز به فهو قياسي (قوله فلا يكون المتحركان الخ أي لا يكونان مجتمعين في كلمة واحدة لان الحرف المحذوف كالنائب فحط النفي اجتماع الحرفين وبهذا يستقيم كلامه فتدبر وقوله من كل وجه أي وان كانا مجتمعين في كلمة واحدة من بعض الوجوه وهو ملاحظة التعميض أو بالنظر لظاهر الحذف وقطع النظر عن كونه قياسيا (قوله ونحن نقول) أي رد المقالة السيد الموافق لما نقله المحقق عن

وعرض عنها حرف التعريف ثم جعل علم الذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم أنه اسم للمفهوم المتجانسين في كلمة واحدة فوجب الادغام قياسي أو فليكن وجوب الادغام بعد (١) العلمية لأن الاجتماع حينئذ في كلمة واحدة وكتب أيضا قوله حذف أي تخفيفا (قوله وعرض عنها حرف التعريف) أي قصد جـ. له عوضا عنها فلا يرد أن حرف التعريف موجود قبل الحذف لا يقال لو عرض عنها حرف التعريف لم يصح أن يقال إلا له بالهمزة إذ يلزم فيه الجمع بين العوض وهو لا يجوز لأننا نقول إلا له بالهمزة ليس هو الذي وقع فيه التعويض حتى يمنع بل هو اللفظ الذي قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا همزة على أن (٢) ظاهر كلام الرضوي أن أُل ليست عوضا بل تشبه العوض يعني أنها ليست متمحضة للموضعية بل للتعريف أيضا من سم باختصار وبض ايضاح وكتب على قوله فلا يرد الخ ما نصه هذا أن كانت أُل في قوله أصله إلا له من المحكي فإن كانت من الحكاية والقصد أن الله أصله الله منكرا وإنما أدخل حرف التعريف في خبر المبتدأ لإفادة المحصر كما في زيد الأمير إشارة إلى عدم ارتضائه قول سيوييه أصله لا من لا عليه بمعنى تستر بكثرة دوران الله واستعماله في العبود واطلاقه على الله فالامر ظاهر ولا إشكال وكتب أيضا قوله وعرض عنها حرف التعريف العوض الألف واللام كما هو رأي الخليل أو اللام وحدها ويتبعها الهمزة كما هو رأي سيوييه كما في التعريف حفيد على الطول وكتب أيضا قوله وعرض عنها الخ ولهذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوسل بأي عبد الحكيم (قوله ثم جعل علما) أي بعد حذف الهمزة وأما قوله فقيل إلا له معر فباللام من الاسماء الغالبة لكن لا إلى حد العلمية وقيل هو أيضا علم له بالغلبة لكن أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بحق فالأله أي على هذا القول الثاني قبل حذف الهمزة وبعد ما علم لتلك الذات المعينة إلا أنه قبل الحذف أطلق على غيره إطلاق النجم على غير الثريا فتكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره أصلا فتكون الغلبة تقديرية فنرى وقوله من الاسماء الغالبة أي على ذاته تعالى فلا ينافي قوله لا إلى حد العلمية إذ صاحب هذا القول يقول إلا له بالغلبة على المعبود بحق أي هذا المفهوم الكلّي كما قد يؤخذ من الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ أي لم يكن قبل التعويض والادغام علما للذات المخصص بل اسما للمفهوم الكلّي أعني المعبود بحق وقيل اللام اسما للمعبود مطلقا حقا كان ولا هذا ما اختاره الشارح في شرح الكشاف وقال السيد أنه قيل الادغام كان من الاعلام الغالبة لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى إطلاق النجم على غير الثريا وبعد الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق على غيره أصلا عبد الحكيم وقوله بل اسما للمفهوم الكلّي أي بطريق الغلبة فيه كما في الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أي بالوضع على ما يتبادر من لفظ الجعل ومن مقابلة قوله بعلمية الله يزعم بعضهم أنه اسم للمفهوم الكلّي لا علم قول سم أي لا علم بالاصالة فلا ينافي أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة اهـ وبالغلبة على ما اختاره في شرح الكشاف واعترض جعل الله علما بالغلبة بأنه لم يوضع لكلي ولم يستعمل في غيره تعالى حتى يكون بالغلبة الحقيقية ولا يوضع للمفهوم كلي لكن لم يستعمل إلا في المفرد المعين حتى يكون بالغلبة التقديرية وأجيب بأنه مع أصله الذي هو إلا له بمنزلة اسم عبد الحكيم كما يعلم من الوقوف عليه (قوله بدون التوسل بأي) قال عبد الحكيم بعد ذلك ويبقى قطعا اهـ أي يبقى حال كونه ممتزعا في حال النداء همزة قطع لا تحذف أو يبقى بمعنى ضمير قطعيا خبرها

(١) قوله بعد العلمية فيه (٢) أن الاعلام لا تغير فالادغام حيثئذ خلاف القياسي إلا أن يقال أنه من الواضع اهـ شيخنا (٣) لطافه نظر لأنه يفيد أنها في إلا له تشبه العوض وليس كذلك نعم يمكن جـ. له جوابا للآراء الأولى تأمل اهـ شيخنا (٤) أي للذات (٥) شيخه أنوهي أولى

الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منها كلّي انحصر فرد فلا يكرن علما لأن مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لا نالنا نسلم أنه اسم لهذا الله وهم الكلّي كيف وقد أجمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلّي لما أفادت التوحيد لأن الكلّي من حيث هو كلّي يحتمل الكثرة (أو تعظيم أو اهانة) كافي باللقاب

واحد فكانه أيضا بالغلبة فهو أعلم بالغلبة الحقيقية تنزيلا ومن قال الله أعلم بالغلبة التقديرية نظر في قوله بالغلبة إلى وضع أصله لكلّي وفي قوله التقديرية إلى عدم استعماله نفسه في غير الذات العلية وفي الأطول الاله معرفة بالام من الاعلام الغالبة وبعد حذف الهزء من الاعلام المختصة بالله علم بالغلبة نظرا إلى أصله ومن الاعلام المختصة نظر إلى نفسه اه وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أي بطريق الوضع أو الغلبة التقديرية وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ الترتيب في الاعتبار لا في الوجود تأمل (قوله الواجب الخ) إشارة إلى طريق احضار الذات المعينة انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله الواجب الوجود الخ الغرض من هذه القيود بيان الذات المسمى لا بيان اعتبارها في المسمى والا كان المسمى بمجموع الذات الصفة وليس كذلك بل المسمى الذات وحدها اسم (قوله الواجب لذاته) هو الذي لا يحتاج إلى غيره في وجوده (قوله العبودية له) أي لكون غيره عبد له نوبى والظاهر أنه غير متعين (قوله فلا يكرن علما) أي بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة سم (قوله كلمة التوحيد) أي كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه وما قيل من أن الافادة بحسب الشرع أن أريد أن دلالتا على التوحيد بحسب وضع الشرع فليس ينبغي لقطع بأن الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر وأن أريد أن أفادتها لكون القائل موحدا بحسب الشرع فسلم لكن ليس كلا منافيه عبد الحكيم (قوله لما أفادت التوحيد) أي بحسب معناها لغة وأن أفادته من حيث انحصار الكلّي فيه تعالى أو من حيث القرينة المعينة للفرد واللازم باطل أو بعيد (قوله من حيث هو كلّي) أي بقطع النظر عن الوجود الخارجى والافقدين حصص فرد (قوله يحتمل الكثرة) كان الظاهر أن يقول يفيد الكثرة لأن الكلّي من حيث هو كلّي يفيد الكثرة قطعا لا احتمالا وأجاب بعضهم بأن المراد الكثرة في الخارج فلذا عبر بيهتمل فأمله (قوله كافي باللقاب الخ) أي وكافي الاسماء الصالحة لذلك نحو على ومعاوية إذا اعتبرناها اسمين وكافي الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر تأمل وكتب أيضا قوله كافي باللقاب (١) نص عليها لأنها الواضحة في ذلك لأن الغرض من وضعها الاشعار بالمدح أو الذم وقد يتضمنها الاسماء وأن لم يقصد بالوضع التمييز الذات لكونها منقولات من معان شريفة أو خسيسة (٢) كحمد وكاب أو لا شتمها بصفة محمودة أو مذمومة كما هم وما درو بعد الاقارب في ذلك الكنى كآبى الفضل وآبى الجمل وانما قاله تعظيم أو اهانة دون تعظيمه أو اهانتة لانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه أو اهانتة نحو أبو الفضل صديقك وأبو الجمل رفيقك اه أطول وكتب على (قوله غير متعين) أي يجوز أن يكون المعنى لكون غيره عابدا له قاله بعض مشايخنا أو لجواز أن المعنى لكونه معبودا لذاته (قوله تفيد التوحيد) أي توحيد الذات وانفرادها بالالوهية وليس المراد به اعتقاد الوحدة فان هذا ليس مدلولها (قوله أن دلالتها على التوحيد) أي توحيد الذات وانفرادها (قوله واللازم باطل أو بعيد المناسب لدعوى الشارح الاجماع هو الاول

(١) فيه إشارة إلى أن الشارح يبتغي أو يميل إلى مذهبهم ان لم يكن منهم اه (٢) لا ينبغي منافيه من اساءة الادب وان كان الاول في غاية الشرف والثاني في غاية الخسة اه (٣) أي معاوية ولم يذكر فرارا من اسائة الادب اه

الصالحه لذلك مثل ركب على وهرب معاوية (أو كناية عن معنى يصلح العلم له نحو أبو طه فعل كذا كناية
عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول أعني الاضافي لان معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه انه جهنمي
فيكون انتقالا

قوله كما نصه أي تعظيم أو اهانة (قوله الصالحة) هذا وصف كاسف للتريض لا للاحتران عن غير الصالحة
لعدم وجودها لان اللقب ما أشعر بمدح أو ذم فلا يكون الاصالا للتعظيم والاهانة (قوله لذلك) أي التعظيم
أو الاهانة (قوله مثل ركب على وهرب معاوية) يقولون لفظ على يشعر بالمدح من العلو واللفظ الآخر بالذم
من العواء فقيم ما، شعار بالمدح والذم مع قطع النظر عن ذكر الركوب والهروب فذكرهما ليس لتوقف
الاشعار عليهما سمي والنيادر أن المراد بعلي ومعاوية صاحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه
من سوء الادب في حق سيدنا معاوية رضي الله عنه والجرأة عليه بما لا يليق بعنصرية بل لوجملتها على
غيرهما لم يخل من سوء الادب لما فيه من الابهام وكتب أيضا قوله مثل ركب على وهرب معاوية أي على
اعتبار أنهما لقبان فأنهما كما يصح اعتبارهما سمين يصح اعتبارهما لقبين والتمثيل بهما على الاعتبار الثاني
(قوله أو كناية) أي تعريف المسند اليه بالعلمية لقصد كناية بالعلم تقوت لولا العلم نحو أبو طه فعل كذا عبر عن
المسند اليه بأبي طه لينتقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه الاصلى فان المعنى الاصلى الذي يقصد
البليغ الاشارة اليه بهذا العلم من تتولد منه وتولد النار منه باعتبار كونه وقود النار والنار التي وقودها
الناس نار جهنم وهذا (١) وجه بديع وقال غير تامعني أبي طه ملابس النار ملازمة وهو ملازم
الجهنمي لان اللهب الحقيقي طه نار جهنم فان قلت لم يكتف في المعنى الكينائي بكونه وقود نار جهنم أو
ملابسها واعتبر الانتقال عنه الى كونه جهنميا قلت لا وكونه جهنميا يفيد عذابه بالنار وغيرها مما في
جهنم فان قلت المعنى الاصلى المنتقل منه الى كونه جهنميا ليس معنى حقيقيا لا بي اللهب لانها حيوان
يتولد من نصفته اللهب قلت قد يكون الاصلى من الكناية معنى مجازيا أطول ملصا (قوله يصلح العلم له)
أي بحسب معناه الاصلى قبل جعله علما (قوله بالنظر الى الو الاول) أي بالنظر الى معناه المجازي بحسب
الواول الذي هو الاضافي لا الحقيقي الذي هو أبو النار والنار بنته لعدم صحة قصده من هذا المراكب
الاضافي وكتب أيضا قوله بالنظر الى الوضع الاول أي لا الثاني أعني العلمي وقوله أعني الاضافي أي قبل
جعله علما (قوله لان معناه) أي معنى هذا العلم أعني أبا طه بالنظر الى الوضع الاول قبل جعله علما والمراد
معناه المجازي فان ملازم النار وملابسها بحسب الوضع الاول معنى مجازي له لان المعنى الحقيقي انه آب
لنار والنار بنته ولكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقي بهذا التركيب أصلا لعدم صحته فيه والجاصلي أن هذه
الكناية مبنية على مجاز (قوله ويلزمه أنه) أي الشخص جهنمي أي زوماعرفيا ومثله يكفي عند أهل هذه
الفنون لانهم يكتفون بالملازمة في الجملة وهو أن أحدهما بحيث يصلح للانتقال منه الى الآخر على
أنه قال في المطول واللهب الحقيقي طه جهنم فهو اشارة الى الجواب عن منع الملازمة بان اللهب أعم من
طه جهنم والخاص لا يلزم العام (قوله فيكون انتقالا الخ) فابو طه باعتبار الوضع العلمي مستعمل في
الشخص المعين وينتقل منه باعتبار وضعة الاصلى الى ملابس اللهب لينتقل منه الى أنه جهنمي فهو كناية

(قوله والحاصل انه هذه مبينه على مجاز) ان أخذ بظاهره كان غير مناسب لقول الشارح
وهذا القدر كاف في الكناية (قوله باعتبار وضعة) أي ملاحظة وضعه (قوله عن الصفة) وهي
الكون جهنميا وقوله قال في شرح المفتاح الخ دليل لما قبله

(١) أي لعدم ورود شيء عليه اه

من المزموم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف في الكناية وقيل في هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه أي جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت أبا هب أي جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيجي ولو كان المراد ما ذكره ا كان قولنا

عن الصفة بالواسطة قال في شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بأبي هب لكن ينتقل منه الى معنى ملازم الاله لينتقل منه الى الجهنمي وكذا أبو جهل كناية عن الجاهل وأبو الخير كناية عن الخير عبد الحكيم وقوله وينتقل منه أي بسبب التيمات الذهن عن استعمال هذا اللفظ الى وضعه الاصل (قوله من المزموم) وهو ملازم النار وملا بسها وقوله الى اللازم وهو الجهنمي (قوله وهذا القدر) أي الانتفاء من المعنى الموضوع له أو لا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لأن المستعمل فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال في الكناية في معنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو بوسائط فان كان المعنى الاضافي لازما للمعنى العلمي فلا تكلف في معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهنا ملازم النار غير ملازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا مدلول العلم الآن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلمي المعنى الاضافي لانه يلتفت الى المعاني الأصلية عند الاستعمال في المعاني الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافي الى لازمه وهذا كاف يس ما خصص (قوله وقيل في هذا المقام) الحاصل انه على الاول يكون العلم مستعملا في معناه (١) الاصل لينتقل منه الى لازمه وعلى الثاني يكون مستعملا في نفس اللازم يس وفي جعله العلم على القول الاول مستعملا في معناه الاصل نظر والمصرح به في المطول وغيره أنه يستعمل في معناه العلمي ملتفتا معه الى المعنى الاصل ليتوصل به الى لازمه (قوله ويراد به لازمه) أي لازم معناه (قوله لا الشخص) أي المعين وهو حاتم على (قوله أي جهنميا) أي لا الشخص المسمى بأبي هب في كلامه ا كتنفاء (قوله وفيه نظر الخ) رده بثلاثة أمور ذكر الاول بقوله لانه الخ والثاني بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله وما يبدل الخ وكتب أيضا قوله وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة كناية مبنية على أن مراد هذا القائل أن أبا هب معناه حينئذ جهنمي آخر لاجهنمي هو مسماه وفسر البعض كلام هذا القائل بما لا يراد عليه هذا الاعتراض فقال قوله ويراد لازمه أي الذي اشتهر انصاف المسمى به في ضمن هذا اللفظ وحينئذ فلا يحتاج الى اعتبار المعنى الاصل والانتقال منه الى لازمه بل ينتقل الى ذلك اللازم من مسمى اللفظ الذي هو الذات الخصوصية لاشتهار انصافها به في ضمن هذا اللفظ وحاصله أن أبا هب كناية عن صفة مسماه لا غير حتى يكون استعارة (قوله استعارة) أي لانه أطلق لفظ حاتم مثلا على جواد آخر لعلاقة المشابهة في الجود ولفظ أبي هب على رجل آخر كافر لعلامة المشابهة في الكفر والجهنمية يس ففيه استعارة تصريحية وهل هي أصلية أو تبعية خلاف ويموز أن يكون مجازا مرسل من اطلاق المقيد على المطابق الواقع في ضمن مقيد آخر كاطلاق المشقر على مطلق الشقة الواقع في ضمن شقة الانسان فاذا نظرت الى خصوص المقيد الآخر كان مجازا متفرعا على مجاز الاول من اطلاق المقيد على المطلق والثاني بالعكس (قوله ما سيجي) أي في بحث الكناية (قوله لكان قولنا الخ) لصاحب هذا القيل أن يقول الجهنمي يفهم من أبي هب بواسطة اشتهار الذات به في ضمن هذا اللفظ بخلاف هذا الرجل وأبو جهل واشتهار الذات بالوصف في ضمن لفظ لا يستدعي فهمه من أي لفظ عبر به عن الذات كذا في الاطول ويمكن دفعه بأن مدار (قوله لكن ينتقل) في نسخة عبد الحكيم المصححة لينتقل وعلى كل ليس المراد أن بين المنتقل عنه والمنتقل اليه تلازما اذ هذا الانتقال بواسطة الاستشعار بمعنى ملازم الاله لا بواسطة لزوم

فعل كذا هذا الرجل مشيراً إلى كافر وفولنا بوجهل فعل كذا كناية عن الجهل
ولم يقل به أحد مما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى
تبت يدا أبي لهب ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر (أو إيهام استلذاذه
أي وجدان العلم لذيداً نحو قوله بالله ياطبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلي من البشر (أو التبرك
به) نحو الله الهادي ومحمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفاؤل والتطير والتسجيل وغيره مما يناسب
اعتباره في الاعلام (وبالموصولية) أي تعريف المسند إليه إرادته اسم موصول (لعدم علم المخاطب

الكناية على وجود الزوم لا الاشتهار تأمل (قوله فعل كذا هذا الرجل الخ) أي والقصد أن الفعل صدر من
غير الرجل المشار إليه (قوله كناية عن الجهل) لأن الجهل لا يزم للرجل الكافر ولا يبي جهل سم (قوله
ولم يقل به أحد) يقال عليه اللازم على كون المراد ذلك صحة مثله في المواضع الأخر المذكورة لا القول به
بالفعل فإن أريد به أي بقوله ولم يقل به أحد منع صحته فهو ممنوع أو أن أحداً لم يقله لم يضره سم وكتب
أيضاً قوله ولم يقل به أي بانه كناية (قوله في هذه الكناية) أي لهذه في معنى اللام (قوله تبت يدا أبي لهب)
فإن قلت الكلام في العلم المسند إليه والآية ليست كذلك أجيب بأن اليد مقحمة لأن غالب الأعمال
باليد فاذا هلك فقد هلك صاحبها وقيل المراد بده حقيقة لما روي أنه أخذ حجراً بيده فرمى به النبي صلى الله
عليه وسلم فيكون ذكر الآية في باب المسند إليه تعميراً للفائدة كما هو دأب السكاكي سيرامى وقوله بأن اليد
مقحمة أي فالمسند إليه في الحقيقة أبو لهب (قوله لا كافر آخر) والا كان استعارة لا كناية (قوله أو إيهام)
عبر بإيهام إشارة إلى أنه يكفي نكتة في إيراد العلم وبه يعلم تحقق النكتة بالاستلذاذ بالفعل بالاولى ولو تركه
لتوهم اعتبار الاستلذاذ بالفعل مع أنه غير معتبر ع س سم (قوله استلذاذه لا ينبغي أن يقيد باستلذاذ
المتكلم بل يعم استلذاذ المتكلم والمخاطب والسماع سم) (قوله أي وجدان الخ) تفسير للاستلذاذ وأشار به
إلى أن السمين والتاء ليستا للطلب (قوله أم ليلي) هذا عمل الشاهد (قوله أو التبرك به) عطف إيهام
أو على استلذاذ هذا أحسن لما تقدم عن سم وإن كان المناسب للمثال الاول (قوله نحو الله الهادي) أي
عند ذكر الله تعالى وقوله ومحمد الشفيع أي عند ذكر المصطفى (قوله كالتفاؤل) نحو سعد في دارك وقوله
والتطير نحو السفاح في دار صديقك (قوله والتسجيل) في نسخة على السماع ومعناه أن لا يقدر على انكار
السماع بعد ع س وكتب أيضاً لعل المراد بالتسجيل عليه الضبط عليه والاستحفاظ منه سم (قوله وغيره مما
يناسب الخ) كالتنبيه على غباوة السامع (قوله وبالموصولية) قدمه على اسم الإشارة مع أنه أعرف منه لأن
فيه شبه الألقاب بافادته ووصف الرفعة وعكسها وأما المرف بالهمزة فهو مع المرف بالموصولية رتبة
واحدة ولذلك صح وصف المرف بالموصول كما في قوله الجناس الذي ولكن قدم الموصول عليه لما ذكر
أيضاً والمضاف رتبة ما أضيف إليه فتأخره عن ذوات الرتب أنسب ع ق (قوله لعدم علم المخاطب
بالأحوال المختصة به سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند إليه معرفة والمقصود تعيين
وجود التعريف كما أشار إليه الشارح في مفتتح البحث فلا يراد أن يقال جازاً أن تجعل تلك الجملة صفة للشيء
فلا يتعين الموصول ثم الرجوعان في الجملة كاف في مقتضى فلا يتوجه أن ما ذكر لا يقتضي كون المسند إليه
موصولاً لجواز أن يكون ما جرى عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما
(قوله هذا رجل الشاهد) اذ الاول قد نكروا أضيف فهو من قبيل المرف بالإضافة لا بالعملية (قوله
وإن كان المناسب للمثال الخ) هو ظاهر ما لم يرد من الإيهام الإيقاع في الوم أي الذهن ولو لم
هو الواقع (قوله عند ذكر الخ) ليس بقيد

بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم (ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لسكيت ما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام) (أو استهجان التصريح بالاسم أو لزيادة التقرير) أي تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه نحو وراودته (أي يوسف عليه الصلاة والسلام والمرادة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب

كان لازم ما لاقتصار عليه مع افادة المقصود أرجح على أن اجراء الموصول لا محالة انما يكون على قسم من أقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه فتدبر فكري (قوله بالاحوال) كان الاولى بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم أيضا (ف) قوله المختصة به المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لاعدوم وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) فيه أنه اذا علم الصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولة كالإضافة نحو مصاحبنا أمس كذا والجواب أنه لا يشترط في السكينة أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به بل يكفي مناسبة بينهما وحصولها به وان أمكن حصوله بغيره أيضا تأمل ع س سم وهذا السؤال والجواب يجريان في قوله أو استهجان الخ وقوله بعد أو تنبيه المخاطب على الخطأ الخ وأمثال ذلك من السكات التي تحصل مع غير ما ذكرت له من الطرق فيما مر وفيما يأتي والحاصل أنه لا يجب اختصاص السكينة بما ذكرت له ولا كونها أولى به لذكر يسأل حينئذ عن وجه ذكرها معه دون باقي الطرق فتأمل والذي في الفري ما نصه قوله الذي كان معنا أمس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا أمس رجل عالم فلا بد من أمر آخر يرجع طريق الموصولة اذ المظاهر أن مقتضى أمام موجب أو مرجح ولا يكفي مجرد الملازمة أو المناسبة اه وذ كر نظير ذلك في قول المصنف أو استهجان الخ ثم نقل عن شارح المفتاح ما يؤيد ما مر عن سم وتعقبه (قوله لما لا يكون) ما موصولة اسمية والعائد محذوف أي لما لا يكون فيه للمتكلم الخ وما قبل من أن ما هنا مصدرية وجوبها ليس بشئ لمنافاة ظاهر التمثيل (قوله نحو الذين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب قال الفري والاولى أن يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا أمك أمس لا أعرفهم اه ولعل وجهه انه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح أعني الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم (قوله لقلة جدوى الخ) أي لأن المفروض أن المتكلم لا يعلم بشئ من الاحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لأن الأغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز أن يكون عالما بالاحوال المختصة فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى وما قبل ان في قولنا الذين في بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس بشئ لأن فيه علما للمتكلم بحال مختص بهم سوى الصلة وهو الزهد عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقلة جدوى لم يقل لدم لأنه لا يخلو عن فائدة وأقلها افادة عدم المعرفة بذلك سم (قوله أو استهجان) أي استنباح وكتب أيضا قوله أو استهجان لكون المسند اليه عظيما أو حقيرا سيرا م (قوله بالاسم) أي العلم بأقسامه (قوله أي تقرير الغرض الخ) اختيارا على تقريره المسند والمسند اليه اتباعا لما هو المقهور من الإيضاح حيث قال فانه مسوق لتزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء اه عبد الحكيم وقال سم وجه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لا فائدة لذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى وهو من الفري (قوله والمرادة مفاعلة) أي على غير بابها كما سيظهر (قوله من راد لم يقل من راودا نارا للاصل الاصيل لأن أصل راود راود زيد الواو لبيان المفاعلة (قوله جاء وذهب) مجموعهما تفسير لراد لا أحدهما فقط

وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل الخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرج من يده يحتال عليه
أن يغلبه وباخذ منه وهي عبارة عن التحمل لمواقفته أيها والمسد إليه هو قوله تعالى (التي هو في بيتها عن نفسه)
متعلق برأوده فالعرض المسوق له الكلام زاهية يوسف وطهارة ذيله والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز
أوزليخا لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في الزاهية وقبل هو تقرير للمرء أذلة لما
فيه من فرط الاختلاط والالفة وقبل هو تقرير للمسد إليه لا مكان وقوع الإيهام والاشتراك في امرأة العزيز
أوزليخا والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظن أنها مثال لما ولا يستهجان التصريح بالاسم وقد
بينته في الشرح (أو التخير) أي التعظيم والتحويل (بحرف تشبيه)

(قوله وكان المعنى) لم يحزم بذلك لأنه لا قدرة له على القطع بأنه مراد الله تعالى سم (قوله) وكان المعنى
خادعته) أي أرادت به المذكور من حيث لا يعلم وفيه إشارة إلى أن المرادة مجاز عن الخادعة إذ لم يكن
محيى مذهب منها بطرق الاستعارة النبية أو الاستعارة التمثيلية ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال
تخاصم فلان عن فلان عبد الحكيم ونظير عن هنا عن قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن
مودة وعددها إياه وما نحن بناركي أهتنا عن قولك (قوله) وفعلت الخ (عطف تفسيرى وفيه إشارة إلى
أنه لم تتحقق الخادعة حقيقة إذ لم يحصل لها ما أرادت من المواقعة عبد الحكيم وقوله وفيه إشارة الخ وفيه
أيضا إشارة إلى أن المفاعلة ليست على ما هو يجوز أن تكون على بابها بمعنى أن كلا منها وجد منه طلب
لكن طلبها للواقع وطلبه للامتناع وقوله إلى أنه لم تتحقق الخ أي كأنه لم تتحقق لعدم حصول مرادها والا
فالخادعة متحققة منها حقيقة وإنما الذي لم يتحقق ثمرتها (قوله عن الشيء) متعلق بالخادع أي لاجل
الشيء الذي لا يريد صاحبه أن يخرج من يده عبد الحكيم (قوله يحتال الخ) جملة مبينة لقوله فعلت
فعل الخادع ولذا ترك العاطف أي يحتال الخادع على صاحبه أن يغلبه وباخذ ذلك من صاحبه عبد
الحكيم (قوله أن يغلبه الخ) في موضع المفعول أي يحتال عليه لأن يغلبه سم فهو كقوله تعالى عبس وتولى
أن جاءه الأعمى قاله يس (قوله وهي) أي الخادعة المفهومة بمقابلته عبارة عن التحمل أي الاحتيال
لجامعة يوسف زليخا كما في عبد الحكيم (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا بعدم تلوثه
بالنجاسة على طريق الاستعارة المصروفة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملاسة صاحبه للزنا (قوله
والمذكور) أي قوله التي هو في بيتها (قوله أوزليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما في القاموس وهذا هو
المشهور وفي الشهاب على البياضى ضبطه أيضا بضم الزاى وفتح اللام (قوله وتمكن) أي بحسب
الصورة الظاهرية والافهوني معصوم وقوله من نيل المراد أي مرادها لا مراده (قوله تقرير للمرء أذلة)
أي أنها وقعت وثبتت وكتب أيضا قوله تقرير للمرء أذلة أي التي هو المسند وقوله ما فيه أي في الكون في
بيتها كما يدل عليه قوله قبل لأنه إذا كان في بيتها الخ (قوله من فرط الاختلاف) أي زيادته وشدته (قوله
والالفة) قال في القاموس الالفة بالضم الاسم من الائتلاف الالفة بالكسر المرأة تالفها وتالفك أم
والتي هنا بالضم (قوله الاشتراك) أي اللفظي (قوله في امرأة العزيز) راجع لقوله الإيهام وقوله
أوزليخا راجع لقوله الاشتراك فهو نشر على ترتيب ألف (قوله ولا يستهجان) لازليخا من المستهجن
في تركيب الحروف ومن المستر ذل في كراهة السمع ونفرت ع ق أولان من به شرف إذا احتيج نسبة
ما صدر عنه ما لا يليق بكون التصريح به مستهجن مستهجن ف (قوله أي التعظيم والتحويل)
اقتصروا في القاموس على التعظيم والمراد تعظيم المسند إليه وقد ذكر النحاة أن الصلة يشترط أن تكون
معهودة الألف مقام التعظيم والتحويل ومثله هذه الآية الشريفة فلا اعتراض (قوله والتحويل) أي

من اليم ماغشيم) فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا ينبغي (أو تنبيه المخاطب على الخطأ نحو ان الذين ترونهم) أي تظنونهم (أخوانكم يشقى غليل صدورهم أن تصرعوا) أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث فقيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الغلاني (أو الائمة) أي الإشارة الى وجه بناء الخبر) أي الى طريقته نقول سمات هذا العمل على وجه صملك وعلى جهته أي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة الى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي) فان فيه إيماء الى أن الخبر المبني

التخريف (قوله من اليم) بيان لماغشيم أول التبعيض وهو حال على التقديرين (قوله ماغشيم) والتعظيم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان فان الماء المجتمع بالقمر اذا أرسل على طبقة كان في غاية السرعة ولا حاطنه بجميهم بحيث لم يتخاص واحد منهم عبد الحكيم (قوله فان في هذا الابهام) ولم يعين حيث لم يقل فغشيمهم من اليم ثلاثون قامة مثلا (قوله من الفخيم) أي لماغشيم حتى كأنه لا تحيط به العبارة ولا يعلم كنهه الا الله الى سم (قوله على الخطأ) وفي بعض النسخ على خطأ سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثاني أن الذي يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه (قوله ترونهم) من الاراء التي تمهد الى ثلاثة مفاعيل فاذا بنى للمفعول جرى مجرى الظن وانتصب اخوانكم على أنه المفعول الثاني كذا في شرح الايات حفيد على المطول (قوله أي تظنونهم) فيه إشارة الى أن ترونهم بضم التاء كـ هو الرواية من أرى بضم الراء مبني للمفعول لفظا وان كان مبني للفاعل معني أي أظن لا يفتح التاء من أرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم لانه خلاف الرواية ولانه خلاف الواقع اذ العلم هو الجزم المطابق للواقع عن دليل وهو منتف هنا وعبارة الفخرى الضم هو الرواية وهو الانسب دراية وان جاز الفتح بأن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد وكتب أيضا قوله أي تظنونهم الخ أي لان مجهول هذا الباب تعورف في الظن والمراد بالظن ماسوى اليقين كما قد يجيء بهذا المعنى فيدخل الجزم لانه حجة فانه كالمظن قد يخطيء فالناس أصناف مظنون الاخوة ومجوز ومهاومتيقنهم أفاده في الاطول اه (قوله غليل صدورهم) الغليل والغل بالضم حرارة العطش والغليل أيضا الحقد والضغن كالغل صحاح وفي القاموس الغليل العطش أو شدته أو حرارة الجوف اه (قوله أي تهلكوا الخ) الصرع الالتقاء على الارض وهو اما كناية عن الهلاك أو الاصابة بالحوادث عبد الحكيم (قوله ما لبس في قولك ان القوم الغلاني) يتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوص والظاهر أنه تنبيه على خطا ظن الاخوة بالناس أي كانوا في أي وقت كان أفاده في الاطول (بناء الخبر) أي الى طريقته وعليه فقوله بناء الخبر من اضافة الصفة الى الموصوف أي الى وجه الخبر المبني كما يدل عليه قول الشارح بعد فان فيه إيماء الى أن الخبر المبني عليه الخ أي المبني على المسند اليه أي المتأخر عنه فقائدة الاضافة الإشارة الى تاخير الخبر لان الابهام المذكور لا يتحقق بدون تاخير الخبر فاندفع ما قيل أنه يلزم على تفسير الشارح الوجه بالطريق والجنس أن يكون قول المصنف بناء مستدر كما تامل (قوله أي الى طريقته) أي جنسه كما يدل عليه قول الشارح بعد من جنس العقاب الخ (قوله وطريقته) عطف تفسير (قوله يعني) أشار به الى أن في كلام المصنف نوع مساحاة اذ مقتضاه أن الابهام حاصل بالموصول فقط مع انه انما حصل بالموصول مع الصلة قاله بعضهم وفيه ان ذلك غير خاص بالابهام بل يجري في شائر نكات الموصولية وكلها انما تحصل بالموصول مع الصلة فكان على الشارح على هذا أن يأتي بالعناية في الجمع (قوله للإشارة الى أن الخ) أي الى جواب

عليه أمر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله سيدخلون جهنم داخرين ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله إلى وجه بناء الخبر بالعلّة والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح (ثم انه) أي الإيحاء إلى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق إلى بعض الاوهام ربما جعل ذريعة أي وسيلة (إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أي شأن الخبر (نحو أن الذي سمك) أي رفع (الماء بنينا) أي أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دعائمه أعز وأطول) من دعائم كل بيت ففي قوله أن الذي سمك السماء إيحاء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم

هذا السؤال (قوله عليه) أي الموصول وقوله من أي وجه أي جنس (قوله داخرين) أي صاغرين جلالين (قوله ومن الخطأ الخ) عبارة عن قولنا راد بل وجه كما تقدم طابق الخبر ونوعه الذي يأتي عليه وأما تفسيره بالعلّة لأن الاستكبار على سرعة لدخول جهنم ففساد لا تقاضه بقوله * أن الذي سمك السماء بنينا * بيتنا إذ ليس سمك السماء علّة لبناء بيتهم قوله * أن الذين ترونها أخوانكم * فإن ظنهم أخوانهم ليس علّة لشقاء غلب صدورهم وقوله وبقوله أن الذين ترونها الخ أي بناء على أن هذا من الإيحاء فتأمل والحاصل أن تفسيره بالعلّة غير صحيح لعدم طراذه في كل الامثلة وهذا وانما يتهم ما ذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور لو أرجع قائله ضمير أنه إلى الإيحاء كما صنع الشارح وهو أنما أرجعه إلى جعل المسند اليه موصولا فلا يكون أن الذي سمك السماء الخ من أمثلة الإيحاء حتى يرد ما مر وقد يقال إرجاعه إلى جعل المسند اليه موصولا منافق للسياق فهو خطأ والمبني على الخطأ خطأ فتأمل (قوله والسبب) عطف تفسير (قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الخ) فإن قلت لم لم تجعل هذه الأغراض مقصودة من إيراد الموصول فلا حاجة إلى جعلها تابعة للإيحاء متفرعة عليه قلنا لما كانت هذه الأغراض أمورا مهمة جعل الإيحاء توطئة لها وإثبات الأمر المهم بعد التوطئة والتمهيد لها أولى من إثباته ابتداء فيكون تقريرها عليه أمرا مناسباً مستحسننا لضرورة فلا اعتراض سرامي ومراه دفع اعتراض السيد لا (قوله لا مجرد الخ) أي لأن سياق الكلام يناقيه ولا نه يفهم أن ما يذكّر بعد يوجد من غير الإيحاء وهو فاسد كما يظهر عنق وكتب أيضا قوله لا مجرد الخ لأنه لو كان كذلك لقال أوجله ذريعة على نسق ما قبله (قوله ربما جعل ذريعة الخ) أي فيكون المقصود من الإيحاء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الإيحاء غير مقصود بالذات كذا في عبد الحكيم (قوله إلى التعريض) هو دلالة الكلام على معنى ليس في الكلام ذكر نحو ما أقبح البخل يريد أن يخيل وكتب أيضا قوله إلى التعريض انما ذكر التعريض في هذه الأغراض لأنها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر ثبت في ضمنه هذه الأغراض لا التزامه إياها استلزاما عقليا أو عاديا سرامي بتغير (قوله نحو أن الذي الخ) من كلام الفرزدق (قوله أو بيت الشرف والمجد) الإضافة بيانية أو المراد بيت الشرف نسبة ودعائمه الرجال الذين فيه وكتب أيضا قوله أو بيت الخ أي فيكون بيته معنويا لا حسيما وكتب أيضا قوله أو بيت الخ عبارة عن أي بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فإن ما تضمنته القصيدة بعده (قوله دعائمه) أي قوائمه كما عرق وقال سم جمع دعائمه بكسر الدال وهي عماد البيت (قوله من دعائم كل بيت) أو من بيتك يا جرير قيل من السماء وقيل عزيز طويل خفيدي على المطال (قوله عند من له ذوق الخ) فانه إذا قبل أن الذي صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه عرفا أن

(قوله أن ما يذكّر بعد) أي من الامثلة وقوله يوجد من غير الإيحاء أي لطريق الخبر على ما قاله الشارح أو لعلّة على ما قاله الترمذي الذي رد عليه الشارح بذلك (قوله وهو فاسد) أي لوجود الإيحاء إلى طريق الخبر جميع الامثلة ولعلّة في بعضها وقد يقال الفساد إذا لا مانع من تحفه دافع في مثال دافع آخر بل هو كثير

ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها ولا أرفع (أو) ذريعة
الى تعظيم (شأن غيره) أي غير الخبر (نحو الذين كذبوا شيئا كانوا هم الخاسرين) ففيه إيماء الى أن الخبر المبني
عليه مما ينبغي عن الحبيبة والخمران وتعظيم شأن شعيب صلى الله عليه وسلم وربما يجعل ذريعة الى
الاهانة لشأن الخبر نحو أن الذي لا يحسن معرفة الله قد صنف فيه أو شأن غيره نحو أن الذي يتبع
الشیطان خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر أي جملة محقة ثابتة نحو أن التي ضربت بيتها مهاجرة

ما ينبغي عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فإذا قيل صنع لي كذا كان كذا كيدا أشار اليه أول
الكلام ع (قوله ثم فيه أي في هذا الإيماء كذا خبر باعق وكتب أيضا قوله ثم فيه تعريض بتعظيم الخ
قال السيد لا نزاع في كون هذا الكلام مشتقاً على الإيماء بالعمى الذي ذكره وعلى التعريض بتعظيم شأن
الخبر إلا أن ذلك الإيماء لا مدخل له في افادة تعظيم الخبر أصلاً فكيف يجعل ذريعة الى التعريض وإنما
نشأ التعظيم عن نفس الصلة ببناء على تشابه آثار المؤثر الواحد لا ترى أنك لو قلت بنى لنا بيتاً من اسمك السماء
لكان التعريض بتعظيم البناء باقياً على حاله ولا إيماء فيه بالعمى الذي ذكره قطعاً وكذا يقال في قوله تعالى
الذين كذبوا شعيباً أن الذي يستفاد منه تعظيمه ويتوسل به اليه هو نسبة الخمران الى مكذبيه وكذلك
اهانة التصنيف مستفادة من عدم معرفة المصنف واهانة الشيطان من خمران من يتبعه وتحقيق زوال
الحبة من ضرب البيت مهاجرة وأما كون فائدة الكلام منبهة للفتن على خاتمته فهو مفقود فيما إذا أخر
الموصول مع أن تلك الامور مستفاد منها أيضاً وأجاب الفاضل الخطائى وتبعه الحفيد بأن التعظيم
المستفاد من نفس الموصول والصلة يحتاج الى التوسل بالإيماء والكلام في هذا لأن الكلام في فوائد الموصول
وأما التعظيم المدلول عليه بمجموع الكلام فلا يحتاج اليه كما يقال بنى لنا بيتاً من اسمك السماء إذ لا إيماء فيه
لتأخر المشير وتاخيصة أن فهم التعظيم من مجرد الموصول وصلته إنما يكون بسبب الإيماء فلا يفهم التعظيم
من قوله الذين كذبوا شعيباً إلا لأن فيه إشارة الى أن الخبر من جنس العقاب حتى يكون تكذيبه قبيحاً
فيكون هو عظيماً والا فلو كان الخبر من جنس المدح مثلاً لم يفهم من اثبات تكذيبه أنه هو عظيم وكذا يقال
في أن الذي سمك السماء الخ أن فهم تعظيم شأن الخبر إنما يفهم بسبب الإيماء الى أن الخبر من جنس البناء
الرفيع إذ لو لا محتمل أن الخبر من جنس البناء الوضيع فيفوت التعظيم وهذا في كون التعظيم في بنى لنا
بيتاً من اسمك السماء مستفاداً من مجموع الكلام ونظروا الظاهر أن الفيدل الموصول مع صلته فقط لكن بلا
إيماء (قوله بتعظيم بناء بيته) لا يقال إنما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول به لا بتعظيم البناء الذي
هو الخبر لا نأقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء به فلا يحيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر ع
(قوله لكونه فعل الخ) أي وأثار المؤثر الواحد متشابهة (قوله أو ذريعة الى تعظيم) كان الظاهر أن يقول
أو ذريعة الى التعريض بتعظيم له الخ (قوله والخمران) عطف تفسير (قوله وتعظيم شأن شعيب) أي
حيث أوجب تكذيبه الخمران في الدارين وكان المناسب أن يقول وفي هذا الإيماء تعظيم شأن شعيب
(قوله وربما يجعل) أي الإيماء (قوله نحو أن الذي الخ) لأن المبني على الجهل شيء قبيح سم (قوله نحو
أن الذي يتبع الخ) لما كان اتباعه أمراً قبيحاً علم أنه هو قبيح نعم يقال فهم أهانتهم من العلم بقبحا اتباعه
مع قطع النظر عن جنس الخبر إلا أن يقال تحصل بواسطة الإيماء الى جنس الخبر أهانتهم أنهم بما حصل به أولاً
سم يبعث تفسير (قوله وقد يجعل) أي الإيماء (قوله ثابتاً) أي في الخارج ونفس الامر ع (قوله أن
التي ضربت بيتها مهاجرة الخ) لفظ البيت خبر والذى تألف كافي الحفيد على الموصول وضرب البيت كناية
عن الإقامة (قوله مهاجرة) حال من التاء في ضربت وفيه أن هذه الحال لا مقارنة ولا منظر لأن المهاجرة

بكوفة الجند غالت ولدها غول فان في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق بناء الخبر مما ينبغي عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم أنه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل أن الذي سمك السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم يتألف الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر (وبالاشارة) أي تعريف المسند اليه بإرادته اسم اشارة (لتمييزه) أي المسند اليه (ا كل تمييز) لغرض من الاغراض

حصلت قبل الضرب الا أن يقال معنى قوله مهاجرة أي سابقا منها المهاجرة (قوله بكوفة الجند) نسب الكوفة الى الجند لافادتهم فيها وعنى جند كمرى وكتب أيضا قوله بكوفة الباء بمعنى في متعلقة بضررت وقوله غالت ولدها غول أي أخذت الغول ولدها وأهل كتبه ع قودها مفعول غالت وغول فاعله وأنث الفعل لان غول مؤنث ساعا كالدرع والحرب والمراد بالغول المهلك كما في الحفيد (قوله عن زوال المحبة) أي منها (قوله ثم أنه يحقق الخ) وذلك لان المهاجرة اما اعلل زوال المحبة أو العكس وقد ذهب الى كل منها طائفة وعلى التقديرين يحصل التحقيق فانبات المراد على الاول برهان لمي وعلى الثاني برهان اني حفيد على المطول ملخصا ومقتضاه حذف كان في قوله حتى كأنه برهان الا أن يقال أي بكان لانه لم يسبق مساق البراهين المعتاد (قوله زوال المودة الخ أي منها) وقوله ويقرره أي في ذهن السامع (قوله فظهر الفرق الخ) اذ حاصل الايماء أن يشعر السامع بحسب الخبر ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له وهو المراد بتحقيقه ألا ترى أن قوله التي ضربت الخ يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة ويثبت فيه بحيث يزول عنه الشك والانكار اذ يلزم عادة من المهاجرة الى الكوفة وضرب البيت بها والانتقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذي سمك السماء اذ لا يلزم عقلا ولا عادة من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الايماء فيه بدون التحقيق وهذا عين تغايرها والام بوجود أحدهما بدون الآخر فتأمل اسم والحاصل انه كما وجد تحقيق الخبر وجد الايماء ولا عكس فبينهما عموم وخصوص مطلق وكتب أيضا قوله فظهر الخ أشار بذلك الى الرد على المصنف حيث اعترض بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه (قوله لتمييزه أي المسند اليه) ولا بد من ارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أي لتمييز معنى المسند اليه لما تقدم أن المسند اليه والمسند من أوصاف اللفظ والمميز كل تمييز انما هو الذات (قوله ا كل تمييز فيه أنه يقتضي أنه أعرف من غيره بالمعارف مع أنه مؤخر الرتبة في التعريف عن بعضها كما تقرر في محله والجواب اما أن المراد أنه ا كل تمييز بالنسبة الى ما تحته من المعارف لا بالنسبة الى ما فوقه أيضا ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف وأما أن المراد أنه ا كل من بعض الوجوه فانه من حيث ان فيه اشارة حسية ا كل في التمييز من غيره وان كان غيره ا كل منه من غير ذلك الوجه وتلك الحسية غاية الامر أن يقال اذا كان غيره ا كل منه من وجه آخر فلا تختص هذه النسبة به ولا يضر ذلك اذ ليس الغرض انحصار النسبة فيه بل حصولها به وان حصلت بغيره أيضا سم وفي الاطول اشارة الى الجواب الاول حيث قال ا كل تمييز مما يمكن من المعارف التي يسعها المقام والا فكل التمييز انما يتصور بأعرف المعارف وهو المضمر على المذهب المنصور والقول بانه اسم الاشارة مهجور فلا يليق أن ينبئ عليه هذا الحكم المذكور ولم يبين المصنف المقام الصالح لاسم الاشارة لان مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذي يتأني للمتكلم أن يحضره في ذهن السامع بالاشارة الحسية المقصورة بالاشارة الجوارح وذلك بان يكون المسند (قوله ولم يبين المصنف المقام الخ) ليس مراده بالمقام الداعي لان المصنف بينه بقوله لتمييزه ا كل تمييز الخ وانما مراده الحالة التي يتأني للمتكلم فيها أن يحضر المسند اليه في ذهن السامع الخ

(تحو هذا أبو المقر فردا) نحب على المدح أو على الحال (في محاسنه) من نسل شيبان بين الضال والسلم
وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لأن فقد العز في الحضر (أو التعريض بقباوة السامع) حتى
كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله

اليه مبصرهما ويكون التكميل إشارة حسنة فاستعمال اسم الإشارة في كلامه تعالى سواء كان إلى المبصر
أو غيره مجاز لتزجها تعالى عن الإشارة بالجوارح وكذا استعماله في غير المبصر سواء كان مما يدرك بالمبصر
أولا ولكن يكون مدركا بالحس أولا بل مدركا بالفعل الصبر فغير المبصر بالفعل من المبصرات يحتاج إلى
تنزيله منزلة المبصر بالفعل والمحسوس الغير المبصر إلى تأويل بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمفعول إلى تأويله
بالمحسوس ثم بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل فما ذكره السيد السند أن غير المحسوس يحتاج إلى تأويلين
تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد والمحسوس الغير منزلة المشاهد إلى تأويله واحد وهو تنزيله
منزلة المشاهد فليس بذلك أهم مخصصا (قوله أبو المقر) خبر اسم الإشارة أو عطف بيان وخبره قوله من نسل
شيبان (قوله نصب على المدح) أي بفعل محذوف ولا يشترط تقديره من مادة المدح بل أن يخلو عن الذم
فيصبح تقدير أعني (قوله أو على الحال) قيل العامل في الحال معنى الفعل في اسم الإشارة أو حرف التنبيه أي
أشير إليه أو أنه عليه في حال كونه منقردا في محاسن ذاته ومكارم صفاته وقيل الأولى أن يحمل حالا مؤكدة
بناء على اشتهاه بذلك ادعاء ومن نسل شيبان أيضا حال بعد حال أو مترددا من نسل شيبان وقيل خبر ثان
بيان النسب بعد ذكر حسبه والنسل الولد وشيiban قبيلة من قبائل العرب وبين الضال والسلم قيل حال من
شيبان وقيل من نسل شيبان وهو الوجه وقيل حال من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة وهي
شجرة الصدر البري والسلم جمع سلمة وهي شجرة العضاء وهي شجرة شوك عظيم وقوله وهما شجرتان
الانساب أن يقال شجران لكونهما نوعين من الشجر والشجر واحدة الشجر على حد تمر وتمره فترى على
المطول ويحجب بأن البناء للنوعية كما في قولهم تمر خير من جرادة تأمل وقوله قيل العامل الخ عبارة يس
والعامل اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أوها التنبيه لذلك ولا يلزم على هذا كون عامل الحال غير
عامل صاحبها لأن الخبر في المعنى مفعول المعنى الهاء هو قوله وقيل الأولى أن يحمل حالا مؤكدة أي
لصاحبها وهو أبو الصقر وقوله ومن نسل شيبان أيضا حال التبر وقيل حال من ضمير فردا أو أماجمله ظرفا لقوا
متعلقا بفردا أي ممتازا منهم فلا يناسب مقام المدح المقضى بثبوت الفردية بالقياس إلى كافة الناس
لأن نسل شيبان فقط لأن ينسب الكلام على ادعاء اشتهاه أن نسل شيبان ممتاز عن سواهم في المحاسن (قوله
في محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (قوله شيبان) ابن ثعلبة أبو قبيلة صار اسما لقبيلة وما في
البيت يحتملها وذكر شرف النسب المشار إليه بقوله من نسل شيبان والقصاحة أو صيانة العز
المشار إليها بقوله بين الضال والسلم وأن دخل ذلك في المحاسن لأن المتبادر منهم غير ذلك أطول مخصصا (قوله
يعني الخ) أي فقوله بين الضال الخ كناية عن اقامتهم بالبادية (قوله لأن فقد العز في الحضر) لأن عزهم
بفصاحتهم وكال فصاحتهم في اقامتهم بالبادية إذ لو تركوها وأقاموا في الحضر وقع الاختلاط بينهم وبين
أهل الحضر الذين فيهم أعاجم وغير أعاجم فيخاطبهم بكلامهم فيكون مغللا بفصاحتهم فيكون عزهم
مفقودا لأن الاختلال في القصاحة مستلزم للاختلال في العز ولأن الحضر يناله ذل الحكام ومشقتهم

(قوله فغير المبصر الخ) بيان لما هو المناسب والمحموظ للبليغ والافلامان من تنزيل المفعول منزلة المبصر
بالفعل من أول الامر وتنزيل المحسوس غير المبصر منزلة المبصر بالفعل من أول الامر

أو تلك آباءى فجئى بمنهم اذا جمعنا يا جريير المجمع (أو بيان حاله) أى حال المسند اليه (فى القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذلك أو ذك زيد) وأخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقيق الطرفين وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللفظة من حيث أنها تبين أن هذا

بخلاف البادية (قوله أولئك آباءى) فلو قال فلان وفلان وفلان آباءى لم يكن فيه تعريض بذلك وقوله فجئى أمر تعجيز على حد قاتوا بسورة من مثله أى لا تقدر على الاتيان بمنهم فى مناقبهم اذا جمعنا بجمع الاقتضار يوما ما (قوله فجئى بمنهم) أى اذكر لى منهم من آباءك (قوله يا جريير) فى النداء بصيغة نداء البعيد تربية غباوته كأنه قيل لا تعرف أنك المخاطب مالم تناد ولا تحسب قريبا لبلادك ولا تزال تعد بعيدا وفى التعبير بالجمع المفيدة كثرة حاضره بالاشارة إلى أنه بعيد عن الاتصاف مكابر جداحتى لولم تكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ما شاء قاله فى الاطول (قوله وأخرج ذكر التوسط) أى فى قوله فى القرب الخ أى مع أن الترتيب الطبيعى يقتضى توسطه (قوله وأمثال هذه المباحث الخ) جواب سؤال وهو أن كون ذلك قريب وذلك للبعد وذلك للتوسط مما تبينه اللفظة لانه بالوضع فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعانى لانه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد سم وحاصل جواب الشارح أن لاساء الاشارة جهتين فاللغة تبحث عنها من جهة أن هذا موضع للقريب الخ وعلم المعانى يبحث عنها من جهة أنه يؤتى بهذا إذا قصد المتكلم بيان قرب المشار اليه الخ وهذا القرب زائد على أصل مراد المتكلم فان أصل مراده من الكلام الحكم على ذات المسند اليه معرا عنه بأى لفظ كان سواء كان علما أو موصولا أو اسم اشارة أو غير ذلك قال السيد وفيه بحث لانهم أرادوا بالزائد على أصل المراد المعنى الزائد على أصل المعنى الوضعى للفظ الذى عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يمر به فى هذا المقام إذ ربما كان هذا الزائد من المعانى الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثنا عن المعانى الاصلية للالفاظ فان قلت لعله أراد أن لفظ هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب وأما ان المتكلم قصد بذكر هذا بيان قربه فأمر خارج عن مفهومه الوضعى قلت هذا جار فى الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين وأما أن المتكلم قصد بذكره تهيمه للمخاطب فانه خارج عن مدلوله وضعا وأيضا يلزم أن يكون قوله وهو زائد على المراد الخ مستدركا فى البيان اه أى فانه معلوم من قوله بيان قرب المسند اليه لانه يفهم منه زيادته على أصل المراد قاله سم قال عبد الحكيم على قول السيد هذا جار فى الالفاظ كلها الخ مانصه المقتضيات والدواعى التى تبين فى علم المعانى بعضا مدلولات وضعية للالفاظ كالتكلم والخطاب والغيبة والاحضار بعينه وبعضها من مستتبعات التركيب تدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط الدوق السليم فاذا قصد البليغ افادة المعانى الوضعية أورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرى الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الداعى اليها افادة مثانها الاصلية وحيث نذرت زيادتها على أصل المراد اختياره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له فى افادة الحكم على ذات المسند اليه والمسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى بخصوصه بعينه واذا قصد

(قوله لا المعنى الزائد الخ) أى كما هو حال كلام الشارح (قوله فيكون بحثنا عن المعانى الاصلية) أى من حيث جعلها دواعى لغيرها (قوله فان قلت لعله أراد الخ) وحيث نذرت الخصوصية هي اراد اسم الاشارة للقريب والداعى هو بيان أى تبين القرب للمخاطب فكل من الخصوصية والداعى اليها ليس معنى وضعا (قوله قلت هذا جار الخ) يعنى فيلزم أن كل معنى وضعى للفظ فليبحث عنه داخل فى الفن من حيث أن قصد المتكلم بيانه زائد عليه قال معاوية ويلزم أيضا أن كل كلام بليغ من وجه وكذا كل متكلم

مثلا للقريب وذلك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث أنه إذا أريد بيان قرب السند اليه
يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على السند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصويره
على أي وجه كان (أو تحقيره) أي تحقير السند اليه (وبالقرب نحو هذا الذي يذكر ألهتمكم أو تعظيمه
بالبعد نحو ألم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعده ودرجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره) بالبعد (كما
يقال ذلك العين قبل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولتفاد ذلك

إفادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة في الالتفاظ كالتعظيم والتحقيق والتنبيه
على الغباوة وغير ذلك كأن معنى زيادتها على أصل المراد أن اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية مخصوصة
على تجربته عنها لإفادة تلك الخصوصية فظهر أن ما ذكره الشارح لا يجري في الالتفاظ كلها وإن قوله وهو
زائد على أصل المراد الخ ليس مستدركا فتدبر فإنه من النفائس وكتبت على قوله جواب سؤال الخ مانصه
وأجيب أيضا بأن الأمور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن إقام يقتضى أزيد منها تصور
المخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الواضع لها وأهل المعاني من حيث أنها مطابقة تقتضى الحال
فتدبر وكتب أيضا على قوله فإن قلت لعله أراد الخ مانصه الحاصل أن الزائد على هذا الاحتمال بيان القرب
الزائد على الأول الذي أورد عليه البحث السابق نفس القرب (قوله مثلا) كهنه وهذا (قوله وذلك)
أي مثلا نحو ذلك وأولئك وقوله وذلك أي مثلا كذلك وذلك (قوله وعلم المعاني من حيث الخ) لا يخفى
أن ذلك يحصل من علم اللغة أيضا فإنه إذا عرف أن هذا القريب عرف أنه إذا قصد قرب الإشارة إليه يؤتى بهذا
حفيد ويحاج بأن معرفة أنه إذا قصد الخ من علم المعاني مما يقصد فيه بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة
فبالتبع (قوله وهو زائد) أي القرب الذي أتى بهذا لبيان سم (قوله أي تحقيره بالقرب) فإن القرب هنا
عبارة عن دنو رتبته وسفالة درجته ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة فاحتياج
الوصول إليها إلى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة فارتفع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو
قدره كما لا يخفى وصلاح إشارة القرب للتحقير بناء على انحطاط الإشارة إليه وللتعظيم بناء على مخالطته النفس وأنه
لا يفتن عنها فهو حاضر رسم وكتب أيضا قوله أو تحقيره بالقرب أو تعظيمه بالبعد كما أن القرب نفسه قد يطلق
على قرب المرتبة ودناءة المحل فيقال فلان قريب المحل داني المرتبة والبعده قد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان
بعيد المحل بعيد المهمة اجراء للأمور العقلية مجرى الأمور المحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل عليه ما أعني
أسماء الإشارة على هذين المعنيين هذا ما ذكره صاحب الكشف وأشار إليه الشارح بقوله تنزيلا لبعده
درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة إذ يفهم منه تنزيل قرب الدرجة ووضعة المحل منزلة قرب المسافة وذلك
أن نقول الأمر الحقير لا يمنع على الناس بل يكون قريب الوصول سهل التناول واقعا بين أيديهم وأرجلهم
فالخفاة تناسب القرب المكاني وتستلزمه بوجه ما والأمر العظيم يتأني عليهم ويبعد عنهم لجلالته ورفعة
شأنه فالعظيم يناسب البعد المكاني ويستلزم بوجه ما سيد على المطول وقوله اجراء للأمور العقلية بالأمور
الحسية في تفاوت المراتب وقوله ولك أن تقول الخ وحيث يكون استعمالها رفعة المرتبة ودناءتها
بطريق المجاز قاله عبد الحكيم (قوله هذا الذي الخ) قاله أبو جهل مشيرا إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم
وأول الآية وإذا رآك الذين كفروا أن يتخذوك إلا هزا هذا الذي الخ أي قائلين أهذا الذي الخ (قوله
لبعد درجته) أي عظم درجته (قوله كما يقال ذلك العين الخ) أي والحال أنه قريب (قوله تنزيلا لبعده)
أي حقارته (قوله تنزيلا لبعده عن ساحة عز الخ) أقول يعلم من ذلك أنه قد يقصد التعظيم بالقرب بأن

صالح للإشارة الى كل غالباعينا كان أو معنى وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم باللفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد (أو للتنبيه) أى تعريف السند اليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه باوصاف) أى عند اراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثانى وتقول عقبته بالشئ اذا جعلت الشئ على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب أو صاف (على أنه) متعلق بجدير بالتنبيه أى للتنبيه على أن المشار اليه (جدير يزيد بعده) أى بعد اسم الاشارة (من أجلها) متعلق بجدير أى متعلق بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه (نحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله (أو لك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه

ينزل قرينه عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا ويمكن أن يقال الامر العظيم من شأنه أن تتوجه اليه الهمم وتتطلب اقرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب التظيم اقرب المكانى ويستلزمه والامر الحقير من شأنه أن لا تلتفت الناس اليه ويبعدوه عنهم فمن هذا الوجه تكون المقارنة مناسبة للبند المكافئ ومستلزمة له سيد (قوله صالح الاشارة الخ) أى على سبيل الجواز لان أصل أسماء الاشارة أن يشار بها الى محسوس مشاهد فخرجت المفعولات وما يحسى بغير البصر وقوله الى كل غائب أى عن حس البصر عيناً أى كقوله لك جاءنى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا يحكى أمره بعد غيبته ومعنى كقولك قال لى كذا فسر لى ذلك القول كذا وفى الاطول عن الرضى أن اسم الاشارة المستعمل فى غير الحاضر عيناً كان أو معنى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر (قوله أو معنى) أراد ما ليس ذاتا محسوسة فيشتمل اللفظ (قولا وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم الآية فان ذلك اشارة الى ضرب المثل المتقدم ذكره قريبا ومنه ذلك الكتاب (قوله المعنى الحاضر) أراد بالمعنى ما يقوم من بغيره وبالحاضر ما بعده العرف حاضر كاتقسم المذكور فان حضوره ليس الالفاظه وعدم انفصاله عما بعده عبد الحكيم (قوله المتقدم) أى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس البصر دون السمع الامر لان المرد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ المراد بالمعنى بالنسبة لقوله ألم ذلك الكتاب واللفظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفى الادراك به عنه يس (قوله والتنبيه) أى تنبيه المتكلم السامع وأعاد الجار للبعد (قوله باوصاف) ليس المراد بالواوصاف خصوص النعت النحوية (قولا وتقول عقبته الخ) المناسب فتقول كفى نسخة (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) فالباء فى حيز التعقيب تدخل على المتأخر (قوله وبهذا ظهر الخ) أى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من الباء فى حيز التماثل تدخل على المتأخر فلا وجه لتكلف تأويل المشار اليه باسم الاشارة (قوله ظهر فساد ما قيل الخ) أى ظهر فساد ما قيل فى اللغة وان كان المعنى الذى قيل حاصل فى المثال (قوله أن معناه عند جعل الخ) مدلول المشار اليه على اسم الاشارة وجعل الباء داخلة على التقدم وفى ذلك تصف ومخافة لافقة (قوله جدير بما) أى عند يرد الخ (قوله لاجل الاوصاف) قال العصام لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على كونها عقب المشار اليه فانه يصح أن تكون قبله كان تقول جاءنى الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كان تقول ويستحق الاكرام هذا وحيداً فالواضع أن يقول أو التنبيه عند الاشارة موصوف على ان المشار اليه جدير بما أسند لامم الاشارة من اجل كونه موصوفاً (قوله وأولئك على هدى من ربهم) شاهد اول وقوله وأولئك هم المفلحون شاهد ثان قله النبوى (قوله وهو الذين يؤمنون)

وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه
بالاشارة تنبيهاً على أن المشار اليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلاً وانفوزاً بالفلاح
آجلاً من أجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة (وباللام) أي تعريف المسند اليه باللام للاشارة إلى معهود

أي الذوات معهودة بعنوان هذه فالصلة لصلة داخلية في الصفات خارجة عن المشار اليه فلا
ينافي ذكر الصلة هنا عند الايمان من الاوصاف والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة
هنا استطرادى لتفنيح ذكر الوصول بدون الصلة والمراد هو الوصول فقط عبد الحكيم وقوله فلا ينافي ذكر
الصلة ههنا أي في قوله الشارح وهو الذين يؤمنون وكتب أيضاً قوله وهو الذي يؤمنون لم يقل وهو المتقون
لان قوله تعالى الذين يؤمنون يحتمل أن يكون منقطعاً عن المتقين مرفوعاً بالابتداء مخبراً عنه بأولئك على
هدى وأن يجعل جاريماً عليه كما في الكشف فعمل التقدير الاول لا يحسن جعل المتقين مشار اليه (قوله وغير
ذلك) كالانفاق بما رزقوا (قوله تنبيهاً) وجه التنبيه أن اسم الاشارة اشارة الى الذات بملاحظة تلك
الصفات وتحقيق ذلك أن يقال ان ان تمام يقتضي ذكر الضمير لتقدم الذكر فلما أوترس اسم الاشارة الدال على
زيادة التمييز دل ذلك على ملاحظة تلك الصفات كانه قيل أولئك المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات
من جهة اتصافهم بها استحقوا هذه المرتبة العلية والدرجة الرفيعة السنية سم وقال العصام لان اراد اسم
الاشارة يجعله كالمحسوس باعتبار التمييز الحاصل بالاتصاف وتعلق الحكم بمشتق يشعر بطلية ماخذه
اه (قوله عاجلاً) أي في الدنيا وقوله آجلاً أي في الآخرة (قوله من أجل اتصافهم) بخلاف ما لو أتى بالضمير
فانه لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة لكامل التمييز فيلاحظ مع
الوصف بخلاف الضمير (قوله وباللام الخ) حاصل ما مضى عليه المصنف أن اللام قسمان لام العهد
الخارجي ولام الحقيقة فلام العهد تحتها أقسام ثلاثة لان معهودها ما صريح أي تقدم ذكره صريحاً
أو كنهياً أي تقدير ذكره كناية أو علمي أي لم يتقدم له ذكر لكن للمخاطب علم به ولام الحقيقة تحتها أربعة
لان مدخولها أما الحقيقة من حيث هي وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة أو من حيث
وجودها في ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهد الذهني أو من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد التي
يتناولها اللفظ حسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقي أو بحسب العرف وتسمى لام الاستغراق
العرفي وسيأتي الجميع واختلف في الاصل والحقيقة فليلام الحقيقة اصل ولام العهد الخارجي أصل آخر
وهو الذي أشار اليه المصنف والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجي قال الحفيد وهو المفهوم من
الكشاف وسائر كتب القوم وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقال الحفيد الختق أن معنى
اللام الاشارة الى معنى ما دخلت هي عليه فان كان اسم الجنس موضوعاً بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة
ولاسائر الاقسام من فروعها حتى العهد الخارجي ولهذا الاحتياج الى القرينة أعني تقدم الذكر أو علم المخاطب
وان كان موضوعاً بازاء فرد ما فالاصل لام الذهني وسائر الاقسام من فروعها بحسب التمامات والقرائن اه
ملخصاً (قوله أي تعريف المسند اليه باللام) لم يقل بما يراده معرباً باللام كما قاله في تقدم لعدم الاحتياج
اليه هنا سم (قوله للاشارة الى معهود) أي في الخارج وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع أنه أخره السكاكي

(قوله فقالوا الخ) أي قالوا ذلك جواباً عن اشكال السيد (قوله لكن للمخاطب علم به) أي سواء كان حاضراً
أو لافني للعهد العلمي في الصورتين والنحويون يسمون اذا كان مدخولها معلوماً حاضراً بلام العهد الذهني
فلام العهد الذهني عند النحويين غيرها عند البيانين اه دسوقي قوله فليلام الحقيقة اصل أي لام
الحقيقة من حيث هي

أى الى حصّة من الحقيقة معروفة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته واقبته ولذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية (نحو وليس الذكرا لاني) أى ليس الذكرا (الذى طلبت) امرأة عمران (كالتى) أى كالانى التى (وهبت) تلك الانثى (لها) أى لامرأة عمران فلانى اشارة الى ماسبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ماسبق ذكره في كناية قوله تعالى رب انى نذرت لك مافى بطن محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث

لان المعروف به أعرف واكثر أبحاث لام الحقيقة كذا فى الأطول (قوله أى الى حصّة الخ) يعنى ان المراد بالمعهود الحصّة الالهودة لانها الكاملة فى العبودية لوقوعه فى مقابلة نفس الحقيقة والا فلا اشارة الى المعهود تتحقق فى لام الجنس أيضا والحصّة والفرد عندهم بمعنى واحد والفرق بينهما انما هو اصطلاح المنطق ولذا قل شرح الفتح وأما الى حصّة معنية من الحقيقة فردا أو فردين أو أكثر وانما اختار لفظ الحصّة لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى قد يكون نوعا وقد يكون أكثر من واحد اه عبد الحكيم وقوله والفرق بينهما الخ هو أن الفرد الماركب من الطبيعة الكلية وما يضم اليها من الشخص كفى الفئري والحصّة الطبيعية من حيث انها مقيدة بقيد هو خارج عنها كفى خط العلامة الشنوائى عن سم عن السيد فى حواشى شرح المطالع والظاهر أن القيد الخارج هو الشخص (قوله من الحقيقة) أى من أفرادها (قولا واحدا كان الخ) كما اذا قيل لك جاء رجل أو رجلا أو رجال فنقول أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل كذا فى شرح الفتح عبد الحكيم (قوله يقال) أى لغة والمراد به هنا لازمه وهو التعين قال السيرامى ادراك الشئ وملاقاته يستلزم تعيينه فالمراد بالمعهود المعين (قوله وذلك) أى العهد فى الحصّة أو يكون اللام للاشارة الى معهود سم (قوله لتقديم ذكره الخ) وهذا التقديم شرط لصحة استعماله كفى المضر الغائب لأنه قرينة على ارادة الحصّة كما هو لانه يستلزم أن يكون استعمال المعروف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه والمراد بالكناية ما يقابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه عبد الحكيم وقيل المراد بالكناية بالمعنى المصطلح عليه على رأى المصنف من أنها اللفظ المراد به لازم ما وضع له لان الذكر لازم للمحرر فهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة أفاده الفئري (قوله أى الذى طلبت الخ) السا كان فى الآية وجهان أحدهما ما ذكره المصنف والثانى ايس جنس الذكرا كجنس الانثى وكان التشبيه للعهد انما يأتى على الوجه الاول فسر المصنف الآية بقوله الخ افاده فى الأطول وكتب أيضا قوله أى الذى طلبت هذا يشعر بأنه جعل الذكرا معهودا لتعنيه باعتبار طلبه لا باعتبار ذكره فيكون مثالا للعهد التقديرى أطول ولك أن تقول طلبها بقولها رب انى نذرت لك مافى بطن محررا وهو متضمن لذكر الذكرا كناية باعتبار طلبه الاعتبار لانه قد قدر والعهد التقديرى ما تعين فيه المدخول وعلم لان تقدم ذكره والتحق به ما تقدم فيه ذكر المدخول صريحا أو كناية وجعل الرضى المنادى اليهم نحو يا أيها الرجل ووصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبعه الشارح الحق وخالفهم العصام فى أطوله فاستظهر أنه لبيان الجنس دفعا للالتباس وكتب أيضا قوله الذى طلبت امرأة عمران أى طلبته ضمنا لصريحا في قوله رب انى نذرت الخ اقوله كالتى وهبت لها لعل التشبيه مقابوب (قوله فلانى) أى قال التى فى الانثى اشارة الى موافق مامر وهكذا يقال فيما بعد أيضا أفاده سم (قوله رب انى وضعتها انثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى مالانته دار بين المرجع والحال التى بمنزلة الخبر أعنى انثى فرعاية الخبر أولى عبد الحكيم (قوله لكنه بمسند اليه) لانه مجرور فهو تنظير مناسب (قوله وان كان يعم الذكور والاناث) أى بحسب وضعها وأن

نكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان المذكور دون الاناث وهو مستند إليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو: روح الاله ير اذالم يكن في البلد الا أمير واحد (أو) الإشارة إلى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لسانه مدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتي العرف بالام

كانت واقعة هنا على الذكر (قوله لكن التحرير الخ) يعنى بضم الحال أغنى محرراً كان ما مختصاً بالذكر لا أن المراد من كلمة ما المذكور عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله لكن التحرير الخ الانسب بقوله محرراً أن يكون التحرير في كلام الشارح مصدر حرر المبني للمفعول فقوله يعتق مبني للمفعول (قوله وهو مستند إليه) لانه اسم ليس (قوله وقد يستغنى الخ) كان مقابله قوله السابق لتقدم ذكره صريحاً أو كتابة سم (قوله اذالم يكن في البلد الخ) فالتقرينة الحالية وهي افراذه في البلد (قوله أو الإشارة إلى نفس الحقيقة) اعلم أن المذكور في كلام الشارح المحقق والايضاح أن لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد السند نقلاً عن بعض الافاضل أن لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهني والاستغراق أطول (قوله إلى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الخ) ومن ذلك اللام الداخلة على المعارف نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد لان التعريف للماهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع (قوله ومفهوم المسمى) عطف تفسيرى للحقيقة للتنبيه على أنه ليس المراد بالحقيقة ههنا المعنى المشهور أى الماهية الوجودية وإضافة المفهوم الى المسمى بيانية (١) لأن المفهوم قد يكون مسمى بأن وضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوماً الاسم بل ماصدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل خاتم فضة عبد الحكيم وقوله أى الماهية الوجودية أى الهوية الخارجية كما في سم (قوله من غير اعتبار الخ) تفسير لقوله إلى نفس الحقيقة وكتب أيضاً قوله من غير اعتبار الخ وأورد عليه أن لام العهد الذهني ولام الاستغراق من أقسام لام الحقيقة كما سيأتى في الشارح مع اعتباروا لما صالقي فيه ما وأجاب عنه الحفيد بما هو فاسد والصواب أن يجب أن المراد من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد بالنظر إلى ذات اللام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا يعتبر لما صدق أصلاً أو يعتبر بمضاً أو كلاهما بواسطة القرائن ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى باللام التي لتعريف العهد الذهني أو للاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب اقام والتقرينة (قوله كقولك الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أى هذا الجنس خير من هذا الجنس ولا ينافى كون بعض أفراد جنس المرأة خيراً من بعض أفراد جنس الرجل فان العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس (قوله وقد يأتي الخ) قد للتحقيق لا للتقليل وكتب أيضاً قوله وقد يأتي الخ بقى من أقسام لام الحقيقة قسم آخر لأم الحقيقة معتبراً فيها ألاما صدق غير مقيد للبعضية أو الكيفية كما في القضية المبهمة كذا في الحفيد (قوله لمطابقة ذلك الواحد) معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد

(قوله روح الله أو إلى نفس الحقيقة) أو منع الإشارة الى حضورها في ذهن السامع ا عبد الحكيم (قوله لان لان المفهوم قد يكون الخ) في نسخ عبد الحكيم المصحح لان المفهوم قد لا يكون مسمى بأن لم يوضع له الاسم الخ

(١) قوله لان المفهوم قد لا يكون مسمى بأن لم يوضع له الاسم والمعنى وقد لا يكون مفهوماً إلا مع ما صدق عليه وقد يجتمعان

الحقيقة (واحد) من الافراد (باعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة بمعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لها كما يطلق الكل الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق)

هذا معناها عند الشارح ومعناها عند ابن الحاجب اشتغالها عليها وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقتها للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود أي معلوم فله عهدية بهذا الاعتبار فيسمى معهودا ذهنيا لقائي سم ومثله عبد الحكيم ومنه يعلم سقوط ما أورده الخفيد هنا وقيل في قوله عهديته حذف مضاف أي باعتبار عهدية حقيقة ما وصوف بالعهدة إنما هو الحقيقة وإلى هذا مال الصفوى كما يعلم من جملة سم وإليه مال العصام أيضا في أطوله بل أرجع الضمير في قول المصنف باعتبار عهديته الى الحقيقة وذكره باعتبار أنها مسمى ومفهوم وعبارته باعتبار عهديته أي عهدية ذلك المسمى في الذهن لا باعتبار عهدية الواحد أي حرف التعريف لتعين المسمى لا الفرد اهـ (قوله الحقيقة) أي المعهودة (قوله يعني يطلق الخ) أشار به الى أن قوله يأتي بمعنى يطلق واللام في قوله الواحد بمعنى على (قوله الذي هو موضوع للحقيقة) أي من غير نظر الى الفرد لأن النظر الى فرد ما وجميع الافراد بالقرينة لا بالوضع (قوله للحقيقة المتحدة في الذهن) أي الموصوفة بالوحدة في الذهن فالوحدة خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا التقييد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرف بلام الحقيقة أعني ما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد فيه في الذهن إنما يلحقها التعدد بحسب لوجود عبد الحكيم وكتب أيضا قوله المتحدة أي المتعينة (قوله على فرد ظاهره) انه يستعمل في الفرد نفسه لكن حقق في المطول ما حاصله أنه مستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة إنما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة وإليه يشير قوله الآتي وهذا معناها نفس الحقيقة الخ وقوله هنا على أن ليس القصد الى سم وعبارته في المطول ما نصه تحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فناء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اهـ وقد يقال قوله هنا باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لها بما بمنزلة قوله في المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه إذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئيات اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال في الحقيقة إنما هو في الحقيقة في ضمن فرد تأمل قوله من الحقيقة) أي من أفرادها إذ الحقيقة لا تتجزأ (قوله باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا الخ) أي لا باعتباره بخصوصه وإلا لكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيد من حيث أنه مقيد عبد الحكيم (قوله وجزئيا الخ) عطف سبب على مسبب أو تفسير (قوله تلك الحقيقة) أي المعهودة (قوله كما يطلق الكل الخ) أي المجرد من آل وكتب أيضا قوله كما يطلق راجع لقوله يطلق أي يطلق اطلاقا كاطلاق الكل الطبيعي أي المنسوب للطبيعة أي الماهية لقصد هاهنا كالحيوان في قولك الفرس حيوان والانس في قولك زيد انسان لأن الكل الطبيعي هو الذي يراد به المفهوم بأن يكون محمولا كما في المثالين (قوله وذلك) أي اطلاق المعرف بلام الحقيقة على الفرد المذكور سم (قوله من حيث هي) أي من حيث هي نفسها مقصودة لا الافراد فهي النانية

(قوله فله عهدية بهذا الاعتبار) أي خلافا لما قال لاهدية له أصلا وقوله ومنه يعلم الخ إنما يعلم ذلك منه لو قال ولا عهدية له بهذا الاعتبار (قوله بحسب الوجود) أي وجود الحقيقة في ضمن الفرد

حيث لا عهد) في الخارج ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب (وهذا في المعنى كالنكرة) وإن كان في اللفظ تجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ أو ذحال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وإنما قال كالنكرة لما بينه من تفاوت ما هو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقية وهذا معناه نفس الحقيقة وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكلاكل فيما صرفا للمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء بالنظر إلى أنفسهم مختلفان ولو كان في المعنى كالنكرة قد يعامل تماماته المنكرو بوصف بالجملة كقوله * وقد ينفذ أمر على اللئيم يسبني * (وقد ينفذ)

توكيد والخبر محذوف ويحتمل غير ذلك (قوله حيث لا عهد) بأن تتعدد أحوال البلديات لا تعين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله في الخارج) أي لا مطلقا كما يروى إطلاق النفي يس إذا العهد الذهني موجود كما قدمه في قوله باعتبار عهديته في الذهن فلو كان المراد في العهد مطلقا لنافي ما هنا ماسبق (قوله وهذا) أي المعهود في الذهن (قوله كالنكرة) أي بعد اعتبار القرينة مطول أم قبل اعتبارها فلا إذهو للحقيقة المتحددة في الذهن سم وبه يندفع اعتراض الحفيد وكتب أيضا قوله كالنكرة أي (١) باعتبار الشائع الغالب فلا يراد أن المصادر النكرات التي ليس فيها شائبة واحدة ليس القصد فيها إلا إلى الحقيقة كما نص عليه في الفتح وسمي عن السيد مثله ليس وهذه المصادر كذا كرى ورجعى وبشرى (قوله تجري عليه أحكام المعارف) أي غالبا كما سيأتي (قوله ونحو ذلك) كعطفه ببيان من المعرفة والعكس وككونه اسم كان أو معمولا أول لظن (قوله من تفاوت ما) حاصل الفرق أن المعارف بلام العهد الذهني مدلوله الجنس في ضمن فرد ما والنكرة مدلولها فرد ما منتشر هذا أن قلنا أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر فإن قلنا أيضا أنها للمفهوم كالعرف بلام الجنس فالفرق أن تعيين الجنس وعهديته معتبر في مدلول المعارف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وإن كان حاصلًا قال الأستاذ سواء قلنا أن النكرة للمفهوم أو للفرد المنتشر فإنما تستعمل في الفرد المنتشر وإنما الخلاف فيما وضعت له أقول انظر هل يرد عليه نحو لارجل في الدار سم قال ليس وجه الورود أن النكرة هنا لم تستعمل في الفرد بل في الجنس لأن لا نافية له اه (قوله وهو أن النكرة معناها) أي الوضعي وقوله من جملة الحقيقة أي أفرادها (قوله وهذا معناه) أي الوضعي (قوله كالدخول) فانه إنما يتصور في الأفراد الخارجية سم أي ولا يتصور في الحقيقة (قوله فالجرد) أي من أُل (قوله بالنظر إلى القرينة) قيد لذو اللام عبد الحكيم (قوله سواء) أي في أفادة كل منهما بعضا غير معين وإن كان في النكرة بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة (قوله مختلفان) فإن الجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحددة في الذهن وإنما أطلق على الفرد القرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه سم (قوله ويوصف بالجملة) الأولى فيوصف بالتاء (قوله يسبني) صفة للئيم فإن قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر في توصيف المعارف بالجملة فإن قلنا ليس المعنى على أنه يسببه حال المرور بل الغرض أن ذلك دأبه وهذا هو السر في أن القوم بمنزلة الحالية ويثبتون الوصفية ولا يخفى عليك أنه إن جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه إثما يلائم ذلك إذا الظاهر المتبادر منه إلى أنهم دوام سبه لا تقييده بحال المرور فقط سم قال البعقوي بعد نقله ما تقدم كذا قيل والمناسب لقوله ثمة قلت لا يعني كونهما حالية وإنما قلنا المناسب الخ لأن التحصل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السب ولأن قوله لا يعني إنما يتبادر منه أنه قاله في حال سماع السب حال المرور لأنه قاله فيمن-

(١) قوله باعتبار الشائع الخ هذا لا ينافي على ما لا شارح من الفرق بين النكرة واسم الجنس فانه لا يراد حينئذ أصلا خروج المصادر من الموضوع انتهى شيخنا

أي العرف باللام المشار بها إلى الحقيقة (الاستغراق نحو أن الإنسان لعمري خمر) أشير باللام إلى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكنت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو للاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا إن الضمير في قوله وقد يأتي وقد يفيد عائداً إلى العرف باللام المشار بها إلى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة أن أن يقصد به الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في ذهن لتمييز عن أسماء الاجناس

دأبه السب ولوفي غير حال المرور قائم له بحروفه وكتب أيضاً مانصه تمامه * فضيت عمه قلت لا يعني * والمعنى فامضي ثم أقول لكن عدل إلى الماضي دلالة على التحقق وتم حرف عطف اذ ألحقها علامة التأكيد تختص بعطف الجمل وقوله لا يعني يعني لا يريدني بل يريد غيري من عناء أي قصده وأراده أولاً يعني الاشتغال به والانتقام منه من عنائي الأمر أي أهني فترى والظاهر أن ثم مجرد الجمع (قوله أي العرف باللام المشار بها إلى الحقيقة) قال هذا هنا وقال في قوله وقد يأتي العرف باللام الحقيقة للتفنن أو للتنبيه على أن إضافة لام إلى الحقيقة على معنى اللام المشار بها إلى الحقيقة قال في الاطول واعلم أن التعريف باللام والنداء والإضافة جاء للدلول للفظ من الخارج وأما تعريف باقي المعارف فن جوهر اللفظ لوضعه للأمر المأخوذ مع التعمين وما ذكره السيد السند من أن تعريف الموصول واسم الإشارة والضمير من الخارج كالعرف باللام والنداء والإضافة مزيف لأن الخارج في الموصول ونظيره قرينة المراد من اللفظ لا الإشارة إلى تعينه اهملخصاً (قوله الاستثناء) أي المتصل في قوله إلا الذين آمنوا الخ وكتب أيضاً مانصه فهذا هو القرينة (قوله المستثنى منه) وهو الإنسان (قوله فاللام الخ) تفرع على ارجاع الضمير في وقد يأتي وقد يفيد للعرف باللام الحقيقة أي فاعلم أن اللام الخ اذ المتفرع على ارجاع علم ذلك لا نفسه بل الأمر بالعكس أعني أنه يتفرع ويتسبب عن كون اللام التي الخ ارجاع المذكور ولهذا قال الشارح فيما سيأتي ولهذا قلنا إن الضمير الخ وبهذا يدفع ما يراعى من التنافي بين التفرع هنا وقوله بعد ولهذا الخ فندير (قوله التي لتعريف العهد) أي المعهود فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله أو الاستغراق أي المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم المفاع (قوله هي لام الحقيقة) أي هي من أفراد لام الحقيقة (قوله حمل) أي مدخولها وقوله على ما ذكرنا أي من الفرد المبهم في الأول وجميع الافراد في الثاني (قوله ولهذا) أي يكون لام العهد الذهني ولا الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله باللام المشار بها إلى الحقيقة) أي لا مطلق اللام وأيضا يدل على أنها لام الحقيقة تغير الاسلوب حيث قال وقد يأتي وقد يفيد ولم يقل وللإشارة إلى واحد غير معين وللإشارة إلى الاستغراق (قوله ولا بد الخ) جواب عن اشكال صاحب المفتاح وهو أن تعريف الحقيقة أن قصد به الإشارة إلى الماهية من حيث هي هي لم يميز عن أسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية وأن قصد باعتبارها حضورها في ذهن لم يميز عن تعريف العهد الخارجي (قوله من أسماء الاجناس) فإن الإشارة إليها باعتبار كونها حاضرة فيه وإن كانت حاضرة فيه ضرورة أنه موضوع لها ولا يوضع الا لما هو حاضرة فالحضور جزء المسمى في لام الحقيقة دون أسماء الاجناس المنكرات فهو ملاحظ في الأول ومما يجب في الثاني سم فإن قلت ما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرف فإن كلاماً ملاحظ فيه الحضور الذهني جزأ من الموضوع له قلت الفرق أن الواضع اعتبر في دلالة اسم الجنس على الحضور قرينة خارجية عن اللفظ الدال على الجنس وهي أل فكانه قال رجعي متلا وضته للدلالة على الماهية المقيدة بملاحظة الحضور بشرط افتراضه بال بخلاف علم الجنس فإنه لم يعتبر فيه ذلك

النكرات مثل الرجى ورجى واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازهم عن تعريف العهد ان لام العهد
اشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ولا م الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير
نظر الى الافراد فليتأمل (وهو) أى الاستغراق (ضر بان حقيقى) وهو أن يراد كل فرد بما يتناوله اللفظ بحسب
اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة

حفيد (قوله النكرات) اعترضه الغنىمى بأنه كيف يوصف الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما وأجاب
بان المراد من قوله النكرات التى ليس فيها أل (قوله مثل الرجى) مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله
ورجى مثال لاسماء الاجناس النكرات سم (قوله واذا اعتبر الحضور في الذهن) أى فى لام الحقيقة
(قوله فوجه امتيازهم) أى تعريف لام الحقيقة وكتب أيضا قوله فوجه امتيازهم الخ يريد التمييز بين التعريفين
الذى استشكله صاحب المفتاح كما يعلم من المطول قال السيد اذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور
الماهية في الذهن وتعريف العهد عبارة عن حضور فرد معين أو أفراد منها لم يكن اختلاف قيا هو معنى
التعريف حقيقة أعنى الحضور في الذهن وأما أن الحاضر فى أحدهما هو الماهية وفى الآخر هو الفرد
أو الافراد فهو اختلاف راجع الى معروض التعريف أعنى الحاضر لا اليه نفسه وأطال فى بيان ذلك
فراجعهم سم ويس (قوله عن تعريف العهد) أى الخارجى المذكور فى قوله وباللام للاشارة الى معهود
(قوله معينة) أى فى الخارج (قوله من غير نظر الى الافراد) أى بقطع النظر عن القرائن والا فقد ينظر
فى مدخول لام الحقيقة الى الافراد وذلك ارادة العهد الذهبى والاستغراق الا أن النظر اليهما من القرينة فقوله
ولام الحقيقة اشارة أى بسائر أقسامها أى فالتصديق بين لام العهد الخارجى باقسامه ولا م الحقيقة
باقسامها تأمل كذا بخط ف (قوله وهو أى الاستغراق) من حيث هو لا فى خصوص المسند اليه فلا
يرد عليه أن الغيب فى المثال الاول مجرور والصيغة مفعول به فى المثال الثانى ولا بخصوص اللام كما سيذكره
الشارح فكان الاولى أن يقول والاستغراق كذا كره فى الاطول (قوله وهو ضر بان) لا يخفى عليك أن
التقسيم الى الحقيقى والعرفى لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غير مخصص اذا تيان المعرفة باللام
أيضا لواحد مبهم يكون عرفيا وحقيقيا اذ دخول السوق عرفى اذا المراد بسوق من أسواق بلبلد لا أسواق
الديابل اشارة الى الحقيقة من حيث هى أيضا كذلك لانك ربما تقول فى بلد البطيخ خير من العنب لان
بطيخه خير من عنبه فالاشارة فى كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منها بمعونة العرف ولذا قد يعكس
ذلك فى بلد آخر فان قلت لم عمل الصاغة عهدا تقدير يا قلت لا نزاع فى صحته وانما الكلام قيا اذا أريد بها
كل صاغة ولو نازعت فى الارادة تقع نزاعك بالمدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل الصاغة اه أطول
(قوله وهو أن يراد الخ) فيه أن الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ وأجيب بأن الارادة سبب
للاستغراق الذى هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب وكتب أيضا قوله وهو أن
يراد كل فرد بما يتناوله اللفظ بحسب اللغة المناسب لهذا التفسير أن يقال وهو لقوى وعرفى وقصر فى شرح
المفتاح والسيد السند أيضا الحقيقى بما كان شموله للافراد على سبيل الحقيقة بأن لا يخرج فرد والعرفى بما
يعد شمولاً فى عرف الناس وان خرج عنه كثير ومن أفراد المفهوم كذا فى الاطول (قوله بحسب اللغة)

(قوله بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هى الخ) فيه ان هذا من قبيل عهد النوع فان الماهية المخصوصة التى هى
مندرجة تحت مدخول آل معهودة المخاطب فى نحو ذلك وهذا من قبيل العهد الخارجى فانهم صواكل
ما كانت الاشارة فيه الى حصة معهودة من مدخول آل عهدا خارجيا وان لم يكن المعهود فى الخارج فافهم

أي كل غيب وشهادة وعرفي) وهو أن يراد كل فرد عما يتناولوه اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده أو) أطراف (مملكته) لانه المفهوم عرفا لصاغة الدنيا قبل المثال مبني على مذهب المازني والافاللام في اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظرا لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فإراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا ما يأتي للاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك إلا زيدا أو اضرب القائميين الأحمر (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف

أي أو الشرع ولو قال بحسب الوضع لشملم ما سكن اقتصر على اللغة لأنها الأصل (قوله أي كل غيب) أي غائب وقوله وشهادة أي مشاهد (قوله وعرفي) الظاهر أن المراد بالعرف هنا أعم مما كان بحسب العرف العام أو الخاص سم والمتبادر مما نقلناه عن شرح المفتاح والسيد بن تفسير العرفي أن المراد العرف العام وان ما كان بحسب العرف الخاص داخل في الحقيقي تأمل (قوله بحسب متفاهم العرف) أي ما يفهمه أهل العرف (قوله الصاغة) جمع صائغ وأصل صاغة صوغه ككامل وكلة (قوله أي صاغة بلده) هذا إذا كان الأمير أمير بلده وقوله أو أطراف مملكته إذا كان الأمير بلاد وكتب أيضا قوله أو أطراف مملكته كناية عن المملكة بتمامها وكتب على قوله مملكته ما نصه أي ما في تصرف الملك من البلاد (قوله على مذهب المازني) القائل بأن اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا لاموصولة (قوله دون غيره الخ) ومن ذلك الصائغ فهو كالصفة المشبهة فاللام في هذه المذكورات حرف تعريف اتفاقا هذا ما يقتضيه صنيع الشارح وفيه أنه اختلف في ال الداخلة على الصفة المشبهة هل هي موصولة أو معرفة وان كان الصحيح أنها معرفة فليكن مثلها ال الداخلة على اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدوث والجواب أن مراد الشارح بالخلاف الخلاف بين المازني والقائلين بموصولية ال الداخلة على اسم الفاعل وان كانوا يقولون بحرفية ال الداخلة على الصفة المشبهة وحينئذ فافهم ان اللام الداخلة على اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدوث حرف اتفاقا من المازني والقائلين بموصولية ال في اسم الفاعل الذي بمعنى الحدوث وان قال بموصولية ال في اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدوث من يقول بموصولية ال في الصفة المشبهة فتدبر (قوله نحو المؤمن الخ) مثال للغير (قوله لانهم أي غير المازني (قوله هذه الصفة) أي صلة ال التي بمعنى الحدوث (قوله فعل الخ) ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي (قوله ولو سلم) أي شمول الخلاف للجميع وأن لا فرق وقوله فإراد الخ أي فالكلام صحيح لان المراد الخ (قوله تقسيم مطلق الخ) وعليه فقوله وهو أي الاستغراق لا يقيد كونه مفادا بألف فيه استخدام (قوله والموصول أيضا الخ) من تنمة قوله ولو سلم (قوله مما يأتي للاستغراق) فان الموصول كالعرف باللام يحكي علما أن أربعة فالأصل فيه المهدر الجلس عبد الحكيم (قوله واستغراق المفرد أشمل) أي استغراق ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ أو لا كالجمع الخالي باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية أشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة أو مفردا نحو قوم ورد عطل ولم يقصد بذلك الحكم الكلي والظاهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون أشمل والظاهر منها قد يكون فلا يتجه أن قوله بدليل صحة لأرجال الخ لا يتم لان الصورة الجزئية لا تثبت الدعوى الكلية ولانه معارض بانه يصح لا يطبق حمل هذا الحجر (قوله الظاهر أن المراد الخ) اذا ما منع من أن يعمل اللفظ الموضوع في اللغة مثلا الماهية تحقّق في أفراد كثيرة بحسب العرف الخاص على إرادة تلك الماهية من حيث تحققها في كل فرد من أفراد مخصوصة من

أو غيره (شمل) من استغراق المثني والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد من الأفراد والمثنى يتناول كل اثنين والمجموع يتناول كل جماعة (بدليل صحة لأرجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لأرجل) فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل

رجل حيث يطبقه رجلان أو رجال دون لا يطبقه رجال وينساق الفهم مما ذكره إلى أن استغراق المثني أشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة أكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع محصور أشمل مما فرقه فقوله لا عشرة رجال أشمل من لا عشر بين رجلين حتى أنه كان الواضح أن يقول واستغراق المشمول أشمل من استغراق الشامل أطول ثم قال اعلم أن من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك في (١) جانب الكثرة بوافق بينهما في جانب القلة إذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فإنه يصح أن يراد به الجنس في ضمن أي شخص إلى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم أن الجمع المستغرق تبطل جمعيته لأنه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية أو المعرفة بالام الجنس لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال من حلف لا يتزوج النساء بحث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فقد أريد بالجمع المعرفة باللام الجنس في ضمن أي بعض إلى الواحد لا نقول هذا من قبيل المعرفة بالام الاستغراق أي لا أتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للأختين خصيما أي لا تخاصم عن خائن وكتب على قوله الأطول أو لا كالجمع المحلى باللام الخ مانعه بدخوله في المفرد اندفع اعتراض الشارح إلا أني كان به عليه العصام آخر أو كتب أيضا قوله واستغراق المفرد أشمل أو رد عليه أن الجمع قد يكون أشمل كما في قولنا ليس كل رجال يحملون الصخرة وهذا الخبر يشبع كل رجال إذ يلزم من عدم حمل كل رجال للصخرة عدم حمل كل رجل لها بالاولى ومن اشباع الخبر لكل رجال اشباعه لكل رجل بخلاف قولنا ليس كل رجال يحملون الصخرة وهذا الخبر يشبع كل رجل إذ لا يلزم من ذلك عدم حمل الجمع ولا اشباع الجمع وأجيب بأن الشمول في نحو هذين المثالين إنما هو بالزوم لا بالوضع وأشمالية المفرد بحسب الوضع (١) والكلام هنا بحسب الوضع أمل وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد الخ اعتماد المصنف على تذييل الفطن من هذا لأن استغراق المثني يكون أشمل من الجمع أطول وكتب أيضا مانعه هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة (قوله أو غيره) كحرف النفي في النكرة لعدم القبل واستغراق المحلى باللام (قوله يتناول كل اثنين) ولا ينافي خروج الواحد مطول (قوله يتناول كل جماعة) ولا ينافي خروج الواحد والاثنين مطول وكتب أيضا قوله يتناول كل جماعة لأن الاستغراق معناه شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة عبد الحكيم (قوله بدليل صحة لأرجال الخ) أورد البيان بلا التي لنفي الجنس لأنها نص في الاستغراق بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتل عدم الاستغراق أحيالا مرجوحا لا عند قرينة نحو ما جاء في رجل بل رجلان فإنه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في الابتداء نحو ثمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات أي لا يجري

تلك الأفراد (قوله كالجمع المحلى باللام) أي الاستغرافية فإنه بمعنى كل فرد لا بمعنى كل جماعة جماعة وقوله أشمل من الجمع أي ومن المثني (قوله بيان ذلك أن لا نص في الاستغراق إذا كانت نافية للجنس وقوله والاستفهام الظاهر أن محل ذلك إذا كان بمعنى النفي (قوله وقد تستعمل فيه مجازا) قبل من اطلاق اسم الجزء على الكل وظاهرا أنه من اطلاق الخاص وإرادة العام

(١) الظاهر أنه بعيد الأشبهنا

يا أهل ذالغنى وقيم شراباً وما إذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل أو مقدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل أو لا رجل في الدار بل رجلان مطول قال في الاطول وذلك يعني قوله أو ورد البيان الخ بمحتمل وجهين أحدهما ذكره السيد السند أنه يعني أو رد بيان الدعوى فيما هو نص في الاستغراق لأنه إذا لم يشمل نفي الجمع مع كون النفي نصاً في الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جمع ليس نصافية بطريق الأولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى وبما رضى أن المفرد فيما ليس نصاً في الاستغراق إذا كان شاملاً لا يشمل الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الأولى وثانيهما أنه يعني أنه لا ريب في صحة قوله دون لا رجل بالفتح لأنه نص في الاستغراق بخلاف لا رجل بالرفع فإن عدم صحته خفي إذ يصح أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو جعل (١) لا رجال بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لا رجال بالرفع وشمول لا رجل بالفتح بطريق الأولى وأورد على كون زيادة من موجبة للاستغراق القاطعي وقول الأئمة ما من عام الا وقد خص منه البعض فإنه ليس نصافياً للعموم والالم يكن مخصصاً ببعض فيكذب نفسه وأجيب بأنه مباغلة وادعاء لا يقبل الكذب وكتب أيضاً قوله بدليل الخ وبدليل صحة كل رجال جاؤني مع تخاف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءني ولا يضره صحة كل رجل تسعه الدار دون كل رجال فتذكر أطول وكتب على قوله صحة ما نصه أي صدق (قوله أو رجلان) هذا على القول بأن أقل الجمع ثلاثة دون القول بأنه اثنان وقد اقتصر في البيان على ذكر الجمع لا تفهم حال المنفى منه ولم يعكس لأن الجمع قد يطلق على الاثنين كما في قوله تعالى فقد ضغت قبلو بكما بخلاف العكس نوبى (قوله وهذا في النكرة المنفية مسلم وأما المعروف الخ) قد يقال كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض مدفوع من أصله فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره في حيز المنع ولهذا قال في الاطول انما لم يتعرض المصنف في بيان كون استغراق المفرد أشمل المعروف باللام مع أن عقد البحث له لأن استغراق الجمع المعروف باللام في الاكثر لا حاطة كل فرد من الجنس لا لا حاطة كل جمع جمع قال السيد كانه بطلت الجمعية في المحلى باللام لأنه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم (٢) على الجماعات اذ ما من جماعة الا وهي داخلة في جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على احاد الجنس أيضاً اذ ما من واحد الا وهو داخل في جماعات متعددة فان قلت جعل الجمع مستغرقاً للجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري فيعني عنه قلت قولنا كانه بطلت الجمعية لذلك ولا يخفى (٣) أن المستثنى المستغرق أيضاً يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين

يخص منه البعض

(١) اعتراض على ما قبله لكن عدم صحته خفي على شق ما قبله (٢) (قوله فيكذب نفسه) لانها من أفراد مرصوفة ها ولم تخصص وحاصل الجواب انا نختار الثاني والمراد المباغلة (٣) قوله على احاد الجنس فيه ان الحكم على الجماعات ان كانت من حيث المجموع في كل جماعة كان باطلاً ضرورة وان كانت من حيث الافراد كان هو الحكم على الاحاد بعينه فلا تكرار في الحكم بالنسبة الى الاحاد كما قال (٤) هذا بناءً توجيهاً دون السيد

وأما المرف باللام فلا بل الجمع المرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره
أكثر أئمة الاصول والنحور ودل عليه الاستقراء وأشار اليه أئمة التفسير وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام
في الشرح فليطالع ثمة ولما كان مناهضة اعتراض وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق
على تعدده

(١) يستلزم دخول زيد مثلاً مراراً غير متناهية في الحكم ولم يثبت أنه بمعنى كل رجل أهم خاصاً وكتب أيضاً
قوله وهذا في النكرة النفية مسلم الح عبارة المطول والمائل أن يقول لو سلم كون استغراق المفرد أشمل في
النكرة النفية فلا يسلم ذلك في المرف باللام الح فإشار بقوله لو سلم إلى منع أن استغراق المفرد في النكرة
النفية أشمل لأن رجالاً في لا رجال يدل على الجنس والجمعية قريباً بقصد بثيقه نفى الجنس مطلقاً كان
الجمعية قد بطلت على قياس المرف باللام فلا يكون حينئذ فرق بينهما وبين لا رجل سم وجوابه أن القصد
الذكر على خلاف المعهود في الاستعمال لا بدله من قرينة فلا يرد (قوله وأما المرف الخ) لعل غيره
كالوصول والمضاف كذلك والاقتصار على المرف لأن أصل السياق فيه سم وكتب أيضاً قوله وأما
المرف بالالف واللام نحو قوله تعالى إن المسلمين والمسلمات لآية فإن المراد كل فرد (قوله بل الجمع المرف
بلام الاستغراق الخ) قال في المطول ولهذا أصبح بلا خلاف نحو جاء في القوم والعلماء الأزيداً أو الأزيدين
مع امتناع قولك جاء في كل جماعة من العلماء الأزيداً على الاستثناء المتصل قال الفري في بحث لأن
المحققين من النحاة جعلوا أقولهم له على عشرة إلا واحداً وقولهم ضربت زيدا إلا رأسه من الاستثناء المتصل
فيظهر به هذا أنه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من أفراد المستثنى منه بل يكفي كونه من
أجزائه فلا تدل صحة استثناء الواحد من الجمع المرف باللام الاستغراقية على إرادة كل واحد واحد وإن
امتناع جاء في كل جماعة من العلماء الأزيداً ممنوع إذ هو كالتالين المذكورين إلا أن يفرق بأن الحكم أما
بالنظر إلى أجزائه المستثنى منه أو إلى جزئياته فلا استثناء المتصل في الأول بالنسبة إلى كون المستثنى جزءاً وفي
الثاني بالنسبة إلى كونه جزئياً فقولك له على عشرة بالنظر إلى الأجزاء فيصح أن يقال إلا واحداً على الاستثناء
المتصل وقولك جاء في كل جماعة بالنظر إلى الجزئيات فلا يصح الأزيداً على الاستثناء المتصل لأن جزئي
الجماعة جماعة أهم خاصاً (قوله يتناول كل واحد من الافراد) أي فيكون مساوياً للمفرد في الشمول فلا
يصح دعوى أشملية المفرد على الجمع المرف باللام وأجيب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى
الجمعية أي بدخول آل الجنسية فانها إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التي أقلها ثلاثة أفراد
وتقدير بقاء الجمع على معناه الأصلي وكلام علماء الاصول والنحور والتفسير فيما إذا بطل منه معنى الجمعية
تأمل (قوله مظنة اعتراض) قيل هذا الاعتراض إنما يظهر على تقدير أن الاسم موضوع للمفرد المنتشر
أما على تقدير أنه موضوع للماهية فلا لا نه لا تنافي بين الماهية والتعدد لانها كما تحقق في ضمن المفرد تتحقق
في ضمن الجماعة ورده الحميد وغيره وعبارة عق قوله ولا تنافي الخ دفع لبعث يردوه هو أن افراد الاسم يدل
على وحدة معناه لأن اسم الجنس النكرة أن قلنا بوضعه للمفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وإن قلنا
بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما تحقق به وأقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان أفراد الاسم
(قوله أي بدخول آل الجنسية الخ) أي التي تتحقق في ضمن كل فرد وهي حينئذ الاستغراقية فلا ينافي
ما قاله العصام من أن آل الجنسية لا تبطل معنى الجمعية

(١) يستلزم دخول الخ فيه أنه نظر لا يخرج مع أن النظر في المفهوم من حيث هو ولا تداخل فيه أصلاً
فلا تكرار اه

وهما متنافيان أجاب عنه بقوله (ولان في بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق
 كحرف النفي والتعريف (انما يدخل عليه) أي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة
 مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق يتنافى ذلك فاجاب بما ذكره بقوله مجردا عن معنى الوحدة
 أي التي وضع لها والتي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعمال كما بينا ثم قال ولا يخفى لزوم المجاز على القول
 بان النكرة موضوعة لا واحد دون الاخر اذ ببعض تغيير وكتب على قوله فالغرض منها ما تتحقق به الخ
 مانصه لان أكثر الاحكام المستعملة في اللغة والعرف جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد منها
 لا عليها من حيث هي مفيدة في دلالة مثل لا رجل بالفتح على نفي الجنس عندهم يجعل الاسم موضوعا
 للفرد المنتشر بان مقتضى وضعه للفرد المنتشر دلالة النفي على نفي الوحدة لا على نفي الجنس وأجيب بان
 الدلالة على نفي الجنس بوضع اخر للمجموع بان يدعى أن المجموع من لا واسمها وضع بازاء نفي الجنس وكتب
 أيضا قوله مظنه اعتراض نشأ من قوله واستغراق المفرد (قوله وهما متنافيان) أي الوحدة والتعدد (قوله)
 ولان في الخ الاسم المفرد لكونه في مقابلة التنشئة والجمع بدل بفراد على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون اخر
 معه مثله واستغراق وان كان مستفاد بالقرينة يدل على تعدده وان معه اخر مثله فبينهما تناف لتنافي
 مقتضاها فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع التنافي بينهما بناء على أن استغراق المفرد بمعنى الكل
 الافراد أي كل فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه اخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماع
 اخر معه لا الكل المجموع أي كل فرد بشرط اجتماعه مع اخر فيكون متافيا للوحدة لاعتبار أمر اخر مثله
 معه وهذا الجواب مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر اخر معه لا اعتبار عدم أمر اخر
 مثله ونما ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب الاول اناسلنا التنافي بينهما لكان لا استغراق المفيدة
 للتعدد انما تدخل عليه تجر يده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريد عنها
 وهذا مبني على مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر اخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة المنفي
 والمجموع فكما يعتبر فيها أن يكون اخر معها كذلك يعتبر في المفرد أن يكون اخر معه وبما ذكرنا ظرك
 أن ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول وانما قدمه اشارة الى رجوعه عبد الحكيم وكتب أيضا
 قوله ولان في بين الاستغراق الخ جعل التنافي بين الاستغراق الذي هو مدلول حرف الاستغراق والافراد
 الذي هو الدال على الوحدة والانصب أن يجعل التنافي أما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على
 التعدد ولا فراد الدال على الوحدة وأما بين المدلولين وهما الاستغراق الوحدة سم (قوله لان الحرف) فيه
 تغليب والواضح لان الاسم انما يعتبر مفهوما في ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وتنافي
 الاستغراق يجري في المضاف والموصول والمضاف اليه كل أيضا أنه طرل (قوله الدال على الاستغراق)
 فيه أن مدلول حرف التعريف ليس التعريف والاستغراق انما يحى من القرينة أطول (قوله مجردا
 الخ) أي فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبمدلول حرف الاستغراق تعين للتعدد وكتب

(قوله وأجيب بان الدلالة الخ) يجاب أيضا بما ياتي في المحشى من أن المراد بنفي الجنس نفي الحكم عن افراد
 الجنس قال بعض مشايخنا (قوله يدل على تعدده) أي يستلزم تعدده لان الدال حقيقة هو حرف الاستغراق
 لا الاستغراق على ما ياتي قوله وانما ذلك لعدم الدليل عليه أي نفي كون الوحدة معناها اعتبار عدم أمر اخر
 معه مثله لعدم الدليل على أن معناها ما ذكر أعني اعتبار هذا لعدم لان غاية ما يؤخذ من استعمال العرب
 أن الوحدة عدم الاعتبار المذكور وجم أعني من الاعتبار المذكور فلا دليل في استعمالهم على هذا الخاص
 (قوله فيه أن مدلول حرف التعريف الخ) يجاب عنه بأنه لا مانع من أن دال على الاستغراق بواسطة القرينة

على (معنى الوحدة) وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي (ولأنه) أى الفرد الداخل عليه الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وإن حكاه الأخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض (وبالإضافة) أى تعريف المسند إليه بالإضافة إلى شيء من المعارف

أيضاً قوله مجرد الخ فتبين المنون المجرد المتمكن أمول (قوله عن معنى الوحدة) أى عن اعتبار الدلالة عليها والافتقار إلى اللفظ بديل بالوضع عليها اسم (قوله وامتناع الخ) جواب سؤال وهو أن يقال حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد واذل على متعدد فبازم أن يجوز وصفه بالجمع فاجاب بما ذكر واقتضاه على التعليل بالمحافظة مبنى على قطع النظر عن قوله ولأنه الخ وكتب أيضاً قوله وامتناع وصفه أى مطرد أو لا فقد وصف بالجمع فى أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض عبد الحكم ولم يطردوا ذلك نظر إلى جواز مراعاة المعنى كما جاز ذلك فى من لأن دلالة الفرد عن التعدد عارضة بخلاف من فإن دلالتها على الواحد والتعدد بطريق الوضع (قوله على التشاكل اللفظي) يعنى دلالة كل من الصيغتين على الجماعة لفظاً فلا يردأ بماء الجمع مع أى كالقوم والرهط فانها توصف بالجمع الصيغى (قوله ولأنه الخ) الأولى ولأنه الخ فإن هذا جواب ثان مناف لما قبله لاقتضائه بقاء معنى الوحدة واقتضاء الأول سلبها ع ق وكتب أيضاً قوله ولأنه بمعنى كل فرد أنت خير بانه لا يجرى فى مثل لا رجل بالفتح لأن معناه فى الجنس وأجيب بأن هذا الجواب خاص بالمعرف باللام كفى الحفيد وذكر بعضهم أن المراد بقولهم لا التى لى الجنس انها لى الحكم عن جميع أفراد الجنس وعليه لا يرد البحث من أصله (قوله بمعنى كل فرد) يريد أن الاستغراق الثانى لأفراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع إذ ليس فيه ملاحظة فردية أصلاً بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه نوبى وكتب أيضاً قوله بمعنى كل فرد يعنى ولا ينافى الوحدة لا مجموع الأفراد دون كل فرد لا نصف كل فرد به اسم فاصل الجواب الأول منع أن يكون ثم وحدة وحاصل الثانى منع أن المراد بالاستغراق مجموع الأفراد حتى ينافى الوحدة بل الشمول لكل فرد فلا ينافى الوحدة (قوله لا مجموع الأفراد أى لا كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر (قوله ولهذا) أى لأجل أن معناه كل فرد لا مجموع الأفراد وكتب أيضاً مانصه أى لا مجرد المحافظة على التشاكل اللفظي (قوله امتنع وصفه بنعت الجمع) بأن يجعل الجمع نعمتاً له وكذا امتنع جملة حالاً منه وخبره قالوا لى ترك نعمت ليعم الكل أطول (قوله وإن حكاه الأخفش) أى وقس عليه قوله فى نحو الدينار الخ (أى فى نحو قولهم أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض وكتب أيضاً قوله نحو الدينار الصفر الدينار أصله النار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج أصله الديباج ولذا يجمع على دبابيج وقد أشار إليه فى الصحاح ومن قواعدهم قلب أحد حرفى التضعيف ياء إذا انكسر ما قبلها ووقع فى بناء ممتد وبهذا ظهر أن السينات فى قوله عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشف مولى الباء وأظهر الينات ودور الميم جمع سنة لاسين بناء على القاعدة الممهدة وبالم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا إلى المجاز وأنتم خير بأن المجازة شروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والارتقاء الوثوق قبرى وكتب أيضاً مانصه فيه أن الدينار ليس بمعنى كل دينار بل المراد مجرداً عن الوحدة نعم مذهب الأخفش ينافى وجوب المحافظة على التشاكل اللفظي لكنه لم يذكره المصنف هنا فلا يليق التعرض لمذهب الأخفش فى شرح المتن أفاده السيد (قوله وبالإضافة أى تعريف الخ) لا يذهب عليك أن الإضافة من أحوال المسند إليه ولا تخص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير فى ولد حجام

(قوله مجرد المتمكن) أى بعد أن كان للممكن مع الوحدة

(لأنها) أي الاضافة (أخصر طريق) إلى احضاره في ذهن السامع (بحز هو أي) أي مهوي وهذا أخصر من الذي أهرأه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب (اليانين مصعد *) أي مبعد ذاهب في الأرض وتمايه
 جنيب وجناني عكهمونق * الجنيب المجنون المستتبع والجنان الشخص والمونق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر وتحزن (أو لتضمنها) أي لتضمن الاضافة (تعظيما الشأن المضاف اليه أو المضاف أو غيرها كقولك) في تعظيم المضاف اليه (عبدى حضر) تعظيما لك بأن لك عبد (و) في تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة (و) في تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه

حضر أو بصاحبك وتحقير في ولد الحجام إلا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة أطول (قوله لأنها أي الاضافة قال في الاطول لأنها أي الاضافة أي العرف بالاضافة فافهم) (قوله أخصر طريق) ظاهرة أنها أخصر طريق التمرير وليس كذلك إذا لا يظهر ذلك إلا في الموصول وأما العلم والضمير واسم الاشارة العرف باللام فقد يكون الامر بالعكس وأجيب بأن المراد أنها أخصر الطرق التي تفيد مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام كما هنا فان مقصود المتكلم أفاده أنه محبوب له تأمل (قوله أي مهوى) أصله قبل الاضافة إلى ياء المتكلم مهوى اجتمعت الواو الثانية مع الياء وسبقت احداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الواو الأولى للعناسة ويصح أن يقول الهوى بالمهوى وأن يراد محل هو أي وهو القلب يعنى أن القلب سار بسير الحبيبة وجسمي موقوف بمكة أو يراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة هذا وكان المناسب أن يقول أي مهوي بقاء التاء ثبت قبل ياء المتكلم كما أشرنا اليه يدل عليه ما بعد هذا البيت من الطويل

عجبت لمسراها وأنى تخلصت * إلى وباب السجن دونى مغلق

أملت فحيت ثم قامت فودعت * فلما توات كادت النفس تزهرق

ولا يريك تذكير مصعد لأنه لا يظفر هو أي قوله ونحو ذلك (كن أهوا أو الذي يميل اليه قلبى) قوله والحبيب على الرحيل أي عازم عليه والجملة حالية (قوله مع الركب) اسم جمع للراكب ويماين جمع يمان أصله يمي حذف الياء المدغمة وعوض عنها الالف على خلاف القياس فصاري يمان حذف الياء لالتقاء الساكنين كذا قالوا ولا يظهر أنه حذف ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والاختصار ومصعد من أصعد في الأرض مضى فالصلة محذوفة بقرينة المقام أنظر عبد الحكيم (قوله اليانين) جمع يمان بمعنى يمي حذف احدى الياءين وعوض عنها الالف المتوسطة (قوله أي مبعد) من أ بعد اللازم بمعنى بعد (قوله المستتبع) الذي تتبعه الرقباء أو الحراس وقومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه (قوله وتحزن) أي على بعد الحبيب (قوله أو لتضمنها الخ) لا يخفى أن هذا التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان عندى وكذا في نظير ما لوجه أن لا ترجح الاضافة إلا بانضمام الاختصار اليها سم وأنت خير مما رغب مرة أنه لا يشترط في النكتة اختصاصها بما ذكرت له ولا كونها أولى به بل يكفي أن يكون بينهما مناسبة كما قدمه هو أيضا (قوله لشأن المضاف اليه) قدمه على المضاف لأنه مقدم عليه في الاعتبار وإن أخر عنه في الذكر سم (قوله عبدى حضر) إلا لطف عبدى عندى أطول (قوله تعظيما للمتكلم) وفيه أيضا تعظيم للعبد لأنه ليس مقصودا ولا ملاحظا (قوله

وهذا معنى قوله أو غيرهما (أو) لتمضيها (تحقيرا) للمضاف (نحو) ولد الحجام حاضر أو المضاف إليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد أو لا غنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا ومنعهم نحو أهل البلد فعلوا كذا ولا نه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون إلى غير ذلك من الاعتبارات (وأما تنكيره) أي تنكير المسند إليه (فلأفراد) أي لا قصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس (نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو النوعية) أي لا قصد إلى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أي نوع من الأغشية

وهذا معنى قوله أو غيرهما أي وليس معناه غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرهما بل منها إذ يصدق على الباء في عندي أنها مضاف إليها (قوله أو تحقيرا للمضاف) أي للمسند إليه المضاف لأن الكلام فيه سم (قوله أو لا غنائها عن تفصيل) هذا يعني عنه قوله لأنها أخصر طريق يس ويدفع بان الملحوظ هنا وهناك مختلف (قوله أو لا نه الخ) الضمير للشأن (قوله مثل تقديم البعض الخ) أي المؤدى ذلك إلى منافسه وحقه أو نحوهما (قوله وأما تنكيره) أي إيراد نسكته وكتب أيضا قوله وأما تنكيره أي تنكير المسند إليه يشمل المثنى والجمع ولا ينافيه قوله فلأفراد لأن الأفراد في المثنى القصد إلى بعض أفراد معناه وهو اثنان ما يصدق عليه مفهومه وفي الجمع القصد إلى بعض أفراد معناه وهو جماعة ما يصدق عليه مفهومه من حاشية سم وكتب أيضا ما نصه قدم التنكير على التوابع والفصل احترام عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبها والمفتاح قدم التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع بها أطول (قوله فلأفراد) وذلك لأن النكرة إن كانت موضوعة للفرد فواضح أو للجنس فالغالب استعماله في الفرد فتذكر النكرة لتحمل على الغالب الذي هو الفرد بقرينة المقام سم وكتب أيضا ما نصه الفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع أن المفتاح جعل الأفراد شاملا لها أطول (قوله أي لا قصد الخ) عبارة الأطول أي لجعل المسند إليه فردا من شيء بأفاده فرديته فإن جعل الشيء شيئا فيكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليهم أقوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا أي لا تعبدوا ولا تذكروا له ندا (قوله إلى فرد) أي غير معين (قوله وجاء رجل) هو مؤمن آل فرعون من أقصى المدينة أي أخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهي منف كما في الجلالين وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل التي كانت بناحية الجزيرة فخرت بدعوة موسى عليه السلام (قوله أو النوعية) لا ظهر أو التنويع مكان قوله أو النوعية أو جعل المسند إليه نوعا إلا أنه تفن في ذكر الأسباب فإربز بعضها في صورة الغرض المترتب وبعضها في صورة الحامل المتقدم أطول (قوله أي لا قصد إلى نوع منه) لعله أخذ القصد من ياء المصدر بجعله مصدرالمتعدي أي الجعل نوطا والجعل بالقصد كما تقدم نظير ذلك في قوله وبالعلمية (قوله وعلى أبصارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للنوعية محوج إلى جعل غشاوة من المجاز الأعم من الحقيقة ليصير التعامي نوعا منها داخل تحتها ليس (قوله أي نوع) أي غير متعارف إذ كما يفيد التنكير النوعية يفيد الأبهام المؤدى إلى عمر الأزالة لعدم المعرفة بذلك النوع حتى يعرف طريق أزالها فاندفع ما قالوا الأفصى لحق المقام حملة على التعميم كما فعله المفتاح أي غشاوة عظيمة تحول بين أبصارهم والحق المبين بالكلية كذا في الأطول (قوله وبعضها في صورة الحامل المتقدم) هو النوعية لأن النوعية كونه نوعا وهذا أمر ذاتي له سابق على الإيراد وهذا كماه بقطع النظر عن تقدير الشارح القصد والافهم متقدم فيها بهذا الاعتبار وعن تأويل النوعية بالتنويع والافهم متأخر

وهو غطاء التعامى عن آيات وفي الفتح انه للتعظيم أى عشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله له حاجب) أى مانع عظيم (فى كل أمر يشته) أى يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) أى مانع حقير فكيف بالتعظيم (أو التكثير كقوله لهم ان لا بلاوان له لغنا أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر) والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو

(قوله وهو غطاء التعامى) الاضافة للبيان (قوله التعامى) عبر به اشارة الى تكلفهم العمى عن الايات وان ليس بهم عمى حقيقة بل يعرفون الايات ويفهمونها لكن يظهرون انهم لم يعرفوها سم (قوله وفى الفتح الخ) والاول ذكره الزنخشرى ورجح ما ذهب اليه الزنخشرى بأنه يعلم منه ان اولئك الكفار يحدون بآيات الله الظاهرة التى يراها كل بصير عنادا أو انكارا لا محسوس لان التعامى تكلف العمى والمعاندا شأنه ان ينكر كل ظاهرة ويبعد عنه بكل وجه فالاية عليه مفيدة لعنادهم ومكابرتهم على ابلغ وجه والمقصود بيان بعد حالهم عن الادراك النافع وكتب أيضا قوله وفى الفتح الخ لا تنافى بينهما لان العشاوة العظيمة نوع من العشاوة سم وكتب على قوله لا تنافى بينهما الخ مانصه لكن المقصود مختلف (قوله أو التعظيم أو التحقير) بان يكون بلغ فى ارتفاع الشأن أو انحطاطه الى حد لا يمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الاول ولعدم الاعتداده والالتفات اليه فى الثانى فهذا نكر وكذا يقال فى التكثير والتقليل (قوله له حاجب الخ) الحجب يستعمل بمن قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ عاجزون فقوله له حاجب صلتهم بخدوفة وفى كل أمر ظرف مستقر صفة الحاجب أى له حاجب عن الارتكاب فى كل أمر يشته وهو الشين وفيه اشارة الى أن المانع له هو كونه شينا لا أمر اخر عبد الحكيم أو أن فى معنى عن وبعبارة قوله له حاجب يعنى النفس الانسانية وهى كما قال الغزالى غزيرة بانية هى المخاطبة وهى تناب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحماني الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجواهر (قوله وليس له عن طالب العرف حاجب) اورد عليه ان اللائق حذف الب لأن الحجب للطالب عن العرف لا للمدح او عرفه عن الطالب على ما هو المناسب واجيب بتقدير مضاف أى عن احسان طالب العرف أى الاحسان اليه أى ايسر له حاجب للطالب عن احسانه اليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طالب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير أى عن احسانه كما قبل اه وكتب أيضا قوله وليس له كان الاولى القاء لدلالة ما قبله عليه اذ لو كان مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشبه فتأمل أفاده فى الاطول (قوله أى مانع حقير) وهذا أولى من القول باعتبار عموم النكرة المنفية ليطابق الاول أى يكون بينهما وبين الاول الطابق والىكون فيه اثبات الشيء بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولى وكتب أيضا قوله أى مانع حقير قال الحفيد يمكن أن يكون التنوين للفردية الشخصية أى ليس له حاجب واحد فكيف بالمتعدد لكن يفوت على هذا الطابق بين التنوينين (قوله نحو ورضوان من الله أكبر أى رضوان قليل أكبر من كل نعيم فى الجنة لأن كل ما سواه من ثمراته وهذا الذى أولى مما قيل أى رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كائن لهم لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة الى كمال كبرياء الوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى أنه غنى عن العالمين عبد الحكيم وكتب أيضا مانصه فالتكثير فى رضوان للتقليل وأطلق عليه التقليل مجازا باعتبار ان تنزيل الرضا منزلة المعددات نظر الى تعدد متعلقاته والافارضا فى نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة (قوله وعلو

(قوله بتقدير مضاف) أى مع جعل له غير متعلق بحاجب بل محذوف وتقدير متعلق به هو للطلب وقوله أى عن احسان طالب العرف اضافة احسان لادنى ملاسة

الطبقة والتكثير باعتبار الكميات التقادير تحقيقا كما في الابل أو تقديرا كما في الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللإشارة إلى أن بينهما فرقا قال (وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير نحو وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) (أي ذوو عدد كثير هذا ناظر إلى التكثير (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر إلى التعظيم وقد يكون التحقير والتقليل معا نحو حصل لي منه شيء أي حقير قليل (ومن تنكير غيره) أي السند إليه) (للأفراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء أي كل فرد من أفراد الدواب من نقطة معينة هي نقطة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه يوهو نوع النقطة التي تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو فاذا نواجر من الله ورسوله)

الطبقة) أي المرتبة (قوله باعتبار الكميات) أي في الحدودات وقوله والتقادير أي فيما عدا ذلك من الكميات والموزونات والمسوحات (قوله أو تقديرا كما في الرضوان لأن الكميات والتقادير فيه أعماهي باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه فالكميات والتقادير فيه تقديرية فالتقليل به من حيث أن الكميات والتقادير فيه تقديرية فلا ينافي أن التنوين فيه للتقليل كما مثل المصنف فتأمل وكتب أيضا قوله كما في الرضوان لكن هذا المثال ليس من التنكير أعماهي من التقليل وسهل التمثيل به عدم اختصاص اعتبار المقادير المقسمة بالفرق بين التكثير والتعظيم وتعديه ذرة إلى التقليل والتحقيق (قوله وكذا التحقير والتقليل) لأن التحقير بحسب انحطاط الشأن ودرجته المرتبة والتقليل بحسب الكمية تأمل (قوله للإشارة إلخ) أي لأن العطف يقتضي المغايرة وقوله إلى أن بينهما أي بين التعظيم والتكثير (قوله هذا ناظر إلى التكثير) التكثير المستفاد بالتكثير قدر زائد على التكثير المستفاد من جمع التكثير الذي هو رسل في التنكير حصلت المباغاة في الكثرة فلا اعتراض (قوله أي كل فرد إلخ) فيه أن الحمل على الأفراد لا يناسب التفصيل بعده وهو قوله فمنهم من عصى الخ فان الظاهرة أنه تفصيل للأنواع وحمله على الأفراد تكلف سم وكتب أيضا قوله أي كل فرد إلخ حاصل التفسير الأول أن خلق الشخص من الشخص فالتكثير في دابة وماء للوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثاني خلق النوع من النوع فالتكثير في دابة وماء للوحدة النوعية والكلام محمول على الغالب فلا يراد آدم وحوا وعيسى وما يتولد من التراب كالفار والقر والبرغوث ونحو ذلك قاله الفري وما ينبغي أن يتنبه له أن اعتبار الأفراد والنوعية في الطرفين هو للملازمة بينهما ولا فيجوز اعتبار الأفراد في أجاب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى أن كل فرد من أفراد الدابة مخلوق من نوع من الماء أي يختص بذلك الفرداء وبقي وجه الرابع لا يصح وهو اعتبار النوعية في جانب الدابة والأفراد في جانب الماء بمعنى أن كل نوع من أنواع الدواب مخلوق من فرد من أفراد الماء وعدم صحته ظاهر فتأمل ومنع في الأطول اعتبار الأفراد في الدابة والنوعية في الماء والله بآنه خلاف الواقع وكتب على قوله فلا يراد آدم الخ مانصه أي على الاحتمالين كما في الأطول قوله هي نقطة أبيه إلخ) تخصيص الابل لكونه المنسوب إليه الولد فلا ينافي أن التخلق من نقطة الابل والام قاله عبد الحكيم ويحتمل أن مراده بالابل مطلق الأصل مجازا أمر سلا (قوله أن كل نوع إلخ) والنوع تصح خلقه والتخلق منه باعتبار أفراده لكن ليس الغرض الأشعار الفردية بل بالنوع في ضمن الفرد ع وكتب أيضا قوله وكل نوع من أنواع الدواب الخ أو رد عليه البغل أنه لم يخلق من نوع النقطة المختصة به التي هي نقطة البغل وأجيب بأن نوع النقطة المختصة بالبغل هو المركب من نقطة الحمار ونقطة الفرس (قوله وهو نوع النقطة) قال في الأطول ولصاحب المفتاح تفسير آخر إلى الماء يعني النقطة أذهى نوع من الماء ولم يلتفت إليه المصنف لأنه خلاف سوق النظم لأن الظاهر تخصيص كل دابة بماء أي كل نوع من الدواب بماء أي بنوع من النقطة (قوله فاذا نواجر من الله ورسوله) أي نوع غير متعارف وهو

أي حرب عظيم (وللتحقير نحو أن نطن الانظا) أي ظنا حقيرا ضعيفا إذ الظن ما يقبل الشدة والضعف
فالمتعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيدي وهذا الاعتبار صرح وقوعه بعد الاستثناء مفرا مع امتناع ما
ضربه الاضربا على أن يكون المصدر للتأكيدي لأن مصدر ضربه لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن
يكون متعددا يشمل المستثنى وغيره كما أن التوكيد الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ
البعض كافي قوله تعالى ورفع بعضهم درجات أراد محمد عليه الصلاة والسلام ففي هذا الإبهام من تعظيم فضله
وأعلاء قدره ما لا يخفى (وأما وصفه أي وصف المسند إليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص قد
يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما بيانه وأما الإبدال منه أي أما ذكر النعت له
(فلكونه) أي الوصف بمعنى المصدر والاحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره
معناه الآخر على ما سيجي في البديع أنشاء الله تعالى (مبيناله) أي المسند إليه (كاشفا عن معناه

حرب عند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره أنه أطول (قوله أي حرب عظيم) لاق الحرب القليل
يؤذن بالتساهل في النهي عن موجب الحرب فكان المناسب في انتقام الحرب العظيم عن (قوله أن نطن)
أي بالساعة (قوله لا للتأكيدي) أي لا لجر دالتا كيد والا فالمتعول المطلق لا ينفك عنه نوب (قوله وبهذا
الاعتبار الخ) أن يكون المتعول المطلق هنا للنوعية لا التوكيدي وهو جواب عن أشكال يورد على مثل هذا
التركيب وهو المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج
بالاستثناء وليس مصدر نطن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وبما ذكره الشارح يدخل
الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير أي أن نحن الانظن ظنا (قوله)
مفرا) أي استثناء مفرا مفرا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعي ولا يصح جعله حالا من الاستثناء
لنقدان شرط مجيء الحال من المضاف إليه المعبر عند النجاة فتدبر (قوله على أن يكون المصدر للتأكيدي) فإن
كان للنوع لم يمنع وكذا أن كان للعدد بان كان التنوين فيه للوحدة أو للتكثير (قوله والمستثنى منه يجب أن
يكون متعددا) أي والا يلزم استثناء التي من نفسه وكذلك يلزم التناقض لأن ما ضربت يقتضي
اثباته (قوله فلذلك صريح لفظ البعض) أي يفيد التعظيم بل هو من باب أولى (قوله ففي هذا
الإبهام) أي حيث أريد المقيد بالمطلق حتى كان هذا المطلق لا يصلح الإلهام سم (قوله من تعظيم
فضله) أي لأن إبهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم في رفعة وأجل من أن يعرف حتى يصرح به
الدوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد عن (قوله وأما وصفه) قدم من التوابع
الوصف لأنه إذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت (قوله أي وصف المسند إليه) أي سواء كان منكرا
أو مفعلا فالوصف من جهة أحوال المسند إليه مطلقا (قوله الوصف قد يطلق الخ) قد للتحقيق هنا فيما بعد
(قوله وهو أنسب ههنا) أي بالتعليل أي لأن الذي بعلم هو الافعال وكتب أيضا قوله أنسب ههنا وأوفق
الظاهر أن أقبل التفضيل ليس على بابه (قوله وأما بيانه) فيه أنه يجوز أن يراد بالبيان التابع المخصوص فلا
يتمين المصدر وأجاب الاستاذ بأنه أغلب في المصدر سم وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف البيان
فترى (قوله أي أما ذكر الخ) تفسير المعنى المصدر سم (قوله بمعنى المصدر) أي ذكر الصفة (قوله
والاحسن أن يكون الخ) أي لأن النعت هو المبين للكاشف أولا وبالذات والمعنى المصدرى إنما يتصف
بها تانيا وبالعرض سم (قوله وبضمير الخ) فيكون فيه استخدام (قوله في البديع) قد يستغنى عن ذلك يجعله
راجعا إلى الصفة المفهومة من الوصف لأنه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة نحو اعدلوا هو أقرب
للتقوى سم لكن رجح الشارح احتمال الاستخدام لأنه من المحسنات للكلام (قوله كاشفا عن معناه) ذكره

كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) فان هذه الاوصاف بما يوضح الجسم ويقطع
تعريفه (ونحوه في الكشف) أي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا
للمسند اليه (قوله الألهي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا) فالألهي معناه

بمذ قوله مبينا له لا التبيين له قد يكون ببيان لازم له أو صفة مع أن المراد به كشف معناه فيكون قوله كاشفا
عن معناه تفسير المراد من قوله مبينا له قال في الأطول بين بقوله كاشفا عن معناه ما أراد بقوله مبينا له فجعل
عبارة الحكم مثالا له وهذا من البدائع (قوله عن معناه) أي ما عني به ولو مجازيا (قوله الجسم الطويل الخ)
أراد به الجسم الطبيعي لا التعليمي اذ هو لا يحتاج الى فراغ لكونه عرضا لا عبارة عن الامتدادات الثلاث
الطول والعرض والعمق من رسالة شيخنا السيد البليدي وكتب أيضا قوله الجسم الطويل الخ هذا عند
المعتزلة وعند الحكماء هو المركب من الهيولى والصورة وعند المتكلمين هو المركب من جزأين فصاعدا سم
أي من جوهرين فردين فأكثروا عند أهل اللغة البدن (قوله الطويل) استشكل بأن كل واحد صفة على
حدته مع أنه ليس كاشفا والجواب أن كل واحد ليس صفة على حدته وليس كاشفا والصفة الكاشفة مجموعها
أو الأول مقيد بما بعده فتدبر سم وعبارة السيد الظاهر أن الوصف للكشف هو المجموع لأنه صفة واحدة
بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب كأنه قيل الجسم الذاهب في الجهات كما أن
قولك حلوحامض خبر واحد معنى كأنه قيل مز مع تعدد اللفظ والاعراب ثم قال ومنهم من قال الوصف
الكاشف الطويل الموصوف بما بعده فالعريض العميق صفتان مخصصتان للطويل اه قال ليس وانظر
هنا قليل ان الاضافة في قوله وأما وصفه مجنس الصادق بالواحد المتعدد ويؤيد هذا قول الشارح فان هذه
الافصاف بصيغة الجمع اه أقول جوهر هذا الوجه في الأطول وعليه لا اشكال لأفادته أن الكشف يكون
بالتعدد كما يكون بالواحد ولا يخفى أن هذا كله انما يحتاج اليه اذا لم يرد بالكشف الكاشف ولو من وجه
فلو أراد بذلك فلا قال في الأطول ولا يجب في الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا لا كنهه أو يميز له
عن جميع ما عداه بل بما يكون الكشف بوجه أعم ثم قال كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف يبين
الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الخ ما قال وكتب أيضا مانعه الطول الامتداد
المفروض أولا والعرض الامتداد المفروض ثانيا والعمق ما يقاطعهما وتفسير الطول يا زيد الامتدادين
والعرض بأنقصهما لا يشمل الأجسام المتساوية الاضلاع (قوله يحتاج الخ) خبر قوله الجسم وكتب
أيضا قوله يحتاج الخ فيه أن الاحتياج الى الفراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل
الجوهر الفرد كذلك كما يحتاج الى الفراغ خصوصا والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجواهر
الفرد ويخالفون الحكماء في انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد
ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل الخ من رسالة شيخنا السيد البليدي (قوله ونحوه)
مبتدأ خبره قوله الآتي (قوله وان لم يكن وصفا الخ) فيه اشارة الى حكمة فصله عما قبله وزاد في الأطول
أن فيه التنبيه على التفاوت بينها في الكشف فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه
تفصيل معنى الألهي لأن معناه الذي المتوقد وان استلزمه (قوله الألهي الخ) من المنسرح وأجزأوه
مستعملين مفعولات مفتعلن مرتين (قوله الذي يظن بك الظن) قيل مفعولا الظن محذوفان أي يظنك
متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكان قد رأى الخ حال من فاعل يظن
أي يظن مشبه بالرائي والسامع وهو أولى من جعله حالا من الظن أي يظن الظن مشبه بالرائي والمسموع سم
وقوله للرائي والسامع الاوضح أن يقول للروية والسمع أي الرائي والسامع لكنه قصر المسافة وقوله بالرائي

الذي التوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لأنه مرفوع على أنه خبران في البيت السابق أعني قوله

ان الذي جمع السباحة والنجم * سدة والبر والتقى جمعا
أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعني (أو) لكون الوصف (مخصصا) لمسند اليه أي مقللا اشتراكه
أو رافعا احتماله وفي عرف النحاة التخصيص عبارة

والسموع الاولى بالرؤية والسمع الا أن يكون الظن بمعنى المظنون وجوز الحفيد كونه صفة للظن بجعل
أل للمعد الذي هو في حكم النكرة (قوله الذي التوقد) فقوله الذي يظن بك الظن الخ تفسير للامعي
باللازم اذ يلزم من كون الشخص ذكيا متوقدا انه اذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع كأنه رآه ان كان من
المرئيات أو سمعه ان كان من السموعات وكتب أيضا قوله التوقد كناية عن شدة فهمه فشبهه بالنار المشتعلة
(قوله مما يكشف معناه) أي باللازم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) اعاده توطئة لما بعده والا فقد تقدم ذلك
(قوله لأنه مرفوع الخ) لوقال لأنه خبران لكان أخصر لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أو منصوب صفة
لاسم ان أو بتقدير أعني تأمل (قوله على أنه خبران) الذي يساعده السوق أن الخبر قوله بعد خمسة أبيات

أودى فلا تنفع الاشاحة من * أمر لمن قد يحاول البدعا

أودى هلك والاشاحة الخدرو البدع جمع بدعة بمعنى الأمر الغريب أي لا ينفع طالب الامور الغريبة
الخدرو من أمر كائن لا محالة ليس (قوله والنجدة) أي القوة والشجاعة وقوله جمعا جمع جمعاء تأنيث أجمع
فهو من ألقاظ التوكيد بمعنى جميعا (قوله أو مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض فيه
تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين كشف المعنى (قوله أي مقللا اشتراكه) أي في النكرات أو رافعا
احتماله أي في المعارف فالتخصيص يدخل المعارف والنكرات عند البيانين بخلافه عند النحويين فإنه
عندهم في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال في المعارف توضيح لا تخصيص كما ذكره الشارح وكتب
أيضا ما نصه أي الاشتراك المعنوي على ما هو الظاهر فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد
يحمل على الأعم من المعنوي واللفظي فتكون جارية صفة مخصصة لأنها قلت الاشتراك برقمها احتمال غير
الماء من المعاني المشتركة في لفظ عين فلم يبق الا الاشتراك المعنوي بين أفراد الماء أفاده السيد قال سم وعلى
الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحاة عن الموضح والتخصيص جميعا اه وناقش العصام السيد في جعله
قصدا لاشتراك المعنوي هو الظاهر ثم قال فالوصف في عين جارية مخصص عند النحاة لأنه يزيل اشتراك العين
في هذه الحالة بين معاني اه ببعض تغيير ويرد على جعل الاشتراك شاملا اللفظي دخول اشتراك الاعلام مع
تخصيصهم تقليل الاشتراك بالنكرات الا أن يقال المراد تقليل الاشتراك في النكرات بقرينة الاصطلاح
على ان الوصف في النكرات تقليل الاشتراك في المعارف رفع الاحتمال تأمل (قوله وفي عرف النحاة)

(قوله الا أن يكون الظن الخ) هذا محالف لما سبق من جعل مفعولي الظن محذوفين أو تنزيله منزلة اللام
اذا مفعولان على هذا مذكوران والمفعول الثاني هو بك أي يظن الشيء المظنون بهذا الظن واقعا بك فهو
وجه آخر (قوله فشبهه بالنار المشتعلة) أي وحذفها ورمز اليها بشيء من لوازمها وهو الانتقاد ويحتمل أن
يكون فيه استعارة تصريحية تبعية (قوله ويرد على جعل الخ) هذا لا يتضح الا على كلام البيانين لا على
كلام النحاة لتصریحهم بأن تقليل الاشتراك في النكرات وقوله على أن الوصف متعلق بالاصطلاح (قوله
تقليل الاشتراك الخ) في هذا اخبار مساهمة ولو أبدل الوصف بالتخصيص لسلم من ذلك (قوله من نحاه
الخ) هذا ليس من وضع اللغة كما لا يخفى

عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف ، نحو زيد التاجر عندنا (فان وصفه بالتاجر وغيره (أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما نحو جاءني زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين) أي الموصوف أعني زيدا (قبل ذكره) أي ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا (أو) لكونه (تأكيذا نحو أمس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظ الامس بما يدل على الدور وقد يكون الوصف ببيان المقصود

جمع نواح من نحائنا اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه سم (قوله عن تقليل الاشتراك في النكرات) ان كانت النكرة موضوعة للمفهوم الكلي فهذا ظاهر لان المفهوم الكلي اشتركا حقيقة وان كانت موضوعة لمراد ما فقيمها اشتراك على سبيل البديل لصدقها على كل فرد على البديل اذ لا يتعين في مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لان التعيين الذي فيه معنى انه فرد الرجل لا فرد غيره لا بمعنى انه شخص معين للمخاطبين سم وكتب أيضا قوله عن تقليل الاشتراك أي أو زالت به بالكلية الا انه اقتصر على التقليل لانه الغالب في التخصيص افاده في الاطول (قوله عن رفع الاحتمال الخ) لا يتأتى في المعرفة بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصه كالنكرات ولا في المعرفة بلام العهد الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل البديل فوصفه لا يوضحه بل يخصه كالنكرات ولا في المعرفة بلام العهد هذين سم وعبارة عن رفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها ليخرج المعرفة بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهديه جنسه فان فيه ما لتقليل الاشتراك كالنكرة (قوله أو مدحا أو ذما) أي ذامدح أو ذامد (قوله حيث يتعين) اما لعدم شريك له في ذلك الاسم أو لمعرفة المخاطب له بعينه قبل ذكر الوصف وكتب أيضا قوله حيث يتعين يقتضي أنه لا يكون المدح الا اذا انتفى التخصيص وفيه نظر سم ويأتي جوابه وكتب أيضا قوله حيث يتعين الخ لمبادرا أنه متعلق بالمثال فالعني حيث يتعين زيد ونفس النكتة أحق بالتقييد وجعله قيد الها بارجاع ضمير يتعين الى الموصوف بعيد ومخالف للإيضاح كذا في الاطول (قوله والا لكان الخ) قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذا الظاهر أن لا مانع في أمثال هذه الاعتبارات بل أراد أنه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح أن المراد المعاني المذكورة سم أي وهي المدح والذم وكتب أيضا انه أي كان المقصد بالوصف التخصيص والمدح والذم حاصلان غير مقصودين (قوله أو لكونه تأكيذا) ليس المراد التأكيذ الاصطلاحي لا اللفظي ولا المعنوي بل المراد المقرر سم (قوله أمس) مثلثة الآخر كما في القاموس (قوله فان لفظ الامس بما يدل على الدور) أي فوصفه بالدابر تأكيذ وقد يقال أي فائدة لهذا التوكيد وجواب بأن ذلك انما يقال اذا اقتضاه المقام كما اذا وقع في أمس كرب وعزم فيكون ذكره إشارة للمرح بدوره أو وقع فيه سرور فيكون فيه الإشارة للتأسف عليه قاله بعضهم وهو في الاطول (قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود) الفرق بين هذا والصفة الكاشفة ان العرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات بان يحتمل اللفظ معنيين فاكثرت فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدابة في المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ايضاح المعنى لا بيان أحد المحتملات ع سم والفرق بينه وبين المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصل بل مجرد التأكيذ بخلاف هذا الوصف اه حفيد وقول سم بيان أحد المحتملين الخ يلزم عليه أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف المخصص وهو ما يرفع احتمال الموصوف والجواب أن هذا الاحد مخصوص بالمعارف كما مر وما هنا في النكرات وحيث قلنا

تفسيره كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما توكيده) أي توكيد المسند إليه (فالتقرير) أي تقرير المسند إليه أي تحقيق مدلوله ومفهومه أعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن جملة على معناه

الذي كور بمنوع (قوله وتفسيره) عطف تفسير أقوله وما من دابة في الأرض (أي سواكم بقرينة قوله أمثالكم إذا المائل غير المائل أفاده في الأطول (قوله بما هو من خواص الجنس) ولا يخص الفرد سم (قوله لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد) توجيه ذلك أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز أن يراد بها دواب أرض واحدة وطيور جو واحد فيكون استغراقا عرفيا فذكر وصف نسبتها إلى جميع دواب أي أرض كانت وطيور أي جو كان على السواء فأتضح أن الاستغراق حقيقي يتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق وظهر معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن النكرة المفردة في سياق النفي تدل على كل فرد فلا يصح الأخبار عنها بقوله أمم أمثالكم لأن كل فرد لا يكون أمما وكذا أن أريد بها كل نوع لأن كل نوع أمة واحدة لا أمم وجوابه أنها هنا محمولة على المجموع من حيث هو مجموع وإن كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر هذا ولم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه أن الفرد ليس بمشتمل هنا أصلا لما سبق من أن النكرة المنفية مع نص في الاستغراق بل أراد مطلق العدد الذي يقارنه الاستغراق العرفي سم وقوله أن الفرد ليس بمشتمل الخ أي حتى يحتاج إلى نفيه بقوله دون الفرد (قوله إلى الجنس) أي المتحقق في كل فرد وكتب أيضا قوله إلى الجنس أي متوجه إليه فهو متعلق بمحذوف (قوله دون الفرد) أي دون طائفة من الأفراد مخصوصة ويكون التعميم المأخوذ من وقوع النكرة في سياق النفي في تلك الطائفة المخصوصة (قوله وبهذا الاعتبار) هو أن الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس سم (قوله أفاد هذا الوصف زيادة الخ) بسبب تحقق الجنس في جميع الأفراد فلا تنافي بين قصد الجنس وإفادة زيادة التعميم (قوله زيادة التعميم الخ) وأما أصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بمن (قوله أي تحقيق الخ) تفسيره للتقرير وكتب أيضا قوله أي تحقيق الخ أي ليس المراد بالتقرير أنه ذكر أولا ثم يذكر ما يقرره سم (قوله ومفهومه) عطف تفسير (قوله أعني جعله الخ) تفسيره للتحقيق وكتب أيضا نصه أي ليس المراد تحقيقه في نفسه وإزالة الخفاء عنه بل تحقيقه بإزالة احتمال النفي عبد الحكيم (قوله مستقرا) أي قار في ذهن السامع وقوله محققا أي متيقنا سم (قوله بحيث لا يظن الخ) المراد بالظن المعنى الأعم الشامل للتوهم (قوله أو عن جملة) يحتمل الضمير السامع وهو الظاهر أي غفلة السامع عن جملة المسند إليه على معناه ويحتمل المتكلم أي غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند إليه على معناه فلا يحمل على معناه سم ويحتمل أن الضمير راجع إلى لفظ المسند إليه على أن الإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله ويرد على ذلك أن النكرة الخ) يعني أن التنكير إما للفردية أو لأنوعية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله أمم لأن الفرد ليس جماعة فضلا عن كونه جماعات والنوع ليس لجماعات وما قيل أن النوع يشتمل على أصناف وكل صنف أمة أو الأمة كل جماعة في كل زمان فيراد بالأمم الأصناف أو الجماعات باعتبار الأزمان فيدفعه توصيف أمم بأمثالكم إذا المراد بكم أفراد نوع الإنسان فالمناسب تشبيه أفراد النوع بأفراد النوع في كونها محفولة أحوالها غير مهمل أمرها

وقيل المراد تقرير الحكم نحواً ناعرفت أو المحكوم عليه نحواً ناسعت في حاجتك وحدي أو لا غير وفيه نظر لأنه ليس من تأكيد المسند اليه في شيء وتأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا (أو دفع توهم التجوز) أي التكلم بالمجاز

بعد حذف الفاعل الذي هو المتكلم أو السامع وكتب أيضاً قوله أو عن حمله على معناه لا يخفى حصول هذا الغرض بالتأكيد المعنوي أيضاً نحو جاء زيد نفسه قال في المطول ومثل هذا وإن أمكن حمله على دفع توهم التجوز أو السهو ولكن فرق بين هذا المقصد إلى مجرد التقرير والمقصد إلى دفع التوهم من التقرير سم (قوله وقيل الخ) مقال لقوله أي تقرير المسند اليه وحاصله أنه ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند اليه (قوله نحواً ناعرفت) إذ فيه تكرير الاسناد مرتين يس (قوله وحدي) في قصر الافراد وقوله أو لا غير في قصر القلب وكتب أيضاً قوله وحدي أو لا غير أي فإن كلامهما تأكيد للمحكوم عليه يس (قوله وفيه نظر الخ) عبارة عن ولا يصح في مثل هذا المقام لأن المراد التأكيد الاصطلاحي والتأكيد الاصطلاحي لا يفيد الاسناد مرتين حتى يتقرر به الحكم وإنما قلنا ناعرفت ليس من التأكيد الاصطلاحي للعلم الضروري بأن الفاعل لا يكون تأكيداً للبتدأ ولو اتحد مصدوقهما وإنما قلنا في المثال الثاني لا يصح لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحي أيضاً لأن وحدي حال ولا غير عطف إماماً خصوصاً وقوله عطف أي عطف نسق (قوله لأنه) أي ما ذكر من المثالين (قوله ليس من تأكيد المسند اليه) رد لقوله أو المحكوم عليه الخ ووجهه أن نحو أنا سعت الخ لتأكيد التخصيص الحاصل من التقديم لا تأكيد للمسند اليه وقوله وتأكيد المسند اليه رد لقوله تأكيد الحكم نحو أنا عرفت ووجهه أن المفيد لتقرير الحكم هو التقديم لا التكرير بدليل أنه ليس في نحو عرفت أنا تقرير الحكم هكذا يستفاد من المطول في هذا المحل سم وهذا مبني على أن التأكيد هنا بالمعنى الأعم من الاصطلاحي بأن أريد مطلق تكرير المسند اليه الداخل فيه نحواً ناعرفت فضمير لأنه يرجع للمثال الأخير لكن يلزم عليه أن يكون في قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحة لأن المصنف إنما صرح به في التأكيد الاصطلاحي لكن يعلم منه غيره فالمراد أنه صرح بما يعلم منه هذا لكن المتبادر والذي أراده المصنف الاصطلاحي كما يعلم من المطول وتقرير نظر الشارح على هذا الوجه أن يقال ضمير لأنه يرجع إلى ما ذكر من المثالين فقوله ليس من تأكيد الخ رد للمثالين وقوله وتأكيد المسند اليه الخ رد لقول صاحب القيل تقرير الحكم لأنه إذا كان الغرض أنه تأكيد للمسند اليه لم يكن مفيداً لتقرير الحكم أفاده يس وكتب على قول سم بدليل أنه ليس في نحو عرفت أنا تقرير الحكم ما نصه أي مع أن فيه تكرير المسند اليه مرتين ولك أن تقول المفيد لتقرير الحكم تكرير الاسناد المترتب على التقديم لا تكرير المسند اليه كما في عرفت أنا (قوله لا يكون لتقرير الحكم قط) وقع له مثل هذا التركيب في غير هذا الموضع وفيه أعمال المضارع المستقبل في قط وقد عد من انطباعاً وقوله لا كلمة قط لما فيه من التناقض لأن قط ظرف الماضي من الزمان فلا يصح حمل المستقبل فيه وقد عد ذلك ابن هشام من اللحن وتعقبه ابن جماعة قال وقصاراه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازاً لا لحناً وفيه نظر لا يخفى يس (قوله أو دفع توهم التجوز) أي أو حذف المضاف إليه ويمكن جعل (قوله على هذا الوجه) هو كون التأكيد اصطلاحياً وحينئذ فقول الشارح ليس من تأكيد المسند اليه في شيء أي تأكيد اصطلاحياً لا لفظياً ولا معنوياً وقوله وتأكيد اصطلاحياً وأن لم يكن مثال هذا القائل من قبيله (قوله ولك أن تقول الخ) هو مجرد بحث مع سم لا تأييد فيه للقيل فتدبر (قوله أو حذف المضاف إليه) أي إلى المسند اليه فاندفع ما قيل المناسب حذف إليه لأنه مبني على أن الضمير لال وليس كذلك كما علمت

نحو قطع اللص الأمير الأمير أو نفسه أو عينه أثلا يتوهم أن اسناد القطع إلى الأمير مجاز وإنما القاطع
بعض غلما نه (أو) لدفع توهم (السهو) نحو جاءني زيد أثلا يتوهم أن الجائي غير زيد وإنما ذكر
زيد على سبيل السهو (أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جاءني القوم كلهم أو أجمعون أثلا يتوهم أن
بعضهم لم ينجى

التجوز شامل لا ويرد أن زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوز العقلي على مذهب غير المصنف لا على مذهبه
فبيان النسكته قاصر على مذهبه أفاده في الاطول وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز دفع التأكيد المجاز
التوهم لا يوجب دفع المجاز المحقق بل بجماعه فقولنا ما في الاسد نفسه تأكيد للاسد المجاز عن الشجاع
لدفع توهم أن الرامي بعض غلما نه وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز أن قلت جعل دفع توهم التجوز
مقابلا للتقرير يدل على أن لا تقرير في هذه الصورة مع أن التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول
قلت التقرير وإن كان لازما في التأكيد الآن القصد إلى مجرد التقرير مفارق للقصد إلى الأمور المذكورة
والمراد بقوله فالتقرير أي فالتقرير فلا اشكال اهتدى أو يقال التقرير حاصل غير مقصود
(قوله نحو قطع اللص الأمير الأمير) اعترض بأن التأكيد هنا إنما يقد دفع توهم التجوز في المسند إليه بأن
يراد بالأمير غيره كغلما نه وهذا لا يستلزم دفع التجوز في اسناد اللهم الآن يقال إن دفع التجوز في الاسناد
يفهم من ذلك عرفاسم (قوله أثلا يتوهم الخ) أي فيكون مجازا عقليا ويصح أن يحمل على المجاز المرسل
من إطلاق السبب وهو الأمير على السبب كما في ع ق أو استعارة بأن شبه بعض الغلمان بالأمير بجامع
ملازمة العمل لكل واستعمار الأمير لبعض الغلمان فيكون مجازا في الظرف (قوله أو لدفع توهم السهو)
أي توهم السامع السهو من التكلم أي أن التكلم سها في ذكر زيد مثلا وكتب أيضا قوله أو لدفع
توهم السهو ترك النسيان مع أنه مذکور في الفتح لعدم الفرق بين السهو والنسيان لفظة في
القاموس سها عنه نسيه وغفل عنه والفتح جرى على اصطلاح أهل الحكمة من جعل السهو لزوال
الصورة من المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها إلى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار
والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج إلى تحصيلها ابتداء ودخل سبق اللسان لأن فيه زوال
صورة اللفظ الذي يراد ذكره عن المدركة والصورة الحاصلة فيها صورة المفهوم من الاطول (قوله نحو
جاءني زيد زيد) اقتصر على التأكيد اللفظي لأن المعنوي لا يدفع هذا التوهم كما صرح به في الاطول لأنه إذا
قال جاءني زيد بنفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءني عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو وبني التأكيد
على سهو بخلاف توهم التجوز فيندفع به (قوله توهم عدم الشمول) أي في المسند إليه أو في النسبة أي
الاسناد وقد أشار الشارح إلى الأول بقوله إلا أنك لم تعد بهم وإلى الثاني بقوله أو أنك جمعت الخ فيندرج
التجوز المعنوي والتجوز العقلي في كلامه وقول المصنف أو دفع توهم التجوز خاص بالتجوز العقلي كما يفهم
من المطول فيكون قوله أو عدم الشمول من عطف الشمول العام على الخاص ويصح اعتبار المفهوم في الأول
بحيث تناول التجوز المعنوي والعقلي ولكن يفيد بغير صورة الشمول فيكون قوله أو عدم الشمول على هذا
أيضا من عطف الخاص على العام وهذا يجاب عن بحثه في المطول حيث قال وهما بحث وهو أن ذكر عدم
الشمول إنما هو زيادة توضيح والافهم من قبل دفع توهم المجاز لأن كلهم مثلا إنما يكون تأكيد إذا
(قوله ودخل سبق اللسان) أي في السهو كما يفيد ما أبد وفي دخوله نظر لأنه إذا سبق لسانه من
عمرو إلى زيد لا يلزم زوال صورة لفظ عمرو من مدركته بل سبق متأ تأ ولو كان متصورا للفظ عمرو
أه شيخنا

الأنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد (وأما بيانه) أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان (فلا يضاحه اسم مختص به نحو قدم صديقك خالد)

كان التبعوع دالا على الشمول ومحملا لعدم الشمول على سبيل المجاز والالكان تأسيسا ثم أيده بكلام الشيخ عبد القاهر ولا يخفى أن البحث أقوى وأجيب عنه أيضا بأن كونه مجازا مخلف فيه فإن بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فاعمل المصنف منهم وكتب أيضا قوله أو توهم عدم الشمول مما ينبغي أن ينبه عليه أن التنا كيد لدفع توهم عدم الشمول إذا كان في التبعوع مجال التوهم ولذا منع الزحاة اختصاص الرجلان كلاهما دون جاء في الرجلان كلاهما لاحتمال جعلهما كالواحد أطول وكتب أيضا ما نصه لو ذكره عقب دفع توهم التجوز لكان أنسب كما أفاده في الأطول (قوله إلا أنك لم تعتد بهم) أي أطلقت القوم وأردت بهم من عدد ذلك البعض كأنهم هم القوم فالتنا كيد يدفع عدم الشمول في لفظ القوم سم فالجواز المدفوع على هذا لغوي (قوله أو أنك جعلت الخ) قال السيد وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم إذ علم أنه أريد الكل لكن توهم أن الفعل المنسوب إلى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وإنما نسب إلى كلهم لما ذكر في الكلام حينئذ مجاز اسنادي وفي كون التنا كيد بكل وأخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحث قائل إذا قلت جاءني القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول في آحاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الآحاد ألا ترى أن قولك كل القوم قلوا كذا يفيد شمول الآحاد ومع ذلك يحتمل أن يكون الفعل المنسوب إلى جميع الآحاد صادرا عن بعضهم ويمكن أن يجاب بأن احاطة الأفراد تستلزم عرفا احاطة النسبة نظير ما مر عن سم في نحو قطع اللص الأمير الأمير (قوله كالواقع من الكل) فاستندت ما هو للبعض إلى الكل (قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد) لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم وكتب أيضا قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد فلا تفاوت في أن تنسب الفعل إلى بعضهم أو إلى كلهم وما يقال الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع فانما يناسب المجاز للغوي عبد الحكيم أي مع أن المجاز على هذا الوجه الثاني في الشرح عقلي (قوله وأما بيانه) بالمعنى المصدري أي كشفه وإيضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح أي تعقيب المسند إليه الخ بيان لحاصل المعنى عبد الحكيم (قوله فلا يضاحه) المراد بالإيضاح رفع الاحتمال سواء كان في المعرفة أو النكرة فلا يلزم كون التبعوع فيه معرفة لأنه على الصحيح يكون في النكرات نحو من ماء صديد يس (قوله باسم مختص به) المراد ما يقابل الفعل والحرف أطول (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم أنه لا خلاف في أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان كما يحتمل أن يكون بدلا وإنما التزم في الأحسن فاختار الشارح كونه عطف بيان لأن الإيضاح له مزيد اختصاص به وذلك أن ترجيح البدل بما وجه به السيد ترجيح الكشف له من أن فيه تكرير العامل حكما وينفع عليه تأكيد النسبة ووربما يمكن أن يقال حق الصفة أن تجري على الغير ويقادها فيه لا أن يعبر بها عن الذات في حال نسبة شيء إلى الذات فالأولى أن تجعل الذات بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفي بما يحصل به من الإيضاح وأن ليس قصد الإيضاح

(قوله ولا يخفى أن البحث أقوى) أي لأن حمل التجوز على خصوص العقلي بعيد لأن التدرج لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التدرج للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا (قوله بيان لحاصل المعنى) أي لأنه يلزم من كشفه وإيضاحه بعطف البيان تعقيقه به فالشارح ذكر المعنى المصدري اللازم قيل عليه ما صنعه الشارح أولى لئلا يلزم اتخاذ العلة مع المعلول

ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله هو المؤمن المائذات الطير بمسحها فان الطير عطف بيان للمائذات مع أنه ليس اسما يختص بها وقد يحكى عطف البيان بغير الايضاح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة جىء به للمدح

في البدل كقصد في عطف البيان وكان المصنف يرجح احتمال كونه عطف بيان فنزل به اطول مع حذف (قوله ولا يلزم الخ) شروع في الاشارة الى اعتراضات ثلاثة على المصنف في قوله فلا يوضحه الخ والجواب في كل من الثلاثة ان كلام المصنف مبني على الغالب (قوله لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما) وذلك فيما اذا فرض ان كنية رجل كابي حفص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين مغايرين لا والله العشرة فاذا اتبع اسمه كنيته عطف بيان لها وقيل جاء في أبو حفص عمر أفاد ايضاحها عند الاجتماع وان كانت الكنية أوضح من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم كون الثاني أشهر من الأول فانه اذا اشتهر بكنيته أكثر من اشتهاره باسمه العلم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان له حصل الايضاح وان كان المتبوع أشهر لكن ذكر السكاكي في علم النحوان عطف البيان يكون أعرف البتة فترى على المطول (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) حمل في الاطول الاختصاص على ما يطرده في كل عطف بيان حيث قال مختص به في التركيب وان كان لاختصاص له بانفراده فانه وقت ذكره بعد متبوعه بالمتبوع لا يحتمل غيره فلا يرد أن عطف البيان لا يلزم أن يكون مختصا بالمتبوع اه مع حذف وكتب أيضا قوله بغير اسم مختص به أي على الاطلاق وأما الاختصاص بوجه فلا بد منه وأقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق وأما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر قال السيد نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص أصلا مطلقا ولا من وجه يس وكتب على قوله وأقله بالقياس الخ مانصه بالطير فانه مختص ببعض ما يطلق عليه المائذات وذلك البعض هو طير الحرم وان لم يختص بالبعض الآخر وهو وحش الحرم فالقصد بالطير ازالة ابهام محقق وكتب على قوله ان قصد به دفع ابهام مقدر مانصه كقوم هود في قوله تعالى ألا بعدا لما ذ قوم هود فانه جعل عطف بيان لعادم كون مادعا مختصا بهم لا ابهام له لدفع ابهام تقديري أي حاصل من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم أو من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو والعدا كنمود كذا في الاطول (قوله والمؤمن) قسم بالله عز وجل أي والله الذي أمن المائذات أي الملتجئات الى الحرم الساكنات به احتماء من الصياد والطير عطف بيان على المائذات وهو اسم غير مختص بالمائذات لانه يشملها وغيرها كما أن المائذات يشمل الطير وغيره فبينهم ما عموم وخصوص وجهي وجواب القسم قوله في البيت بعده ما أن أثبت الخ وكتب أيضا قوله المائذات اما منصوب على المفعولية المؤمن أو مجرور باضافة المؤمن اليه فنصب الطير على هذا باعتبار حمل المائذات والاول أظهر وكتب أيضا تمامه

* مسحها ركان مكة بين الغيل والسند * وبه

ما ان أثبت بشيء أنت تكرهه * اذن فلا رفعت سوطا الى يدي

والغيل والسند موضعان في جاني الحرم فيهما الماء وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه قوله جىء به للمدح

(قوله وكان المصنف يرجح احتمال الخ) أي لان الايضاح له زيد اختصاص به (قوله يكون اعرف) أي اقل اشتراكا وأشهر والاظهر أن التعريف في كلامه باق على حقيقته وأن قصد دفع ما يترجم من أن عطف البيان حيث جاز كونه أقل وضوحا وشهرة يجوز كونه أقل في التعريف أو مساويا

لا الايضاح كما تجبى الصفة لذلك (وأما الابدال منه) أى من السند اليه (فلزيادة التقرير) من اضافة المصدر الى المفعول أو من اضافة البيان أى الزيادة التى هي التقرير وهذا من مادة اقتنان صاحب المفتاح حيث قال فى التأكيد للتقرير وههنا زيادة التقرير ومع هذا لا يخلو عن نكتة وهى الابعاء الى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءنى أخوك زيد)

(الح) يمكن أن يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم السكبة كالنجوم ويكون المدح فى وصف عطف البيان بالحرام لا فى جعل الموصوف بالحرام عطف بيان أو لئلا يكتب أيضا قوله جنى به للمدح لا للايضاح على هذا يشكل اعتبارهم فى تعريف عطف البيان الايضاح إلا أن يقال أنه غالبا ع من سم (قوله لا للايضاح) لان السكبة اسم محتمل ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شيء اه عبد الحكيم (قوله وأما الابدال منه) جعل البديل منه هو السند اليه بحسب الصورة وان لم يكن القصد بالذات الى الاسناد اليه بل الاسناد الى البديل * فائدة * قولهم البديل منه فى حكم السقوط ليس كذا قال الرضى ولا كلام فى أن البديل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وأيضا فى بدل الكل قديم الاول فى اللفظ دون الثانى وقال فى الفصل قولهم البديل فى حكم تنحية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة فى كونها متممين لما يتبعانه لا أن اهدار الاول وإطراحه واجب ألا تراك تقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلما ذهب تهرى الاول لم يسند كلامك ومثله زيدا رأيت غلامه صرا (قوله فلزيادة التقرير) كونه كذلك لا ينافى أنه المقصود بالنسبة لان المعنى أنه انما أورد بدلا ليحصل بواسطة إيراد كذا زيادة التقرير حيث يذكرون كذا كذا فى ذلك التقرير ع من سم (قوله من اضافة المصدر الح) أى ان جعلت الزيادة مصدر زاد المتعدية (قوله الى المفعول) أى بعد حذف الفاعل والتقدير فلزيادة المتكلم التقدير أى على أصل المعنى أو لزيادة الابدال التقرير أى على أصل المعنى أيضا تأمل وكتب أيضا قوله الى المفعول فى كثير من النسخ أو أكثرها الى المفعول وفى عبارة المطول وكتب عليها عبد الحكيم ما ماضيه الزيادة تجبى مصدر أو بمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الاول الاضافة لامية الى الفاعل أو الى المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية ولذا اختار لفظ المفعول وعلى الثانى بيانية تأمل (قوله أو من اضافة البيان) أى ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله ومع هذا) أى الاقتنان (قوله لا يخلو عن نكتة وهى الابعاء الخ) لان ذكر لفظ الزيادة يشعر بأن التقرير ليس هو المقصود من أصل الكلام سم وكتب أيضا قوله ومع هذا الخ كيف يكون تفننا وهو لا يخلو عن نكتة ويجاب بان كونه تفننا بحسب بادىء الرأى لا عند التحقيق وامعان النظر (قوله وهى الابعاء الخ) ويمكن أن يجاب أيضا بان فى البديل تقرير المتبوع وهو البديل منه وتقرير الح كذا أيضا لكونه بتكرير العامل وأما فى التأكيد فمعية تقرير المتبوع فقط وهو المؤكد لا غير فى البديل زيادة تقرير ليست فى التأكيد فترى (قوله تحصل تبعا وضمنا) أى بحسب أصل الكلام والافه المقصود بهذا الفن اذ هو انما يبحث عن المعنى الزائد على أصل الكلام سم (قوله نحو جاءنى أخوك زيد) مثله جاءنى زيد أخوك لكن التقرير فى الاول اكل وكذا كل ما كان البديل (قوله ليس كذا) أى بل هو أغلب لان ذلك انما هو بالنظر الى المعنى دائما والى اللفظ فى بعض الصور هذا هو مفاد صنيعه وفيه أنه قد يكون مقصودا معنى كافى صراط العزير الحميد الله وكافى وجهوا الله شركاء الجن حيث جعل صاحب الكشاف ان الله وشركاه مفعول جعلوا أو الجن بدل من شركاء ومعناوم أنه لا معنى لقوله وجهوا الله الجن وان كان يجوز أن يكون مفعولا شركاء والجن والله متملق بشركاء (قوله ويمكن أن يجاب أيضا الح)

في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاء في القوم أكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتغال وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور أولا أما في البعض فظاهر وأما في الاشتغال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البديل لا كاشتغال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة

منه اجمالا وبالدل المعين فلذلك اختاره ومن البديل عند البصريين ضربتك اياك وضربته اياه والسكوفيون يحذفونهما كما كيدن كما يجعل الكل بك أنت وبه وهو وضربت أنت فأكيدات وجعل الرضى الفرق محكما فانه في الاطول (قوله في بدل الكل) الاحسن تسمية هذا النوع بالبديل المطابق كما سماه ابن مالك لا بديل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر لان المتبادر من الكل التبعية والتجزى وذلك ممنوع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل على معنى آخر فربى (قوله ويحصل التقرير) أى في هذا النوع أعني بدل الكل وكتب أيضا قوله ويحصل التقرير بالتكرير فان الأخ عبارة عن زيد فقد كرر زيد بمعناه واستشكل قولهم ان مدلولها واحد المبني عليه هذا بتغايرها مفهومها قطعا وأجيب بأن المراد أن ما صدقهما واحد وفيه أنهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ما صدقهما واحد والصواب أن يجاب بأن المراد ان المراد بهما واحد وان لم يكن الماصدق واحدا سمى سموي بحث في قوله المبني عليه هذا أى التقرير بمنع البناء بدليل حصوله ببعض الاشتغال فكان ينبغي الجواب بمنع ذلك أولا (قوله وجاء في القوم أكثرهم في بدل البعض الخ) علم أن كلا من بدل البعض وبديل الاشتغال انما ينال المرتبة العليا اذا كان الحكم على البديل بمنزلة الحكم على المبدل فلا يعلو جاء في القوم أكثرهم أو بعضهم وقطع زيد به الا اذا كان مجيئ البعض بمنزلة الكل وقطع يده بمنزلة استثنائه لمزيد حاجته اليها لكون اقتنائه بعلمها ولا يعلمها سلب عمرو ثوبه الا اذا كان سلب ثوبه بمنزلة سلب ثوبه لكثرة تأثيره بسلبه اما كمال فقره أو غيره أفاده في الاطول (قوله وسلب زيد ثوبه) قال في العروس فيه نظر لان سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبا فثوبها هو الثاني فاذا بذيتة للمفعول قلت سلبت زيدا بذيتي أن تقول ثوبه منصوبا فان قلت سلبت زيدا ثوبه على أن يكون ثوبه بدل اشتغال صار المعنى سلب ثوب زيد فيحتاج حينئذ للمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلبت زيدا ابيض وأقول الاظهر أنه يتعدى الى مفعول واحد وأن زيدا من سلبت زيدا ثوبا منصوبا بنزع الخافض والاصل سلبت من زيد ثوبا بدليل صحة سلبت ثوب زيد فلا يلزم على هذا احتياج حينئذ الى أن يقال سلب ثوب زيد بياضه فتدبره (قوله وبيان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير (قوله فيهما) أى بدل البعض وبديل الاشتغال (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن في بدل البعض اشتغالا وانما لم يسم أيضا بديل الاشتغال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك لبديل الاشتغال لاحتياج الاشتغال فيه الى التنبيه عليه لخفاه بخلاف الاشتغال في بدل البعض فانه ظاهر جلي (قوله أما في البعض فظاهر) لاشتغال الكل على بعضه (قوله لا كاشتغال الظرف الخ) أى لا يشترط خصوص ذلك بل أعم لأن ذلك لا يكفي بدليل قتال فيه سم فان الشهر ظرف للشئ (قوله مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له) أى من حيث نسبة الفعل اليه الاولى أن يقول ويمكن أن تكون النكتة في البديل الخ (قوله لكن التقرير في الاول اكل الخ) لا يظهر الا اذا كان العلم غير مشترك (قوله قد يختلفان بالعموم الخ) أى اذا كان أخو المخاطب يوجد في غير زيد ويوجد في غير أخى المخاطب

يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبتني زيد إذا أعجبتك علمه بخلاف ضربت
زيدا إذا ضربت حمارة وهذا صرحوا بأن نحو جاءني زيد أخوه بدل غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة
ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضا لا بخلافه عن إيضاح وتفسير ولم يتعرض

كما فصله السيد ناقلا عن البردلا من حيث ذاته فإن ذات زيد لا تقتضي التوب عبد الحكيم وإنما كانت
نسبة الفعل واسطة في أشعار المتبوع لعدم صحة نسبة الفعل إلى نفس ذلك المتبوع وكتب أيضا قوله أجمالا
احترازا من التفصيل نحو قتل الأمير سياقه وبنى الوزير عماله فإنه من المعلوم عرفا من قولك قتل الأمير أن
القتال سياقه ومن قولك بنى الوزير أن الباني عماله فهم ما من بدل الغلط لا بدل الاشتغال إذ شرطه أن لا يستغاد
هو من المبدل أنه مفصل لا معينا بل تبقى النفس مع ذكر المبدل متشوقة إلى البيان للأجمال الذي فيه ولا أجمال
في نحو هذين المثالين كما بين وكتب أيضا قوله ومتقاضيه أي طالبا للمبدل أي لنوعه (قوله يجب أن يكون
المتبوع فيه) أي في بدل الاشتغال (قوله بحيث يطلق الخ) أي من ذكر التابع وكتب أيضا قوله بحيث
يطلق عى علم أن بدل الاشتغال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح إفادة المعنى بكل منهما في
التركيب ولو كانت الافادة بالاول على وجه الاجمال لأن ما يقتضي الشيء قد يستغنى به عنه وهذا معنى
قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثاني للقطع بأنه ليس المراد بزيد من قولنا سرق زيد ثوبه نفس الثوب
ولو قيل سرق ثوب زيد صح المعنى (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا
بل المراد أنه يشعر بالتابع أي بنوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل إليه أن المراد نسبة الفعل إلى التابع
غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله بخلاف ضربت الخ) أي فقولك ضربت زيدا حمارة من بدل الغلط
لعدم شرط بدل الاشتغال ومثله رأيت زيدا عمالته أو ثوبه واستبعد الصفوى أن نحو هذا من بدل الغلط وما
إلى أنه من بدل الاشتغال وإلى أنه لا يشترط في الاشتغال أن لا يصح الاسناد إلى المبدل منه ظاهر أو كتب أيضا
قوله بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حمارة بخلاف ركبت زيدا حمارة فيما يظهر لأن اسناد الركوب إلى
زيد يقتضي غيره مما يناسبه الركوب ليسند إليه كالحمار فهو يطلبه أجمالا عى وكتب أيضا قوله إذا ضربت
حمارة أي أو غلامه كما في السيد (قوله بأن نحو جاءني زيد أخوه) كضربت زيدا حمارة وقوله بدل غلط من
إضافة المسبب إلى السبب (قوله لا بدل اشتغال) أي لعدم صحة السكوت على المبدل منه لعدم تقاضى المبدل
منه للمبدل وكتب أيضا ما نصه أي ولا بدل كل لا شتماله على ضمير المبدل منه سم (قوله كما زعم بعض النحاة)
هو ابن الحاجب وجوز العصام في أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرط الاعتبار بدل الاشتغال عند البليغ
لا لتحقيقه (قوله ثم بدل البعض الخ) اعترض على قول المصنف وأما الإبدال منه فزيادة التقرير ويجب أن
التقرير يستلزم الإيضاح (قوله لا بخلافه عن إيضاح وتفسير) أي الماقيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير
بعد الإبهام أي فكان الأحسن أن يقول فزيادة التقرير والإيضاح كما وقع في المفتاح (قوله ولم يتعرض الخ)
قال في الأطول سكنت عن بدل الغلط لأنه ليس من أحوال المسند إليه لانه ذكر المبدل منه سهوا بطريق
سبق اللسان والنسيان أما قصد أو ادعاء كما في قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند إليه في قصد
المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد إليه أصلا أو تركه بالمرّة في وقت ذكر البدل فأعرفه فانه بديع دقيق
قوله ولا بدل كل لا شتماله الخ) أي فيكون المبدل غير المبدل منه بدليل الإضافة المتعينة للمعارة لئلا يلزم
إضافة الشيء إلى نفسه (قوله أما قصد أو ادعاء) المناسب أما حقيقة أو ادعاء لأن سبق اللسان والنسيان
لا يتصور قصدهما (قوله بل لم يقصد إليه أصلا) أي في صورة القصد وقوله أو تركه بالمرّة الخ أي أو قصده أو لا
وتركه بالمرّة الخ أي في صورة الادعاء

لبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (وأما العطف) أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه (فالتفصيل المسند إليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو) فإن فيه تفصيلاً للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيء كانا معاً ومرتين مع مبهلة أو بلامهلة واحترز بقوله

(قوله لبدل الغلط) أي البدل لأجل الغلط أي لتدارك الغلط أو بدل المخلوط أعني البدل منه عبد الحكيم (قوله لا يقع في فصيح الكلام) أورد أن هذا ممنوع في بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة وإنما يكون فيه تغلط بأن تركب عمداً صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصح ثم ههنا اشكال قوي وهو أنه لا يظهر فرق من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف يدل حتى أجيز وقوع الثاني في الفصح دون الأول فليحذر الفرق سم وقد يفرق بقوة المعطوف يدل بسبب تعلق القصد به أولاً وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به وكتب على قوله وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة الخ ما نصه قال في الاطول بدل الغلط نوحان ما هو لسبق اللسان أو النسيان وما هو لدعوى أحدهما وإيهام أنه ذكر غلطاً نحو بدر شمس جاءني فأنك وإن عمدت إلى بدر ترى أنه سبق به لسانك والثاني يقع في كلام البلغاء وهو معتمد الشعراء وشرطه الترقى من الأدنى إلى الأعلى وهو أبلغ من العطف ببل ويصغى غلط بداء (قوله وأما العطف) أي عطف النسق (قوله أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه) فيه أمران الأول أن الجمل ليس من أحوال المسند إليه ولا المعطوف بل من أحوال العاطف أي المتكلم ولو أريد من الجمل أثره وهو كون الشيء معطوفاً على المسند إليه كان ذلك حالاً للمعطوف لا للمسند إليه الثاني أنه كان الظاهر تنكير الشيء بأن يقال جعل شيء معطوفاً الخ إذا لا معنى للام هنا والجواب أن المراد من الجمل أثره كما ذكرت لكن هذا الاثر وهو الكون معطوفاً جار مجرى النسب التي لا تكون إلا بين شيئين فله ارتباط بكل من المعطوف والمعطوف عليه فبعض تعرض لأحوال المسند إليه في الجملة وإنما عرف الشيء تنبيهاً على أن العطف لا يحسن في كل شيء بل إنما يعطف الشيء المستوفى للشروط قال للمهدد الهن أي جعل الشيء المصطلح فيما بينهم على صحة عطفه فتدبرع س وكتب أيضاً قوله أي جعل الخ وقال في الاطول يعني جعل المسند إليه معطوفاً عليه فالأولى ذكر قولنا عليه على نحو وأما الأبدال منه اه وتفسير الشارح أوفق بحذف المصنف عليه (قوله فلتفصيل المسند إليه) أما لأن بيان خصوص كل من المتعدد مقصود بقوت بالاجمال أو بيان خصوص بعض مقصود كذلك مثال الأول جاءني زيد وعمرو فإنه لا يعلم خصوصها لو قيل جاءني رجلان ومثال الثاني جاءني زيد ورجل آخر وأما تقصد التريض بغباوة السامع وأنه لا يفهم المتعدد من صيغة التثنية نحو جاءني رجل ورجل آخر فكل من هذه الصور لتفصيل المسند إليه الذي هو رجلان في جاءني رجلان فلذا لم يقل أما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن إلى المسند إليه المتبوع في الذكر فإن وعمرو ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق لئلا يشكل عليك أن المعطوف ليس التفصيل المعطوف عليه اه أطول ببعض تصرف وكتب أيضاً قوله فلتفصيل المسند إليه أي ذكره منفصلاً بعضه عن بعض في العبارة لكن هذا لا يظهر في تفصيل المسند إذاً كلا المجيء في جاءني زيد وعمرو وذكر أبقولك جاء نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر المسند الآن يقال العطف أفاد تذكر المسند في المعطوف فكانه ذكر عبارة مفصلة عن عبارة ذكرها للمعطوف

(قوله أي البدل لأجل الغلط) أي أن روعي السبب البعيد وقوله أي لتدارك الغلط أي أن روعي الدبب القريب والمقصود من بيان هذه المعاني دفع ما يتوهم من أن البدل نفسه وقع غلطاً (قوله بقوة المعطوف) المناسب المعطوف عليه وقوله وضعف بدل الغلط المناسب البدل منه قاله شيخنا (قوله فكل من هذه الصور الخ) يؤم أن هذا الجمل وإن لم يكن مذكوراً لا بد من كونه ملحوظاً وليس كذلك

مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للسند اليه مع أنه ليس من عطف السند اليه وما يقال من أنه احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف فليس بشيء

عليه أطول ملاحظا ولك أن تجيب بالترام اختلاف معنى التفصيل وأنه في السند اليه ذكره منفصلا بعضه عن بعض العبارة وفي المسنديان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر السند (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار أملا يتبادر اختصار السند اليه أطول (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) لأن الواو إنما هي للجمع المطلق مطول قال الفري الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقييد الاطلاق كما في قولهم الماهية من حيث هي والفعل المطلق فلا يرد ما في معنى اليبس من أن قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير شديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وإنما هي للجمع بلا تقييد اه قري وكتب أيضا قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل فليس فيه تفصيل السند سم (قوله كانا معا) هذا احتطراذي زائد على المقام اذ ليس لنا حرف عطف يفيد المعية وضاع حتى يفي هنا الدلالة به على تفصيل الفعل (قوله واحتراز بقوله الخ) لا يخفى أن هذا ليس من عطف السند اليه الذي الكلام فيه كما قال الشارح أي جمل الشيء معطوفا على السند اليه فليس المراد بالاحتراز هنا أنه لولا هذا القيد لدخل ذلك لانه لا يصدق عليه عطف السند اليه بل المراد أنه هذا القيد حصل الاحتراز وهذا لا يستلزم أنه لو لم يذكر القيد لم يخرج ذلك لجواز أن يخرج بشيء آخر ككون الكلام في العطف على السند اليه سم ببعض اختصار وكتب أيضا قوله واحتراز بقوله مع اختصار الخ قال في شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى أنه لو لم يقيد في صورتين يعنى في تفصيل السند والسند اليه لكان مستقيما الا أنه مع التقييد أقوم وأبعد عن الاشتباه وقد أشار به الى ما ذكره في أول أحوال السند اليه من ذلك الشارح من أن المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس بالآزم أن لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ينحصر المقتضى لها فيما ذكر من الوجوه ثم قال ما معناه فاحفظ هذا الاصل فيه يندفع اعتراضات عديدة سم والحاصل أن الاحتراز غير واجب لجواز وجود النكته في طرق متعددة وكتب أيضا قوله واحتراز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو قال الاطول احتراز به عن تفصيل السند اليه بالوصف أو عطف البيان نحو جاءني رجلا أحدهما زيد والآخر عمرو وجاءني رجلا زيد وعمرو وليس احتراز عن تفصيل السند اليه في قولنا جاءني زيد وجاءني عمرو على ما قالوا فانه وان كان فيه تفصيل للسند اليه لكنه ليس التفصيل السند اليه وإنما الغرض منه تفصيل القمص الواقعة والنسب المجهلة في نحو قولك وقعت أمور وما يحتاج في القلب أن العطف لتفصيل السند اليه لا يخص العطف على السند اليه الذي هو في الكلام متبوع محض بل يضم العطف على السند اليه التابع كما في جاءني اثنان زيد وعمرو وهكذا العطف لتفصيل السند بان تقول جاءني اثنان زيد وعمرو أو ثم عمرو وعليك أن تعود بهذا التحقيق على الوصف والتأكيذ وعطف البيان ولا تحبس فطنتك على ما يفعله البيان اجمع بعض تلخيص (قوله فان فيه تفصيلا للسند اليه) أي لكن لا مع اختصار (قوله مع أنه ليس من عطف السند اليه) أي الذي الكلام فيه بل من عطف الجمل وهذا ترق في خروج نحو (قوله كما في قولهم الماهية الخ) راجع للمعنى لا للنفي في قوله لا تقيده الخ ولا لقوله سلب الخ كما يدل على ذلك قوله والمفعول المطلق وان وقع في نسخة المؤلف تصيب بدل على أنه راجع لسلب الخ أو للمعنى في قوله لا تقيده الخ (قوله وجاءني رجلا زيد وعمرو) الاولى وجاءني الرجلان زيد وعمرو لان المشهور أن عطف البيان كالنعت في وجوب موافقته لمتبوعه تعريفها وتذكيرا

اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضرا با عن الكلام الاولى نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز (أو) لتفصيل (المسند) بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع مهلة او بلا مهلة (كذلك) أى مع اختصار واحتراز بقوله كذلك عن نحو جاءني زيد وعمر وبعده يوم أو سنة (نحو جاءني زيد فعمر وأوم عمرو وأوجاءني القوم حتى خالد) فالثلاثة تشتبك في تفصيل المسند الا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وشم على تراخي وحتى على ان اجزاء ما قبلها مترتبة في الدهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فمضى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها

ما ذكر (قوله اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه) أى فكيف يؤتى به لتفصيله اذ البليغ لا يأتي عند ارادة شئ الا بما هو نص أو ظاهر فيه وكتب ايضا قوله اذ ليس فيه الخ أى فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند اليه وكتب ايضا قوله اذ ليس فيه وأيضاً فبقيد بقوله من غير عطف يرد عليه أنه مع العطف كذلك الا أن يكون التقيد من كلام الشارح سم (قوله بل يحتمل أن يكون اضرا با عن الكلام الاول) فـ كانه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوحاً عنه فلم يبق فيه المسند اليه مسند اليه وكتب ايضا ما نصه أى كما يحتمل لتفصيل (قوله أو لتفصيل المسند) فان قلت ما الفائدة في العطف في نحو جاءني الا كل فالشارب فالتائم فانه ليس لتفصيل المسند اليه ولا تفصيل المسند لعدم تعدد المحيى عولا الجائى قلت قال الشارح هو في التحقيق من عطف الصلاة أى حائى الذى باكل فيشرب فينام وتوجيهه أن اللام وصلته لشدة الامتزاج كالكمة الواحدة فيدخل ما طف الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة أى جاءني الرجل الا كل فالشارب فالتائم لاستغنت عن هذا التكاف أطول ملخصاً وكتب على قوله قالت الخ مانصه أى فيكون لتفصيل المسند (قوله عن نحو جاءني زيد الخ) اذ ليس فيه باعتبار تفصيل المسند اختصار وان كان فيه تفصيل المسند اليه مع اختصار من سم (قوله بعده يوم أو سنة) لم يرد بها تعيين المدة بل المهلة فـ كانه قال بعده بمهلة وفي شرحه للفتح بعده متماقبا ومتراخيا فلا يرد ما قبله ان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف وشئ من الفاء وحتى ثم لا يفيد التعقيب يوم أو سنة فلافادة التعقيب بالامهلة مقام يقتضى الفاء ولا فادة التعقيب بيوم أو سنة مقام يقتضى هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار اهـ عبد الحكيم وكتب على قوله بل المهلة مانصه يمكن ان يكون اراد بقوله يوم التعقيب بقوله او سنة التراخي بل هذا اكثر فائدة ولا يرد ان البعدية بيوم تراخ لا تعقيب لا فاقول هو ا تعقيب بالنسبة الى البعدية بسنة والتعقيب بما يقبل التفاوت تدر (قوله فالثلاثة) أى الحروف الثلاثة قوله على ان اجزاء ما قبلها (التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر في حتى كما صرح به في المغنى وغير ان يكون معطوفا بامضاء من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزء من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حدينها وبالجملة يشترط أن يكون متبوعها اذا تعدد في الجملة حتى يتحقق بيه نقض اهـ فرى ويمكن ادراج الابعاض وما كالا اجزاء في عبارة الشارح بان يراد بالاجزاء ما يشمل الاجزاء الحقيقية والتنزيهية والابعاض (قوله مترتبة في الدهن الخ) حاصله ان يعلق الحكم بالاول اولى من تعلقه بالثاني وبالعكس كذا في سم وتبعه بس وأقول ينبغي حذف قوله وبالعكس لان أولوية تعلق الحكم بما قبلها دائم في حالتى كون التابع اقوى وكونه اضعف كما يؤخذ من قول الشارح أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا والتابع ثانيا الخ حيث جعل تعلق الفعل بالمتبوع معتبرا أولا في كلتا الحالتين وما اعتبر تعلقه به أولا لكونه أولى به وكتب ايضا على قوله مترتبة في الدهن يقتضى أن مدلولها ترتيب تلك

ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى فان قلت فى هذه ثلاثة أيضا تفصيل للسند اليه فلم يقل أو لتفصيلها معا قلت فرق بين أن يكون الشيء حاصل من شيء وبين أن يكون مقصودا منه وتفصيل السند اليه فى هذه الثلاثة وان كان حاصل لا يمكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله لأن الكلام اذا شتم على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام فى هذه الأمثلة تفصيل السند اليه كانه أمر كان معلوما وانما سبق الكلام ليبدأ أن يحى أحدهما كان بعد الآخر فليتمأمل وهذا

الأجزاء فى الذهن بسبب التفاوت بالضعف والقوة إلى أن ينتهى إلى أقواها وأدناها وهو المعطوف مع أن مدلولها الغاية قوة أو ضعفها والجواب أن دلالة حتى ذلك الترتيب بطريق اللزوم لا الوضع وليس فى كلامه تصريح بأن ذلك الوضع حتى يعترض عليه مع أن جعل المعترض معناها الاشارة إلى أن تلك الأجزاء بحيث اذا لحظها العقل وجدها كذلك انما هو باللازم لما عرفت فليس لما ذكره المعترض فضل على ما ذكره الشارح تأمل (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى) لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو مات كل أب حتى آدم أو فى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالدا اذا جاؤكم معا ويكون خالدا أضعفهم أو أقواهم مطول (قوله قلت فرق الخ) بقى أنهما قد يقصدان معا الآن يجب بانه انما ترك ذلك لعدم ما ذكره لأنه اذا بين ما يكون لتفصيل السند اليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلها معا وهو مجموع ما لتفصيل السند اليه وما لتفصيل المسند سم وكتب أيضا قوله قلت فرق الخ أجب فى الاطول بأن تفصيل السند اليه فى هذه الصور ليتوسل به إلى تفصيل المسند وكثيرا ما يطوى فى البيان ذكر الوسيلة ويكتفى بذكر المتوسل اليه كما يقال تعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيقه مع أنه لبيان القرب ليتوسل به إلى التحقير ثم نظر فى جواب الشارح بأن كون العطف لتفصيل المسند اليه أو المسند أعم من الكون له مقصودا لذاته أو لغيره ولا خفاء فى كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل به إلى تفصيل المسند ولولا اعتباره أعم لم يتم جعلنا نكتة العطف فى قولنا جاءنى زيد وعمر وروى بعده بيوم تفصيل المسند اليه ليتوسل به إلى تفصيل المسند فان المقصود به فيه بالذات بيان الترتيب والتعقيب حتى كان مجيئها معلوم والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب اه وقد يجب عنه بان مراد الشارح بكون المقصود فى هذه الأمثلة تفصيل المسند أنه هو المقصود بالذات فلا ينافى قصد تفصيل المسند اليه للتوسل (قوله على قيد زائد) والقيدها الترتيب بين المجيئين مثلا بمهلة أولا سم وكتب أيضا قد يقال يمكن مثل هذا القيد فى جانب المسند اليه لأن أصل المسند اليه مطلق الجائى وأما كونه متعددا أولا فقد زائد وكتب أيضا ما نصه فيه دلالة على أن يكون النفي منسجبا على التقيد ولا يكون التقيد متملقا بالنفي وهذا هو الأصل وقدير ادننى القيد فقط والقيد معا بواسطة القرينة اه عبد الحكيم (قوله على مجرد الاثبات) من قبيل الاثبات مقيد ضرب زيد صرا فالغرض الخاص تقيد ضرب زيد بوقوعه على عمرو (قوله فليتمأمل) أمر بالتأمل فى هذا البحث لكثرة فوائده والامر بالمحافظة عليه كما أشار اليه بقوله وهذا البحث الخ اه نوبى وقال سم اشارة الى أن هذه القاعدة أى قوله لان الكلام اذا شتم على قيد الخ أغلبية لا كلية فقوله فليتمأمل أى اثلا يظن أنها كلية اه ويظهر أن كلام النوبى مبنى على أن المأمور بالتأمل فيه قوله فى أول البحث قلت فرق بين أن يكون الشيء الخ (قوله وهذا

(قوله ليتوسل به لتفصيل المسند اليه) فى هذه الصور مقصودا أيضا خلافا لظاهر الشارح فان أراد أنه غير بالذات ورد عليه أن الكلام فيها هو أعم كما بينه الاطول بعد الجواب النافع هو أن الوسيلة كثير اما بطوى ذكرها وهذا يعلم ما فى جواب المحشى بعد تدبر (قوله ويظهر أن كلام النوبى الخ) وجه ذلك أنه لم يجعل الامر

البحث عما أورد الشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه (أورد السامع) عن الخطأ في الحكم (الى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو) لمن اعتقد أن صرا جاءك دون زيد أو أنها جاءك جميعاً ولكن أيضاً لدالي الصواب

البحث) أي أن الشيء قد يكون حاصلًا ولا يكون مقصودًا وكتب أيضاً ما لفظه أي أنه إذا اشتمل الكلام على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام اسم (قوله أورد السامع الخ) لا يرد أن الرديتاني بغير العطف نحو أنما جاءني زيد وما جاءني إلا زيد لما علمت سابقاً من عدم وجوب اختصاص النكتة أو يقال المراد رد السامع صريحاً فلا رد ما ذكر ولا أن الرديتاني بطريق ضعيف الجمل نحو ما جاءني زيد لكن جاءني عمرو ولما علمت والفقدان الاختصار (قوله عن الخطأ في الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله أي في الطول نفى الحكم عن التابع بعد إيجابه المتبوع والخطأ في المحكوم به من حيث نسبتة إلى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة والحكم بمعنى الإيقاع نفسه خطأ أو صواب فمن قال أن الصواب أن يفسر الخطأ والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لكونها قسمين له لا بالخطأ في الحكم لأنه يشترط أن الخطأ والصواب صفتان لم يتدبر حق التدبر اهـ عبد الحكيم وقوله صفتان أي للحكم مع أنها قيمان له كما علمت ويصح أن يراد بالحكم المحكوم عليه وحطوه من حيث نسبة المحكوم به إليه (قوله نحو جاءني زيد لا عمرو) يفهم من كلام الشارح في بحث القصر أنه يحاطب به من اعترض بحجج أحدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس رد السامع إلى الصواب بل لحفظه عن الخطأ فلتكن هذه نكتة أخرى للعطب أطول وبهذا تعرف أن مثل هذا التركيب يقال لقصر تعيين وهو وجه وان كان في عبد الحكيم خلافاً فهو كتب أيضاً قوله نحو جاءني زيد لا عمرو ومن أمثلة رد السامع إلى الصواب ما جاءني زيد بل عمرو على ما قال ابن مالك أن بل بعد النفي والنهي كما يمكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملاً حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو ويحتمل إثبات الجبى لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعلى ذلك ماسياً في بحث القصر أن ما جاءني زيد بل عمرو للقصر أطول (قوله لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد) فبكون قصر قلب وكتب أيضاً ما نصه المراد بالاعتقاد ما يتناول الضعيف بل الوهم أيضاً على ما قاله السيد اهـ عبد الحكيم وقال سم قوله لمن اعتقد أي أو ظن ولا عبرة بالوهم هنا وقوله أن عمراً جاءك دون زيد أي فيكون قصر قلب وقوله أو أنها جاءك جميعاً أي فيكون قصر أفراد وهذا بناء على أن لا تستعمل في قصر الأفراد والقلب وفي دلائل الاعجاز أنها تستعمل في القلب فقط ولم يذكر قصر التبيين لأن المخاطب فيه لا حكم عنده من اعتقاد أو ظن حتى يرد إلى الصواب فالشك أيضاً خارج بالاعتقاد هذا حاصل ما فهمناه من تقرير الاستاذ لكن رأيت عن القنري أن المراد بالاعتقاد ما يشمل الوهم وأنه سكت عن قصر التبيين لأن المخاطب شك فلاحكم له حتى يرد عن الخطأ اهـ وفيه تأمل فانه كيف يرد الوهم عن الخطأ ولا يرد الشاك اهـ بعض تلخيص والذي يظن أن كلام من الشاك والوهم يقال له هذا التركيب لكن لا لردده عن الحكم الخطأ بل لدفع الشك والوهم ويمكن الجمع بذلك بين الرأيين (قوله أو أنها جاءك جميعاً) يعني أن لا يجزى لقصر القلب والأفراد ولكن لقصر القلب فقط وأما قصر التبيين فلا يجزى له شيء من

خوف ظن خلاف الواقع بل لكثرة القوائد والامر من الشيخ بالمحافظة بخلاف سم فالمناسب حينئذ ما ذكر (قوله والحكم بمعنى الإيقاع) مستأنف للبيان وليس من التفرع (قوله ويمكن الجمع الخ) هو غير ممكن إذا كلا

القولين صريح في مقام الرد عن الخطأ

الأنه لا يقال لنفي الشركة حتى ان نحو ما جاء في زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو ولا من اعتقد أنها جاءك جميعا وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنها جميعا (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر نحو جاء في زيد بل عمرو أو ما جاء في عمرو بل زيد) قال بل الاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي الحكم قطعا

حروف العطف عبد الحكيم (قوله إلا أنه لا يقال لنفي الشركة) فلا يكون لقصر الافراد (قوله وفي كلام النحاة ما يشعر بالخ) لانهم قالوا الاستدراك رفع ما يتوهم من الكلام السابق كما في نحو ما جاء في زيد فيتوهم نفي مجيء عمرو وأيضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك في النفي والله تعالى أعلم سم والغرض من نقل ما يشعر به كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قرره أولا الذي هو كلام المفتاح والايضاح لان حاصل ما قرره أولا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله عن النحاة أن لكن لقصر الافراد أي نفي الشركة في الانتفاء ويكون لكن عند البيانين لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب في قصه القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده وهو منشأ التوهم الذي يستدرك ولكن وبهذا ينحل استشكل لكن في قوله تعالى ما كان محمدا أبأ أحد من رجالكم ولكن رسول الله بان نفي الابوة لا يوجب نفي الرسالة لعدم الاتصال بينهما عند المخاطب فكيف يستدرك وبيان انحلاله أن لكن مجرد قصر القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون فيه الابوة ونفي الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم كذا فيس (قوله) بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنها جميعا أي على تقدير استعماله في القصر انما يقال لمن اعتقد الشركة في عدم المجيء قبل التقاء الكلام المشتمل عليه فيكون لقصر الافراد لا لقصر القلب على ما قاله المصنف والسكاكي عبد الحكيم وما قاله المصنف والسكاكي موافقين لأن مالك من أن لكن لقصر القلب قال بعضهم هو الصحيح راجع عبد الحكيم وكون لكن على ما يشعر به كلام النحاة لنفي الشركة في عدم المجيء فيكون فيه قصر أفراد أي أفراد المتبوع بذلك العدم لا ينافيه قول سم بعد قول الشارح بأنه انما يقال لمن اعتقد الخ وأما أنه يقال لمن اعتقد أنها جاءك جميعا على أن يكون قصر أفراد قلم يقل به أحد كما هو ظاهر فتأمل وانما لم يقل به أحد لأنه لم يظفر به في الاستعمال ولأنه يلزم عليه استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب ونقض السيد هذا بقوله لنا جاء في زيد لا عمرو في قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه لا يصح الا كتنفاء بقولك ما جاء في زيد فيكون لكن عمرو ولو غوا ولا يصح الا كتنفاء بلا عمرو حتى يكون جاء في زيد لغوا أو ما صح أن يقال من أول الامر ما جاء في عمرو ولا يضر لانه طريق أخرى لتأدية المراد لا تقضى باستدراك جزء من الطريق الاول والا كتنفاء بجزئية الآخر وأمل المتكلم لم يخرط الطريق الأخرى لانه لا يتلقى المخاطب بصورة النفي أو تغير ذلك من الفئري (قوله ومعنى الاضراب الخ) فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب وأما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهمه الرضى لأن التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان أحدهما بالاثبات والاخر بالنفي فترى (قوله أن يجعل في حكم المسكوت عنه) أي عند الجمهور سم وكتب أيضا ما نقله نعم اذا أتى بلا قبل بل أبطلت الايجاب قبلها وقررت النفي وأكدته فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو

(قوله أو يتردد فيه) فيه أنه اذا كان مترددا يكون القصر للتعين إلا أن يكون المراد بالتردد الظن أو الوجود لا الشك وقوله وهو أي الاتصال (قوله بطلب الايجاب قبلها) وذلك لان معنى لا يرجع الى الايجاب المتقدم لا الى

خلافا لمعهم ومعنى صرف الحكم في مثبت ظاهر وكذا في النفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاء في زيد بل عمرو وأن عمر لم يجيء وعلم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم التابع حتى يكون معنى ما جاء في زيد بل عمرو وأن عمر اجاء كما هو مذهب الجمهور ففيه أشكال (أو الشك) من المنكلم (أو التشكيك) للسامع أو ايقاعه في الشك (تخرجاء في زيد أو عمرو) أو اللابها م نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين أو للتخيير أو للإباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما ان في الإباحة يجوز الجميع بخلاف التخيير (وأمافصله) أي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من أحوال السند اليه

أبطلت مجيء زيد وإذا قلت ما جاء زيد لا بل عمرو وقررت النفي كذا في الاطول (قوله خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب سم (قوله ومعنى صرف الحكم في مثبت ظاهر) لان المتبوع فيه اما في حكم المسكوت عنه أو متحقق النفي على الخلاف الذي ذكره الشارح قبل (قوله أو متحقق الحكم) أي المحكوم به بالنفي (قوله كما هو مذهب المبرد) متعلق بقوله ان جعلناه بمعنى نفي الحكم (قوله كما هو مذهب الجمهور) وضبط المذاهب ان بل كان اذا في الاثبات فحكم المتبوع أنه كالمسكوت عنه كما هو عند الجمهور أو انتفاء الحكم عنه قطعا عند ابن الحاجب كما نقله الشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل وإذا كان في النفي فحكم المتبوع حكم الاثبات في أنه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم بالانتفاء على ما هو رأي ابن مالك وبالاثبات على ما توهمه الشارح وحكم التابع الجزم بالثبوت له كالاثبات على رأي الجمهور والجزم بالانتفاء على رأي المبرد والتردد على رأي السكاكي وعصدا الملة والدين صرح به السكاكي في قسم النحو وعصدا الملة والدين في القوائد الغياثية اهفرى على المطول (قوله ففيه أشكال) أي ففي مذهب الجمهور أشكال لأن الصرف لم يوجد عن المتبوع الى التابع مثلا اذا قلت ما جاء في زيد بل عمرو فاردت أن عمر جاء فلم يوجد صرف الحكم الذي هو النفي المذكور كما في سم عن زيد الى عمرو اذ لم يوجد نفي المجيء عن عمرو ويمكن ايجاب عن هذا الاشكال بان يقال المراد من صرف الحكم تغييره فقد وجد هنا لان في قولنا ما جاء في زيد بل عمرو تغيير لحكم النفي الى الاثبات وهذا القدر كاف (قوله أو الشك أو التشكيك) فيه المصنف بتركه عند التفسير مقاما للعطف على قلته في الواو والفاء وعلى أن ما بعد أي وأن عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح ولم يذكر العطف بام لا اختصاصه بالانشاء إلا أن عدم التعرض له في باب الانشاء أيضا يوجب اجمال الفن لما يهمله اه أطول (قوله أو التشكيك للسامع) وان كان المنكلم غير شاك (قوله أو اللابها م) الفرق بينهما وبين التشكيك أن المقصود في التشكيك ايقاع المخاطب في الشك وايقاع الشبهة في قلبه والمقصود في اللابها م الاخفاء عنه وترك التعمين وان لم أحدهما الآخر ولو سكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سم (قوله نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) المذكور في معنى اللبيب أن الشاهد في أو الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر فترى وكتب أيضا قوله أو اياكم عطف على اسم أن الذي هو نا من أو الأصل اننا (قوله أن في الإباحة يجوز الجميع) بقرينة خارجية سم (قوله بخلاف التخيير) أي لا يجوز فيه الجمع وفيه أن أو في آية الكفارة للتخيير مع أنه يجوز الجمع إلا أن يجاب بأنه اذا قل الجميع لا يقع الجميع كفارة واجبة بل الواجب أحدها ولا يجوز الجمع على أن الجميع واجب سم (قوله أي تعقيب النخ) أي فالمراد بالعصل المعنى المصدرى وعبارة عبد الحكيم قوله أي ما بعد بل والالكان كلمة بل لغوا فلا تأدت نفي المجيء عن زيد ولو لاها لكان زيد في حكم المسكوت عنه اهنيذ وعبد الحكيم

لا نه يقترب به أو لا ولا نه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) أي السند اليه (بالسند)
يعني أقصر السند اليه على السند اليه لأن معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوز
إلى عمرو ولهذا يقال في توكيده لا عمرو فالباء في قوله فلتخصيصه بالسند مثلها في قولهم خصصت
فلانا بالذ كر أي ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذ كر أي منفردا به والمعنى
ههنا جعل السند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بأن يثبت له السند كما يقال في إياك

تعميما الخ بيان الحاصل المعنى وكلام المتن على حذف مضاف أي إيراد الفصل اه يشير إلى أن الفصل في
كلامه بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدر وأن الشارح إنما قال أي تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر
فهو بيان الحاصل المعنى وبهذا يدفع قول الأطول تلويحا للاعتراض على الشارح وجعل الفصل مصدرا
بمعنى تعقيب السند اليه غير ثابت وعنه مندوحة وكون أخواته مصادر لا يحل به مثل هذا التكلف
(قوله لا يقترب به أو لا) أي اقتربنا أو لا أي قبل ذكر المسند ولذا لانه على كونه مخصصا به المستند وكتب
أيضا قوله لا نه يقترب به أو لا قد يقال دخول لام الابتداء عليه كافي قولك أن زيد هو القائم يدل على أنه من
أحوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه تامة وتمهيدا لاخير لا نه قائم مقامه فترى (قوله عبارة
عنه) أي يأتي على قول مرجوح أن ضمير الفصل ضمير حقيقة له مرجع إلى كنه الصحيح أنه صيغة ضمير
لا مرجع له وليس بضمير بل حرف سم أي وإطلاق الضمير عليه مجاز مرسل علاقته المشاكلة (قوله وفي
اللفظ مطابق له) أي في الأفراد والتثنية والجمع نحو زيد هو القائم والزبدان هما القائمان والزبدون هم
القائمون وقد يقال المطابقة حاصلة لكل من السند اليه والمسند وأجاب بعضهم بقوله وفي اللفظ مطابق
له أي باطراد بخلاف المسند فانه قد لا يطابقه نحو زيد هو القائمة أمه والزبدان هما أفضل من عمرو (قوله
لمتخصصه) ينبغي أن يحمل كلامه على أن التخصص من نكاته لا خصر نكاته في التخصيص فلا ينافي أنه
قد يكون للتمييز بين كون ما بعده خبر أو نعتا ولنا كيد الحصر إذا حصل الحصر بغيره نحو أن الله هو الرازق
سمو كان اقتصاره على التخصص لأنه أهم نكاته وفي يس توجيهه بغير ذلك فراجع (قوله بالسند) الباء
داخلة على المقصود كما يدل قول الشارح يعني الخ (قوله يعني أقصر السند على السند اليه الخ) دفع أن
السابق إلى أنهم بحسب اللغة من تخصيص السند اليه بالسند هو قصه على السند كما أوضحه في المطول
وحاصل الدفع أن هذا مسلم أنه لا أن الاصطلاح غالب على ما ذكرناه سم وكتب أيضا قوله أقصر السند اليه
داخلة على المقصود ودخولها عليه قال الشارح أنه غالب الاستعمال في الاصطلاح وخالف السيد فجعل
الغالب دخولها على المقصور عليه وبتأنيدها جواز الأمرين لغة والنزاع في الغالب في الاصطلاح منهم وقوله
وخالف السيد الخ ناقش فيه يس بأن الذي في حواشي الكشاف للسيد وحواشي المطول له أن
دخولها على المقصور أكثر في الاستعمال بناء على أن تخصيص شيء بأخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره
فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو طريق التضمين وإن كان التخصص
بقتضى بحسب مفهومه الأصلي دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أي صار الجود
مقصورا على زيد لا يتجاوز إلى غيره وهذا عربي جيد إلا أن أكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما
بين (قوله كأنك جعلته) التعبير بكان فيه شيء إلا أن يقال أنها للتحقيق (قوله من بين ما يصح الخ) أي عقلا

(قوله بيان الحاصل المعنى) أي المعنى بعد ملاحظة المضاف فهو تفسير باللازم اه (قوله وخالف السيد الخ)
وعلى هذا ما قاله السوقي في حاشيته على رسالة الوضع من أن قوله في النظم المشهور ذكره الخبر الهام السيد
صوابه السعد

لعدم مناه نخصك بالعبادة ولا لغيرك (وأما تقديمه) أي تقديم المسند إليه (فلا يكون ذكراً أم) ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد أن يبين أن الاهتمام من أي جهة وبأي سبب فلذا فصله بقوله (أما لأنه) أي تقديم المسند إليه (الأصل) لأنه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصده وأن يكون في الذكر أيضاً مقدماً

أي ما يمكن (قوله بأن يثبت له المسند) لفظ يثبت على صيغة المعلوم من النبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لأن الاستفادة من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وما وقع في كلام السيد مما يقتضي خلاف ذلك غير مرضي فنرى ببعض اختصار (قوله وأما تقديمه) المراد بتقديمه إرادته ابتداءً أو لفظي فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند إليه وقد صرح صاحب الكشف بأنه إنما يقال مقدم أو مؤخر للزوال عن مكانه لا لاقار في مكانه اهـ والحاصل أن لفظ التقديم يجوز أو كتب أيضاً قوله وأما تقديمه أي على غيره من أجزاء الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول في ترك المصنف قول المفتاح على المسند تكثير المعنى بإيجاد اللفظ فتقدير على المسند تقويت لما قصده المصنف أطول باختصار (قوله أم) أي من ذكر باقي أجزاء الكلام لا من ذكر المسند لأنه قاصر كما عرفت ومعنى كون ذكراً أم أن العناية به أكثر من العناية بغيره أطول (قوله ولا يكفي في التقديم) أي في بيان نكتة التقديم كما يدل عليه ما بعد أي لا يكفي صاحب علم المعاني أن يقتصر على أن التقديم للاهتمام بل ينبغي أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للاغلة الجهات المعتمدة عند البلاء المقتضية للاهتمام والافيكفي أن يقال في التقديم الواقع من البليغ أنه للاهتمام إذ لا خفاء في أن ماداه إلى الاهتمام أمر معتبر في البلاغة أطول ملخصاً (قوله وبأي سبب) العطف تفسيري مسم (قوله أما لأنه) ظاهره أما لأن المسند إليه الأصل وهو موجب لأن كل ما يدكر من غير متطفل على أنه ذكره ولمعرفة ببيان حاله وحينئذ يحتاج قوله ولا مقتضى للعدول عنه إلى تكلف بارجاع الضمير إلى كونه الأصل أي ولا مقتضى للعدول عن كونه الأصل أي على مقتضاه وفي المفتاح أما لأن أصل التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق ضمير لأنه بتقديم المسند إليه ولا يخفى أن كون تقديم المسند إليه الأصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير أن يلاحظ أنه يوجب الأهمية وكون المسند إليه أو تقديمه الأصل ليس لكونه محكوماً عليه بل لكونه مسنداً إليه حتى يستحق التقديم في الانشائية أيضاً أطول مع بعض حذف (قوله لأنه أي تقديم المسند إليه) بمعنى اللفظ وقوله لأنه المحكوم عليه أي المسند إليه بمعنى المعنى ففي كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحققه الخ) أو رد عليه السيد أنه أن أريد بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها فهو مسبوق بتحقيق المسند إليه والمستند ما في الذهن ضرورة أن النسبة لا تمقل إلا بعد تعاقبها لکن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعني تقديم المسند إليه على المسند وأن أريد به المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل المحكوم به نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب ذلك فلا هذا أن أريد بتحقيقه قبل الحكم بتحقيقه في التمثل وإن أريد بتحقيقه في الخارج فلا نزاع فيه إذا كان من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التمثل لا في الخارج فالأصل في التمثل أن يعتبر التحقق في الذهن اهـ وقد أجاب عن ذلك الحفيد وغيره كالفري وعبارته مع بعض اختصار الأقرب أن المراد بقوله لا بد الأولوية التي هي في حكم الواجب في نظر البلاء بقرينة أن الفرض اثبات الاصل التي هي بمعنى الرجحان ووجه الأولوية يشعر به العبارة لأن المسند إليه لما كان محكوماً عليه كان المسند مطلوباً لأجله فالأولى أن يلاحظ قبله فالحكم

(ولا مقتضى للمدول عنه) أي عن ذلك الأصل اذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كافي الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المدلول (واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا اليه) أي الى الخبر (كقوله والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد)

بمعنى المحكوم به فاندفع ما أورده الفاضل المحضى اه وحاصل ما دفع به أن المراد بقوله ولا بد الأولوية وبالتحقق التحقق في الذهن وبالحكم المحكوم به وكتب مسم قوله ولا بد من تحققه الخ أي ولا بد من وجوده قبل وجود الحكم أي المحكوم به أن خارجا عن خارجا وان ذهنا فذهنا لأن المحكوم عليه موصوف والحكم صفة والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفة اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف ان كان ثبوتها له خارجيا فهو فرع ثبوت الموصوف الخارجى أو ذهنيا ففرع ثبوته الذهني نعم على قولهم ثبوت شئ لشيء فرع ثبوت الشئ الثاني اشكال لأنه لا يأتي في ثبوت الوجود لشيء فانه لو كان ثبوت الوجود لزيد فرع وجود زيد اقتضى وجودا آخر وثبوت ذلك الوجود لآخر لزيد فرع وجوده فيقتضى وجودا آخر وهكذا الى غير نهاية فيتوقف وجود زيد على وجودات غير متناهية فلذلك منع بعضهم قولهم المذكور وقال بل ثبوت شئ لشيء يستلزم ثبوت المثبت له ولو بذلك الثبوت قائبات الوجود لزيد يستلزم وجود زيد بذلك الوجود ثم قد يرد على قوله ولا بد من تحققه الخ بحقوقنا المنطق زيد بما كان المحمول فيه الذات والموضوع الوصف والجواب اما بان يقول في مثل ذلك الوصف بالذات والذات بالوصف بناء على أن الجزئي الحقيقي لا يقع محمولا فالتقدير في المثال الذات الموصوف بالا نطلاق هو المسمى زيد فرجع الى ما سبق وأما بان المراد أنه لا بد من تحققه أي غالبا وهذا كاف في المقصوداه مع بعض اختصار وكتب على قوله أي لا بد من وجوده الخ ما لفظه حمل سم الوجوب على ظاهره والتحقيق على ما يعم الذهني والخارجي مخالفا في الأمرين لما نقلناه قبل (قوله ولا مقتضى للمدول) فيه انه اذا كان مقتضى للمدول فقايتة أن نكتة أخرى معارضة لنكتة الاصاله فلم قدمت عليها بمجرد ما اللهم الا أن يقال الاصاله نكتة ضعيفة فرجح غير ما عليها بمجرد ما ويقال ليس المراد مقتضى للعدول من النكات بل المراد مقتضى العدول بحسب النحو ككون المحمول تاملا سم وكتب على قوله بل المراد الخ مانصه وبهذا يشعر كلام الشارح (قوله كافي الفاعل) وقاسم الاستفهام (قوله) وأما ليتمكن الخبر) أراد الخبر في وقت ما ولو في غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على الثاني نحو قولك علمت الذي حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد لكن تناوله لذلك وغيره من الاخبار كخبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم المجاز لان تسمية المفعول الثاني خبرا مجاز وتسمية البراق حقيقة ولو قال واما ليتمكن السند لكان واضحا الا أنه أراد التنبيه على أن المسند في باب تقديم المسند اليه ما سوى مسند الفاعل وقوله لأن في المبتدأ الخ يحتاج الى تعميم المبتدأ فالاولى لأن في تقديم المسند اليه أفاده في الأطول (قوله لأن في المبتدأ تشويقا اليه) لما معه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك وكتب أيضا ما لفظه فيه أي كون المبتدأ مشوقا الى الخبر يدعو الى التقديم لا الى كونه أم أطول (قوله والذي حارت البرية فيه) أي في انه يما دأ ولا يما د (قوله مستحدث الخ المراد باستحداث الحيوان من الجماد البحث والمعاد للاجسام الحيوانية يوم القيامة ويدل عليه قوله بأن أمر الاله الخ مع ما تقدم وتأخر عنه

قوله فلذلك منع بعضهم الخ) فيه أنه لم يمنع بل سلمه وأجاب عنه وقد يقال معناه منع ما يتبادر منه (قوله ولو بذلك الثبوت) أي سواء كان بذلك الثبوت في خصوص مسألة الوجود وحينئذ فليس فيها تقدم الموصوف خارجا على صفة الوجود أو بغيره كافي زيد قائم اه

يعني تحيرت الخلائق في المعاد الجماعي والنشر الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله
 بان أمر الاله او اختلف لنا * س قداع الى ضلال وهادي
 يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به (وأما لتعجيل المسرة أو المساءة للتناول) علة لتعجيل
 المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (بحو

ع ق و فرر بعضهم أن المراد استحداثه من النقطة بناء على أنها جاد أو من التراب باعتبار الأصل (قوله يعني
 تحيرت الخ) حيرة البرية أما بمعنى الاضطراب والاختلاف لأن الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف في بعض
 الصور فيكون من إطلاق المألوم على اللازم وأما بمعنى أن مذهب الهادي يحتاج الى دفع الشبه وكذا
 مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالباً من حيرة فكانه قال والذي وقع فيه تحير أو لا ولم يقع استقرار في
 أمر الأبعد دفع الشبه فعلى هذا لا يرد أن يقال قد استقر العالم على مذهبين فلاحيرة تأمل ع ق وأجيب أيضاً
 بأن الحيرة في كيفية لافي أصله (قوله في المعاد) المعاد على اسم المفعول بمعنى العود والنشور تفرق الخلائق
 في الذهاب الى المحشر فنرى وقوله بمعنى العود أي فيكون مصدر على صيغة اسم المفعول ويصح أن يكون
 المعاد بفتح الميم مصدر ميمياً (قوله والنشور الذي ليس بنفساني) أي ليس متعلقاً بالنفوس أي الأرواح
 وحدها بل بها مع الأجسام (قوله بان أمر الاله) أي بالأدلة وكتب أيضاً قوله بان أمر الاله ان قلت كيف
 بان أمر الاله مع أنهم اختلفوا قداع الى ضلال وهادي وأجيب بان المراد بان أمره بالنسبة الى من دعا الى
 الهدى (قوله وهادي) عطف على داع (قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد) هو الهادي وبعضهم لا يقول به
 هو الداعي الى الضلال وكتب أيضاً قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به ولا يبعد أن يكون
 تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع أن الظاهر هو ألف والنشر المرتب ايماء الى أن مراد الشاعر
 بالداعي الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر في التواريخ من أن أبا العلاء ما حد منكر للمحشر
 ويومئ اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله

يد بخمس مئين عسجد وديت * ما باطها قطعت في ربع دينار

ولله در من رد عليه بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة الباري

قري (قوله للتناول) أي لكونه صالحاً للتناول أو التطير كما في الايضاح فلفظ المسند اليه لكونه صالحاً
 للتناول أو التطير يفيد المسرة أو المساءة وتقدمه لتعجيلها عند الحكم وقوله أي لكونه صالحاً الخ يظهر أنه
 إنما يحتاج اليه على جعل قوله للتناول الخ علة للمسرة أو المساءة فان جعل علة لتعجيل فلا بل المعنى حينئذ
 لحصول التناول أو التطير بالفعل وقوله يفيد المسرة أو المساءة أي قدم أو آخر (قوله علة لتعجيل المسرة)
 ويصح أن يكون علة لنفس المسرة كما في الفري وكذا ما بعد وصنيع الشارح أحسن لا فادته أن التناول
 والتطير إنما يكونان بمسئله الكلام وبه صرح في الاطول وكتب أيضاً قوله علة لتعجيل المسرة ليس المراد
 بالعلة هنا العلة الباعثة ولا الفرض المترتب بل السبب والمنشأ وذلك لأن اللفظ الذي افتتح به الكلام اذا كان
 دالاً على ما عيّل اليه النفس أو تنفر عنه تناول أو تنفر عنه السامع أو تطير أي تبادر الى فهمه حصول الخير أو الشر
 فينبغي أن ذلك أي من التناول أو التطير من اللفظ المفتوح به تعجيل المسرة أو المساءة ولا فائدة تلك العلية لم
 يقتصر المصنف على تعجيل المسرة أو المساءة أو على التناول أو التطير مع أنه يكفي في التقديم مجرد تعجيل

(قوله بمعنى العود) المناسب بمعنى الاعادة لانه حينئذ من أعاد لا من عاد (قوله يد بخمس مئين الخ) هذا
 هو القول القديم للشافعي أما القول الجديد فدية اليد بخمسون من الأبل اه

سعد في دارك) لتعجيل الممرة (والسفاح في دار صدقك) لتعجيل المساء (وأما لا يهام أنه) أي المسند إليه (لا يزول عن خاطر) لكونه مطلوباً (أو أنه يستلذه) لكونه محبوباً (وأما نحو ذلك) مثل اظهار تعظيمه أو تحقيره وما أشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) أي المسند إليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلي) أي قصر الخبر الفعلي عليه (أنولى) المسند إليه (حرف النفي) أي وقع بعدها بلا فصل نحو ما أنا قلت هذا

الممرة أو المساء ومجرد النفاذ والتطير وإن استلزاماً لاولين (قوله سعد في دارك) لا يخفى أن سعداً هنا علم واللام يميز الابتداء به لا نه نكرة بلام سوغ يس (قوله والسفاح) أي للدعاء مأخوذة من السفح وهو ما علم أو صفة وهو لقب أول خليفة من بنى العباس رضى الله تعالى عنه (قوله وأما لا يهام) أي إيهام المتكلم السامع أنه أي المسند إليه لا يزول عن خاطر وذلك لأن ما لا يزول عن خاطر يجرى على اللسان أولاً والخاطر يجوز أن يراد به خاطر المتكلم وهو ظاهر وخاطر المخاطب لأن المتكلم إذا توجه أن المسند إليه لا يزول عن خاطر المخاطب لكونه مطلوباً فقدمه لذلك والمراد بالخاطر القلب تعبيراً عن المحل باسم الحال وهو المحاسن الهوى وأتى بلفظ إيهام لأن المراد عدم الزوال أصلاً ولا شك أن هذا أمر وهى لأنه يزول عن خاطر في بعض الأحيان (قوله أو أنه يستلذه) أي لذته حسية فلذا زاد الإيهام (قوله اظهار تعظيمه الخ) نحو رجل فاضل أو جاهل في الدار وانظر فإن هذا الغرض حاصل مع التأخير اللهم إلا أن يراد تعجيله سم وقال القزرى قوله اظهار تعظيمه بناء على أن التقدم في الذكر اللسانى يشعر بالتقدم والشرف في الرتبة اه وقان عبد الحكيم في حواشيه لتعظيم مستفاداً من جوهر لفظ المسند إليه نحواً بالفضل أو من الإضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل واطهاره يحصل بتقديمه لأنه يدل على أن الكلام سبق له نفسه وكذا الحال في التحقير فلذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل مثل تعظيمه أو تحقيره ثم اعترض على توجيهه القزرى السابق الذى تبع فيه السيد بأنه إنما يتم في التعظيم دون التحقير (قوله وقد يقدم) هذا مقابل للاهتمام لأنه من جملة نكاته يس (قوله بالخبر الفعلي) أي بنى الخبر الفعلي على حذف المضاف لأن المقصود على المسند إليه المتقدم في المثال الذى ذكره نفي القول كما في أنا ما قلت لكن هذا الكلام من المصنف فريضة على عبد القاهر كما يشير إليه الشارح في أثناء المبحث اه فزرى وقوله أي بنى الخبر الفعلي أي والتخصيص بالخبر الفعلي نفسه هو غير المسند إليه ومن هذا تعرف صحة وجه آخر في تصحيح كلام المصنف بتقدير المضاف وهو أن يقدر مضاف في قوله تخصيصه أي تخصيص غير هو وإن كان تقدير المضاف في الثانى أولى لأنه وقت الحاجة تدبر وقوله كفاي أنا ما قلت أي في مطابق افادة التخصيص والافسياء في الفرق بينهما وقوله كما يشير إليه الشارح أي في مطوله وكتب أيضاً قوله بالخبر الفعلي المراد بالخبر الفعلي الذى أوله فعل وفاعله ضمير المبتدأ لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بأن الصفة المشبهة في قوله تعالى وما أنت علينا بعزير ليست خبراً فعلياً قزرى وفي الاطول ان المشتقات كلها متشاركة في سبب افادة التخصيص (قوله أي قصر الخبر الفعلي عليه) فالباء داخل على المقصود (قوله انولى الخ) أشار في الاطول الى أن قوله انولى حرف النفي شرط محذوف الجزاء أعنى فهو يفيد التخصيص قطعا أي من غير احتمال للتقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة عليهما أعنى وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وليس جزؤه مادل عليه قوله وقد يقدم اذ لا معنى لقولنا انولى المسند إليه حرف النفي فقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي لأن المقصود انولى المسند إليه المقدم حرف النفي فهو لا تخصيص ولان افادته التخصيص غير مختص بصورة الولى من عبد الحكيم (قوله أي وقع بعدها) أنه باعتبار أنه كلمة سم (قوله بلا فصل) ليس قيداً هنا وإنما في (قوله والافسياء في الفرق بينهما) أي فيما نقله عن الحفيد عند قول الشارح قصد الى تخصيصه بعدم السمع

أى لم أقله مع أنه مقول لغيري) فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لأن التخصيص انما هو بالنسبة الى من توم الخطاب اشترائك معه أو انفرادك به دونه (ولهذا) أى ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما نقلت) هذا (ولا غيري) لأن مفهومه وما نقلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفياً عنه وهما متناقضان (ولما نأريت أحدا) لأنه يقتضى أن يكون انسان غير المتكلم قدر أى كل أحد من الناس لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المقبول فيجب أن تثبت لغيره

به لأنه معتبر في حقيقة الولى اصطلاحاً وان لم يعتبر في حقيقة لغة لصدق الولى لغة من الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعمولات من الانحوا ما يبدأ ناضرب وما في الدار أنا جاست وكقولك ما ان أنا قلت لزيد فهذا كله مما يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح رحمه الله تعالى صور الفصل المذكورة من جملة الصور الداخلة تحت قوله الاتي والا كما استغف عليه كذا قرر بعضهم وبضه في سم ثم رأيت في الاطول عند قول المصنف والافندي الخ ما يخالف بعض هذا واستراه (قوله مع أنه مقول لغيري) فيه أن الخطاب قد ينسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول المتكلم ذلك لنفى ما زعمه الخطاب ع من سم وقد يقال ما في المتن هو الاصل وقد يخالف القرينة تأمل وكتب أيضاً ما نطه هذا محقق للاختصاص سم (قوله على الوجه الذي نفى عنه) كان الظاهر أن يزيد قوله عليه بعد عنه فكان بقول الذي نفى عنه عليه لأن طائد الموصول أو موصوف الموصول اذا كان مجرور لا يحذف الا بشرط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجروراً بما جاز المأثرو أن يتحد متعلقاً ما لم يتحدا هنا لأن متعلق أخذها ثبوت ومتعلق الآخر نفى (قوله من العموم والخصوص) أى ان كان النفي عاماً كان الثبوت عاماً وان كان خاصاً كان خاصاً سم (قوله لأن التخصيص الخ) هذا اذا قصد قصر اضافي أو ما لو قصد قصر حقيقي فينبغي أن يكون جميع من عداك قائلاً به ولا يجب أن يكون هناك اعتقاده مشوب بصواب وخطأ أطول (قوله انما هو بالنسبة الخ) القصر المستفاد من قوله انما الخ اضافي كما يدل عليه قوله في المطول لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جواز أن يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القائل كما في قصر التعيين ولم يتعرض له هنا وفيما سيأتي في مواضع اقلته بالنسبة الى مقابليه فنرى وقد يقال عبارته تشمل المتردد في قصر التعيين لأن المتردد يجوز الانفراد والاشترائك فهو يتوهم ما فالخصر في قوله لأن التخصيص انما هو الخ حقيقى لا اضافي فتأمل سم (قوله الى من توم الخطاب اشترائك معه) فيكون القصر في كلامك قصر أفراداً أو افرادك به دونه فيكون قصر قلب وكتب أيضاً قوله من توم الظاهر أن المراد بالتوهم الوقوع في الوهم معنى الذهن ليشمل الظن والاعتقاد وكتب أيضاً ما نطه أى لا بالنسبة الى جميع من في العالم سم (قوله ونفى الحكم عن المذكور) عطف تفسير (قوله مع ثبوته للغير) أى على الوجه الذي نفى عليه عن المتكلم لا بد من اعتبار هذا في انقطة لتوقف انتاج عدم صحة المثالين الآخرين على ذلك تدبر (قوله لم يصح) أى اذا قصد التخصيص لا مطاقاً حتى اذا قامت قرينة على عدم ارادة التخصيص صح ويمكن أن يجعل من القرينة قوله ولا غيري سم (قوله وهما متناقضان) لك أن تقول ان اللفظ دال على انه لم يقصد الخصر بالتقديم فليس اللازم التناقض بل كون التقديم لغواً ان لم يكن له داع غير التخصيص والالم يلزم كونه لغواً أيضاً فظهر أنه يجوز التقديم لغير قصد التخصيص اذا كان ثم غرض آخر مما يجب التنبيه عليه أن هذا التخصيص فيما اذا لم يكن المستند اليه دالاً على العموم نحو ما كل ما يتخى المرء يدركه * فانه لنفى الشمول خاصة والظاهر أن التقديم لانه مناط المائدة المقصودة بالكلام من توجه النفي الى المشمول خاصة أطول ما خصاً (قوله ولا ما نأريت أحدا) أى لا يصح هذا المثال

على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي (ولاماً ناضرت الا زيدا) لانه يقتضي أن يكون انسا غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد لأن المستثنى منه مقدر عام وكل ما نقيته على المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقاً لعني الحصر ان عام المقام وان خاصاً فخاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشجنا بها الشرح (والا) أي وان لم يل المسند اليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف نفى أو يكون حرف النفي متأخراً عن المسند اليه (فقد يأتي) التقديم للتخصيص رداعلي من زعم انفراد غيره أي غير المسند اليه المذكور (به) أي بالخبر الفعلي (و) زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير (فيه) أي في الخبر الفعلي (نحو أنا سمعت في حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لك في السعي فيكون قصر أفراد (ويؤكد على الاول) أي على تقدير كونه رداعلي من زعم انفراد الغير (بنحو لا غيري) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي لانه الدال صريحاً على نفى شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثاني) أي على تقدير كونه رداعلي من زعم المشاركة (بنحو وحدي) مثل منفرداً أو متوحداً أو غير مشترك لانه الدال صريحاً على ان التشبيه اشترك الغير في الفعل والتأكيدها بما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع

أيضاً بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان أمكن تصحيحه بحمل التكررة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستمجان فترى شمو قوله على الاستغراق العرفي أي بأن يحمل الاحد على الاحد الذي تمكن رؤيته (قوله على وجه العموم في المفعول) لان التكررة في سياق النفي نعم (قوله ليتحقق الخ) فيه بحث لانه هذا التحقيق لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره ولو واحد فقط سم أي لان السالبة الكلية نقضها موجبة جزئية وحينئذ فيصح هذا المثال ودفع الحفيد وغيره ذلك بما حاصله ان التركيب المفيد تخصيص المتكلم بالنفي انما يقال في اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم والخصوص وأخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك التدقيق والسليقة السليمة فنحن ذلك بأن يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الاحاد ككفاية ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفي غير ناهض (قوله ولا ما أنا ضربت الا زيدا) فيه ما مر اذ يكفي في صحة التخصيص ثبوت ضرب زيد وعمر فقط لغيره من سم (قوله والا نفى للشرط السابق أعني ولي حرف النفي يعني ان لم يقع بعد حرف النفي بلا فصل قد دخل مثل ما ان أنا قلت هذا مع أنه بما يفيد التخصيص قطعاً فيفسد الحد كان الآن لا يدمها هو من توابع حرف النفي فاصلاً بينه وبين مدخوله فينتهز ما لم يل حرف النفي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف نفى أو كان وقد تقدم على حرف النفي نحو أنا ما قلت أو تقدم حرف النفي ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيدا أنا ضربت فانه لتخصيص نفى الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لا لتخصيص نفى الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره وجزء قوله والا قوله فقد يأتي وجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليقيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي اها طول مع بعض تخصيص (قوله فقد يأتي لتخصيص) ويلزمه التقوى وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله فيه أي في الخبر الفعلي) زاد في الاطول أو على من زعم مشاركته في احتمال كون المسند له فهو قصر تعيين (قوله ويؤكد) أي المسند اليه (قوله مثل لا زيد الخ) ومثل لا غيرك ولا غيره (قوله لانه) أي نحو لا غيري سم وقوله الدال صريحاً الخ أي وأن كان وحدي يدل عليه التزاما وقوله على نفى شبهة أن الفعل صدر عن الغير أي والشبهة تدفع بالصرح (قوله مثل منفرداً الخ) ومنك وحده ووحده (قوله لانه) أي نحو وحدي وقوله الدال الخ أي وان كان لا غيري يدل عليه التزاما (قوله انما يكون لدفع الخ) عبارة عن لان الغرض نفى التشبهة المخالطة لقلب السامع وما هو في دفعها أصرح كالانفراد أولى بالتأكيده بخلاف

(وقد يأتي التقوى الحكم) وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص (نحو هو يعطى الجزيل) (قصد الى تحقيق أنه يفعل من اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى) (وكذا اذا كان الفعل منفيًا) (فقد يأتي التقديم للتخصيص وقد يأتي للتقوى فالأول نحو أنت ما سميت في حاجتي قصد الى تخصيصه بعدم السعي والثاني نحو أنت لا تكذب) (وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره) (فانه أشد لنفي الكذب من لا تكذب) (لما فيه من تكرار الاسناد المفقود في لا تكذب واقتصر المصنف على منال التقوى

ما لو قيل في الاول وحيد وفي الثاني لا غيري ولو كان ذلك يعيد ما ذكر فليس كما ذكر في الصراحة (قوله خالجت) أي خالطت (قوله لتقوى الحكم) لم يقل لتقوية الحكم مع أن مناسبة لفظ التخصيص تقتضي ذلك رعاية لما هو المشهور فيما بينهم عند الحكم (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى ضميره اسنادا تاما لان التقوية من جهة تكرار الاسناد التام عند السكاكي وتبعه المصنف وأما عند الشيخ ففي كل مبتدأ مقدم على خبره الجملة تقوية اذ بارتيباطه بالمبتدأ بسبب العائذ ونحوه يتقرر اسناده الى المبتدأ فعلى هذا زيد ضربته للتقوى بخلافه على ما ذهب اليه المصنف هذا ما ذكره الشارح المحقق ونازه السيد في ذلك وذهب الى موافقه السكاكي للشيخ والظاهر مع الشارح وكأن التخصيص لا بد له من داع اليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك أو الانكار حقيقة أو ادعاء إلا أنه لما تقرر هذا في أحوال الاسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص أطول ما خصا (قوله قصد الى تحقيق الخ) أي أن غيره لا يفعل ذلك سم (قوله وسيرد عليك) أي في بحث المسند عند قوله وأما كونه جملة فلا تقوى (قوله وكذا اذا كان الخ) عطف على محذوف أي هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان المذكور في أنا سميت وفي هو يعطى الجزيل لا اتيانه عند عدم الولى للتخصيص والتقوى حتى يراد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما اذا كان مثبتا فلا يحسن ايراد هذا الكلام عند الحكم فالمعنى وهكذا التمثيل الذي الفعل فيه مثبت التمثيل اذا كان الفعل الذي فيه منفيًا وقال الفري في دفع الاعتراض قوله وكذا اذا كان الفعل منفيًا معطوف على مقدر والمعنى فقد يأتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيًا (قوله منفيًا) أي بحرف نهي مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسئلة (قوله فقد يأتي الخ) تفسير المعنى التشبيه المذكور في قول المصنف وكذا اذا كان الفعل منفيًا لكن قول المصنف المذكور مستفاد من قوله السابق والالخ لشموله له فكان يكفيه هنا ذكر الامثلة فقط لما اذا كان الفعل منفيًا وامله انما ذكر ذلك لزيادة الايضاح سم وتقدم دفع ذلك عن عبد الحكم (قوله الى تخصيصه بعدم السعي) لكن ينبغي أن يفرق بين تخصيص أنا ما سميت المتعرض له ههنا وتخصيص ما أنا سميت المتعرض له سابقا بان تخصيص أنا ما سميت عند قصده منه انما يرا دبه الرد على من اعتقد عدم سعي في حاجته وأصاب لكنه أخطأ في الذي لم يسمع فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير وتخصيص ما أنا سميت انما يرا دمنه الرد على من اعتقد وجود السعي وأصاب لكنه أخطأ في الذي سمي فزعم أنه أنت انفرادا أو مشاركة ولا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا كذا في الحفيد (قوله لتقوية الحكم) الاولى لتقوية نهي الحكم وكتب أيضا قوله الحكم المنفي الاولى حذفه لان الحكم المنفي هو الكذب وليس المراد لتقوية الكذب المنفي وانما المراد تقوية نهي الكذب أو ثبوت نهي الكذب يدل لذلك قول المصنف فانه أشد لنفي الكذب ولم يقل أشد للكذب المنفي فأنما لح (قوله أشد) ليس على بابه نوبى (قوله لما فيه الخ) قالع ق وقد فهم من بيان هذه التقوى أن التخصيص لا يتخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وحاصلا بالنيع (قوله واقتصر المصنف على منال التقوى) أي لم يبين التمثيل

ليفرع عليه التفرقة بينهما وبين تأكيد المسند اليه كما أشار اليه بقوله (وكذا من لا تكذب أنت) يعني أنه أشد
 لنفي الكذب من لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيداً (لأنه) أي لأن لفظاً أنت أولاً لأن لا تكذب أنت (لأن تأكيد
 المحكوم عليه) بأنه هو ضمير المخاطب تحقيقاً وليس الاسناد اليه على سبيل السهو أو التجوز أو التيسير (لا)
 لتأكيد (الحكم) لعدم تكرار الاسناد (هذا) الذي ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة والتقوى أخرى أن بني
 الفعل على معرف (وأن بني الفعل على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد) أي بالفعل نحو رجل
 جاءني أي لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لارجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك لأن اسم الجنس
 حامل للمعنيين الجنسية والمعدن المعين أعني الواحد أن كان مفرداً والاثنين ان كان مثنى

الابالتقوى لأنه لم يورد مثال التخصيص فان المثال المذكور يصلح لها عبد الحكيم (قوله ليفرع عليه الخ)
 قد يقال التفرع المذكور مثنى مع ذكر مثال للتخصيص أيضاً بان يذكر مثالاً للتخصيص ثم مثال التقوى
 ثم يفرع عليه ذلك إلا أن يقال أنه قصد الافتصار على أحد المثالين اختصاراً قلما دار الأمر بين أحدهما
 اقتصر على مثال التقوى ليفرع عليه فالمعنى اقتصر المصنف على مثال التقوى أي ولم يقتصر على مثال
 التخصيص وليس المعنى ولم يذكر جميعاً سم وكتب أيضاً الوجه أن مراد الشارح أن كلاً منهما معلوم من أول
 الكلام لأنه شامل للنفي فنرك مثال التخصيص وذكر مثال التقوى لما ذكر (قوله التفرقة بينهما وبين
 تأكيد المسند اليه) فانه محل الاشتباه باعتبار أن كلا فيه عدم الكذب وفيه ضمير المخاطب مرتان سم
 (قوله مع أن فيه) أي في لا تكذب أنت وقوله تأكيداً أي للمسند اليه (قوله لعدم تكرار الاسناد) أي
 الموجب لتأكيد الحكم (قوله هذا الخ) إشارة إلى تعيين ما عطف عليه قوله وأن بني الخ فترى (قوله الذي
 ذكر) أي في قوله وقد تقدم الخ (قوله من أن التقديم للتخصيص) أي نصاً واحتمالاً ليوافق إرجاع اسم
 الإشارة إلى ما قبل قوله والا أيضاً كما تدل عليه عبارته في الإيضاح أفاده عبد الحكيم (قوله وأن بني الفعل
 على منكر) أي أو ما في حكمه من الضمير الراجع إلى النكرة فإذا قلت ضربت رجلاً وهو جاءني كان قولك
 وهو جاءني لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد أطول (قوله تخصيص الجنس) أي ما يعم القليل
 والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ فانه في معنى التخصيص بالصفة
 عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله تخصيص الجنس أراد به يشمل النوع والصنف وقوله أو الواحد أو لئلا
 الخلف قد يمتنعان نحو رجل جاءني أي لا امرأة ولا رجلان سم (قوله أو الواحد) الأولى أن يقول أو العدد
 المعين ليشمل المثنى والجمع وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب إطلاق الخاص وإرادة العام
 أو يقال اقتصر على الواحد لأنه أقل ما توجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايضة وفي الأطول ما يخصه
 لم يقل بدل أو الواحد أو العدد لأن التسمية والجمع نص في العدد فلا يحتمل تخصيص الجنس أه أي
 والكلام في المحتمل وقد يقال الكلام في تخصيص الجنس وما لم يخصه العدد نصاً أو احتمالاً فلا تتجه
 هذه العلة بدليل ما قاله هو أعني صاحب الأطول من أن المصدر المنكر غير مستقيم لدخول ما هو نص في
 الواحد ولو كان الكلام في المحتمل فقط لكان إطلاق المصنف المنكر غير مستقيم لدخول ما هو نص في
 العدد وما هو نص في الجنس وعلى إطلاقه اعترض صاحب الأطول بناء على دعوى أن الكلام في المحتمل
 فتأمل (قوله رجل جاءني) يجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فعلاً في المعنى لأن المعنى ما جاءني لا رجل
 كما بين في كتب النحو فترى وكتب أيضاً قوله رجل جاءني بقى عليه ما رجل جاءني ورجل ما جاءني على نحو
 ما تقدم في المعرف تدبر سم (قوله الجنسية والعدد) أي فقد يقصد تخصيص الجنس فيبقى الجنس
 الآخر وقد يقصد العدد فيبقى مقابله سم (قوله أعني الواحد ان كان) أي العدد وكذا فيما بعده وكون

أو الزائد عليه أن كان جمعا فاصل النكرة المفردة أن تكون الواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الإعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى (ووافقه) أي عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على أن التقديم يفيد التخصيص لسكن خالقه في شرائط وتفصيل فإن مذهب الشيخ أنه إن ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والافقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم أو مظهرا معرفا أو منكرا مثبتا كان الفعل أو منقيا ومذهب السكاكي أنه إن كان نكرة

الواحد يسمى عددا لا يتأتى إلا على اصطلاح أهل هذه الصناعة دون الحساب فإنهم لا يطلقون على الواحد عدد (قوله أو الزائد عليه) أي على الاثنين وأفرد الضمير باعتبار أنهما عدد معين وعبرة الشارح تقتضي أن الزائد عليهما عددهما مع أنه لا نهاية له إلا أن قال أنه لا يتناول الواحد والاثنين فتعيينه اضافي وجعل سم الضمير راجعا إلى العدد المعين كما ضبب عليه بالقلم وهو غير ظاهر وإن اندفع به الاشكال المذكور فتأمل (قوله فاصل النكرة الخ) تفريع على قوله حاصل المعنيين الجنسية والعدد المعين ولم يتعرض في التفريع للنكرة المثني والجمع اعتمادا على المقايضة وكتب أيضا قوله فاصل النكرة الخ قد يتبادر منه أنه بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر ويحتمل أنه بناء على أنه للمفهوم لكنه أراد هنا أن أصل المفردة تستعمل في الفرد المنتشر وإن كانت موضوعة للمفهوم سم وكتب أيضا قوله فاصل النكرة أي المعبر عنها باسم الجنس لأنهما مترادفان عند البيانيين (قوله أن تكون لواحد من الجنس) أي ويلاحظ كونه من الجنس فتدل على أمرين الواحد والجنس (قوله وقد يقصد به الجنس فقط) أي ولا يقصد به الواحد للعلم به كما إذا اعتقد المخاطب برجل جاءني أنه قد أتاك ولم يدر جنسه أرجل أم امرأة وقوله وقد يقصد به الواحد فقط ولا يقصد الجنس للعلم كما إذا عرف أنه قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان سم (قوله والذي يشعر الخ) تورك على المصنف في النقل المذكور عن عبد القاهر (قوله قد يكون للتخصيص الخ) أي نسا أو احتمالا باعتبار تقدم النفي وعدم تقدمه فكأن البناء قد وصدق مع تعيين بعض الأقسام للتخصيص أعني صورة تقدم النفي (قوله على أن التقديم يفيد التخصيص) اقتصر عليه لأنه الذي فيه النزاع سم أي لأن التقوى موجود في جميع صور التقديم وإن كان غير ماحوظ في بعضها (قوله في شرائط الخ) الشرائط ثلاثة أشار إلى اثنين منها بقوله أن جاز وقد ر إلى الثالث بقوله وشرطه أن لا يمنع الخ فهذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر إذا المدار عنده على تقدم حرف النفي فتي تقدم على المسند إليه حرف النفي كان التقديم للتخصيص والتفصيل ترجع إلى ثلاثة ما يكون للتخصيص فقط وما يكون للتقوى فقط وما احتمل ما وقد أشار الشارح إليها بقوله ومذهب السكاكي الخ وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الأول والثالث فلمل المراد أنه خالفه في مجموعها أو في بعضها أي أن السكاكي قال بتفصيل لم يقل بها كما عبد القاهر فتأمل (قوله مضمرا كان الاسم أو مظهرا) هذا التعميم شامل لما قبله إلا أيضا سم (قوله معرفا أو منكرا) هذا على ما ذكره الشارح في قوله السابق والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الإعجاز الخ لا على ما ذكره المصنف لأن ظاهر كلامه أنه إذا بنى الفعل على منكرو فهو للتخصيص قطعا سم (قوله مثبتا كان الفعل أو منقيا) هذا التعميم مخصوص بما تحت قوله والا ولا حاجة إليه لأنه مفهوم من قوله والا (قوله ومذهب السكاكي الخ) أعلم أن حاصل الصور على المذهبين تسع لأن المسند إليه المقدم إما نكرة وإما معرفة مضمرا أو مظهرا فهذه ثلاثة وكل منها إما بعد حرف نفي أو قبله أو في الأبيات ولا نفي أصلا ثلاثة في ثلاثة بتسعة ثم إن عبد القاهر فصلها تفصيلين الأول ما يتعين فيه

فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا اشار بقوله (الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) اي المسند اليه (في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط) لا لفظا (نحو انا قلت) فانه يجوز ان يقدر ان اصله قلت انا فيكون انا فاعلا معنى تأكيذا لفظا (وقدر) عطف على جاز يعنى ان افادة التخصيص مشروطة بشرطين احدهما جواز التقدير والآخر ان يعتبر ذلك اى يقدر انه كان في الاصل مؤخرا (والا) اى وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (الا تقوى

التخصيص وهو ثلاثة صور النكرة والمظهر والمضمر اذا وقع كل بعد حرف النفي الثانى ما يحتمل التخصيص والتقوى وهو ست صور هذه الثلاثة اذا وقعت قبل حرف النفي وهى ايضا اذا وقعت فى الاثبات وأما السكاك ففصلها ثلاثة تفاصيل ما يتعين فيه التخصيص وهو النكرة اذا لم يمنع منه مانع على ماسياتى وتحتها ثلاث صور ما اذا وليت حرف النفي وما اذا سبقته وما اذا لم يكن هناك نفي أصلا الثانى ما يتعين فيه التقوى وهو المظهر وتحتها ايضا هذه الثلاث صور الثالث ما يحتملها وهو المضمر وتحتها ايضا هذه الثلاث صور فالصور عند الشيخين تسعة اتفقا فيها على ثلاثة أحدها النكرة التى وليت حرف النفي نحو ما رجل قال هذا اتفقا على ان التقديم هنا يفيد التخصيص لا غير الثانية المضمر السابق على حرف النفي نحو انا ما قلت هذا محتمل للتخصيص والتقوى عندهما الثالثة المضمر فى الاثبات نحو انا قلت هذا محتمل لهما ايضا عندهما واختلفا فى ستة احدها وثانيها النكرة السابقة على حرف النفي نحو رجل ما قال هذا والنكرة فى الاثبات نحو رجل قال هذا كل منهما يفيد التخصيص فقط عند السكاكى ويحتمله والتقوى عند عبد القاهر ثالثها ورابعها وخامسها المظهر بصورة الثلاث المتأخر عن حرف النفي والمتقدم عليه والذى فى الاثبات كل منها يفيد التقوى لا غير عند السكاكى والاول منها يفيد التخصيص عند عبد القاهر لا غير نحو ما زيد قال هذا والثانى زيد ما قال هذا والثالث نحو زيد قال هذا محتملان للتخصيص والتقوى عنده سادسها المضمر الذى ولي حرف النفي يفيد التخصيص لا غير عند عبد القاهر ومحتمل لهما عند السكاكى مثاله ما أنا قلت هذا هذا ملخص ما فى هذا المقام فاحفظه (قوله فهو للتخصيص) اى نصا وكتبا ايضا قوله فهو للتخصيص للزوم الشرطين الآتين لكل منكر حرف (قوله فليس الا للتقوى) لعدم جواز تقديره مؤخرا على انه فاعل معنى فقط الذى هو مشروط التخصيص عنده وكتب ايضا قوله فليس الا للتقوى لا يخفى ان ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير فى المظهر المعروف على انه فاعل معنى فى مقابلة الراجح أغنى الحمل على الابتداء كالعدم فاذا حكم بانه لا يحتمل التخصيص وان كان فى نفسه محتملا فلا ينافى هذا ما فى المفتاح وشرحه من ان زيدا عرف يحتمل الاعتبارين لكن لا على السواء كهو عرف عبد الحكيم (قوله فقد يكون للتقوى) نحو انا عرفت فانه ان اعتبر كون انا مؤخرا فى الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص دون التقوى وان لم يعتبر ذلك كان مفيدا للتقوى (قوله وقد يكون للتخصيص) اى عند وجود الشرطين (قوله من غير تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطا هلى حدة مع ان التقديم يستلزمه لثلاث يحتمل التقدير على مجرد الفرض وللتفصيل المذكور بقوله والى الخ عبد الحكيم (قوله لا لفظا) اى بل يكون فى اللفظ تأكيذا او بدلا كما سيظهر (قوله فيكون انا فاعلا معنى) لا نه مرادف للفاعل (قوله احدهما جواز التقدير) ويعلم السامع انه قدر بالقرآن سم (قوله اى يقدر الخ) تفسير للتقدير لا الاعتبار (قوله انه كان فى الاصل مؤخرا) اى على انه فاعل معنى فقط ولم يقل هذا الظهور مما تقدم سم (قوله فلا يفيد الا تقوى

(الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كأمر) في نحو أناقت (ولم يقدر أو لم يحز) تقدير التأخير أصلا (نحو زيد قام) فإنه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد فتقدم لما سئذ كرهه ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للتخصيص لأنه إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناء السكاكي وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكي (المنكر بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا أي على القول بالابتنال من الضمير) يعني قدر أن أصل رجل جاءني جاءني رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير في جاءني كما ذكر في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وإنما جعله من هذا الباب

(الحكم) أي لا التخصيص إذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد منه التخصيص عبد الحكيم (قوله تقدير التأخير) أي على أنه فاعل معنى فقط ولم يقله لظهوره مما تقدم سم (قوله ولم يحز تقدير التأخير) أي ولو قدر بالفعل جهلا بالقواعد وتوله أصلا أي قدر بالفعل جهلا أو لم يقدر (قوله لما سئذ كره) من أن يكون إذا أخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون أصل زيد قام زيد تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز (قوله أن لا يكون نحو رجل جاءني) من كل دسند إليه إذ أخر يكون فاعلا لفظا لا معنى وكان منكرا كما يؤخذ من عبارة المصنف من سم (قوله لا معنى) قد يقال هو فاعل لفظا ومعنى وبجاء بأن المراد لا معنى فقط وأجاب الاستاذ بأن الفاعل معنى إنما يطلق عندهم فيما ليس فاعلا لفظا لا فيما هو فاعل لفظا كهذا سم (قوله استثناء السكاكي) أي من قوله والافلا يفيد التقوى الحكم فإنه يدل على أن ما لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى إنما يفيد التقوى فيدخل فيه المنكر بحسب الظاهر قبل التخريج على الوجه البعيد أعني البدلية وجعل الفاعل الضمير مثل رجل قام فإنه لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى بحسب الظاهر فيكون مفيدا للتقوى لا للتخصيص فأخرجه وجعله مفيدا للتخصيص فاندفع اعتراض سم ههنا (قوله وأخرجه الخ) إشارة إلى أن الاستثناء بالمعنى الغوى أي أخرج السكاكي المنكر عن حكم إفادة التقوى بأن أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بأن جعله بدلا من الضمير المستكن وأرتكب الوجه المستبعد عبد الحكيم (قوله من هذا الحكم) وهو امتناع التخصيص حيث لم يحز تقدير كونه في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ويقدر ذلك سم (قوله بأن يكون بدلا من الضمير الخ) وأن عا حينئذ ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبة لأن ذلك في باب البدل سائغ فإنه من الأبواب المستثناة سم (قوله وهذا معنى قوله الخ) أي المراد بالاستثناء المعنى الأفوى والأخراج عن حكم إفادة التقوى بالأخراج عن ضابطه فالمعنى واستثنى السكاكي المنكر عن حكم إفادة التقوى بأخراجه عن عدم جواز التأخير بجعله بدلا من الضمير والمراد المنكر الذي لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فإنه المحتاج إلى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذي يصرح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكلمت وكوب انقض الساعة ووجوه يومئذ فاضرة إلى غير ذلك فلا حاجة فيه إلى اعتبار التخصيص بالتقديم والتأخير ولا بغيره عبد الحكيم والحاصل أن المراد المنكر الخالي عن مسوغ للابتداء به هذا هو الذي يجب فيه اعتبار التخصيص بالتقديم والتأخير تأمل قال القنري وحاصل الكلام أن ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل أن سلم وجوده فلا يخفى أنه قليل جدا في كلام العرب فلا وجه لحمل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز وأما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه اه وأراد بما فيه ضرورة المنكر الخالي من المسوغ (قوله أي على القول الخ) ذكر في الآية أنه يحتمل أن يكون الذين ظلموا مبتدأ وأسروا خبرا مقدما وقيل الذين ظلموا فاعل والواو في وأسروا حرف زائد ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع وهذا الوجه هو

(لثلاث ينتهي التخصيص اذ لا سبب له) اي التخصيص (سواء) اي سوى تقدير كونه مؤخر افي الاصل على انه فاعل معن. ولولا انه مخصص لما صح وقوعه مبتدا (بخلاف المرفوع) فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المرفوع فان قيل فيلزمه ابراز الضمير في مثل جاء آني رجلان وجاؤني رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده ان المرفوع في قولنا جاءني رجل بدل لا فاعل فانه بما لا يقول به طائل فضلا عن فاضل بل المراد أن في مثل قولنا رجل جاءني بقدر الاصل جاءني رجل على أن رجل بدل

المروى عن سيدي به سم وقيل الذين ظلموا خبر مبتدا محذوف وقيل منصوب على الذم (قوله لثلاث ينتهي التخصيص) المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع النكرة مبتدا أو المراد به الحصر أعني اثبات الحكم المذكور ونفيه عن غيره وهو أنسب كذا في عبد الحكيم لكن الاول أوفق بنا سينقله الشارح عن السكاكي أنه قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لقوات شرط الابتداء أي بالنكرة ويرد المصنف فيما يأتي انتفاء التخصيص على عدم تقدير الجعل من الباب المذكور بحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتدبر (قوله ولولا أنه مخصص الخ) عبارة المطول واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المرفوع فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيداه قال عبد الحكيم فيه اشارة الى أن قوله بخلاف المرفوع متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقا بقوله ثلاث ينتهي التخصيص أو بقوله اذ لا سبب الخ اذ لا معنى لقولنا بخلاف المرفوع فان التخصيص فيه غير منتفأ وسبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم انه بحروفه (قوله من غير اعتبار التخصيص) إذ لا شيوخ في المرفوع حتى يخصص بل هو معين معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد الخ) أي جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل في كلامهم سيما الابدال في المستتر والآية تحتمل وجوها أخر كان يكون مبتدا قدم عليه الخبر عبد الحكيم (قوله فيلزمه ابراز الضمير الخ) أي يلزم السكاكي أو يلزم هذا الوجه البعيد وحاصل السؤال أنه يلزم من جعل أصل رجل جاءني رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب ابراز الضمير واطراد في مثل جاء آني رجلان وجاؤني رجال على أن رجلان ورجال بدلان من الضميرين البارزين قياسا على المفرد مع أن الاستعمال الكثير الافصح بخلافه وان ورد الابرار في مثل ذلك أيضا وحاصل الجواب مع الملازمة بتحرير مراد السكاكي وحاصله انه ليس المراد ان المرفوع في قولك جاءني رجل بدل لا فاعل حتى يلزمه وجوب الابرار في جاء آني رجلان وجاؤني رجال وجعل رجلان ورجال بدلين بل مراده أنه يقدر في قولك رجل جاءني اذ الاصل جاءني رجل على أن رجل بدل لا فاعل ولا يلزم من تقدير ذلك في رجل جاءني القول بالبدلية بالفعل في جاءني رجل الذي أخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل وجوب الابرار في جاء آني رجلان وجاؤني رجال أيضا الذي قاله السكاكي انه في صورة تقديم المنكر يقدر المنكر مؤخر ا في الاصل وانه فاعل معن فقط بدل لفظا فمى مثل رجل جاءني يقدر الاصل جاءني رجل على ان رجلا بدل لا فاعل وفي رجلان جاء آني رجلان كذلك وفي مثل رجال جاؤني جاؤني رجال كذلك كل ذلك على سبيل التقدير والاعتبار ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى وكتب أيضا قوله فيلزمه ابراز الضمير انظر هل المراد فيلزمه جواز ابراز الضمير فيرد أنه لا مانع من جوازه فيصح التزامه وكون الاستعمال بخلافه لا ينفى جوازه أو وجوب الابرار فيرد منع هذه الملازمة اذ يكفي بناء التقدير المذكور على أحد الأمرين الجائز وهو الابدال في نحو جاءني رجل فليتأمل سم وبجواب باختيار الشق الثاني وما ذكره من المنع جواب آخر عن

لا فاعل في مثل رجال جاؤني يقدر الاصل جاؤني رجال فليتنامل (ثم قال) السكاكي (وشرطه) أي وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءني على ماص) ان معناه رجل جاءني لا امرأة أو لا رجلان (دون قولهم شر أمر ذا ناب) فان فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الاول) يعني تخصيص الجنس (فلا ممتنع أن يراد المهر شر لا خير) لان المهر لا يكون إلا شرا (وأما على) التقدير (الثاني) يعني تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أي لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر (واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أمر ذا ناب الا شر فالوجه) أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين قولنا بالمانع من التخصيص (تفطيع شأن الشر بتذكيره)

السؤال غير ما أجاب به الشارح فلا يضر هذا المنع (قوله لا فاعل) أي بل هو فاعل لان نفى النفي اثبات (قوله يقدر الخ) أي كما يقدر المستحيلات فلا يلزم منه وقوع تأخره على انه فاعل معنى فقط بدل لفظ ح ف (قوله فليتنامل) انما قال فليتنامل لانه مجرد اعتبار لا انه بالفعل نوبى (قوله ثم قال) ثم ههنا وفي جميع ماسياتي لمجرد الترتيب في الذكر والتدريج في مدراج الارتقاء وذكر ماهو الاول ثم الاول دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك المدارج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان كما فيما نحن فيه فان قول اسكاكي اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أي باب وأمرنا النجوى مم (قوله واعتبار الخ) عطف سبب على مسبب (قوله أن لا يمنع من التخصيص مانع) توطئة لبيان انتفاء التخصيص في قولهم شر أمر ذا ناب وبيان وجه التوفيق والا فيكون التخصيص مشروطا بعدم المانع أمر بين مستغفر عن البيان عبد الحكيم وكتب أيضا قوله مانع هو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله طول (قوله كقولك رجل جاءني) أي فليس فيه مانع فهو مثال للنفي (قوله شر أمر ذا ناب) المرير صوت السكب عند تاذيه وعجزه عما يؤذيه عبد الحكيم وقيل مطلق الصوت وعليه فالتقدير للتخصيص (قوله لان المهر لا يكون الا شرا) اذ ظهور الخير للسكب لا يبره ولا يفزعه مطلق أي فلا معنى للنفي اذ الشيء انما ينفي عن شيء اذا أمكن ثبوته له والاخلا للنفي عن الفائدة فان قلت كون المهر لا يكون الا شرا انما يقتضي عدم الاحتياج الى التخصيص لانه ممتنع كما ادعاه المصنف قلت اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط إلا ان مالا يحتاج اليه ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن فان قلت يفهم من كلام السكاكي في مباحث القصر ان اختصاص الصفة بالموصوف لا يمنع القصر بل يجامعه فكيف منع هنا ان يراد ان المهر شر لاخير بناء على الاختصاص المذكور قلت اعل ما يفهم من كلام السكاكي محمول على ما اذا لم يكن الاختصاص معلوما لكل عاقل اذ يتوهم حينئذ غفلة المخاطب عنه وهذا الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام السيد وصرح به القمى فالمنع هنا ليس مبنيا على مجرد الاختصاص بل على الاختصاص المعلوم (قوله فلنبوه) أي بعد (قوله لانه لا يقصد الخ) لان هذا الكلام انما يقال في مقام الحث على شدة الحزم لهذا الشر والتعريض على قوة الاعتناء به وكون المهر شرا لاشرين مما يوجب التساهل وقلة الاعتناء فلا يصلح قصده من هذا الكلام (قوله واذا قد الخ) متعلق بمحذوف أي لزم طلب وجه له والفاء في فالوجه تقرير عليه ودعا يجوز كون الفاء جوابا لا تشبيها لما بان في الحركة والسكون وعدنا الحروف على ما صرح به بعض النحاة فترى وذكره عبد الحكيم ايضا (قوله حيث تأولوه) أي فسروه (قوله فالوجه تمطيع الخ) يتجه عليه انهم جعلوا التخصيص في قولهم شر امر ذا ناب مقابلا للتفطيع كما في العباب والافليد فلا يبرز حمل التخصيص عليه وانه حينئذ يكون راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجها

اي جعل التنكير للمعظم والتهويل فيكون المعنى شر عظيم فظيع امر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يكون من تخصيص الجنس او الواحد (وفيه) اي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر اذا الناعل اللفظي والمعنوي) كالتاكيد والبدل (سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) اي مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى (فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكيم) وكذا تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكيم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في ان يقال في نحو زيد قام انه كان في الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في جرد قطيعة ان جردا كان في الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة

آخر معهما لوقوع المبتدأ نكرة مع انهم افردوه بالذكر من المصححات عبد الحكيم (قوله اي جعل التنكير الخ) تفسير التنكير في عبارة المصنف بجعل التنكير للمعظم والتهويل غير ظاهر ولو جعل الجمل المذكور شبيها لدلالة التنكير على التفضيل لكان واضحا ولهذا قال في الاطول تفضيل شأن الشر بتنكيره بجعل التنكير للمعظم والتهويل (قوله فيكون المعنى شر عظيم الخ) اي فيصح قولهم ما امر ذا ناب الا شر اي الا شر عظيم فظيع (قوله اذا الفاعل الخ) رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز الخ فانه يفهم منه انه يجوز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي (قوله وكالتاكيد) في انا قمت وقوله والبدل في رجل جاءني سم (قوله سواء في امتناع التقديم) اي على العامل (قوله اولى اوجه الاولوية) انه اذا قدم بدون الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما غنخ تقدم متبوعه عليه ومما فعل فلامتناعه جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل له جهة واحدة وتكفي هذه الصورة في الاولوية وان لم تتحقق الاولوية فيما اذا قدم مع الفاعل وخرأ عنه على الفعل وله ايضا وجه الاولوية ان التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعا بخلاف الفاعل يجوز تقديمه بعض الكوفيين وله ايضا قوله اولى وذلك لان الفاعل اذا فسخ عن الفاعلية وقدم يخلفه ضمير بخلاف التابع لا يخلفه شيء سم (قوله فتجوز الخ) كان الاولى ان يقول فممنع تقديم الفاعل اللفظي دون المعنوي تحكيم لينا ب قوله سواء امتناع التقديم الخ لان المدعي استواءهما في الامتناع ولو قال سواء في تجوز الفسخ الخ فتجوز الخ لتناسبا ايضا تا ل ح ف وكتب ايضا قوله فتجوز تقديم الخ اي فتجوز السكاكي تقديم المعنوي مع بقاءه على التابعة دون اللفظي مع بقاءه على الفاعلية تحكيم هذا ما يقتضيه التفريع وفيه ان ما مر عن السكاكي لا يستلزم تجوز تقديم المعنوي مع بقاءه على التابعة بل مفاده فسخ المعنوي عن التابعة عند تقديمه حيث جعل رجل في نحو رجل جاءني مبتدأ اللهم الا ان يجعل التفريع على محذوف والتقدير وفي جوازه اي تقديم اذا لم يبقيا على حالهما ويكون المعنى فتجوز السكاكي تقديم المعنوي غير باق على حاله دون اللفظي غير باق على حاله تحكيم فتدبر (قوله تحكيم) بل ترجيح للموجود على ما افاد الشارح بقوله بل امتناع الخ (قوله وكذا تجوز الفسخ في التابع) هذا جواب ان يقال الفرق بينهما جواز الفسخ عن التابعة في التابع فلماذا قدم بخلاف الفاعل لا يفسخ عن الفاعلية فلم يقدم سم وكتب ايضا قوله وكذا تجوز الفسخ في التابع اي عن التابعة وقوله دون الفاعل اي عن الفاعلية (قوله تحكيم) اذا الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية فالفرق تحكيم عبد الحكيم (قوله مما اجمع عليه النحاة) يجب تقييده بتقديم التابع حتى على حامل المتبوع واما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فقد حكى تقديم التوكيد على المؤكد للضرورة كقوله

بنيت بها قبل الحاق بليلة . فكان محاقا كله ذلك الشهر

وفي الاوتشاف ان بدل البعض والاشتمال يتقدمان نحو أكلت ثلثه الرغيف واعجبني حسنه زيد لكن

الافى العطف في ضرورة الشعر فنحن هذا مكابرة والقول بان حالة تقديم الفاعل يجعل مبتدأ فيلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض (ثم لانسلم انتفاء التخصيص) في نحو رجل جاءني (لولا تقدير التقديم لحصوله) أي التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكاكي من التحويل وغيره كالتحقيق والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواء لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر

الاحسن الاضافة نحو أكلت ثلث الرعيف وأعجبنى حسن زيد (قوله الافى العطف في ضرورة الشعر) كقوله
ألا يا نخلة من ذات عرق . عليك ورحمة الله السلام

(قوله فنحن هذا مكابرة) أي عناد (قوله والقول الخ) كانه جواب سؤال ترد على قوله تحكم بان يقال فرق بينهما لان تقديم الفاعل يخل بالجملة ويخرجها عن كونها جملة بخلاف تقديم التابع سم (قوله حالة تقديم الخ) أي في هذه اللحظة التي وقع فيها التحويل فقط (قوله بخلاف الخلو عن التابع) أي فليس محالا (قوله لان هذا) أي الفسخ اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أي فلا يضر فيه لزوم الخلد المذكور لانه انما يضر عند التركيب اللفظي وكتب أيضا قوله لان هذا اعتبار محض أي الفسخ ليس أمرا محققا بل اعتباريا وأيضا بقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ سيدو كتب أيضا قواه اعتبار محض أي والاعتبارات الوهمية المحضة لا تجري في الاحكام العربية المبينة على القواعد الاستقرائية اللفظية دون الاعتبارات الوهمية فنقول ان امتناع خلو الفعل من الفاعل انما هو عند التركيب اللفظي والخلو في هذه الحالة غير لازم انما يلزم عند التقديم الوهمي الذي لا يناسب الاحكام العربية على أن لا نسلم الخلو مع بعض تغيير وقوله والخلو في هذه الحالة أي حالة التقديم (قوله ثم لانسلم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كانه قال فيه نظر اذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لانسلم الخ فزري وكتب أيضا قوله ثم لانسلم الخ منع لقول السكاكي لثلاث ينتفي التخصيص على ما هو المتبادر قال في الاطول والجواب عنه انك ان اردت منع انتفاء التخصيص في النكرة مطلقا لولا تقدير التأخير فلم يدع أحدان المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التأخير وان اردت منع انتفاء التخصيص في نكرة من النكرات لولا تقدير التأخير فالمنع مكابرة لان النكرة التي لم تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت ينتفي تخصيصه لولا تقدير التأخير وانظر هل في قول الشارح في نحو رجل جاءني دفع للجواب وكتب أيضا قوله ثم لانسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم أجيب بان مراد السكاكي تخصيص مخصوص لا يحصل بدون التقديم وهو تخصيص الجنس أي رجل لا امرأة او الواحد أي لارجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على ذلك الاعتبار البعيد ولا يحل بغيره فان قيل بنا في هذا الجواب ما تقدم من ان الاحتياج الى التخصيص ليس الا لصحة الابتداء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على ان المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس او الواحد بل على تخصيص بوجه ما فالجواب ان المراد ان صحة الابتداء مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس او الواحد تتوقف على ذلك التخصيص لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص سم مع بعض حذف وكتب أيضا قوله لولا تقدير التقديم الاظهر لولا تقدير التأخير اذ المقدم التأخير لا التقديم وصحته ان المراد بالتقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون في الاصل مؤخرا ثم قدم ولا شك ان فرض هذا التقديم انما هو لفرض التأخير فتدبر عبد الحكيم (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولا يخفى أن سند المنع انما يؤتى فيه بنحو لجواز كذا ولا يجرم فيه بشئ والاصار المانع مدعيا و لزم

لقوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكا كي انما ارتكب في مثل رجل جاء في ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكا كي بدل مقدم لامبتدأ وأن الجملة فعلية لاسمية ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكا كي وبما وقع من السهولة في العلامة في مثل زيد قام وعمر وقعد من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلاً أو بدلاً مقدماً ولا يلتفت إلى تصريححاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح في هذا المقام أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعاً ويقدم وأما الأعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضاً لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم (ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لاخير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لأن المعنى أن الذي أمره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكا كي (ويقرب من) قبيل (هو قام)

انصب يس (قوله لقوات شرط الابتداء) يوجد في بعض النسخ عقب هذا ما نصه ومن العجائب أن السكا كي انما ارتكب في مثل رجل جاء في ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكا كي بدل مقدم لامبتدأ وأن الجملة فعلية لاسمية ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكا كي وبما وقع من السهولة في العلامة في مثل زيد قام وعمر وقعد من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلاً أو بدلاً مقدماً ولا يلتفت إلى تصريححاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح في هذا المقام أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعاً ويقدم وأما الأعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضاً لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم وقوله ومن العجائب لا يخفى أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكا كي بدل الخ لأن السكا كي انما ارتكب ذلك الوجه البعيد فما ذكر لما ذكر فكان حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أنه عند السكا كي بدل الخ مع أن السكا كي الخ فتأما ح ف والاحسن أن يقرأ وبعضهم بالنصب عطفاً على السكا كي ويجعل الذي من العجائب المجموع وقوله وبما وقع الخ محل التمسك قوله أو بدلاً مقدماً وقوله للشارح العلامة أي الشر ازي وقوله له يحتمل أن يكون فاعلاً مقدماً فقد عرفت أن هذا وقع منه على سبيل السهولة فلا يمارض قول الشارح العلامة الآتي أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وقوله حتى قال غاية في السهولة والسهو في هذا من حيث فرقه بين الفاعل والتابع وتجوز يزه الفسخ في الثاني بدو الأول فهذا أيضاً سهو ويحتمل أن يكون غاية في تصريححاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله وأما الأعلى طريق الخ وقوله وأما التوابع الخ من كلام الشارح العلامة وقوله فافهم إشارة إلى التناقض الواقع بين كلامي العلامة حيث قال ولا يحتمل أن يكون فاعلاً مقدماً وقال ثانياً أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وحيث قال أولاً بدلاً مقدماً وثانياً وأما الأعلى طريق الخ (قوله ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لاخير) وجهه أن المرير مطوق الصهت والكسب يصوت تارة للشر وتارة للخير والتحقيق ما ذكره السكا كي من أن المهر لا يكون إلا الشر اقل السيد لأن المتبادر من قولهم شر ا در ذاب كون الشر بالنسبة إليه فالخيرية أيضاً بالنسبة إليه وظاهر أن لا يكون الخير مهراً له ولأن المرير صوت الكسب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله ثم قال) عطف على قال الأولى والثاني وقد عرفت أن في أمثال هذه المواضع لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثاني بعد الأول في الزمان بل ربما يكون مقدماً فلا يرد أن قوله ويقرب الخ مقدم من بيان التخصيص في كلام السكا كي وأما ما قيل أنه للترتيب في الاختصار فلا يقبله الطبع السليم إذ لا فائدة في ذلك عبد الحكيم (قوله ويقرب الخ) يعني أن هو قام فيه تقوم

زيد قائم في التقوى لتضمنه) أي لتضمن قائم (الضمير) مثل قام فيه يحصل للحكم تقوى (وشبهه) أي شبه السكاكي مثل قائم التضمن للضمير (بالخالي عنه) أي عن الضمير (من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والنية) نحو أنا قائم وانت قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو أنا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعني أن قوله يقرب مشعر بأن فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى في نحو زيد قام فالاول لتضمنه الضمير والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير (ولهذا) أي ولشبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم به) أي مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جملة)

غير شبهة وزيد قائم فيه تقوى مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في أفادة التقوى وإنما قال من هو قام مع ان المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لا نه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب إليه أول من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص أيضا فانه يومهم أن زيدا قائم يحتمل التخصيص لان المذكور في كلامه أي السكاكي قبل قوله ويقرب بيان التقوى في المضمر المقدم عبد الحكيم (قوله زيد قائم) لا يذهب عليك أن جعل زيد قام مشتق على التقوى يقتضى أن لا يقال في مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل أي المتردد كزيد قام ويكذبه ما نقله المفتاح عن أبي العباس في جواب الكندي حين قال اني أجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وأن عبد الله قائم وأن عبد الله قائم والمضى واحد من أنه قال بل المعاني مختلفة فعبد الله قام اخبار عن قيامه وأن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وأن عبد الله قائم جواب عن انكار منكر فالحق أنهم لم يلتفتوا الى التقوى وزيد قائم أصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا اهاطول (قوله في التقوى) انما اقتصر على شيء ولم يقل والتخصيص لفقد شرطه عنده في هذا المثال أعني زيد قائم وهو جواز تقدير كونه في الاصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط لا نه لو أخرت عين كونه مبتدأ عندهم يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا أيضا عند غيره نوبى (قوله فيه حصل للحكم تقوى) أي لتكرير الاسناد (قوله وشبهه) في قوة التعليل لاحد الامرين اللذين تضمنهما يقرب وهو انحطاطه في التقوى عن هو قام كما ان قوله لتضمنه تعليل للامر الآخر وهو أن فيه شيئا من التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضي أما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد الامرين السابق لافي قوة التعليل له (قوله من جهة عدم تنيره) الضمير للضمير أو لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) وهو شبهه بالخالي عنه فيكون قوله وشبهه متضمنا للتعليل على هذه النسخة كما هو صريح في التعليل على النسخة الآتية في كلام الشارح تأمل (قوله وفي بعض النسخ وشبهه) أي بفتح الشين والباء مصدر مضاف لفاعله لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهم لانه بهذا الضبط بمعنى مثل ولا يتعدى بالباء (قوله بلفظ الاسم) أي مضبوطا بالقلم بضبط لفظ الاسم فسقط اعتراض يس (قوله يعني ان قوله الخ) عبارة المطول يعني أن قوله يقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني (قوله وليس) أي ذلك الشيء الذي فيه من التقوى (قوله فالاول لتضمنه الضمير) أي لاجل تضمنه وقوله والثاني لشبهه أي لاجل شبهه الخ (قوله وكذا مع فاعله) ظاهر أيضا نحو زيد قائم أبوه فقائم أبوه ليس جملة ولا معاملا معاملة ككتب أيضا قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا جعل هذا في حيز التعليل بقوله ولهذا مع ان هذا التعليل لا يأتي فيه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر وإنما وجه ذلك انه حمل على المسند للضمير وقد اوضح كل ذلك في المطول فانظر مسم وقوله وإنما وجه ذلك أي الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد وعبرة المطول فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم

ولا عومل قائم مع الضمير (معاملتها) أى معاملة الجملة (في البناء) في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم (ومما يرى تقديمه) (أى ومن المسند اليه الذى يرى تقديمه على المسند) كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعملا

من زيد قائم بناء على شبهه بالخالى لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لا نه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعه المسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد اه ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان قال السيد في حواشى شرح المفتاح الكلام ما اشتمل على نسبة أصلية مقصودة والجملة ما اشتمل على نسبة أصلية فاسم انما حمل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام فانه يقدر بالفعل فتكون نسبة أصلية او وقع في مثل قائم الزيدان فانه منع كونه كلاما جملة اه وفيه ان المقر رفى النحو وان صلة ال شبه جملة لا جملة فتدبر من بس (قوله ولا عومل قائم مع الضمير) اى وكذا مع فاعله الظاهر فقيه حذف من الثانى لدلالة الاول وكتب أيضا قوله ولا عومل قائم مع الضمير الخ اى بل اعراب ومقتضاه ان الاعراب لمجموع قائم مع رفوعه وهو ما درج عليه صاحب الاطول حيث قال الجملة اذا لم تقع في محل مفرد لا اعراب لها اصلا لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا وقعت موقع مفرد فهي معربة محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الا انه اجري اعرابه على جزئه الاول لاشتغال جزئه الثانى باعراب له من جهة اسم الفاعل كما اجري اعراب عبدالله علما على جزئه الاول لاشتغال الجزء الثانى باعراب اقتضاه الجزء الاول (ان قلت) بمجموع اسم الفاعل مع فاعله ليس باسم ولا مضارع فلا اعراب له قلت من المعرب ما هو منزل منزلة الاسم نحو قائم وبصرى (فان قلت) اسم الفاعل لو لم يكن معربا باعراب نفسه بل كان معربا باعراب استحققه المجموع المركب منه ومن فاعله لو وجد اسم خال عن مقتضى البناء مركب مع الغير ولم يكن معربا قلت مطلق التركيب لا يوجد اعراب الاسم بل تركيب يستدعى حصول معنى فيه يقتضى الاعراب لا يقال كيف يحكم بانه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز ان يكون مبنيا ويكون الاعراب الذى اجري على الجزء اعرابا استحققه الكل محلا واذا جاز اعراب الاعراب المحلى للمبنى على كلمة مقارنة له كما في لام الموصول وصلته فجوازه على جزء المركب اولى قلت لم تجعل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنيا كما يعلم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة النحاة دون العرب حتى يقبل ذلك المنع اه مع بعض تصرف (قوله في البناء) المراد به عدم التغير لا البناء الاصطلاحى المقابل للاعراب لان الجملة لا توصف بالبناء ولا بالاعراب على الراجح وقيل مبنية كما في بس (قوله وما يرى) على (١) صيغة المتكلم المعروف او الغائب المجهول أطول وكتب أيضا قوله وما يرى تقديمه كاللازم الخ لا يذهب عليك ان هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجرى في المجاز ايضا فيرى تقديم المسند اليه في انت تقدم رجلا وتؤخر اخرى كاللازم لكونه اعون على المراد وهو اراد الحكم على وجه ابلغ اذ المجاز ابلغ من الحقيقة اطول (قوله كاللازم) اى مثل اللازم في القياس فانه ليس بلازم فيه بل مثله من حيث انه لازم في الاستعمال هكذا يفهم من تقرير الشارح الآتى ع وقال في الاطول كاللازم لقوة مقتضى التقديم فيقدم بدلا لانه لا يابى ان يترك البليغ ما هو كاللازم وان كان ليس لازما لان الاعون على قوله فانه مع كونه كلاما جملة (صوابه فانه مع كونه جملة كلام) (قوله وفيه ن المقرر الخ) ظاهره انه متفق عليه وليس كذلك اذ قيل بانها جملة حقيقة (قوله ليس باسم الخ) اى لان الذى يقرب لفظه لا يكون الا انما او فعلا مضارعا (قوله نحو قائم الخ اى فنزل كل من قائم مع التاء وياء النسب مع ما قبلها بمنزلة اسم واحد فاعرب

(١) لم يتعرض للمخاطب ولا الغائب المعلوم اه

على سبيل الكناية (في نحو مثلك لا يرضى وغيرك لا يجد بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة
تعريض بغير المخاطب بأن راد المثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفى البخل عنه على

المراد ليس لازما لا يجوز لعاقلة تركه (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما المستعملان في كلامهم
والقياس يقتضي أن يكون ما هو معناه كالمثال والنار والشبيه والنظر كذلك عبد الحكيم وقال في
الامول فرق بين مثل ومماثل في الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم الحكم على المضاف
اليه الحكم على المثل بطريق الاولى لأن المثل هو الادنى وفي المماثل يلزم الحكم على المضاف اليه لانه الاولى
بل لانهما متساويان في منشأ الحكم لأن المماثل هو المشارك المساوي بخلاف المثل فانه الادنى الملحق اه
والجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلها في الابهام فترى (قوله من
غير ارادة تعريض الخ) فان أريد انسان معين بالمثل والغير لم يكن التقديم كاللازم كما صرح به في المطول
وكان وجهه أن وجه التقديم كونه أعون على الاثبات بالطريق الأبلغ وهو طريق الكناية واذا اريد
التعريض فلا كناية سم وكتب أيضا قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب أي غير مراد به التعريض
بغير المخاطب فقوله من غير الخ حال من النحو المضاف الى المتالين ولفظ من زائد في الاثبات لتضمنه النفي
لانه في قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره ضربتني من غير جرم أي غير ذي جرم وهذا أظهر مما قالوا
برمتهم في توجيهه أن الغير بمعنى لا أي ضربنا شئنا من عدم جرم وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغي
أن تحمل الارادة على القصد بالذات والا فالكناية لا تستلزم نفي ارادة الحقيقة فقوله من غير ارادة الخ تأكيد
لقوله بمعنى أنت لا تبخل وانت تجود لا قيد ثان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن
التقديم كاللازم على ما وهم كيف وقوله لكونه أعون على المراد بهما يقتضي لزوم التقديم في الكل أطول
وقوله حتى لو كان الخ تفريع على المنفى اعنى قوله قيد ثان (قوله بأن راد الخ) تصوير للمعنى فالمراد التعريض
بالمعنى اللغوي وهو الاشارة الاجالية وعدم التصريح لأنك لم تصرح بالمرض به بل ابهمت واجلته لا
الاصطلاحى الآتى ببيانه حتى ردانه غير متحقق هنا لانه اذا كان الكلام مقصودا به الغير أو المثل كان الكلام
على الحقيقة لا التعريض (قوله انسان آخر) أي معين (قوله مماثل للمخاطب او غير مماثل) راجعان لكل من المثل
والغير والاربع (١) صور داخلية في قول المتن ارادة تعريض بغير المخاطب وبهذا تبين ان التعريض بغير المخاطب
في مثلك لا يبخل لا يتوقف على كون ذلك الغير مماثلا للمخاطب والا كان الواجب ان يقال من غير ارادة
التعريض بمثل المخاطب أو غيره أي على المتالين والحاصل انه يصح عند قصد التعريض بغير المخاطب في مثلك لا
يبخل اي قاع المثل على غير المماثل و ارادة مطلق الغير من المثل و امس كلامه فلما وثرا بأن يكون مماثل متعلقا بمثلك
وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد أن الغير في غيرك لا يختص بغير المماثل فالصواب مماثل له او غير المخاطب
بمماثلا أو غيره عبد الحكيم بايضاح (قوله بل المراد نفى البخل عنه الخ) أي في مثلك لا يبخل (قوله على
(قوله فقوله من غير ارادة الخ) لم تذكر في الاطول هذا التفريع عقب وينبغي الخ بل ذكر قبله عبارة طويلة
يتفرع عليها ذلك فانظره اه (قوله مع ارادة المخاطب) أي الحكم على المخاطب على سبيل الكناية

(١) قوله والاربعة صور الخ الحق أنها ثلاثة اذ المثل فيه واحد فقط وعبارة عبد الحكيم قوله مماثل أو غير
مماثل تعميم لغير المخاطب للاشارة الى ان الغير في المتن ليس مقابلا للمثل كما في قوله فقط مثل وغير والا كان
الواجب ان يقال من غير ارادة تعريض بمثل المخاطب أو غيره

انه يجوز التأخير ان يراد الاسماء الا على التقديم فمن رايه في دلائل الاعجاز (قيل وقد يقدم) المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي (لانه) أي التقديم (دال على العموم) أي على نفي الحكم عن كل فرد (نحو كل انسان لم يقيم) فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان (بخلاف ما لو أخر نحو لم يقيم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول (وذلك) أي كون التقديم مفيد للعموم دون التأخير

سم (قوله انه يجوز التأخير) أي الحال والشأن وفي نسخة ان وكتب أيضا ءانه لم يحصل المقصود معه (قوله قيل) قاله ابن مالك ومن تبعه سم وحكاه بقيل للبحث في دليله والا فالحكم مسلم ح ف وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم الواو من المحكي وهي اما للعطف على ما قبله في كلام القائل أو للاستئناف عبد الحكيم وقد للتحقيق وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم لانه دال على العموم تضمن هذا القول انه قد يقدم لانه لا يدل على العموم كفي انسان لم يقيم بخلاف لم يقيم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتأخير احدهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها أطول وهو انما يتأتى اذا قطع النظر عن قول الشارح المسور بكل (قوله المسور بكل) أي أو ما يجري مجراها في افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط ان يكون مقرونا بكل اذ لو لم يكن كذلك لايجب تقديمه نحو زيد لم يقيم ولم يقيم زيد لعدم فوات العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفي لايجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير بقى شرطا آخر وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر (١) فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقيم أبوه فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يقيم أبو كل انسان كذا في عبد الحكيم (قوله نحو كل انسان لم يقيم) من البين ان كل انسان لم يقيم يشتمل على تكرير الاسناد فيفيد التقوية لا محالة فلا بد لجعل النكتة فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب ان تقوية الحكم تأكيد كيد و افادة العموم تأسيس وترجيح التأسيس كترجيح الخسيس على النفس فلا يظن بالبليغ أطول (قوله بخلاف ما لو أخر) أي بخلاف التأخير على انما مصدرية ولا تعرف فائدة لكلمة لو بل لا تقدر على تصحيحه وتعيين جوابه وكان الاوضح بخلاف التأخير أطول ويظهر انها زائدة (٢) (قوله فانه يفيد نفي الحكم) أي رفع الايجاب النكبي لا النفي عن الكل المجموعى بدليل كل وكتب أيضا ءانه اي المحكوم به أطول (قوله عن جملة الافراد) أي عن الافراد المجملة أي التي لم تفصل ولم تعين بكونها كلا أو بعضا بل ابقيت على شمولها الامرين (قوله لا عن كل فرد) أي فقط فلا ينافي ان رفع الايجاب الكلي يصدق بالنفي عن كل فرد كما سيأتي (قوله يفيد عموم السلب) لما كان عموم السلب مستلزما لسلب العموم ترك اداة الحصر بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب فاورده بطريق الحصر عبد الحكيم (قوله وشمول النفي) عطف تفسير قوله والتأخير لا يفيد الخ (هذا كما سيصرح به بناء على الغالب والا فقد يتوجه القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم

قوله تضمن هذا المقول الخ) مبنى على ما جرى عليه في الاطول من ان الضمير عائد الى المسند اليه من حيث هو وان قد ليست للتحقيق فلها مقابل لا على ما جرى عليه الشارح من عود الضمير على المسند اليه المسور بكل فتكون قد للتحقيق فلا مقابل لها فلا يقال قدر قد اه باجوري

- (١) المناسب لتغيير حاله بالخروج عن الابتداء لانه لا يشترط كونه فاعلا عند التأخير
- (٢) وفائدتها التنبيه على انما مصدرية لدفع توهم انها موصولة وليس النع عليها فقول الاطول ولا يفرق فائدة الخ في حيز النع

(ثلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو ان يكون لفظ كل لتفريز المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو ان يكون لافادة معنى جديد مع ان التأسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يتم موجبة مهمة اما الايجاب فلانه حكم فيها بشبوت عدم القيام لانسان لا ينفي القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءاً من المحمول وأما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يتم موجبة مهمة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد

السلب كما في (١) والله لا يجب كل مختال فخور كذا في الفري وهو بمعنى قول بعضهم هذا عند الاطلاق والتجرد عن الصارف الى عموم السلب والا كان له كما في الآية (قوله ثلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) اي يحمل الكلام عليه دون التأسيس وكتب ايضا مانصه اي لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بان يكون مفاد الاول نفي الشمول ومفاد الثاني شمول النفي وكتب ايضا قوله ثلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس هذا (٢) بيان الداعي الى الاستعمال لاتمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد ان اثبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن اقبول أطول (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فان عورض بان استعمال كل في التأكيد أكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة مطول وقوله قلنا ممنوع اي كثرة استعماله في التأكيد فانه مشروط بان يكون مضافا الى الضير غير مجرد من العوامل اللفظية عبد الحكيم وكتب ايضا قوله لان الافادة خير من الاعادة (٣) اي غالباً فلا يرد ان المخاطب اذا كان منكراً وليس معه ما يزيل انكاره وجب التأكيد والاعادة فليست الافادة خيراً حينئذ (قوله وبيان) خبره محذوف تقديره ظاهر ونحو ذلك وكتب ايضا قوله وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس اي ان لم يفد تقديم كل في هذا التركيب عموم السلب وتأخيرها سلب للعموم (قوله فلان قولنا انسان لم يتم) اي في المثال الاول قبل دخول كل (قوله لان حرف السلب الخ) هذا وجه لفلي للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر في موضعه (٤) لكنه جار في لم يتم انسان ايضا مع انها سالبة على ماسيجىء والتحقيق ان الحكم ان كان بسلب الربط فهي سالبة وان كان بربط السلب فهي معدولة فالمحكوم به في انسان لم يتم نسبة سلب القيام الى الفاعل فهي معدولة وفي لم يتم انسان سلب نسبة القيام عن انسان فهي سالبة انظر عبد الحكيم والفرق المعنوي بين السالبة والمعدولة ان الاولى لا تقتضى وجود الموضوع والثانية تقتضى وجوده لأنها موجبة (قوله وقع جزءاً من المحمول) اذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذي هو لم (٥) لان لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يفصل بينهما بالرابطة فاندفع ما يقال لا يتعين ان تكون معدولة المحمول تأمل (قوله مع ان الحكم) من جملة التعليل وأتى به ثلا ترد القضية الطبيعية نحو الانسان حيوان فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد مع انها لا تسمى مهمة لان الحكم فيها على الطبيعة لا على ما صدق عليه الانسان (قوله واذا كان انسان لم يتم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا

(١) هذا تمثيل لقوله مثله بمعنى نظيره في سلب العموم

(٢) محصله انه كيف يستدل صاحب هذا القيل على المنقول بالمعقول

(٣) قوله اي غالباً انظره مع الموضوع وهو المسد اليه المسور الا ان يكون النظر للكلام في ذاته اهـ

(٤) قد يمنع اهـ شيخنا

(٥) قوله لان لم شديدة الخ فيه ان اهل المنطق لا يبالون بذلك اهـ

لا عن كل فرد (لأن الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم
يقم بعض الانسان بمعنى أنها متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهمة

انسان لم يقيم موجبة مهمة (قوله يكون منها) أي (١) اللازمي لا المطابق يؤيد هذا قوله في القيام اذ لو كان
المراد المعنى المطابق لقال ثبوت انتفاء القيام ليوافق ما قدده ويؤيده أيضا قوله عن جملة الافراد دون أن
يقول عن المصدق اذ المطابق لانسان لم يقيم ثبوت انتفاء القيام عن الما صدق بقطع النظر عن كونه
جملة الافراد ويؤيده أيضا دخول الشارح بقوله واذا كان انسان لم يقيم الخ على قول المصنف لان الموجبة
الخ (قوله لا عن كل فرد) أي فقط فلا ينافي قوله الآتي أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها (قوله لأن
الموجبة المهمة) أي التي هي قولنا انسان لم يقيم وكتب أيضا قوله لأن الموجبة المهمة هي ما تشتمل على
ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول هي ما جعل الشيء جزأ من محمولها
وقوله في قوة السالبة الجزئية (٢) هي التي ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض وهو ما يدل على
السلب عن الجملة المستزمنة للسلب عن البعض وما يدل على السلب عن البعض المستزمنة للسلب عن الجملة
فالسالبة الجزئية مطلقا لا تقتضي أي صراحة السلب ع الجملة بل ما كانت مشتملة على دفع الايجاب
السكري (٣) فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله المستزمنة في الحكم عن الجملة ولم يقل المقتضية في الحكم
عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فانها مطلقا صريحة في نفي الحكم عن كل فرد فلذا يصفها بالانتفاء وقد
بعد عن المرام الشارح المحقق في هذا المقام فقال في بيان الاستزمام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء
الحكم عن كل فرد أو عن البعض فقط ويلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام في مفهوم اقتضية دون
مناط صدقها لانه مدار التأكيد والتأسيس ثم بني عليه استعمال الاستزمام والانتفاء وغفل عن أن قولنا لم
يقم كل انسان سالبة جزئية يصدق في حقها أن صدقها ما بالسلب عن كل فرد وأما بالسلب عن بعض فقط
دون بعض مع أنها مقتضية للنفي عن الجملة كاقضاء السالبة الكلية للنفي عن كل فرد أطول وقوله ثم بني عليه
استعمال الاستزمام الخ أي نكتة استعمال المصنف الاستزمام في قوله المستزمنة في الحكم عن الجملة واستعمال
الانتفاء في قوله بعد المقتضية للنفي عن كل فرد وسيأتي عن المطول (قوله عند وجود الخ) دفع لما يقال أن
السالبة تصدق في الموضوع فهي أعلم وحاصل الدفع أن محل كونها في قوة السالبة عند وجود موضوع
السالبة (٤) أما عند عدمه فليست في قوتها بل أعم وكتب أيضا قوله عند وجود الموضوع أي في الخارج (قوله
بمعنى أنها متلازمان في الصدق) بيان للواقع وإلا فلو ثبت المدعى يكفي استزمام الموجبة المعدولة للسالبة
(قوله ويؤيده أيضا قوله عن جملة الافراد) مبني على أن جملة الافراد هي مجموع الافراد كلها قد سبق أنه
أما جملة الافراد هي الافراد المجملية الصادقة بالكل والبعض فهي كالمصدق اه

(١) قوله أي اللازمي عبارة عن الحكم أي لحصل معناه وإلا فمعناه ثبوت انتفاء القيام لجملة الافراد واختاره
لظهور لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البيان اه
(٢) قال العصام السالبة الجزئية قضية تفيد السلب عن البعض أما لمفهومها الصريح أو بطريق الاستزمام اه
(٣) قوله فلذا الخ يحتمل أن معناه المستزمام في الجملة إذ المراد بالمستزمنة المفيدة ولا يخفك ان الاستدلال
لا يتوقف على إرادة الجزئية قسمها بل يكفي الصريحة في النفي عن البعض فيه وهو الذي الذي أراده الشارح
المستدل بما قال لظهوره فلا غلة للشارح أصلا بل كلامه هو المناسب للاستزمام اه شيخنا
(٤) الصواب أن يقول أما مع قطع النظر عن وجوده وعدمه

بنى القيام مما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد وبعضها وأيا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه مما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية (المستلزمية نفي الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنى الحكم عن كل فرد واما بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وأيا ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز ان يكون منفيًا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقيم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لان كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيده المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحها لتأسيس على التأكيده واما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقيم انسان سالبة مهمة لاسورقيها (والسالبة المهمة في قوة السالبة السككية المقتضية للنفي عن كل فرد) نحو لا شيء من الانسان باقائهم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من ان المهمة في قوة الجزئية بينه بقوله (لورود موضوعها) اي موضوع المهمة (في سياق النفي) حال كونه نكرة غير مصدرة بتفطيل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقيم انسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا كذلك كان كل لتأكيده المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتأسيس معنى آخر

فقط عبد الحكيم (قوله بنى القيام) اي بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول او تقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخول الباء محكما به فري اي عني هذا الوجه الثاني اما على الوجه الاول فمدخول الباء محكوم به وكتب ايضا قوله بنى القيام اي بثبوت نفي القيام الخ على ما سبق (قوله واما كان يصدق الخ) الا انه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى التقدير الثاني يكون بالمطابقة نوبى (قوله يصدق نفي للقيام الخ) اي القى هو مدلول السالبة الجزئية (قوله وكما صدق الخ) يبين ان التلازم من الجانبين فيبين اولا ان المهمة المعدولة تستلزم السالبة الجزئية وبين هنا العكس (قوله فهي في قوة الخ) تفريه على الدليل بشقيه (قوله نفي الحكم عن الجملة) بمعنى رفع الايجاب السككي كما يشهد اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفي الحكم عن المجموع فلا يرد انه قد تصدق (١) السالبة مع كذب كل اهل البلد لا تحمل الصخرة لان رفها ليس رفع الايجاب السككي لان الايجاب السككي الحكم فيه على كل فرد وليس الحكم في كل اهل البلد تحمل الصخرة على كل فرد بل على المجموع من حيث هو مجموع فلا يكون رفعه رفع الايجاب السككي سم اي فلا تستلزم السالبة الجزئية نفي الحكم عن الجملة بمعنى المجموع من حيث هو مجموع (قوله لان صدق الخ) دليل لقوله المستلزمية نفي الحكم الخ (قوله واذا كان انسان لم يقيم معناه الخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يقيم وجبة مهمة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لان كل فرد (قوله معناه نفي القيام الخ) اي اللازم لا المطابق اذ هو إثبات عدم القيام نوبى ويلزمه نفي القيام (قوله المقتضية) انما قال في الاول المستلزمية وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتل نفي الحكم عن كل فرد وتحتل نفيه على بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة السككية فانها تقتضي بهر يحتمل نفي الحكم عن كل فرد مطول اي فالاقتضاء يشتر بالصرحة بخلاف الاستلزام (قوله لورود موضوعها في سياق النفي الخ) اي وما عندهم من ان المهمة في قوة الجزئية انما هو في غير موضوعها في سياق النفي وهي نكرة غير مصدرة بلفظ كل (قوله حال كونه نكرة الخ) اشار بذلك الى ان حكم الصنف بان ورود الموضوع في حيز النفي يفيد عموم السلب مقيد بقيدين ان يكون الموضوع نكرة وان لا يصدر بلفظ كل والا كان مفيدا سلب العموم ح ف

(١) ولو كان ما ذكر لا زما لكذب وقوله لان الخ علة لقوله فلا يرداه

وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح (وفيه نظر لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى) يعنى الموجبة المهمة المدولة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد في) للصورة (الثانية) يعنى السالبة المهمة نحو لم يقم انسان (إنما أفاده الاسناد إلى ما أضيف إليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (بالاسناد إليها) أى إلى كل انسان صار مضافا إليه فلم يبق مسند إليه (فيكون) أى على تقدير أن يكون الاسناد إلى كل أيضا مفيد للمعنى الحاصل من الاسناد إلى انسان يكون كل (تأسيسا لا تأكيداً) لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لأن هذا المعنى حينئذ إنما أفاده الاسناد إلى لفظ كل لا شئ آخر حتى يكون كل تأكيداً وهو حاصل هذا الكلام أن لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي دل عليه قبل كل كان كل للتأكيد

(قوله وذلك) أو وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل للتأسيس ثابت لأن الخ (قوله) لا أحد هذين المعنيين (أى نفي القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد) (قوله) لسلب العموم (أى باعتبار لازم معناه والافعه الصريح بوثبوت الاقيام للمصدق عليه الانسان لكنه يستلزم السالبة الجزئية عبد الحكيم (قوله) والتأخير (أى بدون كل) (قوله) وفيه نظر) لم يمنع (٢) المصنف شيئاً من هذا الحكم بل إنما نزاع في صحة دليله كما يدل عليه كلامه في الايضاح سم (قوله) يعنى الموجبة المهمة (إنما قال يعنى لأن الصورة الاولى في كلامه محتملة لها مع كل أو بدونها والمراد الثاني فلذا قال يعنى وكذا يقال فيما بعد (قوله) إلى ما أضيف إليه كل (أى في التركيب الآخر المأتى فيه بكل (قوله) بالاسناد إليها) هذا بحسب الظاهر لا يتناسب قواعد المنطقيين لأن الاسناد اليه عندهم دائماً هو المضاف اليه كل وأما نفس كل فانها هي سورة لبيان كمية افراد الموضوع نعم هذا يوافق قواعد النحويين وأقره ع س سم وعبارة عبد الحكيم قيل فيما ذكره المصنف بحث لأن الاسناد اليه هو ما أضيف اليه كل وكل لبيان كمية الافراد للسند اليه ولذا لا توصف بل المضاف اليه فالنفي عن الجملة أو عن كل فرد لا يستفاد الا من الاسناد إلى ما أضيفت اليه وأيضا ما ذكره لا يجري لو وضع لام الاستغراق في موضع كل لأن التأكيد (٣) في الصورتين الاسناد إلى أمر واحد فاللام لتأكيد ما يفيد الاسناد وتقريره أقول ما ذكره من أن المسند اليه هو ما أضيف اليه كل ان أراد أن ذلك مسند اليه في المعنى فسلم لكن مراد المصنف أن كل مسند اليه في اللفظ وإن أراد أنه مسند اليه في اللفظ فهو خلاف الواقع لأن المرفوع بالابتدائية لفظ كل لا ما أضيف اليه كل ولذا يقال كل الرجال جاءني دون جاؤني وأن ما ذكره لا يجري في المعرف المستغرق فغير مضر اذ هو مانع بكفيه عدم جريان الدليل أعني لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في ضرورة أعني المسند اليه المسور بكل على أن المعلل وجهه في ذلك أنه وقوله دون جاؤني ممنوع بل هذا أفصح من جاءني وقوله اذ هو أى المصنف (قوله) أى إلى كل (قوله) وتأسيس الضمير لأن المراد اللفظة (قوله) ما يفيد لفظ آخر (أى في تركيب واحد واسناد واحد وما هنا ليس كذلك) (قوله) لأن هذا المعنى حينئذ (أى حين حول الاسناد إلى لفظ كل) (قوله) لا نسلم أنه لو حمل الكلام الخ) أى لأنه ليس هنا لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر بل الموجود اسناد إن اسناد إلى كل واسناد إلى انسان فلا

(٢) يحتمل أنه منعه منه شيئاً بقوله وقال عبد القاهر على ما سيأتى فهو في حيز النظر اهـ

(٣) فيه أن المنكر غير المعرف فالاسناد متعدد اهـ

ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحي أم لا أو يريد بذلك أن يكون كل
لا فائدة معنى كان حاصلًا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله (ولأن الصورة
(الثانية) بمعنى السالبة المهمة نحو لم يقيم انسان (إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة
فاذا حملت) كل (على الثاني) أي على أفادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقيم كل انسان نفي القيام
عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيسًا) بل تأكيديًا لأن هذا المعنى كان حاصلًا بدونه وحينئذ
فلو جعلنا لم يقيم كل انسان لمعوم السلب مثل لم يقيم انسان لم يلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس اذ لا تأسيس
أصلا بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر وما يقال من دلالة لم يقيم انسان على النفي عن الجملة بطريق
الاتزام ودلالة لم يقيم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيديًا فافهمه نظر إذ لو اشترط في التأكيدي
اتحاد الداليتين لم يكن كل انسان لم يقيم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيديًا لأن دلالة انسان لم
يقيم على هذا المعنى التزام

تأكيدًا صلاحًا حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قولا ولا يخفى أن هذا) أي عدم تسليم كون كل للتأكيد
لوحمل الكلام بعدها على المعنى الذي كان حاصلًا قبلها أو اسم الإشارة راجع إلى تنظير المتن في كلام صاحب
القول بهذا المنع الذي أشار إليه المنع بقوله لأن النفي الخ (قوله كان حاصلًا بدونه) أي ولو في تركيب آخر
(قوله فاندفاع المنع) أي الذي هو حاصل كلام المصنف سم أي حاصل تنظيره أو أن مراد الشارح بالمنع
تنظير المصنف (قوله وحينئذ يتوجه) أي حين أراد المعنى الثاني للتأكيد وكتب أيضًا قوله وحينئذ يتوجه
أي على الصورة الثانية بمعنى لما كان يمكن أن يراد بالتأكد كيد هذا الثاني فيندفع المنع الأول أشار إلى منع آخر
على تقدير أن يراد به هذا الثاني بدليل حمل المصنف فيه أي في هذا المنع الثاني المشار إليه بقوله ولأن الثانية
الخ كلاً على التأكيدي ولا يكون كذلك إلا إذا أردنا بالتأكد كيد المعنى الثاني الغير الاصطلاحي والحاصل أن
المصنف أورد منوعاً ثلاثة أو لها مشتركتين الصورتين وما بعده مختص بالثانية والشارح دفع المنع الأول
المشترك واعترف بتوجه ما بعده (قوله ولأن الثانية إذا أفادت الخ) أجاب الشارح بأن أفادة النفي في الجملة
في ضمن أفادة النفي عن كل فرد خلاف أفادته على الوجه المحتمل لأن يكون في ضمن النفي عن كل فرد وفي
ضمن النفي عن بعض مع الثبوت لبعض وكل تفيد الثاني والمقادير كل هو الأول فيكون تأسيساً (قوله
فقد أفادت النفي) الصادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن بعض الافراد ليس وكتب أيضًا وجه الملازمة أن
الخاص يتضمن العام (قوله فاذا حملت) أي بعد دخول كل سم (قوله لأن هذا المعنى) أي نفي القيام عن
الجملة لا عن كل فرد سم (قوله كان حاصلًا بدونه) أي دون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس)
أي كما ادعاء صاحب القول السابق وقوله اذ لا تأسيس أصلاً أي لأن لفظ ك للتأكيد على كل حال (قوله
ترجيح أحد التأكيدين) أي تأكيدي النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة إذ كل من النفي عن كل فرد والنفي عن
الجملة كان مفاداً قبل دخول كل فبعد دخولها تكون للتأكيد كيد سم وكتب أيضًا قوله ترجيح أحد التأكيدين
وهو تأكيدي النفي عن كل فرد وقوله على الآخرة وهو تأكيدي النفي عن الجملة (قوله وما يقال الخ) وأفاد على
قوله فيما تقدم لا يكون كل تأسيساً بل تأكيدياً وهو من طرف صاحب القول السابق الذي هو ابن مالك ومن
تبعه (قوله بطريق الالتزام) لأن مدلوله المطابق للسلب الكلي وهو مستلزم رفع الإيجاب الكلي عند
الحكم (قوله فلا يكون تأكيدياً) أي للنفي عن الجملة لعدم اتحاد الداليتين (قوله لم يكن الخ) أي وقد جعل
فما سبق تأكيدياً فهذا الجواب وإن نفهه هنا إلا أنه لا ينفعه فيما تقدم فلم يأت بما يحسم مادة الشبهة في
المطلوب بالكلية يس (قوله لنفي الحكم) أي لثبوت نفي الخ (قوله التزام) إذ مدلوله المطابق إنما هو النفي

(ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهمة) كما ذكره هذا القائل لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد له من مبرز ولا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كلية افراد الموضوع ولا نفي بالسور سوى هذا وحيد يندفع ما قبل سماها مهمة باعتبار عدم السور (وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته سواء كانت معمولة لا أداة النفي أولا وسواء كان الخبر فعلا (نحو) قول الشاعر (ما كل ما يتمنى المرء يدركه) تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. أو غير فعل نحو قولك ما كل منتمنى المرء حاصلا (أو معمولة للفعل المنفي) الظاهر أنه عطف على داخلة وليس بسديد لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك وكذا لو عطفها على آخرت

عن انسان ما يلزمه النفي عن الجملة سم وقوله عن انسان ما أي بعض مبهم وكون مدلوله المطابق ما ذكر غير ظاهر بل مدلوله المطابق ثبوت النفي عن الماصدق ويحتمل أن يكون المراد بالما صدق كل فرد أو بعض الافراد لكن اللازم والحقق البعض فتأمل حذف (قوله ولأن النكرة الخ) هذا لا يضر صاحب القيل في مقصوده لأنه مناقشة معه في التسمية فقط واعتراض عليه بمخالفته اصطلاح القوم (قوله والبيان) أي التبيين سم (قوله ولا محالة) المناسب فاء التفریع (قوله ههنا شيء) هو هنا وقوع الزكرة في سياق النفي وكتب أيضا قوله ههنا شيء خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وخبر لا محذوف وعبرة المطول أظهر من هذه وهي ولا بد لهذا البيان من شيء يبين (قوله سوى هذا) أي الدال على أن الحكم على كلية الافراد قال في المطول والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لاشيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار بل كل ما يدل على العموم فهو سور السالبة اه وقال شيخنا الملو في شرح الفيتة وقول بعض المناطقة ان السور هو اللفظ الدال على ذلك تعريف للسور اللفظي أو مراده اللفظ المذكور أو ما يقوم مقامه اه وقال عى ومتى وجد ما يفيد العموم ولو قريته حال كان ذلك انفيد سور للعموم ولا يختص باللفظ مخصوص اتفاقا (قوله وقال عبد القاهر فان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق فما فائدة اعادته قلت فائدة ذلك الاشارة الى أن ما ذكره صاحب القيل حق وأن الباطل دليله وفي هذا الجواب نظر لان ذلك معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بان يقول واليه ذهب عبد القاهر أو هو الصحيح فالاولى الجواب بان ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل لان تقديم النفي على كل يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل فرد بالنفي عن البعض فقط ويفيد النفي عن بعض الافراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي فيبينهما العموم والخصوص فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسندا اليها وكلام الشيخ أعم من ذلك كما ستقف عليه فلوسلم عدم المخالفة كان في اعادته هذه الفوائد الاتية (قوله كلمة كل) انفظ كلمة ثابت في أكثر نسخ الشارح وعليه فقي كلامه تغيير اعراب المتن (قوله بان أخرت عن أداته) أي انفظا ورتبة وقدمه للثاني بقوله كل الدراهم أخذ لان كل رتبة ههنا التأخير وكتب أيضا مانعه أي بلا فاصل أطول (قوله نحو ما كل الخ) يحتمل أن تكون حجازية وأن تكون تميمية سم فهو يصلح مثلا لكل المعمولة لا أداة النفي يجعلها حجازية ويصلح مثلا لغير المعمولة لا أداة النفي يجعلها تميمية (قوله تشتهي السفن) أي أصحاب السفن (قوله شامل لذلك) أي فلا يحسن عطفه باو مطول فاندفع ما يقال أنه من عطف الخاص على العام ولا محذور فيه وحاصل الدفع أن عطف الخاص على العام لا يكون باو بل بالواو وكون أو بمعنى الواو تكاف تأمل قولنا وكذا لو عطفها (الخ)

بمعنى أو جعلت معمولة لأن التأخير عن أداة النفي أيضا شامل له اللهم إلا أن يخص التأخير بما إذا لم تدخل
الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تائيدا للاحدهما
أو غير ذلك (نحو ما جاء في القوم كلهم) في تأكيدهما (أو ما جاء كل القوم) في الفاعل وقدم التأكيد على الفاعل
لأن كلا أصل فيه (أو لم آخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر (أو كل الدراهم آخذ) في المفعول المتقدم وكذلك
آخذ الدراهم كلها والدراهم كلها آخذ ففي جميع هذه الصور (توجه النفي إلى الشمول خاصة) لا إلى أصل
الفعل (وأفاد) الكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف إليه كل إن كانت كل

أى ليس بسديد أيضا (قوله بمعنى أو جعلت معمولة) يحتمل أن المراد أن معمولة بمعنى جعلت فهو اسم
يشبه الفعل معطوف على فعل كما تقرر في النحو ويحتمل أن جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقى
معموله سم دعى الاحتمال الثاني يكون فيه فساد ثان لأن حذف المعطوف وبقاء معموله مخصوص
بالعطف بالواو كما في قوله الشاعر * علقتهما تبنا وماء باردا * كما ذكره في الخلاصة (قوله اللهم الخ)
وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله وأخرت سم (قوله بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل)
والمعنى بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل المنفى مطول
هذا على تقدير عطف معمولة على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخله إن كانت كل داخله في حيز
النفي بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو كانت معمولة للفعل المنفى وإذا خص
التأخير فقد خص الدخول لأنه تصوير للدخول (قوله أو غير ذلك) كان يكون ظرفا أو مجرورا أو تائيدا
لاحدهما نحو ما مررت بكل القوم أو بالقوم كلهم أو ما مررت كل اليوم أو اليوم كله (قوله أو ما جاء كل القوم)
لم يقل أو ما جاء كلهم تنبيه على أن كل المضاف إلى الضمير لا يكون التائيدا كيدا أطول ويرد عليه قول الشاعر
قد أصبحت أم الخيار الخ وقوله الشاعر * ثلاث كلهن قتلت حمدا * فكان الأولى أن يقول لا يكون
فاعلا (قوله لأن كلا أصل فيه) أى في التأكيد وإن كان الفاعل أصلا في نفسه سم وكتب أيضا ما نصه
قيل أن العبارة مقلوبة والأصل لأن التأكيد أصل فيها إذ ليس المراد أن كلا أصل في التأكيد وغيرها
كاجمعين فرع عنها بل المراد أن التأكيد هو الأصل في كل وغيره كالفاعلية ليس أصلا فيها ولك أن تقول
المعنى أن كلا أصل في التأكيد كيددون الفاعلية فلا قلب (قوله وكل الدراهم آخذ) قال في المطول جعل
الفعل متفيا بل لأن المنفى بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولولن على ما بين في النحو اه وهذا بناء على
ما نقل الرضى عن سيدي به أنه حكى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال سيدي به أنه حكى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال
الفرى الوجه الذى ذكره انما ينهض وجهها العدم ايراد مثل كل الدراهم ما أخذت في الامثلة لا لعدم ايراد
مثل ما كل الدراهم لان المقرر في النحو امتناع الاول والثاني والفرق أن ما التائيد لها الصدارة لاشابهتها
حرف الاستفهام في الدخول على الاسم والفعل بخلاف لم ولولن فانهما لا يختصا بفعل صارا كالجزء
منه فيجوز تقديم ما في حيزها عليها كجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه وأما لا فانها وإن كانت كما
في الدخول على القيلين إلا أنها حرف كثر تصرفهم فيها كما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا
ذنب وعزمت عليك أن لا تضربني يعمل ما بعدها فيما قبلها اه ما خصا (قوله وكذلك آخذ الخ) أشار
إلى أن المصنف ترك التأكيد اعتمادا على فهمهما مما سبق كما في المطول (قوله توجه النفي الخ)
جواب أن فقول الشارح ففي جميع الخ حل معنى (قوله ثبوت الفعل) أى ثبوت مدلوله وكذا قوله أو
الوصف ففي كلام الشارح توسع بأقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما قبل أن أراد بالفعل المصطلح عليه فلا

(١) قوله جعل الفعل الخ لا يخفى أن الممثل مختار والافيهحتاج لنسكتة عدم التثيل بغيرها اه

في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أي تعلق الفعل أو الوصف (به) أي البعض ما أضيف إليه كل أن كانت كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى والله لا يجب كل مختال فخور والله لا يجب كل كفار أنيم ولا تطع كل خلاف مهيمن (والإ) أي وإن لم تكن داخلة في حيز النفي بأن قدمت على النفي انقضا ولم تقع معمولة للفعل المنفي (عم) النفي (كل فرد) مما أضيف إليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذواليدين) اسم واحد من الصحابة رضي الله عنهم (أقصر

ثبوت له الأعلى التجوز وإن أودبه الخ حدث فلا حاجة لقوله أو الوصف عبد الحكيم كتب أيضا قوله ثبوت الفعل أو الوصف كان الأولى أن يقول ثبوت الحكم لأجل أن يشمل الاسم الجامد كما في ما كل سوداء قمر وما كل بيضاء شحفة قال في الأطول ولا يشمل نحو ما كل القوم كاتباً أبوه ويكتب أبوه فإنه ليس فيه ثبوت الفعل أو الوصف لبعض بل يتعلق ببعض (١) اهـ وقد يدفع عدم شموله هذا يجعل البعض في كلام المصنف شاملاً لبعض مدخول كل وبعض من يتعاق به (قوله في المعنى) أي فقط أو واللفظ وكتب أيضاً قوله في المعنى قيد به ليشمل ما إذا كانت كل فاعلاً وتأ كيداً للفاعل سم أو مبتداً أو اسماً للناسخ (قوله أو تعلقه به) إطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل أو التعلق على نسبته للمفعول اصطلاح شائع ع (قوله بدليل الخطاب) أي مفهوم المخالفة مثلاً ما جاء القوم كأنهم نفي لحيء الكل فيفهم منه ثبوت محيى البعض تأمل سم (قوله والحق أن هذا الحكم) أي قوله توجه النفي إلى الشمول وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض وكتب أيضاً قوله والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى قد يقال بل هو كلى ولا دلالة في ذلك لجهلنا أن يعتبر فيه دخول كل بعد النفي لا قبله فيكون قيداً في النفي دون النفي فيكون من شمول النفي لأن القيد إذا اعتبر بعد النفي كان قيداً فيه لا في المنفي فيكون النفي نفياً مفيداً لا نفي مقيد اهـ سم وفيه تأمل وقال الحنفيد قوله والحق أن هذا الخ لم يمكن أن يقال كلام الشيخ مبني على الوضع وإفادة تلك الأمثلة لشمول النفي بواسطة القرائن اهـ وقوله مبني على الوضع أي باعتبار الوضع وقطع النظر عن القرائن (قوله والله لا يجب كل مختال) أي متكبر معجب وقوله فخور أي كثير الفخر على الناس بنير حق وقوله والله لا يجب كل كفار أي جاحد بتحريم الزنا فخرى وقوله أنيم أي كثير الأنيم وقوله ولا تطع كل خلاف أي كثير الخلف في الحق والباطل وقوله مهيمن أي قدير في الرأي والتمييز أو حقير عند الناس لأجل كذبه اهـ فخرى وكتب أيضاً قوله ولا تطع كل خلاف مهيمن أو رد هذه الآية وإن لم تكن من قبيل النفي الذي الكلام فيه إشارة إلى أن النفي كالنفي في الحكم السابق (قوله بأن قدمت الخ) إشارة إلى النفي المستفاد من لفظه لا يتوجه إلى القيد أعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقديم كل عليه فلا يرد أن انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانهائية في الكلام أصلاً فلا الصبح حينئذ قوله عم النفي على إطلاقه فخرى (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيد به ليخرج كل الدواجم لم أخذ فانها مقدمة على النفي لكنها معمولة للفعل المنفي (٢) ولو زاد وتيرة بعد قوله انقضا لاستغنى عن قوله ولم يقع الخ تأمل (قوله اسم واحد) أي لقبه وأما اسمه فقيل الخرباق وقيل العرباض (قوله أقصر

(١) فيه ما فيه لقوله بعد إطلاق الثبوت الخ اهـ شيخنا

(٢) قوله ولو زاد الخ ما صنعه الشارح أنسب بالمصنف ورد على قول الشرح بأن الخ لا يشمل لم يقم أبوه كل رجل إلا أن يراعى ما سبق أول المبحث اهـ

الصلاة) بالرفع فاعل قصرت (أم نسيت يا رسول الله) عليه الصلاة والسلام (كل ذلك لم يكن) هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القص والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين أحدهما أن جواب أم ما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعاً تخطفة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما والثاني ماروى أنه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليمين بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع (وعليه) أي على عموم النفي عن كل فرد (قوله) أي قول أبي النجم (قد أصبحت أم الخياري تدعى * على ذنبا كله لم أصنع) برفع كله على معنى لم أصنع شيئاً مما تدعيه على من الذنوب ولا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الإظهار

الصلاة) إما الظهور وإما العصر على ما رواه البخاري ومسلم كذا في الطبقي والقول بأنها أحد العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه إحدى صلاتي العشي والمراد صلاتي وقت العشي وهو من الزوال إلى الغروب اهـ عبد الحكيم (قوله بالرفع) دفع به توهم أن الصلاة مفعول أقصرت كأكرمت بدليل أم نسيت سم أو كأضربت (قوله فاعل) هذا على رواية أقصرت بالبناء للفاعل وروى أيضاً بضم القاف وكسر الصاد على البناء للمفعول وعليه فالصلاة نائب فاعل (قوله كل ذلك لم يكن) فإن قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر لأنه يلزم عليه الكذب فإن بعضه قد كان في نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وأن أريد في ظني لم يرد عليه الاعتراض بأن بعضه قد كان في نفس الأمر فكيف قال ذو اليمين ذلك فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر بحسب ظني فبين ذو اليمين أن الظن لم يطابق نفس الأمر ع س م (١) واعتقد خلاف الواقع بإرادته تعالى للتشريع ليس نقصاً قاله ع ق * (فائدة) * ذكر العارف ابن أبي حمزة في شرح مختصره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسه إلا أربع مرات سلم من اثنتي عشرة وقام من ثمانية وقام إلى خامسة وأسقط آية من سورة اهـ وقوله وقام من ثمانية أي بلا تشهد أول وكتب أيضاً قوله كل ذلك لم يكن فيه دليل على أن من قال ناسياً لم يفعل وكان قد فعل أنه غير كاذب كذا في الكرماني فكل كلام الناس ليس بصادق ولا كاذب راجع عبد الحكيم وكتب أيضاً ما نصه سالية كاية (قوله هذا قول النبي الخ) هذا إيضاح فإن كون قوله عليه الصلاة والسلام معلوماً من قوله كقول النبي الخ (قوله أو بنفيهما جميعاً) أي وليس في الجواب تعيين أحد الأمرين فيلزم أنه أراد نفي كل منهما سم وكتب أيضاً قوله أو بنفيهما جميعاً لم يقل أو بآبائهما جميعاً مع أن الظاهر أن جواب أم قد يكون بآبائ الأمرين جميعاً لأن هذا غير متأت في الحديث بخلاف آيات أحدهما ونفيهما جميعاً (قوله تخطفة للمستفهم) أي في اعتقاد ثبوت أحدهما سم (قوله لا بنفي الجمع بينهما) أي (٢) ولم يعتقد ثبوتها جميعاً فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيًا لكل منهما سم (قوله لا نه عارف) أي المستفهم (قوله بعض ذلك قد كان) موجبة جزئية (قوله برفع كله) اعتراض على الرفع بأن المذكور في معنى اللبيب وغيره امتناعاً يضر بت بالرفع لما فيه من تهئية العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم ودفع بأن ما نقله الشارح في مطوله عن سيديويه من قول الشاعر * ثلاث كاهن قتلت عمدا * برفع كاهن يدل على جواز التركيب المذكور أفاده الفري (قوله شيئاً مما تدعيه على من الذنوب) أشار إلى أن المراد من الذنب في قوله تدعى على ذنبا الذنوب بقرينة إتمام بعد ما ثبت أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا قاله السيرافي فري وعبارة عبد الحكيم إشارة إلى النكرة أغنى ذنبا للعموم وإن كانت في الآيات اهـ (قوله ولا فائدة الخ) فيه بحث فلا نسلم أن العدول عن النصب لذلك لجواز

(١) جواب عما يقال

(٢) عبارة المطول لا ينبغي الجمع بينهما لأنه لم يعتقد الخ ما هنا فتمل اهـ

إلى الرفع المقر إليه أي لم أصنعه (وأما تأخير) أي تأخير المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجيء بيانه (هذا) أي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة (كاه مقتضى الظاهر) من الحال (وقد يخرج الكلام على خلافه) أي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه (فيوضع المضمير موضع المظهر كقولهم نعم رجلا) زيد (مكان نعم الرجل) فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير

أن يكون لفظ كل المضاف إلى الضمير لا يقع مقعولا فإنه لا يجوز رأيت كاهم ولا رأيت كاهم وإنما يقع تأكيداً أو مبتدأ مع من صرح بذلك في المطول ونقله عن ابن الحاجب وأطال في هذا الحل فراجعناه فإنه مهمم ثم وفي يس عن المعنى أنها تقع مقعولا قليلا فراجعناه (قوله) (وأما تأخير) أي عن المسند (قوله) فلاقتضاء المقام تقديم المسند) يعني أن تأخير ليس (١) من مقتضيات الأحوال وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه أطول وكتب أيضا مانصه ككونه عاملا وله صدر الكلام (قوله) هذا كاهم (لقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر (٢) من وجوه حيث وضع اسم الإشارة موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيها على أنه جعل الأحوال المقدمة بنهاية الإيضاح كالخسوس وبحسن البيان ولطف المزج واحداً أطول ببعض تقديم وتأخير (قوله) أي الذي ذكر (أشار إلى أن أفراد اسم الإشارة مع أن المشار إليه متعدد لتأوله بالذكور (قوله) كاهم مقتضى الظاهر) مبني على التغليب والا فترك الخطاب مع معين إلى غيره الذي ذكر في مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر ففرى وتقدم عن عبد الحكيم ما يخالفه وكتب أيضا قوله كاهم به باير اذكاه تأكيذاً أو مبتدأ على أن المشار إليه متعدد أطول وكتب أيضا مانصه تقدم أن مقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال فإن كل مقتضى ظاهر مقتضى حال ولا عكس لأن مقتضى الحال يصدق بمقتضى باطن الحال (قوله) وقد يخرج الكلام) أتى بكلمة قبله مع المضارع إشارة إلى قلته بالنسبة إلى مقابله وبدأ فيه بوضع المضمير موضع المظهر على خلاف بدء الافتتاح بوضع اسم الإشارة موضع المضمير لأنه يفوق (٣) ما وراء كذا في الأطول (قوله) لاقتضاء الحال) أي باطن الحال (قوله) كقولهم) أي العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند إليه لفظاً أو تقدير أو في كلام المصنف أيضاً وضع المضمير موضع المظهر على ما قاله الفري وفيه أن ثم قرينة تدل على أن المرجع العرب فهو على حد حتى توارت بالحجاب فلا يكون من وضع المضمير موضع المظهر (قوله) كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجلا مكان نعم الرجل فقد أشار إلى أن الضمير عبارة عن متعقل مبهم يفسره التمييز وهو مع تميزه بمنزلة الرجل أطول (قوله) وهذا الضمير الخ) عبارة المطول وهذا الضمير عائد إلى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كما مظهر في نحو نعم الرجل ليحصل الإبرام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام أو الذم العام أعني من غير تعيين خصلة اه قال السيد هذا يشعر بأن اللام في الرجل للعهد الذهني كما اختاره بعضهم وزعم أن اللام ههنا كاللام في قولك ادخل السوق حيث لا عهد (قوله) مبهم باعتبار الوجود) أي باعتبار التحقق في الخارج فشخصه مبهم كما أن جنسه مبهم ولذا احتاج لتمييز بين جنسه ومخصوص بين شخصه (قوله) أعني من غير تعيين خصلة) أشار به إلى أن المراد بالعموم الإطلاق لأن العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وهو غير موجود ههنا إنما الموجود هنا المطلق وهو ما دل على الماهية بلا قيد اه عبد الحكيم بإيضاح اه

(١) فيه أنه قد يكون داع لتأخيره في نفسه مع قطع النظر عن المسند راجع عبد الحكيم اه

(٢) المراد بالجمع ما فوق الواحد اه

عائد الى متعقل معهود في الذهن والترم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمير موضع المظهر (في احد القولين) اي قوله من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقدير او يكون التزاما فإراد الضمير

بينك وبين مخاطبك ورد كونها للجنس بقوات الابهام المقصود في هذا الباب ويجوز ان تفسره بزيد مثلا ويجوز ان تنزيهه وجمعه واجيب بان المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة (١) فالابهام موجود كما في المعهود ووضح تفسيره بمخصوص ايضا واما نعم الرجال ونعم الرجال فالمراد به (٢) جنس التنزية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثنى أولا وجمع ثم عرف بلام الجنس وفي الجملة عن الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا عائد الى الجنس ايضا وقال الفري جاء ثم لراخي التفسير وتباعده في الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو أن المراد بالمدح والذم العامين في هذا الباب هو المبالغة فلما ارادوا زيادة المبالغة والتعميم (٣) ابهما والفاعل أولا لتشوف النفس اليه وترغب في طلبه اه (قوله وعائد الى متعقل الخ) في كلام غير واحد من النحاة كالدماميني أنه عائد الى التميز وعليه يكون التميز مفسر للضمير بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون مفسر له بواسطة تفسيره لمرجه وكتب ايضا قوله الى متعقل أي الى شئ مطلق متعقل معهود باطلا في الذهن (قوله معهود) اقتصر الشارح على أحد القولين في الضمير والقول الثاني انه للجنس والقولان مبنيان على القول في ال من قولنا نعم الرجل فليل أنهما للجنس (قوله بنكرة) أي لا بمعرفة ليعلم جنس المتعقل أي فقط أي دون شخصه ليحصل الابهام ثم التعيين الحاصل بالمخصوص بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيقوت الابهام ثم التعيين (قوله أي قول الخ) تفسير لاحد القولين لا القولين (قوله خبر مبتدأ محذوف) لانه لما تقدم ذكر الفاعل منها فقدر السؤال عنه بمن هذا فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف أي زيد مدح ولعل وجه ان الحذف بآخر الجملة أنسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لانه اذا الغرض تخصيص الممدوح باسمه في جواب السؤال عنه مع أنه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسب الحذف وأيضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مفسده صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغنى اللبيب فري (قوله فيحتمل عنده) أي فليس من هذا الباب على القطع ويحتمل أن يكون الضمير عائدا الى المتعقل الذهني ويكون من هذا الباب والعائد الرابطة كونه عبارة عنه في الخارج سم ونظري في قوله ويكون من هذا الباب بانه على هذا الاحتمال الثاني من موضع المضمير المبهم موضع المضمير المعين لا من وضع المضمير موضع المظهر وفي الاطول ما يوافقه (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا الى المخصوص فيلزم تنزية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص منثى أو جمعا سم وأورد ايضا على احتمال عود الضمير الى المخصوص أن الضمير حينئذ متعين لا ابهام فيه فقات الابهام ثم التفسير وانه لم يبق لا يرد التميز فائدة (٤) واجيب

(١) فيه أنه ان أراد الجنس منه حيث هو فلا ابهام فيه بل الاطلاق وكذا لو اراد منه حيث تحققه في كل فرد لأن العموم غير الابهام وان اراد باعتبار وجوده في فرد غير معين فهو العهد الذهني اه عبد الحكيم (٢) فيه أن المقصود مدح كل واحد من المخصوصين المذكورين بعد الجلبين لا مدحه من حيث التنزية اه (٣) قوله زيادة مبالغة لا يخفى أن المبالغة انما تحصل بحصر الجنس في المخصوص واتحاده به ولا يحصر هنا ودعوى لاتحاده انما تجب على تقدير كون المخصوص خبر بعد الاعلى كونه هذا اه

(٤) لئلا تنفر النفس عنه لو مل عليها بالتفرق (٥) قوله واجيب بان المراد الخ ليس بالادعاء في الجنس انما الادعاء في تفسيره بزيد فالجواب اسقاط هذه العبارة وزيادة لفظ الادعاء بقوله ووضح تفسيره بمخصوص اه

حيث لم يقل نعموا ونموا من خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة (وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو القصة) فالأضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤث إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمير موضع المظهر في البابين بقوله (ليتمكن ما يعقبه) أي يعقب الضمير أي يجيء على عقبه (في ذهن السامع لأنه) أي السامع (إذا لم يفهم منه) أي الضمير من (معنى انتظره) أي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد ووده فضل تمكن لأن المحصول بعد الطاب أعز من المساق بلا تعب ولا يخفى أن هذا لا يحسن

بأن الإبهام والتفسير يكفي له تأخير المرجع لفظا والتمييز للتأكيد كما في نعم الرجل رجلا وقوله تعالى (١) ذرعا سبعم ذراعا (قوله نعموا ونموا) عبارة المطول نعم الرجلين زيدان ونموا رجلا الزيدون (قوله لكونه من الأفعال الجامدة) يرد (٢) عليه أن ليس من الأفعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بها المرجع تدبر (قوله وقولهم هو أو هي زيد عالم) اختاره على زيد قائم لأن الجملة المفسرة لضمير الشأن يجب أن تكون أمرا عظيما يعنى به ويستحق أن يقال لتكنه في نفس السامع وذكر الجملة الاسمية لأن الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شيء من النواسخ اه أطول وكتب أيضا مانصه ولم يحتج الخبر الجملة هنا إلى رابط لأنه عين المبتدأ فهو في حكم المفرد أي الشأن أي الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج إليه في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو قول زيد منطلق أي مقول هذا اللفظ (قوله مكان الشأن والقصة) يشير إلى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة فترى وكتب أيضا مانصه هو راجع إلى الشأن المعقول وهي إلى القصة المعقولة يفسرها الجملة بعد أطول (قوله غير فضلة) ولا كالفصلة صرح به الرضى بخلاف الفصلة نحو أنها بنيت غرفة وما هو كالفصلة فهو أنها كان القرآن معجزة لأن المؤنث منصوب نصب الفضلات فلا يختار التأنيث في ذلك بل يقال أنه في المنالين قال الرضى لأن الضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقتها للفضلات يس (قوله فقوله هي زيد عالم مجرد قياس) يمكن أن المصنف نبه به على أن مقتضى القياس أن يستوى المذكور والمؤنث في كل جملة لأن كل جملة شأن وقصة من غير فرق وتخصيص المؤنث بما حمدته مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس كذا في الأطول لكن هذا لا ينهض عذرا للمصنف بعد قوله وقولهم المقتضى استعمال هو زيد عالم (قوله مجرد قياس) أي قياس مجرد عن الاستعمال والسجع فلا يصح قوله وقولهم المقتضى أن ذلك مسموع وكتب أيضا قوله مجرد قياس أي على قولهم هي عند مليحة بجامع عود الضمير في كل على القصة ولذلك قال الرضى وتأنينه وإن لم تضمن الجملة مؤنثا قياس لأن ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع اه (قوله أي يجيء على عقبه) إن قلت لا حاجة لذلك على الجواب اه إنما أتى بهذا تأكيدا للتعقيب والاصاق لأنها تشعر بالاستعلاء والتمكن وبيان أن عقب حال جرهما بعلی ليست طرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالمنى على آخره وطرفه فتفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وإن لا فاصل بينهما (قوله أعز من المساق) وجه الاعتزاة أن فيه امرين لذة العلم ودفع المشوق بخلاف المساق بلا تعب فإن فيه الأول فقط ولا يخفى أن اللذة المشتملة على دفع الألم أحلى من اللذة الموجودة بدونه حنف (قوله ولا يخفى الخ) إنما يرد إذا جعل التعليل اعنى ليتمكن تعليلا لوضع المضمير موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو

- (١) بناء على أن التميز ادوعها وأما أن كان المراد منه مذروعا فالتمييز على حقيقته اه
(٢) يجب بانه جزء علة والجرىاته مجرى الامثال والاتكون جوذه زيادة عن ليس فانه يقال لست لسنا وغير ذلك بخلاف ما هنا اه شيخنا

في باب نعم لان السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه متشوق والانتظار (وقد يعكس)
وضع المضمر موضع المظهر اى يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) اى المظهر الذى وضع موضع المضمر
(اسم اشارة فلكمال العناية بتميزه) اى تمييز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله . كم عاقل عاقل)
هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه (اعيت) اى اعيتته واعجزته او اعيت عليه وصعبت
(مذهبه) اى طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا . هذا الذى

الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليل لقوله وقولهم هو او هو زيد عالم
فلا ورود له فترى وكتب ايضا مانعه يمكن ان يقل مراد المصنف ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم
بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر (١) لجواز ان يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل لا يصح في باب
الخ افاده عبد الحكيم

(قوله في باب نعم) وكذا في ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائما افاده في الاطول (قوله لان السامع
الخ) (٢) لا يخفى انه بمجرد سماع الفعل تنتظر النفس للفاعل لا نهلا بد لكل فعل من فاعل لكنهم لم يعتقدوا بهذا
الانتظار لعدم تمامه من حيث ان النفس تعلم انه لا بد من مجيئه وان الانتظار التام انما يتحقق اذا وجد محل
ما ينتظر ولم يجىء كافي ضمير الشأن فان حق الضمير ان يتقدم مرجعه ولو تقديرا فاذا وجد محله ولم يوجد
يتحقق الانتظار التام حينئذ وحاصله ان الانتظار انما يتحقق فيما وجد مرجعه ولم يوجد ع من مسم وبقوله
من حيث ان النفس الخ يندفع من افادة قوله لعدم تمامه لحكم النجاة بتمام الانتظار الى الفاعل وقوله فيما وجد
مرجعه اى محل مرجعه (قوله فلا يتحقق فيه التشويق الخ) اى فلا يستقيم تعليل وضع المضمر موضع المظهر في
باب نعم بما ذكره (قوله لا اختصاصه) اى اختصاص مدلوله وكتب ايضا قوله لا اختصاصه بحكم بديع اى لكونه
مختصا في العبارة بحكم بديع اورد له والاحسن لكونه محكما عليه بامر بديع افاده في الاطول (قوله كم
عاقل) كم الخبرية المضافة الى مميزها المفرد في موضع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعيت خبر فترى وكتب
ايضا قوله كم عاقل الخ المقابل الحقيقي للعاقل المجنون وللجاهل العالم فهي ايقاع جاهل مقابل لعاقل رمز الى ان
العقل بلا علم لا يعتد به وان الجهل يلزمه الجنون فالعاقل يجب عليه ان يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله والجاهل
مجنون لتباعدنا عن اكتساب الحكايات واداب قوله عاقل وزنديقا نفسه فاخطا في الاول واصاب في الثاني
اما في الاول فلان مقتضى العقل ان لا يتوغل في الامور الالهية ولا يعترض على الله فيها واما في الثاني فلانه
زنديق ملحد يس واخطا ايضا في وصف نفسه بالعالم التحرير لانه لو كان عالما تحريرا ما اعترض على الله
في ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حسيا ومعنويا وان الثاني افضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم
وكتب ايضا مانعه واين هذا من قول بعض العارفين

كم عاقل يسكن بيتا بالكرا . وجاهل له قصور وقرى

لما قرأت قوله سبحانه . نحن قسمنا بينهم زوال المرا

كم من اديب فهم قلبه . مستكمل العقل مقل عديم

ومن جهول مكثر ماله . ذلك تقدير العزيز العليم

وقول بعضهم

(قوله هو وصف الخ) اى وليس بتأكيد كما سبق الى الوهم اذ لا محل للتأكيد ومغايرته للموصوف بحمل
الابهام المستفاد من التنكير على الكمال فكأنه قيل كم عاقل كامل العقل عبد الحكيم (قوله واعجزته) تفسير

(١) (قوله لجواز ان الخ) فيه انه حينئذ ليس من وضع المضمر كما مر في قوله وقولهم اه

(٢) (قوله لا يخفى الخ) ان اريد ظاهره دفعه كلام الشارح وان اريد ان الضمير متعلق في الجملة من حيث
ان نعم لا بد لها من فاعل ولو ضميرا كان مستقيما لكن لا يشاهده ظاهر الكلام تأمل

ترك الاوهام حائرة . وصير العالم النحرير (المتقن من نحر الامور علما) اتقنها (زنديقا) اي كافرا ناقيا للصانع
العبد الحكيم فقله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان
القياس فيه الاضمار فعبد الى اسم الاشارة لكمال العناية بتميزه ليرى السامعين أن هذا الشيء المتميز
المتين هو الذي له الحكم المجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع
هو الذي أثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة (او التهكم) عطف على كمال العناية (بالسامع كما اذا كان)
السامع (فاقد البصر) أو لا يكون ثمة مشارا اليه أصلا (أو النداء على كمال بلائته) اي بلائدة السامع بأنه لا
يدركه غير المحسوس (أو) على كمال (فطانتة) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (او ادعاء كمال
ظهوره) اي ظهور السند (وعليه) اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمير لادعاء كمال الظهور (من
غير هذا الباب) اي باب المسند اليه (تعالت) اي اظهرت العلة والمرض

وقوله أو اعيت عليه فاعيت على هذا لازم وعلى الاول متعدد والوجه الاول أحسن لأن حذف العائد
المفعول اهون من حذف العائد المجرور وكذا في الاطول وقوله وصعبت تفسير (قوله ترك) أي صير فان
ترك اذا عدى لاثنتين يكون بمعنى صير على ما في التسهيل اطول (قوله الاوهام) اي العقول اي أهل
العقول فسمى المحل باسم الحال وحذف المضاف (قوله وصير العالم النحرير زنديقا) فان قلت اذا كان هذا
يصير الاوهام ذوات حيرة فغاية امر العالم أن يتحير فمن أين يصير جازما بنفى الصانع قلت جعله الغضب
المستولي عليه من حرمانه مع استحقاقه منكرا للصانع معاندا اطول ويجاب أيضا بأن الزندقة لا تتوقف
على الجزم بنفى الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لذلك التحير غالبا (قوله من نحر الامور علما) تمييز محمول
عن المفعول والاصل نحر علم الامور اي اتقنه وتفسير النحر بالاتفاق تفسير مجازي علاقته المشابهة في ازالة
ما به الضرر فان القتل والذبح الذي هو معنى النحر الحقيقي يزيل الدماء والرطوبات التي بالحيوان والاتقان
يزيل الكوك والشبهات (قوله فكان القياس فيه الاضمار) لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة
حقيقة في المحسوس سم (قوله فالحكم البديع) اشارة لرد ما قاله بعضهم أن الحكم البديع كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فعني اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم
بديعا انه ضد ما كان ينبغي قال في المطول ولا يخفى ما فيه من التعسف سم (قوله هو الذي أثبت الخ) وهو
جعل الاوهام حائرة الخ (قوله عطف على كمال العناية) لاعلى اختصاصه ولاعلى العناية اذ التهكم بمن لا
بصر له مثلا انها يقتضى ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية بتميزه وان كان اسم الاشارة مفيدا له
وفيه تعريض صاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخل تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البديع
اه عبد الحكم (قوله ولا يكون ثمة مشارا اليه) أي محسوس فالمنفى المشار اليه المحسوس لا المشار اليه
مطلقا فلا يقال اذا لم يكن ثمة مشار اليه لم يكن هناك مرجع للمضمير فلا يكون المقام للمضمير لتوقفه على
المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمير تأمل من سم بالمعنى والاحسن ان معنى ثمة في
حاضرة المتكلم اي لا يكون في حضرة المتكلم مشار اليه أصلا أي لا محسوس ولا غيره بأن كان المعبر عنه
غائبا (قوله أو على كمال فطانتة) زاد في الاطول أو التنبيه على كمال حدة بصره (قوله تعالت الخ)
قبل هذا البيت

قفي قبل وشك البين يا ابنه مالك . ولا تحرميني نظرة من جمالك

فان ساءني ذكراك لي بمساءة . فقد سرنى أنى خطرت ببالك

وبعد

قوله قفي امر المعاطبة من الوقوف وشك البين قرب البعد والواو في وما بك علة حالية وتريد بن قتلي في

(كي اشجى) اى احزن من شجى بالكسر اى صار حزينا لا من شجى بالعظم بمعنى أشب في حلقه (وما بك علة
• تريدن قتلى قد ظفرت بذلك) اى يقتلى كان مقتضى الظاهر ان يقول به لا نه ليس بحسوس فعدل الى ذلك
اشارة الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس (وان كان) المظهر الذى موضع المضمهر (غيره) اى غير اسم الاشارة
فلزيادة التمكن اى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع (نحو قل هو الله احد الله الصمد) اى الذى يصمد اليه

موضع الحال أو الاستئناف أو البديل وقد ظفرت استئناف جواب هل ظفرت بهذا المراد فترى وقوله
والواو في ما بك علة حالية قال في الاطول الجملة حال مؤكدة (١) لا يفهم من التعامل عدم العلة أو جملة دعائية
معترضة اه وقوله أو البديل أى بدل الاشتغال من تعاملت (قوله اشجى) على صيغة المعروف كما هو المعروف
من باب علم لازما اى احزن ويحتمل صيغة المجهول من باب فصر متعديا اى أحزن أطول (قوله بمعنى فشب)
أى العظم (قوله تريدن) الظاهر اردت الا أنه اراد حكاية الحال الماضية أطول (قوله الا أن قتله ظهر
ظهور المحسوس) أى وظهور المعانى كالقتل كماله أن تكون كالمحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال
في ظهورها في كلام الشارح مطابق لما نحن فيه وهو ادعاء كمال ظهور المسند اليه مم بالمعنى (قوله اى
غير اسم الاشارة) فان قيل اسم الاشارة فيه أيضا زيادة التمكن فالجواب نعم (٢) الا أن يختص من بين المظهرات
بكونه لكمال العناية بالتمييز وبكونه المقصود منه ذلك سم قال يس وقد يقال جعل الشارح قوله أو التهكم
عطفا على كمال العناية يقتضى أن التهكم وما بعده من نكات وضع اسم الاشارة موضع المضمرة فهلا جعلت
زيادة التمكن منها اه (قوله فلزيادة التمكن) يحتمل أن تكون الاضافة فيه للبيان اى لزيادة هي التمكن
أى جعل المسند اليه متمكنا في ذهن السامع ويحتمل أن تكون على أصلها لأن المضمهر لا يخلو من تمكن
معناه في ذهن السامع في الجملة والمظهر أقوى في التمكن وعلى الاول يكون تسمية التمكن زيادة لأن المسند
اليه في الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهر في موضع المضمهر يفيد زيادة على ذلك وهى ذلك التمكن اه
عق وفي كلامه اشارة (٣) الى أن قول الشارح اى جعل المسند اليه الخ ميل الى الاحتمال الاول ويظهر أن
الاحتمال الاول مبنى على أن معنى التمكن قوة الحصول في الذهن والثاني على أن معناه الحصول وكتب
أيضا قوله فلزيادة التمكن الاضافة للبيان اى زيادة هي التمكن فيوافق قوله في ضمير الشأن ليتمكن وزيادة
الزيادة هنا في اللفظ تفنن اه يس وكتب أيضا قوله فلزيادة التمكن وذلك اما لان في ذلك الاسم الظاهر
(٥) تقليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعها كان كحدث غير متوقع فأثر في النفس تأثيرا بليغا
ويمكن فيه زيادة تمكن وفي اختصاصه بغير اسم الاشارة نظر أطول وجواب هذا النظر كتبناه عن سم
(قوله نحو قل هو الله أحد الله الصمد) قال في الاطول وعندى ان ترك الاضمار لانه يتبادر الذهن منه الى
الشأن الذى ذكر آتفا ولا يبعد أن يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع المضمهر التنبيه على
بلادة السامع حيث لا يفهم المضمهر وادعاء الخفاء بحيث لا يتضح الابتكار البيان الواضح اه وكتب أيضا قوله

- (١) ظاهر كلام المختصر انها مؤسسة على حسب تنبيه اه شيخنا
- (٢) (قوله الا انه الخ) لا يدفع الاشكال بل الدافع له ان الكلام على تقدير او نحو ذلك تأمل اه شيخنا
- (٣) (قوله وفي كلامه اشارة الخ) فيه نظر كلام الشارح يحتمل الامر بن بناء على أن المراد اضافة اللفظ المرادة
من الجمل ولا يخفى ان يغير عى لا يناسبه (قوله ويظهر الخ) بل هو احتمال آخر في المتن وان جعل الزيادة هي
الجعل من المتكلم كما هو المتبادر غير تام وما قاله الاطول يمكن حمل اوله على الاول وثانيه على الثانى اه
- (٤) لاداعي لذلك كما هو بينى عنه التأمل اه شيخنا
- (٥) لعل مراده الناشئ من الابهام والخفاء اه

ويقصد في الجرائع لم يقل هو الصمد زيادة التمكن (ونظيره) أي قل هو الله أحد الله الصمد في وضع المظهر
موضع المضمر زيادة التمكن (من غيره) أي من غير باب المسند له (وبالحق أي بالحكمة المقتضية للانزال
(انزالناه) أي النزل (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل (أو ادخال الروح) عطفه على زيادة التمكن (في
ضمير السامع وتربية المهابة) هذا كالتأكيدي لادخال الروح (أو تقوية داعي المأمور مثالها) أي مثال التقوية
وادخال الروح مع التربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين يا مراك بكذا) مكانا أنا أمرك (وعليه) أي على وضع

قل هو الله أحد الله الصمد لم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فإن الثانية كالتمتة للأولى
وتعريف الصمد مع تنكير أحد لعلمهم بصمدية بخلاف احديته اه فترى (قوله) ويقصد في الجرائع عطف
تفسير (قوله) وبالحق انزالناه وبالحق نزل) كونه من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر انا فسر الحق الثاني بما
فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة اطاعة المرفوع مرنا واما اذا فسر بالأوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون
بما نحن فيه لان كلام الحقين له حينئذ معنى على حدة كذا في شرحه للمفتاح قيل الحق انه لا احتياج الى هذا
الاشتراط لانه اذا اختلفت معناه كان القياس الاتيان بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير
بانه مردود لان الاستخدام خلاف الماهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه اه فترى
(قوله) أي بالحكمة المقتضية للانزال) أي انه ناله على صلاح المعاش المعاد وسماعا حقا لا باحتياج ثابت في
الواقع وتقديم الجار والمجرور لاهم قال القاضي وامله زاد به نفى اعتراض لبطالانه او الأمر وآخره عبد
الحكيم (قوله) وبالحق نزل) لا يخفى ان الظاهر فبالحق نزل لانه لازم الانزال بالحق الان يقال المراد بالانزال
تقدير الانزال قال سيد السند في شرحه للمفتاح (١) لو فسر الحق أي الثاني بالأوامر والنواهي لم يكن بما نحن
فيه قلت وحينئذ يكون الواو في موقعه اطول (قوله) ادخال الروح وتربية المهابة) اعتبر اجتماعهما وان كان
أحدهما يكفى فكتمة ملاحظة لكون لباعث على الاظهار قويا (قوله) في ضمير السامع) يعنى قلبه (قوله) هذا
كالتأكيدي) بيانه ان الروح والخوف والمهابة وان كانت كذلك (٢) الخوف لكون المصنوع منها عرفا هي الحالة التي
تكون في القلوب الناشئة من الخوف فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم وهو بمنزلة تأكيدي لانه يدل
على المزوم اه ملخصا من عبد الحكيم وسمورد ما فهمه السيدان الجرجاني والصفوي في هذه العبارة وفي قوله
فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم نظر (٣) لان المعطوف لتربية المهابة وتربية المهابة غير لازمة
لادخال الخوف انما اللازم نفس المهابة وكتب ايضا قوله كالتأكيدي كيدا لما لم يكن تأكيدي لان تربية المهابة أي
زيادة الحالة التي تنشأ من الخوف غير ادخال الروح أي الخوف وانما كان كالتأكيدي لانه زيادة الحالة المذكورة
تستلزم ادخال خوف والمزوم يدل على اللازم فكان كالتأكيدي كيدا بهذا الاعتبار (قوله) أو تقوية داعي المأمور
أي ما يكون داعيا لمن امرته بشيء الى الامتنال والاتيان به مطول فيؤخذ منه اضافة داعي المأمور من
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا اضافه (٤) بقوله الى داعي أي تقوية الشيء الذي يدعو المأمور الى الامتنال
فذا كانت الخليفة مثلا تقتضي الداعي الى ذلك والتعبير عنه بأمير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل

(١) وعلى هنا تكون القاعدة أغلبية اه

(٢) نسخة كذلك الخوف وهو الصواب او يحذف قوله لذلك اه شيخنا

(٣) (قوله) نظرا الخ) يمكن ان يضاف الصفة الى الموصوف أي المهابة التي راد حصولها شيئا فشيئا والمراد

اللازم ولو في الجملة اه

(٤) (قوله) ولذا اضافه الخ عبارة محرفة صوابا وكذا اضافته تقوية الى داع اضافته للمفعول اه وفاعل معهم

المظهر موضع المضمرة لتقوية الداعي المأمور (من غيره) أي من غير باب المسند اليه فإذا عزمت (فتوكل على الله) لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية الداعي إلى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعفاف) أي طلب العطف والرحمة (كقوله

ألهي عبدك العاصي أنا) • مقرا بالنوب وقد دحا

لم يقل أنا لما في لفظ عبدك من التخصيص واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال (السكاكي هذا) أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) أي بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة

المكروه بالمأمور لو خالف تقوى ذلك الداعي وكتب أيضا ما نصه كظن الانتقام عند المخالفة (قوله لتقوية داعي المأمور) قال في الاطول وعليه أي على وضع المظهر موضع المضمرة للنكتتين قوله تعالى فإذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل على لأن في سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر ادخال روع في قلب السامع ما ليس في سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعي إلى التوكل ما لا يخفى ولا وجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح ووجه ما صنعه الشارح بأنه يدل عليه أفراد ضمير (أ) عليه والرجوع لآخر المذكورات أقرب مع كون سياق الآية للترغيب والمناسب له تقوية الداعي دون ادخال الروع (قوله فإذا عزمت فتوكل على الله) فالذات العلية تقتضي الداعي والأوصاف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوى ذلك ع س م و كتب أيضا ما نصه فإذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأى مطول (قوله والرحمة) عطف تفسير أه نوبى (قوله الهى عبدك العاصي أنا) يوجد في بعض النسخ بعده

فإن تغفر فانت لذلك أهل • وإن تطرد فنرحم سواك

وقوله فنرحم يسكون الميم على إجراء الوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح أه عبد الحكيم (قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب لشفقة وهي بمعنى الاستعفاف المذكور في المن وأما زاد الشارح التخصيص واستحقاق الرحمة ليدل على سبب الاستعفاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامي المصنف والشارح (قوله أعني نقل الكلام إلخ) فسر السكاكي اسم الإشارة بهذا التفسير فهو إشارة إلى ما فهم ضمنا أيضا من إيراد قوله تعالى فإذا عزمت فتوكل على الله ومن قوله الهى عبدك العاصي أنا كما مثلا لوضع المظهر موضع المضمرة ويفهم ضمنا أيضا من قوله فتوكل على الله أنه غير مختص بالمسند اليه واتصرح بما علم ضمنا ليس من التكرار فما قيل أنه لا فائدة في قوله غير مختص بالمسند اليه لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي لأنه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس (٢) بشئ لأن المفهوم صريحاً بما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر لعدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة أه عبد الحكيم وقوله ومن قوله الهى عبدك العاصي أنا كما أي وكذا قول الخلفاء السابق وكتب أيضا قوله أعني إلخ هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولا أنه لا يمكن جعل المشار إليه مطلق النقل دفعا للتسامح الآتي فنرى ميم فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذا قال أعني ولم يقل يعني (قوله عن الحكاية) أي التكلم وقوله إلى الغيبة أي الاسم الظاهر ميم (قوله ولا النقل مطلقا) أي عن التقييد بالنقل عن الحكاية إلى الغيبة وإن كان التقييد ظاهر العبارة وهذا وجه التسامح ويدل على المراد قوله بل كل من التكلم إلخ إذ لو

(١) فيه نظر اذهب راجع إلى الموضع لا إلى التقوية أه

(٢) قوله ليس بشئ فيه أنه ليس مراد القائل أنه تكرر حتى يرد عليه بأنه ليس كذلك بل مراده أنه ليس بتكرار ولا فائدة فيه لفهمه بما سبق نعم يرد عليه أنه ذكر لئلا يفهل عنه أه شغبنا

ولا تخلوا العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أي سواء كان في المسند إليه أو غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام أو كان مقتضى الظاهر إرادته (ينقل إلى الآخر) فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة (ويسمى هذا النقل) عند علماء المعاني (التفاتا) مأخوذ من الالتفات أريد النقل المقيد بما ذكر لصار التقدير وليس النقل عن الحكاية إلى الغيبة مختصا بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة ولا يخفى فساد استلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه وهو باطل لأن نفس الشيء يتمتع أن يوجد في غيره مسمى (١) بقي شيء آخر وهو أن عبارة المصنف والشارح قاصرة عن إفادة عدم اختصاص باقي أقسام النقل بالمسند إليه إلا أن يجعل عدم اختصاصه استفادا من العبارة بطريق المقايضة فتدبر (قوله ولا تخلو العبارة) أي عبارة المتن يقطع النظر عن اصطلاح الشارح لأن معناه الظاهر أن النقل عن الحكاية إلى الغيبة لا يختص بهذا القدر أعني النقل عن الحكاية إلى الغيبة بل يوجد عند عدمه وهو باطل نوبتي (قوله وسواء كان كل منهما الخ) فسر العصام في أطوله الاطلاق في كلام المصنف بقوله أي واحدا كان أو مني أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا في المسند إليه أو غيره ثم اعترض على الشارح في قوله وسواء الخ بما لا يظهر كما لا يخفى علي من وقف على كلامه مع تأمل وتنبه ولا يعكر على تفسير الشارح الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعاني لانه من جملة مقول السكاكي فهو بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني فتدبر (قوله وأراد في الكلام) بأن عبر به مسمى (قوله من ضرب الثلاثة في الاثنين) لأن كلا من الثلاثة ينقل إلى الآخرين فالثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة والاثنين ما بقي من الثلاثة بعد اعتبار أي واحد منها منقولاً إلى غيره منها مسمى (قوله بحسب ما علم من مذهبه الخ) أي لانه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند إليه وإن كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا (قوله بالنظر إلى الأمثلة) لانه مثل بالمسند إليه وغيره ما سبقه تعبير ومالا وكتب أيضا قوله بالنظر إلى الأمثلة متعلق بعلم مسمى ويوجد في بعض النسخ وبالنظر عطف على بحسب أي بحسب ما علم من مذهبه انه لا يشترط تقدم التعبير والنظر إلى الأمثلة حيث مثل بالمسند إليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم تقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الأمرين اعلم من مذهبه والأمثلة تأمل (قوله عند علماء المعاني) انما قال عند علماء المعاني مع ان بيان التسمية في علم المعاني يعني عنه لثلاثتهم ان التسمية اصطلاح منه حيث اشتهر خلافه بين الجمهور أطول (قوله التفتاتا) ذكر الالتفات في علم المعاني صحيح / ان القام قد يقتضي كثرة الاصغاء إلى الكلام واستحسانه فيتوصل إلى ذلك بالالتفات فان أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع اه ع ق فعلى هذا يشكل تخصيص تسميته بعلماء المعاني إلا ان (٢) يقال كونه يسمى عندهم بالالتفات لا ينافي تسميته عند غيرهم بذلك أيضا تأمل وكتب على قوله كان من البديع ما نصه فهو من مباحث العلمين من جهتين مختلفتين وفي رسالته من مباحث البيان أيضا من حيث انه من أفراد خلاف مقتضى الظاهر الذي هو من أفراد الكناية (٣) المبحوث

- (١) (قوله بنظر شيء آخر الخ) أي بالنظر لقول المسنف اولاً ولا بهذا القدر والافيات التنبيه عليه بقوله بل كل الخ وتأمل في كلام المصنف لعله يكون تاما اه شيخنا
- (٢) قد يقال اسم الإشارة راجع للنقل المقتضى ولا شك ان هذه التسمية قاصرة على المعاني اه شيخنا
- (٣) قوله المبحوث عنها الخ فيكون من جزئيات ما يبحث عنه في علم البيان لا من مسائله واليه أشار في شرحه للمفتاح حيث قال وكونه من الاخراج لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية لا يوجب كونه من علم البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعده اه

الإنسان من عنده إلى شماله وبالعكس (كقوله) أي قول امرئ القيس (تطاول ليلاك) خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلى (بالأتمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع (والمشهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) للطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أي عن ذلك المعنى (باخر منها) أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو ونحن اللذون صبحوا الصباحا

عنها في البيان لأن التصريح بإيراد لفظ ظاهر الدلالة من غير اعتبار معتبر والكتابة بخلافه ومقتضى الظاهر من الأول وخلافه من الثاني (قوله وبالعكس) الواو بمعنى أو (قوله تطاول ليلاك) بفتح الكاف وإن كان خطابا للنفس يجعلها بمنزلة مكروب أو مستحق للعقاب ألا ترى أنه وقع لم ترقد بالتذكير وباق البيت . ونام الخلى ولم ترقد . انظر عبد الحكيم وضبطها بالفتح ع ق أيضا وصاحب الأطول وخسر وعبارته قوله خطاب لنفسه أراد بنفسه شخصه وذاته يعني أن الخطاب ليس على حقيقته إذا لم يرد بالخطاب من يغيره بل أراد ذاته وقد غر ظاهر اللفظ من ليس له من أسرار تركيب حظ حتى ارتكب الاعتساف فكبر من ليلاك انكاف اه وكتب أيضا قوله تطاول ليلاك يحتمل أنه تجريد وليس التفاتا وهو ما نقله الفاضل الأيمى عن أبي علي وابن جنى وابن الأثير وما قيل من أنه لا منافاة بينهما مردود بأن مبنى التجريد على مفارقة المنزع للمنتزع منه ليرتب عليه ما قصد به من البالغة في الوصف ومدار التفاوت على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد به من إرادة المعنى في صورة أخرى غير ما يستحقه بحسب الظاهرة فالصواب أن ليلاك أن حمل على الالتفات لم يكن تجريداً أو أن عد تجريداً لم يكن التفاتاً اه فترى ملخصاً (قوله بفتح الهمزة وضم الميم) في القاموس أتمد كاحمد موصي وتضم الميم اه (قوله اسم موضع) زاد في الأطول ويروى بكسرهما (قوله والمشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي ويسمى الخ قال الفري في حواشيه على المطول اعلم أنه نلخص مما ذكره الشارح أن في الالتفات أربعة مذاهب ووجه الضبط أن يقال لا يتخلو ما أن يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما وعلى الأول لا يتخلو ما أن يشترط (١) أن لا يكون التعبير أن في كلام واحد ولا الأول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يتخلو ما أن يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحداً أولاً الأول مذهب صدر الأفاضل والثاني مذهب الجمهور (قوله أي عن ذلك المعنى) صريح في أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقتين سم (قوله على خلاف ما يقتضيه الظاهر) أي ظاهر الكلام لا المقام ولذلك صرح البيضاوي على وفق إشارة صاحب الكشف بوجود الالتفات في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكي فإن العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سياقه وهو قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الأعمى على صيغة الغيبة لا عن مقتضى ظاهر المقام لأن مقتضاه الخطاب في الموضعين ونكتة العدول عن مقتضاه التعظيم للنبي صلى الله عليه وسلم والتلطف في مقام العتاب بالعدول عن مواجهة الخطاب اه يس (قوله ولا بد من هذا القيد) وإنما تركه المصنف (٢) لثمة من المقام لأن كلامه في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أنا زيد) فانه عبر أولاً عن الذات بطريق التكلم وهو أنا وثانياً بطريق الغيبة وهو زيد لأن الاسم المظهر حكمه الحكم الغائب وكذا بقية الأمثلة سم وكتب أيضاً قوله أنا زيد وأنت عمرو فإن الأخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو المخاطب جاز على

- (١) صوابه أن لا يكون في كلام واحد بل في كلامين بزيادة لا بعده اه
(٢) قوله لثمة فيه نظر أما أولاً فالتمايز لا يكتفى فيها بمثل ذلك وأما ثانياً فكلام المصنف في التخريج على خلاف مقتضى ظاهر المقام لا السياق اه

وقوله تعالى وإياك نستعين واهدنا وانعمت فإن الالتفات إنما هو في إياك نعبد والباقي جار على أسلوبه ومن زعم أن في مثل يأيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقدمها على ما يشهد به كتب النحو (وهذا) أي الالتفات بتفسير الجمهور (أخص منه) بتفسير السكاكي لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل إلى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده وعند الجمهور مختص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلاك (مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب ومالي لا أعبد الذي فطرني واليه ترجعون) ومقتضى الظاهر أرجع والتحقيق أن المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السياق إجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب

ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه السامع لصحة الأخبار بالظاهر عن المضمحل مطلقا فلا يكون من الالتفات ادعق (قوله نحن اللذون أصبحوا الصباحا) آخر . يوم النخيل غارة ملحاحا . قال ابن مالك في شرح التسهيل أعراب الذين في لغة طيء مشهور وهي لغة هذيل أيضا والسرفيات اللذون على هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه في لغة من الزمه الياء دائما أنه حالة بنائه شبيهة بالحرف وال التعريف على قول ومشاركة لها على القول بأن تعريفه لهذا الصلة فأنشأ وأعدم ظهورها خطأ في حالة البناء لئلا يرى حرف التعريف أو شبهه فيما يشبه الحرف وأظهرها في حالة الأعراب لالغاء شبه الحرف ثم الظاهر أن الصباحا تصريح بجزء معنى أصبحوا تأكيداً من صبحه إذا أتاه صباحا ويجوز أن يردا لبيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على النظر فيه ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبتل تبتلا ومفعول أصبحوا محذوف أي أصبحهم والنخيل بضم النون وفتح الحاء المعجمة موضع بالشام والناوة اسم مصدر نصبه على التعليل أي لأجل الغارة ونصبه على الحال بمعنى مغبرين يمنعه أفراد ملحاحا والملحاح صيغة مبالغة من اللحاح اه ملخصا من المنرى وغيره (قوله وقوله تعالى) أي ومثل قوله تعالى وإياك الخ بما فيه تكرير الطريق الملتفت إليه سم (قوله والباقي جار على أسلوبه) وإن صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لأنه لما التفت إلى الخطاب صار الأسلوب للخطاب اه سم (قوله فقدمها الخ) ذلك لأن حق العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادى الموصول إلا بصلته لأنها كجزء منه فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض بالنداء إلا بعد تمامه بالصلة وأما قوله . أنا الذي ستمني أي حيدر . فقبيح شاذ عند النحويين كما قاله المرفوقي على ما في المطول لكن في المعنى أن نحو أنت الذي قبلت مقيس لكنه قليل اه لكن مقيسته على هذا القول لا تنافي كونه خلاف مقتضى الظاهر لأن قلت تقيده كونه خلافه (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) يجري على كل من التحقيق الآتي وعلى خلافه خلافا لمن قال هو مقابل التحقيق الآتي تأمل (قوله والتحقيق الخ) عبارة المطول فإن قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا أعبد الخطابيون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فإن قلت حيثئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم أن قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لأن الظاهر يقتضي أن لا ينفرد أسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق اه وكتب أيضا قوله والتحقيق مقابله أن المراد بقوله ترجعون المتكلم

فيكون الثغافا على الذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة انا أعطيناك السكوت فصل ربك) ومقتضى الظاهر فصل لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا) اي ذهب (بك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان أن له طربا في طلب الحسان ونشاط في مراودتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد التقرب أي حين ولي الشباب

نفسه والاصل أرجع فعبّر عنه بصيغة خطاب الجماعة وان قوله مالي لأعبد جار على ظاهره من ان المراد المتكلم نفسه ولا تعرض فيه بالخطابين ولما كان الالتفات حاصلا على كلا الوجهين بينه الشارح على الوجه التحقيقي والحاصل انه لا بد من كون المعنى المعبر عنه بالطريقتين واحد كما مر فلا بد في كون الآية من الالتفات من صرف أو لها الى آخرها أو العكس والتحقيق الاول وعليه يكون في ومالي لأعبد الثغافات على مذهب (١) السكاكي وكتب أيضا قوله والتحقيق ان المراد ما لكم لا تعبدون لأن القائل حبيب النجار وهو من المؤمنين الا انه أقام نفسه مقام الخطابين ليكون أدخل في النصح لما أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا ينافي ذلك لأن التعريض عند المصنف والشارح اما مجاز أو كناية وهمنا مجاز لا امتناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا نعم على ما حققه السيد قدس سره ان المعنى التعريض من مستبهمات التركيب واللفظ ليس مستعمل فيه بل هو بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة او مجازا او كناية يرد ان اللفظ ليس مستعملا في الخطابين (٢) فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا اه عبد الحكيم وقوله وهو من المؤمنين اي فالعبادة حاصلة منه بالفعل (قوله فيكون) أي العدول المذكور (قوله فصل ربك) من فوائد الالتفات في الآية ان في لفظ الرب حنا على فعل المأمور به لأن من يربيك يستحق العبادة (قوله ومقتضى الظاهر فصل لنا) قال في المطول وقد كثرت في الواحد المتكلم لفظ الجمع تعظيما له امدح المعظم كالجماعة ولم يحسم ذلك للغائب والخطاب في الكلام القديم (٣) وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم اه ونوقش (٤) بقوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء وأجيب بأن من تغليب الخطاب على الغائب أي اذا طلقت أنت وامتك وبأن صاحب الكشف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهاد الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم . وبأن القاضي ذكر في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون أن ضمير يسطرون الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح اه ملخصا من الفري ويرد عليه أيضا قوله تعالى حكاية رب أرجعون (قوله اي ذهب بك) الباء للتعذية أي أذهبك وأثقلك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة على الظاهر وان كانت لخطاب النفس على ما مر وفي الاطول جواز التذكير والتأنيث (قوله طروب) الطرب خفة تعثر الانسان لشدة مرور او حزن اه سم (قوله ومعنى طروب في الحسان) فيه اشارة الى تعلق في الحسان بطروب سم (قوله ونشاط في مراودتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطربا تفسير مراد وقوله

- (١) قال المولى في شرح الفيته معترض على ذلك بل فيه الثغافات عند الجمهور أيضا لسبقه اتباعوا المرسلين اتباعوا من لا يسألكم اجرا وفيه انه في الحلبي آخر له اه
- (٢) قوله فلا يكون المعدل وقال عرق ليس من شرط الالتفات من وجود التفسير بالمطابقة بل يصح بالزوم أيضا كما في التعريض اه لكن في غير الآية اه
- (٣) اي كلام الفصحاء المتقدمين في الجاهلية يدل عليه مقابلته بالمولدين اه
- (٤) يجاب عن الجمع بأن قوله لم يحسم أي نصا اه

وكاذ يتصرم (عصر) ظرف مضاف الى الجملة المعدية أعنى قوله (حان) أى قرب (مشيب • يكفى ليل) فيه التفات من الخطاب فى بك الى التكم ومقتضى الظاهر يكفى فاعل يكفى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى والمعنى يطالبنى القلب بوصول ليلى وروى تكفى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف أى شدائد فراقها وعلى أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب (وقد شط) أى بعد (وليها) أى قربها (ومادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقى عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعادة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أى عادت عاد

فى مرادتها أى مطالبتها بالوصول تفسير لقوله فى طلب الحسان (قوله وكاذ يتصرم) أى بالكيفية وفيه إشارة الى بقاء بعض آثاره وأن قول الشاعر بعيد الشباب أى بعيد معظمه بقرينة قوله حان مشيب فقول الشارح أى حين ولأبى باب بيان لظاهر المعنى وقوله وكان الخ بيان للمراد وهذا على أن الشباب والمشيبي متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعله من المشيب اما على الفصل وجعله واسطة فاصلا بين الشباب والمشيبي كما هو مذهب الجمهور فلا احتياج الى التقدير الماريل يحمل الكلام على ظاهره وأن المراد بعيد الشباب وذهابه وتصرفه بالكيفية وزمن هذه البعيدية هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله حان مشيب لأن زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاذ يتصرم غير ظاهر اه ملخصا من الحفيد وغيره (قوله عصر) بدل من بعيد الشباب (قوله الى التكم) أى فى يكفى لان ياء يكفى للمتكلم (قوله وليلى مفعوله الثانى) أى بتقدير الباء لقول صاحب القاموس التكيف الامر بما يشق عليك كذا فى الاطول والى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبنى الخ (قوله والمعنى يطالبنى الخ) فالتكليف على هذا المعنى المطالبة أى الطلب فالمعالجة على غير بابها (قوله وروى تكفى) والالتفات حاصل عليه أيضا من الخطاب الى التكم (قوله والمفعول محذوف) وقال العصام الانسب حينئذ أن يكون بين تكفى وشط تنازع فى قوله وليها ويكون المعنى تكفى ليلى أى حبها المنقرط وليها وقد شط وليها وكتب ايضا مانصه والتكليف على هذا الثانى بمعنى التحميل (قوله او على انه خطاب للقلب) والمفعول على هذا ايضا ليلى أى وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث المطالبة أى الطلب وكتب أيضا قوله او على انه خطاب للقلب الخ قيل اعتبارا لالتفات فى تكفى بالنظر الى مخاطبك لا يجمع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب فى تكفى لم (٢) يكن ابتداء الكلام على اسلوب مخاطبك اذ يكون التقدير حينئذ تكفى على أن يكون الخطاب فى تكفى للقلب وفى الكاف للنفس وهو ممتنع وأجيب بان الشرط صحة اجرائه على الاصل فى الجملة وههنا يمكن ذلك على تقدير رجوع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن بدونه فافهم اه فترى (قوله فيكون التفاتا آخر) أى غير المقرر اولا فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الاخير التفاتان وقوله من النبية أى فى قلب وقوله الى الخطاب أى فى تكفى أى انت يا قلب (قوله وقد شط) حالية وقوله وليها أى ايام وليها (قوله عواد) جمع عاذيه وهى ما يصرفك عن الشيء ويشغلك على ما فى القاموس أطول (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم سم (قوله فاعلت) فالأصل عادت تحركت الواو وانتج ما قبلها فاعلت ألتا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله كان الصوارف) تسمير للفرادى والمراد بها الصوارف

(١) هو أن لم يمكن بزيادة الميم بدليل قوله اذ أن شرط الخ وبدليل قوله بعده وهو منقطع كما لا يخفى وفى بعض النسخ بالميم أيضا اه

وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى (حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر ساقه أى ساق الله ذلك السحاب وأجراه الى بلد ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين إياك نعبد) ومقتضى الظاهر إياه (ووجهه) أى وجه حسن الالتفات (ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان) ذلك الكلام (احسن نظرية) أى تجديد او احداثا من طريت الثوب (لنشاط السامع و) كان (اكثرا يقاطا للاصغاء اليه) أى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد تختص مواقفه بلطائف) غير هذا الوجه العام

صارت تعاديه أى ويعادىها فتحققت المفارقة من الجانبين (قوله وعوائق) تفسر (قوله الى ما كانت عليه قبل) من الخيولة بيننا (قوله والقياس) الظاهر أن تعبيره تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تعنى (قوله مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهرا يضاعق (قوله) ووجهه أن الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان ذلك الكلام أحسن نظرية الخ) هذه الفائدة التى ذكرت للالتفات لتطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة البارى جل وعلا لتعاله عن النشاط والابقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يصح فى حقه تعالى ايضا لكان أنسب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتى أينما وقع صالح لان يقصده هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فترى على المطول وقوله يكون السامع فيها حضرة البارى أى كافى إياك نعبد (قوله أى وجه حسن الالتفات) أشار الى أن ضمير وجهه يرجع الى الالتفات بحذف المضاف (قوله أحسن نظرية) هذه الفائدة فى النقل الحقيقى كما هو مذهب الجمهور فى غاية الظهور وكذا فى النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكى توجد هذه الفائدة فانه اذا سمع خلاف ما يترقبه من الاسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة فى الاصغاء الى الكلام سم (قوله من طريت الثوب) اذا عملت به عملا صار كأنه جديد فقوله تجديد انبيان للمعنى اللغوى وقوله احداثا بيان للمراد ان احداث هيئة اخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر ههنا ما فى شرحه للمفتاح من كونه من طرأ بالهمز بمعنى الورد فالمعنى ارادنا واحداثا لان بناء النظرية من طرأ مجرد قياس غير مذكور فى الكتب المشهورة من اللغة واللام فى قوله لنشاط لتقوية العمل لان النظرية متعددة بنفسه وفى قوله للاصغاء للتعليل ومفعول الايقاظ محذوف أى السامع ولك ان تجعلها فى الموضوعين بمعنى واحد اما التعليل فيكون مفعول النظرية محذوف أى نظرية الكلام لاجل نشاط السامع أى تحريك سروره او لتقوية ويقدر المضاف فى الاصغاء أى ايقاظا لاهل الاصغاء اليه اه من عبد الحكيم ببعض تصرف وقوله ولم يذكر الخ منه يعلم اندفاع قول القنرى ما فسه قد سبق أن النظرية مهموزة اللام تكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين اه وعلى ثبوت النظرية مهموزة يجوز حمل كلام الشارح على التوزيع والاشارة الى جواز همز النظرية وعدمه والمعنى تجديد ان كانت ناقصة واحداثا ان كانت مهمة افاده سم ويبيده اقتضاه على قوله من طريت الثوب (قوله على الاطلاق) أى فى كل موضع سم (قوله وقد تختص) بصيغة المعلوم والمجهول فانه يحى لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص اه عبد الحكيم (قوله مواقفه بلطائف) الباء داخل على المتصور فى معنى وهو مقابلة الجمع بالجمع كركب القوم دوابهم أى قد يكون لكل موقع لطيفة مختصة به سوى الوجه العام اه سم ومنع فى المطول (١) الكلية

(١) صوابه فى الاطول فان فى المطول الكلية اه شيخنا

(كما في) سورة الفاتحة فإن العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يحد ذلك العبد (من نفسه محركا للقبال عليه) أي على ذلك الحقيق بالحمد (وكما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى أن يؤل الامر الى خاتمتها) أي خاتمة تلك الصفات يعني مالك يوم الدين (المفيدة أنه) أي ذلك الحقيق بالحمد (مالك الامر كله في يوم الجزاء) لانه أضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف

ويظهر أن قد حينئذ لا لتحقيق لا للتقليل وقال في الاطول أي قد يختص ببعض مواقفه ببعض الطوائف لأنه يختص كل انتفات بلطفية سوى هذا الوجه العام كما فسر به الشارح والا لا وجب ذلك أن لا يكتفى في التفتات بالنكتة العامة اه قال ليس وفيه نظر لا يكتفى واي (١) مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التي ذكرها بقوله والا لا وجب الخ ممنوعة فتأمل (قوله كما في الفاتحة) أي كالتفتات الذي في فاتحة أو كاللطفية التي في الخ (قوله اذا ذكر) الاولى اذا حمد لأن الحمد أقوى في التحريك من مجرد الدكر اه أطول وقوله الحقيق أخذه من كون لام لله في الحمد لله للاستحقاق (قوله يعني مالك يوم الدين) وصح جعله نمنا للمعرف اما على مذهب الجمهور أن إضافة الوصف الى الظرف معنوية خلافا للرضي وأما لأن الوصف أريد به الثبوت والذي إضافته لفظية ما هو بمعنى الحدوث اه عس أقول الوصف هنا بمعنى الاستمرار في جميع الازمنة على ما حرر في حواشي الكشف وله اعتباران فباستبار دلالة على الماضي إضافته معنوية فيصح جعله وصفا للمعرفة وباستبار دلالة على الحال والاستقبال إضافته لفظية فيعمل النصب ويصح اتباع معموله على المحل وذا يندفع التناقض عن الكشف في جعل مالك يوم الدين صفة وجعل الشمس عطفا على محل الليل في قوله تعالى وجعل الليل سكنا والشمس اه ليس بتصرف وملاحظة الاعتبار اندفع ما كنت استشكله وهو أن غاية كون اسم الفاعل بمعنى الثبوت والاستمرار أن يصير صفة مشبهة أو ملحقا بالصفة المشبهة على القولين والصفة المشبهة إضافتها لفظية لكن حدث لي بحث آخر وهو أنه يمكن اجراء اختلاف الاعتبار في الصفة المشبهة أيضا فيلزم ان تكون إضافتها معنوية باعتبار دلالتها على الماضي ولم أرا احدا ذكره ويمكن دفعه بأن اسم الفاعل يتمحض للماضى فتكون إضافته معنوية لعدم عمله حينئذ فلماذا يحسن اعتبار دلالة على المضى لتكون إضافته معنوية اذا كان للدوام بخلاف الصفة المشبهة فلا يتمحض للمضى فتكون إضافتها معنوية حتى يحسن اعتبار دلالتها على المضى لتكون إضافتها معنوية لأنها تدل على الدوام دائما تدبر (قوله على طريق الاتساع) أي حيث أجرى الظرف مجرى المفعول به سم فأضيف به اسم فاعل (قوله والمعنى على الظرفية الخ) حاصله ان التوسع في مجرد حذف في سم (قوله والمفعول محذوف) أي نسيا منسيا كما في قولهم فلان يعطى أي يفعل الاعطاء فلا يرد ما قيل ان المحذوف المقدر ثلث الموقوف كأنه قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في النسبة الايقاعية انظر عبد الحكيم وراده بالحقيقة المفعول به الحقيق الذي هو قولنا جميع الامور وبالمجاز المفعول به المجازي الذي هو يوم الدين لأنه في الحقيقة مفعول فيه لكن شبه بالمفعول به فاقترنت عليه النسبة فقليل مالك يوم الدين مجازا عقليا ولا يراد وجوابه مبنيان على أن الإضافة مجازية بمعنى التام فلو جعلناها حقيقية على معنى في والتوسع إنما هو في مجرد حذف في لم يرد السؤال أصلا وهو ظاهر كلام سم وظاهر المتن والشارح تأمل وفي القنري ما يوافق رأي

(قوله وراده بالحقيقة الخ) لاجابة لذلك بل مراده الحقيقة العقلية والمجاز العقلي اه

(١) أي فيجوز ملاحظتها وملاحظة احدها اه

دلالة على التعميم (فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهي في القوة (الأفعال عليه) أقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بفاية الخضوع والاستعانة في المهمات) فالبراءة في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقان خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات يستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي أن فيه تنبيهها على أن العبد اذا أخذ في القراءة

عبد الحكيم وعبارته قوله على طريق الاتساع هو أن يجري الظرف مجرى المفعول به كقوله . ويوم شهادته سليما وعامرا . وفي شرح الكشاف للقطب ليت شعري لم تجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى في كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لأن قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان بلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان وهذا ظاهرا وكتب على قول عبد الحكيم فيلزم الجمع بين حقيقة المجاز الخ مانصة قال في الاطول أقول : باساق اليلة أهل الدار . مشتمل على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي وتوجيه جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير غريب في البديل كما في قطع زبيده وسلب زيد ثوبه فقول هذا القائل والمفعول محذوف يريده أي اذا لم تجعله لسيا منسيا كان مفعولا قبل الاتساع وصار بدلا بعده أي عنده التصريح به وجعله يأسارق اليلة أهل الدار مشتملا على ما ذكره انما يتم على إضافته سارق الى اليلة ولعله رواية في البيت والا فال معروف فيه نصب اليلة على الظرفية واضافة سارق الى أهل ولهذا استشهد النحاة على الفصل بين المتضايفين بالظرف (قوله دلالة على التعميم) أي مع الاختصار فلا يرد أنه لو صرح بالأمركة لحصل التعميم سم (قوله فحينئذ) أي حين اذ يفيد الخاتمة أنه مالك الخ سم أو حين ازدياد قوة المحرك كما قاله النووي (قوله والخطاب) عطف ملزوم (قوله والاستعانة) أو رد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجاب الاستاذ بأوجه احدها انه إضافي أي بالاضافة الى الاصنام ونحوها الثاني ان المراد بالاستعانة طلب تحصيل الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى والثالث ان المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير صورة حتى ان قوله يا فلان أعني بمنزلة يا الله أعني بواسطه فلان سم وكتب أيضا قوله والاستعانة في المهمات قد ظهر لك أن يالك نستعين ليس من الالتفات في شيء لأنه مقتضى الظاهر بعد العدول الى الخطاب في يالك نعبد فلا يلتفت الى ما يوهمه سوق بيان النكتة من ان فيه انتفاءت اعلى قوة محرك الاقبال أطول (قوله في المهمات) اوفي خصوص العبادة لتناسب الجمل وكتب ايضا مانصة تخص المهمات بالذكر للاهتمام والافقير المهمات كفي (قوله يقال الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالبراء (قوله خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة) والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بأن العبادة وهي غاية الخضوع والتدلل له لا لغيره وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره مطول (قوله من حذف مفعول نستعين) أي الثاني (قوله فاللطيفة المختص بها) اشار الى ما ذكره المصنف فاصرا لأن حاصله ان اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذي يوجب ان يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا يفهم نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي ان العبد مأثور بقراءة الفاتحة فتمه تنبيهه على ان العبد ينبغي ان تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لانه يكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها عبد الحكيم ولعل مراده بنكتة الخطاب الفائدة المرتبة عليه لاسبابه الموجب له لان كلام المصنف يفهمه وقال في الاطول فاللطيفة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التنبيه على ان القاري ينبغي أن يأخذ في القراءة كذلك لان القرآن نزل على لسان العباد والعبد في قراءته لا يقصد أن القاري ينبغي له ان يكون

يجب أن تكون (قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر
أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال (ومن خلاف مقتضى) أى مقتضى الظاهر
(تلقى المخاطب) من اضافة المصدر الى المفعول أى تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب والباء
في بغير للتعدية وفي (بحمل كلامه) للسببية أى انما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب انه حمل كلامه أى الكلام
الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيهها)
للمخاطب (على انه) أى ذلك الغير هو (الاولى بالقصد) والارادة (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) الحجاج
(له) أى للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا) اياه (لا حملتك على الادهم) يعنى القيد هذا مفعول قول الحجاج
(مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا مفعول قول القبعثرى فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد

كذلك فنعلم البيان بيان المتن حيث أسقط ما في المفتاح من أن اللطيفة هي ذلك التنبيه ولم يتنبه له الشارح
الحقق فظنه مقصرا في تقرير كلام المفتاح وقال تنبيها لشأنه واللطيفة المختص به موقع هذا إلا التفات الخ
اه وأقول فيه أن نزوله على لسان العباد لا يمنع قصده نزله بإراد بعض جملة على أسلوب مخصوص تنبيه
العباد على أمر من الأمور ونكات القرآن المعبرة بحال المنزل أكثر من أن تحصى فتدبر (قوله يجب ان
تكون قراءته) أى يتأكد عليه ذلك وقوله على وجه أى مشتملة على وجهه وهو حضور القلب والنفاته وقوله
يجد من نفسه أى فيه أو معه فالرابط محذوف (قوله ولما انجر الكلام الخ) أى لما كان كلامه في أحوال
المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجر ذلك الى خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه أورد عدة أقسام منه
وأن لم تكن من المسند اليه هذا ما يفيد كلامه وفيه انه تقدم أيضا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر
من غير المسند اليه فتأمل (قوله اورد عدة اقسام) هي ثلاثة وكتب ايضا قوله عدة اقسام منه اشارة الى
ان اقسامه لا تنحصر فان المجاز والكنانة ايضا من خلفه عبد الحكيم (قوله تلقى المخاطب) بكسر الطاء
وفتحها والكسر انسب قال السيرامى المخاطب هو المتكلم أو لاصار مخاطبا بالكلام الثانى كما ان المتكلم
بالكلام الثانى كان مخاطبا بالكلام الاول اه أى فيصح وصف كل منهما بالمخاطب أى المتكلم والمخاطب
فقول الشارح أى تلقى المتكلم المخاطب ان جعلنا الطاء مكسورة للمخاطب مجرور صفة للمتكلم ويكون
الشارح ليس بقصده بيان الفاعل المحذوف بل ايضاح المخاطب بكونه هو المتكلم وان جعلنا الطاء مفتوحة
فالمخاطب منصوب مفعول التلقى والمتكلم فاعله ويكون قصد الشارح بيان الفاعل المحذوف وهذا هو
ظاهر الصنيع والمعنى على هذا تلقى المتكلم بالكلام الثانى المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الاول (قوله
وفي بحمل كلامه للسببية) أى فلا يلزم تعلق حرفي جرم معنى واحد بعامل واحد (قوله على خلاف مراده)
فرا دالحجاج بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله أى ذلك الغير) هو خلاف مراده ولو عبر به
لكان اوضح لانه العنوان المذكور في المعلن وان لم يشترط في العهد الذكرى اتحاد العنوان وانما فعلنا
ذلك ولم نحمل الغير على غير ما يترقبه المخاطب كما يتبادر ليوافق قول الشارح فيما بدفنبه على ان الحمل
على الفرس الادهم هو الاول بان يقصده الامير لدلالته على ان المنبه على كونه اولى بالقصد هو الحمل على
الفرس الادهم الذى هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل
الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير ما يترقب تأمل (قوله الاول بالقصد) اقول او هو الواجب
ان يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه اولى ابا بالنظر الى المتكلم او المخاطب او غيرهما اطول (قوله
لا حملتك على الادهم) سبب قول الحجاج له ذلك ان القبعثرى كان جالسا مع جماعة في بستان غيب وكان
لاوان او ان حصرم الغيب فذكر الحجاج فقال القبعثرى اللهم سو وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه

وتلقاه بنهر ما يترقب بان حمل الادم في كلامه على القرس الادم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض
 وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه على سواده و مراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على
 القرس الادم هو الاول بان يقصده الامير (اي من كان مثل الامير في السلطان) اي الغلبة (وبسطة اليد)
 اي السكرم والمال والنعمة (فخدير بان يصعد) اي يعطى من اصفده (لان اصفده) اي يقيد من صفده (او
 السائل) عطف على المخاطب اي تلقى السائل (بنهر ما يتطلب بتزليل سؤاله منزلة غيره) اي غير ذلك
 السؤال (تنبيهها) للسائل (على انه)

فاخبر الحجاج بذلك فارسل اليه وهدده على قوله المذكور فقال له انما اردت بقولي المذكور العنب الحصرم
 ثم قال له احجاج لاحملك على الادم فقال له مثل الامير يحمل على الادم والاشهب فقال له الحجاج انما
 اردت الحديد فقال لا يكون حديد اخير من ان يكون بليدا فقال الحجاج لا عوانه احموه فلما حموه قال
 سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين فقال الحجاج اطرحوه فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها
 نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى فاعجب منه وعفاه عنه وقوله انما اردت العنب الحصرم اي والمراد بتسويد
 وجهه استواؤه وبقط عنقه قطعه وبدمه الحمر المتخذ منه وقوله لان يكون حديدا الخ فيه ايضا حمل الحديد
 في كلام الحجاج على خلاف مراده لان مراده المعدن المعروف وحمله هو على ضد البليد من العدة والقبعة
 هذا رأس من رؤس العرب وفصائحهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على رضي الله تعالى
 عنه وكتب ايضا قوله لاحملك على الادم فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج لاحمل الادم عليك
 لان قيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال امروضي يقال حمل على الادم اي قيد ولو سلم
 فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه او تشبهه القيد بالمركب طريق على الاستعارة بالكتابة والحمل تخيل
 والجامع مطلق التمكن من الفئري (قوله وتلقاه بنهر ما يترقب) يجوز ان يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع
 العقوبة به سم والاظهر ان المراد بما يترقبه الكلام الدال على طلب ترك العقوبة وبغيره الكلام الدال
 على مدح الامير وعلى ان السابق من الامير وعد لا وعيد (قوله بان حمل الادم) الباء سببية بدليل ما مر
 (قوله حتى ذهب البياض) يقتضى ان البياض كان موجودا ثم ذهب ولا مانع من ذلك بان ينقلب
 البياض سوادا كما ان السواد ينقلب بياضا في مثل الشعر أو المراد ذهب في رأى العين وبادى الرأى لقلته
 (فه اوضح اليه الاشهب) وانما ضمه اليه لبين القبعة مراده هو (قوله أى الغلبة) فالمراد بالسلطان
 السلطنة (قوله أى السكرم) تفسير لبسطة اليد وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لا من بقية
 التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص وعمارة الجربى على المطول قوله في السلطان
 المراد به الولاية العامة وقوله وبسطة اليد أى سعة اليد أى العطاء وهذا يؤيد ما قدمناه من ان قوله
 والمال والنعمة ليس من جملة تفسير بسطة اليد وهو موافق لما في كتب اللغة ايضا مدابني (قوله لان
 يصعد) في المختار انه من باب ضرب وفيه أيضا الصعد بفتح الحين القيد واعلم ان صعد في الشر واصعد في الخير
 على عكس وعد واوعد (قوله او السائل) هذا الخ من الاول اعنى قوله تلقى المخاطب الخ لان فيه سؤالاً
 واعم اعتبار انه ليس فيه حمل الكلام على خلاف ظاهره يس وقوله ليس فيه حمل الكلام الخ اي ليس
 فيه اشتراط حمل الكلام الخ والام تظهر الاحمية بل تكون النسبة حينئذ التنافي لا اعتبار الحمل المذكور في
 الاول واعتبار عدمه في هذا فافهم (قوله بغير ما يتطلب) في الصحاح التطلب الطلب مرة بعد اخرى فالاولى
 بغير ما يطلب لان ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ في الطلب وكأنه اوقعه حسن الازدواج بين يتطلب ويتربص
 فرجع رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى . بقى انه اورد ان الجواب يجب ان يكون مطابقا لسؤال

أي ذلك الغير (دو الأولى بحاله أو المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الإلهة قل هي موافقت للناس والمج) سألوهم سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف ودو الأولى الإلهة بحسب ذلك الاختلاف مع العلم بوقتهم الناس أمورههم من المزارع والتاجر ومحال الديوز والعوم وغير ذلك وما المج يعرف به أوقته وذلك للتنبيه على أن الأولى والاليتي بحالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يظلمون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق بهم به غرض

وأجيب بأن السؤال ضربان جدلي وتعليمي والأول يجب أن يطابقه جوابه والثاني يبنى فيه الأمر على حال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الإلهة والنفقة من هذا القبيل يس (قوله أي ذلك الغير) أي غير سؤاله بأنه بمنزلة خلاف المراد فيما لا غير ما يتطلب (قوله أو المهم له) قال يس والأولى أو الأهم له ولا يخفى سقوطه وفي الأطول ما رده حيث قال والفرق بين الأولى والمهم هو الفرق بين الأهم والمهم فالمهم هو الواجب (قوله سالوا) في الكشف وغيره أن السائل اثنان معاذين جيل وتطلب بن غم الانصاري والاثنان أقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلهذا قال سالوا بلفظ الجمع فترى وكتب أيضا سألوا عن سبب الخ حيث

قالو أما بالالهال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلي عويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ مطول وفيه اشكال لا كان جملة على السؤال عن الفائدة أي ما شأنه وفائدته الآن يقال ما انما تستعمل في السؤال عن السبب الفاعلي لا السبب الغائي ع س سم وقوله لا مكان جملة على السؤال عن الفائدة أي فيكون على مقتضى الظاهر وعبارة عبدا الحكيم ما يسأل بها عن الجنس فالمسؤول عنه براهنا حقيقة أمر الهال وشأنه لا شيء باختلاف تشكلاته النورانية ثم عوده إلى ما كان عليه وذلك الأمر المسؤول عن حقيقة محتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلمه وسبب النزول لا اختصاص له بأحدها وكذا انظر القرآن إذ يجوز أن يقدر عن سبب اختلاف الإلهة وأن يقدر عن حكمة الإلهة لا اختار صاحب الكشف والراغب والقاضي أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب أخرجا للكلام على مقتضى الظاهر لأنه الأصل واختار السكاكي أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم له ويرد على السكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول إلى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم (قوله فاجيبوا ببيان الغرض) إطلاق الغرض على الحكمة لقوله تعالى عل سبيل الشبه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والافعال الله تعالى ليست معدة بالأغراض عندنا ع س سم (قوله يوقت بها) أي يعين بها الناس أمورههم فهو بيان للمواقيت التي باختيارهم والحجج إشارة إلى المواقيت التي عينها الله للعبادة الوقتية إلا أنه خص الحجج بالذكر لكونه ادعى شيء إلى الوقت لأنه يحتاج إليه أداء وقضاء بخلاف الصلاة ونحوها عبد الحكيم (قوله وغير ذلك) كمدة الحمل والحيف والنفاس والعدة (قوله لأنهم ليسوا بالخ) فيه سر وأدب لا يخفى لأن السائل بعض الصحابة وعلم لذلك يظلمون على ذلك ويدفع بقول الشارح بسهولة وعبارة عبد الحكيم العرواب أن يعمل بقوله لأنه يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والنبى عليه الصلاة والسلام انما بحث لبيان ذلك لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند أهل الشريعة فإنه مبنى على أمور لم يثبت شيء منها في الشرع غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما ابتدعه قوله ويرد على السكاكي (الخ) فديقال معنى كلام السكاكي أنه على تقدير وقوع السؤال فالأولى بحالهم السؤال عن الحكمة وإلا فالأولى بحالهم أن لا يسألوا عنها أيضا لظهوره ما حتى لا تستحق السؤال ولا الجواب عنها اه

(وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلو الدين والاقرين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوهم بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المصروف هو السؤال عنها لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع موقعها (ودينه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض) بمعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (وإن الدين لواقع) (وكان يقع) (ونحوه) (التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجوع له الناس) (وكان يجمع) (وهما بحث وهو أن كلا

الحكيم المطلق اه بحروفيه (قوله وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون) قال في عروس الافراح ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجوح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا تنفق من أموالي وأين تضعها فنزلت هذه الآية فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه لأن السائل لم يلق بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ما سأل عنه اه يس ومنه يعرف أن السائل واحد فيكون في قوله سألوهم تسامح (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل أن يكون عن بيان مقداره أو جنسه أو كليهما ح ف (قوله لأن النفقة الخ) ان أراد بها صدقة الفرض أشكل ذكر الوالدان لأنه يجب نفقتهما ولا يجزئ دفع الصدقة إليهما وإن جلا على من لا يجب نفقتهما ففيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وإن أراد صدقة النفل أشكل في الاعتداد إذ هي معتد بها مطلقا إلا أن يراد في كل الاعتداد سم (قوله إلا أن تقع موقعها) أي بخلاف النفق أي كونه قليلا أو كثيرا فإنه يعتد به مطلقا غاية الأمر أنه إذا وقع دون الواجب عليه في صدقة فرض لا تبرأ ذمته مطلقا بل بما دفعه ويبقى الباقي في ذمته مع اجزاء ما وقع مطلقا ع س سم وكتب أيضا قوله إلا أن تقع موقعها زاد في الطول وكل ما فيه خيرا فهو صالح للاتفاق فذكر هذا أعني قوله ما أنفقتم من خير على سبيل التضامن دون القصد اه وبهذا يندفع ما يقال ان في الآية بيان ما ينفقون وهو الخير فنبت ما سألوهم وزيادة فأجاب بما ذكر وايضا ليس في الآية بيان ما ينفق بخصوصه بل بوجه عام فهو ذكر توطئة لما بعده تأمل (قوله ومنه التعبير الخ) أقول على كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى ان ظاهر مطلقا نظر لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانيا بلفظ الماضي فلذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الأسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الأسلوب واطن بك التفاهة التحقيق بعد ان صرت في بحث الالتفات على التوثيق فتبين انه بما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى الظاهر اطول (قوله تنبيها على تحقق وقوعه) فيه إشارة إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضي لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وظيفه البيان لكنه من حيث أن الداعي إليه التنبيه المذكور من وظيفة الداعي لكن بقي ان هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة عبد الحكيم (قوله فصعق) هكذا في المنسخ والصواب ففزع مطول الآية بلفظ هذه الآية ففزع والآية التي بلفظ فصعق لفظ صدرها ونفخ في الصور فصعق الخ قال القرني وقد يقال مراده مجرّد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ومثله) المثلية في التعبير عن المستقبل بغيره إلا بالماضي وبه يعلم حكمة فصاها عما قبلها (قوله وإن الدين) أي الجزاء يوم القيامة (قوله لواقع) (كان يقع) لام الابتداء هنا مجرد التأكيد دلالة ولتخليص المضارع الحال على تقدير يقع وإن كانت تفيد بها بحسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله ونحوه) عبر مع إحدى الايتين بمنزلة ومع الأخرى بنحو إشارة إلى اختلاف معنى الوصفين فيهما أفاده في الأطول (قوله وهما بحث الخ) هذا البحث وجوابه الآتي يأتيان

من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه ووارد على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلاهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضت

في الماضي المعبر به عن المستقبل فواجه تخصيصهما باسمي الفاعل والمفعول (قوله فيكون الخ) أي فإذا كان يأتي بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله والجواب الخ) عبارته في المطول قلت لا خلاف في أن اسمي الفاعل والمفعول فيما يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الأكثرين فتنبيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر اه وقوله وكذا الماضي عند الأكثرين أي وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الأكثرين وقبل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القادروا بوهاشم فنبى وكتب سم لعل المراد بعض الشافعية والإفلاقي استقر عليه الحال بين الشافعية أنه مجاز في الماضي اه قال عبد الحكيم وحاصله أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما يقع مجاز بالاتفاق فإذا استعمل لافيه كان استعمالا في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر وأرد عليه أنه يلزم أن يكون نادا لين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر والجواب أنهم ما وضعان لما وقع في الحال والماضي لا أنهما موضعان له مع الحال والماضي وشتان وأن الشارح نص في شرح المفتاح على أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لا مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له وخلاف مقتضى الظاهر أعم من المجاز لشموله الكناية وجريانه في بعض أفراد الحقيقة كما مر من عبد الحكيم وفيه جريان على أن معنى قوله وكذا الماضي عند الأكثرين أنه في الماضي حقيقة عند الأكثرين وهو خلاف ما قاله الفري وكتب على قوله والجواب أنهم ما وضعوا الخ ما نصه الذي ارتضاه المصنف في الجواب أن معنى قولهم حقيقة في الحال أي في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز في الاستقبال أي في الحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل فإذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لا لأن الزمان حاضر بل لأن الحدث متحقق وإن لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن المعبر في المفهوم واللازم للمفهوم وأدالم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وحصوله بالفعل والحال (قوله فيما) أي موصوف (قوله مجازا الخ) أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر فحصل الجواب أنه وإن جاز استعمال ما ذكر بمعنى الاستقبال لكنه على وجه المجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أن يجعل الخ) أن يثبت لأحد الجزأين حكم الجزأ الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فإن النافذة والعروض يشتركان في حكم مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للعروض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا والنافذة هو العرض بلا واسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصاوما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بلا واسطة وبالعكس ع سم وعلم من قوله بأن يثبت الخ أنه لا ينتقض قوله هو أن يجعل الخ بقولنا في الدار زيد وضرب عمر زيد لا أنه لم يثبت لأحد الجزأين حكم الآخر بل كل باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من المجاز العقلي وعلم من قوله لا مجرد تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب اعم مطلقا من العكس المستوي عند أهل المنطق من يس (قوله والآخر مكانه) خرج نحو ضرب عمرو بالبناء لثائب الفاعل

النافقة على الحوض) فكان عرضت الحوض على النافقة أي أظهرته عليها للشرب (وقبله) أي القاب (السكاكي مطلقا) وقال انه مما يورث الكلام ملاحه (ورده غيره) أي غير السكاكي (مطلقا) لانه عكس المطلوب وتقيض المقصود (والحق انه ان تضمن اعتبار الطيف) غير الملاحه التي أورثها نفس القاب (قبل كقولهم) أي مفازة (مغبرة) أي متلوثة بالغبرة (أرجاؤه) أي أطرافه وراحيه جمع الرجام مقصودا (كان لون أرضه سواؤه) على حذف المضاف (أي لونها) يعني لون الماء المصراع الأخير من باب القلب والمعنى كان لون سائمه لغبرتها لون أرضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون الماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك لغبرتها مع ان الأرض أصل فيه (والا) أي وان لم يتضمن اعتبار الطيف (رد) لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نزكته يمتد بها (كقوله) فلما أن جرى سمن عليها • (كما طينت بالقدن) أي القصر (السياعا) أي

(قوله مكان عرضت الخ) لان المعروض عليه ههنا يجب أن يكون له ادراك يعيل به الى المبروض أو يرغب عنه مطول كان الفري انما قل ههنا اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك إذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي أعني مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت النافقة على الحوض من قبيل القاب قول جماعة منهم الجوهري والسكاكي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن السكيت أن عكس المثال المذكور هو عرضت الحوض على النافقة مقلوب وقال آخر لا قلب في واحد منهما واختاره أبو حيان اهوى هذا القلب اعتبارا لطيف وهو ان المعتاد أن يثرى بالمعروض الى المعروض عليه حيث أتى بالنافقة الى الحوض جعلت كأنها معروضة والحوض معروض عليه اه سيد (قوله أي أظهرته عليها) أي أرتها إياه (قوله ما يورث الكلام ملاحه) لان قلب الكلام مما يحوج الى التنبيه للاصل وذلك يورث الكلام ملاحه ع ق وكتب ايضا قوله ما يورث الكلام ملاحه فيه انه حينئذ يكون من مسائل البديع ويحجب بانه يكون من فن المعاني ان قصد به المطابقة كما في ع ق (قوله كقولهم) (الخ) انظرها لجعل هذا من عكس التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف لقلب بالمعنى المتقدم ويتقدير ان بينهما فرقا فلم ذكر احدهما في المعاني والاخر في البيان ثم رأيت ابن جماعة قال في حواشي التبريزي أعلم أن القلب ذكر في أما كن خمسة مذاد وفي المعاني والنائي في البيان في بحث التشبيه وهو التشبيه المقلوب والثالث في البديع في التخصيص والرابع في البديع في غير التجنيس والخامس في الخاتمة في بحث السرفة ولك أن تقول أي فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل الحسن الذاتي ومن صميم البلاغة وبعضها من الحسن العرضي ومن توابع البلاغة يس (قوله أي مفازة) اسم للمكان الذي لا ماء فيه ولا كلفة تسميته مفازة من باب اساء الاضداد هذا ملاحه لا مفازة (قوله والاعتبار اللطيف الخ) عبارة الاطول والاعتبار اللطيف فيه اشاع في كل تشبيه مقلوب من المبالغة في كمال المشبه الى ان استحق جعله مشبها به ويمكن تفسير قوله كان لون أرضه سواؤه بما لا يكون فيه قلب ولا حذف أي ارتفع اخبار فيها متراكما واتصل بالسما بحيث صار الماء متصلا بالأرض اتصال اللون بالجسم كان لون الأرض نفس السماء (قوله حتى كأنه صار) أي لون الماء (قوله في ذلك) أي الغبرة سم (قوله يمتد بها) اشارة الى عدم الاعتماد بالملاحه المذكورة سم (قوله فلما جوابها

أمرت بها الرجال ليأخذوها • ونحن نظن ان لن تستطاعا

وقوله جرى شبه السمن بالماء الجاري واثبت له شيئا من خواصه وهو الجري (قوله بالقدن السياعا) القدن بالتحريك القصر والسياع بفتح السين وكسر هاء الطين مع التبن وقيل بالكسر الآلة عبد الحكيم (قوله أي

الطين بالطين والمعنى كما طينت القدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت والقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في وصف نانة بالسمن باللا يتضمنه قولنا كما طينت القدن بالسياع لانه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والعدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى العدن

(احوال المسند)

(اما تركه فامام) في حذف المسند اليه (كقوله)

ومن يك مسمى بالمدينة رحله . (فاني وقيار بها لغريب)

الرحل هو المنزل والماوى وقيار اسم فرس او جمل الشاعر وهو ضاني بن الحرث كذا في الصحاح وانه لفظ البيت خبر وممنه نتج من التوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر من ضيق المقام بسبب التوجع ومحافضة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على محل اسم ان غريب

الطين بالطين اى المخلوط بالطين (قوله يقال طينت السطح والبيت) اى اصلحته وسويته بالطين (قوله لانه) اى قلب (قوله قد بلغ من العظم الخ) ولا يقال ان كثرة تطيين اقصر لالطف في الوصف بالانا نقول هو وان يمكن فيه لطف في نفسه لكن فيه لطف بالنسبة الى المقصود المترتب عليه وهو افادة المبالغة في وصف النانة بالسمن كما أشار الى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ (قوله بمنزلة الاصل) فيدل على عظم سمنها بالطين حتى صار الشحم لكثرتة بالنسبة للاصل من العظم وغيره كانه الاصل سم . (تبيه) . أهمل المصنف امورا كثيرة من خلاف مقتضى اظاهر منها الاتئال من خطاب لواحد او الاثنين او الجمع اطاب الآخر نحو قالوا اجئتنا لتفتنا عما وجدنا عليه باءنا وتكون لكما الكبرياء في الارض يا ايها النبي اذا طلقتم النساء من ربك يا موسى وأوحينا الى موسى وأخيه الآية يا معشر الجن والانس الآية ووجه حسنه ما ذكر في الالتفات لانها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والجمع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه وامثلته في يس ومنها تذكير المؤنث وتأنيث المذكر وامثلته في يس قال وقد جرت عادة القوم بذكر هذه الاقسام عناوان كانا اكثرها مجازا محله علم البيان لان تداخل العلمين كثير

(احوال المسند)

(قوله امى بالمدينة رحله) اسمى أما مسند الى ضمير من وجملة بالمدينة رحله خبره ان كانت ناقصة وحال ان كانت تامة واما مسند الى رحله مجازا (١) وبالمدينة خبره أو حال عبد الحكيم (قوله فاني وقيار بها لغريب) علة لمحذوف من الجواب والتقدير ومن يك مسمى بالمدينة رحله حسن حاله مع رداءه حالى لاني الخ (قوله اسم فرس او جمل) في نسخة او غلام (قوله ضاني) بضاد معجمه وبعد الالف باء واحدة فياء ساكنة مكسورة ما قبلها نونى وهو صريح في انه غير مهموز ومقتضى كلام غيره انه مهموز قال القرني على المطول في الصحاح ضبأت في الارض ضبا وضبوا اذا اختبأت فيها والموضع مضبا ومثله في غيره ايضا (قوله فالمسند الى قيار محذوف) اى وغريب خبر ان لا قيار لا فترانه باللام وخبر المبتدأ الغير المنسوخ لا يقترب بها (قوله مع ضيق المقام) ان قلت (٢) لم يسبق في المتن في حذف المسند اليه ذكر لضيق المقام فكيف يمثل المصنف المحذوف

(١) (قوله مجازا لا يوافق ما ذكره في معاني الافعال الناقصة نعم يصح في الثاني ان كان امى بمعنى دخل الخ وقيل ان رحله بدل من الضمير في امى اه

(٢) واراد ايضا على قصد الاختصار وقوله وانظر فيه قصور

خبراً عنها لا امتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظاً او تقديراً وأما اذا قدرنا له خبراً محذوفاً فيجوز أن يكون هو عطفاً على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديراً فلا يكون مثل ان زيداً وعمر و ذاهبان بل مثل ان زيداً وعمر ولذا هو جائز ويجوز ان يكون قيار مبتدأً والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها (وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرائى مختلف) فقولنا نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر اي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول بقريضة الثاني وفي البيت السابق بالعكس (وقولك زيد منطلق وعمر و) اي وعمر ومنطلق فحذف للاحتراز عن العبث

مر بهذا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فجامر او نحو ذلك والسؤال والجواب يجريان في قوله الآتي مع اتباع الاستعمال الخ وانظر لم يذكر هنا مع التكاثر تخييل العدول مع تاتيه (قوله لا امتناع العطف) لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدأ وان الى معمول واحد وهو الخبر وهذا عند البصرية واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان ما كان عاملاً قبل دخوله فلا يلزم في العطف المحذوف المذكور اهما ملخصان الفري وسمو وكتب أيضاً قوله لا امتناع العطف على عدم الجواز بذلك لا يكون مفرداً والمبتدأ شيئاً لا نه وصف على فاعيل سم اي والوصف على فاعيل صالح للواحد والمتعدد وظاهره وان كان بمعنى فاعل كما هنا (قوله وأما اذا قدرنا له) اي لقيار (قوله على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه في مثله محل ان واسمها ففري وكتب أيضاً على قوله على محل اسم ان مانصه اي على اسم ان محلاً ويكون خبره عطفاً على خبر ان لفظاً وهو من عطف المفردات لكن يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين لان قيار معطوف على محل اسم ان والعامل فيه الابتداء وخبره معطوف على خبر ان والعامل فيه ان وهو غير جائز على الصحيح في مثل هذه الصورة قال السمرامي وقد يقال يجوز ان يكون خبر ان معمولاً للابتداء محلاً كما سبها فيكون الخبر معطوفاً على الخبر محلاً (١) اهـ وكتب سم قوله وقد يقال الخ أراد به الجواب عن لزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه نظر لان اسم ان باعتبار محله معمول للابتداء

وخبره باعتبار محله معمول له أعني لنفس المبتدأ على الصحيح لا للابتداء أيضاً كالمبتدأ فالمبتدأ وخبره معمولان لعاملين مختلفين بناء على المذهب الصحيح وما ذكره مبني على قول مرجوح عندهم فعلى الصحيح يبقى الاشكال (قوله لان الخبر) اي المذكور الذي هو لغريب مقدم أي على المعطوف تقدير أي وان كان في اللفظ متأخراً (قوله فلا يكون مثل ان زيداً الخ) أي مما فيه العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقوله بل مثل ان زيداً الخ أي مما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر أي تقدير اذ يقدر لعمر وخبر فيكون خبر الاول المذكور في نية التقديم على المعطوف سم (قوله قيار مبتدأ والمحذوف خبره) توطئة لما بعده (قوله وكقوله) من المنسرح (قوله فالمحذوف ههنا خبر الاول) وقد تكلف بعضهم فزع ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ بل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة في مثله أيضاً نحو وانا لنحن (٢) الصافون وانا لنحن المسبحون وأما رب راجعون فافرد ثم جمع لان غير المبتدأ والخبر لا يجب له من التطابق ما يجب لهما عند الحكمين وكتب أيضاً مانصه وهذا هو نكتة ذكر هذا المثال بعد الاول (قوله بالعكس) لانه لا يجوز فيه كون المذكور خبر الثاني لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ سم قال الفري الا أن يجعل من قبيل أم الحليس لجوز شهر به أعني يقدر المبتدأ ويقال المعنى هو غريب فتكون في المعنى داخلة على المبتدأ لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله أي وعمر ومنطلق) جوز الشارح في شرح المفتاح بعد تقدير

(١) فيه أن العطف على الخبر محلاً لم يوجد في كلامهم

(٢) (قوله وانا لنحن الخ) فيه ان نحن ليس المراد بها المعظم نفسه فلو مثل فنحن الوارثون مكان اولي اهـ

من غير ضيق المقام (وقوله خرجت فاذا زيد) أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم إليها ترانن تدل على نوع

المسند أن يكون من عطف الجملة على الجملة وأن يكون من عطف الفقرات ولا يخفى أن الثاني لا يتأتى على مذهب سيبويه لأن الدال في المبتدأ منزوي وفي الخبر هو المبتدأ عنده فحينئذ يلزم العطف على معمول تاملين مختلفين في غير صورة الحواز فتري (قوله من غير ضيق المقام) وهذا وجه ذكر هذا المثال بعد ما قبله (قوله فاذا زيد) قال في المطول والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم (١) ما بعدها لما قبلها أي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى أي خرجت فمفاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في إذا هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولا به (٣) لا ظرفا ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافا إلى الجملة وقال المبرد إذا ظرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ أي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشايرتها إذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب إذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب أه وقوله والفاء للسببية الخ وعن الزيادة أنها جواب شرط محذوف وعن المازني أنها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لأن جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في معني اللبيب وقوله فحينئذ يكون مفعولا به مبني على القول بعدم لزومها للظرفية أما على مذهب الجمهور من لزومها للظرفية فهي ظرف للخبر المقدر لا مفعول به أصلا وقوله لا ظرفا أي وإن كان اسم زماز وقوله ويجوز أن يكون العامل هو الخبر الخ أي على القولين كون الفاء السببية وكونها للعطف بناء على أن إذا اسم ومنهم من قال إنها حرف فلا عمل لها وقوله فحينئذ لا يكون مضافا إلى الجملة لثلاث يلزم أعمال جزء المضاف إليه في المضاف وقوله وقال المبرد الخ ما ذكره المبرد وهو مذهب السيرافي ومن تبعه وقال الزجاج هي ظرف زمان وعليه يجوز أن يكون إذا في فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أي فاذا حصول زيد لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجنة وقوله لكنه لا يطرد الخ أورد عليه أنه يجوز أن يكون بدلا من المكان بدل كل من كل واجيب بأن الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدأ غير جائز نعم قد يجوز (٢) أن يكون خبرا بعد خبرا وحالا وبأن (٥) هذا الكلام يشعر بإطراد الوجهين الأولين من الأعراب وهو مسلم في المثال المذكور أما مع اب فلان إذ لا يجوز في قولهم خرجت فاذا أن زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر تاملا لأن ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما أه من الفري مع بعض زيادة من يس (قوله فحذف لما مر) أي في المثال الذي قبله (قوله مع اتباع الاستعمال) وهذا وجه زيادة هذا المثال (قوله إذا المفاجأة) بالجر بإضافة إذا إليه من إضافة الدال للمدلول كما تقول لام الابتداء نوبى وكتب أيضا قوله لأن إذا المفاجأة الظاهر أنه تعليل لكون الحذف لما مر لأن الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فيبينها بهذا التعليل وليس تعليلا لاتباع الاستعمال لأنه لا يتجه كما هو ظاهر سم (قوله وقد ينضم الخ) فيه إشارة إلى أنه إذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن يجعل قرينته مجرد إذا التفجائية

(قوله ما ذكر المبرد الخ) قال الرضي مقتضى كونها ظرف مكان أيا ليست مضافة للجملة بعدها إذ ليس لنا مكان يضاف إلى الجملة إلا حيث أه أمير على المعنى (قوله وبأن هذا الكلام) عطف على قوله سابقا أنه يجوز أن يكون بدلا أي وأورد عليه بأن هذا الكلام فالتناسب حذف الباء كما هو ظاهر

(١) أي لصوق ما بعدها بما قبلها من غير مهلة لا كونه مسببا عما قبلها أه (٢) فيه أنه لا معنى لمفاجأة الزمان أه

(٣) (قوله نعم قد الخ) قال عبد الحكيم والقول بأنه خبر بعد خبر أو هي من بيت المنكوت أما معنى فلاقتضائه لتعدد الحكم وأما لفظا فلان تعلق معمولين بعامل واحد بحرف واحد غير جائز من غير عطف أه (٤) إيراد آخر على قوله لكنه أه

خصوصية كلف الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك (وقوله

ان محلا وان مرتحلا) . وان في السفر اذ مضوا .

(اي ان لنا في الدنيا) حلولا (ولنا عنها) اي الى الآخرة ارتحالا والمسافرون وقد توغلوا في المضي لارجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند الذي هو ظرف تطعا لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعنى الفعل لضيق المقام ادنى المحافظة على الشر ولا تباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سيويه في كتابه لهذا بابا فقا هذا باب ان مالا وان ولدا (قوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى) فقلوه انتم ليس بمبتدأ لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف واصل لو تملكون تملكون فيحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود انفسر ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة (وقوله تعالى فصر جميل يحتمل

انها انما تدل على نطاق الوجود فلا بد للخصوصية ان يدل عليها ير (قوله او نحو ذلك) كما اقف (قوله وقوله) من المدرج (قوله ان محلا) معذر ميمى وكذا مرتحلا ولفظ البيت خبر ومعناه تحرك كما بينه في الاطول (قوله في السفر) أى في غيبتهم والسفر جمع سافر كركب جمع راكب سم وقوله جمع سافر هو في المطول قال عبد الحكيم قوله جمع أى اسم جمع لان فعلا ليس من أبنية الجمع (قوله اذ مضوا) ان جعلت اذا ساء غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا من السفر اي في السفر في زمان مضيههم وان جعلته ظرفا أبدلته من قوله في السفر والمعنى واحد سم وهو بدل اشتمال على الاول ويمكن على الثانى ان يكون بدل اشتمال وبدل كل (قوله مالا) اي بعد او طولا (قوله والمسافرون) أى الموتى ع ق ودو مأخوذ من قوله وان في السفر الخ (قوله لارجوع لهم) اي الى مواطنهم عبد الحكيم وكتب ايضا قوله لارجوع لهم لعل عدم الرجوع مستفاد من حمل المهل على المهل الكامل بقرينة الواقع فان هذا المهل لارجوع معه ع س سم (قوله ونحن على اثرهم) يفهم ذلك من قوله ان محلا لان الحلول يدل على عدم الإقامة فيه كثيرا عبد الحكيم (قوله فحذف المسند) أى لنا (قوله ظرف تطعا) واما فيما قبله فيحتمل ان يكون المسند المحذوف ظرفا كما اذا قدر بالباب وان يكون غير ظرف (قوله اعنى المحافظة الخ) كانه تفسير لضيق المقام من حيث سببه لا نفسه ويمكن ان يكون تفسيره للمقام تامل سم (قوله ولا تباع الاستعمال) اي الوارد على ترك نظيره لانه اطراد حذف الخبر مع تكرار ان وتعدد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل أو معرفتين كن زيدا وان صحرا ع ق (قوله وقد وضع الخ) تأييد لكون الحذف مطردا عبد الحكيم (قوله قل لو انتم تملكون) جواب لو اذا لادسكتن خشية الاتفاق اي الفراغ لالتسك (١) عن عدم تناهي خزائنها باستيلاء الحرص عليكم (قوله والاصل لو تملكون تملكون) قال في الاطول الحق ان اصل التركيب لو تملكون فلما حذف تملك بقى الضمير منفصلا ففسر بتملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا فاعبث ههنا بذكر التفسير وفيما سبق بذكر نفس المسند فايكن هذا ايضا من وجوبات ايراد هذا المثال ام ملخصا وكتب ايضا قوله والاصل لو تملكون تملكون اعتراض بان فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائزة لهواب أن يقول تقدير لو تملكون والجواب ان الجمع بينهما في عبارته لحاجة بيان الفعل المقدر والممتنع انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الابقاء والتقدير لا على وجه بيان المقدر فتأمل (قوله ثم ابدل) اي عوض لا الابدال المصطلح عليه وقوله من الضمير المتصل هو الواو في تملكون فالمحذوف وقوله ضمير منفصل هو انتم (قوله فالمسند الخ) المقصود ان سبب ايراد هذا المثال هو هذا يس (قوله وفيما سبق) هو ان محلا وان مرتحلا (قوله اسم) ان

(١) جوال سؤال انظر عبد الحكيم

(الامر بن) حذف المسند والمسند اليه أي فصبر جميل (أجل أو فأمرى) صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصافي أحدهما (ولا بد) للحذف (من قرينة)

قدر المتعلق اسما وقوله أو جملة ان قدر فعلا (قوله وقال تعالى فصبر جميل الخ) الصبر الجميل الذي لا شكاية معه والهجر الجميل الذي لا اذية معه والصفح الجميل الذي لا عتاب معه واعلم ان الصبر كما في الصحاح هو حبس النفس عن الجزع (١) وقوله لا شكاية معه أي الى الخلق وان كان فيه شكاية الى الهالك كما قال يعقوب عليه السلام إنما أشكو بثي وحزني الى الله والصبر الغير الجميل دافيه شكاية الى الخلق وقوله عن الجذع فسر الامام الغزالي في الاحياء الجزع باطلاق داعي الهوى فيترسل يرفع الصوت وضرب الحدود وشق الجيوب والمبالغة في الشكوى واطهار الكتابة وتغير العادة في اللبس والمطعم عبد الحكيم (قوله أي فصبر جميل أجل) أي فصبر جميل في هذه الواقعة أجل من غير جميل واذا كان أجل من الصبر الغير الجميل فهو أجل من الجزع من باب أولى وأورد أن التفضيل يقتضي مشاركة المفضل في أصل الجمال مع أنه قيد بانه غير جميل وأجاب بان عدم الجمال بالنسبة الى الآخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب في الدنيا وبان التفضيل على سبيل الفرض كزبد أفضل من الحمار (قوله أو فأمرى) أو للتنوين (٢) والتفصيل لا الترديد وكتب أيضا قوله أو فأمرى صوابه الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا والاحسن في جملة محذوف المسند تقدير وصبر جميل لا نه مصدر الاصل فيه النصب وقد قرئ فصبرا جميلا فالاصل فاصبر صبرا جميلا عدل الى الرفع لفائدة الدوام والثبات والشائع في العدول جعل معمول الفعل خبرا عن المصدر كافي الحمد لله أطول وورجح الشارح في مطوله كونه المحذوف المسند اليه (٣) بوجود ستة فراجع وكتب أيضا قوله أو فأمرى أي شأني الذي ينبغي ان أتصف به صبر جميل ويحتمل أن يكون م حذفها معا أي فلي صبر وهو جميل ع ق (قوله بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين) في المقام اشكال لان كل حذف لا بد له من قرينة تدل على عين المحذوف فحذف المسند اليه يحتاج الى قرينة دالة عليه وحذف المسند كذلك فالقرينة ان دل على المسند اليه لم تدل على المسند وبالعكس والجواب أنه يجوز أن يكون هنا قرينتان احدهما تدل على حذف المسند اليه لمناسبة بينهما وبينه والاخرى على حذف المسند كذلك غاية الامر ان احدهما كاذبة ولا يضر ذلك اذ القرينة أمر ظني والظني يجوز تخلف مدلوله عنه قال سم قال يس وأقول ما المانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة ويشهد لذلك وان لم يكن في خصوص المسند اليه والمسند ما سيأتي في بحث الایجاز في قوله تعالى فذلكم الذي لمتني فيه من أنه يحتمل أن المراد في مرأوته بدليل تراودتها أو في حبه بدليل قد شغفها حبا فكذب إحدى القرينتين غير لازم وكتب أيضا قوله على كل من المعنيين بل الثلاثة كحمر (قوله ولا بد) للحذف من قرينة لا يخفى ان وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند وكأنه لم يذكره في المسند اليه أما لانه يحذف بلا قرينة كما اذا أقيم مقام (٤) المفعول وأما لان وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه انعقل

(١) فيكون على حذف زبد أفضل منه الحمار اه (٢) أي فهي بمعنى الوار فسقط ما ذكره بعد

(٢) قوله بوجود ستة ان حذفه أكثر فالحمل عليه اولى وان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والخبار بان الصبر الجميل أجل لا يدل على حصوله وانه في الاصل من المصادق وان تمام الصبر به قرينة حالية على حذف

المبتدا وبان الاصل في المبتدا التعريف وبان المفهوم من قولنا فصبر جميل انه أجل من صبر غير جميل

(٣) قوله كما اذا اقيم مقام الخ المناسب مقامه ولا يخفى ان الاول منه ومثاني تسليم اه

دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أى خلقهن الله لحذف السند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل

الا أنه لما عبر عن حذف السند بالترك الموهوم للاعتراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تدارك بقوله ولا بد للحذف من قرينة أطول وقوله لا يخص حذف السند أى بل يجرى في السند إليه أيضا (قوله دالة عليه) ظاهره أن ضمير عليه المجرور راجع إلى الحذف والاولى رجوعه إلى المحذوف المستفاد من الحذف نوح ويصح جعل الحذف في كلامه بمعنى المحذوف ويدل له قوله ليفهم منه المعنى فإن الموهوم منه المعنى هو المحذوف ويمكن إجراء الاستخدام في الموضعين تأمل (قوله لأن هذا الكلام) أى قولهم الله (قوله عند تحقق الخ) جواب سؤال وارد على قوله لسؤال محقق وحاصله أن السؤال في الآية ليس محققا لأنه لم يقع بدليل جملة شرط لأن وحاصل الجواب أن السؤال محقق عند تحقق ما فردد من الشرط والجزاء أى وقوع ذلك بالفعل بأن تقول لهم من خلق الخ ويقولون الله حينئذ هذا التحقق يكون قولهم الله جوابا لسؤال محقق وهذا أن أريد بالتحقق الواقع بالفعل فإن ارد به المذكور ضرورة فلا حاجة إلى التأويل المذكور على أن ابن يعقوب ضعف التأويل المذكور بأن مثله يلزم في المقدر فيقال فيه عند تحقق ما فردد من السؤال يكون هذا الكلام جوابا عنه فلا يظهر فرق بين المحقق والمقدر بذلك (قوله من الشرط) أى سألتهم من خلق الخ وقوله والجزاء أى ليقولن الله (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هاجل لفظ الجلالة في الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون تقدير الله خلقهن ويكون من حذف السند أيضا وما المرجح لكونه فاعلا بقاء جملة الجواب على ما ذكره الشارح فعلية فلم يطابق جملة السؤال التي هي اسمية مع أن مطابقتها مطلوبة وأجاب السيد بأن جملة السؤال فعلية في الحقيقة لأن من قام قوة أقام زيد أو عمرو أو بكر أو خاله إلى غير ذلك ولا إرادة الاختصار وضع كلمة من الدالة على تلك النوات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمن قدمت فصارت الجملة اسمية صورة فعلية معنى فايراد الجواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة المعنوية وبحث فيه الحفيد بأن المقر أنه يجب أن يقرن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق ولا شك أن خلق السموات والارض محقق والحاجة إلى الاستفهام تعيين الفاعل الخالق فليس السؤال الا جملة اسمية فالمتمجه ما عمل به في الاطول ترك المطابقة من أن في رعاية المطابقة إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أى لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام وأما (٢) ما ذكره الحفيد في حكمه ترك المطابقة فغير ظاهر وكتب أيضا قوله والدليل الخ عورض بأنه كجاء جملة فعلية جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها أجاب عنه الفاضل

(قوله ولا شك الخ) يوهم أن تعيين الفاعل مشكوك فيه مع أنه ليس كذلك كما لا يخفى إذ السؤال انما هو لأقامة الحجة بما يصدر عن المسئول من الجواب فلو قال والمقصود هنا بالاستفهام هو الفاعل اسلم من ذلك (قوله من أن في رعاية المطابقة الخ) فيه أن القرائن الواضحة كل الوضوح مانعة من توهم قصد التقوية على أن التقوية تكون للاهتمام بالحكم لفخامة ما يترتب عليه مثلا وإن لم يكن شك ولا انكار

(١) قوله وأما ما ذكره الحفيد الخ من أن ترك المطابقة للإشارة إلى بلاد الكفار وعنادهم بأنه إذا تحقق خلق السموات والارض وحدوثهما ينبغي أن لا يقع شك في نفس الفاعل فالمناسب لحالهم التردد في ذلك الخلف اه

على أن الرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى واثن من ألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من بحى العظام وهى رميم قل يحياها الذى أنشأها اول مرة (او مقدر) عطف على محقق (نحو) قوله ضراب بن نهشل يرثى بن بدن نهشل (لييك بن بدن) كأنه قيل من يبيكه فقال (ضارع) أى يبيكه ضارع ذليل (لخصومة) لأنه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه . ومختبط بما تطيح الطوائع . والمختبط الذى يأتى إليك للمعروفه من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائع جمع مطيحة

المحشى بأن فيه ما نعلم من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص (١) وهذا الجواب انما يأتى على مذهب صاحب الكشف ومن تابعه وأما على مذهب السكاكى فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص فى أمثال الصورة المذكورة كما تقدم سم وأجاب عن بأن وقوع الاول أكثر وبأن الحل على التفاعل لكونه أقوى العمدة أولى وأما كان أقوى الحمد لأنه أصلها على الصحيح قال يس وهذا مما يدل على ان الخلاف فى اصل المرفوعات فائدة كما قال البدر الدمامينى خلافا لابي حيان اهو قال فى الاطول ربما يرجح تقدير الفعل وبأن فى تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل الحذف أولى ورده السيد السند بأن الزيادة المشتملة على فوائد لا ترد وتلك الزيادة تشتمل على تقريرة الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بأن المقام (٢) ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلة كما عرفت (قوله على ان المرفوع فاعل) أى لا مبتدأ والمحذوف خبره (قوله يرثى الخ) (٣) عبارة المطول فى مرتبة يزيد ابن نهشل قال الفخرى المرتبة على وزن محمودة مصدر رثاه وتشديد الباء خطأ (قوله يزيد بن نهشل) هو اخو ضرار (قوله لييك بن بدن) ليس من الحذف ولا يصل حتى يكون الاصل لييك على زيد لان بيكى يتعدى بنفسه أيضا قال فى الصحاح بيكته وبيكته عليه بمعنى سم وعلم انه (٤) لا يجوز ان يكون فى البيت حذف مع كون بيكى مبنيا للمفعول بأن يكون زيد منادى حذف منه حرف النداء فاجلته ندائية معترضة وذلك لأن المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقع فى شدة ونقمة بسبب موتك مناسب ان يبيكى عليهم مادونك لانك فى رخاء ونعمة يس وكتب أيضا ما نصه البكاء لقصر الدموع وخروجها وبالموت الصوت الذى يكون عند خروجها سيرامى (قوله كأنه قيل من يبيكه فقال ضارع أى يبيكه ضارع) جوز فى الاطول ان يكون السؤال الناشئ من ذكر لييك من المأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف المسند الى أى المأمور ضارع (قوله أى يبيكه ضارع) فى المفصل أى التقدير لييكه ضارع وهو أليق بالمعنى كما ان يبيكه ضارع اوفق للسؤال أعنى من يبيكه كذا فى شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله لخصومة) اللام للتعليل او هى لام الوقت أى لأجل خصومة الغير معه او وقتها متعلقة بضارع قال فى المطول وتعليقه يبيكى المقدر ليس بقوى من جهة المعنى اه قال السيرامى اذ البكاء حينئذ يكون للخصومة دون يزيد (قوله من غير وسيلة) أى اخفى عن الناس سؤاله لأنه كان أهل ثروة وابتلى بالسؤال لأجل اهلاك المهاجرات ماله أطول وكتب أيضا قوله من غير وسيلة أى من غير علة وسابقة عبد الحكيم أو المراد من غير شقيع وواسطة (قوله والطوائع جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما يقال أعقب فهو عاشب ولا يقال مطيحات (١) قوله وهو قصد التخصيص لأنه المسند اليه الغير المتروك بحرف النفي تقديره قد يأتى م اء (٢) لان السائل غير متردد فى الحكيم والسؤال انما هو لاقرار الحجب بالحكم والتقوى لا يناسبه المطابقة اللفظية وان كانت تخصى لكنه نفوت المطابقة المعنوية التى هى أهم اه من عبد الحكيم (٣) لعله أتى بها لان عبارة المختصر لا تفيداه من قصده أو لزيادة الفائدة بكلام الفخرى (٤) لعل الاولى ام يقول وعلم انه يجوز ان لا يكون بتأخير لا اه

على غير القياس كواقف جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط ومما مصدرية أي سائل من أجل اذهاب الوقائع ماله
أو يبيكي المقدرا أي يبيكي لأجل اذهاب المنايا يزيد (وفضله) أي رجحان نحو ليبيك يزيد ضارع مبنيا للمفعول
(على خلافه) يعني ليبيك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليز يدور فعا لضارع (بتكرار الاسناد) بأن أجل
أولا (اجمالا ثم) فصل (تفصيلا) أما التفصيل فظاهر وأما الاجمال فلانه لما قيل ليبيك علم ان عناك با كيا
يسندا اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لا بد له من فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه ولا شك ان التكرار
أو كدوا أقوى وان الاجمال ثم التفصيل أوفق في النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) لسكونه مسندا اليه
لامفعولا كما في خلافه (ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة

على القياس عبد الحكيم (قوله على غير القياس) لان فواعل لا يكون جمعا قياسيا لمفعلة بل لفاعلة وفعيلة
قلو كان جمعا لطائفة بمعنى الكفة لكان قياسيا (قوله كوا قح جمع ملقحة) يقال رباح لواقع أي للسحاب
عبد الحكيم (قوله أو يبيكي المقدر) قال المولي الجامي في حواشيه على شرح الكافية وتعليقه يبيكي المقدر
بابه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط أيضا عبد الحكيم (قوله لأجل
اذهاب المنايا) أي المعبر عنها بالطوائف وكتب أيضا قوله اذهاب المنايا قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع
المحلى (١) باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لأجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الامنية
واحدة والجواب ان (٢) المراد بالمنايا أسباب المات اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها فترى
وقوله قد سبق أي في المطول بعد قول المتن واستغراق المفرد أشمل (قوله وفضله الخ) لما كان هناك مظنة سؤال
وهو ان يقال لماذا عدل الشاعر الى هذا التركيب مع امكان الاصل ويستقيم الوزن به وذلك بأن يجعل يزيد
مفعولا وضارع فاعلا أجاب عنه بأن ما عدل اليه له فضل عما عدل عنه فقال وفضله الخ ع وق وكتب أيضا قوله
وفضله على خلافه ليس المقصود ترجيحه من سائر الوجوه حتى يمترض بأن في خلافه أيضا مرجحا كاسلامه
عن الحذف بل ترجيحه من حيث ما ذكره المصنف فلا ينافي ان خلافه أيضا مرجحا آخر فيكون لكل
منهما مرجح فللبليغ أن يختار كلا منهما يساخصا (قوله بأن أجل أولا الخ) انما قل ذلك دفعا لما توهمه
العبارة من لزوم تكرار الاجمال والتفصيل مع انه خلاف الواقع ودفعه في الاطول بقوله بتكرار الاسناد
أي بذكره مرتين فقوله اجمالا ثم تفصيلا تفصيل للذكر الضمني الا للتكرار فلا يلزم المحذور وكتب أيضا
قوله بأن أجل جعل اجمالا مفعولا مطلقا ليعمل محذوف ويلزم عليه حذف عامل المؤكد مع انه ممنوع لكنه
اجازه بعضهم اه وجعله ع على تقدير مضاف أي اسناد اجمال ثم اسناد تفصيل فحذف المضاف و اقيم
المضاف اليه مقامه (قوله فظاهر) أي فانه اسندا الى ظاهر وهو ضارع سم (قوله وبوقوع نحو يزيد غير
فضلة) انما صح ان ترجيح بذلك لانه مناسب للمقام لان مدلول يزيد هو المقصود بالذات لان المرثية في
بيان احواله فالمناسب ان يكون اسمه عمدة ومقصودا كذلك حفيد بالمعنى وكتب ايضا ما نصه اشار بادراج
نحو الي ان الكلام ليس في خصوص البيت اطول (قوله غير فضلة) لم يقل مسندا اليه مع ان المسند اليه ارجح
من المسند والمسنود من الفضلة اشارة الى كونه في خلافه فضلة وقوله مسندا اليه عار عن هذه الاشارة (قوله
ويكون معرفة الفاعل الخ) ان (٣) قلت المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعقب قلت هذه النكات
ترجح بعضها على بعض بقصد المتكلم واعتباره وملاحظته فلامرحة وكتب أيضا قوله ويكون معرفة
الفاعل الخ قال في الاطول لا يخفى انه ينافي كونه جوابا لسؤال مقدر لان السائل مترقب للجواب اه والجواب ان

(١) أي الجسمية (٢) أو الجمع للمبالغة

(٣) عند التحقيق يتضح لك انه لا معنى لهذا الكلام من اصله اه

غير مترتبة لأن أول الكلام غيره طمع في ذكره) أي ذكر الفاعل لا إسناد الفعل إلى المفعول وتام الكلام به بخلاف ما إذا بني للفاعل فانه طمع في ذكر الفاعل إذ لا بد للفعل من شيء يسند هو إليه (وأما ذكره) أي ذكر السند (فلما مر) في ذكر السند إليه من كون الذكر هو الأصل مع عدم مقتضى العدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التمرّض بقباوة السمع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك (أو) لأجل (أن يتعين) بذكر السند (كونه اسما) فيتميد الثبوت (أو فعلا) فيتميد التجدد (وإما إفراذه) أي جعل السند غير جملة (فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم) إذ لو كان سببيا نحو زيد قام أبوه أو مفيدا للتقوى نحو زيد قام

المراد غير مترتبة في الجملة الأولى أعني ليبيك زيد لا مطلقا (قوله غير مترتبة) أي وغير المترتبة غير مشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب فهي لفظة صرفة فتكون ألد وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه أن نيل الشيء بعد طلبه ألد وتبعه الشارح أطول أقول ألدية نيل الشيء بعد طلبه من حيث شفاء النفس من تعب الطلب وألم الانتظار وألدية النعمة غير المترتبة من حيث عدم سبقها بألم انتظارها (قوله غيره طمع في ذكره) بل مؤسس (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) قال ابن يعقوب وقد مثل هنا بقوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كهو في قوله تعالى ليقولن الله فكيف يضعف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل بل ذكر السند لزيادة التقرير وأجيب بما لا تظهر صحته ولا مناسبة له بهذا المقام ولك أن تقول في الجواب لما كان المسؤلون أغبياء الاعتقاد فكفرهم جاز أن يتوهّموا أن السائل من تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه ممن يقصد اسماعه أو ينزله منزلة من تجوز عليه فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير الذي أصله ضعف التعويل بزعمهم انقاسد وهمهم الكاسد فيذكرونه بالمنصوصية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاوره والسؤال فتأمل اه وعبارة عبد الحكيم قوله لضعف التعويل على القرينة يعني أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فأن عول على دلالتها حذف وإن لم يعمل عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وإن كان المخاطب والكلام في الحالين واحدا اه وقوله في الحالين أي حالة التعويل وحالة عدمه (قوله أو أن يتعين الخ) قال في الاطول (٤) يرد أن قوله أو أن يتعين الخ داخل فها مر لأن الذكر حينئذ للاحتياط لضعف التعويل على القرينة لأن قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما أو فعلا (قوله اسما أو فعلا) أي بلا خفاء وكتب أيضا قوله اسما أو فعلا في المفتاح والايضاح أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد أنظر الاطول (قوله فيتميد الثبوت) أي صريحا على ما في المفتاح فلا يرد ما قيل إن قامت القرينة على كونه اسما أو فعلا فعند الحذف أيضا إفادة الثبوت والتجدد متحققه وإن لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف - أصلا والمراد بالثبوت حصول السند للسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد الحصول واقتراانه بالزمان من عبد الحكيم (قوله فلكونه غير سببي الخ) اعترض عليه بأن الجملة الواقعة خبر ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد غير سببي ولا تقييد تقوى الحكم فتدخل في ضابط الأفراد مع كونه جملة واجيب (٣) بأنه مفرد معنى لكونه عبارة عن مبتدأ ولهذا الاحتياج إلى الضمير كما مر وإن كانت جملة صورة فترى (قوله إذ لو كان سببيا) حاصله أن سبب كونه جملة أحد الأمرين كونه سببيا وكونه مفيدا للتقوى وأن سبب الأفراد انتفاؤها جميعا سم (قوله

(١) جوابه قوله الآتي أي بلا خفاء مع أن الملاحظ مختلف

(٢) نظيره مع ما يأتي أجزاء عن عبد الحكيم اه

فهو جملة قطعوا اما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم افادة التقوى
معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او
بحرف التأكيد نحو ان زيدا عارف او تقول ان تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو
زيد قائم . فان قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا انا سعييت في
حاجتك ورجل جاءني وما انا فقلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور الى
التقوى لكن لا نسلم انها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد أن
افراد المسند يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعلي

فهو جملة قطعوا لا يرد عليه نحو زيد قائم أبوه بناء على أن المسند هنا سببي مع أنه ليس بجملة لما سيجيء في
الضابط الآتي في كلام الشيخ للسببي من أنه ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك
وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند لكونه جملة فري (قوله وأما نحو الخ) جواب عما
يقار المسند فيه مفرد ولم ينتف فيه الأمر الثاني بأنه ملحق بما ليس فيه التقوى لضعفه فيه كما تقدم سيرا مي
والسؤال وارد على المفهوم أعني قوله إذ لو كان الخ (قوله فليس بمفيد للتقوى) أي المعتبر وإلا فلا يخلو
عن افادة التقوى في الجملة وبؤيده قوله بل هو قريب الخ (قوله مع عدم افادة نفس التركيب) أي يحذف
فاعل المصدر اه سم وكتب أيضا قوله مع عدم افادة نفس التركيب الخ يشمل صورتين ما اذا لم تكن
افادة التقوى او كانت بغير نفس التركيب فكل منهما من المفرد (قوله فيخرج الخ) لم يرد خروجه عن
اضابط الافراد إذ المقصود ادخاله فيه بل خروجه عن قيد الذي أضيف اليه العدم أعني افادة التقوى ولو
قال فيدخل في عدم افادة التقوى لكان أظهر في المعنى وانسب بسياق كلامه لكنه انما تعرض لخروجه عن
الافادة دفعا لما يتوهم من أنه بواسطة افادته تقوى الحكم بالتكرير يندرج في افادة التقوى فيخرج
عن عدمها بل عن الضابط أيضا سم (قوله او تقول الخ) وعلى هذا فلا حاجة الى ان التقدير مع عدم افادة
نفس التركيب الخ خروج ما ذكر بدون ذلك سم (قوله بالطريق المخصوص) وهو تكرير الاسناد مع وحدة
الفعل سم فيخرج القسمان المذكوران (قوله فان قلت الخ) وارد على منطوق المتن (قوله عند قصد
التخصيص) راجع للأثلة الثلاثة لكن لا يظهر التقييد بالنسبة للمثال الأخير إلا على مذهب السكاكي
القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى اما على مذهب عبد القاهر فلا لأن مذهبه ان المسند
اليه اذا تقدم وولى حرف النفي لا يكون إلا للتخصيص ولا يظهر التقييد بالنسبة للمثال الثاني إلا على مذهب
عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى اما على مذهب السكاكي فلا لأن مذهبه
ان النكرة المسند اليها المتقدمة ليست إلا للتخصيص كما مر ذلك كله تدبر (قوله سلمنا الخ) تشعر عبارته
بأن لمنع عدم قصد التقوى في هذه الصور مجالا ولعل وجهه في قصد التخصيص لا يتأني قصد التقوى
لاحتمال قصدهما معا (قوله انما لا تفيد التقوى) أي والشرط عدم افادة التقوى مقصودة او لا (قوله ولو
سلم) أي كونه عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى أصلا فالمراد ان افراد المسند يكون لأجل هذا المعنى
أي ان افراد المسند مشروط بكونه غير سببي ولا مفيد للتقوى فهو لا يكون مفردا إلا بتحقيق هذا الشرط ولا
يلزم أنه كما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
فإنه يمكن كونه غير سببي ولا مفيد للتقوى شرطا لافراد المسند اندفع ما ورد على جعله على الافراد من أنه
يلزم من وجود العلة وجود العلول لكن جملة شرطا منافي لظاهر كلام المصنف والشارح فالأولي الجواب
نأنها علة ناقصة او حكمة غير لازمة (قوله ثم السببي والفعلي) سواء كانا في المسند او في الوصف كما يعلم مما يأتي

من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم أبو وصفا سببيا وسمى في علم المعاني المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي نحو زيد قام أبو مسندا سببيا وفسرهما عمالا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلماذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال فقال (والمراد بالسببي نحو زيد أبو منطلق) وكذا زيد انطلق أبو وهو يمكن أن يفسر المسند السببي بجملة عمت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة فخرج عنه المسند في نحو زيد منطلق أبو لأنه مفرد في نحو قل هو الله أحد لأن تعليقها على المبتدأ

(قوله من اصطلاحات صاحب المفتاح) لا يقال بل هو من اصطلاحات النحويين فانهم يسمون النعت في نحو رجل كريم أبو سببيا لانه قول كلامنا في السببي نعمنا كان أولا فعلا كان او اسما فتسميته على هذا الوجه سببيا خاص بصاحب المفتاح ولو سلم فتسميته المسند فعليا ليس من اصطلاحاتهم والمراد ان المجموع من اصطلاحات صاحب المفتاح فليتناه لسم (قوله الوصف بحال الشيء) أي صفته والوصف هو فعل الوصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلي أو بالوصف السببي بل نفس اللفظ نحو كريم كريم أبو والجواب ان في الكلام حذف مضاف أي أثر الوصف وهو اللفظ والمراد بالوصف اللفظ والباء في بحال للملازمة من ملازمة الدال للمدلول (قوله نحو رجل كريم) أي في قولنا جاء رجل كريم ليكون كريم وصفا فيلزم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلي الجاري على من هو له وتسمية النجاة وصفا حقيقيا (قوله الوصف بحال ما) أي شيء كالأب في المثال هو أي ذلك الشيء من سببه أي الموصوف (قوله من سببه) لعل المراد بالسبب هنا مطلق المتعلق فيدخل نحو كريم غلامه كريمة جاريته ونحو ذلك (قوله نحو رجل كريم أبو) أي في قولنا مثلاً جاء رجل كريم أبو وهذا الوصف مفرد سببي وشرط كون السببي جملة اذا كان مسندا كما سيأتي في قول الشارح ويمكن ان يفسر المسند السببي بجملة الخ فلا منافاة بين ما هنا وما سيأتي كما هو ظاهر (قوله وفسرهما) أي وفسر السكاكي السببي والفعلي (قوله نحو زيد أبو منطلق) اعلم ان المسند السببي اربعة اقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد أبو انطلق او اسم فاعل نحو زيد أبو منطلق أو اسما جامدا نحو زيد اخوه عمر او جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو زيد انطلق أبو عبد الحكيم وهذا ما يفيد كلام السكاكي واما نحو زيد مرت به وزيد ضربت عمر في داره وزيد ضربته فغير داخل في المسند السببي كما انه غير داخل في الفعلي كما في الاطول وان صرح الشارح بدخول ذلك فيه ولهذا اعترض عليه سم وغيره في ادخال ذلك فيه مع ان السكاكي الذي بنى الشارح تعريفه على مذهبه واستنبطه من تتبع كلامه لم يجعل ذلك من المسند السببي فعلى هذا يكون تعريف الشارح غير مانع تأمل (قوله ويمكن ان يفسر المسند السببي) أي تفسير الاصوابة فيه ولا انفلاق وكتب ايضا قوله ويمكن ان يفسر المسند السببي أي على قاعدة السكاكي وكتب ايضا قوله ويمكن ان يفسر الخ اعترضه السيد بأن فيه دورا وتوقف (١) كون المسند سببيا على كونه جملة حيث اخذت في تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سببيا كما هو صريح قول المصنف بعد واما كونه جملة فلا تقوى اولس كونه سببيا ويستفاد من كلامه هنا فهو مالان مفهوم قوله اما افراد الخ ان كونه سببيا على كونه جملة كما صرح به الشارح واجيب بأن كونه سببيا المفهوم من (١) قوله وتوقف كونه جملة الخ قال عبد الحكيم فيه بحث لانهم جعلوا كون المسند سببيا من مقتضيات كونه جملة وكونه جملة يعرف من النحو حيث قالوا الخبر قد يكون جملة والجملة ما تضمنت كلمتين بالاسناد وهكذا سائر الخصوصيات من التعريف والتكثير والحذف والذكر تعرف من علم النحو ودواعيها يعرف في هذا الفن فلا توقف لمعرفة كونه جملة على كونه سببيا اه

ليس بمأند وفي نحو زيد قام وزيد دو قائم لأن المأند فيهما مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه
وزيد ممررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تقييد
التقوى والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لأننا نجد هذا الاصطلاح لمن قبله (وأما كونه) أي المسند
(فعلا فلا تقييد) أي تقييد المسند (بأحد الأزمنة الثلاثة) الماضي وهو الزمان الذي

الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتي علة لا يراد المسند جملة لأعلة لتصوير كونه جملة فالتوقف عن كونه سببيا
إراد جملة لا تصورها والتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لا يراد ما خلت جهة التوقف فلا دور
تأمل (قوله بمأند) أي ملتبسة بمأند أو الباء متعلقة بعلمت (قوله ليس بمأند) ليس ملتبسا بمأند وكتب
أيضا قوله ليس بمأند لا اتحادا لمبدأ والخبر فلا تحتاج إلى الربط وكذلك ليس بسببي ولا فعلى لانها فيما إذا
تغير المبدأ والخبر فلا يراد أنه إذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل (١) في ضابط الأقسام مع أنه جملة عبد الحكيم
(قوله وزيد ممررت به الخ) في ادخال الأمثلة الثلاثة الأخيرة نظري علم مما قدمناه ومماسيا أي أيضا (قوله تتبع
كلام السكاكي) اعترض بأن مقتضى هذا التفسير أن يدرج في السببي نحو زيد ضربته أو ضربت عمرا في
داره لصديق هذا التفسير على ذلك مع أن السكاكي لم يجعل ذلك من السببي فكيف يكون العمدة في ذلك كلام
السكاكي سم (قوله فلا تقييد بأحد الأزمنة الثلاثة الخ) قال في الأطول ومما ينبغي أن ينبه عليه أن هذه
النسبة (٢) إنما ترجح الفعل فيما إذا لم يكن للفعل اسم يرادفه وأما بعد وأما هل وأما لها فلا ترجح بهذه
النسبة على الاسم لأنه يغني هيئات ورويدا وأما لها غناها إلا أن يقال هذه الأسماء النحوية معدودة في
هذا الفن في عدد الأفعال يرشدك إليه ما سياتي من جمل رويدا زيد من أمثلة الأفعال وكتب أيضا قوله
فلا تقييد بأحد الأزمنة الثلاثة فيه مسامحة لأنه جعل المسند هو الفعل وحكم بأنه يقيد بأحد الأزمنة
الثلاثة مع أن المقيد بأحد الأزمنة الثلاثة ليس هو الفعل بل جزء معناه وهو الحدث سم إذ لو كان المقيد الفعل
حدثا وزمانا للزم تقييد الشيء بنفسه وهو تقييد الزمن بالزمن فنأمل وجوز في الأطول أن يكون الزمان قيدا
للنسبة فراجع (قوله قبل زمانك) ههنا بحث مشهور وهو أن قبل ظرف زمان فإن كان عين الزمان التي
جعل طرفا لظرفية الشيء في نفسه وأن كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وكلاهما باطل وكذلك
أخذ في تعريف المستقبل يترقب وهو يدل على زمان مستقبل فإن كان عين المعرفة لزم تعريف الشيء
بنفسه وأن كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وأن حمل على الحال لزم ذكر الحال في تعريف المستقبل
وقد ذكر المستقبل في تعريف الحال فيلزم توقف كل منها على الآخر وجوابه أن المقابلة في أجزاء الزمان
ذاتية لازمانية فظرفية قبل فيها باعتبار ذاتها لا باعتبار زمان آخر فيها فسقط الترديد الدائرين العينية
والغيرية فإنه يتوقف على ملاحظة زمان آخر على أن هذا تدقيق فلسفي لا ينظر إليه أهل اللغة والعرف
لأن بناء مباهجهم على الظواهر دون تلك التدقيقات التي لم يخطر ببالهم شيء منها على أنه لا يجوز أن تكون
هذه الظرفية بطريق احتمال الكل على (٣) الجزئية بمعنى أن كل زمان هو في أجزاء الزمان الذي قبل زمانك

(قوله الذي جعل ظرفا له) الضمير المستتر لقبول البارز للزمان فالصلة جرت على غير من هي له (قوله فإن كان عين
المعرفة الخ) ويلزم على كل حال كما قاله عبد الحكيم أن لا يكون الزمان المتصل بالحال الذي فيه الترتيب من
المستقبل المعرفة (قوله لزم تعريف الشيء بنفسه) أي لا أخذ المعرفة في التعريف

(١) تفريع على النوا (٢) شرحه الشارح بأن الترجيح بالنسبة لاسم الفاعل دعوة وقوله يرشدك
فيه نظر ظاهر وجوز عبد الحكيم جملة وهما أم (٣) (قوله على الجزئية أي جزأه) لا ما بعد وقوله بمعنى
عبارة ركبة

قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل مستقبل دتمابقة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عر في وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم

ماض سيرا مع بعض زيادة من الفئري وفي الفئري أيضا مانصه وينبغي أن يعلم أنه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لأن كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعيد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع التقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل تقيب الحال على تقدير تفايرها كما لا يخفى على المتأمل اه والظاهر أن ما عدا الجواب الأوسط لا يحمل الاشكال في يترقب غير وجوده المتقدمة ويمكن دفعه بما صرح به السيد من أن الافعال المأخوذة في التعاريف مجردة عن الزمان فتدبر ثم رأيت ما يفيد ذلك بخط العلامة الشنوائى عن سم الله الحمد (قوله زمانك الذي انت فيه) أي حين التكلم وعبرة المطول وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك قال يس وعبارته هنا أولى اذ مثل التكلم فعل غير المتكلم (قوله والمستقبل) على صيغة اسم الفاعل كالماضى أو اسم المفعول وكلامها المنقول الموافق للمعقول لأن الزمان يستقبل كما تستقبله أطول (قوله يترقب وجرده) معناه من شأنه أن يترقب فاندفع ما قيل كم من شيء لا يترقب وجوده ومع هذا يكون مستقبل اسم (قوله أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل) (١) ينبغي مع الآن الحاضر سم وكتب أيضا قوله وهو أجزاء الخ قال الفئري ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانهاؤه ولا بالنسبة للأمور الآتية إلا أن يقال الوقوع في الأجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال وكتب أيضا قوله وهو أجزاء أي آثار وهذا تعريف للحال العرفي وهو الزمان الذي يق فيه الفعل ويتقدر بتقديره فيختلف حسب اختلافه مثل يصلى ويحج واما الحال الحقيقي فالان الذي لا يتجزأ سيرا معي وأعلم أن الزمان امر موهوم عند المتكلمين موجود عند الحكماء (قوله من غير مهلة وتراخ) أي بين كل جزء وما يليه لا بين أول الأجزاء وآخرها إذ المهلة بينهما لازمة إذا طالت المدة كشره وهذا أيضا لقوله دتمابقة قيد آخر وكتب أيضا مانصه كما يقال زيد يمشى والسال ان يمشى لانه ماض وبضها بق طاولوا املاذ الواقعة في الآثار الكثير المتعاقبة واقعة في الحال فليس الحال زمن التكلم فقط (قوله امر عر في) أي ينبغي على عرف اهل العربية فإبعدونه حالا فهو حال كجاءوا الزمن في زيد أي حال المع كونه في أثناء الملاذ فرغ شطر ونق شطر وليس امرا مبنيًا على التضييق من عر بالمعنى وكتب أيضا مانصه لا مضبوط بحد معين بل تارة يكون طويلا وتارة يكون قصيرا بحسب العرف في ذلك الفعل (قوله دال بصيغته) أي بصيغته (قوله بخلاف الاسم الخ) جواب عما يقال ان التقييد بأحد الأزمنة يوجب الاسم فكيف يجعل على السكون المسند فلا فاجاب بان العلة هو التقييد مع الاختصارية وكتب أيضا قوله بخلاف الاسم الخ لا يقال قد سبق ان اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فينبغي ان لا يحتاج قرينة اذا اريد الحال واحتياجه لهذا اذا اريد غيره كاحتياج الفعل لها اذا اريد غير الزمان الذي هو حقيقة في الماض السال في الزمان السال ضرورة ان

(قوله في ابتداء الزمان أي أول ايجاد وتو له وانتهائه أي آخر جزءه في الوجود وتو له ولا بالنسبة للأمور الآتية أي الواقعة في اذ التكلم الجزئي ودوال الزمن الحاضر الذي زاد سم (قوله هو دوم عند المتكلمين) فيه أنه عندهم متجدد بل هو كقولهم انهم يترقبون متجدد مجهول كشيء زيد وقوله موجود عند الحكماء لانه عندهم اما حركة الفلك او مقدارها وكلاهما وجودي عندهم

فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقوله زيدا قائم الآن او أمس او غدا ولهذا قال (على اخضروجه ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات اى لا تجتمع أجزاءه في الوجود والزمان جزء مفهوم الفعل كان الفعل م. افادته التقييد باحد الأزمنة الثلاثة مفيدا للتجدد واليه أشار بقوله (مع إعادة التجدد كقوله) اى قول طريف بن عيم (او كما وردت عكاظ) هو مستوفى للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون

الزمان ليس جزء من مدلوله بخلاف الفعل فانه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر وفيه نظر لان من لازم كونه حقيقة في الحدث الحالى دلالة على الزمان الحالى لانه لازم معناه فلا يحتاج في الدلالة عليه القرينة والجواب أن المراد الدلالة على أحد الأزمنة صريحا واسم الفاعل لا يدل عليه صريحا بل التزاما فاذا اراد الدلالة عليه صريحا احتاج أن قرينة ع. م. سم. يتصرف (قوله فانه انما يدل عليه) اى دلالة صريحة مطول (قوله على اخضروجه) كاري ينبغي أن يؤخره عن قوله م. افادته التجدد ليعلم باعادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى الا بقصد الاختصار فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده باحد الأزمنة يتوقف على القرينة لا اشتراكه قلت يحصل به التقييد بدون القرينة احدى الأزمنة بمقتضى الوضع لا مالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت ثا انفاضة حينئذ في الاراد فعلا ولا مندوحة عن القرينة الا أن القرينة هنا لتعيين المراد وفي الاسم للتقييد قلت فائدة (١) التدرج في التمييز وذلك موجب لزيد التقرير (٢) بقى انه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية للتقييد على اخضروجه اذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب أطول (قوله ولما كان التجدد الخ) التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد ان لم يكن والثاني التقضى شيئا فشيئا والمعتبر في مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثاني لموافقة في الاسم لافيه وفي السمي وان اقتضاء كلام الشارع لان التجدد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل ولا معتبر في مفهومه حتى اذا أريد لا بدله من قرينة تقرير م. ف. وهو ملخص ما في الحواشي فتقول المدرسين معنى احمد الله انه محمد الله حمدا بعد حمد الى ما لا نهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع حرف وظاهر كلام الشارع صريحا والمتن أيضا ان الفعل مطلقا سواء كان مصدرا أو غيره يفيد التجدد اللازم للزمان الذي هو التقضى شيئا فشيئا بالالتزام وليس كذلك بل انما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة وفي الجواب بان مراده أن هذا الجزء الذي هو الزمان لما كان متجددا بالمعنى الثاني ناسب أن يعتبر التجدد في الجزء الثاني لكن بالمعنى الثاني بل بالمعنى الاول اه (قوله اى لا تجتمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله والزمان جزء الخ) اعترضه السيد بان هذا انما يدل على تجدد مجموع معنى الفعل المركب من الحدث والزمان لا على المطلوب الذي هو تجدد الحدث فالمناسب أن يضم الى ذلك ان الزمان المتجدد معتبر في مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينهما وبين الحدث فيلزم تجدداه ولذا لم يقل أحد بان الفعل القديم زمانى كما علم فان الفعل هنا مجرد عن الزمان (قوله مفيد للتجدد) اى الحصول بعد ان لم يكن فانه مدلول الفعل لا التقضى شيئا فشيئا عبد الحكيم (قوله او كما) الهزة للتقرير والواو عطف على مقدر أى احضروا وبعثوا وكما ظرف لبعثوا سيرا م. (قوله عكاظ) في القاموس كغراب سوق بصحراء بين نخلة والطائف كان يقوم هلال ذي القعدة ويستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكفون أى يتفاخرون ويتناشدون عبد الحكيم (قوله هو مستوفى للعرب) اى سوق اسم مكان من تسوق القوم اى (١) (قوله التدرج) أى الاجمال ثم التفصيل اه (٢) (قوله انه) قال عبد الحكيم التقييد المستفاد من القرينة العقلية خارج بقوله فالتقييد لان المراد منه التقييد المستفاد من اللفظ اه

وكانت فيه وقائع (قبيلة) بعثوا الى عريتهم او عريف القوم القيم بأمرهم الذي شهر بذلك وعرف (يتوسم) اى
تصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا لحظة ف لحظة (واما كونه) اى السند (اسما فلا فائدة عدمهما) اى
عدم التقييد المذكور وافادة التجدد يدعى لا فائدة الدوام والثبوت لا غرض تملق بذلك (كقوله
لا يالف درهم المضروب صرتنا) . وهو ما يجمع فيه الدراهم
(لكن يرمع عليها وهو مملق) يعنى ان الانطلاق من الصرة ثابت بالدراهم نائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع
الاسم على ان يثبت به الشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق

باعوا واشتروا (قوله بعثوا الخ) يدعى ان على كل قبيلة جنازة فاذا () وردوا عكاظ طلبنى الكافل بأمرهم
وهذا مدح في العرب للجري منهم وقيل انما يعنى اليه لانه لا يتم لهم اظهار ما اخرهم الا عجزته لانه الرئيس
على كل شريف والقاضى على كل مجرم منيف (قوله يتوسم) الشاهد فيه (قوله وتأملها شيئا فشيئا الخ)
تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع فلا ينافى ما مر من ان اللازم للفعل التجدد يعنى الحصول بعد ان لم
يكن لا يعنى التقضى شيئا فشيئا وعبارة عبد الحكيم بيان للمعنى المراد المستفاد بمعنى المقام والمضارع انما
يدل على حدوث التوسم مطلقا وعبارة فنرى قوله ثم شيئا فشيئا يشعر بأن المراد بالتجدد فيما سبق التقضى
والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضما وانما يفهم من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يعتمد من
المضارع الاستمرار التجددى بحسب المقام كما ينقله عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح بين المراد
من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضما وهو المقصود بالبيان يفهم في
ضمن التقضى فلا تغبار (قوله وافادة التجدد) ذكر انما ليس كما ينبغي ان عدم الافادة لا يكون مقصودا
بالافادة للبليغ فلو حذف لنمط افادة كما في عبارة الايضاح حيث قال فلا فائدة عدم التقييد والتجدد لا سقم
كذا في الاطول (قوله لا فائدة الدوام والثبوت) اما الثبوت والمراد به تحقق المحمول للموضوع فبحسب اصل
الوضع واما الدوام فن خارج لا بحسب الوضع واشار الى ذلك الشارح بقوله الآن قال الشيخ عبد القاهر
الخ فانه افاد انه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فهو اشار الى انه ينبغي ان يحمل كلام المصنف على
الدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعنا للتناقض بينهما فهو اشارة الى الجمع لا الاعتراض على
المصنف سم (قوله والثبوت) الاولى تقديمه على الدوام لانه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس (قوله
لا غرض) كما في مقام المدح والمبالغة ونحوه مما يناسب الدوام والثبوت سم (قوله لا يالف درهم المضروب
صرتنا الخ) اعلم ان في اضافة الصرة الى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهي ان صوته مشتركة بينهما وبين
غيره والمشهور نصب صرتنا على انه مفعول لا يالف والا حسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالة
من جانب صرة ولو اكتفى في التمثيل لكون السند فعلا واسما بهذا المثال لسكفاء لأن يرمع عليها كيتو
اسم ولا يخفى ان قوله وهو منطلق حال دائمة اطول وقوله الى ضمير المتكلم مع الغير اى يكون للمتكلم
مع الغير فلا ينافى هنا للمعظم نفسه (قوله لكن الخ) فيه تكميل حسن اذ قوله لا يالف الخ ر بما يؤهم
انه لا يحصل له جنس الدرهم فزاله فنرى (قوله ثابت الدرهم دائما) لان مقام المدح يقتضى دوام
ذلك بدليل قوله قبل هذا

انا اذا اجتمعت يوما دراھنا . ظلت الى طريق الخيرات تسبق

(قوله من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا) فيه ان الفعل ايضا كذلك اذا بدل بالوضع على التجدد
(قوله وجه الله يعنى لا فائدة الدوام الخ) لا دليل في كلام المصنف على هذه العناية فلا وجه لحل كلامه على
ذلك المؤدى الى المناقاة بينه وبين كلام الشيخ

لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا كما في زيد طويل وعمر قصير (واما تقييد الفعل) وما يشبه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول) مطلق أو به أو فيه أو له أو معه (ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء (فلترية الفائدة) لأن الحكم كما ازداد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شيء ما موجود وفلان ابن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو ان خبر كان

والحدوث شيئا فشيئا وان كان ذلك قد يستفاد من خارج نعم الفعل (١) يدل وضعا على الحدوث أي الحصول بعد ان لم يكن والاسم لا يدل عليه وضعا بل قد يستفاد منه ذلك من خارج ج والفعل يقيّد التجدد والحدوث شيئا فشيئا بمعونة المقام والاسم لا يمكن ان يقصد منه لانه مفيد لعدم التجدد افاده عبد الحكيم وبما علم من كلام الشيخ وغيره من ان الاسم لا يدل وضعا على الحدوث وان استفاد منه خارج يعلم ان ما اشتهر من دلالة اسم الفاعل على الحدوث انما هو باعتبار الخارج لا الوضع قال بعضهم في توجيه الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بدلالة الاول على الحدوث والثانية على الدوام ان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز أن يقصد به الحدوث بمعونة القرائن بخلاف الصفة المشبهة ولما كانت لا تدل على زمان معين وليس بعض الأزمنة أو على من البعض حمل على الجميع لا باعتبار انه يستفاد من لفظها وقال آخر جعل اسم الفاعل للحدوث والصفة المشبهة للدوام باعتبار الاستعمال لا الوضع وكتب أيضا قوله من غير اقتضاء انه يتجدد أي ومن غير اقتضاء للدوام وان كان قد يستفاد من الاسم بمعونة المقام ومن غير اقتضاء للحدوث أي الحصول بعد ان لم يكن وان كان قد يستفاد من خارج أيضا والحاصل ان الاسم لا يدل على أكثر من الثبوت أفاد ذلك عبد الحكيم (قوله لاكثر من اثبات الانطلاق) أي واما افادته الدوام فن خارج فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم (قوله كما في زيد طويل وعمر قصير) تنظير لانني فانه لا تعترض فيه لاكثر من اثبات الطول صفة لزيد ومن اثبات القصر صفة لعمر ولا نجد فيه واستفادة الدوام منه انما هي من خارج بمعونة بأن الطول والقصر وصفان لازمان (قوله واما تقييد الفعل الخ) لا يلزم من كونه من مباحث متعلقات الفعل ان لا يكون من احوال المسند حتى يكون ذكره هنا من ذكر الشيء في غير موضعه فلا اعتراض وكتب أيضا ما نصه لا يخفى ان تقييد المسند لا ينحصر في تقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام طافل وان في رفع نحوه عطفًا على تقييد الفعل رفقه فاغتمه ولا تحرم نفعه قال في الاطول فرفع نحوه يرفع كل قصور وان كان خلاف المتبادر (قوله وما يشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف على الفعل لأنه الاصل ولك أن تجعل الفعل في كلامه بالمعنى اللاغوي (قوله مطلق) أي غير مؤكد لأن المؤكد ليس فيه ثرية الفائدة كما لا يخفى ح ف (قوله والاستثناء) أي المستثنى قال الرضى ان المنسوب اليه الفعل او شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاعظم والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب اه وهذا ظاهر كونه قيدًا للفعل وان دفع ما قيل ان المستثنى من تمة المستثنى منه فهو تمة الفاعل والمفعول أو غيرهما فلا معنى لتقييد الفعل به عبد الحكيم (قوله فلترية الفائدة) أي تكثيرها فان قلت هذا مشكل في المفعول به لأن الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل المفعول به فالتقييد به لاصل الفائدة لا لثبيتها وأي فرق بينه وبين الفاعل فان تعقله يتوقف على كل منهما قلت الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما وهو مفعول لكل احدا على تعقل الخصوص بخلاف الفاعل فان تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لأنه اعتبر في مفهومه للنسبة الى الفاعل الخاص فتأمل سم (قوله زاد غرابة) أي بعدا عن الذهن وقلة خطوط بالبال (قوله وكما زاد غرابة)

(١) قوله نعم الخ عبارة الى انه يعرف بشيء آخر اه

من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه اشار الى جوابه بقوله (والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلقا في الزمان الماضي (وأما تركه أي ترك التقييد (فلما نزع منها) أي من تربية الفائدة مثل خرف انقضاء الفرصة أو ارادة ان لا يطالع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك (وأما تقييده)

أي بالنسبة للسامع (قوله لان منطلقا هو نفس المسند) لانه الدال على الحدث بخلاف كان فانها لا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره بل هي انما تدل على الزمان والى ذلك اشار الشارح بقوله وكان قيد الخ وهذا بخلاف ما اختاره الرضى من دلالة كان على الحدث وانها المسند حتى ان معنى كان زيد حصل شيء لزيد وقوله بعدم منطنا ونحوه تفصيل وتبيين لذلك الشيء المبهم من سم (قوله وكان قيد له) بتدأ وخبر وهو صريح في ان المقيد نفس المسند وهو مقتضى كلام المصنف ويحتمل ان في العبارة مسامحة والمراد ان المقيد بالنسبة والامر قريب لان تقييد كل يؤل لتقييد الآخر سم (قوله للدلالة على زمان النسبة) هذا الوجه جار في الافعال واما المشتقات والمصادر فتوابع لها عبد الحكيم وعبارة الاطول ولم في نحو كان زيد منطلقا كوزيد منطلقا ولا زيد كائن منطلقا اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكائن الا على أصل النسبة بخلاف أخوات كان فان في فروعها تقييدا لا محالة لان في الاخوات تقييدين تقييدا بالزمان وتقييدا بخصوص النسبة تضمنه مصانرها والفروع لم يفتها إلا الزمان اه (قوله فلما نزع منها) المراد بالمانع هنا المانع بالمعنى اللغوي وهو ما لا يأتى بتحصيل الشيء معه وجرديا كان أو عدميا منافيا كان أولا فلا اعتراض على عدم العلم بالمقيدات من الموانع تأمله (قوله مثل خوف انقضاء الفرصة) نحو غزال وقع (قوله بالمقيدات) أي لذلك الفعل الواقع في عبارة المتكلم ومعنى عدم العلم بتقييداته جهل المتكلم بفعله وزمانه ومكانه ونحو ذلك (قوله وأما ان يرد به الشرط) كان ينبغي ان يقدم هذا على حالة ترك تقييده ويؤخر ترك التقييد لتجري انقيود الوجودية على سنن واحد كيف والتقييد بالشرط في قوة المفعول فيه كما يعلم من قوله الآتي بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اي اي (١) واجيب بانه لما كان محتاجا الى بسط آخره عن الترك وقوله في قوة المفعول فيه في عبد الحكيم ليس التقييد بالشرط مثل التقييد بالظرف لان الظرف قيد لنفس المسند دون النسبة اعني ثبوت المسند للمسند اليه (٢) فانه مطلق فالمسند انقيد بالزمان والمكان ثابت للمسند اليه فقولنا اضرب زيدا يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع في يوم الجمعة للتعلم فلا بد في صدقه عن تحقق المقيد والقيد معا واما الشرط فهو قيد لثبوت المسند فعني قولنا ان يضرب زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد له وصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على ان يكون ثبوته في وقت ثبوته وان لم يثبتا (٣) قال الشارح في شرح المفتاح فقوله ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو على تقديره وفي موضع آخر فان قيل قد سبق ان مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء (٤) قلنا الحصول قد يكون

(١) (قوله واجيب الخ) هذا الجواب لا يلاقى الاشكال اه (٢) قوله انه مطلق (انظره مع قول ابن قاسم السابق انه يلزم من تقييد كل تقييد الآخر اه (٢) (قوله قاله الشارح الخ) انه مدللان على ما قبله في الشرط اه (٤) (قوله قلنا الحصول الخ) فالجواب في الحقيقة هو توجه الطاب الآتي فالتعليق لحصوله وانظر لم لم يكن الانشاء شرطا باعتبار التوجه اه

اي الفعل (بالشرط) مثل اكرمك تكرمني وان تكرمني اكرمك (فلا اعتبارات وحالات) تقتضي تقييده (لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته) يعني حروف الشرط واسماؤه (من التفصيل وقد بين ذلك) التفصيل (في علم النحو) وفي هذا الكلام اشارة الى ان الشرط في عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك

لثبوت شيء أو نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطالب أو التمني أو نحو ذلك بما هو مدلول الانشاء فيعلق ذلك بمحصل مضمون الشرط المفروض الصدق فن هنا امتنع كونه انشاء فحصل ان جاءك زيد فأكرمه اني على تقدير صدق انه جاءك اطلب منك (١) اكرامه لا بمعنى الاخبار بطلب بل معنى انشاءه اه كلامه فهو صريح في ان الشرط قيد لثبوت شيء أو نفيه عنه في الخبر واطلب شيء أو تمنيه أو ترجيه في الانشاء وعلى هذا في جعل المصنف الشرط تقييداً له سند مسامحة وكذا في قول الشارح ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اي اي تأمل (قوله اي الفعل) اي وما يشبهه و اراد بالفعل الجزاء تقدم على الشرط أو تأخر وبالشرط فعل الشرط (قوله بالشرط) اي جملة فعل الشرط (قوله اكرمت ان تكلمني) اشار الى انه لا فرق بين صورتين التقديم والتأخير في كونه قيداً سواء قلنا ان المتقدم جزاء لفظاً كما هو رأي الكوفيين او ان المتقدم دال على الجزاء كما هو رأي البصريين عبد الحكيم وعبارة الاطول قصد الشارح المحقق اي بتمثيله بالمثالين ان الشرط كما يكون قيد للجزاء المتقدم يكون قيداً للجزاء المتأخر فان علماء المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالاً على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه في بحث الايجاز والاطناب والمساواة (٢) وقال حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب كحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ له اية امر لفظي لا يعتبره علماء هذا الفن فان قلت لو جعل اكرمك ان تكرمني من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه (٣) مخالفة القانون النحوي المشهور فلا يكون بليغاً لا تنفاد الفصاحة قلت لاشبهة في قوة هذه الشبهة ولا تندفع الا بتخصيص قولهم مخالفة القانون النحوي المشهور بقانون لم يدع اليه امر لفظي (قوله فلا اعتبارات) اي معتبرات وبدل عليه قوله وحالات لان الحالات معتبرات لا اعتبارات والحالات هي تعليق حصول مضمون جملة بمحصل مضمون اخرى اما في الماضي كما في لو واما في المستقبل اما مع الجزم كما في اذا او مع الشك كما في ان اه ص سم وكتب ايضاً قوله فلا اعتبارات لا تعرف الخ اي فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الادوات فاذا كان مخاطب مثلاً يعتقد انه ان كرر المجيء اليك مللت منه فتقول نفياً لذلك كلما جئتني ازددت فيك حياء وكذا اذا كان يعتقد ان الجائي في وقت كذا لا يصادف طاماً ما عند زيد مثلاً قلت متى جئت زيداً وجدت عنده طعاماً او يعتقد انك لا تجالس الا بالسجد مثلاً قلت اينما تجلس اجلس معك اه ع ق (قوله وحالات) عطف تفسير (قوله ما بين ادواته) اي الشرط بمعنى التعليق ففيه استخدام (قوله من التفصيل) اي بما ذكره تفصيلاً اطول (قوله وفي هذا الكلام) اي قول المصنف واما تقييده بالشرط بحيث جعل الشرط قيداً (قوله قيد لحكم الجزاء الخ) فالكلام هو الجزاء وانما الشرط قيد له لكن ينبغي ان يستثنى من ذلك ما اذا كانت اداة الشرط اسماً مبتدأ وجعل خبره الجزاء او مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين كما صرح به في شرح الكشف لان الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب اولي فان (١) قوله اطلب منك الخ اي يتوجه الطلب المنشاء الان وانظر هل هذا من تأويل الجزاء الطلبي بالخبر اي وهو لا يقول به الشارح وكانهم لم يعدوه تطويلاً اه (٢) لا تصريح فيه (٣) انما تنافي المخالفة اذا كان هناك قول مشهور

ووت مجيئك اى ولا يخرج الكلام بهذا التقييد كما كن عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا
فالجمله الشرطية خبرية نحو ان جئنى اكرهك وان كان انشاء فانشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه واما نفس
الشرط فقد اخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من ان كلا عن الشرط والجزاء
خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم
للاول فانما هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية
الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار

جعل الخبر فعل اشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء وكتب ايضا ما نصه بالاضافة (١) ببيان
(قوله بمنزلة قولك الخ) الذى ارتضاه فى الاطول انه بمنزلة قولك اكرمك على تقدير مجيئك فراجع (قوله
اكرمك وقت مجيئك اى) استنفيد الوقت من التعليل لان الشرط علة للجزاء وزمان المفعول وزمان العلة
فالغنى فى هذا اكرهك لاجل مجيئك اى وفى زمانه سم (قوله ولا يخرج الكلام) وهو الجزاء ف (قوله
عما كان عليه اى قبل التقييد بالشرط) (قوله بل ان كان الجزاء الخ) قيل عليه ان الجزاء فى قولك ان
ضربتك تضربنى خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل فى المعنى على الجزاء كما صرح به
الرضى اقل ليس بخبر يس (قوله فالجمله الشرطية) وهى جملة الجزاء مع قيده الذى هو فعل الشرط وقوله خبرية
اى بسبب خبرية الجزاء (قوله فانشائية) اى بسبب انشائية الجزاء (قوله على الخبرية) لانه ليس كلاما
اصلا وقوله فى المطول لان الحرف قد اخرج الى الانشاء عني حذف مضاف اى الى حكم الانشاء من حيث
انه لا يحتمل صدقا ولا كذبا فصار كالمفعول والا فلو فليس انشاء ايضا (قوله واحتمال الخ) عطف لازم
(قوله كلاما من الشرط والجزاء) اى كلامهما على حدته لاجمعهما كما هو ظاهر (قوله فالمحكوم عليه هو
النهار الخ) عبارة المطول والتحقيق فى هذا المقام انه مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب
اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم
عليه وتوجد محكوم به والشرط قيده ومفهوم القضية ان الوجود يثبت النهار على تقدير طلوع الشمس
وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت
الوجود للنهار حينئذ وكذبا بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء
ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وكذبها بعدمها فكل
من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الجملة فى انها قول لازم
موضوع للتصديق والتكذيب وتخالقها بأن طرفيها مؤلفان تأليف خبريا وان لم يكونا خبريين وبأن
الحكم فيها ليس بان أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الجملة الاترى ان قولنا كما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فهو مفهوماً اذ وجود النهار لازم لاطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود
فى كل وقت طلوع وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده مفعول فيه فحكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام
على هذا الوجه من نقائس الباحث اه قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين مذهبي أهل العربية
والميزانيين فان المال واحد قلت الفرق ان الشرط عند أهل العربية مخمض للجزاء ببعض التقديرات
حتى انه لو لا التقييد بالشرط كذا الحكم الذى فى الجزاء طاماً لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهوماً
مفهوم مخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند الميزانيين كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية
الجملية لا يفيد الحكم أصلاً فلا يكون الشرط مخمض من الجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم مخالفة

(١) (قوله الاضافة ببيان) المناسب جعل الحكم معنى المحكوم عليه والاضافة من اضافة الجزء للكل اه شيخنا

والمحكوم به. والموجود باعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار اطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس
والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين (ولكن لا بد من النظر ههنا في أن واذا ولو) لأن فيها انجاسا
كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو (فإذا واذا لا شرط في الاستقبال لكن أصل أن عدم الجزم بوقوع الشرط) فلا
تقع في كلام الله تعالى على الأصل الاحكامية أو على ضرب من التأويل (واصل إذا الجزم) بوقوعه فإن واذا
يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ويفترقان في الجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع
الشرط فلم يتعرض

بل دو ساكت عنه كما هو مذهب الحنفية اه (قوله وباعتبار المنطقيين) معنى الاختلاف المبدئ كوران
المنطقيين قالوا ان الجملة الشرطية الواقعة في استعمال العرب مننادا الحكم بلزوم شيء لشيء وقال اهل
العربية معناه اثبت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط وليس (١) معناه أن الميزانين وضعوا الشرط بهذا المعنى
حتى يرد ما ذكره السيد بقوله كيف وهم يصدد بيانهم ومات القضاء ان لم تتم ملائمة عبد الحكيم (قوله
والمحكوم به وجود النهار) أي لزوم وجود النهار (قوله فكم من فرق الخ) فبينهم ما فرق في المحكوم عليه
و فرق في المحكوم به و فرق في الحكم و غير ذلك ونأزع السيد الشارح في قوله بين المذهبين ذاهبا إلى موافقة
اهل العربية لاهل الميزان وأطال في ذلك بما أطيل في رده كما بسط في حواشي يس وقد وافق العصام
الارح رد ادلى السيد فراجح يس تعرف (قوله في ان واذا ولو) ولا بد من النظر في من وما أيضا لان
احدهما للعاقل والاخر لغير العاقل وفي استعمال أحدهما مقدم الآخر اعتبارات لطيفة محتاجة إلى البيان
أطول (قوله للشرط في الاستقبال) أي لتعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون جملة
الشرط في الاستقبال فقوله في الاستقبال متعلق بالحصول الثاني الذي يتضمنه لفظ الشرط لا الاول لأنه
معلق بالتأخر ولا بالتعليق لأنه في الجمل لا في الاستقبال عبد الحكيم وقوله لأنه معلق بالثاني أي الذي هو
مستقبل فيلزم إذا لأول أيضا مستقبلي (قوله لكن أصل ان الخ) أي حقيقة اللغوية يس وقدمها
على اذا مع ان أصل ان عدمي وأصل اذا وجودي لأن الأصل في الشرط والسبق العدم وكتب ايضا قوله
لكن أصل ان مثل ان بقية ادوات الشرط غير اذا كما يدل عليه كلام الجامي تبعا للرؤى انظر
يس (قوله أصل ان عدم الجزم الخ) هو صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه
اما ظن الوقوع والجزم بعدمه فليس موقفا لما في الأصل ولو شملتهما عبارة المصنف واما الشك واتوهم
فقبيلهما معا موقع لما وقيل الشك فقطع ق وقيل تدخل على الظنون وكتب ايضا ما نصه أي جز
المتكلم (قوله عدم الجزم بوقوع الشرط) واما قولهم إن مات زيد ففعل كذا مع ان الموت مجزم والوقوع
(٢) فوجهه الرغشري بأن وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليه فترى (قوله بوقوع
الشرط) أي تحققه ليدخل ما اذا كان الشرط سابجا (قوله الاحكامية) كقوله حكاية عن زليخا ولئن لم يفعل
ما أمره ليس جز الخ وعن يوسف واذا لا تصرف دني كبد من الخ وعن اخوته قالوا ان يدبر فقد مرق الخ
له من قبل وقوله او على ضرب من التأويل كالنظر إلى حال المخاطب الغير الجازم بوقوع الشرط كاسيأتى
وكتب ايضا قوله او على ضرب من التأويل مثل سوق الدوم - انا الشكوك - لئلا تكون مقتضية او كون المخاطب
غير جازم من ان قد تستعمل في شك المخاطب كما تستعمل اما لتفصيل الجملة الواقعة في ذهنه فترى (قوله
بوقوعه) أي في المستقبل بحسب اعتقاده لأن الشرط مطلقا مقدر الوقوع في المستقبل (قوله فلم يتعرض

(١) (قوله وليس معناه الخ) لا يحفك ان عطف عرب بعد الصدر الاول اه

(٢) (قوله فوجهه الرغشري الخ) ليس على حقيقته اه

له لكونه مشتركاً بين اذواذا والمقصود بيان وجه الافتراق (ولذلك) أى ولأن أصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان الحكم النادر) لكونه غير مقطوع به في الغالب (هو تعاملاً لأن و) لأن أصل اذا الجزم بالوقوع (غاب لفظ الماضي) لدلائله على الوقوع تعاملاً نظراً الى انفس اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال (مع اذا نحو فاذا جاءتهم) أى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) أى هى مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أى جذب وبلاء (يطيروا) أى يتشاءموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين جئ في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا (لأن المراد الحسنة المطلقة) التى حصوها مقطوع به (ولهذا عرفت)

له) لك أفت (١) تقول المتبار من عدم الجزم بالوقوع في العرف التردد عند الحكيم (قوله لكونه مشتركاً الخ) حاصل ذلك أنه كما أن ان لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هى لعدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بأننا انما نستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة وان اذا كما انها الجزم بوقوع الشرط كذلك هى لعدم الجزم بلا وقوعه بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم بالا وقوع مشترك بينهما فلم يعترض له في مقام الترق بينهما لعدم دخليته فيه فتأمل سم لكن يبقى هنا شيء وهو أن عدم الجزم بلا وقوع الشرط فى اذا بمعنى أنه منتفٍ وفي ان بمعنى أنه يجوز فلا (٢) اشتراك في الحقيقة تأمل يس أى فعدم الجزم بلا وقوع الشرط فى ان لوجود الشك وفى اذا لوجود الجزم بوقوعه فبينهما فرق (قوله أى ولأن أصل الخ) عبارة لا طول ولذلك المذكور من الأمرين وهو كون لأصل فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط والأصل فى اذا الجزم كالأخ ام وهذا الصنيع أولى بأصنعه الشاوح فاقهم (قوله انادر) أى النادر الوقوع سم (قوله فى الغالب) انما قيد به لأن النادر قديح بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر الوقوع لأنه انما يقع مرة مع انه مقطوع بوقوعه فان النادر هو ما يقل وجوده جداً اما بان يكون الغالب عدم وقوعه وقديح وقد لا يقع واما بان يكون وقوعه لا بد منه لكنه مرة أو مرتين عن سم (قوله وقعا لأن) أى حقيقة وتجاوزا فانه مع ندرته إما مشكوك فيه فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحقا موقع لأذى تجوزا أطول بأذى تغيير (قوله لفظ الماضي) أى اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي سواء كان الفعل الماضي او المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضي ولم يقل الماضي لئلا يتبادر منه الفعل الماضي اطول (قوله ههنا) أى مع اذا (قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الخ) أورد آية من كلام الله تعالى تحقيقاً وتوضيحاً لاستعمال اذا فى المقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع وعدمه بالنظر الى حال الشيء فى نفسه وفرض الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد وإلا فبانظر الى علم الله تعالى ليس إلا العلم بالوقوع او اللا وقوع فترى (قوله أى قوم موسى) هو فرعون وجماعته وسماهم قوم موسى لأنه مبعوث اليهم (قوله كالخصب والرخاء) اورد السكاف فى بيان الحسنة اشارة الى شمولها للخصب والرخاء وغيرهما وأورد كلمة أى فى تفسير سيئة اشارة الى ان المراد منها نوع منها عبد الحكيم (قوله والرخاء) عطف لازم (قوله أى هى مختصة الخ) وقال العصام أى لأجلنا هذه لا لغربنا يعنى لا سبب لهذه الحسنة إلا نحن فاللام للتعليل لا للاختصاص لانه مقتضى يطيروا بموسى ومن معه أى يقولون هذه بشأمتهم وسبب حدوثها هم فنفسه الشارح قوله لنا هذه بأنها مختصة بنا محل نظر ام ماخصا (قوله ونحن مستحقوها) اشارة الى انهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم عبد الحكيم (قوله أى يتشاءموا) التشاؤم (١) (قوله لك ان تقول الخ) قصد به الرد على النادر وبه تلم ان ما يأتى بعد من ابن قاسم غير تام فتأمل ام شيخنا (٢) (قوله فلا اشتراك فى الحقيقة الوحيدة) لانه لا فرق بينه وبين غيره من عبارات عبد الحكيم ان المصنف رضى بقوله أى الخ لانه لا يحظر وقال عبد الحكيم ان هذا السبب لا ينافى الاشتراك كما هو ام

الاسنة (تعريف الجنس) أى الحقيقة لأن وقوع الجنس كواجب لكثرة واتساعه لتحقيقه فى كل نوع
مخلاف النوع وحىء فى جانب السينة بانظ الضارعة انما ذكره بقوله (واسنة نادرة بالنسبة اليها)
أى الى الحسنه المطلقة (ولهذا نكرت) السينة اتدل على التقليل (وقد تسعمل ان فى) مقام (الجزم) بوقوع
الشرط (تجاهلا) كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول ان كان فيها أخبرك
فإن جاهل خوفا من السيد (أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجربى الكلام على سنن اعتقاده
(أقول لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيهه) أى لتزليل المخاطب

ترقب حصول المكروه وقوله بموسى أى بسبب موسى ومن معه (قوله أى الحقيقة) أى فى ضمن فرد غير
معين قال فى الحسنه للعبد الذهنى (قوله كواجب) لم يقل واجب لأن هناك من الأجناس ما لم يقع إلا
بالمقام (قوله بخلاف النوع) فيه بحث لأنه انما يصح فى نوع معين لا فى نوع ما لأنه ايضا كواجب
الوقوع فلعل المراد بقوله فيما تقدم الجنس أى او ما هو بمنزلة كالنوع اذا أريد به نوع ما سم فقول بخلاف
النوع أى المعين كما فى سينة (١) (قوله لتدل على التقليل) فيه إشكال لأن المطلوب تقليل الوقوع والتكثير
انما يدل على تقليلها فى نفسها بمعنى أنها شئ يسير واحد لا كثير وقد يجاب بأن المراد بالدلالة ما يكون على
سبيل المناسبة وتقليلها فى نفسها يناسب تقليل وقوعها فهو اشارة فى الجملة عليه يس (قوله وقد تستعمل)
هذا مقابل للأصل فى قوله السابق لكن أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط ولم يذكر نظير ذلك فى اذا بان يبين
أنها قد تستعمل فى مقام الشك لنظير ما استعملت له ان فى مقام الجزم مع ان قوله السابق وأصل اذا الجزم يدل
على انه قد تستعمل فى غير الجزم وإلا فلا يتجه ذكر الأصل وحينئذ فينبغى أن يقال انه قد تستعمل فى الشك
لما يناسب ذلك من الأغراض فالأشارة الى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغى ان يكون مشكوكا بل لا ينبغى إلا
ان يكون مجزوا به وعدم ذلك المخاطب وكثرة تنزيهه منزله الجازم وكتغليب الجازم على غيره فليستأمل يس
(قوله فى مقام الجزم) أى حالته وقدر مقام تبعا لعبارة المفتاح والايضاح قال فى الاطول وهى الصواب لأن
ان لم تستعمل فى الجزم (قوله بوقوع الشرط) قيد به نظرا الى الأمثلة المذكورة وإلا فقد تستعمل فى الجزم
بعدم وقوعه ايضا الذى هو خلاف أصلها ايضا لأن أصلها أن تستعمل فى الأمور المحتملة (قوله خوفا من
السيد) لكونه أوصاه ان لا يعلم أحدا بوجوده فى الدار وهذا التجاهل يعدن علم الممانى اذا اقتضاه المقام
كما فى المثال فان كان اراده مجرد الظرافة كان من البديع فلا يرد ما قيل انه من البديع فيكون ذكره هنا
تطفلا (قوله أو لعدم جزم المخاطب) عطف على تجاهلا وآتى باللام لأن الشرط نصب المفعول له أن يكون فعلا
تفاعل الفعل الممثل والتجاهل فعل المستعمل فنصب وعدم الجزم للمخاطب خبر يس وكتب ايضا قوله
أو لعدم جزم الخ هذا وما بعده اعتبر فيه ما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما
بعد تأمل (قوله كقولك لمن يكذبك الخ) المثال يحتمل التجاهل للملائكة وقطع المتأزدة وعدم جزم المخاطب
فلذلك اكتفى به إلا أن عدم تنبيهه على كونه محتملا كما نبه عليه فى قوله تعالى وان كنتم فى ريب مما يشر
بشر بأنه خصه بالتأني فلذلك خصه الشارح المحقق فى الشارح بالثناء وان جعله فى شرح المفتاح لها
أطول (قوله لمن يكذبك) المراد به من لا يصدقك أى لا يعتقد صدقك فكفى بالكذب عن عدم التصديق
وهو صادق بمن يشك فى صدقك أو يتوهم وليس المراد من يجزم بكذبك وإلا كان مدخول ان مجزوما
بعدم وقوعه عند المخاطب كما أنه مجزوم بوقوعه عند المتكلم فلا يصح جرى الكلام على حال المتكلم ولا على
حال المخاطب أو يقال المراد بالكذب قوله المكذب كذبته فانه يقال صدقت فلانا أى قلت له صدقت
كذبته أى قلت له كذبت والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم انكائيل بكذب المتكلم (قوله فماذا تفعل)

لكنهم يستعملون فيه ان لتزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارضاء العنان لقصد التبيكيت كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين (او تغليب غير المتصف به) اى بالشرط (على المتصف) به كما اذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير قطعى لعمر وفتقول ان قمتما كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) اى يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كانه في المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكره عنادا فجعل الجميع كانه لا ارياب لهم

(قوله لكنهم الخ) فان قلت ما الفائدة في انه ينزل اولاً منزلة المحال ثم ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده قلت لان التدرج ابلغ فانه لو نزل ابتداء كذا كذا فاعتبار محاليتها وهى نكتة مطابقة مع سم وقوله ابلغ أى في التوبيخ (قوله لتزيله الخ) حاصله ان في مثل ذلك نزول الاول تنزيل المقطوع به منزلة المحال الثانى تنزيل المحال منزلة المحتمل المشكوك (قوله لصد التبيكيت) اى اسكات الخصم والزامه من جهة ان الخصم اذا نزل معه إلى إظهار مدعاه في صورة المشكوك أطمان لاستماعه فحينئذ ترتب عليه لازماً مسلم الا نفاء كمال آية وان كنتم في ريب اولاً زماً فاطعاً جاءه بتمكينه في ذهنه كفاي آية قل ان كان للرحمن ولد بناء على ان المراد فانا اول النافين للولد الموحدين لله والوجه الآخر ان المراد فانا اول المطيعين لذلك الولد لو كان لكنه يمكن فاعبد ربى وحده ع ق (قوله أو تغليب غير المتصف الخ) كيف يغلب العدمى على الوجودى إلا أن يقال يجوز ذلك باعتبار فئة الافراد وكثرتها أو باعتبار الاصلية وعدمها نوب (قوله غير المتصور) اى غير محقق الانصاف على ما في المطول لكنه لا يناسب ما سبقه في الآية وكتب ايضاً ما نصه اى الذى هو موقع لأن (قوله على المتصف) اى بالفعل فيما اذا كانت اداة الشرط داخلية على كان او من تحقق انه سيكتفى في المستقبل فيما إن لم يكن مدخول الشرط كان (قوله غير قطعى لعمر) بمعنى ان ضمرا مشكوك في قيامه (قوله للمخاطبين المرتابين) جعلهم (١) مرتابين وان كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذى سيبينه (قوله اى يحتمل ان يكون للتوبيخ) الظاهر (٢) ان المخاطب بالآية جميع من لم يؤمن ونيهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولاً تغليب المرتاب على غيره فري وفي الاطال خلافة حيث قال عقب قول المصنف يحتملها لكن على الاول الخطاب لمجرد المرتابين لأنهم الموجهون على الريب وعلى الثانى الخطاب لمجتمع من المرتابين وغير المرتابين (قوله لتغليب غير المرتابين) فالعق وظاهر ان المراد بغير المرتابين في هذا المقام من لم يتصف بالريب لا من شك في ريبهم لا من (٣) أخذها ما علم من أن المخاطبين فيهم من يعرف الحق وانما ينكره عنادا والآخر (٤) ان المخاطب بهذا الكلام هو الله تعالى فلامعنى لكون غير المرتاب بالنسبة إليه تعالى وهو المشكوك في ريبه وهذا المراعى في التغليب في الآية الكريمة على هذا وهو انه غلب المعلوم في ريبه على الذى علم ريبه هو مقتضى عبارة

(١) (قوله جعله مرتابين الخ) المناسب ان يكون كلام الشارح باعتبار الوجه الاول الآتى والاولى حذف المرتابين لقول المصنف يحتملها ولا يصح النظر لكلام القرئى اه شيخنا
(٢) (قوله الظاهر ان الخ) فهم الخشى ان هذا توجه لكلام الشارح فرده بما في الاطول وليس كتملك بل هو اعتراض على الشارح وكلام الاطول عين كلام الشارح ويمكن في رده الخ بما فيه اوافق للشارح لكن فيه ما فيه تأمل

(٣) فيه انه لا ينتج لكون المشكوك فيه فيهم ايضاً
(٤) فيه انه يجوز ان يكون الكلام ورد على لسان منه يجوز عليه الشك اه

وهنا بحث وهو أنه إذا جعل الجميع منزلة غير المرتابين كان الشرط قطري اللاوقوع فلا يصح استعماله فيه كما إذا كان قطري الوقوع لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة وليس المعنى هنا على حدوث الارتباب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن هنا بمعنى إذا وفصل المبرد والزجاج على أن لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال لقوة دلالة على الماضي فجاء التغليب لا يصح استعماله هنا بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطري الانتفاء فاستعمل فيه أن على سبيل القرض والتقدير للتبكيك والالزام كقوله تعالى فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا أو قل إن كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (والتغليب) باب واسع (يجري)

المصنف كما أشرنا إليه قبل (قوله وهنا بحث) حاصل البحث أن حقيقة التغليب أن يؤخذ ما للكلمة وما ليس لها ويغلب ما لها على ما ليس لها وهنا ليس كذلك لأن البعض مرتاب قطعاً أو البعض الآخر غير مرتاب قطعاً فلم يوجد ما يليق بأن فجاء التغليب لا يكفي بل لا بد من انضمام شيء آخر يصح به استعماله هنا (قوله وليس المعنى هنا على حدوث الخ) دفع لأن يقال جواباً عن الأشكال الشرطية إنما وقوع الارتباب لهم في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم فهو من المعاني المحتملة المشكوكة سم (١) وظاهره الاحتياج إلى التغليب مع ما هو الجواب وليس كذلك لأن الواقع منهم الريب مشكوك في ريبهم في المستقبل كمن لم يقع منهم فتأمل ع وبعبارة قوله وليس المعنى الخ (٢) جواب عما يقال أي حاجة إلى هذا التغليب المستلزم لا يراد البحث المذكور المحتاج في دفعه إلى التنزيل الآتي من أن أداة الشرط وهي أن تحمل الماضي مستقبلاً والامور المستقبلة من شأنها أن يشك فيها ولو كان الشك بالنسبة إليه تعالى محالاً لكن يجري الكلام على النسق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق وحاصل الجواب أن كان لا تقلبها أن للاستقبال (قوله ولهذا زعم الخ) أي وهذا يدل على أن المعنى هنا على الماضي لأن الماضي (قوله على أن لا تقلب كان الخ) وقيل إن تقلب كان إلى الاستقبال كغيرها من الأفعال الماضية وهو مذهب الجمهور كما في (قوله لقوة دلالة كان على الماضي) قال في المطول لأن الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه إلا الزماناه وقوله يستفاد من الخبر أي في ضمن استفادة الحدث بخصوص منه ولا يضرنا أن هذا التعليل لا يجري في اخوات كان كصار مثلاً إذا لا انتقال الذي هو مدلوله لا يستفاد من الخبر حتى يتمحض للدلالة على الزمان لأن المدعى (٣) مخصوص بكان كما في الفمري عن الرضى لكن ربما يرد أنه كما اعتبر الانتقال فصار اعتبر الاستمرار أو الاقطاع في كان وما غير مستفادين من الخبر قطعاً فلا يتم التعليل (قوله لما غلب صار الجميع الخ) أعاده توطئة لما بعده (قوله على سبيل القرض والتقدير) بأن نزل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه ففيه تنبيه كافٍ أن كنتم قوماً مسرفين (قوله والالزام) أي بما لا يقوله المنكر سم (قوله كقوله تعالى فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا) فإن الإيمان به لالقرآن محال لعدم وجوده يفرض لما ذكره التبكيك في فرض المحال يكون من جهة أن الخصم إذا تنزل معه إلى اظهار مدعاه في صورة المشكوك اطمان لاستماعه ع (قوله والتغليب يجري الخ) قال في المطول وجميع باب التغليب من الجواز لأن اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له الا ترى أن القاتنين موضوع للمذكور الموصوفين بهذا الوصف ناقلاته على الذكور (٤) والانات اطلاقاً على غير ما وضع له قال الحفيد

- (١) لا يخف أنك أن الكلام على وجه المجازة اه
- (٢) يقال في الاحتمال الاول أيضاً لا حاجة للحمل على التوبيخ فتأمل
- (٣) الاظهر اه عدم القلب (٤) الاولى الاثنى لأنها المراد ايضاً هنا

في فنون) كثيرة (كقوله تعالى وكانت من القانتين) غلب الذكور على الانثى بان أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة أجرأها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط (و) نحو (قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون)

ووجه كونه مجازا في تغليب جانب المعنى نحو بل انتم قوم تجهلون ان صيغة تجهلون موضوعة للخطاب مع جماعة يذكروا بلفظ الغائب ولم تجر هي صفة لهم والظاهر ان علاقة المجاز (١) المجاورة في الذم عن أوفي الذكر أو غيرهما (٢) فان قلت أي فرق بين هذا وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه يتبادر أنه منه قلت أجاب السعدني وتبعه السيدان الجمع أن يراد باللفظ كل منهما وهما أراد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في كل واحد منهما بل في المجموع مجازا والبحث فيه مجال (قوله في فنون) أي في أساليب واعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وليس المراد بالفنون العلوم سم (قوله كقوله تعالى وكانت من القانتين) مبنى التغليب على أن من للتبميز فان جعلت ابتدائية أي ناشئة من القوم القانتين لانها من ذرية هرون أخي موسى فلا تغليب لكن جعلها للتبميز هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع ربها وكتبه وكانت من المطيعين كما في الطول يعني فالغرض مدحها باسب لا بالنسب قاله سم (قوله غلب الذكور الخ) ويحتمل ان يكون لفظ القانتين صفة لجمع أي من الجمع القانتين ولفظ الجمع مذكروا فيوصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعا على مؤنث فلا تغليب ع سم (قوله الصفة المشتركة) وهي القنوت ونكتة هذا التغليب الاشعار بان طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت من جملة هم يس (قوله بل انتم قوم تجهلون) قال يس قال في العروس في تسمية هذا تغليبا نظرا لما فيه من طاعة المعنى وفي المعنى في بحث التغليب وزعم جماعة ان منه يأيها الذين امنوا وتحويل انتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ اه وقضيته ان ضمير تجهلون يرجع انوم باعتبار معناه وهو ما ذكره الشارح هنا وقال في أوائل الباب السابع وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطن كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون وقوله

كفى بحسبي نحو لاني رجل . لولا مخاطبتي اياك لم ترني

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلها لانيهما اه وفي رسالة الالتفات لمولانا كمال باشا زاده وما يظن انه من قبيل الالتفات وليس منه قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون لان في لفظ القوم جهتين غيبة وخطاب لانه اسم ظاهر غائب وقد حمل على انتم فصار عبارة عن الخطاب ثم انه وصف بتجهلون اعتبارا لجانب خطابه المستفاد من جملة على انتم وترجيحا له على جانب غيبته الثابت له في نفسه لان الخطاب اشرف وادل وجانب المعنى اقوى واكمل فهو في الحقيقة اعتبارا لجانب المعنى وتغليب له على جهة اللفظ وهذا القدر لا يتغير الاسلوب ولا يتحقق النقل من طريق الى آخر اه وبه يتضح صحة انه من التغليب فتأمل اه بحروقه وفي عهد الحكيم ليست الآية من الالتفات من الغيبة التي في قوم الى الخطاب على ما وهم اذ ليس المراد بقوم موسى حتى يكون المعبر عنه في الاسماويين واحدا بل معنى كل حمل على قوم موسى (٣) (قوله (١) (قوله المجاورة في الذم الخ) أي للخطاب والغيبة وللمخاطب والغائب باعتبار ما دل عليه ما وقوله او في الذكر هو انتم قوم وقوله او غيرهما اما بالرفع او بالجر كالسكان ولا يخفاه ان ما هنا ليس على قانون علاقة المجاورة اه شيخنا (٢) (قوله فان قلت الخ) وارد على مثل تغليب جانب المعنى

(٣) (قوله قوم موسى) صوابه قوله قوم لوط فان آية المصنف قوم لوط وآية قوم موسى انكم قوم تجهلون وهي مثل ما للمصنف وقوله اذ ليس الخ ينافيه . اياتي عنه لا تماده الخ فتأمل فان ذلك منع المنافاة اه

غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لأن القياس يجهلون ببناء الغيبة لأن الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لذلك في المعنى عبارة عن مخاطبة فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) أى من التغليب (أبو أن) للاب والام (ونحوه) كالعمرين لاني بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فنزل أبو أن ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لأن الأبو لا يستصفا مشتركة بينهما كالتنوت فالخاصل ان مخالفة الظاهر في مثل مقانتين من جهة الهيئة

غلب جانب المعنى (أي الخطاب وقوله على جانب اللفظ أي الغيبة نظر الى قوم) قوله ولكنه في المعنى (لاتحاده معهم بالحل عليهم عبد الحكيم) قوله (ومنه) فصله بمن عن النوعين السابقين تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوت وذلك لشهرة (١) كثير منه وتداوله في مقامات عديدة كالأبوين والعمرين فكأنه قال ومنه ما اشتهر من أبوين ونحوه وكتب أيضا قوله ومنه أبو أن اعلم ان هذا التغليب تغليب التثنية وظاهر كلام القوم انه سماعي بل صرح بذلك غير واحد كابن ظفر في شرح التسهيل حيث قاله اورد من ثنية مختلfi اللفظ كالقمرين يحفظ ولا يقاس عليه فان قلت التغليب مجاز وهو لا يتوقف (٢) على الدجاج بل على العلاقة والقرينة قلت قالوا بما يعرف به المجاز عدم وجود الاطراد بأن (٣) لا يرد كما في واسأل القرية أي أهلها ولا يقال اسأل البساط أي صاحبه أو يطرد لا وجوبا كما في الاسد للرجل اشجاع فيصح في جزئياته من غير وجوب لجواز ان يعبر في بعضها بالحقيقة فقولهم ذلك يدل على أن اللفظ يستعمل في محل لوجود العلاقة ثم لا يجوز استعماله في محل آخر لوجود تلك العلاقة ألا ترى أن انخلة تطلق على الانسان اطوله ولا تطلق على طويل آخر غير الانسا ذ وأز الراوية تستعمل في المزايدة للمجاورة ولا تستعمل الشبكة في الصيد للمجاورة يس ببعض اختصار (قوله كالعمرين) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ورده أنه قيل لعن الله من رضي الله عنه نسألك سيرة العمرين نعم قال قتادة أعتق العمر فمن بينهم من الخلفاء أمهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر فنرى (قوله والقمرين) للشمس والقمر وعليه قول المتنبي

واستقبلت قر الدماء بوجهها . فأردني القمرين في وقت معا

أراد الشمس ووجهها وقر الدماء يعني أن وجهها لشدة صفائه انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تنطبق الصورة في المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر في أزواحد وقال التبريزي يجوز انه أراد قرا وقرا لأنه لا يجتمع قران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر وما ذكرناه امدح وأيضا القمران في العرف للشمس والقمر فنرى بعض اختصار (قوله وذلك) أي كيفية التغليب (قوله بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى) ظاهره أن مجرد الاتفاق في اللفظ يكفي في التثنية وان باب التغليب منى وحقيقة وفي ذلك خلاف واضح عندهم أنه لا يكفي الاتفاق في اللفظ ولو كان حقيقة في كل فلا يقال قرآن لحيض وطهر ولذلك تأولوا الزيد بن بلمه مبيز يزيد فاس من ذلك وهو ما حق بالانحى واز باب التغليب ما حق بالمتنبي وكتب أيضا ما منه ينبغي أن يعلم انه انما لاكثر على الانل والانه في ذلك الاخر الا أن يكون لفظ الا على أثقل أو يكونه مؤنثا في ذلك كبر الا الذي في غائب اللفظ أخف كالعمرين أو يكون مذكرا كالعمرين ويغلب

(١) (قوله وذلك لشهرة كثير الخ) واما قول اشارح فنل ليس الخ فليس المراد توجيه الفصل والاورد على

الفصل انه لم يفصل قوله بل انتم الخ فتأمل

(٢) (قوله على الدجاج) أي لشخص العلاقة بل لنوعها وحاصل الجواب منع ذلك بل تارة يكون سماعيا

وتارة لا (٣) أي لعدم كثرة افراد له تقتضى بالمراد النوع

والصيغة وفي مثل ابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالسكية (ولكونهما) أي ان واذا (تعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعني حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يحمل حصول الجزاء مترتباً ودعائماً على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لأن التعليق إنما هو في زمان التكامل لا في الاستقبال ألا ترى أنك إذا قلت ان دخلت الدار فأتت حرفة قد عقلت في هذه الحال حريته على دخول الدار في الاستقبال (كان كل من جملتي كل) من ان واذا يعني الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال

التكامل على المخاطب والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وان كان الغائب أكثر أو اشرف من المخاطب والمخاطب أكثر أو اشرف من التكامل أطول ولا تخالف تلك القاعدة إلا لئلا تكون كقوله في الحديث بأحد العمرين فتغيب عمر مع أن عمر أخف منه لتعاقب رغبته بعمر وقد حققها الله تعالى وكسمية الشخص الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم يعمل بيديه جميعاً ذالاً مالين وليس ذالاً يدين واذا وهم الزهري في ذلك لأن ذا اليمين هو الحاربا وذا المالين اسم غير فتغليب المال مع أن اليمين أشرف لأن مخالفة المادة إنما حصلت بعمل المال من يسر وقد يقال لفظ المال أخف من لفظ اليمين لأن الألف أخف من الباء فلا يراد (قوله والصيغة) عطف تفسير أي دون المادة فإن مادتي القنوت تكون في الذكرو والأنثى (قوله وفي مثل ابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ) أي وفي الهيئته أيضاً إذ هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظاً ومعنى على مذهب الجمهور أو لفظاً فقط على مذهب ابن الحاجب وإنما اقتصر على جهة المادة لأنها جهة الافتراق بين مثل ابوين ومثل القانتين لكن ارتكاب المجاز في المادة في مثل أبي بن ضرورة الهيئته إذ هيئة التثنية هنا لا يمكن إلا بعد تغيير مادة أحد الشئذين إلى مادة الآخر حفيداً يوضح وزيادة ويظهر أنه لا مخالفة للظاهر من جهة الهيئته على مذهب ابن الحاجب إلا لو اشترط في التوافق لفظاً كون اللفظ حقيقة في كلا الشئذين فإن يكتف بكون اللفظ في أحدها حقيقة والآخر مجازاً لم يكن يجوز في نفس هيئة التثنية إنما التجوز فيما بني عليه التثنية فتأمل (قوله وجوهر اللفظ) عطف تفسير وقوله بالسكية تأكيد (قوله) ولكنها الخ) علامة مقدمة على المعلوم (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أي ظرف لغو متعلق بغيره ويحتمل الحالية منه والوصفية له بتقدير المتعلق نكرة أو معرفة فيكون مستقراً كذا في الفري وكتب أيضاً قوله متعلق بغيره لأنه بمعنى حصول فهو وان كان جامداً إلا أنه بمعنى الحصول وهو حدث فهو كالمصدر وقد أشار إلى ذلك الشارح بقوله على معنى الخ والحاصل أنه أعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر (قوله ولا يجوز الخ) نوقش بأن التعليق جعل الشيء متعلقاً فالجعل في الحال والمتعلقة في الاستقبال وتعلق الطرف بالمتعلق الذي تضمنه التعليق لا بالجعل اه ملخصاً من الأطول والفري (قوله فعلية) أي لاسمية وقوله استقبالية أي ماضوية ولا الحالية وكتب أيضاً قوله فعلية استقبالية كأنه لم يقيد بالبرية ذهباً إلى جواز انشائية الجزاء بلا تأويل إلى الخبر كما صرح به الشارح المحقق وان خالفه السيد قال في الأطول وهذا بحث شريف لا ينبغي قوله وهو أنه هل يصح كون الطلب جزاء بلا تأويل إلى الخبر أولاً كما ادعاه السيد السند وادعى أن الوجدان الصحيح يحكم بأن الانشاء لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التأويل إلى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل الجزاء انشاءً والحق أن الشرط في قولك ان جاءك زيد فأكرمه من لا قيد للمطلوب لا للطلب والطلب تعلق بالأكرام المقيد وكيف لا والطلب في الطلبي كالاخبار في الخبري فكأن القيد في اضرب زيداً غداً لم يتعلق بالاخبار بل بالخبر عنه فكذا في الطلبي فالشرطية التي جزاؤها انشاء لا تجتمل الصدق

فثبت ثبوته وصدقه والجزاء فلا زال حصوله معاق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعاقب حصول
الامور انما ثبت على حصول ما يشترط في المستقبل (ولا يشترط ان يكون له ان يكون له) لا امتناع مخالفة مقتضى
الظاهر من غير فائدة وقوله انظر الى الجائز والجزاء كانتا واحداً اسمية او فاعية ماضوية
فلا معنى على الاستقبال حتى ان قولنا اذا كرهنا الآن فقد كرهناك امس معناه ان تمتد باكرامك ابى الآن
فاعتد باكرامى ايك امس وقد تستعمل ان في غير الاستقبال قياساً مطرداً مع كن نحو وان كنتم في ريب
فان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جرى بها في مقام التأكيد بعد واول الحال

والكذب نعم لو كن المقصود بالافادة الشرطية النسبة بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المفتاح وتبعه
المصنف كذا الامر على ما ذكره السيد السيد فكأنه هذا الخلاف منفرع على الاختلاف في النسبة التامة
في الشرطية من انما بين المركبين او في الجزاء أطول (قوله فيمتنع ثبوته) فيه ان هذا لا يقتضى الفعلية بل
يقتضى ما يدل على الحدوث ومنه الاسمية التي خبرها فعل نحو زيد ينطق لانها تفيد الاستمرار والتجديدي
تأمل اجاب الاستاذ بان الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد سم وكتب ايضا قوله
ثبوته اى المفيد له الاسمية وقوله وصدقيه اى المفيد له الماضوية سم (قوله ويمتنع الخ) (١) لقائل
ان يقول اذا اريد بتعليق الجزاء على الشرط وقوده بعد وقوده فلا يسلم ان معنى المتعلق ذلك وان اريد
به وقوده لاجل وقوده فلا يسلم الامتناع وما المانع من ان يكون الحصول الآن لاجل ما سيحصل ليس
ولا يراد انه يجب تقدم العلة لان العلة هنا عامة باعثة وهو انما يجب تقدمها ذهناً لا وجوداً خارجياً (قوله
حصول الحاصل) اى فيما مضى أو الآن يس (قوله ولا يخالف ذلك) اى كون جملة الشرط والجزاء استقبالية
لا يقال يرد عليه قوله الآتي وقد تستعمل ان في غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها قليلاً لغير الاستقبال
من غير نكته لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الا انكته والتعادل بقوله لا امتناع مخالفة الخ لانا نقول
الكلام هنا حيث اريد الاستقبال بدليل ان هذا مرتب على قوله سابقاً ولا يكون ما لتعليق امر بغيره
في الاستقبال وقوله وقد تستعمل الخ حيث اريد غير الاستقبال فهو مسألة اخرى من سم باختصار
(قوله اسمية) استشكل بان جملة الشرط لا تكون الافاعية لاسمية وجوابه ان بعضهم اجاز ان تكون
اسمية فيكون بنينا على هذا القول عسروا نظره لم يجوز ان يكون بالنظر لاداء القول بانها لا تختص
بالافعال سم (قوله معناه ان تمتد باكرامك ايك) اى ان تمتد اكرامك ايك على وتمن به على (قوله
الآن) هو وامس طرفان للاكرام لا الاعتداد من سم (قوله فاعتد باكرامى ايك) اى اعده انا وكتب
أيضاً ما نصه بصيغة الامر او المضارع كما في سم (قوله وقد تستعمل ان في غير الاستقبال) اى وقد
استعملت اذا للماضى حتى اذا ساوى بين الصديق والاستمرار نحو واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا
مطول وكتب ايضاً قوله في غير الاستقبال اى لفظاً ومعنى وعلم من (٢) هذا الاستعمال ان قوله سابقاً
اما الشرط فلا نه منم وض الحصول في الاستقبال معنى الثالب (قوله وان كنه في ريب) ان كان المعاق
عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكك لان المعاق مستقبل (٣) ولا يمكن تعاقبه بالماضى وان كان التقدير

وان ثبت اى في المستقبل كونكم

(١) قوله لنائل الخ المناسب ان يقول هذا ظاهر ان كان معنى تعاقب الجزاء على الشرط ان الشرط اذا
حصل حصل الجزاء بعده لكن لا نسلم ان هذا معنى التعاقب بل معناه جعل الشرط سبباً في حصول الجزاء
فلا مانع من كون ما يأتى سبباً فيما يحصل الآن اه

(٢) او انه حقيقة فيما ذكر وغيره مجازاً اه

(٣) قوله ولا يكون تعاقبه اى لا حصل انقطاعه فلا يكون سبباً فتم الجواب الآتى اه

لربطه بالربط دون الترتيب ونحوه وان كثرت الابطال وعمره وان أشعل جاد التيم وفي غير ذلك قليلا
 كقول فيا وفتي إذ فتى بك ساق . من الابرار فلينبههم ما كنك البال
 ثم أشار الى تفصيل النكتة الداعية الى الاول من نظامه في المستقبل بقوله (كما راز غير الحاصل في معرض
 الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة في حصوله نحو ان اشترينا كن كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء
 (أو كوزداد والوقوع كلوا) هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المطوقات بعد ذلك باولائها كلها علل
 لاراز غير الحاصل في معرض الحاصل على ما أشار الى في إظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها عطف على ابراز
 غير الحاصل في معرض الحاصل فقام سها سها بيانا (أو التناول

فيما مضى كذا لم يستعمل ان حقيقة إلا مع المستقبل تأدل سم وأجيب (١) بان المعنى وان كنتم في
 ريب أو واستمر الى وقت الخطاب للعلم بان من ار بطلب المعارضة هو المرتاب في الحين لا الذي سبق منه
 الريب ودوالا مؤمن فلينبههم ح ف (قوله لمجرد الوصل والربط) ولا يذكر له حينئذ جزاء مطول وفيه
 أن اذ حينئذ ليست شرطية والكلام في الشرطية إلا انه أراد افادة انما تخرج من شرطية سم قال
 يسور بما يشعر قوله ولا يذكر بان له جزاء محذوف وهو ما يقتضيه كلامه في تذييل الباب السابع لكنه
 في بحث المساواة من الباب الثامن نقل عن كثير من النحاة التصريح بعدم احتياج مثل ذلك الى الجزاء
 اه ملخصا (قوله وفي غير ذلك قائلا) أي وتستعمل في غير الاستقبال قليلا كونه للشرط سم (قوله
 فيا وفتي الخ) المعنى ان كان زمان سبق من الدهر فورت على المقام في وطى فليطب به قلوب ساكنيه اه
 حديد وفي القنرى مانصه قوله فلينبههم دال على الجزاء وهو محذوف أي لم يبق خاليا واشتقاقه من فعم الشيء
 بالضم أو نعم كعلم أي صار لينا والبال اقاب اه وفي يس ان ابال هنا بمعنى الحال وكتب ايضا قوله فلينبههم
 على صيغة المجهول سمرامى والبال نائب فاعل يس (قوله في معرض) أي في صورة سم وكتب ايضا
 مانصه في وزن مسجد موضع عرض الشيء أي اظهاره لأن اسم الزمان والكان من باب ضرب يضرب
 على معنى لفتح الميم وكراهم انظر يس (قوله الحاصل) أي في الحال أو الماضي (قوله لقوة الاسباب)
 ل لئلا يس في شدة ماله سبب واحد نوبى (قوله المتأخذة) أي المجتمعة التي أخذ بعضها ببعض بعض
 فان الشيء إذا قويت له بابية يمدحاصلا (قوله انقضاء) أي انقضاء سم (قوله للوقوع) أي آيل للوقوع
 سم (قوله كلوا) أي في ترتيب ثمرة الوقوع في الجملة على كل ع ق (قوله هذا عطف على قوة الاسباب)
 أي من عطف الآم على الحاصل لأن كوزداد والوقوع أما القوة الاسباب واما العلم بوقوعه من جهة أخرى
 ح ق والذي يظهر ان في عطف العام على الخاص باو دا في عكسه من الخلاف والمشهور فيه المنع (قوله
 على ما أشار اليه) أي المنع في قوله الآتي فان الطالب الخ فان محصله ان في إظهار الرغبة تقدير غير
 الحاصل حاصلا وتقبله كذلك ولو كان العطف على ابراز انما أتى هذا البيان سم (قوله فقد سها سها بيانا)
 لانه خلاف ما أشار اليه المنع في إظهار الرغبة من أنها أي المطوقات علل له أي للاراز ولان المعنى عليه
 لا يستقيم لان كوزداد الوقوع كلوا لا يصح بمجرد سبب في مخالفة والالزام المخالفة في كل تركيب كان
 فيه ذلك لان كوزداد ليس كذلك وإنما السبب قصد ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لذلك سم وايضا يلزم
 عليه ان يربب الاراز في قوة الاسباب وليس كذلك لانه لا يربب الاراز غير الحاصل في معرض الحاصل
 مشتمل على المطوقات فلا تكون سها سها في قوله (قوله أو التناول) دوا يذكر ما يبر به السامع فان

(١) هذا الجواب لا يناسب ما قبله إلا ان كان الآتي تقضى ان الطالب بالمعارضة من اتصف بالريب فيما
 مضى وان اتنى قلت النزول وائس كذلك

في إظهار الرغبة في وقوعه (أي وقوع الشرط) نحو أن طمرت بحسن العاقبة فهو المرام) هذا يصلح مثالا للتفاوت
ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء إظهار الرغبة إرازه غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه
بقوله (أن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثرة تصوره) أي طالب (إياه) أي ذلك الأمر (فربما
يخيل) ذلك الأمر (إليه حاصلا) فيه برز منه بلغظ الماضي (وعليه) أي عن استعمال الماضي مع أن إظهار الرغبة
في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكملوا فتحكم على البغاة (أن أردن تحصنا) حيث لم يقل أن يردن فإن قيل
تعلق النهي عن الإكراه بأرادتهن التحصن يشعر بحراز الإكراه عند انقضاءها على ما هو مقتضى التعليق
بالشرط أجيب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على أن الحكم عند انقضاءه إنما يقولون به إنما يظهر للشرط
فائدة أخرى ويجوز أن يكون فائدته في الآلية التي في الإكراه عن الإكراه أي أن إذا أردن التحصن فلولي
أحق بأرادتها وأيضاً دلالة الشرط

المخاطب إذا كان يتمنى شيء فغيره عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى إرازه في معرض الحاصل أدخل عليه
ذلك الإرازه لورود فيكون بذلك مناسبا لله تمام عرق أقوله وإظهار الرغبة) قال في الأطول أو (الرغبة) قوله
أي وقوع الشرط يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمضى واحد يس (قوله فهم المرام) أي الظن
(قوله هذا يصلح مثالا الخ) لكن اللفظ يخلف فإذا أردت التفاؤل فتحت التاء لأن حصول التفاؤل إنما
يكون للمخاطب بخلاف إظهار الرغبة أنه يكون لا يتكلم بس بالمعنى وقرر بعضهم أنه على جملة مثالا
لاظهار الرغبة تصح قراءته بفتح التاء موصفا لها ويؤيده قول الأطول أو التفاؤل من السامع أو إظهار
الرغبة في وقوعه من الذم كمن ظن أن طمرت بحسن العاقبة على صفة المرام مثالا لإظهار الرغبة
وعلى صفة المخاطب مثال لها (قوله أن الطالب) علة لكون إظهار الرغبة علة لإرازه غير الحاصل في
معرض الحاصل وهي لا تتأتى في حق الله تعالى مع أن الإرازه لاظهار الرغبة وقع في كلام الله تعالى فلا بد من
إلتسامح وإرادة معنى يناسب في حقه تعالى فإنه يس (قوله في حصول أمر) أي مستقبل سم (قوله يكثر
تصوره) أي حصول صورته في الذهن (قوله فرما) لعلها لا تكثير أي في سبب الكثرة الخ سم (قوله إليه)
أي إلى الطلب (قوله حاصلا) أي فيما مضى (قوله وعليه) إنما قال وعليه لتفاوت بينهما لأن الله تعالى
ميزه عن الرغبة والمراد هنا لا زدها وهو كالرضا وأيضا لا يجري فيه البيان المذكور أطول (قوله لاظهار
الرغبة في الوقوع) معنى إظهار الرغبة في حقه تعالى شدة رضاء بارادة التحصن فهو مجاز في لازمه وقيل
المراد إظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الأمر لا إظهار الرغبة القائمة بالتمسك كذا في القنري (قوله
فتياتكم) أي أمائكم وقوله على البغاة أي الزنا (قوله يشعر بجواز الخ) أحسن من تعبيره في المطول
فيقتضى أي يستلزم إذا لا قضاء كما يعلم مما يأتي (قوله أجيب بأن الفائلين الخ) وأيضا نزلت الآية فيمن
كن يردن التحصن ويكرهن الموالي على الزنا وأيضا إذا لم يردن التحصن لم يكرهن الزنا فلا يتصور إكراههن
عليه أه سيد أي فالشرط ملوافة الواقع لأن الإكراه إنما هو حال إرادة التحصن اه ع ق (قوله فائدة أخرى)
أي سوى إخراج ما لم يكن فيه الشرط من الحكم اه ع ق (قوله المبالغة في النهي عن الإكراه أي لا في
ذلك من التوبيخ للموالي بذكر ما يظهر به فضيحتهم (قوله إذا أردن العفة) أي مع شدة ميلهن وشهوتهن
ومع نقصهن وقوله فالمولى أحق بأرادتها أي لعلها وقلة ميله بالنسبة إليهن سم أي فالمقصود من التبد
توبيخ الموالي فلازم وم له وكتب أيضا قوله فالمولى أحق بأرادتها أي فيكون نهيه عن الإكراه قويا
أكيدا (قوله وأيضا دلالة الشرط الخ) أي ونقول في الجواب أيضا فهذا جواب ثان مقابل لقوله أجيب
بأن القائلين الخ لا بيان فائدة أخرى للشرط وليس في قوله والاحجام الخ دعوى النسخ بالاجماع ويكفيه

على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على رمة ألا كراهة لمطلقا قد طارضه والظاهر يدفع بالقاطع (قال النسكاكي أول التعريض) أي إراز غير الحاصل في معرض الحاصل أما لما ذكرنا أما للتعريض بأن ينسب الفعل إلى أحد المراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن عملك) فال مخاطب هو النبي ﷺ وعدم إشرائه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي إراز للإشارة الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل القرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الإشارة بأنه قد حبطت أعمالهم كما إذا شتمك أحد فتقول والله إن شتمني الأمير لأضربنه ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشارة وإن ذكر المضارع لا يفيد التعريض

ما صرحوا من أنه يتضمن ناسخا وإن لم يكن ناسخا بنفسه فاندفع (١) اعتراضات للحفيد تدبر (قوله على انتفاء الحكم) أي عند انتفائه (قوله إنما هو بحسب الظاهر) مراده ما قابل النص (قوله بأن ينسب الفعل الخ) لا بد أن تكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاءني زيد مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء (وقوله لقد أوحى إليك الخ) في التعريض فاندتان (٢) الأول أن من هو أعلى مرتبة عند الله إذا كان الأشراك محبطا لعمله فاحال غيره وهذا بالنسبة الينا فلا يراد أن الكفار لا يقولون بنبوة النبي ﷺ على أنهم يقولون بنبوة غيره فيصح بالنسبة اليهم أيضا والثانية أن الكفار لا يستحقون الخطاب كالبهايم ففي ذلك غاية الأدلال لهم (قوله فالمخاطب هو النبي) الحصر على تقدير حصوله إضافي أي لأمتهم وإلا فغيره من الأنبياء لمخاطب بدليل قوله وإلى الذين من قبلك وإنما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد كما قاله البيضاوي سم ويس وقيل استعمل ضمير الخطاب المفرد فيما يشمل الغائب مجازا وكتب على قوله باعتبار كل واحد ما نصه لأن الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته (قوله مقطوع به) أي في جميع الأزمنة (قوله لكن جيء الخ) يفهم أنه لولا التعريض لجيء بلفظ الاستقبال وكانت تصح أن الشرطية وفيه أنه إذا كان عدم إشرائه مقطوعا به لا تصح لأنها الأمور المشكوك وجوابه يؤخذ مما سبق أنهم يستعملون في مثل ذلك أن لتزيله منزلة ما لا قطع بمدمه على سبيل المسامحة وإرخاء العنان سم (قوله بلفظ الماضي) وإن كان المعنى على الاستقبال عبد الحكيم (قوله الغير الحاصل أي من النبي وقوله في معرض الحاصل أي مته) (قوله على سبيل القرض والتقدير) متعلق بقوله الحاصل أي الأشراك الحاصل على سبيل القرض والتقدير (قوله بأنه قد حبطت أعمالهم) لتحقق سببه فيهم (قوله أن شتمني الأمير لأضربنه) تعريضا بأن من شتمك يستحق الضرب (قوله ولا يخفى الخ) رد لما زعمه الخاطي من أن التعريض عام لمن صدر منهم الأشراك في الماضي ولغيرهم وهذا يحصل بصيغة المضارع أعني لئن أشركت ووجه (٣) الرد أن من لم يشرك لم يستحق التعريض فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته فنرى سم وقوله لما زعمه الخاطي أي بناء على توهم أن التعريض ينشأ من إسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضي وعبارة غيره ووجه الرد أنه لا يتعارف التعريض بالنسبة لمن يصدر عنه الفعل في المستقبل لأن المقصد من التعريض التوبيخ وهو إما يكون على ما وقع لا ما يقع وإنما نشأ من صيغة الماضي لأنه على خلاف الأصل فلا بد من طلب وجه لا تركا به وهو هذا التعريض وأما المضارع فهو أصله

(١) (قوله فاندفع اعتراضات الخ) الأول أنه يقتضي أن فيه دلالة على بيان الفائدة وليس كذلك والثاني أن الاجماع لا يفسخ اللفظ فتأمل (٢) ليس ذلك نائدة للتعريض (٣) (قوله ووجه الرد أن من الخ) نترك الرد الثاني وهو في الشرح فلذا احتاج لقوله وعبارة غيره الخ لأن قوله وإن التعريض الخ رد للثاني وهي حامل ما في الشارح فتأمل اهـ

لكونه على أصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه إلى السكاكي وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم
ثم قال (ونظيره) أي نظيره لئن أشركت (في التعريض) لافي استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط. التعريض
قوله تعالى (ومالي لأعبد الذي فطرني) أي وبالكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل قوله تعالى (واليه ترجعون)
إذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال واليه أرجع على ما هو الموافق للسياق (ووجه حسنه) أي حسن هذا
التعريض (اسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه

فلا معنى لإفادته التعريض (قوله لكونه على أصله) أي الشرط. وإنما يفهم التعريض بما خالف مقتضى
الظاهر فلا يقال ما المانع من التعريض بالمضارع بمن صدر منهم الاشارة فيما مضى باعتبار أنه إذا رتب
العقوبة على فرض اشراكه في المستقبل فهم منه أن كل اشراك كذلك وإن صدر منه في الماضي يستحق
العقوبة ليس ملخصا (قوله نوع خفاء) أي دقة سم وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أي (١) عند المصنف
فترى وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أما الخفاء فظاهر وأما الضعف فاما لما يؤهم من أن التعريض
يحصل بصيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما لما ذكره بعضهم من أن اللام الموطئة توجب
كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحر من أن الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام قصد أن
لا يكون حرف الشرط عام لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا أيضا مدفوع بما ذكر
مرارا من أنه لا تنافي بين المقتضيات فجاز تعددها على أنه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والالتزام الماضي
في الشرط هو التعريض فنرى وسم (قوله التعريض لا في الخ) عبارة الاطوار ونظيره في التعريض
مع ما بينهما من التماثل لفظا فان أحدهما شرط دون الآخر وأحدهما إراز في معرض الحاصل دون
الآخر وهن من حيث أن قوله لئن أشركت ليس محض تعريض بل للمخاطب منه نصيب لأن هذا الحكم
في حقه متحقق بخلاف ومالي لأعبد الذي فطرني فانه محض تعريض اه (قوله قوله تعالى ومالي الخ)
لمعترض بأنه يجوز أن يكون من الالتفات وهذا تقدم التمثيل به للالتفات وأما الاستدلال بقوله واليه
ترجعون فغير تام لاحتمال الالتفات والجواب أنه صالح للالتفات بأن يكون قوله ومالي لأعبد الذي
فطرني مستعملا في المخاطبين بأن يكون عبر عنهم بطريق التكلم مجازا وصالح التعريض بأن يكون
مستعملا في حقيقته من المتكلم المخصوص فلا منافاة بين ما في الموضعين وأما الاستدلال بقوله تعالى واليه
ترجعون فهو استدلال ظني من الجملة ووجهه أنه على التعريض يبقى قوله تعالى ومالي لأعبد الذي فطرني
على حقيقته لأن التعريض لا يكون إلا بلا معنى الحقيقي وعلى الالتفات يكون مجازا والحمل على الحقيقة أولى
نعم على القول بجواز أن يكون التعريض باعتبار المعنى المجازي يجوز حصول التعريض هنا مع استعمال
ومالي لأعبد الذي فطرني في المخاطبين مجازا فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن التعريض
كما تقدم قريبا أن ينسب الفعل إلى أحد والمراد غيره وعلى التجوز يتعد المنسوب إليه والمراد قلت قال
الاستاذ يكفي صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب إلى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب
سم الملخصا (قوله أي ومالي الخ) ليس المراد بيان المعنى الذي استعمل فيه ومالي الخ بل بيان المراد به واما
المستعمل فيه فهو التكلم حقيقة إلا على جواز التعريض في المجاز كما مر سم (قوله أي حسن هذا
التعريض يفهم من هذه الاشارة أن المراد التعريض الأخير المذكور بقوله ونظيره الخ ويعين ذلك قوله
الآتي حيث لا يريد المتكلم الخ وانظر ما قبل قوله ويعين الخ فانه يأتي في التعريض السابق أي في قوله قال
السكاكي أي التعريض الخ فهلا عجم تأمل سم وعبرة عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق

(١) ويحتمل أنه نسبه له لكونه انفراد به اه

(الحق) هو المفعول الثاني لا سماع (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) أي ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ويعين) عطف على لا يزيد وليس هذا في كلام الساكني أي على وجه يعين (على قبوله) أي قبول الحق (لكونه) أي لكون ذلك الوجه (أدخل في المحاض النصيح حيث لا يزيد) المتكلم (لهم) إلا ما يريد لنفسه ولو للشرط) أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا (في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئني أكرمك معلقا الأكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الأكرام فهي لا متناع الثاني أعني الجزاء لا متناع الأول أعني الشرط. يعني أن الجزاء منتف ب سبب انتفاء الشرط. هذا هو المشهور بين الجمهور واعررض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب

التعريض ولا يجري ذلك في قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك فان لا ضرورة منه نسبة الحبط إليهم على وجه أبلغ (قوله الحق) الأول المطلوب لجواز أن يكون المتكلم مبطلا ريد ترويح باطله واسماؤه على الوجه الآتي أطول وهذا لا يرد على ما صنفه الشارح من إرجاع ضمير حسنه إلى التعريض في ومالي الخ إذا الأمر المسمع فيه حق في الواقع فالتقييد لموافقة الواقع (قوله هو المفعول الثاني لا سماع) لعله دفع بذلك أنهم أن الحق صفة أسمع (قوله حيث لا يرد الخ) لأنه نسب ترك العبادة إلى نفسه فبين أنه على تقدير ترك العبادة يلزم من الانكار ما يلزمهم فقد ادخل نفسه معهم في هذا الأمر فلا يرد لهم فيه إلا ما يريد لنفسه ع (قوله فرضا) متعلق بحصول الشرط أي حصول فرض أو مفروضا أو من حيث الفرض لا بالتعليق لكونه محققا وكذا في الماضي متعلق به عبد الحكيم (قوله في الماضي) متعلق بحصول الشرط الذي تضمنه لفظ المشروط. في كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء اللذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط في كلامه أما الأول فلأن التعليق في الحال لا في الماضي وأما الثاني فلأن حصول الجزاء غير مقيد بالماضي بل متعلق على حصول الشرط. وإن لزوم تقييده بالماضي لأن المتعلق بأمر مقيد بالماضي يلزم تقييده بالماضي وقد سبق نظير ذلك من سم بتصرف (قوله بانتفاء الشرط هنا) أي حقيقة في الواقع فلا ينا في فرض حصوله وكتب أيضا قوله بانتفاء الشرط المراد بالشرط هنا حاجة الشرط فعناه هنا غير معناه في قوله ولو للشرط لانه ثم بمعنى التعليق كما صرح به الشارح ولا يرد أن المعرفة اذا اعيدت. نت عينا لأن ذلك أعلي من سم بزيادة (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث لانه لا يتفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط. ويمكن الجواب بأن قولهم فيلزم انتفاء الجزاء ليس تفرعا على ما قبله بل من جملة الموضوع له فهي للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء بمعنى انه لما كان المتبادر انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط. وإن أمكن أن يكون له سبب آخر اعتبر الواضع هذا التبادر فقوله فيلزم الخ أي مع القطع بانتفاء الشرط الذي يتسبب عنه انتفاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواضع بناء على التبادر المذكور ع من سم باختصار وعبارة عبد الحكيم قوله مع القطع الخ أي الحصول المفروض للشرط المتقارن للعلم بانتفائه اللازم منه انتفاء الجزاء المسبب عنه مدلول لو فمد لها التعليق المذكور مع الامتناعين وهو مذهب الجمهور وقال الشاويين وابن عصفور واختاره القاضي في تفسير قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وابصارهم انه مجرد لتعليق بين الحصولين في الماضي من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك من قرينة كالمساواة كذا في المعنى اه وكتب أيضا قوله فيلزم الخ هذا التفرع لا يوافق قواه الآتي بل معناه الخ فلهذا بالكرلما فهمه ابن الحاجب تأمل سم (قوله فهي لا متناع الخ) أي مفيدة لا متناع الخ فلا ينا في قوله سابقا لتعليق حصول الخ فصرخ معنى او هو ذلك التعليق وما له امتناع الثاني لا متناع الاول كذا في الاطول ثم نقل عن السيد ما يخالف ذلك وبحث فيه فراجع (قوله يعني

والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء السبب بل هو أن يكون للشيء أسباب متعددة بل الالهة والكس
لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء جميع أسبابه فهو لا يمنع الأول لا يمنع الثاني لأن قوله تعالى لو كان
فيهما آفة الا الله لفسدنا العالمين لئلا يستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلة دون الكس واستحسن
المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على أنها لا تمتنع الأول لا تمتنع الثاني اما لما ذكره واما لأن
الأول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم اعم وانا
أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لولا امتناع الثاني لا امتناع الأول انه يستدل بامتناع
الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء السبب او اللازم بل معناه انها
الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج انما هو

الخ) هذا يوافق ما يأتي عن الشارح دون ابن الحاجب سم (قوله لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة) أي
أسباب تامة كل واحد منها كف في وجوده وحينئذ يكون السبب كلا منها على البدل سم أي بناء على جواز
تعدد العمل لمعلول واحد كالأثر فان له أسبابا ثلاثة (قوله يدل على انتفاء جميع أسبابه) لأن السبب التام يستحيل
وجوده بدون مسببه (قوله فهي لا تمتنع الأول الخ) الحاصل ان في لو أربع استعمالات أحدها ان لا تقتضي
الامتناع أصلا بان تستعمل مجرد الوصل والربط كن الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانيا أنها لا ترتب
الخارجي فتكون لا تمتنع الثاني لا تمتنع الأول ثالثا أنها لا تستدل العقل فتكون لا تمتنع الأول لا تمتنع
الثاني على العكس مما قبله رابعها أنها لبيان استمرار شيء يربطه بامتناع النقيضين كقوله (لولا يخف الله لم يعصه)
سيرا مي (قوله انما سيق الخ) أي لأن المعلوم هو امتناع الفساد لكونه مشاهدا انما يستدل بالمعلوم على المجهول
دون العكس سم (قوله وأما لأن الأول ملزوم الخ) كنهم عدلوا الى ذلك لأن ما قاله ابن الحاجب لا يأتي كليا
لأنه لا يأتي في نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة اذ وجود النهار ليس سببا لطولع الشمس بل
الامر بالعكس ولو في نحو لو كان لي مال لم أجبت اذ وجود المال ليس سببا للمجيب بل شرط لكن كل من وجود
النهار ووجود المال ملزوم لطولع الشمس والمجيب قد لوا الى اللازم والملزوم الا انه أيضا لا يتم في نحو لو كان
الماء حارا كانت النار موجودة لأن الحرارة ليست ملزومة للنار لأنها قد توجد بالشمس فان ادعى أن المراد
اللزوم ولو جعلها أو ادعائيا فلان ابن الحاجب ان يريد السببية أو جعلية أو ادعائية فلا تفاوت لأن نجاب انه
يعلم من تتبع اللغة أن الشرطية اعتبار فيها اللازم ولم يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونها جعلية أو ادعائية
سم (قوله اعم) نحو لو كانت الشمس طالعة كن الضوء موجودا سم (قوله أنه يستدل بامتناع الأول الخ) أي كما
فهم ابن الحاجب وكتب أيضا قوله أنه يستدل بامتناع الأول الى الخ فان كلا الانتفاءين معلومان في نحو قولنا
لو جئتنى لا كرمك عبد الحكيم (قوله بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني الخ) حاصلها انها للدلالة على أن
الامر في الواقع كذلك أي ان انتفاء الثاني في الواقع مسببه انتفاء الأول أما بناء على انحصار سببه في الأول أو غير
ذلك ويرد عليه أنه يلزم أن لا تصدق الشرطية حينئذ الا اذا كان الواقع كذلك بان يكون انتفاء الثاني في الواقع
لا انتفاء الأول وأن تكذب اذا لم تكن كذلك بان لا يكون انتفاء الأول دلة لا انتفاء الثاني مع أنه ليس كذلك فلا
يكون ما ذكره أيضا كليا فلا فائدة في الدلالية كقوله ابن الحاجب الا أن يقال غرض الشارح تحقيق المقام
وبيان الواقع سم ما خصا وما لم يكن فيه انتفاء الأول دلة لا انتفاء الثاني في الواقع قولك او كن هذا انسانا كن
حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية دلة لا انتفاء الانسانية وبكل صورة يكون الأمر طمع لولا والجزء علة نحو لو
أضاءت النار اطلعت الشمس ويكن أن يقال أمثال هذه الواردة على قاعدة الملة قول زهير (٢) محبة بحسب اللغة

بسبب انتفاء الاول فعني لو شاء الله اهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني انما تستعمل
للدلالة على أن دلة انتفاءه مضمون الجزء في الخارج هي انتفاءه مضمون الشرط من غير التفات الى ان دلة العلم
بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا على لهلاك عمر معناه ان وجود
على سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لوجئتنا لا كرمك لكنك
لم تجيء أعني عدم الاكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي

ولو طار ذو حافر قبلها . . . لطارت ولم يكنه ولم يطر

يعني أن عدم ما يرى ان تلك القوس بسبب أنه لم يطر ذو حافر وقال المعزى

كافيهم عن انه نرى وكتب أيضا قوله بل معناه الخ قال شيخنا مغوش المغربي معنى ذلك انما تستعمل فيما اذ
علم انتفاء أمرين في الخارج للدلالة على انتفاء أحدهما وهو الثاني بسبب انتفاء الآخر وهو الاول واما اذا
جهل انتفاء شيء وعلم انتفاء سبب له فلا يستدل على انتفاء ذلك الذي بانتفاء ذلك السبب وهذا ما تفاهه الشارح
وهو منشأ الاعتراض ويوافقه السهرامى سم (قوله بسبب انتفاء الاول) أي في الخارج (قوله هي انتفاءه مضمون
الشرط) أي في الخارج وتقض بنحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا وقد قدمنا ذلك مع الجواب (قوله من
غير التفات) أي لم يلتفت الجمهور لما ذكر في قولهم لولا امتناع الثاني لامتناع الاول كجزءه ابن الحاجب حيث
فهم أن دراه ان انتفاء الاول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر (قوله الا ترى الخ)
هذا تنظير أتى به توضيحا للمقام (قوله ان وجوده على سبب) أي في الخارج (قوله لان وجوده دليل الخ) اذ
لم يقصد افادته للعلم بعدم الهلاك وانما المراد بيان السبب المانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع ع (قوله ولهذا)
أي لكون معناه الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول لا الاستدلال اذ لو كان
كذلك لما صح استثناء نقبض المقدم اذ هو لا ينتج لجوان ان يكون الا لزم أعم فلا يلزم من رفع المقدم في التالي
فتعين أن يكون ذلك الاستثناء إشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله صح مثل قولنا الخ) ولو كانت للاستدلال لم
يصح القول المذكور ولا زوم الاستدلال برفق التالي مع انه لا يتج وكتب أيضا قوله صح مثل قولنا الخ فيه نظر
لانه يناق ما قالوا ان في لواغناء عن استثناء نقبض التالي وفي لما عن وضع المقدم اطول وقد يقال الاستغناء عنه
لا يناق صحته فيكون تأكيذا (قوله قال الحماسي) البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة
والمراد بها هنا هو الكتاب المشهور المنسوب الى الامام أبي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء
الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد انه مذكور في ذلك الكتاب واذا اطلق الحماسي
بان قيل قال الحماسي فالمراد احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب فنرى على المطول في غير هذا المحل
وقيل الحماسي من ينظم في الشجاعة (قوله يعني ان عدم طيران الخ) فعدم طيران الغرض معلوم والغرض
بيان السبب في عدم طيرانها ع (قوله ولودامت الخ) الظاهر ان معنى البيت انهم لو بقوا كانوا رعايا
لعمد ورحل لاستحقاقه الامارة بما فيه من الفضائل (قوله الدولات) أي اهل الدولات الماضية قال
في المختار الدولة في الحرب أن تذاب احدى افئتين الى الاخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول
بكر الدال والاول بالضم في المال يقال صار الفء دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا
والجمع دولات ودول وقال ابو حبيب الدولة بالضم اسم الشيء الذي يتبادل به بعينه والدولة بالفتح الفعل
وقال بعضهم هما التنازع واحد وقال ابو عمرو ابن ابي عمير الدولة بالضم في المال وبالفعل في الحرب وقال

ولوداهم الدولات كانوا كغيرهم . رعايا ولكن ما لمن دوا
وأما المنطقيون فقد جعلوا أن ولو أداة الزوم دلتها وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج
عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني دلة للعلم بانتفاء الأول وهو ردة انتفاء الزوم لا انتفاء اللازم من
غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزء في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وارد
على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرناه
من أسرار الفن وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح وإذا كان لو للشرط في الماضي
(فيلزم عدم الثبوت

عيسى بن صحر كاتباها في المال والحرب وقال يونس والله ما أدري ما بينهما اه (قوله كانوا) أي أهل دولة
زماننا (قوله كغيرهم) خبر كان وقوله رعايا عطف بيان لا كاف كذا ذكر صدر الأفاضل فنرى ويصح أن
يكون رعايا خبرا بعد خبر أو خبرا أول وكغيرهم حال مقدمة (قوله وأما المنطقيون) هذا مقابله المحذوف
أي هذه قاعدة اللغويين وكتب أيضا قوله وأما المنطقيون الخ قال السيرامي استعمال لو على قاعدة اللغة
أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب ومنشورهم وعلى قاعدة المنطقيين أكثر في استعمال أرباب
باب التأليف خصوصا في كتب المنطق والحكمة لأن المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت
أو الانتفاء في الواقع ماذا وثمره الخلاف بين الطرفين تظهر في استثناء تقيض المقدم فانه جائز عند أهل
العربية دون الميزانيين وفي استثناء عين المقدم فانه بالعكس وأما استثناء تقيض التالي فجائز اتفاقا
واستثناء عينه باطل اتفاقا اه ببعض تغيير (قوله قد جعلوا الخ) موافق لما قاله ابن الحاجب سم وكتب
أيضا قوله قد جعلوا الخ أي جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحا وأخذوه مذهباً عبد الحكيم (قوله أن ولو)
زاد في الطول ونحوها (قوله وإنما يستعملونها) أي أداة الزوم سواء كانت أن أو ولو أو غيرها كذا وكما
(قوله لحصول العلم) أي لاكتسابه (قوله فهي عندهم للدلالة الخ) قديهم منه أن معناه نفس الدلالة
الذكرورة والظاهر أنه خبر مراد وإذا اراد أن معناه لزوم الثاني الأول من انتفاء اللازم المعلوم فيستدل به
على انتفاء الزوم المجهول كخبر بذلك السيرامي في بيان هذا المعنى نقلا عن غيره سم (قوله أن العلم بانتفاء
الثاني الخ) أي كما إذا استثنى تقيض التالي نحو كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس
بوجود فالشمس ليست بطالعة فهي هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول وكتب
أيضا قوله بانتفاء الثاني فيه بحث لأنها قد تكون عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الأول علة للعلم بوجود
الثاني كما إذا استثنى عين المقدم نحو كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار
موجود إلا أن يقال اقتصر على ما ذكرناه لأنه أغاب أو على سبيل التعميل سم (قوله من غير التفات) أي كما
التفت إلى ذلك علماء اللغة سم (قوله وقوله تعالى الخ) إنما كان واردا على ذلك لأن المقصود به تعليم
الخلق الاستدلال على الوحدة بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد وليس
المقصود بيان أن انتفاء الفساد في الخارج علة انتفاء التعدد سم (قوله وارد على هذه القاعدة) من الورد
بمعنى الاتيان والمجـ . لاهـ . لا يراد أي أن هذه الآية آتية وجارية على قاعدة المنطقيين (قوله على قاعدة
اللغة) أي الأصل السكبر في اللغة والاستعمال الثاني أيضا أقوى وليراه أنه اصطلاحى وإنما
مراده هنا استعمالين أحدهما كثير والآخر قليل وأما المنطقيين يستعملون القليل سم أي فاضافته إلى
المنطقيين لاستعمالهم لكثير أو جريانه عليهم يسر ويبرهن ذلك دفع ما قيل لا وجه لجل الآية على اصطلاح المنطقيين
المخالف لوضع اللغة النازل في القرآن (قوله فيلزم) أي غالبا كما يستفاد من قول الشارح به وهو أنه ثابت
الخ وقوله عدم الثبوت أي عدم الحصول في الخارج وكتب أيضا قوله فيلزم عدم الثبوت أي عدم الاستمرار
والمقصود

والضيق في جملة ما إذا ثبتت ينافي التمايز والاستقبال ينافي الذي فلا يدل في جملة ما عن اغنية الماضوية
الانكسرة ومذهب المبردين استعمل في المستقبل استعمال ان وودون فانه ثابت نحو قوله عليه الصلاة
والسلام اطلبوا العلم ولو بالعين وانى أبهى بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط (فدخلوها على المضارع
في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم) اي لو قعتم في جهنم وهلاك (لقصد استمرار الفعل فيما مضى
وقتا فوقتا) والفعل هو الاطاعة يعنى أن امتناع عنكم

به نفي اسمية شئ من جملة ما وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان كون لول الامتناع
أفاد ذلك بالاختفاء والمقصود هنا بيان أنه يلزم جعل لفظي الجملة على طبق المعنى ولا يعدل عنه الانكسرة
كما سبق في ان وكأنه أوقفه في هذا الظن انه لو كان المراد بعدم اثبوت عدم الاستمرار لا غنى عن ذكره قوله
والضيق في جملة ما أطول اي مع أن اغناء الثاني عن الاول غير معيب ثم قال لكن لا يعدل في الشرط الا الى
المضارع لازوم اداة الشرط الفعل ولا يعدل في جزائها أيضا الى الاسمية بخلاف أن على ما قاله الرضى وأما
قوله تعالى ولوانهم آمنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير فعلى تقدير انقسم وذبح جار الله الى أن
الاسمية في الآية جواب لو فقال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استنقرار مضمون الجزاء وكان المصنف
والمفتاح لم يتعرض للمعدل عن عدم الثبوت للتردد فيه أو ايتارا لما اختاره الرضى اه ما خلا (قوله
والضيق) بالرفع وقوله في جملة ما تنازعه عدم الثبوت والمضيق سم (قوله اذ الثبوت الخ) راجع لقوله للشرط
لان الشرط هو التعليق وقوله والاستقبال الخ راجع الى قوله في الماضي (قوله ينافي التعليق) اي والحصول
اتقضى مطول وكتب أيضا قوله ينافي التعليق اي المتقدم الذي هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول
مضمون الشرط فرضا وانما كان منافيا للتعليق لأن الحصول افرضى المأخوذ في تعريف التعليق يلزمه القطع
بالا انتفاء والقطع بالا انتفاء يلزمه عدم الثبوت كما قاله السيد على المطول فاندفع ما لابن قاسم هنا (قوله استعمال
ان) أي في المستقبل فلا يحتاج الى نكسرة (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وظاهر ما را في
ذلك شرطية فيقدر لها اجزاء والتقدير ولم يكن العلم بالصين وقت طلبكم له فاطلبوه وقيل انها وصلية
فلا جواب لما على ما صرح به كثير من النحاة وان افهم كلام المطول في تذييل الباب السابع أن لها جوابا
مقدرا وقد مر نظير ذلك في ان أيضا (قوله اطلبوا الخ) فان الشوط في هذين مستقبل بدليل ان في حين
اطلبوا وأباهى الذى هو مستقبل يس وكتب أيضا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين هذا الحديث قال ابن
حبان لأصل له من كتاب الغماز (قوله وانى أبهى الخ) حديث آخر صدره تنا كحوا تناسلوا فاني الخ (قوله
جهنم) بفتح الجيم اي مشقة وقوله وهلاك الو او معنى أو كما قاله النوبى وفي الاطول ما يفيد (قوله لقصد
استمرار) أي الاشارة الى استمرار الفعل عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقصد استمرار الفعل اي الاستمرار
التجددى والمراد الفعل الاغوى وهو الخ (قوله والفعل هو الاطاعة) وعليه في كلام المصنف حذف
مضاف اي لقصد امتناع استمرار الخ بدليل قوله يعنى اذا امتناع عنكم بسبب الخ هذا او يمكن الاستغناء
عن تقديره في كلام المصنف بأن يكون المعنى لقصد الاستمرار المذكور اي من يطيعكم بقطع النظر عن
لو ويفهم امتناع الاستمرار من لو وليس المنى لقصد الاستمرار من او يطيعكم الموج لتقدير المضاف
للمتقدم تأملا وكتب أيضا قوله والفعل هو الاطاعة الخ حاصله ان الكلام شتمل على نفي وهو لو وقيد وهو
الاستمرار فيجوز ان يعتبر نفي القيد كما في الوجه الاول ويكون المعنى لو استمر على اطاعتكم لو قعتم في
المشقة فيزيد أن أصل الاطاعة موجود وأن يعتبر تقييد النفي بالاستمرار كما في الوجه الثاني فالذى امتناع
لاطاعة ونفيها مستمر فقيده الامتناع بكونه مستمرا اي في الكثير فلا ينافي انه أطاعهم في القليل فيكون

بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المصارع يفيد الاستمرار ودخول الوعد عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني أن امتناع عنكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لا نه كما أن المضارع المبتدئ يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار المنفى والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المبتدئة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيد المنفى ودوامه لا نفى التأكيد والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين ردا لقولهم إنا آمننا على أبلغ وجهه وأكده (كما في قوله تعالى (الله يستهزى بهم))

النفى على الثاني منصبا على المقيد والمراد بالنفي هنا الامتناع كما قاله ع ق (قوله بسبب امتناع استمراره) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويجوز أن يكون الفعل الخ) ذكر الجواز إشارة إلى رجحان الوجه الأول في المراد بالفعل وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر وأما بحسب المعنى فلا أن عنهم أي وقوعهم في المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصوبونه كأنه مستتبع فيما بينهم ويستعملونه فما يعين لهم وفي ذلك من اختلال أمر الرسالة وانعكاس تدبير ما يتعلق بالرسالة ما لا يخفى على أحد وأما موافقته إياهم في بعض ما يروونه ففيها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا مضر اه سيد وقوله فظاهر أي لأن النفي في الغالب اذا توجه إلى مقيد بقيد كان مورد النفي وهو القيد وهو هنا الاستمرار لكن قوله وأما بحسب المعنى الخ فيه مناقشة لأن موافقته إياهم في بعض ما يروونه حاصلة ايضا على الوجه الثاني ومفهومة منه بسبب القيد المذكور في الآية أعني في كثير والمعنى على الوجه الثاني امتنع عنكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم في كثير فيفهم من ذلك اطاعتهم في القليل وقرر بعضهم أن بعضهم رجح الثاني لما يلزم على الأول من ثبوت اطاعتهم في الكثير لأن النفي عليه الاستمرار على اطاعتهم في كثير فيثبت نفس اطاعتهم في كثير وفي ثبوته توقف وكتب أيضا قوله ويجوز الخ قد يتبادر تعين هذا الوجه حينئذ فضلا عن كونه مرجوحا المشار إليه بتعبيره بالجواز وذلك لأنه على هذا الوجه يكون مضمون الكلام ان علة انتفاء العنت هي استمرار امتناع الاطاعة وهو صحيح بخلافه على الوجه الآخر لأن العلة عليه نفي استمرار الاطاعة وهو لا يثبت في ثبوت أصلها ومع ثبوته لا ينتفى العنت والجواب ما أشار إليه السيد فما تقدم وهو أن الاطاعة في البعض لا يترتب عليها عنت فلا حاجة لنفي أصل الاطاعة كما هو مقتضى الوجه الثاني بل الواجب نفي استمرارها فقط كما هو حاصل الوجه الأول سم وفيه ما تقدم فان أصل الاطاعة في البعض موجود على الوجه الثاني أيضا كما قدمته تأمل وكتب أيضا قوله ويجوز الخ فاصل الفعل وهو الاطاعة منفي على هذا دون الأول سم (قوله استمرار الامتناع) أي الذي هو معنى لو (قوله كما أن الجملة اسمية الخ) تنظير للفعلين الثبت والمنفى وهذا بالنسبة إلى الوجه الثاني لأن المعتبر فيه تأكيد المنفى وكذا هنا المعتبر تأكيد الثبوت (قوله المنفية تفيد الخ) من هذا يخرج جواب عن النفي في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بأن ترجع المبالغة إلى نفى الظلم تأمل سم (قوله لا نفى التأكيد) لا يقال قضية قاعدة أن النفي يتوجه إلى القيد في الكلام أنها تفيد نفي التأكيد لأن ذلك اذا اعتبر القيد سابقا على النفي انظر سم (قوله كقوله تعالى وما هم بمؤمنين) فالمراد منه تأكيد النفي لا نفى التأكيد والدوام لا يفيد أن النفي انما هو ايمانهم المؤكد الدائم فلا ينافي ثبوت الايمان لهم في الجملة وليس كذلك ولا نه لو أريد نفي التأكيد يمكن ردا لقولهم آمنا لان دعواهم حدوث الايمان وحدث الايمان لا ينافيه عدم استمراره الذي هو مقتضى التأكيد من سم وغيره (قوله الله يستهزى بهم) بعد قوله حكاية عنهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزى بهم بل غلط اسم الفاعل قصد إلى استمرار الاستهزاء أي حدوثه وتجدده وقتنا فوقنا

حيث لم يقل مستهزئ بهم قصدا الي استمرار الاستهزاء وتجده وقتنا فوقنا (و) دخولها على المضارع (في نحو قوله تعالى ولو ترى) الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام أو لكل من يتأني منه الرؤية (إذ وقفوا على النار) أي أروها حتى يعاينوها أو اطالعوا عليها اطلاعا هي تحتمل أو أدخلوها فعرّفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف أي

أي كما اريد بالمضارع الاستمرار في هذه الآية فيكون مطابقا لقول المنافقين انما نحن مستهزؤن لانه جملة اسمية دالة على الثبوت والاستمرار والفرق بين الاستمرارين ان الاستمرار في الاسم في الثبوت والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التجدد وقتنا فوقنا وهكذا كان استهزاء الله تعالى بالمنافقين والمراد به لازمه وهو إنزال الهوان والحقارة بهم ألا ترى الى قوله تعالى أولايرون انهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين وما كانوا يخلون في أكثر اوقاتهم من نزول بلية وتهلك ستر وتكشف سر نوبى قال عبد الحكيم والله مستهزئ وان كانت دالة على الدوام بمعونة المقام إلا ان الاستمرار التجددى ابلغ وكتب ايضا قوله الله يستهزئ بهم قال في المطول والاستهزاء السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم قال السيد أي معناه المقصود ههنا فيكون من اطلاق اسم الشيء على غايته لعلاقة السببية والمسببية لأن غرض المستهزئ من استهزائه ادخال الهوان على المستهزأ به اه أي فيستهزئ به مجازا ورسلا في المقام غير ذلك أيضا فليراجع (قوله حيث لم يقل مستهزئ بهم) أي مع انه مقتضى الظاهر لانه في مقابلة انما نحن مستهزؤن وبمحتمل أن يكون ايراد الفعل لتقوية الحكم كذا في الأطول (قوله وتجده) عطف تفسير (قوله في نحو قوله تعالى الخ) مما لم يقصد به الاستمرار أطول وكتب أيضا قوله في نحو قوله تعالى الخ وقيل لو للتمنى فلا استشهاد لأن لو التى للتمنى تدخل على المضارع اه (قوله أروها الخ) قال الزجاج قوله تعالى إذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يكون قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى أن يدخلوها الثاني أن يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتملهم بمعنى أنهم وقفوا للنار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابة والثالث أنهم عرفوها من وقفت على كلام فلان عرفت معناه عبد الحكيم فأما الوجه الثاني في كلام الزجاج فهو عين الوجه الثاني في كلام الشارح وأما الوجه الاول في كلام الزجاج فهو غيره في كلام الشارح وأما الوجه الثالث في كلام الشارح ففيه مسامحة كما يعلم من كلام الزجاج اذا لم يرد الوقوف بمعنى الدخول فلو حذف قوله أدخلوها وقال أو عرفوا مقدار عذابها لخلص من هذه المسامحة التي في قوله أو أدخلوها فعرّفوا الخ تأمل ومما يدل على هذه المسامحة قوله في المطول أو أدخلوها فعرّفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته اه فقوله من قولك الخ دليل على ما قلنا ويدل هذا ايضا على ان قول الشارح فعرّفوا الخ راجع للتفسير الاخير فقط تأمل (قوله حتى يعاينوها) تعليلية (قوله أو اطالعوا) تفسير ثان لو وقفوا وهو أولى من الاول لعدم احتياجه الى تكلف تضمين أو نياية حرف عن حرف بخلاف الاول وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره في القاموس وفي نسخ واطلعوا بالواو والأولى أولى وعلى النسخة الثانية العطف للتفسير ومعنى اطلعوا عليها رفعوا فوقها وهي تحتمل كما ذكره الشارح وفي الأطول إذ وقفوا أي حبسوا أو اطلعوا أو اقيموا من وقفته بمعنى أقمته أو حبسته أو اطلمته علي ما في القاموس (قوله هي تحتمل) جملة حالية والضمير تائد على النار (قوله فعرّفوا) راجع للتفسير الثلاثة وهي الارادة والاطلاع والادخال ع س (قوله وجواب لو محذوف) وكذا مفعول ترى أي لو ترى الكفار في وقت وقوفهم ولا يجوز أن يكون إذ مفعولا لانه إخراج لاذ والرؤية عن الاستعمال الشائع اعني الظرفية والادراك البصري امن غير ضرورة عبد الحكيم وقيل ان ترى منزل منزلة اللازم أي لو صدر منك الرؤية (قوله

رأيت أمرا فظيما (لتنزيله) أي المضارع (منزلة الماضي لصدوره) أي المضارع أو الكلام (عمن لا خلاف في
اخباره) فهذه الحالة انما هي في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو وإذا المختصتان
بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل ولورأت إشارة إلى أنه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده
منزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا
الامر لكنك ما رأيته ولورأيت رأيت أمرا فظيما كما عدل الماضي عدل إلى المضارع (في ربحا يود الذين
كفروا) لتنزيله منزلة الماضي لصدوره ممن لا خلاف في اخباره وانما كان الاصل هيها هو الماضي لانه قد التزم
ابن السراج وأبو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعدرب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل
في الماضي ومعنى التقليل هيها انه تدهشهم احوال القيامة فيبهتون فان وجد منهم افاقة ما عنوا ذلك

رأيت أمرا فظيما) تنصير العبارة عن تصويره (قوله لتنزيله الخ) علة لدخول لو كتب ايضا قوله لتنزيله منزلة
الماضي لصدوره الخ فيه بحث لان اخبار الصادق بشي عدل على تحقيقه لا محالة واما فرضه شيئا فلا يدل على
تحقيقه ويمكن التنقيص عنه بان فرض الرؤية انما هو بالنسبة إلى المخاطب واما اصل الرؤية فامر مذكور لا على
وجه القرض فكأنه قيل يرى اهل النار موقوفين على النار ولوترى انت لترى أمرا عجبيا فدخول لو يجعل
ترى بمنزلة الماضي في تحقق اصل الرؤية الذي يشعر به قوله ولوترى ومن هذا ممكنك التعمي عن بحث آخر
وهو ان تنزيل المضارع منزلة الماضي في التحقيق ينافي دخول لو الدالة على الامتناع فلك أن تقول الامتناع
باعتبار الاسناد إلى المخاطب والتحقق لاصل الفعل فذكر لو الاشعار بان الرؤية بمثابة من الهول يظن معها
انه يمتنع من المخاطب هكذا حقق المقام اطول ملخصا ثم ناقش الشارح في قوله فهذا الامر مستقبل الخ
بما فيه مجال للمناقشة فراجع (قوله لصدوره الخ) علة للتنزيل (قوله ممن لا خلاف) أي تخلف وعو الله
تعالى (قوله فهذه الحالة) أي رؤية الكفار في تلك الأوقات بدليل قوله فاستعمل فيها لوعبد الحكيم (قوله
لكن عدل الخ) لعل هذا فائدة زائدة عما في المتن لا بيان لقول المتن لصدوره الخ والا كان كلام الشارح غير
مستقيم تأمل وكتب ايضا ما نصه يعني ان في العدول إلى المضارع تنبيهها على ان لفظ المستقبل الصادر ممن
لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وايضا لما كانت تلك الأمور ماضية تأويلا مستقبلة
تحقيقا روعي ان بيان معاني بل ووصيفة المضارع وكتب ايضا انصه فالمضارع حينئذ باق على معناه وهو
المتقبل لكن دخلت عليه لو لكونه بمنزلة الماضي في تحقيقه لصدوره الخ (قوله عن لفظ الماضي) أي الانسب
بحسب الظاهر حيث جعلت تلك الحالة بمنزلة الماضي سم (قوله ماض بحسب التأويل) حيث نزل لتحقيقه منزلة
الماضي (قوله هذا الامر) أي رؤيتهم في تلك الأوقات عبد الحكيم (قوله اسكنك ارايته) اشار إلى معنى لوسم
(قوله كفي ربحا يود) لا يخفى ان توضيح التنزيل فيها هو بصدده هذه الآية مع ما فيها من الخلاف المبين بعضه
فيما بعد توضيح بما هو اخفى ولوقال ومثل ربحا يود لكان أولى افاده في الأطول (قوله قد التزم ابن السراج الخ)
أي فيكون الاصل هو الماضي بناء على هذا القول واما على مقابلة الفائل بعدم الالتزام وانه يجوز وقوع
الفعل المستقبل بعدما راجلة الاسمية وهو مذهب الجمهور فلا يتأتى ذلك واختاره ابن هشام وقال في المعنى ان
في المذهب الاول تكنا فراجع ومن دخولها الفعل المستقبل ربحا يود الذين كفروا لو كانوا مسامحين
وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تلف لاقتصائه الفعل المستقبل
عبر به عن ماض متجاوز به مستقبل (قوله يجب ان يكون ماضيا) أي معنى زوني (قوله لا بالتقليل
في الماضي أي لأن) أي لأن التقليل انما يمكن فيما عرف حدثه والمستقبل مجزول (قوله ومعنى للتقليل الخ) دفع

الذي يشأنه ان يشاهد كما يستحضر بالفظ المضارع تلك الصورة ليشاركها السامعون ولا يفعل ذلك
إلا في أمرتهم بشاهدته انراة أو نظادة أو نحو ذلك (كقول الله تعالى ففتير سحابا) بالفظ المضارع بعد
قوله والله الذي ارسل الرياح (استحضار تلك الصورة البديهة الدالة على القدرة الباهرة) يعني صورة اثارة
السحاب من غير ابيز السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانتقالات المتفاوتة (وأما تنكيره) أي
تنكير السند (فلارادة عدم الحصر والعهد) الدال عليها التعريف (كقولك زيد كاتب وعمر شاعر أو
لثلاثة خيم نحو هدي لثلاثة) على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك الكتاب (أو لثلاثة خيم) نحو ما زيد شيئا

الطول من ان شرط لولا يكون إلا فلا فلما انتفى المقام المدول عن الماضي لم يبق ثما يجوز دخوله في
حين لو ما يناسب المقام إلا المضارع وكتب أيضا قوله على الحال أي الشأن والامر (قوله الحاضر) ان
كان المراد بالحاضر الحاصل إلا ان لم يتم إطلاق قوله الذي من شأنه ان يشاهد وان كان المراد به كافي
حاضرة الخطابين لم يسلم دلالة المضارع عليه ويمكن اختيار الشق الاول والمراد من شأن موجوده أي
الموجود منه أي المعنى بالوجود منه (قوله الذي من قوله ان يشاهد) بخلاف الشيء للماضي والشيء
المستقبل (قوله الصورة) أي صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار (قوله السامعون) أي للفظ
المضارع (قوله انراة) أي نارة (قوله أو نحو ذلك) كاطافة (قوله ففتير سحابا) يمكن ان يكون التعبير
هنا بالمضارع لكون الاثارة مستقبلة بالنظر للارسال ع س سم (قوله والانتقالات المتفاوتة) أي
اختلاف احواله من اتصال بعض أجزائه ببعض انفصالها وورقته وتلونه بالالوان المختلفة وغير ذلك
سم (قوله فلارادة عدم الحصر الخ) أي ارادة افادة عن عدم الحصر الخ أي ارادة افادة السامع ذلك وكتب
أيضا قوله فلارادة عدم الحصر والعهد فيه ان ارادة عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف لانه يكون الغير
الحصر والعهد فهذه النكتة لا تختص بالتنكير والجواب أن ذلك لا يضر لانه لا يجب في النكتة الانعكاس
فيجوز ان تعمل سببا للتنكير وان أمكن حصولها بغيره أيضا اه ع س سم وبحث فيه يس بان التعريف
وان جامع عدم العهد لا يأتي له وكتب على قوله لانه يكون لغير الحصر والعهد ما نصه كما اذا كان
التعريف الجانس فانه لا يستلزم الحصر بل إنما يفيد في الكلام الخطابي كذا في الاطول وكتب أيضا
قوله فلارادة عدم الحصر والعهد لو كان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد كان انحصار الكتاب في زيد
أو كوزيد كاتبا معهودا سببا للكذب زيد كاتب في الجملة ولم يكذب أحد هذا التركيب بواحد منهما
فالصواب قل عدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما في الفتح وبه فيه نظر لانه ربما ينكر مع ارادة
الحصر فقول ما زيد إلا كاتب إلا ان يراد عدم ارادة الحصر بنفس السند وفي صورة التعريف قصد الحصر
بنفس السند اطول (قوله زيد كاتب) أي ياتي الكلام نثرا وقوله وعمر شاعر أي ياتي الكلام نظما
(قوله أو لثلاثة خيم) كان المراد التفعيم على وجه مخصوص وهو الاشارة الى ان هذا الفرد باع هو العظمة
بحيث صاو محمول لا يدرك كنهه وإلا فيمكن للتفعيم بالتعريف بان يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن
حصول التفعيم مع التعريف لا يضر لان النكتة لا يجب ان تكون كما تقرع س سم (قوله هدي)
فالتنكير الدلالة على غامة هداية هذا الكتاب وكلما وقد أكد ذلك التفعيم بكونه هديا مخبرا به عن
الكتاب المفيد انه نفس الهداية بالانعاق (قوله على أنه خبر مبتدأ الخ) فان أعرب حالا فهو خارج عن
الباب ولو كان التنكير فيه التفعيم أيضا ع (قوله وللتحقير) كقولك الحاصل لي من هذا ما آل شيء أي
حقير وقدم مثل بنحو ما زيد شيئا واظهار ان التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفي الشبهة ع (قوله

(واما تخصيصه) اي المسند (بالاضافة) نحو زيد غلام رجل (او الوصف) نحو زيد رجل عالم (فليكون
الفائدة اتم) لما مر من ان زبدة المصروف توجب اتمية الفائدة وانما ان جعل معمولات المسند كالمال
ونحوه من المقدمات وجعل الاضافة والوصف من الختمات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص
عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيد الوصف بحسب
الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر (واما تركه) اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف
فظاهره مما سبق في ترك تقييد المسند لما منع من تربية الفائدة (واما تعريفه) اي المسند (فالفائدة السامع حكما على
امر معلوم له باحدى طرق التعريف) يعني انه يجب عند تعريف المسند اليه

(واما تخصيصه) الى قوله فظاهره مما سبق كان الاخير ان يقول (واما تخصيصه بالاضافة او الوصف وتركه
فظاهره انما سبق اطول) قوله نحو زيد رجل عالم (ادترض بان الوصف هنا محصل الفائدة لا ان الفائدة
تكون به اتم) لا يقدح الاخبار عن زيد بالرجولية وما كانت فائدة الخبر في صفة لا في نفسه وفيه نظر
لان زيد اقدح بكونه صيدا او رجلا بالان لا يدور علمه واثبات الرجل المذكور يس (قوله فليكون الفائدة
اتم) قال في الاطول وقد يكون التخصيص لتواف الفائدة عليه كما اذا كان مخاطب يعلم ان زيدا غلام ولا
يعرف انه غلام عمر وقت قول زيد غلام عمر ولا يبعد ان يقال لم يتعرض له لانه ليس زائدا على اصل المراد
(قوله وجعل الاضافة الوصف من المخصصات) اي مع ان تسمية مجموع المضاف والمضاف اليه ومجموع
الموصوف بالصفة مركبا تقييدا يقتضي جمعاهما من المقيدات افاده في الاطول (قوله انما هو مجرد
اصطلاح) والا فلو جعل معمولات الفعل من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات او جعل كل منهما
من المخصصات او المقيدات لكان صحيحا سم وكتب ايضا انه اي اصطلاح مجرد عن المناسبة قال في
الاطول ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص لبخس بجنه بالنكرات على ما يقتضيه مقابله
بقوله واما تعريفه فلو قال واه اتقييده بالاضافة او الوصف لكان شاملا لاضافة الى معرفة وللاوصاف بها
فلما قال واما تخصيصه خض بالسكره اذا التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف اه وفيه ان اهل
هذا الفن لا يفرضون بين التوضيح والتخصيص ويجمعون الوصف في المعارف مخصصا كما مر في بحث المسند
اليه يس (قوله انما يدل على مجرد المفهوم) وهو الحدث اي والمفهوم معنى مطلق (قوله وفيه نظر) في
المطول وهذا وجه لانه اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان السكره في الايجاب
ليست كذلك فيجب ان يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال
الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعمين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل
ان يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال
والتميز جميع المعلومات تخصيص لا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف اه فقد علمت
وجه النظر منه وحاصله انه ان اراد بالشيوع العموم الشمولي فهو منتف في السكره الموجبة فلا يكون
وصفها مخصصا وان اراد به العموم المبالى به فهو موجود في الفعل واجيب باختصار الشق الاول وان الاسم
لما كان يوجد فيه العموم الشمولي في الجملة ناسبه التخصيص الذي هو بعض الشيوع الشمولي بخلاف
الفعل فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته ذلك وانما يدل على معنى مطلق فناسبه التقييد (قوله فلا فائدة السامع
حكما على امر الخ) لا خفاء في ان المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وتوابعها لا الابتاع
والانزاع كما ينبغي تدية الحكم بعلوم في كماله وسامعة والمراد هنا حكم حكما كذلك ونقد الفعول به
وجعل حكمه مقولا بغيره اقول (قوله يعني الخ) عبارة عن قوله حكما على امر معلوم ان تعرف

إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية (آخر مثله) أي حكما على أمر معلوم
بأمر آخر مثله في قوله معلوما للسامع بالحد الذي ذكره التعريف سواء بنحو العارية أو نحو الرأب هو
المنطق أو بخلافه نحو زيد هو المنطق (أولاً من حكم) حذف على حكم (كذلك) أي على أمر معلوم بآخر مثله
وفي هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لأن العلم بنفس
المبتدأ أو الخبر لا يستلزم العلم بالسناد أحدهما إلى الآخر (نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون
المنطلق معروفاً (باعتبار تعريف العهد أو الجنس)

المسند إنما يقول عند تعريف المسند إليه والافلوصح الحكم به معروفاً على منكر لكان الصواب ليشمل
الأمريين أن يكون حكماً بأمر معلوم على آخر وهذا الذي اشعر به اللفظ يجب أن يكون مراداً له لأنه هو
المطابق لما في الخارج إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية التي كلامنا
فيها وإن كان في الانشائية نحو من زيد ومن القائم له وعبارة سم قوله يعني الخ وجه أخذ ذلك من كلام
المصنف أنه لما جعل سبب تعريف المسند الإفادة المذكورة وكذا ظاهراً لطلانه والمقام أنه لا سبب إلا
ذلك دل على أنه لا يعرف إذ حيث يعرف المسند إليه أو يقال لم يأخذه من كلامه بل يبين مراده بما ذكر
(قوله ذلي في كلامهم الخ) أفاد ابن مالك في تسهيله جواز ذلك في باب كذا وإن حل بعضهم ما ورد من
ذلك على القلب (قوله في الجملة الخبرية) بخلاف الانشائية نحو من ابوك وكذا درهما مالك ومثلهما جملة
الصفة في نحو مرت رجل أفضل منه أبوه وهذا عند سيويوه فإنه يجوز الأخبار بالمعرفة عن النكرة
المتضمنة الاستفهام أو فعل التفضيل في جملة هي صفة وغيره يجعل النكرة وأفضل التفضيل خبرين مقدمين
أفاده في الأطول (قوله بآخر) إشارة إلى أنه يجب منافية المسند والمسند إليه بحسب المفهوم ليكون
الكلام مفيداً ولو اتحد في المصدوق الخارجى وأما نحو قوله . أنا أبو النجم وشعري وشعري . فعلى
تقدير شعري الآن مثل شعري أقدم أي لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من القضاة والبلاغة ع ق
ولا يكفي في الإفادة مجرد النفاير لوجوده . عدمها في الحيوان المناطق حيوان بل لا بد من عدم احتمال
الحكم عليه على المحكوم به يسر (قوله مثله) غير محتاج إليه (قوله أولاً من حكم) وذلك إذا كان المخاطب
طالماً بالحكم أطول وكتب أيضاً قوله أو لازم حكم المراد به لازم فائدة الخبر السابق سم (قوله وفي هذا
تنبيه) أي قوله وأما تعريفه سم وكتب أيضاً مانعه دفع به شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء
بالمعرفة لأنه من قبيل إفادة المعلوم أطول (قوله حال كون الخ) يشير إلى أن الجار والمجرور وقع حالاً من
عمرو والمنطق لكانه مفعول به بمعنى المائلة المفهومة من لفظ نحو عبد الحكيم وجهه حالاً من عمرو والمنطق
يستدعي حذفاً والتقدير حال كون المنطق منه معروفاً الخ أي من عمرو والمنطق تدبر وكتب أيضاً قوله تعالى
كون المنطق خص قوله باعتبار الخ بالمثل الثاني مع إمكان جريانه في الأول لأن المضاف ينقسم انقسام ذي اللام
وذلك لأن الأصل في الإضافة اعتبار العهد لا الجنس مِم وهذا يقتضى استواء العهد والجنس بالنسبة إلى ذي
اللام وأنه ليس الأصل فيه أيضاً الإضافة وسيأتي عن السيد خلافه والله أعلم بالتعليل بأنه في الإضافة أشد
تأصلاً منه في ذي اللام وجوز في الأطول تعلقه بالمثلين وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس
المراد بالعهد هنا ما هو المتبادر منه وهو الإشارة إلى الحصة معلومة للمخاطبين لأنه لا يوافق التقرير الآتي
بل المراد به في نحو المنطق الإشارة إلى شخص هناك معين في الخارج ثابت له الانطلاق وإن لم يكن معيناً عنده
مشخصاً له كما أن المراد بالخبر في ذلك الحقيقة التي تعرفها بأنها المناطق من غير إشارة إلى مناطق معين في

وظاهر لفظ الكتاب ان نحو زيد اخوك انما يقال ان يعرف انه اخو المذکور في الايضاح انه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف ان له اخا أو لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من ان النحاة أن اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والالم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فمافي الكتاب ناظر الى أصل الوضع ومافي الايضاح الى خلافه (وعكسهما) أي نحو عكس المثالين المذکورين وهو اخوك زيد والمنطوق صمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالاخرى يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجهله مبتدأ وإيهما كان بحيث يحفل اتصاف الذات به وهو كالمطالب المقصود ان تحكم بثبوته للذات او انتفاءه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجهله خبرا فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه اخوه وارتد ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعمين وارتد ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت اسودا غالبا الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثاني) يعني اعتبار

الخارج من سم (قوله وظاهر لفظ الكتاب) أي المتن أي قوله بآخر مثله (قوله بعض المحققين) مراده شيخه الرضى (قوله فلم يكن الخ) تفرع على الذي (قوله فافي الكتاب الخ) حاصه كما قاله السيد ان غلام زيد وان كان بحسب اصل وضع الاضافة لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلمان فلا بد ان يشار به الى غلام له مزيد خصوصية زيد لكونه أعظم غلاما له واشهرهم بكونه غلاما له او لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب لكن قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين كما ان ذا اللام في اصل الوضع لو واحد معين ثم يستعمل بلا اشارة لو واحد معين كما في قوله . ولقد امر على اللثيم يسبنى . وذلك على خلاف وضعه يس (قوله والضابط الخ) هذا الضابط قاصر لأنه لم يبين اذا عرف المخاطب كلاما من الصفتين للذات ولم يعرف ان الذات متحدة فيهما كما اذا عرف المخاطب ان له أخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف أن زيدا واخاه متحدان فزيد ان تفيده ذلك الاتحاد فانت حينئذ بالخيار فاجعل أيها شئت مسندا اليه اطول (قوله صفتان) كالاخوة وكونه مسمى زيد في المثال الآتي وفي الاطول اراد بالصفة ما يعم الاسم لأنه كالصفة في التعمين وكتب أيضا قوله صفتان المراد صفتان تلم كل واحدة منهما بوجه من وجوه التعريف سم (قوله فايهما) أي شرطية وجوابها قوله يجب أن تقدم الخ لكن يصح قراءته بالجرم والرفع كما قال في الخلاصة . وبعد ما صرنا في الجزاء حسن . (قوله فاذا عرف السامع الخ) والحاصل ان السامع على كل تقدير يعرف ان له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينه لكن تارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالاخوة وتارة بالعكس من سم وقوله لكن تارة يعلم الخ فنقول زيد اخوك وقوله وتارة بالعكس فنقول اخوك زيد (قوله ولا يصح زيد اخوك) لا يقال ينبغي ان يصح الحصول المقصود عليه من افادة السامع ان الاخ متصف بأنه مسمى بزيد غاية الامر ان غيره أولى فكيف جعل واجبا لأننا نقول الامر المستحسن في نظر البلغاء لا تجوز مخالفته الا لسكنة فهو واجب بلاغة وان لم يكن واجبا عقلا ع س سم (قوله ولا يصح الخ) لأن المعلوم الاسود هو الغاب دون الرماح والمراد بالاسود هنا الشجعان يس ففيه استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة (قوله والثاني) فهم منه ان الاول وهو المهود لا يفيد الحصر لأن الحصر انما يتصور فيما يكون فيه صوم كالجنس فيحصر في بعض الافراد اما المهود الخارجى

تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الامير) اذا لم يكن أمير سواء (أو مبالغة
الكمال فيه) أي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو والشجاع) أي الكمال في الشجاعة
كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو
الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افاضة قصر الامارة على زيد والشجاعة على
عمرو. والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة
أو نكرة وان جعل خبر فهو مقصور على المبتدأ

فلا محروم فيه فلا حصروا لكن هذا في قصر الافراد واما قصر القلابة فيأتي في المهور ايضا فيقال لمن اعتقد
ان ذلك المنطلق هو عمرو والمنطلق زيد أي لا عمرو كما تعتقده اهرق ومثل قصر القلب قصر التعيين كما في
السيد على ان المهور يصح ان يكون نوعا فتقول زيد المنطق مريدا النوع الفلاني من المنطلق فيصح حصره
افرادا فالاول ان يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه افتتاح
اطول (قوله تعريف الجنس) أي الخلق بال (قوله قصر الجنس) أي جنس معنى الخبر نوبى وكتب ايضا
مانصه المراد بالجنس هنا ماعدا المهور الخارجى فيتناول الاستغراق وغيره يس (قوله تحقيقا) أي
قصرا محققا لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه في الواقع أو اعتقاد المنكلم وقوله
أو مبالغة أي قصرا غير محقق بل للمبالغة وكتب ايضا قوله تحقيقا الخ القصر الحقيقي اعم من ان
يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقي أو العرفي فزيد الامير يحتمل ان يراد به كل امير البلد فيكون
استغراقا عرفيا فيفيد قصر اماره البلد تحقيقا وان يراد به كل الامير فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه
كاذب اطول (قوله لكمال فيه) جواب عما يقال كيف يصح قصر الجنس على فرد منه زبني (قوله
ولا تفاوت الخ) هذا انما يصح على مذهبه ان الجزئي الحقيقي يكون محمولا اما على مذهب السيد انه
لا يكون محمولا حتى ان قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد فلا بد من التفاوت لاختلاف
المفهوم حينئذ لأن مفهوم زيد الامير غير مفهوم الامير زيد أي الامير المسمى بزيد لأن الموضوع الاول
جزئي حقيقي ولا تأويل فيه لأنه يكون موضوعا ومحمولا كل وموضوعه الثاني ومحموله كلاهما كل
ولا شك ان ذلك يوجب التباين فيلزم التفاوت لأن المقصور عليه الامارة حينئذ على الاول هو الذات
المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثاني هو المفهوم الكلي وهو مفهوم المسمى بزيد مع سم وكتب
ايضا قوله لا تفاوت بينهما في شرحه للمفتاح وميل صاحب الكشف الى التفرقة حيث ذكر في الفائق ان
قولك الله هو الدهر معناه انه الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولك الدهر هو الله معناه ان الجالب
للحوادث هو الله لا غيره عبد الحكيم (قوله وبين ما تقدم) من زيد الامير وعمرو الشجاع (قوله
والحاصل ان المعرف بلام الجنس الخ) خلاصته ان المعرف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو
جعل خبرا (قوله سواء كان الخبر معرفة الخ) اخذ هذا التعميم من قوله المصنف على شيء نحو التوكل
على الله والامام من قريش مثل بذلك في المطول وكتب ايضا قوله معرفة يستثنى منه الخبر المعرف بلام
الجنس على ما سيأتي (قوله وان جعل خبرا) بأن لا يكون المبتدأ معرفة بلام الجنس والخبر معرفة بها من
سم وكتب ايضا قوله وان جعل خبرا الخ بقى ما اذا عرف كل من المبتدأ والخبر بلام الجنس وحينئذ
يحتمل ان يكون يكون المبتدأ مقصورا على الخبر وان يكون الخبر مقصورا على المبتدأ قال السيد قلت
هناك قصر المبتدأ على الخبر اظهر لأن القصر مبنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك
بالمبتدأ انبأ اذ القصد فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة من سم وفي عبد الحكيم انه لا تنافي بين
الاحتمالين فليكن الكلام مفيدا لكلا القصرين وناقش السيد في

والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر وقد يقيّد بوصف أو حال أو ظرف أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الأمير في البلد وهو الواهب الف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء وقوله قد يقيّد بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الجنساء إذا قبّح البكاء على قليل . رايت بكاءك الحسن الجميلا فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر (وقيل) في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم او تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (للغيرية) تقدمت او تأخرت (لدلالها على امر نسبي) لأن معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا وهذا رأى الامام الرازي قدس الله سره (ورد بأن المعنى

قواه هناك قصر المبتدأ على الخبر اظهر فقال لا يخفى انه يصح ذلك فيما اذا كان المبتدأ اعم من الخبر كقولنا الناس العلماء واما اذا كان الخبر اعم كما في قولنا العلماء اناس فلا اذ لا وجه لقصر الخاص على العام فلا تتجه الا ظهريّة والصواب ان يقال انه ان كان أحدهما اعم فهو المقصور واذا كان بينهما عموم من وجه يفوز الى القرائن وان لم توجد قرينة فالأظهر قصر المبتدأ في الخبر (قوله والجنس) أى المقصور (قوله) وقد يقيّد بوصف الخ) فيكون حصره باعتبار ذلك التقيّد (قوله او نحو ذلك) كالمفعول به (قوله هو الرجل الكريم) اى انحصرت الرجولية الموسوفة بالكرم فيه لا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية ع (قوله وهو السائر راكبا) اى انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قول وهو الأمير في البلد) اى انحصرت فيه امارّة البلد دون مطلق الامارة فهي لغیره أيضا ع (قوله وهو الواهب الف قنطار) اى اختص بالهبة للالف بخلاف مطلق الهبة فهي لغیره أيضا ع (قوله إشارة الخ) لأن قد سور للفضية الجزئية نوبى (قوله ان ليس المعنى ههنا على القصر) لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم ان البكاء على هذا المرئي قبّح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه من القبح الى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء الا انه يدعى ان بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون معناه ان بكاءك هو الحسن الجميل فقط اذ لا يلائمه اذا قبّح البكاء الخ وانما الملائم له اذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ ان بكاءك فقط هو الحسن الجميل ع (قوله وان امكن ذلك) اى بتكاف (قوله هو الظاهر) وهو ان التعريف في قوله الحسن الجميل لا يؤتى به بدلا من التنكير الا لفائدة (قوله وقيل الخ) قاله الامام الرازي والجملة عطف على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم الخ فانه يفهم منه ان الامر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما او صفة يكون محكوما عليه بأخر مثله اسما كان او صفة فكانه قيل هذا اى صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة ههنا ما دل على ذات مبهمّة باعتبار معنى قائم به فتقابلة الاسم ما يدل على الذات فقط او المعنى فقط او الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة من عبد الحكيم هـ (قوله للابتداء) الاولى للأسناد اليه لتندرج فيه معمولات النواسخ اطول (قوله على امر نسبي) وهو المعنى القائم بالذات عبد الحكيم (قوله ورد) تقرير الرد ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي اعنى ثبوت الانطلاق لشيء بل هو اريد به ذاته اعنى ما صدق عليه وزيد اذا أخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مستند الى الذات دون العكس وانما اول زيد بصاحب الاسم لأن الجزئى الحقيقى لا يصح جملة على شيء بل هو أمر يحمل عليه المفهومات السكّية يشهد

الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم) يعني ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسي ومسندا (واما كونه اي المسند) جملة فالتقوى (نحو زيد قام) او اكو نه سببيا) نحو زيد ابوه قائم (كأمر) من ان افراده يكون له كونه غير سببي مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ له كونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعتد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به لا يكون مشابها للخالي عن الضمير

بذلك تأملك في المعنى مع قطع النظر عما زعمه الانباط على ان مذهب الكوفيين ان الخبر يجب ان يكون مشتقا اوفي معناه سيد على المطول وهو مبني على مذهبه انه لا يصح حمل الجزئي الحقيقي على شيء ومذهب الشارح صحة ذلك وعليه فلا يحتاج الى تأويل زيد اذا اخر بالمفهوم المسمى بزيد فيكون تأويله بالذات المشخصة المماثلة بزيد فعني قولك المنطلق زيد الذات التي ثبت لها الاطلاق هي الذات المشخصة المماثلة بزيد وعبارة المصنف محتملة للمذهبين لان الاضافة في صاحب الاسم تحتل العهد والجنس تأدل وكتب ايضا قوله ورد بان للعني الشخص الذي له صفة صاحب الاسم قيل المنطلق بهذا المعنى صار كاسم في دلالة على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالة على معنى قائم بغيره فالمبتدأ هو الاسم او ما في تأويله وهذا هو مراد القائل المذكور لا متناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي فترى (قوله الشخص الذي الخ) لان الصفة المبتدأة لها موصوف مقدر لا محالة اطول (قوله صاحب الاسم) اول بتقدير المضاف لا بتأويل العلم يسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين اطول (قوله والاسم يحمل الخ) وقد سبق الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عند اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعيا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محولا للبتة فلا بد من تأويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص ما بحروفه وبحث الفترى في عدم صحة حمل الجزئي الحقيقي بما هو في حواشيه على المطول (قوله فالتقوى) أي تقوى ثبوت المسند للمسند اليه او سلبه منه نحو زيد قام وما زيد قام وكتب ايضا قوله فالتقوى أي فلحصول التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فتدخل صور التخصيص نحو أنا سعيت في حاجتك ورجل جاءني لحصول التقوى فيها وان كان القصد التخصيص وسيدكر ذلك الشارح فاللام للسببية لا للعرض كما في عبد الحكيم (قوله كما مر) أي مثل مثال مر حيث قال والمراد بالسببي مثل زيد ابوه قائم فقوله كما مر حواله المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله من ان افراده له كونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم ولا ينبغي ما فيه من التعسف بقوله هو ان المبتدأ الخ) او قال هو ان المسند اليه له كونه مسندا اليه يستدعي ان يسند اليه شيء لكان أعظم وأوضح ثم المستفاد من كلامه ان السامع اولا يصرف اللمة الصالحة الى المبتدأ مع قطع النظر عن اسناد فيها وثانيا يصرفها اليه باعتبار اسناد فيها والاظهر انه يصرفها الضمير اولا لان كونها صالحة للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفها المبتدأ الى نفسه لكونها صالحة اطول مع بعض تغيير (قوله ما يصلح) أي لفظ (قوله لضميره) أي المبتدأ (قوله بان لا يكون الخ) اي وبان لا يكون ذلك الضمير فضلة فانه حينئذ غير معتد به في الاسناد اذ معتد به بدونه وبذلك اندفع الاعتراض الآتي على قوله فعلى هذا يختص

كما في زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا في كنى الحكم قوة فعل هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب أن يحمل سببها وأما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو أن الاسم لا يأتى به معرى عن العوامل اللفظية الحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأموس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام به بعد التنبية عليه والتقدمة فان ذلك مجرى مجرى تأكيده الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته ونحو زيد مررت به وبما يكون المسند فيه جملة لا لسببية او التقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشبهة امره وكونه معلوما مما سبق وأما صورة التخصيص نحو أنا سمعت في حاجتك ورجل جاءني فهي داخلة في التقوى على ما مر

الخ وكتب ايضا مانصه أى في عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة (قوله كما في زيد قائم) مثال للعنف ومثال الضمير المعتمد به ما في قولك زيد قائم (قوله صرفه ذلك الضمير الخ) لانه مسند اليه وهو عين المبتدأ فقد اسند الى المبتدأ بواسطة اسناده الى الضمير الذى هو عبارة عن المبتدأ وهذا الكلام يفيد ان المسند الى المبتدأ لفعل وحده لا الجملة التى هى مجموع الفعل والضمير الذى فيه سم وتحقق هذا الكلام وما فيه يطلب من المطول وعبد الحكيم عليه قبيل قول المصنف تنبيه كثير من هذا الباب الخ (قوله ثانيا) في تكرار الاسناد مرتين (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسندا الى غير المبتدأ لا يصلح لأن يسند الى المبتدأ ولا يكتفى بالحكم به قوة فان الحكم الاول على المبتدأ والمستفاد من الضمير الحكم على غيره انظر عبد الحكيم وكتب ايضا قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد للمطلق بلا دليل كيف وقول السكاكي في زيد عرف ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيد يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوى محمول على اطلاقه فتقول في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضربه تحقيقا تكرارا تناسب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره فترى باختصار وكذا فى الاطرا (قوله ويخرج عنه) أى عن التقوى المسند في نحو زيد ضربته لانه لم يسند الى ضمير المسند اليه نوبى بل اسند الى ضمير المتكلم وكتب ايضا قوله ويخرج عنه نحو زيد ضربته اذ ليس الضمير المسند اليه ضمير المبتدأ حتى يصرف الحكم اليه سم (قوله ويجب أن يحمل سببها) لان المسند الجملة اما للتقوى او لكونه سببها فاذا اتى أحدهما تعين الآخر (قوله راما على ما ذكره الشيخ الخ) كان الشارح سكت عن رد ما ذكره الشيخ بان وجوده فيما لا يفيد التقوى وهو المسند المقرر يدل على انه ليس وجه التقوى لوضوحه سم (قوله معرى عن العوامل) فى الحال او فى الاصل ليدخل فيه ما دخله النواسخ نحو ان زيدا قام وما زيد قام عبد الحكيم (قوله الحديث) اراد بالحديث المحكوم به (قوله دخل) أى الاسناد عبد الحكيم (قوله ليس الاعلام بالشئ بغتة) أى الذى هو مقتضى تقديم المسند اذا كان فعلا (قوله فان ذلك) أى الاعلام بعد التنبية وقوله مجرى مجرى تأكيده الاعلام أى الاخبار كما فى قام زيد قام زيد وقوله فى التقوى أى التثبت وقوله والاحكام أى الاتفاق (قوله فيدخل فيه الخ) جواب اما فى قوله واما على ما ذكره الشيخ الخ (قوله وبما يكون الخ) شرع فى سؤال وارد على المصنف وجوابه (قوله لشبهة امره) أى حكمه وهو انه لا يخبر عنه الا بجملة سم (قوله مما سبق) من قوله فى الخارج على خلاف مقتضى الظاهر وقولهم هو اوى زيد عام مكان ضمير الشأن والقصه فانه يعلم من هذا خبر ضمير الشأن جملة مع ظهور انه لا يفيد التقوى وعدم سبببته بس (قوله على ما مر) أى من ان التقوى اعم من أن يكون

(واسميتها او فعليتها او شرطيتها لما مر) نحو ان كوز السند جملة لاسيبيه او التقوى وكوز تلك الجملة اسمية الدوام والنبوت وكوزها فعلية لتجدد والموت والدلالة على أحد اللازمين الثلاثة على أخضر وجه وكوزها شرطية الاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط (وظرفيتها لاختصار العملية إذ هي) أي الظرفية (مقدرة بالفعل على الاصح) لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصوف نحو الذي في الدار اخوك وأجيب بأن الصلة من مطلق الجملة بخلاف الخبر ولو قال إذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكان أصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساد (واما تأخيرها) أي المسند (فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر) في تقديم المسند اليه (واما تقديمه) أي المسند (فلتخصيصه بالمسند اليه) أي لقصر المسند

مقصودا او حاصلا ضمنا فصور التخصيص تكرار الاسناد متحقق فيها فيستفاد منها التقوى وان لم يقصد فكأنه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص أو لا ولو قال وأما كونه جملة فلا تقوى أو لكونه سببيا أو لضمير الشأن أو للتخصيص لكان أولى نوبتي (قوله واسميتها الخ) أي المقتضى لا يراد الجملة مطلقا أما التقوى او كونه سببيا والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت وكونها فعلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التقييد بالشرط عبد الحكيم (قوله وكوز تلك الجملة اسمية) ينبغي أن تقيد بما خبرها اسم لا فعل وإلا لم تفد الدوام والثبوت بل التجدد كما هو ظاهر رسم (قوله وكوزها شرطية الاعتبارات المختلفة الخ) نحو زيد إن تلقه يكرمه حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام الذي يحصل على تقدير التقى المشكوك فيه وزيد اذا لقينه يكرمه حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام الحاصل على تقدير وقوع التقى المحقق وعلى هذا فقس ع (قوله وظرفيتها) أي الجملة أي كونها ظرفا وقوله إذ هي أي الظرفية بمعنى الجملة الظرفية لا الكون ظرفا إذ الكون ظرفا ليس مقدر بالفعل ففيه استخدام وفي قول الشارح بعد يقتضى ان الجملة الظرفية الخ اشارة اليه وكتب ايضا قوله وظرفيتها لاختصار العملية التحقيق انه ليس لظرفية الجملة نكتة داعية اليها بالذات انما تصير ظرفية بالضرورة لما مر من دواعي حذف المسند فتأمل أطول (قوله لان الفعل هو الاصل في العمل) وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني فنرى (قوله ورجح الاول بوقوع الخ) حاصله انه قد يتعين تقدير الفعل وذلك اذا كان الظرف صا فبحمل غير الصلة الذي ترددنا في أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل حملا للمشكوك على المتيقن لان الحمل عند الشك على المتيقن أولى وقوله وأجيب الخ حاصل الجواب ان قياس غير الصلة عليها قياس مع وجود الفارق ولا نسلم أن الحمل على المتيقن أولى كما ع س سم وأجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في الدار فزيد اذا لم يكره في آياتنا لان اما لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه واذا الفجائية لا تلبيها الافعال على الاصح (قوله لكان أصوب) انما قال أصوب لامكان تأويل عبارة المصنف على معنى إذ هي أي كلمة الظرف ع س سم او يرجع الضمير الى الظروف المضمومة من الظرفية (قوله يقتضى الخ) أي ويقتضى ايضا ان نفس الظرف جملة لا نه قال إذ هي أي الظرفية مقدرة بالفعل فحمل الجملة نفس الظرف والفعل شيئا آخر ولا يخفى فساد (قوله ولا يخفى فساد) (قوله ولا يخفى فساد) لان الظرف عليه مفرد لا جملة (قوله فلتخصيصه بالمسند اليه) الباء داخلة على القصور وكان الظاهر أن يقول

اليه دلى المسند دلى ماحقة ناد في ضمير انهل لان هدى قولنا تسمى أنا دوانه مقصود على التسمية
لا يتجاوزها الى القيسية (انحو لا فيها ذول اي خلاف خور الدنيا) لان فيها ذولا فذالت المسند
هو الظرف اعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصود عايه بل دلى جزء منه اعنى الضمير الجور والراجع الى خور
الجنة قلت المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بنى خور الجنة لا يتجاوزها الى الاتصاف بنى خور
الدنيا وان اعتبرت النفى فى جانب المسند

فلكون ذكره اهم ثم يفصل اسباب الاهمية على طبق بيان تقديم المسند اليه ومن جهات التقديم اشتغال
المسند اليه على ضمير يلابس المسند نحو فى الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها فى الدار وتضمنه الاستفهام
مع افراده لا مطلقا ولم يذكر المصنف امثال ذلك لان امره فروع عنها فى النحو وان كان لذكر ما فى هذا الفن
من حيث انما مقتضى الحال وجه كذا فى الاطول (قوله انه مقصور الخ) اي فهو من قصر الموصوف
على الصفة (قوله لا فيها غول) الغول ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وتقل الاعضاء (قوله اي
بخلاف خور الدنيا) فيه بحث لان هذا مناتض لما صرح به فى بحث المساواة دلى من زعم ان تقديم
الخبر على المبتدا فى ولكم فى القصاص حياة الاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتدا المنكر فى مثل فى الدار
رجل لا يفيد الاختصاص نعم لولم يحمل قوله تعالى لا فيها غول معدولة بل سائلة لا يمكن أن يفرق بين المثالين
بأن المفيد للاختصاص تقديم ماحقه التأخير كما صرح به الشارح فى بحث القصر وحق الخبر فى نحو فى
الدار رجل التقديم ليتخصص المبتدا المنكر به فلا يفيد الاختصاص وأما فيما نحن فيه فقد صح وقوع
النكرة مبتدا بالوقوع فى سياق النفى فكان حق الخبر التأخير ولذا أفاد تقديمه الاختصاص لا يقال الغول
مصدر فصيح وقوعه مبتدا وان لم يقع فى سياق النفى كما فى سلام عليكم وثبت ان الآية تقديم ماحقه
التأخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على ما فى الباب او اراد به التعجب ايضا على ما فى معنى
اللبيب فان قلت التنوين فى غول للتنوين اذ ليس المراد الغول المطلق كما نهيت عليه فبهذا القدر صح وقوعه
مبتدا بالتقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقدما لما حقه التأخير مفيدا للتخصيص المذكور
بخلاف قولك فى الدار رجل اذ مصحح وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين
للتنوين وإلا فلا فاسلم عدم افادته الحصر أيضا فالتأخير من عدم إفادة فى الدار رجل للتخصيص عدم
إفادة قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة اذ قد صرح بأن التنوين فى حياة للتنوين فيندفع النظر الذى
أورده فى بحث المساواة فترى (قوله فالتأخير) جواب بالنسبة (قوله مقصور على الاتصاف بنى خور الجنة) أى
بالكون والحصول فى خور الجنة فالمقصود عايه الظرف باعتبار متعلقه لان الحكم الثابت للظرف ثابت له
باعتبار متعلقه ولم يصرح بالمتعلق اظهره وأما قوله على الاتصاف فذكر الاتصاف لان قصر الموصوف على
الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف اشارة لذلك سم وفي عبد الحكيم قوله على الاتصاف
بنى خور الجنة أى بظرفية خور الجنة واستوجهه عن الوجه السابق أعنى تقدير الكون والحصول فى خور
الجنة فراجع (قوله وان اعتبرت النفى الخ) أى هذا ان اعتبرت النفى فى جانب المسند اليه وجعلته
جزأ منه وان الخ وكتب أيضا مانصه فتكون معدولة المحمول لجعل حرف النفى وهو لا جزأ منه فتكون
الفضية موجبة لاسالبة وعلى الوجه الاول تكون اقضية معدولة الموضوع لجعل حرف النفى وهو لا جزأ
منه ففى عليه أيضا موجبة وباعتبار المعدول فى الوجهين يندفع ما ردا انه اذا كان تقديم المسند فى الآية
للحصر فيفيد نفي حصر الغول فى خور الجنة لا نفي دخول عنها وقد ادترض الاول بانه اذا كانت لا جزأ من
الموضوع كيف فصل بالمسند بين حرف النفى والغول مع التركيب وأجاب عن بقا الظرف يتوسع فيه

فالمعنى أن النول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خور الدنيا
فالمسند اليه مقصور على المسند قصره غير حقيقي كذلك القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ونظيره
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الاعلى ربى من ان المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربى لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى لجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه
بعضهم (ولهذا) أى ولان التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند اليه (في
لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب (لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب

أكثر من غيره فلا يضر الفصل به (قوله فالمعنى ان الغول الخ) فيه اشكال لان المتبادر من الحصر في
صفة نفى مقابلها المتبادر من حصر الغول في عدم الحصول في خور الجنة أنه لا يتصف بمقابل ذلك وهى
الحصول فيها ألا ترى أن المفهوم من قولنا إنما زيد قائم نفى قيام عمرو وكذا المتبادر من حصر
عدم الغول في الحصول فيها نفى اتصافه بعدم الحصول فيها لا بالحصول في خور الدنيا وقرر الاستاذ ان في جمل
الشارح الحصر اضافيا إشارة الى دفع هذا الاشكال (قوله فالمسند اليه مقصور الخ) أى على الاحتمالين
(قوله قصره غير حقيقي) بل اضافى لانه في مقابلة خور الدنيا دون سائر المشروبات حتى يلزم أن عدم الغول
لا يتجاوزه الى لبن الجنة مثلا (قوله لكم دينكم كولى دين) والقصر فيه أيضا اضافى لا حقيقى حتى يلزم ان
كون ديني مقصورا على الاتصاف بلى أن لا يتجاوزه الى غيرى وكذا قوله لكم دينكم مطول (قوله ونظيره
ما ذكره الخ) أى في كونه مقصورا على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم (قوله الى الاتصاف
بعلى الخ) إشارة الى ان القصر اضافى وان أمكن إلا أن السياق للاضافى وفي نسخة بعلى غير ربى
ووجهها واضح لان الاتصاف بعلى غير ربى غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير النبى ^{عليه} أو غيره
ووجهه الاول انه الذى يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى الدعوة الى الله تعالى والجهاد سم
(قوله لجميع ذلك من قصر الخ) سواء اعتبرت النفي في جانب المسند اليه او المسند (قوله من قصر
الموصوف) كعدم الغول وكدينكم كودينى وكحسابهم وقوله على الصفة كفى خور الجنة ولكم كولى وعلى
ربى أى كالكينونة في خور الجنة والسكونة في لكم الخ (قوله من قصر الموصوف على الصفة دون العكس
لان الحمل على العكس يستدعى كوز التقديم لقهر المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه
على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشى أيضا فجواب مولانا يوسف المعين بناء على
أن التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه لا يعتد به إلا إذا ثبت نقل من النقطة فنرى وبهذا
يندفع ما يقال العكس صحيح أيضا والمعنى ان الكينونة في خور الجنة مقصورة على عدم الغول لا تتجاوزه
الى الغول فالقصر اضافى كافيا اختاره من انه من قصر الموصوف على الصفة وليس حقيقيا حتى يلزم انه ليس
لخوره صفة الاعداد الغول وهو باطل لانها صفات أخر كالصحة والسلامة وقس على ذلك حال بقية
الامثلة وقول الفنى ان كلام المعين لا يعتد به مبنى على ما هو المتبادر من انه اراد انه قد يفيد القصر

وضعا فان اراد انه قد يفيد بمعنى المقام فلا شك ان كلامه معتد به بدليل قول على كرم الله وجهه
• لنا علم وللاعداء مال • فتأمل ليس في المعنى كلام على ان الاتصاف بنا مقصور على العلم والاتصاف
بالاعداء مقصور على المال أى ليس لنا إلا العلم وإلّا المال فهو من اهرامته على الموصوف
لا العكس إذ ليس المراد ان العلم مقصور على الاتصاف بنا او المال مقصور على الاتصاف بالاعداء اذا
السياق يأباه (قوله لئلا يفيد الخ) فيه ان التقديم لا يلزم أن يكون له وجه به بل يكون له وجه كونه كماله تمام إلا أن
يقال المراد لئلا يتوهم افادة ثبوت الخ وكتب أيضا ما انه وجود المال المعنوى من تقديم الخير لا يناق

في سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصار عدم الرب بآثاره أو إناقال في سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر
في مقابلة القرآن كما ذكرنا في فوائده لا يجوز انما هو خبر له بالاعتناء بالآثار (أو التنبيه)
دفعه حتى نعلم به أي تقديم السند للنبية (من أول الامر إلى انه) أي السند (خير) لا نعت إذا نعت
لا يتقدم على النعوت وإناقال من أول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى وبالنظر الى
انه لم يرد في الكلام خبر لا مبتدأ (كقوله
اه هم لا منتهى لكبارها) . وهنالك الصغرى أجل من الدهر
حيث لم يقل هم له (أو التناول)

وجود المانع اللفظي وهو عدم التكرير وكذا كون الأصل تقديم الأصل تقديم الاسم على الخبر عبد الحكم
وقوله وهو عدم التكرير رأى لانه إذا فصل بين لا واسم بالخبر وجب التكرير وكذا يجب الرفع أيضا (قوله في
سائر كتب الله تعالى) أي مع انتفائه عنها لأن المراد بالرب هنا كونها مظنة له لا بالتمل لوقوعه في القرآن
والكون مظنة منتف عن سائر كتب الله تعالى لما فيها من الاعجاز بنحو الاخبار عن المفيجات سم (قوله بناء
الح) علة للمعنى (قوله وإناقال في سائر كتب الله تعالى) أي دون أن يقول في سائر الكتب قرأه لانه المعتبر
في مقابلة القرآن أي دون سائر الكتب وسائر الكلمات لأن التخصيص إنما هو باعتبار الظاهر الذي يتوهم
فيه المشاركون وهو هنا بقى الكتب الدخالية فقط فالخصر اضافي كاهو الغالب (قوله أو التنبيه الح) أعلم
أن حاجة النكرة الى النعت أشد من حاجتها الى الخبر فهي تطلب النعت دائما حينئذ وبذلك يندفع انه مع
التقديم تتوهم الحالية وانهم لم يقدموا في نحو زيد انما سمع من عدم العلم من أول الامر بانه خبر لا نعت مع ان
مثل هذا إذا قدم فالمقدم هو السند اليه لأن الحكم بابتدائية المقدم من المستويين تعريفنا واجب كذا في
يسر وكتب أيضا قوله أو التنبيه من أول الامر على انه أي السند خبر لا نعت فالتقديم في خبر النكرة بمنزلة
ضمير الفصل في خبر المعرفة هذا في مقام يمكن أن يعرف فيه الخبر من النعت بالتأمل ونتبع القرينة وفي
مقام لا يمكن ان يعرف فيه إلا بالتقديم فالتقديم ليعلم من أول الامر أمول (قوله لانه نعت)
فالتقديم هنا مطلوب للتنبيه المذكور أعظم من ان يجب لتسوية أو لا فان كانت لا مانع من النعته في مثال
المصنف والاخبار بجملة لا منتهى لكبارداهات المثال يكفيه الاحتمال وايضا فلا يخبر به أظير وأفيد
سم وفعله لا مانع من النعته أي لو أخر له لافي هذه الحالة اعني حالة التقديم كما هو ظاهر فلا يرد عليه ان
النابع لا يتقدم على المتبوع كما تقدم في محله تامل وعبارة عبو الحكم ولوقولهم له لانه نعت له توها
قويا لاستدعاء النكرة في مقام الابتداء التخصيص وصلاحيه الطرف لذلك وكون المتنبي لكبارها خبرا له
اوصفة بعد صفة والخبر محذوف كلها خلاف المقصود وهو إثبات ادعم الموصوفة لا اثبات
الصفة المذكورة لعمه ولا اثبات صفة اخرى للهم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسوقا
لمدح همه عليه الصلاة والسلام لا لمدحه عليه ولا يصح ان يكون التقديم ههنا للحصر إذ
ليس المقصود حصر الهمم الموصوفة عليه وان كان مستعملا بل اثباتها له كما يقتضيه الذوق السليم (قوله
بالتأمل في المعنى) ويعلم بغير ذلك أيضا كونه لا يصلح للنعت لكونه نكرة والجزاء لا غيره معرفة بالشارح لم
يرد المحصر يس (قوله كقوله) أي حساني يمدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قوله وهذه) الهممة
الارادة كما في المختار وتمدح ان تملكت به على الامور (قوله أجل) أي باعتبار متعلقها من الدهر
الذي كانت العرب تضرب بهمه المثل لانه لوقوع العظام فيه كان له همما متعلق بتلك العظام الصغرى
أجل من الدهر نفسه فضلا عن همه ع في أو في الكلام حذف مضاف أي أجل باعتبار متعلقها من هم

نحو . سعدت بفرقة وجهك الايام . (او التشرىق الى ذكر المسند اليه) بأ . يكون في المسند اليه من ط ل
يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لأن الحاصل من اطلاق العزم من
المسان بلا زجب (كقوله ثلاث) هذا هو المسند اليه من الموصوفين بقوله (تشرق) من اشرق بمعنى
صار مضياً (الدنيا) فاعل تشرق والناظر اليه الموصوفين من الضمير المجزوء في (بهجتها) اي بحسبها
ولضارتها اي تصير الدنيا منورة بهجة بهذه الثلاثة وبهاذا والمسند المناظر هو قوله
(تشرق الضحى وابواسحق والقمر) .

تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب (يعني باب المسند) والذي قبله (يعني باب المسند اليه) غير مختص بهما
كالذكر والحذف وغيرهما من النعم بغير التكميل والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق
وانما قال كثير لان بعضها يختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند . وككون المسند فعلا
فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند ثانيا وقيل هو اشارة الى ان جمعا لا يجري في غير البابين كالنعم بغير
فانه لا يجري في الحال والتمييز والتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لأن قولنا جميع ما ذكر في
البابين غير مختص بهما لا يقتضي ان يجري من المذكرات في كل واحد من الامور التي هي غير المسند
اليه والمسند

الدهر اى اعتبار متعلقا او حذف مضافين اى من هم اهل الدهر اى باعتبار متعلقها أيضا وانما قلنا
باعتبار متعلقها لأن اللمعة هي الارادة ولا تضاعف فيها باعتبار نفسها وهذا البيت من كلام حسام يمدح
به النبي صلى الله عليه وسلم وبه .

له راحة لو ان عشار جودها . على البر كان البر اندى من البحر
(قوله نحو سعدت الخ) حيث اختير في تركيب آخر وهو الايام سعدت بفرقة وجهك وتامه . وترتبت
ببقائك الاعوام . وكتب أيضا قوله سعدت الخ ان قيل ان هذه الجملة فعلية فتقديم المسند واجب فكيف
يقال قدم المسند للتعاقل مع انه لا يمكن تأخير أصلها الجواب انه يمكن تأخيرها في تركيب آخر بأن يقال
الايام سعدت الخ سم (قوله هذا هو المسند الخ) لا يجوز كونه مبتدأ ان تخصص الموصوف لانه يلزم الاخبار
بالعرفة عن النكر وهو لا يجوز في غير الانشاء من زيد نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى
الخ بدل لكنت تكلف يس (قوله من اشرق) بطله بضم الظاء من اشرق احترزا عن كونه من شرق بمعنى
طلع فيكون مفتوحا سم (قوله شمس الضحى) اذ ان الشمس الى الضحى لانه ساعة قوتها مع عدم شدة
إيائها (قوله وابواسحق) كنية المقصود ولا يخفى حسن ترسطة بين الشمس والقمر للاشارة الى انه خبر
منهما لان خبر الامور أوسطا من ايام فلوله بين الشمس والقمر وان الشمس أمه والقمر ابوه
(قوله كثير مما ذكر في هذا الباب الخ) لو قال كثير مما ذكر في المسند والمسند اليه لكان اخصر وأوضح
أطول (قوله وغير ذلك مما سبق) كالأبدال والأأكيد والعطف ع ق (قوله لأن بعضها الخ) فلو قال
جميع ما ذكر غير مختص بالبابين ورد عليه ضمير النعمال وكذا المسند فعلا لأن تقييد السالبة الكلية
هو جبة جزئية (قوله مسند دائما) مالم يكف بنا نحو قلها وطا (قوله وقيل الخ) فأنه الشارح انزوي
وحاصل كلامه انه لو قال المصنف وجميع ما ذكر غير مختص بالبابين اى بل يجري في غيرهما اقتضى ان كلا
من مر يجري في كل فرد فرد مما يغيرها وكان يرد عليه التعريف والتقديم فان كلا منهما لا يجري في سائر
أفراد النعم اذ من أفراد الحال والتمييز والمضاف اليه والتعريف لا يجري في الحال والتمييز والتقديم لا يجري
في المضاف اليه ولا يخفى ان ما ذكره انما يسح له كان معنى قولنا جميعها غير مختص بالبابين اى بل يجري في
غيرهما ان كل واحد من تلك الاحوال المذكورة في البابين يجري في كل ما يصدق عليه انه غيرهما حتى
ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلا منهما يجري في بعض ما يصدق عليه الغير

فضلا عن أن يجري كلا منهما فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما يمايرها فافهم؟
(والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) اي في الباين (لا يخفى عليه اعتباره في غيرها) من المعاني والملاحظات
بها والمضاف اليه

(أحوال متعلقات الفعل)

قد أشير في التنبيه الى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب
تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث عنه ومهد لذلك مقدمة فقال

يكفي في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير فلا يلزم جريان
واحد من تلك الاحوال في كل ما يصدق عليه الغير فضلا عن جريان كل واحد منها في كل ما يصدق عليه
الغير فغاية الامر انه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذي حمل المصنف على العدول
عن جميع الى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح والحاصل أن الزووني حمل غير الباين على
كل ما يصدق عليه انه غيرهما فقال ما قال فردده الشارح لما حاصله أن المراد الغير في الجملة فليس الحامل على
العدول عن جميع الى كثير ما ذكره الزووني بل ما ذكرته أنا بقولي وانما قال كثير لان بعضها مختص
بالباين الخ وبعض الناظرين لم يفهم مقصود الشارح فاعترض عليه بما ليس في محله فتأمل (قوله فضلا عن
أن يجري الخ) فيه اشارة الى أن مراد هذا القيل انه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما أفاد
أن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما سم (قوله ثبوته في شيء) وار واحد كما عبر في
المطول (قوله لا يخفى عليه الخ) مثلا اذا عرف أن تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره بعينه في ذهن
السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام مقام مدح فأريد افراده لئلا يخالف قلب
السامع غير المدح من اول وهلة عرف ان المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا
بالثناء لشرفه على اهل وقته اذا عرف ان الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف
ان الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك أكرمت زيدا اخاك وعلى هذا
فقس ح (قوله والملاحظات بها) كالجور والحال والتمييز

(أحوال متعلقات الفعل)

(قوله احوال الخ) ذكر في هذا الباب ثلاثة مطالب الاول نكات حذف المفعول به والثاني تقديمه على
الفعل الثالث تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قال في الاطول والمراد جميع أحوال متعلقات الفعل
لأن وضع الباب لها الا انه اقتصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب
لفظ جريانه فيه كما نبه عليه وتفسيره ببعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر البعض كما ذكره الشارح
المحقق في مطوله وهم وكيف لا ولو لم يكن المراد جميع الاحوال لم ينتج من الفن في الابواب الثمانية
والبعض الذي يفصل هنا لا يقتصر على ما أشير اليه اجمالا كما وهمه الشارح اذ لم يذكر في السابق الحذف
لتنزيل المتعدي منزلة اللام وكتب أيضا قوله احوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق
وان صح الفتح أيضا اذا المراد بها معمولات الفعل والمتعارف ان المفعول متعلق بالكسر والعامل
متعلق بالفتح وسره ان المتعلق هو التشبث والمتشبه بالكسر وهو المفعول الضعيف والفتح هو العامل القوي
فترى (قوله قد اشير) لم يقل قد صرح لانه لا يلزم من جريان الكثير في غيرها ان يجري في تلك الصفات
لصدق الغير بغيرها سم اي كمتعلقات اسم الفاعل والحاصل انه لم ينص في التنبيه على جريان تلك الاعتبارات
في متعلقات الفعل خصوصا (قوله ومهد لذلك) اي لذلك البعض اي البعض ذلك البعض لأن قول المصنف

الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه) أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (إفادة تلبسه به) أي تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه (لا إفادة وقوعه مطلقا) أي ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم من وقع على من وقع اذ لو أريد ذلك لقليل وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا

الفعل مع المفعول إلى قوله لا إفادة وقوعه مطلقا وتوطئة لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله فاذا لم يذكر الخ (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظرف معمول لمضاف مقدر أي ذكر الفعل مع المفعول كذكر مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين الذين كل منهما قيد للفعل مزيدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي الفتح وان كان الشائع دخولها على المتبوع فنرى أو يقال أشار إلى ان القيد هو مناط الفائدة فكأنه المتبوع في نظر البليغ وفي الأطول التركيب من قبل زيد قائما كعمرو قاعدا وفي مثله يتقدم الحال على الـ مل المعنوي فقوله مع المفعول حال من الضمير في قوله كأنه فعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل أيضا أعني الكاف اه فالعامل في الحالين حرف التشبيه (قوله مع المفعول) أي المفعول به بدليل قول الشارح فمن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم لأن هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك لأن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله وسعه وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل وللكثرة حذفه كثرة شائئة وسائر المتعلقات تعلم بالمقاييس (يس) (قوله من ذكره معه) المراد بذكره معه أعم من الذكر لفظا أو تقديرا أطول (قوله أي ذكر الخ) الوجه الأول جار على الشائع من دخول مع على المتبوع بخلاف الوجه الثاني ووجهه الموافقة لقول المصنف الفعل مع المفعول انخوما مشى عليه الشارح هنا من احتمال الوجهين وصحة ما هو المتبعه دون ما مشى عليه في المطول وورد الوجه الثاني وقد وافق صاحب الأطول على ما هنا وزيف ما رد به الوجه الثاني (قوله إفادة تلبسه به) نفيًا أو إثباتًا أطول فدخل ما ضرب زيد وما ضربت زيدا (قوله أي تلبس الفعل بكل منهما) في العبارة مساححة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل إفادة تلبس الفعل بكل منهما فالأظهر أن يقول أي تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح فنرى (قوله فمن جهة وقوعه منه) لم يقل أو قياده به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعل وما يقوم به لان الكلام في الفعل المتعدي إلى المفعول به (قوله وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه) ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله وسعه وغير ذلك مطول وإنما خص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل وأيضا يكثر الحذف فيه كثرة شائئة وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقاييس (م) (قوله لا إفادة وقوعه) نفيًا أو إثباتًا أطول وكتب أيضا قوله لا إفادة وقوعه مطلقا عار عن الفائدة اذ كل أحد يعلم أنه مع ذكر شيء عنهما لا يكون الغرض إفادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل أو المفعول إفاده في الأطول (قوله اذ لو أريد ذلك لقليل الخ) لا يقال ذكر الفاعل أو المفعول حينئذ غاية انه يفيد زيادة على المقصود فان ذكر الفعل معهما يفيد وقوعه الذي هو المقصود مع زيادة من وقع منه أو عليه فكيف يكون عبثا لانا نقول هو عبث بالنسبة إلى البليغ لان قضية البلاغة عدم الزيادة على الغرض المطلوب ولا يرد ما سيأتي في جراب قول

(فاذا لم يذكر) المفعول به (معه) أى مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله (فالغرض ان كان اثباته) أى اثبات ذلك الفعل (لفاعله او نفيه عنه مطلقا) أى من غير اعتبار عموم فى الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه (نزل) الفعل المتعدي (منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور) فى أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناولوه الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفي ان يوجد منه اعطاء (وهو) أى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم (خبر بان لانه أما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كنائية عنه) أى عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص

الشارح لا يقال افادة التعميم الخ لان الزيادة هناك لم تفهم من لفظ زائد على التركيب الذى هو بقدر المحتاج اليه بخلافه هنا سم (قوله فاذا لم يذكر) مفرع على قوله الفعل مع المفعول الخ وكتب أيضا قوله فاذا لم يذكر المفعول به جعل الشارح ضمير يذكر راجعا للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول او للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبل لانه يدل على ما صنفه قول المصنف فالغرض الخ نعم لم يمنع قول المصنف المذكور ارجاع ضمير يذكر للفعل وضمير معه للمفعول به تأمل (قوله المتعدي) أخذه من كون الكلام فى المفعول به وهو لا ينصبه الا المتعدي (قوله أى من غير اعتبار عموم او خصوص) فيه انه لا مدخل لاعتبار العموم او الخصوص فى التنزيل بل يجوز ان يقصد التعميم وينزل منزلة اللازم عس وأقول وجه هذا مطابقة قول المصنف الآتى ثم ان كان المقام خطايا افاد ذلك مع التعميم فانظر ما كتبناه به امش ذلك اسم والذى كتبه هو ما نصه افاد ذلك مع التعميم لا خفاء انه اذا لم يكن المقام خطايا كان مدلول الفعل الحقيقة دون العموم وانه انما يفيد العموم بمعونة المقام الخطايا وهذا يدل أن المصنف اراد بالاطلاق فى قرله السابق فالغرض ان كان اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا عدم اعتبار عموم الفعل او خصوصية أيضا فلذلك ادخل الشارح ذلك فى تفسير الاطلاق لهذا الدليل لان تنزيل الفعل منزلة اللازم يتوقف على تفسيره الاطلاق بذلك فلا اعتراض عليه (قوله بان يراد بعضها) تصور لاعتبار الخصوص المفهوم من عطف خصوص على عموم لا للخصوص كما هو ظاهر (قوله لان المقدر كالمذكور) بواسطة دلالة القرينة مطول (قوله فان قولنا) استدلال على فهم السامع ما ذكر سم (قوله يكون لبيان جلس) الخ توقش بانه لو كان المراد ذلك فلا حاجة للفاعل عس سم ويجاب بان ذكر الفاعل ليس كونه ضروريا لانه احد ركضى الاسناد فلا مقرر منه (قوله ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير) أى فيكون ملقى الى منكر وكان ينبغي ان يزاد مع من تردد ان قيل المنكر يجب توكيد الكلام الملقى اليه والمتردد يحسن له ذلك واين التأكيدها قلت يكفى فى التوكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلية تقوية أو تخصيصا كما تقدم قاله عس وقوله لا من مع نفي الخ يفيد ان فلانا يعطى يلقى الى من نفي الاعطاء وفيه السؤال والجواب السابقان وكتب أيضا قوله مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير أى دون الدنانير فيكون قلبا لما عند السامع (قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه الخ) جعل المطلق كناية عن التقييد مع انها الانتقال من المألوم الى اللازم بناء على ان مطلق الزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها فنرى (قوله كناية عنه) أى معبراه عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستمع ملافيه على طريق الكناية وسيتضح ذلك فى المثال الذى سيمثل به المصنف وكتب أيضا قوله كناية عنه الافتصا ر على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ولم يقم عليه دليل ولا دليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول تام فتقول فلان يعطى ويعنى يعطى كل احد

دلت عليه قرينة أولا) يحمل كذلك (الثاني كقوله تعالى دل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أي
من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وإنما قدم الزائد لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحال السكاكي
ذكر في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطايا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن
غير كريم والمنافق خبث لثيم حمل المعرفة باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون
آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون
القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهبا في نحو فلان يعطى إلى معنى بفعل الاعطاء ويوجد
هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور
إشارة إلى قوله ثم إذا كان المقام خطايا لا استدلاليا حمل المعرفة باللام على الاستغراق وأشار إليه بقوله (ثم)
أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (إذا كان المقام خطايا)
يكتفي فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرداني (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أي كون الغرض

لأن العطاء إذا صدر عن مثله لا يخص أحدا وقوله تعالى والله يدعو إلى دار السلام يحتمله لأنه بمعنى يوجد
منه الدعوة ودعوته ملزومة لدعوة كل أحد لتقرر عموم لطفه أطول (قوله دلت عليه الخ) ولا بد للمعنى
المكشوف أيضا من قرينة أطول (قوله أي من يوجد له حقيقة العلم الخ) إذ المعنى نفى المساواة بين من هو
من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم
التخصص نوبتي (قوله ذكر في بحث إفادة اللام الاستغراق الخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام أنما
هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر الخ الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور تأمل سم وكتب أيضا ما نصه
مخالفا لعبد القاهر حيث لم يعترف إلا بكونه مجرد إثباتات الفعل أو نفيه ولم يقل بإفادة التعميم على ما في الإيضاح
أطول (قوله خطايا) أي يكتفي فيه بمجرد الظن فالذي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن
وسوء ظنه بالمنافق لالدليل قطعي وكتب أيضا قوله خطايا نسبة إلى الخطابة (قوله لا استدلاليا) أي
يطلب فيه اليقين والبرهان (قوله كقوله الخ) مثال للخطابي (قوله غير) بكسر العين أي غافل عن دقائق الأمور
ودسائس الناس وحيلهم لعدم صرته العقل إلى جل أمور الدنيا فينقاد ويلين لما يراى منه لكرم طبعه وحسن
خلقه لا للجهل والذباوة وقوله كريم أي جيد الأخلاق (قوله والمنافق) أي نفاقا عمليا وقوله خب أي خادع
يخدع الناس بقوله أو فعله والثناء ضد الكرم وكتب أيضا قوله خب الحب بفتح الحاء وكسر ها الرجل
الخداع لكن الرواية بالفتح لا يشبهه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير فنرى باختصار (قوله بعلة إيهام)
الباء سببية متعلقة بحمل وإضافة علة إلى إيهام ببيانته والمراد بالإيهام الإيقاع في الوهم أي الدهن وفي سم
أقحام الإيهام إيهام إلى جواز وجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وإن تساوى الكل في تحقق الحقيقة
وصحة الحمل عليه حرف (قوله أن القصد) أي الالتفات إلى التفات السامع (قوله إيهاما للمبالغة) أي التعميم
وقوله بالطريق المذكور الخ الباء سببية (قوله لجعل المصنف) إشارة إلى أن غير المصنف خالفه وجعله إشارة
إلى شيء آخر كما بينه في المطول ثم قال والظاهر ما ذكره المصنف سم (قوله قوله) أي السكاكي (قوله إلى
قوله) أي السكاكي (قوله وإليه أشار) أي إلى الجمل أو الطريق المذكور (قوله خطايا) بالفتح كما نقل
عن بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به لأنه منسوب إلى الخطابة بالفتح مصدر خطب أي أنشأ الخطب
سمى خطايا لأن الخطب معادن الظنون والافتقادات أطول (قوله يكتفي فيه الخ) على تقدير أي كذا
بعد فهذا تفسير للمقام الخطابي والآتي تفسير للمقام الاستدلال (قوله لا استدلاليا) لأنه إذا كان
استدلاليا لم يقد ذلك مع التعميم لأن التعميم ظني فلا يثبت فيما يطلب فيه اليقين سم (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك)

ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) في أفراد الفعل (دفعا للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه أن معنى يعطى حينئذ بفعل الاعطاء فلا عطاء العرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطائي على استغراق الاعطاءات وشمولها بمبالة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي مطلقا أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص لا نأنا نقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض

أي كون الغرض ثبوته لفاعله قيل فيه بحث من وجهين الأول أن الظاهر كون المقاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني أن أثر المقام الخطائي افادة مجرد التعميم في أفراد الفعل ولا يدخل له في افادة الجزء الأول وكل من الأمرين هين إذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة الخطائي وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التركيب التي يفيدها وإن لم يستعمل فيها وهذا تبين سقوط الثاني أيضا فافهم فنرى وارجع في الاطول اسم الإشارة في قوله افاد ذلك إلى الثبوت أو النفي مطلقا (قوله مع التعميم) انكر الأصوليون من الخفية افادة التعميم لأنهم لا يعتبرون كون القصد إلى نفس الفعل ولا كون المقام خطائيا لأن نظرهم بحسب الاستدلال كذا في خسرو (قوله وتحقيقه) أي تحقيق ما ذكره من افادة التعميم أي اثباته بالدليل وكتب أيضا قوله وتحقيقه أن معنى الخ والدر في ذلك أنه إذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يعرف مصدره بلام الحقيقة كما أشار إليه بقوله يفعل الاعطاء سيد (قوله حينئذ) أي حين إذ يكون الغرض ثبوته لفاعله مع (قوله لا نأنا نقول الخ) اعترض السيد هذا الاعتذار بأنه ركب جدا قال فان المعتبر عند أرباب البلاغة كمر هو المعاني المقصودة لامتسكهم وما يفهم من العبارة ومالا يكون مقصودا لا يعتد به لا يعد من خواص التركيب ولا يمدح به التركيب ثم قال والاظهر في الاعتذار أن يقال أن المقيد للعموم في أفراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطائي وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية ما في الباب أن لا يكون العموم بنفس الفعل بل به مع معونة المقام اه ذل الاستاذ وحاصله أنه يقصد المطلق ليحمل بمعونة المقام وسيلة إلى جميع الأفراد أي أفراد الفعل على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصودا لذاته بل لينتقل منه بمعونة المقام إلى جميع الأفراد على سبيل الكناية لا يقال هذا ينافي ما سبق في هذا القسم أنه لم يعتبر فيه الكناية لأن ذلك في الكناية في المفعول وهذا في أفراد الفعل قال أعني الاستاذ وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بمساحة فقوله عدم كون الشيء معتبرا في الغرض وقوله غير مقصود أي أو لافانه قد يقصد أولا المطلق ثم يقصد ثانيا التعميم وإن كان التعميم هو المقصود بالذات فهو كمن كتب على قوله بأنه ركب جدا مانعه قال خسرو ولا يخفى على الخبير المنصف أنه لا ركاكة فيه بل هو راجع إلى ما اختاره بأدنى عناية بأن يقال معنى كلامه لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه مفادا من الكلام بمعونة المقام انتهى وعبارة عرق بعد تقرير الاعتراض المذكور مانصها ويمكن أن يحمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذي ليس فيه عموم ليتوصل به إلى العموم بواسطة دفع التحكم فيكون الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عاما بواسطة المقام لأنه كما صح أن يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن صموده في نفسه من غير تقدير مفعول فعلى هذا يصح الجواب فليتأمل وعليه يكون معنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع اشخاص الاعطاءات ويلزم انحصارها فيه بحيث لا يوجد لغيره وهو واضح اه وهذا الحل اندفع أيضا التعارض بين كلام الشارح وكلام السكاك أسبق ادنى قوله ذهابا في نحو فلان يعطى إلى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة إرباما للمبالغة بالطريق المذكور فان قوله إربادا للمبالغة بالطريق المذكور يقتضي أن المبالغة مقصودة وهي التعميم تدبر (قوله لا نسلم ذلك) أي التنافي

لا يستلزم عدم كونه دافدا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود وابعضهم في هذا القام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم تدرض لها (والاول) وهو أن يجعل الفعل دافدا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المتن بالله تعريض بالمستعين بالله

(شجو حساده وغيظ عداه . أن ير مبصر ويسمع واع)

أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر (المحسنه) بالسمع (أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره فلا يجحدوا) نصب عطف على يدرك أي فلا يجحدوا وخصاده الذين يتمتعون بالإمامة (إلى منازعته) الإمامة (سبيلا) فالخلاص أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أي من يصدر عنه السماع والرؤية أي من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسمع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين إطلاق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره لدلالة عن أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يتمتع خفاؤه فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي تلك الآثار ولا يسمع الواعي تلك الأخبار فذكر اللزوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية فقي ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى

(قوله لا يستلزم الخ) أي لأن عدم اعتبار الشيء ليس هو اعتبارا لعدمه (قوله متعلقا بمفعول مخصوص) قال في الاطول وههنا اشكال قوي لم يسمع ممن سبق منه دوى وهو أنه إذا جعل كناية عن المتعلق الخصوص خرج عن أن يكون الغرض منه اثباته أو نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل معنى مرضاه لاستقام انتهى ويحاج بأن المعنى أن كان الغرض أو لا فلا ينافي جملة ثانيا كناية عما ذكر (قوله كقول البحتري) من شعراء الدولة العباسية (قوله تعريضا الخ) فراده بالحساد : الاعداء المستعين بالله ومن وافقه (قوله بالمستعين بالله) هو والمعتز بالله ولدا التوكل على الله (قوله شجو) أي حزن (قوله أن يرى الخ) من إقامة السبب مقام السبب لأن الرؤية والسمع المذكورين ليسا نفس الشجو ونفس الغيظ بل سببهما (قوله واع) الاصح الوقف على المنقوص بلا إعادة ما حذف بسبب التنوين ولهذا لا تكتب الياء في قاض على الاصح اطول أي فلا يكتب واع بالياء وأن ثبت لفظا لأجل الوزن (قوله أي أن يكون الخ) تفسير للجملة بتقدير مضاف أي أن يكون رؤية ذي رؤية وسمع ذي سمع لا للفعل فقط بدليل قوله ذو ولو قال أي أن تكون رؤية مبصر ويكون سمع واع لكان أوضح ليكون تفسيرها للفعل فقط الذي الكلام فيه تأمل (قوله الإمامة) مفعول ثان للمنازعة (قوله سبيلا) مفعول يجحدوا (قوله أي من يصدر) لو حذف من لكان مستقيما كما يظهر بآذني تأمل (قوله بادعاء الملازمة) أي بواسطة ادعاء الخ وكتب أيضا قوله بادعاء الملازمة أي لتصحيح الكناية والدليل على هذه الكناية جعلها خبرا عن الشجو والغيظ ح ف (قوله بل لا يبصر الرائي الخ) أي من الزايا والمحاسن وكتب أيضا قوله بل لا يبصر الخ اعترض بأنه ليس هتاما يدل على الحصر إذ لا يلزم من كونه رؤية آثاره وسماع أخباره لازمة المطلق الرؤية والسمع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك إذ يجوز حصول الأمرين معا وأجيب بأنه علم بقرينة السياق ومقام أنه مستحق للإمامة دون غيره فان هذا لا يتم الا إذا كان فيه من الزايا ما ليس في غيره من سم وغيره (قوله فذكر الزوم) هو مطلق الرؤية وعطاف السماع سم (قوله وأراد اللازم) ذو رؤية آثاره وسماع أخباره سم (قوله والاعراض عنه) إنما قل ذلك للإشارة إلى أن ترك المفعول ليس عن سهو بل عن قصد ليتأتى التبريل (قوله حتى يعلم) أي ذو السمع وذو البصر وقوله أنه المنفرد بالفضائل أي فيستحق الخلافة دون غيره

عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) وإن لم يكن الغرض عند ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه . مطاقا بل قصد تعاقبه بفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدلالة على تعيين المفعول إذا ما فقام وإن خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعيين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف أما للبيان بعد الإبهام كافي فعل المشيئة) والارادة ونحوهما إذا وقع شرط فإن الجواب يدل عليه ويبينه لكن انما يحذف (ما لم يكن تعلقه به) أي تعلق فعل المشيئة بالمفعول (غريبا نحو فلو شاء لهذا كم أجمعين) أي لو شاء هدايتكم لهذا كم أجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك شيئا علق المشيئة عليه لكنه مبهم فاذا جىء بجواب الشرط صار جريئنا وهذا أوقع في النفس (بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما في (نحو) قوله

ولو شئت أن ابكي دما لبكيتي . عليه ولكن ساحة الصبر أوسع
فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليمتقرر في نفس السامع ويأنس به (وأما قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكرى . فلو شئت أن ابكي بكيت تفكرا

فليس منه) أي عما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب إليه صدر الأفاضل في ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن ابكي تفكرا ابكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت

(قوله بل قصد تعلقه بفعول الخ) لم يقل أو اعتبر فيه عموم أو خصوص لتتم مقابله للاطلاق السابق لأنه لا يترتب على اعتبار ذلك وجوب التقدير وقد تقدم أنه لا مدخل لعدم اعتبار العموم والخصوص في التنزيل وأنه إنما ذكره في تفسير الاطلاق وأدخله فيه لأجل قول المصنف فيما تقدم ثم إن كان المقام خطايا الخ تأمل (قوله بحسب القرائن) الجمع باعتبار المواوئد للإشارة إلى أن قرائن الحذف كثيرة متنوعة (قوله إن عاما فعام) أي إن كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وكذا يقال فيما بعده وكتب أيضا قوله فعام كما في قوله والله يدعو إلى دار السلام (قوله فخاص) كقول عائشة ما رأيت منه ولا رأي مني (قوله ثم الحذف) أي حذف المفعول وقوله أما للبيان بعد الإبهام أي لإظهار بعد الإخفاء (قوله كما في فعل المشيئة) أي كالحذف الذي في فعل المشيئة سم وكتب أيضا قوله كما في فعل المشيئة خص الفعل لأن الكلام في أحوال متعلقاته يس (قوله ونحوها) كالجملة (قوله إذا وقع شرطا) انما اقتصر على ذلك لأنه أظهر ما يكون فيه كما عبر به ع وقوالا فقد يكون في غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون (قوله ما لم يكن تعلقه به غريبا) يوم أن كون الحذف للبيان بعد الإيهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس يترادف المقيد به الحذف أطول ولهذا قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله علق المشيئة عليه) أي به ولو قال تعلق المشيئة به لكان أوضح (قوله بخلاف) متعلق بالمثل أي عدم غرابة التعلق نحو فلو شاء لهذا كم أجمعين بخلاف الخ هذا هو المناسب في المتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما إذا كان الخ أن يتعلق بقوله ما لم يكن تعلقا الخ (قوله فانه لا يحذف) أي لا يحسن حذفه كما صرح به الشيخ في دلائل الإعجاز سم (قوله ولو شئت أن ابكي دما الخ) يعني أن بي ما يوجب بكاء الدم عليه لكن أعان على ترك ذلك الصبر سم (قوله عليه) متعلق بابكي وقوله أوسع أي من ساعة البكاء سيرا مي (قوله فذكره الخ) أي وإن كان الجواب دالا عليه (قوله ويأنس به) حيث يتكرر عليه سم (قوله فليس منه) أي ولأن الحذف للبيان بعد الإيهام بل ليس من الحذف مطاقا لذكر المفعول وهو أن ابكي المتبادر منه البكاء الحقيقي سم فالنفي بلبس وسائط على القيد أعني قوله بناء على غرابة الخ (قوله صدر الأفاضل) تلميذ الزمخشري وضرام السقط ثم حده اسقط الزمخشري (قوله فلم يحذف) قد يقال قد حذف متعلق المفعول

بكيت تفكرا لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتملقها ببناء الدم وإنما لم يكن من هذا القبيل (لأن المراد بالاول البكاء الحقيقي) لا البكاء التفكيرى لانه أراد أن يقول أفانى النحر فلم يبق معنى غير خواطر تحول فى حتى لو شئت البكاء فريت جفونى وعصرت عيني ليسيل منها دم لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكير فالبكاء الذى أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكير البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكير فلا يصلح تفسيره للأول ويؤيدنا له كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهمين أعطيت درهمين كما فى دلائل الاعجاز

الذى هو السبب فى الغرابة وهو تفكرا فكان مقتضى كون الغرابة تقتضى عدم الحذف أن لا يحسن حذف التعلق وان كان هناك ما يدل عليه إلا أن يقال ان فى الكلام تنازعا لأن كلاما من الشرط والجزاء طالب لتفكرا المذكور فمفعول أبكى أما مذكوران أعمالنا الاول أو مقدر إن أعمالنا الثانى والمقدر كالمذكور انظر رسم ويرد على الشق الاول أنه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير فى الثانى إلا أن يجرى على مذهب من يجوز الحذف من الثانى كالاول تأمل (قوله لأن المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكيرى) أى فليس البيت بما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته لأن مفعول المشيئة فيه ليس غريبا حينئذ لكن يرد حينئذ أنه إذا لم يكن مفعول المشيئة غريبا فلم ذكر وهلا حذف ويمكن تقرير المتن على وجه غير ما شرح عليه الشارح لا يرد عليه هذا بأن يقال المعنى فليس من فعل المشيئة الذى يحذف مفعوله للبيان بعد الإبهام لأن البيان بعد الإبهام إنما يتصور إذا كان المبين عين المبين وما فى البيت ليس كذلك لأن المراد بالاول البكاء الحقيقى فلا يصح بيانه بالثانى والحاصل ان المصنف لما ذكر أن مفعول فعل المشيئة يحذف للبيان بعد الإبهام ما لم يكن غريبا ورد عليه هذا البيت فان المفعول فيه غير غريب ولم يحذف فأجاب بأنه ليس مما فيه بيان بعد إبهام وكلام دلائل الاعجاز يرشد الى ذلك وبحصل عليه أيضا الرد على صدر الأفاضل وفى الأطول بعد قول المصنف . ولو شئت أن أبكى دما لبكته . فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ولا حذف مفعول مفعوله لانه ملبس كحذفه فتوجه عليه أنه كيف حذف الشاعر البليغ من مفعول المشيئة فى مقام غرابة التعلق به ما جعله ملبسا فدفعه بقوله وأما قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى . فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه أى ليس ما تعاق فعل المشيئة فيه بمفعول غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذ ليس التقدير ولو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا اذا البلاغة فى مقام المبالغة فى انه لم يبق فيه غير التفكير أن يقول لو شئت البكاء بكاء أى شئ كان لبكيت تفكرا لا أن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا (قوله فريت) أى مسحت (قوله بكاء مطلق) أى غير معتبر فيه تعلقه بمفعول سم وكتب أيضا قوله بكاء مطلق يحتمل أن يقال المراد أن أبكى دما فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذى أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلقا فترى (قوله مبهم) أى لم يبين فى اللفظ وكتب أيضا قوله مبهم أى بحسب اللفظ وان كان المقصود به البكاء الحقيقى فلا ينافى ما سبق من أن المراد به البكاء الحقيقى (قوله مقيد) أى حيث اعتبر فيه تعلقه بمفعول وهو تفكرا سم (قوله معدى الى التفكير) تفسير لتقييده حذف (قوله فلا يصلح الخ) أى فذكره لعدم القرينة لا لغرابته مع وجود القرينة سم وجربى (قوله كما اذا قلت لو شئت الخ) فلو لو حذف درهما لتوهم أن المراد لو شئت أن تعطى درهمين أعطيتهما والحاصل ان مفعول المشيئة يحذف بشرطين احدهما وجودى وهو ان يكون له بيان والآخر عدى وهو ان لا يكون فى تعلق الفعل به غرابة والشرط الاول مفقود هنا وكتب أيضا قوله كما اذا قلت الخ الأنسب ان يقال لو شئت ان تعطى درهما أعطيت درهمين لأن البكاء فى البيت ليس مقيدا بالمفعول به فالأنسب ان لا يقيد الاعطاء فى النظر به

ومما نشأ في هذا المقام من سوء فهم وقلة التدبر ما قيل أن الكلام في مفعول أبكى والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل إنما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكى تفكر أبكى تفكر أي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته وقية نظر لأن ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق معنى الشوق غير تفكرى . يأتي هذا المعنى عند التأمل الصادق لأن القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكير فافهم (وأما لدفع توهم إرادة غير المراد) عطف على أما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله وكم ذدت) أي دفعت (عنى من تحامل حادث) يقال تحامل فلان على إذا لم يعدل وكم خبرية مميّزة لقوله من تحامل قالوا وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعدٍ واجب الاتيان بمن لثلا يلتبس بالمفعول ويحمل كم النصب على أنها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف أي كم مرة ومن في من

(قوله ومما نشأ في هذا المقام إلخ) عبارة الأطول ومنهم من جعل قوله وأما قوله ناظر إلى قوله كما في فعل المشيئة لا إلى قوله بخلاف وجه المراد منه أن حذف مفعول أبكى ليس للبيان بعد الإبهام بل لأمر آخر لأن قوله بكيت تفكر لا يصلح بيانا لمفعول أبكى لأنه ليس التفكير ولا يرد التأمل في سابق الكلام والتدبر فيه إلا أنه ليس بما تتداوله الألسن في هذا المقام فقول الشارح أنه ناشئ من سوء التأمل وقلة التدبر ليس ذلك (قوله والمواد) أي يقول المصنف فليس منه (قوله أن البيت من قبيل إلخ) إنما كان هذا القول ناشئا من سوء الفهم وقلة التدبر لأنه لا يناسب السياق لأن الكلام في مفعول المشيئة وتفصيله والمقصود الرد على من زعم أنه ذكر هذا الغرابة كذا قيل وللبحث فيه مجال إذ لا مانع من أن يكون قوله وأما قوله فلم يبق إلخ مرتباً بأصل المبحث وهو الحذف للبيان بعد الإبهام ويكون المقصد دفع توهم أن المراد أبكى تفكر فتحذف تفكر للبيان بعد الإبهام اللهم إلا أن يثبت عن المصنف أن قصده الرد على من زعم أن ذكر مفعول المشيئة هنا للعبارة (قوله لغرض) كالاختصار (قوله وقيل يحتمل إلخ) قال الأستاذ ليس قولاً آخر بل توجيه أي توضيح لكلام صدر الأفاضل وتنظير فيه بغير الرد السابق الذي حاصله أنه لا يوافق المقصود ما يوضح قال سم بعد نقله ذلك يمكن أن يقول قولاً آخر غير قول صدر الأفاضل لتغاير المعنى عليهما تأمل وقال في قوله أخرى أنظر ما لفرق بين هذا وما تقدم عن صدر الأفاضل ويحتمل أنه اعتبار عدم بقاء مادة الدمع حتى صار يقدر على بكاء التفكير هنا وعدم اعتباره هناك فليحرر هو وقد يفرق أيضاً بأن معنى القضية الشرطية على هذا القول فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فأخرج القضية الشرطية عن معناها الحقيقي وأما معناها على قول صدر الأفاضل لو أردته لفعلته فلم يخرج معناها الحقيقي فأتضح تغايرهما بهذا الاعتبار واتضح ورود نظر الشارح على هذا القول دون غيره فتدبر (قوله بكيت تفكر) على أنه من باب التنازع مثل ضربت وأكرت زبداً مطول (قوله لأن القدرة على بكاء التفكير إلى إلخ) قد يقال المراد فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فقط أي دون بكاء الدمع والدمع ونحوهما وهذا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكير وقد يدفعه تخصيص الدفع بعدم البقاء في قول هذا القائل أي لم يبق في مادة الدمع إلا أن يقال المراد ولا غيره فتدبر (قوله متعلق بتوهم ويجوز تعلقه بدفع لكن الأول هو المناسب لما يأتي في المتن) (قوله وكم ذدت) قد روى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وقد روى بصيغة التكلم حينئذ يصف نفسه بالتثبت على الحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقائع والبلايا فترى (قوله وكم خبرية) وجعلها استفهامية محذوفة الميز أي كم مرة أو زمان لأدعاء الجهل بعدده لكثرة تعسف (قوله لثلا يلتبس بالمفعول) لأنه إذا فصل بالفعل نصب فيلتبس بمفعول ذلك الفعل قال في الأطول وفيه أنه إنما يدفع به الالتباس على مذهب غير الأخفش والكوفيين فانهم لما جوزوا زيادة من مطلقاً لا يعلم أنه زيد على المفعول

بحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أي شدتها وصولتها
(حزون) أي قطع اللحم إلى (العظم) حذف المفعول أعني اللحم (اذ لو ذكر اللحم لما توهم قبل ذكر ما بعده)
أي ما بعد اللحم يعني إلى العظم (ان الحز لم يذنه إلى العظم) وإنما كان في اللحم حذف نوعا لهذا التوهم (وأما لأنه
أريد ذكره) أي ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) لأعلى الضمير العائد إليه
(أظهار الكمال العناية بوقوعه) أي الفعل (عليه) أي المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن
كان كناية عنه (كقوله قد طلبنا فلم نجدك في السوء ددو والمجد والمكارم مثلا) أي قد طلبنا لك مثلا حذف
مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيغوت الغرض أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل (ويجوز
أن يكون السبب) في حذف مفعول طلبنا (ترك مراجعة المدح بطلب مثل له) قصدا إلى المبالغة في التأدب
حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطالبه فإن العاقل لا يطالب إلا بما يجوز وجوده (وأما التعميم) في المفعول
مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد) بقرينة أن المقام مقام الشارح المبالغة وهذا التعميم
وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أي وعلى حذف
المفعول للتعميم مع اختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو إلى دار السلام) أي جميع عباده فالمثل الأول يفيد
العموم مبالغة

أو التمييز وهذا يعلم أن الضابط لزيادة من ليس مجرد عدم الإيجاب بل هو أو كون المزيد فيه تمييز الكم الخبرية
المفصول بينها وبينها بفعل متعد (قوله زائدة) أي زائدة في الإثبات على قول سم (قوله حزون) إنما قال حزون
بلفظ الجمع وإن كان راجعا إلى السورة لأن لكل يوم سورة فترى ولأنه ذكر الرضى أن المضاف يكتب
من المضاف إليه الجمع كافي نحو . وما حب الديار شققن قلبي . (قوله حذف المفعول) فيه أن هذا الغرض من
دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله بذكر المفعول لكن مع تأخير عن قوله إلى العظم
وإجابته أنه لا يجب في النكتة أن يكون مطردة منعكسة خصوصا مع شيء لا ينافي أن تحصل مع شيء آخر
وأيضا تأخر المفعول بالواسطة عن المفعول بالواسطة خلاف الظاهر سم (قوله ثانيا) جعل الذكر ثانيا
بناء على أن المقدر كالمذكور أطول (قوله على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) سواء كان الفعل
المقصود إيقاعه عن الفعل المحذوف مفعوله كافي قوله ضرب زيد وضربت همرا أو غيره كما في البيت الآتي
فترى (قوله إيقاع الفعل على صريح لفظه) لا يشمل الحذف في مثل عرفت وعرفني زيد لأنه ليس ذكره ثانيا على
وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه بل إسناد الفعل إلى صريح لفظه فالأولى على وجه يتضمن تلبس
الفعل بصريح لفظه أطول (قوله على صريح لفظه) رد بان ذكر المفعول أولا لا ينافي ذكره ثانيا غاية أنه وضع
المظهر موضع المضمحل كمال العناية به وأجيب بأن الحذف في المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه يتوهم
تعدد المثل لأنه نكرة أعيدت نكرة سيرا م (قوله أظهار الكمال العناية) على إرادة الاتيان بصريح الاسم ثانيا
وأما نكتة الحذف أولا فلا تنافي مع الاتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار سم (قوله بوقوعه عليه) الأولى
بتلبسه به أطول وقدم وجهه (قوله كأنه) كان هنا لتحقيق (قوله والمكارم) جمع مكرمة بفتح الميم وضم
الراء أطول (قوله أي قد طلبنا لك مثلا الخ) فقيه تنازع وأعمال لثاني (قوله لا يطالب) أي طلبا مقترنا بالسعي
والتفحص ولو ادعاء وليس المراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل مجرد المحبة القلبية حتى يرد أن التمني طالب
وهو يتعلق بالمحال تأمل (قوله أي جميع عباده) إلا أنه لا يجيبه منهم إلا المداء أطول (قوله فالمثل الأول) أي قد
كان منك ما يؤلم وكتب أيضا قوله فالمثل الأول الخ هذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثلين المشار إليه
بقول المصنف

والثاني تحقيقا (واما مجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكره لما سبق فلا حاجة اليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن هذا المعنى معلوم مع هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار (نحو أصغيت اليه أي أذني وعليه) أي الحذف لمجرد الاختصار قوله (أرني انظر اليك أي ذاتك) وهنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار أن لم تكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وإن كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء احذف أو لم يحذف

وعليه الخ (قوله والثاني) أي والله يدعو إلى دار السلام (قوله قرينة) أي على المفعول هذا ما ارتضاه الشارح (قوله تذكره ما سبق) من قول المصنف وجب التقدير بحسب القرائن ويتجه عليه أن تذكر ما سبق أيضا لا يخص بمجرد الاختصار أطول (قوله لأن هذا المعنى معلوم) أي من خارج إذ لم يتقدم في المتن ما يفيد ذلك وفيه أنه لا يعترض بالعلم من الخارج فكان الأولى للاقتصار على الوجه الثاني أعني قوله جار في سائر الاقسام وكتب أيضا قوله لأن هذا المعنى معلوم يفيد أنه لا بد من قرينة على أن الحذف للنكتة الغلانية كالاختصار وهو كذلك ع س سم قال ليس انظره مع قول المطول ولا امتناع في أن يجتمع في مثال واحد عدة من الأغراض المذكورة وأشار إليه هنا بعد التمثيل للرعاية على الفاصلة بالآية الشريفة بقوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر فتأمل فقد صرح به المصنف في قوله ويجوز أن يكون السبب ترك مواجهة الخ (قوله في سائر الاقسام) أي باقيها كالحذف للبيان بعد الإبهام (قوله فلا وجه لتخصيصه الخ) فديقال له وجه وهو أن مجرد الاختصار نكتة ضمنية لا يصار إليها إلا إذا تعينت نظير ما مر في ذكر المسند إليه للاتصال حيث قيد بعدم مقتضى العدول عنه كذا في يس (قوله وعليه) إنما قال وعليه لتفاوت بين قرينتي المثالين فإن القرينة في الأول لفظ الفعل الذي هو أصغيت وفي الثاني جواب الطب كذا في الأطول (قوله أرني انظر اليك) فإن قلت أرني من أراه كذا جعله يراه فكانه قال اجعلني أرى ذاتك انظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل في الكلام ويمنع ترتب أنظر على أرني قلت بل عبر بالاراءة عن مجرد كشف الحجاب عن الرأي لأن الرؤية متسببة عنه فترتب عليه قوله انظر اليك فكانه قال رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عني لاني المحجوب حقيقة انظر اليك ع ق (قوله وهنا بحث) وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار الخ قال السيد افادة التعميم في المفعول مع حذفه تصور على وجهين أحدهما أن يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل ان يذكروا في الكلام لفظ كل أحد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد ولا شك أن العموم حينئذ مستفاد من حيث المقدر ولا دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والثاني أن يقصد العموم في المفعول ويتوصل بحذفه إلى تقديره عاما وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي إلى تقديره عاما بناء على أن تقدير خاص دون آخر ترجيح لأحد المتساويين على الآخر فلا حذف أعني عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل تقديره عاما دون حذفه على الوجه الأول فلذلك حكموا بأن حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار اه واعتراض عليه بأن المقام الخطابي قرينة على العموم حذف أولا فانه لو ذكر المفعول حمل على العموم في ذلك المقام ما يدل دليل على الخصوص فلا مدخل للحذف والجواب أن حصوله مع غير الحذف لا يمنع حصوله مع الحذف لأن النكتة لا يجب انعكاسها من سم وعبرة ع ق بعد ذكر جواب البحث السابق لا يقال التعميم المستفاد من الحذف على هذا مستفاد بدون الحذف أصلا لأن

فالخذف لا يكون المجرد الاختصار (وأما للرعاية على انفاصلة نحو) قوله تعالى والضحي والليل اذا سبجى
 (ماودعك ربك وماقلى) أى ما فلاك وحصول الاختصار أيضا ظاهر (وأما لاستهجان ذكره) أى ذكر
 المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه أى من النبي عليه الصلاة والسلام (ولا رأى منى أى العروة
 وأما النكتة أخرى) كاخفائه أو التمكن من انكاره ان دست اليه حاجة أو تعيينه حقيقة أو ادعاء ونحو ذلك
 (وتقديم مفعوله) أى مفعول ان فعل (ونحوه) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه
 ذلك (عليه أى على الفعل) (رد الخطأ فى التعيين كقولك زيداً عرفت لمن اعتقدنا أنك عرفت انساناً) وأصحاب فى
 ذلك (واعتقد) (انه غير ذلك) وأخطأ فيه (وتقول لنا كيدته) أى تأكيد هذا الرد زيداً عرفت (لا غيره) وقد
 يكون لرد الخطأ فى الاشتراك كقولك زيداً عرفت لمن اعتقدنا أنك عرفت زيداً وعمر أو تقول لنا كيدته زيداً
 عرفت وحده وكذا فى نحو زيدا أكرم وذر الاتكرم أمراً ونهياً وكان الأحسن أن يقول لإفادة الاختصاص
 (ولذلك) أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الإضافة فى اعتقاده وقوع الفعل على مفعول ما
 (لا يقال ما زيداً ضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقاً

ماخذه وهو القرار من انتحكم اللازم على تقدير عدم عمومته تقدم انه يفيد العموم فى المقام الخطأى مع جعل
 الفعل لازماً لا نأقول النكتة لا يلزم انعكاس موجبها فتستفاد عند الخذف وعدمه على ان استفادتها عند
 تقدير الفعل لازماً بالنظر الى مجرد الفعل والعموم فى المفعول فيه لزوم وعند تقديره متمدياً يحى العموم
 فى ذلك المقدور الذى اقتضى الخذف تقديره عاماً وفرق بين الاعتبارين ولو كان المال واحداً اه قال القنرى
 وقد دفعه أى دفع الشارح البحث السابق فى شرحه للمفتاح بما فصله التفاضل المحشى يعنى السيد (قوله فالخذف
 لا يكون الخ) أى ولا دخل له فى إفادة التعميم (قوله للرعاية) أى المحافظة وقوله على انفاصلة فيه أن الفاصلة اسم
 للكلام المقابل مثله لا الحرف الاخير منه فقط الذى هو الروى الا أن يقال فى الكلام حذف مضاف أى على
 روى الفاصلة وكتب أيضاً قوله وأما للرعاية على الفاصلة على الرعاية بعلى لتضمن معنى المحافظة أطول (قوله
 وحصول الاختصار أيضاً ظاهر) ولا امتناع أن يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة مطول
 (قوله كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه) الاحسن ان الخذف لنا كيداً أمر ستر العودة حتى يستر لفظها
 من الشامع يس (قوله وتقدم مفعوله) لم يعبر بمفعوله ويستغنى عن ونحوه لأن الكلام السابق مفروض فى
 المفعول لأنه الأصل فى المعمولية ولم يقل وتقدمه مع أن المقام مقامه ليتضح ضمير عليه يس (قوله من الجار
 والمجرور الخ) لكن لا يذهب عليك ان ما ذكره من التأكيد لا يجرى فى الكل اذ لا يقال قائماً جئت وحده ولا
 لا غيره ولا يوم الجمعة جئت وحده أطول (قوله فى التعيين) أى تعيين من يعرفه المتكلم مثلاً (قوله أى تأكيد
 هذا الرد) قال فى الأطول أى تأكيد هذا التقديم لالتأكيد وداً الخطأ لأن المؤكد فى المتعارف هو المفيد
 الاول لا مفاده الا ترى أنك تجعل فى جاء زيد زيداً الثانى تأكيد الاول فلا يفرقك قول الشارح المحقق أى
 تأكيد هذا الرد (قوله وقد يكون لرد الخطأ الخ) أى وقد يكون للتعين كـ ولـك زيداً عرفت لمن اعتقدنا أنك
 عرفت انساناً ولكن جاهل بعينه وسأل فى ذلك ويقال له قصر تعيين كذا يستفاد من المطول (قوله وكان
 الاحسن الخ) أى ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاث ويدخل نحو زيداً أكرم وعمر الاتكرم فان اعتبار رداً الخطأ
 فيه لا يتخلو عن تكلف مطول وقوله عن تكلف أى لأن الانشاء لا حكم فيه فلا يناسب الخطأ لأن الخطأ من اوصاف
 الحكم نعم الانشاء يتضمن خبراً فقولك أكرم زيداً يتضمن خبراً وهو ان زيداً مأمور باكرامه او مستحق
 للاكرام ونحو ذلك واعتبار الحكم المتضمن بتكلف ويرد عليه كفاً فى الأطول ان إفادة الاختصاص أيضاً لا يجرى

لمعنى الاختصاص وقوله ولا غيره بنى ذلك فيكون مفهوم التقديم هنا تضامنا لمطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جازمه ازيد اضربت ولا غيره وكذا ازيدا ضربت وغيره (ولا ما زيدا ضربت ولكن أكرهته) لازدجى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده الى الصواب بأنه الاكرام وانما الخطأ في تعيين المضروب فردّه الى الصواب أن يقال ما زيدا ضربت ولكن همرا (واما نحو زيدا عرفته فتأكيدها قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أى عرفت زيدا عرفته (والا) أى وإن لم يقدر المفسر قبل المنسوب بل بعده (فتخصيص) أى زيدا عرفت عرفته لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين والرجوع في التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ (وأما نحو) وأما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لا امتناع ان يقدر الفعل مقدما نحو أما فهدينا

في الانشاء الا بتكاف لانها افادة ثبوت شيء لشيء ونفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء وكتب أيضا مانصه يقتضى ان في صنيع المصنف حسنا ولعل وجهه ما قاله السيد متعذرا به عن اعتراض الشارح أنه لم يذكر الانشاء لان كلامه في مبحث الخبر ومبحث رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به يعلم بالمقايضة اه قال سم وهذا الاعتذار لا يدفع دعوى الاحسنية اه لكن يتضح به حسن ما لصنيع المصنف تأمل ورد صاحب الأطول اعتذار السيد عن عدم ذكر بحث رد الخطأ في الاشتراك حيث قال ماملخصه كما يكون رد الخطأ في التعيين يكون رد الخطأ في اعتقاد النكرة اولا زالة التردد فكان عليه ذكر ذلك وايضا يدعو الى ذكره قوله بعد ولهذا الخ لانه يجب ادخاله في المشار اليه ليتم التعليم فاعتذار السيد بأن المصنف لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد وحده اعتمادا على المقايضة بما سبق ضعيف اوجبه الغفلة عن التعليل (قوله لمعنى الاختصاص) أى اختصاص نى الضرب بزيد سم (قوله لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص) قال في الأطول قلت الا يكفي قوله ولا غيره وقوله ولكن قرينة على ذلك (قوله وكذا زيدا ضربت وغيره) أى كما زيدا ضربت ولا غيره في المنع عند قصد التخصيص وفي الجواز عند قصد غيره (قوله وأما نحو زيدا عرفته) مرتبط بقوله كقولك زيدا عرفت وفي قوة وأما زيدا عرفته فتحتمل الامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بأنه للتخصيص أطول (قوله فتأكيده) أى ذو تأكيد وكتب أيضا أى فضمون الكلام مؤكدا بالتكرير سم (قوله فتخصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فنزل التأكيد مع التقديم هنا منزلة العدم أطول وكتب أيضا أى ذو تخصيص (قوله محتمل للمعنيين) في المطول يحتمل التخصيص وبمجرد التأكيد ويفهم منه أنه اذا كان للتأكيد لا يكون للتخصيص ، اذا كان للتخصيص يكون للتأكيد تأمل سم (قوله آكد) يقتضى أن في زيدا عرفت تأكيدها وهو كذلك لان التخصيص فيه تأكيد فبال تكرار حصل تأكيد على تأكيد (قوله لما فيه من التكرار) المقيد للتأكيد وان كان غير مقصود منه التأكيد بل التفسير من سم وكتب أيضا قوله لما فيه من التكرار ظاهر كلامه أن التكرار مؤكد للتخصيص الذي اشتمل عليه التركيب مع أن التكرار إنما يفيد لاثبات والتخصيص مشتمل على الاثبات والثبوت والتأكيد موافق للمؤكد في المعنى ويمكن ان يجاب بأنه لما كان مؤكدا لجزئه الاول وهو الاثبات كان مؤكدا له في الجملة او يقال التكرار مؤكد للتخصيص بجزأيه بان يجعل الاثبات اللاحق مفيدا للاختصاص كالاسباب السابق بدليل انه تفسير للسابق (قوله وادنا نحو) وأما ثمود) مقابل لنحو زيد اعرفته (قوله فلا يفيد الا التخصيص) أى لا مجرد التأكيد فالجهر بالنسبة الى مجرد التأكيد فلا

لا التزامهم وجود أصل بين أما وإفناء (قوله لا التزامهم وجود قاض بين أما وإفناء) ولا يجوز تقدير الفعل
هذا التقديم للتخصيص نظر لا تقديم كونه من الجمل بثبوت أصل الفعل كما إذا جاءك زيد ومروم ثم سألك
سائل ما ففأت بها فتقول إن زيدا فخرته وأما مروما فأكرمته فليتأمل (وكذلك) أي ومثل زيدا
عرفت في إفادة الاختصاص (قوله زيدا فخرت) في المفعول بواسطة أن اعتقد أنك مررت بانسان
وأنه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديبا فخرته وما شيا حجت (والتخصيص
لازم للتقديم غالبا) أي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم
التدقيق وإنما قال غالبا لأن

يرد أن مع كل تخصيص تأكيذا (قوله لا التزامهم وجود قاض بين أما وإفناء) ولا يجوز تقدير الفعل
مقدما بدون الفاء لأن المقدّر هو الجواب والمذكور إنما هو مفسر والجواب لابد من اقترانه
بالفاء فلا يجوز تقديره مقدما بدونها (قوله وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر الخ) في عقود
الجان ونحوه لا لجلال السيوطي أن شرط إفادة التقديم للتخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب
مثل وأما ثمود فهدينا لهم وحينئذ في كون هذا التقديم للتخصيص نظر من هذا الوجه أيضا على
أنه اعترض كون التقديم في الآية للحصر بأن الهداية المذكورة أعني الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب
غير مخصوصة بثمود وما أجيب به عنه من أن المخصوص هو الدلالة وما عطف عليها من استحبابهم
العمى على الهدى لا يجدي نقما لأن ذلك أيضا غير مخصوص بهم كما لا يخفى يس (قوله قد يكون
مع الجمل - ل الخ) ومع الجمل - ل بذلك لا معنى للحصر وهو في قوله قد يكون اشعار
بأنه قد يكون مع العلم أيضا وعلى هذا فنأزعه في كفاية كونه للتخصيص وكتب أيضا قوله لأنه قد يكون
مع الجمل بثبوت أصل الفعل فيه بحث لأن هذا مبنى على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين
إضافيا بياننا لما خصص به كل واحد من الجانبين بالقياس إلى الآخر لأن كون القصر مبنيا على حال السامع
أنما هو في الإضافي كحصر جوابه حينئذ لا يكون هذا التعليل نافيا للحققيق اللهم إلا أن يدعى أنه لا يجي تقديم
متعلقات الفعل عليه إلا للحصر الإضافي كما ينبغي عنه ظاهر قول المصنف سابقا أو تقديم مفعوله ونحوه عليه
رد الخطأ وإن احتمل بناؤه على الأكثر فزنى (قوله بثبوت أصل الفعل) فيكون المقصود بالكلام إثبات
أصل الفعل (قوله فليتأمل) إشارة إلى دقته وحسنه (قوله لمن اعتقد أنك مررت بانسان) أي وأصاب في
ذلك وقوله وأنه غير زيد أي وأخطأ في هذا (قوله والتخصيص الخ) والذي عليه الجمهور أن التخصيص
هو الحصر وقال تقي الدين السبكي هو غيره فالتخصيص قصد المتكلم إفادة السامع خصوص شيء من غير
تعرض لغيره باثبات ولا نفى بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقدمه له في كلامه فإذا قلت زيدا ضربت
كان المقصود الأهم إفادة خصوص وقوع الضرب على زيد لا إفادة حصول الضرب منك ولا تعرض في الكلام
لغير زيد باثبات ولا نفى وأما الحصر فعناه نفى غير المذكور وإثبات المذكور ويعبر عنه بما لا وبأنما
فهو زائد على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم فإن قوله تعالى أفغير دين الله يبغون لو جعل في معنى
ما يبغون إلا غير دين الله وهمة الإنكار داخلة عليه لم أن يكون المنكر أخصر لا مجرد بغيتهم غير دين الله مع أن
مجرد ذلك منكرو وكذلك أغير الله تأمروني أعبد ووقع الإنكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر وكذلك
أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون أأنفكا آلهة دون الله تريدون وإنا جاءنا الخبر في إياكم نعبد وإياكم نستعين للعلم بأنه
لا يعبد غير الله ولا يستعان بغيره فهو من خصوص المادة لا من وضع اللفظ يس بتصرف وتقي الدين موافق
في القول بعدم إفادة التقديم الحصر لابن الحاجب وابن حيّان وابن حماد مستدين بهذه الآيات ونحوها
ويمكن أن يجاب من طرف الجمهور بأنهم لم يقولوا بأزوم التخصيص للتقديم كيا بل غالبا فتكون هذه
الآيات ونحوها من دبر الغالب (قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا) قال في الأطول أي لتقديم المفعول

الزوم السكتي دهره تحقق إذا تقدم قد يكون لا غرض آخر كجراد الامام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفصاحة ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعهما سبعون ذراعا فأسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال اما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام (ولهذا) أي ولأن التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال في إياك نعبد وإياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك (وفي لآلى الله تحشرون معناه اليه) تحشرون (لا الى غيره ويفيد) التقديم (في الجميع) أي جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) أي بعده (ادتماما بالمقدم) لانهم يقدمون الذي شأنه آدم وهم ببيانه أعني (ولهذا يقدر) المجدوف (في بسم الله مؤخرا) أي بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كان

على الفعل وشبهه لا المطلق التقديم إذا يصح في تقديم بعض المعمولات على بعض كما سيظهر ولا في تقديم المسند اليه إذا التخصيص والتقوى سواء في نحو هو ياتيني وكان الاخصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ في تقييد الزوم بالغالب حزازة أطول وفي المطول ان المراد تقديم ما حقه التأخير (قوله والاستلذاذ) نحو الحبيب وأيت (قوله وموافقة كلام السامع) كقولك زيدا أكرمت جوابا لمن قال من أكرمت (قوله ورعاية السجع) أي السجع من النثر غير القرآن وقوله والفصاحة أي من القرآن لان ما سمي في غير القرآن سجة يسمى في القرآن فصاحة ورعاية للادب إذ السجع في الاصل هدير الحمام (قوله ونحو ذلك) كنه جيل المسرة (قوله قال الله تعالى الخ) كماها المثلما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم انه ليس فيه تقديم المعمول على عامله بل أحد المعمولين على الآخر فان عليكم خبران ولحافظين اسمها فساكنه مبنى على ان المصنف لم يرد بالتقديم هنا تقديم المعمول على عامله فقط بل تقديم ما حقه التأخير وان لم يتقدم على عامله ويؤيده قول المطول في شرح قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في الغالب عن تقديم ما حقه التأخير اه فقوله تقديم ما حقه التأخير يشعر بما ذكرنا ثم رأيت صرح بذلك فيما يأتي في قول المصنف ومنها التقديم سم وهذا بظايره يقتضي حصول التخصيص بتقديم المفعول الثاني على الاول في نحو أعطيت درهما زيدا وظاهر ما كتبناه عن الاطول على قول المصنف والتخصيص الخ خلافة خبره (قوله لا يحسن فيه باعتبار التخصيص) نفى الحسن لا يستلزم نفى الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص أي لا تملوه إلا الجحيم ويمكن حمل آية وه ظلمناهم ولو كانوا انفسهم يظلمون عليه بتزليل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم منزلة العدم فنرى (قوله ولهذا يقال في إياك نعبد) كون تقديم إياك للاختصاص لا ينافي انه لرعاية الفاصلة كما علم امر (قوله اي جميع صور التخصيص) الذي في الاطول اي في جميع صور تقديم متماطات الفعل ثم اعترض على قول المصنف وراء التخصيص فقال فيه بانه لا وجه لتخصيص الاهتمام بكونه وراء التخصيص إذا لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الأهم اه فالذي الجأ الشارح الى حمل الجميع على جميع صور التخصيص قول المتن وراء التخصيص (قوله اي بعده) انظر لم يقل اي غيره مع انه المراد وقد يقال اشارة تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب المرتبة تأمل سم قال يس ولا يخفى ما فيه لان ما قرره اي الشارح هو مدلول وراء (قوله اهتماما بالمقدم) سواء كان ذلك من جبة الاختصاص او من غيره ولا ينافي هذا المعنى قوله وراء التخصيص كالا يخفى فينطبق الدليل اعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى فنرى (قوله ولهذا) اي للاهتمام والاولى ولهذا ايضا لثلاث يتوهم اختصاص

يبدؤن بأسماء آلهتهم فيقولون باسم الآلات باسم العزى فقصده تخصيص اسم الله بالا ابتداء للاهتمام والرد عليهم (واورد اقرأ باسم ربك) بمعنى لو كان التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام لوجب أن يترجى الفعل ويقدم باسم ربك لأن كلام الله تعالى أحق رعاية بما يجب رعاية (واجيب بأن الأهم فيه القراءة لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وإن كان ذكر الله أهم في نفسه هذا جواب الكشاف (وبأنه) أي باسم ربك (متعلق باقرأ الثاني) أي هو مفعول اقرأ الذي بعده (ومعنى) اقرأ (الأول) أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به كما في فلان يعطى كذا في المفتاح (وتقديم بعض معمولاته) أي معمولات الفعل (على بعض لأصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولامتنع من المعدول عنه) أي عن الأصل (كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا) لأنه عمدة في الكلام وحده إن يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عمرا لأن في نحو ضرب زيد غلامه مقتضيا للمعدول عن الأصل (والفعل الأول في نحو أعطيت زيدا درهما) فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أي أخذ لا معطاء (ولأن ذكره) أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (أهم) جعل الأهمية هنا قسما لكون الأصل التقديم وجعله في السند إليه شاملة له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث

تقدير المؤخر بنكتة الاهتمام لأنه المجموع لأمرين من التخصيص والاهتمام أطول ويمكن إرجاع اسم الإشارة في كلام المصنف إلى ما ذكر من الأمرين (قوله فقصده الموحّد تخصيص اسم الله) أي على طريق قصر الأفراد لأن معتقد الكفار أنه يبدؤا باسم الله تعالى واسم غيره من آلهتهم الباطلة وكتب أيضا قوله فقصده الموحّد تخصيص اسم الله تعالى الخ لو قال تخصيص اسم الله فلا ابتداء والاهتمام للرد عليهم لكان أوضح وانسب بما قدمه (قوله واورد) أي على أن التقديم يفيد التخصيص والاهتمام (قوله أول سورة نزلت) فيه مساححة لأن السورة بتمامها لم تنزل أول الأمر بل الذي نزل أولا هو أولها وهو قوله اقرأ باسم ربك إلى ما لم يعلم حتى أنه نزل هذا مجردا عن البسملة والبسملة إنما نزلت بعد ذلك فلولا أنها أول آية نزلت لسلم من تلك المساححة وكتب أيضا ما نصه وقيل المدثر وقيل الفاتحة ووفق بأن اقرأ إلى ما لم يعلم أول ما نزل مطلقا والمدثر أي أولها أول ما نزل من الآيات بعد فترة الوحي والفاتحة أول ما نزل من السور (قوله فكان الأمر بالقراءة أهم) دون بيان ملابسها المتوقف على العلم بأصلها (قوله هذا جواب الكشاف) حاصله أنه روعيت الأهمية باعتبار العارض وقدمت على الأهمية باعتبار الذات لقوة ذلك العارض وشدة بكونه كالناسخ (قوله أي هو مفعول اقرأ الذي بعده) أي مفعول به بواسطة الحرف على أن الباء للاستعانة أو المصاحبة ونظير التركيب بالقلم كتبت أو شيئا ذهبت هذا هو المنهج وقيل مفعول به بلا واسطة في الأصل فالمعنى اقرأ باسم ربك وإنما أدخلت الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دالا على التكرير والدوام ونظير التركيب بالخطام أخذت أي أخذت الخطام انظر المطول وجوابه يس (قوله كذا في المفتاح) فيه إشارة إلى أن في الجواب الثاني شيئا ولعل وجهه أن المتبادر والمناسب أن المطلوب من المصطفى قراءة مخصوصة لا إيجاد مطلق القراءة (قوله لأنه عمدة في الكلام) أي لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما في الخفيد (قوله مقتضيا للمعدول عن الأصل) وهو التباس الفاعل بضمير المفعول مقتضى تقدم المفعول لأنه مرجع الضمير تأمل سم (قوله جعل الخ) لأن العطف يقتضى المغايرة وكتب أيضا قوله جعل الأهمية الخ حاصله اعتراض على المصنف بأن كلامه هنا مخالف لكلامه في أحوال السند إليه الموافق لكلام القوم وفي ضمن بيان هذا الاعتراض آخر فهم من كلامه عبد القاهر وهو أن الأهمية لا تكفي سببا للتقدير وقد دفعهما بقوله فراد المصنف الخ (قوله شاملة له) أي

قال: انما نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال ندم العناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان اهم فراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشأنه الاهتمام بحاله اغرض من الاغراض (كقوله قتل الخارجي فلان) لأن الاهم في تعلق القتل هو الخارجي المقنول ليتخلص الناس من شره (اولاً في التأخير اخلا لا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه فإنه لو أخر) قوله (من آل فرعون) عن قوله يكتم إيمانه (لتوهم انه من صلة يكتم) اي يكتم إيمانه من آل فرعون (فلم يفهم) اي ذلك الرجل كان (منهم) اي من آل فرعون والحاصل انه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف قسم الاول اعنى مؤمن لكونه اشرف ثم الثاني وهو من آل فرعون لثلاث توهم خلاف المقصود (أو) لأن في التأخير اخلا لا (بالناسب كراية الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآي على الألف (القصر) في اللغة الخبس وفي الاصلاح تخصيص شيء من شيء بطريق مخصوص وهو (حقيقي وغير حقيقي) لأن تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بأن لا يتجاوز الى غيره اصلاً وهو الحقيقي او بحسب الاضافة الى شيء آخر بأن لا يتجاوز الى ذلك الشيء وان أمكن ان يتجاوز الى شيء آخر

لكون الاصل التقديم وكتب أيضاً قوله شاملة له ولغيره من شمول المسبب لأسبابه والمعلول لعلله لا الكلي لجزئياته (قوله في التقديم) أي في علة التقديم (قوله مجرى الاصل) اي القاعدة الكلية فجعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع أغراض التقديم سم أي القاعدة الكلية في مطلق الشمول وان كان شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لأسبابه يدل على ذلك قول الشيخ يجري مجرى الاصل ولم يقل شيئاً هو الاصل (قوله وجه العناية) اي سببها وقوله يعرف له اي لذلك الشيء معنى اي مزية واعتبار (قوله فراد المصنف) تفریع على قوله وهو الموافق الخ وقوله العارضة الخ اي الاهمية بحسب نفس الامر الشاملة لكون الاصل تقديم ذلك ولغيره المرادة للمصنف في بحث المسند اليه ولذا جعلها شاملة له ولغيره فلا يخالف بين ما ذكره هنا وهناك لأنه حيث لم يعمها اراد بها ما يكون بحسب اعتبار المتكلم والسامع وافق نفس الامر أم لاسم وان دفع بهذا أيضاً ما يرد على جعل الاهمية هنا شاملة من ان عطف العام على الخاص لا يكون بأو (قوله الخارجي) من خرج على السلطان من سعة الجرف الكلية (قوله لأن الاهم في تعلق القتل وهو الخارجي الخ) يعني ان إفاضة وقوع القتل على الخارجي اهم من إفاضة وقوعه من فلان لأن قصد الناس وقوع القتل على الخارجي لا وقوع القتل من فلان (قوله نحو وقال رجل مؤمن الخ) قد يقال تقديم من آل فرعون لأن الاصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة ولا مقتضى للعدول عن الاصل ويجاب بأن النكات لا تنزاحم ويرجح بعضها عن بعض اعتبار المتكلم (قوله فلم يفهم أنه منهم) أي مع ان المراد افهام انه منهم لإفاضة ذلك مزيد عناية الله به (القصر)

(قوله تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص) اما على الاطلاق أو على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرحه للمفتاح فكلاً بمعنى القصر حقيقة اصطلاحية فترى (قوله بطريق مخصوص) كاحد الطرق الاربعة الآتية (قوله بالشيء) الباء داخل على المقصور عليه في الاظهر (قوله وفي نفس الامر) عطف تفسيري سم (قوله لا يتجاوز) اي لا يتجاوز الشيء الاول المقصور الشيء الثاني المقصور عليه الى غير هذا الشيء الثاني (قوله وان أمكن الخ) أي مكاناً وقوعاً لا مجرد الامكان والا فلا وكان

في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الاقائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام الى العفود لا بمعنى أنه لا يتجاوز الى صفة أخرى أصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطبقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) أي من الحقيقي وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة) وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى (والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية) أعني المعنى القائم بالغير (لا النعت) (النحوي) أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل أعجبنى هذا العلم

في الواقع لم يوجد غيره لكن يمكن أن يوجد له كان حقيقيا ع س سم وكتب أيضا قوله وان امكن الخ فيه اشارة الى أنه قد لا يمكن فالحقيقي والاضافي بحسب اعتبار المعتبر ان اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي سواء جدا للجميع أو لم يوجد شيء منه أو الى بعضها فهو إضافي وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض سم (قوله في الجملة) أي في بعض أمثلة القصر لا في كلها اذ قد لا يتجاوز الى شيء آخر كما اذا اعتبر القصر الذي في لاله الا الله بالنسبة الى آلهة بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز لشيء اخر اصلا (قوله وانقسامه الخ) جواب سؤال مقدر (قوله لا ينافي كون التخصيص) الذي هو القصر (قوله مطلقا) أي حقيقيا وادافيا (قوله من قبيل الاضافات) أي النسب التي يتوقف تعلقها على تعلق غيرها لتوقف كل من الحقيقي والاضافي على تعقل المقصور والمقصود عليه (قوله لكن يجوز (الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمنع كذا في الاطول وقوله بل قد يمنع نحو انما الله واحد وذكر مثل ذلك في الجواز الآتي في قصر الصفة لكن لم يظهر كون الجواز في قصر الصفة قد يمنع (قوله صفات أخرى) جمع هنا الصفات وأفردي نظره السابق الموصوف اشارة الى تعدد صفات الموصوف الواحد (قوله أعني المعنى القائم بالغير) سواء دل عليه بلفظ النعت النحووي كقائم أو غيره كالفعل نحو ما زيد ألا يقول قال يس وهل يدخل في ذلك أسماء الزمان والمكان والآلة (قوله لا النعت النحووي) أي المراد اخراج النعت النحووي لأنه لا يكون مقصورا على منعه ولا العكس وقائم في ما زيد الاقائم ليس نعنا نحويا كما هو ظاهر وأن صلاح في غير هذا التركيب أن يكون نعنا نحويا (قوله الذي يدل على معنى في متبوعه) أي على حصول معنى في متبوعه وثبوته له بخلاف البديل في نحو صح زيد علمه قال لفظ العلم وان دل على معنى حاصل في زيد وثابت له إلا أنه لا يدل بنفسه على أن ذلك المعنى حاصل لزيد بل استفادة ذلك من اضافته الى ضمير زيد وأما العالم في جاء زيد العالم فانه يدل بالوضع على حصول العلم لزيدم قطع النظر عن ضميره فاندفع الاعتراض وأورد على التعريف أنه غير جامع لعدم شموله النعت الكاشف لأنه لا يدل على معنى في متبوعه بل يبين ماهيته لأن مدلوله نفس الموصوف نحو هذا الجواب القائم بنفسه ويمكن دفعه بأنه وان دل على نفس الموصوف مطابقة فقد دل على معنى فيه تضمننا للقائم بنفسه يدل على معنى في الجواهر وهو القيام بالنفس وأورد عليه أيضا أنه غير مانع لأنه يدخل فيه مثل جاءني زيد أخوك لأنه يدل على معنى في المتبوع وهو الاخوة ويمكن دفعه بأن المراد الدلالة المقصودة وليس في أخوك دلالة مقصودة على الاخوة بل المرض الاصلي تكرير النسبة وقوله غير الشمول أي المهود في باب التأكيده وهو الذي بالانفاظ المخصوصة نحو كل واجمين فلا اعتراض بأنه يخرج عن التعريف نحو جاءني أقوم الشاملون لزيد (قوله لتصادقهما الخ) فيه اشكال قوي لأن النعت النحووي اسم للفظ والصفة المعنوية اسم للمعنى وظاهر أن اللفظ والمعنى متباينان فكيف يتصادقان الا ان يقال الكلام على المساعة والمراد ان التصديق بين الصفة المعنوية وبين

وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل واما نحو قولك ما زيد الا اخوك وما الباب الاساج وما هذا الا زيد فن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى انه مقصور على الانصاف بكونه اخا او ساجا او زيدا (والاول) اى قصر الموصوف على الصفة (من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذاريد انه لا يتصف بغيرها) اى غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشئ حتى يمكن اثبات شئ منها ونفى ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية تقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع التقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب وارادنا انه لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي) كمنير نحو ما في الدار الا زيد

معنى انتم النحوى الا انه شدة الارتباط بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى الى اللفظ على المساحة سم (قوله في مثل اعجبني هذا العلم) في دلالة العلم على معنى في متبوعه حتى يكون نعنا نحويا نظرا لان مدلوله نفس الموصوف وما في يس من الجواب عنه غير ظاهر تأمل (قوله العلم حسن) صورة انفراد الصفة المعنوية وقوله ومررت بهذا الرجل صورة انفراد النعت النحوى (قوله ومررت بهذا الرجل) استشكله الفني مع قول الشارح واما نحو قولك ما زيد الا اخوك الخ حيث اول الاخ وجعل صفة حينئذ المراد الصفة المعنوية حقيقة او حكما فليكن رجل صفة معنوية حكما وكتب ايضا قوله بهذا الرجل ان الرجل جامد فكيف يكون نعنا نحويا الا ان يؤول بالسكامل في الرجولية فهو مشتق تقديرا وفي سم جواب آخر فراجع (قوله واما نحو الخ) جواب ما يقال ان هذه ليست صفة معنوية فاجاب بانها مؤولة بها سم وقد يقال كان ينبغي ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ الى التأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو ما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقا فتدبر (قوله تقديرا) حال من الصفة اى مقدرة سم (قوله من الحقيقي) حال من المبتدأ أو الخبر سم اى على القول بالجواز فيهما (قوله اذا اريد انه الخ) فان اريد انه لا يتصف ببعض ما عداها فاضافي فهو يختلف باعتبار المستعمل سم (قوله بغيرها) اى بكل مغاير لها (قوله لا يكاد يوجد) اى من البليغ المتجرى للصدق وكتب ايضا ما نصه لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشئ فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى انه لا يوجد الا نادرا تتر بلا لنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والبعده عنه اى لا يقرب ذلك الشئ الى الوجود اصل وهذا الثاني هو المناسب لقوله لتعذروا ان فسر التعذر بالتعسر غالبا ناسب الاول ع ق وكتب ايضا قوله وهو لا يكاد يوجد مبالغة في نفي وجوده والمراد امانتي وجوده صادقا فهو نفي لصدق هذا القصر فلا بنا في تقسيم الحقيقي اليه لانه يكتفى للتقسيم وجود الكاذب على انه لا كلام في وجود الادعائى منه واما نفي وجوده بين الترا كيب وحينئذ معنى قوله لتعذر الاحاطة لظهور تعذر الاحاطة بصفات الشئ ظهورا لا يخفى على احد فلا يأتى بهذا القصر عاقل وحينئذ التعويل في التقسيم على ما يقصده المبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثرة وخفاء الكثير بحيث لا يعلمها الا العليم الخبير اطول ببعض تصرف (قوله لتعذر الاحاطة) اى احاطة المتسكك وكتب ايضا قوله لتعذر الاحاطة بصفات الشئ لان منها ما هو خفى فلا يقع من العاقل المتجرى للصدق اثبات البعض ونفى ما سواه (قوله حتى يمكن الخ) تفريع على ا. حاطة (قوله بل هذا محال) اى قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا وهذا اضراب عن قوله لا يكاد يوجد وكتب ايضا قوله بلى هذا محال ظاهره ان الحالية لم تستفد من المتن وهو كذلك لان المتعرض له في المتن انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من امور غير واقعة وليست محالة ولادلة لتعذر على الحالية لان المراد التعذر مادة لاعتقلا على انه كثيرا ما يراد به التعسر وكتب ايضا على قوله محال مانصه فيه نزاع الفظه في بس وع ق

على معنى ان الحصول في الدار المعنية مقصور على زيد (وقد يقصده) أي بالثاني (المبالغة لعدم الاعتماد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا ما في الدار الازيد أن جميع ما في الدار بما عدا زيدا في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا واما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصل العمر و ان كان حاصل البكر وخالد (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون) صفة (أخرى أو مكانا) أي تخصيص أمر بصفة مكان أخرى (والثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي (تخصيص صفة بأمر دون) أمر (آخر أو مكانه) وقوله دون أخرى

(قوله على معنى ان الحصول) أي حصول انسان لا حصول مطلق شيء فلا يرد ان الدار لا تخلو عن شيء غير زيد اقله الهواء كذا قيل ويلزم عليه صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ما هذا الثوب الا ابيض بتقدير انه لا يتصف بشيء من الالوان غير البياض فالاولى للتمثيل بنحو لاله الا الله وخاتم الانبياء الاحمد من عرق (قوله أي بالثاني) قيل ارجاع الضمير الى مطلق القصر اشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي الاضافي اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا فترى (قوله المبالغة) أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الأمر للغير ايضاع (قوله فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا) كما يكون القصر الادعائي حقيقيا يكون اضافيا بأن يدعى ذلك بالنسبة الى بعض من عداه لكن الاول هل يسمى قصرا حقيقيا حقيقة أو مجازا قال الاستاذ الظاهر الثاني ويدل عليه قول الشيخ أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الأمر سمى في العروس انه من المجاز المركب وفي الاطول من البدائع الدقيقة انه قد يقصد المبالغة بالقصر الاضافي فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمر وما ضرب الا زيد لا لرد اعتقاده بل التنزيل ضرب وعمر و منزلة العدم وكتب على قول سم سم بأن يدعى ذلك الخ مانصه فالفرق بين الحقيقي الادعائي والاضافي الادعائي أن الاول يجعل فيه ما عدا المذكور بمنزلة العدم والثاني يجعل فيه ما يكون القصر بالاضافة اليه بمنزلة العدم نحو ما في الدار الازيد بمعنى الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوزها الى عمرو وان كان حاصل البكر وخالد فهذا القصر الاضافي ادعائي اذا جعل عمرو بمنزلة العدم والحاصل ان الاول ينزل فيه من سوى المذكور بمنزلة العدم والثاني ينزل فيه بعض من سواء وهو ما يكون القصر بالاضافة اليه بمنزلة العدم (قوله فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم) يعني ان يقصد المبالغة كما صرح به المحشي يس (قوله من غير الحقيقي) منه يعلم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي انظر يس وقد نازع في الاطول عند قول المصنف الآتي ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الاقسام الثلاثة في القصر الحقيقي (قوله تخصيص أمر) هو الموصوف المقصور وقوله بصفة الباء داخلة على المقصور عليه وكتب ايضا قوله تخصيص أمر بصفة الخ اعلم ان دون تقتضي تجاوز صاحب ما اضيفت اليه مما اضيفت اليه في عمله وتجعل تعلق العامل مخصوصا بصاحبه وتنفي الاشتراك بينه وبين ما اضيفت اليه فقولك جاء زيد دون عمرو يقتضي تجاوز زيد عن عمرو في تعلق الجيء به وينفي اشتراك التعلق بينهما اذا تم هذا في التعريفين اشكال قوي لانه يفيد ان في القصر الاضافي اثبات التخصص لا مروءة فيه عن آخرو من البين فساده ولوجوز النجوز بالتخصص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لا مرد دون آخر يكون مجرد اثبات الصفة قصرا لان قوله دون أخرى لا يفيد سلب صفة أخرى بل لا يفيد الا عدم اثبات صفة أخرى وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال في قوله او مكانها كذا في الاطول (قوله او مكانها) هذا قصر

معناه مجاوز الصفة الأخرى فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه بأحدهما ويتجاوز الأخرى ومعنى دون في الأصل أدنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك إذا كان أحط منه قليلا ثم استعيرت للتفاوت في الأحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم ولقائل أن يقول إن أراد بقوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمرا واحد

القلب وما قبله قصر الأفراد وأما قصر التعيين فداخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكي كما سيأتي (قوله معناه الخ) ذكره ليتبين به المراد من قوله دون أخرى فإنه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لا تنفائها مع أنه ليس مراد اسم أي فالمراد بقوله دون أخرى متجاوزا الصفة الأخرى من الإثبات إلى النفي وبهذا يحصل الجواب عن بحث الأطول المذكور فيكون حاصل الجواب أن المراد بالتخصيص الإثبات بقوله دون أخرى نفي الصفة الأخرى (قوله متجاوزا الصفة الأخرى) قال الفنري إشارة إلى أن دون وقع حالا وذو الحال أما المفعول المذكور وهو الأمر وأما الفاعل وهو المخصص فإنه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملقوظ به وأما مكانها فقليل حال ومعناه أو واضع تلك الصفة مكان أخرى وقيل منصوب على الظرف أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر اه أقول جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه قول الشارح والمتكلم يخصه بأحدهما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالا من المفعول إتيان الحال من النكرة (قوله اشتراكه في صفتين) في العبارة قلب والأصل اشتراك صفتين فيه (قوله ومعنى دون الخ) عبارة ابن يعقوب وأصل دون أن تستعمل في أدنى مكان من الشيء محسبا يقال هذا دون ذلك إذا كان في مكان قريب من ذلك وربما تستعمل في المكان المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى واخفض رتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو في الشرف وربما تستعمل للمكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كما في المتز وتقام للمكان المعنوي أما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة لطلاق الحلية التي هي أهم من المحلية الحسية فهو استعمال اسم الأخص في الأعم في الجلة وقيل نقل إلى مطلق تخطى حكم إلى حكم وتجاوز حد إلى حد بعد نقله إلى المكان المعنوي المراسى فيه ثم غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه التجاوز بالمكان بجامع ملائمة التفاوت في الجلة والأولى على هذا وهو أن يراد به المصدر الذي هو تجاوز شيء إلى شيء أن يكون مجازا مرسل من إطلاق اسم المحل على المصدر الملائس له في الجلة وعلى هذا يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمرا بصفة حال كونه متجاوزا صفة أخرى اعتقد فيها المشاركة اه (قوله أدنى مكان من الشيء) الجار متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال دناءته وقرب منه لا بابتداء المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال فعل التفضيل بالإضافة ومن فنري (قوله إذا كان أحط منه) أي في الحس والشهادة (قوله استعيرت) أي نقلت أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت المناسب للمرتبة المنحطة كما يؤيده عبارة عرق فيكون دون استعمال في المكان المعنوي بالنقل أو الاستعارة من المكان الحسي (قوله في الأحوال والرتب) يجوز يد دون عمرو في الفضل والرتبة (قوله ثم اتسع فيه) بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيد في المطلق أو المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله في كل تجاوز أي في كل ذي تجاوز حد إلى حد وذی تخطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالخط لا يسير لكن لا يتناول كلاًه حينئذ دون أي في قصر الصفة على الموصوف أو الأمر المحكوم عليه فالخط مغاير فيدخل في قوله في كل تجاوز حد إلى حد ودون في قصر الصفة على الموصوف وقوله وتخطى حك إلى حكم دون في قصر الموصوف على الصفة أشار إلى ذلك بعضهم وفي وجه آخر فانظره بالأمس (قوله فاستعمل في كل تجاوز حد الخ) وإن لم يكن هناك

آخر فقد خرج دون ذلك اذا انتقد الخطاب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن
اعتقده كاتباً وشاعراً وديناً وقولنا ما كاتب الا زيد ان انتقد كاتب زيد وحريراً وكراماً وان اردت ادم
من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير ان قصر الحقيقي وكذا الكلام على قوله مكان آخر ومكان آخر
(فكل منهما) اى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظه اوفيه ان كل واحد من قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول التخصيص بشيء دون شيء والثاني التخصيص
بشيء مكان شيء (والمخاطب بالاول من ضربى كل) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
وبمعنى بالاول التخصيص بشيء دون شيء (من يعتقد الشركة) اى شركة صفتين في موصوف واحد في قصر
الموصوف على الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف والمخاطب بقولنا ما زيد الا
كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة بقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وحرير في
الكتابة (ويسمى) هذا القصر (قصر افراد قطع الشركة) التى اعتقدها الخطاب (و) الخطاب (بالثاني) اعنى
التخصيص بشيء مكان شيء من ضربى كل من القصرين (من يعتقد العكس) اى عكس الحكم الذى أثبتته المتكلم
فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقيوم دون القيام بقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان
الشاعر حر ولا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم الخطاب أو تساويها عنده) عطف
على قوله يعتقد

تفاوت (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) في قصر الموصوف على الصفة وقوله وقولنا ما كاتب الا زيد
في قصر الصفة (قوله وان اردت الخ) لنا أن نختار هذا الشق وزيد الا ادم من الواحد والاثنين والثلاثة مثلاً
على التفصيل والتعيين فالثاني في قصر الموصوف على الصفة قصر اضافياً كما يؤخذ من عرق صفة أخرى
واحدة اعتقد الخطاب وجودها في الموصوف أو صفات أخر معينة مفصلة اعتقد وجودها فيه وكذا
يقال في قصر الصفة الاضافى بخلاف الحقيقى فان المبنى فيه هو ما عدا الصفة المذكورة او الموصوف المذكور على
الإطلاق والاحمال أشار اليه بعضهم (قرأه ومن استعمال الخ) من عطف السبب على المسبب وكتب
أيضاً قوله ومن استعمال لفظه أو بناء على أنها للتوبيخ (قوله ويبنى) انما أتى بالعناية هنا وفي قوله
وبالثنائي لحفاء المراد بالاول والثاني لأنه لم يبين الاول من الضربين والثاني منهما لكن بداءة المصنف فيما
تقدم بالتخصيص بشيء دون شيء وتثنيته بالتخصيص بشيء مكان شيء قرينة على المراد أفاده سم (قوله من
يعتقد الشركة) ظاهره الحصر وفيه انه قد مخاطب به من يعتقد ان المتكلم يعتقد الشركة فيخطابه
المتكلم بذلك رداً عليه من ان الخطاب لم يعتقد الشركة الا أن يقال لم يعتبره لسكونه نادراً عن سم وكتب
أيضاً قوله من يعتقد الشركة قال في الاطول هكذا اتفقت كلمتهم وينبغي أن يصح الخطاب من يعتقد اتصاف
المسند اليه بالمقصود عليه ويجوز اتصافه بالنير فيقصر قطعاً لتجويز الشركة (قوله فالمخاطب بقولنا
ما زيد الخ) اى في قصر الموصوف وقوله وقولنا ما كاتب الا زيد في قصر الصفة (قوله ويسمى هذا القصر
الخ) قال عرق لا يخفى انه لو عبر في قصر الافراد بلفظة مكان وفي قصر القاب والتعيين بلفظة دون أدهن
تصحیح كل منهما الا ان الصفة المثبتة تقررت مستقلة في مكان مشاركة الاخرى في الاشتراك ومستقلة دون
ثبوت الاخرى في الانفراد والتعيين السكن فيه تكلفه مع مخالفته لما هو كلاً اصطلاح (قوله من
يعتقد العكس) قال في الاطول هكذا كلمتهم وينبغي أن يجوز أن يكون الخطاب به من يعتقد ثبوت الحكم
لمن قاده وجوز ثبوته الاخر فتثبته الاخر وتثنيته مما أثبتته اقباب الحكم اه وكتب أيضاً المراد بالعكس
ما ينافى ذلك الحكم عرق (قوله اقباب حكم الخطاب) أى تبدل حكمه بغيره بخلاف قصر الافراد
فليس فيه تبدل حكم بل فيه اثبات الباطن ونفى الظاهر عرق (قوله أو تساويها عنده) ينبغي أن يدخل في

العكس على ما يفصح به لفظ الايضاح اى الخطاب بالثاني اذ من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامر ان
 اتى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف واتصاف الاخر المذكور وغيرها بالصفة في قصر
 المصفة حتى يكون الخطاب بقوله لئلا يزيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام والقعود من غير علم بالتعيين وقولنا
 ما شاعر الا يزيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير أن يعلمه على التعيين (ويسمى) هذا القصر
 (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالخاص ان التخصيص بشيء دون شيء قصر افراد
 والتخصيص بشيء مكان شيء ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساوى عنده قصر تعيين وفيه نظر
 لانا لو سلمنا ان في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى ان فيه تخصيص شيء بشيء دون
 آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل
 السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل
 التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة

قصر التعيين ما اذا كان التردد بين امرين هل الثابت احدهما او كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على
 التعيين وأصاب وبثبوت اخرى معها لافى التعيين بخلاف ما لو أخطأ في الصفة التي اعتقدها على التعيين
 فان القصر حينئذ يكون بالنسبة اليها قصر قلب وبالنسبة الى ما تردد فيه قصر تعيين وأقره عس بقى أيضا
 ما اذا تردد دل الثابت احدهما او كلاهما او غيرها سم ملخصا (قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح)
 أى فالاولى حل كلامه هنا عليه لينطبقا وان احتمل ان يكون راجعا لتعريف قصر الافراد والقلب معا
 وحذفه من الاول لدلالة هذا عليه قاله ع (قوله الامر ان الخ) اشار بذلك الى ان ضمير تساوى راجع الى
 معلوم من السياق وهو الامر ان الشاملان للصفتين في قصر الموصوف وللأمرين في قصر الصفة (قوله
 وغيرها) اى والاتصاف بغيرها اى على البديل لا الاجتماع وكذا يقال في قوله وغيرها (قوله حتى يكون
 الخ) تفريع على قوله او تساوى (قوله ما زيد الا قائم) في قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما شاعر الا يزيد
 في قصر الصفة (قوله ان التخصيص) اى تخصيص المتكلم شيئا بشيء ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول
 المحذوف الذى هو الشيء ان كان واقعا على الصفة فالمراد بقوله بشيء الموصوف فتحقق قصر الصفة على
 الموصوف وان كان واقعا على الموصوف فالمراد بقوله بشيء الصفة فتحقق قصر الموصوف على الصفة فالبناء
 داخلة على المقصور عليه على كلا الأمرين (قوله لانا سلمنا الخ) فيه اشارة الى منع كونه من تخصيص شيء
 بشيء مكان آخر لان الخطاب في قصر التعيين لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم
 مكانها ما يثبت وكتب أيضا قوله لو سلمنا اى بأن يراى مكان آخر ولو احتملا سم (قوله فلا يخفى ان فيه
 تخصيص شيء الخ) اى فجعله من تخصيص شيء بشيء مكان شيء لامن تخصيص شيء بشيء دون آخر تحكم
 (قوله ولهذا جعل السكاكي) اى لكونه فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر وان كونه من تخصيص شيء
 بشيء دون آخر اظهر من كونه من تخصيص شيء بشيء مكان آخر جعل السكاكي الخ) اى فعلى المصنف
 مؤاخذه من جهة مخالفته لمن تقدمه بلاموجب ايضا وقال فى الاطول ما ملخصه خالف المصنف المنفتح
 لجامع بين قصر القلب وقصر التعيين ما انهما لمن اعتقد الاتصاف بالنظر الى أحد الأمرين لا بالنظر اليهما
 وانهما لرد اعتقاد المخاطب العكس بيانه ان الخطاب في قصر التعيين فى عرضة الخطأ فى التعيين وعلى تقدير
 خطئه فى التعيين يرد القصر الى العكس فقصر التعيين لرد الخطأ لقوة كما ان قصر القلب لرد الخطأ بالفعل
 (قوله الذى سماه المصنف) ربما يشعر بأن تسميته بذلك مما انفرد بها المصنف عن السكاكي او عن القوم
 فانظره (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) فديقال هذا الاشتراط ضائع لعلمه من أن الخطاب بقصر

افراد اعدم تنافي الوصفين) ليصح اعتقادنا المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون للصفة المنفية في قولنا ما زيد الاشاعر كونه كاتباً أو منجماً لا يكونه منجماً اي غير شاعر لأن الاخام وهو وجدان الرجل غير شاعر يتنافى الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا لتحقيق تنافيهما اي تنافي الوصفين حتى يكون المتنى في قولنا ما زيد الاقائم كونه قائداً أو مضطجعا أو نحو ذلك مما يتنافى القيام ولقد أحسن صاحب المفتاح في امال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الاشاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط الحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لا نافي قول أما الأول فلا دلالة للفظ عليه مع اننا لانسلم عدم حسن قولنا ما زيد الاشاعر لمن اعتقد كاتبا غير شاعر وأما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم بما ذكره في تفسيره ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا وأيضا لم يصح

الافراد من يعتقد الشركة وظاهر كلامها انه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف افرادا مع انه يشترط فيه عدم تنافي الانصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يثبت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد نحو الاب لا زيد الا عمرو فانه لا يجتمع موصوفان في وصف الابوة لا يرد الاب الا على فلا يتأتى في قصر الافراد وجوب ان المصنف تركها بالضرورة ذلك واما لا معمول على ظهور المقابلة كذا في يس (قوله اقوالنا) اي الافراد او قصر افراد فيهم بمحل لا جملهم بمحل بطلان قولنا غير الاظهر اقواله عدم تنافي الوصفين) عدم تنافيهما عدان بان يكون بينهما عمر وعمر وعمر من وجهه او بطلان نحو ما زيد الاماش لا ابيض ولا ضاحك يس (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلبا نحو انما الكاتب زيد لا عمرو لمن اعتقد ان الكاتب عمرو ولا زيد لانه لا يشترط فيه تحقق التنافي الا ترى ان وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه قلت قد تقدم ان المخاطب بالثاني من يعتقد العكس في كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه فيكون المصنف تأيلا باشتراط تحقق التنافي في كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه قلت ليس الامر كذلك على طريق المصنف ان اعتقاد العكس تارة يتحقق مع تحقق التنافي كما رجع ذلك في قصر الموصوف وهذا نص عليه وتارة يتحقق مع عدم التنافي كما في احد قسمي قصر الصفة على الموصوف كذا في يس (قوله وقلبا) عطف على قوله افراد او قوله تحقق عطف على قوله عدم ففيه العطف على معمولي عائلتين مختلفتين وفيه الخلاف المشهور كذا في القنري والاطول وهو مبني على كون افراد معمول مطلق أي قصر افرادا وهو معمول لاجله وتمييز فان جعل حالا من قصر اي حالة كون القصر افرادا فاللازم انما هو العطف على معمول واحد واحد من يس (قوله مع عدم تنافي الشعر والكتابة) لصحة اجتماعهما في موصوف واحد (قوله ومثل هذا خارج عن اقسام القصر) أي مع أن القصر لا يخرج عن هذه الاقسام الثلاثة قطعاً (قوله التنافي في اعتقاد المخاطب) من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر لا بحسب نفس الامر بان لا يمكن اجتماعهما معاً (قوله للفظ) أي اللفظ المأثور (قوله معلوم مما ذكره الخ) يقال عليه اشتراط عدم التنافي في الافراد معلوم من قوله والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة فكان اللائق ترك الاشتراط فيهما طناً المعنى ولهذا لم يتعرض في المفتاح لهذين الشرطين المذكورين في قصر الافراد وقصر القلب (قوله وايضا) عطف على قوله فيكون هذا الاشتراط الخ وكتب ايضا دافعه اي وايضا لوقلنا المراد بالتنافي التنافي في اعتقاد المخاطب لا في نفس الامر لم يصح قول المصنف الخ اي لان التنافي في اعتقاد المخاطب موجود في كلام السكاكي لعلنه

قول المصنف ان السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانهما غيرهما وفيه نظرين في الشرح (وقصر التعمين أعم) من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او لا فكل مثال يصلح لقصر الأفراد والقلب يصلح لقصر التعمين من غير عكس (وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف كقولك قصرة) أي قصر الموصوف على الصفة (افرادا زيد شاعرا لا كاتب او مازيد كاتبا بل شاعرا) مثل بمنالين اولهما الوصف المنبث فيه معطوف عليه والثاني معطوف والثاني بالعكس

من قوله المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس وهو المراد بالتنافي على ذلك التقدير من سم (قوله قول المصنف) أي في الايضاح (قوله وعلل المصنف) اشار به الى بطلان دليله بعدما بطل مدعاه سم (قوله وفيه نظرين في الشرح) حاصله انه ان اراد ان اثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفي غيرها فاداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان اراد ان اثبات المخاطب هو المشعر فلا يتوقف ايضا على التنافي بل يفهم منه المتكلم بقرينة او بعبارة كان يقول مازيدا لا كاتب فيقول المتكلم ردا عليه مازيد الشاعرا لكن في الاطول ان في الايضاح ليكون اثبات المخاطب الصفة المنفية في كلام المتكلم مشعرا بانتفاء غيرها (قوله وقصر التعمين أعم) أي من كل منهما على انه ادوليس المراد انه اعم من المجموع بان يتحقق بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين اما متنافيان أو لا ولا واسطة وقد اشار الشارح الى ذلك بقوله فكل مثال يصلح الخ وفيه اشارة الى ان الاحمية والاختصية انما هي باعتبار التحقق قال في الاطول الاحمية بحسب التحقق بمعنى ان كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعين وربما يصلح للتعين ما لا يصلح للأفراد وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب كما صرح به في الايضاح اه ونظر ابن جماعة في كون قصر التعمين اعم قال اذ اللازم في قصر التعيين كون المخاطب شاعرا في انصاف زيد بادى الصفتين وليس على التعيين وفي قصر الافراد من يعتقد انصافه بهما وفي قصر القلب من يعتقد انصافه باحدهما على التعيين فيكون بينهما مبينة ويمكن أن يقال العموم من حيث شرط شيء فيهما وعدم شرط شيء فيه لأن قصر التعيين يصدق على كل ما يصدق عليه احدهما اه ما خصصا من يس ولعل في قول الشارح من ان يكون الوصفان الخ اشارة الى جواب سؤال ابن جماعة (قوله وللقصر طرق) أي سواء كان حقيقيا او غير هو في الاطول ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لكن ما في الاطول انما يظهر فيما اذا كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا صمرو فان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقي ثم رأيت في يس ما يؤثرنا (قوله وغيرها) وهو ضمير الفصل وتعريف المسند وكذا جعل المسند اليه معرفا بلام الجنس وكذا مجرد الاستثناء على ما في الشرح العضدي على مختصر الاول من ان الاستثناء من الاثبات نفي اتفاقا حفيد وسيأتي عن الاطول ما يخالف ما في الشرح العضدي (قوله منها العطف) كانه شاع العطف في هذا المبحث في العطف بلاول مع النفي في المعطوف عليه فلذا اطلق والا فليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طريقة العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند في شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه في بحث العطف اطول وكتب ايضا قوله العطف قدمه لانه أقوى الطرق للتصريح فيه بالنفي والاثبات بخلاف غيره فان النفي فيه ضمنى ثم النفي والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لأن دلالة على القصر ذوقية لا وضعية كذا في القنري (قوله ومازيد كاتبا بل شاعرا) انما ذكر بل بعد النفي دون الاثبات لانها بعد النفي تفيد الاثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الاثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله في حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فتجو مازيد كاتبا بل شاعرا معناه نفي الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعرا معناه اثبات

(وقلبا زيد قائم لا قاعداً أو ما زيد قائما بل قاعد) فإن قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الاستصحاب قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس فإن قولنا زيد قائم وإن دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفي قصرها) أي قصر الصفة على الموصوف

الشعر لزيد مع السكوت عن نفي الكتابة واثباتها لزيد اهـ سيرا مـي وكتب أيضاً ما نصه ما نافية حجازية وشاعر معطوف على محل كاتب باعتباره قبل دخول الناسخ وبـكون من عطف المقررات قال الفري و زوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند البصريين ولهذا جاز العطف على محل اسم إن بمد مضى الجبراه ولا يصح نصبه عطفا عليه بعد دخول الناسخ لأنه مثبت وهي لا تعمل فيه ولا أنه خبر لمبتدأ محذوف هنا وإن نص عليه النحويون لأن بل حينئذ يحذف ابتداء فتخرج عن العاطفة التي كلانا فيها واعلم أن فائدة بل القصر مبنى على أن ما قبل بل في النفي متقرر نفيه كما عليه الجمهور أما على أنه مسكوت عنه كما عليه البعض فلا ووقع للحفيد مخالفة في التنقل لما ذكرنا فاحذرهما (قوله وقلبا زيد قائم لا قاعد) اقتصراره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فلا يقتصر لما سيصرح به الشارح فترى (قوله إذا تحقق) أي ثبت سواء كان شرطاً كما قال المصنف أو لا فلا إشكال عام (قوله التنبيه على رد الخطاب الخ) أي لا من جوهر اللفظ بل من حيث وجود هذه الزيادة في كلام البلغاء الخالي عن التطويل بل فائدة وإعنا قال التنبيه على رد الخطاب الخ لأن غلامه في قصر القلب ولأن الإراد فيه أقوى فلا ينافي في أنه قد يكون فائدة النفي التنبيه على تردد الخطاب إننا كان قصر تعيين تدبر (قوله بحسب المقام) فإن كان هناك اعتقاداً تراكم حمل على الأفران وإن كان هناك اعتقاد عكس حمل على القلب ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين إنما يشترط عند المصنف في قصر القلب إننا كان قصر موصوف على صفة لا قصر صفة على موصوف لئلا يشكل عليك صحة كون زيد شاعر لا عمر وقصر قلب (قوله بتقديم الخبر) نيه بذلك على أن جواز ما شاعر عمرو على أعراب شاعر خبر مقدم ما وعمر ومبتدأ مؤخر الأعلى أن شاعر مبتدأ وعمر فاعل إذ حينئذ لا يجوز كما في الأطول قال لأنه بطل النفي فيما بعد بل فيلزم حمل السفة من غير اعتماد اهـ وقد يقال يمتنع في التابع ما لا يمتنع في المتبوع (قوله لبطان العمل) أي بتقديم الخبر كافي المطول وهذا عند الجمهور والافتقار قوم الأعمال مع تقدم الخبر ظرفاً كان أو غيره وجوزة ابن عصفور إذا كان ظرفاً كذلك المطول (قوله أورد للقلب مثالا) ظاهره مثالا واحداً مع أنه أورد للقلب مثالين واحداً في الإثبات وواحداً في النفي فيمكن جعل التنوين للجنس أو يقال جعلها واحداً نظراً لاتحاد متعلقها (قوله ومنها النفي والاستثناء) في الأطول لا الاستثناء مطلقاً إذ الاستثناء من الإيجاد ليس المقصد فيه إلى الحصر بل إلى تصحيح الحكم الإيجاب فهو بمنزلة تقييم طرف الحكم فكأن جاء في الرجال العلماء ليس قصر كذلك جاء في الرجال الجهال ليس قصر بخلاف نحو ما جاء في الأزيد فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط والالقيال جاء في زيد فتأمل اهـ بعض اختصار (قوله ما زيد الشاعر وما زيد الألقاب) ليس لتعدد الأمثلة هنا كبير فائدة إذ المثال الواحد نحو ما زيد الألقاب يضاف لما ينافيه كالسكانب فيكون قصر أفراد ولما ينافيه كالقواعد فيكون قصر قلب فكان الأولى الاختصار على مثال واحد كما صنع في قصر الصفة ولا يزال مثله في العطف لأنه متوقف على التصريح بالطرفين فلا يتطرق له

افرادا وقلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو أو عمرو شاعر ابل زيد) ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب لا اشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه اورد للقلب مثلا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الامة فان مثلا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثلا لهما يصلح مثلا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق (ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا (ما زيد الا شاعرو) قلبا (ما زيد الا قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (ما شاعر الا زيد) والكل يصلح مثلا للتعين والتفاوت انا هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها انا كقولك في قصره) افرادا (انا زيد كاتب و) قلبا (انا زيد قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (انا قائم زيد وفي دلائل الاعجاز ان انا ولا العاطفة انا يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد وأشار إلى سبب افادة انا القصر بقوله (لتضمنه معنى ما والا) وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما والا حتى كأنها لفظان مترادفان اذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء على الاطلاق

الاحتمال في الاضافة (قوله افرادا وقلبا) أي بحسب المقام (قوله ما شاعر الا زيد) ليس التقديره أحد شاعر لوجوب نصب شاعر حينئذ لان نقض النفي بالا لا يوجب ابطال عمل ما الا فيما بعد الا وليس التقدير أيضا ما شاعر أحد الا زيد غلى أن أن يكون زيد فاعلا لا نه يشكل عمل شاعر في زيد لانه لما بطل نفيه فيما بعد الالم يبق معتمدا على النفي فيما بعد الا فتعين أن يكون المبتدأ مؤخر افاده في الاطول (قوله والكل أي) من الامثلة المذكورة لقصره أو قصرها (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) كان المناسب أن يقول بحسب حال المخاطب اذ لا اعتقاد في قصر التعيين (قوله ومنها انا الخ) كان الاولى أن يقدم على هذه الدعوى ودليها أعني قوله لتضمنه الخ بيان وجه كون النفي والاستثناء مفيدا للقصر فذكره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الكلام والتقديم أيضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والا ولهذا فسر الامة قولهم شر أهرذاناب بما أهرذاناب الاشر فتخصيص انا بهذا التعليل تخصيص بلا مخصص الا أن يقال خصمه بالتعويل للإشارة إلى رد ما ذكره بعض الاصوليين

من أن وجه افادته القصر أن مانافية وان للاثبات ولا يرجع النفي والاثبات إلى ما بعده لظهور التناقض فأحدهما راجع إلى ما بعده والآخر إلى ما عداه وكون ما راجعا إلى ما بعده خلاف الاجماع فتعين الاثبات لما بعده والنفي لما عداه وان اردت لكونه تكلفا بعيدا عن الاختيار اطول (قوله انا زيد كاتب وانا زيد قائم) في تعداد أمثلة قصره مامر (قوله افرادا وقلبا) أي بحسب المقام ولم يذكر المصنف ولا الشارح قصر التعيين في انا ولعله اعتمادا على المقايسة (قوله انا يستعملان الخ) ان كان الشارح نقل عبارة دلائل الاعجاز بالمعنى ولفظ انا من الشارح ورد عليه أنه استعمل انا في قصر الافراد الا أن يقال أنه قصد تعيين المذهبين لا فساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه استعمله في قصر الافراد وان كانت في عبارة دلائل الاعجاز ورد الاعتراض على صاحب الدلائل تدبر (قوله المعتد به) أي البليغ (قوله لقصر القلب دون الافراد) أي على خلاف ما مشى عليه المصنف فانه صرح باستعمال لاني قصر الافراد في بحث العطف السابق قريبا واما انا فليس في كلام المصنف تصريح باستعمالها لقصر الافراد لكن شرحه الشارح على أنها يستعمل له (قوله حتى كأنهما لفظان مترادفان) تفريع على النفي وانا قال كأنهما ولم يقل حتى كأنهما لانه إذا كان بمعنى ما والا لا يكونان مترادفين بل كلمترادفين لان من شرط المترادفين أن يتحددا معنى وافرادا في اللفظ وهنا ليس كذلك لان انا مفرد وما والا مركب ولهذا لا يقال الانسان مرادف للحيوان الناطق (قوله على الاطلاق) أي من غير قيد وكتب أيضا أي من

فليس كل كلام يصلح فيه ما ولا يصلح فيه انما مخرج بذلك الشيخ في دلائل الاعجاز ولما اختلفوا في
اغادة انها قصر وفي نسخة اخرى ما ولا يبدل ثلاثة اوجه نقل (اقول المفسرين انها حرم عليكم المينة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا المينة) وهذا المعنى (هو المطابق لقراءة الرفع) اي رفع المينة وتقرير هذا الكلام
ان في الآية ثلاث قراءات حرم مبنيا للفاعل مع نصب المينة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع المينة
كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا
حاند ونحو الثانية موصولة والعائد محذوف لتكون المينة خبرا لاذلا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى
والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو المينة وهذا يفيد القصر (لما مر) في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد
وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم
الله عليكم الا المينة كانت مطابقة للقراءة الثانية والام تكن مطابقة لها لا فادتها لقصر فراد السكاكي والمصنف
بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ المينة رفعها
ونصبها وما على القراءة الثالثة عنى رفع المينة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون ما كافة أي ما حرم عليكم
الا المينة وان تكون موصولة اي ان الذي حرم عليكم هو المينة ويرجح هذا ببقاء ان عاملة على ما هو أصلها
وبعضهم توهم ان مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطال بهما بالسبب

كل وجه (قوله فليس كل كلام الخ) تفريع على قوله ليس بمعنى ما والا وكتب ايضا ما نصه لأن انما تستعمل فيما
من شأنه ان لا ينكره المخاطب وما والا بالعكس فهذا دليل على انه ليس المعنى المعنى على الاطلاق اهـ وقوسياً في
هذا في قول المصنف وأصل الثاني ان يكون ما استعمل له بما يجمله المخاطب وينكره بخلاف الثالث ومراده
الثاني ما والا وبالثالث انما (قوله لقول المفسرين) اي من العرب العارفين بموضوعات الالفاظ كابن عباس
وابن مسعود ومجاهد فلا استدلال بقولهم من حيث ذلك فصح الاستدلال وان دفع الاعتراض بان التفسير
مستمد من هذا الفن فكيف يتمسك صاحبه بهذا الفن بقول أصحاب التفسير وهو مرجعهم في تصحيح دعاويهم
(قوله لبقى ان بلا خبر) وجعلها موصولة والعائد ضميراً مستترا يعود على الذي والخبر محذوف والتقدير ان
الذي حرم اي هو المينة الله تعالى عكس للمعنى المقصود وهو بيان المحرم بالفتح لان الكلام حينئذ بيان للمحرم
بالكسر مع ما فيه من التكلف وايقاع ما على العام وجعلها موصولة والعائد ضميراً للمفعول محذوف والمينة
بدلاً منه او مفعول محذوف والخبر محذوف اي ان الذي حرمه الله المينة ثابت تحريمه تكلف لا ينبغي ارتكابه
في كلام الله تعالى (قوله والعائد محذوف) لأنه منصوب بحرم (قوله وهذا يفيد القصر) اي هذا المعنى يفيد
قصر التحريم على المينة وما عطف عليها لان ما حرم في قوة المحرم فهو كالمنطلق في المنطلق زيد وزيد
المنطوق (قوله من ان نحو المنطلق زيد الخ) اي من اجل المعرفة الطرفين (قوله وزيد المنطوق) ذكر على وجه
الاستطراد والا فالمسئلة من الاول فان قلت تعريف المسند اليه بلام الجنس ليس بلازم ان يكون للحصر قلت
انما يحتمل عدم افادته لذلك اذ اظهر له فائدة أخرى وهنا لم يظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر
والسؤال والجواب في الاطول (قوله كانت مطابقة للقراءة الثانية) كما هو الواجب في القراآت المتطابق
لكن جهة التطابق مختلفة لان القصر في الاولى من انما وفي الثانية من التعريف الجندى (قوله والا) اي والا
تكن انما متضمنا معنى ما والا لم تكن أي الاولى مطابقة لها اي للثانية لا فادتها اي الثانية القصر دون
الاولى (قوله وحرم) دافع على رفع ومبنيا حال من حرم وفي نسخة وحرم مبنى فتكون الواو للحال
(قوله وان تكون موصولة) وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاول والتعريف على الثاني

في اختيار كونها موصولة، اذ الرجاء اختيار انما افادة (واقول انما اثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
أي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لا ثبات قيا. هو نفي ما سواه من القعود ونحوه
وأما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لا ثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحة
انفصال الضمير منه) أي مع انما نحو انما يقوم انا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذرهما الا
بأن يكون المعنى ما يقوم الا انا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال
ببيت من هو من يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال (قال الفرزدق أنا الزائد) من الزود وهو الطرد
(الحامي الذمار) أي العهد وفي الأساس هو الحامي الذمار اذا جئ ما لم يحمله أليم عليه وعنف من جماعه وحريته
(وانما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي) لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو
قال وانما أدافع

(قوله في اختيار كونها موصولة) أي حيث لا وه والمطابق لقراءة الرفع لما مر فانه مبني على ان ما موصولة
اذ لو كانت كافة لم تستند في افادة قصر الى ما مر في تعريف المسند بل ان تضمنه معنى ما والاكتفا في القراءة
النصب تأمل سم وكتب أيضا مانصه وعلى تسليمه يقال السبب ابقاء الى عامله (قوله ولقول النحاة) صح
الاستدلال بكلام النحاة لأنه يستنبط من كلام العرب (قوله انما اثبات ما يذكر بعده الخ) أي الحكم
الذي يذكر بعده وكتب أيضا مانصه والاثبات والنفي المذكوران معنى ما والا فانما متضمنة لبعثهما
ولاشك ان سائر طرق القصر فيها الاثبات والنفي وانما صرحوا به في انما لخصتهما فيه بخلاف العطف وما
والا وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاة (قوله أي سوى ما يذكر بعده) أي نفي ما يقابله كما سيظهر
وصرح به في الأطول (قوله ونحوه) كالا ضطجاع (قوله ونفي ما سواه) من قيام عمرو وبكر وغيرهما فا
سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينبغي كل حكم سواء مطول ولا
ينافي هذا كون قصر الصفة قد يكون حقيقة لان كونه حقيقة باعتبار عموم المنفي عنه وان كان الحكم
المنفي خاصا (قوله ولصحة انفصال الضمير) لم يقل ولوجوب انفصال الضمير مع أن الحق ما عليه ابن مالك
وجوبه اذا أريد الحصر في الضمير نظرا الى الحالة الثانية وهي اتصال الضمير اذا أريد الحصر في الفعل نحو
انما قلت وقول سيدي به اذ الفصل ضرورة بناء كما في يس على ان انما ليس للحصر كما هو المنقول عنه وهو
خلاف ما عليه الجماعة وقول الرجاء يجوز انما الفصل والوصل بناء على انه يجوز وجود قرينة ظاهرة غير الفصل
على الحصر في الضمير في وصل انكالا على تلك القرينة ولا يخفى بعد ذلك فتبين ان الحق ما قاله ابن مالك ولا
عبارة بتشريع أبي حيان عليه فانه في غير عمله وكتب أيضا قوله واهية الخ فيه دور لأن صحة الانفصال متوقفة
على التضمن كما قال الشارح وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال لاستدلالنا بها عليه وقد يجاب
 باختلاف الجهة فالنوقف الاول توقف حصول والثاني توقف معرفة وكتب أيضا على قوله ولصحة انفصال
الضمير ما نصه في مقام لا يصح الفصل فيه بدون انما (قوله الا بأن يكون المعنى) وعند الاتصال بأن تقول انما
أقوم يفوت هذا المعنى فالمانع من اتصال معنوي لا لفظي (قوله وعامله) انظره مع أن يقوم الغائب وانا
للمتكلم الا ان يقال الفاعل في الحقيقة محذوف أي ما يقوم احدا الا انا (قوله ثم استشهد الخ) لا يقال لاشاهد
فيه على ذلك لجواز ان يكون الضمير ليس فاعلا بل تأكيذا للفاعل الذي هو ضمير مستتر ليصح العطف عليه
لأننا نقول بمن كونه تأكيذا بداءة الفعل بغير المزمرة مع ان صحة العطف يكفي لها فاصل ما وهو مانع
احسابهم على انه لو كان الامر كذلك لم يفهم كون الغرض حصر المدافع كما بينه الشارح (قوله ولهذا
صرح باسمه) تقوية لاشادد (قوله أي العهد) وعليه فالمراد بالحماية الوفاء بالعهد والمراد بالعهد ولو ضمنا
كالعهد يحفظ الزوج زوجته وماله وولده (قوله وانما يدافع) ليست الواو بعاطفة لأن الجملة تذييلية

عن احسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز أن يقال أنه محمول على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال إنما يدافع عن احسابهم أنا على أن يكون أنا تأكيد وليست ماموصولة وأنا خبرها إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما (ومنها التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدا والمعمولات على الفعل (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف (تميمى أنا) كان الأنسب ذكر مثالين لأن التيمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والالم يصلح لقصر القلب (وفي قصرها

والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كأنه قيل أن الذائد الخايم لاني شجاع مطاع قال السيرامى والقصر في إنما محتمل للأقسام الثلاثة بحسب اعتقاد المخاطب يس (قوله عن احسابهم) جمع حسب وهو في الأصل المفخرة والمراد العرض ونحوه (قوله لما كان غرضه الخ) وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج وهو في قرينة المدح فاندفع ما قد يقال في كلامه مصادرة لأنه أخذ الدعوى في الدليل لأن كون المراد حصر المدافع لا المدافع عنه وكونه لو قال إنما يدافع عن احسابهم لصار المعنى الخ مبنى على تسليم افادة إنما الحصر التي هي الدعوى (قوله وأخره) أي عن قوله عن احسابهم (قوله وهو ليس بمقصود) لما فيه من القصور في المدح مع أن المقام مقام المبالغة لأنه في معرض التفخيز وعد المآثر (قوله ولا يجوز أن يقال) في دفع الاستشهاد (قوله لأنه كان يصح الخ) لا يأتي إلا على قول ابن مالك أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة لا على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشر (قوله على أن الخ) فان قلت كيف يجوز حينئذ عطف أو منلى على المستتر في أدافع مع أنه لا يصح أدافع منلى قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة مع أنه لا يصح أسكن زوجك وخلاصته أنه يغتفر في التواني ما لا يغتفر في الاوائل فترى (قوله وليست ماموصولة) منع لسؤال وارد على استشهاد المتن بالبيت وكتب أيضا ما نصه بمعنى الذي فلا يكون مانع فيه وإن أفاد الحصر (قوله إذ لا ضرورة في العدول الخ) فيه يوجد العدول بأن المراد الوصف أي أن قويا يدافع أنا كما أشار اليه صاحب الكشف في ما في آيات سورة الكافرين وغيره فترى أي وما تستعمل في صفات من يعلم (قوله عن لفظ من) مع كونها المستعملة في العالم كما هنا لاسيما والمقام مقام مفاخرة وأيضا وكانت موصولة كتبت مفصولة من أن (قوله أي تقديم ماحقه التأخير) سواء بقي بعد التقديم على حالة كما في زيد اضربت أو لا كما في أنا كفيت مهمك كذا في شرحه للمفتاح وهذا ظاهر على قول السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون أنا في الأصل تأكيد كيدا كما سبق تحقيقه إلا أنه غير ظاهر على رأي المصنف فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وإن كان من قبيل القار فتقييد التقديم بما حقه التأخير غير مناسب هنا لأن يبنى على الأعم الأغلب فترى (قوله ماحقه التأخير) خرج به ما وجب تقديمه لصدارة كائن ومتى كما مر عند قوله المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا كذا في يس (قوله كان الأنسب الخ) في بعض الشروح ان قوله المصنف تميمى أنا وقصر تعيين إذا كان المخاطب يرددك بين قيس و تميم وقصر قلب إذا كان ينفك عن تميم ويلحقك بقيس وقصر افراد إذا كان يعتقد أنك تميمى وقيسى من جهتين أهوبه يعرف ما في كلام سم ويوافق ما في بعض الشروح قول المطول أنه يصلح لاعتباره مقابلا لالسلب التيمية فيكون قصر قلب ولا اعتباره مقابلا للقيسية كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افراد إذا لا منافاة بين النسبة الى قبيلتين فان النسبة تكون بالولاء وبالنسب كذا في يس فتعبر الشارح بالانسب لا مكان صلاحية المنال لها على ما ذكر (قوله ان تنافيا) أي إذا جعلنا المتبر في النسب طرف الاب فقط كما هو المعروف وقوله والأي وان لم يتنافيا أي إذا جاوزنا في النسب

أنا كفيت مهمك) أفراداً وقلباً وتعييناً بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق) الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر (تختلف من وجود دلالة الرابع) أي التقديم (بالفحوى) أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك (و دلالة الثلاثة الباقية بوضع لأن الواضح وضعها المعان تفيد القصر (والأصل) أي الوجه الثاني من وجود الاختلاف أن الأصل (في الأول) أي طريق المعطف (النص على المنفى والمنفى كما عرف فلا يترك) النص عليهما (لا كراهية الاطناب كما إذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو زيد يعلم النحو وعمره وبكر فقول فيهما) أي في هذين المقامين (زيد يعلم النحو لا غير) أما في الأول فمعناه لا غير النحو أي لا التصريف والعروض وأما في الثاني فمعناه لا غير زيد أي لا عمره ولا بكره وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيهاً بالغايات وذ كر بعض النحاة أن لا في لا غير

اعتبار الام (قوله أنا كفيت مهمك) ان قلت الكلام في تقديم ما حقه التأخير وأنا مبتدأ حقه التقديم قلت بلا حظاً أنه في الأصل تو كيد تقديم وجمل مبتدأ كما سبق عن السكاكي والمصنف لم يرتض به فليس فيه تقديم ما حقه التأخير عنده وإن أفاد التخصيص كما قررناه آنفاً ذ كذا في يس (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الأولى بحسب حال المخاطب إذا المخاطب في قصر التعيين لا اعتقاده بل هو شك (قوله فدلالة الرابع) وكذا دلالة لا زيد المنطلق (قوله بالفحوى) كسلي وجرأ وعشرأ وهو مفهوم الكلام ومذهبه أطول (قوله أي بمفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الأصول لأن الفحوى عندهم مفهوم موافقة وما نحن فيه مفهوم مخالف (قوله بمعنى الخ) بيان لطريق فهم القصر من التقديم (قوله والباقية) بالجر عطفاً على الرابع كما به عليه الشارح فقيه عطف مع مولى عاملين مختلفين قاله في الأطول (قوله بوضع) إلا أن أحوال القصر من كونه أفراداً وقلباً وتعييناً إنما تستفاد منها بمعونة المقام وهي المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع (قوله وضعها المعان تفيد القصر) أي اثبات المذكور ونفي ما سواه في كل من ثلاثة وهذا يفيد القصر أي يستلزم القصر والاختصاص وكتب أيضاً قوله وضعها المعان تفيد القصر فإن حرف النفي وضع للنفي وحرف الاستثناء للأخراج عن حكم النفي ويلزم من اجتماعها قصر وهكذا غيره أطول ومنه يعلم ما في كلام الحفيد هنا فتدبر (قوله كما مر) من الأمثلة فإن في المعطوف عليه هو المنفى والمعطوف هو المنفى وفي بل بالعكس مطول (قوله لا كراهية الاطناب) أي في مقام الاختصار أو لتأتى الانكار عند الحاجة أو قصد الإبهام أو نحو ذلك كما في يس (قوله كما إذا قيل زيد يعلم النحو الخ) قد يقال في هذا المثال نص عليهما إلا أو لفظ غير ونحوها عبارة عن المنفى ويجاب بأن المراد بالنص التصريح وليس في ذ كر غير ونحوها تصريح بالمنفى بل هو مذ كور معهما إجمالا لعدم دلالتها على المنفيات بخصوصها فليتأمل سم وقال في الأطول ورد بما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصاعلي المنفى كما إذا قصد القصر الحقيقي فلذا أقيده بقوله إذا قيل فاعرفه اه (قوله فنقول فيهما) أي رداعلي القائل مامر (قوله لا غير) فيه جرى على القول بجواز حذف ما أضيف إليه غير إذا وقعت بعد غير ليس وهو الصحيح المؤيد بالسماع خلافاً لن زعم أن قولهم لا غير لحن واعلم أن كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند المبرد على أنه خبر ليس واسمه محذوف تقديره ليس معلومه غير النحو وفي محل رفع عند الزجاء على أنه اسم ليس وخبره محذوف تقديره ليس غير النحو معلومه وأما غير في لا غير فمحلهما بحسب المعطوف اه سم باختصار (قوله أي لا لا التصريف) فيكون من قصر الموصوف (قوله أي لا عمره) فيكون من قصر الصفة (قوله وبنى على الضم) هذا هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فيبنونه على الفتح نحو لا ريب فيه يس (قوله وذ كر بعض النحاة) المراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضى فزرى وكتب أيضاً قوله وذ كر الخ أراد على عهد

ليست عاطفة بل لفي الجنس (أو نحوه أي نحوه لا غير مثل لا ماسوا ولا من عداه وما أشبه ذلك) (و) الأصل
(في) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط) دون التي وهو ظاهر (والنفي) أي الوجه الثالث من وجوه
الاختلاف أن النفي بلا العاطفة (لا يجمع الثاني) أدنى النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الاقائم لاقاعد وقد
يقع مثل ذلك في كلام المصنفين (لأن شرط النفي بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك النفي (منفيا قبلها
بغيرها) من أدوات النفي لأنها موضوعة

المصنف لها من طرق العطف سم وكتب أيضا قوله وذكر بعض النجاة الخ وعليه فهي معطاة حكم
العاطفة من افادة القصر وعبارة سم قوله ليست عاطفة ينبغي على هذا أن القصر حاصل أيضا لحصول
العطف في المعنى اه وفي يس أن الكلام على هذا ليس من طرق القصر ونقله عن الأطول لكن الوجه
الاول (قوله بل لنفس الجنس) والخبر محذوف أي لا غير عالم أو معلوم له (قوله أو نحوه) معطوف على
مقرول القول وهو جملة زيد يعلم الخ وكان الظاهر أن يقول الشارح أي نحو زيد يعلم النحو لا غير وهو زيد يعلم
النحو لا سواء لكن لما كان الغرض الأهم من قول المصنف أو نحوه بيان أنه لا اختصاص للفظ لا غير هنا
فانه قد يتوهم اقتصر في التفسير على رجوع ضمير نحوه للا غير تدبر يس (قوله مثل لا ماسوا) في الاول
وقوله ولا من عداه في الثاني (قوله والأصل في الثلاثة الخ) قال الفري وكما ترك الأصل الاول كراهة
الاطناب يترك هذا يضافي مثل قولك ما زيد اضربت وما أناقات إذا قصد به قصر الفعل على غير المذكور
لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما يثبت اه بقي أنه يرد عليه ما قاله
ع س أنه يلزم منه أن يكون نحوه مجاء القوم الازيد على خلاف الأصل لأنه نص فيه على النفي والمثبت
جميعا ولم يقل بذلك أحد الا أن يمنع أنه نص فيه على النفي لأنه القوم ولم ينص فيه على الافراد واحدا
واحدا وأجاب بعض الأفاضل بأن الكلام في الاستثناء انفرغ كما صرح به المصنف وأقول إنما خص
المصنف الكلام بانفرغ لأنه محل خفاء كما سيذه عليه يس وفي الأطول الاقتصار على المثبت في النفي
والاستثناء واجب كما ستعرف فلا يصح في - قه أن الأصل فيه ذلك (قوله بلا العاطفة) يعني لامطلق النفي
كما توهمه بعض الشارحين اذ لا دليل على امتناع ما زيد الاقائم وائس هو بقاعد يس وكتب أيضا قوله
النفي بلا العاطفة ليس المراد أن هذا الحكم مختص بالنفي بل بل العطف يبل كذلك لكن المدعى هنا
خصوص من النفي بلا قرينة الدليل والافلاخفاء في امتناع ما زيد الاقائم بل قاعد لكن بدليل آخر لا بما ذكره
اه وكان الدليل الآخر هو ما ذكره من أن بل تنقل حكم ما قبلها الى ما بعدها في المثبت وتقرر حكم ما قبلها
في المنفي وتثبت ضدها لما بعدها على ما فيه يس بتصرف وإنما كان المدعى هنا خصوص النفي بلا لان
انقصوده هو الفرق بين الثاني وبين الآخرين ولا يصح ما زيد الاقائم بل قاعد لا يصح انما زيد قائم بل
قاعد وتبيحى أنابل قيدي كما في الأطول (قوله لا قاعد) انظر هل يصح بدل لا قاعد لا عمرو مثلا شيخنا
وأقول الظاهر أن لا يصح لأنه وان لم يكن المعطوف بهاء فما قبلها السكتة بهم أن النزاع في قيام زيد وعمرو
لا في قيام زيد وقعوده الذي هو فرض الكلام يس (قولا) وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين) لافي
كلام الله تعالى بل ولا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم مطول وفيه انه وقع في كلام الزمخشري
وهو ممن يستدل بتركيبه عند الشارح والسيد وغيرها الا أن يقال لعل هذا منه مذهب له يخالف
للجمهور فلا يستدل به فانه انما يستدل بكلامه فيما لم يخالف الجمهور س سم وفي الأطول وما ينبغي
أن ينظر فيه نظر من يسلك في المازدانة ما يكاد يشبه بالجمع بين لا والنفي والاستثناء وهو ما يؤكده النفي
والاستثناء وهو في صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة جى بها للتأكيديس الا ومنه قول الكشف

لأن تنفيهما أو جبهته للمتبع لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيت به وهذا الشرط مفقود في النفي والامتناء
لأنك إذا قلت ما زيد القائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم
ولا مضطجع ونحو ذلك فإذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئاً هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام في
ما يقوم إلا زيد وقوله بغيرها يعني من أدوات النفي على ما مرح به في الفتح واثبتته الاحراز عما إذا كان
منفياً بفحوى الكلام أو علم التكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيجي في انما لا يقال هذا يقتضي جواز أن يكون
منفياً قبلها بلا العاطفة الأخرى نحو جاءني الرجال لا النساء لا هذا لا نقول الضمير لذلك الشخص أي
بغير لا العاطفة التي نفى بها ذلك النفي ومعلوم أنه يمتنع نفية قبلها بالامتناع أن ينفي شيء بلا قبل الاتيان بها
وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذي غيره فإن المهروم منه أنه لا يؤذي غيره سواء كان لذلك الغير
كرماً أو غير كريم (ويجاء النفي بلا العاطفة (الآخرين) أي انما والتقديم (فيقول انما أنا نعيمى لا قيمى

وما هي الشهوات لا غير فانه لم يقصد عطف الغير على الشهوات بل جعل لا غير جملة مستقلة تأكيداً للقصر
وأراد به لا غير الشهوات موجودة فكانه قيل ما هي الشهوات ما هي الشهوات وكيف لا يسمى هذا
المسلوك مزدلفة وقد عده الشارح المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين وأوضح به دعوى أنه مما يكثر
في الكشف ونكاد أي نجترى بأنكار الوقوع فيه ولا تخاف اه مع حذف (قوله لا لأن تنفيهما أو جبهته
للمتبع) هذا ظاهر في مثل جاءني زيد لا عمرو ولكنه يشكل بمثل زيد قائم لا قاعد لأن المنفي به القاعد وهو
لم يوجب للمتبع أي القائم والجواب أنه نفى به اثبوت القاعد لزيد بعد إيجاب ثبوت القاعد لزيد فقد وقع
للمتبع إيجاب الثبوت لزيد وهذا الثبوت منفي بلا عن التابع كذا في الحفيد وغيره وقال في الأطول
كان مرادهم نفى ما أوجب للمتبع عما بعدها ونفى ما بعدها عما أوجب له المتبع أو نفى التعلق بما
بعدها بعد التعلق بالمتبع ليشمل جاءني زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد وضررت زيد لا عمرو إلا أنهم تسامحوا
في البيان واكتفوا بذكر المعنى في العطف على المسند اليه واعتمدوا على المقايضة لظهور الحال بعد هذا
الفرد من البيان (قوله ونحو ذلك) كما استلحق (قوله هو منفي قبلها بما النافية) فزعم التكرار (قوله
وكذا الكلام في ما يقوم إلا زيد) نفيت القيام عن عمرو وبكرو غيرهما فلا يصح أن تقول ما يقوم إلا زيد
لا عمرو وكتب أيضاً ما نصه من قصر الصفة على الموصوف والاول أغنى ما زيد الا قائم من قصر الموصوف
على الصفة (قوله لا يقال الخ) حاصله أن مراد المصنف بقوله بغيرها غير نوع لا وحيد إذ يكون المثل المذكور
صحيحاً وقوله لا نقول الخ حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها فلا يصح المثل (قوله هذا
يقتضي جواز الخ) لأن المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون ذلك المنفي منفياً قبلها بغيرها (قوله أي بغير لا
العاطفة الخ) وفي المثل المذكور نفى بغير شخص لا الأولى هذا الداخلية في جملة النساء المنفية فيفيد كلام
المصنف بطلان هذا المثل لا جوازه (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال على هذا الجواب يقتضي كلام
المصنف جواز أن يكون منفياً قبلها بشخصها لأن الامتناع أن يكون منفياً قبلها بغير شخصها وحاصل
الجواب أن هذا مدفوع لأنه معلوم أنه يمتنع نفية قبلها بشخصها (قوله وهذا كما يقال الخ) مرتبط بقوله
الضمير لذلك الشخص واستدل عليه (قوله فإن المهروم منه أنه لا يؤذي غيره) لأن الضمير في لا يؤذي غيره
راجع لشخص الكريم لا إلى نوعه حتى يكون المعنى لا يؤذي غير الكريم أن هذا النوع فيصدق بأذيته لغير
الكريم (قوله ويجامع الآخرين) بقى أنه حينئذ يسند القصر إلى أيهما وفيه تفصيل فنفى لامع انما نحو
انما ضربت زيد لا عمرو يسند إلى انما اتفاقاً من الشارح والسيد لأنها أقوى في لامع التقديم نحو زيد
ضربت لا عمرو يسند إلى التقديم اتفاقاً أيضاً منهما واختلاف في التقديم وانما فذهب الشارح إلى أنه يسند

وهو يأتي لا عمر ولا النفي هما) أي في الأخيرين (غير مصرح به) كافي النفي والاستثناء فلا يكون النفي بلا العاطفة منفيا بغيرها من أدوات النفي وهذا (كما يقال امتنع زيد عن الجي لا عمرو) فانه يدل على نفي الجي عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وإماما معناه الصريح إيجاب امتناع الجي عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الإيجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن الجي من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة أن النفي بلا العاطفة منفى قبلها بالنفي الضمني كافي إنما أنا نعيم لا قيدي إذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن الجي على نفي شيء عمرو ولا ضمنا ولا صريحا قال (السكاكي شرط مجامعة) أي مجامعة النفي بلا العاطفة (الثالث) أي إنما (أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف) لتحصل الفائدة (نحو) إنما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لأن الاستجابة لا تكون إلا لمن يسمع بخلاف إنما يقوم زيد لا عمرو إذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال (عبد القاهر لا تحسن) مجامعة (الثالث) (في)

إلى التقديم لأنه أقوى وعكس السيد لأن إنما أقوى من سم والفتوى وقوله لأنه أي التقديم أقوى هذا ما ذكره الشارح في شرح الفتح وذكروا في المطول أن إنما أقوى وقال في الأطول الأظهر أن النفي لا يجمع التقديم الذي للقصر ولا إنما للقصر بل يحمل إنما على التأكيد كما هو أصل وضع أن التأكيد بما ومنه إنما زيدا ضربت فان إنما فيه ليس للقصر كقول أبي الطيب * إنما لذة ذكراها* ويحمل التقديم على مجرد الاهتمام فلذا أجاز الجمع بين التقديم ولا وإنما ولا والنفي والاستثناء نص في القصر فيلغو العطف معه فلذا لا يجمعه (اه) قوله وهو يأتي لا عمرو) قال في المطول والتثنية بنحو زيد ضربت لا عمرا أحسن قال السيد لا احتمال أن يقال هو يأتي لا عمرو باب التقوى دون التخصيص فلا يكون هناك إلا طريق العطف فقط إلا أن هذا الاحتمال مرجوح لأن قوله لا عمرو يدل على أن المقام مقام تخصيص فكان التثنية به حسنا لا أن التثنية بما ليس فيه احتمال أحسن (قوله كافي النفي والاستثناء) راجع للنفي وكتب أيضا قوله كما في النفي والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن النفي مصرح به أطول (قوله إيجاب) المراد به الوجوب أي الثبوت (قوله امتناع الجي عن زيد) في العبارة قلب والأصل امتناع زيد عن الجي كافي المتن فتدبر (قوله نفيا لذلك الإيجاب) أي عن التابع (قوله والتشبيه الخ) عبارة الأطول بد قول المصنف كما يقال امتنع زيد عن الجي لا عمرو مانصه فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجيء زيد لا عمرو وللفرق بين النفي المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة النفي الأخيرين دون الثاني فلا يرد أنه لا يصح نظيرا لما سبق لأن النفي بلا ليس منفيا قبلها فيه بخلاف ما سبق (قوله من جهة أن النفي الضمني الخ) فيه أن المشبه به بل والتشبيه لا يفيد أن النفي الضمني ليس في حكم الصريح فكان الأولى والأظهر أن يقول من جهة أن النفي فيه غير مصرح به بل ضمني ويؤيده قوله قبل فانه يدل على نفي الجي عن زيد الخ فتدبر (قوله شرط مجامعة) الثالث أن لا يكون الوصف مختصا بظاهره أن هذا لا يشترط في صورة التقديم فيصح أن تقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع ثم هذا الشرط في قصر الصفة على الموصوف قال السيد وقد يقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفي بلا العاطفة الطريق إنما أن لا يكون الموصوف في نفسه مختصا بتلك الصفة فلا يجوز ألا يحسن أن يقال إنما المتقى يسلك منهاج السنة لا طريق البدعة (اه) وفي الأطول يشترط أيضا أن لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال إنما الزمن قائد لا قائم فترك بيانه ظهور حاله بالمقايسة (اه) (قوله أن لا يكون الوصف مختصا الخ) قال في الأطول ولا يذهب عليك أنه لا يتصور القصر في الوصف الظاهر الاختصاص إلا للتزليل المخاطب منزلة الخفي أو المتردد لداع (قوله بالموصوف) (الباء) داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال أطول (قوله لأن الاستجابة) قيل عليه إذ صرح

الوصف (المختص كما تحسن في غيره وهذا أقرب) إلى الصواب إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثاني) أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أي الحكم الذي يستعمل فيه النفي والاستثناء (مما يجعله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أي إنما فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز وفيه بحث لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصير بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مراده أن إنما تكون الخبر من شأنه أن لا يجعله المخاطب ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح (كقولك لصاحبك

قصره بانماضا المانع من صحة العطف يس (قوله كما تحسن قيد في تحسن المنفى فيفيد كلامه أن في مجامعته الوصف المختص أصل الحسن (قوله إذ لا دليل الخ) فيه أنه تقدم منع ما زيد إلا قائم لا قاعد فلم لا يجوز عند قصد التحقيق والتأكيد يس (قوله وأصل الثاني الخ) وجهه الاختصار في هذا الاختلاف على الثاني والثالث كأنه لأن الأول والرابع مستويا بالنسبة بالمعلوم والمجهول فوجه الاختلاف انقسام الطرق ثلاثة أقسام فلا يرد أنه في هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل الطريقين أطول (قوله أي الحكم) عبارة الأطول أن يكون ما استعمل من الاسناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو غير قصر وفسره الشارح بالحكم (قوله الذي استعمل فيه الخ) إشارة إلى أن اللام بمعنى في وان ضمير استعمل لغير ما فهي صلة جرت على غير ما هي له ولا يبرز لآمن اللبس وأيضا عدم الأبراز مع الفعل جائر اتفاقا وانما الخلاف مع الوصف على ما نقل عن الراعي لكن رأيت في التصريح وجمع الجوامع حكاية الخلاف مع الفعل أيضا (قوله مما يجعله المخاطب وينكره) فان قلت جهل المخاطب بما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لأن المراد به الانكار التام كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ فزري وكتب أيضا ما نصه الجهل ظاهر في جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهرا في قصر التعيين إذ المتردد لانكار عنده ثم رأيت في الأطول ما نصه مما يجعله المخاطب وينكره فاستعمله في قصر التعيين على خلاف الأصل إذ لا انكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره لكفاء اه ولو اكتفى الخ أنظره مع قول سم ظاهر كلام المصنف أنه لا بد من الجمع بين الجهل والانكار وأنه لا يأتي الثاني وعليه فالعلة إذا وجد الثاني فقط كان من التنزيل الآتي اه (قوله وفيه بحث) اعتراض على قوله بخلاف الثالث قال في الأطول الاشكال لانه يصح أن تكون انما غالبا فيما ينزل منزلة المجهول دون النفي والاستثناء ويكون النفي والاستثناء غالبا في المنكر وربما يستعمل في معلوم منزل منزلة المجهول كما أنه ربما استعمل انما في مجهول منزل منزلة المعلوم ومآل تنزيل المجهول منزلة المعلوم في التنزيل المجهول والحقيقي منزلة المجهول الادعائي كما أن مآل تنزيل المعلوم منزلة المجهول في النفي والاستثناء تنزيل المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى كمال لطافة هذين التنزيلين ودقتهما (قوله سوى لازم الحكم) وهو العلم بأن يعرف الحكم (قوله ما شأنه أن لا يجعله المخاطب ولا ينكره) ولكنه جاهل ومنكر له بالفعل كما يدل عليه قوله حتى أن إنكاره الخ (قوله وعلى هذا) أي التأويل المذكور (قوله كقولك الخ) تمثيل لأصل الثاني أعني النفي والاستثناء وكتب أيضا قوله كقولك الخ قال في المطول دخولا على تمثيل المصنف مانصه ثم أنه قد يترك كل من الاصلين اخرجاً للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار إلى أمثلة الاصلين وتركها بما بقوله كقولك الخ أي إلى المصنف الآتي مؤكدا

وقد رأيت شعباً من بعيد ما هو إلا زيد إذا اعتقده غيره) أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد (مصر) على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار مناسب فيستعمل له) أي لذلك المعلوم (الثاني) أي النقي والاستثناء (أفراد) أي حال كونه قصر أفراد (نحو وما محمد إلا رسول أي مقصور على الرسالة لا يتعد أهالي إلى التبري من الهلاك) فالخطابون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عاقلين بكونهم مقصوراً على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكاً عظيماً (نزل استعظامهم هلاكاً منزلة إنكارهم إياه) أي الهلاك فاستعمل له النقي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الأشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه عليه الصلاة والسلام (أو قلباً) عطف على قوله أفراد (نحو أن أنتم إلا بشر مثلنا) فالخطابون وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشر أو لامتكبرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

بما ترى (قوله وقد رأيت) الأنسب رأياً (قوله شعباً) بفتح شين وكسر ياء وقديسكن أي شخصاً كذا في الصحاح أطول (قوله من بعيد) وشأن البعيد أن يجهل وينكر (قوله إذا اعتقده غيره) فهو قصر قلب وكتب أيضاً قوله إذا اعتقده غيره أي غير زيد بأن يكون زيد أو عمر أو أيكون عمر أو أمانال يحتمل القسمين أطول (قوله وقد ينزل المعلوم) أي الحكم المعلوم منزلة الحكم المجهول وكتب أيضاً قوله وقد ينزل المعلوم مقابل لقوله وأصل الثاني الخ (قوله لا اعتبار مناسب) بتووين اعتبار أي لا أمر معتبر مناسب للمقام (قوله فيستعمل له) أي فيه على ما صنع الشارح ويحتمل رجوع الضمير للتزويل فتكون اللام للتعليل (قوله أي حال كونه) أي كون الثاني وقوله قصر أفراد أي دال قصر أفراد وكتب على قوله أي حال كونه مانصه أو لأجل الأفراد (قوله أي مقصور على الرسالة) فهو مقصور الموصوف على الصفة وفي قوله لا يتعداها الخ (إشارة إلى أن القصر اضافي) (قوله من الهلاك) أي الموت (قوله نزل استعظامهم الخ) أي فإز من تنزل عليهم منزلة الجهل فلا يرد أن الملائكة دعوى تنزل المعلوم منزلة المجهول تنزل عليهم منزلة الجهل لا تنزل استعظامهم منزلة إنكارهم أطول وكتب أيضاً قوله نزل استعظامهم لا شك أن المعلوم هو عدم التبري من الهلاك فالمناسب لقوله وقد ينزل المعلوم الخ أن يقول فنزل المعلوم وهو عدم التبري منزلة المجهول لا استعظامهم هلاكاً فكأنهم منكرون ليجري الكلام على سنن واحد فتأمل (قوله فاستعمل له) أي فيه في ذلك الحكم المعلوم وهو إثبات الرسالة مع نفى التبري من الهلاك (قوله والاعتبار المناسب الخ) قال في الأطول ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل في الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والأقرب عندي أنه قصر قلب أي وما محمد إلا رسول لا إله نزل استعظامهم هلاكاً منزلة دعوى الوهية لأن البقاء يخص الإله وكل شيء هالك إلا وجهه واعتقاد الألوهية يتنافى باعتقاد الرسالة اه وهذا كما على أن معتمد القصر ليس الصفة أعني قد دخلت من قبله الرسل وفي الكشف كقول السيد إشارة إلى أنهم معتمدون فكأنه قيل وما محمد إلا يخلو كما دخلت الرسل قبله نزل استعظامهم هلاكاً منزلة إنكارهم إياه نحو طوبوا على طريق قصر القلب (أن أنتم إلا بشر مثلنا) خاطبهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم رسل الذي هو مرادهم لأنه في زعمهم أبلغ إذ كانوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأنتم لا تعدون إلا تصاف بهم إلى الاتصاف بنقيضها الذي ثبتت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقيل أنه يمكن أن يكون قصر أفراد جرياً على الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون وقصر القلب بلا تنزيل أيضاً بأن يكون المراد ما أنتم إلا بشر مثلنا لا بشر أعلى منا بالرسالة ع ق وكتب أيضاً ما نصه قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال

(لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة والبشرية فقبلوا هذا الحكم وقالوا ان أنتم الابرار مثلنا أي مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا لتنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصودين على البشرية حيث قالوا ان نحن الابرار مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله (وقولهم) أي قول الرسل المخاطبين (ان نحن الابرار مثلكم من باب مجازاة الخصم) وارضاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر الخصم) من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أي اسكات الخصم والرامة (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيت من كوننا بشرا حق لا ننكره ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا اثبتوا البشرية لانفسهم وأما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم (وكقولك)

السابق بأن المشأ في التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب وفي السابق حال المخاطب فقط ولا يخفى أنه وهم لان المشأ في التنزيل مطلقا مخافة علم المتكلم لما عليه المخاطب الا أنه في السابق علمه مطابق للواقع وهنا غير مطابق ونأتيك ببحت شريف نظنه موهبة رؤوف لطيف وهو أن ما جعلوه تنزيلا يحتمل أن يكون على مقتضى الظواهر ويكون الكلام من قبيل الكتابة فيكون أن أنتم الابرار مثلنا بمعنى أن أنتم الابرار مثلنا لا استلزام البشرية نفى الرسالة فذكر البشرية وأريد انتفاء الرسالة فنفى الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف في مقام التنبيل أن أنتم الابرار مثلنا تريدون أن تصدونا الآية دون ما أنتم الابرار مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إلما في الأول من الاشكال الذي أجاب عنه بقوله وقولهم الخ أطول ببعض تلخيص (قوله لا اعتقاد القائلين الخ) هذه هو الاعتبار المناسب (قوله على دعوى الرسالة) النافية للبشرية على زعم القائلين (قوله لما اعتقدوا الخ) فبنى القصر هنا على حال المتكلم والمخاطب وفي المثال السابق على حال المخاطب فقط (قوله من التنافي الخ) بيان لما (قوله فقبلوا) أي القائلون (قوله المخاطبين) أي بأن أنتم الابرار مثلنا (قوله من باب مجازاة الخصم أي الجري معه وعدم مخالفته في السلوك) (قوله بتسليم بعض مقدماته) هو كونهم بشر الا يقال لا معنى للمجازاة هنا لانها إنما تكون فيما يخالف الواقع عند المجهر فيسهل على سبيل التنزل وهنا ليس كذلك اذ بشريتهم موافقة للواقع بلا خلاف لانا نقول المجازاة تكون بوجهين أحدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التنزل ثانيها الاعتراف بمقدمة موافقة للواقع والتبكي في هذا باعتبار الإشارة بتسليمها الى أنها لا دخل لها في المطلوب كالبشرية هنا سم باختصار وكتب أيضا قوله بتسليم بعض مقدماته لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة الى اصغائه لما يلي اليه بعد ذلك فيعثر مما يلي اليه بعد ذلك وينفجهم وأما اذا عورض من أول وهلة فربما كان سببا لتفريته وعدم اصغائه وعناده (قوله من العثار) أي لامن العثور وهو الاطلاع (قوله اسكات الخصم والرامة) بأنه يترتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطاعيته في الظفر ما ينتقطع به اما باظهار أن ما سلم له لا يستلزم مطلوبه كما هنا وأنه يستلزم ما يناقض المطلوب كما نقل في آية قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (قوله على وفق كلام الخصم) أي في الصورة فانه أقوى في المجازاة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر ألا ترى إلى قولهم ولكن الله يمين على من يشاء من عباده سيد وحاصل توجيه الشارح أن الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل التجريد وإنما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم ولا حسن التوجيه بأن مرادهم القصر أعني اثبات البشرية ونفي الملكية لا نفى الرسالة فمرادهم ما نحن

عطف على قوله كقولك اصادك وهذا مثال الاصل انما أى الاصل فى انما ان استعماله فيما لا ينكره المخاطب كقولك (انما وأخوك) ان يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد أن ترنقه عليه) أى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقة مشفقة على أخيه والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لادلى مقتضى الظاهر (وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أى انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصاحون) ادعوا ان كونهم مصاحين أمر ظاهر من شأنه الى لا يجمله المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون لارد عليهم مؤكدا بما ترى) من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم التأكيد بان ثم تعقيبه بما يدل على التدرج والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومزية انما على العطف امة

الابشر منكم لا ملائكة كما تقولون اكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه اذ لا يلزم عن الكون على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر لكن يرد على هذا أن المخاطبين أغنى الكفار لا ينكرون بشرية الرسل حتى يرد عليهم بهذا الحصر أغنى ان نحن الابشر منكم الا ان يجاب بان القصر قد يكون لنكتة غير الافراد والقلب والتعيين ملخصا من سم (قوله عطف على قوله الخ) ولم يعطفه على قوله نحو وما محمد الخ فالتعاضد من الاعتراض الآتى لانه ليس من امثلة التنزيل منزلة المجهول المستعمل فيها النفي والاستثناء حتى يعطف على مثاله السابق فان ذلك لا يلائم قول المصنف بعد وقد ينزل الخ فان دفع ما سم (قوله وهذا الخ) هذا جرى مع المتن وسبأنى القدح فيه يقول الشارح والاولى الخ (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا او عقد قول المصنف بخلاف الثالث من أن انما لا تستعمل الا فى مجهول بالفعل لكنه شأنه ان لا يجمل وانما قال الاول ولم يقل والمتعين او والصواب لا مكان تأويل قول المتن يعلم ذلك ويقر به واى شأنه ان يعلمه ويقر به وهو جاهل بالفعل فيكون من الاخراج على مقتضى الظاهر (قوله لا على مقتضى الظاهر) اى لا يعلم انه اخوه لكن لما لم يشفق عليه نزل منزلة الجاهل نحو طوبى بالقصر (قوله المجهول) اى عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) اى ما من شأنه ان يعلم عند المخاطب بحيث لا يصير على انكاره لا المعلوم بالفعل لان المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر سم (قوله من شأنه ان لا يجمله المخاطب ولا ينكره) وان كان هو جاهلا له ومنكر بالفعل (قوله بما ترى) اى ما تعلمه محققا او بما تبصره اظهور كماله أطول (قوله من ايراد الجملة الاسمية) اى من الجملة الاسمية الموردة لان المؤكد الجملة الاسمية لا يرادها سم فهي من إضافة الصفة (قوله الدال على الحصر) اى حصر السند فى السند اليه فالعنى لامفسد الالهم لما تقرر من أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر السند على السند اليه وتأكيده الرد على الكفار حاصل به أيضا وان كان قصر السند اليه على السند هنا أبلغ في ذلك (قوله ثم تعقيب الخ) عبارة الأطول وهنا تأكيده آخر لم يشتر اليه المصنف وهو توبيخهم وتقريرهم بقوله ولكن لا يشعرون وجعله داخلا فى قوله ما ترى كما يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق ويأباه بيان الايضاح (قوله والتوبيخ) تفسير (قوله ومزية انما) أى شرفها وفضلها (قوله على العطف) واما النفي والاستثناء والتقديم فقيمهما تعقل الحكيم أيضا فلما ظهر هذه المزية لانما عليهما ولذلك لم يتعرض لهما مع انهما على التقديم مزية من حيث احتمال كون التقديم معمولا لشيء آخر وعلى النفي والاستثناء من حيث توقف الاستثناء فى الازدادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف ان صورة العطف تحتل الاستتلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكيم بواسطة ذلك الارتباط علق والحاصل

يعقل منها) أي من انما (الحكماء) ادنى الاثبات المذكور وانفي عما عداه (معاً) بخلاف العطف فانه يفهم منه
 اولاً الاثبات ثم انفي نحو زيد قائم لا قادم او بالعكس نحو ما زينا قائماً بل قائداً (واحد من واقعها) أي هو واقع انما
 (التعريض نحو انما يذكر اول الباب فانه تعريض بذالك كفارة من فرض جهلهم كالمهم فطمع النظر منهم كطمعه
 منها) أي كطمع النظر من البهايم (ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما يقع بين الفعل والفاعل) نحو ما قام
 الازيد (وغيرهما) كالتفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الاصرها أو ما ضرب عمر الازيد والمفعولين نحو ما
 أعطيت زيد الادرها وما أعطيت درهما الازيد او غير ذلك من المتعلقات (فني الاستثناء يؤخر المقصور
 عليه مع اداة الاستثناء) حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمر الازيد ولو اريد القصر على المفعول
 قيل ما ضرب زيد الاصرها ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى
 هذا قياس البواق فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف

ان الاستثناء هو الاخراج فلا بد من ملاحظة المخرج منه فيعقل الحكماء مع الكن تعلقهما معاً في انما أقوى
 منه في النفي والاستثناء لعدم التوقف على شيء فلذا خصت في المتن بالذكر والاحسن ان يقال غير انما لا يعقل
 فيه الحكماء اجمالاً اولاً ملوى وكتب على قوله فقيهما تعقل الحكماء ايضاً معاً ما فيه يؤخذ منه انه كان
 الاحسن ان يقول ومزية غير العطف عليه الا ان يقال انما اكل في هذه المزية منهما كما بينه عرق بقوله مع ان
 لها الخ (قوله يعقل منها الحكماء) أي بحسب الوضع بمعنى ان الواضع وضعها للمجموع فلا يردانه قد يلاحظ
 احدهما قبل الآخر سم (قوله معاً) أي وتعقل الحكماء معاً ارجح اذ لا يذهب فيه الودم الى عدم القصر من أول
 الامر كما في المعطوف مطول (قوله وأحسن مواقعها) أي مواضعها (قوله التعريض) أي الكلام الذي راد به
 التعريض وهو كما يأتي أن يستعمل الكلام في معنى ليلوح بغيره أي يفهم منه معنى آخر عرق (قوله انما يتذكر
 اول الباب) فانما يجزم بانه ليس المراد ظاهره فقط وهو حصر التذكر أي تعقل الحق في اول الباب أي ارباب
 العقول فانه معلوم بل هو تعريض الخ أي فئات الفائدة هو المتوسل اليه (قوله على مامر) أي من كونه
 حقيقياً او اضافياً قصر صفة على موصوف او عكسه (قوله بين الفعل والفاعل) في قصر الفعل على الفاعل
 وبالعكس وقوله كالتفاعل والمفعول في قصر الفاعل على المفعول وبالعكس وهكذا (قوله وغيرهما) من سائر
 المتعلقات سوى المفعول معه فلا يقال ما سرت الا والنيل مثلاً لانه لم يسمع وكذا لا يقع القصر بين الفعل
 ومصدره المأثور كما انما فلا تقول ما ضربت الاضرباً وأما قوله تعالى أن نظن الاظنا فحناء الاظنا ضعيفاً فهو
 مصدر نوتى وذكر في المطول انه يقع التعريض بين الصفة والموصوف والبدل والبدل منه نحو ما جاء في رجل الا
 فاضل وما جاء في أحد الا اخوك وما ضربت زيدا الرأس وما سلب زيد الا ثوبه او ما صرح به من جواز
 التفرغ في الصفات أحد القولين للنجاح عليه الزمخشري وأبو البقاء والقول الثاني عدم الجواز وعليه
 الاختصاص والتمسك كذا في يس (قوله وغير ذلك من المتعلقات) كالحال والتمييز (قوله ومعنى قصر الخ)
 جواب سؤال وهو أن يقال ان الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر نوبتي أي مع
 أن القصر اما قصر صفة على موصوف او العكس (قوله مثلاً) أي او قصر المفعول على الفاعل او أحد
 المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها (قوله قصر الفعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلاً أعني قصر
 الفاعل على المفعول (قوله وعلى هذا) أي على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواق أي
 قياس معنى البواق ومنها القصر بين الفاعل والحال فحناء قصر الفاعل في وقت الفعل على الحال نحو
 ما جاء زيد الا راكباً فحناء المتبادر ان زيدا في زمان المجيء مقصور على صفة الركوب فهو من قصر الموصوف

أو قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي أفرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل) أي جائز على قلة (تقديمها) أي تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونها (بالحال) وهو أن يلى المقصور عليه الأداء (نحو ماضرب الأعمرا زيد) في قصر الفاعل على المفعول (و) ماضرب (الزيد) عمرا (في قصر المفعول على الفاعل) وإنما قال بحالها احترازا عن تقديمها مع ازالتها عن حالها بأن توخر الأداة عن المقصور عليه كقولك في ماضرب زيد الأعمرا ماضرب عمرا الزيد فإنه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى والتمكس المقصود وإنما قل تقديمها بحالها (لاستلزامه سير الصفة قبل تمامها) لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره

على الصفة على المتبادر فقول الشارح فيرجع الخ تفريع على مجموع قوله ومعنى قصر الفاعل الخ وقوله وعلى هذا الخ فقله إلى قصر الصفة ناظرا إلى نحو قصر الفاعل على المفعول وقوله أو قصر الموصوف ناظرا إلى نحو قصر ما جاء زيد إلا راكبا الداخل في قوله وعلى هذا قياس البواق غاية ما فيه أنه اقتصر في البيان على الظاهر المتبادر فلا ينافي أن في قصر الفاعل على المفعول مثلا وجها آخر يقتضى أنه من قصر الموصوف على الصفة كما بين فيما سياتى ملخصا من سم مع زيادته (قوله أو قصر الموصوف الخ) فيه أن المفعول أعم من المفعول عليه الآن يقال قوله قصر الفعل الخ أي أو قصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويكون قوله أو قصر الخ راجعا له وبيان ذلك أن في معنى قصر الفاعل على المفعول وجهين أحدهما ذكره الشارح والآخر قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول فقول الشارح فيرجع الخ في التحقيق إلى قصر الصفة تفريع على ما ذكره فعنى ماضرب زيد الأعمرا ماضرب زيد الأعمرو قوله أو قصر الموصوف على الصفة يرجع إلى الآخر فعنى ماضرب زيد الأعمرا ماضرب زيد الأعمرو وكان الظاهر الأول لأنه يلزم على الثاني كما في سم عن عس الفصل بين الصفة المقصور عليها وقيدتها وتقديم المقصور عليه على الأول أن تأخر قيده عنها ولتصحیح التفريع وجه آخر قدمناه وقوله وعلى هذا قياس البواق أي فعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فعنى ماضرب عمرا الزيدا ماضرب عمرو الزيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فعنى ماضرب عمرا الزيدا ماضرب عمرو الزيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفة لكن الظاهر الأول (قوله ولا يخفى اعتبار ذلك) فإذا قلت في قصر الفاعل ماضرب زيد الأعمرا أن أريده ماضرب زيد الأعمرو دون كل ما هو غير عمرو كان حقيقيا وإن أريد دون خالد كان اضافيا ثم إن أريد الرد على من زعم أن ماضرب زيد عمرو وخالد مثلا كان أفرادا أو على من زعم أن ماضرب زيد عمرو وخالد دون عمرو وكان قلبا أو على من شك في ماضرب زيد منها كان تعيينا وقس سائر المتعلقات على هذا من عرق (قوله بحالها) الباء للملابسة (قوله لاستلزامه الخ) هذا التعليل قاصر لأنه لا يجري في قصر الموصوف كما إذا جعل قولك ماضرب الأعمرا زيدا من قصر الموصوف لتأوله بمعنى ما زيد الأضارب عمرو فهذا لا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وإنما فيه حال التقديم تأخير الموصوف عن جميعها وكذا في قولك ماضرب الزيد عمرا إذا جعل من قصر الموصوف تأويله على معنى ماضرب عمرو والأضارب زيد لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها إنما يلزم عليه حال التقديم تأخيرها عن جميعها فافهم ملخصا من عرق (قوله قبل تمامها) أي في المثالين المذكورين والأقرب أن يجعل على حذف المضاف أي لا يرام استلزامه والافلا استلزام في نفس الأمر لأن الكلام إنما يتم بآخره فوبى وكذا القنرى (قوله لأن الصفة المقصورة على الفاعل) أي قصر المفعول على الفاعل وقوله مثلا أو على المفعول في قصر الفاعل على المفعول

وعلى هذا ففسر وانما جاز على قلة نظر الى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر (ووجهه الجليح)
اي السبب في افادة النفي والاستثناء لقصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك (ان النفي في
الاستثناء المفرغ) الذي حذف فيه المستثنى منه واغرب ما بعد الاستثناء العوامل (يتوجه الى مقدر وهو
مستثنى منه) لأن الالاء اخرج والاء اخرج يقتضي مخرجا منه (عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاء اخرج
(مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر في نحو ما ضرب الازيد ما ضرب أحد وفي نحو ما كسوته الاء اجابة
ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الاء اجابة ما جاء كائنا على حال

وهكذا وقوله هي الفعل الخ هو بالنظر لما قبل مثلاً أعني الصفة المقصورة على الفاعل في قصر المفعول على
الفاعل وقوله وعلى هذا اي البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل (قوله وعلى هذا ففسر) فتقول
في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل
ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله ان النفي في الاستثناء المفرغ الخ) انما اقتصر على بيان الوجه
في النفي والاستثناء لأن وجه القصر في العطف بين وانما راجع الى النفي والاستثناء والتقديم اما راجع
الى النفي والاستثناء أو الى العطف فزيدا ضربت في معنى ما ضربت الازيدا أو زيداً ضربت لا غير واقصر
على البيان في المفرغ لأن البيان فيه يجعله مردوداً الى غير مفرغ فاذا بين فكأنه بين غير المفرغ أيضاً أطول
(قوله يتوجه الى مقدر) قال في الاطول القول بتقدير المستثنى منه ينافي ما يسجيء في بحث الاء ايجاد
والاطناب من أن قوله تعالى ولا يحيق المكر السوء إلا بأهلهم من أمثلة المساواة وما وجهه الشارح به من أن
تقدير المستثنى منه اعتبار نحو دما اليه أمر لفظي هو معزل من نظر صاحب المعاني لأن يراد بالمقدر
في هذه العبارة ما ينساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام فتأمل (قوله عام)
وفي مثل ما اشترت الانصف الجارية يقدر المستثنى منه جزء منها وهو مفهوم كل عام فبطل ما قيل أراد
بالعام ما يتناول الكل نحو هذا المثال اذ المقدر فيه الجارية وكتب أيضاً قوله عام أي ولو عموماً نسبياً
اذ الشرط انما هو عموماً لبعض غير المستثنى فدخل القصر الاضافي والحاصل ان المراد بعمومه في الحقيقي
تناوله جميع الافراد وفي الاضافي تناوله المستثنى والبعض الذي اريد الاختصاص بالنسبة اليه وحينئذ
فلا استدلال على عمومه يتناول المستثنى وغيره ليهتقق الاء اخرج فيه بحث لأن التناول ليهتقق الاء اخرج
يكفي فيه شمول المستثنى وشيء آخر وان لم يكن جميع ما خص المستثنى باعتباره بقى أنه في نحو ما زيد لا يقوم
بمحمل أن يقدر ذلك العام بفعل الا يقوم يسر ملخصاً (قوله مناسب للمستثنى في جنسه) ظاهره يقتضي أن
الجنس غير المقدر مع أنه المقدر فظاهر العبارة غير مراد والمراد أن يكون المستثنى داخلاً في الجنس الذي هو
المستثنى منه المقدر وعبارة الاطول ولا يخفى أن في قوله في جنسه مسامحة لأن المقدر يجب أن يكون جنس
المستثنى لا مشاركة في الجنس فلا تخرج المناسبة في جنسه كما صحت في صفته فالمراد مناسب له في
كونه جنسه وان القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر أهم الاشياء لحصل القصر وايضا
المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاء في احد الازيد ليس مناسباً له في صفته مع افادته القصر
اه وكتب على قوله فالمراد الخ ما نصه اقول كون المستثنى منه جنساً للمستثنى لا ينافي اشتراكها
في جنس اعلى من المستثنى منه فانثناء المسامحة في كلامه ممكن وكتب أيضاً قوله مناسب للمستثنى
في جنسه بأن يقدر فيما جاء الازيد احد لحيوان أو شيء حتى لا ينافي القصر بحجيء حمار وفيما اعطيته
الاء اجابة لباسا حتى لا ينافية اعطاء درهم فالمراد بالجنس ما يعده في تعريف جنساً ويقال للشيء المشارك
للمستثنى فيه انه من جنسه الا ترى انه لا يقال

قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعييننا (و) في (امتناع مجامعة لا) العاطفة
لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو والله اعلم

المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة في جميع احكام الاطول (قوله قصر الموصوف على الصفة الخ) قال
في الاطول ولك ان تريد بالقصرين القصيرين المبتدأ والخبر والقصيرين غير هما وهو اقرب (قوله
افرادا وقلبا وتعييننا) ظاهره ان ذلك خاص بغير الحقيقي لان هذه اقسامه وليس
كذلك مكان الاحسن ان يقول حقيقيا وغير حقيقى افرادا
وقلنا وتعييننا (قوله لما سبق) اى من ان شرط المنفى
بلا ان يكون منقيا قبلها
بغيرها والله
اعلم

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى أو الانشاء

(فرصت الجزء الاول من التجريد على مذهب السعد على متن التلخيص)

صفحة	
٥٥	مقدمة
٦٤	مبحث الفصاحة
١٠٠	مبحث البلاغة
١٢٣	الفن الاول عام المعاني
١٢٩	تنبيه صدق الخبر الخ
١٤٩	احوال الاسناد الخبرى
١٧١	مبحث الحقيقة العقلية
١٥٥	مبحث المجاز العقلى
١٩٩	احوال المسند اليه
٣١٧	احوال المسند
٣٧٢	احوال متعلقات الفعل
٣٨١	القصر